

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جُيُوم الزَّجَّاجِي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

شرح جمل الزجاجة
لابن عصفور الأشيلي

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جِمل الزَّجَّاجِيَّ

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

تحقيق

د. صبح أبو حنا

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شكر وامتنان

الكتاب ومحققه مدينان لجماعة من فضلاء عصرنا ، أخص بالذكر منهم أستاذنا الجليل أحمد عبدالستار الجواري ، فقد حبَّب إليّ هذا العلم منذ أنه تلقَّيته عنه في دراستي الجامعية الأولى ، وسعى إلى العمل على نشر هذا الكتاب منذ أن أنجزت تحقيقه عام ١٩٧١ م .

وأخص بالذكر أيضاً الاساتذة الاجلاء الدكتور شوقي هيف والاستاذ علي النجدي ناصف والدكتور رمضان عبدالنَّواب والدكتور محمود فهمي حجازي ، فقد أفاضوا عليّ من الفضل والعلم مالا يحيط به الثناء .

المحقق

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الاول

الدراسة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
مقدمة

بقلم الأستاذ الجليل الدكتور شوقي ضيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا جهد علمي قيم نهض به الدكتور صاحب جعفر ابو جناح في تحقيق كتاب من أمهات كتب النحو هو شرح جمل الزجاجي لابن عصفور واحيائه كي ينتفع به الباحثون في تاريخ النحو والنحاة ، ومعروف ان الزجاجي احد الائمة الذين اسسوا المدرسة البغدادية في النحو واقاموا صرحها الشامخ ، وقد نال كتابه (الجمل) شهرة مدوية في العصور الوسطى لدقة تنظيمه وتبويبه وحسن صياغته ويسر أسلوبه ، مما جعل النحاة يعكفون قرونا ، ، متناولو على تدريسه لطلابهم في مشارق العالم العربي ومغاربه ، وقد ظل المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتى ظهور ابن مالك في القرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لا يعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به ، وما يزال المغرب العربي حتى اليوم يعتمد عليه في تعليم الناشئة النحو ، وهما ذلك كله لان تتكاثر شروحه من قديم حتى لتبلغ اكثر من مائة وعشرين شرحاً ، ، وفي مقدمة شروحه التي طالما تدارسها النحاة وطلابهم « شرقاً وغرباً » شروح ابن عصفور حامل لواء العربية في القرن السابع الهجري بالاندلس والمغرب ، وله عليه شروح مختلفة : اصغر واوسط واكبر ، وقد اختار الدكتور صاحب جعفر ابو جناح اكبرها واكثرها عسرا ومشقة لكي يبعثه ويعيده الى الحياة ويمكن الباحثين منه ، معتمداً في ذلك على نسختين : نسخة مكتبة جامع بني باستانبول ونسخة مكتبة امبروز يانا بميلانو ، ودرسهما دراسة دقيقة مقابلاً بينهما موازناً ، مستخلصاً « نصاً » صحيحاً ضابطاً له خير ضبط ومؤدباً له خير اداء ، منحياً عنه كل تصحيف ونافياً عنه كل تحريف ، وقد مضى يقرؤه ويعرضه عرض

الباحث المنقب الذي يرد كل رأي فيه إلى مصادره ، حتى يستكشفه من جميع وجوهه ، وعلى نحو ما حاول من استكشاف الآراء حاول استكشاف كل مآثر في الشرح من أشعار وأبيات تعد بالآلاف ، ولم يترك كتاباً من كتب شواهد النحو إلا رجع إليه مقارناً ، مع المراجعة أيضاً على كتب معاني القرآن الكريم الآمال والمختارات الشعرية ودواوين الشعراء وكتب اللغة والمعجم ، ومع مقارنة ما فيه من القراءات القرآنية على الكتب الخاصة بالقراءات . وقد مضى يعرف في الهوامش بأعلام النحاة كما مضى يبسط كثيراً من مسائل الخلاف في النحو راجعاً إلى كثير من الأصول التي لم تنشر حتى الآن مثل المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي وسر صناعة الأعراب لابن جني وشرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيان ، أما الأصول المطبوعة فكاد لا يترك منها أصلاً إلا رجع إليه مستضيئاً به ، كمثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والحجة لأبي علي الفارسي والخصائص لابن جني وشرح ابن يعيش على المفصل ، غير كتب ابن عصفور المخطوطة وغير كتب ابن مالك وابن هشام وجمع الهوامع للسيوطي .

ومعنى ذلك كله أن الدكتور صاحب جعفر استطاع أن يستوفي لتحقيق شرح الجمل لابن عصفور شرائطه العلمية ، بل لقد صعب هذه الشرائط إذ اشترط على نفسه أن يتحول بكل مسألة من مسائل النحو المبثوثة فيه إلى قضية يعرضها على مصنفات النحو الأساسية دارساً لها درساً علمياً متقناً ، مستكملاً من هذا الدرس في هوامش الشرح ما ييسر فهمه وبذلك صعبه ، غير مدخر في ذلك أي لون من ألوان العناء والمشقة . وقد وضع بين يدي هذا التحقيق العلمي الحصب تمهيداً عرض فيه حياة ابن عصفور موضعاً من تلمذهم ومن تلمذوا له ومصنفاته المختلفة ، وتلا ذلك بثلاثة فصول ، تحدث في أولها عن كتاب شرح الجمل محللاً تحليللاً واسعاً لمادته ، مصوراً ترتيبه ونسقه في التقسيمات وعنايته بالحدود ، ثم أخذ يفيض في بيان مصادره ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، ثم كتب أئمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين والاندلسيين ، مما جعل الشرح يستحيل إلى ما يشبه دائرة معارف نحوية تستوعب أكثر آراء

النحاة في بيان كل قاعدة وكل ظاهرة نحوية او صرفية ، وكأنما تحول عقل ابن عصفور إلى ما يشبه عقلاً آلياً يحصى آراء النحاة المختلفين رأياً رأياً ، وهو لا يحصيها فحسب ، بل يناقشها شارحاً ومعللاً أو محتجاً نافذاً في أحيان كثيرة إلى آراء اجتهادية جديدة. وجعل الدكتور صاحب جعفر الفصل الثاني (١) لبيان منهج ابن عصفور النحوي ، موضحاً كيف كان يستعين بالقياس إلى أبعد حد متابعاً في ذلك البصريين تبعية شديدة ، وتابعهم ايضاً في استعانه بالسماع ، مع تأويله لصياغات الشعر والقراءات التي تشذ على قواعد النحو المطردة ، ومع استظهاره للشعر والقرآن والحديث النبوي وكلام الفصحاء ، وكذلك تابع البصريين في العناية بالعلل والحجج المنطقية المعقدة ، مع الاهتمام الشديد بالاحتمالات الاعرابية . وخص الفصل الثالث ببيان آراء ابن عصفور النحوية والصرفية ذاهباً إلى أنه كان يؤثر المذهب البصري على نحو ما يتبين في اعتناقه لكثير من آراء البصريين واعلانه في غير موضع من كتاباته الانتماء اليهم ، وقد اوضح الآراء التي خالف فيها ابن عصفور الكوفيين ومواطنيه الاندلسيين ، وصور موقفه من آراء الزجاجي ، غير منكر تمثله لكثير من آراء ابي علي الفارسي ، مما قد يشهد من بعض الوجوه بنزعه البغدادية .

ولعل في كل ما قدمت ما يصور بوضوح الجهود العلمية المخلصة التي انفقها الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، في تحقيق هذا الشرح القيم لابن عصفور تحقيق الباحث الذي يحاول بكل ما في وسعه ان يفقه ما يقرأ ويفسره وبعبارة ، وانه لتحقيق جدير بالشكر والتهنئة المخلصة الصادقة ..

شوقي ضيف

تموز ١٩٧١

القاهرة

(١) نشر الفصل الثاني من هذه الدراسة في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة عام ١٩٧٤ ، ورأيت بعد اعادة النظر فيما تبقى منها ان اقتصر هنا على نشر التمهيد والفصل الاول ، فعملت التمهيد فصلاً اولاً وجعلت الفصل الاول فصلاً ثانياً الحققت به الفقرتين ٤ ، ٥ من الفصل الثالث من الأصل .

«المحقق»

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

حياة ابن عصفور وآثاره

أ- عصر ابن عصفور

ب- حياته :

١- اسمه ولقبه وكنيته ونسبه

٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه وثقافته

٤- نشاطه العلمي ومقره

٥- وفاته

ج- آثاره

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١- عصر ابن عصفور

امتدت الحياة بابن عصفور نيفا وسبعين عاما (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)
حاصر فيها دولتين من دول المغرب العربي . أولاها الدولة الموحدية
(٥٣٧ - ٦٦٨ هـ) التي حكمت شمال إفريقيا من طرابلس حتى ساحل
المحيط الأطلسي وأكثر بلاد شبه جزيرة الأندلس .

وثانيتهما الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي انفصلت عن الدولة
الموحدية فحكمت تونس و ما حولها من أقاليم الشمال الإفريقي .
وكانت الأندلس خلال العصر الموحدى قطرا من أقطار الدولة الموحدية
الكبرى يضم عدة ولايات منها اشيلية - موطن ابن عصفور التي كانت
أعظم هذه الولايات رقعته حيث كانت تشتمل على قواعد شريش وشنونة
وأركش وقرمونة وأستجة ، ونظرا لما كانت تتمتع به من ميزات جغرافية
واقتصادية جعلتها خير قاعدة لتزول الجيوش الموحدية القادمة من وراء
البحر او العائدة من الغزو لتعبر البحر مرة أخرى إلى أوطانها بالمغرب ،
فقد أصبحت قاعدة للحكومة الموحدية بالأندلس ومركزاً لتجمع الجيوش
فيها (١) ، مما جعلها في ظل الحكم الموحدى أعظم حواضر الأندلس ،
بل كانت كما يصفها عبد الواحد المراكشي حاضرة الأندلس ، قال : وقد زاد
أمر هذه المدينة على صفة كل واصف وأتى فوق نعت كل ناعت . (٢)
وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من
أبناء الخليفة الموحدى أو أخوته ، وفي اشيلية كان ينتظم حول ولد الخليفة
أو أخيه بلاط موحدى صغير كان بسطع أحيانا بمن يلتف حول الحاكم

(١) عصر المرابطين والموحدين محمد عبد الله هان . القسم الثاني ص : ٦١٢ ، ٦٤٢ .

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٣٧٣ ، ولا بد من الإشارة هنا الى
ان اشيلية كانت قبل ذلك عاصمة لملك بني عباد ثم صيرها المرابطون قاعدة لهم أيام كانوا
بالأندلس فبنوا بها قصوراً عظيمة واجروا فيها المياه وغرسوا البساتين .

من أكابر الشخصيات الأندلسية . (١)

ومن برز في تاريخ الولاة الموحدين على اشيلية أبو يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن الذي كان واليا عليها لأبيه بين عامي ٥٣٨ - ٥٥٨ هـ . وكان هذا الأمير - الذي صار فيما بعد خليفة للدولة الموحدية بوفاة أبيه عبد المؤمن عام ٥٥٨ هـ - عالما من اكابر علماء عصره وأديبا متمكنا وفقهيا ومحدثا بارعا يصفه عبد الواحد المراكشي بأنه كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لآيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، وقد لقي في اشيلية رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) فأخذ عنهم جميع ذلك وبرز فيه ، وكان أحسن الناس ألفاظا بالقرآن ، واسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية . (٢) قال المراكشي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى ان اجتمع له منهم ما لم يجتمع للملك من قبله ممن ملك المغرب . (٣)

ثم ولي اشيلية من بعده ابنه أبو يوسف المنصور الذي كان أيضا عالما مستنيرا متمكنا من الحديث والفقه واللغة ، وكان شغوقا كأبيه بأن يجمع حوله العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ويحزل صلتهم ويجري المرتبات على الفقهاء والطلبة وفقا لمراتبهم وطبقاتهم ، (٤) وقد كان هذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثر كبير فيما جرت عليه الدولة الموحدية طوال أيامها من رعاية للعلماء والمفكرين وحشد لأهلام الكتاب حول البلاط الموحدي سواء في

(١) عبد الله عنان : المصدر السابق : ٦٤١ .

(٢) المصنف ٢٣٧ .

(٣) المصنف ٢٣٩ .

(٤) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٦٤٦ .

مراكش أو اشيلية ، مما جعل عصر الدولة الموحدية الذي استمر زهاء قرن ونصف أحفل عصور التاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية ، على الرغم من مرحلة الانحلال والانهار التي توالى فيها سقوط القواعد الأندلسية الكبرى بيد الأسباب ثم الاضطراب الذي ساد الدولة في شمال إفريقية وتسبب في انفصال أجزاء عديدة منها ثم سقوطها نهائيا عام ٦٦٨ هـ .

أما الدولة الثانية التي عاش ابن عصفور في ظلها شظرا من حياته فهي الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي استقلت عن الدولة الموحدية وبسطت نفوذها على تونس وما حولها من أقاليم شمال إفريقية ،

وقد كان مؤسسها المولى أبو زكريا يحيى بن زكريا الحفصى واليا للدولة الموحدية على تونس ، فلما رأى ضعف سلطان الموحدين واضطراب مملكتهم استقل بما تحت يده وصمى نفسه بالأمير منذ أوائل عام ٦٢٧ هـ ثم مال بث عام ٦٣٤ هـ أن عقد البيعة لنفسه وخلع طاعة الموحدين واتخذ لنفسه صفة السلطان (١)

وأخذ يتوسع في حدود امارته ويسمى لضم الأقاليم المجاورة بالقوة حيناً وبالمصالحة حيناً آخر فأصبحت الدولة الحفصية أعظم الدول التي ورثت مجد الموحدين . (٢)

ويعد عصر أبي زكريا عصر نهضة وازدهار وبعث ساعد على انشائه وتكوينه عناصر اسلامية جديدة دخلت البلاد آتية من الاندلس التي كانت قواعدها ومدنها يومذاك تنهار تحت هجمات الأسباب المستمرة . وكان أبو زكريا عالما أدبيا عمرانيا ترك آثارا كثيرة ودامت امارته احدى وعشرين سنة . (٣)
على ان الدولة الحفصية بلغت ذروة مجدها في عهد ثاني أمرائها محمد المستنصر (٦٤٧ - ٦٧٥ هـ) الذي ولى السنطة بعد وفاة أبيه أبي زكريا في ٢٢

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ١٧ .

(٢) المغرب في بداية العصور الحديثة للدكتور صلاح العقاد ١٨ .

(٣) تونس العربية لاحسان حقي ٧٦ .

جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ (١) . وكان قبل ذلك واليا لأبيه على بجاية من أعمال تونس منذ عام ٦٣٨ هـ .

وكانت الدولة الحفصية تبدو بما تتمتع به من القوى والموارد والقوة ملاذا افضل وأقدر على تأدية رسالة المغرب في انجاد الأقاليم الاندلسية حين كانت تتعرض لهجمات الأسبان المتتالية عليها ، ثم في استقبالها للكثيرين من ابنائها وعلمائها الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الهجرة إلى ثغور إفريقية وقواعدها ولاسيما تونس وبجاية وتلمسان ، فكان من جراء ذلك أن قامت في شمال إفريقية في أواسط القرن السابع الهجري حركة فكرية وأدبية زاهرة (٢).

وتبتدىء علاقة ابن عصفور بالدولة الحفصية منذ رحل عن الأندلس أول مرة ليستوطن تونس مدة يسيرة ثم ينتقل إلى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا الذي صار واليا عليها لأبيه ، وكان هذا الأمير يقرأ على ابن عصفور (٣).

فاذا علمنا أن الامير محمدا تولى أعمال بجاية في يوم الخميس الثاني من شهر رجب سنة ٦٣٨ هـ (٤) ، استطعنا أن نقدر أن مغادرة ابن عصفور للأندلس كانت في حوالي هذا التاريخ ، لأن اقامته بتونس كانت قصيرة حيث لم يقم بها الا مدة يسيرة كما يقول ابن الزبير ثم غادرها إلى بجاية بصحبة الأمير المذكور . (٥)

(١) الزركشي ص ٢٤ .

(٢) عبد الله عنان ص ٦٤٧ .

(٣) عنوان الدراية للبريني ١٨٩ .

(٤) الزركشي ٢١ .

(٥) صلة الصلة لابن الزبير ١٤٢ .

ب- حياة ابن عصفور

١ - اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . كذا روى اسمه ونسبه عند من أرخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني (ت ٥٧١٤هـ) (١) وابن الزبير (ت ٧٠٨هـ) (٢) والصفدي (ت ٧٦٤هـ) (٣) وابن شاکر الکتبي (ت ٧٦٤هـ) (٤) والسيوطي (ت ٩١١هـ) (٥) وابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) (٦) .

ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري أو أوائل القرن الثامن (٧) ، كما يلي : علي بن أبي الحسين ابن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي . (٨)

فجعل أباه أبا الحسين ، وزاد في سلسلة نسبه ستة من اجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين . والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفاً لا يمكن أن نحكم فيه بشيء ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة ، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لا بد أن تكون مراجعته في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضاً بابن عصفور بل معاصرة له .

-
- (١) عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني : ١٨٨ .
 - (٢) صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير : ١٤٢ .
 - (٣) الوافي بالوفيات للصالح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ٢١٨/١٢ .
 - (٤) فوات الوفيات لابن شاکر الکتبي ١٨٤/٢ .
 - (٥) بنية الوعاة للسيوطي : ٣٥٧ .
 - (٦) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٣٠/٥ .
 - (٧) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني لعبد الله عنان : ٧١٠ .
 - (٨) الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٤١٣/٥ .

ولكن أبا الحسين ، -الذي جعله ابن عبد الملك أبا لابن عصفور وهو مالم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولا غيرهما من أرخ له ، نقف أمامه بشيء من التردد ، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك لأن جميع من أرخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه على بن مؤمن ، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا . (١)

٢- مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ٥٩٧ هـ ، كما يروى ابن عبد الملك والصفدي وابن شاكر والزركشي (ت بعد ٩٣٢هـ) ، وبها نشأ وتعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئا عن نشأته الأولى أو احوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها مما يتلقاه التلاميذ في مراحل التعلم الأولى .

ولكن التاريخ يحدثنا أن إشبيلية كانت يومذاك قاعدة الدولة الموحدية في الأندلس وأعظم الحواضر الأندلسية حيث ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية وغدت مركزا عظيما من مراكز الإشعاع الثقافي وموطنا يلتقي فيه كبار علماء الأندلس ومفكره .

وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة العظيمة ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقى علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدي علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس وامتدت الى اطراف بعيدة من العالم الاسلامي آنذاك .

(١) من مؤرخي المغاربة الذين ترجموا لابن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين ٢٩ .

٣ - شيوخه وثقافته :

يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم ،
هما أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) وأبو الحسن الدباج (ت ٦٤٦ هـ)
ولم يزدوا عليهما .

أ - أما الشلوبين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ،
من أهل اشيلية . يكنى أبا علي ويعرف بالشلوبين وهي بلسان أهل
الأندلس الأشقر الأزرق العينين ، وكان والده أشقر أزرق (١) وقيل نسبة
إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية (٢) .

ولد سنة ٥٦٢ هـ بأشيلية وكان والده خبازاً بها فأنتت نفسه من صنعة
وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه .

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجحد وأبي عبدالله بن زبكون وأبي بكر بن حسين
وابن بشكوال وأبي بكر بن زهر وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم . (٣)
كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر
ذكره ، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً
في التعليم قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه
أو نحوى لا يستند ولو بواسطة إليه . (٤)

ووصفه المقرئ بأنه آية الله تعالى في العربية . (٥)

كما وصفه ابن عبد الملك المراكشي بأنه كان ذا معرفة بالقراءات حاملاً
للآداب واللغات ، أخذاً بطرف صالح من رواية الحديث متقدماً في العربية

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٥ .

(٢) اختصار القندح الملل لابن سعيد ١٥٢ .

(٣) وينظر في ترجمة الشلوبين المغرب لابن سعيد ١٢٩/٢ ، الديباج المذهب لابن فرحون ١٨٥

والتكملة لابن الأبار ٦٥٨ وبنية الوعاة للسيوطي ٣٦٤ وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ وابن خلكان

٣٨٢/١ ، والقفطي ٣٣٢/٢ .

(٤) صلة الصلة ٧١ . (٥) نفح الطيب ٤٩٠/٣ .

كبير أساتذها بإشيلية ، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها ،
 حسن الالتقاء والتعبير عن أغراضها . قال : تصدر تدريسها - أي العربية -
 بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً وإليه كانت الرحلة فيها
 واستفاد بسبب ذلك جاها عريضاً ومالا عظيماً وذكرأ شائعاً ... ثم تخلى
 عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته واشتغال أهل بلده
 بما كان قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده .
 قال : وكان آنق أهل عصره طريقه في الخط وأسرعهم كتباً وأكثرهم
 كتباً وأبعدهم في الاستاذة صيتاً (١) .

وقال عنه تلميذه ابن سعيد (ت ٦٨٥ هـ) : وكان مع امامته في النحو
 مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها . (٢)
 ومن مصنفات الشلوبيين : شرح الجزونية ، والتوطئة ، وهي ثلاث
 نسخ كما يقول ابن سعيد ، وتعليقات على كتاب سيويه .

وكانت وفاته بإشيلية في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥ هـ خلال
 حصار الأسبان لما الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ .
 ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان على
 إشيلية بقليل (٣)

ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبيين نحواً من عشرة أعوام إلى
 أن ختم عليه كتاب سيويه في نحو سبعين طالباً . ثم يقول : قال العلامة
 أبو حيان الذي نعرفه أنه ماأ كل عليه الكتاب أصلاً . (٤)
 ويروى ابن عبدالمملك أنه اختص به كثيراً (٥) . كما يروى ابن الزبير أنه

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ .

(٢) اختصار القح المل ١٥٤ .

(٣) نفس المصدر ١٥٤ .

(٤) الموفى بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٤١٣/٥ .

لازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (١).

وتعكس لنا هذه الحكاية التي يرويها صاحب نفح الطيب صورة لهذه المنافسة التي وقعت بين الشلوين وتلميذه ابن عصفور .

فقد روى المقرئ أن أبا جعفر الثبلي قرىء عليه يوماً قول امرئ القيس :
حَيَّ الحُمُولَ بِجَانِبِ العَزْلِ إِذْ لَا يَلَاثِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي
فقال لطلبته : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني إذ . فتنازعا القول فقال :
حسبكم قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوين فسالنا هذا السؤال
وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان
الشلوين بغض منه فقال لنا : اذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يعني ابن
عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قد دارت به
حلقة كبيرة وهو يتكلم بغرائب النحو فلم نجسر على سؤاله لهيئته وانصرفنا .
ثم جئنا بعدُ على عادتنا لأبي علي فنسى حتى قرىء عليه قول النابغة :

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا إِرْتِجَاعَ لَهُ
فتذكر وقال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث فأقسم ألا
نجبرنا ما العامل فيه (٢) .

وحين نقرأ سيرة الشلوين لانعجب لهذا الذي وقع بينه وبين ابن عصفور .
فهو كما يروى عنه تلميذه ابن سعيد اشتهر في اقراءه بحدة الخلق والسب
لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، لا يبالي من وضع فيه لسانه (٣) .
ويروى ابن سعيد أيضاً أن أبا العلاء بن المنصور — من أمراء الموحدین —
قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه فمنع

(١) صلة الصلاة ١٤٢ .

(٢) نفح الطيب ٢٠٩/٢ .

(٣) اختصار القدر . المجلد ١٥٢ .

الحضور من حيثئذ وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك وأثمم الفقه ليسوا كأثمم النحو ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (١) .

كما يروى عنه في هذا الشأن حكاية طريفة وقعت له مع أحد طلبته تبين مدى حدة خلقه وثورته وانفعاله حيث تشعبت المذاكرة بينه وبين هذا الطالب الذي كان يلقب بالحمار فغضب الشلوين وثار بهذا الطالب وشمته ثم زحف نحوه وهو يضع أصبعه في أذنيه وينهق مقلداً صوت الحمار حتى اجتمعت العامة بباب المسجد وكانت حالة مضحكة كما يقول ابن سعيّد (٢) .

وفي ذلك يقول ابن عتمة الطبيب الذي كان يلم بمجالس الشلوين للمأماً قليلاً :

تَجَنَّبَ إِنْ رُشِدْتَ أَبَا عَلِيٍّ وَلَا تَقْرِبْهُ مَا بَيْنَ الْأَتَامِ
وَنَكَبْ نَحْوَهُ إِنْ كُنْتَ تَأْبَى وَتَأْنِفْ هِمَّةً سَقَطَ الْكَلَامِ
يَحْمَدُ الرَّجُلَ فِي الْأَقْرَاءِ جَهْلًا وَيَلْعَنُ سَيُوبَهُ بِلَا احْتِشَامِ
وَأَنْ بَارَاهُ مُعْتَرِضٌ بِحَقِّ سَمِعَتْ لَدَيْهِ غَوَغَاءَ الطَّغَامِ

فهذه الطباع التي عرفت عن الشلوين ثم ما كان يتصف به من غفلة شديدة صدرت عنه بسببها نواذر غريبة تناقلها الناس (٣) ، كل هذا يمكن أن يفسر لنا الجفوة التي وقعت بينه وبين تلميذه الذي لازمه طويلاً وأخذ عنه ثم برع وتصدر للتدريس على عهد شيخه الذي يبدو أنه رأى فيه منافساً ومنازعاً له على ما كان له من منزلة علمية بين مواطنيه .

ب- أبو الحسن الدباج :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ من أهل إشبيلية ، يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج ، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦هـ وأخذ القراءات عن

(١) نفس المصدر ١٥٣ .

(٢) اختصار القدح ١٥٣ .

(٣) اختصار القدح ١٥٤ وانظر الذيل والتكملة ٥٦٢/٥ وصلة الصلة ٧٠ .

أبي بكر بن صاف ، ونلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكمل عليه .
وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما .

وكان كما يصفه ابن الزبير نحوياً أديباً ومقرئاً جليلاً فاضلاً ، آخر المقرئين
الجيلة بأشبيلية ، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير (١) .

ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية ، قال :
وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة ، وكان مع رقة
حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته أمّن الناس ديناً وأخلصهم لله بقيناً حتى
ان أهل أشبيلية ارتضوه للجامع العديس اماماً (٢) .

وقال عنه ابن عبد الملك إنه كان حسن السمات والهدى ديناً صالحاً سنياً
فاضلاً ظريف الدعاية حسن اللوذية مقرئاً مجوداً متعلقاً برواية يسيرة من
الحديث متقدماً في العربية والأدب ، يقرض قطعاً من الشعر فيها قال :
عكف على إلقاء القرآن وتدرّس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه
ولا عرج على غيره نزاهة عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها ،
وكان مبارك التعليم ففتح الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً (٣) .

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦هـ قبل استيلاء الأسبان
عليها بتسعة أيام . قال ابن عبد الملك : ولم يحضر الصلاة عليه الا ثلاثة نفر
لما حل بالناس حينئذ من الموت وباء وجوعاً (٤) .

فإن عصفور اذن أخذ علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجل
شيوخ العصر وكانت امامتهما مسألة لا تحتمل الجدل او النزاع فيها . وكان
الشلوبين إلى جانب تدرّسه للنحو يقرىء طلابه كتب الأدب مثل الكامل

(١) صلة الصلة ١٣٧ .

(٢) اختصار القندج ١٥٥ .

(٣) الذيل والتكملة ١٩٩/٥ .

(٤) نفس المصدر . وانظر في ترجمة الدباج ايضاً : التكملة ٦٨٣/٢ ، المغرب لابن سعيد ٢٥٥/١

ورايات المبرزين لابن سعيد ١٦ ، والبغية ٣٣١ وشذرات الذهب ٢٣٥/٥ .

للمبرد ودواوين الشعر مثل ديوان المتنبي (١) فالراجح أن ملازمة ابن عصفور له التي امتدت نحواً من عشر سنين جعلته يتلقى عنه علوم النحو والأدب كما كان يتلقى القراءات والعربية والأدب عن أبي الحسن الدباج الذي عكف على تدريسها نحو خمسين سنة .

لهذا نجد ابن الزبير يقول في ترجمة ابن عصفور أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذكر ، أي علوم العربية (٢) .

ويروى الصفدي عن الشيخ شمس الدين أن ابن عصفور لم يكن له تعلق بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث (٣) .

وتدل قائمة كتب ابن عصفور التي وضعها على أنه لم يكن له اهتمام بغير علوم العربية وأدائها من نحو وصرف وشروح لأشعار الجاهليين والاسلاميين . غير أن الغبريني يروي ما ينقض ظاهره هذا الكلام إذ يقول : وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزء من كتاب الله العزيز وسلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه من الأبرار والأصدار والأعذار بنا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بأيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة وقال : لو أعانني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزاع لكان ذخيرة العالم . قال الغبريني : وهو محسن وله القدرة على هذا وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى (٤) .

والغبريني قريب العهد بابن عصفور ، بل هو معاصر له وهو من أهل بجاية التي سكنها ابن عصفور مدة وأقرأ بها ، فروايتُه لا بد أن نضعها موضع الاهتمام لاسيما أنه ثقة وكان قاضياً للقضاة في بلده .

وحين ندقق النظر في هذه الرواية لانرى فيها ما ينقض قول ابن الزبير

(١) اختصار الفتح : ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ١٤٣ وانظر فوات الوفيات ١٨٤/٢ والبغية ٣٥٧ .

(٣) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٤) عنوان الدراية ١٩٠ .

وغيره من ان ابن عصفور لم يتأهل لغير تدريس العربية ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى علومها ، فهذا الشرح الذي ينسب لابن عصفور لم يزد عن كونه شرحا لغويا يغلب عليه طابع الاهتمام بالمسائل الأدبية في لغة القرآن واسلوبه ولم يكن تفسيرا يعالج أحكام الآيات وما يتعلق بها من أمور الفقه والمعاملات او نحوها من العلوم القرآنية التي تتطلب تبجرا واختصاصا عميقاً بها ، وهذا هو ماتوحى به عبارة الغبريني ، وابن عصفور كما سنرى ترك عددا من المصنفات التي شرح بها أشعار الجاهليين والاسلاميين شرحا أدبيا يكشف عن تمكنه من فهم النصوص الأدبية ، والقرآن لاشك نص أدبي يمثل أعلى مراتب الفصاحة في العربية ، فليس عسيرا على ابن عصفور الذي يلقب بحامل لواء العربية ان يتصدى لشرح جزء منه شرحا أدبيا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على انحاء مستحسنة كما يقول الغبريني ، وله في هذا سلف في أبي عبيدة الذي وضع كتابه (مجاز القرآن) على هذا النحو .

ويقول الغبريني أيضا في ترجمة ابن عصفور : وتدل تأليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيما وحلولا واستعمالا للأدلة . (١)

وليس غريبا على ابن عصفور الذي نشأ في أشيلية ودرس بها أن يقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها . فقد كانت اشيلية كما يحدثنا التاريخ مستقرا لأعلام الفلسفة في الأندلس مثل ابن طفيل (ت ٥٥٨١هـ) وتلميذه ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) وكانا مع الأمير الموحدى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن حينما كان هناك عام ٥٦٦ هـ وما بعدها (٢) واليا عليها لأبيه عبد المؤمن .

وكان هذا الخليفة شغوبا بالدراسات الفلسفية مما جعله يختص ابن طفيل

(١) عنوان الدراية ١٩٠ .

(٢) المعجب ٢٣٨ - ٢٤٢ .

برعايته وملازمته متخذاً إياه طبيباً خاصاً ، ثم استمرت حال ابن طفيل كذلك مع ولده أبي يوسف يعقوب ، كذلك كان ابن رشد مقرباً عند الخليفة أبي يعقوب كما كان طبيبه الخاص إلى جانب شيخه ابن طفيل . وولى قضاء مدينة اشبيلية ومدينة قرطبة بعد ذلك ، ولقى نفس هذه الحظوة عند الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور بن الخليفة أبي يعقوب (١).

ولابد أن تكون الدراسات الفلسفية والعقلية التي نضجت على أيدى هذين الفيلسوفين العظميين وما تركاه فيها من المصنفات التي ظلت عمادا للدراسة الفلسفية في أوروبا حتى عصور متأخرة ، لابد أن تكون قد أعطت ثمارها في البيئة الاندلسية وحواضرها المهمة مثل أشبيلية وغرناطة وقرطبة وغيرها ، ولابد أن تكون هذه الدراسات قد لقيت من يعني بها من الشيوخ والدارسين ويقوم على رعايتها حتى تستمر جذوتها في الديار الاندلسية.

وفي حديثنا عن شرح الجاحل سنعرض لبعض المظاهر التي يظهر فيها تأثير ابن عصفور بعلم المنطق عندما يحلل المادة النحوية ويدافع عن وجهة النظر التي يتبناها .

٤ - نشاطه العلمي ومنزلته :

يحدثنا مترجمو ابن عصفور أنه بعد أن استكمل دراسته على شيوخه مثل الشنوبين والدباج تصدر للتدريس، وكان ذلك في بلده اشبيلية اول الأمر (٢) وكانت له حلقة كبيرة يارس فيها طلابه بعد ان برع واستقل . (٣)

ثم ما لبث ان غادر اشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرى فيها فدخل شربش ثم شذونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية . وأقام بكل بلد من هذه اشهرًا وأقبل عليه الطلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير فانه أملى بها تقايده

(١) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني ٧٢٠ .

(٢) صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) نفح الطيب ٢٠٩/٢ .

على الحمل للزجاجي وإيضاح الفارسي والكراسة المنسوبة للجزولي وكتاب سيويه ، وكان ذاكرة لها يملئها من حفظه وهي كما يصفها ابن الزبير من أنفع التقايد في بابها (١).

ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى إفريقية وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير أبي عبدالله محمد بن الأمير أبي زكريا يحيى بن أبي حفص صاحب تونس ، ويظهر أن ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور الذي كان يقرأ عليه قبل أن تنتقل الإمارة إليه بوفاة أبيه أبي زكريا عام ٦٤٧ هـ. وحينما انتقل الأمير محمد إلى بجاية من أعمال الدولة الحفصية واليا عليها عام ٦٣٨ هـ انتقل ابن عصفور معه وكان أحد خواص مجلسه بها ، وكما يروى الغبريني فقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في هذه المدينة . (٢)

ومن بجاية عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد لورقة في شرقي شبه الجزيرة ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا وأقام بها يسيراً . والظاهر أن عودته إلى الأندلس كانت بعد عام ٦٤٦ هـ وهو العام الذي سقطت فيه اشيلية بيد الأسبان ، حيث لم يذكر لنا ابن الزبير أو غيره أنه زارها في رحلته هذه ، وهي كما نعرف بلده الذي نشأ وعاش فيه صدر حياته. وبعد أن أقام بمدينة سلا فترة قصيرة عاد إلى إفريقية (تونس) ثانية باستدعاء الأمير أبي عبدالله المستنصر الحفصي الذي كان معه في تونس وبجاية قبل ذلك. وأقام بتونس حتى توفي بها .

وفي رواية ابن عبد الملك أن ابن عصفور زار مراکش أيضاً في أثناء تجواله بديار الأندلس والمغرب (٣).

وعن مترلة ابن عصفور العلمية يحدثنا مترجموه فيقول ابن عبد الملك في ترجمته

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) عنوان الدراية ١٨٨ وانظر صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ .

له : وكان ماهراً في علم العربية ريتان من الأدب حسن التصرف ، من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان . قال : ومصنفه في الصرف - أي الممتع - جليل نافع ومقرّب في النحو شاهد بذكره للعربية وإشرافه على مشهورها وشاذها . (١)

ويقول الغبريني : وكل من قرأ على أبي علي الشلوين يبده نجب ، واجلهم عندي رجلاً ، الأستاذ أبو الحسن هذا والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع ، وأجل الاساتذتين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ، وما أعتقد في المتأخرين من الاساتيد أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والانقان والتصوير وفصاحة اللسان ، وهو حافظ متصور لما هو حافظ له قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ، وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معبراً ، وكل أن يجمع مثل هذا الآحاد ، ثم يقول : وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين ، قال : وتأليف أبي الحسن رحمه الله في العربية أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتأليف ... وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك مُحَصَّل والذي قيّد عنه أصحابه أكثر من تأليفه التي ألفها ثم قال : وبالجملية فيائق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة . (٢)

والغبريني (ت ٥٧١٤هـ) هذا تونسي من أهل بجاية ، كان قاضياً للقضاة فيها وألف كتابه في نهاية القرن السابع الهجري ترجم فيه لمن عرف من العلماء ببجاية خلال ذلك القرن . فهو قريب العهد بابن عصفور ، كما أن صاحبه الفقيه أبا زكريا يحيى اليعربني أخذ عن ابن عصفور وانتفع به ، فهو يعرف لابن عصفور قدره ومزاته في نفوس معاصريه وطلابه .

ويتحدث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي (ت ٥٦٨٥هـ) في تذييله لرسالة ابن حزم في فضل الأندلس فيقول : واليه انتهت علوم النحو وعليه الاحالة الآن

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ .

من المشرق والمغرب، وأثبت له من أفريقية بكتاب المقرب في النحو فتلقى
باليمن من كل جهة وطار بجناح الاغبتا. (١)

وبقول عنه في القدح المعلى : وأبو الحسن الآن امام بهذا الشأن (أي النحو)
في المغرب والمشرق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ومقابل بالبر
الفائق. (٢)

أما الصفدى فيصفه بأنه حامل لواء العربية في الأندلس، وكذلك يصفه
ابن شاکر والسيوطي وابن العماد. (٣)

على أن هذه المترلة التي أشاد بها مترجمو ابن عصفور ومعاصروه كانت
مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم.
فالمقرى يروى في نفح الطيب ان ابن عصفور لما ألف كتاب المقرب
انتقده جماعة من أهل قطره وغيرهم ، ومنهم ابن الضائع وابن هشام
الخضراوي ووضع في ذلك كتابا سماه : المنهج العرب في الرد على المقرب،
قال المقرى : وفيه تخليط كثير وتعسف ، ثم أنشد :

(وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل ان يأتي له بضرب). قال :
ومنهم ابن الحاج وأبو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي وابن مؤمن القابسي
وبهاء الدين بن النحاس . (٤) .

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن الأزرق : ولما انشد ابن الأزرق المذكور
في كتابه روضة الأعلام قول القائل (٥) في مدح ابن عصفور :

نقل النحو لينا الدولى عن أمير المؤمنين البطّل

(١) نفح الطيب ١٨٤/٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ ، فوات الوفيات ١٨٤/٢ ، البنية ٣٥٧ ، شذرات الذهب
٣٣٠/٥ .

(٣) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٤) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٥) هو القاضي ناصر الدين بن المنير المالكي الاسكندري (ت ٧٣٣ كا في البنية ٣٥٧ .

بدأ النَحْو على وكذا ختم النَحْو ابنُ عصفورٍ على
قال بعده مانصه : على ان صاحبنا الكاتب، الأديب الأبرع ابا عبدالله محمد
ابن الأزرق الوادى اشى رحمه الله تعالى قد قال فيما يدافع ابن عصفور
عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق ابي الحسن بن الضائع عليه،
واقعد ابدع في ذلك ماشاء لما تضمن من التورية .

بضائعك ابن الضائع التدب قدأت بحظ من التحقيق والعلم موفور
فطيرت عقيباً كاسراً اوماترى مطارك قد اعمى جناح ابن عصفور (١)
٤- وفاته :

تختلف الرواية في تاريخ وفاة ابن عصفور على اربعة اوجه .

١ - بروى ابن الزبير والغبريني انه توفي في عشر السبعين وستمائة دون
ان يحدد السنة التي توفي فيها .

٢ - بروى ابن عبد الملك أنه توفي بدار سكناه من قصبة تونس بعد ظهر
يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة ودفن عقب
العصر من يوم وفاته. (٢) والمرجح أن «خمسين» محرفة من ستين حيث يذكر
ابن شاکر أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٩هـ بتونس وكذلك الزركشى الذي
يحدد ليلة الأحد ٢٥ ذي القعدة سنة ٦٦٩ تاريخاً لوفاته وكذلك الصفدي
في احدى روايته ، وابن العماد في شذرات الذهب حيث يذكر وفاته ضمن
أحداث سنة ٦٦٩هـ .

كما أن رواية ابن الزبير والغبريني ترى أنه توفي في عشر السبعين .

(١) نفح الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ وانظر الوافي ٢١٨/١٢ وفوات الوفيات ١٨٥/٢ والشذرات

٣- يروى الصفدي أنه توفي بتونس في رابع عشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ قال : وقيل سنة تسع وستين وستمائة : وينقل عنه هذا السيوطي في البغية .

٤- ينقل الزركشي عن وفيات ابن قنفذ أنه توفي سنة ٦٦٧هـ غريقاً بتونس . ثم يقول : في وفاته روايات ٦٦٣ ، ٦٧ ، ٦٩ . (١)

فأما الآن أربع روايات الاولى منها لاتحدد سنة بعينها ولكنها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري . والرابعة مستبعدة لأنها مفردة وليست صادرة عن أحد من معاصري ابن عصفور أو القريبى العهد به . فتبقى أمانا روايتان ، الأولى رواية ابن عبد الملك والزركشي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٩هـ ويؤيدها ابن شاكر وابن العماد والصفدي في احدي روايتيه ، والثانية احدي روايتي الصفدي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٣هـ ، وهو لم يرجحها أو يجزم بها .

أمام هذا نؤثر أن نختار رواية ابن عبد الملك وهو معاصر لابن عصفور وهي أيضاً رواية الزركشي وليس هناك ما ينقضها أو يعارضها غير رواية الصفدي وهي محتملة وليس قاطعة .

فتكون وفاة ابن عصفور اذن عام ٦٦٩هـ ويكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين عاماً .

واذا كان الخلاف قد وقع في تاريخ وفاة ابن عصفور فهو وارد أيضاً في سبب هذه الوفاة . فالزركشي ينقل عن ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي غريقاً بتونس (٢) . لكن الصفدي ينقل رواية غريبة في سبب هذه الوفاة فيقول في ترجمته له : ولم يكن بذلك في الورع ، قلت : كان الشيخ تقى

(١) الاعلام ١٧٩/٥ .

(٢) الاعلام ١٧٩/٥ .

الدين بن تيمية يدعى أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس شراب الى أن مات (١). وهذه الرواية نقلها عنه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد .

أما عن تناول ابن عصفور للشراب فهو أمر غير مستبعد ، لاسيما أن هناك أبحاثاً يرونها عنه الصفدي والسيوطي وابن العماد يقول فيها :

لما تَدَنَسْتُ بالتفريط في كبري وصرتُ مُغرَى بشربِ الراح وَاللّمس رأيتُ أنَّ خَضَابَ الشَّيْبِ أَسْتَرِلِي أنَّ الْبَيَاضَ قَلِيلُ الْحَمَلِ لِلدَّنَسِ . لكن الأمر المستبعد أن يجلس شيخ عالم تجاوز السبعين ، وفي منزلة كالتّي كانت لابن عصفور في نفوس معاصريه ، في مجلس شراب يتبدّل فيه وَيَسْتَخْفُفُ به حتى يُرْجَمَ بالنارنج الى أن يموت !

ولولا أن هذه الرواية تروى عن ابن تيمية وهو امام كبير لما كانت شيئاً يستحقّ التعرض له أو مناقشته .

ولكن الرواية التي ينقلها الزركشي في وفاة ابن عصفور تبدو أقرب الروايات الى الصحة فهو يقول : وكان سبب موته فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني (٢) وغيره أنه دخل على السلطان - أي المستنصر الحفصي (ت ٦٧٥هـ) - يوماً وهو جالس برياض أبي فهر في القبة التي على الجاية الكبيرة فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته ، : قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأماننا . فوجدها السلطان في نفسه ، فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجاية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ثم قال لمن حضره : لا تركوه يصعد ، مظهرأ اللعب معه ، فكلما أراد الصعود ردّوه ، وبعد صعوده أصابه برد وحة بقي ثلاثة أيام وقضى نحبّه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا قرب

(١) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٢) هو الشيخ الفقيه المفتي ابو العباس احمد القلجاني (٧٧٨ - ٨٦٢ هـ) من علماء تونس ومن تولوا الفتيا والقضاء والخطابة في جامع الزيتونة وغيره .

انظر الزركشي : ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

جبانة الشيخ ابن نفيس شرقي باب ينتجى أحد أبواب القعبة . (١)
والذي يجعلنا نطمئن الى صحة هذه الرواية . أن المستنصر كان معروفاً
بسرعة عصبه والتزق في بصره . وقد سبق له أن قتل الفقيه المؤرخ المشهور
ابن الأبار القضاي (٦٥٨هـ) بعد أن ضرب بالسياط كثيراً . لأسباب
نافهة لا يجوز أن تكون سبباً في اراقة دمه . وهو العالم الحجة بين أبناء عصره . (٢)
كما أن هذه الرواية يتكهن أن تكون أصلاً تفرغت عنه الروايتان الأخريتان
في وفاة ابن عصفور . فالتقاءه في البئر أو هم بعض الناقلين أنه توفي فيه غريقاً
كما جاء في رواية ابن قنفذ . كما أن معاينة السلطان له وأمره أصحابه بأن
يردوه الى البئر كلما أرد الحروج منها . أثرهم الآخرين بأن وفاته كانت
بسبب من رجمه بالنارنج الذي لا يستبعد أن يكون بين أيدي الحاضرين آنذاك
ولكنه لم يكن مسبباً في الوفاة كما رأينا .

ج - آثار ابن عصفور

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو والصرف والأدب
جاوزت عشرين مصنفات . وما بقي بأيدينا من هذه المصنفات شيء يسير
بالنسبة إلى ما لم يصل إلينا ، ولما لم نستطع ترتيب هذه الآثار ترتيباً تاريخياً
بحسب الزمن الذي وصفت فيه ، لاننا لاثلك الوسيلة التي مهدنا إلى ذلك فقد
اخترنا أن نرتبها بحسب الحروف الأولى من أسمائها . مبتدئين بما وصل
إلينا منها أولاً ثم ما لم يصل إلينا أو ما لم نطلع عليه .

١ - شرح الجمل : يروي السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور
ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . كما يروي الغبريني أن له شروحات على
الجمل . وينقل صاحب كشف الظنون في حديثه عن جمل عبد القاهر الجرجاني
أن لابن عصفور ثلاثة شروح عليها (٣) ، وهو لاشك وهم منه وفي حاشيته

(١) تاريخ السنين للزركش ٢٠ .

(٢) الزركش : ٢٧ وأخر : مصر التراجمين والموسمين لبه الله سان (الطبعة الثانية) ٧٠٦ .

(٣) كشف الظنون : ٦٠٣ .

علق الناشر مايلي : وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي ، وهكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء ولم يذكره بين شراح الجمل .

والذي وصل الينا من شروح الجمل اثنان . أحدهما يقع في مائة وستين ورقة ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) وهي مكتوبة سنة ١٧٤٧هـ . ومنه أيضاً نسخة أخرى في ليدن . هولندا تحت رقم (٤٣) . وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية . والثاني يقع في حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذي حققناه اعتماداً على نسختين احدهما مضمورة في الجامعة العربية عن نسخة مكتبة بني جامع بتركيا برقم ١٠٧٣ ، والثانية موجودة في مكتبة اميروزيانا بايطاليا تحت رقم ١٥٤ ، والنسختان بخط ناسخ واحد .

٢ - شرح المقرب : يذكر الغبريني أن لابن عصفور شروحات على المقرب . والذي يظهر ان لابن عصفور شرحين على المقرب احدهما كبير ، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه ، الموفور من شرح ابن عصفور (١) ، وهذا الشرح لم يصلنا والثاني شرح صغير جعله ابن عصفور في ستين ورقة وغرضه أن يوضح فيه المسائل التي وردت في المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذي صيغ به المقرب كما مثل فيه لكثير من المسائل التي عرضها في المقرب بدون ان يوضحها بالأمثلة ويذكر ابن عصفور في مقدمة كتابه هذا انه ألفه استجابة لطلب الامير أبي عيسى (٢) بن الأمير أبي زكريا يحيى أمير تونس (ت ٦٧٥هـ) . ولهذا الكتاب نسخة في جامعة استنبول ومنها مصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (١٠٦ نحو) .

٣ - المقرب : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي زكريا (ت ٦٤٧هـ) أمير الدولة الحفصية في تونس وجعله كما يقول : تأليفاً مترهاً عن الاطناب الممل والاختصار المخل محتويًا على كلياته (أي

(١) لهذا الكتاب نسخة بخط المصنف في تركيا وهي في ٩٢ ورقة ، ومنها مصورة بدار الكتب بالقاهرة فمن مجموع تحت رقم (٦٤٩٩هـ) .

(٢) كذا في الأصل ولعله تحريف : يحيى وهي كنية المستنصر الحفصي الذي مر ذكره .

النحو) مشتملاً على فصوله وغاياته ، حارياً عن ايراد الخلاف والدليل مجردها أكثره من التوجيه والتعليل .

قابن عصفور في المقرب يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها أو يستشهد بالشعر أو النثر دون أن يتطرق إلى خلاف فيها بين اهل المذاهب للا في النادر ، كما لم يتعرض إلى تعليل الظواهر النحوية أو الصرفية أو الاحتجاج لها كما فعل في شرح الجمل الكبير .

والكتاب جامع لعامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية ومجموعها أربعة وستون باباً آخرها باب الضرائر ، وهو يقع في ١٦٧ صفحة ، ووصفه أبو حيان بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهدياً ، وقد اختصره في كتاب سماه التقريب ثم شرحه بكتاب آخر سماه التدريب . (١) ولهذا الكتاب نسخ خطية كثيرة منها اثنتان بدار الكتب بالقاهرة ، الأولى تحت رقم (٧٩م) والثانية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور . ونشر في بغداد بتحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري وفي الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤ - المتع في التصريف : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور لابني بكر ابن الشيخ أبي الاصمغ بن صاحب الرد من أعلام أشيلية (٢) وهو يقع في اثنين وثلاثين باباً تضمنت عرضاً لبيان الحروف الزوائد وأبنية الأسماء والافعال وأبواب الابدال والقلب والحذف والنقل والادغام وما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح . ووصف أبو حيان هذا الكتاب بأنه أحسن ما وضع في فن الصرف ترتيباً والخصه تهدياً وأجمعه تقسيماً وأقره تهيماً (٣) . وقد لخصه في كتاب سماه المبدع الملخص من المتع . قال السيوطي عن المتع : كان أبو حيان لا يفارقه . وقال عنه ابن الزبير : وهو كتاب حسن وتأليف نافع . وقد طبع

(١) المؤلف من شرح ابن عصفور ١ ط (٦٤٩٩ هـ) دار الكتب بالقاهرة .

(٢) انظر ترجمته في اختصار القلح المثل لأبن سعيد ١١٢ .

(٣) المبدع الملخص في التصريف لأبي حيان ، و (٦٤٩٩ هـ) دار الكتب بالقاهرة .

هذا الكتاب في جرأين تحقيق الدكتور محرز الدين قباوة من جامعة حلب وذلك عام ١٩٧٠ م .

هذه هي مصنفات ابن عصفور التي استطعنا الاطلاع عليها والتعرف على مافيها أما تلك التي ذكرها أصحاب التراجم فهي :

- ١ - كتاب الأزهار ، فكره الصفدى وابن شاعر
- ٢ - انارة الدياجي . ذكره الصفدى وابن شاعر .
- ٣ - البديع ، ذكره الصفدى وابن شاعر
- ٤ - السائب والعارف . ذكره الصفدى وابن شاعر
- ٥ - سرقات الشعراء ، ذكره الصفدى وابن شاعر
- ٦ - انملك والعنوان - رجز ، ذكره بروكمان ١: ٤٦٥ وذكر أن له نسخة في الرباط
- ٧ - شرح أبيات الايضاح ذكره الغبريني
- ٨ - شرح الاشعار الستة (١) ذكره الصفدى وابن شاعر والسيوطي وابن العماد وحاجي خليفة
- ٩ - شرح الجزولية ذكره الصفدى وابن شاعر والسيوطي وابن العماد وذكر حاجي خليفة أنه لم يكمله وكله تلميذه محمد بن علي الأنصارى الملقب المتونى في حدود سنة ٦٧٠هـ .
- ١٠ - شرح الايضاح ذكره الغبريني ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر .
- ١١ - شرح الحماسة ، ذكره الصفدى وابن شاعر وذكر أنه لم يكمله .
- ١٢ - شرح كتاب سيويه ، فكره ابن عبد الملك .

(١) وهي اشعار امرئ القيس وزهير والنابغة وعلقمة وطرفة وحتره ، وقد رواها الأعلام الشنبري (ت ٤٧٦هـ) عن الأصمعي في كتاب سمى العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين . وانظر كشف الصون : ١٠٤١ .

- ١٣ - شرح المتنبي ذكره الصفدي وابن شاكر .
- ١٤ - مختصر الغرة ذكره الصفدي وابن شاكر ، والغرة كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى سنة ٦١٢ هـ بغداد .
- ١٥ - مختصر المحتسب ذكره الصفدي وابن شاكر والسيوطي وحاجي خليفة . والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .
- ١٦ - المفتاح ذكره الصفدي وابن شاكر .
- ١٧ - ذكر طاش كبرى زادة أن لابن عصفور كتاباً مبسوطاً في القوافي ووصفه بأنه جم القوائد ، ولكنه لم يذكر اسمه . مفتاح السعادة ٢٢٠ / ١ .
- ١٨ - ينقل البغدادي في مواضع كثيرة من الخزانة عن كتاب « الضرائر » ، الذي ينسبه لابن عصفور ، غير أن أحداً ممن ترجموا لابن عصفور لم يذكر هذا الكتاب بين كتب ابن عصفور . ويذكر هنا ابن عصفور أفرد في شرح الجمل باباً كبيراً للضرائر ، غير أن بعض الشواهد التي ينقلها البغدادي أحياناً عن ابن عصفور لانجدها في هذا الباب من شرح الجمل مما يجزم بأنه كتاب مستقل . وقد وردت الإشارة إليه في كتاب الممتع للمصنف .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسْنَمُ النُّبَّاءِ الْفَرْدُوسِ

المصالح الثاني

كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل

- ١ - أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيمها
- ٢ - اخلود
- ٣ - تحليل المادة
- ٤ - شرح الجمل في مصنفات المتأخرين
- ٥ - ابن عصفور والزجاجي
- ٦ - أراؤه ومسائله الخاصة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

في تاريخ النحو العربي مصنفات كتب لها من الذبوع والانتشار ما لم يكتب غيرها ، وتداولتها أيدي الطلاب والدارسين والشرح بعناية واهتمام لم ينهيا غيرها من المصنفات النحوية . والمعروف أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى في سنة ٣٣٧هـ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الاسلامي حتى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام (١) ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحاً (٢)

ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الجمل كان له أكبر الاثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فهو يشمل عامة أبواب النحو والصرف يعرضها بلغة ميسرة بعيدة عن الغموض والالتواء الذي نلاحظه في كتابات كثير من النحاة يضاف الى ذلك خلو الكتاب من التعليقات والاحتجاجات التي بغرم بها عدد من النحاة يشغلون بها مؤلفاتهم وهي لاتمس من بعيد ولا من قريب القواعد التي يهم الدارس أن يتعرف عليها ويستوفي دراستها . مما جعل كتاب الجمل قريباً الى أذهان الطلاب سهلاً على مداركهم .

يعزز ذلك ما عرف عن هذا الكتاب من أنه كتاب مبارك فيه ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ، فالزجاجي كتبه حينما كان مجاوراً بمكة ، وكان كلما فرغ من كتابة باب من أبوابه خرج ليطوف بالبيت الحرام اسبوعاً (٣) .

(١) انباء الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، ولا بد هنا من الإشارة إلى ان الاهتمام الذي كان يحظى به كتاب الجمل في المشرق قد انحسر بعض الشيء ، اذ يذكر المؤرخون ان ظهور كتاب الايضاح للفارس واللمع لابن جنى جعل الناس ينشغلون بهما عن الجمل . انباء الرواة ١٦١/٢ .

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، كشف الظنون : ٦٠٣ وانظر : ابو علي الفارسي للدكتور شلبي ٦٢٩ ، ويخيل لي ان اسبوعاً تحريف «سبعاً»

ويذكر هنا أن لكتاب الجمل نسختين ، نسخة صغيرة مختصرة ونسخة كبيرة ، والذي يظهر أن ما بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة التي حذف منها الزجاجي كثيراً من الأمثلة التي كان القدماء يعيبون على الكتاب كثرتها ، كما اختصر أيضاً فصول الكتاب حتى أفرط في الإيجاز مما جعل ابن السيد البطليوسي (ت ٨٥٢١هـ) يصنف كتابه الذي سماه : إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، ليشرح به كتاب الجمل ويستدرك ما أهمله الزجاجي من مسائل النحو والصرف .

١ - أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها :

في الحديث عن أبواب شرح الجمل وترتيب هذه الأبواب لابد من تقرير أن ابن عصفور لم يخالف الزجاجي في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب الجمل ، بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه الزجاجي .

أما الصورة التي أختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليس بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلاحظ أثره في كتاب الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السراج شيخ الزجاجي يمكن أن نعهده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي - تأثراً منه بنظرية العامل - عرض في أول كتابه مجموعة من الأبواب للنحوية التي يتضح فيها دور العامل مثل باب الأعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء أو الأفعال . بعد ذلك عرض طائفة من الأبواب الصرفية مثل أبواب التصغير والنسب ثم مجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات لغوية مثل باب ألف الوصل وألف القطع وباب الهجاء وأحكام الهمزة

والمقصود والمدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ونحوها ، بعد ذلك عاد ثانية الى مجموعة من الأبواب النحوية التي لم يتناولها مع المجموعة الأولى وهي تدور - في أغلبها - حول بعض الحروف مثل لولا وما ومن وأي وأم وأو والنون الثقيلة والخفيفة وأبواب الحكاية ، ثم عاد ثانية لبعض الأبواب الصرفية مثل أبواب جمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقها وأبنية الأسماء والأفعال والتصريف ، ثم عرض لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الادغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها .

وهذا النحر الذي عمد اليه الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه والقائم على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية ، مبتدئاً بالأبواب النحوية التي يكون مدار البحث فيها حول اثر العامل في الاسماء والأفعال وما يحدثه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، هو الذي تبعه ابن عصفور في شرحه دون أن يحاول احداث أى تغيير فيه من تقديم أو تأخير . واذا كان هناك اختلاف بين الكتابين - من هذا الجانب - فهو اختلاف يمكن بيانه فيما يلي :

اولاً : زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل الذي بين أيدينا :

ثانياً : زاد باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل .

ثالثاً : زاد باب الاستثناء المقدم وهو أيضاً ليس في كتاب الجمل .

رابعاً : زاد فصلاً في شواذ النسب .

خامساً : أورد في باب ما ينصرف ومالا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم وأحكامها ، وهي مسائل لم يتعرض لها الزجاجي .

سادساً : وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وهي في كتاب الجمل

ثمانية أبواب (١) تحت عنوان واحد وهو « باب الجمع المكسر » .

سابعاً : أهمل باب أبنية المصادر وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان وباب أبنية الاسماء فلم يشرحها (٢) . ولعله أرجأها ليشرحها في آخر الكتاب مع باب التصريف الذي تركه وما بعده من الابواب وعددها خمسة (٣) على أمل أن يشرحها ، ولكن أسباباً نجعلها منعه أن يتم مهمته بعد أن كان قد وعد في نهاية الكتاب أن يفرد للتصريف باباً على حدة .

فهذه أهم الفروق التي بين الجمل وشرحه من حيث ترتيب الابواب في كل منهما .

أما من حيث تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول فالواضح أن صيغة الاختصار التي تمسك بها الزجاجي عند كتابته « للجمل » لم تسمح له بتقسيم هذه الابواب إلى فصول ، غير ان شارحه ابن عصفور الذي أسهب كثيراً في شرح هذه الابواب اقتضته ضرورات البحث أن يقسم أبواب كتابه إلى فصول يتناول في كل فصل منها جانباً من جوانب الباب علماً بأنه لم يعد إلى وضع فواصل أو عناوين بين هذه الفصول ، غير ان القارئ المتعمق لا تخفى عليه الحدود البينة التي تفصل بين هذه الفصول ، ويمكن ملاحظة ذلك - على سبيل المثال - في باب الثنية والجمع . فقد عمد ابن عصفور أولاً إلى تعريف الثنية ثم حلل التعريف الذي أورده .

بعد ذلك قسم الثنية ثلاثة أقسام : ثنية في اللفظ والمعنى ، وثنية في اللفظ لا في المعنى ، وثنية في المعنى لا في اللفظ ، ومثلاً لكل منها بمثال :

- (١) هي باب الجمع المكسر ، باب ابنية اقل العدد ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف وفي حرف لين ، باب جمع ماكان على اقل ، باب تكسير ماكان على فاعل ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف او خمسة ، باب جمع ماكان على فاعلة او فاعلة ، باب مايجمع من الجمع .
- (٢) وكذلك فعل في الشرح الصغير .
- (٣) هي باب الادغام ، الحروف المهموسة ، الحروف المجهورة ، حروف الأطباق ، من شواة الادغام . ولعله تجاوزها لأنه لم يكن متبحراً بعلم الأصوات .

ثم قسم الاسم المثنى قسمين . منقوص وغير منقوص وعرض لكل من القسمين بالأمثلة والشواهد .

ثم انتقل إلى الجمع فعرفه وحلل التعريف الذي أورده .
بعد ذلك قسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جنس .
واسم جمع ، تناول كلا منها بالتعريف ثم عرض للحديث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهو الذي جعله مدار الباب من بين أنواع الجمع .

بعد ذلك عرض لأحكام جمع الاسم المنقوص ، ثم أحكام نون الاثنين وحركتها ثم أحكام المؤنث السالم ، ثم ما للحق بجمع المذكر السالم ، كل ذلك يعرض له بالشرح المقرون بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية .

هذه الظاهرة التي تتجلى فيها مقدرة ابن عصفور على حسن التقسيم والعرض نراها ماثلة في جميع أبواب الكتاب ، بل هي ماثلة في سائر كتبه مثل المقرب والمتع مما دفع أبا حيان النحوى (ت ٥٧٤هـ) إلى أن يشهد بذلك لابن عصفور فوصف المقرب بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً (١) ووصف المتع بأنه أحسن ما وضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً (٢) . كما شهد الغبريني (ت ٥٧١٤هـ) معاصر ابن عصفور بحسن التقسيم في مصنفاته . (٣)

وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب لئنبه القارئ إلى الأقسام المختلفة التي يتضمنها كل باب من أبواب الكتاب . وتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن ابن عصفور لم يلتزم — على عادة شراح المتون

(١) المؤلف من شرح ابن عصفور لأبى حيان : ورقة ١ ظ (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٢) المدع في التعريف لأبى حيان : ورقة ٢ و (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٣) عنوان الدراية : ١٩٠ .

— أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، بل هو يهمل —
 فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى — نص كلام الزجاجي اهمالاً يكاد يكون
 تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً الا في معرض مخالفته له في رأى أو مسألة .
 ويمكن القول أن من يقرأ كتاب ابن عصفور لا يكاد يشعر — حين
 يتجاوز الابواب الاولى — أنه يقرأ شرحاً على كتاب الجمل ، بل يظن أن
 امامه مؤلفاً في النحو مبتكراً وليس شرحاً على متن لمؤلف آخر .

٢ — الحدود

لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص
 على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوى أو بين ثنايا أقسامه . وهو لا يكاد
 يترك باباً من أبواب النحو يمكن ان يخضع للتعريف والتحديد دون أن
 يثبت له هذا الحد أو التعريف ، بل ان اهتمامه وحرصه على ان يحد كل ما
 يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطره
 الاولى بمناقشة الزجاجي الذى اهمل أن يحد الكلام حين قال : أقسام الكلام
 ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الاقسام (١)
 قال ابن عصفور : قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة ، مضاف ومضاف
 اليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه ، فكان
 ينبغي أن يبين ما أراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لان
 الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معاني كثيرة . (٢)

ثم عرض لهذه المعاني المختلفة (٣) ممثلاً لكل منها بمثال من شعر أو نثر
 وختمها بأن عرف الكلام عند النحويين بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع .

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) شرح الجمل ١ ظ .

(٣) من هذه المعاني المعاني التي في النفس، وما يفهم من حال الشيء ، ومنها الإشارة ومنها الخط ،
 ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع .

وابن عصفور حريص على ان تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذي وضعه الزجاجي للاسم حيث عرفه بأنه مآجاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف الجر . (١)

قال ابن عصفور : وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد ، لأنه ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنه ليس بجامع أن « أَيْمَنَ » التي في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل الا في التسميم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة . (٢)

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته له : وتبدل تأليفه النحوية على ان له مشاركة في علم المنطق ولاجل ذلك حسن ابراده فيها تقسيماً وحدوداً . (٣)

وفي بعض الأحيان لا يكتفي ابن عصفور بتعريف واحد للموضوع بل نراه يدرج له تعريفين كما فعل حين عرف الاسم بأنه كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيته للزمان . أو أنه لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه . (٤)

وكذلك فعل حين حد الفعل فأدرج له تعريفين . وفي الكتاب تلقانا تعريفات للاعراب وللعمل الماضي والمستقبل والمضارع وللشئ والجمع بأنواعه وللفاعل والمفعول به والنعت والعلم وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف

(١) الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٢ ظ .

(٣) التبريني : عنوان الدراية ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣ و .

النسق والابتداء والاشتغال والقسم والتعجب والتأريخ والنكرة والمعرفة والتميز والاغراء وغيرها .

والمصنف يحرص على أن يسوق في بعض المواضع تعريف الباب لغة واصطلاحاً كما فعل في باب الاعراب وباب الاغراء . (١)

ولا يمكننا أن نغفل هنا الإشارة الى أن ثقافة ابن عصفور التي يغلب عليها التأثير بالمنطق العقلي مما هو واضح في منهجه النحوي الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل ، كان لها أثر بالغ في هذا الالتزام الذي ألزم به نفسه من اهتمام بالحدود والتعريفات ما وجد الى ذلك سبيلاً .

٣ - تحليل المادة

بيننا سابقاً أن الذي بين أيدينا من شروح ابن عصفور على الجمل هو شرحه الكبير ، وكتاب بهذا الحجم لابد أن يتسع لكثير مما يريد أن يقوله مصنفه وما يرغب في أن يعرضه علينا من علمه وأفكاره في مجال الثقافة النحوية ، والذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحليل المادة النحوية في هذا الكتاب تتمثل في مجالين واضحين :

أولهما تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما تحليل المادة بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليلات واحتجاج .

ففي المجال الأول نرى ابن عصفور حين يمهّد للباب بتعريف عام يعقبه بتحليل واف لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أن يوجه الى ذلك التعريف .

فهو حين يعرف الاعراب في اصطلاح النحويين بأنه تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً يقول : فقلت : تغير أو آخر الكلم لا تحرز بذلك عن تغيير ما ليس بأخر كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير

(١) شرح الجمل : هـ ظ ، ١٩٥ و .

والتكسير وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغير آخره لغير اختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكي بمن نحو قولك : من زيد ؟ لمن قال : جاءني زيد ، ومن زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، ومن زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ... ثم قال : فان قلت : ينبغي ألا يكون في الحد حشو وأنت لو قلت تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر . فالجواب أنه لو لم نزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من امرئ والتنوين من ابنم ، الا ترى أن تغييرهما انما هو اتباع للاعراب يعنى الراء والنون . (١) ثم قال : وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بسبحان وسحر وأمثالهما من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره وهذا الاعتراض فاسد ، لأنني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع الى نصب أو الى خفض ، بل اختلافها من الوقف الى الحركة أو من الحركة الى السكون في الجزم ، ألا ترى أن الاعراب انما دخل في الاسم والفعل بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب وكذلك الفعل . ويسترسل بعد ذلك في تحليل هذا الحد وما يثار عليه من اعتراضات كما هو مفصل في الكتاب (٢) .

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لجوانب المسألة تقدم لنا جانباً من منهج ابن عصفور في تحليل المادة النحوية .

مثال آخر من تحليل الحدود نجده في تعريف البدل وتحليله . قال : البدل اعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . قال : فقولنا اعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك قام زيد أخوك ، الا ترى

(١) شرح الجمل ه ظ .

(٢) شرح الجمل ٦ و .

أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك ... وقولنا : على جهة البيان :
تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، أعلمته بالقيام
بمجموع زيد وعمرو إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك
قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .. وقولنا : على أن ينوي بالأول منهما
الطرح تحرز من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل
أو قام زيد نفسه ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك
أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنه
لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البديل ، لأنك إذا قلت :
قام زيد أخوك ، فإن اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في
زيد ، فكأنك قلت : قام أخوك فأضربت عن قولك أولاً : زيد ... وقولك :
من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم
يعتد به أصلاً لما جاز مثل ضربت زيداً يده ، إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن
للضمير في « يده » ما يعود عليه . (١)

فهذه كما رأينا صورة واضحة لنموذج التحليلات التي يهتم بها ابن عصفور
في مجال التعريفات والتي تشكل سمة بارزة في منهجه في التأليف .
ويمكن التعرف على مزيد من هذه التحليلات في أبواب الكتاب المختلفة
مثل باب عطف البيان وباب القسم وغيرهما .

أما المجال الآخر الذي يتجلى فيه اهتمام ابن عصفور بالتحليل وهو تحليل
عامة المادة وما يرتبط به من تقسيم وتعليل واحتجاج فيمكن أن نعرض
مثالاً له التحليل الذي عرضه حين أراد اثبات زمن الحال .

قال : فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من أنكره ومنهم
من أثبته ، والمنكرون له على قسمين ، منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم
من أنكره وأثبت زمانه ، فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن

(١) شرح الجمل : ٤٤ ظ .

الحال أوقع أم لم يقع ، فان وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى قسم ثالث . قال ابن عصفور : فالجواب : أن زمن الحال لقصره يتعذر الاخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل أذن عن الاخبار عن زمن الحال مع تعذر الاخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن الفعل مثلاً هل هو طويل أو قصير أو منحن أو مستقيم ، والفعل لا يتصور الاخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الاخبار عنه بالماضي ولا بالاستقبال ، لانهما ليسا بصفيتين له ، فان قال : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟

فالجواب أن يقال : ان الموجود في حال وجوده لا بد له من زمان ، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

قال : ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه ، قال ابن عصفور : وهذا غير لازم ، لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص دون رائحة . ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق كجود وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه لان ذلك للفظ لمشارك نحو رائحة ، لأنه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجود ، لا وان وقع على الأسود والأبيض فان الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود .

فان قيل : ان الرائحة تتخصص فيقال : رائحة المسك ورائحة العنبر فالجواب : إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال بتخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً (١) .

(١) شرح الجبل : ١١ ظ .

فهذا التعليل ، على ما فيه من اقحام لمسائل منطقية بعيدة كل البعد عن واقع اللغة ولا يمكن مقارنتها بها بحال من الأحوال — فانه لاشك يظهر لنا قدرة كبيرة على تحليل المسائل النحوية عند ابن عصفور .

ومن الضروري أن نقول اننا لاندعي أن ما أورده ابن عصفور هنا من احتجاجات وجدل من مبتكرات ذهنه، بل لابد من القول أنه يعتمد في كثير مما يسوقه في هذا السبيل على نحاة سابقين عليه، ومع ذلك فان هذا لاشك يبرز لنا جانباً من جوانب عقلية الرجل وأسلوبه في معالجة قضايا النحو ومسائله المختلفة.

وتلقانا نماذج أخرى من هذه التحليلات في باب النعت عند تعليل امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة (١) ، وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٢) ، وفي باب ما لم يسم فاعله (٣) ، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) ، وغيرها من الأبواب .

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ، فهو حريص على أن يختار لنفسه اسلوباً يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة إلى أذهان متوسطي الثقافة مع مقدرة على تجنب الركاقة والضعف الذي يعيب الكلام ، وهذه الميزة التي توفرت لدى ابن عصفور أثارت انتباه بعض مترجميه فشهد له بها حين قال : وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل . وقال أيضاً : وبالحملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة (٥) . ولعل هذا أيضاً يفسر لنا الشهرة التي حظيت بها مصنفاته في المغرب والمشرق حتى عده بعضهم من أبرع من تخرج على الشلوين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان (٦) .

(١) شرح الجمل : ٢٩ ظ .

(٢) شرح الجمل : ٥٥ ظ .

(٣) شرح الجمل ١٠٩ و .

(٤) شرح الجمل : ١١٩ و .

(٥) الغبريني : عنوان الدراية : ١٨٩ .

(٦) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ٤١٤/١ .

اهتمام ابن عصفور بجمل الزجاجي وتناوله اياه بالشرح موجزاً مرة ومفصلاً مرة أخرى لم يمنعه أن يحتفظ لنفسه بموقف الباحث المستقل الذي ينظر فيما أمامه من نص نظر الباحث المدقق ، فيعترض حين يرى وجهاً للاعتراض ويستدرك حين يجد مجالا للاستدراك ، بل هو لم يلتزم أساساً ايراد نصوص المتن عند شرحه اياه على عادة شراح المتن ، بل تحرر من هذه القاعدة الى أبعد حد حتى أن قارئه لا يكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر والواضح أن ابن عصفور اتخذ من كتاب الزجاجي دليلاً عاماً يرتب بموجب ما جاء فيه أبواب كتابه ويعرض مسائله وقضاياها ، ثم ترك لنفسه بعد ذلك حرية مناقشة الزجاجي في آرائه ومنهجه والاعتراض على ما يراه موضعاً للاعتراض .

ويمكن القول أن خلافات ابن عصفور مع الزجاجي تنحصر في جانبين اثنين : اولهما : خلاف في الحدود والمصطلحات .
ثانيهما : خلاف في الآراء النحوية والصرفية واللغوية .

١ - الخلاف في الحدود والمصطلحات :

يعرف الزجاجي الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر فيعترض ابن عصفور على هذا الحد الذي يراه فاسداً معللاً اعتراضه بأن هذا الحد ليس جامعاً ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود . ثم يقول : فهذا الحد متقد من ثلاثه أوجه : أحدهما : أنه تسمح فيه والتسامح لا يجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لان الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى . والثالث انه حد الاسم

بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك الى جهل الاسم . (١)

ومثل هذا الاعتراض يورده ابن عصفور على ما حد به الزجاجي الفعل والحرف ، ويرى أنهما غير صحيحين لأنهما غير مانعين من دخول غير الأفعال وغير الحروف في هذين الحدين ، كما أنهما غير جامعين لكل أنواع الأفعال والحروف لأن من الأفعال والحروف مالا يدخل تحت هذين الحدين . (٢)

كما يعترض على اطلاق الزجاجي مصطلح أقسام الكلام على أجزاء الكلام ، قال : وذلك تسامح منه لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم واسم المقسوم هنا وهو الكلام لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

٢ - الخلاف في الآراء

يخالف ابن عصفور الزجاجي في جملة من آرائه التي أثبتتها في الحمل وفي غيره من المصنفات ويتوقف عند هذه الآراء يناقشه فيها ويردها . فمن ذلك :

١ - أجاز النحويون العطف بلا بعد الفعل الماضي في مثل قولنا : قام زيد لاعمر ، ومنع ذلك الزجاجي «في معاني الحروف» واستدل على مذهبه بأن «لا» لا ينفي الماضي بها وإذا عطف بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيد لاعمر ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، ولا قام عمرو لا يجوز فكذلك ماني معناه . وخالفه ابن عصفور وقال : والذي يدل على فساد مذهبه أنه ينفي بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى : فلا صدق ولا صلي ، يريد : قام يصدق ولم يصل . فاذا

(١) شرح الجبل ٣ و وانظر الجبل ١٧ .

(٢) شرح الجبل ٤ ظ ، ه ظ .

جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى (١).
٢ - ذهب الزجاجي إلى أن أخوات «إن» إذا لحقتها «ما» فإنه يجوز فيها جميعاً الاعمال والالغاء فتقول : انما زيدٌ قائمٌ وانما زيداً قائمٌ ، وخالفه ابن عصفور في ذلك وقصر جواز الاعمال والالغاء على ليت وحدها لأنها وحدها التي سمع فيها الاعمال والالغاء (٢). قال وأما القياس فإن هذه الحروف انما كان عملها بالاختصاص وإذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينفي الا تعمل الا ليت فأنها تبقى على اختصاصها .

٣ - ذهب الزجاجي الى أن درهماً في قولنا : أعطى زيدٌ درهماً ، انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيدٌ قائماً ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطى زيد درهماً ، وخالفه ابن عصفور محتجاً بأننا اذا قلنا في قائم أنه خير فأئماً نعني به الخبر الذي عملت فيه ما وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولنا أعطى زيد درهماً لانه لم يكن خبراً قط . (٣)

٤ - قرر الزجاجي أن الرفع في (يومان) من قولنا : ما رأيت مذ يومان ، على الابتداء وأن مذ خبر مقدم ظرف والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنه لايسوغ هذا التقدير في قولك : ما رأيت مذ يوم الجمعة ، لأنك ان قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . (٤)

٥ - قرر الزجاجي أن التنوين في جوار انما هو عوض من الحركة المحذوفة من باء جوار في الرفع والخفض للاستتقال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع

(١) شرح الجمل ٣٦ و .

(٢) شرح الجمل ٨٣ ظ .

(٣) شرح الجمل ١١١ ظ .

(٤) شرح الجمل ١٨٠ و .

ساكنان^٦: التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار . وخالفه ابن عصفور في ذلك محتجاً بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة فالتنوين في جوار انما جاء ليعوض عن النقص الناشئ عن حذف الياء في حالتي الرفع والجر (١) .

٦ - في باب المقصور والممدود ذكر الزجاجي طائفة من الأسماء المقصورة على أنها من المقصور السماعي ، وخالفه ابن عصفور وعدها مما يدرك بالقياس وايست من المسموع . من هذه الأسماء التوى بمعنى الهلاك ، لأنه من توي يتوى توى ، والدمى جمع دمية ، وهو على قياس عروة وعري ، والجلي وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس لأنه يقال جلبيّ يجليّ جلي ، فهو أجلى وأمرأة جلاوء . والنوى جمع نواة وهو مثل حصي وحصاة ، والغوى ومعناه بشم الفصيل ، يقال : غَوِيَّ يغوى غوى فهو غويّ ، واللوى في البطن والغبيّ الجهل وهو من المقيس يقال : غبيّ يغبي غبىّ ولويّ يلاوى لوى .

وآدخل الزجاجي في الممدود المسموع وهو مقيس : الدعاء والرغاء والثغاء والمكاء والغناء ، وهي أسماء أصوات فبابها المد (٢) .

٧ - في باب ماينصب على أضمار الفعل المتروك اظهاره أدخل الزجاجي طائفة من المصادر اعترض عليها ابن عصفور وعدها من قبيل الأسماء المنتصبة بأضمار فعل يجوز اظهاره . من هذه المصادر : حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحبا . ومنها كلمته مشافهةً ولقيته فجأةً وكفاحاً وقتلته صبراً ولقيته عياناً وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً .

قال ابن عصفور : وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال . وذلك أن ركضاً في الأصل منتصب بفعل مضمر

(١) شرح الجمل ١٨٠ و .

(٢) شرح الجمل ٢١٥ و - ظ .

هو في موضع الحال تقديره : أتيتُه أركضُ ركضاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبه بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأعرب بأعرابه (١) .

٨ - منع الزجاجي الرفع في الاسم الواقع بعد واو المعية من قولنا : استوى الماء والخشبة . وخالفه ابن عصفور في ذلك فأجاز فيه الرفع على العطف وقال : وكان الذي حمله - أي الزجاجي - على ذلك أنه لا يسوغ : استوى الماء واستوت الخشبة ، وهذا لاحجة فيه لأنه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصم زيد وعمرو ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمرو . (٢)

بعد هذا يمكن القول أن ما ذكرناه هو أهم ما يخالف فيه ابن عصفور الزجاجي وهو لاشك يمس لنا المقدرة على الاستقلال في النظر عند ابن عصفور والتمكن من الاحاطة بالمادة النحوية واستقصاء جزئياتها وتفاصيلها مما يكشف عن شخصية اجتهادية في النحو عرف لها المتأخرون قدرها ومزلتها .

٥ - آراؤه ومسائله الخاصة :

يتردد اسم ابن عصفور كثيراً في كتب المتأخرين وبخاصة كتابات أبي حيان (ت ٨٧٤٥هـ) الذي كان شديد الاهتمام بمؤلفات ابن عصفور كثير العناية بها ، حتى وضع عليها بعض الشروح والمختصرات كما فعل مع المتنوع وشرح المقرب .

وفي كتاب الارتشاف لأبي حيان يلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لا تكاد تخلو صفحة منه . كذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت ٨٧٦١هـ) كالمغنى والتوضيح ، ومصنفات السيوطي (ت ٩١١هـ) كالهمع والأشباه والنظائر ومصنفات الأزهري (ت ٩٠٥هـ) كالتوضيح ، بل حتى

(١) شرح الجمل ٢٢٧ و .

(٢) شرح الجمل ٢٣٥ و .

معاصره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يورد آراءه في جملة مواضع من كتابه «شرح التسهيل» .

والواقع ان عامة ما يورده هؤلاء النحاة من آراء ابن عصفور هي في جملتها اختيارات يقف فيها ابن عصفور إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك يختار رأبها ويعلل له أو يحتج .

من ذلك ما نقله أبو حيان ، قال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ... وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور (١) .

وقال : وفي دخول إن على ما خبره نهي خلاف ، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل ، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله :
..... إنَّ الرِّياضَةَ لا تُنصِبُكَ للشَّيْبِ (٢)

وقال : المفعول معه مذهب أبي الحسن أنه لا يجوز الاخبار به وصححه ابن عصفور وإلى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع فتقول في جاء البرد والطياصة : الذي جاء البرد وإياها الطياصة ، والجائي البرد وإياها الطياصة (٣) .

وأمثال هذه الاختيارات هي عامة ما نرى اسم ابن عصفور مقرونا بها في كتب النحاة (٤) .

غير أن هذا لا يعني أن آراء ابن عصفور الخاصة به معدومة أو نادرة بل أن هذه الكتب التي ذكرتها نقلت إلينا طائفة صالحة من هذه الآراء والمسائل .

(١) الارتشاف ١٢٦ ط وانظر شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ١٧٧ ط وانظر الهمع ١/١٣٥ ، شرح الجمل

(٣) الارتشاف ١٤٧ ط وانظر شرح الجمل ٢/٤١٠

(٤) انظر - مثلاً - الارتشاف ٩٣ ط ، ١٠٠ و ١٤٦ ط ، ٢٦٢ ط ، ٢٦٧ ط ، ٣٠٥ ط ،

٣١٥ ط ، المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٣ ، ٥٧٦ والهمع ١/١٠٨ ، ١١٣ ،

١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٩ وغيرها .

من ذلك ما نقله أبو حيان في مبحث «ماذا» قال : الرابع من الأحوال (أي أحوال ماذا) أن تخلع ما عن الاستفهام وذا من الإشارة وتستعمل مجموعها موصولا ، وعليه قوله :

دَعَى ماذا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ

أي دعى الذي علمت . وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح ، وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سبويه (١) . ومنه ما نقله في باب المقصور والممدود عن «فعولاء» . قال : وهو وزن مختص بالألف الممدودة عند ابن عصفور وابن مالك . وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى إثبات فعُولَى مقصورا وأوردا من ذلك : عبيد سنُوطَى وخطُورَى ودَبُوقَى ودَقُوقَى وقَطُورَى ... والصحيح أنه وزن مشترك (٢) .

وقال : وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : واحدٌ واثنانٍ وثلاثةٌ وأربعةٌ . والذي أذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفى (٣) .

وقال : وزعم ابن عصفور أن «أن» من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه أن كانت الجملة الواقعة جواباً للو وما دخلت عليه نحو قوله :

أما والله أن لو كنت حراً

وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع (٤) .

(١) الارتشاف ٣٧ وانظر المغنى ٢٢٢ وشرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٧٥ ظ وانظر شرح الجمل .

(٣) الارتشاف ١٥٠ وانظر شرح الجمل .

(٤) الارتشاف ٢٦٩ وانظر شرح الجمل .

وقال في باب الاضافة : وهذه الاضافة (أي اضافة الصفة إلى الموصوف) ذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة وغيره إلى أنها محضة ، وابن مالك إلى أنها شبيهة بالمحضة (١).

وقال في باب عطف البيان : وقول ابن عصفور : عطف البيان يجري فيه الأعراف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه (٢). وفي المغني ينقل ابن هشام جملة من آراء ابن عصفور ومسائله التي قال بها . من ذلك ما نقله في فصل «لما» قال : يكون جواب «لما» فعلاً ماضياً اتفاقاً وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ... الدليل : فلما ذهب عن إبراهيم الرّوع وجاءته البشري يُجَادِلُنَا (٣) . قال وهو مؤول بـ (جادلنا) (٤) .

وفي فصل كأن قال : الرابع (من معانيها) التقريب ، قاله الكوفيون وحملوا عليه ، كأنك بالشتاء مقبلٌ وكأنك بالفرج آت .. وقال ابن عصفور : الكاف في كأنك وكأنني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ (٥).

وفي اعراب «لكن» من قولنا : ما قام زيدٌ ولكن عمرو ، نقل ابن هشام رأى يونس في أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد ورأى ابن كيسان في أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، قال : والثالث لابن عصفور أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة (٦).

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتاب المغني (٧).

(١) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .

(٣) هود : ٧٤ .

(٤) المغني ٣١١ وانظر الهمع ٢١٥/١ ، شرح الجمل .

(٥) المغني ٢١٠ وانظر شرح الجمل .

(٦) المغني ٣٢٤ وانظر شرح الجمل .

(٧) انظر المغني ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ .

وفي التصريح قال الأزهرى : والأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى
لمبتدأ واحد لأنَّ الخبر كالتعدي فيجوز تعدده ، والمانع لجواز التعدد كابن
عصفور يدعى تقدير هو الثاني من الخبرين أو يدعى أنه أي المبتدأ جامع
لصفتين .. نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحه الجمل (١) .
وفي الأشباه والنظائر للسيوطي تلقانا نقول كثيرة عن ابن عصفور
وبخاصة عن كتاب شرح الجمل ، وتحمل هذه النقول في عامتها توجيهات
وتعليقات لابن عصفور . من ذلك ما نقله السيوطي عن شرح الجمل :
قال : وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الدليل على أن الأفعال كلها
مذكورة أنها اذا أخبر بها عن الأسماء فأتى المقصود الأخبار بما تضمنته من
الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر فدلَّ ذلك على أنها مذكورة اذ اللفظ
على حسب ما يراد به من تذكير أو تأنيث . (٢) .

وقال أيضاً : قال ابن عصفور في شرح الجمل : كم اذا كانت اسم
استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان
بناؤها حملاً على ربِّ وذلك أنها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أنَّ ربَّ
كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة ربِّ لأنَّ ربَّ للتقليل والنقيض
يجري مجرى ما يناقضه كما أنَّ النظر يجري مجرى ما يجانسه (٣) .

وقال : قال ابن عصفور في شرح الجمل : لما كان جعل الواو بمعنى مع في
المفعول معه فرعاً من كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم
يقدموه على العامل وان كان متصرفاً ، ولا على الفاعل ، لا يقولون :
والطبالسة جاءَ البردُ ولا جاءَ والطبالسة البردُ ، لأنَّ الفروع لا تحتمل من
التصرف ما تحتمله الأصول (٤) .

(١) التصريح ١٨٢/١ وانظر المغنى ٤٨٠ والهمع ١٠٨/١ وشرح الجمل .

(٢) الأشباه والنظائر ٨٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٣) الأشباه والنظائر ١٩٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٦٢/١ وانظر شرح الجمل .

وأمثال هذه النقول تلقانا كثيراً في كتاب الأشباه والنظائر (١) .

وفي همع الهوامع أورد السيوطي جملة من آراء ابن عصفور التي انفرد بها من ذلك قوله : ولا يبعد عندي ان تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة (٢) وقال السيوطي : وقد تزايد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو ألم أكن بقائم ؟ قال : ومنع قياس ذلك ابن عصفور (٣) .

وقال : الثامن (من حروف النداء) وا ، ذكرها ابن عصفور نحو : وافقنَّعَساً وأبْنِ مِنِّي ففَقَّعَسْ

والجمهور أنها مختصة بالندبة لاتستعمل في غيرها (٤) .

وقال عن «مذ ومنذ» : والمشهور أنهما ظرفان مضافان ، ف قيل : إلى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك . وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور ، لأنهما لا يدخلان عنده الأعلى أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقدرة ، فالتقدير في ما رأيت مذ زيد قائم : مذ زمن زيد قائم (٥) . وعن الكاف في «كذا» قال السيوطي : هي زائدة لازمة فرارا من التركيب إذ لا معنى للتشبيه فيها وإذا مجرورة بها كما في كأيّن سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور (٦) .

وقال : قال أبو حيان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الأتيان بما هو دونه (٧) .

(١) انظر - مثلاً - ١٥/١ ، ١٧ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٨/٢ وغيره

(٢) مع الهوامع ٨٠/١ - وانظر شرح الجمل .

(٣) مع الهوامع ١٢٧/١ وانظر شرح الجمل .

(٤) مع الهوامع ١٧٢/١ وانظر شرح الجمل .

(٥) مع الهوامع ٢١٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٦) مع الهوامع ٧٦/٢ وانظر شرح الجمل .

(٧) مع الهوامع ١٢١/٢ وانظر شرح الجمل .

وبعد ، فهذه جملة من آراء ابن عصفور واختياراته انتقيناها من مجموع ما نقله عنه المتأخرون الذين جاءوا بعده ، وغرضنا من ذلك أن تكون دليلا على ما كان يتمتع به هذا العالم من منزلة في نفوس أعلام النحاة وما كانت تلقاه مصنفاته من عناية لدى الدارسين والعلماء .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الثاني

التحقيق

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مقدمة

حين خطر لي ان أحقق كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور كانت أمامي نسخه منه في المكتبة التيمورية في القاهرة . وهذه النسخة تقع في مائة وثمان وخمسين ورقة من القطع المتوسط .

وبعد أن استقر رأيي على تحقيق هذا الكتاب سعيت للحصول على صور لكل نسخه التي ذكرها أصحاب الفهارس ، وهي في مجموعها خمس نسخ بما فيها نسخه المكتبة التيمورية .

١ - نسخه منها في مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، وهي في حوالي مائة وأربع وخمسين ورقة ، وتبين لي بعد مقارنتها بنسخة المكتبة التيمورية أنهما متطابقتان .

٢ - نسخه في المكتبة الأحمدية بتونس وهي مطابقة للنسختين السابقتين
٣ - نسخه مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وهي مصورة عن نسخه موجودة في مكتبة بني جامع باسطنبول . وتقع في مائتين وسبع وستين ورقة .

٤ - نسخه في مكتبة أمبروزيانا بميلانو (إيطاليا) وتقع في مائتين وأربع وثمانين ورقة . وبمقارنة النسختين الأخيرتين ببعضهما وجدت أنهما متطابقتان وأنهما تمثلان شرحا آخر للجمل غير الشرح الذي تمثله نسختنا المكتبة التيمورية ومكتبة ليدن .

واعتمادا على ماوردت الإشارة اليه في كتب متأخري النحاة كأبي حيان والسيوطي وكتب التراجم من أن هناك شرحا كبيرا للجمل وضعه ابن عصفور كما وضع شرحا آخر صغيرا على نفس الكتاب ، فقد انتهيت إلى أن نسخه المكتبة التيمورية ونسخة مكتبة ليدن ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير وأن نسخه تركيا ونسخة أمبروزيانا تمثلان الشرح الكبير . واستجابة لرغبة كريمة أبدأها استاذنا الجليل الدكتور شوقي

ضيف الذي أشرف على هذا البحث في عامه الأول ، وتجاوزا عن كل
المصاعب والمشاق التي كنت أقدر أنني سأواجهها أمام ضخامة حجم
الكتاب وغزارة مادته

وأمام حداثة عهدي بفن التحقيق ، رأيت أن أنهض بتحقيق الشرح الكبير
تاركا تحقيق الشرح الصغير إلى فرصة أخرى تتاح لي في مستقبل أرجو أن
لا يكون بعيدا .

وصف النسخ :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين هما كل ما علمت بوجوده
في مكتبات العالم من مخطوطات .

١ - نسخة مكتبة بني جامع في اسطنبول بتركيا وكما قدمت فإني اعتمدت
على مصورة لهذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
وهذه النسخة هي التي اعتمدتها أصلا ورمرت لها بالحرف ج . وهي
تقع في ٢٦٧ ورقة ، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، ومتوسط
كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة . وهي بخط علي بن سالم الشافعي
ولم يذكر تاريخ الفراغ من نسخها ، غير أن فهرس مخطوطات الجامعة
العربية ، المرحوم فؤاد السيد ذكر أنها كتبت في القرن الثامن الهجري
كما أن فهرس مكتبة بني جامع كتب تاريخا لنسخها ، غير أنه مطموس
بسبب خلل حدث أثناء تصوير الكتاب كما يظهر .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب كما يلي :

كتاب شرح الجمل للاستاذ أبي الحسن

علي بن مؤمن بن عصفور الأشيلي تغمده .

الله برحمته ولجميع المسلمين بئنه وكرمه

وكتب تحت العنوان مباشرة مايلي :

باب الحكاية باب ماذا باب مواضع ان المكسورة الخفيفة باب مواضع المفتوحة
باب الجواب يبلى نعم باب أو وأم باب النون الثقيلة والخفيفة باب الاخبار
باب الجمع المكسر باب مايجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر باب
الامالة .

وتحت هذه السطور الثلاثة إلى جهة اليسار وضع خاتم وقف السلطان
أحمد خان وهناك سطور وكتابات أخرى تحت السطور السابقة ، ولكنها
طمست بسبب بلل تعرضت له صفحة العنوان .

ويلاحظ أن الابواب التي كتبت على صفحة العنوان هي آخر ابواب الكتاب .
وعلى ظهر صفحة العنوان يبتدىء نص الكتاب بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ،
اللهم بسر يا كريم ... الخ .

واختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٦٧ بعبارة : كتبه العبد
الفقير إلى الله تعالى على بن سالم الشافعي ... الخ كما هو مدون على الصفحة
الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق .

وإلى ناحية اليمين من أسفل هذه الصفحة وضع خاتم وقف السلطان أحمد
خان .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما
هو مدون على حواشي كثير من صفحات الكتاب ، وبخط غير خط الناسخ .
كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غير خط الناسخ
أيضا مايلي : بلغ مقابلة فله الحمد والمنة على نسخة المصنف .

وكتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٦١ وبخط مخالف لخط الناسخ
أيضا مايلي : بلغ مقابلة بأصله ، فله الحمد والمنة على نسخة المصنف .
وتكررت هذه العبارة في الصفحة ٢٦٦ ظ .

ولانستطيع أن نجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت بأكملها على نسخة المصنف

بل الذي نميل اليه أن صفحاتها الأخيرة فقط هي التي قوبلت ، لأن التحريفات والتصحيحات التي وقعت في هذه النسخة وبقيت دون تصحيح ترجح هذا الاعتقاد الذي يغلب على الخاطر .

كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (مايجوز تقديمه من المضممر على الظاهر وما لايجوز) مايلي : وتم الجزء الأول وقد كانت هذه الإشارة هي الأساس الذي اعتمدناه في تقسيم الكتاب إلى جزئين .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ ، وهو خط متوسط الجودة ، غير أن التصوير كان سيئا في طمس كثير من الحروف والخواشي مما جعلني أواجه عناء شديدا في تبين كثير من الألفاظ والعبارات .

والنسخة خالية من علامات الشكل والترقيم ، بل ان الأبيات فيها تساق كما لو كانت كلاماً متثوراً ، وكثير منها يقتصر مايرد منه على شطر أو عبارة صغيرة ، مما يستدعي انتباها شديداً وإطلاعاً جيداً على شواهد النحو واللغة ، حتى يسلم التحقيق من مزلق الخلط بين ماهو شعر وماهو نثر .

كما يلاحظ أن الناسخ كثيراً مايقع في تحريفات وتصحيحات سببها سوء فهمه لما يقرأ وعدم ادراكه ، لأنه كما يظهر ناسخ محترف وليس من أصحاب العلم أو المعرفة بمسائل النحو واللغة.

ولابد من الإشارة إلى أن ثمة خطأ حصل أثناء تجليد هذه النسخة كما يظهر اضطرب بسببه تسلسل أوراق الكتاب حيث تأخرت الورقة ٢٠-٣٩ فأخذت رقم ٢٢٩-٢٤٨ ، فحصى بذلك اضطراب في أربعة مواضع من الكتاب .

وبأعادة هذه الورقة وما بعدها إلى موضعها الأصلي استقام ترتيب الكتاب وزال عنه الاضطراب.

٢ - نسخة مكتبة امبروزيانا .

وقد رمزت لها بالحرف ر. وهي تقع في ٢٨٣ ورقة ، في كل صفحة منها ٢٥ سطراً ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة.
وهي بخط على بن سالم بن مسلم الشافعي ، وهو نفس الناسخ الذي كتب نسخة ج. وعلى وجه الورقة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي:

كتاب شرح الجمل لابن عصفور
في النحو ; رحمه الله

وبخط آخر مخالف لخط الناسخ كتب تحت العنوان السابق مايلي :
كتاب شرح جمل الزجاج (كذا)
لابن عصفور في النحو رحمهما
الله تعالى بجاه مولانا محمد وآله وصحبه أجمعين

وإلى يسار العنوان كتب البيتان التاليان:

بقارعة الطريق جعلت قرى لأحظى بالترحم من صديقي
ويامولى الموالي أنت أولى على بالترحم من صديقي
وكررت كتابة البيتين ثانية على صفحة العنوان .
وعلى ظهر الورقة الأولى ابتدأ نص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم
يسر ... الخ .

وأختم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٨٣ بقوله : كتبه العبد
الفقير الراجى غفوره المعترف بكثرة ذنوبه على بن سالم بن مسلم الشافعي
الخ «وكما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق .
ويلاحظ أن هذه النسخة لم تقابل بأصلها الذي نقلت عنه ، كما لم تقابل بآية
نسخة أخرى . ولم يذكر أيضا تاريخ الفراغ من نسخها .

ولتصور العلاقة بين النسختين وجدت أمامي عدة احتمالات :

١ - أن تكون نسخة ر منقولة عن نسخة ج. وبمقابلة النسختين ببعضهما استبعدت
هذا الاحتمال لان في ر زيادات ليست في ج .

وهذه الزيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة من ج ومثبتة في ر ، أو عبارة كاملة أحياناً لانجدها في ج ، وان كانت هذه الزيادات قليلة جداً . وقد نبهت على هذه الزيادات في حواشي التحقيق .

٢ - أن تكون نسخة ج منقولة عن نسخة ر . ورأيت أيضاً بعد مقابلة النسختين أن هذا الاحتمال مستبعد ، لأن في نسخة ر سقطاً كثيراً أثبت في ج ، وقد بلغ هذا السقط في أحد المواضع حوالي خمس صفحات كما أشير إليه في الصفحة ٤٧٤ من الجزء الثاني .

٣ - أن تكون النسختان منقولتين عن أصليين مختلفين . وقد استبعدت هذا الاحتمال لنفس الأسباب التي قوت في نفسي قبول الاحتمال الرابع وهو ٤ - أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد .

وقد دفعتني إلى قبول هذا الاحتمال جملة اسباب هي :

أ - تطابق الحواشي والتعليقات التي كتبت على هوامش النسختين وبخط ناسخهما ، مما يدل على أنها حواشي وتعليقات النسخة الأم ، نقلها الناسخ كما وجدها هناك .

ب - تطابق التحريفات والتصحيقات التي وقعت في النسختين مما يدل على وحدة الأصل الذي نقلتا عنه .

ومثال لهذه التصحيقات والتحريفات التماذج التالية :

الشاهد ٢٩٢ حرفت فيه كلمة لوسيمة إلى لو سمية

الشاهد ٢٢٨ حرفت فيه كلمة به إلى بين

الشاهد ٢٧٨ حرف فيه الشطر : بأعين أعداء وهن صديق

إلى : ياويحه أعداوهن صديق

الشاهد ٤٢٩ حرف فيه الشطر : فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه .

إلى : فنعم من كامن ضاقت مذاهبة
وأمثال هذه التحريفات التي وقعت على صورة واحدة في النسختين
كثيرة ، اشرنا إليها في حواشي التحقيق .
ج - تطابق مواضع النقص والاضطراب الواقع في كل من النسختين .
وقد نبهنا على ماوقع من ذلك في تعليقاتنا على الكتاب .

د - ان ما بين النسختين من فروق لا يكاد يذكر ، وهي ان وجدت فلا
يمكن أن توحى بأن ثمة خلافا كبيرا بينهما يبعث على الاعتقاد بتباين الأصل
الذي نقلت عنه كل منهما ، بل هو لا يعدو في واقعه ان يكون تصرفا يحصل
عن سهو أو عن تساهل من الناسخ .

فهذه الملاحظات والوقائع بعثت في نفسي اعتقادا بوحدة الأصل الذي
نقلت عنه هاتان النسختان ، وبخاصة ان الناسخ الذي كتب النسختين واحد .
توثيق نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

إذا كان ثمة شك يخطر في بال أحد في صحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور
فيمكننا أن نقدم بعض القرائن لازالة مثل هذا الشك .

١ - ان أكثر الآراء التي عرفت عن ابن عصفور ونسبت له في كتب متأخرة
النحاة كالارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام وهدم الهوامع للسيوطي
والخزانة للبغدادي نجدها ماثلة أمامنا في هذا الكتاب ، وفي أحيان كثيرة
نجد العبارة بنصها منقولة عن شرح الجمل . وقد أشرت إلى كثير من هذه
المسائل في مواضعها من الكتاب ومن خلال تعليقاتي أثناء التحقيق ، كما نبهت
على كثير منها في الفصل الثاني من الدراسة ، في القسم الخاص بآراء ابن
عصفور ومسائله المستقلة .

٢ - ان ديباجة هذا الشرح هي نفسها الديباجة التي يتدأ بها شرح الجمل
الصغير لابن عصفور ، وبحوزتي منه ثلاث نسخ كما بينت في بداية هذه
المقدمة ، مما يثبت الاعتقاد بصحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

٣ - أن العلاقة بين ابن عصفور وشيخه أبي علي الشلوينين ينعكس صداها واضحا هذا الكتاب وبخاصة حين ينقل آراء الشلوينين ويناقشها فقد اعتاد أن يبدأ ذلك بعبارة : قال الأستاذ أبو علي ، أو قال الأستاذ رضي الله عنه مما يوحى بنوع الرابطة التي تربط بين التلميذ وشيخه .

منهج التحقيق :

حين شرعت في تحقيق شرح الحمل وضعت نصب عيني جملة أسس وقواعد حاولت جاهدا الالتزام بها رغبة في اخراج عملي على الوجه الذي اعتقدت انه الصواب . من هذه القواعد والأسس .

١ - المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه ، ولم اشأ التدخل في متنه بالتغيير أو التحوير ، ولهذا حاولت ان اميز بين ما أجده فيه من أوهام أو أخطاء أو تحريفات ، فما ظننت أنه وقع من المصنف بسبب السهو أو الوهم أبقيته على صورته واكتفيت بالإشارة إلى الوجه الذي اعتقد انه الصواب ، وذلك من خلال تعليقي على الكتاب ، وما اعتقدت انه تحريف أو تصحيف وقع أثناء النسخ أثبت صوابه في موضعه من المتن وأشرت في الحاشية إلى صورته التي كان عليها ، حفاظا على صورة الكتاب كما هو في أصل مخطوطاته .

٢ - اعتمدت في تخريج شواهد الكتاب على المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب الفارسي وابن جني ونحوها . كذلك اعتمدت على كتب المفسرين القدامى ممن كانوا يعولون في تفاسيرهم على المباحث النحوية مثل تفسير أبي عبيدة (مجاز القرآن) وتفسير القراء (معاني القرآن) .

كما اعتمدت على كتب الأملئ والنوادر مثل نوادر أبي زيد والكامل للمبرد ومجالس ثعلب وأملئ الزجاجي وابن الشجري وغيرها مما كان النحو فيها بشكل ركنها من أركانها .

والترمت أيضا الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية كالمفضليات وشرحها والاصمعيات وشرح المعلقات والنقائض .

كما أئتمت الرجوع إلى كتب شروح الشواهد كشرح العيني والخزاعة للبغدادى وشرح شواهد الشافية له أيضا .

ولم اغفل الاستفادة من كتب اللغة والمعاجم وبخاصة في شواهد اللغة فرجعت إلى صحاح الجوهري ومقاييس ابن فارس والمخصص والمحكم لابن سيدة واللسان لابن منظور وغيرها من كتب اللغة والأضداد .

كما التزمت الرجوع إلى دواوين الشعراء أصحاب الشواهد ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

٣ - عنيت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وبعض الكتب الأخرى التي تنقل هذه القراءات . كما عنيت بتخريج الأحاديث ما أمكنني ذلك .

٤ - جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من مضانها الأصلية في مصنفات أصحابها أو في كتب المسائل الخلافية أو غيرها مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح السيرافي وشرح ابن يعيش وكتاب الانصاف لابن الانباري ونحوها .

٥ - بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من المواضع الإفاضة في شرح الشواهد ، وحاولت الاستغناء عن شرح المعاني التي تبدو واضحة لاحتياج إلى فضل تفسير أو شرح ، مؤكدا على الإشارة إلى مافي الشاهد من مسائل خلافية في النحو أو في اللغة .

٦ - التزمت التعريف بإيجاز بأعلام النحاة واللغويين ممن ترد أسماؤهم في متن الكتاب .

٧- اعتاد الناسخ ن يرسم بعض الحروف المقصورة على صورة الممدودة مثل المعطى يكتبها : المعطا ، فحاولت أن أرسها على الوجه الصحيح دون الاشارة إلى الأصل الذي كتبت عليه .

كما حاولت اصلاح الغلط الذي لاجه له مثل كتابة لم يؤد بالياء والذي اظنه ان ذاك ناتج عن ان الناسخ كان يستعين بمن يملأ عليه .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي
(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

(الشرح الكبير)

الجزء الاول

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كتاب

شرح الجمل

للأستاذ أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشيلي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

اللهم يسر يا كريم (١)

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قول أبي القاسم (٢) : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ

مضافٌ ومضافٌ إليه ، ولا يُعلمُ المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ما أُضيف إليه ، فكان ينبغي أن يُبين ما أراد بالكلام ، وحيثُ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لأنَّ الكلام ، بالنظر إلى اللغة ، لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

إنَّ الكلامَ لَنفسي الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دليلاً (٣)
ومنها ما يُفهم من حال الشئ ، ودليله قوله .:

٢ ياليتني أوتيتُ عِلْمَ الحُكَلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ (٤)
لأنه يقال : إنَّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من ديب (٥) النمل ما يفهم المخاطبُ من الكلام . ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير :

(١) (ياكريم) ليس في ر

(٢) أبو القاسم هو الزجاجي مصنف الجمل وقد ترجمناه في المقدمة

(٣) قبله : لا يمجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

والبيتان في ملحق ديوان الأخطل على أنهما مما نسب إليه . ابن يمش ٢١/١ ثنور الذهب ٢٠ ديوان الأخطل ٥٠٨ .

(٤) لرؤية ، وروى في الجمهرة والصاحح : لو انني اعطيت . والحكل : المعجم من الطيور والبهائم وما لا يسمع له صوت والحكمة كالعجمة لا يبين صاحبها الكلام . تأويل مشكل القرآن : ٨٤ ، مقاييس اللغة ٩١/٢ ، جمهرة اللغة ١٨٤/٢ ، الخصائص ١ (٢٢) ، الصاحح واللسان : حكل ، المخصص ١٢٢/٢ ، الديوان ١٢٨ .

(٥) في ر : ديبه ، وهو تحريف .

٣ أَمِنْ أَوْفَى دِمْنَةٍ لَمْ تَكَلِّمْ البيت (١)
أي ليس لها أثر يُستبان لقدم عهدها بالتزول ، ولو (٢) كان لها أثر (٣)
يُستبان لكان ماثبِتٌ من أثرها كلاماً لها .

ومما يدلّ على أنّ المعنى القائم في النفس وما يُفهم من حال الشيء يسمى
كلاماً ، تسميتهم إِيَّاهما (٤) قولاً . قال الله تعالى : «يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ
لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ» (٥) . فجعل المعاني التي في النفس قولاً . وقال النابغة :
٤ قالت له النفسُ إِنِّي لَا أَرَى طَمَعاً (٦) البيت (٧)
فأُضَافُ القول إلى النفس . وقال تعالى : «يَوْمَ نَقُولُ لَجَهَنَّمَ هَلْ آمَنَّا بِ
وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» (٨) . فأُضَافُ القول إلى جهنّم مجازاً . وقال الشاعر :

(١) عجزه : بحومانة الدراج فالمتشلم
وهو مطلع معلقة زهير ، والدمنة : آثار الديار وما سودوا بالرماد وغيره ، تكلم : مخفف
تشكلم ، يريد به لم تبين ، الحومانة : المكان الغليظ المنقاد ، وحومانة الدراج والمتشلم :
موضمان بالعالية .
شرح العشر : ٥٣ ، الديوان ٤ .

(٢) في ر : قلو
(٣) في ر : امر
(٤) في ج ، ر : اياها ، وهو تحريف
(٥) المجادلة : ٨
(٦) في ر : طمعاً ، وهو تحريف
(٧) عجزه : وإن مولاك لم يلم ولم يصد
والضمير في له يعود على واشق وهو كلب صيد رأى الثور الوحشي يصرع الكلب الذي كان معه .
المولى : الناصر ويريد به هنا صاحب الكلاب أو الكلب القليل . الأضداد للسجستاني :
١٣٩ ، الخصائص : ٤٧٦/٢ ، شرح العشر : ١٥٤ ، الخزائنة ٥٢٢/١ ، العقد الغمين :
٧ ، الديوان ١٢ .
(٨) سورة ق : ٣٠

٥ امتلاً الحَوْضُ وقالَ : قَطَنِي (١)

فأضاف القول إلى الحوض

ومنها الإشارة ، وعليه قوله :

٦ إذا كَلَّمْتَنِي بالعيونِ الفَوَاتِيرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوَادِرِ (٢)

فجعل الإشارة بالعين كلاماً

ومنه الخطُّ ، ودليله تسمية المكتوب بين دَفَتَيِ المصحف كلام الله تعالى (٣). وتقول: رأيتُ كلاماً، وإن كنت إنمّا رأيت خطأً منبأً عن كلام .

ومنها اللفظ المركب غير المفيد ، يقال : تكلّمَ ، وإن (٤) لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع ، يقال : تكلّم ساهياً ونائماً ، ومعلوم أنّ الساهي والنائم لم يضعاً لفظهما للأفادة ولا قصداها

ومنها اللفظ المركب المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو (٥) الذي أراد أبو القاسم بالكلام ، لأنّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً . ألا ترى أنّ النحويين إنمّا يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولا يتكلمون في أحكام الإشارة ، ولا غير ذلك ممّا يُسمّى كلاماً والعذر له ، في أنّ لم يبيّن ما أراد بالكلام الإحالة على العرف بالكلام ، إذّ الكلام عرفاً إنمّا هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يأتلف

(١) بعده : مهلاً رويداً قد ملأت بطني

قط : اسم فعل امر بمعنى حسب ، والنون للوقاية ، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين . ولم ينسب أحد من روه .

إصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ مجالس ثعلب : ١٨٩ . مقاييس اللغة ١٣/٥ ، أمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، الأنصاف : ٧٦ .

(٢) لم اعثر على هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر .

(٣) (تعال) ليس في ر

(٤) سقطت (إن) من ر

(٥) سقطت (هو) من ر

منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأن (١) الأقسام إنما (٢) تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ، واسم المقسوم هنا وهو الكلام ، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

ويترتب على قوله : أقسام الكلام ثلاثة / أسئلة : [٢و]

الأول : ما الدليل على أن هذه الثلاثة خاصة ؟ بل لعلها أزيد .

الثاني : كيف قال : اسم وفعل وحرف ، فأفرد . وإنما أقسام الكلام : الأسماء والأفعال والحروف كلها ؟

الثالث : لِمَ خصَّ بمجيئه معنى الحرف ، والاسم والفعل قد جاءا لِمعنى ؟ والجواب عن الأول أن تقول : اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل ألا يدل على معنى أصلاً فإن ذلك عبث . فإن دل فأما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره ، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف ، وإن دل على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرض ببنيته لزمان أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهو الفعل وإن لم يتعرض فهو الاسم .

والجواب عن الثاني : إنه أراد بالاسم معقوله ، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف ، ومعقول كل واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ، ولم تُرد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت : هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس ، ولا ينبغي أن يحمل على أنه من وضع المفرد موضع الجمع ، نحو قوله : في حلقكم عظمٌ وقد شَجِينَا (٣)

٧

(١) سقطت (لأن) من ر

(٢) سقطت (إنما) من ج

(٣) قبله : لاتنكروا القتل وقد سينى

وهو للسيب بن زيد مائة الفوى يخاطب اعداء قومه .

الكتاب : ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المنتضب ١٧٢/٢

المحتسب ٢٤٦/١ ديوان النابتة لابن السكيت ٩٠ ، التوجيه للرماني ٢٧٥ ، المعجم

٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣ .

يريد في حلوةكم ، فأنَّ ذلك لايجوز الا في ضرورة (١) .
والجواب عن الثالث : إنَّه احترز بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى ، من الحرف
الذي لم يَجْئْ لمعنى وهو حرف التهجتي ، نحو الزاى من « زيد » .
ولايسوغ قول من قال : إنَّ « جاء لمعنى » حدَّ الحرف ، وزعم أنَّ الذي جاء لمعنى
إنَّما هو الحرف فأما الاسمُ والفعلُ فكلَّ واحد منهما جاء لمعانٍ ، ألا
ترى أنَّ الاسمَ يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً
إلى غير ذلك من المعاني التي تَعْتَوِرُ الاسمَ (٢) ؟ وكذلك الفعل يدل على
حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُسْتَفْهَماً عنه ، إلى غير ذلك من
المعاني التي تعتور الأفعال ، وأما الحرف فلا يعطى في حين واحد أكثر من
معنى واحد في غيره ، فأنَّ دلَّ الحرف على معنيين فصاعداً نحو « مِن »
التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاستغراق الجنس ، وما أشبهها من
الحروف ، فانَّما ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أنَّ الكلام الذي (٣)
تكون فيه « مِن » مُبْعَضَّةٌ ، لا تكون فيه لابتداء الغاية ، والاسم يدل في
حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية ، مثلاً ، وعلى التصغير وغيره ، وكذلك الفعل يدل
في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهى ، إلى غير ذلك من المعاني .
وإنَّما قلنا إنَّ ذلك فاسد ، لأنَّ الاسمَ يَشْرَكُ الحرفَ في ذلك ، ألا ترى
أنَّ الاسمَ إنَّما يدل على معنى مفرد وهو المسمى ، فلذلك (٤)
حَدَّه أبو بكر بن السراج (٥) فقال : الاسمُ ما دلَّ على معنى مفرد غير

(١) الضرورة مذهب سيويه والمبرد ، والفراء يراه جائزاً في الاختيار وهو مذهب أبي عبيدة وابن

جنى والزمخشري ، وقد قرئت آيات كثيرة بالأفراد والجمع في السبع .

مجاز القرآن ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المحتسب ٨٧/٢ النشر ٢٢٣/٢ ، الخزائن ٣٧٩/٣ .

(٢) في ر : للاسم ، وهو تحريف

(٣) ج ، ر : التي ، وهو سهو

(٤) في ر : فكذلك ، وهو تحريف

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي ، صاحب المبرد وكان من انبه تلاميذه ، وعنه اخذ

الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، توفي عام ٣١٦ هـ . ترجمة ابن النديم : ٩٢ ،

ابن الأثير ٣١٤ ، ياقوت ١٩٧/١٨ ، ابن خلكان ٤٦٢/٣ .

مقترن بزمان مُحَصِّل (١). وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني ، فأتت هي مفهومة من أمور تلحق الاسم كالأعراب لا من الاسم بعينه [٢ظ] وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصرح بذلك فقال : حرف جاء لمعنى مفرد .

وأيضاً فأنه قد حذف الحرف بعد ذلك بأن معناه في غيره لا بأنه يدل على معنى مفرد (٢) . وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال : إنّه أراد : وحرف جاء لمعنى في غيره ، فحذف «في غيره» لأنّه معلوم . فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه لمعنى لأنّه إذا علم أن معناه في غيره ، فقد علم أنّه جاء لمعنى ، وأيضاً فأنه قد حذف الحرف بعد ذلك بأن معناه في غيره فيكون ذلك ، على هذا ، تكراراً لا فائدة فيه .

* * *

قوله : فالاسم مآجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر (٣) ، يبين قصده بذلك أن يحدّد الاسم ، لأنّ الاسم أمر مفرد والمفرد لا يعرف إلا بالحدّ ، وهذا الحدّ الذي حدّد به الاسم فاسد ، لأنّه ليس بجامع ، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشك منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنّه ليس بجامع أن أيمن التي (هي) (٤) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل (٥) إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة . ولا مطعن في هذا الحدّ بأكثر من أيمن ، فأما من رأى أنّه يخرج عن هذا الحدّ الأسماء المختصة بالنداء ، نحو : هناء ولكاع وفساق وأخوانها ، والأسماء التي التزم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرف نحو : سبحان الله ومعاذ الله وسحر وبُعَيْدَاتِ بَيْنِ ، وأين ومتى

(١) الأصول لابن السراج ٢/١ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي ٥٠ .

(٢) انظر الجمل ١٧ .

(٣) الجمل ١٧ (٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : يستعمل

(٦) ر : الأسماء الموصولة المختصة .. وهي زيادة

والأسماء التي للشرط والاستفهام ولَعَمْرُ الله وَعَوَّضٌ وَجَيْتِرٌ ، فما ذهب إليه فاسد .

أما أسماء الشرط والاستفهام فأنه امتنع فيها أن تكون فاعلة ، لكون الاستفهام والشرط أخذًا صدر الكلام ، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فساغ فيها ، وحدهُ أبى (١) القاسم لا يقتضى أنه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة ، لأنه أتى فيها بلفظ أو .

وأما المنادى فمفعول بأغضمار فعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا ، فهو داخل تحت الحد . وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها ، لأنَّ المصدر يسمّى مفعولا مطلقا ، أعنى يقال فيه مفعول (٢) ولا يقيّد بشئٍ ، وكذلك الظرف يسمى مفعولا فيه ، وأبو القاسم إنما حدّ الاسم بأنّه مآجاز أن يكون مفعولا على الإطلاق . أى مفعول كان .

وأما لَعَمْرُ الله ، فالعَمْرُ هو (٣) البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلا ومفعولا وأن يدخل عليه حرف من حروف الجر . تقول : سرّني عَمْرُكَ وأحييتُ عَمْرُكَ وانتفعتُ بعَمْرِكَ ، وإنما لزم الابتداء ولم يتصرف في القسم ، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عَوَّضٌ هو منصرف في غير القسم ، نحو قوله :

٨ ولولا نَبْلُ عَوَّضٍ في حُطْبَيَّ وَأَوْصَالِي (٤)

(١) ر ابو ، وهو تحريف

(٢) ر : مفعولا ، وهو تحريف (٣) سقطت (هو) من ر

(٤) في ر : خطائي ، وهو تصحيف ، وفي ج : خطيائي ، وهو تحريف ، والبيت للفرد الزماني .

عوض : الدهر ، الأبد . وهو معرفة علم يبنى على الحركات الثلاث ، وقيل : يضم ويفتح ، وقد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب الخطي : الصلب ، ظهر الرجل . وروي عند المرزوقي : خضائي ، والخضمة : ما غلظ من الساعد والذراع . قال المرزوقي : ويبدل من ميمة الباء أم .

اراد ان الدهر قد اضعف قوته . المقصور والمدود لابن ولاد : ٢٩ ، شرح مشكلات الحماسة

١٧٨ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٥٣٧ ، الصحاح والسان : عوض ، المخصص ١٥/٢ ،

٢٠٧/١٥ ، المحكم ٢١٣/٣ ، الخزائن ٢٠٠/٣ .

وأما «جَبَر» فمبني، وجائز أن يكون في موضع نصب بأضمار فعل / ونحو: [و٣] يَمِينُ اللَّهِ وأما «أَيْمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين ، فلم يستعمل إلا في القسم ، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحد ، لأن هذا الحد إنما وضعه أبو القاسم على التسامح ، وقد بين ذلك في الايضاح له فزاد في الحد وما كان في حيز (١) ذلك (٢) فدخل (٣) بهذه الزيادة ، تحت الحد جميع الأسماء ، ألا ترى أن «أَيْمُنُ» في حيز مايجوز أن يكون فاعلا لأن المبتدأ مخبر عنه كالفاعل ، فهذا الحد (٤) منتقد (٥) من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه تسمّح فيه ، والتسامح لايجوز في الحدود . والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لأن الحد موضوع لتحديد (٦) اللفظ ونص على المعنى . والثالث : أنه حد الاسم بأنه مجاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يُبين ماالفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال : الفعل أيضا قد يكون فاعلا في مثل قوله (٧) «ثُمَّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّى حِينٍ» (٨) . فإن ذلك مؤول ، وفاعل بدا ضمير المصدر الذي يدل عليه بدا كأنه قال (٩) : بدا (١٠) لهم بداء . وكذلك ما جاء من هذا .

* * *

وقد أكثر الناس في حد الاسم ، فأوضح ماحد (١١) به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان . فقولنا : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولنا : أو ما

(١) في ج ، ر : خبر ، وهو تصحيف

(٢) الايضاح للزجاجي ٤٨ (٣) ر : متدخل

(٤) يريد به الحد الذي اثبتته الزجاجي في الجمل . (٥) ر : فاسد

(٦) ر : ليعدد (٧) ج ، ر : قولهم ، وهو تحريف (٨) يوسف ٣٥

(٩) ج : قالوا (١٠) ر : ابدأ ، وهو تحريف (١١) ر : يعد

قوته قوة كلمة ، يحترز (١) من تأبط شرأ وأمثاله لأنه وان لم يكن كلمة واحدة ،
قوته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو
وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في
غيره . ولا يعترض (٢) على ذلك بالموصولات فيقال : هي أسماء ولا تدل على
معنى في نفسها بل في غيرها ، ألا ترى أنه لا يقال : جاءني الذي ، ويسكت بل
لا بد من الأتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك (٣) :

من اللواتي والاتي واللاتي يزعمن أنني كبرت لدانسي (٤)

فصلة اللواتي والاتي محذوفة لدلالة يزعمن عليها .

وانما كان الاعتراض بذلك فاسداً لان الموصول يدل على معنى في نفسه
لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه ،
تقول : زيد أبوه قائم ، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم
بعد الذي (٥) ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها ، والحرف
يغير معنى ما يدخل عليه ، تقول : قبضت الدراهم ، فتكون (٦) الدراهم تعطي
معنى (٧) العموم ، فاذا قلت : قبضت من الدراهم ، خرجت الدراهم من
العموم بالنص وكان المقبوض بعضها .

ولا يعترض (٨) على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هي أسماء وقد دلت
على معنى في غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد
كان قبل دخولها ليس كذلك ؟ لان / حمد الاسم : ما دل على [٣ ظ]
معنى نفسه ، لا يقتضى أنه لا يدل مع ذلك على معنى في غيره بل قد

(١) ر : نحترز (٢) ج ، ر : يتعرض ، وهو تحريف .

(٣) كذا والأولى : قوله .

(٤) لم اعثر على نسبة لهذا الرجز ، قال البغدادي : لا اعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وجوده في

كتب النحو . ١٠ هـ . والرواية فيه : زعن ، وفي النسخ : لذاتي . مجاز القرآن ٩/١ .

١١٩/١ ، الصحاح واللسان : لتي ، ابن السجري : ٢٤/٢ ، الشمر والشراء : ٨٨ ،

الشرايات ٩٤ ظ ، القرطبي ٨٣/٥ ، الخزانة ٥٥٩/٢ .

(٥) في ج : التي (٦) في ج : فيكون ، وهو تصحيف

(٧) (معنى) ليس في ر (٨) ج ، ر : يتعرض .

بشرك (مع) (١) الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه ، وأسماء الشرط وأن دلت على معنى في غيرها فلها معان في أنفسها .
ألا ترى أنك اذا قلت :

من يقيم أقم ، أحدثت «مَنْ في الفعل الشرط ، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل (٢) وقولي : ولا تتعرض بينيتها للزمان يحتزم من النعل ، ولا يعترض (٣) على ذلك بأمس وغدا ولا بالصبح والغبوق وأمثال ذلك فيقال : هي أسماء وقد تعرضت للزمان ، ألا ترى أن أمس يعطى اليوم الذي قبل يومك ، «وغداً» يعطى اليوم الذي بعد يومك ، والصبح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض بينيتها للزمان بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت الى اعتراض الفارسي (٤) على هذا الحد بعدم المنع ، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) (٥) لا يتعرض بينيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لان» «يفعل» قد تعرض بينيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً ، فهذا حدٌ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الأتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .
وان شئت قلت في حد الاسم ، حتى تسلم من الاعتراض : الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس للاسم (٦) والفعل والحرف ويدخل تحت ذلك تأبط شراً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلّ وكثر . وقولي : يدل على معنى في نفسه ، يحتزم من الحرف كما تقدم ، وقولي : ولا يتعرض بينيته للزمان ، يحتزم من الفعل كما تقدم أيضاً . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في ر : يفعل ، وهو تعريف .

(٣) ر : تتمرض .

(٤) هو ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الفارسي الفسوي ، ولد بفارس وقدم الى بغداد واخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، وعنه اخذ ابن جني والمرزوقي والريعي . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . الخطيب البغدادي : ٢٧٥/٧ . ياقوت ٢/٢٣٢ ، الخفطي : ٢٧٣/١ .

(٥) سقط ما بين القوسين من ر (٦) في ج ٤ : الاسم

معناه، يحتز من الحملة مثل زيد قائم ، فأنها بأسرها (١) تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان، الا ترى أن الجزء منه هو زيد او قائم (٢) يدل على جزء من أجزاء معنى الحملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدل على المخبر عنه ، والحملة تدل على مجموعهما (٣) والاسم يدل على مسماه ، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى ، الا ترى أن الزاي من زيد لا يدل على عضو من اعضائه (٤)، ولا على معنى من معانيه ؟

* * *

قول أبي القاسم : والفعل مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل . قصده بذلك أن يحدد الفعل . فقله : مادل على حدث وزمان ، يحتز بذلك عما يدل على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام ، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغد وقوله : ماض أو مستقبل ، يحتز بذلك أيضاً مما يدل على حدث وزمان ولا يعطي أن الزمان ماض ولا مستقبل ، نحو الصبح والغروب ، ألا ترى أن الصبح يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى الصباح وهو زمان ، وكذلك الغروب يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى العشي وهو زمان ، إلا أنهما لا يعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل .

وهذا الحد أيضاً (٥) فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ «ما» و «او» وقد تقلدتم أنهما من الالفاظ التي لا تورد في الحدود . والآخر : انه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل كان الظاهر (٦) من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال (٧) لولا نصه على إثباته في باب الأفعال ،

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة

(١) في ر : تأثيرها ، وهو تحريف . (٢) ر : زيداً قائم . وهو تحريف

(٣) في ج : مجموعها . (٤) ج : اعضائه زيد ، وهي زيادة .

(٥) زيادة من ر (٦) في ر : ان ، وهو تحريف .

(٧) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، وسيأتي ذلك في باب الأفعال .

وأخواتها (١) ونعم وبشس وجبّذا وعسى وفعل التعجب ،
ولا يلتفت الى قول من قال : إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت
أفعالا مجازا لما كانت تشبه الأفعال ، لأنّ ذلك خلاف ما ذهب اليه النحويون ،
بل لو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف (٢) بينهم
في هذه الأفعال وجه اذ لا تريب (٣) في الاصطلاحات فاذا ذهب ذاهب من النحويين
إلى تسمية حرف من الحروف فعلا لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة
فعلا لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك . والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل
التعجب .

ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال : إنه قصد أن يحد الفعل المطلق . أعني الذي
يقال فيه : فعل ، دون تقييد وما اعترضوه لا يقال فيه فعل الا بتقييد . ألا ترى
أنّ كان وأخواتها تسمى أفعالا ناقصة ونعم وبشس بسميان فعلى مدح وذم ،
وأفعل في التعجب يسمّى فعل تعجب ، وعسى يسمّى فعل مقاربة ، لأنّه إنّما
قصد حد الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام ، فينبغي أن يأتي بحد بعم
مطلق الافعال ومقيدها .

والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة ،
تدل على معنى في نفسها وتعرض ببنيتهما للزمان .

فقولي : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولي : أو ما قوّته
قوّة كلمة ، يحتز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر .
وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحتز من الحرف ، وقولي : وتعرض
ببنيتهما للزمان يحتز من الاسم .

(١) دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فالثاني رأي جماعة منهم
المبرد والفارسي وابن جنّي والجرجاني وابن برهان والشلوبين وهو الظاهر من كلام سيوريه
والأول رأي ابن مالك وابن هشام .
الكتاب ٢١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ و ، المغنى ٤٤٨ .

(٢) في ج ، ر : لخلاف . (٣) ج ، ر : يترتب ، وهو تصحيف .

وإن شئت : الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس عام للاسم والفعل والحرف . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحترز من مثل : قمت ، فإنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ، لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو «قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي : قمت ، بأنها تعرضت ببنيته للزمان . فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه ، كما فعلت/ذلك في حد الاسم [عظ]

• • •

قوله : والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه . لما كان قد أخذ في حد الفعل إنَّه : مادل على حدث ، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف ، لأنه في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي اصطلاح النحويين : اللفظ الصادر عن الفاعل (١) خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج الى تبينه فبيَّن أن الحدث إنما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل .

الفصل ظاهرة متناقض ، لأنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر ، لأن المسمى قبل الاسم ، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل ، لأن المشتق منه منه قبل المشتق . وفي الانفصال عن ذلك طريقتان :

أحدهما : أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل ، كأنه قال : والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وأراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين ، كأنه قال : والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر

(١) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف . (٢) ج : والاسم وهو تحريف .

(٣) ر : فأراد .

عن الفاعل ، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده .
والطريق الثاني أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني ، وهو اللفظ الذي
هو أحد أقسام الكلام ، ويكون معنى قوله : اسم الفعل ، الاسم الذي أخذ
منه ، كما تقول : هذا تراب الآتية الذي صيغت منه ، فلا يكون الفعل على
أنه مسمى للمصدر وهو أولى ، بدليل قوله في باب ما تتعدى اليه (١) الأفعال
المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدي الفعل الى المصدر لأنه اسمه (٢)
يريد لان المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل ، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه .

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٣) .
فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك (٤) بأن الفعل
عامل في المصدر ، لأنه به انتصب والفاعل (٥) قبل المفعول والبعدي مأخوذ
من القبل .
ولا حجة في ذلك لأن العامل انما هو قبل عمله لا قبل معموله . وعمله انما هو
النصب ، واذا كان الفعل قبل النصب الذي في (٦) المصدر لم يلزم أن يكون قبل
المصدر ، وأيضاً فإن العمل انما حصل في المصدر بعد التركيب ونحن إنما ندعى
أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب .
واستدلوا أيضاً بأن المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكّد ، بدليل أنك اذا قلت :
قمت قياماً ، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكد قبل المؤكّد .
وذلك أيضاً فاسد ، لان التأكيد انما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما
اشتقت منها قبل ذلك . وأيضاً فان المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكدة بل انما
يكون ذلك فيها اذا انتصبت بعد أفعالها .

(١) سقطت اليه من ر . (٢) انظر الجمل ٤٧ .

(٣) انظر الايضاح للزجاجي ٥٦ ، والانصاف : مسألة ٣٨ .

(٤) ر : هذا . (٥) ر : والفعل . (٦) ج : هو ، تحريف .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته / نحو : قيام [هـ] اعتلت فقلت واوه ياء والأصل : قوام ، كما اعتلّ «قام» وصح اجتوار لصحة اجتور (١) ، والفروع أبداً هي المحمولة على الأصول .

ولا حجة في ذلك ، لأنّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع (٢) وفرع في الأصل ، الا ترى أنّ الاسماء تحمل على الحروف فتنبئ وان كانت الاسماء قبلها ، لأنّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الافعال وان كان المصدر قبله ، لأنّ الاعتلال أصل في الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لا يوجد فعل الاّ وله مصدر . وهذا لاحجة لهم فيه ، لان العرب قد وجدناها ترفض الاصول وتستعمل الفروع نحو : كاد زيد يقوم ، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبراً لكاد إلاّ في موضع (٣) الضرورة . ومثل ذلك كثير .

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل نحو : الرجولة والابوة والأمومة ، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على زعمهم للزم ان لا يوجد مصدر الاّ وله فعل مستعمل .

وأيضاً فإنّهم راموا إثبات كون المصدر (٤) بعد (٥) الفعل ، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من ابطال أن يكون الفعل مشتقاً منه ، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل ، اذ لا يلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه ، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق .

(١) اجتور القوم وتجارروا : جاور بعضهم بعضاً . الكتاب ٢/ ٢٤٤ .

(٢) ج : الفروع . (٣) زيادة من ر .

(٤) سقطت (المصدر) من ر . (٥) ر : قبل ، وهو تحريف .

وذهب أهل البصرة إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر. واستدلوا على ذلك بأنَّ الفعل خاص بالزمان (١) ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ، فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي فالمصدر مأخوذ من الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر مبهمُ الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورة لا يتعدها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين (٢) من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنَّه اسم أول وان الفعل هو الذي اشتق منه .

واستدلوا أيضاً بأنَّ المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر. والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنَّ الفعل مشتق من المصدر اذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصل نفسه ، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني (٣) فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب بدلان على الضرب مع زيادة الشخص والافعال تدل على المصدر (٤) مع زيادة الزمان / فدل ذلك على أنَّها مشتقة منه . [هـ]

قوله : والحرف مادل على معنى في غيره ، ليس بحد صحيح للحرف ، لأنَّه (٥) ليس (٦) بمانع لأن الاسماء قد تدل على معنى في غيرها، الا ترى أنك إذا قلت : قبضت بعض الدراهم ، أدت « بعض » من المعنى

(١) ج : الزمان . (٢) ج : المشتق .

(٣) ر : معنى ، وهو تحريف . (٤) ر : الحدث .

(٥) سقطت (لأنه) من ر . (٦) ر : وليس • وهو تعريف .

في الدراهم ما تؤديه « مِنْ » اذا قلت : من الدراهم ، فلا بد أن يقول (١)
في حد الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها ،
وحينئذ لا تدخل عليه الأسماء ، لان الأسماء وان دلت على معنى في غيرها
فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها ، ويسلم الحد أيضاً من ادخال « ما » فيه .

(١) ر : نقول .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجَاشِي
السُّلَيْمَانِيُّ (الْفَرَسِيُّ)

باب الاعراب

قوله : إعراب (١) الأسماء رفع ونصب وخفض الفصل .
الاعراب في اللغة الابانة عن المعنى ، يقال : أعرب الرجلُ عن حاجته
إذا أبان عنها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : والثيبُ تُعربُ عن نفسها (٢)
أى تُبينُ . ويكون أيضاً بمعنى التغيير ، يقال : عَرَبَتْ معدةُ الرجلِ ،
إذا تغيرتْ ، وقريبُ (٣) من هذا المعنى أَعَرَبَتِ الدابةُ في مرعاها ، إذا
لم تستقر في جهة منه . ويكون أيضاً بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى :
«عَرُبًا أَتَرَابًا» (٤) . أى حساناً (٥) .

وأما في اصطلاح النحويين فهو تَغْيِيرُ آخر الكلمة (٦) لاختلاف (٧) العوامل
الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأ .

(فقلت تغيير آواخر الكلم) (٨) لَاتَحَرَّزُ (٩) بذلك عن تغيير ما ليس بآخر
كالتغيير الذى يكون لسبب التصغير والتكسير ، نحو زُبَيْدُ (١٠) وزُيود
وأُسْدُ .

وقلت : لاختلاف العوامل لاحتراز بذلك مما تَغْيِيرُ آخره لغير اختلاف (عوامل
ككيفية آخر أفعى) (١١) في الوقف ، فانه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو
والألف . وقلت : الداخلة عليها لَاتَحَرَّزُ (١٢) بذلك مما يُغْيَرُ آخره لاختلاف
العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكى بمن نحو قولك :

(١) ج : الاعراب ، وهو تحريف . (٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٩٢/٤ ،

وابن ماجه في مسنده : ١٨٧٢ ، وانظر الجمل ٢٦١ ، والاشتقاق ٥٢٤ .

(٣) ج ، ر : قرب ، وهو تصعيف . (٤) الواقعة : ٣٧ .

(٥) عرب جمع عرب وهي الحنة التبعل ، أى المتحبة إلى زوجها ، مجاز القرآن ٢٥١/٢ ،

الصالح : عرب ، الخصائص ٣١/١ . (٦) ج : الكلام .

(٧) ر : لاطلاق ، وهو تحريف . (٨) سقط ما بين القوسين من ر .

(٩) ر : نحترز . (١٠) ر : زيد ، وهو تحريف ..

(١١) ر : عامل لكفية اخرى اعنى ، وهو تحريف . (١٢) ر : لاحتراز .

مَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَمَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ،
وَمَنْ زَيْدٌ؟ لِمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَالْآخِرُ مِنْ زَيْدٍ قَدْ تَغْيِيرٌ لِاخْتِلَافِ
الْعَوَامِلِ فِي كَلَامِ الْمُسْتَثْبِتِ .

وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ماقبلها
إذا لم يضاف إلى ياء المتكلم ، ويكون تقديره فيما كان آخره ألفاً في الأحوال
الثلاثة ، أعني الرفع والنصب والجر ، وفيما آخره واو مضموم ماقبلها في
الرفع خاصة ، وفي ما آخره ياء مكسور ماقبلها في الرفع والخفض .

فَأَنْ قُلْتَ : يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ فِي الْحَدِّ حَشْوٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : تَغْيِيرُ (١)
الْكَلِمَةِ (٢) لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَكَانَ كَافِئاً وَلَمْ تَحْتَاجِ إِلَى قَصْرِ
التَّغْيِيرِ عَلَى الْآخِرِ ، فَالْجَوَابُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَتَرَدَّدْ فِي الْحَدِّ اشْتِرَاطُ التَّغْيِيرِ فِي
الْآخِرِ لِلدَّخْلِ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الرَّاءِ مِنْ «أَمْرِي» وَالنُّونِ مِنْ «أَبْنَمِي» (٣) أَلَّا تَرَى أَنَّ
تَغْيِيرَهُمَا إِنَّمَا هُوَ لِتَبَاعٍ لِلْأَعْرَابِ (٤) يَعْنِي الرَّاءَ وَالنُّونَ وَالْأَعْرَابُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ
يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنْ هَذَا التَّغْيِيرُ بِالْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ بِوَسْطَةِ الْأَعْرَابِ .

وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الْحَدَّ بِسُبْحَانَ وَسَحَرٍ وَأَمْثَالِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ
الَّتِي لَمْ تَتَصَرَّفْ وَلَزِمَتْ ضَرْباً وَاحِداً مِنَ الْأَعْرَابِ بَعْدَ تَغْيِيرِ آخِرِهِ .

وهذا الاعتراض فاسد ، لِأَنِّي لَمْ أُرِدْ بِالتَّغْيِيرِ أَحْوَالَ الْآخِرِ مِنْ رَفْعٍ إِلَى
نَصْبٍ أَوْ إِلَى خَفْضٍ بَلْ اخْتِلَافَهُمَا مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الْحَرَكَةِ أَوْ مِنَ الْحَرَكَةِ إِلَى
السَّكُونِ أَوْ الْحَذْفِ فِي الْجَزْمِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَعْرَابَ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْأَسْمِ
بِسَبَبِ الْعَامِلِ ، وَقَدْ كَانَ الْأَسْمُ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ مَوْقُوفاً غَيْرَ مُعَرَّبٍ؟
وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ مِثْلُ : وَاحِدٍ ، اِثْنَانٍ ، ثَلَاثَةٍ إِذَا
لَمْ تَرُدَّ الْإِخْبَارَ عَنْهَا بَلْ مَجْرَدَ الْعَدَدِ وَلَمْ تَعْطَفْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، بَلْ أَرَدْتَ

(١) ج ، ر : آخر الكلمة ، وهو سهو . (٢) ج : الكلم .

(٣) ر : ابنم ، وهو لغة في ابن . (٤) سقطت (للعرب) من ر .

بها مجرد العدد كانت موقوفة ؟ وكلّ عرب (إذن يتغيّر الآخر (١) من الوقف فان قيل : يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل ، «وسبحان» . لا تختلف عليه العوامل . ألا ترى أنّه أبداً منصوب باضمار فعل كأنتك قلت : سَبَّحْتُ الله سُبحاناً (٢) . أى نزّهتهُ تزيها ؟ فالجواب (٣) : إنّ الذى أردت بقولي : لاختلاف العوامل . أن الاعراب لم يدخل في الكلم كلها لعامل واحد . بل لعوامل مختلفة . فكأنّي قلت : تغير أواخر الكلم لعوامل مختلفة .

ويمكن أن يكون التحويتون سبوا هذا النوع من التغير إعراباً إما لمجرد (٤) كونه تغيراً أو لما يقع به من تبين المعاني ، ألا ترى أن هذا التغير هو الفاصل بين معاني الأسماء من التفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها ، إذ الاعراب لغة يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه . فيكون منقولاً من واحد منها (٥) .

فإن قلت : فقول أبي القاسم : إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ ولا جزمٌ فيها ... الفصل بين أن الاعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح التحويلين لأعلى ما ذكرته من التغير . فالجواب : إمته يريد بقوله : رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ المصادر لأسماء الحركات ، كأنه قال : رفعك أيها المتكلم ونصبك وخفضك . وهو التغير الذى ذكرنا . والدليل على أن مراده ذلك أن الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمى واحد منهما (٦) رفعة وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون ولا يُسمى شيء من ذلك نصبه . ولذلك جعل التحويلون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للاعراب (٧) ، أعني لكون المراد بها التغير لأسماء

(١) ر : إذا لم يتغير آخره ، وهو تعريف . (٢) ر : سبحان ، وهو تعريف .

(٣) ر : وإجواب . (٤) ر : بسبب .

(٥) ج : منها ، وهو (تعريف) .

(٦) ر : منها . (٧) ر : ألفا بالاعراب ، وهو تصحيف .

الحركات ، وكذلك الجزم لأنَّ المراد به القطع لأنَّ المجزوم يُقْتطَع ، عند اعرابه ، حركةٌ أو حرفٌ من آخره . وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والحسر لأنَّها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنَّه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير .

• • •

وقوله : إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والأفعال المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى ، اذ لا يكون الاعراب إلا في معرب وحذف الصفة ، اذا فهم المعنى ، جائز . قال الله تعالى : إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ (١) . والآن جئت بالحق (٢) . والمعنى : من أَهْلِكَ الناجين ، وبالحقِ البَيِّنِ ، ألا ترى أنَّ ابنَ نوحٍ من أهله وأنَّ موسى عليه /السلام [أظ] لم يجيء آخرًا إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الأمر بذبح البقرة ؟ فيجب لذلك أن يبيِّن المعرب من الأسماء والأفعال .

أما الأسماء فمعربة كلَّها إلا ما ما أشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فأنَّها كلَّها أشبهت الحرف في الافتقار ، لأنَّ المضمَر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلوات ، وأسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر .

أو تَضَمَّنَ معناه كأسماء الشرط فأنَّها تَضَمَّنَتْ معنى «إن» الشرطية ، وأسماء الاستفهام فأنَّها تَضَمَّنَتْ معنى همزة الاستفهام .
أو وقع موقع المبنى كالمناديات فأنَّها وقعت موقع ضمير الخطاب . ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا زيدُ فَإِنَّكَ (٣) (ناديت مخاطباً) (٤)) والخطاب إنما (ينبغي أن) (٥) يكون بالضمائر الموضوعة له . وأسماء الأفعال نحو : نَرَالِ وَشَتَّانَ فَإِنَّهَا وقعت موقع الفعل المبني . أو ضارعَ ما وقعَ موقعَ

(٣) البقرة : ٧١ .

(١) هود : ٤٦ .

(٤) ج : ينبغي أن تخاطب .

(٢) ج : انك ، ر : كأنك .

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

المبتنى ، وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فَعَالٍ نحو : فَعَجَارٍ
في المصدر وحَذَامٍ ، اسم امرأة ، والصفة الغالبة من هذا تجري مجرى
العلم نحو حَلَّاقٍ ، للمنيّة .

أو أضيف الى مبني نحو قوله تعالى : مَن خَزِيَ يَوْمَئِذٍ (١) في قراءة من فتح
الميم (٢) . ونحو قول الشاعر :

١٠ لم يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ (٣)
ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنه لا يَبْنِي في مذهبنا حتى
تكون الجملة صدرها فعل ماضٍ ، خلافاً لأهل الكوفة (٤) نحو قوله :

١١ عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا البيت (٥)
أو أخرج عن نظائره ، نحو بناء أيّ « في مذهب سيويه (٦) ، فإنها خرجت عن

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر : التيسير ١٢٥ ، التقريب ١٢٥ .

(٣) لأبي قيس بن الأسلت (صيفي بن عامر ، جاهلي أدرك الإسلام ولم يلم) من قصيدة يصف فيها
ناقته . في بمعنى على ، الأ وقال : جمع وقل وهو الثمر اليابس لشجر الدوم ، وفي البيت

قلب اذ المعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت الحماة . الكتاب ٣٦٩/١ ،

المفصل ٢٥ ، الأنصاف ١٦٥ ، المعنى ١٧١ ، ٥٧١ ، اللسان : وقل ، الخزنة ٤٥/٢ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٢٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٤ ، الأنصاف م ٣٨ .
(٥) عجزه :

وقلت ما تصح والشيب وازع

وهو للنايفة للذبياني . الوازع : الزاجر . و حين يجوز فيها هنا الأعراب فتحذف بحرف

الجر . الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الكامل ١٨٥/١ ،

الإيضاح للزجاجي ١١٥ ، التوجيه للرماني ١٨٩ ، المفصل ١٢٦ ، الخزنة ١٥١/٣ ،

الديوان ٤٤ .

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي ولد بفارس
وانتقل إلى البصرة وبها تعلم واخذ عن الخليل ويونس وغيرهم ، كما اخذ عن فصحاء الأعراب

اللغة . توفي في فارس عام ١٨٠ هـ على أشهر الروايات . ترجمة السيراني ٣٧ ، الزبيدي :

١٥ ، باقوت ١١٤/١٦ ، القفطي ٣٤٦/٢ وانظر : على النجدي ناصف : سيويه إمام

النحاة ، د . صاحب أبو جناح : سيويه (سلسلة كتاب الجماهير - بغداد)

نظائرهما من الموصولات يجوز حذف أحد (١) جزأي الجملة الاسمية اذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف . قال الله تعالى : ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيبًا (٢) .

فهذه جملة المبتنيات ، وما بقى من الأسماء فمعرب .

ومن النحويين من ذهب الى انه لا يبنى الاسم الا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبين بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فمبينة كلها الا ما في أوله إحدى الزوائد الأربع : الهمزة التي (٣) تعطي المتكلم وحده ، نحو : أقوم ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، نحو : نَقُومُ ، أو المعظم نفسه ، والياء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو : أَنْتَ تَقُومُ وهي تَقُومُ ، والياء التي تعطي الغيبة نحو : هو يَقُومُ ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو : هل يَقُومَنَّ زيدٌ ؟ وهل يَخْرُجَنَّ عمرو ؟ ومن نون جماعة المؤنث نحو : هُنَّ يَقْعُلْنَ . وما بقى من الافعال فهو مبني إلا الأمر بغير اللام ، فأن فيه خلافا (٤) والصحيح أنه مبني وسنبين ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .
وأما الحروف فمبينة كلها .

* * *

قوله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ... الفصل .

إنما ذكر (٥) جملة مما تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره ، اذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل (٦) الأعراب ؛ لأنه

(١) ج ، ر : إحدى ، وهو وهم . (٢) مريم : ٦٩ .

(٣) ر : وهي .

(٤) هذه القضية إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وسيأتي الحديث عنها في باب المعرب والمبني .

(٥) ر : ذكره وهو تحريف .

(٦) ر : قبل .

خاف أن يتعذر اعتبار الاسم / بالحدّ الذي ذكره (١) وحده من كونه [و٧] فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً في بعض المواضع فيتوصل إلى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتعرف الاسم من جهات أو ليكون في ذلك تأنيلاً (٢) بانفراده بالخفض .

وينبغي أن يبين أولاً ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم، فإن ذلك مشكل جداً ، إذ لا ينبغي أن يعتذر (٣) إلا عما كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد، وإذا كان كذلك فالفعل لا ينبغي أن يعتذر عنه .

فأما الخفض فلا يكون إلا في الأسماء كما زعم . وأما التنوين فيكون لتمكين ، وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فينبى ، ولم يشبه الفعل فيعرب إعراب مالا ينصرف . وتنوين التنكير ، هو الذي يلحق الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو : سَيَبُوهَ أَخَرَهَ ، وإيه ، إذا استردت من حديث معين (٤) ، كَأَنْتَ قُلْتَ : حَدَّثْتُ حَدِيثَكَ (٥) ، وإيه ، إذا استردت حديثاً مبهماً كَأَنْتَ قُلْتَ : حَدَّثْتُ حَدِيثاً .

وتنوين المقابلة وهو (٦) الذي يلحق جمع المونث السالم نحو : هندات وزينات ، وسمي تنوين مقابلة لأنه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أنّ الكسرة منه في مقابلة الياء . والدليل على أنه جرى مجرى النون ، أنك إذا سميت حكيته حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيد بن

(١) سقطت الواو من ج ، ر .

(٢) ر : ناشأ ، وهو تصحيف .

(٣) ج : ر : يعتذر ، وهو تحريف .

(٤) ر : معنى ، وهو تحريف .

(٥) ر : حديثاً ، وهو تحريف .

(٦) ج : هو .

إذا سميت به وحكيته ، قال الله تعالى : فإذا أفضتُم من عرفات (١)
فلولا أنه نزلته منزلة النون لكان غير منصرف ، للتأنيث والتعريف ولذهب
التنوين .

وتنوين العوض : وهو الذي يلحق إذ (٢) عوضاً من الجملة المحذوفة
المضاف إليها إذ قبل الحذف . قال الله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون (٣) .
أي ويوم إذ غلبت (٤) الروم . وقال الله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون (٥) .
أي حين إذ تبلغ (٦) الروح الحلقوم ، فحذف الجملة وعوض منها التنوين ،
ولذلك لا يجتمعان . فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام : ويومئذ
غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فثبت التنوين .

ومن تنوين العوض أيضاً التنوين اللاحق لكل اسم معتل اللام على مثال
مفاعل ، (٧) الذي لا ينصرف ، في حال الرفع والخفض نحو : غواش
وجوار (٨) . تقول : هذه جوار ومررت بجوار ، وذلك أنه لما اجتمع
فيه ثلاثة أثقال : ثَمَلُ الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلة وثقل البناء
، حذفت الياء بحركتها وعوض منها التنوين .

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث
يمكن دخول التنوين . فلذلك (٩) لا تحذف الياء في الجواري ولا في

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ر : إذا .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) كذا والوجه : ويوم إذ تغلب .

(٥) الواقعة : ٨٤ .

(٦) ر : بلغت .

(٧) سقطت (الذي) من ج .

(٨) الواضح أن غواش وجوار يتونان في الرفع والخفض لأنها نقصا عن وزن فواعل وانظر

الكتاب ٥٦/٢ ، المصنف : ٧٠/٢ .

(٩) ر : وكذلك ، وهو تحريف .

جواريك، لأنه لا يجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الأضافة .
وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء .

وتنوين الترثم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الأطلاق . وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف (١) .
فمثال كونه في الاسم قول الشاعر :

١٢ يا صاح ما حاج الدهوعَ الذُرَّزْنَ من طالٍ كالأنجمي أنهجَنَ (٢)
يريد أنهج أي : خَلَقَ (٣) . وقال الآخر :

١٣ أَقْلَى النَوْمَ عاذِلَ والعتابَنَ وقُولِي إنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنَ (٤)
ومثال كونه في الحرف قول النابغة :

١٤ أفيَدَ الرَحْلُ غيرَ أن رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحالِنَا وَكَأَن قَدِينُ (٥)

(١) تسمية النحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترثم فيها تسامح ، فالذي صرح به سيبويه وحققه ابن هشام أنه تنوين جيء به لقطع الترثم وإن الترثم إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها ، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم ، فإذا أشدوا ولم يترنموا جاموا بالتنوين مكان حرف الاطلاق وانظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، المغني ٣٧٨ .

(٢) الشاهد ملفق من أرجوزتين للعجاج . مطلع الاولى :
يا صاح ما حاج العيون الذرفا من طلل أمسى يحاكى المصحفا
ومطلع الثانية :

ما حاج أحزاناً وشجوا قد شجبا من طلل كالأنجمي أنهجبا
الأنجمي : ضرب من البرود بها خطوط دقيقة . الكتاب ٢/٢٩٨ ، الخصائص ١/١٧١ ،
المغني ٤١٢ ، الميني ١/١٦ ، التصريح ١/٣٧ ، الديوان ٨٢٤٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج : أخلق .

(٤) مطلع قصيدة لجرير في هجاء الراعي النمري . عاذل : منادى مرغم عاذلة ،

والتنوين وقع في الاسم (المتاب) والفعل (أصاب) . الكتاب ٢/٢٩٨ ،
الفتاوى ٤٣٢ ، المختضب ١/٢٤٠ ، الخصائص ٢/٩٦ ، المنصف ١/٢٢٤ ، الخزائن ١/٣٤ ،
الديوان ٦٤ .

(٥) ألف : دنا ، قال ابن السكيت في شرح الديوان : ويروى ازف ، وهو مثله معنى ووزناً .
الركاب : الابل ، وصلة قد محذوفة تقديرها : وكأنها قد زالت . المختضب ١/٤٢ ،
الخصائص ٢/٣٦١ ، الفصل ٣١٧ ، المغني ٣٧٨ . الميني ١/٨٠ ، الخزائن ٢/٢٣٢ ،
الديوان ٣٠ .

انفردت الأسماء بتنوين التمكنين لأنه بدل على أن الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله (١) تنوين تمكين (٢) .

وانفردت ٣ بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة لأنه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لا يكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

وانفردت بتنوين العوض لأنه عوض من (٤) المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف ، والأفعال لا تضاف ولا يحذف (٥) منها حرف العلة فلا يكون فيها تنوين عوض . والألف واللام تكون لتعريف العهد في

شخص أو في جنس ، نحو جاعني الرجل الذي جاءك ، إذا دخلت على معهود ، والرجل خير من المرأة ، يريد : هذا الجنس خير من هذا

الجنس (٦) ولتعريف الحضور وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار اليه نحو : هذا الرجل وعلى الاسم المنادى نحو : يا أيها الرجل ،

وعلى الاسم لواقع بعد إذا التي للمفاجأة نحو : خرجت فإذا الأسد ، أي فقاجاً الأسد ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين .

وللمح الصفة : وهي الألف واللام الداخلة (٧) على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث والعبّاس ، لأنك تقول : رجل حارث ورجل عبّاس ، وهذه الألف واللام لا تلزم ، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس .

(١) ر : يدخل .

(٢) ر : التمكن .

(٣) ج ، ر : الفرد .

(٤) ر : عن .

(٥) ج : حذف ، وهو تحريف .

(٦) (الجنس) ليس في ر :

(٧) ر : الداخل .

وللثَلَاثَةِ : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغليب بعد ذلك عليه نحو : النَجْم . للثُرَيَّا . وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول نجم وأنت (١) تعني الثُرَيَّا .

وتكون أيضا زائدة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل . ولا يوجد إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٥ أما ودماء لاتزال مُراقَـةً على قُنْـةِ العَـزى وبالنَّـسرِ عندها (٢)
غَادخل الألف واللام على نَسْرِ وهو علم .
وهذه الأضرب الأربعة لا توجد إلا في الأسماء خاصة .

وبمعنى الذي : وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب والمضروب وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر (٣) نحو قوله :

١٦ ماأنت بالحقكم الترضى حكومتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد (٤)
يريد : الذي تُرضى حكومته .

(١) ر: تريد تعني . واحداها زائدة .

(٢) الشاهد اول ابيات ثلاثة لعمر بن عبد الجن خليفة جديمة الايرش ، والرواية : ماثرات تخالها . وقلة الشيء : اعلاء ، العندم : شجر احمر وقيل : دم الاخوين ، ويريد هـ دماء النذور . تاريخ الطبري ٧٦١ (طابوربا) معجم المزياني : ٢٠٩ . المنصف ١٣٤/٣ . والمطل ١٦٧ ، المخصص ٣٠/٩ ، ١١٥/١٣ ، ابن الشحرى ٣٤١/٢ . الانصاف ١٧٩ . الصحاح واللسان . عزز ، عنه ، الخزاعة ٣٤٠/٣ .

(٣) يجبر الاخفش وابن مالك دخول . أل على الفعل في الاختصار على قة انظر شرح التمام لابن مالك ٢٠٢٠٦٠٣٤ . المعنى ٥٠ .

(٤) للفردق بخاطب رجلا من بني عدرة فضل عبه جريرا بحضرة عبدالملك فهجاه الفردق بيتين هذا ثانيهما . الحكومة : التحكيم . الحدل : شدة الخصومة ، والشاهد ليس في الديوان . شرح التسهيل : ٣٤ ، اللسان : ألس . لوم ، العبي : ١١١/١ . التصريح ١٤٣/١ . الفرائد ٢٠٣ .

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٧ من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معبد (١)
يريد : الذين رسول الله منهم .

وانفردت الأسماء بالنعى لأنه خبر في المعنى . والفعل لا يكون مخبراً عنه فلا يكون منعوتاً . وانفردت / بالتصغير لأنه نعت في المعنى . ألا ترى [٨و] أن قولك : رجيل . يغني عن وصفه بالخقارة والصغر . فكأنك إذا قلت : رجيل . قلت : رجل "حقير" . وأعلم أن التصغير لا يكون في فعل من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبه عام وشبه خاص . فالشبه العام أنه لا مصدر له وأنه لا يتصرف فتختلف صيغته باختلاف الأزمنة كما أن الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنه لا يبني إلا محاً يبني (٢) منه أفعل التفضيل . وأنه للمبالغة كما أن أفعل كذلك . لأن التعجب مبالغة في وصف المتعجب منه . والتفضيل مبالغة في صفه الفاضل . ومن ذلك قول الشاعر :

١٨ ياما أميلج غزلاً شداً لنا من هويائك كن الضال والسر (٣)
وانفردت (٤) بالنداء . لأن المنادي مفعول بإضمار فعل . والفعل لا يكون

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم ينسبه أحد ، وروى البغدادى نظيراً له قول الآخر :
بن القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى
وقيل : إن آل بقرية الذين . اللامات للرجاجي ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ١٧ ظ . المعنى
٤٩ ، العيني ٤٧٧/١ . الخزانة ١٥/١ .

(٢) ج : بى
(٣) نسب البيت للمرجي ونقيضه . شداً الغزال : قوى وطلع قرنه واستغنى عن أمه . الضال :
السر البرى . السر : جمع سررة وهو شجر الطلح .
المحصى ١٠١/١٤ ، الصحاح واللسان : منح . الانصاف : م ١٥٠ ، المعنى ٧٦١ .
العيني ٦٤٣/٣ ، ٤١٦/١ . الخزانة ٥٥/١ .

(٤) ج : وانفرد .

مفعولاً فلا يكون منادي . وإن وجد حرف النداء قد دخل على مالا يصحُّ نداؤه
كالفعل والحرف فللنحويين (١) في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أنَّ المنادي محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الحرف للتنبيه
لالنداء وهو لأحسن ، لأنَّه لو حُمِل على حذف المنادي لأدَّى ذلك إلى إخلال
كثير (٢) لأنَّ المنادي قد كان حُذِفَ العامل فيه ، فلو حُذِفَ لكانت الجملة
قد حُذِفَت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء . فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

١٩ ألا يا سقياني قبل غارةٍ مني جالٍ (٣)
ومثال دخوله على الحرف قوله :

٢٠ ياليت زوجك قد غداً متقلداً سيفاً ورُمحاً (٤)

* * *

قوله : وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف يتن . التصرف في الأفعال
اختلاف أبنيتها لاختلاف أزميتها نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ لِضَرْبٍ (٥) .
قوله : وإنما لم تُجْزَمْ الأسماء
يعني التي لاتنصرف . وقد كان ينبغي أن تُجْزَمْ حملاً للخفض فيها على الجزم

(١) ج ، ر : والنحويين . (٢) ر : كبير . (٣) عجزه :

وقبل منايا غاديات وآجال

وهو مطلع قصيدة للشماخ ، وروى في المغرب واللسان : أصبحاني ... قد حضرن . سنجال
قرية بأرمينية ، (يا) للتنبيه ويجوز أن تكون للنداء ، والتقدير : ألا يا صاحبي ، أو
نحوه ، وحذف المنادي ، الكتاب ٣٠٧/٢ ، المغرب ١٩٢ ، المفصل ٣٠٨ ، معجم البلدان

١٤٦/٥ ، المغني ٤١٣ ، ابن يثير ١١٥/٨ ، اللسان : سنجل ، شواه . المغني ٣٦٩

(٤) نسب في الكامل لعبد الله بن الزبير ، ورواية الفراء : ورأيت ، ولا شاهد فيها . والنحا

يستشهدون أيضاً لا ضمار عامل النصب في ربحاً وهو مفهوم من قوله : متقلداً ، والتقدير :

وحاملاً ربحاً . الكتاب ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، مجاز القرآن ٦٨/٢ ،

المقتضب ٥١/٢ ، الكامل ٣٢٤/١ ، ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الانصاف ٣٢٢ .

(٥) ر : واضرب .

لشبهها بالمضارع لآتِها متمكنة في الاصل يلزمها حركة وتنوين ، لأنَّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والأضافة وغير ذلك من المعاني ، والتنوين يدلّ على أنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصلته ، فلو جُزمت لذهب منها الحركة للجزم ، وقد كان ذهب منها التنوين للشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة .

وكذلك المنصرف لو جُزمت لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة .
وقوله : لا تملك شيئا ولا تستحقه . الهاء (من تستحقه) (١) عائدة على شيء والمعنى : لا تملك شيئا كما يملكه الاسم في : غلام زيد ، ولا تستحق شيئا كما تستحقه الأسماء أيضا في نحو : حصير المسجد .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

باب معرفة علامات الأعراب

قَصْدُ (١) أبي القاسم في هذا الباب أن يبين علامات الأعراب وعددها وعِدَّتُهَا (٢) ومواقعها من الأسماء والأفعال .

قوله : للرفع (٣) أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون .

اعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال / [٨ ظ]

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو ، فالألف تكون علامة للرفع في تشية الأسماء خاصة نحو : جاءني رَجُلَانِ وغلَامَان . والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي : أبوكَ وأخوكَ وحموكَ وقوكَ وذو مال وهنوها وفي جمع المذكر السالم نحو : جاءني الزيدونَ والعَمَرُونَ . والسالم هو ماسلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون . والنون تكون علامة للرفع في كلِّ فعلٍ مضارع اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف ، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم» نحو قوله تعالى : وكلُّ في فلكٍ يَسْبَحُونَ (٤) . أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث وهو التاء نحو : أنتِ تقومينَ يا امرأةُ .

فضمير الاثنين نحو : الزيدانِ يقومان ، وعلامتهما نحو : يقومانِ الزيدانِ وضمير جماعة المذكرين نحو : الزيدونَ يقومونَ ، وعلامتهم نحو : يقومونَ الزيدونَ .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة . والضمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة . فترفعُ الاسمَ إذا كان فاعلاً

(١) ر : تبين قصد ، وهي زيادة .

(٢) كذا وهو تكرار في المعنى . (٣) ر : والرفع .

(٤) يس : ٤٠ .

أو مفعولا لم يُسم فاعله و مبتدأ أو خبر مبتدأ أو اسم كان وأخواتها
أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر ان وأخواتها أو تابعا لمرفوع نعتا
أو عطفًا أو تأكيدًا أو بدلا .

وترفع الفعل اذا لم يدخله ناصب ولا جازم .

وفي الألف والواو خلاف وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى .

• • •

قوله : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة (وحذف
النون) (١) . اعلم ان هذه العلامات أيضا تنقسمُ ثلاثة أقسام : قسم تنفرد
به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال .
فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة . فالألف تكون
علامة للنصب (٢) في الأسماء الستة وهي : رأيتُ أخاكَ وإباكَ وحماكَ
وفاكَ وذا مالٍ وهنأها .

والياء تكون علامة للنصب في الثنية وجمع المذكر السالم نحو : رأيتُ الزيدَينِ
والزيدَينِ . والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . ونعني
بالسالم أيضا ما سلم فيه بناء الواحدة نحو : رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ
والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو حذف النون . وحذف النون يكون علامة
النصب في الأفعال التي (٣) رفعها بثبات النون نحو : لَنَ تَفْعَلُوا ولن تَفْعَلُوا .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة . والفتحة تكون
علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال (٤) المعربة . فننصب الاسم
اذا كان مفعولا به أو مفعولا (٥) فيه أو مفعولا (٥) معه أو من أجله أو مفعولا
مطلقاً أو تمييزاً أو حالا أو استثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها (٦)

(١) ما بين القوسين سقط من ج . (٢) : النصب .

(٣) ج : الذي ، وهو سهو . (٤) (والأفعال) سقط من ر .

(٥) (مفعولا) ليس في ر . (٦) ر : أخواتها .

هاتان علامتان تنفرد بهما الأفعال . فالحذف يكون علامة للجزم (١) فيما آخره حرف علة : ياء او واو او الف نحو : يقضى ويغزو ويخشى ، تقول : لم يَقْضَ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ ، وفيما رفع بالنون نحو : لم يقوموا ولم يقوموا ولم تقوموا .

والسكون : علامة للجزم (٢) فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو : يقومُ ويقعدُ تقول : لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ ، فتجزم الفعل اذا دخل عليه جازم أو عطيف على مجزوم أو كان مبدلاً (٣) من مجزوم ، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى : وَمَنْ يَقْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٤) .

فجميع علامات الأعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة ، وتسع دون تكرار ، وتكرر منها علامات (٥) النصب كلها ، فالالف استعملت في الرفع والنصب ، وحذف النون في النصب والجزم ، وفيما بقي استعمل في النصب والخفض .

والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي (٦) من علامات الأعراب أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والثنية وجمع المذكر السالم . فاول ما أذكر الأسماء الستة .

اعلم إن الناس فيها على ستة مذاهب . منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف (٧) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف لإشباع (٨) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة

(١) ر : الجزم .

(٢) ر : الجزم . ر (٣) : بدلا . (٤) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) ج : علامتان ، وهو تحريف . (٦) ج : هو .

(٧) هذا رأي قطرب والفراء والزيادي : أسرار العربية : ٢٣ .

(٨) هذا رأي المازني : الانصاف : مسألة ٢ .

من الحروف (١) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً (٢) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير (٤) والانتقال (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ، لأن الأعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه / الأسماء : فوك وذو مال ، فيؤدّى [٩ ظ] ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب . وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر ، لأن نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع ، فمذهبه فاسد ، لأن الاشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء : فيك وذى مال ، على حرف واحد ، وايضاً فإن الاشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، فاشباع الواو :

٢٢ الله يعلم أننا في تَلَفُتْنَا يومَ الفراقِ إلى أحبابِنَا صُورُ (٦)

(١) ذهب إلى ذلك الربيعي في الرفع والجرح وقال ان الحركة في النسب أصلية ليست منقولة ، الأنصاف : مسألة ٢ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، الأنصاف : مسألة ٢ ، المص ٣٨/١ .

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون بل هي دلائل على الإعراب ، الكتاب ٤/١ ، المختضب ١٥٤/٢ ، الأنصاف ٢م .

(٤) هذا رأي أبي عمر الجرمي ، المختضب ١٥٣/٢ ، أسرار العربية ٢٣ .

(٥) ر : الانتقالات .

(٦) البيتان أنشدتهما الفراء ، ونسبهما الزوزني لابراهيم بن هرمة ، والرواية المشهورة : حوثما وحوث : لغة في حيث . صور : جمع أصور . وهو المائل من الشوق . ونقل ابن سيدة أن الأشباع لغة لطي يقولون : فظرت أنظور . الحجة ٥٩/١ ، الصاحبى ٢١ ، سر الصناعة ٣٠/١ ، المحتب ٥٩/١ ، الديوان ١١٧ المبهج ٦٤ ، المخصر ١١٥/١ ، المفى ٤٠٧ ، اللسان ، شرى ، الخزائة ٥٨/١ .

وَأَنْتِ حَيْثُمَا بَشْنِي الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَانْظُر
وَقَالَ فِي إِشْبَاعِ الْأَلْفِ :

٢٣ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّاتِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ (١)
وَفِي إِشْبَاعِ الْبَاءِ :

٢٤ يُحْبِكَ قَلْبِي مَا حَيَّتْ فَانْأَمْتُ يُحْبِكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ (٢)
وَأَمَّا يُقَالُ : عَظْمٌ تَرَبُّ ، أَي لَاصِقٌ بِالتَّرَابِ .

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَ الْحُرُوفِ ، وَالْحَرَكَاتِ
مَنْقُولَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ فَمَذْهَبُهُ فَاسِدٌ ، لِأَنَّ النُّقْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى سَاكِنٍ فِي
الْوَقْفِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٥ أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ (٣) .

أَرَادَ : جَدَّ النَّقْرُ ، وَهَذَا بِالْعَكْسِ لِأَنَّهُ إِلَى مُتَحَرِّكِ فِي الْوَصْلِ .

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ فَمَذْهَبُهُ (٤) فَاسِدٌ ،
لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَجِدُ عَلَامَتِي إِعْرَابِ (٥) فِي مَعْرَبٍ وَاحِدٍ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُوْدِّي
إِلَى بَقَاءِ فَيْكِ وَذِي مَالٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْأَعْرَابَ زَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ
كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْقِلَابِ (٦) فَمَذْهَبُهُ فَاسِدٌ ، لِأَنَّ
هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْرَدَاتِ كَقَلَامِ زَيْدٍ وَصَاحِبِ عَمْرٍو ، وَسَائِرِ
الْمَفْرَدَاتِ إِنَّمَا تَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ فَلَوْ كَانَتْ مَعْرَبَةٌ بِالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْقِلَابِ (٦)

(١) لَمْ أَعْرِضْهُ عَلَى نِسْبَةٍ ، الشَّاتِلَاتُ جَمْعُ هَائِلَةٍ وَصَفَ بِهِ الْقَرِيبَ وَهِيَ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ قَصْدُهَا الْجِنْسُ .

الْإِرْتِشَافُ ٣٨٣ و ، الْمَفْنَى ٤١٢ ، اللَّسَانُ : سَبَبٌ ، الْفُرَاتُ ٢٨٥ .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ وَلَمْ يَنْسِبْهُ أَيْضًا . الْإِرْتِشَافُ ٣٨٣ و .

(٣) نَسَبَ فِي الْكِتَابِ لِبَعْضِ السَّعْدِيِّينَ وَنَسَبَ الْجَوْهَرِيَّ لِبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَاوِيَّةِ الطَّائِي ، وَنَسَبَ لِنَبِيهِ
أَيْضًا . النَّقْرُ : صَوْتٌ يَسْكُنُ بِهِ الْفَرَسُ إِذَا اضْطَرَبَ بِصَاحِبِهِ . وَقِيلَ : يَصُوتُ بِهِ لِلدَّابَّةِ

لَسِيرٍ . يُرِيدُ أَنَّهُ الشَّجَاعُ إِذَا اشْتَدَّتْ الْحَرْبُ . الْكِتَابُ ٢٨٤/٢ ، الْكَامِلُ ١٦٢/٢ ،

الْمِجْلُ ٣٠٠ ، الصَّحَاحُ وَاللَّسَانُ : نَقَرَ ، الْمَحْكَمُ ٤/٣ ، الْمَعْنَى ٥٥٩/٤ .

(٤) كَذَا فِي النُّسخِ . (٥) ر : الْأَعْرَابُ . (٦) ر : الْإِنْقِلَابَاتُ .

لأدنى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ إلا أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف ، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة .

فإن قيل (١) : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض ، لأنها معتلة اللام على وزن «فعل» وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب (٢) ألفاً ، فالجواب أنه لولا ما (٣) أتبع فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أن العين قد كانت محلاً للاعراب في حال الانفراد (٤) لكان كذلك . ونظير ذلك ابنُمن ، لانهم يقولون : جاءني ابنُمن ورأيتُ ابنَمن ، ومررتُ بابنِمن ، فيتبعون حركة النون حركة الميم تنبيهاً على أن النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم فيقولون : جاءني ابنُ ورأيتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لان معنى ابنِ وابنِمن واحد . فإن قيل : إنما يطرد الأتباع في أخيك وأبيك وحميك وهنك ولا يطرد في فيك ولا في ذى مال ، لأنه لا يجوز إفرادهما ، فالجواب أنهما حملاً على سائر أخواتهما في الأتباع .

ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع : جاءني أخوك ، ثم حذفوا الضمة من الواو استقلالاً فقالوا : [١٠ و] جاءني أخوك ، وقالوا في النصب : رأيتُ أخوك ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً فقالوا : رأيتُ أخاك . وقالوا في خفض : مررتُ بأخوك ثم حذفوا الكسرة من الواو استقلالاً فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررتُ بأخيك ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء .

• • •

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب .
منهم من ذهب إلى اتّهما معربان بالحروف (٥) . ومنهم من ذهب إلى اتّهما

(١) ر : فذلك لو ، وهو تحريف . (٢) ر : انقلبت ، وهو تحريف .

(٣) سقطت (ما) من و . (٤) ر : الافراد .

(٥) هذا مذهب قطرب والكوفيين ، الايضاح للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ ، الأنصاف ٣م .

معربان بالحركات المقدرة في الحروف (١). ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع (٢). فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأعراب زائد على الكلمة، وإذا قدر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدرنا إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع.

والوجه الآخر: أن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للأعراب لادى ذلك إلى أن يدل كل واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد.

والوجه الثالث: أن الأعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: زيدان وزيدون كما قالوا: اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حُمل النصب والخفض عليه في أن الأعراب ليس بالحروف، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً في الرفع بما لا يكون به (٣) معرباً في حال النصب والخفض.

وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب أن يُحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستقل فتقول: رأيت الزيدتين. ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفض بالالف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها فتقول: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان.

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست بأعراب ولا حروف أعراب وإنما هي دلائل على الأعراب الكتاب ٤/١ المقتضب ١٥٤/٢، الانصاف ٣٢.

(٢) هذا مذهب الجرمي، وردّه المبرد بأن التثنية والجمع مثله - سيكون على هذا الرأي مبنياً في حال الرفع لأنه الأصل، معرباً في حال النصب والجر، لأن الانقلاب سيكون معهما. المقتضب ٥٣/٢ - ١٥٥، ايضاح الزجاجي ١٤١.

(٣) سقطت (به) من ر.

والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك أن الأصل في الثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع أن يكون بالواو نحو : زَيْدَانٍ وزَيْدُونَ ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون . وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة . وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء و (١) كان ذلك علامة النصب والخفض . وليس في إعراب الثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظر ، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع .

• • •

واعلم أنه إنما ينبغي أن يكون الرفع بالضمة، فإن تعدّر فيما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فإن تعدّر فيما يجانسها وهو الألف ، والخفض بالكسرة فإن تعدّر / فيما يجانسها وهو الياء والحزم بحذف علامات الإعراب لأن [١٠] ذا الحزم هو القطع . فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفِعَ بالألف والنون وليس من جنس الضمة ؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الكسرة ؟ وكان (٢) يجب على هذا أن يقال في رفع الثنية والجمع : قام الزَيْدُونَ الثنية : قام الزَيْدُونَ ، وفي النصب : رأيت الزيدانَ ، في الجمع ، وفي الثنية : الزيدانِ ، وفي الخفض : مررتُ بالزيدينَ ، في الجمع ، ومررتُ بالزيدَيْنِ ، في الثنية ، فيفرق (٣) بضم ما قبل الواو وفتح مابعد في الجمع وفتح ما قبل الواو وكسر مابعد في الثنية ، ويفرق بين ثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ما قبل الياء وفتح مابعد في الجمع وفتح ما قبل الياء وكسر مابعد في الثنية . ويفرق بين ثنية المنصوب بفتح ما بعد الألف في الجمع وكسره في الثنية ، لأن الألف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً ، فإذا أَصْفَتْ أو وَقَفَتْ وقع

(١) ج ، ر : أو ، وهو تحريف . (٢) ر : فكان .

(٣) ر : فيرب ، وهو تحريف . (٤) ج ، ر : الياء ، وهو سهو .

الفرق في المنصوب بشئ واحد (١) فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي الثنية والجمع لشبهه به في الضمير ، لأنك تقول : رأيتُهُ ومررتُ بِهِ ورأيتُكَ ومررتُ بِكَ ، ولأنَّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو ، لأنَّ الألف من الحلق والياء من وَسْطُ اللسان والواو من الشفتين .

ورفع بالألف لأنَّ الثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاعني الزيدون ، لالتبست بجمع المنقوص (٢) في مثل مُصْطَقُونَ فقلبت لذلك الواو (٣) في الثنية ألفاً حملاً على يَأْجُلُ لأنَّ أصله يَوْجُلُ .

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر في أنَّ كل واحد منهما جمع سلامة ، وكما (٤) حمِلَ منصوب (٥) جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمِلَ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنث والمؤنث فرع عنه والفروع كثيراً ماتحمل على الأصول .

ورُفِعَت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعذّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الهم وفي أنَّ في (٦) الواولين في النون غُتَّة والغُتَّة شبيهة باللين الذي في الواو ومما يبيّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في : من وال (٧) ، ولا يدغم الامثلان والمتقاريان .

ونصبت (٨) هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء وذلك أنَّ (٩) بفعلان ويقعلون وتفعلين نظير الزيدان والزيدون

(١) سقطت (واحد) من ر . (٢) الصواب : المقصور .

(٣) ج ، ر : واو وفي ، وهو تحريف .

(٤) ر : فكما . (٥) سقطت (منصوب) من ج .

(٦) سقطت (في) من ر . (٧) الرعد : ١١ وانظر التيسير ٤٥ .

(٨) ر : وتنصب . (٩) سقطت (أن) من ر .

والزبيدين في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير [١١٥]
الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختص بالأفعال ، فلما
حُمِلَ منصوب الاسم المثني والمجموع على مخفوضه في خفض الذي انفردت
به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في
الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون .

وخُفِضَتِ الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ
لها بحكمها فلم تُنَوَّن ولم تخفض كأفعال حُمِلَ فيها خفض على النصب كما
أنه لما تعذر النصب حمل على خفض للشبه الذي بينهما .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

باب الافعال

السنة النبوية الفروسي

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال . فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته (١) ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .

فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم (٢) لم يقع فإن وقع فهو ماضٍ وإن لم يقع فهو مستقبل ، ولا سبيل إلى قسم ثالث .

فالجواب : إن زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه لأنه الزمن المتهوّم الفاصل (٣) بين الماضي والمستقبل . فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذر الإخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن العقل مثلاً (٤) هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم ؟ والعقل لا يتصور الإخبار عنه بشيء من ذلك ، لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الإخبار عنه بالماضي ولا بالاستقبال لأنهما ليسا بعفتين له .

فإن قال قائل : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟ فالجواب أن يقال : إن الموجود في حال وجوده (٥) لا بد له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل (٦) على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت

(١) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، فقالوا بوجود فعل ماضٍ وآخر مستقبل وثالث سموه الدائم مثل قائم وذاهب وأشبههما ، وأثبت البصريون فعل الحال . انظر ايضاح الزجاجي :

٨٦ وابن عيسى ٤/٧ ، والكتاب ٢/١ ،

(٢) ر : أو ، وهو تحريف . (٣) ج : للفاصل .

(٤) سقطت (مثلاً) من ر . (٥) ج : وجود . (٦) ر : الاستقبال .

له بنية تخذه كالماضي والمستقبل (١)، لأنَّ كلَّ موجود لابدَّ له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنَّه قد نجد من الموجودات ما ليس له (٢) بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلِّ رائحة ولا تخصَّ رائحة دون رائحة. ولا يردُّ عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق، كجَوْن (٣) وأمثاله (٤) لأنَّه لم يُنكر أن يُجعل للشئ لفظ مشترك وإنَّما أنكر أن لا يكون للشئ ما يعبر به عنه إلاَّ ذلك اللفظ المشترك نحور رائحة، لأنَّه لا يعبر عنها بشئ سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنَّه وإن وقع على الأسود والأبيض فإنَّ الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب / إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال: يفعل الآن ويفعل غداً. [١١ ظ]

واحتج أيضاً بأن قال: زمن الحال لقصره يتعذر الأخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنَّه يقدَّر ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً. فالجواب: إنَّه لم يردَّ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنَّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع (٥) للأخبار (٦) عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على إثبات فعل الحال؟ فالجواب: أن يقال: إنَّهم يقولون: يفعل الآن، ولا يقولون: يفعل الآن، ولا فعَل الآن، إلخ قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال. فصلاحيَّة الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل وأنَّ المراد به فعل ثالث وهو الحال. ودليل ثان هو أنَّ (٧) قول زهير:

- (١) ر: الاستقبال.
(٢) ر: فيه.
(٣) من معاني الجون الليل والنهار، وهو من الأضداد، مجالس ثلث ٣٠٦. الأضداد لأبي الطيب التلوي ١٥١
(٤) هذا الرد أوردته الزجاجة في الإيضاح: ٨٧.
(٥) ج: مسخ، وهو تحريف. (٦) ر: الأخبار.
(٧) كذا، وهي زيادة.

٢٦ وأعلم ما في اليوم والأمس قبله^١ ولكنتي عن علم ما في غد عم^(١) ووجه الدليل من هذا البيت أن اليوم والأمس وغد لا تخلو أن تؤخذ^(٢) على حقائقها أو كنايةات عن الأزمنة، فإن أخذت^(٣) على حقائقها اختل معنى البيت لأنه لا يعلم من علم اليوم إلا ما هو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغد، لأنه يعلم علم ما قبل الأمس ويجهل علم ما بعد غد، فإذا بطل أن تؤخذ^(٢) على حقائقها ثبت أنها كنايةات عن الأزمنة. فكنتي باليوم عما هو فيه وكنتي بالأمس عما مضى وكنتي بغد عما يستقبل.

والأفعال كنايةات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي إذن أن تكون ثلاثة : ماضٍ ومستقبل ومضارع.

فلماضي : ما وقع وانقطع وحسن معه أمس^١ ، وكان مبنياً على الفتح مالم يمنع من فتحه مانع. والمستقبل : مالم يقع وحسن معه غد^٢ وكان مبنياً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع. والمضارع : ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآن^٣ وغد^٤ وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزة التي تعطى المتكلم وحده نحو : أقوم أنا ، والنون التي تعطى المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم ، أو الواحد المعظم نفسه . قال الله تعالى : إنا نحن نزلنا الذكر^(٤) ، والتاء تعطى التأنيث والخطاب نحو : أنت تقوم وهند تقوم ، والياء التي^(٥) تعطى الغيبة نحو : زيد يقوم .

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءة ، وقد تقدم ومرفوع إذا عرى من النواصب والجوازم .

• • •

(١) البيت من المعلقة ، وعم على وزن حذر من همي والياء مخذوفة للتكثير والرفع . شرح الشعر ٦٦ ، الديوان ٢٩ .

(٢) ج : توجد ، وهو تصحيف . (٣) ج : وجدت ، وهو تحريف .

(٤) الحبر : ٩ . (٥) ج ، ر : الذي ، وهو سهو .

وأختلف النحويون في الرفع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم (١) بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها . ألا ترى أنك لاتقول في مثل : لن يقوم زيد ، ولم يقم زيد : (لم قائم ولا لن قائم) (٢) ويسوغ ذلك دونها ، نحو : يقوم زيد ؟ لأنك تقول : قائم زيد (٣) ، فيحل (٤) الاسم محله ، وكذلك أيضاً : زيد يقوم ، لأنك تقول : زيد قائم ، فيحل الاسم محله .

فإن قيل : لا يسوغ ذلك في باب كاد/لأنك لاتقول في كاد زيد يقوم : كاد [١٢و] زيد قائماً ، وقد ارتفع الفعل . فالجواب : إنه واقع موقعه ، وإنما لم يجز الإتيان به فيقال : كاد زيد قائماً ، لعلته ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى . ومما يدل على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة (٥) . قال الشاعر :

٢٧ فأبت إلى فهم وما كدتُ آيياً وكَمَ مِثْلُهَا فارقَتْها وهي تصفر (٦)
فقال : وما كدتُ آيياً ، وما قال : وما كدتُ أووب (٧) .

(١) رد ابن هشام ذلك لا انتقاضه بنحو : هلا تفعل . التوضيح ١٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ٤٠٦/١ المقتضب ٥/٢ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ج : قائم زيد يقوم ، وهي زيادة .

(٤) ج : فعل . (٥) قيل هو شاذ بعد كاد وعسى ومنه قولهم : عسى الغرير أبوساً . التوضيح ٧٤/١ .

(٦) لتبذ شراً من أبيات تسعة رويت في الحماسة ، والرواية فيها : ولم أك ، وصحح ابن جني رواية وما كدت ، فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صفير الطائر وهو هنا كناية عن التعجب لخفته وجراته .

شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤ ، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧ .

الخصائص ٣٩١/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزائن ٥٤١/٣ ، الضرائر ٢٣٥ .

(٧) ر : أبوت ، وهو تحريف .

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل (١)، وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل (الأسماء لاتعمل في) (٢) الأفعال، فإن دخل عليه ناصب نصبه وإن دخل عليه جازم جزمه .

* * *

والناصب ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بأضمار «أن» بعده . فالناصب (٣) بنفسه : «أن» ولن وإذن ولكي ولكي في لغة من قال : لكي . والناصب بأضمار «أن» بعده ما بقي ، وينقسم قسمين : ناصب بأضمار «أن» بعده ويجوز اظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها «لا» وحرف العطف المعطوف (٤) به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله :

٢٨ لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف (٥)
وقول الآخر :

٢٩ ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقمتا (٦)
فإن كان بعدها لا لزم اظهارها هروبا من اجتماع المثليين نحو : جئت لثلاثي قوم زيد ، لأنك لو لم تظهرها لقلت : لا يقوم زيد .

وناصب بأضمار «أن» بعده ولا يجوز اظهارها وهو لام الجحود ، وحتى وكي

(١) هذا رأى الفراء وجمهور الكوفيين وعامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله . معاني القرآن ٥٣/١ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر : والمناصب . (٤) ج : والمعطوف .

(٥) ليسون بنت بحدل الكلبي زوج معاوية ، وذكر البغدادي أن الرواية الصحيحة : ولبس الشفوف ، جمع شف وهو الثوب الرقيق . الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٧/٢ ، التوجيه ٢٤٦ ، الجمل ١٩٩ ، المغنى ٢٩٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ ، الخزانة ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ .

(٦) للحصين بن حزام المرى من قصيدة مفضلية ، ورزام حي من تميم ، سبيع : قبيلة ، علقم : مرخم علقمة ، وحرف النداء محذوف والألف اشباع لفتح الميم على لغة من ينتظر الحرف . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح المفضليات ١٠٩ ، سر الصناعة ٢٧٥/١ ، المعنى ٤١١/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

في لغة من قال : كيمه ، فحذف الألف ، والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أو ما يصترف منها .

فهذه الأماكن التي تضر فيها أن ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإضمار أن إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام ، قال الشاعر :

٣٠ ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (١)
يريد : أن أحضر الوغى . وقال الآخر :

٣١ فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله (٢)
يريد : أن أفعله . وحكي من كلامهم : مُرّه يحفرها (٣) . ولا بد من تتبعها ، يريد أن يحفرها ولا بد من أن تتبعها .

* * *

والجازم ينقسم قسمين : جازم فعل واحد و جازم فعلين ، فالجازم لفعل واحد لَمْ وَلَمَّا وَلَمْ وَأَلَمْ وَأَلَمَّا ولام الأمر و«لا» في النهي ، والجازم لفعلين مابقي . وينقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف : إن وإذ ما في مذهب سيبويه (٤) ، والاسم مابقي ، وينقسم قسمين : ظرف وغير ظرف . فغير الظرف : من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب (٥) ومن أخذ بمذهبه ، والظرف مابقي .

(١) لطفه بن العبد . قال التبريزي : ويروي : إلا أيها اللاحي إن أحضر ، ولا شاهد فيه .

ورواية سيبويه والمبرد برقع أحضر وهو مذهب البصريين ، والكوفيون يروونه منصوباً . بأن المحذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم ، والمصنف يراه قادراً ، وغيره يراه شاذاً .

الكتاب ٤٥٢/١ ، الش والشرأ ١٩٣ ، المقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، شرح المشر ٤٣ الانصاف ٧٧ . المغني ٤٢٩ ، ٧١٣ ، الخزانة ٥٨/١ ، ٥٨/١ ، ٥٩٤/٣ ، الديوان ٢٧ .

(٢) لعامر بن جوين الطائي . وروى صدره في المغني : أردت بها فتكا فلم ارتض له . والضمير

في «بها» يعود على أبل الشاعر امرئ القيس . الخباسة : الفلاة ، وقيل : المغنم . نهنت : كفت وزجرت . الكتاب ١٥٥/١ ، الحجة ١٠٣/١ ، شرح السيراني ٢٧٢/٢ (التيمورية) .

الانصاف ٢٩٦ ، المغني ٧١٢ ، العيني ٤٠١/٤ ، ديوان امرئ القيس ٤٧٢ .

(٣) الكتاب ٤٥١/١ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري ، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة ، توفي ببغداد عام ٢٠٦ هـ . السيراني ٣٨ ، ياقوت ١٩/ ٥٢ .

وينقسم قسمين : ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان : متى وأَيَّانَ وأَيَّ حين وإذا في الشعر ، وظرف المكان : أَنَّى وأَيْنَ وأَيَّ مكانٍ وحيثُ .
واعلم أَنَّ جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنى والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبك إذا ضُمَّنَ كلُّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط .

فمثال جملة الأمر : أَطعِ اللَّهَ يَغْفِرْ لَكَ ، ومثال جملة النهي / لا تَضْرِبْ [١٢] زبلاً يُكْرِمُكَ ، ومثال جملة الاستفهام : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرُكَ ؟ ومثال جملة التمني : ليت لي مالا أَفْقِي منه ، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر : اتقِ اللَّهَ امرؤُا فَعَلَ خيراً يَثْبُ عليه ، أي لِيَتَقِ اللَّهَ امرؤُا يَفْعَلَ خيراً يَثْبُ عليه . ومثال الجزم بـ «حسبك» حَسْبُكَ يَنِمُّ النَّاسُ ، أي أَكْنَفَ عما أنت فيه يَنِمُّ النَّاسُ . ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر : نَزَالَ أَكْرِمُكَ ، قال الشاعر :

٣٢ وقولي كلِّما جَشَّاتُ وجاشَتْ مكانَكَ تُحمِدي أو تستريحي (١)
فجزم تحمدي (أو تستريحي) (٢) على جواب : مكانَكَ ، أي إنْ تَلْزَمِي (٣) مكانَكَ تُحمِدي . والجزم لفعلين ينقسم قسمين : قسم تلحقه (ما) وقسم لا تلحقه ، فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين : قسم تلحقه (٤) وتلزمه وهو : إذْ وحيثُ ، وقسم تلحقه ولا تلزمه وهو : متى وأَنَّى وكيف وأَيْنَ وإذا وأَيَّ ، وما عدا ذلك لا تلحقه أصلاً .

(١) لمرو بن الاطنابة (جاهلي من الخزرج) من أبيات له في الحماسة . جشات : نهضة ، ارتفعت من شدة الفزع ، وكذلك جاشت ، والضمير في جاشت يعود على نفسه . الوحشيات ٧٧ ، حماسة البحري ٩ . الكنى والالقب ١٣٩ ، الكامل ٦٨/٤ . مجالس ثعلب ٦٧ ، الاشتقاق ٢٦٨ ، أمالي القالي ٢٥٨/١ ، الخصائص ٣٥/٢ ، من نسب من الشعراء إلى أمة ٩٥ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر ، وهو أولى .

(٣) ج : تكريمي ، وهو تحريف .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

واعلم أنَّ ما كان من الجوازم حرفاً فلا (١) موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا (١) يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكانٍ أو اسم مصدرٍ أو غير ذلك .

فإن كان اسم زمانٍ أو مكانٍ فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدرٍ فهو في موضع نصب على المصدرية . واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك : أَيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وإن كان غير (٢) ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل ، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو : يَمَنُ تَمَرُّرُ أَمَرُّ بِهِ ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدياً أو غير متعدٍّ .

فإن كان غير متعدٍّ فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يَقُمُ أَقْمُ مَعَهُ ، ومن يَقُمُ زَيْدٌ إِلَيْهِ أَقْمُ مَعَهُ وإن كان متعدياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون . فإن كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرِمَهُ ، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لا يعود على اسم الشرط نحو : مَنَ يَضْرِبُ زَيْدٌ (٣) أَضْرِبُهُ ، وَمَنَ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ ، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه ، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به (٤) (نحو) (٥) : مَنَ تَضْرِبُ (٦) أَضْرِبُهُ ، وَمَنَ يَضْرِبُ زَيْدٌ أَضْرِبُهُ . وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل نحو : مَنَ تَضْرِبُهُ (٧) أَضْرِبُهُ (وَمَنَ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ أَضْرِبُهُ (٨))

(١) ج : لا .

(٢) ج : على غير . (٣) ج ، ر : زيدا ، وهو تحريف .

(٤) سقطت (به) من ج . (٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ج ، ر : يضرب ، وهو تصحيف . (٧) ج ، ر : يضربه .

(٨) سقط ما بين القوسين من ر .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

باب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً .

فقولنا : ضم اسم تحرّز (١) من ضمّ (٢) الفعل والحرف لأنّهما لا بُشْتَيَانِ .
وقولنا : إلى مثله ، تحرّز (١) من الجمع لأنّه ضمّ شيء إلى أكثر منه .
وقولنا : بشرط اتفاق اللفظين ، تحرّز (١) من اختلافهما نحو: زيد وعمر .
وقولنا : والمعنيين ، تحرّز (١) من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو:
عينٌ وعينٌ (٣) ، اذا أردت بإحداهما / البصر (٤) وبالأخرى الماء ، لأنّهما
قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية . [١٣و]
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، لأنّهما قد
اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة . وكذلك مبدآن.
في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلاً (٥) وهو النقطة ، فقد اتفقا في
اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأوليّة ، لأنّ أول الحائط أساسه وأول
الخط النقطة .

فعلى هذا لا يخلو أن يتفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا
يجوز التثنية الا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر ، وذلك موقوف على
السمع (٦) نحو : العُمَرَيْنِ ، في أبي بكر وعمر ، قال الشاعر :
٣٣ ما كان يرّضى رسول الله فعلهما والعمران أبو بكر ولا عمّر (٧)
والقمرين (٨) في الشمس والقمر ، قال الشاعر :

(١) ر : يحتز .

(٢) سقطت (ضم) من ر . (٣) ج : عين عين .

(٤) الأولى : الباصرة أو عضو البصر . (٥) سقطت (مثلاً) من ر .

(٦) ينظر في التعليل : اصلاح المنطق ٤٠١ ، والمخصص ٢٢٣/١٣ .

(٧) لجرير من قصيدة في هجو الأخطل وقومه . ورواية الفراء والديوان : دينهم والطيبان ،
وعليها لاشاهد فيه . وفي الكامل : فعلهم ، معاني القرآن ٨/١ . الكامل ١٤٤/١ ، المغني

٧٦٥ ، الديوان ٢٦٣ .

(٨) ج ، ر : والقمران وهو سهو .

٣٤ أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع (١) والعجاجين في رؤية بن العجاج وأبيه (٢) .

وغلب عمر على أبي بكر لخفته (٣) ، لأنَّ عمر مفرد وأبا بكر مضاف ، وغلب القمر على الشمس لأنَّه ملذَّكر والشمس مؤنثة ، وغلب العجاج على رؤية لأنَّه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤية تاء التأنيث .

وان اتفقا في اللفظ فلا يخلو أنَّ يتفقا في المعنى أو يختلفا ، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز الثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وان كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت الثنية نحو : الاحمرين ، في اللحم والخمر ، والأصفرين : في الذهب والزعفران ، والأبيضين في الشحم والشباب (٤) .

وان اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقين على علميتهما أولاً يكونا فأن كانا علمين باقين على علميتهما فالعطف ولا تجوز الثنية . لأنَّ الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره . قال الفرزدق :

٣٥ إنَّ الرزَّيةَ لارزَّيةَ بَعْدَها . فقدانٌ مثلُ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدٍ (٥)
يريد مُحَمَّدَ بنَ الحجاجِ ومُحمداً أخاه . ومنه قول الحجاج لما بلغه موتها :

إنا لله مُحَمَّدٌ ومُحَمَّدٌ في يومٍ .

وإن لم يكونا علمين باقين على علميتهما فالثنية ولا يجوز العطف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . آفاق السماء : أطرافها ، قال المبرد : يريد الشمس والقمر لأنهما قد اجتمعا في قولك : النيران ، وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا الخفة .
هـ . الكامل ١٤٣/١ . المختضب ٣٢٦/٤ ، ابن الشجري ١٤/١ ، الديوان ٥١٩ .

(٢) ج ، ر : وابنه ، وهو تصحيف . (٤) انظر اصلاح المنطق ٤٠١ .

(٣) انظر اصلاح المنطق ٤٠٢ ، وجنى الجنتين للمجبي .

(٥) رواية الديوان مثلها للناس فقد محمد ومحمد الكامل ١٠٧/٢ ، المفنى ٣٩٣ : الديوان ١٩٠ .

وقول الآخر :

٣٧ كَأَنَّ بَيْنَ فَكَيْهَ وَالْفَكِّ فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ (٢)

* * *

والثنائية تنقسم ثلاثة أقسام: ثنائية في اللفظ والمعنى نحو الزيد بن والعمر بن وثنائية في اللفظ لا في المعنى نحو مِقَصِّينَ وَجَلَمَيْنِ (٣) . وثنائية في المعنى لا في اللفظ نحو : قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبِشَيْنِ (٤) ، ألا ترى أن اللفظ لفظ الجمع والمعنى على الثنائية ؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنما هو الثنائية في اللفظ والمعنى ، وفي اللفظ لا في المعنى .

وجميع الأسماء تجوز ثنيتها إلا أسماء محصورة وهي : كلّ وبعض وأجمع وجمعاء وأفعال (٥) مِنْ والأسماء المتوغّلة في البناء وهي التي تكن معربة قطعاً نحو: مَنْ وَكَمْ ، والأسماء المحكية نحو تأبط شراً [١٣ظ] وَبَرِّقَ نَحْرَهُ ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدَ وَعَرِيبَ (٦) ،

(١) بعده : كلاهما ذو أشْر ومحلّك وهو من رجز لجحدر بن مالك الحنظلي ، ونسبة البغدادي لوائلة ابن الأسقع قاله في وقعة مرج الروم حينما كان في جيش خالد بن الوليد وبرز لبطريق من بطارقة الروم . الضنك : الضيق ، الاشر : البطر ، المحك : اللجاج . ابن الشجري ١٩٦/٢ ، الخزائنة ٣٤٠/٣ .

(٢) نسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي في وصف جارية ، ونسب لأبي نخيلة ، فارة المسك : نوافجة التي يكون فيها وهي سرر ضياء المسك . ذبحت : شقت وفنقت ، السك : نوع من الطيب . اصلاح المنطق ٧ ، جمهرة اللغة ٩٥/١ ، المخصص ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، اللسان : ذبح ، زكك ، الخزائنة ٣٤٣/٣ .

(٣) الجلمان والجلم : الآلة التي يجز بها الصوف ونحوه

(٤) نظير ذلك قول أبي لهب لابنائه - حين نزلت سورة المد - : رأسي بين رؤوسكما حرام ان لم تطلقا ابنتي محمد . الاصابة ٢٧٣/٨ (١٤٦٢ قسم النساء) .

(٥) ر : ألمضل .

(٦) يقال : ما بالدار عريب أي ما بها أحد ، الصحاح : عرب .

وأسماء العدد ماعدا مائة والفاً ، واسم الجنس نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ* ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وكذا اسم الجمع أيضا نحو قوم ورهط وجمع التكسير لا يُثنان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام . قال الشاعر في تثنية اسم الجمع .
 ٣٨ وَكُلُّ رَفِيقَتِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْخَنَّا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانُ (١)
 وقال الآخر في تثنية جمع التكسير :

٣٩ تَبَقَّلْتُ فِي زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ (٢)
 وحكى من كلامهم : لِقَاحَانِ (٣) سوداوان (٤) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته .

فلم يُثنَّ كلٌّ وبعض لأنَّهما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما يعطيان قبلها من الكلِّية والبعضية . ولم يُثنَّ أجمع وجمعاء لأنَّه استغنى عن تثنيتهما بكلا وكتلتا ، ولم يثنَّ أفعال (٥) من لتضمنها (٦) معنى الفعل والمصدر وكلاهما لا يُثنَّى ، لأن معنى قولك : زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، زيدٌ يزيدُ فضله على عمرو . ولم تُثنَّ الأسماء المتوغلَّة في البناء لأنَّها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تُثنَّى فكذلك ما أشبهها . ولم تُثنَّ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية . ولم تُثنَّ الأسماء المختصة بالنفى لأنها وضعت للعموم ،

(١) من قصيدة للفرزدق . ورواية الديوان : القنا ، وهي الرماح ، وتعاطى القنا كناية عن العدا . شرح مشكلات الحفاسة ٨٩ ، المغنى ٢١٦ ، شرح شواهد المغنى ١٨٢ ، الخزانة ٣ / ٣٨٤ ، الديوان ٨٧٠ .

(٢) لابي النجم العجلي ، تبقلت : رعت البقل ، مالك ونهشل : قبيلتان نشأت بينهما حرب تحامى الناس من أجلها الرعى بين فليج والصان مخافة الشر ، فجاءت ابل بنى عجل قوم الشاعر الى ذلك المكان فرعته ولم تخف رماح الحيين لعزها . امالي الغالي : ٢/٢٣٣ ، شرح الحماسة للبريزي ٣٤/١ ، المخصص ١٠/١٧٥ ، ١٧/١٠٥ ، معجم البكري ١٠٢٨ ، اللسان بقل ، الخزانة ٤٠١/١ .

(٣) في حاشية ر : لقاح : جمع لقحة .

(٤) اللقاح الأبل بأعيانها الواحدة لقوح وهي الحلوب . انظر الكتاب ٢/٢٠٢ ، والصحاح واللسان : لقع .

(٥) ر : أفضل . (٦) كذا في الأصول وهي على معنى الصيغة .

والثنية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُشَنَّ أسماء العدد لأن بعضها يغني عن ثنية بعض ، ألا ترى أن قولك : ستة ، تعني ثلاثتان ؟ وكذلك سائر أسماء العدد .

ولم يُشَنَّ اسم الجنس لأنه ليس له ما يُضَمُّ اليه فأن تُشَنَّ فبعد الذهاب مذهب النوع . ولم تُشَنَّ الثنية ولا جمع المذكر السالم لأن تثنيتهما تؤدي إلى جمع علامتي اعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أن زيدان وزيدون مرفوعان ولو تثنيتهما لكانت علامة الثنية فيهما تعطى الأعراب ؟ ولم يُشَنَّ اسم الجمع وجمع التفسير لأنهما لا يُعطيان بعد الثنية إلا ما يُعطيان قبلها ، ألا ترى أن قوماً يقع على ما يقع عليه قومان ، وكذا رجال يقع على ما يقع عليه رجالان (١) .

* * *

والاسم المثنى ينقسم قسمين : منقوص وغير منقوص ، فالمنقوص هو مانقص حرف من آخره أي حذف . وينقسم قسمين : مقيس : وغير مقيس . والمقيس ما قُدِّرَ إعرابه في الحرف المحذوف نحو : جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدرة في الياء المحذوفة . وغير المقيس ما لم يُقَدَّرَ إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف نحو : جاءني أخٌ وأبٌ ، لأن الأصل فيهما : أخوٌ وأبوٌ .

فاذا ثبتت المقيس رددت المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو : جاءني قاضيان ورأيت قاضيين ومررت بقاضيين .

واذا ثبتت غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن ترد المحذوف نحو يدَيْنِ في ثنية يدٍ ودَمَيْنِ في ثنية دمٍ ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر فأنك ترد المحذوف (٢) .

(١) ج ، ر : رجالان ، وهو تحريف .

(٢) وقيل هو لغة لأن بعض العرب يقول يدى بوزن دحى وفقى . الصحاح يدي ، ابن يعيش ٤ / ١٥٢

قال :

بَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلَّمٍ . قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا (١)
وقال آخر :

فلو أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (٢)
والاربعة الأسماء هي : أَخٌ وَابٌ وَحَمٌ وَهَنْ . تقول في تثنيتهما : أَخَوَانِ
وَابَوَانِ وَحَمَوَانِ وَهَنَوَانِ / فَرْدٌ المَحْدُوفُ . [١٤و]

وغير المنقوص لا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتلة أو مهموزه ،
فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامة من غير تغيير إلا ما شذَّ من قولهم :
أَلْيَانٍ وَخُصْيَانٍ في تثنية اليةِ وَخُصْيَةٍ (٣) . قال :

٤٢
تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ (٤)
وقال الآخر :

٤٣
كَأَنَّ خُصْيِيَّتَهُ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٥)

- (١) لم اعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم يذكر ما قبله وما بعده . محلم : يقال إنه من ملوك اليمن . وكنتي ببياض اليد عن نقائها وطهارتها ، ويجوز أن يراد باليد هنا النعمة وبياضها كناية عن كرم صاحبها . شرح انسج ٥٧ . المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ المخصص ١٩٧/١٣ ، المفصل ١٨٥ ، ابن الشجري ٣٥/٢ ، ابن عيمش ١٥٢/٤ ، الخزائن ٣٤٧/٣ .
- (٢) آخر أبيات ثلاثة لعلى بن بدال ونسبت في الوحشيات لمرداس بن عمرو ونسبت لغيره أيضا . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . الوحشيات ٨٤ ، المتقضب ١٢٣/١ ، ٢٣٨/٢ ، جمهرة اللغة ٣٠٣/٢ ، مجالد العلماء ١٤ ، المنصف ١٤٨/٢ ، المفصل ١٨٦ ، الخزائن ٣٤٩/٣ شواهد الشافية ١١٢ .
- (٣) ذكر المبرد أن أليان مثنى ألي وأليتان مثنى ألية وإن خصيان مثنى خصى وخصيتان مثنى خصية . وقال أبو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . المتقضب ٤١/٣ ، إصلاح المنطق ١١٦ ، اللسان : خصى .
- (٤) لم ينسب هذا الرجز . الارتجاج : الاضطراب ، الوطب : سقاء اللبن . والرجز في هجاء عطية بن كعب . النوادر ١٣٠ ، المتقضب ٤١/٣ ، المنصف ١٣١/٢ ، الاقتضاب ٩٣ .
- (٥) المفصل ١٨٤ ، ابن الشجري ٢٠/١ ، الخزائن ٣٦٦/٣ ، الضرائر ١١٢ .
من رجز لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير . وظرف العجوز خلق متقبض قد تشنج لقدمه وهو مزودها الذي تخزن فيه متاعها . وسياقي الشاهد في باب العدد ثمانية . الكتاب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المتقضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، المخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، المفصل ١٨٤ ، الخزائن ٣١٤/٣ .

كان القياس أن يقول: أَلَيْتَانِ وَخُصْمَتَانِ . وقد جاء ذلك فيهما على القياس (١).
وان كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالألف أو بالياء .
فإن كان معتلا بالياء أو بالواو نحو ظَبْيٍ وَغَزْوٍ ألحقته العلامتين (٢) من غير
تغيير ، فتقول ظَبْيَانِ وَغَزْوَانِ ، في الرفع ، وَظَبْيَيْنِ وَغَزْوَيْنِ في
النصب والخفض .

وان كان معتلا بالألف فلا يخلو أن يكون ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك فإن
كان ثلاثيا قلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وان كان أصلها
واو قلبتها واوا وألحقت العلامتين فتقول : رَحْيَانِ وَعَصَوَانِ في الرفع ،
ورحْيَيْنِ وَعَصَوَيْنِ ، في النصب والخفض ، في تثنية رَحَى وَعَصَا ، لأنك
تقول : رَحَيْتُ بِالرَّحَى وَعَصَوْتُ بِالْعَصَا ، أى ضربتُ بها . فإن جهل
(أصل) (٣) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى . إذا سميت بها ،
أو تقلب ياءً في حال من الأحوال نحو : لَدَى وَعَلَى وإلى ، إذا سميت بها
أيضاً ، لأنك تقول : لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ وَإِلَيْهِ ، أو لا تُتَمَال ولا تقلب . فإن
كانت قد أميلت أو قلبت فتقلبها ياء نحو : بَلَيَانِ وَلَدَيَانِ وَعَلَيَانِ ، وفي إلى :
إِلَيَانِ في الرفع ، وَبَلَيَيْنِ وَلَدَيَيْنِ وَعَلَيَيْنِ وإِلَيَيْنِ في النصب والجر .
وان كانت لم تَمَل ولم تقلب ياء في حال نحو : إلى ، إذا سميت بها
فتقلبها واوا .

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن فَعَلٍ
فالأمر على ما وصفتم ، وأما ان كان على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ نحو هُدًى
وغنى فيقلبون الألف واوا (٤) إلا لفظتين شدتا فبئنا بالياء والواو فقالوا:
حَمَيَانِ وَحَمَوَانِ وَرَبَوَانِ وَرَبَيَانِ ، في تثنية حِمَى وربا .

(١) أنظر اللسان : خصى ، والخزانة ٣٥٩/٣ ففيهما شواهد عدة على ما جاء من ذلك .

(٢) ر : بالعلامتين (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في المخصص أنهم يقلبون الألف ياء نحو : الضحى والرشى وما أشبههما ١١٣/١٥ .

وان كان رباعياً قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول : مَلْهَيَانِ
وَمُوسَيَانِ ، في الرفع ، وَمُوسَيَيْنِ وَمَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض ، في
تثنية مُوسَى ومَلْهَى .

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء في مذهب أهل البصرة
كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في
تثنية حُبَارَى وَجُمَادَى على مذهب البصريين : حُبَارَيَانِ وَجُمَادَيَانِ ،
وعلى مذهب الكوفيين : حُبَارَانِ وَجُمَادَانِ (١) . والصحيح في القياس
ماذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله :

٤٤ أصبح زيدٌ خَفِيشَ الْعَيْنَيْنِ (فِعْلَتُهُ لَا تَقْضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَيْنِ ربيعٍ وَجُمَادَيْنِ (٢)
فقال : جُمَادَيْنِ (٣) .

وإن كان مهموز الآخر فلا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً ،
فإن كان متحركاً نحو : نَبَأَ وَأَجَأَ (٤) ألحقت العلامتين من غير تغيير فتقول : [١٤ظ]
نَبَّانِ وَأَجَّانِ ، في الرفع ونَبَّأَيْنِ وَأَجَّأَيْنِ ، في النصب والخفض وإن كان /
ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً
نحو عِبَاءٍ وَدِفَاءٍ جاز فيه وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير فتقول :
عِبَّانِ وَدِفَّانِ ، في الرفع ، وعِبَّأَيْنِ وَدِفَّأَيْنِ في النصب والخفض ،
ونقل حركة الهمزة إلى الساكن وحذفها فتقول : عِبَانِ وَدِفَانِ ، في الرفع ،
وعِيبَيْنِ وَدِفَيْنِ ، في النصب والخفض .

(١) الحبارى نوع من الطيور ، وانظر الكتاب ٩٣/٢ ، المتنضب ٢٥٩/١ ، ٤٠/٣ ، المختص

: ١١٤/١٥ ، الانصاف : م ١١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج ، وهو في حاشية ج الحق المصحح .

(٣) أنشده ابن دريد ولم ينسبه والرواية عنده : العينية ، شهرينه ، جمادينه ، والهاء للسكت ،

الجمهرة ٤٨٨/٣ ، شرح السيرافي ١٧٤/٤ ظ .

(٤) في حاشية ج : أحد جبلي طيء والآخر سلمى أ. هـ ، وانظر اصلاح المنطق ٣٩٩ .

وان كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واو أو ألفاً فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد ، فإن كان غير زائد نحو : شَيْءٍ وضوءٍ ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في ثنية شيءٍ وضوءٍ : شَيْئَانِ وضُوءَانِ . وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير ، تقول : نَبِيٌّ (١) ووُضُوءٌ ، تقول في تثنيهما : نَبِيَّانِ ووُضُوءَانِ ونَبِيَّيْنِ ووُضُوءَيْنِ ، وإن شئت قلبت الهمزة مع الياء ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقت العلامتين فتقول : نَبِيَّانِ ووُضُوءَانِ ، في الرفع ، ونَبِيَّيْنِ ووُضُوءَيْنِ في النصب والخفض .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للالحاق وإمّا للتأنيث . فإن كانت أصلاً نحو : قَرَأَ لأنّه من قرأ يقرأ (٢) ، ألحقت (٣) العلامتين من غير تغيير فتقول : قَرَأَانِ ، في الرفع وقَرَأَيْنِ ، في النصب والخفض وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال : قَرَأَوَانِ وقَرَأَوَيْنِ . وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حَمَ اوَانِ في الرفع وحمراوَيْنِ في النصب والخفض . وقد يجوز إقراؤها فتقول : حمراءَانِ وحمراءَيْنِ وذلك شاذّ .

وإن كانت بدلا من أصل نحو كساء أو زائدة للالحاق نحو علباء (٤) جاز فيها وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو : كِسَاءَيْنِ وكِسَاوَيْنِ وعلباءَيْنِ وعلباوَيْنِ . والأحسن في علباء وبابه القلب ، والأحسن في كساء

(١) نبي لغة في نبي وهو من أنبا ينبيء، وكان الرسول (ص) يكره أن يقال له : نبيء، بتحقيق الهمزة ، الاشتقاق ٤٦٢ .

(٢) القراءة : الحسن القراءة .. جمعة قراءون والقراء يوزن زهاد ، وهو الناسك وفعله تقرأ . يتقرأ انظر الصحاح : قرأ .

(٣) ر : ألحقتها .

(٤) العلباء : عرق في العنق أو هو عصب العنق .

وبابه الأقرار (١)، وبعض بنى فزاره يقلبون الهمزة فيها ياء فيقولون : كِسايان وعِلبايان (٢) .

وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فلا يخلو أن يَتَّفَقَا في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر وذلك موقوف على السماع نحو أب وأم ، قالوا فيهما : أبوان . وأما مثل شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما فلا تقول : شيخان ولا رجلان إلا على لغة من قال : شيخ وشيخة (٣) ، فيكون في باب ما اتفق فيه اللفظان قال الشاعر في شيخة :

وتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا (٤)
وقال آخر في رجالة :

٤٦ خَرَقُوا جِيبَ فِتْنَتَيْهِمْ لم يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ (٥)
وإن اتفقا في اللفظ غلب لفظ المذكر على المؤنث نحو : قائم وقائمة ، تقول في تثنيتهما : قائمان ، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضُبْعٍ [١٥] والمؤنث وضِبْعان للمذكر فأنتك تقول فيهما : ضِبْعان ، فتغلب لفظ المؤنث

- (١) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، المقضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، المخصص ١١٥/١٥ .
- (٢) حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم : كسايان وردايان المخصص ١١٦/١٥ .
- (٣) انظر الكامل : ٢٨٠/١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد : ١١٦ .
- (٤) من قصيدة مفضلية لعبد يغوث بن وقاص الحارثي قالها في الأسر ، ويريد بالشيخة أم الرجل الذي أسره إذ كان أهوج وكان عبد يغوث عظيم الخلق وكان سيد قومه ، وقوله : لم ترى : رجوع من الاخبار إلى الخطاب . المفضليات : ١٥٥ ، النقاص ١٥٢ ، الجمل ٢٥٧ ، المذكر والمؤنث ١١٦ المحتب ٦٩/١ ، ابن يعيش ٩٧/٥ ، المعنى ٣٠٧ ، الخزاعة ٣١٦/١ .

- (٥) روى في الصحاح : مرقوا ، والضمير يعود على بني جبلة في البيت السابق ، وكنى بالجيب عن منها ، ولم ينسب لقائل . الكامل ٢٨٠/١ ، المذكر والمؤنث ٨٤ ، الأصول لابن السراج ٢٤٤/٢ ، المخصص ٩٩/١٦٥ ، ابن الشجري ٢٨٧/٢ ابن يعيش ٩٨/٥ الصحاح واللسان : رجل .

على المذكّر لآتّه أخفّ منه لقلّة حروفه (١) ، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا : ضبعانان ، بتغليب المذكّر على المؤنث .

والجمع : ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .

فقولنا : ضمّ اسم ، تحرّز من الفعل والحرف لأنّهما لا يجمعان (٢) وقولنا : إلى أكثر منه تحرّز من التثنية لأنّها ضمّ اسم (٣) إلى مثله . وقولنا : بشرط اتفاق الألفاظ تحرّز من اختلافها . وقولنا : والمعاني ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين ، إن أردت بإحداها (٤) العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء . وقولنا : أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية ، فإنّ ذلك يجوز جمعه نحو : الأحاميرة ، في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف ، فإن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غلب فيه (٥) أحد الأسماء على سائرهما ، وذلك موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلب وبنيه ، والحوص في الأحوص واختوته (٦) .

وان اتفقت فلا تخلو المعاني أن تتفق أو تختلف فإن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من أن يكون واحدا أولا يكون ، فإن كان واحدا فالجمع

(١) في حاشية ج : قال ابن الأباري : ان الضبع تقع على الذكر والانثى فلي هذا لاتغليب

فيه ٥١ ، وانظر اللسان : ضبع .

(٢) ج : يجتمان . (٣) ر : شيء .

(٤) ج ، ر : بإحداها وهو تحريف .

(٥) ج : عليه ، وهو تحريف .

(٦) الا-وص لقب غلب على ربيعة بن جعفر بن كلاب ، لصنعينه ، وإبناؤه هم عوف وعمرو وشريح وربيعة ، وقول المصنف : واختوته ، الظاهر أن الأولى : وبنيه ، وانظر اصلاح المنطق ٤٠١ ، الاشتقاق ٢٩٦ . والشاهد ٥٩٠ .

نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران ، قال الشاعر :
 إِنَّ الْأَحَامِرَةَ الثَّلَاثَةَ أَتَلَفْتُ مَالِي وَكُنْتُ بِيَهِنًا قَدَمًا مُوَلَعًا
 الرَّاحَ وَاللَّحْمَ السَّمِينَ وَأَطْلِي بِالزَّعْفَرَانِ فَلَا أَزَالُ مُوَلَعًا (١)
 وان اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز
 الجمع نحو عين وعين وعين ، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو
 المبصر .

وان اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على
 علميتها أولاً تكون فإن كانت أعلاماً باقية على علميتها فالعطف ولا يجوز
 الجمع ، لأنَّ الاسم لا يجمع إلا بعد تنكيره ، وإن لم تكن باقية على علميتها
 فالجمع ولا يجوز العطف إلا في ضرورة الشعر . قال الشاعر :
 ٤٨ أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَلَاثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسَ (٢)
 فعطف وكان القياس أن يقال : أقمنا بها أياماً أربعة (٣) ، فجمع لولا ضرورة
 الوزن .

والجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس
 واسم جمع . فجمع السلامة : ما سلم فيه بناء الواحد نحو الزيد بن والهندات .

(١) نسب البيتان للأعشى وليس في ديوانه ، وهما في ملحقات طبة أوربا ، ونسبهما ابن السيد
 لأعشى بكر . وقيل : الأحمران ، الذهب والزعفران ، ويقال لهما : الأصفران ، أو
 اللحم والخمر ، فإذا قلت : الأحامرة ففيها الخلق أو الزعفران . نوادر الاعرابي ٣٧٣
 إصلاح المنطق ٣٩٥ ، مقاييس اللغة ١٠١/٢ ، المخصص ٢٢٤/١٣ ، المحكم ٢٤٩/٣ ،
 الاقتصاب ٣٦٥ ، جنى الجنتين ١٧ ، ملحق ديوان الأعشى ٢٤٧ .

(٢) لأبي نواس ، والضمير في (بها) يعود على الدار التي ذكرها في مطلع القصيدة . وأبو نواس
 (ت ١٩٨هـ) لا يشهد بشعره لتأخره الكامل ١٤٤/٣ ، أمالي الزجاجي ١٤٧ ، ابن السجري
 ١١/١ ، الارتشاف ٣٩٠ و ، المقرب ١١٦ ، المغني ٣٩٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) قوله : أياماً أربعة ، فيه نظر ، فقد قرر ابن هشام أن مدة اقامتهم ثمانية أيام ، اذ ان يوم
 الترحل خامس بالنسبة لليوم الرابع لا لليوم الأول . المغني ٣٩٣ .

وجمع التكسير : ما تغير فيه بناء الواحد نحو رِقود وهنود .
 واسم الجمع : هو ما ليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنَّ واحدهُ ،
 رَجُل ونحو إِبِل ، فأنَّ واحدة ناقة أو جمل . واسم الجنس : هو الذي /
 بينه وبين واحدة حذف التاء نحو : شجرة وشجر وثمره وثمر . والذي [١٥] ظا
 نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة .

وينقسم قسمين : جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء .
 فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة .
 فأن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعلمية والعقل
 وخلوه من تاء التأنيث نحو : زيد وعمرو ، فأن نقص منه العلمية كرجل
 أو العقل كضمران وواشق (١) أو الذكورية كهند أو الخلو من تاء التأنيث
 كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد (٢) في هذا
 الشرط الأخير (٣) ، فأنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث ويجمعون
 طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض
 فيقولون : طلحون وحمزون ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، لأنَّه اذا
 جمع بالواو والنون لم يخلُ من أن يثبت الياء أو تحذف ، فأن أثبتت فقليل :
 حمزتون وطلحتون ، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث
 والواو التي تعطي التذكير ، وان حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً
 منها ، فلذلك لم يجمعوه الا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث .
 واستدل الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف
 التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدنى ذلك إلى حذف
 التاء من غير عوض ، نحو قوله :

(١) ضمران وواشق من أسماء الكلاب .

(٢) من ذهب إلى ذلك من البغداديين ابن كيسان . الانصاف م ٤ .

(٣) ج ، ر : الآخر ، وهو تحريف .

وعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ (١)

فجمع عقبة على أعقاب ، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه (٢) .
وان كان صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعقل وخلوه من تاء التأنيث
وأن لا (٣) يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو : عالم ومهندس ، تقول في جمعه :
عالمون ومهندسون .

فإن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو : ربعة (٤) ، أو العقل نحو : شاحج
، والشحيج صوت البغل ، أو الذكورية نحو : حائض ، لم يجمع
الواو والنون . وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء
نحو : أحمر وسكران وصبور وشكور .

وذلك أن أفعل فعلاء وفعالان فعلى وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز
جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذاً أو فيما ذهب
به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع . فمما جاء
من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضرِ أواتٍ صدقةٌ (٥) .
وقول الكميت :

٥٠ فما وَجَدَتْ نساءُ بني فِزارٍ
حلائلَ أسودينَ وأحمرينَا (٦)

(١) الشهر الاصم : رجب سمي بذلك لانه من الأشهر الحرم فلا يسمع فيه صوت قتال ولا قفعة
سلاح ، ولم أثر على نسبة للبيت . الانصاف ٢٨ ، الدرر اللوامع ١٩/١ .

(٢) قال الأنباري : فهو (أى الشاهد) مع شذوذه وقلته لاتعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع
التصحيح ليس على قياس جمع التكسير . الانصاف ٢٨ .

(٣) ر : لم

(٤) رجل ربعة : لاطويل ولا قصير ، ومثله امرأة ربعة .

(٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٣/٣١٤ وانظر المختص ٢/٢١٧ والترمذي
كتاب الزكاة ١٣

(٦) الشاهد من قصيدة لحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مضرويرمى امرأة الكميت
بأهل الحبس لما فر منه متخفياً بتياب امرأته ، وهم المصنف في نسبته للكميت . ونزار هو
والد مضرو وهو ابن معد بن عدنان . شرح السيراني ٥/٥٤ ظ وفيه : بنات ابني فزار ، أدب
يعيش ٥/٦٠ ، الخزائن ١/٨٦ ، شواهد الشافية ١٤٣ .

فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف (١).

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو : هند أو كل اسم فيه علامة تأنيث للذكر كان أو / لمؤنث ماعدا فعلى فعلان وفعلاء أفعل [١٦] وخاصة وكل اسم مُصغَّر لما لا يعقل نحو دريهمات ودُنييرات .

وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو : حَمَامات وسُرَادِقَات واصْطَبَلَات وَسِجِلَات ، ولذلك لُحِّنَ المتنبّي في قوله : ٥١ - إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً للولة ففي الناسِ بوقاتٌ لهاوطبولُ (٢) فجمع بوقاً على بوقات وليس ذلك بابه .

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف . فإن كان منقوصاً الحقت العلامتين له من غير أن ترد المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في : قاضٍ : قاضُونَ ، في الرفع وقاضِيْنَ في النصب والخفض .

فإن كان في آخره الف حذفتها والحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسُونَ في الرفع وموسِيْنَ في النصب والخفض . قال الله تعالى : وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ (٣) . وقال ولأنهم عندنا لمن المصطفَيْن (٤) .

(١) ظاهر البيت يقتضي أن أحمرين وأسودين نمت لللائل ، وجمع فِعِل على فَعَائِل شذوذاً وكلام

ابن عصفور يقتضي أن تكون للائل حالا من نساء واسودين مفعولا (ع . ت على الإنجليزي)

(٢) من قصيدة في مدح سيف الدولة . وابن جني يصحح جمع بوقات لأنه لما لا يعقل قرىء : ثمرات

كل شيء وقالوا : بالثارات فلان ، المحسب ١٥٣/٢ وانظر المقرب ١١٦ ، الدرر اللوامع

٦/١ ، العرف الطيب ٣٧٥ ، الديوان ٨٧/٢ .

(٤) سورة ص : ٤٧ .

(٣) آل عمران ١٣٩

وأجار (١) أهل الكوفة مع هذا الوجه وحده آخر وهو صم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملا على غيره من جمع السلامة فتقو - موسو - في الرفع وموسين في النصب ، وذلك غير مسموح ولا حائر قياساً . لأتلك إذا صممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يبدل على الألف المحذوفة .

* * *

وبون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبداً فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف ، فأن الكسرة مع الياء والواو مستثناة وقد حكى فتح نون الاثنين مع الياء وهذا مما يقوى ما ذكرنا من (٢) ان نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف . فمن ذلك قوله :

٥٢ يارب خال لك من عرينته حج على قليص جوينته
فعلته لا تنقض شهرته شهرى ربيع جمادينه (٣)
وأجاز بعضهم فتحها مع الألف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٣ أعرف منها الجيد والعيتانا ومنخرين أشبها ظيانا (٤)
وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله .

* * *

(١) ج ختار

(٢) ج : في

(٣) روى قطرب هذا الرجز لأمرأة من فتقس ، وعرينة قبيلة باليمن . جوينته مصغر جونة وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والابل . والبيتان الاخيران رويًا مع الشاهد ٤٤ من غير ها سكت وبكسر النون على اللغة الشائعة في نون الثنى ولا يخفى ما بين البيتين الاخيرين والذين قبلهما من عدم التجانس فالاولان يفهم منهما الفخر وتتضح السخرية والهزء في البيتين الاخيرين المخصص ١١٤/١٥ ، ابن يمش ١٤٢/٤ ، الخزائن ١٣٨/٣ ، الضرائر ١٦١ .

(٤) من رجز أنشد المفضل لرجل من بني ضبة ، وقيل مصنوع ، ظيان : اسم رجل واراد : منخرى ظيان فحذف المضاف . . تلقب القوافي لابن كيسان ٦٤ ، سر الصناعة ٦٤٦ (خ)
الغني ١٨٦/١ ، التصريح ٧٨/١ ، الخزائن ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤية ١٨٧ .

وينجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة الخثعم وهي فخذ من طيبي (١). قال الشاعر :

٥٤ إن أباهـا وأبـا أباهـا قد بلغـا في المجد غايتاهـا (٢)

فغايتاهـا في موضع نصب وهو بالألف .

. . .

والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن فيه تاء التأنيث ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلَةٍ أو فُعْلٍ أو فُعْلَةٍ، فإن كانت فيه تاء التأنيث حذفها والحقت الألف والتاء تقول في فاطمة : فاطمات وفي عائشة عائشات. وإن كان وزن فَعْلٍ أو فِعْلَةٍ أو فُعْلٍ أو فُعْلَةٍ فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان/صحيحاً جاز فيه ثلاثة [١٦ظ] أوجه : بقاء العين على سكونها نحو هِنْدٍ وهِنْدَاتٍ وجُمْلٍ اسم امرأة وجُمْلَاتٍ، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ، واتباعها للفاء فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ .

وإن كان معتل العين نحو دِيْمَةٍ ودُوْلَةٍ (٣) فالأسكان ليس إلا فتقول في جمعه ديمآت ودوولات .

وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام باء فإن كانت باء فإنتها لا يجوز فيها الاتباع نحو : مِرْيَةٍ (٤) تقول في جمعه : مِرْيَاتٍ، ومِرْيَاتٍ ، ولا يجوز مِرْيَاتٍ بإتباع حركة العين للفاء .

(١) وقيل أنها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم . النوادر ٥٨، ١٦٤، معاني القرآن ٨٤/٢ سر الصناعة ٦٤٥ ، المفتي ٣٧ .

(٢) روى في رجز نسيب الجوهري لأبي النجم وقيل لرؤية ول بعض أهل اليمن و لرجل من بني الحارث . وأراد بالغايتين : الطرفين من شرف الأبوين النوادر ٥٨ ، ١٦٤ ، التوجيه ٢٧٧ الضحاح واللسان : على المفتي ٣٧ العيني ١٣٣/١ ، الخزائنة ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤبة ١٦٨ .

(٣) الديمة ، السحابة الممطرة ، والدولة : المال يتداول بين الناس .

(٤) المربة الشك ، ومربة الناقة : انزال لبنها بالمسح على ضرعها .

وإن كان على وزن فَعَلٍ جاز في هينه الفتح والإسكان نحو : دَعَدٍ ، تقول في جمعه دَعَدَاتٍ ودَعَدَات .

وان كان على وزن فَعْلَةٍ فلا يخلو من أن يكون صحيح العين أو معثله (١) فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح العين ليس إلاّ نحو : جَفْنَةٌ وجَفَنَاتٍ ، ولا يجوز الإسكان إلاّ في ضرورة نحو قوله :

٥٥ أو تَسْرِيحَ النفسُ من زَفَرَاتِهَا (٢)

وان كان صفة فالإسكان ليس إلاّ نحو : ضَخْمَةٌ وضَخَمَات ، ألا لفظتان شدتا وهما : رَبْعَةٌ وَلَجْبَةٌ (٣) ، قالوا في جمعهما : رَبَعَاتٌ وَلَجِبَات ، بفتح العين .

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو : جَوَزَةٌ وجَوَزَاتٍ أَوْبَيْضَةٌ وبَيْضَاتٍ إلا في لغة بني هذيل ، فإنهم يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون : جَوَزَاتٍ وبَيْضَات (٤) .

• • •

واختلف الناس في نون الاثنين والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها عوض من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف

(١) كذا في النسخ والاولى : معثله .

(٢) لم ينسب هذا الرجز والرواية فيه : فتستريح ، وهو جواب التمني في الآيات السابقة عليه. الزفرة: الشدة. اللامات ١٤٦، الخصائص ٣١٦/١، التمام ١٨٠ تثقيف اللسان ٢٣٥، الانصاف ٢٢٠، المغني ١٦٧، الصحاح واللسان: زفر، لم، شواهد الشافية الشافية ١٢٨.

(٣) ج، ر: لجبة، وهو تصحيف، واللجة : الشاة التي أتى عليها بد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها. وفيها ثلاث لغات: فتح اللام وضما وكسرها، والجمع لهجاء ولجبات، وهو شاذ لأن حقه التثنية. محاسن ثعلب ٥٣٧، الصحاح: لجب.

(٤) انظر الشاهد ٨١٠

واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومبهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف . الا ترى أنك اذا قلت : رأيت زيداً ، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ثم حمل المنصوب في الثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون . وكذلك حمل الجمع على الثنية في لحاق النون وهو مذهب الفقهاء (١) . ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في الثنية ومن تنوينات في الجمع . فإذا قلت : زيدان : فالنون عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ ، واذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود (٢) وهو مذهب ابن يحيى (٣) من الكوفيين .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليطهر فيها حكم الحركة والتنوين الذين (٤) كانوا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح واليه ذهب سيبويه (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها / عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع (٦) [١٧و] الألف واللام . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد ، لسقوطها في (٧) الإضافة . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي ، امام الكوفيين في النحو واللغة ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي واخذ عنه ، توفي عام ٢٠٧هـ . ترجمة ابن النديم ٩٨ ، ياقوت ٩/٣٠ ، الانباري ١٢٦ .

(٢) ر: زيدين .

(٣) ر: أحمد بن يحيى . أهـ . وهو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بشلب ، امام الكوفيين في اللغة والنحو ، عاصر المبرد وكانت بينهما مهادنة . توفي ببغداد عام ٢٩١هـ ، ترجمة الخطيب البغدادي ٢٠٤/٥ ، ياقوت ١٠٢/٥ ، القفطي ١٣٨/١ ، ابن خلكان ٨٤/١ .

(٤) ر: الذي .

(٥) في الكتاب: وتكون الزيادة الثانية (أي في المثني) نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ٤/١ .

(٦) ر: من ، وهو تحريف .

(٧) ر: من ، وهي ليست في ج .

فمذهبه فاسد ، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، لأنه يلزم اثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين ، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة فمذهبه فاسد ، لأن الاسم لا ينون (١) في حال إضافته ولا حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ، لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه . وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي (٢) أن يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها (٣) للإضافة .

فاذا بطلت هذه المذاهب لم يبق الا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه ، لحلولة محل التنوين .

فإن سأل سائل : هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإيل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع وباء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منعه من ذلك

(١) ج ، ر : يني ، وهو تعريف . (٢) ر : فلا .

(٣) ر : بحذفها ، وهو تعريف .

شيثان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزياتين لم تلحقا (١) اسما علما ولاصفة؟ والآخر : ان ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحدة ثلاثا أو ثلاثة وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون . وأبضا فإنه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ما ينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاث مرات فإن عني بالثلاث أحادا كانت تسعة وإن عني بالثلاث عشرات كانت تسعين .

فقد بان أن هذه العقود ليست بجموع سلامة ، ولو كان عشرون جمعا لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لا يتغير فيه الواحد .
فإن قيل : / وما المانع أن تكون جموع تكسير؟ فالجواب : إن جمع التكسير [١٧ظ] هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه ، وقد تبين أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لإمتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك ، في أنه لا يتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود ، فثبت أنها من قبيل أسماء لجموع . فالواحد من عشرين رجلا أو امرأة على حسب ما يراد به من المعدودات كما ان الواحد من قوم رجل ومن ابل جمل .

فإن قيل : ما وجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة ؟ فالجواب : أنه جاء على حد ما عليه سنون وأرضون ، الا ترى ان سنين ليس بجمع سلامة ، لتغير لفظ سنة ، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هنة (٢) وشقة

(١) ج ر : تلحقها ، وهو تحريف .

(٢) ر : هند ، وهو تحريف ، والهنة من هنو وهي تأتي بمعنى المرأة وخصلة الشر والجمع هنات وهنوات . الصحيح : هنو .

ألا ترى أنهما لا يجمعان بالواو والنون . فهو وان كان له واحد من لفظه اسم (١) جمع كركب في مذهبنا ، ألا ترى أنه اسم جمع وان كان واحده راكبا لكونه لم يطرّد ، أعني فاعل على فَعَلٍ .
 فاذا (٢) ثبت أن أسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والمخفّض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك .

فان قيل : فأنما يكون ذلك في المنقوص نحو سنّة وعِصّة وثُسبّة ، فالجواب : إنّه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة (٣) عوضاً من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل ، اذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض فقالوا : أرْضُونَ ، ليكون ذلك عوضاً من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أخواتها ، لأن أسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال . فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أرْضِينَ .

(١) ر: فهو وهو تحريف. (٢) ر: وإذا.
 (٣) ر: انما. (٤) ج ، ر: لعلّة، وهو تحريف.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ (الْمَرْفُوعُ)

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : هو كل اسم أو ماهو في تقديره أُسْنِدَ اليه فعل أو ماجرى مجراه وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعِلٍ .

فأما الاسم فقد تقدم حدهُ ، وأما ماهو في تقديره فهو أنْ وأنْ وما وكى المصدريات وسميت مصدريات لأنها مع مابعداها في تأويل المصدر الا أنْ كي كي لا تكون فاعلة .

فالفاعل اذن لا يكون الا أسماً وأنْ وأنْ وما مع مابعدهن ، خلافا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً ، وأحتج بقوله تعالى : ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْنُهُ حَتَّى حِينَ (١) وهذا لاحجة فيه لأنه يَحْتَمِلُ (أن يكون) (٢) فاعل بَدَأْ ضمير المصدر الدالّ عليه وهو الْبَدَأُ كأنه قال : ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ هُوَ أَى الْبَدَأُ ونظير ذلك قول الشاعر :

٥٦ إِذَا اكْتَحَلْتُ عَيْنِي بِعَيْنِكَ مَسَّهَا

بَخِيرٍ وَجَلَّتْ غَمْرَةٌ مِنْ فُؤَادِيَا (٣)

يريد : مسّها هو ، أى الاكتحال ، وتكون اللام من قوله : لَيْسَ جُئْنُهُ إما جواباً لقسم محذوف تقديره : والله / لَيْسَ جُئْنُهُ ، وأما جواباً لبدا [١٨و] لهم ، لأنْ بَدَأْ من افعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجرى مجرى القسم فتحتاج إلى جواب ، بدليل قول الشاعر .

(١) يوسف : ٢٥ ، وهذا رأى الكوفيين ، واشترط الفراء لصحته أن يكون المستند قليلاً . المغني . ٤٤٨ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج .

(٣) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق يبدأها بالنسيب ، والرواية عن مكان .ن. النقائض ١٧٤ ، الديوان ٦٠٣ . والذي يلاحظ أن التنظير بين البيت والآية غير دقيق ، لأن الفاعل في الآية هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل بَدَأْ ، وفي البيت ضمير المصدر المفهوم من للفعل المتقدم اكحتلت ، وهو مستوف لفاعله (عيني) (ع.ن)

٥٧ ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِسِيَّ
فجعل لَتَاتَيْنِ جواباً لَعَلِمْتُ.

والفعل أيضاً قد تقدم حدُّه، وأما ما جرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بأسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر المقدَّر بأنَّ والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر نحو: ضَرَبَ زيداً، أي: اضْرِبْ زيداً، وقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، أي: أَتَقَوُّمُ وقد قَعَدَ الناسُ؟ وأسماء الافعال نحو: نَزَالَ أَكْرَمَكَ، أي: إِنَّ تَنْزَلَ أَكْرَمَكَ، والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنْبَهُ الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو: جاء زيدٌ وعليه ثوبُهُ، أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: مررتُ برجلٍ عليه ثوبُهُ، أي كائنٌ عليه ثوبه، أو أخباراً نحو: زيدٌ عليه ثوبُهُ وأمامكَ أبوهُ أي كائنٌ عليه ثوبُهُ وكائنٌ أمامكَ أبوهُ، أو موضع ما هو خبر في الأصل وذلك في المفعول الثاني في باب ظننت والنال في باب أعلمت نحو: ظننت زيد عليه ثوبه وأمامك أبوهُ أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامكَ أبوه، وكذلك: أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبُهُ، أي ثابتاً عليه ثوبُهُ، أو موضع الفعل في باب الاغراء نحو: عَلَيْكَ زيداً، أي إلزَمَ زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش (٢) فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في

(١) هذا الشاهد ملفق من بيتين أولهما للبيد وهو يصف فيه بقرة وحشية أصابت الذئب ولدها والبيت.

صادفت منها غرة فأصبته
والثاني لم يذكر قائله وهو:

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعسدها خوف علي ولا عسدم

الكتاب ٤٥٦/١، شرح السبع ٥٥٧، ابن الناطم ٧٦، المغني ٤٤٨، ٤٥٥، البيهقي ٤٠٥/٢، شواهد المغني ٢٨٠، الخزائن ١٣/٤.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل بن أحمد وسيبويه وكان أسن منه، كان اماماً في النحو واللغة والبروز والقراءات توفي عام ٢٢١هـ أو ٢١٥هـ أو ٢١٠هـ. ترجمة السيرافي ٣٩، ابن النديم ٧٧، ياقوت ٢٢٤/١١، ٣٦/٢.

رفع الفاعل على الإطلاق، قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية أو لم تقو نحو قولك:
في الدارِ زيدٌ وعندك عمروٌ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلا
بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى (١).

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلا وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل
تأثيران واختواتها فيه في مثل : انَّ في الدارِ زيداَ وانَّ عندكَ عمراَ ، لأنها
لا تعمل الا في المبتدأ خاصة . فأن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد
الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا أخرى ؟

فالجواب : إنَّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فحتاج
إلى دليل على اثباتها .

فإن قيل : وإذا ثبت أنهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي
يمنع من حمل غيرها عليها في مثل : في الدارِ زيدٌ وعندك عمروٌ ؟ فالجواب :
أنَّ الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت
فيها هنالك .

وقولنا : وقُدِّمَ عليه ، تخرَّزَ مما أُخِرَ عنه ما أسند اليه ، خلافاً لأهل الكوفة
فأنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيدٌ قامَ ، تقديره
قامَ زيدٌ (٢) ويستدلون على ذلك بقول الزَّباء :

٥٨ ما للجمال مَشِيْهاً وثِيْداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلِينَ أم حديداً (٣)
قالوا : معناه وثبداً مَشِيْهاً . ويقول امرئ القيس :

(١) في الانصاف أن ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والمبرد . مسألة ٦ .

(٢) ووافقهم الأخفش ورده المبرد في المقتضب ١٢٨/٤ ، وانظر اسرار الدرية ٧٩-٨٤ ،
المغني ٦٤٣ .

(٣) الرثيد البطيء المتسهل الجندل : الحجر ، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنه بدل من الجمال .
معاني القرآن ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، الكامل ٨٥/٢ ، أمالي الزجاجي ١٦٦ ، مجمع الميداني
٢٣٦/١ ، المغني ٦٤٤ ، العين ٤٤٨/٢ ، الخزانة ٢٧٢/٣ .

٥٩ فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٍ (١)
قالوا : معناه مُتَغَيِّبٍ نَحْسُهُ . ويقول النابغة :

٦٠ ولابد من عوجاء تهوى براكب إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد (٢) [١٨ ظا]
قالوا معناه قاصد سيرها ، إذ لو لم يكن كذلك لقال : قاصده .

أما قول الزباء : مشيهما وثيدا ، فمشيها بدل من الضمير الذي في
الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ الذي هو ما .

وأما قول امرئ القيس : فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٍ . فنحسه مرفوع
بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، كأنه قال : قائل نَحْسُهُ
ويكون معناه ومعنى متغيب واحد . وأما (قول النابغة) (٣) سيرها الليل
قاصد ، فقاصد (٤) ، صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما قالوا : ناقة ضامر
وأيضاً فأنه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر والدليل
على ذلك قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدودِ يلوم (٥)
أراد وقلّ ما يلوم وصالٌ ، فقدّم الفاعل على الفعل ، لأنّ قلّما من الحروف
التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة .

(١) المقيل : اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة . قل : فعل أمر من قال يقيل . مجازس العلماء
٣١٩ ، الديوان ٤٠ (طالسندويي) .

(٢) ابن الجلاح هو العثمان بن جبلة بن وائل الكلابي وكان قد أمّأى ابنة الشاعر بعد أن أسرها
مع قوم كانت فيهم . العوجاء : الناقة التي أعويت من الهزال . تهوى به : تسرع . العقد
لنشين ٩ ، الديوان ١٧٠ .

(٣) مابين القوسين ليس في ر

(٤) ج ، ر : قاصدو ، والياء زيادة من النسخ .

(٥) للرار بن سعيد الفعفي يخاطب نفسه ، ونسب لغيره . وجاء تصحيح الفعل : أطولت شاذاً
قياساً . وقيل : وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لأن البصريين لا يجيزون تقديم
الفاعل في شعر ولا نثر . الكتاب ١٣/١ ٥١٣ ، المقضب ٨٤/١ ، الخصائص ١٤٣/١ ،
٢٥٧ ، المغني ٣٣٩ ، ٦٤٤ ، ٦٥٢ ، الخزائن ٢٨٧/٤ .

وثمرۃ الخلاف أنهم يجيزون في فصيح الكلام : الزيدون قام ، على تقدير قام الزيدون ، ونحن لانجيز ذلك الا في ضرورة الشعر .

وقولنا: على طريقة فعَلْ تعني (١) اسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ماهو كالفاعل ، نحو قام زيد ، وتحزّزتُ بطريقة فعَلْ ، من طريقة فُعِلْ ، وهي اسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في المعنى ، نحو ضُربَ زيدٌ .
وقولنا : على طريقة فاعِلٍ ، نعني به اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهٌ وحسن وجهه ، وتحزّزتُ بها من طريقة « مفعول » وهي اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوه ، لأنَّ « أبوه » مفعول مالم يُسمَّ فاعله .

واما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا لأن الفضلة مما (٢) يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها، الا ترى انك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمرًا فيتم (٣) الكلام دونه ولا تقول: ضَرَبَ عمرًا، دون زيد، لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام دونه . فقولنا : كلَّ فضلة انتصبت بعد تمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات .
وقولنا : يكون محلاً ، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنهما محلان وما سواهما ليس بمحلّ .

وقولنا : الفعل خاصة ، يخصّ المفعول به دون ظرفي (٤) الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول ، وذلك نحو : ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا أمامَكَ يومَ الجمعة ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما ، ومحلان للضارب

(١) ر: نعني به.

(٢) سقطت مما من ر.

(٣) ج : فتم

(٤) ر : ظرف.

والمضروب من حيث كانا فيهما ، والمفعول انما هو محل من حيث وقع
الضرب به لافيه ..

وانما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما .

فأن قيل : فهلاً كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ الفعل لما كان يطلب
جملة من المفعولين أقلها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف
الزمان وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك : قام زيدٌ وعمراً
قياماً يومَ الجمعةِ أمامكَ خوفاً من كذا ، واكثرها ثمانية ، وذلك اذا
كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين (١) ، تقول أعلمتُ وعمراً
بكرأ زيدا (٢) منطلقاً إعلاماً يومَ الجمعةِ أمامكَ خوفاً منه ، ولا يطلب
من الفاعلين الا واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض اثلا
يتوالى به الثقل .

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل / الا الرفع أو الخفض ، فكان [١٩]
الرفع به اولى (٣) من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائياً عنه لأنَّ
الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ، ألا ترى أنك اذا اشبعتها
صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من
الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل اولى من حيث مرتبته أن يقدم على
المفعول فأعطى الأول للاول مناسبة.

فأن قيل : فما الدليل على تقدّم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : انَّ الدليل على
ذلك كون الفعل بمترلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع
المفعول .

(١) ر : مفاعيل

(٢) ر : زيدا بكرأ .

(٣) ر : اولى به .

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل : يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ ، ألا ترى أَنَّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تَنَزَّلَ (١) مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو : الزيدانِ يقومانِ والزيدُونَ يقومون ؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ ، دليل على تنزيلها مترلة كلمة واحدة ، ألا ترى أَنَّهُم انما فعلوا ذلك كراهة توالى أربعة أحرف متوالية انتحريك ، وذلك لا يُكْرَهُ إِلَّا في كلمة واحدة . فلولا أَنَّهُمَا قد جعلتا بمترلة شيء واحد لما استكرهوا توالى الحركات فيسكنون .

* * *

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبَيِّنٌ نحو ضَرَبَ زيداَ عمرٌ ، أو معنى مُبَيِّنٌ نحو : أَكَلَ كُثْمَرِي موسى ، أو تابع مُبَيِّنٌ نحو ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مُبَيِّنٌ نحو : ضَرَبْتُ موسى سلمى ، لأنَّ التاء علامة لتأنيث الفاعل . فأن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدم والمفعول هو المؤخر . والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيريه عنه ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهر نحو ضَرَبَنِي زيدٌ . أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدَّر بأن والفعل أو اسم الفاعل نحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ عمروٌ (وهذا ضارب زيد أبوه ، أى ضاربٌ زيداَ أبوه . أو يكون الفاعل مقروناً بالآلة نحو ماضِرْبُ زيدٍ الآ عمرو . أو في معنى المقرون بالآلة نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، يريد ماضِرْبُ زيدٍ إلا عمرو . أو متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو : ضَرَبَ زيداً غلامُهُ أو (٣) في ضرورة شعر نحو قوله .

(١) ج : ينزل.

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) ر : إلا ، وهو تحريف .

٦٢ وكانت لهم ربيعةٌ يحذرُونَهَا إذا خَضَخَضَتْ ماء السماء القبائلُ (١)
 وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك اذا كان الفاعل ضميراً متصلاً
 نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا . أو مضافاً اليه المصدر المقدّر بأن والفعل نحو : يعجبني
 ضربُ زيدٍ عَمَرًا . أو مقروناً بإلّا نحو : ماضربُ زيدٍ إلّا عَمَرًا . أو في
 معنى المقرون بإلّا نحو إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمَرًا أي ماضربُ زيدٍ العَمَرًا .
 أو لا يكون في الكلام ما يُبين الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .
 وقسم انت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك / [١٩ظ]

وينقسم أيضا المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام
 قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً متصلاً نحو :
 إِيَّاكَ نَعْبُدُ (٢) . أو اسم شرط نحو : من تضربُ أضربه . أو اسم استفهام
 نحو أي رجل تضرب ؟ أو كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت ! أي كثيراً
 من الغلمان ملكت . أو في ضرورة شعر .

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً متصلاً
 نحو : ضربني زيد . أو كان العامل غير متصرف ، وغير المتصرف من العوامل
 الفعلية الواصلة إلى منصوب ، هو : ليس وعسى وفعل التعجب ، فإنه
 لا ينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولاً إلا هذه الأفعال . وتصرف
 الفعل أن يكون منه ماضٍ ومستقبل وحال . وغير المتصرف من العوامل الاسمية
 ماعدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل
 عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع وضع الفعل نحو : ضرباً زيدا .
 وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل .

- (١) للنايفة الديباني من قصيدة في الرثاء. الربعية: غزوة في الربيع. وقوله: خضضت ماء السماء، أي ان الخيل اذا وجدت ماء ناقماً في الأرض شربته فقطعت به الأرض ويكون صلة لها في الغزو. مجالس ثعلب ٩٥، أبيات المعاني ٨٩٤. المحكم ١٠٠/٢، اللسان: خضض، الديوان ١١٧.
 (٢) سورة الفاتحة ٥.

ويلزم أيضاً تأخيره إذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر (١) وهي :
 ما النافية نحو : ماضرب زيدٌ عمرًا ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط
 ولام التأكيد نحو : لأضربن زيداً ، لا تقول : زيداً لأضربن ، وأدوات
 التحضيض وهي : هلاً ولولا ولو ما وألاً ، إذا كانت بمعنى هلاً . أو يقع
 العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول ، فإنه لا يجوز تقديم المفعول إذ
 ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو : يعجبني الذي ضرب زيداً ،
 ويعجبني رجل ضرب زيداً ، أي ضارب زيداً ، لا يجوز أن تقول يعجبني
 زيداً الذي ضرب ولا : يعجبني زيداً رجل ضارب .
 وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار ، إن شئت قدّمت المفعول على العامل وإن
 شئت أخرته عنه .

* * *

واختلف الناس في الرفع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمتبدأ
 وذلك أنه (٢) مخبر (٣) عنه بفعله ، كما أن المتبدأ مخبر عنه بالخبر (٤) . وذلك
 فاسد لأن الشبه معنى (٥) والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .
 ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى نحو : قام زيدٌ . وهذا
 فاسد بدليل قولهم : مات زيدٌ وما قام زيدٌ (٦) .
 ومنهم من قال : ارتفع باسناد الفعل إليه مقدماً عليه . وذلك فاسد ، لأن
 الاسناد هو الإضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول ، فلو كان
 الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً (٧) .

(١) ر : المصدر ، وهو تحريف .

(٢) سقطت أنه من ر .

(٣) ر : يخبر .

(٤) انظر المقتضب ٨/١ .

(٥) سقطت معنى من ج .

(٦) انظر المقتضب ٨/١ .

(٧) هذه الآراء التي نقلها المصنف متفرقة نراها مجموعة في كلام سيويه والبرد حول الفاعل
 وهي في حقيقتها ترجع إلى رأي واحد . الكتاب ٧/١ ، المقتضب ٨/١ .

ومنهم من (١) قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أن الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الأسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً ، إلا أنه يخرج الأسناد عن معناه اللغوي الذي هو الأضافة .

• • •

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب / إلى أنه انتصب [٢٠ و] بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضرب زيد (٢) . وذلك فاسد فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلاً ، لا يجوز أن تقول : عندي رجلاً عشرون ، فكان ينبغي اذن أن لا يجوز : ضرب عمرأ زيد ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب .

ومنهم من ذهب (٣) إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل (٤) ، وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع ، ودو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه . وأيضاً فإنه يؤدي إلى اعمال عاملين في معمول واحد .

ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه (٥) . وهو الصحيح . بدليل أنه (٦) يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه

(١) سقطت من ج (من).

(٢) ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . ونقل ابن الأنباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي نصر على أن زيدا في قوله : ظننت زيدا قائماً ، منصوب بالتاء وقائماً منصوب بالظن . الانصاف ٥٣ .

(٣) ج ، ر : رحم ، وهو تحريف .

(٤) ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين واحتجوا له . الانصاف ١١٣ .

(٥) ذهب إلى ذلك البصريون واحتجوا له . الانصاف ١١٣ .

(٦) ر : على أنه ، وهي زائدة .

بالتقديم والتأخير نحو : زيداً ضرب عمرو . وان كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسن زيداً ، لا يجوز أن يقال : زيداً ما أحسن .



واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسب من افراد وثنية وجمع وتأنث ، وسبب ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لابد له من ذاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في الثنية والجمع . وإذا تقدم على الاسم كان موحداً اندا لان الاسم حينئذ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير . وبعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، وهي انة ضعيفة (١) . فمن ذلك قول الشاعر :

٦٣ يلومونني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل (٢)
ولو جاء على الفصح لقال : يلومني . وكذلك قوله :

٦٤ الثيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية (٣)
ولو جاء على الفصح لقال : الثيت .

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب . منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم . ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر . ومنهم من جعل ما بعده بدلاً منه (٤) .

(١) قيل : هي لغة طيية أو أزد شنوة أو بلحارث . ابن الشجري ١٣٢/١ . المغني ٤٠٥ .

(٢) من أبيات لأبيحة بن الجلاح . ورواية المرزوقي : لقد لائى ، ولا شاهد فيها . معاني القرآن ٣١٦/١ ، الأزمدة والأمكنة للمرزوقي ٣٣٥/٢ ، ابن الشجري ١٣٣/١ ، ابن يعنى ٧/٧ ، الترجيح ١٤٨ .

(٣) لعمر بن ملقط (جاهلي) . أولى : كلمة تهديد ووعيد ، ذا واقية : ذا وقاه وهو منصوب على الحال . وفي ج : عند اللقاء والمعنى لا يستقيم بها . النوادر ٦٢ ، ابن الشجري ١٣٢/١ ، أبيات المعاني ٨٩٩ ، ابن يعنى ٧/٧ ، المغني ٤١٠ ، المعنى ٤٥٨/٢ ، الخزائن ٦٦٣/٣ .

(٤) الأول مذهب سيويو والثالث مذهب الفراء ، الكتاب ٥/١ ، ٢٣٦ ، معاني القرآن ٣١٦/١ ابن الشجري ١٣٤/١ .

والصحيح أنَّ اللاحق علامة ، اذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع علامة فأن قيل : فلم قلَّ المجيء بعلامة التثنية والجمع ، وهلا كان ذلك بمنزلة العرب . التأنيث ؟ فالجواب : إنَّ التأنيث لما كان لازماً للفاعل لزمت علامته ، والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل . اذ قد يفرد ، لم تلزم علامتهما .

نوع منه آخر

يعنى (١) نوعاً من باب الفاعل والمفعول به ، وذلك أنَّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة ، وفي هذا الباب اما أن يكونا ناقصين نحو قولك : أعجبَ من في الدار مافي القصير ، واما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً . وفي الباب المتقدم يظهر الأعراب فيهما ، وفي هذا الباب ايس كذلك . وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولاً والمفعول / فاعلاً وليس [ظ ٢٠] كذلك في هذا الباب ، لأنَّ فيه مسائل لا يكون الفاعل فيها مفعولاً ولا المفعول فاعلاً ، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على ما نبين بعد ان شاء الله تعالى . فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبين معانيها ، فإنَّ مدار مسائل الباب على ذلك ، فأقول :

الموصولات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف « أن وما وأن وكى » المصدريات ، والاسم : مَنْ وما والذي والتي وأي بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً ، أعني : الذي والتي ، وذو وذات في لغة طيء ، واللأي بمعنى الذين ، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي . وأجاز الكوفيون في أسماء الإشارة كلها أن تستعمل موصولات (٢) ،

(١) فاعل (ينى) ضمير يعود على الزجاجي.

(٢) تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، ابن الشجري ١٧١/٢ ، الانصاف مسألة

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (١). فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

٦٥ عَدَسٌ مَالِيعَسَادٌ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ (٢)
فقالوا: تحمّلين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحمّلين طليق. وهذا كله لاحجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون تحمّلين خبراً ثانياً لهذا. لأنّ المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حلّوٌ حامضٌ (٣)، أي مُزٌّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر:

٦٦ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي الْمَنَابِ بِأُخْرَى فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ (٤)
فيقظان وهاجع خبران لـ «هو».

وكذلك أجازوا في الأسماء الجماعية المعرّدة بالألف واللام أن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجلُ قامَ أبوه، أي جاءني الرجلُ الذي قامَ أبوه (٥). واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) من أبيات ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري يهجو بها عباد بن زياد وإلي سجستان لمعاوية. عدس: زجر للبل، وقيل: عدس اسم بغلة الشاعر، وروى في التصريح: أمنت. معاني القرآن ١٧٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، ابن الشجري ١٧٠/٢، الانصاف ٣٨٤، اللسان: عدس، العيني ٤٤١/١، التصريح ١٣٩/١، الخزانة ٥١٤/٢.

(٣) أذكر ابن هشام أن يكون هذا المثال من تعدد الخبر، التوضيح ٥٤/١. لأن الاثنين بمعنى خبر واحد وهو مز. وانظر التسهيل ١٨.

(٤) من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي في وصف الذئب، والعرب تزعم أن الذئب ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة. وفي حاشية ج: المحفوظ: ويتقى بأخرى اه. واثبت المصنف رواية ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٣٩١، العقد الفريد ٢٦١/٤، وفيه: الأعادي العيني ٥٦٥/١، الديوان ١٠٥.

(٥) الانصاف مسألة ١٠٤.

٦٧ لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ (١)
 فأكرم عندهم من (٢) صلة البيت ، كأنه قال : الذي أكرم . وهذا لاحقة فيه
 لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت (٣) ، ويكون قوله : أنت البيت ، تعظيماً له ،
 أي أنت البيت المعظم بمتزلة قوله : أنت الرجل ، أي الرجل العظيم .

• • •

وفي الذي والي لغات : الذي ، بتسكين الياء ولشهرتها لاحتجاج إلى دليل .
 والذي ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الاعراب أو كسرهما على كل حال
 نحو (٤) قوله :

٦٨ وَايَسَ الْمَالُ فاعَلَمَهُ بِدَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي (٥)
 تَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِكَ وَلِلصَّفِيِّ
 والذي ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله :

٦٩ وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشْمَ مُشْمَخْرًا (٦)
 والذي ، بتسكين الذال ، وعليه قوله :

(١) لابي ذؤيب الهذلي الأصائل: جمع أصيل وهو ما بين مصر إلى مغرب الشمس، وقيل:
 العش، وقيل: آخر النهار. وقال المبرد: الأصائل جمع أصيلة مثل خليفة وخلائف.
 مجاز القرآن ٢٣٩/١، ٣٢٨، اصلاح المنطق ٣٢٠، الكامل ٧٠/٣، الانصاف ٣٨٧،
 الخزانة ٤٨٩/٢، ديوان الهذليين ١٤١/١.

(٢) ر : في.

(٣) هذا توجيه البصريين، الانصاف ٣٨٧.

(٤) ر: وعليه، وكذلك هو في نسخة في حاشية ج.

(٥) البيتان للحطينة، وروى عجز الأول في اللسان والانصاف: من الأقوام إلا للذي. وروى
 في الخزانة: وان اغناك، وفي ر: المصطفى مكان الصفي. ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف
 ٣٥٧، اللسان: لذا، الهمع ٨٢/١، الخزانة ٤٩٧/٢، الديوان ٦٩.

(٦) رواه قطرب ولم ينسب. وفي الانصاف وغيره: لكانت برا، والضمير يعود على الأرض.
 الثمام ٤٢، شرح السيرافي ٦٣/٢ (التيمورية) ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٥٧،
 الخزانة ٤٩٨/٢.

٧٠ فكنتُ والأمر الذي قد كيدا كالأذْ تَرْبِي زُبَيْةَ فاصطيدا(١)
وهذه اللغات كلها جائزة في التي (٢) .

• • •

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع الا الذي والتي ، فتقول في تثنية الذي : اللذان ، في الرفع ، والذين في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذان والذين ، وقد قُرِيء : واللذان يأتيانها منكم . بتشديد النون (٣) .

وان شئت حذف النون تخفيفاً (٤) فقلت : الذا والذي وعليه قوله : [٢١ و] ٧١ أبني كليب إن عمّي الذا قَتَلَا الملوكَ وفككَا الأغلالا(٥)

ومثل ذلك في تثنية التي (تقول في الرفع : اللتان وفي النصب والخفض اللتين (٦) وتقول في جمع الذي : اللذين ، رفعا ونصبا وخفضا وهو أشهرها وأفصحها . وان شئت حذف النون(٧) فقلت الذي وعليه قوله :

(١) من رجز لرجل من هذيل. والزبية: حفيرة يستتر فيها الصيد. الكامل ١٧/١، المقصور والمدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٤٥، الخزائنة ٤٩٨/٢، ديوان الهذليين ٢٨٦/١، الضرائر ٦٩.

(٢) ر: الذي، وهو سهو، وانظر في لغات الذي والتي: المخصص ١٠٠/١٤، اللسان لتي، لذا.

(٣) هذه قراءة ابن كثير، الطبرسي ٤٦/٥، النشر ٢٤٠/٢، سورة النساء، ١٦.

(٤) الكوفيون يرون ان حذف النون لغة، وقيل إنها لغة بلعارت بن كعب وبعض ربيعة. انظر ابن الشجري ٣٠٦/٢، التوضيح ٣٣/١.

(٥) للأخطل يهجو جريراً وقومه . الكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، النقاظ ٤٦٠، ابن الشجري ٣٠٦/٢، المفصل ١٤٣، المعنى ٤٢٣١، الخزائنة ٤٩٩/٢. الديوان ٤٤، الضرائر ٦٨.

(٦) ما بين القوسين ليس في ج.

(٧) نقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ٣٠٧/٢.

فَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَحٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (١)
وقوله الآخر :

يَا رَبَّ عَبَسَ لَا تُبَارِكْ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدَ (٢)
إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

ومنهم من يقول : اللذون ، رفعاً ، واللذين نصباً وجراً ، وعليه قوله :
وَبَنُو نُؤَيْجِيَّةَ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مَخْدَمَةٌ مِنْ الْخَزَانِ (٣)
وإن شئت حذف النون فقلت : اللذو والذي . وبنو هذيل يقولون : اللاتين
في الرفع والنصب والجر . وإن شئت حذف النون ، وعليه قراءة ابن مسعود (٤)
اللاتي آلا من نسائهم (٥) . ومنهم من يقول : اللاؤون ، رفعاً واللاتين ،
نصباً وجراً ، وعليه قوله :

(١) للأشهب بن رميلة في رثاء قوم قتلوا في وقعة بفلج ، ونسب لغيره . وروى في البيان :
وإن الآلي ، ولا شاهد فيه . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .
الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، الكامل ٥٢/١ ، ١٧/٣ ،
البيان والتبيين ٥٥/٤ ، ابن الشجري ٣٠٧/٢ ، الخزاعة ٥٠٧/٢ .

(٢) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ، قال : فظاهره انه يريد : الذين قاموا ، وقد يمكن أن
يكون وضع (الذي) على الجنس ا.هـ . وروى في الروض الأنف ٢٢٢/١ : غير الآلي
شدوا ، ولا شاهد فيها ، والمسد حبل الدلو سر الصناعة ٤٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٢١١ ،
شرح المقرب ٦ ، اللسان : حرف الألف اللينة ٣٤٣/٢٠ .

(٣) نسبه ابن الشجري لأحد الهذليين وليس في ديوانهم . المعط : جمع الامط وهو الذي سقط
شعره ، المخدّم : الأبيض الأطراف ، الخزان : جمع الخزز ، وهو ذكر الأرنب . اعراب
ثلاثين سورة ٣٠ . ابن الشجري ٣٠٧/٢ .

(٤) هو عبدالله بن مسعود أحد السابقين وأبدرين ، أتم بجمع المصحف وتدوينه ، وهو من
هذيل ، وكانت وفاته عام ٣٢ هـ طبقات ابن الجوزي ٤٥٨/١ ، الاصابة : ٤٩٤٥ .

(٥) في المصحف : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر . وفي ر : واللاتي عن نسائهم ،
وهو تحريف . وهذه انقراء شاذة . ويؤلون مضارع الى بمعنى حلف أو أقسم ، وقرأ
ابن عباس : للذين يقسمون من نسائهم . انظر شواذ ابن خالوية ١٣ ، مجاز القرآن ٧٣/١
القرطبي ١٠٢/٣ ، وسورة البقرة ٢٢٦ .

٧٥ هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمرور الشاهيجان وهم جناحي (١)
وان شئت حذف النون ، وتقول في جمع التي : اللاتي واللاتي واللاوي
وان شئت حذف الياء في جميع ذلك . واللات (٢) بناء مكسورة
واللات (٢) بتسكينها .

فأما «ما» فإنها تقع على مالا (٣) يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين
والمؤنثات فمثال وقوعها على مالا (٤) يعقل قوله تعالى : ما عندكم ينفد وما
عند الله باق (٥) . ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : فانكحوا
ما طاب لكم من النساء (٦) أي من أنواع النساء أي أنكحوا الأبقار والثيرات
أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات
واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماء وما بناها والارض وما طحاها
ونفس وما سواها (٧) ، فقال : الذي طحا (٨) الارض وبني السماء وسوى
النفس هو الله تعالى (٩) . وكذلك استدلّ بقوله تعالى : ولا أنتم عابدون
ما أعبد (١٠) : فقال : الذي يعبد النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو الله سبحانه
وتعالى ، وهو (من أولي العلم) (١١) . واستدل أيضاً بما جاء من قولهم : سبحانه
ما سبّح الرعد بحمده وسبحان ما سخر كنّ لنا (١٢) .

- (١) أنشده ابن خالوية عن الفراء ولم ينسبه . مرو الشاهيجان : أشهر مدن خراسان وقصبتها .
اعراب ثلاثين سورة ٣٠ ، ابن الشجرى ٣٠٨/٢ . شرح المقرب ٦ و ، الدرر اللوامع
٥٨/١ ، معجم البلدان ٣٣/٨ .
(٢) ح : ر : واللاتي ، وهو تحريف .
(٣) سقطت (لا) من ر ، (٤) النحل : ٩٦ . (٥) النساء : ٣ . (٦) الشمس : ٧٤٦ ، ٥ .
(٧) ر : بني ، وهو تحريف .
(٨) الذي ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي بن أبي طالب وابن خروف
همع الهوامع ٩١/١ ، حاشية ياسين على التصريح ١٣٤/١ .
(٩) الكافرون : ٣ . (١٠) سقط ما بين القوسين من ر .
(١١) ر : واستدلوا . (١٢) سقطت (لنا) من ر : وانظر المقتضب ٢٩٦/٢ وابن يعيش ٥/٤ .

وهذا كله لاحجة فيه ، لاحتمال أن تكون مامصدرية في قوله : والسماء وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها . كأنه قال . وبنائها وطحوها وتسويتها (١) فان قيل : إنَّ حمل هذه الايات على ما ذكرت لا يجوز لأنَّ طحا وبنى وسوى مضمّر فاعلها وليس للضمير ما يعود عليه إلّا ما وإذا كانت كذلك تبيّن أنها ليست بمصدرية ، لأنَّ المصدرية حرف والضمير إنَّما يعود على الاسم . فالجواب : إنَّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وان لم يتقدم ذكره ، لأنه قد علم أنَّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوي النفس إنَّما هو الله ، فيكون من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام . وكذلك أيضاً « ما » من قوله تعالى : ولا أنتم عابدون ما أعبد ، أي عبادتي .

وأما قولهم : سبحانَ ماسَبَّحَ الرعدُ بِحَمْدِهِ وسبحانَ ماسَخَرَكُنَّ لنا ، فإنها ظرفية / مصدرية وهي التي تقلر بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحانَ [٢١ظ] الله مدّة تسبيح الرعد بِحَمْدِهِ ومدّة تسخيرِ كُنَّ لنا ، ثم حذف المضاف إليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان غير مصروف لأنّه جعل علماً مثل قوله ٧٦ أقولُ لمّا جاءني فخرُهُ سبحانَ من علقمة الفاخِر (٢) أي براءة ، وكثيراً ما تستعمل « ما » ظرفية مصدرية في كلامهم ، قال الشاعر : أطوفُ ما أطوفُ ثم آوى إلى بيتٍ قعيدته لكاع (٣)

(١) انظر المقتضب ٤٢/١ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦

(٢) للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، سبحان : علم على التسبيح وهو التنزيه والبراءة ، وهو هنا للتعجب والتبرؤ وسبحان لا ينون لأنه ممنوع من الصرف عند البصريين وعلى تقدير الكاف المضافة لعلية استعماله معها عند الفراء وتعلب . الكتاب ١٦٣/١ ، مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٧/٣ ، جهمرة اللغة ٢٢١/١ ، مجالس تعلب ٢١٦ ، مقاييس اللغة ١٢٥/٣ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، الخزانة ٤١/٢ ، الديوان ١٤٣ .

(٣) للخطبة في هجاء زوجته ، وروى في ديوانه مفردا ، لكاع : صفة ذم للمرأة وهي التناهي في اللؤم ، والاصل في اللكع : الوسخ ، وسيأتي الاستشهاد به ثانية في باب النداء ، المقتضب ٢٣٨/٤ ، الكامل ٢٦١/١ ، ٣٠٢/٣ ، اللسان : لكع ، العيني ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، الخزانة ٤٠٨/١ ، الديوان ١٤٨ ،

أي أطوف مدة تطويفي

• • •

وأما « مَنْ » فأنَّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل اذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فُصل بمن ، وعلى (١) مالا يعقل اذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنثات .

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى : ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى (٢) . ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصل بمن قوله تعالى : ومنهم مَنْ يمشي على أربع (٣) . ف وقعت على ذوات الأربع وان كانت من جنس مالا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى : كل دابة من ماء (٤) . الا ترى أنَّ الدابة تقع على كل ما يدب من عاقل وغيره . فعومل الجميع معاملة من يعقل ، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه من : ومنهم مَنْ يمشي على رجلين (٥) . ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر (٦) .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله :

٧٨ وهل ينعمن مَنْ كان في العصر الخالي (٧)

فأوقع من على الظلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه .

(١) ر : ولا ، وهو تحريف .

(٢) الاسراء : ٧٢ .

(٣) النور : ٤٥ .

(٤) النور : ٤٥ .

(٥) النور : ٤٥ .

(٦) ر : كالطير

(٧) صدره :

ألا عم صباحاً أيها الظلل البالي .

وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس فيها كثير من الشواهد العصر لنة في العصر وهو الدهر . الخالي : البالي . شرح السيرافي ٢١١/٥ (التيورية) ، التوضيح ٣٤/١ ، الميئى ٤٣٣/١ ، التصريح ١٣٣/١ ، الخزانة ٢٩/١ ، الديوان ٢٧ .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على مالا يعقل عموماً . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أَمْسَنَ يُخْلَقُ كَمَنْ لَا يُخْلَقُ (١). قال يعني بذلك الاوثان والاصنام (وهي لا تعقل) (٢) : ولا حاجة في هذا ، لاحتمال أن يكون أجرى ما عبُد من دونه مجرى العاقل ، لا اعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فعالة . ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على مالا يعقل لأنه قد عبُد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون .

وأما الذي فأنها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين . وكذلك تثنيته . وأما جمعه فلا يقع الا على من يعقل خاصة ، نحو قولك : رأيت الذي رأيت . تعني رجلاً أو حماراً .

وأما التي فأنها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المؤنثات ، نحو قولك : رأيتُ التي رأيتَ ، تعني امرأةً أو أتاناً (٣) ، وكذلك تثنيتهما وجمعهما .

والألف واللام بمعنى الذي والتي ، تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين (٤) والمؤنثات نحو : الضارب والضاربان والضاربون أي الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا . والضاربة والضاربتان والضاربات ، أي التي ضربت والتان ضربتا واللواتي واللاتي ضربن .

وأما «أي» بمعنى الذي والتي فأنها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين والمؤنثات . وبعض العرب اذا اراد التأنيث قال : أية ، نحو قولك : جاءتنِي أَيْتُهُنَّ في الدار ، تعني امرأةً / وأتاناً، وضربت أَيْتَهُمَا في الدار (٥) ، [٢٢و] ولا ضربن أَيْتَهُنَّ في الدار .

(١) النحل: ١٧ ، وهذا مذهب قطرب اذ قال بوقوع من على غير من يعقل دون اشتراط. الهمع ٩١/١.

(٢) بين القوسين سقط من ر .

(٣) الأتان: انثى الحمار.

(٤) ر: المذكر.

(٥) لا يقال مثل ذلك لان الماضي لا يستعمل مع أي بل يستعمل معها المضارع فنقول : ستحضر أَيْتُهُنَّ في الدار واكرم أَيْتَهُمَا في الدار .

وأما «ذو» في لغة طييء فأنتها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المذكرين وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث (١)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

(٧٩) فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدْتِي وبشري ذو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (٢)

فقال : معناه بشري التي حفرتها والتي طويتها . وهذا لا حجة فيه لأنّه جاء على تذكير البشر لاعلى تأنيثها ، وذكر على معنى قَلِيب، كأنه قال : وقليبي الذي حفرته والذي طويته . ومثال ذلك قول الشاعر :

٨٠ يا بشرُ يا بشرَ بنِ عَدِيٍّ لَأَنْزَحَنَّ قَعْرَكَ بِالْدُلِيِّ (٣)
حتى تعودني أقطع الولى

فقال : أقطع ، فذكرَ حملا على معنى قَلِيب ، ولو أثبت لقال قطعاء .

و« ذات » الطائية تقع على من يعقل ومالا يعقل من المؤنثات ، ومن كلامهم : بالفضلِ ذو فضلَكم الله بهِ والكرامة ذات أكرمكم الله بها (٤)
(أى التي اكرمكم الله بها) (٥).

وقولنا : والآلى بمعنى الذين تحرّز منها بمعنى صاحب نحو قوله :

(١) وهو مذهب أبي زيد وأبي حاتم والمرزوقي. النوادر ٨٥، ٢٢٢، المخصص ١٤/١٠٢، ابن الشجري ٣٠٦/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩٠.

(٢) من أبيات لسان بن الفحل الطائي. طويت البشر: بنيتها بالحجارة. وحفرت صلة ذو، العائد مخذوف تقديره: حفرتها. شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١، المسلسل ١٠٩، ابن الشجري ٣٠٦/٢، شرح التسهيل ٣٤، المعنى ٤٣٦/١، التصريح ١٣٧/١، الخزانة ٥١١/٢.

(٣) هذا الرجز أنشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه. وروى في الخزانة: يابثرنا، بالإضافة. الولي: المطر بعد الوسمي، والوسمي هو المبكر من المطر. اخبار النحويين البصريين ٦٣، ابن الشجري ١٥٨/١، النصف ٧٠/٢، المخصص ١٤٨/١٦، ٨/١٧، الانصاف ٢٦٦، الخزانة ٥١١/٢.

(٤) حكى هذا الفراء، وعند ابن مالك: به مكان بها، بحذف الألف والقاء حركة الهاء على الباء. ابن الشجري ٣٠٥/٢، شرح التسهيل ٣٤.

(٥) ما بين القوسين سقط من ر.

٨١ لقد عَلِمَتْ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَكِيلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا (١)
معناه أصحاب المغيرة .

وأما « ذا » إذا كانت مع مَنْ (٢) الاستفهامية وأريد بها معنى الذى
والتي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو قولك : مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟
أى من الذى عندك أو التي عندك ، ومنه قوله تعالى : من ذا الذى يقرضُ اللهَ
قرضاً حسناً (٣) .

وإذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذى والتي وقعت على مالا يعقل من المذكرين
والمؤنثات نحو : ماذا عِنْدَكَ ؟ تريد : ما الذى عِنْدَكَ ؟ أو ما التي عندك (٤) ؟
وقولنا : أريد بها معنى الذى والتي تحرز منها إذا جعلت معها بمتزلة اسم
واحد ، فتكون ماذا ومن ذا حيثئذ بمتزلة من وما وحدهما .

* * *

واختلف النحويون في الالف واللام بمعنى الذى والتي ، هل هي اسم
أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود
الضمير عليها في مثل قول العرب : مررتُ بالقائمِ أبوهما ، والضمائر
لا تعود إلا على الاسماء . ومذهب المازني (٥) ومن آخذ بمذهبه أنها حرف ،
والضمير عنده عائد على موصوف محذوف لأن معنى قولك بالقائم أبوهما ،

(١) مالك بن زغبة الباهلي (جاهلي). أول: مؤنث أول، وهو خلاف ما فهمه المصنف.
المغيرة: الخيل المغيرة أو الجماعة المغيرة، وليس هو اسم شخص كما ظن المصنف،
ومسمع هو ابن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة ورئيسهم في الموقعة. وفيه شاهد على أعمال
المصدر المقرون بال (الضرب) عمل فعله. الكتاب ٩٩/١، المقتضب ١٤/١، الجمل
١٣٦، ايضاح الفارسي ١٦١، المفصل ٢٢٤، العيني ٤٠/٣، ٥٠١.

(٢) سقطت (من) ج، ر.

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) انظر الشاهدين (٧٨٥، ٧٨٦) ومجالس ثعلب ٤٦٢.

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني البصري. أخذ كتاب سيبويه عن الأخفش
وكان في عصره امام البصريين في النحو والصرف. توفي بالبصرة عام ٢٤٨هـ، وقيل
غير ذلك. ترجمة السيرافي ٥٧، القفطي ٢٤٦/١.

بالرجلين القائم أبوهما .

هذا الذي ذهب اليه فاسد . بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا اذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت بمهندس (أي برجل مهندس) (١) لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو بتقديم ما يدل على الموصوف من نعتة نحو قولهم : ألا ماء ولو بارداً ، يريد : ولو ماء بارداً ، فحذف للدلالة .

ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لا يجوز : مررت بالقائم أبوهما واشباهه ، لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الاعراب ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بالقائم ، فالاعراب انما هو في الاسم الذي بعدها . فالجواب : ان الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الاعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في [٢٢ظ] الذي وأخواته (٢) لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الاعراب .

* * *

وهذه الموصولات لا بد لها من صلات ، ولا توصل الا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي ، فانها لا توصل الا باسم الفاعل واسم المفعول نحو : جاءني الضارب ، واسم المفعول نحو المضروب ، ولا توصل بالجمل الا في ضرورة شعر نحو قوله :

من القوم الرسول الله منهم ——— لهم دانت رقاب بني معد (١٧)
ونحو قول الآخر :

ما أنت بالتحكم الترضى حكومتَه
ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة نحو : جاءني الذي في الدار والذي عندك ، الا ترى

(١) ما بين القوسين سقط من ر . (٢) ر : أخواتها .

أنك لو قلت : جاعني الذي اليومَ أو جاعني الذي لك ، لم تستفد بها فائدة .
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب ، عَرِيَّةٌ من معنى التعجب فلا يجوز : جاعني الذي ما أَحَسَّتهُ ، ولا : الذي هَلَّ ضَرَبَتُهُ ، ولا الذي لا تَضْرِبُهُ ، لأنَّ معنى (١) الجملة (٢) لا يحتمل الصدق والكذب . فأما قوله :
٨٢ واني لرامَ نَظرةً قَبْلَ التي لَعَلِّي وان شَطَطَتْ نواها أزورها (٣)
فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي بلعلى وان شططت نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعللى محذوفاً تقديره : لعللى أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز . قال الشاعر
٨٣ ذاك الذي ، وأبيك ، يَعْرِفُ مالكَ ، والحقُ يدفعُ ثُرَّهاتِ الباطلِ (٤)
ففصل بين الصلة والموصول بالقسم .

والآخر : أن يكون على اضمار القول ، كأنه قال : أقول : لعللى وان شططت نواها أزورها (٥) ، والقول كثيراً ما يضمَر ، قال الله تعالى : والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ ، سلامٌ عليكم (٦) . وكذلك قوله تعالى : فأما الذين اسودَّت وجوهُهُم أكفرتم بعد إيمانكم (٧) . تقديره : فيقال لهم : أكفرتم ؟

* * *

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلا في الحرف الموصول ، لأنَّ أنْ وأنْ الخفيفة لا توصلان إلا بما هو جملة اسمية في الأصل ، وأن الناصبة للفعل

-
- (١) ج ، ر : بعد وهو تحريف . (٢) ر : الكلمة ، وهو غير متجه .
(٣) نسب للفرزدق وللفرزدق قصيدة في المدح يقول فيها :
واني لرام رمية قبل التي لعللى وإن شقت على أناه
المعنى ٦٤٧ ، جمع الهوامع ٨٥/١ ، الخزانة ٤٨١/٢ ، الديوان ٦٦١ .
(٤) لجرير ، ورواية الخصائص ، والديوان : تعرف مالك ، بالرفع على أنه خبر ذاك ، الخصائص ٣٣٦/١ ، الصحاح واللسان : ثره ، الديوان ٣٤٥ .
(٥) هذا تخريج الفارسي في التذكرة القصصية كما نقل في الخزانة ٤٨١/٢ .
(٦) الرعد : ٢٣ .
(٧) آل عمران : ١٠٦ .

وكي لا توصلان الا بالفعل . وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنَّها لاتوصل
إلا بالفعل نحو : يعجبني ما صنعت ، تريد : صنعك (١) . ومذهب طائفة
من النحويين منهم الأ علم (٢) أنَّها توصل بالجملة الاسمية (٣) ، وجعل من ذلك
قوله :

٨٤ أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِيكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلَسِ (٤)
و«ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافة لا «بعد» (٥) عن العمل ومهيئة لها
للدخول على الجمل (٦) .

وانما لم يجوز وصل الموصول بجملة التعجب لأن التعجب خفيّ السبب
والصلة مبيّنة للوصول ، ولا يجوز تبين شيء بما هو خفيّ في نفسه .
ولم يجوز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها
فكيف يتبين بها غيرها .

* * *

ولابد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغنى عنه ظاهر هو
الموصول في المعنى الا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلا / [٢٣و]
حيث سُمِعَ . والذي سُمِعَ من ذلك : أبو سعيد الذي رُوِيَ عَنْ
الْخُلَرِيِّ ، وَالْحَجَّاجِ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُوسُفَ ، أَي : الَّذِي رَأَيْتَهُ وَرُوِيَ
عَنْهُ ، ومنه قول الشاعر :

- (١) الكتاب ٤١٠/١ .
- (٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . الشنتمري الأندلسي ، أديب لغوي نحوي ، توفي بأشبيلية
عام ٤٧٦ هـ ، ترجمة ياقوت ٦٠/٢٠ ، ابن خلكان ٧٩/٦ ، الياقيني ١٥٩/٣ .
- (٣) وجوزة ابن هشام أيضا ، المغني ٣٤٤ ، وانظر الا علم على الكتاب ٦٠/١ .
- (٤) للمرارين بن سعيد الفقعسي (اسلامي) يخاطب نفسه . الثغام : نبت له خيوط طوال دقاق اذا
جفت ابيضت ، ورثبه بها الشيب ، المخلص : الكلاء اليابس ينبت في أصله الرطب . الكتاب
٦٠/١ ، ٢٨٣ ، المقضب ٥٤/٢ ، الكامل ٣٤٢/١ ، اصلاح المنطق ٤٥ ، ابن الشجري
٢٤٢/٢ ، المغني ٨٥٤ ، الخزائن ٤٩٣/٤ .
- (٥) ر : لأن ، وهو سهو .
- (٦) ظاهر كلام الأ علم ان مجي «ما» . كافة لبعد عن طلب المضاف إليه المفرد لم يمنع
مصدريتها . الكتاب ٦٠/١ (حاشية)

٨٥ فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع (١)
أي : الذي في رحمته أطمع .

وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم
وجوابه اذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك
أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء اذا عريت لإحدى (٢) الجملتين
من ضمير عائده على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أقسم
بالله لقد قام أبوه ، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه . وذلك عندنا
جائز قياساً وسماعاً .

أمّا القياس فإنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أنّ كلّ
واحدة منهما لا تنفد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكْتَفَى فيهما بضمير واحد كما
يُكْتَفَى به في الجملة الواحدة . وأمّا السماع فقوله تعالى : وإنّ كلاًّ لَمَّا
لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ (٣) .

ف«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم
جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه (٤) في صلة ما .
فإن قيل : فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك
يؤدّي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنّك قلت : لَيُؤْفِقِينَهم ،
وذلك لا يجوز .

* * *

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً
أو مخفوضاً ، فإن كان مرفوعاً فاما أن يكون مبتدأ أو غيره ، فإن كان

(١) ينسب للمجنون وليس في ديوانه ، ارتشاف الضرب ١٣٥ ظ ، المفتى ٢٣٠ ، مع المواع
٨٧/١ .

(٢) سقطت (إحدى) من ر وهي في حاشية ج اثبتها المصحح .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) ر : جوابه .

غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو إذ ذاك أن يكون في صلة «أي» أو في صلة غيرها .

فإن كان في صلة «أي» جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى؟
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (١) .
تقديره : أَيُّهُمْ هو أَشَدُّ . وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يوم الجمعة ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زيداً . ومن كلامهم : ما (٢) أنا بالذي قاتلُ لكَ سوءاً ، أي بالذي هو قاتل لك سوءاً .

وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم ، لم يجز حذفه إلا حيث سمع كقراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسن ، برفع أحسن (٣) . و : مثلاً ما بعوضة ، بالرفع (٤) . تقديرهما : على الذي هو أحسن ، ومثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها (٥) .

وإن كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا ، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً كجاءني الضاربُ زيدٌ ، لا يجوز الضاربُ زيدٌ ، إلا قليلاً وكذلك جاءني الذي إنّه قائمٌ ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلا قليلاً .

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) ر : وما .

(٣) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق في الشواذ . معاني القرآن ١/٣٦٥ ، شواذ ابن خالوية ٤١ ، القرطبي ٧/١٤٢ .

(٤) رواها أبو عبيدة عن روبة بن العجاج وهو من الفصحاء وليس من القراء . مجاز القرآن ١/٣٥ ابن خالوية : ٤٤ ، معاني القرآن ١/٢٢٢ ، البقرة : ٢٦ .

(٥) قال ابن هشام : والكوفيون يقيسون على ذلك ، التوضيح ١/٣٩ وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٢٢ .

وان كان فعلا فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره / أو لا يكون فإن [٢٣ظ]
 كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ، لما يؤدي ذلك اليه من اللبس ، وذلك نحو
 قولك : جاءني الذي ضربته في داره ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي
 ضربت في داره ، لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره أو ضربت
 غيره في داره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان
 منفصلاً لم يجز حذفه ، وذلك نحو قولك : الذي ظنني إياه زيد قائم ،
 لا يجوز أن تقول : الذي ظنني زيد قائم .

وإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة
 غيرها . فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك : جاءني الضارب
 زيد ، لا يجوز أن تقول فيه : جاءني الضارب زيد ، فإن جاء من ذلك شيء
 فيحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه
 الإثبات والحذف نحو قولك : جاءني الذي ضربته . وإن شئت قلت :
 جاءني الذي ضربت .

وان كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أن يكون مخفوضاً بإضافة اسم له
 أو بحرف جر فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك :
 جاءني الذي قام غلامه . وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان
 في الكلام ما يدل عليه ، إلا أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه . قال الشاعر :

٨٦ أَعُوذُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ مِنْ بَابِ مَنْ يَغْلِقُ مِنْ خَارِجِ (١)
 تقديره : مِنْ بَابِ مَنْ يَغْلِقُ بَابَهُ مِنْ خَارِجٍ ، فحذف بابه بجملة.
 وان كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) (٢) الصلة من أن يكون فيها ضمير
 غيره أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه لما يؤدي اليه ذلك

(١) لم اعثر على نسبة لهذا الشاهد واستشهد به الكسائي لجواز حذف الضمير المجرور بنير وصفه
 فيحذف معه المضاف اليه . المقرب ٩ ، مع المواع ٩٠/١ ، الدرر اللوامع ٦٨/١ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

من اللبس وذلك نحو قولك : الذي أحسنَ إليه غلامُهُ عمروٌ ، لِأَنَّكَ لو حذفت «إليه» فقلت : الذي أحسنَ غلامُهُ ، لم يجوز ، لأنَّه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع (١) لسيِّده أو لغيره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لا يدخل ، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً . فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك : جاءني الذي مررتُ به لايجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وتحذف المجرور .

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : أمرُّ بالذي نمرُّ به (٢) . قال الشاعر :

٨٧ نَصَلِّى للذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ونَعْبُدُهُ وإن جَحَدَ الْعُمُومُ (٣)
يريد : الذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ له :

وان تَعَلَّقَ (٤) المعنى لم يجوز حذفه نحو : مررتُ بالذي مررتُ به ، لايجوز الذي مررتُ ، إلا في ضرورة شعر نحو :

٨٨ أَبْلِغَا خَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ (٥)

* * *

واعلم أنَّه لايجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة ، ولا يستثنى منه الا بعد استيفائه صلته . فأما قول الأعشى :

٨٩ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادَ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحَصِّدَا (٦)

(١) ر : واقع . (٢) ر : مررت به .

(٣) استشهد به ابن عصفور في المقرب ٩ ولم ينسبه .

(٤) ما بين التوسين مقطع من روايته مصحح ج في حاشيتها .

(٥) لم استطع تبين الشاهد وقراءته في المخطوطة ، كما لم اجد له ذكراً فيها رجعت اليه من مظان

(٦) من قصيدة يفخر فيها الشاعر بقومه ، ورواية الديوان والفراء : تنظر ، والخصائص : تروى

يريد أنهم بدو لا يستدلون وليوا كأياد الذين أقاموا في تكرير فجالوا الزرع والحراث فهم

فهم لاصقون بالأرض ينتظرون الحصاد . وتكرير بلدة شمال بغداد على دجلة . معاني القرآن

٤٢٨/١ ، الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، المخصص ١٣/١٨٩ ، الديوان ٢٣١ .

فضرورة ولا يلتفت إليها . وأيضاً فيحتمل أن صلة مَنْ «جَعَلَتْ» ليس إلا ثم أبدل بإد من (مَنْ) بعد كمالها بـ «جَعَلَتْ» ويكون «دارها» منصوباً باضمار فعل يَدُل عليه ماتقدم كأنه قال : جَعَلْتُ دارها تكربت (١)

* * *

واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، أعني بما ليس من الصلة إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض وهي ما كان فيه - من الجمل - تأكيد [٢٤ و] أو تبين للصلة . فمثال التأكيد قول الشاعر :

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالكاً (٢) والحق يدفعُ ترهات الباطل (٨٣)
فصل بالقسم الذي هو وأبيك ، بين الذي وصلته . لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال : ذاك - الذي تعرفُ - مالكاً حقاً (٢) .

ومثال التبيين قوله تعالى : والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمثلها وترهقهم ذلّةٌ (٣) . فقوله : وترهقهم ذلّةٌ ، من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا ، وفصل بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئةٍ بمثلها ، وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى : وترهقهم ذلّةٌ ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم ؟ (٤) (وأما قوله :

٩٠ كذلك تلكَ والناظرات صواحبها ما يرى المسحَلُ (٥)
فضرورة . وقد يخرج على أن يكون : ما يرى المسحَلُ منصوباً باضمار فعل يدل عليه الناظرات كأنه قال : ينظرنَ ما يرى المسحَلُ (٦))

* * *

- (١) هذا التخريج في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ولعله عن الفارسي شيخ ابن جني .
- (٢) كذا في ج ، ر ، والصواب : مالك ، بالرفع لأنه خبر ذاك ، وانظر تخريج الشاهد تحت رقم ٨٣ .
- (٣) يونس : ٢٧ .
- (٤) ما بين القوسين مثبت في حاشية ج عن نسخة أخرى ، وورد في ر بعد الشاهد ٩١ مباشرة ، وليس هو موضعه .
- (٥) للكُميت بن زيد في وصف ناقته ، المسحَل : الحمار الوحشي . ورواية السرياني : تلك الشيرازيات ٦٤ و ، الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ . شرح السرياني ٢٨/٣ (التيمورية) .
- (٦) هذا التخريج للفارسي في الشيرازيات ٦٤ و .

واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ، فإن جاء مآظهم ذلك فهو مؤول ، نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين (١) . وقول الشاعر :

٩١ رَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جِزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا (٢)

فظاهر فيه من قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين ، أنه من صلة الزاهدين ، كأنه قال : من الزاهدين فيه . وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر : كان جزائي بالعصا أن أُجلدا أنه من صلة «أن» كأنه قال : أن أُجلد بالعصا . لكن ينبغي (٣) أن يحمل ذلك على اضمار فعل كأنه قال : أعني فيه ، وأعني بالعصا (٤) .

* * *

واعلم أنه لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (٥) نحو قول الشاعر :

من اللواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أَتَيْ كَبِيرَتَ لِدَاتِي (٦)

يريد من اللواتي يَزْعُمْنَ والتي زَعَمَتْ (٦) فحذف ذلك لدلالة يَزْعُمْنَ عليه . ونحو قول عبيد :

٩٢ نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوءَ عَكَ ثُمَّ وَجِهَهُمُ الْيَنَا (٧)

يريد نحن الذين تطلب أو تريد ، فحذف الصلة لفهم المعنى .

* * *

-
- (١) يوسف : ٢٠ .
- (٢) من رجز للعجاج يريد به ابنه رؤبة وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز . تمعد الغلام غلظ واشتد . المنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، المحتسب ٢/٣١٠ ، اللامات ٤٣ ، المخصص ١٤/١٧٥ العيني ٤/٤١٠ ، الخزائن ٣/٥٦٢ ، شواهد الشافية ٢٨٥ ، الديوان ٧٦ .
- (٣) في نسخة في حاشية ج : لكن ذلك ينبغي .
- (٤) أول ابن جني المحذوف مصدرا أو وصفا من نفس لفظ المذكور . المنصف ١/١٣٠ .
- (٥) أي على المحذوف .
- (٦) ج ، ر : زعن ، وهو تصحيف .
- (٧) من قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأ القيس بن حجر وكان يطالبهم بثار أبيه . الألى : الذين وفسه العيني : نحن الذين عرفوا بالشجاعة ، وهو مخالف لما هنا . العيني ١/٤٩٠ ، مع الهوامع ١/٨٩ ، ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٧ .

وأعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحمل على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيثنى أو يجمع . فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ (١) . فجعل الضمير العائد على من يستمع مفرداً ، وإن كانت في المعنى واقعة على جمع . وقال في موضع آخر : ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ (٢) . فجمع على المعنى .
ومن الحمل على المعنى قول الشاعر :

٩٣ تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكْنُ مَثَلْ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانِ (٣)
فأعاد الضمير من يصطحبان (٤) على «مَنْ» مثني حملاً على المعنى .
وكذلك ، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أَنْ يُحْمَلَ إذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذَكَّرُ أو على معناه فيؤنث نحو : يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ . وَأَنْتَ تعني المؤنث . قال الله تعالى : وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ (٥) بالياء حملاً على لفظه . وتعمَلُ صالحاً ، حملاً على معناها .

وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أَنْ (٦) تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت / بعده ، أعني [٢٤ظ] ضمير غيبة وَأَنْ تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) للفريزدق من قصيدة الشاهد (٣٨) ورواية الديوان : تعش فإن وانثني . وفيه فصل بين الموصول وصلته . الكتاب ٤٠٤/١ ، نجاز القرآن ٤١/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، الخصائص ٤٢٢/٢ ، المخصص ٧٥/١٧ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، العيني ٤٦١/١ ، الديوان ٨٧٠ .

(٤) ر : يصطالحان ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٣١ .

(٦) ج : أو ، وهو تحريف .

هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فتقول : أنا الذي قام ، على لفظ الذي ، وأنا الذي قمت ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنت . فمن الحمل على المعنى قوله : ٩٤ أنا الذي فررت يوم الحرّة والشيخ لا يفر إلا مرة (١) وكذلك قوله :

٩٥ أنا الذي سمّنت أمّي حيدرّة (٢)
ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فرّ ، وأنا الذي سمّته أمّه .
ومن الحمل على اللفظ قوله :

٩٦ وأنا الذي عرفت معدّ فضله (٣)
فاذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو : ومن يّقت منكّن لله ورسوله وتعمل صالحاً (٤) . وقد يجوز أن يتقدم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم لا يجيزون ذلك (٥) . والدليل على جوازه قوله : ٩٧ أنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي المقلب (٦)

- (١) من رجز لعبدالله بن مطيع بن الأسوار العدوي قاله يوم حصار الحجاج لمكة . وبين البيتين ثم ثنيت كرة بفرة . الاغانى ٢٣٢/١٧ ، العقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .
- (٢) من رجز للامام على قاله يوم خيبر . وبعده : أضرب بالسيف رؤوس الكفرة الروض الأنف ٢٤٢/٢ ، تهذيب اللغة ٤/١٠ ، الصحاح واللسان : حدر ، الاقتضاب ٣١٥ ، الخزائن ٥٢٣/٢ .
- (٣) عجزه : ونشدت عن حجر بن أم قطام . وهو لامرئ القيس من قصيدة في الفخر . نشدت : رفعت ذكره في الناس . شرح المقرب ٩ ظ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ ، الديوان ١١٨ .
- (٤) الاحزاب : ٣١ . (٥) معجم الهوامع ٨٧/١ .
- (٦) نسب ابن فارس لحمد بن ثور وليس في ديوانه . وروايته في الصحاحي والمقرب : الملقب ورواية الجمع : المهلب ، قال الشنيطي : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب .
أ هـ . الأرحبي : بغير الشاعر ، أي وهذا الأرحبي وهونبة إلى أرحب حتى من همدان .
الصحاحي ٢٣٣ (بيروت) ، المقرب ١٠ ، الارتشاف ٣٤٩ و ، معجم الهوامع ٨٧/١ ،
الدرر اللوامع ٦٤/١ .

فقوله : كنت ، على معنى الذي لأن الذي في المعنى : أنت ، وقوله :
سمعنا به ، على لفظه . فأما قوله تعالى : ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً
يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ
اللَّهُ لَهُ رِزْقاً (١) .

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال : قد قال خالدين ، بالجمع على معنى مَنْ ، ثم
قال بعده : قد أحسن الله له رِزْقاً ، بالافراد على لفظها ، لأنَّ خالدين
حال من الضمير في يَدْخِلْهُ على معناه ، لأنَّه في المعنى جمع والضمير في له
عائد على مَنْ على لفظه . وانما كان يكون فيه حُجَّة لو كان «خالدين»
حالا من نفس مَنْ .

وكذلك أيضا (٢) يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ
ومعنى ، موصولا كان أو غير موصول .

• • •

وأعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من
الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء ، وإن كان
منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء ، ومن الموصول اسماً
ظاهراً في معناه على حسب ما تقدم في معاني الموصولات . فإن صحَّت
المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة .

فإن قيل : هل يجوز أعجب زيد ما كرهه عمرو ؟ فالجواب : أن تقول : إن
أوقعت ما على مالا يعقل لم يجز ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك : أعجب (٣)
الحمار ، وذلك فاسد . وإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جازت المسألة ،
لأنَّ التقدير اذ ذاك أعجب النساء والرجال .

(١) ي ج : ومن (يفتن منكن) يؤمن بالله .. وما بين القوسين مقحم من آية الأحزاب : ٣١ ،
وانظر سورة الطلاق : ١١ .

(٢) ر : وكذلك يجوز الحمل على اللفظ أيضا .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فإن قيل (١) : هل يجوز أعجبَ زيدٌ مَنْ كره عمرو ؟ فالجواب إنك إن (٢)
 أوقعتَ مَنْ على مَنْ يعقلَ جازتِ المسألة ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك
 أعجب (٣) زيداً ، وإن أوقعتَ مَنْ على مالا يعقل المختلطة بمنَّ يعقل لم
 تجز المسألة ، لأنَّ تقديرها اذ ذاك : أعجبَ (٤) زيداً والحمارَ ، مثلاً ،
 وذلك غير جائز .
 فعلى هذا تمشى مسائل هذا الباب .

* * *

قوله : ومثل ذلك : مادعا زيداً إلى الخروج ... إلى آخر الباب .
 يعنى أنَّه مثل ماتقدّم في أنَّ الاعراب لا يظهر في « ما » وإن لم تكن موصولة .
 وفي أنَّها تقع على ماتقع عليه الموصولة ، وفي أنَّه يجوز لك أن تعتبرها / [٢٥و]
 بما اعتبرت به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميراً
 المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب . وتبدل منها
 اسماً في معناها .

(١) : قيل لك .

(٢) ر : اذا لي .

(٣) ر : اعجبت ، وهو تحريف فالمعنى : أعجب زيد زيداً .

(٤) ج ، ، ر : اعجبت وهو تحريف والمعنى : اعجب زيد زيداً والحمار .

رَفَعُ

باب ما يتبع الاسم في اعرابه
عبد الرحمن بن عيسى (الفرافري) (أُسْلِمَ) (أَلْفُوزِي)

وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .
ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصة بالأسماء ، وليس كذلك ، لأنها
تنقسم قسمين : قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو : جاءني
زيد العاقل ، وجاءني زيد نفسه ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو
العطف والبدل .

ومثالهما من الأسماء : قام زيد وعمرو ، وقام زيد أخوك ، ومثالهما من
الأفعال قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ
يومَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (١) وقال الشاعر :
إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا (٢١)

(١) الفرقان : ١٩ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
(أسكنه الله الفردوس)

باب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لأزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسيه أو فعله أو خاصته من خواصه .

فقولنا : عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره . أما الاسم فقد تقدم حدثه . وأما ماهو في تقديره فالظروف والمجرورات والحمل ، وذلك : مررتُ برجلٍ عِدك ، أو (١) برجلٍ في الدارِ أو (١) برجلٍ قام أبوه . ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجلٍ اليومَ وبرجلٍ لك ، ألا ترى أن ذلك غير مفيد .

ويشترط في الحمل أن تكون محتملة للصدق والكذب . فأمّا قوله :

٩٨ (مازلتُ أسعى بينهم وأختبِطُ حتى إذا جنَّ الظلامَ واختلط) (٢)

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط (٣)

(فوصف المذق بما لا يحتمل الصدق والكذب (٤) ، كأنه قال : بمدق أغبر . والمدق : اللبن الذي مذقَ بالماء أي مزجَ بالماء ، فإنه يتخرج على إضمار القول ، كأنه قال : بمدق تقول فيه إذا رأيته : هل رأيت الذئب قط ؟ والقول كثيراً ما يُحذف .

(١) ر : وبرجل .

(٢) ما بين القوسين نقله فاسخ ج من حاشية وهوليس في ر .

(٣) لم اعثر على نسبة هذا الرجز ، وقيل هو للمجاج . وروى : التبط ، ومعناه أعلو ، كناية عن سعيه عندهم للقرى ، الاختباط : سؤال المعروف من غير وسيلة . الكامل ١٤٩/٣ ، المحتسب ١٦٥/٢ ، ابن الشجري ١٤٩/٢ ، الانصاف ٦٩ ، العيني ٦١/٤ ، الخزانة ٢٧٥/١ .

(٤) ما بين القوسين ليس في ر .

ويشترط كونه في الحمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف ،
وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون
مرفوعاً فإنه (١) لا يجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو خبراً (٢) .

واعلم أنه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلا النكرة ، فإن أردت أن تصف
به المعرفة فلا بد من جعله في صلة موصول وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو
قولهم : مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيد الذي في الدار وبزيد الذي عندك .
وقولنا : لتخصيص نكرة ، مثاله : مررت برجل عاقل ، ألا ترى أنه
كان يحتمل جميع الرجال فلما وصفته بعاقل صار لا يقع إلا لمن (٣) هذه
صفته . وقولي : ولإزالة اشتراك عارض في معرفة ، مثاله : مررت بزيد
الخيّاط ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زيوين أحدهما خياط
والآخر ليس كذلك .

وانما قلنا أن الاشتراك في / مثل هذا عارض ، لأن المذكرات [٢٢] وضعت
على أن تخصّ مسماها ، والنكرة بعكس ذلك .

وقولنا : أو مدح ، مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم ، فالرحيم نعت لله
على جهة المدح .

وقولنا : أو ذم ، مثاله : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فالرجيم نعت
للشيطان على جهة الذم ، لأن الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك لكون هذا
الاسم مختصاً به .

وقولنا : أو ترحّم ، مثاله : مررت بزيد المسكين ، إذا كان زيد معلوماً
عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحّم والتحنّن عليه .

* * *

(١) ر : فلا

(٢) في ر وفي نسخة بحاشية ج : غير مبتدأ . وفي ر بعده : قال الله تعالى «والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم» ، أى يقولون سلام عليكم . أو خبراً . هـ . وهذه العبارة لا تتفق
مع السياق ويمكن وضعها بعد قوله : والقول كثيراً ما يتناف .

(٣) ر : على من .

واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان
 المنعوت معلوماً نحو ما ذُكِرَ أو مُنْزَلاً منزلة المعلوم نحو : مررتُ برجلٍ
 عاقلٍ ، إذا قدَّرتُ في نفسك أنه لعِظَم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو
 معلوم وإن أتى باسم نكرة . أو كان الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو
 الترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص
 والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررتُ برجلٍ شجاعٍ وبطلٍ ،
 فشجاع إذ ذاك نعت أول (١) على جهة التخصيص وبطل (٢) ثناء ومدح له .
 وقولنا : أو تأكيد ، مثاله قوله تعالى : نَفْخَةٌ واحدة (٣) . فواحدة نعت على
 جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة . ومثاله أيضاً قول الشاعر :

٩٩ تركتُ منازلهم كأمس الدابر (٤)

أي الماضي ، ومعلوم أن أَمَسَ ماضٍ ، لكنه جاء على طريق التأكيد .
 وقولنا : مما يدل على حالته ، الحلية الصفة الثابتة كالزرق والكحل والطول
 والقصر والسواد والبياض .

وقولنا : أو نسبه ، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو
 قُرْشي ، وإلى صنعة ، وأكثر ما يكون هذا على وزن فَعَالٍ نحو : خبَّاط ونجَّار .
 وقولنا : أو فعله ، نحو قائم وقاعد .

(١) ج ، ر : لأول ، وهو تحريف .

(٢) في نسخة بمحاشية ج : والثاني هل جهة المدح ، وهي في ر بعد قوله : ومدح له .

(٣) - الحاقة : ١٣

(٤) صدره : خبلت هزالة قلبه بفوارس .

وهو لممران بن حطان زعيم الخوارج ، والرواية : منزله ، والضمير يعود على

الحجاج بن يوسف . وأنشد أبو حبيدة لصخر أخى الخنساء :

ولقد قتلتم ثناء وموحداً وتركتم مرة مثل أَمَس المدبر

وروى : الدابر . مجاز القرآن ١/١١٥ ، الخصائص ٢/٢٦٧ ، الأغاني ١٦/١٥٥

(بولاق) ، المقد الفريد ٣/٢٥١ ، ٣٢١ ، الاقتصاد ٤٦٦ ، النرد الوامع ٢/٧٠

وقولنا : أو خاصة من خواصة ، مثاله : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، أو برجلٍ قائمٍ أبوه ، لأن ماله وقيام أبيه من خواصه .

* * *

واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع (١) ضمير المنعوت أو ظاهرهما من سبب المنعوت . فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق . والمشتق ما أخذ من المصدر نحو : قائم ، من القيام ، وقاعد من القعود ، والذي في حكم المشتق ماهو في معنى ما أخذ من المصدر نحو : رجلٌ "أسد" ، أي شجاع ، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أي صاحب مال ، وصاحب مشتق من الصحبة .

فإن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جار ، ومعنى الجاري (٢) أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو : فاعل من فَعَلَ كضارب من ضرب وفَعِيل من فَعَلَ كظريف من ظَرَفَ ، وشبه ذلك .

وغير الجاري مالا يكون مجيئه في بابه مطرداً نحو : مِفْعَال من فَعَلَ كضِرَاب ضَرَبَ . فإن كان جارياً فأنه يتبع النعت في أربعة من عشرة ، وهي : الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير والأفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث ، نحو قولهم : /مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجلين قائمين وبأمرأةٍ قائمةٍ [٢٦و] وبأمرأتين قائمتين وبنساءٍ قائماتٍ .

وان كان غير جارٍ نحو فَعُول بمعنى فاعل ، كضُرُوبٍ بمعنى ضارب وفَعِيلٌ بمعنى مفعول كجَرِيحٍ بمعنى مجروح ، أو مفعالٍ أو مِفْعِيلٍ نحو : رجلٌ مِضْرَابٌ وناقَةٌ مِخْطِيرٌ (٣) ، فأنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية ، وهي الرفع والنصب

(١) ر : ينبت .

(٢) ر : ونعني بالجاري .

(٣) مِخْطِير : من الخطر وهو التبخير في المشي ، وناقَة خطارة : تخطر بذنبها أي ترفعه مرة بعد مرة وتضرب به مظهر من فخذها .

المصاحح واللسان : خطر .

والخفض والتعريف والتنكير والافراد والثنية والجمع ، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، نحو مررت برجلٍ صبورٍ ، وبأمرأةٍ صبورٍ ، وبرجلتينِ صبورتينِ ، وبأمرأتينِ صبورينِ وبرجالٍ صبرٍ (١) وبنساءٍ صبرٍ (١) . ماعداً أفعل التي للمفاضلة فأنها لا تخلو من أن تكون مع مِـن أو مضافة أو معرفة بالالف واللام . فإن كانت معرفة بالالف واللام تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة ، لأنها إنما تكون معرفة في كل حال . فأما مع مِـن فأنها تتبع الموصوف في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

وأما إذا كانت مضافة فأنه يجوز فيها أن تتبع ما قبلها في أربعة من العشرة المذكورة ، وأن تكون بمنزلتها مع من فلا تتبع الا في اثنين من خمسة : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ . وبأمرأةٍ أفضلِ القومِ وبأمرأتينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ .
فإن أتبعتهما في أربعة من عشرة قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ وبأمرأةٍ فضلى القومِ وبأمرأتينِ فضلى القومِ وببنساءٍ فضلياتِ القومِ .

وان كان في حكم المشتق فلا يخاو أن يكون منسوباً أو غير منسوب ، فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ما قبله في أربعة من عشرة . وان كان غير منسوب فلا يتبع ما قبله إلا في اثنين من خمسة (٢) . فتقول : مررتُ بامرأةٍ حَجَرَ الرأسِ وكذلك : مررتُ بامرأةٍ أسدٍ ، ولا تقول : حَجَرَةُ الرأسِ قال الشاعر :

١٠٠ مَثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المَرْقُوبِ (٣)

(١) ج ، ر : صبور ، وهو تحريف . وانظر اللسان : صبر .

(٢) ر : في خمسة من اثنين ، وهو وهم .

(٣) انشده المازني ولم ينسبه وهو في هجاء امرأة ، المثبرة : الابرة ، يريد أنها دقيقة المرقوب والمرقوب : وترة الساق التي تتصل بمؤخر القدم . وفي ج : مبصرة ، وهو تحريف ، وسقطت =

فقال : إشفَى ولم يقل : إشفاة ، وهو من صفات المؤنث . (١)
 ماعدا «أَيَّا» فإنَّها تفرد وتذكر على كل حال ، ولا تثني ولا تجمع ولا
 يلزم تأنيثها ، فتتبع في اثنين من خمسة ، واحداً من وجوه (٢) الاعراب والتذكير .
 وما عدا مثلاً إنَّها تذكر على كل حال فتكون كَأَيَّ ، وقد تفرد على
 كل حال . وقد يجوز جمعها وتثنيها ، وأما (٣) إذا كانت غير مضافة فيلزم
 تثنيها وجمعها نحو : مررتُ برجلَيْنِ مِثْلَيْنِ وبرجالٍ أمثالٍ .
 والوصف بالمصدر - عندنا - من قبيل ما هو في حكم المشتق وله في
 الوصف طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغة ، والثاني : أن لا تريد .
 فإن لم ترد المبالغة فهو - عندنا - على حذف مضاف ، نحو : مررتُ
 برجلٍ عَدْلٍ ، تريد : ذي عَدْلٍ ، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف
 هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو : مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ ، تريد أنَّ
 الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، ونظير هذا قوله تعالى : خُلِقَ
 الإنسانُ من / عَجَلٍ (٤) . فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، [٢٦ظ]
 خلافاً لأهل الكوفة ، فإنَّهم يزعمون أنَّ المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون
 ضَرْباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك اخراج للمصدر عن أصله ،
 ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى .
 ومما بيَّن أنه باق على أصله أنه لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان

= من ز. الأشفى : الثقب الذي يستخدمه الاسكاف الشيرازيات ٣٤ ظ ، شرح مشكلات
 الحامسة ٤٦ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، المخصص ٨١/١ ، الاقتضاب ٢٧٨
 اللسان : شفى .

- (١) في حاشية ج : أنشد الفارسي ، مثرة العرقوب : من الابرة المعروفة والابرة عظم مؤخر العرقوب
 وهو عظم لا صق بالكعب . . . أ ه . مقدار سطر لم يظهر في التصوير .
 (٢) ج : وجه ، وهو تحريف .
 (٣) ر : فأما .
 (٤) الأنبياء ٣٧ .

قبل أن تصف به إلا ماحكي شاذاً ، فقد حكى : فرس * طَوْعَة القياد (١) ،
بتأنيث طوع ، وان كان في الأصل مصدرأ . وأنشدوا أيضاً :

١٠١ والحية الحثقة الرقشاء أخرجها من جحرها آمناً الله والكلم (٢)
وقد حكى أيضاً : أضياف وضيوف وضيغان في ضيف ، وهو في الأصل
مصدر أضافه يُضيفه ضيفا . ومثل هذا موقوف على السماع .

وان رفع (٣) النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو : مررتُ برجلٍ قائم
أبوه ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض
والتعريف والتكثير . وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال :
أكلوني البراغيثُ ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال ، ويتبع
في التذكير والتأنيث .

* * *

والنعت يكون اعرابه أبداً على حسب اعراب المنعوت في اللفظ إلا فيما
كان له من المنعوتين لفظ وموضع فانه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه
فيتفق اعرابهما ، وأن يتبعه على الموضع فيختلف اعرابهما ، وسنبين ماله
لفظ وموضع في باب العطف ان شاء الله تعالى .

* * *

واعلم أن النعت لا يكون الا مشتقاً أو في معناه ، وقد تقدم . ومساوياً
للمنعوت في التعريف وأقل منه تعريفاً . فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في

(١) طوعة العنان وطوع العنان : سلس القياد ، التهذيب ١٠٦/٣ .

(٢) لأمية بن أبي الصلت . الحثقة مؤنث الحثف وهو الهلاك ، وفعله مهمل ويريد بآمنات الله والكلم
العزائم التي يذكرها الجاوي ليخرج الحية من جحرها . شرح مشكلات الحماسة ٤٧ ، الخصائص
١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، الميهج ٦ ، الحيوان ١٨٧/٤ ، المحكم ١٠١/٢ ، ٢٠٤/٣ ، اللسان
حثف ، عدل ، الديوان ٣١ .

(٣) ج ، ر : وقع ، وهو تضعيف .

التعريف (١). فالمعارف خمسة أشياء : المضمرات وأسماء الإشارة والأعلام وما عرفت بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة (٢) .

فأما الموصولات فمن قبيل ما عُرِفَ بالألف واللام ، وفي الذي تعرفت به خلاف ، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أو المرادة معنى في مثل مَنْ وما ، وسنبين ذلك في باب إن شاء الله تعالى .

وأما الموصولات فقد تقدّم ذكرها في باب « نوع منه آخر » .

وأما المضمرات فتقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب . وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . والمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، والمتصل : « هو » المستتر في مثل فَعَلَ ، (وهي) المستتر في مثل فَعَلَتْ ، والألف في مثل فَعَلَا وفَعَلْنَا ، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْن .

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن . والمتصل ما بعد الفعل في مثل : ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُمْ ، ضَرَبَهُنَّ .

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : به ، بها ، بِهِم ، بِهِنَّ .

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل . فالمنفصل : أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمْ [٢٧] وَأَنْتُنَّ ، والمتصل ما بعد الفعل في مثل : فَعَلْتَ ، فَعَلْتُمْ ، فَعَلْتُنَّ ، والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل فالمنفصل : إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُمْ ، إِيَّاكُنَّ . والمتصل : ما بعد الفعل في مثل :

(١) ر : التعارف ، وهو تحريف .

(٢) بقي العرف بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها . انظر مع الهوامع ٥٥/١ .

ضَرَبْتُكَ ، ضَرَبْتُكَ ، ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَكُنَّ .
(والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: بِكَ ، بِكُمَا ، بِكُم ، بِكُنَّ) (١).

وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض .
فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : أَنَا ، نَحْنُ ، والمتصل
ما بعد فَعَلَّ في مثل : فَعَلْتُ ، فَعَلْنَا . والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين :
متصل ومنفصل . فالمنفصل : إِيَّايَ ، إِيَّانَا . والمتصل ما بعد الفعل في مثل
ضَرَبْتَنِي ، ضَرَبْتَنَا .

والمخفوض كله متصل ، وهو ما بعد الخافض في مثل يي ، بنا .
واختلف في الياء من « تفعليْن » هل هي ضمير أو علامة تأنيث .
والصحيح أنها ضمير على ما نُسب في بابهِ إن شاء الله تعالى . فجملة
المضمرات على هذا أحد وستون مضمرأ .

* * *

وأما أسماء الأشارت : فتقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، قسم للبعيد ، وقسم
للمتوسط ، وقسم للقريب .

والذي هو للقريب ينقسم قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر ينقسم ثلاثة
أقسام :

مفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك المؤنث .

فللواحد المذكر: ذا وهذا، وللاثنتين: ذانِ وهذانِ ، وللجماعة : أولاءِ
وهؤلاءِ . والواحدة المؤنثة: ذِي وَتَيِّ وَتَا وَهَذِي وَهَاتِي وهَاذَا وَهَذِهِ في الوصل
وَذِهِ وَهَذِهِ بسكون الهاء في الوقف . وللاثنتين: تَانِ وَهَاتَانِ . والجمع كالجمع
والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث .
وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام (فالذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

فللواحد المذكور : ذاك ، وللاثنتين : ذاك ، وللجمع : أولاك (١) وأولاك ، بتشديد اللام وتخفيفها ، وعليه قوله :

(١٠٢) من بين أولاك إلى أولالكا (٢)

وأولك ، وقد قيل : إن أولك للبعيد . وللواحدة المؤنثة : تيك . وللاثنتين : تانك . والجمع كالجمع .

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر مفرد ومؤنث ومجموع . وكذلك المؤنث . فللواحد المذكور ذلك . وللاثنتين : ذاك بتشديد النون (٣) وذانك ، بإبدال ياء من إحدى النونين . وقد قرئ فذانك برهان من ربك (٤) . بإبدال إحدى النونين ياء . وفي الجمع : أولالك وعليه قوله :

١٠٣ أولك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولالكا (٦) وللواحدة المؤنثة : تلك وتلك ، بفتح التاء وكسرها ، وتالك ، وعليه قوله :

(١) تكرر ما بين القوسين في ر .

(٢) لم ينسب لقائل . وفي الدرر : أولاك في الموضعين . ونقل أنها لغة حكاها بعض أهل اللغة وهي للمتوسط . الدرر اللوامع ٥٠/١ .

(٣) الأصل تخفيف النون والتشديد لغة وبها قرأ ابن كثير . النشر ٢٤٠/٢ .

(٤) رويت هذه القراءة في الشواذ عن ابن كثير ، والقراءة المشهورة عنه :

فذاك ، بتشديد النون . ابن خالويه ١١٣ ، النشر ٢٤٠/٢ ، القصص ٣٢ .

(٥) انظر المنصف ١٦٥/١ .

(٦) من إبيات رواها أبو زيد لأخي هيرة بن عبد مناف الملقب بالكلمية . وصدده في النوادر : ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى .

ورواية المنصف واللامات : أولاك قومي وهي أسلم لأنها لا تجمع بين لفتين في بيت واحد إلاشابة : الإخلاط من الناس يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له . النوادر ١٥٤ اصلاح المنطق ٣٨٢ اللامات ١٤٢ ، المنصف ١٦٦/١ ، الخزائن ١٩٠/١ .

١٠٤ إلى الجُودَى حتى عادَ صَخْرًا وحانَ لئالكَ الغُمرِ انْحِسارُ (١)
وللأثنين تَأَنُّكَ بتشديد النون ، وتأنيكَ بابدال إحدى التونين ياء ، والجمع ،
كالجمع . فهذه جميع المشارات .

وأما العلم فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال
من غيبة وتكلم وخطاب) (٢) .

فقولي : ما علّق في أول أحواله على مسمى ، يحترز من المعرف بالألف
واللام أو بالاضافة، فإنه كان نكرة قبل ذلك .

وقسولي : في جميع الأحوال (٣) من غيبة وتكلم
وخطاب / تحرز من المشار اليه الذي لا يقع على المسمى
إلا في حال الإشارة ومن المضمّر لأنّه لا يقع أيضاً على المسمى إلا [٢٧ظ]
في حال الغيبة ان كان ضمير غائب ، أو التكلّم ان كان ضمير متكلم أو
الخطاب ان كان ضمير مخاطب .

وأما المعرف بالألف واللام : فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف
واللام ، فإذا زالت عنه صار نكرة . وهذا تحرز من مثل : الحارث والعبّاس
فإنّ كلّ واحد منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل . فهو أذن
من قبيل الأعلام .

وأما المعرف بالاضافة : فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف
اضافة محضة . والاضافة كلّها محضة إلا في أماكن محصورة وهي : إضافة

(١) للقمامي (عمر بن شيم) . وفي البيت إشارة إلى قصة قوم نوح واهلاكهم بالطوفان :

والغمر جمع غمرة ، وغمره كل شيء شدته . والغمر : الماء الكثير . اللسان : غمر ،

الديوان ١٤٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ح .

(٣) ج : أحواله .

اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإضافة « غيرك وشبهك ومثلك وخدُّك وتربُّك وهُدُّك وكَفْيُك بفتح الكاف وكسرها وكَفْيُك بضم الكاف والفاء وكَفَائِكَ وشرعك وحسبك ونَاهِيكَ من رجل (١) وواحد أمه وعبدُ بطنه وعَبْرُ الهَوَاجِرِ وقيدُ الأوابد . وهذه كلها لا خلاف في أن إضافتها غير محضة . والذي في إضافته خلاف هو أفعل التي (٢) للمفاضلة إذا أضيفت الى معرفة الى (٣) ما فيه الألف واللام نحو أفضل القوم ، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ رَبَّنَا (٤) . بضم الجيم ، أصله : ربُّنا الجُدُّ أي العظيم ، فقدّمت الصفة على الموصوف . وكذلك قول الشاعر :

١٠٥ يا قُرَّ إنَّ أباك حَيُّ خُوَيْلِدٍ قد كنتُ خائفهُ على الأحماق (٥)
أراد : خويلدُ الحَيِّ ، فقدّمت الصفة وأضافها الى الموصوف . والموصوف المضاف الى صفته نحو قوله تعالى : ولَدَارُ الآخرةَ خيرٌ (٦) . وقولهم : صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامع ، المعنى : الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ .

والصحيح أنَّ إضافة ذلك كله غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى

(١) هـك : أي أثقلك وصف محاسنه أو هو المنسوب إلى الجلالة والكفاية ، وشرعك أي حكمك

انظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٦٤ .

(٢) كذا والإولى : الذي .

(٣) سقطت (إلى) من ج .

(٤) سورة الجن : ١١٠ .

(٥) لجبار بن سلمى (جاهل) . قر : مرغم قررة وهو المهجو . الاحماق : ولادة الأحق

والفارسي والمرزوقي والتخشي يرون زيادة (حى) وانها مقحمة . النوادر (٦)

الخصائص ٢٨/٣ ، شرح الحاشية للمرزوقي ٤٥٣ ، المفصل ٩٥ ، الخزائن ٢/٢١٠ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .

واعرف هذه المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرِف بالألف واللام . وقد تقدّم أنّ الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام . وما أضيف الى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف اليه إلاّ المضاف الى المضمّر فأنته في رتبة العلم . هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح (١) .

وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف الى معرفة فأما المشار فزعم الفراء أنّه أعرف من العلم (٢) . وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة . وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرد (٣) أنه أدون ممّا أضيف اليه في التعريف قياساً على المضاف إلى المضمّر لأنه دونه في التعريف (٤) . والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله :

١٠٦ كخذروف الوليد المثقّب (٥)
والمثقبُ نعت للخذروف، وقد تقدم أنّ النعت لا بدّ أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً، فلو كان الأمر على ما ذهب اليه لم يجوز لان المثقب على [٢٨] ومذهبه هو (٦) نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت . وقوله أيضاً :
١٠٧ كتيس الظباء الأعفر انضرجت له عقابٌ تدلّت من شماريخ ثهلان (٧)
فوصف المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

(١) الكتاب ٢٢٠/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ، الممع ٥٥/١ .

(٢) الانصاف : مسألة ١٠١ ، الممع ٥٦/١ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي بالولاء ولد بالبصرة واخذ عن المازني وقصد بغداد فكان امام عصره في النحو اللغة والأدب . توفي ببغداد عام ٢٨٥ هـ . السيرافي ٧٢ ، الزبيدي ٢٣ ياقوت ١١١/١٩ .

(٤) المقتضب ٢٨٢/٤ .

(٥) تمامة : فأدرك ، لم يجهد ولم يثن ، شأوه يمر

وهو لامرئ القيس في وصف فرسه . الديوان .

(٦) ر : وهو .

(٧) لامرئ القيس يصف فرسه . الأعفر الذي لونه بين الحمرة والغبرة . ثهلان : اسم جبل

وشماريخه : رؤوسه . جمهرة اللغة ٧٩/٢ . المنصف ١٢/٣ ، تثقيف اللسان : ١٧٩

الديوان ٩٢ .

وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أن ما أُضيف إلى معرفة فهو بمترلته
في التعريف .

واعلم أن الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم ينعت ولا يُنعت به . وقسم
لا يُنعت ولا يُنعت به . وقسم يُنعت ويُنعت به .

فالذي لا يُنعت ولا يُنعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام
وكم الخيرية وكل اسم متوغل في البناء (١) نحو : الآن وأين ومن .

والذي يُنعت ولا يُنعت به : الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمر ومكة
وعُمان .

والقسم الذي يُنعت وينعت به : المشارات وما بقى من الأسماء إذا كان مشتقاً
أو في حكمه .

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة . فأما النكرة فلا تنعت الا بالنكرة
وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة .

أما المضمّر فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدّم . وأما المضاف فبمترلة العلم
فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام ، وبالمشار
ويبدأ أُضيف إلى معرفة . وأما المشار فلا يوصف الا بما فيه الألف واللام خاصة .
والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أُضيف اليهما .

أما المعرف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أُضيف إلى ما فيه
الألف واللام . والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرف
بالألف واللام .

(١) في حاشته ر : وفي بعض النسخ وكل اسم غير متمكن ، وغير المتمكن هو الذي (يلزم) موضعاً
واحداً كالانحجية أو موضعين كقبل وبعد ، وهذا أجود لانه يرد على الأول الموصولات كلها
وأسماء الإشارة فأنها كلها متوغة في البناء وينعت بها . ١ .

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر . فأن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فان كان مجهولاً فالأتباع ليس الا نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ ، اذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب الا أنْ تقدِّره ، وان كان مجهولاً ، تقدير المعلوم فإنه اذ ذاك يجوز الاتباع والقطع وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تورد تابعة لأنها لاتتبيّن (١) الاّ به وذلك نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً . وان كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ترحم أو ذم أو غير ذلك . فان كانت غير ذلك فالأتباع ليس الاّ نحو : مررتُ بزيد الطويلِ وبزيد الأزرقِ . وان كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الأتباع والقطع ، فأذا قطعت فأنَّ القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمّر ، وإلى النصب باضممار فعل تقديره أمدح ان كانت الصفة صفة مدح ، أو أذمّ إن كانت الصفة صفة ذم . أو أرحم ان كانت الصفة صفة ترحم .

ومن الناس من لم يجز القطع الا بشرط تكرار الصفة وذلك/ فاسد لأنه قد [٢٨ ظ] حكى من كلامهم . : الحمدُ لله أهلَ الحمدِ ، والحمدُ لله الحميدُ بنصب الحميد وأهل الحمد ، وحكى ذلك سيبويه (٢) .

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولاً ، فان كان مجهولاً فالأتباع ، الا في موضعين ، فإنه يجوز الاتباع والقطع : أحدهما أن يقدره وان كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة وان لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لاتتبين إلاّ به نحو قولك : مررتُ برجلٍ كبيرٍ الأقدام شريفٍ الآباءِ . والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبوعة تقاربها في المعنى وذلك نحو قولك : مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٍ ، لأنَّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن ذلك :

(١) ج : تليق ، وهو تحريف .

(٢) الكتاب ٢٤٨/١ .

١٠٨ ويأوى إلى نسوة عطّل وشعثاً مراضع مثل السعالى (١)
 فنصب شعثاً على القطع لأنه لما وصفهن (٢) بالعطل فهم من ذلك أنهن شعث.
 فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم
 أو لا تكون . فان لم تكن فالاتباع ليس الا ، نحو : مررت مررت بزيد الطويل
 الابيض الأشم .

وان كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم ، أو ذم كالفسق والحيث أو ترحم
 كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه : اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض
 وقطع بعض .

واذا أتبع بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالاتباع قبل القطع ، ولا يجوز
 القطع ثم الاتباع ، لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين التعت والمنعوت بجملة أجنبية ،
 ألا ترى أن الصفة اذا قطعت إلى النصب فإن الصفة منصوبة باضمار فعل فتكون
 قد فصلت بجملة فعلية أجنبية . واذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمرة
 فتكون الجملة اسمية أجنبية . فمثال قطع الجميع : مرت بزيد الكريم الشجاع
 الطويل ، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض .
 وأما اتباعها كلها فإن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور ، وأما اتباع
 البعض وقطع البعض فان تخفض الكريم في المثال المذكور وتقطع مابعده ، ولا
 يجوز أن تنصب (٣) الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض مابعده على الاتباع
 لما يؤدي اليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالحمل الأجنبية كما تقدم .

• • •

(١) لامية بن أبي عائذ الهذلي في وصف صياد ، ورواية السكري :

له نسوة عاطلات الصدور
 عوج مراضع مثل السعال
 ولا شاهد فيه . ورواية سيويه بجرشمت في اول الموضعين من الكتاب . ونصب شعثاً بفعل قدره
 الخليل : أذكرهن ، القراء : أذهبن ، والرضى : أرحمن . الكتاب ١ / ١٩٩ ، ٢٥٠ ، معاني
 القرآن ١ / ١٠٨ ، المنخص ١٦ / ١٣٠ ، الفصل ٤٩ ، الخزائن ١ / ٤١٧ ، ديوان الهذليين
 ١٧٢ / ٢ .

(٢) ر : وصفن . (٣) ر : يتصب .

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ، الا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك : مررت بزيد الكريم والشجاع والعاقل وسواء كانت متبعة أو مقطوعة .

• • •

واذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين (١) وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين . فإن جمعتها نحو قولك : قام الزيدون العقلاء . أو فرقتهما نحو قولك : زيد العاقل وعمرو الكريم وعبد الله الطريف ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : الزيدون العاقل والكريم والشجاع ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الاتباع والقطع في اماكن القطع ، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين [٢٩ و] وتفرق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله :

١٠٩ بكيْتُ وما بُكاء رجلٍ حزينٍ على رُبْعَيْنِ مسلوبٍ وبالٍ (٢)
إلا في أسماء الإشارة ، فإنه لا يجوز ذلك فيها . فلا يجوز أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، لعله تذكر بعد أن شاء الله تعالى .

فان فرق المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الاعراب من أن يتفق أو يختلف فان اختلف فالقطع ليس الا نحو : ضرب زيداً عمرأ العاقلان ، بالرفع على خبر ابتداء مضمّر تقديره : هما العاقلان ، والنصب بأضمار فعل تقديره : . أعني العاقلين .

هذا مذهب أهل البصرة (٣) وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الاعواب لمتفق في المعنى ومختلف . فما اختلف فالقطع ليس الا ، نحو ماتقدم من : ضرب

(١) ر : يفرق المنعوتون .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهله ونسبة السيوطي لابن ميادة . ويجوز في «سلوب وبال» الرفع على القطع ، وأعرهما السيوطي بدلين . الكتاب ٢١٤/١ ، المقتضب ٢٩٩/٤ ، المنى ٣٩٣ ، شواهد المغني ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٢٤٦/١ ، المقتضب ٣١٦/٤ .

زيدٌ عمرًا. وما أُنْفَقَ أجازوا فيه الاتباع بالنظر الى المعنى، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو : ضاربٌ زيدٌ عمرًا . فأنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى (١) .

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو (٢) ، فيغلب المرفوع خاصة لأنه عمدة وهو مذهب الفراء (٣) .

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الاتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سعدان . (٤)

والصحيح أنه لا يجوز الا القطع ، بدليل أنه لا يجوز : ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلة ، برفع العاقلة ، على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين ..

فكما لا يجوز في نعت الاسم اذ أفرد الحمل على المعنى كذلك لا يجوز اذا ضمته الى غيره . فأن اتفق الاعراب فلا تخلو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتشكيك أو تختلف في التعريف أو التشكيك .

فان اختلفت فالقطع ليس الا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنه خبر ابتداء مضمير ، والكريمين على النصب بأضمار فعل ولا يجوز الاتباع لأن المعرفة تطلب نعتاً معرفاً والنكرة تطلب نعتاً منكرًا ، وذلك لا يمكن في اسم واحد في حال واحدة .

(١) مجالس ثعلب ٤١٧ ، معجم الهوامع ١١٩/٢ .

(٢) الصواب : زيد ، ليتفق مع المثال .

(٣) معجم الهوامع ١١٩/٢ .

(٤) انظر المعجم ١١٩/٢ . وابن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير ، وابن

وكان على مذهب الكوفيين في النحو واللغة وكان مقرئاً له اختيار لم يعالف فيه المشهور توفي

عام ٨٢٣١ . ابن التميمي ١٠٤ ، ياقوت ٢٠١/١٨ ، ابن الأنباري ٢١٢ .

فإن اتفق الاعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه ، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره . فإن كان (١) البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجر إلا القطع نحو قولك : من أخوك وهذا محمد العاقلان . على أنه خير ابتداء مضر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل : « أعنى » ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد وأخوك ، (٢) لما تذكر بعد أن شاء الله تعالى .

فإن اتفق المنعوتون في الاعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره . فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً فالاتباع والقطع في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكراً أخاك العقلاء . ونحو قولك : قام زيد وجعفر العقلاء ، لأن قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف ، فإن كان العامل أزيد من واحد [٢٩ظ] فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف ، واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدهما (٣) من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . والحروف المختلفة المعاني (٤) أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس . فإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجزمي (٥) ، فإنه يجوز الاتباع والقطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك : قام زيد وهذا محمد العاقلان . على أنه خير ابتداء مضر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل . لأن العامل في زيد « قام » (٦) .

(١) سقطت كان بن ج ، ر .

(٢) الكتاب ٢٤٧/١ .

(٣) ر : أحدهما . (٤) ر : بالمعاني .

(٥) هو أبو عبد الله صالح بن إسحاق الجزمي ، ولد بالبصرة ، أخذ النحو عن الأخفش الأديب واللفظ عن أبي عبيدة والاصمعي وأبي زيد ، توفي عام ٨٢٥ . ترجمة السيراني د ، التريدي

٤٦ ، ياقوت ٥/١٢ ، الفقهني ٨١/٢ .

(٦) في المسح أن الاتباع جوزه قوم منهم الأخفش ١١٨/٢ وأنظر المقتضب ٣١٤/٤ .

وكذلك لو قلت : مررت بزيد ودخلت الى أخيك العاقلين لم يجوز إلا القطع كما تقدم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى . فان اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد وقام عمرو ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو : وجد الضالة زيد ووجد زيد على عمرو (١) ، أي غضب عليه . أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو : ذهب زيد وانطلق بكر ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو : أقبل زيد وأدبر عمرو . فان اختلفت في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيويه ومن أخذ بمذهبه القطع والاتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلا (٢) ، لما يذكّر بعد (٣) ، ان شاء الله تعالى .

وان اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدم من : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فمذهب سيويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الأتباع والقطع في أماكن القطع . ومذهب أبي بكر القطع ليس إلا (٤) لما نبين بعد .

وان اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من : قام زيد وقام عمرو ، فمذهب كافة النحاة الأتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أبا بكر فإنه يقطع ولا (٥) يجوز الأتباع إلا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني ، فحينئذ يجوز الأتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قام زيد قام عمرو ، اذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول (٦) .

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة فسبب ذلك أن كل نعت لابد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به ، إلا أسماء الإشارة

(١) ر : وجد على زيد عمرو .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/١ والمقتضب ٣١٥/٤ ، والاصول ٣٢/٢ ، المص ١١٨/٢

(٣) ر : بعد في موضعه . (٤) الاصول ٣٢/٢ ، المص ١١٦/٢

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

(٦) الاصول ٣٢/٢ ، مصحح المواضع ١١٩/٢

فانها لا توصف الا بالجوامد ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، وان وصفت بالمشقق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد ، نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ ، فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، ولذلك بقل مجيئه بالمشقق في صفة المشار . فإذا تقرر أنها توصف بالجوامد والجوامد لا تحتل (١) الضمير جعلوا (٢) نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد والثنائية والجمع ، فلذلك لم يجز أن تقول : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ ، لأنك لو فعلت ذلك لزالَت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الاشارة كما تقدم .

وأما امتناع الاتباع اذا اختلف الاعراب فلان أحد المنعوتين يطلب النعت [٣٠] مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً ، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع .

وأما امتناع الاتباع اذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أن النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فاذا قلت : من أخوك العاقل ؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ ، حتى كأنك قلت : من العاقل ؟ والمستفهم عنه مجهول . واذا قلت : هذا زيدٌ العاقلُ . فالعاقل خبر هذا كزيد ، حتى كأنك قلت ، هذا العاقلُ ، فالعاقل معلوم (٣) ، فلو قلت : هذا زيدٌ ومن أخوك العاقلان ، على النعت لزيد والأخ ، لوجب أن يكون العاقلان معلوماً مجهولاً في حالة واحدة ، فلذلك عدل إلى القطع . واما امتناع الاتباع اذا اختلف جنس العامل فسيبى أن النعت داخل في معنى المنعوت ، كما تقدم ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فالعاقلُ فاعل في المعنى ، كأنك قلت : قامَ العاقلُ . فاذا قلت : هذا زيدٌ وقام عمرو العاقلان ، على الاتباع ، لكان

(١) ر : تتحمل .

(٢) ج : وجعلوا ، والوار وزيادة .

(٣) ر : معلوم هذا .

العاقلان خبراً من حيث هو نعت للخبر (١) ومخبراً عنه من حيث أنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه ، واسم واحد لا يكون خبراً مخبراً عنه في حال واحدة . وكذلك حرفاً الجهر المختلفاً المعنى بمتزلة العامل المختلف الجنس ، وذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزید العاقلِ ، فالعاقلُ ممرور به (٢) حتى كأنك قلت : مررتُ بالعاقلِ . وإذا قلت : دخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ ، فالكريمُ مدخول إليه كأنك قلت : دخلتُ إلى الكريمِ ، فلو قلت : مررتُ بزید ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجروراً على الالصاق (٣) وعلى انتهاء الغاية ، واسم واحد لا ينجز على معنيين مختلفين .

وتوهم الجرمي أن منع ذلك إنما هو من طريق أن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، وتقرر عنده أن العامل في النعت إنما هو التبع كما نذهب نحن إليه ، فأجاز الاتباع وإنما الامتناع عندنا لما ذكرت .

وأما امتناع الاتباع عند المبرد إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زیدٌ وأدبرَ عمروٌ . أوفي المعنى لافي اللفظ نحو : وجدَ الضالةَ زیدٌ ووجدَ على بكرٍ عمروٌ ، فمن طريق أنك إذا قلت : أقبلَ زیدٌ العاقلُ ، فالعاقل في المعنى مقبل ، فكأنك (٤) إذا قلت : أدبرَ زیدٌ العاقلُ ، فالمعنى أيضاً : أدبرَ العاقلُ . فلو قلت : أقبلَ زیدٌ وأدبرَ عمروٌ العاقلانِ ، على الاتباع لزید وعمرو لكان العاقلان . فاعلين ، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر ، وذلك غير جائز عنده (٥) إذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم ، وهو عندنا جائز (٦) بدليل قولهم : اختلفَ الزیدانِ ، فالزیدانِ فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر .

(١) ج : الخبر عنه ، وهي زيادة . (٢) سقطت (به) من ر .

(٣) الاطلاق ، وهو تعريف . (٤) ر : فانك .

(٥) احتج المبرد لرأيه هذا في المقتضب ٢١٥/٤ .

(٦) ر : جائز عندنا .

فان قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف ، قيل له وكذلك في مسألتنا / قد[٣٠ظ]
اتفق زيد وعمرؤ في جنس الفعل .

وأما امتناع الاتباع اذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما ، او اتفق اللفظ
والمعنى عند أبي بكر في نحو : ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ
عمرؤ ، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت ، فيؤدي الاتباع
عنده في ذلك الى اعمال عاملين في معمول واحد ، فلذلك بطل الاتباع
للمنعوتين إذا لم يعمل فيهم عامل واحد . ولم يجوز قامَ زيدٌ وقامَ عمرؤ
العاقلان ، على الأتباع الا بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً (١) على أن هذا
التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد، فكان (٢) ينبغي أن يكون:
قامَ قامَ زيدٌ وعمرؤ ، ولما كان العامل عندنا في النعت إنمّا هو الأتباع
أجزنا الأتباع في هذه المسائل .

والذي يدل على أن العامل في النعت انما هو (٣) التبع للمنعوت لا العامل في
المنعوت ، أنّا قد وجدنا في النعوت مالا يصحّ دخول العامل عليه ، نحو :
مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ (٤)، ولا يجوز في الغفير الا أن يكون نعتاً
للجماء .

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون : ما زيدٌ بأخيكَ العاقلِ ، بالنصب على
موضع الخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت ، وهو
الباء ، لأن الباء اذا عملت في شيء جرته ، فدلّ ذلك على أن العامل فيه
إنمّا هو التبع له في اللفظ أو على المعنى .

• • •

(١) الأصول ٣٢/٢ ، مع المواضع ١١٩/٢ .

(٢) ر : وكان (٣) سقط (هو) من ر .

(٤) الجماء الغفير : جماعة الناس وهو ينصب كما ينصب جميماً وقاطبه والالف واللام زائدتان .
الصحاح : غفر ، جمع .

فإن قيل : فلائى شيء لم يُنعت المضر ولم يُنعت به ؟

فالجواب : إنه إنما امتنع أن ينعت لأن المضر ينقسم ثلاثة أقسام كما تقدم . ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .

فأما ضمير الغائب (١) فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أن الاسم إذا كرّر فلا ينعت فكذلك المضر النائب منابه ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً فضربت الرجل ، لا يجوز أن تقول : فضربت الرجل العاقل ، لثلاثيهم (٢) من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره . وإذا قلت : رأيت رجلاً عاقلاً فضربت الرجل العاقل ، لم ترد في التكرار على ما ذكرت أولاً ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لا يزداد كما لا يزداد على الاسم المكرر ، فأنه كذلك (٣) لا يجوز أن تقول : ضربته العاقل .

فإن قيل : وأنت (٤) قد تقول : لقيت رجلاً فضربت الرجل المذكور ، فتصفه بالمذكور .

فالجواب : إنك قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنك تعني الرجل المتقدم الذكر لا غيره ، وأذا قلت : زيد ضربته ، فقد علم أنه لا يمكن أن يراد بالضمير إلا المتقدم الذكر فلذلك لم تحتاج إلى نعته بالمذكور . وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنهما لم يدخلهما لبس .

فإن قيل : فهلا نُعنا على جهة المدح أو الذم أو الترجم ، إذ كونهما لا يدخلهما لبس إنما يوجب أن لا يُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .

فالجواب : إن نعت المدح أو الذم أو الترجم بابه أن يكون مقطوعاً ، لأن الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل / وإنما جاز الاتباع [٣١] وفيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما

(١) ج ، ر : المتكلم ، وهو سهو . (٢) ر : يتوهم .

(٣) زيادة من ر . (٤) زيادة من ر .

أنه نعت ، فلما لم يجوز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة
ازالة الاشتراك لم يجوز أن ينعتا بما أشبهه ، أذن من المحال وجود المُشَبَّه دون
المُشَبِّه به ، فلهذا لم ينعت المضمَر .

وامتنع أن ينعت به لأمرين : أحدهما أنه ليس بمشتق ولا في حكمه .
والآخر : أنه أعرف المعارف كما تقدّم (فمن المحال) (١) أن ينعت به غيره من
المعارف ، لأنّ النعت انما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه
تعريفاً .

* * *

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل
اسم متوغل في البناء (٢) نحو: الآن وأين ومن ومتى لأنها وضعت على
الابهام ، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عما وضعت له
من الابهام . ولم ينعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمه .

* * *

وأما العلم فلم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، لأنّ العلمية تذهب
منه معنى الاشتقاق وان كان لفظه لفظاً مشتقاً. ونُعت لأجل أنه قد يدخله اللبس .
وكذلك سائر أسماء الجوامد لم يُنعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها
ونُعت لأجل اللبس الذي يدخلها .

وأما سائر الأسماء المشتقة وما في حكم المشتق فنُعت لان اللبس أيضاً
يدخلها . ونُعت بها لأجل الاشتقاق أو حكمه .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قُدِّمت
ماهو اسم على ماهو في تقديره (٣) ، وذلك نحو قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) انظر ص ٢٠٦ تعليق ١ .

(٣) في روفي نسخة بحاشية ج : تقدير اسم .

في الدار اذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول :
مررتُ برجلٍ في الدار قائمٍ الا في ضرورة شعر أو في نادر كلام : قال امرؤ
القيس :

١١٠ وفرع يغشى المتن أسود فاحم (١)
فقدم يغشى على أسود .

• • •

ولا يجوز تقدم الصفة على الموصوف الا حيث سُمع ، وذلك قليل . قال
الأستاذ (٢) : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تُقدّم الصفة وتبقيها
على ما كانت عليه نحو قوله :

١١١ و بالطّويلِ العُمريِّ عُمرًا حَيَدْرًا (٣)

فقدّم ، وقول الآخر :

١١٢ والمؤمنِ العائذات الطيرُ (٤)
فقدم . وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب . «العائذات» . نعتا

(١) عجزه : أثبت كقنو النخلة المتشكل .

الأثيت : الكثيف المتراكب ، قنو النخلة : عذقها وهو مجتمع الثمر .

المتشكل : الذي دخل بعضه في بعضه لكثرتة ، الديوان ١٦ .

(٢) يريد بالاستاذ شيخه أبا علي الشلوين ، وقد يرجعنا له في المقدمة .

(٣) الشاهد من أبيات أوردها الزمخشري في الكشف ولم ينسبها ، كما لم ينسبها شارح شواهد

والحيدر هنا القصير . الكشف ٢٥/١ (بولاق) . المقرب : ٦٧ ، شواهد الكشف ١٠٧

(القاهرة ١٢٨٦هـ) .

(٤) هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني ، وتماهه :

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

والغيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الغيل والسند : أجمتان بين مكة

ومنى ، وروى : السند . والزمخشري يراه من باب حذف الموصوف واقامة الصفة

مقامة . الفصل ٩٢ ، المستقصى ٩/١ . الخزافة ٣١٥/٢ ، الديوان ٢٠ .

للطير مقدماً (١) ، والثاني : أن تجعل الطير مجروراً بالبدل (٢) والعائدات مجروراً
بإضافة المؤن اليه وتجعل ما بعدها بدلا منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها
عليه ، كقراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ رَبَّنَا . بضم الجيم (٣) أصله : ربُّنا
الجدُّ ، أي العظيم ، فقدِّمتُ الصفة وحذفتُ منها الألف واللام وأضيفت إلى
الموصوف ، ومثل ذلك قوله :

ياقِرُّ إنَّ أباك حيٌّ خويلدٌ قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ (١٠٥)
يريد خويلدُ الحيِّ ، فقدِّم وأضَاف ، وتكون الصفة اذ ذاك معمولة للعامل الذي
قبلها ، وتخرج عن كونها صفة / [٣١ظ]

. . .

قال رضي الله عنه (٤) : ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فإن
كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع
من ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعم نحو قولك : نعم الرجل يقومُ ،
تريد : نعم الرجل رجلاً يقومُ ، وقولهم : مناظعنٌ ومنا أقامَ (٥) . يريد
منا أنسانٌ ظعنٌ ومنا أنسانٌ أقامَ . (قال رضي الله عنه) (٦) : وما عدا ذلك
لا تُقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :
١١٣ لو قلتَ ما في قومِها لم تَبْثِمَ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ (٧)

(١) ج : هذه ، وهو تعريف . (٢) ج ، ر : بالياء ، وهو تعريف .

(٣) سورة الجن : ٣ . (٤) يريد شيخه الشلوين .

(٥) انظر معاني القرآن للغراء ٢٧١/١ ، مجاليس ثعلب ٤٤٥ .

(٦) سقط ما بين القوسين من ر .

(٧) من رجز لحكيم بن معية الربيعي (إسلامي) في وصف امرأة ، ونسب لغيره أيضاً .

يُثِمُّ أصله تأثم ، جاء على لغة من يكسر تاء المضارع فقلبت الهززة ياء . البسم : الجمال . الكتاب

٣٧٥/١ ، معاني القرآن ٢٧١/١ ، الخصائص ٣٧٠/٢ ، المخصص ٣٠/٤ . الفصل ١١٨ ،

العيني ٧١/٤ ، الخزاعة ٣١١/٢ .

يريد أحدٌ يفضلُها (١)، على لغة من قال : أَنَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ تَعْلَمُ . (ومثله قول النابغة :

١١٤ كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْبِشٍ) (٢) (٣) وقول الآخر :

١١٥ والله ما ليلي نِمامَ صاحبه (ولا مُخالطِ اللَّبانِ جانِبُهُ) (٤) يريد برجلٍ (٥) نِمامَ صاحبه . وقول الآخر :

١١٦ تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ (٦) يريد بكفِّي رجلٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ وسنبيّن ذلك في الضرائر ان شاء الله تعالى .

وان كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف الا بشرط أن يقدم (٧)

(١) ر : فضله (٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) عجزه : يقع خلف رجله بشن

بنو أقيش : حي من اليمن في أهلهم نفاار القعقة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن عندما يحرك
يصف عينه بن حصن الفزارى بسرعة الغضب وشدة النفور ، الكتاب ٣٧٥/١ ، مجاز القرآن
٤٧/١ ، ٢٢٦/٢ ، المقتضب ١٣٨/٢ ، الكامل ٣٨٦/١ ، المفصل ١١٨ ، الخزانة ١٢/٢
الديوان ١٩٨ .

(٤) لم أعثر له على نسبة . الباء زائدة في خبر ما والتقدير : ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه ، على حذف
القول . وقدر أيضاً : ما ليلي بليل نام صاحبه الكامل ٣٨٣/١ ، الخصائص ٣٦٦/٢ .
الشجري ١٤٨/٢ . الانصاف ٦٨ ، العيني ٣/٤ ، الخزانة ١٠٦/٤ وما بين القوسين تكلة
من ر .

(٥) هذا على رواية من روى : ما زيد ، وعلى روايته هنا التقدير : بليل .

(٦) لم أعثر له على نسبة . وقبله :

مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
المقتضب ١٣٩/٢ ، مجالس ثلث ٤٤٥ ، الخصائص ٣٦٧/٢ ،
ابن الشجري ١٤٩/٢ ، المفصل ١٢٠ ، الانصاف ٦٩ ، الخزانة ٣١٢/٢ .

(٧) ر : يتقدم .

الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ،
فحذف ماءً لدلالة المقام عليه . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ،
نحو : مررتُ بكاتبٍ ، يريد : برجلٍ كاتبٍ ، لأنَّ الكتَّابَ خاصَّ بجنس
العقلاء ، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمالَ الأسماء ، وحُفِظَ
ذلك عنها ، نحو : الأبطح والأبرق (١) ، في صفة المكان ، والأدهم ،
يعنون القيدَ ، والأسود يعنون الحيةَ ، والأخيل (٢) يعنون الطائر . وسنبيِّن
كونها صفات في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، ان شاء الله تعالى .
وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا في ضرورة
الشعر نحو قوله :

١١٧ وقُصِرَيَّ شَنْجِجُ الْأُنْثَاءِ نَبَّاجٍ مِنَ الشُّعْبِ (٣)
يريد : وقُصِرَيَّ ثَوْرَ شَنْجِجِ الْأُنْثَاءِ ، وشَنْجِجُ الْأُنْثَاءِ (٤) ليس بخاصٍّ ببقرة
الوحش ، بل قد يوصف بشَنْجِجِ النِّسَاءِ الْفَرَسُ والغَزَالُ .

* * *

قال (٥) : واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني
بالأجنبي ما ليس بصفة ، الا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وجملة الاعتراض
هي (٦) التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه ، فمن ذلك قوله تعالى :
وإِنَّهُ لَقَسَمٌ — لو تعلمونَ — عَظِيمٌ (٧) ، ففصل بين القسم وصفته وهو
عظيم بقوله : لو تعلمون ، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبيَّتم أنَّه عظيم (٨)
(١) الأبطح : ميل واسع فيه دقاق الحصى . والأبرق : غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة
(٢) الأخيل : طائر هو الشقراق .

(٣) لا يبي دؤاد الأيادي في وصف فرس . القصران مثني القصري أو القصيري .
وهو آخر ضلوع الفرس . الأنساء : جمع نساء وهو العرق . النباج : الشديد الصوت . الشعب :
جمع أشعب وهو المفترق القرنين أو الملتويهما .

اسماء الوحوش للأصمعي ١٧ ، الاصمعيات ٣٩ مقاييس اللغة ١٩١/٣ .
جمع أشعب وهو المفترق القرنين أو الملتويهما . ٣٧٩/٥ ، الاقتصاب ٣٣٢ ، اللسان ،
شليح ، لبح ، شعب .

(٤) ر : النسا . (٥) يريد الثلويين . (٦) ر : هي كل جملة التي .
(٧) الواقعة : ٧٦ . (٨) ر : عظيم لثلكم .

(وقوله : لو تعلمون ذلك لتبیتتم أنه عظیم) (١) تأكيد لمعنى قوله تعالى (٢) :
 وإنه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظیمٌ . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر
 نحو قوله :

١١٨ أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرىاً يعينها (٣)
 ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جرى :
 وقول الآخر وهو لييد :

١١٩ فصلقنا في مراد صلقة وصداء ألحقتهم بالثلل (٤)
 ففصل بين صلقة وصفته وهو ألحقتهم بالمعطوف .
 ولا يقاس على شيء من ذلك .

• • •

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أن ذلك من القلة بحيث
 لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في
 المعنى ، فمن ذلك : صلاة / الأولى ، ومسجد الجامع ، دار الآخرة ، [٣٢و]
 يريدون : الصلاة الأولى والمسجد الجامع والدار الآخرة .

(١) سقط ما بين القوسين من ر . (٢) سقطت (تعالى) من ج .

(٣) لم ينسب لقائل وهو في وصف امرأة تنهياً لأخذ زيتنها بأمرار الخيط على وجهها والاستعانة
 بصاحبة لها . أمرت : قتلت ، والعجل المرير : المشدود ، ووصف الرسول بأنه جرى لأنه
 يجري لأداء ما يحل مرسالة أو نحوها . شرح السبع ٨٨ ، ١٦٤ ، الخصائص ٣٩٦/٢
 المحتسب ٢٥٠/٢ ، شرح مشكلات الحامسة ١٤٦ ، ١٦٢ .

(٤) من قصيدة في الفخر، وفي البيت إشارة إلى يوم فيف الرياح وكانت بنو الحارث وبنو جعفر
 وقيائل سبب العشرة ومراد وصداء قد تجمعت فيه ، صلق القوم : أوقع بهم وقعة شديدة
 الثل : الهلاك ، وفي البيت فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر . شرح مشكلا
 الحامسة ١٤٦ ، الخصائص ٣٩٦/٢ ، المحتسب ٢٥٠/٢ ، الاتباع ٣٤ ، اللسان ثل
 صلق ، الديوان ١٧٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب العطف

العطف ينقسم قسمين : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك .

فقولنا : حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، لأنه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك ، فإن وجد اسم معطوفاً على فعل ، أو فعل (١) معطوفاً على اسم فلا بد أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم . وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بد أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة . وسنبين ما جاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى .

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو والفاء وثمّ وحتى وأو وإمّا وأمّ وبل ولا بل ولكنّ ولا . وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلا أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبه لها ، وهو إمّا (٢) . والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيان ، أحدهما : مجيئه مباشراً للعامل فتقول : قام إمّا زيد وإمّا عمرو ، فتلى إمّا قام ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه .

والآخر : أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت : وإمّا عمرو ، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف .

وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنّ . فمذهب

(١) ج : فعلا ، وهو وهم .

(٢) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . المص ١٣٥/٢ .

يونس (١) أنها ليست بعاطفة ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها ، قال (٢) تعالى : ما كان محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله وخاتم النبیین (٣) . فرسولُ الله معطوف على خبر كان ، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف (٤) .

ومذهب سيويه أنها عاطفة لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ (٥) . فإن قيل : إنَّ العرب لا تستعمل لكن إلا مع الواو ، فالجواب : إنه قد حكى من كلامهم : ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ ، بغير واو .

فإن قيل : فلعل لكن هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل للدلالة ما تقدّم عليه كأنه قيل : لكن مررت بطالحٍ . فالجواب : إن إضمار الخافض وابقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٢٠ رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

يريد : رُبَّ رَسَمٍ دَارٍ . أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو : خير عافاك الله (٧) يريد : بخير عافاك الله ، فتبين إذن أنَّ الصحيح في لكن أنها من حروف العطف .

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء . وحبيب اسم أمه . كان امام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه الكسائي والفراء وسيويه وغيرهم توفي عام ١٨٢ هـ . السيرافي ٢٧ الزبيدي ٤٨ ، ياقوت ٢٠/٦٤ . وانظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار .

(٢) ج : بقوله . (٣) الا حزاب ٤٠ .

(٤) التصريح ١٣٥/٢ .

(٥) الكتاب ٢١٦/١ ، ١٢٦/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٦) عجزه : كدت اقضي الغداة من جلله .

وهو لجميل بثينة ، من جلله : من أجله ، وقد روى بها ، والرضي يراه شاذاً في الشعر لا ضرورة ، شرح السبع ٣٩ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، الصحاح : جمل ، المغني ١٢٩ ، ١٤٥ ، العيني ١٢٦ ، الخزانة ١٩٩/٤ ، الديوان ١٨٧ .

(٧) حكى هذا عن رؤية ، وكان إذا سئل : كيف أصبحت يقول : خير عافاك الله ، وانظر الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ .

وقسم لاختلاف بينهم أنه من حروف العطف وهو ما بقي . قال الأستاذ (١) :
وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلوا على ذلك بقوله :
١٢١ وإذا وُلِّيتَ قرضاً فاجزِهِ . إنما يَجْزِي الفَتَى ليسَ الجَمَلُ (٢)
/ فالجمل عنده معطوف على الفتى (٣) بليس ، كأنه قال : لا الجملُ ، وهذا [٣٢ ظ]
لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى ،
كأنه قال : ليس الجمل جازياً . (٤) وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة
الشعر نحو قوله :

١٢٢ لَهْفِي عَلَيْكَ لِيَلْهَفَ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مَجِيرٌ (٥)
يريد : ليس في الدنيا مجيرٌ ، فحذف في الدنيا وهو الخبر ، لفهم المعنى .

وزاد الكوفيون في أدوات العطف : كيف وأين وهلاً ، واستدلوا على ذلك
بأن العرب تقول : ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا ، وما يُعْجِبُنِي لحمٌ فكيف
شحمٌ ، ولقيتُ زيداً فأينَ عمرًا ، وهذا زيدٌ فأينَ عمرو ، وضربتُ زيداً
فهلاً عمرًا ، وجاءك زيدٌ فهلاً عمرو ، وقالوا : فمجيء الاسم الذي بعد هذه
الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف (٦) :

(١) يريد به شيخه الشلوين ونسب هذا القول للكوفيين . التصريح ١٣٥/٢ .

(٢) للبيد من قصيدة الشاهد ١١٩ . وروى في الكتاب والمقتضب : غير الجمل ولا شاهد فيه . الكتاب
٣٧٠/١ ، المقتضب ٤/١٠٥ ، مجالس ثعلب ٤٤٧ ، الميداني ١/١٦ ، الخزانة ٤/٦٨ ،
٤٧٧ ، الديوان ١٧٤ .

(٣) ج : على المعنى ، وهو تحريف .

(٤) ر : جائزاً . وهو تحريف ، وهذا التخريج نقله ثعلب عن سيويه وقدّر الخبر (يجزي)
مجالس ثعلب ٤٤٧ .

(٥) لعبد الله بن أيوب التيمي (مخضرم ، من قصيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة
العباسية . وروى عجزه : كنت المجير له وليس مجير شرح الحماسة للرمزوقي ٩٥٠ ،
مقطعات من مرث ١١٥ الخزانة ٤/٤٧٧ .

(٦) وزادوا فيها أيضاً : أي والا ولولا وحتى ، ونقل السيوطي أن العطف بكيف لم يقل به
من الكوفيين الاثمام وحده . الجمع ٢/١٣٨ ، المغني ٢٢٧ .

قلت : وهذا خطأ ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض . وهم يقولون : ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأة ؟ ولا يقولون : فكيفَ امرأة (١) ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة ، وأنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل ، فكأنَّك قلت : فكيفَ أكلُ شحماً ؟ و فكيفَ يُعجِبُنِي عمرو ؟ و فأينَ ألقىَ عمراً ؟

وأما فأينَ عمرو ؟ فعمرو مبتدأ وأين في موضع خبره فكأنَّك قلت : فهلاً لقيتُ عمراً و فهلاً جاء عمرو فإن قيل : فهلاً قلت : فكيفَ امرأة ، على تقدير : فكيفَ مررتُ بامرأة ؟ فالجواب : إنَّ إضمار الخفض وبقاء عمله لا يجوز كما تقدم الا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام . ومما يدلُّ على أنَّ كيف وهلاً وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء . قال الأستاذ : والحروف المذكورة تنقسم قسمين : قسم يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى وقسم يَشْرَكُ في اللفظ لا في المعنى . فالذي يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمَّ وحتى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، وقام زيدٌ فعمرو أو ثُمَّ عمرو ، فإنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الاعراب والقيام ؟

والحروف المُشْرَكة في اللفظ لا في المعنى ما بقي ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام زيد أو عمرو أو قام زيد لا عمرو فإنَّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر ما بقي .

قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة . فإذا قلت : قام زيدٌ وعمرو ، احتمل الكلام ثلاثة معانٍ ، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة ، وإن يكونا قاما معا .

وزعم بعض الكوفيين أنَّها للترتيب ، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ
فالقائم أولاً - على مذهبه - زيدٌ وعمروٌ بعده بلا مهلة . واستدلوا (١)
بقوله تعالى : اذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (٢)
قال : فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أَثْقَالَهَا والواو (٣) هي التي دأَّت
على ذلك (٤).

قلت : وهذا عندنا خطأ ، وانما فهم أنَّ زلزالَ الأرضِ قبلَ (٥) إخراجِها
أثْقَالَهَا / من طريق المعنى . والذي يدل على أنَّ الواو ليست بمنزلة / [٣٣و]
الفاء أنَّها لو كانت بمنزلة لم يجز : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، كما لا يجوز
اختصمَ زيدٌ فعمروٌ . ومما يدل أيضاً على أنَّ الواو لا ترتب قول أمية
بن أبي الصلت :

١٢٣ فَمَلَأْنَا أَنْتَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ (٦)
ولو كانت أيضاً للترتيب لقدمَ النبي صلى الله عليه وسلم على الصديق لشرفه.
وقول الآخر أيضاً ، وهو حسان بن ثابت .

١٢٤ بهاليلُ منهم جَعْفَرٌ وابنُ أميه عليٌ ومنهم أحمدُ الْمُتَخَذِرُ (٧)
ولو كانت للترتيب لقدمَ النبي صلى الله عليه وسلم على جعفر وابن أمه .
وقوله :

١٢٥ فَقَلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ وَأَرْدَفَ اعْجَازَ أَوْنَاءَ بَكْلِكَلِ (٨)

-
- (١) ر : واستدل . (٢) سورة الزلزلة : ٢٤١ ،
(٣) سقطت (والواو) من ج . (٤) التصريح ١٣٥/٢ ، المعجم ١٢٩/٢ .
(٥) ر : من قبل ، وهي زيادة .
(٦) نسبة المبرد للصلتان العبدي . وهو ليس في ديوان أمية ، قال المبرد : وهو في الواو جائز
أن تبدأ بالشئ والمقدم غيره ، الكامل ١٨٣/٣ .
(٧) البهلول ، السيد الشريف ، قال المبرد : العرب اذا كان العطف بالواو قدمت وأخرت ، الكامل
١٨/٢ ، ١٨٥/٣ ، مجالس ثعلب ٣٨٦ ، الديوان .
(٨) لا مرى القيس من مملقته ، والضمير في له يعود على الليل الذي طال على الشاعر فضاك به .
العيني ١٣٧/٤ ، الديوان ١٥ .

ولو كانت للترتيب لقدّم الكلّكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الاعجاز وهي المؤخّر. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: «واسجدى واركعى (١)»، ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما أدعيناها أنّها لغير الترتيب .

وحتى بمتزلة الواو في أنّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فاذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، احتمال أن يكون القائم أولا زيدا (٢) وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونوا قاموا في وقت واحد . ألا أنّها تفارق الواو في أنّ مابعدا لا يكون أبدا الا جزءا مما قبلها ، فلو قلت قام زيدٌ حتى عمرٌ ، لم يجوز ، لأنّ عمرا ليس بعض زيد . وأن يكون مابعدا إما حقيرا أو عظيما ، فلا تقول : قام القومُ حتى زيدٌ ألا وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ . فمثال العظيم : خرج الناسُ حتى الأميرُ ، ومثال الحقير استنت الفصالُ حتى القرعى (٣) . والقرعى هي التي أصابها القرعُ وهو جذرُ الفصال . وقولهم : كلُّ شيء يُحبُّ ولدهُ حتى الحُبّارى لأنّ الحُبّارى توصف بالحلق .

وأما الفاء فيها خلاف . فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع ، والفراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلا في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان للمعنى واحد فأنها لا تكون عنده اذ ذاك مُرتبة . وذلك نحو قولك أعطيتني فأحسنّت إلىّ ، وأحسنّت إلىّ فأعطيتني ، يجوز أن يتقدم عنده الأحسان على الإعطاء وان كان الأحسانُ إنما وقع بعد الاعطاء ، لأن الاعطاء سبب الأحسان ، وهو إحسانٌ في المعنى (٤).

(١) آل عمران : ٤٣ . (٢) ج ، ر : زيد ، وهو وهم .

(٣) هذا مثل يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره . الميداني ٣٣٣/١ .

(٤) انظر مع المراجع ١٣١/٢ ، والتصريح ١٣٨/٢ وقد نقل السيوطي والازهري ان الفراء أنكر الترتيب في الفاء مطلقاً .

وذهب الجرمي أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فأذنه زعم أنك تقول عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا (١) وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد . ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر إنما نزل في هذه الأماكن في وقت واحد (٢) . وذهب طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا ترتب بمترلة الواو (٣) .

والصحيح من ذلك يكمله القول الأول على ما بين (٤) . واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى :

فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ (٥) . وبقوله جل ذكره : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا (٦) . فقدم الأهلاك على مجيء البأس ، وقدم القراءة على الاستعاذة ، ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الأهلاك (٧) وهو / الأهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعا [٣٣ظ] وهي قراءة في المعنى .

ولاحجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردت أن تقرأ لأن العرب قد تقول : فَعَلَّ فلان ، بمعنى قارب أن يفعل أو أراد أن يفعل فمن ذلك قولهم : قد قامت الصلاة ، أى قد قرب قيامها أو أريد قيامها . ومنه قول الفرزدق :

١٢٦ إلى ملك كادَ النجومُ لِفَقْدِهِ يَقَعْنَ وزالَ الراسياتُ من الصخر (٨)
يريد واردة الراسياتُ من الصخرِ أن تزولَ ، أو قاربت أن تزولَ .
فيكون التقدير : فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعِذْ بالله ، وتكون الفاء إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .

(١) ج : عفى موضع كذا فكذا ، وفي نسخة بحاشية ج : عفى موضع كذا الموضع .

(٢) انظر مع الموامع ١٣١/٢ . (٣) انظر ص ٢٢٨ تعليق ٤ .

(٤) في نسخة في حاشية ج : نذكر . (٥) النحل : ٩٨ .

(٦) الأعراف : ٤ (٧) ر : الأهلاك .

(٨) من قصيدة في رثاء بشر بن مروان وهي ليست في الديوان وروى على ملك . وفي المعنى :

كاد الجبال لفقده تزول ، المعنى ٧٦٧ .

وأما قوله تعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا (١) . فيحتمل أمرين ، أحدهما أن تكون كما تقدم ، كأنه قال : اردنا إهلاكها فجاءها بأسنا .

والآخر : أن يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكاً (٢) من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . وعلى مثل هذا يخرج ماجاء من هذا النوع . واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة :
 ١٢٧ عفا ذو حُسى من فَرْتَنَى فالقوارعُ فجنبنا أريكُ فالتلاعُ الدوافعُ (٣)
 ومعلوم أن هذه الأماكن لم تعفُ على ترتيب ، إذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفا الأول من غير مهلة بينهما . وبما (٤) ذكرناه أولاً من قول العرب : نزل المطر مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد .

والصحيح أن الفاء قد استقر لها الترتيب ، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقر لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تجعل الترتيب بالنظر إلى الذكر ، وذلك أن قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا ، قد لا تحضره أسماء الأماكن في حين الأخبار دفعة واحدة ، فهو (٥) في حين الأخبار متذكر لها متبعا ٦ ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً وما تأخر في ذكره

(١) الأعراف : ٤٠ .

(٢) كذا في الأصول والوجه إهلاكاً

(٣) مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية الديوان والجمهرة : عفا حسم وما هنا رواية أبي عبيدة ، ذو حسى : بلد في بلاد بني مرة ، فرتنى اسم امرأة ويريد من منازلها . القوارع : جمع فارعه وهي أعلى الجبل . أريك : موضع في ديار غني بن يعصر ، وقيل في بلاد بني ذبيان . التلاع : مجارى الماء إلى الاودية . الدوافع : التي تدفع الماء إلى الوادى . جمهرة اللغة ٩٩/٢ . الاضداد لابي الطيب : ١٠٨ الخزائن ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : وإنما ، وهو تحريف . (٥) ر : فيبقى .

(٦) كذا ولعل العبارة : يتذكرها متبعا .

أتى به بالفاء ، وتجعل الفاء منبثه عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى .

واستدل من ذهب إلى أنها لا ترتب في جميع الأماكن (١) بما استدل به القراء والجزمى ، إلا أنهم حملوا سائر الأماكن على ذلك .
والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول : اختصم زيد وعمرو ، ولا تقول : اختصم زيد فعمرو . فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف (٢) بالفاء .

وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة . فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقائم أولا زيد وعمرو بعده بمهلة . وزعم بعضهم (٣) أنها بمنزلة الواو لا ترتب واستدل على ذلك بقوله تعالى : خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (٤) ومعلوم أن جعل زوج آدم منه إنما كان قَبْلَ خَلْقِنَا (٥) . وبقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم (٦) . ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان قَبْلَ خَلْقِنَا وتصويرنا [٣٤و] فدل ذلك على أن ثم بمنزلة الواو . ولا حاجة في شيء من ذلك . أما قوله تعالى ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا . فالفعل الذي هو جَعَلَ معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدث ، أى أفردت ثم جَعَلَ منها زوجها . ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد إفرادها . وأما قوله تعالى : ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . فمعطوف على خلقناكم إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قال : ولقد

(١) يريد بالأماكن هنا الأحوال .

(٢) ر : اللفظ .

(٣) هو قطرب كما في معجم اللوامع ١٣١/٢ .

(٤) في الاصل : هو الذي خلقكم ، وهو التباس بآية الأعراف ١٨٩ ، وانظر الزمر ٦ .

(٥) ج ر ، خلقها ، وهو تعريف . (٦) الأعراف : ١١ .

خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَا أَبَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ . ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود إنما كان بعد خلقه وتصويره . ومما يدل على فساد مذهبهم أنَّهُمْ لو كانت بمنزلة الواو لجاز : اختصم زيدٌ ثُمَّ عمرو كما يجوز : اختصم زيدٌ وعمرو ، بالواو . فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو .

وَأَمَّا «إمّا» فلها ثلاثة معان : الشك ، وذلك نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، إذا كنت لاتعلم القائم منهما .

والأبهام : نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، إذا كنت قد علمت القائمَ منهما إلا أنك قصدت الأبهام على المخاطب .

والتخير : نحو قولك : خُذْ من مَالِي إمّا ديناراً وإمّا درهماً .

والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حُكِيَ فتحها قليلاً . وانشدوا في ذلك :

١٢٨ تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جُنَحَ الظَّلَامِ هُبُوبُ (١)
بفتح الهمزة ، لكن (٢) ذلك قليل جداً .

وكذلك أيضاً الأفصح فيها أن تستعمل مكرّره . وقد تستعمل بخلاف ذلك وذلك إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو أو وإلا ، فمن ذلك قول المُتَقَبِّ :

١٢٩ فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ فاعْرِفْ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي (٣)

والأفصح طَرِحْنِي واتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

(١) لأبي القمقام كما في الخزانة ، ورواية الفراء . أيما ، بإبدال الميم الأولى ياء في الموضع ،

عربة : باردة ، من العرى وهو البرد . جنح الظلام يريد به جنح الليل وهو طائفة منه .

الخزانة ٤/٣٣٢ . الدرر اللوامع ٢/١٨٢ .

(٢) ر : ولكن .

(٣) من قصيدة مفضلية ، ولم ولم يعرف المخاطب بالبيتين . الغث من اللحم : المهزول ، ومن الحديث :

الردى . و من الأولى ابتدائية والثانية للبدل . المفضليات ٢٩٢ ، شرح المفضليات ٥٧٤ ، الشعر

والشعر ٣١١ ، ١٦٧ ، ابن الشجري ٢/٣٤٤ ، المعنى ٦٣ ، المعنى ٤/١٤٩ ، الخزانة ٤/٤٢٩ .

فلم يكرر إمّا استغناءً عنها بالآ .

وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها ، وذلك قليل جداً . فمن ذلك قوله :

١٣٠ تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمَّ خيالُها (١)
يريد تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ . وقال الآخر :

١٣١ سَقَتْهُ الرِوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَمَا (٢)
فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية (٣) لأنَّ إمّا مركبة من إنَّ وما ثم أدغمت النون من إنَّ في الميم من ما . .

أما أو فلها خمسة معان : الشك نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، اذا كنت لا تعلم القائم منهما ، إلا أنَّ الفرق بين أو في الشك وبين إمّا أنَّك بنيت كلامك على الشك في إمّا ابتداءً وأنَّك في أو بنيت كلامك على اليقين فقلت : قام زيدٌ ، ثم أدركك (٤) الشك فقلت : أو عمروٌ .

والإبهام : نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، وأنت تعلم القائم منهما إلا أنَّك أبهمت على المخاطب .

والتخيير نحو قولك : خُذْ مِنْ مَالِي دِينَاراً أو حَبَّةً .

والإباحة نحو قولك : جالِسُ الحَسَنِ (٥) أو ابنِ سِيرِينَ .

(١) للفرزدق . والضمير في تهاض يعود على نفسه ، وهاض العظم : كسره بعد الجبر . ووهم العيني فنبه لذي الرمة ، معاني القرآن ٣٩٠/١ ، المغني ٦٢ ، العيني ١٥٠/٤ ، الخزانة ٤٢٧/٤ ، الديوان ٦١٨ .

(٢) للنسب بن تولب الصحابي ، وروى في مجاز القرآن : سقتها ، والضمير يعود على عين ماء يألفها وعمل وهي في جبل حصين ، الرواعد : السحب المطيرة مع رعد الصيف : مطر الصيف . قوله من خريف ، أي من مطر خريف . والأصمعي والمبرد يريان أن «أن» شرطية . الكتاب ١٣٥/١ ، مجاز القرآن ٢٣٠/٢ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، المنذني ٦٣ ، ٦١ ، العيني ٥٧٥/١ ، الخزانة ٤٣٤/٤ .

(٣) ر : الثاني ، وفي حاشية ج ، ر : من الثاني أي من خريف .

(٤) ر : أدركت ، وهو تحريف . (٥) ج ، ر : الحسين ، وهو تحريف والمثال مشهور في كتب النحو ،

والحسن هو ابن يسار البصري الفقيه المحدث المشهور توفي عام ١١٠ هـ ، وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف ، توفي عام ١١٠ هـ .

والفرق بين الإباحة في أو والتخيير أنك لا يجوز لك الجمع بين الشيتين في التخيير فلا يجوز للمخير الجمع بين أخذ الحبّة والدينار معاً ، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً ، لأنه إنما أراد جالس هذا/الصنف من الناس أي [٣٤ظ] جالس الفضلاء . وكذلك لو قال : جالس الفقهاء أو النحويين ، لجاز له أن يجالسهما معاً ، لأنه إنما أراد أن يقول له : جالس هذا الصنف من الناس ، أي جالس العلماء .

فإن قيل : هل بين أو التي للإباحة وبين الواو فرق (أو يجوز الجمع بين الشيتين كما يجوز مع الواو؟) (١). قلت : الفرق بينهما أنه لو قال له : جالس الحسن وابن سيرين ، لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر ، وإذا قال له : جالس الحسن أو ابن سيرين ، جاز له أن يجالسهما معاً أو أحدهما أو أن يجالسهما وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل .

والتفصيل : نحو قوله تعالى : وقالوا كونوا هوداً أو نصارى (٢). ألا ترى أن أو هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشك ، لأنه ليس من الأمم من يُخَيَّر بين اليهودية والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شكّ فيهما بل اليهود يقولون : كونوا هوداً ، والنصارى يقولون : كونوا نصارى .

وكذلك أيضاً الإبهام غير متصور هنا وقصد كل طائفة من الملتين الحضي على اتباع ملتها ، وتعلم أن ذلك هو (٣) الحق في زعمها ، فلم يبق إلا تكون أو للتفصيل .

وذلك أن الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى بأنهم قالوا ، ثم فصل ما قالت اليهود مما قالت النصارى .

فهذه جملة معاني « أو » وزاد الكوفيون في معانيها معنيين :

(١) في حاشية ج : هذا ليس في بعض النسخ ، ولعله تفسير .

(٢) البقرة : ١٣٥ . (٣) ر : أنه .

أخذها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو (١) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٣٢ فلو كان البكاء يرد شيتاً بكيتُ على بُجيرٍ أو عفاق (٢)
على المرأين إذ هلكا جميعاً ليشأنيهما بشجورٍ واشتياقٍ

قالوا : بكيتُ على بُجيرٍ وعفاق . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأين ، الا ترى أن المرأين بدل من بُجيرٍ وعفاق ، كأنه قال : بكيتُ على المرأين . قلت : يحتمل أن تكون أو هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيتُ على بجير تارة وعلى عفاق أخرى ، ثم فصل بأوبكاءه على بجير من بكائه على عفاق . والمعنى الثاني : أن تكون بمنزلة بل ، واستدلوا بقوله :

١٣٣ بدتْ مثل قرنِ الشمسِ في رَوْنِقِ الضحَى وصورتها أو أنتِ في العينِ أملحُ (٣)
قالوا : معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني ، قلت : والصحيح أن أو هنا للشك ، ويكون المعنى أبدو ، كأنه قال : لأفراط شبهها بقرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح ، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه (٤) فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة .
١٣٤ فياضية الوعساء بين جلاجيل وبين النقا أنت أم أم سالم (٥)

(١). ووافقهم الأخفش وأبو عبيدة وقطرب والجرمي وابن مالك. مجاز القرآن ١٤٨/٢ ، معاني القرآن ٧٢/١ ، ٣٩٣/٢ ، الأضداد لابن الانباري ٢٨٢ ، مجالس ثعلب ١١٢ ، الخصائص ٤٦١/٢ ، الانصاف م ٦٧ .

(٢) نسبهما ابن بري لمتهم بن نويرة ، وبجير أخو عفاق . ويقال : عفاق . وهو ابن ملك أو ابن أبي ملك وهو عبدالله بن الحارث بن عاصم ، وكان بسطام بن قيس أغار على بني يزبوع فقتل عفاقاً وقتل بجيرا أخاه بعد ذلك بعام وأسر أباهما ثم أعتقه الأضداد ٢٨٠ ، اللسان : عفاق . (٣) نسب ابن جني لذي الرمة وليس في ديوانه ، ولم ينسب القراء . قرن الشمس أعلاها وهو أولما يظهر منها في الشروق . وصورتها معطوف على قرن معاني القرآن ٧٢/٢ ، الأضداد ٢٨٢ ، الخصائص ٤٥٧/٢ ، المحتب ٩٩/١ ، الانصاف : ٢٥٤ ، الخزائن ٤٢٣/٤ .

(٤) ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢ ، والانصاف ٢٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه والمبرد على ادخال الألف بين الهمزتين كراهية اجتماعهما في أنت . الوعساء موضع بين الثعلبية والخزمية وهي شقائق رمل متصلة . جلاجيل : موضع . النقا : كتيب الرمل . الكتاب ٢/١٦٨ ، المقترض ١/١٦٣ ، الكامل ٥٥/٣ ، الخصائص ٤٥٨/٢ ، ابن الشجري ٣٢١/١ ، المفصل : ٢٥ : شواهد الشافية ٣٤٧ ، الديوان ٦١٢ .

ألا ترى أنَّ قوله : أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ، أبلغ من أن يقول : هي كأنَّها أُمُّ سَالِمٍ ، لأنَّ الشكَّ يقتضى إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشيئين بالآخر .

وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون (١) . قالوا معناه : بل يزيدون (٢) ، ولا يتصور هنا الشكَّ لأنَّ الشكَّ (من الله تبارك وتعالى (٣) مستحيل (٤) .

قلت : والجواب عن هذا أنَّ الشكَّ قد يرد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبين ، كأنَّه قال : وأرسلناه إلى مائة ألف ، جمع تشكُّون في مبلَّغه ، فيكون نظير قوله تعالى : فقولا له قولاً ليئلاً لعله يتذكَّر أو يخشى (٥) . والله تعالى قد علم أنَّه لا يتذكَّر ولا يخشى ، كأنَّه قال له - وهو أعلم - لعله يتذكَّر أو يخشى على رجائكما وطمعكما (٦) .

ويحتمل أن تكون « أو » من قوله : أو يزيدون ، للإيهام .

وأما أم فتكون متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة (٧) يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها إلا الجملة وتقدَّر وحدها بيل والهمزة وجوابها نعم أولاً ، ومثال ذلك : أقام زيدٌ أم عمرو قائمٌ ؟ وقامَ (٨) زيدٌ أم عمرو منطلقٌ ؟

فأم في المسألة الأولى قد تقدَّمها الاستفهام وفي الثانية الخبر ، ووقع بعدها في المسألتين جملةٌ ، وتقدَّر فيهما بيل والهمزة كأنَّك قلت : بل أعمرو قائمٌ ، أو بل أبكر منطلقٌ ، وجوابها نعم أولاً ، ألا ترى أنَّ القائل : أعمرو قائمٌ ؟ وأبكر منطلقٌ ؟ أنَّ جوابه نعم أو لا .

(١) الصفات ١٤٧ .

(٢) في حاشية ج : واحتجوا بالرواية عن ابن عباس في قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ، قال : كانوا مائة ألف وبضعة . وأوتفي ألف . قال السيرافي رحمه الله : أو فيها على وجهين ، على الإباحة وعلى الإيهام ، كأنَّه قال : جمع كبير يحزره بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر . ١٥

(٣) سقط ما بين القوسين من ر . (٤) ر : يستحيل .

(٥) سورة طه ٤٤ . (٦) ليست في ج .

(٧) ج ، ر : المتصلة ، وهو تحريف . (٨) ج : وأقام . والهمزة زيادة .

وسُمِّيتْ أم هذه المنفصلة لأنَّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع ممَّا قبلها ،
وليسَتْ بعاطفة ، لأنَّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف
منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد .
والمتصلة لا يتقدمها إلاَّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاَّ المفرد أو ما هو في تقديره وتقدَّر
مع الهمزة بأيُّ . وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء . ومثالها : أقامَ زيدٌ أم عمرو
فأمُّ هذه قد تقدَّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد ، وتقدَّر مع الهمزة
بأيُّ كأنَّه قال : أيُّهما قامَ زيدٌ أم عمرو ؟ وجوابها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ
أو عمرو) (١) أو الأشياء إن قلتَ : أقامَ زيدٌ أم عمرو أم جعفر أم خالد ؟
ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها : أقامَ زيدٌ أم قعدَ ؟ تريدُ أيُّهما فعلَ ،
القيامَ أم القعودَ ؟ فوقَ أم قعدَ موضع القعود في المعنى ، وهذه هي العاطفة
لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول .
فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

١٣٥ تقول عجوزٌ ملرّجى مُتروّحاً على بابها من عند أهلي وغاديا (٢)
أدو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويًا
فقلت لها : لا إنَّ أهلي جيرةٌ لأكثبة الدهن جميعاً ومالياً
فأجاب أم من قوله : أدو زوجة أم ذو خصومة وهي المتصلة (٣) بقوله : لا ،
وهي متصلة ، ألا ترى أنَّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد ؟
فالجواب : إنَّ قوله : لا ، جواب لاعتقادها وذلك أنَّها لم تسأل بأم المتصلة
إلاَّ بعدما قطعت في ظنِّها أنَّه إما ذو زوجة وإما ذو خصومة ، فأجابها عن ذلك
بلا ، كأنَّه قال : لستُ ذا زوجة ولا ذا خصومة . ولو كان سؤالها بأم سؤالاً
صحيحاً لم يكن الجواب إلاَّ بأن يقول : ذو زوجة أو ذو خصومة .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . مدرج : من درج يدرج أي مشى . ويقال للصبي درج

إذا بدأ المشي . الدهن : مقصور ومدود ، بلاد نجد وهي من مواطن تميم . الكامل ٤٤/٢ هـ أملي

الزجاجي ٨٩/الأضداد لأبي الطيب ٣٣٩ ، الديوان ٦٥٣ .

(٣) ر : المصدرية ، تحريف .

فان قال قائل : فاعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال أم أنت ذو خصومة ، فيكون مابعدھا جملة ولذلك أجاب لا . فالجواب : ان أم المنفصلة إنما يجاب مابعدھا خاصة لان ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب ، وهو هنا قد أجاب عن قولها : أذو زوجة ؟ وعن قولها : أم ذو خصومة ؟ فنفي أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله : إن أهلي جيرة لأكتبه الدهنا ، ونفي أن يكون ذا خصومة بقوله : [٣٥ ظ]

وما كنت منذ أبصرتني في خصومة (١)
فلم يبق الا أن يكون محمولا على ما ذكرنا .

والأحسن في أم المتصلة (٢) أن توسط مالا تسأل عنه وتوخر أحد المسؤولين عنهما وتقدم الآخر فتقول : أزيد قام أم عمرو ؟ فتوسط قام لانتك لاتسأل عنه . وقد يجوز تقديم مالا تسأل عنه وتأخيره فتقول : أزيد أم عمرو قائم (٣) أو قائم (٣) زيد أم عمرو ؟ الا أن الأفصح ما ذكرناه أولا .

وكذلك تقول : أقام زيد أم قعد ؟ فتوسط زيدا ، لانتك لاتسأل عنه وقد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول : أقام أم قعد زيد ؟ وأزيد قام أم قعد ؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتصلة لفهم المعنى ، وذلك قليل فتقول : قام زيد أم عمرو ؟ تريد : أقام زيد أم عمرو ؟ ومن ذلك قوله :
١٣٦ لعمرك ما أدري وإن كنت دارباً يسبع رمين الجمر أم بثمان (٤)
يريد : أبسبع رمين الجمر ؟

(١) عجزه : أراجع فيها يابنة الخير قاضياً

(٢) ر : المنفصلة ، وهو تحريف (٣) ر : قام .

(٤) امر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان :

فوالله ما أدري وإني لحاسب يسبع رميت
والجمر والجمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى وهي من مناسك الحج . وسيبويه والمبرد يريان حذف الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيسه في الاختيار عند أمن اللبس . الكتاب ١/٤٥٨ ، إصلاح المنطق ٥ ، المتقضب ٣/٢٩٤ ، الكامل ٢/٢٤٥ ، ٣/١٧٨ ، ابن الشجري ١/٢٦٦ ، المفصل ٣٢ ، الخزائن ٤/٤٤٧ ، الديوان ٢٥٧ .

وأما بل ولا بل : فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد ، فإن كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناهما الاضراب عن الأول واثبات القصة التي بعدهما ، فتقول : قام زيدٌ بل قعد عمروٌ ولا بل قعد عمروٌ ، وما قام زيدٌ بل خرج بكرٌ ، وإن كان الواقع مفردا كانا حرفي عطف .

ولا يخلو أن يقع بعد إيجاب (١) أو نفي ، فإن وقعا بعد إيجاب (١) كانا للاضراب في حق الأول والاثبات (٢) في حق الآخر ، نحو قولك : قام زيدٌ بل عمروٌ ، فأضربت عن القيام في حق زيدٍ وأثبتته في حق عمرو .

وان وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حق الأول والإيجاب في حق الثاني ، كما كان ذلك بعد الإيجاب نحو قولك : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، ومعناه عنده : بل قام عمرو (٣) . والمعنى عند المبرد الأضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، فالمعنى عنده : بل ما قام عمروٌ ، فأوجبت في حق الثاني نفي القيام الذي أضربت عنه في حق الأول ، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه (٤) .

والصحيح أن الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنه كلام العرب وما انفرد به لا يحفظ (له ما يدل عليه) (٥) .

وأما لا : فلا يخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب وذلك نحو قوله : يقوم زيدٌ لا عمروٌ . ف«لا» أخرجت عمراً من القيام الذي دخل فيه زيد .

(١) ر : المجاب ، وهو تحريف . (٢) ر : للاثبات .

(٣) أنظر الكتاب ١ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) مائبة المصنف للمبرد من مخالفة سيبويه نسبة له أيضاً ابن هشام والسيوطي وليس في المقتضب

ما يؤيده . المقتضب ١ / ١٢ ، ٤ / ٢٩٨ ، المعنى ١٢٠ ، مع الهوامع ٢ / ١٣٦ .

(٥) ر : له شاهد .

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قام زيدٌ لاعمرُو ، فمنهم من أجاز ذلك وهم (١) جُلُّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في «معاني الحروف» واستدل على ذلك بأنَّ «لا» لا ينفي الماضي بها ، وإذا اعطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ لاعمرُو ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، ولا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك ما في معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنَّه قد ينفي بها/الماضي قليلا نحو قوله تعالى: [٣٦و] فلا صدَّقَ ولا صدَّقَ (٢) ، يريد : فلم يصدق ولم يُصَلِّ ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى (٣) أن تكون نافية له في المعنى .
ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

١٣٧ كَانَ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِهِ عَقَابٌ تَنَوَّفَى لِعَقَابِ الْقَوَاعِلِ (٤)
فعطف بـ لا بعد حلقت وهو ماضي .

وأما لكن : فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد . فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى ، نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمرو لم يَقُمْ ، وما قعد بكرٌ لكن قعد عمرو . ولا يجوز أن تكون موافقة لها . لا تقول ما قام زيدٌ لكن ما قام عمرو .

(١) ج ، ر : وهو .

(٢) القيامة : ٣١ . (٣) ر : فأحرى .

(٤) لا مريه القيس من أبيات قالها حين أغير على إبله فنهبت وهو جوار طيء . دثار : دعي إبله . تنوفى : جبل مشرف ، وروى في الخصائص تنوف من غير الف ، قيل هو موضع

ببلاد طيء . القواعل : جبال صغار واحدها قاعلة ، وقيل : آكام . ورواية ثعلب أو عقاب . مجالس ثعلب ٣٩٨ ، جمهرة اللغة ١٣٩/٣ ، الخصائص ١٩١/٢ ، المخصص

١٤٧/٨ ، المحكم ١٣١/٢ ، المستقصى ٢١/١ ، اللسان : منع ، العيني ١٥٤/٤ .

المخرقة ٤٧١/٤ ، الديوان ٩٤ .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قامَ زيدٌ لكن خرجَ عمروٌ فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا (١) الصحيح ، لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب .

وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلا بعد نفي نحو قولك : ما قامَ زيدٌ لكن عمرو ، فاستدركت القيام الذي نفيت عن زيد لعمرو ؛ «لكن» ، ولو قلت : قامَ زيدٌ لكن عمرو ، لم يجز (٢) .

* * *

واعلم أنه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط ، إلا ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض .

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلا بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد . فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : أسكنُ أنتَ وزوجكُ الجنةَ (٣) ، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن ، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع (٤) قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف لا .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : هو الذي يُصَلِّيَ عليكم وملائكتهُ (٥) . فقوله تعالى : وملائكتهُ ، معطوف على الضمير الذي في يُصَلِّيَ فلم تحتاج إلى تأكيد (٦) لطول الكلام ؛ عليكم الذي هو معمول «يُصَلِّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة .

(١) كذا في النسخ ولله : هو .

(٢) وجوز ذلك الكوفيون فلم يشترطوا لصحة العطف بها أن يسبقها نفي . المقتضب ١٢/١ ،

الانصاف مسألة ٦٨ .

(٤) ر : بين ، وهو تحريف .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٦) ر : تأكيده .

(٥) الأحزاب : ٤٣ .

ومثال الفصل (١) قوله تعالى : ما أشركنا ولا آباؤنا (٢) . فقوله : ولا آباؤنا ، معطوف على الضمير في أشركنا . ولم يحتاج الى التأكيد للطول «لا» التي بعد الواو ، وإنما احتيج الى التأكيد أو الطول لأنهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يعطف عليه ، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فإن قلت : إنما يتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدٌ قامَ فأنتك لو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو . وأما في مثل : قمتُ وعمرو ، فكان ينبغي أن لا يحتاج الى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر . فالجواب عن هذا شيان :

أحدهما : أن الضمير المتصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد / تنزل من [٣٦ظ] الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سَكُنَ له آخر الفعل في مثل : ضربتُ هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة . والآخر : أنه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من يَعد وأصله يَوعِد ، لاستئصال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه في : أعد وتعد ، حملاً على الياء .

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول الا في ضرورة الشعر (٣) ، نحو قوله :

١٣٨ قلتُ إذْ اقبلتْ وزهرتْ تهادى كنعاجِ الملا تعسفن رَمَلاً (٤)

(١) يريد الفصل ب لا . (٢) الأنعام / ١٤٨ .

(٣) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . مجالس ثعلب ١٧٤ ، الانصاف م ٦٦ .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة . زهر : جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة . تعسفن الرمل : ملئ عن الطريق وركن الرمل وهو أسكن للمشى لصعوبة السير فيه . الكتاب ١ / ٣٩٠ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، الخصائص ٢ / ٣٨٦ شرح مشكلات الحامسة ٢٢٠ ، الانصاف ٢٥٢ ، المعني ٤ / ١٦١ .

فزهراً معطوف على الضمير في أَقْبَلْتُ ، من غير تأكيد ولا طول . وقول الآخر .
 ١٣٩ ورجا الأَخْيَلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ مالم يكن وأبُّ له لَيْثَالاً (١)
 فاب معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول .

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بأعادة الخافض نحو قولك :

مررتُ بكَ وبزيد . ولا يجوز أن تقول : مررتُ بكَ وزيد (٢) . والسبب
 في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فينزل لذلك معه منزلة شيء
 واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على
 اسم وحرف ، إذ لا يُتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك
 أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .

وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ،
 فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز
 مثل : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك
 مستقيم .

ولا يجوز : مررتُ بكَ وزيدٌ ، لأنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ وكَ ، لم يجوز ،
 فإذا قلت : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، جاز ، لأنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ،
 جاز .

وهذا الذي ذهب اليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، والا فقد يجوز (٣)
 في باب العطف (٤) مالا يجوز عكسه ، ألا ترى أنك تقول : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ

(١) لغير يهجو الأخطل . والرواية : رآه مكان نفسه وهي كذلك في ر . الكامل ٣٢٢/١ ،
 الانصاف ٢٥٢ ، الميني ٤/١٦٠ ، الديوان ٤٥١ .

(٢) واجازة الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب والثليوين وابن مالك وابن حيان وابن
 هشام ، وانكره الفراء من الكوفيين وعده من ضرورات الشعر . معاني القرآن ١٥٢/١ ،
 الانصاف م ٦٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥ ، التوضيح لابن هشام ١٠٤/٢ ،
 الخزانة ٣٣٨ / ٢ . وفي مجالس ثعلب أن الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكد : ٣٢٤ .

(٣) ر : يجي . (٤) ر : المعطوف ، وهو تحريف .

وكلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنَّ رَبَّ وكَلَّا لا يدخلان مباشرة إلا على التكررات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولاً .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر نحو قوله :
١٤٠ الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ (١)
وكان الوجه أن يقول : وَمَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ . وقول الآخر :

١٤١ أَبْكَ آيَةُ بِيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرٍ (٢)
وكان الوجه أن يقول : وَبِمُصَدَّرٍ . وقول الآخر :

١٤٢ تُلْعَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوَاطٌّ نَقَائِفٍ (٣)
وكان الوجه أن يقول : فَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ .

وأما قوله تعالى : وَكَفَّرَ بِهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (٤) . بخفض المسجد ،
وقوله تعالى : وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْأَرْحَامَ (٥) ، ، بخفض
الأرحام في قراءة حمزة (٦) ، فقد يتخرج ذلك على القسم ، وقد
يتخرج ذلك أن يكون من باب

(١) من أبيات الكتاب الحسين . والرواية : فالיום قربت . ومن زائدة . قربت مشددة قيل
بمعنى المخففة وقيل : معناها أخذت من أفعال الشروع . الكتاب ١ / ٣٩٣ ، الكامل
٣ / ٣٩٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩ ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ٤ / ١٦٣ ، الخزانة
٢ / ٣٣٨ .

(٢) لم أعثر له على نسبة . أبك : ويحك ، آية : فعل أمر من آيه الأبل إذا صاح بها ، ومصدره
التأيه وهو الدعاء . المصدر : الشديد الصدر . الجلة : المسان ، واحدها جليل . الجأب :
الفلظ . الحشور : الخفيف . الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٣) لمسكين الدارمي . النوط : جمع غائط وهو المططن من الأرض . النقائف : جمع نفث
وهو المفازة ، وقيل : الهواء الشديد ، قال العيني : وهو الأنسب لأنه روى : وما بينها
والكعب مهوى نقائف . معاني القرآن ١ / ٢٥٣ ، الحيوان ٦ / ٤٩٤ ، شرح السيرافي
٣ / ٤٠١ (التيمورية) ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ٤ / ١٦٤ الديوان ٥٣

(٤) البقرة : ٢١٧ . (٥) النساء : ١ .

(٦) هي أيضا قراءة ابن عباس والحسن البصري كما في معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف / منابه ، [٣٧و] وذلك أيضاً قليل ،
وسنينّ الدليل على أنّ العرب تحذف الخافض للدلالة ماتقدم عليه فيما بعد
إن شاء الله تعالى .

• • •

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة ، وذلك
بثلاثة شروط .

أحدهما : أنّ لا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف صلراً فلا تقول : وعمرُ
زيدُ قائمان . وأنت تريد : زيدٌ وعمرُ قائمان .

والآخر : أنّ لا يؤدّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا .
تقول : إنّ وعمرأ زيدأ قائمان ، تريد إنّ زيدأ وعمرأ قائمان .

والآخر : أنّ لا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررتُ وعمرُو
بزيدٍ ، تريد مررتُ بزيد وعمرُو .

فهذه الأماكن لايجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز
فيما عدا ذلك . فمن ذلك قول الشاعر .

١٤٣ جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوى (١)
يريد : جمعتَ غيبةً وفُحشاً ونميمةً . وقول الآخر .

١٤٤ ألا بالنخلة من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ (٢)

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي يخاطب ابن عمه . شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ ، الخصائص ٣٨٣/٢ ،
أمالى القتال ١ / ٦٨ ، ابن الشجري ١٧٧/١ ، الخزانة ١ / ٤٩٦ .

(٢) من أبيات للأحوص ، وقيل لايعرف لها قائل . ورواية ثعلب : برود الفضل شاعكم السلام .
ولا شاهد فيها . وكنتى بالنخلة عن امرأة بعينها . ذات عرق : موضع بالحجاز . وابن
جني يرى ان العطف على الضمير في عليك وهو خبر مقدم ، ولا تقديم فيه . ولا يخفى
رافيه من التكلف . مجالس ثعلب ١٩٨ ، الجمل ١٥٩ ، أمالى الزجاجي ٥٢ ، الخصائص
٣٨٦ / ٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، ابن الشجري ١ / ١٨٠ . الخزانة ١ / ٣١٢ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . وقول ذى الرمة :

١٤٥ كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِيَّهَا (١)
جنوبٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهِي فَانْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامَ

يريد : لاحها جنوبٌ ورَمَى السفَا ، ، وقول ذى الرمة أيضاً :

١٤٦ وَأَنْتِ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيَّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًّا (٢)

يريد : لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِيًّا هُوَ وَالْعَنْزِيَّ

فان قيل : فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر :

١٤٧ فَاسْتَبْنِزِلْ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالْتُهَا الْكَذُوبَ (٣)

يريد : إِلَّا أَلَمْتُ الْكَذُوبُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالْتُهَا ، فالجواب : إنَّ الكذوبَ
صفةٌ لخيالتها ، وقوله : أَوْ خَيَالْتُهَا (٤) عطف على الضمير في أَلَمْتُ ولم يحتاج
إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور ، وهو برحلي .

* * *

ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة أو

(١) البيتان في وصف رواحل ضامرة سريعة شبيها لسرعة مشيها بأولادٍ أحقَب وهي الحمر الوحشية ، وسيت بذلك لبياض موضع الحقيبة منها وهو مؤخرها . لاحها : ضمها . السفَا : شوك البهي وهو ضرب من الحرشف . واراد بانفاسها أنوفها . التناهي : جمع تنهية وهي الغدران . السيب : شعر اذنانها . يريد أن الجنوب أنزلت بالحمر يوم حر شديد وهاجت الذباب فهي تذبذباذنانها . الكتاب ١ / ٢٦٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٥٦٠ (التيسورية) ، المخصص ١٣ / ٢١٦ ،

(٢) من قصيدة في ملح بلال بن أبي بردة ، والخطاب لمية صاحبة الشاعر . القارظ العنزى رجل من عنزة يقال له المنخل خرج يطلب القرظ - وهو ثمر السلم - فلم يرجع ، وقيل هما رجلان . وهو مثل عند العرب يقولون : لا آتيك القارظ العنزى ، أي قد ذهب ذا فلا آتيك ، يضعونه موضع أبد الدهر . مجال ثعلب ٣٢١ ، الديوان ٦٥٢ .

(٣) من أبيات رويت في الحماسة غير منسوبة . ونسبت في الخزائن لرجل من بني بحتربن عنود . الخيال والخيالة : الطيف وجعلها كذوباً لما لم يتحقق فعلها وقولها . شرح مشكلات الحماسة ١٢٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، الخزائن ٢ / ٣٣٧ .

(٤) ج ، ر : وخيالنها .

بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قامَ زيدٌ ثُمَّ والله عمروٌ أو بل والله وعمرو ، وقامَ زيدٌ في السوق ثم في الدار عمرو . ولا يجوز أن تقول : قامَ زيدٌ فوالله عمرو ، ولا : ووالله عمرو ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُّ افتقارهما فكُرهوا الفصلَ لذلك .

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرف والمجرور في ضرورة شعر ، نحو قوله :

١٤٨ يوماً تراها كشيبه أردية العَصَبِ ويوماً أديمها نَعِلا (١)
ففصل بـ (يوماً) (٢) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها .

* * *

واذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف ، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم نحو قولك : زيدٌ وعمرٌ قاما ، زيدٌ وعمرٌ وخالداً قاموا ، لا يجوز أن تُفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلا حيثُ سمع ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى : واللهُ ورسولُهُ أَحَقُّ أن يَرْضَوْهُ (٣) كان الوجه أن يقول : يَرْضَوْهُما ، فأفرد بتقدير : واللهُ أَحَقُّ أن يَرْضَوْهُ ورسوله أحق أن يَرْضَوْهُ . فحذف الأول لدلالة الثاني عليه .

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

١٤٩ إنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسْوَدَ مالم يُعَاصِ كَانَ جُنُوناً (٤)

(١) للأعشى . الضمير في تراها يعود على الأرض . المصب : ضرب من البرود ، التغل : من نغل الشيء إذا فسد . ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجذب . الحصائص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦ ، الديوان ٢٣٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج . (٣) التوبة : ٦٢ .

(٤) لحان بن ثابت . شرح الشباب : جدته وقوته . وكنى بالشعر الأسود عن حداثة السن ، مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ، ٢٢/٢٢ ، ١٦١ ، الكامل ٣/ ١١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٧ ، اللسان : شرح ، الديوان ٤١٣ .

كان الوجه أن يقول : مالم يُعاصياً ، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه تقديره : إنَّ شَرَّحَ الشَّبَابِ مالم يُعاصَ كان جنوناً والشَّعْرَ الأَسْوَدَ مالم يُعاصَ كان جنوناً .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .

فأن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو ، فتقول :

زيدٌ فعمروٌ قاما ، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى . ويجوز أن تقول : زيدٌ فعمروٌ قامَ ، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وإنما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما حسن . وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً ، والاحسن الأفراد لما في ثُمَّ من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول : زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ ، وهو الأحسن ، ويجوز أيضاً : قاما .

وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فأنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قامَ . وزيد لا عمرو قام .

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يحز أن تقول : قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أنَّ القائمة إنَّما هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما (١) . فأعاد الضمير على الثاني والفقير لتقدميهما في الذكر .

• • •

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل .

فالوضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول اذا

(١) النساء : ١٣٥ .

وقعا في صنة الألف واللام نحو الضارب والمضروب ، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا فتقول : جاءني الضاربُ (وقامَ) (١) ، وقامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم (٢) ، قال الله تعالى : إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً (٣) فعطف وأقرضوا على الْمُصَّدِّقِينَ كأنه قال : إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا اللَّهَ .

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبر أعني خبراً لمبتدأ أو لكان وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالاً لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أعلمت .

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع (٤) الفعل موقع الاسم قوله : ١٥٠ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبْسِرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَ (٥) وقول الآخر :

١٥١ باشر راعٍ وسطها لجابرٍ باتَ يُعَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ (٦)
يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

يريد : قاصدٍ في أسوقها / وجائِرٍ . [٣٨و]

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى : أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضُنَّ (٧) . تقديره : صافَّاتٍ

(١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر .

(٢) ج ، ر : وقام ، وهو تحريف (٣) الحديد : ١٧ .

(٤) ج ، ر : فانه لوقوع ، وهو زيادة .

(٥) للنايفة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر . وروى في الديوان : دهرأ . يبسر : يهلك . المعابر :

جمع مبر وهو المركب . المعنى ٤ / ١٧٦ ، الديوان ١٣٤ .

(٦) لم أعر على نسبة لهذا الرجز ، ورواية الفراء : بت أعشيها ، وفي ر : يعشيها ، والضمير

يعود على الابل . العضب : السيف القاطع . يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار

يجوز أي مال عن القصد . يريد أن سيفه يخطئ مالا يستحق النحر كالحوامل وذوات النصال

معاني القرآن ٢١٣ / ١ ، ١٩٨ / ٢ ، المحكم ٢٠٧ / ٢ ، ابن الشجري ١٦٧ / ٢ ، العينى

٤ / ١٧٤ ، الخزائن ٣٤٥ / ٢ . (٧) الملك : ١٩ .

قابضات (١) أي وقابضات .

ولا يجوز عطف فعل على فعل الا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : زيدٌ قامَ وخرَجَ ، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ .

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قامَ زيدٌ ويخرجُ يقُمُ بكرٌ ، فعطف يخرج على قام لاتفاقهما في الاستقبال . ومن ذلك قوله تعالى : ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضِرَةً . (٢) الا ترى أن المعنى : أنزل من السماء ماءً فأصبحت الأرضُ مخضرةً . وقول الشاعر :

١٥٢ ولقد أمرتُ على اللثيمِ يَسْبِيْنِي فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَغْنِيْنِي (٣)
فعطف فمضيتُ وهو ماض على أمرتُ ، لأن أمرتُ في المعنى ماض ، ألا ترى أن المعنى : لقد (٤) مررتُ على اللثيمِ يسبِيْنِي فمضيتُ ؟
وأما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول : زيدٌ قامَ ويخرجُ ، تريد : قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل .

* * *

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى كقوله تعالى : سراييلَ تقيكم الحرَّ (٥). تقديره : تقيكم الحرَّ والبردَ ، فحذف والبرد لفهم المعنى ، ألا ترى أنه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرَّ . ومن كلام

(١) ر : صافافات وقابضات . (٢) الحج : ٦٣ .

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول ، وفي الاصمعيات لشمر بن عمرو الحنفي . وروى في الخزانة : واعف ثم أقول ، وفي الكامل : فأجوز ، وعبيها لاشاهد فيه . الكتاب ١٦١/٤
الاصمعيات ١٢٦ ، الكامل ٢٨٠/٣ ، الخصائص ٣٣٠/٢ ، ٣٣٢ ، التمام ٢٨ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٤) ر : ولقد . (٥) النحل : ٨١ .

العرب : راكبُ الناقةِ طَلِيحان (١). أى مُعيَّانٍ تقديره : راكب الناقةِ
والناقةُ طَلِيحانٍ ، فحذف والناقة لفهم المعنى .

وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى ،
فمن ذلك قوله تعالى : فأوحينا (٢) إلى موسى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ
فَانْفَلَقَ . وقوله تعالى : وأوحينا إلى موسى (إذا استسقاء قومه) (٣) أَنْ
اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ . وقوله تعالى : فمن كَانَ مِنْكُمْ مريضاً
أو على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٤) .

التقدير : فضَرَبَ فَانْفَلَقَ ، فضَرَبَ فَانْبَجَسَتْ ، وفَأْفَطَرَ فَعِدَّةٌ . فحذف
ضَرَبَ وأفَطَرَ وفاءَ العطفِ مما بعدها من أَيَّامٍ أُخَرَ . وعلى ذلك يتخرج
مارواه قطرب موقول النابتة :

١٥٣ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامَتِنَا أو نصفهُ فقد (٥)
تقديره : أو هذا الحمامُ ونصفه ، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه
وحذف حرف العطف وهو الواو (٦) .

وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو قوله (٧) :

(١) انظر التهذيب ٣٨٣/٤ ، الصحاح : طلع ، المحتسب ٢٢٧/٢ .

(٢) ج ، ر : وأوحينا . وانظر سورة الشعراء : ٦٣ .

(٣) سقط ما بين القوسين من النسخ وانظر سورة الاعراف ١٦٠ .

(٤) البقرة ١٨٤ وانظر الخصائص ٢٩٨/١ .

(٥) رواية الكتاب وأبي عبيدة والديوان : ونصفه ، وستأتي به الرواية كذلك في باب التنازع .
والضمير يعود على زرقاء اليمامة . وقوله : فقد ، بمعنى فقط وهو اسم فعل كسر للروى
والأصل فيه البناء على السكون . الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ،
الخصائص ٤٦٠/٢ ، شرح العشر ١٥٥ ، المستقصى ٢٠/١ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ،
٢٤١ ، الانصاف ٢٥٦ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الديوان ١٦ .

(٦) هذا تخريج البصريين كما في الانصاف ٦٧ وبه قال ابن جني في الخصائص .

(٧) ج : قولهم ، وهو تحريف .

ضرباً طَلَخَفاً في الطُّلِي سَخِيناً (١)

يريد ضرباً طَلَخَفاً وسَخِيناً ، والطلَخَفُ : الشديد والسَخِين : دونة في الشدة ، والطُّلِي : جمع طُلِيَّة وهي صفحة العنق ، وقول الآخر :

١٥٥ كيفَ أُمِيتَ كيفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ في فُؤَادِ السَّقِيمِ (٢)
يريد كيفَ أُمِيتَ وكيفَ أَصْبَحْتَ ، فحذف الواو .

* * *

والمعطوف أبداً يكون اعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فأنته يجوز أن يعطف/تارة على لفظه وتارة على موضعه . فلا بدّاذن [٣٨ظ] من تبين ماله لفظ وموضع .

والذي (٣) له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام ، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنَّ ولكنَّ ولا التي للتبرئة . فأن عطفت على اللفظ نصبت وإن عطفت على الموضع رفعت . وقد قرئ : إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٤) . برفع رسوله على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة (٥) فيه . وستبين ذلك إن شاء الله تعالى في بابهِ . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) أنشد ابن جني ولم ينسب . قال : وقالوا : الطلخف أشد من السخين وقد يجوز أن يكون أراد : وسخينا ، فحذف حرف العطف . ١ هـ . وفي اللسان : ضرب سخين : حارم ولم شديد ، شرح مشكلات الحامسة ١٤٤ ، اللسان : طخف ، طلخف ، طلخف ، سدن .

(٢) أنشد الأخفش ولم ينسب . والرواية بتقديم أصبحت وابدل الكريم مكان المستقيم . شرح مشكلات الحامسة ١٤٥ ، ٣٨٧ ، الخصائص ٢٩٠/١ ، ٣٨٠/٢ ، شرح الحامسة لمرزوقي ١٤٠١ ، مع الهوامع ١٤٠/٢ ،

(٣) ر : فالذي . (٤) قراءة الزفع هي قراءة عامة القراء رقرأ

بالنصب الحسن ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمرو ويعقوب . وقرئ بالجر شذوذاً . الطائي : ١١/١٠ ، القرطبي ٧٠/٨ ، التوبة : ٣ .

(٥) ر : الجارية .

١٥٦ لَانْتَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خِلَّةٌ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)
 روى برفع خِلَّةٍ على موضع نَسَبَ ، ونصبه على لفظه .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يا زيد
 والرجلُ ، بنصب الرجل على موضع زيد ، ورفع على لفظه ، وقد قُرىء : يا جبالُ
 أو بِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ (٢) . بنصب الطير على موضع جبال ورفع على لفظه .

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب ، وهو الاسم المخفوض بأضافة اسم
 الفاعل إليه بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ
 غداً وعمرو ، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع ، وعليه قوله :
 ١٥٧ هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ بِنِ مَخِرَاقٍ (٣)
 فنصب عبد على موضع دينار .

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كل اسم مخفوض بأضافة مصدر
 فعل لا يتعدى إليه نحو قولك : يُعْجِبُنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، بالخفض
 على لفظ زيد والرفع على موضعه (وعمرؤ على الموضع) (٤) كَأَنْتَ كَلْتَ :
 يُعْجِبُنِي أَنْ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً ، وهو كلُّ

(١) لانس بن العباس بن مرداس . وضرب اتساع الخرق مثلاً على تفاقم الأمر . الكتاب ٢٤٩/١
 شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ ، المستقصى ٣٥/١ . المعنى ٣٥٢/٢ ، التصريح ٢٤١/١
 اللسان : عتق ، قمر .

(٢) قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويعقوب والأعرج
 وقرأ الباقون بالنصب . مجاز القرآن ١٤٣/٢ ، الطبرسي ١٨٥/٢٢ ، القرطبي ٢٦٦/١٤
 وانظر سورة سبأ : ١٠ .

(٣) نسب لخابر بن رلان النسبي ولتأبط شراً ولحرير وليس في ديوانه . وقيل مصنوع .
 وسيبويه والمبرد والزجاجي يتصبون (عبد) بتقدير قل يفره اسم الفاعل . الكتاب ٨٧/١ ،
 المقتضب ١٥١/٤ ، الجمل ٩٩ ، شواهد الكشاف ٢٠٦ ، المعنى ٥٦٣/٣ ، الخبارة ،
 ٤٧٦ / ٣ .

(٤) ما بين القوسين زيادة لا فائدة فيها .

اسم مخفوض باضافة مصدر فعل مُتَّعِد إليه ، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً للفاعل أو مفعول لم يُسمَّ فاعله ، ونصباً إن قدَّرتَه مضافاً إلى المفعول نحو قولك : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، تريد : أنْ ضَرْبَ زَيْدٍ . ويكون في موضع نصب إن قدَّرتَه ، مضافاً للمفعول نحو قولك : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرُو ، تريد : أنْ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرُو ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله :

١٥٨ قد كنتُ دأيتُ بها حَسَانَا مخافةَ الأفلاسِ والليَّانَا (١)
يُحْسِنُ بَيْعَ الْأُصْلِ وَالْقِيَانَا
فعطف والقيانا على موضع الْأُصْلِ ، كأنه قال : يُحْسِنُ أَنْ يَبِيعَ الْأُصْلَ والقيان (٢) .

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجر منصوباً ، ويكون في موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً .

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجر قولك : ليسَ زَيْدٌ بقائمٍ ، لأنَّ أصله : ليسَ زَيْدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :

١٥٩ مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِخْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٣)
فعطف الحديد على موضع الجبال .

(١) سب لروية ولزياد العنبري . والضمير في بها يعود على قينة أخذها الراجز عن دين له . الليان : المطل ، الأصل جمع أصلية وهي الحرة . وفيه أيضاً عطف الليان على موضع الأفلاس . الكتاب

٩٨ / ١ ، الفصل ٢٢٥ ، ابن الشجري ٣١ / ٢ المغني ٥٢٨ ، ديوان رؤية ١٨٧ .
(٢) في ج ، ر : والقيانا ، ولا ضرورة لألف الإطلاق .

(٣) لعقبة بن هيرة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . والقصيدة مجرورة القواني . والنحاة يشدون البيت بالنصب . قال الأعم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لفته قبله منه سبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر . ٨١ . الكتاب

٣٤١ / ١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، معاني القرآن ٢ / ٣٤٨ ، المقتضب ٢ / ٣٣٨ ، ١١٢ / ٤ ، ٣٧١ ، التوجيه للرماني ٩٠ ، الانصاف ١٨٧ ، الخزانة ١ / ٣٤٣ .

ومثال ما هو في موضع رفع : ما جاءني من أحد ، لأنه كان قبل حرف الجر :
ما جاءني أحد ، ولو عطفت على / موضعه لقلت : ما جاءني من أحد [٣٩و]
ولا امرأة ، برفع امرأة .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في
قوله : إن يقم زيد فيقوم عمرو ، فلفظه رفع وموضعه جزم ، بدليل أنه
لولا الفاء لكان مجزوماً ، فلو عطفت على الموضع لجزمت ، وقد قرئ : فيغفر
لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ (١) . برفع يُعَذِّبُ وجزمِهِ (٢) ، وسنبين ذلك (٣)
في بابه إن شاء الله تعالى .

* * *

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول :
ضرب زيد عمرو أبكر خالداً ، فتعطف بالواو بكراً وخالداً على زيد وعمرو .
وتقول ظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفرأ مقيماً ، فتعطف بالواو بكراً
وجعفرأ ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق ، وتقول : أعلم عبد الله بشراً
أخاك منطلقاً وزيد عمراً بكراً ضاحكاً ، فتعطف بالواو زيداً وعمراً وبكراً
وضاحكاً على عبد الله وبشر وأخيك ومنطلق .

وكل ذلك جائز ما لم يؤد إلى العطف على عاملين ، فأن ذلك لا يجوز ، فلا
يجوز أن تقول : مر زيد بعمرو وبكر خالداً ، فتعطف بكراً على عمرو وخالداً
على زيد ، لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب مر وهو العامل في زيد ومناب
الباء وهي العاملة في عمرو ، ويكون التقدير : ومر بـبكر خالداً ، فتكون الواو
تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرف واحد يُعطى في حين واحد أزيد
من معنى واحد . وحرف واحد لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد .
فإن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بد من ذكر الباء فتقول : مر (٤) زيد

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع وقرأ الباقون بالجزم . التيسير ٨٥ ،

التقريب ٩٩ .

(٣) ر : جميع ذلك .

(٤) ج : مررت ، وهو تحريف .

بعمرو وبكر خالد ، حتى لاتنوب الواو إلاّ مناب عامل واحد .

وأبو الحسن الأخفش يميز ذلك ويقول : لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أريد ، إلاّ أنّه اذا أجمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره . ولا يميز غير ذلك وذلك نحو : مرّ زيد وعمرو وبكر خالد ، ولا يميز : وخالد بكر ، لئلا يكون كأنك قد فصلت بين الخافض والمخفوض ، ألا ترى أن بكرا كأنّه مخفوض بالواو . ويستدل على ذلك يقول الفرزدق :

١٦٠ وباشرّ راعيها الصلّى بلبانهِ وجنبّيه حرّ النارِ مايتحرّفُ (١)
فعطف وجنبه على لبانه وعطف حر النار على الصلّى ونابت الواو مناب باشرّ ومناب الباء .

وكذلك استدل بقوله تعالى : إنّ في السّموات والأرضِ آياتٍ (٢) . ثم قال بعد ذلك : وتصريف الرياح آياتٌ (٢) . في قراءة من قرأ بخفض (٣) آيات (٤) ، فنابت الراو من تصريف مناب في ومناب إنّ ، كأنّه قال : وإنّ في تصريف الرياح آيات (٥) . والجواب : إنّ الآية تتخرّج على أن تكون آيات توكيذا لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها . فلم يعطف إذن الآ تصريف الرياح على السماوات ، فنابت الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرّج على أن يكون (٦) الأصل : ويجنبّيه حرّ النار ، فنابت الواو مناب باشرّ خاصة ، فحذفت (٧) الباء ولم ينّب منابها حرف العطف فيكون من باب : رَسَم دارٍ وَقَفْتُ في طَلْكِهِ (١٢٠)

(١) روى في الديوان : وكفيه حر ، وصير في راعيها يعود على ابل . الصل : النار :

اللذان : موضع اللين . يتحرّف : يميل ويتبعه عن النار . شرح الفضليات : ١ / ٣٨٩ .

شرح السبع ٤٤٠ ، الديوان ٥٥٩ .

(٢) الجاثية : ٥ ، ٣ . (٣) الأول أن يقول : بكر .

(٤) قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب : التيسير ١٩٨ ، التقريب ١٧٣ .

(٥) مع الهوامع ١٣٩ / ٢ . (٦) سقطت (أن) من ج ، ر .

(٧) ر : وحذفت .

يريد رُبَّ رَسْمٍ دارٍ ، فحذَفَ رُبَّ / من غير أن ينبئ شيئاً منها بها وأبقى عملها [٣٩ظ] .
ومن قبيل قولهم : خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ (١) . يريد بخير عافاك اللهُ ، فحذف الباء من
بخيرٍ من غير أن يُعَوِّضَ عنها شيئاً وأبقى عملها ، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا
ولم يجيء إلا نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر :

١٦١ أَكُلَّ امرئٍ تَحْسِينَ امرئٍ وناراً توقد بالليلِ ناراً (٢)
فعطف ناراً على قوله : توقد بالليل ناراً : لا على أنه عطف قوله ونارٍ (٣) على
امرئٍ وناراً (٤) على قوله امرئاً لما في ذلك من العطف على عاملين .

فأن قلت : إنما يَثْبُت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أنَّه
يؤدِّي إلى أنَّ يكون للحرف في حين واحدٍ أزيد من معنى واحد . وقد وجدنا
الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد ، ألا ترى أنَّ الواو في قولك :
الزيدون ، تعطي الجمع والسلامة والأعراب والعقل والتذكير . فالجواب :
إنَّ الواو إنما أعطت أجمع خاصةً بدليل أنَّها لو زالت لبطل معنى الجمع
وأما الأعراب فقد تبيَّن أنَّه بالتغيير والانقلاب (٥) ، وأما السلامة والتذكير
والعقل فلا تُعْطِي شيئاً من ذلك الواو ، بدليل أنَّها لو زالت من الجمع لَبَقِيَ
الاسم لمذكر عاقلٍ سالم ، فهذه الواو مصاحبة (٦) لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعْطِي
منها إلا معنى واحداً وهو الجمع ، .

فاذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول
حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله ، فنقول في نفي : قام زيدٌ

(١) انظر على ص ٢٢٤ تعليق ٧ .

(٢) لابي داؤد الأبادي . والرواية : ونار ، بالجر لأنها مضافة إلى كل محنوفة ، وما أنيته
ابن عصفور رواية من لم يعطف على عاملين كما نقل النحاس . الكتاب ٣٣/١ ، النكت
١ / ٢٨٧ ، ٢ / ٩٩ ، العيني ٣ / ٣٣٥ ، ديوان أبي داؤد ٣٥٣ ، ذيل ديوان علي ١٩٩ .
(ونسبه له المبرد) .

(٣) هذا على الرواية المشهورة . (٤) يريد بها ناراً التي في القافية .

(٥) انظر ص : ١٢٢ من هذا الجزء (٦) ر : مضاهية ، وهو تحريف .

فعمرو ، ما قام زيد فعمرو ، وفي نفى : مررتُ بزید وعمرو : ما مررتُ
بزید وعمرو .

وفي نفى : قام زيد ثم عمرو ، ما قام زيد وثم عمرو . وسيبويه يوافقه في
ذلك كله إلا في الواو اذا قلت : مررتُ بزید وعمرو ، فإنه يفصل فيقول :
لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكون مررتُ بزید على حدثه ومررتُ
بعمرو على حدثه ، أو يكون على فعل واحد أعني أن يكون مررتُ بزید (وعمرو)
(١) على مرور واحد . فتقول في النفي اذا غنيت مرورين : ما مررتُ
بزید وما مررتُ بعمرو ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي اذا غنيت مروراً
واحداً : ما مررتُ بزید وعمرو (٢) .

وإنما لم يكن في الأول بد من تكرير العامل لحذف اللبس ، لأنك لو قلت : ما
مررتُ بزید وعمرو ، لاحتمل أن تريد أنك لم تمر بهما ولا بواحد منهما .
وأنك لم تمر بهما معاً بل مررتُ بأحد هما . فلما كان النفي من غير إعادة العامل
مليساً لذلك لم يكن بد من إعادة النفي .

وحجة المازني أن حرف النفي لا يغير ما بعده (٣) على ما كان عليه قبل دخوله
نحو : ما قام زيد ، ألا ترى أنه قبل دخول ما (٤) : قام زيد .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنه قد وجد النفي مغيراً لما دخل عليه عن حالة
قبل ذلك ، ألا ترى أنك تقول في نفى سيفعل : لن يفعل ، وفي نفى قد فعل
لما يفعل (٥) ، وفي نفى فعل : لم يفعل ولا تقول : لن سيفعل ولا لما
قد فعل ولا لم فعل (٦) ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عما كان
عليه مع أنه لم تدع إليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك اذا دعت إليه ضرورة
وهو خوف اللبس .

(١) زيادة يقتضيها الباق . (٢) الكتاب ١ / ٢١٨ .

(٣) ر : ما بعد ، وقوله : على ، الصواب عن .

(٤) ر : دخول النفي ما . (٥) ج ، ر : ما يفعل ، وهو وهم .

(٦) ج ، ر : لم يفعل وهو تحريف .

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فنقول : قامَ زيدٌ اليومَ وعمروُ ، فتفصل بين زيد وعمرو بالطرف لأنه ليس بأجنبي من الكلام . ومن ذلك قوله :

فَصَلَفْنَا فِي مُرَادٍ صَلَفَةً وَصُدَّاءِ الْحَقَّتْهُمْ بِالْثَلَلِ ١١٩

فمفصل بين مُرادٍ وصُدَّاءِ بالمصدر وهو صَلَفَةٌ لأنه ليس بأجنبي . وأقبح ما يكون ذلك بالحمل نحو قوله تعالى (١) : فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ (٢) . ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو جوهكم بالجملة وهي : وَاْمَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلها مُشْرَكَةٌ في العامل (٣) .

وكل موضع لا يُتَصَوَّرُ فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فإن العطف لا يتصور فيه ألا بالواو خاصة ، فنقول : المالُ بينَ زيدَ وعمرو . ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنك لو قلت : المالُ بينَ زيدَ ، لم يستقل الكلام ، وكذلك اختصمَ زيدَ وعمروُ ، لا يجوز العطف فيه إلا بالواو لأنك لو قلت : اختصمَ زيدَ ، لم يستقل الكلام . فأن قلت : المالُ بينَ الزيدَينِ فالعمرَينِ (٤) ، جاز العطف بالفاء ، لأنك لو قلت المالُ بينَ الزيدَينِ ، لكان الكلام مستقلاً ، فأما قوله :

١٦٢ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٥)

(١) كان الواجب أن لا يستعمل كلمة أقبح مادام مورد الشاهد كلام الله تعالى (٢) المائدة : ٦

(٣) ر : العوامل . (٤) ر : والمعمرون ، وهو تحريف .

(٥) تمامه : ففانبك من ذكرى حبيب ومتزل بمقط اللوى وهو مطلع معلقة امرئ القيس . وسقط اللوى : منقطع الرمل . ورواية الديوان : وحومل الكامل ٣٥٠/١ : شرح السج ١٥ ، شرح المشر ٢ ، المنصف ٢٢٤ / ١ ، المغني ١٧٤ ، الخزانة ٣٩٧/٤ ، الديوان ٨ .

فأثما جاز العطف هنا بالفاء لأنَّ الكلام على حذف مضاف كأنَّه قال : بين نواحي الدخول . ونظير ذلك قوله :

١٦٣ ربَّما ضربة بسببٍ صليلٍ بينَ بَصْرَى وطعنةٍ نَجْلاء (١)
يريد بين نواحي بَصْرَى ، وقد يجوز الا تحتاج إلى هذا التقدير لأنَّ الفاء قد تكون مُرتبة بالنظر إلى الذكر فتكون اذ ذلك بمنزلة الواو ، ومما يؤكد أنَّ الفاء هنا (٢) بمنزلة الواو رواية الاصمعي (٣) : بين الدخولِ وحوملٍ بالواو (٤) .

* * *

وجمع حروف العطف يشترك مابعدھا مع ما قبلھا في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروُ ، أنَّ التقدير : فقامَ عمروُ ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلاَّ بالواو فإنَّها تنقسم قسمين : جامعة غير مُشركة وجامعة مُشركة ، فمثال المُشركة : قامَ زيدٌ وعمروُ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : قامَ زيدٌ وقامَ عمروُ لساغَ ، وغير المُشركة في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروُ .

ألا ترى أنَّك لو قلتَ : اختصمَ زيدٌ واختصمَ عمروُ ، لم يجوز ، لأنَّ اختصم لا يستقل بفاعل واحد . وكذلك أيضاً : هذان زيدٌ وعمروُ ، الواو غير مُشركة . ألا ترى أنَّك لو قلتَ : هذان زيدٌ وهذان عمروُ . لم يجوز ،

(١) لدى بن الرعلاء الغساني « . وروى في الاشتقاق : دون بصرى ، وعليها لا شاهد فيه . بصرى : بلد قرب الشام كان يقوم فيها سوق للجالية . النجل : سعة العين وغيرها . الأصبعيات ١٥٢ ، سيمهرة اللغة ١١٢/٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، معجم المرزباني ٥١ ، الخزانة ١٨٧/٤ .

(٢) سقطت (هنا) من ج .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي ، أديب لغوي اخباري محدث من أهل البصرة . توفي عام ٢١١ هـ على المشهور من الروايات . وله مصنفات في اللغة والشعر والغريب السيرافي ٤٥ ، الزبيدي ١١٧ ، القفطي ١٩٧ / ٢ .

(٤) انظر الكامل ١ / ٢٥٠ وشرح القصائد السبع ١٩ .

لأنك لاتخبر عن اثنين بواحد . فلو قلت : هذان ضاحكان وقائمان ،
كانت مشرّكة لانتك (١) لو قلت هذان ضاحكان وهذان قائمان لسأغ .

— * * *

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ،
فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل
مع سائر حروف العطف .

فإن قال قائل : فهلاً كان العاملُ حرفَ العطف نفسه (٢) ، فالجواب : إنه [٤٠ظ]
لا يعمل الحرف حتى يختص — في مذهبنا — وحروف العطف ليست بمختصة
لأنها تدخل على الاسماء والأفعال .

فإن قال قائل : فلعَلَّ العامل مضمّر بعد حرف العطف فإذا قلت : قام زيدٌ
وعمرٌ ، فالعامل في عمرو قام مضمرة ، كأنه قال : قامَ عمروٌ ، فالجواب
إنه قد تبينَ أنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ .
فإذا تبينَ في هذه المسألة أنه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم
اختصاصه ولا عامل مضمّر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبينَ أنَّ العامل
إنما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو اختصم ، بواسطة حرف العطف ،
ويحمل على هذا سائر مسائل العطف .

(٢) ر : بنفسه .

(١) سقطت (لانتك) من ج .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
(أسكنه الله الفردوس)
باب التوكيد

التوكيد لفظ يراد به تثبيت (١) المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه ، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي . فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة .

فمثاله في المفرد قوله تعالى : دَكَاً دَكَاً ، وَصَفَاً صَفَاً (٢) ومنه قوله :
١٦٤ أبوك أبوك زيدٌ غيرَ شاكٍ أَحَلَّكَ في المَخَازِي حيثُ حَلَا (٣)
وقول الآخر :

١٦٥ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنِّمَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ (٤)
وقامَ قامَ زيدٌ . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ الْحَرْفَ إِلَّا بِإِعَادَةِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ ضَمِيرِهِ
نحو قولك : مررتُ بزيدٍ بزيدٍ ، أو مررتُ بزيدٍ به ، قال الله تعالى : وَأَمَّا (٥) الَّذِينَ
سُعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (٦) . ففيها تأكيد لقوله : فِي الْجَنَّةِ . وَلَا
يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، نحو قوله :

(١) ر : تثبيت تمكين ، وهي زيادة . (٢) الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

(٣) لحمل بشية في هجاء ابن ميادة . ورواية الحماسة والديوان : إريد وهي رواية ابن جني ،
ورواه البطليوس : أبرد . وجوز ابن جني أن يكون (أبوك) الثاني بدلا من الأول وأريد
خبره أو أن يكون خبراً عن الأول أي أبوك الرجل المشهور بالدناءة والقلّة . شرح مشكلات
الحماسة ١٢٥ ، الخصائص ٣ / ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤ ، شرح الحماسة
للبريزي ١ / ٢٩٩ ، ابن الشجري ١ / ٢٤٤ ، الاقتضاب ٣٠٨ ، ديوان جميل ١٩٠ .

(٤) لسكين الدارمي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . الهيجا تمد وتقصر وقيل . قصره للضرورة .
واستشهد به سيبويه لنصب أخاك الأول على الأغراء الكتاب ١ / ١٢٩ ، الخصائص ٢ / ٤٨٠
المستقصى ٢ / ٣٩٢ ، التوجيه للرماني ٨٠ ، الخزائن ١ / ٤٦٥ ، الديوان ٢٩

(٥) ج ، ر : فأذا . (٦) هود ١٠٨ .

١٦٦ فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (١)
فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور .

ومثاله في الجملة قوله : الله أكبرُ الله أكبرُ ، ومنه قول الشاعر :

١٦٧ بَسَّ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسَ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسِسَ (٢)
وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس . وذلك أن القائل :
قام زيدٌ ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه
المخاطب ، فأذا أكد فقال : قام زيدٌ قام زيدٌ ، كان في ذلك محافظة على
الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام ، وأنه لم يكن عن ظن .

* * * *

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم
يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه .

فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك : مات
زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمرًا قتلاً . وذلك أن الإنسان قد يقول : مات فلانٌ ،
مجازاً وإن كان لم يَمُتْ أي كاد يموت . وكذلك . قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم
يقتله أي بلغتُ به القتلَ ، فأذا قال : مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً ، كان
الموت والقتل حقيقين .

فإن قال قائل : فكيف قال الشاعر :

(١) لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) والضمير في بهم يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا
منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ولا لما بهم من داء الحسد . ويروى - كما نقل
البغدادي - : وما بهم من البلوي دواء . وعلتها لأشاهد فيه . والاتباري وابن هشام يمدانه
شاذاً . معاني القرآن ١/ ٦٨ ، المحاسب ٢/ ٢٥٦ ، الانصاف ٣٠٠ ، المغني ١٩٧ ،
١٩٩ ، ٣٩٠ ، العيني ٤/ ١٠٢ ، الخزانة ١/ ٣٦٤ ، ٢/ ٣٥٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . مرس الحبل إذا نشب في البكرة عند الاستقاء . الامراس اخراجه اذا
نشب وأعادته إلى مجراه فيها . القمو : البكرة . أقمنس : من القمس وهو دخول العنق
الصدر . يريد بسَّ حال الشيخ الذي لا يوقر . مجالس ثعلب ٢١٣ ، جهمرة اللغة ٢/ ٣٣٧ ،
٣١/ ٣ ، ٣٩٩ ، المنصف ٣/ ١٤ ، ابن الشجري ٢/ ١٤٩ ، الانصاف ٧٠ ، اللسان : قسم
مرس .

١٦٨ بكى الخز من رَوْحٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً من جُذام المطارف (١)
فأكدَّ عَجَّتْ بعَجِيجٍ وإن لم يكن أراد به الحقيقة .

فالجواب : إنَّ هذا من مُرْشَحِ المجاز والحاقه بالحقيقة ، فكأنه قال : [٤١و]
عَجَّتْ حَقّاً لَاتَجَوُّزُوا مبالغه في المجاز . وكذلك ينبغي أن يُحْمَلِ قوله :
١٦٩ نعمُ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قالَ قولاً أَنْبَطَ الماءُ في الثرى (٢)
على غير التوكيد ، فيكون قولاً مصدرأً مُبَيَّنّاً محذوفَ الصفة كأنه قال :
إذا قال قولاً ما أَى الأقوال كان حقيقةً او مجازاً أَنْبَطَ الماءُ في الثرى ، ولا
يكون من باب التوكيد لدفع المجاز ، لضعف المعنى . الا ترى أنَّ المراد :
إن قوله وإشارته وجميع مايرد منه يقوم مقام القول الذى يُنْبِطُ الماءَ في
الثرى ، لأنَّ الذى يُنْبِطُ الماءَ إنما هو قوله الحقيقى .

والتوكيد الذى يراد به ازالة الشكَّ عن المُحَدَّثِ عنه التأكيد بالألفاظ
التي وضعتها العرب لذلك وهي الواحد المذكر : نَفْسُهُ ، عَيْنُهُ ، كَلَمَهُ
أَجْمَعُ . أَكْتَعُ (٣). وزاد أهل الكوفة : أَبْصَعَ ، وأهلُ بغداد أُنْبَعَ (٤).
والاثنتين : أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاهُمَا خاصة ، وأجاز أهلُ الكوفة
وبغداد ثنية مابقى قياساً .

(١) لميده بنت النعمان بن بشير الانصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامى وكانت قد تزوجته
ثم تركته . المطارف جمع مطرف وهو الثوب المعلم الطرف . ومنع صرف جذام على معنى القبيلة .
الكتاب ٢/ ٢٥ ، المقتضب ٣/ ٣٦٤ ، الجمل ٢٣٠ ، المخصص ١٧/ ٤٠ ، الاقتضاب
١١٧ ، ٣٠٦ ، السط ١٨٠ .

(٢) لسويد المرائد الحارثي من أبيات في رثاء أخيه حيمي . وقوله : نعم صادقاً أي قلت صادقاً
أيها الناعي فهو سيدنا وفارسنا . وقوله : أَنْبَطَ الماءُ في الثرى كناية عن انه يقرن القول
بالفعل النافع . الكمل ٤/ ٣٤ ، البيان والتبيين ٢/ ١٨٦ ، شرح الحامسة للرزوقي ٨٤٠ ،
١٢٤ .

(٣) اکتع مأخوذ من قولهم أتني عليه حول كتبع أي تام .
(٤) أبصع كلمة يؤكد بها والاثنى بصماء ، تقول : أخذت حتى أجمع أبصع . وهو تأكيد مرتب
لا يقدم على أجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاؤا اجمعون أكتمون أبتمون . انظر
الصاح : بصع ، بتع .

وللجماعة من المذكّرين : أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كُلُّهُمْ ، أَجْمَعُونَ ، كَتَمُونَ . ومن زاد : أَتَبَعَ وَأَبْصَعَ ، في حالة الأفراد أَجَارَهُمَا في حال الجمع .

والواحدة المؤنثة : نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ، كُلُّهَا ، جَمْعَاءُ ، بَصْعَاءُ ، بَتَعَاءُ عند من يقول في المذكّر : أَتَبَعَ وَأَبْصَعَ .

وجماعة مالا يعقل تُعامل (١) تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة المؤنثة فتقول : انكسرت العجلوعُ كُلُّهُنَّ وَكُلُّهَا ، وللاثنتين : أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا كِلْتَاهُمَا (٢) خاصة .

واهل الكوفة وبغداد يشنون ما بقى (من الالفاظ) (٣) قياساً (٤) . والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لا في المذكّر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه بكلا وكِلْتَا كما تقول : زيدٌ كعمرو ، ولا يجوز : زيدٌ كهُ ، لاستغناء العرب بمثله ولا يجوز أيضاً في : سرتُ حتى الصباح : حتّاهُ ، لاستغنائهم عنه «إليه» . ويُجيزون أيضاً : كِلَاهُمَا في المؤنثين (٥) ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر ١٧٠ كِلَا عَقَبَيْنِهَا قَدْ تَشَعَّبَ رَأْسُهَا من الركض في جَنَبِيْ ثَقَالٍ مُبَاشِرٍ (٦) ويقول الآخر :

١٧١ يَمُتُ بِقُرْبَى الزَيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ (٧) وذلك قابل جداً لم يجيء إلّا في الشعر وينبغي أن يُحمل على التذكير على المعنى كأنّه لحظ في الزَيْنَبَيْنِ معنى الشخص .

(١) ج : تعامله ، وهو تحريف . (٢) ج : كليهما .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر . (٤) في ر : جمعاوان بصاوان بتعاون .

(٥) انظر معاني القرآن ١٤٣ / ٢ .

(٦) لم أعثر له على نسبة . ورواية الفراء : كلا عقيبه .. من الضرب ، وهو الصواب لان الظاهر أنه يصف سوطاً تشقق لكثرة ما ضرب به ، والثقال : البعير البطيء . معاني القرآن ١٤٣ / ٢ .

(٧) نسبة العيني لمشام بن معاوية . يمت مضارع متبعني توسل بقرابة . المقرب ٧٢ ، الا رتشاف

٣٠٠ و ، العيني ١٠٦ / ٤ .

ولجمع المؤنثات : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع . ومن زاد بتعاء وبصعاء في حال الأفراد قال في الجمع : بتع ، بصع . وهذه الألفاظ تنقسم قسمين ، قسم يراد به العموم والأحاطة ، وقسم لا يراد به ذلك .

فالذي يراد به الأحاطة والعموم : كل وما في معناها ، والذي لا يراد به الأحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما . فالذي يراد به العموم لا يؤكد به إلا ما يتبعض بذاته كالدرهم ، لأنها تتبعض مع كل عامل ، أو بحسب عامله ، نحو رأيت زيدا ، ألا ترى أن زيدا يتبعض مع رأيت ولا يتبعض مع تكلم . فتبعض زيد اذن بحسب العامل الداخل عليه فتقول قبضت الدراهم كلها ورأيت زيدا كله . والذي لا يراد به العموم يؤكد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، تقول : تكلم زيد نفسه ، وقبضت المال نفسه .

فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، فيحتمل أن يكون المضروب زيدا نفسه أو من هو بسببه . فإذا قلت : ضربت زيدا نفسه ، كان المضروب زيدا لا غيره . وفائدة التوكيد بكل وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به .

ألا ترى أنك إذا قلت : قبضت المال ، احتمل أن يكون المقبوض بعضه وإن يكون جميعه ، فإذا قلت : قبضت المال (١) كله ، ارتفع ذلك الاحتمال وثبت أن المراد الجميع .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأصع . وأما أبصع وابتع عند من يزيدهما فلا تبال أيتهما قدمت علي الآخر . فإن تأت بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت بالعين ولا بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت بكل أتيت بأجمع وما بقي فإن لم تأت بأجمع لم (٢) تأت بما بعده ، وسبب ذلك أن أكتع

(١) سقطت (المال) من ج ، ر . (٢) ج ، ر : لا ، وهو تسميف .

تابع لأجمع فلا يؤتي به إلا بعده ، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع .

فأكتع بمتزلة بَسَن من قولك : زيدٌ حَسَنٌ بَسَنٌ (١) ، فكما لا يؤتى ببَسَنٍ إلا بعد حَسَنٍ فكذلك لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع . فأما قوله :

١٧٢ تَرَى الثورَ فيها مُدْخِلَ الثَّلِ رَأْسَهُ

وسأثره بادٍ إلى الشمسِ أكتعُ (٢)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع ، ووجهه أنه محمولٌ على البدل لأعلى التأكيد.

* * *

ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرة فأنها لا تؤكد على كل حال خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون مُتَبَعَةً ويكون التوكيد بكلٍّ وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كله (٣) . ولا يجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نفسَهُ . وسبب ذلك أن التوكيد بالنفس والعين لا فائدة فيه في النكرة ، الا ترى أنك إذا قلت : ضربتُ زيداً نفسَهُ ، أفدتِ بالتأكيد (٤) بالنفس أن المضروب زيدٌ لامن هو منه بسبب . فإذا قلت : أهنتُ زيداً ، احتمل أن تريد أنك أهنتُ أباه فتجوزت فجعلت (٥) اهانتك لأبيه إهانةً له . وإذا قلت : رايتُ رجلاً نفسَهُ ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ

(١) بسن كلمة يؤتى بها للاتباع بعد حسن ولم يفسرها من تعرضوا لها تفسيراً واضحاً والراجح أنها لا معنى لها سوى أنها تأتي للاتباع . انظر الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢ ، الاتباع لأبي الطيب اللغوي ١٢ ، أمالي القالي ٢ / ٢١٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . ورواية الكتاب والقراء : اجمع . الضمير في (فيها) يعود على الهاجرة . وفي البيت قلب فهو يريد : مدخل رأسه الظل . الكتاب ٩٢ / ١ ، الأصول ٧١٩ / ٢ ، معاني القرآن ٨٠ / ٢ ، أمالي المرتضى ١٥٥ / ١ ، مع المعاني ١٢٣ / ٢ ، الدرر اللوامع ١٥٦ / ٢ .

(٣) ووافقتهم الأخفش وابن مالك وابن هشام ، مجالس ثعلب ٩٨ ، الانصاف م ٦٥ توضيح ٨٥ / ٢ ، مع المعاني ١٢٤ / ٢ . (٤) ر : تأكيداً ، وهو تعريف .

(٥) ر : وجعلت .

المفهوم من : رأيتُ رجلاً ومن : رأيتُ رجلاً نفسه ، واحد وهو رجل غير مُعَيَّن ، وفي تأكيد النكرة المتباعدة بكلّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنّك إذا قلت (١) : أكلتُ رغيفاً ، أمكن أن تريد أنّك أكلتَ جميعه وأنّك أكلتَ بعضه . فأذا قلت : كُله ، أفاد ذلك العموم والأحاطة . واستدلوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله :

١٧٣ قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً (٢)

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر :

١٧٤ أرمي عليها وهي فرع أجمع

وهي ثلاث أذرع وإصبع (٣)

فأكد فرعاً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر .

١٧٥ ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً

تحملني الذكفاء حولاً أجمعاً (٤)

فأكد حولاً وهو نكرة بأجمع .

(١) سقطت (قلت) من ج ، ر .

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . صرت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم إذا بدأوا الاستقاء

فلا يقطع عملهم طيلة اليوم . شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ ، المفصل ١١٣ ، الانصاف : ٢٤١ ، العيني ٤ / ٩٥ . الخزانة ٨٧ / ١ ، ٣٥٨ / ٢ .

(٣) لم ينسب البيتان وهما في وصف قوس . وقوله : فرع أي غير مشقوقة . وقوله : عليها ،

أي عنها لأنه يجعل السهم عليها . اصلاح المنطق ٣٤٣ ، المخصص ٨٠ / ١٦ ، المخكم

٢ / ٥٧ ، أمالي المرتضى ٢ / ٢٥ ، البلغة للأنباري ٧٠ ، الخزانة ١٠٤ / ١ ، اللان : ذرع .

(٤) في ر : أكمنا ، وهي الرواية الصحيحة كما سيأتي . وفي حاشية ج ر : وزعم الاصمعي

أن اعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبيّاً فإذا بكى قبله فسكت فأعجب بها فقال :

ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً

تحملني الذكفاء حولاً أجمعاً

إذا بكيت قبلتني أربعاً

اذن ظلمت الدهر أبكي أجمعاً

فأكد حولاً وفصل بأبكي ، والكوفيون يجيزون تأكيد مثل هذه النكرة ويقولون : قبست

درهماً كله . ا . وانظر العقد الفريد ٢ / ٢٩٠ ، انغنى ٦٧٩ ، ٩٣ / ٤ ، التوضيح ٨٦ / ٢

اللان : كتع ، الخزانة ٢ / ٣٥٧ .

والصحيح أنه لا يجوز تأكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا .
ولا بكلّ ولا مافي معناها ، لأنّ أسماء التأكيد كلّها معارف إمّا بالآضافة نحو
نفسه وعينه وكله وإمّا بالعلميّة نحو : أجمع وأكتع ، أو بنية الأضافة تريد
أجمعه وأكتعه . وسنين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

والتأكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن ينوَى
بالأول الطرح ، وكما أنّ النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه
الأسماء . فأما ما أنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفرع أجمع ،
فشاذّ وينبغي أن يحتمل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد
النكرة بهذه الأسماء ، فأذا خرجت إلى البدل ساع إبدال المعرفة من النكرة .
ويكون الشذوذ اذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يُقاس
على شيء من ذلك . فأذا تبين أنّ أجمع وأكتع قد يستعملان في غير التأكيد ساع
لنا إذاً أن نجعل أجمع (١) من قوله : باد إلى الشمس (١) أجمع بدلا من الضمير
في باد ، لا تأكيدا .

* * *

و ما بقي من الأسماء المعارف فأنّه يجوز تأكيده من غير شرط الا ضمير الرفع
المتصل فأنّه لا يؤكد بالنفس والعين الاّ بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو
قولاك : قمت أنت نفسك ، وقمتم أنتم أنفسكم ، وزيد قام هو نفسه
ولا يجوز أن تقول : قمتم أنفسكم ولا قمت نفسك ولا زيد قام نفسه .
فإنّ أكدت بكلّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل
فقلت : قمتم كلّكم أجمعون ، وقمتما كلاكما (٢) . والسبب في ذلك
أنّ النفس والعين يستعملان يليان العامل ، فلو لم تؤكد إذا أردت التأكيد

(١) كذا ، والرواية التي أثبتتها قبل قليل : أكتع ، وهي موضع الاستشهاد .

(٢) ج. ر. كلكما وهو تحريف .

بهما - بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع ،
 ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قُبِضَ نفسه (١) ، وهند ذهبتَ نفسها ، احتمل
 أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت ، وأن يكون مرفوعاً بهما
 فإذا أكدت بالضمير المنفصل قلت : قُبِضَ هو نفسه ، وذهبت هي نفسها
 ارتفع اللبس ، ثم حُمِلَ مالميس فيه لبس في نحو : قمتَ أنتَ نفسك ، على مافيه
 لبس .

وأما أجمع فلا تستعمل أبداً تلى العامل ، فإذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمع
 والدار انهدمتَ جمعاءً ، عُلِمَ أن أجمعَ وجمعاءً تأكيدان لامرفوعان
 بقُبِضَ وانهدمتَ (٢) .

وأما كل فلم تحتج معها إلى أن تؤكد بالضمير المنفصل لأن ولايتها للعامل
 ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم ، فلما كانت في معناها حُمِلَت عليها .



ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغنى عن التأكيد ، فتقول : قامَ
 الزيدان كلاهما لأنه قد يجوز أن تقول : قامَ الزيدان ، وإنما قام أحدهما
 قال الله تعالى : يتخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان (٣) . وإنما يخرجُ من أحدهما .
 وقال تعالى (٤) : نَسِيا حوتَهما (٥) . وإنما الناسي القتي ، بدليل / قوله : فأنى [٤٢ ظ]
 نسيْتُ الحوتَ . فإذا قلت : قامَ الزيدان كلاهما أفاد التأكيد العموم والأحاطة
 ولا تقول اختصمَ الزيدان كلاهما ، إذ لا يتصور أن يختصمَ الزيدان وانت
 تعنى أحدهما ، لأن الاختصاص لا يتصور من واحد .

وأبو الحسن يجوز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد

(١) ج. ر قبض زيد نفسه وهو سهو .

(٢) ج. ر. تهست وهو تحريف .

(٣) الرحمن ٢٢ .

(٤) ر قال الله تعالى :

(٥) الكهف ٦١ .

لأنك إذا قلت : قام الزيدون (١) كلهم ، جاز أن تعني بذلك البعض وأكّدت بكلّ مبالغة ، فإذا قلت : أجمعون ، أزال ذلك الاحتمال .
وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال له تطرقاً ضعيفاً ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حيث زال ذلك الاحتمال وعُلم أن المقصود العموم .
وإذا قلت : اختصم الزيدان كلاهما ، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما فهذا فرق ما بينهما .

ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخِير من الكلام نحو قولك : ضربت عبدَ الزيدَين كليهما . لا (٢) يجوز ذلك لأنك لم تقصد الأخبار عن الزيدَين فلو أكّدتَهما لكنت كالمُتَنَاقِض ، لأنك من حيث أكّدت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنو الأخبار عنهما لم يكونا مقصودين ، فلذلك لم يحز تأكيدهما .

وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالعطف وسبب تقدم (٣) النعت على التوكيد أنك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكد النكرة كما تقدم .

وسبب تقدم التأكيد على البدل أنك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكّدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض (٤) .
وقدّم البدل على العطف لأن البدل على كل حال مبين للأول ، وكأنه من كماله ، ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله ، والعطف ليس بمبين له ، فلم يحز لذلك مجرى المكمل له .

(١) ج ، ر : الزيدان ، وهو تعريف .

(٢) ج : ولا ، والواو زيادة . (٣) ر : تقديم .

(٤) ج : مناقض .

فإن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيت بما بقي على الترتيب المذكور .
وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لافرق بينهما في المعنى ، فإذا قلت :
قام القوم كلّهم أو قام القومُ أجمعون ، فالمعنى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى التفريق (١) بينهما فقال (٢) إذا إذا قلت : قام القوم
كلّهم ، احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين فإذا قلت :
قام القومُ أجمعون ، أفاد ذلك أن القوم مجتمعون في وقت القيام (٣) . والصحيح
أنه لافرق بينهما بدليل قوله تعالى : لأملأنّ جهنّم من الجنّة والناسِ
أجمعين (٤) ، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدركِ
الأسفل منها (٥) . ومنهم من هو بخلاف ذلك فدلّ ذلك على فسادِ مذهبه .

• • •

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع ، أو فعلاء كجمعاء ،
أو فعّل كجَمَعَ فإنه لا ينصرف .

أمّا أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن قيل : فيم تعرّف
أجمعُ وأكتعُ؟ فالجواب : إنّ في ذلك خلافاً . منهم من جعل تعريفهما [٤٣و]
بالعلميّة كأنه علّق على معنى الأحاطة لما يتبعه . ومنهم من جعل تعريفهما
بنيّة الأضافة لأنك إذا قلت : قبض المألُ أجمعُ ، فمعناه أجمعهُ .
فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف اتّما هو
تعريف العلميّة ؟ فالجواب : إنّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العلميّة
من حيث لم تكن له أداة يتعرّف بها في اللفظ كما أنّ سحرَ إذا أردته ليومٍ
بعينه امتنع من الصرف للعدل ، وشبهَ تعريفه بتعريف العلميّة من حيث

(١) ج ، ر : التفرق . (٢) ر : وقال .

(٣) قال ثعلب : قام زيد وعمرو معا ، لا يكون القيام وقع لهما الا في حالة ، وإذا قلت :
قاما جميعاً ، فيكون في وقتين وفي واحد . المجالس ٣٨٦ .

(٤) السجدة : ١٣ . (٥) ج ، ر : منها .

كان تعريفه (١) بغير أداة في اللفظ ، وان كان تعريفه (١) في رتبة تعريف ما فيه الألف واللام

وأما جمعاء وكنعاء فامتعا من الصرف لأجل الهزة وهي تمنع الصرف وحدها من غير علة تضاف إليها.

وأما جمع فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية لأن جمع لا يتصور أن يكون علما لأنه جمع والجموع لا تكون أعلاما فلم يبق إلا أن يكون معرّفا بنية الأضافة. وكذلك كتع ألا ترى أن قولك مررت بالهندات جمع كتع معناه : جمعهن كتعهن .

فإن قيل : فعن أي شيء عدل ؟ فالجواب : إن فيه خلافا ، فمنهم من قال : هو معدول عن فعالتى ، وذلك أن جمعاء أسم كصحراء ، بدليل أن التوكيد قد يكون بالجوامد كالنفس والعين ، فليس حكمه حكم النعت ، فإذا كان بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جماعى كصحارى ، فعُدل عن ذلك إلى جمع .

ومنهم من قال : إنه معدول عن جمع الساكن العين إلى جمع وجعل جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنها تابعة وفي أنها مشتقة وفي أن مذكرها على وزن أفعل ، فإذا كانوا قد جمعوا أحوص الذي هو علم على حوص (٢) وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا (٣). وهذا عندي أولى ، لأنه قد ثبت العدل في كلامهم من فعل الساكن العين إلى فعل ، قالوا : ثلاث دُرْع وهو جمع دَرعاء (٤) وكان القياس دُرْع ، ولم يثبت العدل عن فعلى إلى فعل في موضع من المواضع .

(١) ر : تعرفه .

(٢) انظر الشاهد ٥٩٠

(٣) قال ثعلب : فجمع معدولة عن جمعاء . المجالس : ٩٨ .

(٤) الأدرع من الخيل والشاء ما سود رأسه وأبيض سائر ، الصحاح : درع .

وقد تجري العرب - مجرى كل في التأكيد - اليد والرجل والذراع والضرع (١) والظهر والبطن والسهل والجبل والصغير والكبير والقوي والضعيف فتقول (٢) : ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ ، وضُربَ عمروُ اليدُ والرجلُ ، وكذلك : ضُربتُ القومُ كبيرهم وصغيرهم وقويتهم وضعيفهم ، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ . والدليل على أنَّ مجيئها الأول على معنى التأكيد كونك قد أخرجتها عن معناها إلى العموم . ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم .

وكذلك أيضاً تجري العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول (٢) : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة . فأما ماجاوز العشرة ففيه خلاف . فمنهم من / أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه ، والصحيح إجازته وقد فعل ذلك الأخفش . وفيه - إذا كان العدد مفسراً [٤٣ ظ] بواحد منصوب - ثلاثة أوجه :

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكّد فيقول : أحدُ عشرَهم وعِشروهم ، وهذا أضعف الأوجه ، لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه (٣) . ومنهم من يبقى التمييز ظاهراً . ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررتُ بالقومِ أحدَ عشرَ رجلاً وأحدَ عشرَ ، ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرين . فأن قال قائل : ما الدليلُ على أنَّك إذا قلت : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم ، على جهة التأكيد ولعله بدل ؟ فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ

(١) الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمع اللبن ، ولعل المناسب : الزرع والضرع .

(٢) ر : فيقولون .

(٣) منع ذلك المبرد في المقتضب ١٨٠/٢ .

على ذلك أنك لاتقول : مررتُ بالقومِ ثلاثيهم إلا إذا كانوا ثلاثة، فلو لا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك ، لما يلزم من اضافة الشيء إلى نفسه (١)، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولا نقصان ، فلما لُحِظَ فيه معنى كلّهم جازت الأضافة كما يجوز في كلّ وان كان ما بعد كلّ هو كلّ في المعنى . وجاز ذلك في كلّ حملاً على تقيضها وهو بعض ، وأيضاً فإن كلّ الشيء هو جميع أبعاضه ، فكما تقول : استوفيت أبعاضَ القومِ بالضربِ ، فتضيف الأبعاض إلى القوم ، فكذلك تفعل في كلّ .

. . .

وفي كلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فمذهب أهل البصرة أنهما مفردان في اللفظ مُشْتَبَهُان في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين ، ومذهب أهل الكوفة أنهما مُشْتَبَهُان لفظاً ومعنى كرجلين (٢) . واستدل أهل الكوفة على أنهما مُشْتَبَهُان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال اضافتهما إلى المضمَر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض ، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرجلينِ كليهما .

واستدل أهل البصرة على أنهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة :
 احدها : أنهما إذا كانا مُشْتَبَهُين في اللفظ وجب أن يُجعلَا من باب المثني الذي لا واحد له نحو اثنين ، ألا ترى أنهم لا يقولون : إثنان ، وكذلك لا يقولون كلّ ولا كلت في الواحد . وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنيًا على واحد ملفوظ به كرجلين . فأما ما زعم البغداديون من أن واحد كلتا كلت واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) ج : مثله .

(٢) الانصاف : م ٦٢ .

١٧٦ في كَلَّتَ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً كَلَّتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ (١)
 ففاسد ، لأنَّ كَلَّتَ في البيت مخبوفة من كَلْنَا وليست بمفردة لها ، الا ترى أنَّ
 المعنى : في كَلْنَا رَجُلَيْهَا . ولو كانت مفردة كَلْنَا لكان المعنى : لإحدى رَجُلَيْهَا ،
 وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد : كَلَّتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ .
 والدليل الثاني : أَنَّهُمَا لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين (٢) فتقول : كَلَا الرَجُلَيْنِ ،
 لثلاث تكون قد أَضَفْتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوغ ، وانما ستوغ ذلك عندنا
 كون كَلَا وكَلْنَا مفردين (٣) / في اللفظ وما بعدهما مثنى ، فلما خالفنا بعدهما [٤٤و]
 بهذا القدر من المخالفة ساغت الأضافة ، ألا ترى أَنَّهُ لا يجوز : اثنا رجلين في
 ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله :

ظرفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٤٣)

لما لم يكن حَنْظَلٌ مثنى اللفظ وإن كان انما يعني عن حَنْظَلَيْنِ .
 والدليل الثالث : كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف
 في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في
 الرفع وبالياء في النصب والخفض .

فَأَنْ قِيلَ : فُلْعَلْ ذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ : الزِيدَانِ ، بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا
 فَالْجَوَابُ : إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَأَكْثَرُ مَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي خَشْعَمَ وَهِي
 فَتُخَذُ مِنْ طَبِيعِ (٤) وَجَمِيعِ الْعَرَبِ تَسْتَعْمَلُ كَلَا وَكَلْنَا بِالْأَلْفِ فِي كُلِّ

(١) أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه . والرجز في وصف نعامه . ورواية الفراء :
 مقرونة بواحدة . السلمي : عظم في فرس البير وعظام صغار في أصابع اليد والرجل .
 قال الفراء : يريد بكَلَّتْ : كَلْنَا ، وقال أبو حيان وما من الكوفيين أحد يقول كَلَّتْ
 واحدة كَلْنَا ولا يدعي أن لكلا وكَلْنَا واحداً منفرداً في النطق مستملاً . اهـ . وقول الفراء
 يؤيد ذلك . معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٢٣٥ ، اللسان : كَلَا ، العيني ١/١٥٩ ،
 الغرزة ٦٢/١ .

(٢) ر : مثنى . (٣) ر : مفردتين .

(٤) انظر ص ١٥١ تعليق ١ والشاهد ٥٤

حال إذا أضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال ، فدلّ ذلك على أنّهما ليسا بمثنيين .

والدليل الرابع : كون العرب تخبر عنهما اخبار المفرد قال الله تعالى : **كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا (١)** . ولم يقل آتتا ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد ، ألا ترى **أَتَكَ** لاتقول : الهندان قامت والزيدان قام .

فإن قيل : لاجبة في ذلك لأنّ العرب قد تُخبر عن الاثنين بإخبار المفرد ، قال الفرزدق :

١٧٧ ولو رَضِيَتْ يَدَايَ بِهِ وَضَعْتَ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ اخْتِيَارُ (٢)
ولم يقل وضعتنا . وقال الآخر

١٧٨ لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ (٣)
ولم يقل تنهلان ، وقال الآخر :

١٧٩ فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبًّا قَرَنْفُلٍ أَوْ سُبُلًا كَحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ (٤)
ولم يقل كَحِلَّتَا وَلَا فَانْهَلْتَا .

(١) الكهف : ٣٣ ، وانظر معاني القرآن ١٤٢/٢ .

(٢) الفرزدق في مطلقته النوار ، والرواية : بها مكان به ، ورواية الكامل : ولو أنى ملكك يدي ونفسي ، وعليها لاشاهد فيه الكامل ١٢١/١ ، الخصائص ٢٥٨/١ المحتسب ١٨١/٢ شرح مشكلات الحماسة ١٨٢، ٨٨ ، ابن الشجري ١٢٢/١ ، التنبيه ٤٠ ، الديوان ٢٦٤ .

(٣) لا مرئى القيس ، قيل أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له .
الزحلوقة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وروى : زحلوقة ، وهي بمعناها . الزل : ما نزل عنه القدم . جمهرة اللغة ١٩/١ ، المحتسب ١٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٨٨ ، المسلسل ٣٧ ، أمالي القاضي ٤٣/١ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الديوان ٤٧٣ .

(٤) سلمى أو سلمى بن ربيعة الضبي . ونسب في الأصمعيات لعلاء ابن أرقم . القرنفل والسبل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيل الدموع . النوادر ١٢١ ، الأصمعيات ١٦١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، أمالي القاضي ٨١/١ ، التنبيه ٣٩ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الخزائن ٤٠٢/٣ .

فالجواب : إنَّ الأخبار عن كلا وكلتا إخبار المفرد كثير ، وما أنشدناه قليل باب الشعر ، وهو مع ذلك لا يجوز إلا في الشيثين المتلازمين كالعينين واليدين وليس كذلك أمر كلا وكلتا .

فإن قيل : فالذي يدل على أنَّهما مُثنَّيان إخبار العرب عنهما إخبار المُثنَّى قال :

١٨٠ كلاهما لا يطلقان (١)

فالجواب : إنَّ ذلك قليل ووجه الحمل على المعنى ، لأنَّ كلا وكلتا وإن كانا مفردَي اللفظ فهما مثنَّيان في المعنى ، ومثل ذلك قوله تعالى : ومنهم من يستمعون إليك (٢) . فحمل على المعنى ، وقال في موضع آخر : ومنهم من يستمع إليك (٣) . فحمل على اللفظ . وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال :

١٨١ إنَّ المنيَّةَ والخوفَ كلاهما يُوفي المنيَّةَ يرقبانِ سَوَادِي (٤)
فقال : يوفى حملا على اللفظ ويرقان حملا على المعنى .

فإن قيل : فلا شيء كانا بالألف في الرفع والياء في النصب والخفض مع إضافتها إلى المضمر ؟ فالجواب : إنَّ العرب قد قلبت الألف ياء مع المضمر في نحو (٥) : عليه وإليه ولديَّه وإتما تفعل ذلك إذا كان اللفظ / الذي في آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر ، ألا ترى أن لدى وإلى وعلى لاتستعمل واحدة منها مفردة

(١) لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان .

(٢) يونس : ٤٢ . (٣) الأنعام : ٢٥ .

(٤) رواية أبي حنيفة : يوفى المخارم . قال ابن هشام : إذا لاقى إن المنيَّة توفى نفسها ، اهـ ، المخارم : الطرق ، سوادى : شخصي ، يوفى : يشرف على . مجاز القرآن ٣٦/٢ ، ٣٨ ، الفضليات ٤٤٥ . شرح الفضليات ٤٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١١ ، المغنى ٢٢٤ ، الشيرازيات ١١٠ و .

(٥) ج ، ر : نحو في ، وهو تحريف .

فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها . والمضمر أيضا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله .
فغيروا آخر هذه الالفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كضربت
ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضا قلبوا الألف من كلا ياء مع المضمر
كما فعلوا ذلك في لَدَيْهِ . وعليه لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأن كلا أيضا
لا تستعمل إلا مضافة .

فأن قال قائل : فلو (١) كان الأمر على ما ذكرتهم لقلبوا مع المضمر في حالة
الرفع فقالوا : جاء في الرجلان كليهما ، فالجواب : إن كلا وكلتا في الباب
مشبهان بعائى ولدى لانهما أشد اتصالا بما بعدهما من كلا وكلتا ، فلذلك
لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولأن لدى منصوبة وقد تكون مخفوضة في
في مثل : من لَدَيْهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلا في الموضع الذي (٢)
حملتها عليه .

باب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد
على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . فقولنا :
إعلام السامع بمجموع الاسمين ، مثال ذلك : قام زيد أخوك ، ألا
ترى أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك .
وقولنا : أو فعلين ، مثال ذلك قول الشاعر:

١٨٢ متى تأتينا تُلِمِّمُ بنا في ديارنا تَجِدُ حَطَباً جزلاً وناراً تأججا (٣)
ألا ترى أن السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتينا وتُلِمِّمُ .

(١) ر : لو . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) لعبد الله بن الحر .

تأجج : قيل أصله تأجج والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والأصل : تتأججن ،
وقيل هو ماض والألف للاطلاق ، وفي توجيه تذكيره أقوال عدة عرضها البغدادي وكلها
يظهر فيها التكلف واضعاً . الكتاب ٤٤٦/١ ، المقضب ٦٣/٢ ، التوجيه الرماني ١٩٤ ،
المخرانة ٦٦٣/٣ .

وقولنا : على جهة البيان ، تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروُ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قامَ زيدٌ أخوكَ ، بيانٌ لزيد بالأخ .
وقولنا : على أن يُنَوَّى بالإول منهما الطرح ، تحرز (١) من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ العاقلُ أو قامَ زيدٌ نفسه . فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني (وهو) (٢) نفسه . لكنه لم يُنَوَّ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويت في البديل لأنك إذا قلت : قامَ زيدٌ أخوكَ . فأما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد . فكأنك قلت : قامَ أخوكَ ، فأضربت (٣) عن قولك أولا : زيد . فأن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البديل في نحو مررتُ بزيد بأخيك (٤) ، قال الله تعالى . « قال الملأ الذين استكبروا من قومِه للذين استضعفوا لَمِنَ آمَنَ مِنْهُمْ » (٥) فأعاد لام الجزم مع مَنْ وهو بديل من الذي ، فلولا أن النية في الأول الطرح لما جاز ذلك . اذ لو كان البديل من كمال الأول كما هو النعت لما ساع إدخال العامل عليه لئلا يؤدي ذلك إلى ادخال العامل بين شيئين / قد جُعلا كالكلمة الواحدة ، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على [٤٥] والنعت لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد . فهو من كمال المنعوت كما أن الصلة من كمال الموصول .

وقولنا : من جهة المعنى لامن جهة اللفظ . لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظا ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل : ضربتُ زيدا يسه . اذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه .

(١) ر : يحترز .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ر : وأضربت .

(٤) ج : فأخيك ، وهو تحريف .

(٥) الاعراف : ٧٥ .

والبديل ينقسم ستة أقسام ، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أن النحويين اختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف .
فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، وهو ان تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ، ومنه قوله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم (١) . والصراط (٢) الثاني هو الأول .

وبدل البعض من الكل . وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض مايقع عليه الأول نحو قولك : ضربت زيداً يده ، ومنه قوله تعالى : والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلاً (٣) . فمن بدل من الناس وهو واقع على بعض مايقع عليه الناس ، لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع .

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو ان تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكمن الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج (٤) ، نحو قولك : أعجبتني عبد الله عليمه ، ألا ترى أنه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لأنهم يقولون : سرق عبد الله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر . ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به ، فيدخل في هذا الحد : سرق عبد الله ثوبه . لأن الثوب مشتمل على عبد الله . (وهو فاسد) (٥) وذلك لأنه يجوز أن تقول : سرق عبد الله فرسه . والفرس ليس مشتملاً على عبد الله .

(١) الفاتحة : ٦ ، ٧ . (٢) ر : فالصراط ، وهو لغة في الصراط .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد وكان أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه في بغداد . كان عالماً في النحو واللغة والتفسير ، توفي ببغداد عام ٨٣١١ ، الزبيدي : ٢٤ ابن النديم ٩٠ - ياقوت ١٣٠/١ ، القفطي ١٥٩/١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر الهمع ١٢٦/٢ .

والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُهُ أو فرسُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُ الله ، وأنت تعني الثوبُ أو الفرس .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : قُتِلَ أصحابُ الأخدود ، النار ذات الوقود (١) . فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول : قُتِلَ أصحابُ الأخدود . وأنت تعني النار ، ولأنه قد علم إنمّا كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الاخدود لأحراق المؤمنين والمؤمنات ، لا الاخدود نفسه .

وعلى هذا يجوز : أعجبنى عبدُ الله حُسْنُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : أعجبنى عبدُ الله . وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول ، أعجبنى عبدُ الله غلامُهُ ، لأنه لايجوز أن تقول : أعجبنى عبدُ الله . وأنت تعني الغلام / لأنه لايفهم [هـ ظ] من الأول (٢) .

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول ، بل لايد من أن يجوز استعمال الاول وحده على حدة . ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أَسْرَجْتُ القومَ دَابَّتَهُمْ ، وإن كان معلوماً من قولك : أَسْرَجْتُ القومَ ، أنك إنما تقصد (٣) الدابة ، لأنه لايجوز : أَسْرَجْتُ القومَ ، وأنت تعني الدابة وتقول : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُهُ ، لأنك قد تقول : سُرِقَ عبدُ الله ، وأنت تعني الثوب .

والاثنان الجائزان (٤) قياساً ولم يرد بهما السماع : بدلُ الغَلَطِ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للاول على جهة الغلط .

-
- (١) البروج : ٦ ، ٥ .
(٢) في ر : وفي حاشية ج عن نسخة أخرى مايلي : ولا يكفي في معرفة بدل اشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول . أه ، وهو تكرار .
(٣) ر : قصدت .
(٤) ج : البخاريان .

وبدل النسيان : أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ومثال ذلك أن تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَمَارٌ ، وذلك أن تكون قد توهمت أن الممرور (١) به زيد ، ثم تذكرت بعد أن الممرور به حمارٌ وأنت به على جهة البذل .

والاحسن في مثل هذا أن تأتي ببيل فنشعر بالأضراب عن الاول لثلاث يتوهم في (٢) ذلك أنك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهم أنك رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً . (٣)

ومن النحويين من زعم أن ذلك قد ورد في كلامهم واستدل على ذلك بقول ذي الرمة .

١٨٣ لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ فِي اللَّثَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبٌ (٤)
فقال: الحُوَّةُ السَّوَادُ الْخَالِصُ، وَاللَّعَسُ سَوَادٌ يَضْرِبُ إِلَى الْحُمْرَةِ ، فَأَبْدَلَهُ (٥)
اللَّعَسُ مِنَ الْحُوَّةِ عَلَى جِهَةِ الْغَلَطِ (٦) .

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة للحوَّة كأنه قال : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ أَى حُوَّةٌ مَشُوبَةٌ بِحُمْرَةٍ ، كما قالوا : رَجُلٌ عَدَلٌ ، يريدون عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر .

والواحد الذي ورد به السماع واختلِف فيه بدل البداء (٧) وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، وذلك نحو ما ذكره

-
- (١) ج ، ر : الممرور ، وهو تحريف . (٢) كذا ، والوجه : من
(٣) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢٨/١ ، ٢٩٧/٤ وقال ابن هشام أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالحنان . التوضيح ١٠٨/٢ .
(٤) لمياء من اللمي وهو سمره في باطن الشفة ، وهو مستحسن عند العرب . الشنب .
تحديد الاسنان ودقتها . وقيل : يردو غلوبة فيها ، الكامل : ١٦٠/١ ، الخصائص ٢٩١/٣
العيني ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٢/٢ ، الديوان .
(٥) ر : فأبدل .
(٦) نقل السيوطي أن قائله ابن السيد البطليوسي ، الهمع ١٢٦/٢ .
(٧) ج ، ر : النداء ، وهو تصحيف .

أبو زيد (١) من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمرأ (٢). وذلك أنه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر ، وقول الشاعر :

١٨٤ مالى لأبكي على علاتي صبايحي غبايقي قبايقي (٣)
وذلك أنه أبدل الصبايح من العلات أولاً فكأنه قال : مالى لأبكي على صبايحي ثم بداله في ذلك فأبدل الغباقي .

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف (٤).
والصحيح أن الوجهين ممكنان .

والذى يستدل به على بدل البداء قوله عليه السلام : إنَّ الرجلَ ليُصلى الصلاة وما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها رُبُعُها إلى العُشرِ (٥). اذ معلوم أنه ليس المعنى : وما كُتِبَ له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنَّ ذلك لا يوجد شيء من الأجزاء واحد ، وأيضاً فآفته مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجل قد يصلى (٦) الصلاة وما كُتِبَ له إلا بعضها وكأنه لما قال : إنَّ الرجل ليصلى الصلاة وما كُتِبَ له نصفُها ، أضرب عن ذلك وأخبر أنه قد يُصلى وما كُتِبَ له ثلثُها وكذلك ينتزل ما / بعد ذلك إلى العُشر .

* * *

- (١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري ، لغوى أديب نحوي ، توفي بالبصرة عام ٥٢١ هـ . ترجمه السيوطي ٤١ ، ابن النديم ٨١ ، ياقوت ٢١٢/١١ ، الفقهني ٣٠/٢ .
- (٢) انظر الخصائص ٢٩٠/١ ، شرح مشكلات الحاشية ١٤٥ .
- (٣) أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه . العلات : جمع علة وهي ما يتعلل به . وفسرها بالصبايح والغباقي والقبليات . والقبليات جمع قبلة ، يريد نوقاً يعطيها صباحاً وبعد المغرب وفي القاتلة . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحاشية ١٤٥ ، ٣٨٧ وفيه : وكيف لا . البيان للزبيري ١٠٥/٢ ، اللسان : قيل .
- (٤) ممن قالوا بهذا ابن جني ، وجوز أيضاً أن تكون من البدل . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ .
- (٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٤٠٧/١ وانظر الهمع ١٢٦/٢ .
- (٦) ر : ليصل ، واللام زائدة .

والبدل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الأعراب خاصة ، فيجوز بدل (١) المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس .
فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ .
ومثال النكرة من النكرة فيه : ضَرَبْتُ رَجُلًا صَالِحًا .

ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه ضَرَبْتُ زَيْدًا رَجُلًا صَالِحًا .

ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه : ضَرَبْتُ رَجُلًا زَيْدًا .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلُثَهُ .
والنكرة من النكرة فيه : أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلُثًا مِنْهُ ، وبدل المعرفة من النكرة فيه :
أَكَلْتُ رَغِيفًا ثُلُثَهُ ، وبدل النكرة من المعرفة : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثُلُثًا مِنْهُ .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا ،
والنكرة من النكرة فيه : أَعْجَبَتْنِي جَارِيَةٌ حَسَنٌ لَهَا ، والنكرة من المعرفة فيه :
أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَسَنٌ لَهَا ، والمعرفة من النكرة : أَعْجَبَتْنِي جَارِيَةٌ حَسَنُهَا .

ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي دون ضميرٍ إلا قليلاً . فمن ذلك قوله تعالى : قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْلُودِ النَّارَ (٢) . ولم يقل نَارَهُ ، وأما قوله تعالى :
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٣) . فمن بدل من الناس وحذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال : من استطاعَ إليه سبيلًا منهم ؟

وذهب الكسائي (٤) إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوف فكأنه قال : فعليهم ذلك ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البديل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً .

(١) الأولى : ابدال .

(٢) البروج : ٥ ، ٤ . (٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي أحد القراء السبعة وإمام الكوفيين في اللغة والنحو . توفي بالري من أقاليم فارس عام ١٨٩ هـ ، ابن النديم ٩٧ ، الزبيدي ٨٨ ،
الانباري ٨١ ، القفطي ٢٥٦/٢ .

ومن الناس من جعل مَن فاعلة بحجّ كأنه قال : أن يحجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنّه يجيء على هذا معنى الآية : إنّ الله له على الناس كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجّ البيت المستطيع . وهذا خلف .

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنّه لم يجيء شيء من بدل النكرة الا كذلك كقوله تعالى : لنسفاً بالناصية ، ناصية . (١) وقول الشاعر :

١٨٥ وكنتُ كذى رجاين رجلٍ صحيحةٍ ورَجُلٍ رَمَى فيها الزمانُ فُشِلَتْ (٢)
واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لاتفيد في البدل ، الا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررتُ بمحمدٍ رجلٍ ، لم يكن مفيداً اذ معلوم أن محمدًا رجلًا فاذا وصفته أفاد (٣) .

وما ذهبوا اليه فاسد ، بل لايشترط عندنا الا أن يكون في البدل فائدة . (٤) والدليل على فساد ما ذهبوا اليه قول الشاعر :

١٨٦ فلا وأبيكٍ وليس خير منكٍ أني ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ (٥)
فخير منك بدل من أباكٍ وليس من لفظ الأول/ولا موصوفاً، ولا يتصور أن [٤٦ظ] يكون نعتاً لأنه نكرة والأب معرفة . ومنه قول الآخر :

- (١) الملق : ١٥ ، وانظر مع الهوامع ١٢٧/٢ .
- (٢) لكثير غزاة . واختلف في معناه فقيل : إنه تمنى أن تضع راحلته فيبقى عند قوم غزاة فهو لفقدان راحلته كذى رجل مشلولة وهو يبقائه في حياها كذى رجل صحيحة . وقيل غير ذلك الكتاب ٢١٥/١ ، المقضب ٢٩٠/٤ ، المسلسل ١١٦ ، أمالي القاضي ١٠٨/٢ ، أمالي المرتضى ٣٦/١ ، العيني ٢٠٤/٤ ، الخزائن ٣٧٦/٢ ، الديوان ٤٦/١ .
- (٣) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع كما في الهمع ١٢٧/٢ .
- (٤) انظر الحجة للفارسي ١١١/١ واستشهاده بالشاهدين ١٨٦ ، او ، ١٨٧ .
- (٥) لشير بن الحارث وقيل سير (جاهلي) ، وروى في الحجة : يؤذني ومعناه : يعجبي . وقوله : يؤذيني أي يغني وليس هو لي في ملك ، النوادر ١٢٤ ، الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٦١ ، الخزائن ٣٦٢/٢ .

١٨٧ إنا وجدنا بني سلمى بمترلة كساعدا الضب لا طول ولا قصر (١)
فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعنا ولا هما من
لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة .

وأيضاً فإن قولك : مررتُ بمحمدٍ رجُلٍ ، مفيد لأنه قد يمكن أن يكون
محمد اسم امرأة لأن الرجل يسمى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم
الرجل ، قال الشاعر :

١٨٨ تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهِ إلى ملكٍ أعشوا إلى ضوءِ نارِهِ (٢)
وقال الآخر :

١٨٩ يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ إن كنتُ دحاحاً فأنتِ أقصرُ (٣)

* * *

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الاظهار والاضمار أربعة أقسام :
ظاهر من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر ،
الا أن في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال
تكلف وهو إعادة الظاهرة على حسب مايتبين :

(١) أنشد الأخفش ولم ينسبه . وروايته : بني جلان كلهم . وبنو جلان : حي من العرب من
عنزة . ورواه ابن جني : ولا عظم . ساعد الضب ذراع يده ويقال إنه على طول واحد في
جميع الضباب لايتفاوت طولاً ولا قصراً . أراد أن هؤلاء القوم متساوون في مزنة رشق
السهام ، هكذا فسر البغدادي . الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ ،
اللسان : جل ، الخزائن ٣٦٤/٢ :

(٢) من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان ، وصواب الرواية :
إلى مالك أعشوا إلى ضوء مالك . والأبيات كافية ، وهند ومالك ابنا خالد بن صخر بن الشريد .
ورواية العقد : تجنبته ، والسيرافي : ذكر مالك ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، العقد الفريد
٣٢٧/٣ ، اصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ ، التوضيح ٢٤٥/٢ ، المعني
٥٥٨/٤ ، التصريح ٣٣٩/٢ ، اللسان : هلك .

(٣) أنشد السيرافي وابن السيد ولم ينسبه ، والرواية عندهما : ان أك ، وهي كذلك في ر
وحرفت إلى « أراك » . الدحاح : المستدير الململم ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، اصلاح
الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاك .
ومثال بدل المضمَر من المضمَر فيه : زيدٌ ضربته إِيَّاه (١) .

ومثال بدل المضمَر من الظاهر : ضربتُ زيداً إِيَّاه (٢) .

ومثال بدل الظاهر من المضمَر فيه : زيدٌ ضربتهُ أخاك .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ .

ومثال بدل الظاهر من المضمَر فيه : الرغيفُ أكلتهُ ثُلثَهُ .

ومثال بدل المضمَر من المضمَر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتهُ إِيَّاه ، فالضمير في أكلته يعود على الرغيف، وإياه يعود على الثلث .

ومثال بدل المضمَر من الظاهر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إِيَّاه ، فتعيد الضمير على الثلث ، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين . ومثال بدل الظاهر من المضمَر : القومُ ضربتهم ثُلثَهُم .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عَجِبْتُ (٣) من الجاريةِ حسنِها .

ومثال بدل الظاهر من المضمَر فيه : الجاريةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حُسْنِها .

ومثال بدل المضمَر من المضمَر فيه : حُسْنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ .

ومثال بدل المضمَر من الظاهر فيه : حُسْنُ الجاريةِ عَجِبْتُ من الجاريةِ مِنْهُ .

فتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .

وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة

فمنهم من منع ومنهم من أجاز .

(١) يرى الكوفيون أن (إِيَّاه) توكيد للضمير في ضربته وليس بدلا لأن البدل يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه . مجالس ثعلب ١٣٣ ، ٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيتُ زيداً إِيَّاه ، لم يستعمل في كلام العرب ثبوته ونظمه ، قال : ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢ و ، وانظر التوضيح ١٠٩/٢ .

(٣) ج ، ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فالذي منعها حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه ، الا ترى أنك اذا قلت : ثلثُ الرغيفَ أكلتُ الرغيفَ أيّاهُ ، لم يكن في الجملة التي هي : أَكَلْتُ الرغيفَ ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث . فان قلت : فإنّ إياه المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد . فالجواب : انّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف ، فكأنك قلت : أيّاه أَكَلْتُ ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير .

وكذلك مسألة : ثلثُ الرغيفَ أكلتهُ إياه ، ألا ترى أنّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلته عائد عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها (١) . ولا يعتد بإياه ، لأنّه على نيّة الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة/المتقدمة . [٤٧و] والصحيح المنع لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل .

* * *

وفي البدل من المضمّر خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الأبدال من المضمّر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخصّ (٢) . ومنهم من أجازّه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل ، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيءٍ وأما غيره من أقسام البدل فجائز (٣) كقوله :

١٩٠ ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مُضَاعَا (٤)
فأبدل حلمي من الباء في الفيتني .

(١) كذا ، والعبارة مشكّلة .

(٢) وواقفه الكوفيون كما نقل السيوطي في الهمع ١٢٧/٢ .

(٣) من قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٤) لدى بن زيد يخاطب امرأته . ونسب في الكتاب لرجل من بجيلّة أو خشم ، الكتاب ٧٨/١ ،

معاني القرآن ٧٣/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، التمام ٢١ ، التوجيه ١٩٩ ،

المني ١٩٢/٤ ، الخزانة ٣٦٨/٢ ، الديوان ٣٥ ،

وانما لم يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبين الأول وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس فلم يجوز فيهما إذ لا فائدة فيه (١) .

والأخفش يستدل على جوازه بالسماع والقياس ، فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله : ١٩١ على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضمن بالماء حاتم (٢) فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا ، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته ، فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس (٣) لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب .

وهذا فاسد ، لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أن قولك : لقيت رجلاً فضربتُه ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربتُ الرجلَ ، وأنت لو قلت : فضربتُ الرجلَ العاقلَ ، لم يجوز ، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت . وانما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب . فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز

(١) هذا تعليل ابن جنبي في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٢) الفرزدق في هجاء رجل من بلعبر كان دليلاً لهم فضل بهم ، ورواية الديوان : على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وعليها لا شاهد فيه ، الكامل ٢٣٣/١ ، التوجيه ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤ ، المستقصى ٥٤/١ ، العيني ١٨٦/٤ ، الديوان ٨٤٢ .

(٣) ر : يلبس .

الابدال منه ، اذ لامانع منه . وتبين أنّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع
الأبدال منهما كما يمتنع نعتهما .

وأما السماع فقولهُ تعالى : كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم
القيامة لاريبَ فيه الذينَ خسروا أنفسهم (١) .. فالذين عنده بدل من
الضمير المنصوب في ليجمعنكم . وقول حميد :

١٩٢ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفُوني حميداً قد تذرِيتُ السناما(٢)

فحميد بدل من الياء في فاعرفُوني . ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين
محمولاً على الاستئناف وأن يكون حميداً ، منصوباً باضممار فعل على
الاختصاص(٣) ، كأنه قال : أعني حميداً ، فيكون (٤) نحو قول الآخر :

١٩٣ أناسٌ بثغري لا تزالُ رماحُهم (٥)

* * *

واذا ابدلتَ من اسم الاستفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه
حتى يوافق البذل المبدل منه في المعنى ، كقولك : كم مالكَ أعشرونَ /
أم ثلاثون ؟ ومتى تخرجَ أيومَ الخميس أم يومَ الجمعة ؟ ومن ضربتَ أزيداً
أم عمراً ؟

* * *

(١) الانعام ١٢ .

(٢) حميد بن حريث بن بحدل ، وروى في الصحاح كما نقل البغدادي : جميعاً ، ولا شاهد فيه .
وفيه إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة . تذرِيت : علوت الذرّة من سنام المجد .
المنصف ١٠/١ ، البيان للأنباري ١٠٨/٢ ، ابن يعيش ٨٤/٩ ، الخزانة ٣٩٠/٢ ،
شرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، الضرائر ١٥٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج ، ر : على المدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أي اعرفوا المشهور ،
فأناب حميداً مناب قوله : المشهور ، لكونه علماً . (٤) زيادة من ر

(٥) للفرزدق من قصيدة في الفخر ، ورواية السيرافي : أناساً ، عل أنه مما ينتصب على المدح
والتعظيم ، وعجزه :

شوارع من غير العشيرة في الدم

شرح السيرافي ١٣/٣ ظ ، الديوان ٨٢١ .

وَإِذَا أُتِبَتْ بَعْدَ عِدَدٍ أَوْ جُمِعَ بِأَسْمَاءٍ تَرِيدُ إِبْدَالَهَا مِنْهَا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتَهُ بَعْدَ الْعِدَدِ يَفِي بِالْعِدَدِ أَوْ مَا ذَكَرْتَهُ بَعْدَ الْجُمْعِ يُمْكِنُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجُمْعِ أَوْ لَا . فَإِنْ كَانَ جَازٍ فِيهِ وَجْهَانِ : الْأَبْدَالُ مِمَّا تَقْدَمُ وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً ، زَيْدًا وَعُمَرَاءَ وَخَالِدًا . عَلَى الْبَدَلِ . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمْ زَيْدٌ وَالْآخَرُ عُمَرُوٌّ وَالْآخَرُ خَالِدٌ . وَنَحْوُ قَوْلِكَ : لَقِيتُ رَجَالًا ، زَيْدًا وَعُمَرَاءَ وَخَالِدًا . عَلَى الْبَدَلِ . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَحَدُهُمْ زَيْدٌ وَالْآخَرُ عُمَرُوٌّ وَالْآخَرُ خَالِدٌ .

فَإِنْ لَمْ يَفِ بِالْعِدَدِ فَالْقَطْعُ لَيْسَ إِلَّا كَقَوْلِكَ : لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً : زَيْدٌ وَعُمَرُوٌّ وَلَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ لِأَنَّ زَيْدًا وَعُمَرَاءَ لَا تَقَعُ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَةٌ .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَ الْجُمْعِ يَقَعُ عَلَيْهِ الْجُمْعُ فَالرَّفْعُ أَيْضًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ : لَقِيتُ رَجَالًا زَيْدٌ وَعُمَرُوٌّ ، وَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ ، لِأَنَّ زَيْدًا وَعُمَرَاءَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا رَجَالٌ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ فَيَتَوَقَّفُ عِنْدَهُ وَلَا تَتَعَدَّاهُ فَيَكُونُ (١) إِذَا ذَاكَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ لَفْظُ الْجُمْعِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ مَا الْإِثْنَانِ فِيهِ مِنْ شَيْئَيْنِ نَحْوُ : قَطَعْتَ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ ، لِأَنَّ وَقُوعَ لَفْظِ الْجُمْعِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ مُقَيِّسٌ بَلْ يَكُونُ إِذَا ذَاكَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ عَظِيمٌ الْمَنَاقِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا مَنَكِبَانِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

تَوَهَّمْتُ آيَاتَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسْتُ أَعوَامُ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ (٢)
رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لِأَيَّاءِ بَيْنِهِ وَنَوَى كَجِدَمِ الْحَوْضِ أَثْلَمَ خَاشِعٌ
فَأَنَّهُ رَوَى بَرَفْعِ رَمَادٍ وَنَوْدَى وَنَصَبَهُمَا .

(١) ر : وَيَكُونُ .

(٢) الْآيَاتُ : الْعَلَامَاتُ ، وَالضَّمِيرُ فِي (لَهَا) يَعُودُ عَلَى الدَّارِ .

تَوَهَّمْتُ : تَفَرَّسْتُ . اللَّائِي : الْبَطْنُ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ .

النَّوَى : حَفْرَةٌ تَجْعَلُ حَوْلَ الْخَبَاءِ لَتَمْنَعُ تَسْرِبَ مِيَاهِ الْمَطَرِ إِلَيْهِ .

الْجَدَمُ : أَصْلُ الْحَوْضِ الْمُتَبَقِّي مِنْهُ ، خَاشِعٌ : لَاصِقٌ بِالْأَرْضِ .

وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ : مَا إِنْ تَبَيَّنَ . الْكِتَابُ ١/ ٢٦٠ ، مَجَازُ الْقُرْآنِ ١/ ٣٢ ، الْمُقْتَضَرُ

١/ ٣٢٢ « الْعَيْنِ ٣/ ٤٠٦ ، الْخَزَانَةُ ١/ ٤٢٩ ، الدِّيَوَانُ ٤٣ .

واعلم أن كل شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا وقد تقدم ماله — من الأسماء — موضع خلاف لفظه في باب العطف . فأن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالاتباع ليس إلاّ نحوقام زيد أخوك ورأيتُ زيداً أخاك وإن كان له موضع خلاف لفظه جازّ البديل على اللفظ والموضع نحو: يعجبني ضرب زيد أخوك عمراً ، على الموضع ، وأخيك على اللفظ . إلاّ في موضعين فأنّه لا يجوز البديل منهما (١) إلاّ على الموضع خاصة .

أحدهما : أن تبدل الاسم الواقع بعد إلاّ من اسم مخفوض بحرف جر زائد لايزاد إلاّ في النفي ، وذلك نحو : ماجاءني من أحد إلاّ زيد ، بالرفع لأنك لو خفضت زيداً بالحمل على لفظ أحد للزم (٢) من ذلك زيادة من في الواجب ، لأنّ البديل على تقدير تكرير العامل فيكون التقدير اذ ذاك : إلاّ من زيد ، وزيادتها في الواجب لا تجوز . ومن ذلك : ليس القائم بأحد إلاّ زيداً ، على الموضع ، ولا يجوز إلاّ زيد ، على اللفظ لأنّ ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب (٣) ومن ذلك قوله :

١٩٥ يا ابنتي سلّمي لستما بيدٍ إلا يدا ليست لها عضد (٤) .
فنصب يداً بعد إلاّ على موضع يد.

والآخر : / أن تبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلاّ من الاسم المبني مع لا نحو [٤٨و] لا رجل في الدار إلاّ عمرو ، على البديل من موضع لارجل ، ولا يجوز النصب لأنّ البديل على تقدير تكرار (٥) العامل ولا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لارجل في الدار إلاّ عمراً ، فعلى الاستثناء .

(١) ر : فيها . (٢) ر : في .

(٣) أجاز الكسائي والفراء ذلك وانشد الفراء البيت بجر يد بعد إلا ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ .

(٤) لأوس بن حجر ، ورواية الفراء والمبرد والزمخشري والديوان : أبني لبني . لستم ، وبنو لبني من بني أسد بن وائلة ، يصفهم بالضعف وقلة النفع . الكتاب ٣٦٢/١ ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، المفصل ٧١ ، الديوان ٢١

(٥) ر : تكرير .

رَفَعُ

عبد الرحمن (البحراني)
(أسكنه الله الفردوس)

باب عطف البيان

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة بيبته كما بيبته النعت نحو : جاءني أبو حفص عمر .
فقولي : جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرز من النعت ، لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق أو مافي حكمه ، وعطف البيان لا يكون إلا بالجوامد .

والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه .
وانما قلت في الأكثر ، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات .
وقد أجاز الفارسي (١) في زيتونه من قوله تعالى : من شجرة مباركة زيتونة (٢) .
أن يكون عطف بيان على الشجرة .

وقولي : يبينه كما بيبته النعت تحرز من البدل ، فإن البدل يبينه بياناً مع أنك تنوي بالأول الطرح ، وليس عطف البيان كذلك . فهذا فرق ما بينهما . والفرق بينهما أيضاً أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء .
والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بين جداً ، إذ التأكيد قد وضعت له العرب الفاظاً مختصة به لا يجوز أن يكون غيرها (٣) .

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد فسمع الحديث وبرع في علم النحو والقراءات والعربية ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ ترجمه الخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ ، ابن الأنباري ٣٨٧ ، ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي ٢٧٣/١ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) ر : غيرها .

ومما يبيّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعمة أن نعت المعرفة قصدك به ازالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فكأنك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (أنه عاقل ، وكذلك اذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام . واذا قلت : قام زيدٌ صديقٌ عمرو ، فكأنك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (١) صداقته لعمرو .

وعطف البيان انما يقصد به ازالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فاذا قلت قام أبو حفص عمرُ ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عمر الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلا أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعنى بأبي حفص .

وأما البدل فإنّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك (٢) لم تذكره .

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعروف [٤٨ظ] بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أضيف إليه اسما ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلُ زيدٌ . فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل ، وذلك أن البدل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير : هذا الضاربُ زيدٌ ، ولا يجوز اضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام ، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان ، ومن ذلك قوله :

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) ر : كأنه .

١٩٦ أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً (١)
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل ، لما ذكرناه .

وكذلك أيضاً يتبين الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب :
يازيدُ زيداً ، إن جعلت زيداً بدلاً لم ينون لأنه في نية تكرار حرف النداء ،
وانت لو أوليته حرف النداء لم يكن الا غير منون ، وإن جعلته عطف بيان
كان منوناً لأنه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين .
ومن ذلك قوله :

١٩٧ إني وأسطارِ سَطْرَنَ سَطْرَا لقائلٌ يانصرُ نصرأ نصرأ (٢)
فالثاني عطف بيان على الاول والثالث منصوب على الاغراء كأنه قال : عليك
نصرأ ، فإن قيل : فكيف يبين الشيء بنفسه ، ألا ترى أن نصرأ الثاني لا يفهمُ منه
إلا ما يفهم من الأول ، فالجواب : إن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادي وأنت
تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لا يمكن أن يقع اللبس ، فلا يعلم من
المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بنصر فصاعداً .

• • •

- (١) المراد بن سعيد الأسدي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد .
ترقبه : تنتظر انزهاق روحه لأن الطير لا تقع على القتل وبه رمق .
وقوعاً : مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ضد الطائر ونصب على
الحال من الطير ، ورواية المبرد بنصب بشر حملاً على محل البكري ورد رواية الجرجاني .
الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ٨٨/١ ، الفصل ١٢٣ ، ابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، التوضيح
٩٢/٢ ، العيني ١٢١/٤ ، الهمع ١٢٢/٣ ، الخزائن ١٩٣/٢ .
- (٢) نسب لرؤبه وألحق بديوانه ، ونصر في البيت حاجب نصر بن سيار وإلى خراسان
للأمويين ، وروى نصر ، بالفصاد . الأسطر يريد بها أسطار المصحف ، ورواية المبرد :
يانصرُ نصرأ ، على أن الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث على الموضع ، ورواه
أيضاً : يانصرُ نصرأ ، بجعل الثاني بدلاً من الأول والثالث عطف بيان .
الكتاب ٣٠٤/١ ، المتقضب ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، ابن يعيش ٣/٢ ، المغني
٥١٠ ، الخزائن ٣٢٥/١ ، الديوان ١٧٤ .

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الاعلام إذا جرت على الكنى في الاعراب أو في الالقب إذا جرت على الكنى أيضاً أو على الاسماء الاعلام . فمثال الأول : قام أبو حفص عمر ، ومثال الثاني : قام أبو حفص قُفَّةُ أو قام عبد الله قُفَّةُ ، إذا كَانَ قُفَّةُ لقباً لأبي حفص وعبد الله . وأمّا اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد فأنّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب ولا تُجرى أحدهما على الآخر فتقول : هذا قيس قُفَّةُ وهذا سعيد كُرْزٍ ، ولا يجوز قيس قُفَّةُ ولا سعيد كُرْز . (١)

وسبب ذلك ان العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبد الله وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والآخر مضاف نحو محمد وأبي بكر ، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين ، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الآخر وكان المضاف الاسم لان اللقب أشهر ، وباب الاضافة ان يضاف فيه الاسم الاعم إلى الاخص نحو : غلام زيد .

* * *

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون في مثل : مررت بهذا الرجل ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان . فمن حملته على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتاً لحظ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل ، بعد هذا بمنزلة الجاضر المشار اليه . فأن قيل : فقد زعمت أن عطف / البيان أخص من النعت وقد أجزت [٤٩و] في الرجل وهو معرف بالالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام ، فالجواب : إن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لايعطي جنس المشار

(١) نقل أبو حيان وابن هشام جواز الاتباع في هذه المسألة وأيده ابن هشام بقولهم : هذا يحيى عينان ، ونسب أبو حيان والسيوطي للكوفيين وبض البصريين وابن مالك ، الارتشاف ١٢٩ ، التوضيح ٣٠/١ ، الهمع ٧١/١ . وانظر الكتاب ٤٩/٢ .

اليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطي هو أن الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار اذن أعرف من هذا .

فأن قيل : فإذا قدرته أعرف من « هذا » فكيف أجزت أن يكون نعتة : والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : إنك إذا قدرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدم في بيان معنى النعت وكأنك قالت : مررت بهذا الرجل ، وهو الرجل الذي بينى وبينك فيه العهد ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان بل تجعلها للحضور ، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيويه .

باب أقسام الأفعال في التعدي

التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال : عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ .
ومنه قوله عليه السلام : من طلبَ القوتَ لم يتعدْ (١) . معناه لم يتجاوز ما
يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعول به .
فان تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير
ذلك ولم يتجاوزهُ إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً .

فالأفعال على هذا تنقسم قسمين : قسم يتعدى وقسم لا يتعدى .
فالذي لا يتعدى هو الذي لا يبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه
بأي شيء وقع نحو : جلسَ وقامَ ، لا يبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلس
أو مقوم ، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد . ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ .
والتعدي عكسه ، وهو الذي يبنى منه اسم مفعول ويصح السؤال عنه بأي
شيء (وقع) (٢) نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ألا ترى أنه يصح أن تبنى منه
اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ ؟

والتعدي ثلاثة أقسام : قسم يتعدى الى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى إلى
واحد بحرف الجر وقسم يتعدى إلى واحد (تارة) (٣) بنفسه وتارة بحرف جر .
فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولا به واحداً ويكون ذلك
المفعول يحل به الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أن ضربتَ تطلب
مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ .
فان قيل : فأنتك تقول : ذكرتُ زيداً ، وتوصل ذكرتُ إلى زيد بنفسه ،
والذكر لا يحلُّ بزيد . فالجواب : إن الأشخاص لا تذكر فأذا قلتَ ذكرت
زيداً فأنتما هو على حذف مضاف تقديره : ذكرتُ أمر زيد أو شأنه أو
قصته ، والذكر يحلُّ بشأن زيد وقصته أي يتسلط عليهما . [٤٩ظ]

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لا يكون محلاً للفعل ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ وجئتُ إلى عمروٍ وعجبتُ من بكرٍ . لا ترى أنَّ المرور لا يحلُّ بزَيْدٍ والمجيء لا يحلُّ بعمروٍ والتعجب لا يحلُّ ببكرٍ .

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحتُ زَيْداً ونصحتُ له ، وأمثاله .

وانما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لانه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحتُ زَيْداً أكثر من : نصحتُ لزَيْدٍ ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً ، ولا نصحتُ لزَيْدٍ أكثر من : نصحتُ زَيْداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه .

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة (١) ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح .

فينبغي على هذا أن يجعل : نصحتُ زَيْداً ، وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزَيْدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأنَّ النصح لا يحلُّ بزَيْدٍ . فإن كان الفعل يحلُّ بنفي المفعول ويوجد تارة متعدياً بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً نحو :

(١) في نسخة في حاشية ج : وزاد الأستاذ أبو علي الشلوين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن يكون بعض العرب بلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين ، وانما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد.

مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشنتُ بصدريه وصدرة (١) ، لأنَّ
التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحلّ بالرأس .

وزعم ابن درستويه (٢) أنَّ نصحتُ لزيد من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما
بنفسه والآخر بحرف الجر ، وأنَّ الأصل : نصحتُ لزيد رأيه ، واستدلَّ
على ذلك بأنه مفعول من قولك : نصحتُ لزيد ثوبه بمعنى خِطَّته ، فشبهه
إصلاح الرأى لزيد بخياطة الثوب ، لأنَّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما
أنَّ نصحتُ من قولك : نصحتُ لزيد ثوبه بمعنى خِطَّته من باب ما يتعدى
إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرٍّ فكذلك ما نُقِلَ منه ، ثم حذف
المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : نصحتُ
لزيد ، معناه نصحتُ لزيد رأيه .

وهذا فاسد لانه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع
من المواضع : نصحتُ لزيد رأيه ، فتوصل نصحتُ إلى منصوب بعد المجرور
فاذ لم يسمع ذلك دليل على فساده .

والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسمٌ يتعدى إلى مفعولين بنفسه
وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرٍّ . فالذي يتعدى إلى
اثنين بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين [٥٠هـ]
وقسم لا يجوز فيه ذلك ، فالذي لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين هو
ظَنَنْتُ ، إن لم تكن بمعنى آتَمت ، وعلمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفتُ . وحسبتُ
وزَعَمْتُ وُخِلْتُ ورأيتُ ، إذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ ، ووجدتُ
بمعنى علمتُ ، وأعلمتُ وأريتُ . وأنبأتُ ونبأتُ وأخبرتُ وخبرتُ وحدثتُ .
إذا كان بمعنى أعلمتُ .

وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال : هَبَّ بمعنى ظُنَّ ، والقي بمعنى وَجَدَ ،
وَعَدَّ بمعنى حَسِبَ نحو : هَبَّ زيدا شجاعاً ، والقيتُ زيدا ضاحكاً وعددتُ

(١) خشنت صدره : أوغرته ، أي أحمته من الغيظ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نحوي لغوي أخذ عن ابن قتيبة
والمبرد وغيرهما . توفي ببغداد عام ٣٤٧ هـ ، الزبيدي ٢٦ ، الخطيب البغدادي ٤٢٨/٩ ،
القطامي ١١٣/٢ ، ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

زيداً عالماً (١). ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال
والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لا تقول : هَبْ زيداً الشُّجاعَ ، ولا
ألفيتُ زيداً الضحَّاكَ ولا عددتُ زيداً العالمَ . فأما قوله :
١٩٨ تعدُّونَ عَقَرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مجدِّكم

بنى ضَوَّطَرى لولا النكَمِيَّ الْمُقْتَنَعَا (٢)

فأفضلُ مجدِّكم نعت لعقر النيب . وعدَّ بمعنى حَسِبَ كأنه قال : تحسبون
عَقَرَ النِّيبِ الذي هو أَفْضَلُ مجدِّكم ، ممَّا تفخرونَ به .

وأما سَمِعْتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسْمَعُ أو من قبيل مالا يُسْمَعُ ،
فإن كان من قبيل المسموعات تعدَّت إلى واحد باتفاق نحو : سَمِعْتُ كلامَ
زيد وسَمِعْتُ قراءةَ بكرٍ ، وإن كان من قبيل مالا يُسْمَعُ نحو : سَمِعْتُ
زيداً يتكلَّمُ ، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين .

فمنهم من جعلها مما يتعدى إلى اثنين كظننتُ ، وحجته أن سَمِعْتُ لما دخلت
على مالا يُسْمَعُ أتيتُ لها بمفعول ثانٍ يُعْطَى معنى المسموع ، كما أن ظننتُ
لما دخلت على زيد وهو غير مظنون في المعنى أتيت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يُعْطَى
معنى المظنون فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً .

على هذا يكون «يتكلَّمُ» من قولك : سمعتُ زيداً يتكلَّمُ في موضع مفعول ثانٍ
لَسَمِعْتُ . ومنهم مع جعلها متعدية إلى مفعول واحد ، فإذا قلت : سمعتُ زيداً
يتكلَّمُ ، فإنَّ زيداً مفعولٌ لَسَمِعْتُ ، على تقدير حذف مضاف كأنك قلت :
سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلَّمُ ، ويكون في موضع الحال ، أي سمعتُ صوتَ
زيدٍ في حال أن زيداً يتكلَّمُ ، وتكون هذه الحال مبيّنةً لأنه قد سمع صوته
(١) التصريح ٢٤٧/١ .

(٢) لحرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه ، ورواية الديوان .

سميكم ... هلا . النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . الكمي : الشجاع ، وهو منصوب بفعل
مقدر بعد لولا أي لولا تعقرون الكمي فتعدونه من مجدكم ، ويقال للقوم إذا كانوا لا
يفنون : بنو ضوطرى ، الكامل ٢٧٨/١ ، النقاظ ٨٣٣ ، الخصائص ٢٥/٢ ، ابن
الشجري ٣٣٤/١ ، الخزائفة ٤٦١/١ ، الديوان ٣٣٨ .

في حال أنه يصيح أو يقرأ أو غير ذلك ، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيدا في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى : هل يسمعونكم إذ تدعون (١) . ألا تر أن المعنى ، هل يسمعون دعاءكم ؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله : إذ تدعون عليه . وهذا المذهب أولى ، لأن سمع من أفعال الحواس ، وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد ، تقول : ذقت طعامك ، وشميت طيباً ، وامتست حريراً ، وأبصرت زيدا ، فينبغي أن تكون «سمعت» مثلها . وأيضا فإنها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت ، فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن «يتكلم فعل» [٥٠ ظ] والتعلل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله .

وباطل أن يكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضا تقول : سمعت زيدا ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد ، فأما قوله :

١٩٩ سَمِعَتِ النَّاسُ يَتَتَجَّعُونَ غَيْثاً

فَقُلْتُ لَصِيدُحَ (انتَجَعِي بِلَالاً) (٢)

فليس بإلغاء وإنما هو على الحكاية ، ألا ترى أن المعنى : سَمِعْتُ هذا الكلام الذي هو النَّاسُ يَتَتَجَّعُونَ غَيْثاً ، فليس معنى : سمعتُ زيدٌ يتكلم ، على هذا المعنى ، سمعتُ زيدا يتكلم لأنك إذا رفعت فالمسموع (٣) هذا الكلام الذي هو زيدٌ يتكلم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيدٌ يتكلم ، فلو

(١) الشعراء : ٧٢ .

(٢) لدى الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء . صيدح : اسم ناقة الشاعر .

ونقل النصب ابن السيد والفارقي والزمخشري كما في الخزاعة .

وما بين القوسين سقط من ج ، ر ، وألحقه مصحح ج في حاشيتها ، المقتضب ١٠/٤ ، الكامل ٥٣/٢ ، التوجيه ٢٣٩ ، اللسان : صبح ، الخزاعة ١٧/٤ ، شواهد الكشف ٢١٢ ، الديوان ٤٢٩ .

(٢) ج ، ر بالمسموع ، وهو تعريف .

كان الغاء لكان معناهما واحداً ، كما أَنَّ قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، لافرق بينهما ، وأيضاً فإنَّ الفعل لا يُلغى في أول الكلام .

* * *

والذي يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى ، نحو كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ، ألا ترى أَنَّ زيداً وعمراً آخذان في المعنى للثوب والدرهم .

والقسم الذي يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة للمفعولين نحو : أمرتُكَ بالخير .

والذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : أعلمَ وأرى المتولين من علمٍ ورأى المتعديين إلى مفعولين . وأنبأً ونبأً وأخبر وخبر وحدث إذا ضُمِّنت معنى أعلمت .

* * *

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال ما بقي من أخوات رأيتُ وعلمتُ إذا نُقلت بالهمزة وأجاز أظننتُ زيداً عمراً قائماً : وأحسبتُ أخاك بكرةً منطلقاً ، وأخلفتُ عبدَ الله بيشراً مُقيماً ، وأوجدتُ مُحَمَّدًا عمراً ضاحكاً ، قياساً على أعلمتُ وأريتُ (١) . وذلك غير جائز عندنا ، لأنَّه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين مانقِل بالهمزة لا من هذا الباب ، أعنى مالا يجوز فيه الاختصار عليه ، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرى ، ولفظان لا ينبغي أن يُقاسَ عليهما .

فصل

وينبغي أن يُعلم أَنَّهُ ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جرٍّ لا يجوز حذف حرف الجرِّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاَّ مع أَنَّ وأنَّ نحو : عَجِبْتُ أَنَّكَ قائمٌ ، وعَجِبْتُ أَنَّ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أَنَّ وأنَّ بالاصلة ،

(١) وأجازه أيضاً ابن السراج . كما في معجم الهوامع ١٥٩/١ .

والطول يستدعى التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي
اختارَ واستغفرَ وسمَّى وكنَّى ، بمعنى سَمَى ، وأمرَ . تقول : أمرْتُكَ
الخيرَ ، تريد بالخيرِ ، قال :

٢٠٠ أمرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ماأمرتُ به

فقد تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ (١)

وتقول : اخترتُ الرجالَ زِيداً ، تريد من الرجالِ ، قال الله تعالى : واختارَ
موسى قومهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (٢) ، معناه : من قومه ، وسميتُك زِيداً ، تريد
بزيد قال الأخطل :

٢٠١ وسميتُ كعباً بِشَرِّ العِظَمِ

وكانَ أبوكَ يُسمي الجُعَلَ (٣)

يريد : سُميتُ بكعبٍ ويُسَمَّى بِجُعَلَ .

وكنيتُك أبا عبد الله ، تريد بأبي عبد الله / قال : [٥١ و]

٢٠٢ وما صفراءُ تُكنى أمَّ عَمرو

كَأَنَّ سُوَيْقَتَيْهَا مِنْجَلَانِ (٤)

يريد تُكنى بأمِّ عمرو . واستغفرُ الله ذنبي يريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

(١) ورد في شعر عمرو بن معد يكرب ولأياس بن عامر والعباس بن مرداس. النشَب : المال

الثابت كالفضياع ونحوها ، وقيل : جميع المال ، وعطفه من باب المبالغة . الكتاب ٧١/١

المقتضب ٣٦/٢ ، الكامل ٣٣/١ ، المؤلف والمختلف ١٦ ، الفصل ٣٩١ ، ابن الشجري

٣٦٥/١ ، الخزائن ١٦٤/١ . (٢) الاعراف : ١٥٥ .

(٣) قاله الأخطل يهجو به كعب بن جعيل الشاعر التثليبي ، ونسب لحرير وهو في ديوان الأخطل

مع ذكر القصة التي قيل فيها ، الأغاني ١٦٢/٧ ، المقد الفريد ٣٦٠/٣ ، التنبية ١١٩ ،

الانتصاب ٤٥ ، ١٢٥ ، الخزائن ٢٢٠/١ ، ديوان الأخطل ٣٣٥ ، ديوان جرير : ٤٨٦

(٤) لحامد الراوية ، ونسب لأبي عطاء السندي . والرواية : أم عوف ، وهي كذلك في نسخة

بحاشية ج وام عوف كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله صفراء . أبيات المعاني ٦١٢

الشعر والشعراء ٧٦٧ ، الأغاني ٣٣١/١٧ ، الحيوان ١٦١/٥ ، المحكم ٢٦٩/٢ ،

السان : صفر .

٢٠٣ استغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (١)

يريد من ذنبٍ ، ودعوتك أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله . قال الشاعر :

٢٠٤ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ

أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ (٢)

يريد دعنتي بأخيها ، أي سمّنتي بذلك . فإن أردت بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً ، أي استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرط تعيين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ ، فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجز حذف حرف الجرّ أصلاً . وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله إلى في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

٢٠٥ تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنٌ حَرَامٌ (٤)

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . الوجه : القصد وهو بمعنى التوجه . الكتاب ١٧/١ معاني القرآن ٢٣٣/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٧٧ ، مقاييس اللغة ٥٩/٦ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، الانتصاب ٤٦٠ ، الخزانة ٤٨٦/١ .

(٢) رواه المبرد في الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم . الكامل ١٢٥/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٤ ، المفصل ٢١٥ ، المستقصى ٩٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ .

(٣) قيل هو شاذ وليس ضرورة فقد ورد في النشر . الخزانة ٦٧١/٣ .

(٤) لجرير ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيي . ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل حفيد جرير : مررتم بالديار ، قال : فهذا يدلّك على أن الرواية مغيرة ، قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . الكامل ٣٤/١ ، المغني ١٠٧ ، ٥٢٦ ، الخزانة ٦٧١/٣ ، الديوان ٥١٢ .

يريد على الديار حذف على . وقول الآخر :

٢٠٦ تَحِنُّ فُتُبْدِي مَابَهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وأخفِي الذي لولا الأسى لقضاني (١)

يريد لقضي على ، وقول الآخر :

٢٠٧ فَبِتْ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشَنَنِي هَرَأْسًا بِهِ يُعَلَى فَرَأَشِي وَيُقَشَّبُ (٢)

يريد فرشنَ لي .

وزعم علي بن سليمان الأخفش (٣) أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو : برتُ القلمَ السكّينَ ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين . فإن اختلَّ الشرطان أو أحدهما منع نحو : رَغِبْتُ الأمرَ ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل أردت : رَغِبْتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ ، وكذلك لا يجوز : اخترتُ إخوتكَ الزيّدين ، لأنّه لا يُعلم هل أردت : اخترتُ إخوتكَ من الزيّدين أو الزيّدين من إخوتكَ ، فلم يتعيّن موضع الحذف (٤) . والصحيح أنّه لا يجوز شيء من ذلك وإن وُجدَ الشرطان فيه لقلّة ما جاء من ذلك إذ لا يُحفظ منه إلاّ الأفعالُ التي ذكرناها .

(١) لعروة بن حزام ، والضمير في تحن يعود على ناقة الشاعر ، الأسى : جمع أسوة وهي ما

يتأس به الإنسان عن أحزانه ، الكامل ٢٢/١ ، شرح الحامسة للرزوقي ٣٤٤ ، ١١٦٢ ،

المغني ١٥٢ ، اللسان : عرض قضى ، العيني ٥٥٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٣/٢ . الديوان .

(٢) للناطقة الذبياني ، الهراس نبت كثير الشوك ، وفي حاشية ج ، ر : القشب : الخلط ونسر

قشيب إذا خلطت له في لحم يأكله سمّاً فاذا أكله قتله فيؤخذ ريشه ، قال الهذلي :

به يدع النكمى على يديه يخر تخالسه نسرأ قشيباً

وقوله به يعني بالسيف ، اهـ ، شرح المفصليات ٨٥٢ ، إصلاح المنطق ٤٠٦ ، اللسان ،

قشب ، وفيه الحاشية السابقة . الديوان ٦٤ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير ، أخذ عن ثعلب والمبرد

وغيرهما وبرع في النحو واللغة والأخبار . توفي ببغداد عام ٥٣١٥ ، ابن النديم ١٢٣ ،

القفطي ٢٧٦/٢ ، ياقوت ٢٤٦/٣ .

(٤) في تعليقات الأخفش على الكامل ما يتعارض وما نسب إليه هنا . الكامل ٣٤/١ .

وأما ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد أو من باب ما يتعدى إلى أكثر ، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أن تقدم المفعول أو تؤخره ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولزيد ضربتُ (١) ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعبرون (٢) ، وإن لم يقدم لم : يجوز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله :

٢٠٨ فلما أن تواقفنا قليلاً أنخنا للكلاكل فارتميئنا (٣)
يريد أنخنا الكلاكل .

وإنما تدخل اللام عليه إذا تقدم لأن العامل إذا ذلك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتاج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجر عليه خلاف اللام إلا أن يحفظ فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر فلا يتجاوز نحو : مسحتُ رأسه وبرأسه ، وخشنتُ صدره وبصدره ، أو في ضرورة شعر نحو قوله / : [٥١ ظ]

٢٠٩ هنّ الحرائر لربّات أخمرة سودّ المحاجر لا يقرآن بالسور (٤)
يريد : لا يقرآن السور . وقول الآخر :

٢١٠ تضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥)
يريد ونرجو الفرّج .

-
- (١) ج ر : أزيد ، وهو تحريف . (٢) يوسف : ٤٣ .
(٣) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم . شرح الحماسة ٤٤٧ .
(٤) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي . ويريد بربات الأخمرة النساء والخمار هو ما تستر به المرأة رأسها . المحاجر من الوجه حيث يقع عليه النقاب وما بدا من النقاب أيضا . وروى : أحمره وربات الأحمرمة الإمام لأنهن يعملن عليها . مجاز القرآن ٤/١ ، جمهرة اللغة ٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣ ، ٥٠١ ، المغني ٢٧ ، ١١٥ ، شواهد المغني ١١٦ ، ديوان الراعي ٨٧ ، ديوان القتال ٥٣ .
(٥) نسب لراجز من بني جمدة . الفلج : موضع لبني قيس وقيل مدينة في أرض اليمامة لبني جمدة وبني قشير ، وفي الاقتضاب أن نرجو بمعنى نطمع . مجاز القرآن ٥/٢ ، ٥٤٩ . الاقتضاب ٤٥٨ ، معجم البلدان ٣٩٣/٦ ، المغني ١١٥ ، الخزائن ١٥٩/٤ .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى أكبر من واحد لم يجوز إدخال اللام على مفعوله ، تقدّم أو تأخر ، وسبب ذلك عندي أنك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما ، وكذلك فيما تعدّى (١) إلى ثلاثة . فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير ، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد .

وإن أدخلتها على أحدهما وتركت الآخر صار كأنّه قويّ ضعيف في حين واحد . قويّ من حيث قويّ في حق الأول (٢) ، ضعيف من حيث لم يقو في حق الآخر وذلك تناقض . لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيره كأنه ظرف للفعل ، وتستغني به عن المفعولين ، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول : ظننتُ يزيدَ وعلمتُ بـيكرٍ ، أي جعلته موضع علمي وزيداً موضع ظنّي ، ومنه قوله :

٢١١ فقلتُ لهم ظنُّوا بالفتي مدججٍ سرّاتهم بالفارسيّ المُسرّدِ (٣)
يريد : ظنُّوا في الفتي مدججٍ ، أي اجعلوهم موضع ظنِّكم .

* * *

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذف اقتصار أو حذف الاختصار . فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .

فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتُ زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢١٢ مُنْعِمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصُونِكَ مِنْ رِءَاءِ شَرْعِيّ (٤)

(١) ر : يتعدى . (٢) ر : الأصل ، وهو تحريف .

(٣) لدريد بن الصمة ، وقوله : ظنوا أي أيقنوا كما فرها أبو عبيدة وابن الأنباري والمرزوقي .

سراتهم : خيارهم أو رؤسائهم . الفارسي المسرد : الدروع المحكمة النسيج صنعة فارسي ، مجاز القرآن ٤٠/١ ، الاصمعيّات ٢٣ ، جمهرة الأشعار ١١٧ ، الاضداد لابن

الأنباري ١٤ ، شرح المرزوقي ٨١٢ ، الجمل ٢٠٨ ، أسرار العربية ٦٤ .

(٤) للحطيفة . الشرعي : ضرب من ثياب اليمن . والضمير يعود على هند التي ينسب بها في أول

القصيدة . الخصائص ٣٧٢/٢ ، المحتسب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة

١٣٤ ، الديوان ٣٥ .

يريد : تصون إليّك منها الحديث .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ وأكلتُ ، تريد أن هذين الفعلين قد وقعا مني . ولا تخبر بأي شيء وقع . ومنه قوله تعالى : كُلُوا وَاشْرَبُوا (١) أي أَوْقِعُوا هذين الفعلين .

وأما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب علمتُ . فإن كان من باب أعطيتُ جاز حذف مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذف اختصار وحذف اختصار .

فمثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوتُ زيداً ثوباً؟ كسوتُ . وفي جواب من قال : هل أعطيتُ زيداً درهماً؟ أعطيتُ . فحذفت المفعولين في الجواب للدلالة ما تقدم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ أو كسوتُ ، لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان . قال الله تعالى : فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٢) . أي من وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ زيداً ، في جواب من قال : لمن أعطيتُ الدرهم؟ تريد أعطيتُهُ زيداً ، فحذفت لفهم المعنى . ومثال حذفه حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ / زيداً ، ولا تريد أن تخبر بما [٥٢و] أعطيت ، وأعطيتُ درهماً ، فلا تخبر لمن أعطيته .

وان كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما . فإن حذف المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذف اختصار أو حذف اختصار . فإن حذفتهما حذف اختصار جاز ، ومنه قول الكميت :

٢١٣ بأيّ كتاب أم بأية سنة . ترى حبّهم عاراً علىّ وتَحَسُّبُ (٣)
يريد : وتَحَسَّبُ حبّهم عاراً علىّ ، فحذف للدلالة ما تقدم .

(١) الطور : ١٩ . (٢) الليل : ٥ .

(٣) الشاهد من إحدى الهاشميات . والضمير في بهم يعود على آل بيت الرسول ، وقوله : بأيّ ،

متعلق بقوله : ترى ، الأغاني ١٥/١١٩ ، المجتبى ١/١٨٣ ، العيني ٤١٣/٢ ،

الخرائفة ٢٠٧/٢ ، ٥/٤ . الهاشميات ٣٦ .

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين . منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه (١) . ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين (٢) . ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها ومنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه (٣) .

فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها تجري جواب القسم . والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تنافى به القسم . قال الله تعالى : وظننوا ما لهم من محيص (٤) . فأجرى ظن مجرى والله ، كأنه قال : والله ما لهم من محيص . ومثل ذلك كثير . فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها (٥) .

وهذا لا حجة فيه ، لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟

وأما الأعلام ومن أخذ بمذهبه فحجبتهم أن كل كلام مبني على الفائدة . فإذا لم توجد فائدة لم يجوز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله : ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت ، كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم . إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى . فإذا قال قائل : علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد .

(١) وهو الجرمي ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، الهج ١٥٢/١ .

(٢) مع الهوامع ١٥٢/١ . (٣) مع الهوامع ١٥٢/١ .

(٤) سورة فصلت : ٤٨ .

(٥) قال ابن هشام : أنما القلوب لأفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . المغني ٤٤٨ ،

وانظر الشاهد ٥٧ .

والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما. وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكي سيبويه أنهم يقولون : مَنْ يسمع يَحُلّ معناه : أي يقع منه خيلةٌ ، وقال تعالى : أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ بِرَى (١). أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءً عن مذهب سيبويه .
وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، فأما الاختصار فجائز قليل ، فمن ذلك قوله :

٢١٤ ولقد نَزَلَتْ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَسَّبِ الْمُكْرَمِ (٢)
تقديره : فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ كائناً أو واقعاً . وقوله :

٢١٥ من را مثل معدان بن يحيى إذا ما النسع طال على المَطِيَّةِ (٣)
يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورأى بمعنى عليم لأنَّ العرب / لا تحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم [٥٢ظ].
وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أن تقول : ظننت زيداً ، تريد وقع مني ظنٌ بزید ، ولا ظننته . وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا بُدَّ له من خبر والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

(١) النجم : ٣٥ .

(٢) لعنرة من معلقته ، المحب : اسم مفعول من أحب . قال التبريزي : وقوله : فلا تظني غيره ، أي لا تظني غير ما أنا عليه من محبتك . اهـ . وهذا يقتضي أنها اكتفت بنصب مفعول واحد ، وهو أيضاً مذهب الرضى ، فلا حذف هناك ، شرح العشر ٩٢ ، المخصص ٢٤٢/١٢ ، العيني ٤١٤/٢ ، الخزائن ٥٣٩/١ ، ٤/٤ .

(٣) يروى هذا الشاهد في كتب اللغة لتخفيف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ، وفي النسخ : رأى ، وهو تحريف لأن الألف الثانية حذفت بعد تخفيف الهمزة وقد نص على ذلك ابن عصفور .

النسج : جملة عريضة يشد بها الرجال . سر الصناعة ٧٢٨ ، اللسان : رأى .

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاته أو اثنين منها ويبقى واحد ، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان .

فإن حُذفت كلها جاز على حذف الاختصار وعلى حذف الاختصار .
فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمتُ ، في جواب من قال : هل أعلمتُ زيدا ؟
عمرأً منطلقاً ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل .
ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ ، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلامٌ خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار ، وأما على الاختصار فغير جائز ، فمثالُ حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمتُ زيدا ؟
عمرأً منطلقاً ؟ أعلمتُ زيدا ، أو أعلمتُ زيدا عمرأً . وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ زيدا أو أعلمتُ زيدا أخاك ، من غير دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجز ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة بأعلمتُ المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك ، إلا ترى أنك إذا قلت : أعلمتُ زيدا أخاك ، لم تدر هل هي أعلمتُ المنقولة من علمتُ بمعنى عرفتُ ، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمتُ المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟

وإذا قلت : أعلمتُ زيدا ، لم تدر أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز .

ولم يجز في أخوات أعلمتُ ، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس ، حملاً على أعلمتُ لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .
هذا مذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه (١) ، وأما غير سيبويه فإنه أجاز ذلك

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ .

مالم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر .
وأجازوا : أعلمتُ زيداً ، إذا قدّرتُ زيداً المفعول الأول . فإن قدّرتَه
الثاني أو الثالث لم يجوز ، لأنّ الثاني لا يستغنى عن الثالث . ولا الثالث عن الثاني
لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا : أعلمتُ زيداً أخاك ، إذا قدّرت هذين (١) المفعولين (٢)
هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً ، فإن قدّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد
المفعولين الثانيين لم يجوز أيضاً ، لما ذكرنا من أنّ المفعولين الثانيين لا يستغنى
أحدهما عن الآخر / وذلك عندنا كنه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره . [٥٣و]

* * *

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ،
وسيطت أو أخرت ، بجواز الالغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك .
وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخرت نحو : زيدٌ قائمٌ
ظننتُ . إلا أنّ الالغاء أحسن مع التأخير والأعمال أحسن مع التوسط ، فإذا
تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، خلافاً لأهل الكوفة في
ذلك ، فإنهم يجيزون الالغاء مع التقديم وإن كان الاعمال عندهم أحسن ،
ويستدلون على ذلك بقوله :

٢١٦ كذاكَ أدبْتُ حتى صارَ من خلُقِي

أنّي وجدتُ مِلاكُ الشَّيْمةِ الأدبِ (٣)
برفع مفعولي وجدتُ . وذلك لا حجة فيه ، لأنّ وجدتُ متوسط بين

(١) ر : هذا وهو تحريف (٢) ج : الفعلين

(٣) روى مع بيت آخر في الحماسة ونسب لبعض الفراريين ، والرواية فيهما بنصب القافية وعليها
لأشاهد فيه . والبيت يخرج على تقدير لام ابتداء محذوفة فتكون وجد معلقة عن العمل لا
ملغاة أو على تقدير ضمير الشأن كما نقل ابن جني . شرح المرزوقي ١١٤٦ ، شرح
مشكلات الحماسة ٣٢٥ ، التوضيح ١٢٣/١ ، العيني ٤١١/٢ ، الخزائن ٥/٤ .

اسم أنَّ وخبرها ، وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشيمةِ الأدبُ (١) ، ولم يُعنَ بالتوسط إلاَّ أنَّ تجيَّ وسط كلام لاصدره ، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى في (٢) إلغائها .

وقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجيَّ صدر الكلام . وأيضاً فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره : وجدته ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، أي وجدت الأمر هكذا .

وانما الغيت هذه الافعال ولم تلغ اعطيت وكسوت وما كان نحوهما ، لأنَّ بابها أن لاتعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر ، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك : قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، وقرأتُ الحمدُ لله ربَّ العالمين ، لكنَّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنَّها أفعال كما أنَّها أفعال ، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك .

فإن قيل : فهلاَّ نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأ والخبرَ تشبيهاً بأعطيتُ كما فعلت ذلك بظننتُ وأخواتها ؟ فالجواب : إنَّ ظننتُ وأخواتها لا يليها إلاَّ اسمان أو ما هو بمترلتهما ، كما أنَّ أعطيتُ وبابه لا يطلب إلاَّ اسمين ، وقرأتُ وقالَ قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو : قال زيدٌ : قامَ عمروٌ ، وقرأتُ : اقتربت الساعةُ (٣) . فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبه بأعطيتُ من قلتُ وقرأتُ وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها ، فإذا ثبت أنَّ الأصل فيها أن لا تعمل تبينَ لِمَ انقردت بالإلغاء ، لأنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل . فإن قيل : فلائى شىء لم تلغَ الا متوسطة أو متأخرة ؟ فالجواب : إنَّها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها ، وإن (٤) لم تكن أول الكلام فإنَّك إن أعملتها قدَّرت أيضاً أنَّ الكلام مبني عليها ، وإذا أنغيتها قدَّرت أنَّ

(١) العيوب ان خبر (أن) جملة وجدت ملاك الشيمة الأدب.

(٢) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

(٣) القمر : ١ . (٤) ر : وإذا .

الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فكأنك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ ، أردتُ أن / [٥٣ ظ] تقول أولاً زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم . فكأنك قلت عقيب قولك : زيدٌ منطلقٌ ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم .

فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالأعمال ليس الا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً ، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً ، وإنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملاً لها ملغياً لها في حين واحد . وأيضاً فإنك من حيث تلغي لم تبين الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدّر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام الا موضع الاعتماد والفائدة .

فإن أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالأعمال ولا يجوز الإلغاء إلا قليلاً جداً ، إلا مع التوسط والتأخر . والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو قولك : زيداً ظننته قائماً ، أو زيداً ظننتُ ذاك قائماً ، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت ، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير إليه .

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى : اعدِلُوا هو أقربُ للتقوى (١) . أي العدلُ أقربُ للتقوى .

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى : وَلِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٢) . أي إن صبره .

فإن قال قائل : فلا شيء جاز الإلغاء معهما ولا يجوز مع المصدر ؟ فالجواب :

(٢) الشورى : ٤٣ .

(١) المائدة : ٨ .

إنهما لما كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك الغاؤها، اذ لا تكون كأنك مُعمِلٌ مُلغٍ في حال واحد، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالمُلغاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما. فإن قال قائل : فلأى شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة؟ فالجواب : إنَّ الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر، ألا ترى أنَّ كلَّ واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب. فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة .

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولله صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه عن المصدر، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير .

* * *

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز (١) الاختصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث . ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلاف هذين المفعولين، والسبب في ذلك/ أنَّ المفعول الثاني من باب ظننت والثالث من باب أعلمت [٥٤و] هما في الأصل خبر ابتداء، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها.

* * *

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنباية أنَّ واسمها وخبرها وأنَّ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من (٢) باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من (١) باب أعلمت، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد، فتقول : ظننت أنَّ زيداً قائم وأعلمتُ عمرًا أنَّ أباه قائم .

(١) ج ، ر : فلا ، وهو تعريف .

(٢) ر : في .

وإنما جاز ذلك لطول أن بالاسم والخبر ، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأن الأصل أن تقول : ظننت أن زيداً قائمٌ واقعاً ، وأعلمت زيداً أن أباه منطلقٌ واقعاً ، أي ظننت قيامَ زيدٍ واقعاً ، وأعلمته انطلاقَ أبيه واقعاً ، إلا أنك حذفته للطول . ومما سهل ذلك أيضاً جريان المفعولين بالذكر في صلة أن ، ألا ترى أنك تقول : ظننت أن زيداً قائمٌ ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، في صلة أن .
وكذلك إذا قلت : أعلمتُ زيداً أن أباه قائمٌ ، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمتُ زيداً أباه قائماً ، في صلة أن .

. . .

وأجاز المازني إنابة ذلك (١) مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمت الثاني والثالث فأجاز أن تقول : ظننتُ ذلك ، في جواب من قال : هل ظننتُ زيداً قائماً ؟ وأشرت بذلك إلى مفعولي ظننت . وكذلك أعلمتُ زيداً ذلك في جواب من قال : هل أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ؟ فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد ، كما فعلت ذلك في أن وأسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأن العرب قد تفعل ذلك (٢) ، قال الله تعالى : لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك (٣) فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارض والبكر .

وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضاً فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فإذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننتُ ذاك ، على أن ذاك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ولَمَنْ صَبَرَ

(١) كذا في ج ، ر والاولى : ذاك .

(٢) الكتاب ٤٦١/١ . (٣) البقرة : ٦٨ .

وَعَفَّرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ (١) أي صبره .

ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٢١٧ يا عَمْرُو إِنَّكَ قَدِمَلَيْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ ، أُنْخَالُ ذَلِكَ قَلِيلٌ (٢)
فأتى مع ذكر المفعولين «ذاك» ولو كانت إشارة الى المفعولين لم يحتج الى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن ذاك إشارة الى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنه يجوز الألغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة الى المصدر .

وقد رد الفارسي أيضاً على المازني بأنه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت / تقول في جواب من قال :
هل (٣) زيد قائم ؟ ذاك . أي زيد قائم ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه .

وللمازني في الانفصال عن هذا بأن جَعَلَ العرب لفظاً بدلاً عن (٤) لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أن واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل : لعل أن زيدا قائم ، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أن ذلك ليس بقياس ، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه .

* * *

وانفردت أفعال القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه . والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً اليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أن وفي خبرها اللام أو ما النافية ، فهذا كله لا يجوز معه الا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) استشهد به ابن هشام لجواز الإشارة الى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار اليه كقولك : ضربته ذلك الضرب . وجملة انخال ذلك اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، ولم أجد نسبة للبيت ،

المقرب ٣٠ ، المغنى ٧١٤ .

(٣) ج : هذا ، وهو تحريف . (٤) ر : من .

في المعنى . ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وان يعمل بالنظر الى المعنى .

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : علمتُ أزيدُ في الدارِ أم عمروُ . ومثال كونه اسم استفهام : علمتُ أيتهم في الدارِ . ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام : علمتُ أبو أيتهم زيدُ . ومثال دخول اللام عليه : علمتُ لزيدُ قائمٌ . ومثال دخول ما النافية عليه : علمتُ ما زيدُ قائمٌ . وظننتُ ما عمروُ منطلقٌ . ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام : علمتُ إنَّ زيداَ لقائمٌ . فجميع هذا لاسييل إلى اعمال الفعل معه . ومثال كونه مستفهما عنه في المعنى : عرفتُ زيداَ أبو من هو ، الا ترى أنَّ زيداَ لم تدخل عليه همزة الاستفهام ، ولا أضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه في المعنى مستفهم عنه ، لأنَّك إذا قلت : عرفتُ زيداَ أبو من هو ، فمعناه : أزيدُ أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أن تقول : عرفتُ زيداَ أبو من هو ، برفع زيدٍ ونصبه ، نظرا إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى . ولا يعاق من غير أفعال القلوب الا سل نحو : سلَّ زيداَ أبو من هو ، وذلك أنه سببٌ لفعل القلب ، الا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسباب العلم ، فأجرى سبب مجرى المسبب .

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون في ذلك بمنزلة سلَّ ، لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدلَّ بقول العرب : أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا ؟ وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي برقٍ ها هنا ؟ واذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأنَّ التعليق بابه أن يكون في (١) أفعال القلوب .

• • •

واذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر

(١) ج ، ر : من ، وهو تعريف .

نحو فكرت ، أو من باب ما يتعدى الى واحد بنفسه نحو عرفت ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت .

فأن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد استراط حرف الجر نحو: فكرتُ أيهم زيد / كأنه في الأصل [ههـ] فكرتُ في أيهم زيد إلا أنهم استقبحوا تعليق الحافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب ، لأن ما يصل اليه الفعل بحرف جر اذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو أمرتكَ بالخير ، وأمرتكَ بالخبر وان كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله . نحو : عرفتُ أيهم زيد .

وان كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمتُ أيهم زيد ،

فأن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه واعماله فيه ثم أعلمت الفعل فيه فنصبته فأن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو (١) من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر ، فلا تقول : فكرتُ زيداً أبو من هو ، لأن فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرف الجر قياساً كما تقدم .

فأن كان (الفعل من باب) (٢) ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمتُ زيداً أبو من هو ، كان الاسم المنصوب المفعول الاول وسدت الجملة مسد المفعول الثاني .

وان كان من باب يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفتُ زيداً أبو من هو ، كان الاسم مفعولاً بعرفت ، باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف . فمنهم (٣) من ذهب إلى أنها في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأن جملة المبتدأ

(١) ج ، ر : فلا ، والفاء زيادة .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج ، ر .

(٣) ر : منهم .

والخبر اذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو نحو : جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه ، وان شئتُ قلت : ويدُهُ على رأسه ، والمعنى واحدٌ ، وانت لو قلت : عرفتُ زيدا وأبو من هو ، لم يكن معناه كعنى عرفتُ زيدا أبو من هو ، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو : عرفتُ أبو من زيدٌ ، ومع الواو ، عرفتُ زيدا وعرفتُ أبو من هو ، فدلَّ ذلك على أن الجملة ليست في موضع الحال ، ومنهم من ذهب إلى انها في موضع مفعول ثانٍ ، وأن عرفتُ ضُمْتُ معنى علمتُ فتعدت إلى مفعولين ، كما ضُمْتُ نباتُ وأنباتُ وأخبرتُ معنى ، أعلمتُ فتعدت تعديها . وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنك قلت : عرفتُ زيدا عرفتُ أبو من هو .

فإن قيل : من أي أقسام البدل هذا ؟ فالجواب : أنه من باب بدل الشيء من الشيء . فإن قيل : فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو ، فالجواب : أن ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو من هو والقصة هي الجملة (١)

• • •

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الاعمال ، كما تقدّم (٢) الا مع أريتاك ، من قول العرب : أريتاك زيداً أبو من هو ، فإن العرب التزمت في الاسم النصب ، وذلك أن رأيتُ وان كانت بمعنى [هه ظ] علمتُ فإن العرب أدخلتها معنى أخبرني ، ألا ترى أن المعنى : أخبرني أبو من زيدٌ ، فلما دخلها معنى أخبرني وأخبرني لا تعلق لانه ليس من أفعال القلوب (٣) .

(١) الظاهر أن المصنف يختار الرأي الثالث لكونه عنه وعدم رده .

(٢) ر : قدمنا .

(٣) العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لما وتقديره ، لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم ، فأذا فعل بها
تلفيت بما يتلقى به القسم ، فتقول : علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ ، وظننتُ لقد قامَ
عمروٌ كما تقول : والله ليقومَنَّ زيدٌ ، والله لقد قامَ عمروٌ (١)

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدّ . فإن
كان غير متعدّ فلا موضع لجملة الجواب من الأعراب نحو قولك :
بدا لي ليقومَنَّ زيدٌ . قال الله تعالى : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجنّته حتى حين (٢) فقولك : ليقومَنَّ زيدٌ لا موضع له من الأعراب ،
لأنّ بدا لا يتعدى . وإن كان متعدّياً نحو : علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ وعرفتُ
ليخرجنَّ عمروٌ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين . منهم من يجعل الجملة نائبة
مناوب معمول الفعل . فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمتُ ،
كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان يتعدى إلى واحدٍ نحو عرفتُ
كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الأعراب ، لأنّ الفعل وإن كان
متعدّياً قد ضمّن (معنى) (٣) ما لا يتعدّى ، فلذلك لم يتعدّ ، كما أن أنبات وإن
كانت في الاصل لاتتعدّى لما ضمّنت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت
تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي .

(١) انظر الشاهد ٥٧ وما بعده .

(٢) يوسف : ٣٥ .

(٣) زيادة يقتضيها الياق .

باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

جميع ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ثمانية أشياء :
المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال والتمييز والاستثناء والمفعول
معه والمفعول من أجله ، إلا أن الذي يذكر منه في هذا الباب أربعة ،
وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، وما عدا ذلك يُفرد له
مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة لأن الفعل يتعدى إليها على
اللزوم ، والأربعة الأخرى لا تلزم ، ألا ترى أن كل فعل مشتق من المصدر
ففيه دلالة عليه ، وأنه لابد له من زمان ومكان يكون فيهما . وكذلك
أيضاً لابد للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها . وأما التمييز فقد لا يكون
في الكلام شيء مبهم فيحتاج الى تمييز .

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول
معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً
فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج اذ ذاك إلى مفعول
معه .

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل
اذ ذاك مفعول من أجله .

فقد تبين أن اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة .

...

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو : ضَرَبَ وقيام أو الاسم القائم مقامه نحو :
سَرْتُ قليلاً ، وضَرَبْتُ سوطاً . الاصل : سَرْتُ سِيراً قليلاً ، فحذف المصدر
وأقيمت الصفة مقامه / وضَرَبْتُ ضربةً سوطاً ، فحذف المضاف وهو [و] ^{٥٦}
ضربةً وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه .

أو عدده نحو : ضَرَبْتُ عشرين ضربةً ، فعشرين مصدر لأنه عدد لمصدر .

أو ماضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : ضَرَبْتُ كُلَّ الضَّرْبِ ، فكلّ مضاف إلى الضرب ، وهو في المعنى شيء واحد .

أو بعضه نحو ضَرَبْتُ بَعْضَ الضَّرْبِ . فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب . بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أخذ منه نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً أو بعد معنى الفعل الذي أخذ منه نحو : أَتَيْتُ مَشِياً ، فمَشِياً منصوب بعد أَتَيْتُ ، وَأَتَيْتُ في معنى مشيتُ .

أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه .

* * *

وظرف الزمان : وهو اسم الزمان نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه نحو : سِرْتُ قليلاً ، تريد زمناً قليلاً فحذفت الموصوف وهو زمان وأقيمت صفته مقامه وهو قليل . ونحو : أَتَيْتُ قُدُومَ الْحَاجِّ ، فحذفت اسم الزمان وهو وقت وأقيم المضاف إليه مقامه وهو قدوم . أو عدده نحو سِرْتُ عَشْرِينَ يَوْماً ، أو ما أُضِيفَ إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سِرْتُ جَمِيعَ الشَّهْرِ ، فجميع مضاف إلى الشهر (وهو) (١) والشهر في المعنى شيء واحد .

أو بعضه ، نحو : سِرْتُ بَعْضَ الشَّهْرِ ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في المعنى جزء من الشهر ، بشرط أن يكون في جواب من سأل بك ، نحو : سِرْتُ عَشْرِينَ يَوْماً ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب (من قال : كَمْ سِرْتُ أو في جواب من سأل بمتى ، نحو : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب (٢) من قال : مَتَى سِرْتُ ؟

* * *

وظرف المكان : هو اسم المكان نحو : جَلَسْتُ خَلْفَكَ وَأَمَامَكَ ، أو ما قام مقامه نحو : جَلَسْتُ قَرِيباً مِنْكَ ، أصله : جَلَسْتُ مَكَاناً قَرِيباً مِنْكَ ، ثم حذفت الموصوف وهو مكان وأقيمت صفته مقامه ، وهو قريب ، ولا يُتَصَوَّرُ إلا في الصفة خاصة . أو عدده نحو : سِرْتُ عَشْرِينَ مِيلاً ،

(١) زيادة يفتضيها السياق . (٢) سقط ما بين القوسين من ر .

فعرشرين ظرف مكان لأنه عدد للميل وهو مكان . أو ما أضيف إليه اذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سَيرتُ جميعَ الميلِ ، فجميع مضاف الى الميل وهو الميل في المعنى . أو بعضه نحو : سَيرتُ بعضَ الميلِ ، فبعض مضاف الى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كم* ، نحو : سَيرتُ عشرينَ ميلاً ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب كم سَيرتَ ؟ أو في جواب أينَ نحو : جلستُ خلفَكَ ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب من قال : أينَ جلستَ ؟

* * *

والحال : وهو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيئة زيد في وقت المجيء مبهمه . ومثال المؤكدة : قامَ زيدٌ قائماً . ألا ترى أن المعنى قامَ زيدٌ / في حال أنه قائم . ومعلوم من قولك : قام زيدٌ [٥٦ظ] بانه قائم ، إلا أنك أثبت بقائم تأكيداً ، ومن ذلك قوله تعالى : وأرسلناك للناسِ رسولاً (١) ، ألا ترى أن المعنى : أرسلناك في حال أنك رسولٌ . ومعلوم من قوله تعالى : أرسلناك أنه كان رسولاً ، لكنه أكد بذكر الرسول .

* * *

والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضرب ، ألا ترى أن قياماً يقع على ما قل وكثر ، وكذلك ضربٌ . والمختص : ما كان اسماً لنوع نحو القهقري ، فإنه اسم لنوع من الرجوع . والقرفصاء فإنه اسم لنوع من القعود ، والصمماء اسم لنوع من الاشتغال (٢) . أو ما تخصص بأضافة

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) القرفصاء أن يقعد الإنسان على يديه ويلصق فخذه ببطنه ويحتجى بيديه يضمهما على ساقه كما يحتجى بالثوب . والصماء : أن يتجمل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً فيسد المنافذ على يديه ورجليه .

نحو : ضربتُ ضربَ شُرطيّ ، أو بالألف واللام نحو الضرب ، أو بالنعته
نحو قولك : ضربتُ ضرباً كثيراً ، أو شديداً . والمعدود : ما تدخل عليه
تاء التانيث الدالة على الأفراد نحو ضربةً وضربتين ، أو كان اسم عدد
نحو عشرين ضربة .

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود . فال مبهم
ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو في (١) وقت وزمان وأمثال ذلك .
والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصفر والأيام كالسبت والأحد
أو مختص بالإضافة نحو يوم الحمل أو يوم حليلة (٢) ويوم قيام زيد وأمثال
ذلك . أو بالألف واللام نحو : اليوم والليلة أو بالنعته نحو : جلست
مَعَكَ يوماً اجتمعنا فيه بزید وأمثال ذلك . والمعدود ماله مقدار معلوم
من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة .

* * *

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً : مبهم ومختص ومعدود .
فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به (نحو خلقتك وقدامه
وأمثال ذلك . والمختص عكسه وهو ماله أقطار تحصره ونهايات تحيط
به) (٣) نحو الدار والمسجد . والمعدود : ماله مقدار معلوم من المسافة
نحو : ميل وفرسخ وبريد .

* * *

والحال تنقسم قسمين : مؤكدة ومبينة ، فالمبينة هي التي تفيد من المعنى
مالا يفيد الكلام الذي يكون فيه نحو : جاء زيد ضاحكاً . ألا ترى أنه
لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك : جاء زيد ، مفيداً معناه ،
والمؤكدة : هي التي يعطى معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى :

(١) ليس في د(في) ولعلها محرفة عن (حين) .

(٢) يوم حليلة إحدى وقائع العرب في الجاهلية بين غسان والضجاعم .
وحليمة ابنة رئيس غسان .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

وأرسلناك للناس رسولا (١). ألا ترى أنه لو لم يذكر رسولا لكان قوله تعالى : وأرسلناك للناس . يُعطى معناه .

* * *

وأعلم أن الأفعال كلها تتعدى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود والى ضربى الحال المؤكدة والمبينة بنفسها ، الا ظروف المكان المختصة فان الفعل لا يصل اليها الا بواسطة نحو : قمتُ في الدار وقعدتُ في المسجد ، لا يقال : قمتُ الدار ولا قعدتُ المسجد . وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص ، إلا أن العرب شذت من ذلك في نحو «ذهبْتُ مع الشام و«دخلْتُ» مع كل ظرف مكان مختص (٢) . وزعم أبو الحسن أن دخلت متعدية الى /مفعول به وأن الدار وأشباهها [٥٧و] منصوب بعدها على أنه مفعول (٣). والذي حمل على ذلك اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلتُ المسجد ودخلتُ الحمام ، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه ، لذلك فالبيت بعد دخلت — عنده — منصوب على حد انتصابه بعد هدمتُ ، ولم يجعل : دخلتُ البيت ، من قبيل : ذهبتُ الشام ، لقلته . وهذا الذي ذهب اليه فاسد من غير جهة .

وذلك أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد فكذا نقيضه ، لأن النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه ، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدل على الامتلاء والتعظيم نحو ريتان ، ورجلُ جُماني للعظيم الجمّة (٤) ورَقباني عظيم الرقبة . ثم قالوا : عطشان ، فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك ، حملا على نقيضه وهو ريتان . ومنها أن نظيرها عَبَرْتُ وهي غير متعدية فكذا دخلت ، لأن النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره (٥) .

(١) النساء : ٧٩ . (٢) انظر الكتاب ١٥/١ ، ١٦ .

(٣) والى مثله ذهب الجرمي والمبرد . المقتضب ٤/٦٠ ، ٣٣٧ .

(٤) الجمّة : مجتمع شعر الراس أو ما سقط على المنكبين من شعر الراس .

(٥) الاحتجاج بالنظير والنقيض لصحة مذهب سيويه نقل عن ابن السراج .

أنظر حاشية المقتضب ٦١/٤ .

ومنها أن مصدر دخلت الدخول ، والقول في الغالب مصدر مالا يتعدى نحو القعود والجلوس ، ولا يجيء في المتعدى إلا قليلاً نحو الزوم والنهوك والحمل على الأكثر أولى .

ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أن دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربتُ زيداً ، فريداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو : قمتُ خلفك ، فالحلف محلّ للقائم وقيامه ، فكذلك دخلتُ يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ، لأنك إذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدلّ على بطلان مذهبه أنهم يقولون : دخلتُ في الأمر ، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بقي ، فلو كانت «دخلتُ» متعدية بنفسها لما عدوها إلى الأمر بـ «في» ، فدلّ ذلك على أنها غير متعدية بنفسها ٥

فإن قيل : فلا شيء لم يقولوا : دخلتُ الأمر ، كما قالوا : دخلتُ الدار ؟ فالجواب : إن قولك : دخلتُ في الأمر ، مجاز من جهة المعنى لأنّ الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام وحذف حرف الجرّ مجاز فكرهوا التجوز بعد التجوز .

وما عدا «دخلتُ» مع كل ظرف مكان مختص ، و «ذهبتُ» مع الشام لا يصل إلا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة شعر نحو قوله :
 ٢١٨ قَلْنَ عَسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِرَاعاً يَتَطَلَّعْنَ مِنْ نِقَابِ الثُّغُورِ (١)
 فأوصل الفعل إلى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص . ونحو قول الآخر :

(١) لكثير عزة بيت هو :

قَلْنَ عَسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِرَاعاً طَالَعَاتُ عَشِيَةِ مَنَنْ غَزَالٍ
 ولعمري بن أبي ربيعة بيت هو :

قَلْنَ عَسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ عَشِيّاً قَاطِعَاتُ ثَنِيَةِ مَنَنْ غَزَالٍ
 وعسفان وغزال موضعان بالحجاز بين مكة والمدينة . الأغاني ١/٢١٧ ، معجم البلدان ١٧٣/٦ ، تنقيف اللسان ٢٥٧ .

٢١٩ جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خِيَمْتِي أُم مَعْبِدٍ (١)
 فأوصل قالَ بخيمتي وهو ظرف مكان مختص بنفسه ، ونحو قول الآخر :
 ٢٢٠ لَدُنَّ بَهْرٍ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ (٢)
 يريد : في الطريق ، فأوصل الفعل الى الطريق بنفسه وهو مختص ، ولا
 يجوز شيء من ذلك في الكلام .

وزعم بعض النحويين أنَّ قول العرب : ذهبُ الشامَ ، على معنى :
 في الشام وليس بشاذ (٣). واستدلوا/ على ذلك بأنَّ الشامَ في معنى (٤) شَأْمَةٌ [٥٧ظ]
 فكأنَّكَ إذا قلت : ذهبُ الشَّامِ قد قلت : ذهبُ شَأْمَةٍ ،
 وذهبت ينبغي أن يصل إلى شَأْمَةٍ بنفسه لأبهامه ، فكذلك الشام ، وأجاز :
 ذهبُ اليَمَنِ ، قياساً على : ذهبُ الشامِ ، لأنَّ اليَمَنَ فيه أيضاً معنى
 يَمَنَةٍ ، وأنت لو قلت : ذهبُ يَمَنَةٍ ، لوصل الفعلُ اليه بنفسه لأبهامه ،
 فكذلك اليَمَنُ .

ومما قويَّ عنده مذهبُه هذا — أعني أنَّ اليَمَنَ فيه بمعنى يَمَنَةٍ — قوله :

(١) أول أبيات تنسب لرجل من الجن هتف بها في مكة حين تركها الرسول (ص) وأبو بكر
 مهاجرين إلى المدينة . ورواية البيت .

جَزَى اللهُ رَبِّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَاءَ رَفِيقَيْنِ حَلَاخِيْمَتِي أُم مَعْبِدٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ولزهير بن أبي سلمى بيت يقول فيه

جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبُلَاءِ الَّذِي يَبْلُو

وأم معبد هي المرأة الخزاعية التي ضيفت الرسول (ص) وأبا بكر (رض) . الروض الأنف .

٧/٢، المقرب ٣٩ شواهد الكشف ٣٧٣، الدرر اللوامع ١٦٩/١ . ديوان زهير ١٠٩ .

(٢) لساعدة بن جؤية الهذلي يصف رمحاً . اللدن : اللين الناعم . يعمل يشتد اهتزازُه ، وعسل

الثعلب في عدوه : إذا اشتد اضطرابه واسرع مع هز راسه والبلاء بمعنى عند . الكتاب ١٦/١ ،

١٠٩ ابن الشجري ٤٢/١ ، المغني ٥٧٩ ، الخزائفة ٤٧٤/١ ، ديوان الهذليين ١٩٠/١

(٣) نسب السيوطي هذا القول للفارسي ومن وافقه ، المجمع ٢٠٠/١ .

(٤) ر : بمعنى

٢٢١ ويردا بِمَنَّةٍ عَطْران (١)
يريد : بردَيْنِ يَمَانِيَيْنِ

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، لأنَّ يَمَنَةً وشأمةً أنفُسهما لو سُمِّيَ بهما
لخرجا من ابهاميهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل اليهما بواسطة
في ، فالأخرى أن يكون كذلك في الشام واليمن ، وليس قول الشاعر في
اليمن يَمَنَةً دليل على أنهما في معنى واحد ، ذلك من التحريف الجائر في
الشعر (٢) نحو قول الآخر :

٢٢٢ مِنْ نَسَجِ داودَ أَبِي سَلَامٍ (٣)
يريد سليمان عليه السلام .

وزعم الفراء أنَّ ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمان
وخراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذهبت عمان وذهبت العراق ،
وحكى ذلك عن العرب (٤) . وأهل البصرة لا يحفظون ذلك ، لكنه عندي
يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقام عليه النثر ، لأنَّ الكوفيين
كثيراً ما يفعلون هذا ، أعني أنهم (٥) يجيزون في الكلام ما لا يحفظ الآ في الشعر ،
فإذا تبين أنَّ هذا مذهبه ولم يصرح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ،
لم يكن في ذلك حجة ، لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونَجْران
والعراق وأمثالها وصولُ الفعل إليها بواسطة في إذا اردت بها معنى الظرفية .

• • •

-
- (١) تمامه : اغركما مني قميصٌ لَبِيتَه . جديد ويردا يمنة زهيان
وهو لعروة بن حزام المذني امالي قال ١٥٨/٣ ، الخزاعة ٣٢/٢ ، الديوان
(٢) ينظر في التحريف الجائر في الشعر وغيره الخصائص ٤٣٦/٢ . الجوهرة ٥٠٣/٣
(٣) للأموود بن يعفر في مدح الحارث بن هشام ، وهو في صفة درع .
وصدره : ودعا بحكمة أمين نسجها .
الجوهرة ٥٠٣/٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الخصائص ٤٣٦/٢ ، اللسان :
سلم ، الضرائر ٥١ . التمام ٢٠٧ .
(٤) انظر مع المواع ٢٠٠/١ .
(٥) ح ، د : ان ، وهو تحريف .

فأن عدتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ اليه بنفسه، فتلت :
ضربتُهُ زيداً ، تريد : ضربت الضربَ زيداً .

وأما الحال فلا تُضمَر لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك ، وأما ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل الى ضميرهما إلا بواسطة «في». وذلك أن الأصل في الظروف كالتَّيْها أن يَصِلَ الفعل إليها بواسطة في ، لأنَّ الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرفُ الوعاء هو « في » والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وسنبين ذلك في غير موضعٍ ان شاء الله تعالى ، فلذلك لم يصل الفعل الى ضميرها إلا بـ «في» . فأن قيل : فلاي شيء حذفت مع الظرف إذا كان ظاهراً ؟

فالجواب : إنَّ ظرف الزمان لمَّا أشبه المصدر وصل الفعل الى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعلود بنفسه كما يصل الى المصدر . ووجه الشبه بينهما أنَّ المصدر يدلّ عليه الفعل بحروفه نحو : ضربت ، ألا ترى أنّه يدلّ على الضرب بحروفه . وظرف الزمان يدلّ عليه الفعل بصيغته ، ألا ترى أنَّ صيغة / قام تُعطى أنَّ الزمان ماضٍ وصيغة يقوم [٥٨ و] تعطى أنَّ الزمان غير ماضٍ . فاجتمعا في أنَّ الفعل يدلّ عليهما بلفظه . وأيضاً فأنَّ الزمان فعلُ الفلك ، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قُرب الشمس وبعدها وذلك كائن عن حركة الفلك ، والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقعود. فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأما ظرف المكان فلا شَبَهَ بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين ، ألا ترى أنَّ المكان لا يدلّ عليه الفعل بلفظه ، ولا هو حركة فاعل . لكنّه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل ، كما أنَّ الزمان كذلك ، فوصل الفعل الى مبهمه ومعلوده بنفسه كذلك .

فأن قيل : فهلا شَبَهَ مختصُّ المكان بمختصُّ الزمان فيصل الفعل اليه بنفسه ؟ فالجواب : إنَّ هذا الشبه لمَّا لم يكن قوياً لانه شبه بمشبه لم يؤثر

إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم ، ألا ترى أنّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً . وألحق به المحدود لأنّه قريب من المبهم ، لأنّ فيه ابهاماً من حيث يمكن أن يقع على كل مكان ، ألا ترى أنّ ميلاً يمكن أن يقع على كل موضع اذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل ، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه .

فأمّا المختص فلما لم تقوى دلالة الفعل عليه ولا قرب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه ، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ ، على أصله ، إلاّ ما شدّت العرب فيه من ذلك ، وقد تقدّم ذكره . أو في ضرورة .

* * *

ولا يعمل في المصدر الآ فعل " أو ما جرى مجراه ، ظاهراً أو مضمراً . فمثال عمله فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً ، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم : ما أنت إلاّ سيراً ، تقديره : ما أنت إلاّ تسيرُ سيراً ، فأُضمِرَ الفعلُ . ويجوز تقديمه على العامل وتأخير ما لم يمنع من ذلك مانع .

* * *

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها : قامَ زيدٌ خلفك يومَ الجمعة ضاحكاً . ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك « قام » وهو فعل . ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك : هذا زيدٌ قائماً ، ألا ترى أنّ العامل في قائماً ما في « ذا » من معنى الفعل الذي هو أشير أو « ها » من معنى تنبّه . ومثال عمله في الظرف قوله :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان (١) ٢٢٣

(١) انشده الفارسي على تعليق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المجهى أو الدافع بعض الأحيان ، وقال : الظرف يعمل فيه الوهم . ولم أجد من نسب البيت لقائل . الشيرازيات ٥٩ ط ، التمام ١٦٣ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، المغني ٤٨٥ ، ٥٦٨ ، اللسان : أين .

(وقوله : أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النُّقْرُ (٢٥)

ألا ترى أنَّ العاملَ في بعض الأحيان (١) وإذْ ما في المنهال وفي ابنِ ماويةَ من معنى المشهور والمعروف . كأنه قال : أنا المشهور بعض الأحيان ، وأنا المعروف إذْ جَدَّ النُّقْرُ .

فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل مالم يمنع من ذلك مانع ، نحو قولك : خَلَفَكَ قَعْدَتُ ، ويومَ الجُمُعَةِ جُنْتُ / [٥٨ ظ] وضاحكاً خرجَ زيدٌ .

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً ، فتقول : إذْ جَدَّ النُّقْرُ أنا ابنُ ماويةَ . وبعض الأحيان أنا أبو المنهال . ومن كلامهم : أكلَ يومَ لك ثوبٌ تلبسه؟ العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل ، كأنه قال : أكلَ يومَ مُستقِرٌّ لك ثوبٌ تلبسه؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه ، لأنه صفةٌ وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك إلى تقديم الصفة على الموصوف ، وذلك غير جائز . فلا يجوز أن يكون العامل في أكلَ يومَ مضمرّاً يفسره ، «تلبسه» لأنه لا يُفسَّر إلا ما يعمل وتلبسه لا يصح له العمل ، فلا يصح له التفسير .

...

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ، فلا تقول في قولك : هذا زيدٌ ضاحكاً : ضاحكاً هذا زيدٌ ، ولاها ضاحكاً ذا زيدٌ ، إن (٢) قدَّرتَ العاملَ ما في «ذا» من معنى أُشِيرَ ، فإنَّ قدرتَ العاملَ ما في «ها» (٣) من معنى تَنَبَّهَ ، جاز ذلك لأنَّ ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها» .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ر : هذا

(٣) ر : إذا .

وكذلك أيضاً لايجوز مثل ريدٌ ضاحكاً في الدارِ ، لأنَّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل ، فكأنَّكَ قلت : ريدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار وأتما لم يجز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعاني ألا تعمل إلا في في المجرورات والظروف ، لأنَّ الظروف مجرورات في التقدير بنية «في وأما» الحال فليست كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير : زيدٌ في الدار في ضاحكٌ .

وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى «في» لا على تقديرها ، ألا ترى أنَّ المعنى : زيد في الدار في حال أنه ضاحك ، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجرورات والظروف لأنَّ المشبه لا يقوى قوَّة ما شبه به .

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءة مَنْ قرأ: والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ (١) ، بنصب مطويَّات . ويقول الشاعر :

٢٢٤ رهطُ ابنِ كُوَزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ البيت (٢)
ألا ترى أنه قدَّم مطويَّات وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في يمينه من معنى الفعل . وكذلك قوله : مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ، العامل فيه ما في قوله : فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه .

(١) قرأ بالنصب الحسن البصري . معاني القرآن ٢/٤٢٥ ، المحاسب ١/٢٢٣ ، التوضيح ٢٠٣/١ وانظر سورة الزمر ٦٧

(٢) تمامه : ورهط ربيعة بن حذار وهو للناطقة الزباني .
ورواية الديوان : محقبو ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي ، ومناه جاعلوها خلفهم موضع الحقائق . ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ ، أي هم رهط ، وابن كوز وببيعة بن حذار من بني أسد خلفاء ذبيان .

المسلسل ٥٥ ، المقد الثمين ١٣ ، الخزائن ٣/٦٨ ، الديوان ٩٩

وهذا الذي ذهب اليه غير صحيح، لأنه لا يُحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لِقَلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل (١) ،
وأيضاً فإنه قد يتخرج على أنه قد يُضمر لمحقبي ولمطويات عامل تقديره :
أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ،
لأن فيها تشديد الكلام وتبينه .

...

ويشترط في الحال الميَّنة أن تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها ، منتقلة أو في حكمها ، قد تمّ الكلام دونها ، أو في حكم ذلك من معرفة / أو مقاربة للمعرفة إن جاءت بعد ذي الحال ، ويقلُّ وجودها [٩٥و] من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي بعد ذي الحال ، فأَنْ تقدّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدَة مثل ذلك الآ في الانتقال ، فإنّ ذلك لا يشترط فيها .

فمثال مجيئها نكرة : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ومثال مجيئها في حكم النكرة :
أرسلها العيراك (٢) وطلبته جهدي ، وكلمته فاهُ إلى فيّ ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه .

ولمّا كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة ، وإنّما (٣)
هي قائمة مقامها ، ألا ترى أنّ الحال في الأصل إنّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأنّ الأصل : كلمته جاعلاً فاهُ إلى فيّ ، وأرسلها معتركة العيراك وطلبته مجتهداً جهدي (٤) . وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماء نكرة ، لكن لما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامها

(١) لابن هشام تخريج لهذه القراءة أنيته في التوضيح ٢٠٣/١ ، وانظر المحاسب ٢٣٣/١ .

(٢) أرسلها العيراك يريد أرسل الأبل إلى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده .

(٣) ز : بل .

(٤) نسب ابن عيش هذا القول للكوفيين وقرر أن الناصب للحال الفعل المذكور لا عاملاً مقدراً
أذ لو كان كذلك لما كان من الشاذ ٦١/٢ ، وانظر ابن الشجري ١٥٤/١ ، والخزاعة ٥٢٧/١ .

أعربناها بأعرابهما ، ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، فلا تقول : قام زيد الضاحك ، خلافاً ليونس فإنه يميز ذلك قياساً على أرسلها العيراك وأمثاله ، والفرق بينهما قد تقدم .

والمشتقة هي الأسماء التي أُخذت من المصادر ، وذلك نحو قولك : جاء زيد ضاحكاً ، ألا ترى أن ضاحكاً مأخوذٌ من الضحك .

والتي في حكم المشتقة هي التي في معنى ما أُخذ من المصدر ، ومثال ذلك : عَمَتُهُ الحساب باباً باباً ، ألا ترى أن باباً ليس بمشتق . لكن المعنى علمته الحساب فصلاً (فصلاً) (١) ففصلاً مشتقٌ من التفصيل .

ومثال مجيئها منتقلة : جاء زيدٌ مسرعاً ، ألا ترى أن الأسراع صفة غير لازمة لزيد . ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : وُلِدَ زيدٌ أزرقٌ ، ألا ترى أن الزرق غير منتقل ، ألا أنه في هذا الموضع يشبه المنتقل ، لأنه قد كان يجوز أن يولد أزرق وغير ذلك . ولو قلت : جاء زيدٌ أزرقٌ ، لم يجز ، لأن زيداً أبداً استقر له الزرق قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء إلا وهو أزرقٌ ، وإنما يجوز ورود أزرق (٢) وأمثاله أحوالاً بعد وُلِدَ أو ما في معناه .

ومن كلام العرب : خلق الله الزرافة يَدَيَّهَا أطولَ مِن رِجْلَيْهَا . فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٢٥ فجاءت به سَبَطَ العظام كأنما عِمامَتُهُ بينَ الرجالِ لبواء (٣)
ألا ترى أن معنى سبط العظام : طويلٌ ، لكنّه ساغ ذلك لأن معنى جاءت به : ولدتّه كذلك .

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) ر: الأزرق .

(٣) من أبيات نسبت لزيد بن كثوة العبدي في ابن له يدمى خلدج وهو ابن أمه . سبط الجسم : حسن القد والاستواء . البيان والتبيين ١٠٤/٣ ، شرح الحامسة للمزوقي ٢٦٩ ، الصحاح : سبط .

ومن الناس من زعم أن الحال لا يشترط فيها الانتقال ، واستدل على ذلك بمجيء : دعوتُ الله سميعاً . ألا ترى أن سميعاً من صفات الله تعالى . فهي لازمة لانتقل وكذلك : هو الحق مُصدّقاً (١) . لأن التصديق للحق لازم وهذا فاسد ، أما التصديق فغير لازم للحق . لأن الحق قد يؤني به لأنه حق في نفسه لا لأن يُصدّق به حق آخر ، وقد يؤني به لأن يُصدّق به حق آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غير لازم للحق .

وأما دعوتُ الله سميعاً ، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأن سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه : سمع الله لمن حمده ، أي استجاب / الله (٢) . فمعنى دعوتُ الله سميعاً دعوته مُجيباً ، أي مقدراً لأن يُجيبني ، لأن الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، ألا ترى أن صائداً في معنى المستقبل . فلا يتصور مجيئه حالاً إلا على هذا التقدير ، كأنك قلت : معه صقرٌ مقدراً الآن الصيد به عداً

ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها : جاء زيدٌ راكباً ، ألا ترى أنك لو أسقطت راكباً من هذا الكلام فقلت : جاء زيدٌ ، ل بقي تاماً

ومثال مجيئها في حكم ما هو بعد تمام الكلام : ضربني زيداً قاعداً ، وبابه ، أعني المصنوع للمبتدأ الساد مسند خبره الحال .

وهذه الحال وإن كانت لازمة لا يجوز حذفها فالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر ، ألا ترى أن الأصل : ضربني زيداً إذا كان قائماً . أي إذا وجد على هذه الحال ، فحذف الخبر وأقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم .

(١) فاطر ٣١

(٢) ما جاء في هذا المعنى قول شعير بن العارث في النوادر ١٢٤

دعوتُ الله حتى غفت أن لا يكون الله يسمع ما أقول

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله :

٢٢٦ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا البيت (١).
واستدل على ذلك بأنك لو قلت : إِنَّمَا المَيِّتُ من يعيشُ ، كان خُلُفًا ، لكن
أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على
معنى ما ، ألا ترى أنك لو قلت : هذ زمانُ إِنَّمَا المَيِّتُ فيه من يعيشُ ، تشير
بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلاً .

ومثال مجيئها بعد معرفة : أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بَاكِياً ، فَعَبْدُ اللَّهِ معرفة .

والذي يُقَارِبُ المعرفة النكرة الموصوفة وأَفْعَلُ مِنْ .

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أَفْعَلُ مِنْ
فوجه قربها من المعرفة إختصاصها ، ولذلك لم تقبل الألف واللام ، ومن ذلك
قوله تعالى : فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا (٢) .

ولا تجيُ الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث
سُمِعَ ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، والذي سُمِعَ من ذلك : وَقَعَ أَمْرٌ
فَجَاءَ ، ومررتُ بماءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ (٣) .

فإن تقدمت ل حال على صاحبها جازت من معرفة نحو : جاءَ ضاحكاً زيدٌ ،
ومن نكرة نحو : جاءَ ضاحكاً رجلٌ ، لأنها لا تكون صفة ، لأنَّ الصفة لا
تتقدم على الموصوف فلزم النصب .

(١) عجزه : كاسفا باله قليل الرجاء

وهو لعدي بن الرعلاء القسائي (انظر الشاهد ١٦٣) وروى في الخزائن الرخاء . وهو
لين العيش . الاضياع ١٧٠ ، النصف ١٧/٢ ، معجم الموزباني ٢٥٢ ، المغني ٥١٣ ،
الخزائن ١٨٧/٤ .

(٢) الدخان : ٤ ، ٥ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما اخذ من الأرض قعوده ، والمثال حكاه سيبويه عن يونس . الكتاب

. ٢٧٢/١

باب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا ، مُعرًى من العوامل اللفظية لتخبر عنه .

فمثال جعله في أول الكلام لفظاً : زيد قائم ، ومثال جعله أولاً تقديرًا : أقائم زيد ، فزيد وإن كان مؤخرًا في اللفظ فهو مقدم في التقدير . والمبتدأ هو الاسم المفعول في أول الكلام لفظاً أو نية .

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنك إذا قلت : زيد قائم ، فإن المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زيد بالقائم .

والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشروط وهي :
أن تكون النكرة موصوفة بنحو قوله تعالى : وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ (١) .
أو مقارنة / للمعرفة وهي أَفْعَلُ مِّنْ نَّحْوِ : أَفْضَلُ مِّنْ زَيْدٍ ضاحكٌ ، [٦٠ و]
وخيرٌ من عمرو وخارجٌ ومقاربتُهُ للمعرفة في كونه لا يقبل الألف واللام ، لا تقول :
الأفضل من زيد .

أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك : أرجلٌ في الدارِ أم امرأة ؟ أو أداة نفي نحو : ما أحدٌ قائمٌ . أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله : سلامٌ على آل ياسين (٢) . أي سلام الله على آل ياسين . أو يكون في الكلام معنى التعجب نحو : ما أحسن زيداً ، في مذهب سيويه ٣ ، وعجبٌ لزيد .

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلا في : شرٌّ أهرَّ ذاناب ، وشيءٌ ماجاء بك ، لأنَّ المعنى ما أهرَّ ذانابٍ إلا شرٌّ ، وما جاء بك إلاَّ

(١) البقرة ٢٢١ .

(٢) الصافات : ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ ، المقنَّب ١٧٣/٤ ، الانصاف م ١٥ .

شيء ، أو تكون النكرة عامة نحو قوله تعالى : كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون (١) .
أو يتقدّمها خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو قولك : في الدار رجلٌ ،
وعندك امرأةٌ ، أو تكون النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأم نحو قوله :
رجلٌ ، في جواب من قال : أرجلٌ عندك أم امرأةٌ ؟ ، وذلك أن الجواب هنا
لا يكون إلا بأحد الاسمين .

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها ،
أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفها ، نحو : مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ،
لأنه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ .

وزاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل نحو :
قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سدّ الفاعل مسدّ الخبر .
ويكون على هذا مفرداً على كل حال ، فتقول : قائمٌ الزيدان (قائم الزيدون) (٢)
ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ : ودانيةٌ عليهم ظلالها (٣) . برفع التاء .
فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سدّ مسدّ خبره :

وذلك لادليل فيه ، لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ . وهو
أبضاً في القياس غير صحيح ، لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجرى مجرى
الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء
به ، فلا بد من دليل آخر يدل على ذلك .

وأما ما أجاز به أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفاً فحسنٌ جداً .
وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع
تفصيل نحو قوله :

(١) الروم : ٢٢ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) هذه القراءة وردت في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ، ولم يذكر من قرأ بها .

وانظر سورة الانسان : ١٤ .

٢٢٧ بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوَلْ (١)

فشِقّ الثاني مبتدأ ، و عندنا في موضع الخبر و «لم يحوّل» خبر ثان في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بشقّ الثاني وإن كان نكرة ، للتفصيل ، لأنّه في تقدير : والشقّ الآخر عندنا . فإن قيل : فلم لا يكون شقّ مبتدأ وعندنا في موضع الصفة ولم يحوّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل ؟ فالجواب : إنّ ذلك لا يجوز لأنّ الخبر ينبغي أن يُعطى ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت إذا جعلت و «شِقٌّ عندنا» مبتدأ كان معنى «لم يحوّل» مفهوماً منه ، ألا ترى أنّ معنى «عندنا» ومعنى لم يحوّل واحد .

كذلك ينبغي أن يزداد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد [٦٠ ظ] بعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : رجلٌ واحدٌ (٢) من هذا الجنس ، أي واحدٌ (٢) من جنس الرجال هو خيرٌ من كلّ واحدٍ من جنس النساء ، إلّا أنّ معناه يؤول إلى العموم ، إلّا أنّه يخالف العموم في أنّه يدلّ على كلّ واحد على جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة ، و «كلٌّ» يتناول الجميع دفعة واحدة .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً ولا في ضرورة ، لأنّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد ، وهو بالإضافة إلى الكلام والشعر واحد ، وأمّا قوله :

٢٢٨ مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاجِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَغَيَّرُ أَرْبَاباً (٣)

(١) صدره : إذا ما بكى من خلفها انصرفت له

وهو من معلقة امرئ القيس . الشق : شعر الجسم . وما أثبت المصنف رواية أبي عبيدة .

شرح السبع ٤١ ، شرح العشر ١١ ، الديوان ١٢ .

(٢) ر : تريد واحداً .

(٣) لا مرئ القيس بن مالك الحميري كما حققه الآمدي . المرسة : التهمة يجعلها بعضهم في

رسمه . والعسم اليبس في المرفق والرسغ .

المؤتلف والمختلف : اللسان : عسم ، العيني ٤٥٦/١ ، ديوان امرئ القيس

١٢٨ ، شرح ديوان امرئ القيس للسنوبي ٨٢ .

فإنما جاز ذلك لأن النكرة هنا لا تتراد لعينها ، ألا ترى أنه لا يريد مُرسعة دون مُرسعة . بخلاف قوله : رجل قائم ، ألا ترى أن رجلاً هنا لا يقع إلا على الذي يقع (١) منه القيام خاصة . وقول من قال إنما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد .

وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة ، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الأخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا . (٢)

إلا أنه يدخل على سيبويه إجازة مثل رجل في الدار ، لأن فائدته وفائدة : في الدار رجل ، واحدة ، وهو مع تقديم الظرف جائز فينبغي أن يجوز مع تأخيره ، وقد أجمع النحويون قاطبة على أن ذلك لا يجوز ، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب . وإنما لم يجز ذلك وإن كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس . وذلك أنك لو قلت : رجل في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحتمل على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا أن لا يجوز : زيد القائم ، لئلا يؤدي إلى اللبس ، لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتاً ، فالجواب : إن النكرة أحوج إلى النعت من أنه فذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها .

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجل في الدار» بحث عموم قول سيبويه : إنه لا يخبر عن النكرة إلا حث يكون في الأخبار عنها فائدة (٣) ، لأنه

(١) ر د وقع .

(٢) في حاشية ج ، ر : وقوله فيما ذكرنا ، قد حصر بعض المتأخرين المواضع التي يفيد الابتداء بها نحو أربعين موضعاً . آه . وانظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ والمص ١٠١/١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ .

إذا أدّى إلى اللبس صارَ غير مفيد ، لأنّه لا يعلم المراد به .

• • •

وأما الخبر فينقسم قسمين : مفردٌ وجملة . فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام : قسم هو الأول نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيد هو القائمُ والقائمُ زيدٌ . وقسم منزل منزلة الأول نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فزيد ليس هو زهير ولكنه مشبه به ومُنزَل منزله .

وفسم موضوع موضع ماهو الأول نحو : زيدٌ عندك ، وزيدٌ في الدار . وكذلك سائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أنّ عندك ليس بزيد وكذلك في الدار ليس أيضاً بزيد . لكنهما نُزِلَا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول . وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف / فمنهم من [٦١و] ذهبَ إلى أنّها من حيّز الجمل ، واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو : جاءني الذي عندك ، والذي في الدار ، والموصولات لا توصل إلا بالجملة (١) . ومنهم من ذهب إلى أنّه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه ، فإذا قلت : زيدٌ في الدار ، إن قدرّت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌ في الدار ، كان من حيّز المفردات لنيابته مناب المفرد ، وإن قدرّت أصل المسألة : زيدٌ استقرّ في الدار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج . واستدل على ذلك بأنك تقول : إنّ في الدار زيداً ولو كان بمنزلة مستقر أو استقرّ لم يجوز تقديمه على اسم إنّ كما لا يجوز تقديمها عليه ، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات (٢) ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب .

• • •

(١) نقل السيوطي أن هذا مذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب انظر المصع ٩٨/١ وانظر المغني ٤٩٩ .

(٢) في الأصول لابن السراج ما يخالف هذا ويوافق القول الثاني ٢٤/١ .

وأما الجمل فتقسم قسمين : اسمية وفعلية ، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف . والفعلية هي (الجملة) (١) التي صدرها الفعل .

وبشروط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، أو تكرار المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ ، ومنه قوله :

٢٢٩ لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِمًا

كَانَ الْغُرَابُ مُقْطَعِ الْأَوْدَاجِ (٢)

أو إشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى : وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ (٣) . في قراءة من رفع لباساً (٤) كأنه قال : هو خيرٌ منه . ومنه قوله تعالى : وَلِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٥) . أي إن صبره .

أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى نحو قولك : هَجِيرِي أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فلا إله إلا الله هي الهَجِيرِي ، ومنه : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشأن .

أو تكون الجملة نِعَمَ وفاعِلَها وبئسَ وفاعِلَها نحو : زيدٌ نِعَمَ الرجلُ وزيدٌ بئسَ الرجلُ ، وسند ذكر السبب في أن لم يُحتَج في ذلك إلى ضمير يعود على المبتدأ وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (٦) . فإن وما بعدها خبرٌ لمن الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها ، والمعنى عنده ، فإن الله يُضِلُّه .

(١) زيادة من ر . (٢) الاعراف : ٢٦ .

(٣) لحرير من قصيدة في مدح العجاج بن يوسف . الأوداج : عروق الدم في العنق . ابن الشجري ٢٤٣/١ ، الديوان ٣٣ .

(٤) قرأ بالنصب فافع وابو جعفر وابن عامر والكاساني وقرأ الباقون بالرفع . التيسير ١٠٩ ، التقريب ١١٤ .

(٥) الشورى ٤٣ . (٦) فاطر : ٨ .

وبقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (١). فقوله تعالى : إِنَّا لَا نُضِيعُ ، إلى آخر الآية جملة في موضع خبر أن الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إن ، التقدير : إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه . أمّا قوله تعالى : أَقَمَنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ . فخبره محلوف للدلالة / ماتقدم عليه وهو قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا [ظ ٦١] لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ (٢) . فكأنه في التقدير : أَقَمَنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ أَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ، فحذف لفهم المعنى ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، وأمّا قوله تعالى : إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر ، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حُكِيَ من كلامهم : أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْهُ الْخُدْرِيُّ (٣) . والمعنى عنه ، ومنه :

الْحَبَّاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُوسُفَ ، أَي الَّذِي رَأَيْتُهُ ، ومنه قوله :
فِيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مُوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (٨٥)
أَي فِي رَحْمَتِهِ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا .

. . .

وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ، حملة على إضمار القول ، تقديره : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ أَضْرِبْهُ . أو أَقُولُ لَكَ لَا تَضْرِبْهُ ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج (٤).

(١) الكهف : ٣٠ .

(٢) انظر المعجم ٩٨/١ .

(٣) فاطر : ٧ .

(٤) في الأصول ٣٢/١ ما يفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول .

والذي حمّله على ذلك أنّ الحملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب . وذلك فاسد ، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الحمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك .

فإن قيل : إنّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قرّن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدق والكذب ، والأمر والنهي ليس كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ، فإنّ ذلك يحتمل الصدق والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضربهُ وأمثالهما . والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضربهُ وأمثالهما . فالجواب : إنّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجل أخوك ؟ وكيف زيد ؟ وأمثال ذلك .

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الأخبار بها فائدة . ولا بد من اعطاء قانون تعرف به ما السبب في أن كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً .

فالظروف كما تقدم لا تكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر ، فينبغي أن تعلم أنّ الخبر لا يجوز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلاّ إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف ، والافلابد من ذكر الخبر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : زيدٌ في الدار إذا أردت : مستقرٌ في الدار ، لأنّ «في» للوعاء فمعناها موافق الاستقرار ، فلو قلت : زيدٌ في الدار ، على معنى ضاحك في الدار لم يجوز بل لابد من الاتيان بضاحك لأنّه لا يعلم من «في» أنّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار [٦٢] وكذلك تقول : زيدٌ لك ، إذا أردت مملوكاً أو مستحقاً لك ، لأنّ الملك والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد محبٌ لك لم يجوز لأنّ ذلك لا يفهم من اللام . فإذا كان الحرف له معنى بصالح مع كل شيء على السواء وليس هو

في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً . وذلك نحو : زيدٌ بكّ ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل المراد : زيدٌ واثقٌ بكّ أو مسرورٌ بكّ أو غير ذلك ، لأنّ الباء معناها الالتصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنّها تلزقه بالمجرور : وأما الظروف فإنّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنّ كلّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردّها في ضمير الظرف فتقول : يوم الجمعة قمتُ فيه و «في» لا يحذف معها كما تقدّم إلّا الاستقرار أو ماني معناه ، فلذلك تقول : زيدٌ خلفكّ ، إذا أردتَ مستقرّ خلفكّ ، ولو أردتَ ضاحكاً أو غيره لم يحز إلا أنّ تأتي به ، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث ، لأنّك لو قلت : زيدٌ اليوم تريد مستقرّ اليوم لم يكن مفيداً ، لأنّه معلوم أنّ كلّ موجود فإنّ اليوم يكون زماناً له لأنّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات ، وليس كذلك المكان .

وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنّه لا فائدة فيه ، وما جاء من ذلك فمؤول ، فقد حكى من كلامهم : اليوم خميرٌ وغداً أمرٌ (١) ، ومن كلامهم أيضاً : الجباب شهرين ، والثلج شهرين وقال الشاعر .

٢٣٠ أَكَلْتُ عَامٍ نَعَمٌ تَحَوَّنَهُ

بُلِقِحُهُ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنَهُ (٢)

وقال الآخر :

- (١) حكى هذا عن امرئ القيس بن حبر بعد أن بلغه نبأ مقتل أبيه
(٢) من رجز لقيس بن الحصين الحارثي يخاطب بني مذحج . النعم : الابل ، ونجت الناقة وأنتجتها إذا نتجت عندك أي استولتها . الكتاب ٦٥/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، الشيرازيات ٥٩ ط . العيني ٥٢٩/١ ، الخزاعة ١٩٦/١ .

٢٣١ أفى كل عام مأتم تبعثونه على مِحْمَرٍ ثَوْبَتُمُوهُ وما رُضا (١)

وذلك كله على حذف مضاف تقديره : اليومَ شربُ خمرٍ وليسُ الجلبابِ شهرينِ وشربُ الثلجِ وأفى كل عامٍ حدوثُ مأتمٍ ؟ وأكلُ عامٍ أخذُ نعمٍ ؟ وكذلك إذا قلت : كانَ الحجاجُ زمنَ ابنِ مروان ، تقديره : كانَ أمرُ الحجاجِ زمنَ ابنِ مروان .

ولأنَّما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو : القتالُ اليومَ ، لأنَّكَ قصدتَ أن تُخبرَ بوقتِ القتالِ وهو وقت وقوعها (٢) وذلك قد يكون غير معلوم ، فيكون في الأخبار به فائدة .

فإن أردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر ، لأنَّ الوقوع من المصادر .

* * *

وقد تقدم أنَّ الحملة لابد فيها من رابط يربطها بالابتداء وهو إمَّا ضمير وإمَّا اسم إشارة وإمَّا تكرير المبتدأ بلفظه ، إلاَّ أنَّ تكون الحملة نِعَمَ وفاعلها وبِشْسَ وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى .

وأما المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو : زيدٌ عندك وعمرٌ في الدار . ألا ترى أنَّ التقدير كما تقدَّم : عمروٌ مستقرٌّ في الدار وزيدٌ / [٦٢ ظ]

(١) يزيد الخليل الطائي يخاطب رطل كعب بن زهير . ورواية النوادر :
تجمونه على عمر عود أثيب .

والمحمر : الفرس الهجين يشبه الحمار . اثيب : أعطى ثوابا .

رضا : أصله رضى بالياء وجاء على لفة طي . بقلب الياء المتحركة بعد الكسرة ألفا ، الكتاب

٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، النوادر ٨٠ ، أمالي القاضي ٢٤/٣ ، الشيرازيات ٥٩ ظ ، الخزائن

١٤٨/٤ ، ديوان كعب ١٣١ ، النقاظ ١٥٠ ، اللسان : أتم .

(٢) كذا في ج ، ر ولله أنث الضمير على معنى الحرب .

كائنٌ عندَكَ . وفي كائنٍ ومستقرٍّ ضميرٌ عائِدٌ على المبتدأ، فلَمَّا أنبتَ الظرفَ والمجرورَ منابَهما تحملاً للضمير الذي كان فيهما .
فَأَن كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ فلا يخلو أَن يكون مشتقاً أو غيرَ مشتقٍ . فَأَن كان غيرَ مشتقٍ لم يتحمل ضميراً نحو: هذا زيدٌ وأخوكَ عمروٌ، فزيد وعمرٌ ليس فيهما ضميرٌ لأنَّهما ليسا مشتقين ، فلَمَّا كانا كذلك لم يجوز أَن يقدَّرا عاملين في ضميرٍ مرفوعٍ إذ لا يعمل إلاَّ الفعل أو مافي معنى الفعل . وأمَّا الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أَن يعمل .

وإن كان مشتقاً كان فيه ضميرٌ مرفوعٌ عائِدٌ على المبتدأ نحو: زيدٌ قائمٌ ، ففي قائمٍ ضميرٌ مرفوعٌ على أَنَّهُ فاعلٌ به وهو عائِدٌ على زيدٍ، ولو أردتَ العطفَ عليه لقلت: زيدٌ قائمٌ هو وعمرٌ، فأكدتَه بضميرِ الرفع المنفصل ثم عطفتَ عليه ، ولا يجوز مثل ذلك في: هذا زيدٌ، ونحوه . فدلَّ ذلك على أَنَّ الجامد لا يتحمل ضميراً. والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أَن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فَأَن كان مرفوعاً لم يجوز حذفه أصلاً إلاَّ أَن يكون مبتدأً نحو: زيدٌ هو القائمُ، فإنه يجوز حذفه فتقول: زيدٌ القائمُ : وتجعل القائمَ خبراً لمبتدأٍ مضمراً إن شئت إذ لا مانع من ذلك .

فَأَن كان منصوباً لم يجوز حذفه إلاَّ أَن يكون العامل فيه فعلاً أو ما جرى محراه من أسماء الفاعلين والمفعولين فإنه قد يجوز ذلك في الضرورة (١) نحو قوله: ٢٣٢ قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي . على ذنباً كلُّهُ لم أصنع (٢) يريد: لم أصنعه، فحذف الضمير . وإنما لم يجوز ذلك إلا في

(١) قيل هو جائز في غير الضرورة ، ونسب للكسائي والفراء ، المحاسب ٢١١/١ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٢) لا بي النجم العجلي . ويريد بالذنب ظهور الصلح في راسه . ونقل الفراء أن بعضهم أنشده إياه ينصب كل . وفي المغني أن النصب فاسد معنى وضعيف صناعة . الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٤٠/١ ، ٢٤٢ مجاز القرآن ٨٤/٢ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، ابن الشجري ٨/١ ، المغني ٢٢٠ ، ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .

ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ألا ترى أنَّ لم أصنع
مفرغ للعمل في كله ولم يعمل فيه .

وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بأضافة اسم إليه أو
بحرف جر . فأن كان مخفوضاً بأضافة اسم إليه لم يجر حذفه نحو : زيد
أبوه قائم . وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك ، فأن لم يؤدي إلى ذلك جاز نحو قولك : السَّمنُ
مَتَّوَانٌ (١) بدرهم ، تريد مَتَّوَانٌ مِنْهُ بدرهم ، فحذفت «منه» لفهم المعنى . ومن ذلك
قوله تعالى : فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَأَنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٢) .
فقوله تعالى : فَأَنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ، في موضع خبر من طَغَى ، والضمير
محذوف تقديره : فَأَنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى له .

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجر ذلك نحو : زيدٌ مررتُ به ،
لا يجوز أن تقول : زيدٌ مررتُ ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى تهيئة مررتُ إلى العمل
في زيد وقطعه عنه .

• • •

والخبر ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه
حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمته ، التقدير
لولا زيد حاضراً ، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر لأنَّ الكلام قد طال بالجواب
فالتزم فيه الحذف تخفيفاً (٣) ولذلك لُحِّنَ المعرِّي في قوله :

(١) ج : كل متوان ، وهي زيادة . (٢) النزاعات : ٣٧ - ٣٩ .

(٣) قرر ابن الشجري أن خبر المبتدأ قد ظهر بعد لولا في غير آية (النساء ٨٣ ، ١١٣) ونقل
ابن هشام أن الرمانى وابن الشجري والثلويين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره
إذا كان كوناً متقيداً ولم يعلم ، انظر ابن الشجري ٢/ ٢١١ ، المغني ٣٠٢ ، شرح التسهيل
٤٥ ظ .

٢٣٣ لولا الغمدُ يُمْسكهُ لسالا(١)

/فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا .

وكذلك المبتدأ اذا كان مصدراً قد سدَّ مسدَّ خبره الحال . وذلك هو :
ضربي زيداً قائماً ، وأكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً ، وأكثرُ ركوبي الفرسَ
دارعاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً ، ألا ترى أنَّ الأصل : اذا كان ملتوتاً
واذا كان قائماً ، واذا كان دارعاً ، ثم حذف الطرف الواقع خبراً وأنيب الحال ، منابه
فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لثلاثاً يكون جمعاً بين العوض والمعوَض
منه وذلك غير جائز .

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر وذلك كلَّ خبر لا يكون له (٢) لو حذف ما يدل عليه
نحو : زيد قائمٌ ، ألا ترى أنَّك لو قلت : زيدٌ ، وحذفت قائماً من غير دليل
عليه لم يدر هل أردت : زيد قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك .

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو : ما أحسن زيداً ، لا يجوز حذفه وإن كان له
ما يدل عليه بعد الحذف لأنه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيَّر .

وفسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ما عدا ما ذكرنا «مما» (٣) له
دليل لو حذف نحو قولك في جواب من قال مَنْ القائمُ ؟ : زيدٌ ، ألا ترى
أنَّ المعنى زيد قائم . فحذفت القائم استغناءً ، وإن شئت أثبت قائم فقلت :
زيد القائم .

• • •

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمين : قسم يلزم فيه إثبات
المبتدأ وهو ما التعجبية نحو : ما أحسن زيداً . فما مبتدأ ولا يجوز حذفها لأنَّ
التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير ، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم

(١) تمامه : يذيب الرعب منه كل غضب فلولاً الغمد

وهو في وصف سيف . واعتذر ابن هشام عن المعري باحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال
او ان تقدر يمسكه جملة معترضة . المغني ٣٠٢ ، ٥٩٧ ، شروح سقط الزند ١٠٥/١
شرح الكافية الشافية ٢٤ و .

(٢) ر : دليل عليه . (٣) زيادة يقتضيها السياق

يكن عليه دليل .
 وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له مايدلّ عليه نحو
 قولك : المسكُ ، إذا شِمت رائحته ، تريد : هذا المسكُ ، وان شئت أظهرت
 المبتدأ .

* * *

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام : قسم يلزم
 فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، وقسم أنت فيه بالخيار .
 فالقسم الذى يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَمُ
 أَقْمَ مَعَهُ ، أو أسم استفهام نحو قولك : أى رجل قائم ؟ أو كيف أو كم
 الخبرية نحو قولك : كم رجل عندي ، أو ما التعجبية نحو قولك : ما أحسن
 زيدا ، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك : زيد أخوك . أو يكون المبتدأ
 مشبهاً بالخبر نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً أو يكون المبتدأ ضمير
 أمر وشأن نحو قولك : هو زيد قائمٌ ، تريد : الأمر أو الشأنُ زيدٌ قائمٌ .
 أو يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذى لم يُسم فاعله مضمران نحو
 قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضربَ .

والقسم الذى يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك :
 كيف زيدٌ ، أو يكون المبتدأ نكرة لامسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً
 أو مجروراً متقدّمين عليها نحو : في الدارِ رجلٌ وعندك امرأةٌ . أو يكون
 المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدارِ ساكنُها ، أو
 يكون المبتدأ أنّ واسمها / وخبرها نحو قولك : في علمي أنّك قائمٌ . [٦٣ظ]
 أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك : كم درهم مالُك .

والقسم الذى أنت فيه بالخيار مابقي ، مفرداً كان الخبر أو جملة ، فمثال
 تقديم الخبر مفرداً من كلامهم : تميمي أنا ، ومشنوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ (١) .
 والأصلُ : أنا تميمي ، ومَنْ يَشْنُوكَ مشنوءٌ . ومثال تقديمه جملة قوله :

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٧٨ .

إلى مَلِكِ مَأْمَةٍ من محاربٍ . أبوهُ ولا كانت كَلِيبُ نَصَاهِرَهُ (١)
تقديره أبوه مَأْمَةٍ من محاربٍ .

• • •
وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين
أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فأن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أن
المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدّر أن المخاطب يجهله خبراً ، وذلك نحو قولك :
زيد أخو عمرو ، إذا قدّرت أن المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنه أخو عمرو
فأن قدّرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت :
أخو عمرو زيد . وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر
هو محل الفائدة ، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

فأن كانا نكرتين فأنّ ذلك لا يتصوّر إلاّ بشرط أن يكون المبتدأ منهما له
ما يسوغ الابتداء بالنكرة نحو : أرجل قائم ، وقد تقدّم ذكر المسوغات
للابتداء بالنكرة (٢).

فأن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك :
زيد قائم ، لما ذكرنا من أنّ الخبر ينبغي أن يجعل المجهول ، ولا يجوز
جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلا في ضرورة شعري نحو قولك : قائم
زيد ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدّماً . وبيان ذلك بنواسخ
الابتداء ، فمما جاء من ذلك قوله :

٢٣٥ قِفي قبلَ التفرّقِ يا ضُبَاعاً ولأليكُ موقفٌ منكِ الوداعا (٣)

(١) للرزّاق من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك . ورواية الديوان .
أبوها ، وعليها لا شاهد فيه . الخصائص ٣٩٤/٢ ، المغني ١٢٤ ، الديوان ٣١٢ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٠

(٣) للقطامي . ضبعا : مرخم ضباعة وهي ابنة زفر بن الحارث الكلابي . ورواية الإخفش :
ولا يك موقفاً منك الوداعا ، بنصب موقف على إرادة قفي موقفاً ولا يكن الوداعا . ومنه
الرضي وابن مالك أنه جائز في الاختيار .

المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٤٣ المؤلف والمختلف ١٦٦ ، الجمل ٥٩ ، المفصل ٢٦٤ ،
المغني ٥٥٥ ، الخزانة ٣٩١/١ ، ٦٤/٤ ، الديوان ٣١ .

جعل موقوف وهو نكرة اسم يكُ والوداع وهو معرفة خبريك . ولا يكون اسم كان وأخواتها إلا ما هو مبتدأ في الأصل .

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ، وذلك بالنظر الى اللفظ . وأمّا المعنى فعلى ما ذكرت لك من الأخبار بالنكرة عن المعرفة . ونظير ذلك — أعنى ممّا قلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً — قوله :

٢٣٦ كانت فريضة .^١ تقول كما كان الزنا فريضة الرّجس (١) وإنّما المعنى كما كان فريضة الزنا الرّجس ، فقلب .

• • •

والمبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في الرفع لهما ، ففي الرفع للمبتدأ أربعة أقوال . منهم من ذهب الى أنّ الرفع له التهمّم والاعتناء ، وتهمّمك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية . وذلك باطل لأنّ التهمّم معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع :

ومنهم من ذهب الى أنّ الرفع له شبهه بالفاعل في أنّه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل . وهذا باطل لأنّ الشبه معنى والمعاني كما تقدّم لم يثبت لها العمل . وأيضاً فإنّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع / وذلك أنّ اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر [٦٤و] لأنّ المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أنّ المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأنّ الفعل الذي هو الخبر مقدّم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى . فأذا (٣) جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً .

(١) نسب للنايفة الجمدي ، والزنا مقصور ، قال أبو عبيدة : وقد يد في كلام أهل نجد ، مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، معاني القرآن ٩٩/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٥٣ ، العاصمي ١٧٢ ، الانصاف ٢٠٧ ، الخزانة ٣٢/٤ .

(٢) كذا والوجه : وفق . (٣) ر : واذا .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر (١)، وذلك فاسد أيضاً ، لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيد قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدّى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فإذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريته من العوامل اللفظية (٢). وهو الصحيح هندي ، لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرِّي قد رُكِبَ من وجه ما ، وذلك أنّ سيويه حكى أنهم يقولون : واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدّوا ولم يقصدوا الاخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة . وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أنّ التعري رافع (٣) .

وما زعم ابن كيسان من ان هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدّرت أنّ التعرية عن عامل نصب أو خفض ، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدّرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وأن قدّرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً . وهذا باطل لأنّنا لانعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدّرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف .

(١) وهو مذهب الكوفيين ، الانصاف ، مسألة ه .

(٢) وهو مذهب المبرد ، وسيويه يرفع المبتدأ بالابتداء . الكتاب ١/٢٧٨ . المختضب ٤/١٢٦ .

(٣) قال أبو حيان معقّباً على كلام ابن عصفور : والذي ذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطف . الارتشاف ١٥٠ و .

وفي الرفع أيضاً للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب الى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ (١). وهذا لأبطل لأنه قد تقدم إبطال اعمال الابتداء . وأيضاً فإنه قد يؤدي الى اعمال عامل واحد ، وهو الابتداء ، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له .

ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرفع للخبر (٢). وذلك باطل بدليلين : أحدهما أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رفعاً للخبر لأدّى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له كما تقدم [٦٤ ظ] والآخر أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيد ، والعامل اذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدلّ ذلك على أنه غير عامل فيه . والى هذا المذهب ذهب سيبويه (٢). لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك .

ومنهم من ذهب الى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً (٣). وذلك أيضاً فاسد لأنه أيضاً يؤدي الى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدّم معمول الا اذا كان العامل لفظاً متصرفاً ، ولا يردّ على هذا المذهب بأنه يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد لأنه لا يجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان اذا اجتماعا العاملين في الخبر ويتترلان عنده منزلة الشيء الواحد .

ومنهم من ذهب الى أن الرفع له تعربه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم .

(١) قال بذلك فريق من البصريين كما في الانصاف ، مسألة .

(٢) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيبويه ، الكتاب ٢٧٨/١ ، الانصاف مسأله .

(٣) وهو مذهب البرد وابن السراج ، المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، الأصول ١٨/١ .

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين ، أحدهما :
أن تذكر المبتدآت معرفة من ضمير يتصل بها ، فإذا كان كذلك فأنك
تخبر عن المبتدأ الأخير بنحوه ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر
المبتدأ الذي قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها
حتى تنتهي الى المبتدأ الأول . وقد تقدم أنه لابد في الجملة من رابط فتأتي
بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالحمل فيكون
ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أول الروابط لآخر
المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك
سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب ، وذلك نحو قولك :
زيد عمرو بكر هند ضاربتة في داره من أجله . فهند مبتدأ وخبره ضاربتة ،
وفيه ضمير يعود على هند مستر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هند ضاربتة
في موضع خبر بكر ، والضمير المنصوب في ضاربتة يعود عليه وبكر وخبره
في موضع خبر عمرو ، والعائد عليه الضمير الذي في داره ، وعمرو وخبره
في موضع خبر زيد ، والعائد عليه الضمير في قولك : من أجله ، فكذلك
جميع ما جاء من هذه المسائل ان طالت .

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير
وتخبر عنه بنحوه ، ثم تجعل بدل كل مضمير الظاهر الذي كان المضمير عائداً
عليه .

فإذا قيل : ما معنى قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربتة في داره من
أجله ؟ قيل :

معنى ذلك : هند ضاربة بكر في دار عمرو من أجل زيد (١)

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ الى ضمير يعود هلى
المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه ، ويكون هو وخبره في موضع

(١) وصف ابن السراج هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون قال : ولا
أعرف له في كلام العرب نظيراً ، الأصول ٢٥/١ .

خبراً ، قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول . ولا تحتاج في هذه المسائل الى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله ، وذلك نحو قولك : / زيد عمه خاله أبوه قائم . فأبوه مبتدأ وقائم [٦٥و] خبره ، والجملة في موضع خبر الاخ ، والاخ وخبره في موضع خبر الخال ، والخال وخبره في موضع خبر العم ، والعم وخبره في موضع خبر زيد . وكل جملة من هذه الحمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له ، وهو الضمير المضاف اليه المبتدأ .

وتلخيص هذا النوع من المسائل أن تضيف المبتدأ الآخر الى الذي قبله ، والذي قبله الى الذي قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر . فإن قيل لك : ما معنى : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ؟ فقل : معنى ذلك :

أبو أخي خال عم زيد قائم . وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وان طالت .

واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد (١) من خبر واحد الا بالعطف ، نحو قولك :

زيد ركب وضاحك الا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك : زيد ضاحك ركب ، جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج الى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر الى المعنى خبر واحد ، فمن ذلك قول العرب : حلو حامض ، ألا ترى أن قولك : حلو حامض ، نائب مناب مز ، حتى كأنك قلت : هذا مز (٢) . ومن ذلك قوله :

(١) ر : أكثر .

(٢) انظر المقرب : ١٨ (٧٩م) والتوضيح ٥٤/١ .

بنام بأحدى مُقَلَّتَيْهِ وَيَتَقَى المنايا بأخرى فهو يَقْطَانُ هاجعُ (٦٦)
كأنه قال : فهو خبيث متحرّز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد .
ومن ذلك قول الآخر :

٢٣٧ مَنْ يَلِكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتَى مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَبَى (١)
أي فهذا كسائي صالح للقيظ والصيف والشتاء ، وصلاحيته لهذه الفصول
في حين واحد ، وكذلك قول الآخر :

٢٣٨ أُنْرَضِي بَأْتَا لَمْ تَجِفَّ ذِمَاؤُنَا وهذا عروسٌ باليَمَامَةِ خَالِدٌ (٢)
ألا ترى أنَّ المشار اليه قد جمع في حين واحد أنه خالد وأنه عروس .
فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه الى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بدّ
من حرف العطف (٣) .

-
- (١) نسب لرؤية وألحق بديوانه . البت : الكساء وجعله مقيظا على السعة يريد مقيظ فيه . والصيف
قيل هو عند العرب فصل الربيع آذار ونيسان وأيار ثم بعده فصل القيظ : حزيران وتموز
وأب ثم الخريف ثم الشتاء . الكتاب ١/٢٥٨ ، مجاز القرآن ٢/٢٤٧ ، الأصول ١/١٠٥ ،
الصالح واللسان : قيظ ، جمهرة اللغة ١/٢٢ ، العيني ١/٥٦١ الديوان ١٨٩ .
(٢) يروي هذا الشاهد بنصب عروس على الحال من هذا ، ورفع على أنه خبر ولم أجده من نسبه
لقائل والظاهر أن الإشارة في البيت إلى موقعة اليمامة وما حدث من مقتل مالك بن نويرة اليربوعي
وزواج خالد بامرأته . الأصول ١/١٠٤ ، شرح السيراني ١/٤ ، تثقيف اللسان ١٠٣ .
(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

باب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .

فقولنا : فعل متصرف ، تحرز من غير المتصرف من نحو نعم وبئس وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف .

وقولنا : وما جرى مجراه ، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو : ضرباً تريد : إضرب زيداً .

وقولنا: قد عمل في ضميره ، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف الى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيد ضربت غلامه، والمضاف بواسطة: زيد ضربت غلام أخيه. والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك : زيد ضربت رجلاً بكرمه ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطوف بيان نحو: زيد ضربت عمراً / أخاه، إذا كان [٦٥] عمراً أخاً زيد .

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو: زيد ضربت رجلاً وأخاه ، فإن عطفت عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنك إذا قلت : زيد ضربت رجلاً ثم أخاه كانت الجملة من قولك : ضربت رجلاً ، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنك عطفته بـ ثم ، و ثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنك قلت : زيد ضربت رجلاً ، واستقل الكلام ثم أخبرت بعد ذلك بضربك للأخ . فإذا قلت : زيد ضربت رجلاً وأخاه ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو ، كأنك قلت : زيد ضربت رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل لأنه على تقدير تكرار العامل ، فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ
 عمراً أخاه ، وجعلتُ الأخ بدلاً فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ
 أخاه ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ .
 وقولنا : ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول ، مثال ذلك : زيدٌ
 ضربتهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ ، ألا ترى أن ضربتُ لو لم يعمل في الضمير
 ولا في الأخ لنصب زيداً ، فكنت تقول : زيداً ضربتُ .

وقولنا : أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من : زيدٌ قامَ ، لأن زيداً
 لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو
 كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن
 يُفسر لأنه لا يُفسر إلا ما يصح له العمل به إمّا في اللفظ ، وإمّا في الموضع .
 إلا أن الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسر حتى يضاف إليه أمر آخر
 وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها ، مثال
 ذلك قوله تعالى : وإن أحدٌ من المشركين استجاركَ فاجِرْهُ (١) . وإذا
 عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك .

• • •

واعلم أن الاسم للذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدمه شيء أو لا
 يتقدمه ، فإن لم يتقدمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي
 رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، فإن عمل فيه رفعاً فالرفع على الابتداء ليس إلا ،
 نحو زيدٌ قام وزيدٌ قام أخوه ، وإن عمل نصباً أو خفضاً جاز في الاسم
 وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل . فالرفع على الابتداء
 أحسن لعدم تكلف الإضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في
 بعض ، فزيداً ضربته أقوى من : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ
 أخاه أحسن من : زيداً مررتُ به ، وزيداً مررتُ به ، أحسن من :

(١) التوبة : ٦ .

زيداً مررتُ بأخيه ، ألا ترى أنَّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين :
لابستُ (زيداً مررتُ به ، وأحسنُ من هذا أن تقول : لقيتُ زيداً مررتُ
به ، لأنَّ المرور به أدلُّ على اللقاء) (١) منه على الملازمة .

قلت : فأن قيل : فهلاً أجزتم في الاسم إذا عمل في ضمير أو سببه جرُّ
الخفض كما كان منصوباً إذا عمل فيه النصب ؟

فالجواب : إنَّك لو خفضت فقلت : زيد مررتُ به ، على تقدير مررتُ
زيد مررتُ به لا دى ذلك إلى إضمار الخافض / وإبقاء عمله مع أنه [١٦٦و]
أضعف العوامل ، وهذا لا يجوز فأن قلت : فهلاً قالوا : يزيد مررتُ
به ، ولم يُضمَر الخافض ؟

فالجواب : إنَّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنَّه يصل
إلى معموله كما يصل بهمة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء
بعضها فكذلك لا يجوز هذا . فلما تعذر الخفض عدلوا إلى النصب بأضمار
فعل لقرب النصب من الخفض ، ألا ترى أنَّهما قد اشتركا في الضمير نحو
فرلك : ضربتُك ومررتُ بك ، وأنَّ كلَّ واحد منهما فضله ، وأنَّ
المجرور في المعنى منصوب إذ لا فرق في المعنى بين قولك : مررتُ يزيد
ولقيتُ زيداً . هذا ما لم يدخل على العامل حرف من حروف الصدور
وهي ما التافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإنَّ
ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة لموصول أو صفة لموصوف .

فأن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلا
الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيد ماضيتُ ، وزيد أضربتُ ؟ وزيد
إنَّ تكرهه يُكرهك ، وزيد إنَّه يضربه عمرو ، وزيد ليضربته
عمرو ، وزيد هلاً ضربته ، وزيد أنا رجل يحبه ، وأذكر أنَّ تلد
ناقشتك أحب إليك أم أنثى ؟

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء ، وإنما لم يجر لهذه العوامل أن تفسر عاملاً في اسم لأنه لا يفسر إلا ما يصلح له العمل .

وكذلك الصفة والموصوف ، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجر ، لأنَّ ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف ، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وكذلك الصلة والموصول .

فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر ، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسمٌ في هذا المعنى ، والاسم الذي في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك : ضرباً زيداً ، تريد إضرب زيداً ، فإن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، فإن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل . مثال ذلك : أَنْتَ قُمْ ، وَأَنْتَ لَا تَقُمْ ، وزيدٌ لِيَقُمْ أخوه ، وعمروٌ لَا يَقُمْ أخوه ، الأصل فيها ، لِيَقُمْ أخوه وَلَا يَقُمْ عمروٌ وَلَا يَقُمْ أخوه ، فأضمر الفعل الأول لدلالة الثاني عليه ، إلا أنَّ هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط .

وإن عمل فيهما نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل ، مثال ذلك : زيداً أَضْرِبْهُ وعمراً لَا تَشْتِمْهُ ، وبكراً رَحِمَهُ اللهُ . وكذلك حكمه مع الاسم الذي هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إياه ، وزيداً سقياً له ، تريد إضرب زيداً ، وسقى الله زيداً .

والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لأنَّ الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلاً بالفعل والخبر يكون بالفعل / وغيره فلذلك اختير [٦٦ظ] الحمل على إضمار فعل .

وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ مالميس بمحتمل للصدق والكذب ، لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل . وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في : زيد إضربه وعمرو لا تشتمه ، وبكر غفر الله له ، وأمثال ذلك .

والنصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدم في التأمل إذا كان خبراً . وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) (١) الفعل في ضميره رفعاً أحسن مما عمل الفعل في سببه رفعاً ، فالرفع في مثل : زيد ليقيم أخوه ، كما كان النصب في قولك : زيداً إضربه . أحسن من النصب في قولك : زيداً إضرِب أخاه .

فإن قيل : لا شيء أجزتم رفع زيد بأضمار فعل في قولك : زيد ليقيم أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجزوا ذلك في : زيد قام ، وأمثاله؟ فالجواب : إنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوي لجانب الفعلية ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بأضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوي لجانب الفعلية .

وينبغي أن تعلم أن الضمير والسببي إذا كانا مجرورين وكان موضعهما رفعاً حكم لهما بحكم المرفوع ، وذلك قولك : زيد سيربه ، وعمرو دخل إليه ، لا يجوز في زيد وعمرو إلا الرفع كما لا يجوز في قولك : زيد

(١) زيادة يقتضيها السياق .

ضُرِبَ وعمرُو أهينَ ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمتزلة : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً دخلتُ إليه .

هذا حكم الاسم ما لم يتقدّمه شيء فإن تقدّمه شيء فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى ، أو حرفاً لا يليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإن تقدّمه حرف عطف فلا يخلو أنه يكون العطف به على جملة اسمية أو فعلية أو ذات وجهين .

فإن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل للنجاسة والمشاكلة . وإن كان بعد حرف العطف ، ، أمّا ، ، ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لأن إمّا من حروف الصدور فكانت الجملة بعدها مستأنفة وإن كان بعد حرف العطف ، اذا ، التي للمفاجأة لم يجز في الاسم إلا الرفع على الابتداء ، لأنّ إذا التي للمفاجأة لا يقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبدأ .

* * *

وإذا حملت الاسم على إضمار فعل كان على حسب الضمير أو السببي ، فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعت ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبت ، وذلك قولك : قامَ زيدٌ وعمرُو أكرمته ، وقامَ زيدٌ وعمرُو مررتُ بهِ / فالرفع والنصب والاختيار النصب ، لكونه محمولاً على الفعل وقامَ زيدٌ وعمرُو سيربهِ أو ضُرِبَ ، وقامَ زيدٌ وعمرُو ضُرِبَ أخوه أو مرّ بغلاميه ، فالرفع على إضمار فعل والرفع على الابتداء والرفع على إضمار فعل هو المختار لما قدّمنا من المشاكلة ، فلا سبيل إلى النصب .

وإن كان العطف على جملة اسمية كان الأمر على ما كان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة .

فإن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يقدّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية ، فإن قدّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل

على إضمار فعل ، فإن قدرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدمه شيء .

• • •

واختلف الناس في جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فمذهب السيرافي (١) أنه لابد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فأذا عطف عليها جملة الاشتغال كانت شريكها في كونها خبراً للمبتدأ ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه . فلما كانت شريكها احتيج فيها إلى رابط . لأن خبر المبتدأ اذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، على أن تقدّر عمراً أكرمه ، خبراً عن زيد حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها ، فتقول : زيد ضربته وعمراً أكرمه بسببه أو من أجله أو في داره ، وشبه ذلك .

وهذا الذي ذهب اليه ليس بشيء ، لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز اسمه : والسماء رفعها ووضع الميزان (٢) . مع أنه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر . فاجمعهم على النصب دليل على بطلان (قول) (٣) من قال : إن النصب في هذا وأمثاله ضعيف .

وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً . فإن احتج عنه بأن قال : إن سيبويه لم يتعرض لإصلاح اللفظ ، ونظير هذا قول أبي القاسم : لو قلت : مررت به الكريم ، على أن تجعله نعتاً له لم يجوز ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وهو لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم (٤)

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ولد بسيراف في فارس وقدم إلى بغداد فولي القضاء بها . أخذ القراءات عن ابن مجاهد واللفظ عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وغيره . توفي ببغداد عام ٥٣٦ هـ . ترجمه ابن النديم ٩٣ ، القفطي ٣١٢/١ ، ياقوت ٤٧/١ .

(٢) الرحمن : ٧ . (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج : فلا .

بتعرض لاصلاح اللفظ . فيقال له : هذا الذي تزعمه باطل ، اذ لو كانَ هذا
لنبه عليه سيوبه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال .

ومنهم من ذهب إلى أن جملة الاشتغال ان كانت معطوفة بالواو لم يحتج
فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في : زيدٌ ضربتهُ وعمرأُ أكرمته
زيدٌ جمعتُ بينَ ضربهِ وإكرامِ عمرو . وإذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة
إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة
يغني فيها ضمير واحد . وهذا فاسد ، لأن بونس وغيره من أئمة النحويين حكوا
أنَّ / الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب [٦٧ظ]
وان خلت الجملة من ضمير .

وذهب الفارسي إلى أنَّ النصب يختار (١) وان كان العطف على الجملة الكبرى
وذلك أنَّ الواو قد تقدمَها (٢) جملتان ، فأن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى
وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وان لحظت المشاكلة بين
الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على اضممار فعل .

ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون
معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلتُ السمكةَ
حتى رأسها اكلتهُ ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمَّ حرف عطف ، لأنَّ
حتى لاتعطف الجمل وانما تعطف المفردات .

وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب .
وان كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على اضممار فعل .

والحروف التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا-النافيتان .
فان قيل : فلاي شئ كانت بالفعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء وذلك
أنَّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء .

(١) ر : مختار .

(٢) ر : يتقدمها .

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصاص به دون ما ولا وهما أنَّ الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأتتها قد تضمنت معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول : أينَ يَتَكُ أزرَّكَ ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم .

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنَّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة ما شبه به . فأن وقع بعدها الاسم (اختير فيه الحمل على اضممار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي .

فأن كان الاسم (١) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً . فأن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً لأنَّه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده ، فقبله لا يتصور لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن يقدر بعده لأنَّ الفاعل لا يعمل فيما بعده .

وان كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وفيه خلاف بين سيوييه والأخفش .

فسيوييه يختار فيه الرفع ، ويشبهه بـ «زيد ضربته» (٢) ، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى : زيدا ضربته . وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأنَّ القياس يرد عليه ، لأنَّ الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في : أزيداً ضربته ، فلا مسوغ اذن لاختيار اضممار الفعل .

وليس من أدوات الاستفهام ما اذا اجتمع بعده الاسم والفعل يلزمه الاسم في فصيح الكلام الا الحمزة ، وسبب ذلك أنها أمّ الباب ، فلذلك اتسع فيها . ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولا تدخل / أخواتها عليها [٦٨ و] ولا يجوز أن يلي الاسم أداة استفهام (٣) ماعدا الحمزة الا في ضرورة تنقول :

(١) سقط ما بين القوسين من ر. (٢) الكتاب ٥٤/١ . (٣) ج : الاستفهام .

أزيدُ فامَ ؟ في فصيح الكلام ، ولا يقال : هل زيدٌ فامَ ؟ إلا في ضرورة (بل
الفصيح : هل قام زيد ؟ (١) .

وأما ١٠ ولا فليسا كذلك ، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى ، وسبب
ذلك أنهما لم يقويا على طلب الفعل قوة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات
الشرط وقوة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم .

وهذا ما لم (٢) يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ
غير ظرف ولا مجرور فأن فصل بينهما فلا يجوز في الاسم إلا ما كان يجوز
قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أأنت (٣) زيدٌ ضربتهُ وما أنت زيدٌ ضربتهُ ،
الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة وما .

فأن كان المتقدم حرفاً لا يليه إلا الفعل ، والذي لا يليه إلا الفعل قسمان :
قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولا يجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما ،
وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب . وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً
مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل ، فأن الاسم
بعدها لا يكون أبداً إلا على اضممار فعل على حسب الضمير أو السببي نحو : ان
زيداً ضربتهُ ضربتكَ وهلا زيداً ضربتهُ ، واذا زيداً ضربتهُ ضربتكَ .
وأدوات الجزاء اذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة ،
قال الشاعر :

٢٣٩ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (٤)

وقال الآخر :

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في ر .

(٢) ر : هذا . (٣) ج ، ر : انت ، وهو تحريف .

(٤) لكعب بن جعيل يصف امرأة . الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، الحائر : المظلم من
الأرض يستقر فيه الماء فيتحير . الكتاب ٤٥٨/١ ، معاني القرآن ٩٧/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ،
ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزائن ٤٥٧/١ .

٢٤٠ فمَتَى واغْلُ يَتَّبِعُهُمْ ... (١)

فقدّم الاسم ضرورة .

الا في «إن» من بين سائر أخواتها لأنها أمّ الباب . ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فإنّ الاسم يليها في فصيح الكلام . قال الله تعالى : وان أحد من المشركين استنجارك فأجره (٢) . فإن كان الفعل مستقبلاً لم يلها الا في (٣) ضرورة كسائر أخواتها .

وفي رفع الاسم الواقع بعد اذا خلاف بين سيبويه والأخفش . وقد تقدّم في باب الابتداء . وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام ، لأنها لم تقو قوة أدوات الجزاء ، لأنّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض ، وتزيد عليها بأنّها طلباً من طريق العمل . فإن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدة ، ان كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وان كان منصوباً نصبت وان كان مخفوضاً خفضت . هذا مذهب سيبويه (٤) .

ومذهب أبي الحسن : ان لاحظت الجملة الكبرى (٥) كان الجواب على حدها وان لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها .

* * *

واعلم أنّه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل نحو : ضربتني وضربتكَ ، وزيدٌ ضربهُ ، يعني ضرب نفسه ، ولا فعل / الظاهر [٦٨ ظ]

(١) تسانه : فمَتَى واغْلُ يتبعهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساق

وهو لعدي بن زيد العبادي . الواغل : الذي يدخل على الشرب ولم يدع ، بينهم : ينزل بهم .

الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ، حساسة البحر ١٤٠ ، ابن الشجري ٣٣٢/١

، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ٤٥٦/١ ، الديوان ١٥٦ .

(٢) التوبه : ٦ . (٣) ج : الا ضرورة

(٤) الكتاب ٤٨/١ (٥) سقطت (الكبرى) من ج .

إلى مضمره المتصل نحو : ضربتهُ زيدٌ ، يعني ضرب نفسه ، إلا في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً ، وظننتُك قائماً ، يعني ظننتُ نفسي وظننتُ نفسك . وزيدٌ ظنهُ قائماً ، وفقدتُني وفقدتُك وعدمتُني وعدمتُك ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتُ نفسك وعدمتُ نفسي وعدمتُ نفسك وزيدٌ فقدتهُ وعدمتهُ فقد فقدتُ نفسه وعدمها .

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربَ زيداً ظنَّ قائماً ، يعني ضرب نفسه وظنَّ نفسه قائماً والسبب في امتناع تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، وفعل الظاهر إلى مضمره المتصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى ، وذلك متنافض إلا في باب الظنِّ والفقد والعدم فأته يسوغ ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنِّ وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة ، وإنَّما هو مفعول في اللفظ فقط ، وإنَّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة ، فإن أردتَ ذلك المعنى المتقدم قلت : ضربَ زيدٌ نفسهُ .

وجاز هذا لأنَّ العرب تُجرى النفس مجرى الأجنيبي وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنيبي فتقول : إياهُ ضربَ زيدٌ ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنِّ والفقد والعدم ، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه ، ألا ترى أنَّ المعنى : فقدتُني غيري ، وعدمتُني غيري ، وظننتُني غيري ، ولا يتصور أن يكون هو (١) الفاعل لنفسه لأنَّه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقداً يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك : ضربتُني ، لأنَّ الضارب هو المضروب لفظاً ومعنى ، فلذلك تعذر ضربتُني وأشباهه .

وامتنع تعدى فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدي إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابهِ لأنَّه فضلة ،

(١) في ر : هذا ، وكذلك هو في نسخة بمحاشية ج .

والفضلات لاتلزم فعلى هذا كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل او فعل الظاهر إلى مضمره المتصل لايجوز الا في باب الظن والفقد والعدم . وكل مسألة تؤدي إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره لايجوز في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربته .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فأن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي واحد أو ضميران أو سببيان أو ضمير وسببي .

فان كان له ضمير واحد حملته عليه نحو : زيداً ضربت أخاه ، فأن كان له سببان حملته على أيتهما شئت نحو : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيد ضرب أخوه أباه ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً ، فأن كان منفصلاً حملت على أيتهما شئت، نحو : [٦٩و] أزيداً إياه ضرب إياه أخوه ؟ وأزيد (١) إياه ضرب أخوه ؛ لأن الضمير

المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل ٥

وان كان الضمير متصلاً حملت عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك - والضمير منصوب - أزيداً ضربته أخوه ؟ ومثاله - والضمير مرفوع - أزيد (٣) ضرب أخاه ؟ وأما قول ليبد :

٢٤١ فأن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل (٤)

(١) ر : ازيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المتصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :

لم تصدقك نفسك . والمعنى : ان لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا

فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ أبيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ،

آمال المرتضى ١١٩/١ ، العيني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزائن ٣٣٩/١ ،

شواهد الكشف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

فلم يحمل أنتَ على علمك ، لأنه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المنفصل (١) ، ألا ترى أنك لو وضعت «أنتَ» موضع علمك لكانَ التقديرُ فأن لم ينفعك .

ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في ينفعك لأنه لو فعل ذلك لنصب فقال : فأن إيتاك ، فلم يبقَ إلا أن يكون محمولاً على إضممار فعل لفهم المعنى ، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال ، كآته قال : فأن ظلمت لم ينفعك علمك ، فأضمر لفهم المعنى وبرز الضمير لا استتر الفعل فقال : إن أنتَ . فأن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فأن كانا متصلين فلا تجوز المسألة لا تقدم من أن فعل الضمير المتصل لا يتعدى إلى مضمره المتصل إلا في الأبواب المذكورة ، وإن كانا منفصلين حملت على أيهما شئت نحو : أريدُ إيتاه لم يضربهُ إلا هو .

وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتصل نحو : أريدُ لم يضربهُ إلا هو وأريدُ لم يضرب عمروا إلا إيتاه ؟

وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببي واحدٌ أو ضميران ، أو سببيان أو ضمير وسببي .

فأن كان له ضمير واحد حملت عليه نحو : أريدُ ظننتُه قائماً ، وإن كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه ، مثال ذلك : أريدُ ظننت أباهُ قائماً ، وإن كان له سببيان حملت على أيهما شئت نحو : أريدُ ظن أخاهُ أبوهُ قائماً ، وإن كان له ضميرٌ وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلاً ومنفصلاً . فأن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت على أيهما شئت ، مثال ذلك : أريدُ ظنّه أخوه قائماً ، وإن كان

(١) ج ، ر : المتصل ، وهو تحريف .

الضمير مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل على السببي أصلاً ، مثال ذلك :
أزیداً ظن أخاه قائماً . وإن كان منفصلاً حملت على أيتهما شئت ، مثال
ذلك : أزیداً لم يظن أخاه الا هو قائماً .

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما
متصلاً والاخر منفصلاً ، فأن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز
الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزیداً ظنه قائماً ، وإن كانا منفصلين
حملت على أيتهما شئت ، ، مثال ذلك : أزیداً إياه لم يظن الا هو قائماً .
وإن كان أحدهما متصلاً والاخر / منفصلاً فلا يخلو من أن يكون المتصل [٦٩ظ]
مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت أيتهما شئت ، مثال ذلك :
أزیداً لم يظنه الا هو قائماً . وإن كان مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل
على غيره ، مثال ذلك : أزیداً لم يظن الا إياه قائماً .

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ماحملته
عليه إن أمكن ، وإن لم يمكن حذفت ماحملته عليه وتركته في موضعه ونويت
به التأخير ، فأن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممتنعة .

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم : شحذت شفرته حتى قعدت كأنها حربة (١) ، وليس وما زال وما انفك وما فتيء وما برح وما دامّ وغدا وراح وجاءت في قولهم : ما جاءت حاجتك (٢) . وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ماونى ، لأن معناها كمعنى مازال ، وذلك ؛ : ماونى زيد قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها (٣) .

وهذا لا يلزم لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه . ألا ترى أن ظلّ زيد قائماً معناه : أقام زيد قائماً النهار كله . ولا تجعل (٤) العرب لأقام اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلّ .

ومما يدل على أنها ليست من أخوات كان أنه لا يقال : ماونى زيد قائماً ، فالترام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررت ، إذا لم ترد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان ، وذلك نحو قولك : مررت بهذا الأمر صحيحاً ، أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي . (٥)

وذلك لاحتاجة فيه ، لأن المرور هنا متجاوز فيه كأنه قال : مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً ، ويكون انتصاب صحيحاً على أنه حال . وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها إلا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنتصب إذ ذاك بفعل مضمر نحو : مررت بزيد المسكين ، ومررت به الشجاع .

- (١) حكاه ابن الأعرابي ، التهذيب ٢٠١/١ ، اللسان : قعد . شرح السج ٦٥٣
(٢) قيل أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علي إليهم ، ويؤيد برفع حاجتك . الكتاب ٢٤/١ ، مع الموامع ١١٢/١ .
(٣) مع الموامع ١١٢/١ . (٤) ر : ولم .
(٥) ج : عنده ، وهو تحريف .

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو : لئن ضربتهُ لتضربنهُ الكريم ، ولئن أكرمتهُ لتُكرمتهُ العاقل ، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لاحتاجة فيه ، لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلاً من مفعول الفعل ، فإن استدلوا بأنه لو كان بدلاً لم يلزم الاتيان به قيل لهم : ربّ تابعٍ لازمٍ نحو : الجماء الغفير (١) ، ألا ترى أن الغفير تابع الجماء أيداً ولا تجيء إلا كذلك . وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو : هذا زيد قائماً وجعلوا ، ، هذا ، ، تقريباً وزيدا اسم التقريب ، وقائماً خبر التقريب (٢) ، واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول : هذا زيد قائماً ، لمن يقطع بأنه / قد [٧٠] علم أن المشار اليه زيد ، لأنّ الخبر انما يكون مجهولاً عند المخاطب ، وحينئذ يكون مفيداً . (٣) ومما يبيّن ذلك قوله تعالى : هذا بعلي شيخاً (٤) . الا ترى أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أن المشار اليه بعلياً وانما أرادت أن تنبههم على شيخوخته (٥) . قالوا : فدلّ ذلك على صحة ما قلناه .

وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد ، لأنّ هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الأعراب ، وعلى مذهبهام لا موضع له من الأعراب .

فإن قيل : فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك ؟ فالجواب : إن الكلام إذا ذاك محمول على معناه فأنك اذا قلت : هذا زيد قائماً ، فاللفظ على الأخبار عن المشار اليه بزيد والكلام محمول على معنى تنبّه لزيد وربّ كلام صورته لفظ (٦) على خلاف معناه نحو : غفر الله لزيد ، فإنّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء . وكذلك اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُشَبّ عليه لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ،

(١) يقال : جاؤا الجماء الغفير ، أي بجماعتهم الشريف والوضيع .

(٢) انظر معاني القرآن ١٢/١ ، ٥٥ ، مجالس ثعلب ٤٢ ، ٣٥٩ .

(٣) ر : مبتدا ، وهو تحريف ، (٤) هود : ٧٢ .

(٥) ج ، ر : شيخه ، وهو تحريف . (٦) ر : لفظه .

وكذلك قوله تعالى : فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا(١)، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فكذلك : هذا زيدٌ ، لفظه لفظ الأخبار عن هذا بزيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما .

ومما يدل أيضاً على أنَّ المنصوب حال التزام التوكيد فيه ، ولو كان خبراً لسمع من كلامهم معرفة ، وما أجازوه من الأتيان به معرفة نحو هذا زيد القائم ، لا يُلْتَفَت إليه لانتهام انما قالوه بالقياس .

فالذي يَثْبُت من هذا الباب قد قدّمناه أولاً وهي أفعال كلها بلاخلاف إلا ليس فإن فيها خلافاً . فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنَّها حرف ، واستدل على ذلك بأنَّها لا مصدر لها ولا تنصرف ، وأنَّها ليست على أوزان الأفعال (٢). وذلك كَلَّتْ لاحتاجة فيه . أمّا كونها لا تنصرف وكونها لا مصدر لها فأنَّه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل : ما أحسنَ زيداً ، ألا ترى أنَّه لا مصدر له وأنَّه لا يتصرف ، وقد سلم الخصم مع ذلك أنَّه فعل لقيام الدليل عليه ، وسنذكر ذلك في موضعه .

وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فأنَّه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِلَ فتكون في الأصل لَيْسَ نحو : صَيْدَ البعير (٣) ، وفَعِلَ قد تخفّف فيقال : فَعَلَ ، قال الشاعر :

٢٤٢ لو شَهِدَ عاداً في زمانٍ عادٍ لا بَترَها مِبارِكُ الجِلالِ (٤)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) حسب الزجاجي هذا الرأي للكوفيين ونقل احتجاج البصريين لمذهبهم وليس في إيضاح الفارسي ما يشير إلى هذا الرأي . اللامات ٧ .

(٣) صيد من الصيد وهو داء يكون في راس البعير .

(٤) لم أجد نسبة هذا الرجز لقائل ، واستشهد به سيبويه لترك صرف عاد على معنى القبيلة وروايته (عاد) من غير تنوين . و أراد بمبارك الجلال : وسط الحرب ومظلمها واصله من مبارك الأبل . ابتزها : سلبها . يريد أن المدح لو شهد عاداً - على قوتها - لظهر عليها وغلبها . الكتاب ٢٧/٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المخصص ٤٢/١٧ .

والترزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يمكن ان تكون فَعَلَ
في الأصل لأنَّ فَعَلَ لا يخفف (١) ، ولا فَعُلَ بضم العين ، لأنَّ فَعُلَ
لا يبني ممّا عليه ياء .

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّها فَعُلَ ؟ فالجواب : إنَّ الذي يدلّ
على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل أعني أنّها تثبّت
مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليسَ زيدٌ قائماً ، وليست هندٌ
قائمةً ، كما تقول : فامَ زيدٌ وفامت هندٌ . وليس لحاقُ علامة التأنيث
الحرفَ كذلك ، بل تلحق مع / المؤنث والمذكر نحو : قام زيدٌ ثُمّةً [٧٠ظ]
عمروً وثُمّةً هندٌ .

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو : ليسا (٢) أو ليسوا ولو
كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأنَّ الحرف اتّما يتصل ضمير به الخفض أو النصب
نحو : انكَ وانهُ ويليكَ وبِهِ ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيويه (٣) ،
وقد نصّ على ذلك في مواضع من كتابه .

* * *

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسمها
إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمنُ الله في القسم .
أما أَيْمَنُ الله فأنّتها لا تنصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء . وأَمّا ما التعجبية
واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه
الأفعال يُخرجُها عمّا وجبَ لها من الصلوية .

وما كان خبر مبتدأً كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب
فأنّتها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال ، فلا تقول : كان زيدٌ هل ضربتهُ ؟ ولا
أصبحَ زيدٌ اضرِبْهُ ، ولا أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم ، لمناقضة معناها هذه الأفعال .

(١) سيأتي المثال على تخفيف «فعل» بالشواهد ٩٠٣، ٩٠٤ .

(٢) ج : ليست ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢١/١ . وانظر احتجاج المبرد في المتعصب ٨٧/٤ ، ١٩٠ .

وذلك أنَّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفظ بها ، وهذه الأفعال تدلّ على المضى أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال . فأما قوله :

٢٤٣ ألا يا أمّ فارغ لا تلومي على شيء رفعتُ به سماعي (١)
وكُوني بالمكانم ذكريني ودلّى دلّ ماجدة صناع
فجعل ذكريني في موضع خبر كوني ، فأنّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر ، كأنه قال : تذكريني ، فيكون قوله تعالى : فليمددْ له الرحمن مدّاً (٢) . أي فيمددْ ، ولذلك قلّ مجيئه لأنّ وضع الأمر موضع الخبر لا يكثر ولا يُقاس عليه .
واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال اذا كانت ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في ليس فأنّه يجوز ذلك فيها باتفاق (٣) اجراءً لها مجرى ما حكى سيبويه ليس خلقَ لله^١ مثله (٤) .

وأحتج صاحب هذا المذهب بأنّ الفعل الذى يقع خبراً اذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى كان وأخواتها ، لأنّها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان فأذا كان الخبر يُعطي الزمان لم يُحتج إليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا ترى إنك إذا قلت : زيدٌ قامَ ، كان المفهوم منه ومن : كان زيدٌ قامَ واحداً ، فأن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار قد ، لأنّها تقرب الماضي من الحال ، فأذا قلت : كان زيدٌ قد قامَ ، فكأنك قلت : كان زيدٌ يقومُ .

(١) رواها ابو زيد لرجل من بني نسل (جاهلي) يخاطب زوجته . فارغ مرخم فارعة ، شفوذاً لأنّ المنادى ام . الصناع : الحاذقة بعمل اليدين . الدلّ : قريب المعنى من الهدى وهما من السكينة والوقار في الحياة والنظر والشمالك ، وحرفت في ج ، ر الى : كل . النوادر ٣٠ ، ٥٨ ، المغني ٦٤٧ ، الخزائن ٥٧/٤ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) نسب السيوطي هذا القول للكوفيين . المص ١١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣٥/١ .

والصحيح عندى أن هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس . وقسم يمنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتيء وما برح ومادام . وذلك أن هذه الأفعال تعطي الدوام على الدمل وانصلا به من الإخبار والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها . وكذلك جاء / وقعد لانهما [٧١ظ] لا يستعملان الا حيث سُمعا لانهما جريا مجرى المثل .

وما بقي فيه خلاف ، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز (١) .
حجة المجيز أنك اذا قلت : أصبح زيدٌ قامَ وأمس زيدٌ خرجَ أعطى من المعنى ما لم يُعطِ زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ ، ألا ترى أن قامَ وخرج لا يعطيان أكثر من المضى وأمس وأصبح يعطيان المضى مع أن ذلك في مساء وصباح وكذلك سائر أخواتها الا كان فأنتها لا تعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد . والتأكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلة ذلك في كلامهم .

وأيضاً فإن ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، قال الشاعر :
٢٤٤ وكنا حسينا هم فوارس كهمس حيوا بعداً ماتوا من الدهر أعصرا (٢)
فجعل حسينا هم في موضع خبر كنا . وقال زهير :
٢٤٥ وكان طوى كشحاً على مستكنة
فلا هو أبدأها ولم يتججم (٣)

-
- (١) الذي أجاز ذلك البصريون والمتأخرون ومنعه الكوفيون . الجمع ١١٣/١ .
(٢) نسب لابي حزابة الوليد بن حنيفة ولودود العنبري . وكهمس من فرسان الخوارج وهو من بني مقاعس . وكهمس من أساء الأسد . واشتهد به سيبويه والمازني لفك الادغام في حي واسنادها الى الضمير مثل خشى .
الكتاب ٣٨٧/٢ ، المقضب ١٨٢/١ ، الاشتقاق ٢٤٧ ، الأصول ٥٥٠/٢ ، النصف ١٩٠/٢ ، الأغاني ١٥٦/١٩ ، شواهد الشافية ٣٦٣ .
(٣) لزهير بن ابي سلمى من مملته . ورواية الديوان وشروح المملقات : ولم يتقدم .
الكشح : الجنب او الخاصرة . المستكنة : الغدرة . لم يتجسم : لم يتراجع عما أضمر . قال ثعلب هذا بإضمار قد والمعنى : وكان قد طوى . شرح السبع ٢٧٥ ، شرح المشر ٦٢ ، شرح الديوان ٢٢ ، شرح مشكلات الحاسة ٢٣٨ ، الخزائن ٧٥/٢ .

فجعل طوى خبراً لكان . وقال النابغة :

٢٤٦ أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذي أخنى على لُبْدٍ (١)

فجعل احتملوا خبراً لأمسى ، وقال :

٢٤٧ وَكُنَّا وَرِثَاءُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ

طويلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهُ (٢)

فجعل ورثاء خبر كُنَّا ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أَصْبَحْتُ

نَظَرْتُ إِلَى ذَاتِ التَّنَائِيرِ (٣) ، يعني ناقته ، فجعل نظرت خبر أصبحت ،

وقال تعالى : إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ

دُبُرٍ (٤) . فجعل قُدَّ في الموضعين خبر كان .

ومن اعتذر عن هذا بأن قال : إِنَّ الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على

كان لأنها تخلطه (٥) للاستقبال فكأنه قال : إِنْ يَكُنْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ

قُبُلٍ ، فاعتذاره باطل لأن كان هنا ماضية لفظاً ومعنى ، ألا ترى أَنَّ

ما كان من ذلك قد ثبت واستقر .

وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال

والخلاف الذي في ذلك في بابهِ إِنْ شاء الله تعالى .

• • •

(١) روى في الديوان : أضحت قفاراً واضى أهلها .

قال التبريزي : أراد قد احتملوا . الذي أخنى على لُبْدٍ : كناية عن الدهر ، ولبد آخر نسور

لقمان بن عاد السبعة وكان أجله قد انتهى بموت آخرهم . شرح المفضليات ٥٦٤ ، مقاييس

اللغة ٢٢٢/٢ ، المخصص ١٤٥/٨ ، المستقصى ٣٧/١ ، شرح العشر ١٥٣ ، العقد

الشمين ٦ ، الخزائن ٧٦/٢ ، الديوان ٥ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في الفخر . ورواية الديوان : قديماً ورثاء ، ولا شاهد فيه . تبع :

من ملوك حمير البائدنين . والضمير يعود على بيت العز الذي تحدث عنه الشاعر . الكتاب

٢٣٨/١ ، الديوان ٧٦٥ .

(٣) ذات التناير : عقبة يحذاء زباله مما يلي المغرب منها . اللسان : تنو .

(٤) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ . وفي الأصل وضع دير مكان قبل وهو سهو .

(٥) ج ، ر : تلخصه ، وهو تحريف .

وأفعال هذا الباب كلها تنصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل إلاّ ليس ومادام وقعدّ وجاء .

أما قعدّ وجاء فإنهما لا يستعملان من هذا الباب إلا في الموضعين المذكورين وهما :
ما جاءات حاجتُك ، وشحدّ شَرَقَه حتى قعدّت كأنها حربة (١) .
فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّر عما وضعت له .

وأما قرلهم : قعدّ زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان ، فإن أبا الفتح (٢) جعل قعدّ فيه زائدة (٣) ، وكأنّه قال : زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان ، إذ لا يراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام ، ولا يتصور أن يكون (قعدّ هنا) (٤) بمعنى صار لأنّها لا تستعمل كذلك إلا في قعدت كأنها حربة وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره .

وزعم ابن مُلْكُون (٥) أنّها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنّ ماثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره .

وأما ليس فإنّها لم تنصرف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف . ألا ترى / أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع [٧١ظ] وأنّها مثل ما في النفي ، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتخلصه للحال فنقول : ليس زيدٌ يقوم كما تقول مازيد (٦) يقوم ، فنكون في الموضعين بمعنى الحال . و «ما» لا تنصرف فكذلك ليس . وكذلك أشبهت أيضا لليت في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أن ليت لا تنصرف فكذلك ليس .

-
- (١) انظر ص ٣٧٦ تعليق ١ ، ٢ .
(٢) هو عثمان بن جني الموصلي ، أنه تلاميذ أبي علي الفارسي . سكن بغداد ودرس بها وقرأ . وكان عالماً بالصرف والنحو والقراءات واللغة . توفي ببغداد عام ٣٩٢ هـ ترجمه ابن النديم ١٢٨ ، ياقوت ٨١/١٢ ، القفطي ٣٣٥/٢ ، ابن خلكان ٤١٠/٢ .
(٣) ر : زيادة .
(٤) ر : بعدها . وهو تحريف .
(٥) هو ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي ، نحوي من أهل أشبيلية مولداً ووفاته توفي عام ٥٨١ هـ أو ٥٨٤ . البنية ١٨٨ .
(٦) ج : متى ، وهو تحريف .

وأما مادامَ فإنَّها لا تنصرفُ لأنَّها في معنى مالا ينصرف ، وذلك أنَّك إذا قلت : أَفْعَلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً ، كان المعنى مثل قولك : أَفْعَلُ هذا إن دامَ زيدٌ قائماً . ألا ترى أنَّ الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدَّم (١) ما يدلُّ على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ، لأنَّ الفعل إذا كان كذلك (إنَّما تكون صيغته للماضي) (٢) تقول العرب : أَنْتَ ظالمٌ إن فعلتَ ، ولا تقول : أَنْتَ ظالمٌ إن لم تفعل .

وما بقي من الأفعال فهو متصرف يستعمل منه الماضي والمستقبل وأسم الفاعل تقول : كانَ يكونُ فهو كائنٌ ، وأصبحَ يصبحُ فهو مُصْبِحٌ وزالَ ي زالُ فهو زائلٌ ، وحكى الكسائي : يَزِيلُ ، في مضارع زالَ فتقول : ما يَزِيلُ زيدٌ يَفْعَلُ كذا ، وهو قليلٌ جداً . وكذلك سائر أخواتها .

• • •

واختلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أحازه ومنهم من منعه ، فمِمَّنْ منعه الفارسي (فحجته أن مفعولا) (٣) لا يُبْنِي لِأَمِنْ فَعْلٌ يجوز رده لما لم يُسَمَّ فاعله ، فلا يقال عنده : مَكُونٌ ، كما لا يقال : كَيْنٌ ، وامتنع عنده ما كان لما لم يُسَمَّ فاعله ، لأنَّك لو حذف المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدَّى ذلك إلى بقاء ما أصله الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غير جائز ، لأنَّ الخبر لا بد له من المخبر عنه .

ومن أجازَ ذلكَ الفراء والسيراfi وسيبويه (٤) .

(١) ر : تقدّمه .

(٢) ر : لم يكن إلا بصيغة الماضي

(٣) ر : وحجته أن المفعول

(٤) الكتاب ٢١/١

أما الفراء فأجاز ذلك لأنه يُجيز : كين قائم ، تشبيهاً بضرب عمرو ، لأن المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول ، فعامل الفعل في هذا الباب معاملة ما أشبهه ، وقد تقدّم الاستدلال على فساد ذلك .
وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذف الاسم ويُحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يتصور حذف الخبر عنه لفظاً وتقديراً وإبقاء الخبر ، ثم تُقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال : كين . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأن هذه الأفعال قد رُفض إحداثها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف (١) .
وأما سيوبه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبين على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرج ذلك - عندي - على أن يُحذف الخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر ، ثم يقام ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مقام المحذوف فتقول على هذا : كين في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع .
وكذلك ما بقي من الأفعال المتصرفة ، أعني أنه يجوز بناء اسم / المفعول [٧٢ و] منها على هذا الوجه .

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ، هل تدل على معنى الحدث أم لا (١) ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث وإنما هي لمجرد الزمان ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر ، لا يقال : كان زيد قائماً كوناً ، ولا أمسى عبد الله ضاحكاً إمساءً ، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم (٢) يُنطق بها . وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

(١) انظر ص ١٠ تعليق ٤ وجمع الهوامع ١١٥/١ .

(٢) ر : ولم .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها
أنها أفعال فينبغي أن تكون بمتزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث .
ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل
منها نحو : كُنْ قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لا يتصور بالزمان ،
وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان .

فإن قيل : لا تدل على معنى الحدث إذ قد رُفِضَ النطق به ، فالجواب :
إن الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل .

* * *

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهي :
جاءت وقعدت وليس وما دام .

أما (جاء وقعد) (١) فإنهما لا يستعملان إلا كما سُمعا لما تقدم من أن
الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له .
وأما ليس فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما مادام فلأنها دخلت عليها ما المصدرية ، وما المصدرية لا تدخل عليها (٢)
أداة النفي لأنها تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لا تدخل
إلا على جملة لا على مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إما ملفوظاً بها وإما مقدّرة ، وهي مازال وما
انفك وما فتىء ، فلا تقول : زال زيدٌ قائماً ولا انفكَّ عبدُ الله
بخارجاً ، ولا فتىء محمدٌ ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدّرت
فيه حرف نفي محذوفاً لم ينجز ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) ر : جاز قد ، وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : عليه ، وهو تحريف .

٢٤٨ لَعَمْرُ أَبِي عَفْرَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ

على قومِها ما فُتِّلَ الرِّثْدَ قَادِحُ (١)

يريد : ما زالت عزيزة . ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلا إذا كان الفعل مضارعاً في جواب قَسَمَ نحو قوله تعالى : تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يوسفَ (٢) . أي لا تفتأ . وأما قوله :

٢٤٩ ولا أراها تزالُ ظالمةً

تُحَدِّثُ لي قُرْحَةً وَتَنَكُّوْهَا (٣)

فأراها اعتراض بين لا وتزال ، والمعنى : ولا تزال ظالمةً فيما أرى .
وأما بَرَحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال ، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا متدرة ، وذلك قليل جداً ، فمن كلامهم : بَرَحَ الخَفَاءُ أي زال الخفاء . وقال الشاعر :

٢٥٠ وأبرحُ ما أدامَ اللهُ قومي بحمدِ اللهِ مُتَطَقاً مُجِيداً (٤)
أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطقٍ وصاحبَ جواد ، أدام الله قومي .
وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفياً .

• • •

(١) انشده الفراء ولم ينسبه ، وروايته : فلا وأبي دهماء ، وهو يعمد بما حذف فيه لا النافية وهي مقدرة . وابن هشام يرى أن فيه فصلاً بين لا وزالت بجملته القسم . فتل الرثد : أوري فيه النار . معاني القرآن ٥٤/١ ، ١٥٤ ، المغني ٤٣٩ ، شواهد المغني ٢٧٨ ، الخزائن ٤٥/٤ .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) لابرهم بن هرمة وهو آخر من يحتج به من الشعراء ، تنكؤها : تهيضها بعد الالتئام . والمبرد يراه استغنى بلا الأولى عن أعادتها . معاني القرآن ٥٧/٢ ، الكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٣٨٥ ، الأضداد لابن الأنباري ٢٦٨ ، المغني ٤٣٩ ، الديوان .

(٤) لخداش بن زهير (جاهلي) وابو عبيدة يرى أن (لا) محذوفة والتقدير : لا أبرح . قال البغدادى : ودعوى عدم الحذف تمسف . إنجاز القرآن ١/٣١٦ ، المعنى ٦٤/٢ ، الخزائن ٤٨/٤ .

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف/فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه مادام وقَعَدَ. أما ما دام فلأنَّ ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدَّم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقومُ قائماً مادام زيدٌ، تريد: أقومُ مادام زيدٌ قائماً. وأما قَعَدَ فلأنَّها لم(١) تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلا يُغَيَّرُ عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شَحَذَ شَفَرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرَبَةٌ (٢).

والذي فيه خلاف ليس وما زال وما انفك وما فتى وما برح. فالمانع من تقديم خبر ليس(٣) أنَّ من كان مذهبه فيها أنَّها حرف استدلال بأنَّ معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأنَّ من كان مذهبه أنَّها فعل استدلال بأنَّ الفعل إذا لم يتصرَّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله، دليل ذلك في التعجب: ما أحسنَ زيداً، لا يجوز: زيداً ما أحسنَ، ولا ما زيداً أحسنَ والذي يجيز التقديم (٤) احتجَّ بالسماع ولولا ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ألا يوم يأتِيهم ليسَ مَصْرُوفاً عنهم(٥).

(١) ر. : لا . (٢) انظر صفحة ٣٧٦ ، تعليق ١ .

(٣) هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات الانباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . الانصاف م ١٨ ، المجمع ١١٧/١ .

(٤) هم سيبويه والفارسي وابن برهان والزنجشري والثلوثين وابن عصفور ، ونسب القول به للجمهور أيضاً. إيضاح الفارسي ١٠١ ، الانصاف مسألة ١٨ ، ابن الناظم ٥٣ ، الهيم ١١٧/١ .

(٥) هود : ٨

ألا ترى أن يومَ يأتيهم ، منصوب بخبر ليس الذي هو "مصرف" وقد تقدم عليه ،
وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم « يوم » يؤذن بتقديم « مصرف »
فثبت بهذا أن تقديم خبر ليس جائز .

والمانع من تقديم خبر مازال وما انكث وما فتى وما برح (١) أنها أفعال قد
نُفِيت بها والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدّم معمولها عليها . والذي يجيز
التقديم (١) حجة أنها وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى ،
فكما أن الفعل إذا كان موجباً يتقدّم معموله عليه فكذلك هنا . وأيضاً فإن
حرف النفي قد تترل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة ، فكأنه قد
صار حرفاً من حروف هذه الأفعال ، فكأنك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع
من تقديم المفعول .

وهذا كله لاحجة فيه ، لأن العرب إنما تلحظ لفظ « ما » لامعناها في
معنى التقديم . ألا ترى أنك تقول : ما ضربتُ غيرَ زيد ، ولا تقول :
غيرَ زيد ما ضربتُ ، وإن كان الضرب في حق زيد موجباً ، وكذلك ما
ضربَ زيداً إلا عمرو ، لا يجوز أن تقول زيداً ما ضربَ إلا عمرو ، وأما
لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقو لمنع التقديم لأن المانع إذا كان غير لازم
كان أضعف منه إذا كان لازماً .

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال .

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق ما بقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف
من حروف المصدر (٢) نحو كانَ وأمسى وأصبح .

* * *

والأفعال التي ثبت أنه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام :
قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل ، وقسم عرض له ما
أوجب فيه تأخيره ، وقسم أنت فيه بالخيار .

(١) المانع هم البصريون والفراء ، واجازه الكوفيون وابن كيسان . الانصاف م ١٧ .

(٢) ج : الصدور ، وهو محريف .

فالقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أضيف إليه ، أو اسم استفهام أو ما أضيف إليه أو كم الخبرية ، وذلك قولك : أي رجل / كنت (٣) ؟ و غلام أيهم كنت (٣) ؟ ومن تكن أكن ، [٧٣] ومثل من تكن أكن ، وكم غلام كان غلمانك .

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد ، وذلك نحو قولك : هل كان زيد قائماً ، وما كان زيد خارجاً ، وإن كان زيد قائماً قام عمرو وليكونن زيد قائماً . لا يجوز أن تقول : قائماً هل كان زيد ؟ أو خارجاً ما كان عمرو ولا قائماً إن كان زيد قام عمرو ، ولا قائماً ليكونن زيد .

أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنه لا يقدّم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو : يُعجبني أن يكون زيد قائماً ، ويُعجبني رجل يكون قائماً ، لا يجوز أن تقول يُعجبني قائماً أن يكون زيد ، ولا يُعجبني قائماً يكون رجل ، لأن الصلة والصفة لا يتقدم شيء منها على الموصول ولا على الموصوف .

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإن ذلك يجوز إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإن ذلك لا يجوز وذلك : إن كان زيد قائماً قام عمرو ، وليكونن زيد قائماً ، ويعجبني أن يكون زيد قائماً ، لا يجوز أن تقول : إن قائماً كان زيد قام عمرو ولا لقائماً يكونن زيد ، ولا يُعجبني أن قائماً يكون زيد ، لأن هذه الحروف لا يليها إلا الفعل .

(١) ضرب في ر على كنت وكتب أنت ، وهو هم .

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر ، وستبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متصلاً أو مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بإلاّ ، وذلك نحو : كانتك زيدٌ ولن يكون زيدٌ إلاّ قائماً ، وإنما كان زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : ككان زيدٌ ، ولا إلاّ قائماً لن يكون زيدٌ ، ولا قائماً إنما كان زيدٌ .
وما عدا ذلك فأتت فيه بالخيار ان شئت قدمته وان شئت أخرته نحو : كان زيدٌ قائماً ، وان شئت قلت : قائماً كان زيدٌ .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام :
قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنت فيه بالخيار .
فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً نحو : كانتك زيدٌ ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجزواً والاسم نكرة لامسوغ للاخبار عنها الا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاّ نحو : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاّ نحو :
إنما كان قائماً زيدٌ ، تريد : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ .

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك نحو : كنتك أي كنت مثلك ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاّ نحو : ما كان زيدٌ إلاّ قائماً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنما كان زيدٌ قائماً ، تريد : ما كان زيدٌ إلاّ قائماً . أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو : كان هذا هذا .

واختلف / في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضر ، هل يجوز تقديمه أو [٧٣ظ]
لا نحو : كان يقوم زيدٌ ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر .
فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال : يقوم زيدٌ ،

على أن يكون يقوم خبراً مقدماً فكذلك هنا ، لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز وحجته أنّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عاملاً معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية . فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمولٍ ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الاعمال . والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار مابقي نحو : كان زيدٌ قائماً وكان قائماً زيدٌ .

وإذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تقدّمته على الاسم أو على الفعل فإن قدّمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما ، فتقول : كان في الدار زيدٌ قائماً ، وكان يوم الجمعة زيدٌ خارجاً ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدّمته على الاسم مع الخبر أو وحده فإن قدّمته وحده لم يجز لأنك تولي الفعل مالم ليس بمعمول له وتترك معموله . وقد تجنّبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنّبت في الألفاظ ، قال الشاعر :

٢٥١ كمرضعةٍ أولادٍ أخرى وضيت

بني بطنها هذا الضلال عن القصد (١)

فكما سمّت هذا النحو ضلالاً كذلك تجنّبت في الألفاظ ، فإن جاء من ذلك

(١) من قصيدة نسبت في الحماسة للديل بن الفرخ العجلي (أموي) وفي حاشية شرح المرزوقي أنها لأبي الأخيل العجلي . وحكى الجاحظ أن العرب تقول : أحق من جهيزة ، وهي عرس الدب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . الحيوان ١/١٩٧ ، شرح السج ٢٧١ ، المستقصى ٧٧/١ شرح المرزوقي ٧٢٩ ثمار القلوب ٣٩١ .

شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه (١) ، قال الشاعر :

٢٥٢ قنأفدُ هَدَّاجونَ حولَ بيوتِهِم

بما كانَ إياهم عَطِيَّةُ عَوْدًا (٢)

فأولى «كان» إياهم وهو معمول عود ، فإن قيل : ففعل في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعود في موضع الخبر وقدّمت معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليت كان اسمها الذي هو الضمير ، فالجواب : إن ذلك يؤدي إلى مالا يجوز ، وذلك أن خبر المبتدأ لا يتقدّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً (٣) ، وقد تقدّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال .

وإن قدّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لأبلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان طعامك آكلًا زيد .

والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا إنما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح .

فإن قدّمت معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدّمه وحده أو مع الخبر ، فإن قدّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو : في الدار قائماً كان زيد ، فإن قدّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فلا تقول : في الدار كان زيد قائماً ، ولا يوم الجمعة كان زيد منطلقاً / ولا طعامك كان زيد آكلًا (٤) لكثرة الفصل [٧٤] .

بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

(١) وهو جائز عند الكوفيين في الاختيار حيث جوزوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف ، الخزاعة ٥٨/٤ .

(٢) للفرزدق يهجو جريرا ورهطه . الهدج : السير السريع . المقتضب ١٩١/٤ ، النقاظ ٤٩٣ ، المغني ٦٧٥ ، البني ٢٤/٢ ، الخزاعة ٥٧/٤ .

(٣) تقدير الضمير بمد كان قول البصريين واعتراض المصنف عليه رده ابن هشام بأن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الأسماء بالفعلية وذلك مامون مع تقدم المعمول . المقتضب ١٠١/٤ .

١٠١/٤ ، المغني ٦٧٥ ، الخزاعة ٥٧/٤ .

(٤) وأجاز ذلك المبرد وابن السراج . المقتضب ١٠١/٤ ، الأصول ٤٧/١ .

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون : كان قائماً زيد ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً ، لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه أصلاً . ويجوز عند أهل البصرة لأنَّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه ، وسنبين ذلك في باب ان شاء الله تعالى . ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر . هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه ، وهو باطل عندنا ، لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يُفسّر إلاّ بجلمة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجلمة .

وأجازه الفراء (١) على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم) (٢) لا يثنى عنده لرفع الظاهر مع أنَّه يتقدّر بالفعل ، الا ترى أنَّك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد ، ليكون في معنى كان قائماً زيد . وهذا فاسد لأنَّه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء الله تعالى .

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول : قائماً كان زيد ، على أن يكون قائماً خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر ، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط .

وأما الفراء فإنَّ حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلاّ أنَّه يثنى قائماً ويجمعه لأنَّه لا يسوغ في محله الفعل ، فلا تقول : قام كان زيد ، ولا يقوم كان زيد ، وهو فاسد عندنا لما تقدّم .

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتثنّيه إذ ذاك

(١) انظر شرح السج ٤١١ .

(٢) سقطت من الأصول .

وتجمعه فتقول : قائماً كان زيد وكان قائماً زيد ، والتقدير : رجلاً قائماً كان زيد ، وكان رجلاً قائماً زيد .
وهذا الذي ذهبوا اليه لا يجوز عندنا إلا أن تكون الصفة خاصة ، فإن لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف .

فإن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الاسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده نحو : قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدار زيد فإن الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لولم يكن له معمول . فإن كان قبله نحو : في الدار قائماً كان زيد وكان في الدار قائماً زيد ، فإن الأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف . لأن الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي ، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف . وأما الفراء فيفصل ، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز / أن تكون [٧٤] الصفة خلفاً ، وإن كان غير ظرف ولا مجرور لم يجز أن تكون خلفاً نحو : طعامك آكلًا كان زيد ، وكان طعامك آكلًا زيد .

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً بشئ ويجمع . فإن قدمت الخبر وأخرت معموله فقلت : آكلًا كان زيد طعامك ، فإن ذلك لا يجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذي هو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول لآكل . وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلا أن تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، كأنك قلت بعد قولك : آكلًا (كان) (١) زيد : يأكل طعامك ، فإنه يجوز على كل مذهب .

فإن قلت : كان كائناً زيد قائماً . فإن الكسائي يجعل ، في كان ضمير أمر وشأن . وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن . والفراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنه اسمها وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ما تقدم إلا أنه لا يجوز عندهم أن تقول : كائن كان

(١) سقطت (كان) من ج ، ر .

زيد قائماً، فتفصل بين كائن (١) وبين خبرها وهو قائم بأجنبي. ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلًا كان زيد طعامك، لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبره، وإنتما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما (٢) يتم دونه. ولا يجوز عند أهل الكوفة: كان يقوم زيد، على أن يكون خبراً مقدماً، لأنه لا يتصور أن يكون خلتاً. لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه فلا يجوز عندهم إلا على ما قدمناه من مذاهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً «كان» و«يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولا يجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول: يقوم كان زيد، على وجه من الوجوه، لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل ضمير أجاز تقديمه وتوسطه عندهم، نحو: كان أخاك زيد وأخاك كان زيد، إذا أردت أخوة النسب لأخوة الصداقة.

* * *

واعلم أن أفعال هذا الباب ماعدا ما زال وما انفك وما بقي وما برح، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو: ما كان وأمسى وأمثال ذلك، فإنه يجوز دخول الـ في خبرها إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيًا، فإنه لا يجوز دخول الـ عليه، لأن الـ لا توجب الخبر فتكون قد استعملت موجباً ما لا يستعمل إلا منفيًا. فلا يجوز أن تقول ما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً، وما أصبح عبد الله إلا منفكاً منطلقاً، وما أضحى زيد إلا بارحاً قائماً، لأن بارحاً وزائلاً ومنفكاً [٧٥] لا يستعمل في الإيجاب وكذلك: ما كان زيد إلا أحداً، لا يجوز لأن أحداً من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ولو قلت: ما كان زيد زائلاً ضاحكاً، جاز

(١) ج، ر: كان وهو تحريف.

(٢) ج، ر: فيما، وهو تحريف.

لأنَّ ما إذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنك قلت : ما زال زيد ضاحكاً ولو قلت : ما أضحى زيد رجلاً زائلاً ضاحكاً ، لم يجر أيضاً ، لأنَّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : ما زيد العاقل قائماً لم يكن نافياً للعقل عن زيد ، فإذا قلت : : ما أضحى زيد رجلاً زائلاً ضاحكاً ، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز .

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك ، ولا يجوز رفعه إلاّ مع ليس فأنّه قد يرتفع اجراء لها مجرى ما فكما أن ما يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس . وحكى من كلامهم : ليس الطيب إلاّ المسك (١) .

وزعم الفارسي أنّ ذلك لاجبة فيه لاحتمال أن يتخرج على أوجه . أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ، ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره ، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي : الطيب المسك (٢) ، فتقول : ليس إلاّ الطيب المسك . ونظير ذلك - أعني في دخول إلاّ في غير موضعها - قوله تعالى : إنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنّاً (٣) . وقول الشاعر ٢٥٣ أحلّ به الشيب أثقاله

وما اغتره الشيب إلاّ اغترارا (٤)
ألا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسداً ، لأنّه معلوم أنّه لا يُظنُّ غير الظن ولا يغترُّ الشيب إلاّ اغتراراً .

وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلاّ فيه في موضعها ويكون ممّا حُذِف فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال : إنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنّاً ضعيفاً ، وكأنّه قال : وما اغتره الشيب إلاّ اغتراراً بيّناً ، وهذا أولى لأنّه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها .

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١ ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ ، ١٦٥ .

(٢) ج ، ر : الطيب والمسك ، والوار زيادة .

(٣) الخاتمة : ٣٢ .

(٤) للأعشى . والضمير يعود على الشاعر ، ورواية الديوان : اعتره ، بالعين أى عرض له والمعر الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل ، المغنى ٣٢٦ ، الخزائن ٣٠/٢ ، الديوان ٤٥ .

والوجه الآخر : أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلا المسك بدل منه كأنه قال : ليس الطيبُ في الوجود إلا المسك . أو يكون إلا المسك نعتاً والخبر محذوف كأنه قال : ليس الطيبُ الذي هو غير المسك طيباً في الوجود حقيقة ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله : لهفى عليك ليلهفة من خائف

يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١٢٢) يريد ليس في الدنيا مجيرٌ .

قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرج على ما ذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو (١) قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلا وهو ينصب فيقول : ليس زيدٌ إلا قائماً ، ولا تسمى إلا وهو يرفع فيقال : ليس عمروٌ إلا ضاحك (٢) . فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول .

فإن كان الفعل مازال وأخواتها فإنه لا يجوز دخول إلا في خبرها ، فلا تقول : مازال زيدٌ إلا قائماً ، وما انفك زيدٌ إلا ضاحكاً ، والسبب في ذلك أن إلا لإبطال النفي فكأنك قلت : زال زيدٌ قائماً / وانفك زيدٌ [٧٥ظ] ضاحكاً ، وهذه الأفعال لا تستعمل إلا في النفي ، فاما قوله : ٢٥٤ حراجيجٌ ماتنّفكُ إلا مناخخة

على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قنمرا (٣)

فمناخخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال ، وتنفك تامة فيكون المعنى : ماتنّفكُ أي ما يزال بعضها عن بعض لأنها متصلة إما للتباري في السير

(١) هو زبان بن العلاء المازني البصري وكنيته أبو عمرو وقيل اسمه كنيته . أحد القراء السبعة كان اعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ، وقيل غير ذلك . السيرافي ٢٢ ، ابن الجوزي ٢٩٢/١ .

(٢) انظر مجالس العلماء للرجاجي : ١ .

(٣) الذي الرمة . حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الطويلة الضامرة . وقيل : الرواية : ألا ، أي شخصاً وأنت صفته لأن الشخص يؤنث ويذكر . الكتاب

١/٢٨٨ ، الموشح ٢٨٦ هـ أسماء الوحوش ٢١ ، المفصل ٢٦٧ ،

الانصاف ٩١ ، المغني ٧٦ ، الخزائن ٩٤/٤ ، الديوان ١٧٣ .

أو لآتها مُقَطَّرَةٌ "مربوطة" بعضها ببعض . فإذا أُنيخت زالت عن الاتصال فلا تنفك إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير عكف ، يريد أنها تُناخ (بعد السير) (١) عليها فلا تُرسل من أجل ذلك في المرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، كأنه قال : هي في حال الإناخة إلى أن نرمي بها بلداً قفراً وسكن الباء ضرورة (٢).

ويحتمل أن يريد ما تنفك عن تعب السير إلا في حال إناختها إلى أن نرمي بها بلداً قفراً ، فحذف الصفة لفهم المعنى .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدّر أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تُقدّر أن المخاطب يجهله الخبر ، فتقول : كان زيدٌ أخا عمرو ، فإذا قدّرت أن مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنه أخو عمرو ، فإن قدّرت أنه يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان (أخو عمرو) (٣) زيداً .

وزعم ابن الطراوة (٤) أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتك عزلتك ، إذا كنت قد عزلت ولم تعاقب ، وكانت عزلتك عقوبتك ، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزل (٥) .

(١) ج ، ر : بعده للسير ، وهو تحريف .

(٢) الذي قال أن تنفك تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ونقل ابن الأنبارى أنه قول الكسائي رواء عنه هشام . الانصاف ٩١ ، الخزائن ٥١/٤ .

(٣) ج ، ر : أخوك ، وهو تحريف .

(٤) هو أبو الحسن بن الطراوة ويعرف بالاستاذ ، نحوي أديب شاعر من أهل الأندلس عاش نيافاً وتسمين سنة ، وتوفي قبل سنة ٥٣٠ هـ .

(٥) كذا في الاصل بالبناء للمجهول .

ومن ذلك قوله :

٢٥٥ وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ فَلَهُ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا (١)
فأثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هادي من أظلمت به لكان قد أثبت
الاضلال . قال : وقد غلط في هذا جُلَّةُ الشعراء ، فمن ذلك قوله :
٢٥٦ ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حسانها اذا نُشِرَتْ كان الهَيَاتُ صوانها (٢)
قال : قدمته وهو يرى أنه مدحه ، ألا ترى أنه قد أثبت الصون ونفى
عنه الهيات كأنه قال : الذي يقوم لها مقام الهيات أن تُصان ، ولو
قال : كان الهيات صوانها ، فكان يَهَبُ ولا يَصون ، كأنه قال :
كان الذي يقوم لها مقام الصوان أن توهب .

وهذا الذي قاله لا يتصور الا حيث يكون الخبر عين المبتدأ بل مُتَرَلَّ مترلته
وقائم مقامه ، و ذلك : كان زيدٌ زُهَيْرًا ، اذا أردت تشبيه زيد بزهير
فيما مضى ، فأن أردت عكس هذا قلت : كان زهيرٌ زيداً .
فأما اذا كان الثاني هو الأول فأنَّ المعنى على كل حال واحد نحو : كان
أخو عمرو زيداً ، فأما قوله :

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ البيت (٢٥٥)
فإنَّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلِّي أو مَنْ هُدِيَتْ اذا أردت أن الهداية
والاضلال وقعا فيما مضى . ألا ترى أنك اذا قلت : كان مُضِلِّي فيما
مضى من وقعت الهداية منه الى ، وكان من وقعت الهداية منه الى مُضِلِّي
فيما مضى ، كان المعنى واحداً . وإنَّما كان/ يختلف المعنى لو كان [٧٦و]

(١) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيته من الجن وكان
كاهناً فأثاه ربيته ثلاث ليال كلها ينشده رجزاً يشره فيه برسول الله (ص) فهداه الله للاسلام
بسببه . ارتشاف الضرب ١٦٨ و ، الدرر اللوامع ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٢) اول قصيدة للمتنبي في مدح سيف الدولة وكان قد أهدى اليه ثياب ديباج ورعاً وفرساً مع
مهرها . العرف الطيب ٣٤٠ .

زمنُ الخبر في الحال وزمنُ المُخبر عنه فيما مضى ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان مُضلي فيما مضى من هُدَيْتُ به الآن (كان) (١) عكس قولك : (٢) كان من هُدَيْتُ به فيما مضى مُضِلِّي الآن .
وأما قوله :

ثيابُ كريمٍ لا يَصُونُ حِسَانَهَا إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الْهَيَاتُ صَوَانَهَا (٢٥٦)
فأنك إذا (٣) جعلت الهَيَاتَ خلافَ الصَّوَانِ فأنته يَطلُ المعنى المراد من المِلاحِ يجعلُ الصَّوَانِ خِبراً ، ولوجعلت الهَيَاتِ هي نفس الصَّوَانِ لكان المعنى واحداً ، نصبت الصَّوَانِ أَوْ رفَعته فكأنك قلت : كان الهَيَاتُ صَوَاناً لها ، وكان الصَّوَانُ هبةً لها .

هذا ان قدَرنا أنَّ المخاطب يعلم أحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، فأن قدَرنا أنَّ المخاطب يعلم المعرفتين إلا أنه يجهل نسبة أحدهما الى الأخرى وذلك نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، إذا قدَرنا أنَّ المخاطب يعلم زيداً بقلبه كعلمنا الآن مالكاً والشافعيَّ وأمثالهما ممن لم نعاصره ، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنَّ اسمه زيدٌ فعرفته أنَّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه ، أفلا تراه هنا إنَّما جهل نسبة أخى عمرو الى زيد . فإذا كان الاسمان كذلك فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر ، فأن كان أحدهما أعرف من الآخر فأنك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار . وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، دونه في الجوده .

(١) زيادة يقتضيه السياق .

(٢) ج ، ر : قوله ، وهو تحريف .

(٣) ر : ان .

(٤) ج ، ر : هو ، تحريف .

وقد تقدّم ذكر مراتب التعريف ، الآ المشار فأنّه يُجعل المخبر عنه ويُجعل غيره من المعارف الخبر فنقول : هذا زيد ، وهذا القائم ، وهذا أخوك . وذلك أنّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالآشارة فقدّمته .

ولا يجوز عكس هذا الآ مع المضمرات فأنّها لشبهها بها قد يتقدّم بعضها على بعض فنقول : ها أناذا ، فتقدّم المضمّر . قال الشاعر :

٢٥٧ لَتَقْتُلَنِي فها أناذا عُمَارَا (١)

وهو الأفصح لأنّه أعرف منه .

وقد يقدّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا قال سيبويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أنّ العرب تقول : هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال (٢) .

فأن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وذلك نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ، إلّا أنّه قد تقدّم أنّ المضاف الى العلم في رتبة العلم .

وينبغي أن يعلم أنّ أول المصدريتين إذا تقدّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمّر فنقول : كان الانتصار من زيد أن سيبته أو أنتي سيبته ، لأنّ أن سيبته وأنتي سيبته يتقدّر بالمصدر المعرفة ، فكأنك قلت : كان انتصاري من زيد سبيّ آياه ، ولو قلت : كان الانتصار من زيد أن سيبته أو أنتي سيبته ، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف .

(١) صدره : أحول تنفّض استك مذروها .

وهو لعنّة يخاطب عمارة بن زياد العبسي . والمذروان : جانباً الاليتين المقترنان ، أو الجانبان من كل شيء . ولا واحد لهما ، وقولهم : جاء ينفض مذرويه أي جاء يتهدد أو هو مثل لخفته بالوعيد وطيشه . اصلاح المنطق ٣٩٩ ، الكامل ١٠٠/١ ، أمالي المرتضى ١٥٦/١ ، ابن السجري ١٩/١ الخزائن ٣٦٢/٣ .

(٢) الكتاب ٣٧٩/١ .

وإنما حكمت لها العرب بحكم المضمّر من المعارف لشبيها به في أنّهما لا [٧٦ظ]
ينعتان كما أنّ المضمّر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى : وما كان جواب
قومه إلا أن قالوا (١) و : ما كان حُجَّتَهُم إلا أن قالوا (٢) . الأفصح
في جواب قومهم وفي حجتهم النصب (٣) .

فإن كانا نكرتين جعلت أيتهما شئت الاسم والآخِر الخبر إن كان لكل
واحد منهما مسوغ للأخبار عنه نحو : أكان رجل قائماً ، وكان قائمٌ
رجلاً ، فإن كان الذي له مسوغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو :
كان كلُّ أحدٍ قائماً ولا يجوز : كان قائمٌ كلُّ أحدٍ .

فإن كان أحدهما معرفة والآخِر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة
الخبر نحو : كان زيد قائماً ، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر .

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للأخبار عنها أو لا يكون ، فإن
لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائمٌ زيداً ، فزيد وإن كان
منصوباً هو المخبر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان
للنكرة مسوغ للأخبار عنها فأنك إن بنيت المعنى على الأخبار عن المعرفة بالنكرة
كان مقلوباً ، وأن بنيت على الأخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلوب
وذلك نحو : أكان قائمٌ زيداً ، إن قدّرت أن المعنى :
أكان زيد قائماً . كان مقلوباً ، وإن قدّرت المعنى : أكان قائمٌ من القائمين
يُسَمَّى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما
الخلافا في جوازه في الكلام ، وسنبيّن صحّة ذلك في موضعه من هذا
الكتاب إن شاء الله تعالى .

(١) الاعراف : ٨٢ .

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) قال الطبرسي : يجوز في قوله : جواب قومهم ، الرفع إلا أن الأجود النصب وعليه القراءة .
وقال الزمخشري : قرئ بحجتهم بالنصب والرفع . مجمع البيان ١٠٨/٨ ، الكشاف ٥١٣/٣ ، الكتاب

ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله :
 كانت فريضة ما تقولُ كما كان الزَّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ (٢٣٦)
 أي كما كان الرَّجْمُ فريضةَ الزَّنا .

وينبغي أن تعلم أن ضمير النكرة يعامل في باب الأخبار معاملة النكرة ،
 وذلك أن تعريفه إنما هو لفظي ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً
 فضربته ، علم أنك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأن الملقى
 هو المضروب . وأما أن تعلم من هو في نفسه فلا ، فلمّا علم من تعني
 به كان معرفة من هذا الطريق .

وأيضاً فإنه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرّر كان بالألف
 واللام ، فلمّا ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فأذا ثبت
 أن تعريفه لفظي والأخبار عن النكرة كما تقدّم في باب الابتداء إنما امتنع
 من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة .
 فإن جاء شيء من الأخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر ، ومن ذلك
 قوله :

٢٥٨ أسكرانُ كان ابنُ المِراغةِ إذ هَجَا تيمماً بجوفِ الشام أم مُتساكِر (١)
 فأخبر بـابن المِراغة عن ضمير السكران وهو من المقلوب ، ألا ترى أن المعنى على
 الأخبار عن ابن المِراغة بالسكران ، كأنه قال : أكان ابنُ المِراغةِ
 سكراناً ، ولم يرد : أكان سكرانُ من السكارى يُعرفُ بـابنِ المِراغةِ
 ومثله قوله :

(١) للفرزدق في هجاء جرير ، المِراغة : الاتان التي لا تمتنع عن الفحول . وهو يشير إلى أن أم
 جرير راعية حمير . وروى البيت كما نقل سيويه بنصب سكران ورفع ابن كما روى برفع
 سكران وابن على أنها مبتدأ وخبر وكان زائدة ، نقله البغدادى . الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب
 ٩٣/٤ الخصائص ٣٧٥/٢ ، المفق ٥٤٣ ، الخزائن ٦٥/٤ الديوان ٤٨١ .

٢٥٩ وانك لاتبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار (١)
فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأمك / وهو معرفة . [٧٧و]

وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تنتزل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة ، فلا يجوز : كان رجلاً من اخوتك غلاماً ، كما لا يجوز : كان زيداً غلاماً ، ولذلك جعل سيبويه :

٢٦٠ وان شفاء عبدة مهراقة وهل عند رسم دارس من محول (٢)
ضرورة ، فأخبر عن شفاء وهو نكرة غير مختصة بعبدة وهي مختصة بالوصف .
ومن هذا القليل قوله :

٢٦١ كأن سيئة من بيس رأس يكون مزاجها عسل وماء (٣)
فجعل عسل وماء اسمين ليكون وهما نكرتان غير مختصتين ، وجعل مزاجها خبراً وهو مضاف إلى ضمير سيئة والسيئة نكرة مختصة (٤) .
وقد تبين أن ضمير النكرة ينتزل منزلة النكرة ، فمزاجها أخص من عسل وماء . وقد جعل خبراً للضرورة .

(١) من أبيات نسبت في الحماسة لثروان بن فزارة العامري (صحابي) وصف تغير الزمان وأطراح مراعاة الأنساب وجعل الظبي والحمار أمين لأنه قصد الجنس ، وهو مثل للاحقة . وذكر ابن هشام في البيت أعاريب أخرى . الكتاب ٢٣/١ ، شرح المفضليات ٦٠٠ ، المتغضب ٩٤/٤ ، الفصل ٢٦٤ ، ابن يميث ٩٤/٧ ، المغني ٦٥٣ الخزائن ٢٣٠/٣ .

(٢) لا مرى القيس . ورواية الديوان وشرح المعلقات : شفائي ، ولا شاهد فيها ، قال ابن هشام هل فيه لتغني . الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح السيراقي ١٨/٣ (التيمورية) شرح السبع ٢٥ ، شرح العشر : ، المحكم ٢٥٨/٢ ، المغني ٣٨٨ ، الخزائن ٦١/٤ ، الديوان ٩ .

(٣) لحسان بن ثابت . السيئة الخمر ، سبأها : اشتراها أو اشتراها لشرها . بيت رأس . اسم لغريتين فيها كروم كثيرة احدهما بالبيت المقدس والأخرى من نواحي حلب . وروى برفع نزعها على زيادة كاف وهو قول المكبري وابن السيد . الكتاب ٢٣/١ ، المتغضب ٩١/٤ الكامل ١٢٩/١ ، الأصول ٤٣ ، التوجيه ١٢ الفصل ٢٦٤ ، الروض الأنف ٢٨٠/٢ ، اللسان : سبا ، جنى ، الخزائن ٤١/٤ ، الديوان ٣ .

(٤) يريد أنها مخصصة بكونها موصوفة بالجار والمجرور .

وهذا حكم النكرة مع المعرفة اذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها ، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة لأن اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنه يُسأل به عن الواحد فصاعداً ، والعموم من مسوغات الإخبار عن النكرة ، وكذلك الاستفهام ولذلك آجاز سيويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كم جريباً أرضك ؟

ومما جاء من ذلك في هذا الباب : من كان أخاك ؟ وما جاءت حاجتك حكاهما سيويه (١) بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير من وما الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الإخبار بمنزلة النكرة .

واذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلاً فنقول : كان زيد إيتاك ، وكنت إيتاك ، ومنه قوله :

ليس إيتاي وإيتاك ولا نخشى رقيباً (٢) ٢٦٢

ولم يقل : لبسني . وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :
 ٢٦٣ لئن كان إيتاه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٣)
 ولم يقل : لئن كانه ، وإنما كان الأفصح انفصاله لأنه في الأصل خبر المبتدأ فكما أن خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب .

(١) الكتاب ٢٤/١ .

(٢) نسب لعمر بن أبي ربيعة والمرجي وهو في ديوانيهما . واسم ليس ضمير يعود على عريب في البيت السابق للشاهد ، وإياي خبرها بتقدير مضاف أى ليس عريب غيري . في الكتاب ٣٨١/١ ، المقنص ٩٨/٣ الأصول ٩٨/٢ ، ٢٤٣ ، المفصل ١٣٢ ، الخزانة ٢/٢٢٤ ، ديوان عمر ديوان المرجي ٦١ .

(٣) التفسير في كان يعود على الشاعر والكلام على لسان إحدى صواحيه .

حال : تغير ، والمهد يريد به هنا ما كانت تمهده فيه من شباب وجمال
 المفصل ٣١ ، التوضيح ٢٤/١ ، العيني ٢٤/١ الخزانة ٢/٢٢٠٩ .

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما يتصل ضمير المفعول ،
وعليه قوله :

٢٦٤ فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتَهُ أُمَّهُ بِلَبَانِهَا (١)
وقد حكى من كلامهم : عليه رجلاً ليسنى (٢) .
وزعم ابن الطراوة أن اتصاله هو الأفصح (٣) ، وهو مخالف لما حكاه
سيبويه عن العرب .

• • •

وهذه الأفعال اذا دخلت على المبتدأ أو الخبر فإنَّ الخبر إذا كان جملة
أو ظرفاً أو مجروراً فإنَّه في موضع نصب، وإن كان مفرداً انتصب نحو :
كان زيد قائماً ، ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمرة وتكون الجملة
موضع خبر للفعل ، لأنَّه إضمار لافائدة في تكلفه ، فلا تقول : كنتُ
قائم ، على تقدير كنت أنا قائم . وقد نص الخليل (٤) على أن ذلك لا يجوز
فأما قول زياد الأعجم (٥) :

٢٦٥ أَمَتِهَا لَكَ الْخَيْرُ أَوْ أَحْيَيْهَا كَمَنْ لَيْسَ غَادٍ وَلَا رَائِحٌ (٦)

(١) لابي الأسود الدؤلي يخاطب مول له كان يحمل تجارة إلى الأهواز وكان اذا مضى إليها يتناول
شيئاً من الشراب فأضطرب أمر البضاعة . ويريد باخيها الزبيب أو نبيذه على خلاف بين
الشراح . الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، اصلاح المنطق ٢٩٧ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ،
الأصول ٥٠/١ العيني ٣١٠/١ ، الخزائن ٤٢٦/٢ ، الديوان ٨٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) ووافقه ابن مالك وابنه بدر الدين وإليه ذهب الرماني . التوضيح ٢٤/١ .

(٤) هو ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي . أول من استنبط علم العروض
وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه
عنه . ترجمة السيوفي ٣٠ ، ابن النديم ٦٣ ، الزبيدي ١٣ ، ابن الأنباري ٥٤ ، القفطي ٣٤١/١ .

(٥) ج : الأعجمي ، وهو تحريف

(٦) من أبيات يخاطب بها يزيد بن المهلب وصواب الرواية :

هل لك في حاجتي حاجة أم أنت لها تارك طـ
أمتها لك الخير أم أحيها كما يفعل الرجل الصالح
إذا قلت قد أتيت أدبرت كن ليس غاد ولا رائح
الشر والشراء ٤٣٢ .

فرغ غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر / العلماء لأنه نزل [٧٧] بآصطخُر (١) من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقب بالآعجم (٢) ، وكثيراً ما يوجد اللحم في شعره .

هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فأما في التفصيل فيجوز ذلك ، وذلك مثل ان تقول : كان الزيدان قائم وقاعد ، تريد : أحدهما قائم والآخر قاعد او منهما قاعد ومنهما قائم . فأتما جاز ذلك لان موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الأضمار لأن معنى التفصيل يدل على ان المراد : أحدهما كذا والآخر كذا او ما أشبه ذلك . وقد نص سيويه على جواز ذلك (٣) ، ومما جاء من ذلك قوله :

٢٦٦ فأصبح من حيث التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزعِفُ (٤)
يريد : منهم طليقٌ ومنهم مكتوفُ اليدينِ ومنهم مُزعِفٌ .

...

وينبغي أن تعلم أن كان تنقسم ثلاثة أقسام : تامة وناقصة وزائدة . فالزائدة تزداد بين الشينين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ، ولا تزداد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله :

٢٦٧ سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَوْا على كانِ المُسَوِّمةِ العِرابِ (٥)
فزداد كان بين حرف الجر والمجرور . وحكى من كلامهم : وَلَدَتْ

(١) أسطخر مدينة من أقدم مدن فارس واشهرها . معجم البلدان ٢٩٩/١ (ط أوربا) .

(٢) انظر الشعر والشعراء ٤٣٠ والخزانة ١٩٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢٢٢ .

(٤) للفردق من قصيدة في الفخر والرواية : في حيث . المزعف : الذي ينزع الموت مما به من الجراحات . ويروى : مزعف وهو المقول ، من الزعاف وهو الموت . الكتاب ٢٢٢/١
الخزانة ٢٩٩/٢ ، الديوان ٥٦٢ .

(٥) أنشده الفراء ولم ينسبه . وازاد بسراتهم أو خيولهم فهو يروي أيضا : تسمى .
المسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة وتركت في المرعى . وسقطت (أبى) من ج ، ر .
التوجيه ٢٥٨ ، سر الصناعة ٢٩٨/١ ، المفضل ٢٦٥ ، اسرار العربية ٥٦ ، العيني ٤١/٢
الخزانة ٣٣/٤ .

فاطمة بنت الخُرْشُبِ الكَمَلَة من بني عيسٍ لم يوجد كانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ (١).
وفي كان هذه خلافاً بين السيرافي والفارسي . فمذهب الفارسي أن
فاعلها مضمَر فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ،
كأنتك قات : كان هو ، أي كان الكون ، وبغني بالكون كون الجملة التي
تزداد فيها .

ومذهب السيرافي أنها لا فاعل لها ، وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال
مالاً يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك أن قلما فعل ، لكن
لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلما يقوم زيد . في معنى : ما يقوم
زيد ، لم تحتاج إلى فاعل كما أن مالاً تحتاج إلى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف
التي تصحب الأفعال فتقول : قلما يقوم زيد ، فكذلك كان ، لما زيدت
للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أن أمس لا يحتاج
إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله . فأن قيل : فقد حمل الخليل قوله :

٢٦٨ فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانِ لنا كانوا كرام (٢)
على زيادة كان ، وكان الزائدة ليس لها فاعل ، وعند من يجعل لها فاعلاً فأنما
يكون ضمير المصدر كما تقدم ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران ، فكيف
يتصور فيها أن تكون زائدة ؟

فالجواب : أنه يتصور ذلك على أن يكون أصل المسألة : وجيران لنا هم
كرام ، على أن يكون لنا في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل لنا ، على حد :

(١) قائله قيس بن غالب البدرى وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي وهي من منجبات العرب
وأولادها هم الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر النقاظ ٩٠ ، شرح المفضليات ٢٩ ،
٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٠ الخزائن ٣٥/٤ .

(٢) للفرزدق . ورواية الديوان : رأيت ديار قومي .
ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور أن كان زائدة وخالفهم المبرد ، الكتاب ٢٨٩/١ ،
جواز القرآن ٧/٢ ، ١٤٠ ، المقتضب ١١٦/٤ . النقاظ ١٠٥ ، الجمل ٦٢ ، التوجيه
٢٥٧ ، المفتى ٣١٧ ، المعنى ٤٢/٢ ، الخزائن ٣٧/٤ ، الديوان ٨٣٥ .

مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غداً (١)، لأنَّ سيوبه قد نص على أنَّ صقراً مرفوع بمعه لأنَّه لو قدَّر المجرور خبراً لصقر لكانت النية به التأخير ، لأنَّ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لا يُنوي به (٢) التأخير واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن [٧٨و] يُنوي به (٢) الوقوع في غير موضعه، ثمَّ زيدت كان بين لنا وهم ، لأنها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، تم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه . لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله :

٢٦٩ وما عاينا اذا ما كنتِ جارتنا ألاَّ يجاورنا إلاَّك ديتار (٣)
فالأصل الإيتاك ثم وصل الضمير بألا اضطراراً وان كانت غير عاملة فيه ، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام (٤)، على ما يبيِّن في موضعه ان شاء الله تعالى ، واذا اتصل الضمير بألاَّ وهو حرف فالأحرى أن يتصل بالفعل ، لأنَّ الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف .

فان قيل : وما الذي احوج الى تكلف هذا ؟ اعني ان يتصل الضمير بغير عامله ، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران ؟ (٥) فالجواب : انه لو جعل خبر كان مقدماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه .

فان قيل : فلعل لنا في موضع الصفة لجيران ، و كانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران، وتكون لنا على هذا في موضعها ولا تحتاج الى ما ذكر

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) ج ، ر : لا ينويه ، وهو تحريف .

(٣) انشده الفراء ولم ينسبه . ورواية البصريين : حاشاك . ديار من الأسماء المختصة بالنفي العام مثل عريب واحد وهو فعال من الدار أو الدور وأصله ديوار . وابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة . الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٩٣ . المفصل ٢٩ ، تحليص الشواهد لابن هشام : ١٠ الخزائن ٤٠٥/٢ .

(٤) قوله عن تمام الكلام ، المعروف أن الذي ينتصب عن تمام الكلام انما هو التمييز .

(٥) وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب ١١٧/٤ .

من التكلف . فالجواب : ان كان اذا كانت تامة تكون بمعنى حدث
فأذا قلت : كان عبد الله ، فالمعنى على هذا : خلق عبد الله ، وحدث عبد الله
فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدثوا فيما مضى وذلك معلوم ، فتكون
هذه الجملة فضلاً للمعنى لها ، واذا كان الاختلال يحتمل أن يكون في جانب
اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأن المعنى اعظم حرمة من
اللفظ ، لأن اللفظ انما هو خديم المعنى ولأنه انما أتى به من أجله .

والناقصة تنقسم قسمين : فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيقيا على
اعرابهما ويكون في كان اذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة
في موضع الخبر وذلك نحو : كان زيد قائم ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن ،
وزيد قائم في موضع الخبر ، وتقول : كانت هند قائمة ، اذا جعلت الضمير
للقصة ، فكأنك قلت : كانت القصة هند قائمة وكذلك كانت زيد قائم .
هذا مذهب أهل البصرة ، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق
علامة التانيث أو للقصة فتلحق علامة التانيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً .
وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه اذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر ، وان
كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة
للمشاكلة ، ولا يقال عندهم : كانت زيد قائم ، ولا كان هند قائمة .

وهذا الذي منعه جاز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً ، وذلك في قراءة
من قرأ : أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل (١) . الا ترى أن آية
خبر مقدم «أن يعلمه» وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في
تكن ضمير / قصة . [٧٨ظ]

فإن قيل : فلعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر . فالجواب : أن
ذلك باطل لأنه قد تقدم أن أن وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف ،
وهو المضمرة ، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة
عن النكرة ، وذلك من أفصح الضرائر .

(١) وهي قراءة ابن عامر كما في معاني القرآن ٢/٢٨٢ ، الاتحاف ٢٠٥ . وانظر
سورة الشعراء ١٩٧

والآخر : أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنه اسمها (١) وتنصب الخبر على أنه خبرها وذلك نحو : كان زيد قائماً .
وهذه تنقسم قسمين : أحدهما أن تكون بمعنى صار ، قال الشاعر :
٢٧٠ بتيهـاء قفرٍ والمطـيـه كائنـها قـطـا الحـزن قد كانت فـراخاً بـيـوضـها (٢)
أي صارت فراخاً .

والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على اللزمان الماضي فتقول : كان زيد قائماً ، إذا أردت أن تخبر أن قيام زيد كان فيما مضى .
وأختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ، فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع ، فأنتك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فإن قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقاء ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : ما أحسن زيداً ، فإذا قالت : ما كان أحسن زيداً ، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك .

وزعم بعضهم أنها لا تعطي الانقطاع ، واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى :
وكان الله غفوراً رحيماً (٣) . أي كان وهو الآن كذلك . وقوله سبحانه (٤) :
ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة (٥) . أي كان وهو الآن كذلك .
فالجواب : إن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الأخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك ، ويكون معنى قوله :

-
- (١) ر : اسم لها .
(٢) من أبيات لمرو بن أحمر الباهلي (استلمى مخضرم) . الحزن : ما ارتفع من الأرض وقطاة الحزن أكثر عطشاً لأنه قليل الماء فهي سريمة الطيران . يشبه سرعة إبليس بسرعة القطا .
شرح الحاشية المروزي ٦٨ ، شرح التبريزي ١ / ٧٠ ، المفصل ٢٢٥ . اللسان : غرض ، كون ، الخزانة ٣١/٤ .
(٣) النساء : ٩٦ .
(٤) ر : تعالى . (٥) الاسراء ٣٢

لأنه كان فاحشة ، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة ، فيكون المراد الأخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض الى أكثر من ذلك .
والثامة هي التي تكتفي بالرفوع عن المنصوب وذلك : كان الأمر ،
أي حدث وكان عبدُ الله ، أي خَلِقَ ، ومنه قوله تعالى : (وان كان) (١)
ذو عُسرة (٢) .

أي إن حدث ذو عُسرة وذلك أن العسر إذا حدث على الشخص فكأنه قد حدث في ذلك الوقت عُسراً .

وقد تكون الثامة بمعنى حضر ، يحكى من كلامهم : أكانَ لبنٌ ؟ بمعنى أحضر شيء من هذا الجنس .

وحكى أيضاً أنها تكون بمعنى : غَزَلَ ، وأنه يقال : كانَ زيدٌ الصوفَ ، بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ ، والصوفَ مفعول بكان ، ويجوز حذفه حذف اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب .

أما أمسى وأصبح وأضحى فإنها تستعمل تامة فتكتفي بالرفوع عن المنصوب وتستعمل ناقصة فتحتاج الى اسم مرفوع وخبر منصوب ، تقول في الثامة : أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُ الله ، وتكون للدلالة [٧٩و] على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقت من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضي أو غيره ، فكأنك قلت : دخل زيدٌ في الصباح أو في المساء أو في الضحى .

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتقت من اسمه فتقول : أصبح زيدٌ ، تريد : فعلَ فعلاً في الصباح ؛ إلا أن ذلك لا يكون إلا بقربنة ومنه قولهم : إذا سمعتَ بسرِّي القَيْنِ فاعلم أنه (٣)

(١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج اثبت مصححها .

(٢) البقرة : ٢٨٠ .

(٣) ر : بأنه .

مُصْبِحُ (١). لا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُقِيمٌ بِالصَّبَاحِ لَا دَاخِلَ فِي الصَّبَاحِ ،
لَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ دَاخِلٍ فِي الصَّبَاحِ ، وَدَلٌّ عَلَى الْأَقَامَةِ السَّرِ .

وَأَمَّا النَّاقِصَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَانَ لَكَ فِيهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا
أَنْ تَرْفَعَ الْمُبْتَدَأَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لَهَا وَتَنْصِبَ الْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَهَا فَتَقُولُ : أَمْسَى
زَيْدٌ قَائِمًا وَأَضْحَى زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَأَصْبَحَ زَيْدٌ ضَا حَكًا .
وَالْآخَرُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَتَضْمُرَ فِيهَا (٢) ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ
أَوْ الْقِصَّةِ .

وَيَبْقَى الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى اعْرَابِهِمَا وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ كَمَا كَانَ
ذَلِكَ فِي كَانَ فَتَقُولُ : أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا وَأَصْبَحَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا وَأَضْحَى
عَبْدُ اللَّهِ ضَا حَكًا .

وَتَكُونُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي الْوَجْهَيْنِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ
الَّذِي اشْتَقَتْ مِنْ اسْمِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كَانَ قِيَامَ فَلَانٍ فِي الْمَسَاءِ أَوْ فِي
الصَّبَاحِ أَوْ فِي الضُّحَى ، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى : صَارَ فَلَانٌ تَتَعَرَّضُ لِلزَّمَانِ الَّذِي
اشْتَقَتْ مِنْ اسْمِهِ أَصْبَحَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : صَارَ فَلَانٌ قَائِمًا أَوْ مُنْطَلِقًا أَوْ ضَا حَكًا
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

٢٧١ أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٣)
الْأَيْ تَرَى إِنْ الْمَعْنَى : صِيرْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) يَضْرِبُ لِمَنْ عَرَفَ بِالْكَذْبِ حَتَّى يَرِدَ صَدَقُهُ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْقَيْنَ (الْحَدَّادَ) إِذَا خَفَ عَنْهُ شُغْلُهُ
قَالَ : إِنِّي سَائِرُ اللَّيْلَةِ لَيْسَتْصَنَّهُ أَهْلُ الْمَاءِ خَوْفُ الْفَوْتِ ، ثُمَّ يَصْبِحُ وَهُوَ غَيْرُ سَارٍ ، الْمُسْتَقْصَى
١٢٤/١ .

(٢) ج ، ر : فِيهِمَا ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) مِنْ آيَاتِ الرَّبِّعِ بْنِ زَيْجٍ الْفَزَارِيِّ وَهُوَ أَحَدُ الْمُعْزِيقِينَ الْعَرَبِ . وَرَوَى فِي الْكِتَابِ : أَرَدَ
رَأْسَ . وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ بَيْتٌ آخَرٌ هُوَ الشَّاهِدُ ٥٥١ . الْكِتَابُ ٤٦/١ ، النُّوَادِرُ ١٥٩
الْمُعْزِيقِينَ ٦ ، الْمُسْتَقْصَى ١٩٢/٢ ، آمَالُ الْقَالِ ١٨٥/٢ ، آمَالُ الْمُرْتَضَى ١٨٥/١ ، التَّصْرِيحُ
٣٦/٢ .

٢٧٢ أضحي يُمزقُ أثوابي وَيَشْتِمُنِي ابعَدَ سَتِينَ عِنْدِي تَبْتَغِي الْأَدْبَا (١)
الا ترى أنَّ المعنى : صار يمزقُ أثوابي .

وزعم أهل الكوفة أنَّ أُمسَى وأصبح تزدان ككان ، وحكوا : ما أصبح
أبردَها وأمسَى أدفأها (٢). يعنون الدنيا ، بزيادة أُمسَى وأصبح بين ما التعجبية
وخبرها .

وهذا إذا ثبت هو من القِلَّةِ بحيث لا يقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن
القياس لأنَّ القياس في اللفظ أن لا يزداد .

وأجاز (٣) بعض النحويين زيادة أضحي وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقص
المعنى . وزيادة كلِّ فعل متعد من غير هذا الباب (٤). واستدلَّ بأنَّ العرب
قد زادت الأفعال في نحو قوله :

الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (١٤٠)
ألا ترى أنَّ المعنى : فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ، ولم ترد أن تأمره
بالذهاب .

وكذلك قولهم : فلانٌ قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بعرض فلان ، ألا ترى أنَّ قَعَدَ هنا
لا معنى لها وإنما أراد أن يقول : فلانٌ يَتَهَكَّمُ بعرض فلان . وكذلك
قوله :

٢٧٣ على ما قامَ بِشْتِمُنِي لثِيمٌ كختريرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ (٥)
ألا ترى أنَّ المعنى : على مَ بِشْتِمُنِي لثِيمٌ ؟ ولا فائدة/ لقام . [٧٩ظ]

(١) من أبيات لامرأة من بني هزان يقال لها أم ثواب ، في ابن لها عقها . ورواية الحماسة والكامل :
انشأ يمزق . ولا شاهد فيه . الكامل ٢٣٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥٦ .

(٢) الأصول ٦٤/١ .

(٣) ر : اختار . (٤) قال بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ١٠٥ . وانظر الخزاعة ٣٤١/٢

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو فيها بني عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم . ورواية
الديوان : فقيم تقول يشتمني .

ولا شاهد فيه . ويستشهد به على إثبات الف ما الاستفهامية المجرودة ضرورة ، وقيل
شئوذا ، وقيل إثباتها لغة . معاني القرآن ٢٩٢/٢ ، الأضداد لأبي الطيب ٥٨٤ ، المحتب
٢٤٧/٢ ، ابن الشجري ٢٣٣/٢ ، المغنى ٣٣١ ، المعنى ٥٥٤/٤ ، الخزاعة ٥٣٧/٢ ،
شواهد الشافية ٢٤٤ ، الديوان ٧٩ .

وهذا الذي ذهبوا اليه باطل ، لأنَّ ما جاء مما ظاهرة الزيادة فأن يخرج على أنه غير زائد - إن أمكن - حَمِلَ على ذلك والا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه ، ولا يقاس ذلك .

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين ، فأذا استعملا تامتين دَلَا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقَّ من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيٍّ أو غيره ، فنقول : غدا زيدٌ وراح ، أي دخل في الغدو والرواح . وقد يدلَّان على إبقاء الفاعل مشياً في الوقت الذي اشتقا منه ، يقال : غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح .

وإذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقدَّم في أخواتهما . ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدَّم ، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقَّ منه ، وذلك نحو : غدا زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في وقت الغدو ، وراح عبدُ اللهِ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح .

وقد يكونان بمعنى صار فنقول : غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صاراً في حال ضحكك وانطلاق .

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب ، وقد تقدم الرد عليه .

وأما آض فتكون تامة وناقصة فأن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدَّم في أخواتها وذلك نحو آض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بمعنى صار .

وأما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة . فإن كانت تامة كانت بمعنى انتقل فتعدي إلى فنقول : صار زيدٌ إلى موضع كذا أي انتقل ، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها ، فنقول : صار زيدٌ عالماً ، أي انتقل عن الجهل إلى العلم .

وَأَمَّا قَعَدَ وجاءَ فيكونان تامّتين وناقصتين ، فإن كانتا تامّتين كانت قعد بمعنى جلسَ وجاءَ بمعنى أتى ، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار . إلا أنّهما لم (١) يستعملا كذلك إلا في الموضع الذي (٢) سُمِعتا فيه . وقولهم : شَحَدَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِبَتْ . أي صارت . وَأَمَّا فَلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بعرض فلان .

فقد تقدّمت الدلالة على أنّها زائدة . وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وروى برفع الحاجة ونصبها (٣) . فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءت ومن نصب الحاجة جعلها خبر جاءت وجعل في جاءت ضمير مؤنث عائداً على «ما» على معناها لأنّها واقعة على جاءت الحاجة ، كأنه قال : آيةُ الحاجةِ جاءت حاجتك؟ أي صارت هي حاجتك . إنا قل : فهل يجوز : ما جاء حاجتك ، على لفظ ما لأن لفظها مذكر؟ فالجواب : إنَّ هذا كلام جرى مجرى المثل ، فلا يُغَيَّرُ عما سمع عليه . وأما ظلَّ / وبات فتكونان تامّتين وناقصتين ، فإن كانتا تامّتين كانت [٨٠] ظل تدل على إقامة الفاعل نهاره ، وبات على إقامة الفاعل ليله ، وإن كانتا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير أمرٍ وشأنٍ وإن لا يكون فيهما كما تقدم في أخواتهما وتكون ظلَّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل ، فتقول : ظلَّ زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في نهار ، وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكك في الليل .

وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى : ظلَّ وجهه مسودّاً وهو كظيم (٤) . أي صار وجهه مسودّاً . وقد حمل قوله عليه السلام : فإنَّ أحدكم لا يدري أينَ باتت يده . (٥) على ذلك ، أي صارت يده .

وأما ما زال وما انفك وما فتى وما برح فتستعمل تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول : ما زال زيدٌ عن وطنه . وما زال عمرو عن الضحك ، وكذلك باقي أخواتها .

(١) ر : لا . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) انظر الكتاب ٢٤/١ . (٤) النحل : ٥٨ .

(٥) الموطأ : كتاب الطهارة ٩ والبخاري : كتاب الوضوء ٢٦

وزعم بعض نظار النحويين أن ما برح تدل على نفى انتقال الفاعل عن مكانه فإذا قلت ما برح ، فمعناه عنده : ما انتقل زيد عن المكان الذي كان فيه ، واستدل على ذلك بأن برح مشتق من البراح الذي هو اسم المكان ، فكأنك إذا قلت : ما برح زيد ، أردت مازال زيد عن البراح الذي كان فيه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بدليل قوله تعالى : وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين (١) . ألا ترى أن من المحال أن يزيد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ، لأنه معلوم أنه مادام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين فدل ذلك على أن برح بمعنى زال ، وأنها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان .

وأما مادام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة ، فإن كانت تامة دلت على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل : أقوم مادام زيد ، أى يتصل قيامي مدة بقاء زيد . وإن كانت ناقصة فأنها قد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون . وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف ، فتقول ، أقوم مادام زيد ضاحكاً ، أى مدة بقاء الضحك صفة لزيد .

وأما ليس فلا تكون الا ناقصة ، وقد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر . فإن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص ، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : ليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً . وإذا قلت : ليس زيد قائماً ، فأنما نفيت القيام عن زيد في الحال .

...

واختلف الناس في الرفع لأسماء هذه الأفعال . فمنهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت/ الخبر وبقي المبتدأ [٨٠ط] على رفعه وهو مذهب كوفي (٢) .

(١) الكهف: ٦٠ .

(٢) الأصول ١/١٧٢ .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً ، وهو مذهب أهل البصرة (١) ، وهو صحيح . والذي يدلّ على ذلك اتّصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للقبل لم يتصل به ضمير لأنّ الضمير لا يتصل إلاّ بعامله ، وأيضاً فإنّ الرفع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء .

والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضاً فإنّه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان زيد قائماً ، وقدرت زيدا غير معمول لكان ، فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها .

...

وينبغي أن تعلم أنّ المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى . وسبب ذلك أنّه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً .

فإن قيل : وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا تخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ، فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنّه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى ، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كلّ حال .

فالجواب : إنّ الذي منع من حذفه أنّه صار عوضاً عن المصدر ، فلذلك لا يجوز كان زيد قائماً كقولاً ، كراهية الجمع بين العوض والمعوّض منه ، وإنّما عوض منه لأنّه في المعنى المصدر ، ألا ترى أنّ القيام كون من أكوان زيد ، فلما كان

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول ٤٢/١ .

الخبرُ المصدرَ (١) في المعنى استُغنيَ به عنه كما استُغنيَ بترك عن وَذَرَ وَوَدَعَ لَمَّا كان في معناهما . ولولا أَنَّهُ عوضٌ لصرَّحَ بالمصدر إذ لا فعلَ إلاَّ وله مصدرٌ أُخِذَ منه ، وقد تقدَّم الدليل على ذلك ، فلمَّا صار الخبر عوضاً عن المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك . وأيضاً فإنَّ الأَعْوَاضَ لازمة لا يجوز حذفها .

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ مَخَائِفِ

يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١٢٢)

يريد : ليس في الدنيا مُجِيرٌ . فحذف لفهم المعنى . فأما قوله :

٢٧٤ إِنِّي ضَمِنْتُ لِكُلِّ شَخْصٍ مَا جَنَى

فَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرُ غَدُورٍ (٢)

وقوله :

٢٧٥ رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٣)

فإنَّه يُتَصَوَّرُ أَنْ يجعلَ مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة ، كأنه قال : فكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ ، وكأنه قال أيضاً : وَكُنْتُ مِنْهُ بَرِيئاً وَوَالِدِي بَرِيئاً . ويحتمل أن يكون ممَّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة فيكون نحو قوله :

(١) ج ، ر : للمصدر ، وهو تحريف .

(٢) للفردق . ورواية النقائض وابن جني : لمن أتاني . قال الفراء : ولم يقل غدورين لا تفاق المعنى يكفي بذكر الواحد . الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٤٣٤/١ ، ٣٦٣/٢ ، النقائض ٩١٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٠٧ ، البيان للأنباري ١٦٤/٢ .

(٣) نسب لعمرو بن أحمر الباهلي ونسبه أبو عبيدة للأزرق بن طرفة الباهلي . وروى : جول الطوي والبول والجال : جانب البشر والقبر ، الطوي : البئر . وأبو عبيدة والفراء يريانه ما أخبر فيه عن الاثنين بخبر واحد . الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، إصلاح المنطق ٨٨ ، شواهد الكشاف ٣١١ ، اللسان : جول ، جاله .

٢٧٦ كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَّتَيْنِ قَدْ غَضِبَا

(١).....

ويحتمل أن يكون غدوراً وبرئاً ، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قالوا عدوّ في معنى أعداء ، قال الله تعالى : هم العدو (٢). وكما قال : فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير (٣). في معنى مفرقتين مفرقتين (٤). [٨١و] قال الشاعر :

..... ٢٧٧

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتَهُم فَفَرِيقُ (٥)

أي مفرقتان ، وكذلك صديق ، قال :

..... ٢٧٨

بَأَعْيُنٍ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ (٦)

(١) عجزه : مستهدف لطماع غير منجحر

وهو للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . يسخر منه فيثبته بن امرأة هذه صفته . ورواية الفراء : تذيب مكان منجحر ، والتذيب : عدم المبالغة في الطعن والدفع . والقصيدة رائية . والفراء يجوز في الاختيار . قال ابن الشجري : ولا يكادون يستعملون هذا اللفظ الشعر . معاني القرآن ٣٠٨/١ التوجيه ٢٧٥ ، المحكم ٣٤٤/١ ، ابن الشجري ١٢/١ ، البيان لابن نباري ٢٩١/١ ، الخزائن ٣٧٢/٣ ، الضرائر : ٩٨ ، الديوان ٣٧١ .

(٢) المنافقون : ٤ . (٣) الشورى : ٧ . (٤) ليس في ر .

(٥) صدره : أحقاً أن جيرتنا استقلوا .

وهو من قصيدة المفضل التكري (عامر بن معشر) وروى لعامر بن أسحم بن عدى الكندي (جاهلي) . استقلوا : نهضوا مرتفعين مرتحلين .

النية : الوجهة التي يتجهون إليها . الكتاب ٤٦٨/١ ، طبقات ابن سلام ٢٣٣ ، الاصمعيات ٥٣ ، حساسة للبحري ٤٨ ، الأصول ٢١٠/١ ، المغني ٨١ ، العيني ٢٣٥/٢ ، التصريح ٢٢١/١ .

(٦) صدره : دعون الهوى ثم ارتعين قلوبنا .

وهو لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . وقد حرف في النسخ كما يلي : ياويحه أعداؤهن . ورواية الديوان : بأسهم أعداء . شرح مشكلات الحماسة ٣٦١ ، الخصائص ٤١٢/٢ ، اللسان : صدق ، الديوان ٣٩٨ .

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال فدل ذلك على أن العمل كحق للإصالة إنما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها .

فإن واخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محققى النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها (١)، وكل حرف مختص بما يدخل عليه ولا يكون كالبجزء فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل. ألا ترى أن عوامل الأسماء كلها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها .

وإنما تحرزت بقولى: ولم تكن كالبجزء مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام، وكذلك إن السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلا أنها صارت كالبجزء من الفعل، والدليل على ذلك أنه لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيء إلا قد فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله: قد والله قام زيد. ومما يدل على ذلك أنك تقول: لقد قام زيد، لسوف يقوم زيد. فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها، ولام التأكيد لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير (٢) هذه الأشياء، فلولا أن هذه الأشياء تنزلت من الفعل منزلة البجزء (٣) بدليل أنك تقول: مررت بالرجل، فتفصل بها (٤) بين حرف الجر والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيء، فلولا أنها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك .

(١) انظر هذا التعليل في المختضب ١٠٨/٤ . (٢) ر: شيء غير .

(٣) الواضح أن في الكلام سقطا فجواب لولا غير موجود ويمكن تقديره على هذا النحو: عملت فيه . وكذلك الألف واللام مع الاسم فهي لاتعمل فيه لأنها كالبجزء منه ، بدليل ... الخ .

(٤) ج ، ر: بينها وبين ، وهو تحريف .

فإن قيل : إنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمرأ ، فهي مختصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال ، وذلك نحو : هَلَّا تَضْرِبُ زيداً . فالجواب : إنَّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليها الاسم في اللفظ ويضمَر معها الفعل وتارة لا يضمَر الفعل بل يكون ظاهراً ، فصارت مثل الحروف التي لاتختص باللفظ .

ومن النحويين من ذهب إلى أنَّها أشبهت الأفعال في أنَّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها (١) ، وأنَّها مفتوحة الأواخر كالنعل الماضي (٢) وأنَّ معانيها معاني الأفعال في (٣) التأكيد والتشبيه (٤) والترجي والتمني ، وأنَّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو : لَئِنِّي وَكَأَنِّي وَلَيْتَنِي وَلَعَنَتْنِي ، وأنَّها تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال وأنَّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما (١) . وهذا باطل ، لأنَّ ضمائر النصب إنَّما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنَّما ألحقَّت من أجل ياء المتكلم / أو ياء [٨١ظ] المتكلم إنَّما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف وأنَّ أواخرها مفتوحة وأنَّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها ، ألا ترى « ثم » على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنَّ ومعناها العطف ، فكأنَّك قلت : عطفتُ ، وهي مع ذلك لاتعمل ، وأما طلبها الاسميين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإنَّ كان يراد بذلك أنَّها تطلب الاسميين على الاختصاص فإنَّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه .

فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلائى شيء رُفِعَ أحد الاسميين ونُصِبَ الآخر ، وهَلَّا كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟ فالجواب : إنَّها أشبهت من الأفعال ضَرَبَ ، فكما أنَّ ضَرَبَ ترفع أحد الاسميين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف ، وأيضاً فإنَّه لا يمكن فيها أكثر من ذلك ، وذلك أنَّه لا يخالو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدهما وتنصب الآخر

(٢) انظر الأصول ١٧٢/١ .

(١) انظر الجمل ٦٥ .

(٤) ج ر ، السبية ، وهو تصحيف .

(٣) ر : من .

أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر أو تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، ولا يتصور أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسدين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل نصبا أو خفضا من غير أن يعمل مع ذلك رفعا .

وكذلك أيضا يبطل أن تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفيض الآخر إذ لا يكون خفض إلا بواسطة حرف .

فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات (١).

* * *

وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا ، ومن ذهب إلى ذلك ابن سلام (٢) في طبقات الشعراء له ، وزعم أنها لغة (٣) واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٧٩ إذا اسود جُنْحُ الليلِ فَلَئِنْ وَلِتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدَا (٤)

(١) وعلل ابن السراج ذلك بأنه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي افعال وان واخواتها . وهي حروف . الأصول ١٧٢/١ .

(٢) هو ابو عبدالله محمد بن سلام البصري الجمعي ، أديب لغوي إخباري راوية . قدم بفداء وهو في التسعين وتوفي عام ٨٣١ ببغداد وقيل بالبصرة . ترجمه ابن النديم ١٦٥ ، الانباري ٢١٦ ، السيوطي ٤٧ .

(٣) طبقات الشعراء ٦٥ ، واستدل ابن سلام بالشاهد ٢٨٢ فقط .

(٤) استشهد به ابن هشام للغة من ينصب بان الاسم والخبر . وبعضهم يعمده ضرورة . المغنى

٣٦ ، الضرائر ٢١٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ .

فنصب الحُرَّاس والأُسْدَ بِنَ . وكذلك قول الآخر :

٢٨٠ إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا

نَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا (١)

فنصب «بِنَ» العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا ، وكذلك قول أبي (٢) نُخَيْلَةَ الْعُمَانِي :

٢٨١ كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٣)

وزعم الفراء أَنَّ ذلك كله لا يجوز إلَّا في لَيْت ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

٢٨٢ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا (٤)

فنصب أَيَّامَ الصَّبَا ورَّواجِعَا بليت . ولا حجة في شيء من ذلك عندنا .

أما قوله : إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا ، فيكون الخبر محذوفًا والتقدير : تَجِدُهُمْ أُسْدًا ، أو تَلْقَاهُمْ أُسْدًا ، وكذلك قوله :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

كَأَنَّهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهِمَ المعنى على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى ، ومما حُذِفَ خبره قوله :

(١) لم يذكر قائل هذا الرجز ، وفي الدور : في مقعدها . الخبة : الخدعة ، الجروز : الكثيرة الأكل . والتفيز : مكيال معروف . الجمع ١/١٣٤ ، الدور اللوامع ١/١١٢ .

(٢) ج ، ر ، ابن ، وهو تحريف .

(٣) لمحمد بن ذؤيب العماني الراجز في صفة فرس ، وهو غير أبي نخيلة الراجز قلم محرف : عدل بإحد طرفيه على الآخر . وروى المبرد أن العماني أنشده بحضرة الرشيد فاصلحه الرشيد وقال له قل : تخال أذنيه . الكامل ٣/١٤١ ، الشعر والشعراء ٦٠٢ ، ٧٥٥ ، الخصائص ٢/٤٣٠ ، المخصص ١/٨٢ ، المحكم ٣/٢٣٠ ، الخزائن ٤/٢٩٢ ، المغني ٢/٢١١ .

(٤) لاجتماع ، وقدر الكسائي رواجع خبرا لكان المحذوفة لأنها تستعمل بعد ليت كثيرا واعترضه ابن هشام بأن تقدم أن ولو الشرطيتين شرط لكثرة حذف كان ، الكتاب ١/٢٨٤ ، الأصول ١/١٨٨ ، المفصل ٢٨ ، ابن يمش ٨/٨٤ ، المغني ٣١٦ ، الخزائن ٤/٢٩٠ ، الديوان ٨٢ .

٢٨٣ فلو كنتَ ضَيِّبًا عرفتَ قرابتي

ولكن زنجياً عظيمَ المشافير (١)

[٨٢]

/ التقدير : لا يعرف قرابتي ، للدلالة ما تقدم عليه .
وأما قول أبي نخيلة فإن الأصمعي وأبا عمرو لحناه بحضرة الرشيد ، ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك .

(٢٨٠)

وأما قول الآخر : إن العجوزَ خبةً جروزا
فانتصاب « خبةً » وجروزاً على الظم ، والخبر تأكل .

* * *

وزعم بعض النحويين ان لعل فلتنجر الاسم (٢) واستدل على ذلك بقوله :

٢٨٤ فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ دعوةً

لعل أبي المغوار منك قريب (٣)

فجر أبا المغوار بلعل ، وزعم أنهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها ، وانشد يعقوب (٤)

(١) للفردق يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ورواية سيويه : زنجي ، ورواية الديوان ولكن زنجياً غلاظاً مشافره ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجالس ثعلب ١٠٥ ، الاصول ١٨٦/١ التوجيه ١٣٦ ، المحتسب ١٨٢/٢ ، الانصاف ١٠٦ . المغنى ٣٢٣ ، الخزائن ٣٧٨/٤ الديوان ٤٨١ .

(٢) نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد ، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعل وان الجر بها لغة قوم من العرب . التوجيه ٥١ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) الخزائن ٣٧٠/٤ .

(٣) لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار . ورواية جمهرة الاشعار : ابا المغوار ، ولا شاهد فيه . وقيل : الجر بلعل لغة عقيل . جمهرة الاشعار ١٣٣ ، التوجيه ٥٠ ، اللامات ١٤٨ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، المغنى ٣١٧ . العيني ٢٤٧/٣ ، الخزائن ٣٧٠/٤ ، شواهد الكشاف ٣٣٠ .

(٤) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، أديب نحوى لغوى عالم بالقرآن والشعر ، تعلم ببغداد وصحب الكسائي واخذ عن الفراء .

استشهد ببغداد عام ٨٢٤٤ . ابن التديم ١٠٨ ، الخطيب البغدادي ٢٧٣/١٤ ، الانبارى ٢٣٨ ، ياقوت ٥٠/٢٠ .

٢٨٥ لعلَّ اللهَ فضلكم علينا

بشيء أن أمتكم شريماً (١)

فكسر لام لعل وجرَّ اسم الله . وقد يتخرج قوله لعل أبني المغوار على حذف حرف الجر وإبقاء عمله (٢) ، فإن ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام ، ومما جاء من ذلك في الكلام : خير عانك الله (٣) ولاه أنت . ومما جاء من ذلك في الشعر قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِـــةٍ (١٢٠)
أى رُبَّ رسمٍ دارٍ ، فيكون التقدير : لعل لأبني المغوار منك قريبٌ ، أى جوابٌ قريبٌ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ويكون اسم لعل ضمير الأمر والشأن محذوفاً في الشعر كأنه قال : لعله ، أى لعل الأمر ، ونظير ذلك قوله :

٢٨٦ انَّ مَنْ لَامَ فِي بَنَى بِنْتِ حَسَّانَ أَلُمَهُ وَأَعَصَهُ فِي الْخُطُوبِ (٤)
أى أنه من لام في بني بنت حسان ، وانما تكلف ذلك لان لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن وأما :

لعلَّ الله البيت (٢٨٥)

فإن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى (٥)

(١) لم أجد من نسب هذا البيت ولم يذكر ما بعده ولا ما قبله . ورواه البغدادي لعلاء الله ، على أنها لغة في لعل . الشريم والشروم : المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكتها . الإقتضاب ٤٦٠ ، العيني ٢٤٤٧/٣ ، الخزائن ٣٦٨/٤ .

(٢) هذا تخريج الفارسي كما في المغني ٣١٧ . (٤) انظر ص ١١٦ تعليق ٣ .

(٣) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب . ورواية الديوان : من يلمني على بني ابنة . ولا شأها فيها . الكتاب ٤٣٩/١ ، ابن الشجرى ٢٩٥/١ ، المغني ٦٧٠ ، الخزائن ٤٦٣/٢ ، الضرائر ٧٥ ، الديوان ٦٨ .

(٥) كذا في ج ، ر .

إفيتها مع الظاهر من أنها جارة ولا تتعلق بشيء ، بل هي في ذلك بمنزلة لولا
ذا جرت المضمر في مذهب سيويه بمنزلة حروف الجر الزوائد .

* * *

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها الآ
اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وإيمنُ الله في القسم .
وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف
يخرجها عما استقر لها من الصدرية .

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها الآ اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة
غير محتملة للصدق والكذب . فلا يجوز أن تقول : إن زيداً إضرِبهُ ،
وإن عَمراً لا تضرِبهُ ، فأن جاء ما ظاهرة وقوع الجملة غير المحتملة للصدق
والكذب خبراً تؤول ، نحو قوله :

٢٨٧ إن الذين قتلتم أسيـر سيـدـهم

لاتحسبو ليلهم عن ليلكم ناماً (١)

فأوقع لاتحسبوا موقع خبر إن وهي نهي ، وقول الآخر :

٢٨٨ فلو أصابت لقالت وهي صادقة

إن الرياضة لاتنصيبك للشيب (٢)

فأوقع لاتنصيبك وهي نهي موقع خبر إن ، فينبغي أن يحمل ذلك على
إضمار القول ، كأنه قال : أقول لكم : لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم نام ،
وأقول لك : لاتنصيبك للشيب ، وقد تقدم أن القول كثيراً ما يضم .

وانما لم تقع الحمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف
لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب

(١) لأبي مكتم من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب بها بني سعد بن ثعلبة . شرح المفضليات

٢٦ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ، المغني ٦٤٨ ، الخزاعة ٢٩٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/١ .

(٢) للجيج الأسدي (منتقذ بن الطماح) من قصيدة مفضلية يذكر فيها نشوز امراته لقلة ماله .

والرياضة : تهذيب الأخلاق ، الشيب جمع أشيب . المفضليات ٣٢ ، شرح المفضليات

٢٦ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ، شرح السبع . ٢٦ ، الخزاعة ٢٩٦/٤ .

مقتضاها الطلب ، فإذا قلت : اضرب / فكأنك تطلب من المخاطب الضرب [٨٢ظ] وكذلك ليت زيدا قائمٌ ولعل زيدا قائمٌ تمنّيك للقيام ورجاؤك له طلب ، فالطلب في هذه الأشياء ثابتٌ ، والتمني والرجي انما يكون لما لم يثبت . وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمّنيه ، لأن الحاصل لا يطلب ، فلذلك لم يجوز أن تقع هذه الجمل خبراً لليت ولعل .

ولم تقع أيضاً خبراً لأن وأن ولكن ، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلا ما يَحْتَمِلُ أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه ، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب . ولم تقع خبراً لكأن لأنها للتنشيه ، فإذا قلت : كأن زيدا أضربه ، يكون مشبهها بزيد بطلب الضرب ولا يتصور ذلك .

* * *

وانفردت إن من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: إن زيدا لقائمٌ . أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيدا يقوم . أو جملة اسمية وذلك قليل نحو: إن زيدا لوجهه حسنٌ . أو فعلاً غير متصرف نحو: إن زيدا لنعم الرجل . أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إن زيدا لفي الدار وإن زيدا لخلقك . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) (١) لعله تذكّر بعد أن شاء الله تعالى . وذلك نحو: إن زيدا قام ولا يجوز لقام (٢) . وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو: إن زيدا لفي الدار قائمٌ . وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر نحو: إن في الدار لزيدا .

وأما دخولها على الخبر ومعموله معا فشرطه تقدّمه على الخبر ، فمذهب أبي العباس المبرد لإجازته ومذهب الزجاج (٣) منعه ، وذلك نحو: إن زيدا لفي الدار لقائمٌ . وسنذكر دليل كل واحد منهما بعد أن شاء الله تعالى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن هشام : والذي نحفظه أن لا خفش وهشاماً أجازاها على اضمار قد . التوضيح ٩٢/١ .

(٣) ج ، ر : الزجاجي ، وهو تحريف .

وأما أهل الكوفة فإنهم جوزوا دخول اللام في خبر لكنَّ حيث يجوز في خبر إنَّ ، واستدلوا على ذلك بقوله :

٢٨٩

ولكنَّني من حُبِّها لعميدٍ (١)
فأدخل اللام في خبر لكنَّ ، وهذا لادليل فيه لأنَّه لم يسمع إلا في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أنَّ المفتوحة في قراءة من قرأ : إلاَّ أنَّهم لياكلون الطعام (٢) . وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله :
٢٩٠ أمَّ الحليس لعجوزٍ شهْرَبَسَه

ترَضَى من اللحمِ بِعَظْمِ الرَقَبَةِ (٣)
فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ .

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إنَّ وذلك بأن يكون الأصل : ولكن لآتي من حُبِّها لعميد ، فنقل حركة همزة لآتي إلى نون لكن على حد نقلها في : قدَّ أفلح ، فصار ولكنني ، ثم أدغم نون لكن في النون الساكنة من إني إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعل لك : جعلتك ، وكفوله تعالى : لكنَّا هو الله ربِّي (٤) . أصله لكنَّ أنا ، ثم نُقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن فصار لكنَّنَّا ثم أدغم ، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة

(١) صدره يلومونني في حب ليلي عواذلي

ولم يعرف قائله ، ورواية الفراء ، لكُميد ، وهو من الكمد بمعنى الحزن ، قال للفراء : أصلها (أي لكن) إن زيدت على أن لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً . وقوله يلومونني جاء على لغة اكلوني البراغيث معاني القرآن ١/٤٦٥ ، اللامات ١٧٧ ، المفصل ٢٩٤ ، الانصاف : ٢٥٥ ، المغني ٢٥٧ ، العيني ٢/٢٤٧ .

(٢) الفرقان ٢٠ . وهذه قراءة سعيد بن جبير . الأصول ١/٢١١ ، القرطبي ١٣/١٣ .

(٣) نسب هذا الرجز كما نقل العيني والبغدادى لعنترة بن عروس من موالى ثقيف ونسب السجاج أيضاً ، الشهيرة : القافية . ومن معنى البدل ، وعند المازني أن اللام زائدة وليست ضرورة مجاز القرآن ١/٢٢٣ ، الاشتقاق ٥٤٤ ، الأصول ١/٢١١ ، ابن عيش ٣/١٣٠ ، الصحاح واللسان : شهرب ، المغني ٢٥٤ ، العيني ١/٥٣٥ ، الخزائن ٤/٣٢٨ .

(٤) للكهف : ٣٨ .

بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لأنه لا يدغم إلا الساكن في المتحرك ، فلما سكن التقى الساكنان النون من لكن والنون الساكنة من إنى ، فحركت الثانية لالتقاء [٨٣و] الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكنتى .

وانما لم تدخل اللام إلا في خبر إن من بين سائر أخواتها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أن ليت تدخل في الخبر التمني ، ولعل تدخل فيه الترجي ، وكأن تدخل فيه التشبيه ، ولكن تصير الجملة لاستعمل إلا بعد تقدم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، ألا ترى أنك لا تقول : لكن زيدا قائم ، ابتداء ، وأيضاً فإن الجملة قبل دخول لكن قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو : والله لزيد قائم ، ولا يتصور ذلك مع لكن .

وأما أن فتصير مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو : يعجبني أن زيدا قائم ، ألا ترى أنها تنقدّر بالمصدر كأنك قلت : يعجبني قيام زيد . وأما إن فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه ، ألا ترى أن : إن زيدا قائم ، وزيد قائم ، بمعنى واحد ، وأن كل واحد منهما يقع جواباً للقسم ، تقول (١) : والله لزيد قائم ، والله إن زيدا قائم ، فلما لم تغير إن الحكم ولا المعنى أتوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك .

وكان حقها أن تدخل على اسم إن لأنه هو المبتدأ في الأصل ، فلم يمكن ذلك كراهية (٢) الجمع بين حرفين مؤكدين ، فأخروها إلى الخبر فقالوا : إن زيدا قائم ، لأن قائماً هو زيد في المعنى . وقالوا أيضاً : إن زيدا يقوم ، لأن يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على قائم .

وقالوا أيضاً : إن زيدا لوجهه حسن ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، لأنها تلى الاسم في اللفظ ، فأشبهت بذلك : إن زيدا قائم .

(١) ر : فتقول .

(٢) ر : لكراهية .

وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ ، لأنَّ نعم لا تتصرف ، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً .

وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وإنَّ زَيْدًا لَخَلْفَكَ ، لأنَّهما ثابتان مناب مستقر ، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعملاً لذلك معاملة مانابا منابه .

فأما : إنَّ زَيْدًا قَامَ ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى .

وقالوا أيضاً : إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا قَائِمٌ ، لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وإنما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين ، فلما فصل الخبر هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، لأنَّ في الدَّارِ من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه .

وأما : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لِقَائِمٌ ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيذا ، ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح ، لأنَّ الحرف إذا أكد فانما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى : وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (١) . ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلاَّ في ضرورة شعر / نحو قوله :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُفْقَى لِمَا بِيَّ وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبْـ____دًا دَوَاءُ (١٦٦)
فإذا أعيدت اللام توكيذا في مثل : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فينبغي أن يقال : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فأما قوله تعالى : وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لَيُوفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ (٢) . فاللام الأولى لام إنَّ واللام الثانية جواب لَيَقْسِمَ محذوف كأنه قال في التقدير : لَمَّا وَاللَّهِ لَيُوفِينَهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ . وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنَّ إذا أبدل من همزتها الهاء ، فتقول لَهْنِكَ قَائِمٌ ، وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ إنَّ ، فكأنها ليست في الكلام (٣) . قال الشاعر :

(١) هود : ١٠٨ . (٢) هود : ١١١ .
(٣) قال بهذا ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ وانظر الكتاب ٤٧٤/١ .

٢٩١ ألا ياسنابرقِ على قُلُوبِ الحِمَى لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ (١)
ومنه من ذهب إلى أَنَّ هذه ليست لام إنَّ وإنما هي جواب لِقَسَمٍ
محذوف وكأنه قال : والله لَهَيْتَكَ (٢) ، واستدل صاحب هذا المذهب بأنك
قد تأتي بلام «إنَّ» فتدخلها على الخبر نحو قوله :

٢٩٢ لَهَيْتَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٍ على هنواتٍ كاذبٍ من يتولها (٣)
فلو كانت اللام في لَهَيْتَكَ لام إنَّ لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر ، وكذلك
قول الآخر :

٢٩٣ لَهَيْتَا لَمَقْصِيٍّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ (٤)

وهذه الحروف إذا لحقتها ما كان (٥) للنحويين فيها ثلاثة مذاهب . فمنهم من
ذهب إلى أَنَّهُ يجوز في جميعها الأعمال والألغاء فتقول : إنَّما زيدٌ قائمٌ
برفع زيد ونصبه ، وكذلك سائر أخواتها ، وهو مذهب الزجاجي (٦) .
ومنهم من ذهب إلى أَنَّ لَيْتَ ولعلَّ وكأنَّ يجوز فيها الألغاء والأعمال نحو : ليتما
زيداً قائمٌ ولعلَّما زيداً قائمٌ وكأنَّما زيداً قائمٌ ، برفع زيد ونصبه في جميع ذلك
ولا يجوز فيما عداها إلاَّ الألغاء ، وهو مذهب أبي بكرٍ وأبي إسحاق (٧) .
ومنهم من ذهب إلى أَنَّ لَيْتَ وحدها يجوز فيها الألغاء والأعمال فتقول : ليتما

(١) من أبيات لرجل من بني نعيم يتشوق فيها إلى أهله وكان في الأسر . النوادر ٢٨ ، الخصائص
٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، أمالي القتالي ٢٠٠/١ . المغني ٢٥٤ ، الخزانة ٣٢٩/٤ .

(٢) نقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن الكسائي قال بهذا ، الصحاح : لهن .

(٣) انشده الكسائي ولم ينسبه . يصفها بالجمال على الرغم مما ينسب إليها كذباً من الماعث .

معاني القرآن ٤٦٦/١ ، الصحاح : لهن ، الانصاف ١١٦ ، الخزانة ٣٢٦/٤ .

(٤) صدره : أبانة حبي ، نعم وتماضر .

قال اليفغادى ولم أقف على قائله ، حبي على وزن دنيا علم امرأة .

وفي اللسان (اله) سعدى . وانظر الخزانة ٣٣٢/٤ .

(٥) ر : فان . (٦) للجمل ٢٩٥ ، المص ١٤٣/١ .

(٧) مع الهوامع ١٤٤/١ .

زيداً قائماً وليتما زيد قائماً، وما عداها لا يجوز فيها إلاّ الألفاء، وهو مذهب الأخفش. وذلك أنّه لم يُسمع الألفاء والأعمال إلاّ في ليت وحدها. وقد روى بيت النابتة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقَدَ (١٥٣)
برفع الحمام ونصبه . وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال .

فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه ففاس على ليت سائر أخواتها. وأما أبو بكر بن السراج وأبو اسحق ومن أخذ بمذهبهما ففاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعلّ وكان ، وذلك أنّهما غيراً معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني. وأما الأخفش فحجّته القياس والسمع ، أما السماع فأنّه لا يُحفظ إلاّ في ليت باتفاق من النحويين إلاّ ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء، فأنّه قال : ومن العرب من يقول : إنّما زيداً قائماً، ولعلّما بكرّاً قائماً، فبلغني ما وينصب (١) . وكذلك سائر أخواتها .

والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسه إلى العرب ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول : العرب ترفع / كلّ فاعلٍ ، وإن كنت إنّما [٨٤ و] سمعت الرفع في بعض الفاعلين ، لما اقتضى القياس عندك ذلك .

وأما القياس فإنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها ما فارقها الاختصاص ، فينبغي ألاّ تعمل إلاّ ليت فإنّها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى : إنّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العلماء (٢). فأولاهما الفعل . وكذلك قوله : أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (٣). وقوله تعالى : كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (٤). وكذلك لكثما، ولعلّما قال :

٢٩٤ ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل البيت (٥)
فأولى لكنّما الفعل . وقال الآخر :

(١) في الجمل : وينصب بان ٢٩٥ . (٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) المؤمنون : ١١٥ . (٤) الأنفال : ٦ .

(٥) عجزه : وقد يدرك المجد المؤثّل امثالي .

وهو لا مرى . القيس . المجد المؤثّل : الثابت الموطد . الخزائن ١/ ١٥٨ ، الديوان ٣٩ .

٢٩٥ أعدْ نَظَرًا بِاعِدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمَقِيدَا (١)
فَأُولَى لَعَلَّمَا الْفِعْلَ.

وأما ليتما فلم توليها العرب الفعل قط ، لا يحفظ من كلامهم : ليتما يقوم زيد . فقد بان اذن سداد هذا المذهب .

• • •

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياء المتكلم فأنتها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل فتقول : اني ولكنني (٢) . وكذلك سائر أخواتها . وهي في ذلك تنقسم قسمين . قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لا تلزمه . والذي تلزمه نون الوقاية ليت ، تقول : ليتني ، ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٩٦ كُئِنِي جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي (٣)
والذي لا يلزم (٤) نون الوقاية ما بقي .

وإنما حذفت النون من إني وكأني وأنتي ولكنني كراهية اجتماع الأمثال . وحذفت في لعل كراهية اجتماع المثليين مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال . ولم تحذف من ليتني لأنه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات .
وأما الفراء فزعم أن ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن علّم المخفّف من علّم ، نحو قوله :

(١) للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ويندد بعبد قيس وهو من على بن جندب بن العنبر ، ورواية الديوان : فربما اضاءت ، ولا شاهد فيها . وفي البيت إشارة إلى أن أهل جرير اصحاب حمير وبهائم فهم رعيان ليس لهم ما يفخرون به . النفاض ٤٩١ ، ابن السجري ٢٤١/٢ ، المفصل ٢٩٢ ، المغني ٣١٨ ، الديوان ٢١٢ .

(٢) ر : وكانني .

(٣) لزيد الخيل الطائي . وروى في المختضب وفي نسخة بحاشية ج : جل مالي . وجابر رجل من غطفان تمني أن يلقي زيدا فاختلغا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً وانكسر ظهره ، وابن مالك يرى حذف النون نادراً وليس ضرورة . التوادد ٦٨ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، المختضب ٢٥٠/١ ، الخزانة ٤٤٦/٢ ، الضرائر ٧٠ .

(٤) ر : تلزمه

لو شَهِدَ عاداً في زَمان عاد . (٢٤٢)

يريد شَهِدَ . ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل . وأما لَكنَّ وكأَنَّ ولعلَّ فليس شيءٌ منها على وزن الفعل ، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في ليت ، فلذلك حذفت .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنه لو كان الأمر كذلك لازمت نون الوقاية لأنها كُردت . فأنَّ لم تلزم العرب نون الوقاية «أَنَّ» دليل على أَنَّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه .

• • •

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعفتها سوى لعلَّ فأنها لم يُسمع فيها التخفيف وما عدا ذلك من مضاعفتها فقد سُمع فيه التخفيف .

فأما لَكنَّ إذا خففت لم يحز فيها إلا الألفاء ، وذلك : ما قام زيدٌ لكنَّ عمروٌ قائمٌ . وإنما لم تعمل إذا خُففت لأنها يزول عنها الاختصاص الذي عملت به فيجوز أن تليها (١) الأفعال . ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ما قام زيدٌ لكنَّ قام عمروٌ .

وأما أَنَّ وكأَنَّ فإنَّهما إذا خففا لا يجوز فيها إلا الاعمال ، إلا أن أسمهما لا يكون إلا ظاهراً أو مضمرّاً محذوفاً فتقول : يعجبني أن زيداً قائمٌ ، وكان زيداً قائمٌ / فأن قلت كأن زيدٌ قائمٌ أو يعجبني أن زيدٌ [٤٨ظ] قائمٌ ، فأن اسم أن وكأنَّ محذوف تقديره : يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قائمٌ .

وإنما التزام حذفه إذا كان مضمرّاً لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب ردُّه إلى أصولها من التشديد .

فإن قيل : فما الدليل على أنك إذا قلت : يعجبني أن زيدٌ قائمٌ ، أن اسم أن مضمر ، وهكلاً كانت ملغاة ؟

فالجواب : إن الذي يدلُّ على أنَّها معملة أنَّ الموجب لعملها وهو الاختصاص ،

(١) ج ، تل ، وهو ر : تعريف .

موجود ألا ترى أنه لا يليها فعلٌ وإن وليها فالاسم مضمّر نحو : تحقّقتُ أن سيقوم زيدٌ ، التقدير : أنه سيقوم زيد ، أي أن الأمر سيقومُ زيدٌ ، اذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الإيجاب وبلا في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف نحو : عسى وليس فإنهما لا يفصلان إذ ذاك ، لشبههما بالأسماء فكأنّها لم يلبها إلا الاسم ، نحو قوله تعالى : وأنّ ليسَ للإنسانِ إلاّ ما سعى (١) ونحو قوله : وأنّ عسى أن يكونَ قد اقتربَ أجَلُهُمْ (٢) . ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قوله :

٢٩٧ أن تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا

مِنَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (٣)

الدليل على أن اسم كان مضمّر أنّه لا يجوز إلغاؤها لأنها باقية على اختصاصها الموجب لعملها فلا بدّ من اسمها مضمراً أو مظهراً نحو قوله :

٢٩٨ وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّسَمٍ

كَأَنَّ ظُيُوبَهُ تَسْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (٤)

فإنّه يروي برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنّه قال ، كأنّها ظبيةٌ ، وبنصبها على أن تكون اسم كأنّ ، وبخفضها على زيادة أنّ .

وأما إنّ فإنّها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شيء ، إلا أن اسمها لا يكون مضمراً إلا في ضرورة فتقول :

(١) النجم : ٣٩ . (٢) الأعراف : ١٨٥ .

(٣) انشده ثعلب ولم ينسبه . وروايته عنده : لا تخبرا ، ورواه ابن جني : لا تعلما ، قال ثعلب هذه لغة تشبه (ان) بما ، واليه ذهب الزمخشري والابن جني ، ومذهب الفارسي وابن جني أنها مخففة من الثقيلة . مجالس ثعلب ٣٩٠ المنصف ١ / ٢٧٨ ، المفضل ٣١٥ ، الانصاف ٢٩٧ ، المغني ٢٨ ، ٧٧٩ ، الخزانة ٥٥٩/٣ .

(٤) لعلاء بن ارقم الشكري في امرأته . مقسم : من القسّات وهي اعالي الوجه ويريد : جميل تعطو : تميل او تتناول . ونصب يوماً بالفعل (توافينا) . الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الكامل ٨٢/١ . الاصول ١٨٦/١ ، التوجيه ٢٥١ ، المفضل ٣٠٢ ، الخزانة ٣٦٤/٤ .

إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، ولا نقول : إِنْكَ لَقَائِمٌ ، تريد : إِنْكَ لَقَائِمٌ ، لأن المضممر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ومن إعمالها قوله تعالى : وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ (١) . وإذا أُلغيت لزمها اللام فرقا بينها وبين النافية ، فنقول : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، لأنَّكَ لو قلت : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، لاحتمل أن تريد : ما زَيْدٌ قَائِمٌ

ولا تدخل الملة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ لَقَائِمًا ، وَإِنْ نَظَنُّكَ لَقَائِمًا ، قال الله تعالى : وَإِنْ نَظَنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وقال الله تعالى : وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ (٣) .

ولأجل أنَّها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بدَّ من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها .

وزعم الكوفيون أنَّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ ، وحكوا : إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبُكَ لَسَوْطًا (٤) . يريد : إِنْكَ قَنَعْتَ كَاتِبُكَ سَوْطًا . واستدلوا / [٨٥و] على ذلك :

٢٩٩ شَكَتَ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عِقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٥)

فأدخلت اللام على مفعول قَتَلْتَ وَقَنَعْتَ وليس من نواسخ الابتداء .

(١) هود : ١١١ ، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع وابن كثير ورواية أبي بكر عن عاصم . معاني القرآن ٢٨/٢ ، الطبرسي ٢٢٢/١٢ ، الاتحاف ١٥٧ .

(٢) الشعراء : ١٨٦ . (٣) البقرة ١٤٣ .

(٤) ووافقهم الأخفش وقاسوا عليه : ان قام لا نا وان قد لزيد . التوضيح ٩٩/١ .

(٥) لعاتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها الزبير بن العوام . المفصل ٢٩٨ ، اللامات ١٢١ ، الانصاف ٣٣٦ ، المغني ٢١ ، التصريح ٢٣١/١ ، الخزافة ٣٤٨/٤ .

وهذا عندنا من القليلة بحيث لا يقاس عليه . على أنه قد يحتمل أن تكون اللام زائدة ويكون اسم إن مضمراً لأن مجيء اسم إن مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر . ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ، إلا أن تكون زائدة .

* * *

وأعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنها ليست بأفعال ولا من لفظها ، وإنما عملت بحق الشبه ، فلا يجوز أن تقول : زيداً إن قائم ، ولا قائم إن زيداً ، تريد : إن زيداً قائم ، وكذلك يضاً لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول : إن قائم زيداً ، لما ذكرناه من ضعفها ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فانه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو : إن زيداً في الدار ، يجوز لك أن تقدم في الدار فتقول : إن في الدار زيداً ، وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لأن العرب اتسعت في الظروف مالم تتسع في غيرها . والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر معمولات أن كل كلام لا بد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه مالم يتسعوا في غيره . والمجرورات تشبه الظروف ، ألا ترى أن كل ظرف فهو في التقدير مجرور بنفي ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول : يوم الجمعة صمت فيه . فعملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع .

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات — إذا كانا معمولي الخبر — على الاسم فلا تقول : إن (١) في الدار زيداً قائم ، تريد : إن زيداً قائم في الدار . وإذا جاء مظهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمّر من

(١) سقطت (ان) من ج ، ر .

معنى الكلام ، ويكون من قبيل مافصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ،
وذلك جائز ، نحو قوله :

٣٠٠ فلا تَلَحْنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا

أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ (١)
في رواية من رفع مصاب ، فإنَّ ظاهره أنَّ تَجْعَلَ بِحُبِّهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَصَابٍ
وكأنَّه قال : فإنَّ أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ بِحُبِّهَا .

لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أنَّ تَجْعَلَ بِحُبِّهَا مُتَعَلِّقًا بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ لَا
بِمَصَابٍ ، كأنَّه قال : أعني بِحُبِّهَا ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إنَّ
واسمها ، فيكون ذلك نحو قول الآخر :

٣٠١ كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ

أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ (٢)

ففصل بين كَأَنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي : وقد أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ ،
واتِّمَّا لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنَّه قد تَقَرَّرَ في كلامهم أنَّ تقديم المعمول
يؤذن بتقديم العامل . فلو كان بِحُبِّهَا مُتَعَلِّقًا / بِمَصَابٍ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى [٨٥ظ]
تقديم مصاب على اسم إنَّ ، وذلك لا يجوز .

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين ،
وأعني بذلك أن يكون بالاخبار (٣) بهما فائدة فتقول : إنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ قَائِمًا ،
على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) (٤) على أن يكون قائم الخبر
وفي الدار معمول للخبر .

(١) من آيات الكتاب الخمسين . والفارسي قرر أن الظرف متعلق بالخبر كأنه قال : إن أَخَاكَ
مَصَابُ الْقَلْبِ بِحُبِّهَا ، لا بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَرَّرَ ابْنُ عَصْفُورٍ هُنَا . الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول

١٥٠/١ ، المغني ٧٧٣ ، العيني ٣٩/٢ ، المصح ١٣٥/١ ، الخزائن ٥٧٢/٣ .

(٢) لا يبي الغول الطهوي . في وصف دار مهجورة . قال ابن هشام : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة
(وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان . النوادر ١٥١ ، شرح مشكلات

الحماسة ١٤٢ ، المغني ٤٣٨ .

(٣) ر : في الاخبار . (٤) زيادة يقتضيها السياق .

وتقول : إنَّ زيداً بكّ واثقٌ ، ولا يجوز واثقاً ، لأنَّ بك ناقص ليس في الاخبار به فائدة : ألا ترى أنَّك لا تقول : إنَّ زيداً بكّ ، ويتم الكلام ، فلذلك لم يجر جعله خبراً .

وزعم الفراء (١) ومن أخذ بمذهبه أنَّه يجوز أن تقول : إنَّ زيداً بكّ واثقاً ، على أن يكون «بكّ» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وان كان في المعنى خبراً ، فيكون الاعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكأنه فضلة .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ، لأنَّ هذا من قبيل قلب الأعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لافي فصيح الكلام . واستدل على ذلك بقوله :
فلا تلحني فيها البيت (٣٠٠)

فأنه رواه بنصب مصاب فيكون بحبها خبراً لأنَّ في اللفظ وإن كان ناقصاً ، ألا ترى أنَّك لو قلت : إنَّ بحبها أخاك ، لم يتم الكلام .

والجواب : إنَّ هذا - لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الاعراب - ضرورة ولايقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا على أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ، فكأنه قال : فأنَّ أخاك مكلفٌ (٢) بحبها ، ولكنه حذف مكلف (٢) من غير أن يُنبئ منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كلف قوله بعد : مصابُ القلب ، وما تقدم في القصيدة مما يدل على أنه كلف بها إذ فهم الخبر إذا فهم المعنى جائزٌ .

* * *

(١) الاصول ١٥٠/١ .

(٢) كذا والوجه : كلف .

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليها نحو قوله :

فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زنجيَّ عظيمَ المشافيرِ (٢٨٣)
يريد : ولكنَّكَ زنجيَّ ، فحذف الاسم . ومن ذلك قوله :

٣٠٢ فليتَ دفعَتِ الهَمَّ عَنِّي ساعةً فَبِتْنَا على مَا حِيلَتِ ناعِمي بال (١)
يريد : فليتركِ دفعَتِ الهَمَّ . إلّا أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أو شأنٍ فأَنه لا يجوز حذفه إلّا في ضرورة الشعر نحو قوله :

٣٠٣ إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكِنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءَ (٢)
يريد : إنَّه مَنْ يَدْخُلُ الكِنِيسَةَ . وكذلك قوله :

إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي حَسَّانَ أَلُمَّهُ وَأَعَصِيَهُ فِي الْخُطُوبِ (٢٨٦)
يريد : إنَّه مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنَتِ حَسَّانَ .

وإنما لم يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمرٍ أو شأنٍ إلّا في ضرورة لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة .

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا / فهم المعنى ، وعلى ذلك قوله : [٨٦ و]
فلو كنتَ ضبيّاً عرفتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زنجيّاً عظيمَ المشافيرِ (٢٨٣)

(١) لعدى بن زيد ، ورواية ابن الشجري : خيلت ، من الخيال أو التخيل وهو كذلك في ر : ومعنى ما حيلت : على كل حال .

والفارسي وابن الشجري وابن هشام يقدران اسم ليت ضمير الشأن أو الحديث وحذف . للضرورة . وكذلك قدره ابن عصفور في (الضرائر) كما نقل البغدادي وجعله من قبيل ما يقبح في الكلام والشعر . النوادر ٢٥ ، إيضاح الفارسي ١٠٦ ، ابن الشجري ١٨٣/١ ، ٢٩٥ ، المغني ٣٢١ ، الخزائفة ٣٨١/٤ ، الضرائر ٧٦ ، الديوان ١٦٢ .

(٢) نسب للاختلاف وألحق بديوانه . الجاذر كناية عن الصبيان من أولاد النصارى ، وكنى بالطباء عن نسائهم . وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة . الجمل ٢٢١ الخزائفة ٢١٩/١ ، ٣٦٣/٢ ، الضرائر ٧٤ ، الديوان ٣٧٦ .

في رواية من نصب الزنجي ، كأنه قال : ولكن زنجياً عظيمَ المشافير لا يعرف قرابتي ، فحذف لفهم المعنى . ومثله قوله :

٣٠٤ و١٠ كنت ضفطاً ولكن طالباً

أناخ وأقرى فوق ظهر سبيل (١)

فكأنه قال : ولكن طالباً مُنيخاً كنتُ .

وأكثر ما يكون حذف الخبر (٢) إذا كان الاسم نكرة نحو قوله :

٣٠٥ إن محلاً وإن مرتحلاً

وإن في السفر إذ مضوا مهلاً (٣)

يريد : إن لنا محلاً ، وحكى من كلامهم : إن إبلاً وإن شاء .

وانما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة لأن الخبر إذا كان إتماً يكون ظرفاً أو مجروراً مقدراً قبل الاسم . ولولا ذلك لم يجز الأخبار عن النكرة ، إذ لا مسوغ لذلك ، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه لأن العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها ، وقد تقدم ذكر السبب في ذلك .

وزعم أهل الكوفة أن أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل نحو قولهم : إن الزبابة وإن الفأرة ، يريدون : إن الزبابة خلاف

(١) لم ينسب لقائل . والضفط : المحدث أى الذى يقضي حاجته من جوفه ، وهو أيضاً الذى يختلف على الحمر من قرية الى قرية ينقل الميرة . والطالب هنا طالب الابل الضالة . الكتاب ٢٨٢/١ ، التوجيه ١٣٧ ، المخصص ١٣٢/٧ .

(٢) ج ، ر : الجمل ، وهو تحريف .

(٣) للاعشى . ورواية الديوان : ماضى . المحل والمرتحل مصدران مميان بمعنى الحلول والارتحال أو اسما زمان . السفر اسم جمع مسافر . والمعنى : إن لنا في الدنيا حلولاً وان لنا عنها ارتحالاً . الكتاب ٢٨٤/١ ، المقتضب : ١٣٠/٤ ، الأصول ١٨٧/١ ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، المحتسب ٣٤٩/١ ، التوجيه ١٣٧ ، ابن الشجرى ٣٢٢/١ ، المفصل ٢٨٠ ، المعنى ٨٧ ، الخزانة ٣٨١/٤ ، الديوان ٢٣٣ .

الفأرة وإنَّ الفأرةَ خلافُ الزبابةِ . والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صَمَاءُ (١)
قال الشاعر :

٣٠٦ وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الآذانُ رَعُوداً (٢)
وأنما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف
كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وإنما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث
يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم .

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في أن نحو قول ابن الزبير : إنَّ
وصاحبيها ، في جواب من قال له : لعنَ الله ناقةً حملتني إليك (٣) .
وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى نعم
كأنه قال : نعم وراكبها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر
محذوفان لفهم المعنى . وهذا أولى عندي ، لأنه قد تقرر أنها تنصب
الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم (٤) . فأن قيل :
فحذفُ الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرفٌ واحدٌ وهو « إنَّ » إخلال
بها . فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

(١) نقله ابن السراج عن الفراء . الاصول ١٩٧/١ .

(٢) للحارث بن حلزة الشكري . والزبابة فأرة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول : أسرق من
زبابة ، ويشبه بها الجاهل . والتقدير : لاتسمع الاذان منها او منهم ، وحذف المجرور
اختصاراً . أدب الكاتب ٧٢ ، أبيات المعاني ٦٥٦ ، الحيوان ٨١/٥ ، جمهرة اللغة ١٨٥/٣ ،
الاقتضاب ٣٥٥ ، الصحاح واللسان : زيب .

(٣) قاله له الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدي ، وقيل عبدالله بن فضالة الاسدي وكان قد وفد
اليه فلم يجد عنده ما كان يأمله . انظر الخبر في الأغاني ٧١/١٢ والخزانة ١٠٠/٢ .

(٤) هذا المعنى قرره ابن هشام لـ ، إنـ ، في المغني ٣٦ واستشهد له وانظر مجاز القرآن ٢٢/٢ .

٣٠٧ قالت بناتُ العَمِّ يا سَلَمَى وإنْ كانَ عَيِّتاً مُعَدِّماً قالت وإن (١)
 ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى . فأنَّ التقدير : وإن
 كان عيياً معدماً ولكن تمنيته ، ولم يبق في الجملة الا حرف الشرط . ومثل ذلك :
 أفدَ التَّرحِلُ غيرَ أنَّ رِكابنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالنا وكانَ قَدِ (١٤)
 يريد وكأن قد زالت ، فعُذِفَ لفهم المعنى .

ومن كلامهم : قاربَتُ المدينةَ ولمَّا ، أي ولمَّا أدخلها . وأما قوله تعالى :
 إنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ (٢) . فلا ينبغي أن نجعل فيه إنَّ بمعنى نعم ويكون هذان
 مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر ، لأنَّه كما تقدَّم لم تثبت إنَّ بمعنى
 نَعَم ، وأيضاً فإنَّ اللام لاتزاد في الخبر إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله :
 أُمُّ الحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى من اللحم بعظم الرَقِيعِ (٢٩٠)
 أو في نادر كلام كقراءة من قرأ : إلاَّ أنَّهم / لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ (٣) بفتح همزة [٨٦ظ]
 إنَّ فاذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى .

وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون
 التقدير إذ ذاك : إنَّ هَـذَانِ لهما ساحران ، فتكون الجملة من قوله لهما في موضع
 خبر المبتدأ الذي هو هذان ، وإنَّ بمعنى نَعَم ، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثبات
 إنَّ بمعنى نَعَم ، وذلك لم يستقر . وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد ، وذلك
 غير جائز ، لأن التأكيد من موضع الاطالة والاسهاب ، فيناقضه الحذف والاختصار .

(١) نسب لرؤبة قاله على لسان اعرابية . وروى في التصريح : فقيرا ، وروى فيه ايضاً :
 وإنَّ بزيادة نون في الموضعين سموها تنوين الفالي . التصريح ٣٧/١ ، الخزاعة
 ٦٣٠/٣ ، الديوان ١٨٦ .

(٢) طه : ٦٣ . وقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحزمة والكسائي وابو جعفر ويعقوب بتشديد
 إن ، وقرأ ابن كثير بتخفيف ان وتشديد نون هذان وكذلك قرأ الخليل بن احمد كما
 نقل المبرد وخفف نون هذان وهي قراءة حفص أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ان
 ونصب هذين ، المقتضب ٣/٣٦٤ ، الاصول ١/١٧٦ ، البحر المحيط ٦/٢٥٥ ،
 شذور الذهب ٤٦ ، النشر ٢/٣٠٨ ، المغنى ٣٦ .

(٣) الفرقان ٢٠ ونسب هذه القراءة لسيد بن جبير . القرطبي ١٣/١٣ .

وكذلك لا ينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إنَّ ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إنَّ ، لأنَّ في ذلك شيئين باهما أن لا يجوز إلا في الضرورة ، وهما حذف اسم إنَّ وهو ضمير الأمر والشأن ، والآخر : زيادة اللام في الخبر . وكذلك أيضاً لا يجوز في هذا الوجه جعل اللام داخله على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد ، وقد تقدم ذلك .
فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذان) اسم إنَّ على لغة بني الحارث ابن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، وتكون اللام لام إنَّ وساحران الخبر .

* * *

وفي لعل لغات ، يقال : لَعَلَّ ، قال الله تعالى : لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (١) .
وعَلَّ ، قال الشاعر :
٣٠٨ ولا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (٢)
ولعنَّ وعنَّ ، قال الشاعر :
٣٠٩ أَغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهَانِ نُرْسِلُهُ (٣)
ولأنَّ ، قال امرؤ القيس :
٣١٠ عَوْجاً عَلَى الطَّلِيلِ الْمُحِيلِ لَأَنْتَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِذَامِ (٤)

(١) طه ٤٤ .

(٢) للاضبط بن قريع السعدي (جاهلي) . ورواية القاضي : ولا تعاد الفقير ولا شاهد فيه على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وهو ما يستشهد به النحاة لأجله والأصل : ولا تهين . ورواية الجاحظ : لا تحقرن . الممرين ٨ ، البيان والتبيين ٣/٣٤١ ، الشعراء والشعر ٣٨٣ ، الكامل ٢/١٣٨ ، التوجيه ١٦٥ ، أمالي القاضي ١/١٠٧ ، المفصل ٣٣٢ ، الانصاف ١٢٢ ، الخزانة ٤/٥٨٨ .

(٣) لأبي النجم العجلي ، والضمير في نرسله يعود على فرس أراد الراجز أن يراهن عليه . أمالي القاضي ٢/١٣٤ ، المتع ٣٩٥ ، مع الهوامع ١/١٣٤ ، اللسان : علل ، وروايته : لعننا . الدرر اللوامع ١/١١١ .
(٤) لامرؤ القيس ، ورواية ابن دريد : ابن خدام ، قال : ويروى خدام بالذال المعجمة وهو شاعر قديم لا يعرف له شعر . جمهرة اللغة ٢/٢٠٢ ، الكشف ٢/٤٤٤ ، الديوان ١١٤ .

وَأَنَّ ، قال الله تعالى : وما يُشعِرُكم أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ (١) المعنى لعلها .
ولَعَنَّ و غَنَّ (٢) .

ولَعَلَّ مركبة من اللام وعلَّ ، والدليل على ذلك أَنَّ اللام لا تخلو أن تكون أصلاً أو زائدة . فباطل أن تكون أصلاً بدليل سقوطها في لغة من قال : عَلَّ ، فثبت أَنَّها زائدة . فأما أن تكون زيادتها على أَنَّها حرف هجاء أو على أَنَّها لام للتأكيد ضمت «علَّ» . فباطل أن تكون حرف هجاء لأنَّ اللام لا تزاد إلا في « ذلك » و «عبدلَّ» فثبت أَنَّها لام تأكيد ضُمَّت إلى «علَّ» .

فإن قيل : وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني ؟ فالجواب : إنَّ ذلك قد جاءَ ، قال :

٣١١ فبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يُسْكَنْ (٣)

فأدخل لام التأكيد على كَانَ ، فكذلك أدخلها على عَلَّ .
ومعناها الترجسي في المحبوبات نحو : لعلَّ اللهَ يرحمُنِي ، والتوقع في المحذورات ، نحو : لعلَّ العدوَّ يَأْتِي .

* * *

وأما كَانََ فهي للتشبيه نحو : كَانََ زَيْدًا أَسَدُ . وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ «كَأَنَّ» تكون بمنزلة إِنَّ للتأكيد (٤) ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

(١) الأنعام ١٠٩ ، وقرأ أبي : لعلها إذا ، وقرأ ابن كثير وغيره بكسر همزة ان الكشاف ٤٤/٢ الطبرسي ١٦٠/٧ .

(٢) نقل في لعل أربع عشرة لغة . الانصاف م ٢٦ ، المخصص ٢٧٥/١٣ ، الخزائن ٣٦٩/٤ .

(٣) أستشهد به ابن جني ولم يشبهه ، قال البغدادي : وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني ولم أقف على ما قبله ولا على شيء من خبره أ هـ . وروايته : يكن ، وفي ج ، ر : يشكني ، وهو تصحيف . سر الصناعة ١٤٩ و (١٢٠ لغة) ، اللسان : أنن ، الخزائن ٣٣٢/٤ .

(٤) نسب ابن هشام والسيوطي القول بهذا للكوفيين والزجاجي . المفتي ٢٠٩ ، المجمع ١٣٣/١ .

٣١٢ فأصبح بطن مكة مُقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام (١) وذلك أن هذا الشاعر يرثي هشاماً ، فمعلوم أنه ليس بالأرض ، والمعنى اذن : لأن الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الانسان : كأن الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض .
وهذا البيت لاحجة فيه لاحتمال أن تكون كأن فيه للتشبيه ، وذلك أن هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض ، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك [٨٧و] أن لا يتغير ، فلما تغير بطن مكة واقشعرت صارت الأرض كأن هشاماً ليس بها (٢) .

وزعم أبو الحسن بن الطراوة أن كأن تكون بمعنى ظننت ، واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيداً قائمٌ ، والقائم هو زيد والشئ لا يشبه بنفسه (٣) . فالجواب عن ذلك أن الشئ قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون اذا قلت : كأن زيداً قائم ، مُشَبَّهاً لزيد غير قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن حياة زيد قائم .
وزعم بعض النحويين أنها تكون تقريباً وذلك في نحو : كأنك بالشتاء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آت (٤) . ألا ترى أن المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصور التشبيه اذ لا يتصور أن يشبه المخاطب بالشتاء ولا بالفرج اذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أن كأن للتشبيه فكأنك أردت أن تقول : كأن الفرج آت ، وكأن الشتاء مقبلٌ ، إلا أنك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت كأن

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش . قال المبرد : يقول هو وإن كان مات فهو مدفون في الأرض فقد كان يجب من أجله أن لا ينالها جذب . وهذا التوجيه أصل ماذهب

إليه ابن عصفور هنا . الكامل ١٤٢/٢ ، المغني ٢١٠ ، المجمع ١٣٣/١ .

(٢) وخرجه السيوطي على أنه من باب تجاهل العارف . المجمع ١٣٣/١ .

(٣) ونسب القول به أيضاً للكوفيين والزرجاني وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً . المغني

٢٠٩ ، المجمع ١٢٣/١ .

(٤) هم الكوفيون كما في المغني ٢١٠ والمجمع ١٣٣/١ .

لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما أُلغيت لما لحقها «ما» في نحو كأنما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنني بك تفعل ، ألا ترى أنها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في بالشتاء مقبل ، زائدة وكأنه قال : كأنك الشتاء مقبل ، أراد أن يقول : كأن الشتاء مقبل ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأن وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بحسبك زيد .

وأما من زعم أن ذلك على حذف مضاف والتقدير : كأن زمانك مقبل بالشتاء ، وذلك أنه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل به ، فمذهبه باطل لأن ذلك لا يطرء في كل موضع . ألا ترى أن ذلك لا يتصور في مثل : كأنني بك تفعل كذا ، ألا ترى أنه لا يتصور أن تقول : كأن زمانني بك تفعل كذا . فتقرر إذن أنها للتشبيه .

وهي عند النحويين مركبة من إن وكاف التشبيه (١) . وذلك أن الأصل : إن زيدا كقائم ، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أن ، فلما خرجت عن الصدر فُتحت فصار : كأن زيدا قائم . ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أن المفتوحة ، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك : كأن زيدا قائم .

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيد كعمرو ولم يتقرر بأن (٢) ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى .

* * *

(١) وهذا الرأي قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان إنها بديهة .

الكتاب ٤٧٤/١ ، الأصول ١٧٢/١ ، الخصائص ٣١٧/١ ، مع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) ج ، بكان ، ر : بكان ، وهو تحريف .

وبينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر .
فأن عطفت على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو :
إنَّ زيداً قائمٌ وضاحكٌ ، وكأنَّ زيداً قاعدٌ وضاحكٌ .

وان عطفت على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده . فأن عطفت قبل
الخبر فالنصب ليس إلا ، تقول : إنَّ زيداً وعمرأ قائمان/ وكذلك سائر [٨٧ظ]
أخوات إنَّ الا فيما شذَّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع (١) ، فإنه يحفظ
ولا يقاس عليه .

والذي سُمع من ذلك : إنَّك وعمرؤ ذاهبان (٢) . فأما قوله تعالى : إنَّ الذينَ
آمنوا والذينَ هادُوا والصابثونَ ... الآية (٣) . فأنَّ من الناس من جعله من قبيل :
إنَّك وزيدٌ ذاهبان (٤) . فيكون قوله : والصابثون ، معطوفاً على موضع اسم
إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِل فيه على المعنى قبل تمام الكلام ،
ويكون قوله تعالى : مَنْ آمَنَ منهم الى آخر الآية جملة من شرط
وجزاء في موضع خبر إنَّ .

فأن قيل : فكيف يقول : مَنْ آمَنَ منهم ، والذين آمنوا لا يتصور التبعض
في حقهم لأنهم كلهم مؤمنون ؟ فالجواب : إنَّه يتخرج ذلك على أن يكون
معنى قوله : من آمنَ منهم ، من دام على الايمان ، فيكون ذلك نظير قوله :
وإني لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثم اهتدى (٥) . الا ترى
أن نفس الايمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى ، فدل ذلك على أن
المعنى : ثم دام على الهدى .

(١) من ذلك قراءة ابن عباس وغيره : أن الله وملائكته ، برفع ملائكة . البحر المحيط ٣٤٨/٧ .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٣) المائدة ٦٩ .

(٤) هو الفراء : معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٥) سورة طه : ٨٢ .

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلاً من قوله : والصابئون والنصارى ، كأنه قال : إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن من الصابئين والنصارى ، أو يكون «فلهم أجرهم» جملة في موضع الخبر .
والصحيح أنه لا ينبغي أن تُحمَلَ الآيةُ على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه ، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنوا كأنه قال : إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم ، ويكون قوله : والذين هادوا والصابئون والنصارى ، معطوفات عليه وقوله : مَنْ آمَنَ منهم ، جملة في موضع الخبر . وهذا الوجه حسن (٢) جداً لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم (مجيء) (١) ذلك في فصيح الكلام .

وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة . وهو أن تجعل الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله ، إلى آخره في موضع خبر إن (٢) ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابئون والنصارى ، على هذا جملة معطوفة على الجملة من أن واسمها وخبرها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو :

جَمَعَتْ وَفُحْشاً غَيِّبَةً وَنَمِيمَةً (١٤٣)

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه إلا أن هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم أن وخبرها .

هذا مذهب البصريين . وزعم الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين . قسم لا يجوز فيه إلا العطف على اللفظ وهو أنَّ وكأَنَّ وليتَ ولعل . تقول : كأنَّ زيداً وعمراً قائمان . وكأنَّ زيداً وبكراً ذاهبان .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين كما نقل الطبرسي ١٥٦/٦ وأنظر الكتاب ٣٨/١

والأصول ١٩٢/١ .

ولا يجوز الرفع ، ويعجبني أن زيداً وعمراً منطلقتان ، وليت زيداً وعبد الله خارجان ولعل عبد الله وبكراً ذاهبان ، ولا يجوز / في شيء من ذلك [٨٨و] الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم .

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولكن زيداً وعمراً ذاهبان ، وإن شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم : إنك وعمرو ذاهبان لأن لكن بمتزلة إن في أنها لم تغير معنى الخبر كلياً ، ولا صيرت الجملة بتقدير مفرد مثل أن .

ومذهب الفراء كذهب / الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الأعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لا يظهر الأعراب في المعطوف عليه وهو : إنك وعمرو ذاهبان (١)

والسبب في ذلك من طريق القياس أن الأول إذا لم يظهر فيه الأعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له ، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة . وذلك عندنا باطل ، ظهر الأعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون للموضع مجرور نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد . ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب . وإذا قلت : إن زيداً قائم ، المعنى : زيد قائم ، إلا أن الرفع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب . وأيضاً فإن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلاً : إن زيداً قائم وعمرو ، لأن معنى إن زيداً قائم : وزيد قائم . وأما إن زيداً وعمرو قائمان فلا ينبغي أن يجوز لأن «إن زيداً» لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله .

• • •

وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم إن وأخواتها فإنه ينبغي أن

(١) معاني القرآن ٣/١١١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، الأصول ١/١٩٥ .

يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولا يجوز : قائم ، إلا حيث سُمع وذلك نحو قوله :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يُعاصَ كان جنوناً (١٤٩)
يريد : ما لم يُعاصياً . وكذلك قول الآخر :

٣١٣ فَمَنْ بِكَ سائلاً عَنِّي فَأَنِّي وجروء لا ترود ولا تُعارُ (١)
وكان ينبغي أن يقول : لا نرود ولا تُعارُ ، فيكتفي بالنون عن نفسه وعنهما .
وكذلك قول الآخر :

٣١٤ فَمَنْ بِكَ أَمْسَى بالمدينة رحلُهُ فَأَنِّي وقَبَّارٌ بهما لَغَرِيبُ (٢)
كان ينبغي أن يقول : لَغَرِيبان .

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة ، فكأنه قال : إن شرخ الشباب ما لم يُعاصَ (٣) والشعر الأسود ما لم يُعاصَ (٣) ، فحذف الخبر من الأول للدلالة الثاني عليه كأنه قال : فأنه لغريب وقَبَّارٌ بها لغريب ، ولما كان بابُ الحذف أن يكون من الثاني للدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينقص . وكذلك ما جاء من هذا . وأما الفارسي فلم يحمل شيئاً من هذا على الحذف بل حمّله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد . ألا ترى أن شرخ الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قَبَّار متلازمين ، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جروء إشارة لكثرة ملازمة الأسفار . [٨٨ظ]

(١) لشداد بن معاوية العبسي والد عنزة . وجروء : فرسه . ترود : تجيء وتذهب ، يريد أنها مرتبطة بالفناء لعقتها وكرمها لا تهمل ولا تعار . الكتاب ١/١٥٢ ، مجاز القرآن ١/٢٤٣ ، ٤٧/٢ ، النقاظ ٩٧ ، الأغاني ١٦/٣٢ ، ١٧/٢٠٧ ، اللسان : جروء .

(٢) لضاحيه بن الخارث البرجمي من أبيات قالها وهو في حبس الخليفة عثمان في المدينة ، قيار : اسم فرسه . الرجل : المنزل ورواية سيويه بنصب قيار . قال الفراء : وقد أشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً . وبالرفع رواه أبو عبيدة . الكتاب ١/٣٨ ، النوادر ٢٠ ، مجاز القرآن ١/١٧٢ ، معاني القرآن ١/٣١١ ، الأصمعيات ١٦ ، الشعر والشعراء ٣٥١ ، النقاظ ٢٢٠ ، الكامل ٣٢٠/١ ، الأصول ١/١٩٦ ، الخزائن ٤/٣٢٣ .

(٣) ر : يعارض ، وهو تحريف .

وكان الذي حصله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنما جاء في الشيشين المتلازمين
فيكون من باب قوله :

فكأن في العينين حبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلًا كُحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ (١٧٩)

وقوله بها العَيْنَانِ تَنْهَلُ (١٧٨)
وقوله :

ولو رَضِيَتْ بِدَائِي بِهَا وَضَعْتَ لَكَ عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ (١٧٧)

ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليدين والعينين كالإخبار عن
الواحد لتلازمهما .

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى مع (١) ،
فاذا قلت : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ ، فكأنك قلت : إنَّ زَيْدًا مَعَ عَمْرٍو قَائِمٌ ،
فليس ما يَخْبِرُ عَنْهُ إِلَّا اسْمُ وَاحِدٍ ، ولو أردت العطف عندهم لم يَجُزِ إِلَّا أَنْ
تَقِيَّ الْخَبَرَ فَتَقُولَ : قَائِمَانِ ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١٥ فَأَنْتَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كِدَابِغَةٌ وَقَدْ حَلِمَ الْأَدِيمُ (٢)
ألا ترى أن كِدَابِغَةً لَا يَكُونُ خَبَرًا إِلَّا عَنْ الْكَافِ ، فَلَوْ أَخْبَرَ عَنِ الْمَعْطُوفِ
وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَقَالَ : كِدَابِغَةٌ وَدَبِغِيهَا ، فَيُشَبِّهُ الْكَاتِبَ بِالْمَدَابِغَةِ وَالْكِتَابَ
بِالدَّبْغِ ، لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَرِدْ بِالْوَاوِ إِلَّا مَعْنَى مَعَ لَمْ يَخْبَرَ إِلَّا عَنْ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ .
وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير : كِدَابِغَةٌ وَدَبِغِيهَا ، فحذف
حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ (٣) ،
تقديره : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ .

(١) معاني القرآن ٣٠٧/١ .

(٢) للوليد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الإمام علي . حلم الاديم يحلم حلمًا إذا كان فيه
الحكمة وهي دودة في الجلد تفسده وتتقبه النوادر ٢٢٤ ، اصلاح المنطق ١٩٩ ، فصيح ثعلب ٣٣ ،
العقد الفريد ١٠٩/٢ ، ٨٤/٢ ، المخصص ١٠٨/٤ المستقصى ٢١٦/٢ اللسان : جاء .

(٣) الطليح : المعبي من الأبل .

والصحيح أن الواو وان كانت بمعنى مع فأنتها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين . وبدل على أن واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب : كان زيد وعمرأ كالأخوين . ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرأ إذ لا يتصور أن يكون كالأخوين خبراً لزيد وحده .

فإن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إن ولكن أو على اسم غيرهما من أخواتهما . فإن عطفت على اسم إن ولكن فأنه يجوز في العطف عند أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة (١) وجهان : النصب عطفاً على اللفظ ، والرفع عطفاً على الموضع ، فتقول : إن زيداً قائمٌ وعمرأ على لفظ زيد ، وعمرأ ، على موضع زيد ، لأن : إن زيداً قائمٌ ، في معنى : زيد قائمٌ ، فكما تقول : زيد قائمٌ وعمرأ ، فكذلك يجوز : إن زيداً قائمٌ وعمرأ ، فيكون ذلك عندهم نظير : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، عطفاً على موضع قائمٍ ، فكأنك قلت : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً .

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف للدلالة ما قبله عليه ، كأنه من الأصل : زيد قائمٌ وعمرأ قائمٌ ، فحذف قائم من الثاني للدلالة قائم الأول عليه .

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه ، فتقول إذ ذاك : إن زيداً قائمٌ هو وعمرأ وإن زيداً قائمٌ في الدار وعمرأ . ولا يجوز العطف من غير تأكيد ولا طول إلا في الضرر .

وأما المحققون من أهل البصرة فأنهم يميزون جميع ذلك إلا على العطف على الموضع فأنه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوز ، وذلك نحو : ليس

(١) منهم سيبويه والبريد ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المفتضب ١١١/٤ ، معاني القرآن ٣٠٩/١ ، الخزانة

زيدٌ بقائمه ولا قاعداً ، ألا ترى أن قوله : بقائمه ، في موضع نصب كأنه قال : ليس زيدٌ قائماً ، فالذي يطلب النصب باق وهو ليس. وأما إذا قلت : إن زيدا قائمٌ فإنَّ الرفع لزيد ، وهو التعري ، قد زال ولم يبق للرفع مجوز ، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه .

فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله :
 ٣١٦ إن تركبوا فركوب الخيلِ عادتُنَا أو تنزِلونَ فأنا مَعَشَرٌ نَزُلُ (١)
 فحمل على المعنى ، كأنه قال : أتركبونَ (٢) ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم ، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه ومما جاء من ذلك في الكلام نادرٌ قرأه تعالى : ألم ترَ إلى الذي حاج إبراهيمَ في ربه . ثم قال بعد : أو كالذي مرَّ على قرية (٣). كأنه قال : أرايتَ كالذي حاج إبراهيمَ أو كالذي مرَّ على قرية ؟ ولو لا ذلك لم يسع عطف « كالذي » على الذي ، لأن المعنى إذ ذاك يختلُّ ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، ولو جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير : ألم ترَ كالذي مرَّ على قرية . فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قرية وليس المعنى على ذلك ، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنه محمول على المعنى . فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا : إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو ، على أن يكون محمولاً على معنى : زيدٌ قائمٌ ، بل يكون رفع عمرو - عندنا - إمّا على الابتداء والخبر محذوف وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك (٣) توكيد أو طول كما تقدم .

- (١) للأعشى ، ورواية الديوان : قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا .
 وعليها لاشهاد فيه . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٧ ، شرح المشر ١٥١ ، ابن الشجري ٣٠ / ٢ ، المغني ٧٧٣ ، الخزائن ٦١٢/٣ ، الديوان ٦٣ .
 (٢) هذا توجيه الخليل ، ويونس يرفعه على الابتداء بتقدير : أو أنتم تنزلون . الكتاب ٤٢٩/١ .
 (٣) البقرة : ٢٥٨ - ٢٥٩ . (٣) ر : هناك .

فإنَّ كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنه لا يجوز إلاّ النصبُ على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة (١) .

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأنَّ ما بقي من الحروف قد غير المعنى أو الحكم . ألا ترى أنَّ كأنَّ زيداً قائمٌ ، وليتَ زيداً قائمٌ ، ولعلَّ زيداً قائمٌ ، ليس شئٌ من ذلك في معنى : زيدٌ قائمٌ . فإذا لم يكن شئٌ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ما ليس في معناه . وكذلك قوله : يُعجبني أنَّ زيداً قائمٌ ، بتقدير اسم مفرد ، كأنَّك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة .

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنَّك إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وقدرت عمراً مبتدأً وخبره محذوف تقديره : وعمروٌ قائمٌ ، وكانت الجملة من قولك : وعمروٌ قائمٌ ، معطوفة على قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فلا تكون داخلة / مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفت [٨٩ظ] الخبر وجعلت الدليل عليه ما ليس في معناه .

وكذلك : ليتَ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولعلَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وجميع ذلك لا يتصور حذف الخبر فيه ، لأنَّ الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف ، فلذلك لم يجز الرفع في شئٍ من ذلك على الابتداء ، كما لا يجوز : تبتَّ له وويحٌ ، على أن يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره : وويحٌ له ، وحذف للدلالة الأول عليه ، لما كان المحذوف والمثبت تبييناً ، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز لذلك أن يجعل دليلاً عليه .

فإن رفعت على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحملة الخبر — ان كان الخبر مما يتحمل الضمير — جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم .

• • •

(١) ٢٨٦/١ ، المقنضب المقنضب ١١٤/٤ .

فإن أتبعَتَ اسمَ إنَّ وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تُتبعه بعد الخبر أو قبله ، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو : إنَّ زیداً القائمَ منطلقٌ . وإنَّ زیداً منطلقٌ القائمُ ، ولا يجوز غيره إلاَّ أن يسمع من ذلك شيءٌ فيحفظ ولا يقاس عليه .
وأما أهل الكوفة وبعض البصريين (١) فإنَّ الاتباع عندهم فيما عدا إنَّ ولكنَّ على اللفظ ليس إلاَّ ، لأنَّها حروفٌ غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه ، وأما إنَّ ولكنَّ فلا يخلو أن يُتبع اسمُها قبل الخبر أو بعده . فإنَّ أتبعَتَه بعد الخبر جاز عندهم النصبُ على اللفظ والرفع على المعنى ، وإنَّ أتبعَتَه قبل الخبر ، فعلى مذهب الكسائي ، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ما سمع من قولهم إنَّهم أجمعون ذاهبونَ (٢) ، بالرفع على موضع إن قبل دخولها . وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنياً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (٣) نحو : إن هذا نفسه ذاهبٌ ، وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلاَّ ، فقام على قولهم : إنَّهم أجمعون ، ما هو مثله (في البناء) . (٤)
والصحيح أنه لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله ، لما ذكرنا من أنَّه لا يقاس الحمل على الموضع إلاَّ حيث يكون له مجوزٌ .

(١) هم سيويه والمبرد ، الكتاب ٢٨٦/١ ، المقتضب ١١٣/٤ .

(٢) حكاه سيويه ٢٩٠/١ .

(٣) معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

رَفَعُ

عبد الرحمن النحوي
أسكنه الله الفردوس

باب الفرق بين إن وأن

اعلم أن النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتبين بذلك أماكن فتحها ، وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره . والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة ، وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة . فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل : إن زیداً قائمٌ ، ألا ترى «أن» إن وقعت هنا صديراً ، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى ، فتقول : زیدٌ قائمٌ ويقومُ زیدٌ . / [٩٠ و]
ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم : بلغني أن زیداً قائمٌ ، ألا ترى أن «أن» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول : بلغني قيامُ زیدٍ ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل : لو أن زیداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن لو لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فوقعت أن بعدها موقع الفعل ، ولذلك فتحت . وهذا القانون غير صحيح ، لأن إذا التي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم ، وإن إذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلا بعد إذا التي للمفاجأة ، وحيثئذ يسلم هذا القانون من الكسر .

ومنهم من قال : كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فإن فيه مفتوحة . وهذا ينكسر بقولهم : لو أن زیداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن «أن» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه (١) ، فإنه يجعل أن مباشرة للو لفظاً وتقديراً ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسدّ الطول مسدّ الخبر . وأما غير سيبويه فإن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠ ، ٢/ ٣٠٧ .

الفعل وأنَّ ما بعدها في موضع فاعل (١) ، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون .

إلا أنَّ الصحيح مذهب سيبويه ، وذلك أنَّك أي المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لِلْوَعْمَا استقر فيها في غير هذا الموضع ، ألا ترى أنَّها أبداً لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمرأ إلا في ضرورة شعر . فإذا جعلت أنَّ مع معمولها في موضع مبتدأ وليَّ لو الاسم لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع . وإذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقر فيها (لأنها يضر) (٢) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة .

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلف الإضمار .

وضبط ذلك مفصلاً أن تقول : إن لها ثلاثة مواضع . موضع لا تكون فيه إلا مكسورة . وموضع لا تكون فيه إلا مفتوحة . وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها . فالموضع الذي تكسر فيه : إذا وقعت مبتدأ نحو : إن زيداً قائمٌ . وإذا كان في خبرها الإلام ، نحو : علِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ ، وبعد واو الحال نحو : جاءَ زيدٌ وإنَّ يده على رأسه . وبعد حتى نحو : مَرَضَ حتى إن الطيرَ لَتَرَحَّمَهُ . وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إن زيداً لقائمٌ . وبعد القول المجرد من معنى الظن .

واختلف فيها إذا وقعت بعد التسم نحو : واللَّهِ أنَّ زيداً قائمٌ ، فمنهم من لم يجز إلا الفتح (٣) . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح (٤) . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز إلا الكسر (٥) . وهو الصحيح ، لأن

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج والزمخشري والكوفيين . المقتضب ٧٧/٣ ، الكامل ٢٧٨/١ .

التصريح ٢٥٩ / ٢

(٢) ر : لأنك تضر .

(٣) نبه السيوطي للفراء . الجمع ١٣٧/١ .

(٤) نبه السيوطي للكسائي والبغداديين ١٣٧/١ .

(٥) وهو مذهب البصريين المقتضب ١٠٧/٤ ، الجمع ١٣٧/١ .

جواب القسم إنما هو / جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن [٩.ظ] تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى : يس والقرآن الحكيم . إنك لمن المرسلين (١) .

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصلوية ، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمتزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم : والله لزيد قائم .

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمناجاة نحو قولك : خرجت فإذا أن زيداً قائم . إن شئت كسرت فيه إن وأن شئت فتحتها . فإن كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إن لذلك . وإن فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعمولها تقدر بمصدر مبتدأ ، فكأنك قلت : خرجت فإذا قيام زيد ، وقد روى قوله :

٣١٧ وكنت أرى زيداً كما قيل سيلاً

إذا أنه عبد القفا واللهازم (٢)

بكسر إن وفتحها .

وبعد أما نحو قولك : أما إن زيداً قائم . إن شئت فتحت فيه إن وإن شئت كسرتها ، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين . فإن جعلنا أما استفتاح كلام كالأ (٣) كسرت إن بعدها ، كما تكسرها بعد ألا فنقول : أما إن زيداً قائم ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إن بعدها فنقول : أما أنك منطلق ، كما تقول : أحقاً أنك منطلق ؟ لأن إن إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك : أحقاً ، وفي قوله : أما الذي هو بمعنى حقاً ، ويكون انتصابهما على الظرفية كأنه قال : أفي حق أنك منطلق ، أي مما أحققته انبلاقك .

• • •

(١) سورة يس ١-٣ .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . المأهزم : جمع لهزمة وهي عظم ناقية في أصل الخنك الأسفل والقفا

موضع الصفع والتهزمة موضع اللكر ، يريد أنه لثم دليل . الكتاب ٤٧٢/١ ، المقترض ٣٥١/٢

الأصول ٢٠٢/١ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش ٦١/٨ ، الخزانة ٣٠٢/٤ .

(٣) في ج ، ر : كالأخف ، وهو تحريف .

الموضع الذي تفتح فيه لاغير ما بقي .

فإن قيل : فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك ؟
فالجواب أن تقول : إن القول بجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط ،
وأما غير بنى سليم فلا يجرونه مجرى الظن الا بأربعة شروط .
أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً (١) . والآخر : أن يكون لمخاطب . والآخر :
أن يكون قد تقدمته أداة استفهام . والرابع : أن لا يفتصل بينه وبين أداة
الاستفهام إلا بالنظر والمجرور فإنه لا يعتد بهما ، فكأنه لم يقع فصل (٢) نحو :
أتقول أن زيداً منطلقاً ، فتفتح إن كما تفتح بعد الظن ، ومن ذلك قوله :
٣١٨ أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غـ

فمتى تقول الدارَ تجمعُنَا (٣)
فنصب الدارَ بتقول لأنه أجراها مجرى الظن ، وعلى اللغة السامية جاء قول
امرئ القيس :

٣١٩ إذا ما جرى شأوينِ وابتلَّ عطفه
تقول هزيرَ الريح مَرَّتْ بِأَثَابِ (٤)

في رواية من رواه بنصب هزير . وعلى هذه اللغة أيضاً قوله :
٣٢٠ إذا قلتُ أني آيبُ أهلَ بلدةٍ

نزلتُ بها عنهُ الوليَّةُ بالهَجَرِ (٥)
بفتح أن .

(١) قال ابن هشام : وسوى به السرافي قلت ، بالخطاب ، والكوفي قل ، التوضيح ١٢٧/١ .
(٢) هذا الشرط اشترطه سيوريهوا الأخفش ، قال ابن مالك : وخولنا التسهيل ١٧ ، التوضيح ١٢٧/١ .
(٣) لعمر بن أبي ربيعة ، والكلام على لسان صاحبة الشاعر ، ولم ترد بالدار داراً بعينها . الكتاب
٦٣/١ ، المنتخب ٣٤٩/٢ ، شرح مشكلات الحامسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ، العيني ٤٣٥/٢ ،
الديوان ٤٩٣ .

(٤) الشاو : السبق . العطف : الجانب من الرأس حتى الورك . الأثاب : جمع أثابة ، نوع من الشجر .
والبيت في وصف فرس والبيت العيني ٤٣١/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٤٩ .
(٥) لأحطية يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها الشخص . الهجر
من الهاجرة وهو منتصف النهار واشتداد الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول إلى بلدة عند الليل وصلها
منتصف النهار لمرعة سير بعيره ونجاته . شرح مشكلات الحامسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ،
العيني ٤٣٢/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٣٦٦ .

فان قيل : فلأي شئ لم يجر أن يجري مجرى الظن غير بني سليم إلا بالشروط الأربعة المتقدمة ؟ فالجواب : إن الذي حمل على ذلك أن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبتها لها ، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع / لا يكون في الغالب [٩١ و] إلا مظنوناً وليس كذلك الماضي . وكذلك الاستفهام يناسب الظن ، لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق .

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يعتد بهما في كلام العرب ، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل . واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأن المخاطب قد يستفهم عن (١) ظنه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن ظن غيره ، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك ، فتقول للمخاطب : أتظن كذا . ولا يقال : أيتظن زيد كذا ؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية لالظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن الا مع الشروط المتقدمة المذكورة الا بنو سليم فأنهم يستعملون القول كله استعمال الظن من غير مقو ، لأن الإنسان قد يكون قوله (عن علم وقد يكون (٢) عن ظن فأجرى لذلك مجرى الظن .

فإن قيل : فالقول إذا استعمل استعمال الظن فهل هو بمنزلة الظن في العمل خاصة أو في العمل والمعنى ؟

فالجواب : إن في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغير المعنى عما كان عليه . وإلى هذا ذهب ابن خروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني (٤) . والصحيح عندي أنه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل . ولولا ذلك

(١) ج ، ر : عنه ، وهو تحريف . (٢) ما بين القوسين ليس في ج .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي من علماء الأندلس في النحو والأدب . شرح كتاب سيويه وجمل انزاجي . توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ بعلب . ترجمة ابن خلكان

٣ / ٢٢ ، اليافعي ٢١ / ٤ ، السيوطي ٣٥٤ .

(٤) انظر شرح مشكلات الحامسة لابن جني ٦٢ - ٦٣ .

لم يشترط العرب فيه - غير بني سليم - الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن كما تقدم. وأيضاً فإنه إذا استقرت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله :

أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا (٣١٨)
ألا ترى أنه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنما يريد: متى تجمعنا الدارَ فيما تظنُ وتقدرُ؟ وكذلك قول الآخر :

٣٢١ متى تقولُ القلصَ الرواسِمَا يُدنينَ أمَّ قاسمٍ وقاسمِ (١)
لم يرد : متى تنطقُ بهذا ؟ وإنما يريد : متى تُدني القلصَ الرواسِمَ أمَّ قاسمٍ وقاسمًا فيما تظنُ أو تُقدرُ؟ فثبت أن المعنى إذن على الظن .
ويكون انقول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط . فمما أجرى انقول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أن قوله :

إذا قلتُ أنِّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ البيت (٣٢٠)
ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن فكُسِرَتْ فيه أن قوله تعالى : وإذ قالت الملائكةُ يا هاريمُ إنَّ اللهَ اصطفاك وطهَّرَك (٢) .

وتقول : أولُ ما أقول : إني أحمدُ اللهَ ، بفتح إنَّ وكسر ها . فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قالت : أوَّلُ قولي حمدُ الله . والقول هو الحمد في المعنى : كأنه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأولُه حمدُ الله تعالى . فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعني أن كلَّ قولٍ يقوله فلا بدَّ أن يتقدّمه حمدُ الله ، فإنه يفتح ولا يتصور أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة الذي ، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال : أوَّلُ الألفاظ التي أقولها حمدُ الله ، لأنَّ حمدَ الله ليس من قبيل

(١) لهدبة بن النضر العنزي . ورواية العيني : أم حازم وحازماً . وأم حازم هي أخت زياد

بن زيد العنزي ابن عم هدبة . الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو نوع من سير الابل .

الجميل ٣١٥ ، ، العيني ٤٢٧/٢ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

الألفاظ فكيف يتصور أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزَل منزله وهو مفرد ؟

فإن كسرت فأنه لا يخلو أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أول أو تجعلها في موضع مفعول القول . فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنه قال : أول الألفاظ التي أتكلّم بها إني أحمدُ اللهَ ، فيكون التكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإن أوله هذا اللفظ الذي هو إني أحمدُ الله . وكأن هذا المعنى بعيد لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا : إني أحمدُ الله ، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه ، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال : يلزم فيه فتح إن لأنها في موضع خبر المبتدأ لأن خبر المبتدأ في الأصل إنما ينبغي أن يكون مفرداً ، لأننا إنما نعني بأنّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد ، أن تكون في موضع تتقدّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدّر به فلذلك كسرت . وإن جعلتها في موضع معمول القول قدّرت ما مصدرية ولا تقدرها بمنزلة الذي لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلّة ضمير لأنّ مفعول القول هو : إني أحمدُ اللهَ ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلا أن تكون حرفاً تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر ويكون التقدير : أولُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأنّ القول قد قام مقامه . ولهذا ذهب أبو علي الفارسي .

وزعم ابن الطراوة أنّ ذلك لا يتصور ، لأنّه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت . وذلك باطل ، لأنّه قد قال : إني أحمدُ اللهَ ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنّه قد ثبت بجملته فلا فائدة في اختصاص الأوليّة بالثبوت دون غيرها . وأيضاً فإنّه عندما نطق بقوله : إني أحمدُ اللهَ ، علم أنّ الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيءٍ معلوم وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة .

فرد ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال : ليس مذهب أبي علي أن هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسد الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى ، وذلك أن قوله : إني أحمد الله ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أن قول العرب : أقائم زيد ؟ على أن أقائم مبتدأ وزيد سد مسد الخبر ويغنى عنه لا يحتاج إلى تقدير خبر لإجماع الخبر والمخبر عنه في قولك : أقائم زيد ؟

قيل له فكيف قال أبو علي : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال : لما كان أول مبتدأ والثالب في / المبتدأ أن يكون له [٩٢ و] خبر ملفوظ به قدر له خبراً محذوفاً كأنه قال : ثابت أو مستقر .

وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنه كذب محض أعني أن يكون أول قولي : مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول : تقديره ثابت أو موجود ، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره .

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال : الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجوداً ، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلما لم يمكن تقديره أتى بلفظ ثابت أو موجود وإن لم يكن المعنى عليهما ليبيّن أن هناك خبراً محذوفاً . وهذا أبين فساداً من الأول ، لأنه أيضاً كذب أعني قوله : تقديره ثابت أو موجود وهو لا يتقدر بشيء من ذلك .

والآخر أنه ادعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره ، وهذا الذي ذهب إليه خالف لأنه لا يحذف شيء إلا أنه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابت ، ولو أبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمر لفظي : وأما محذوف لا يمكن تقديره لأنه يفسد المعنى فشيء لا يتصور .

والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أول قوله إني أحمد الله قد ثبت واستقر منه قبل نطقه بهذا الكلام ،

كأنه قال : ليس قولي الآن إنني أحمدُ اللهَ بأول حمدٍ حمِدتهُ بل أولُ قولي : إنني أحمدُ اللهَ قد تقدّمَ قبل هذا ، فليس يريدُ بقوله : إنني أحمدُ اللهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنما يريدُ جنسَ قوله الألفاظ التي يُحمد بها الله تعالى . وحكى عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : إنني أحمدُ اللهَ ، معمولاً لقول مضمّر يدل عليه ما تقدّم كأنه قال : أولُ ما أقول قولي إنني أحمدُ اللهَ ، وأضمر قولي . وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله :

٣٢٢ هل تذكرُنَّ إلى الديّرينِ هجرتكمُ

ومسحككمُ صلبكمُ رحمنُ قربانا (١)

تقديره : وقولكم : رحمنُ قرباناً ، فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة .

(١) لجريّر من قصيدة في هجاء الأخطل وقومه ، ورواية الديوان :

هل تتركُن إلى القسين هجرتكمُ ومسحهم صلبهم رحمن قربانا

اعراب ثلاثين سورة ١٣ ، الديوان ٥٩٨ .

باب حروف الخفض

الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء : حروف الجر والاضافة والاتباع .
أما الاتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع ، فيبقى حكم الاضافة وحروف الخفض .
الاضافة على ما تبين في بابها لا تكون الا على معنى اللام نحو : غلامٌ زيدٌ ،
تريد غلاماً لزيد ، وعلى معنى مِّنْ نحو : ثوبٌ خَزٌّ ، المعنى ثوبٌ من خَزٍّ ،
فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كما كان الحرف ينخفض .
فالخفض إذن في الأصل انما هو بحرف الخفض ، فينبغي أن يُقدم الكلام على
حروف الاضافة .

حروف الاضافة هي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتاؤه وواو رب
وفاؤها / وهمة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم والميم المكسورة [٩٢ظ]
والمضمومة في القسم نحو : مـ الله ومُ الله ، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر
بدل من الباء كما أبدلت الواو منها أو بقية أَيْمُنْ . وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر
حروف الاضافة ان شاء الله تعالى .

هذا جملة ما جاء من حروف الجر على حرف واحد . والذي جاء منها على
حرفين : مِّنْ وَعَنْ وفي ومُنْ وها التنبيه في القسم وبل النائية مناب رُبَّ على
خلاف فيها ومُنْ في القسم ، على خلاف أيضاً في ذلك ، هل هي حرف جر
أو بقية أَيْمُنْ ، وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف .
فهذا (١) جملة ما جاء منها على حرفين .

والذي جاء منها على أزيد من حرفين : عَلى وإلى وحتى وحاشا وخَلا
وعدا ورُبَّ ومُنْ ولولا مع المضممر في مذهب سيبويه (٢) . وزاد بعض النحويين
فيها لعلَّ مكسورة اللام ومفتوحاتها (٣) . وسنبين ما استدلوا به على ذلك إن شاء
الله تعالى .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٩ .

(١) ر : فهذه .

(٣) أنظر الشاهد ٢٨٤ والتعليقات حوله .

والذي ذهب إلى أن الميم من م الله وم الله بقية أيمن استدل على ذلك أن
 أيمن اسم معرب قد غيرته العرب ضرورياً من التغير فقالوا: أيمن الله وإيمن الله
 وأيم الله ولسم الله وأيم الله، فيمكن أن يكون قولهم: م الله وم الله، من جملة التغيرات.
 والذي ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أن أيمن اسم معرب والاسم
 المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد إلا شاذاً، بل لا يحفظ من ذلك
 إلا ما حكاه ابن مقسم (١): شربت ماءً، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماً
 وأيضاً فإن الاسم في القسم إذا حذف منه حرف الجر ولم يعرض منه شيء لم
 يجز فيه إلا الرفع أو النصب نحو: يمين الله لأفعلن، برفع يمين الله ونصبه
 وأما الخفض فلا يجوز لأن أضرار الخافض وبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة
 شعر أو نادر كلام على ما يبين بعد.

فقولهم: م الله، بكسر الميم دليل على أنه حرف إذ لو كان اسماً لكان مرفوعاً
 أو منصوباً. فأن قيل: فاعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب.
 فالجواب: إن أيمناً معرباً والمعرب إذا حذف بقي معرباً، فلو كان الميم
 بقية أيمن لكانت معربة، وإذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذلك
 المضمومة لأنها بمعنى المكسورة.

والذي ذهب إلى أن بل قد يجعل بدلاً من رب كالفاء والواو استدل
 على ذلك بقوله:

٣٢٣ بل بلد ملء الفجاج قتمه (٢)

يريد: بل رب بلد ملء الفجاج. وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن تكون رب
 حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الآخر:

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرئ. سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان
 وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات. وله في النحو والقراءات
 تصانيف عدة. توفي سنة ٨٣٥ هـ. ترجمة الخطيب البغدادي ٢/٢٠٦، ياقوت ١٨/١٥٠،
 القفطي ٣/١٠٠، ابن الجزري ٢/١٢٣، السيوطي ٣٦.

(٢) لرؤية بن العجاج. الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع. انقتم: الغبار. المخصص ١٦/
 ١٠٢، المغني ١٢٠، الضرائر ١٢٣، الديوان ١٥٠، اللسان: جهرم.

رسم دارٍ وقفتُ في طُلُلِهِ كدتُ أَقْضِي الغدَاةَ مِنْ جِلْلِهِ (١٢٠)
يريد: رب رسم دارٍ، فحذف رُبَّ ولم يعوّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل
بلد مما حذف منه رُبَّ ولم يعوّض منها شيء وبل لمجرد / العطف من غير [٩٣ و]
ان يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، اذ لو كانت بل عوضاً من ربّ لجاز خفض
الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لا يقولون، بل رجلٍ أَكْرَمْتُهُ كما
يقولون ورجلٍ أَكْرَمْتُهُ .

والذي ذهب إلى انَّ مِنْ بَقِيَّةِ أَيْمَنْ استدل على ذلك بأنَّ أَيْمَنْ قد اتسعوا
فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا غيرها فقالوا : أَيْمَنْ اللهُ وَأَيْمُ اللهُ وَلَيْمُ
الله، فيمكن أن تكون بقية من أَيْمَنْ، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف
خفض لأنه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع .

والذي ذهب إلى أنها ليست بقية أَيْمَنْ استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها
لم تستعمل الامضافة إلى الله كما أنَّ أَيْمَنًا كذلك، وهم يدخلونها على الربِّ
فيقولون: مِنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ كَذَا، فدلَّ ذلك على أنها ليست تلخيص أَيْمَنْ
وأيضاً فإنها لو كانت بقية أَيْمَنْ لكانت معربة لأنَّ الاسم المعرب كما تقدّم
إذا حذف منه شيء بقي معرباً، فكون مِنْ مبنية على السكون دليل على
أنها حرف خفض وليست بقية أَيْمَنْ .

واستدل الذي ذهب إلى أنَّ لَعْلَ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:
فقلتُ ادْعْ أُخْرَى وارْفَعْ الصوتَ دَعْوَةً لَعْلَ أَبِي المغوار منك قريب (٢٨٤)
فأنه يروى بخفض أَبِي المغوار، وهذا لاحجة فيه عندي، لأنه قد استقر في
لَعْلَ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فأن أمكن ابقاؤه على ما
استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لَعْلَ ضمير الامر والشأن
محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّ سَانَ أَلْمُهُ وَأَعْصُهُ فِي الْخُطُوبِ
يريد: إنّه من لام، ويكون أَبِي المغوار مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى،

تقديره : لعلّ لأبي المغوار ، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبح العدواني (١) :
 ٣٢٤ لا ه ابنُ عمكَ لأفضلتَ في حَسَبٍ عني ولأنتَ ديباني فتخزوني (٢)
 يريد : لله ابنُ عمكَ ، ويكون قريب : صفة لموصوف محذوف كأنه قال :
 جواب (٣) قريب فيكون التقدير : لعله لأبي المغوار منك جواب (٣) قريب .
 وحمله على هذا أولى وإن كان فيه ضرورتان : حذف ضمير الأمر والشأن وحذف
 حرف الجر وإبقاء عمله . لأن لعل لم يستقر الجر بها (٤) .
 واستدل الذي ذهب إلى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر :
 لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم (٢٨٥)
 - فخفض اسم الله تعالى .

وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنه لم يستقر في
 هذه المكسورة (الآ) (٥) نصب الاسم بها ورفع الخبر ، فيكون في جعلها جارة
 خروج عما استقر فيها

• • •

وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمَر بها ، بقول العرب : لولاك
 ولولاهُ ولولاي (٦) . وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي
 مترددة بين / أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض . باطل أن تكون ضمائر [٩٣ظ]
 نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها
 نون الوقاية نحو : إني وليتني ، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الامثال جاز حذف

-
- (١) كذا في الأصل والصواب : ذي الأصبح العدواني .
 (٢) الديان : القائم بالأمر المجازي به . خزاء : ساه ودبر أمره . عني بمعنى علي . شرح المفضليات
 ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٥١٣ ، الخصائص ٢/٢٨٨ ، الاقتضاب ٢٤٩ ، ابن الشجري
 ١٣/٢ ، الخزانة ٢/٢٢٢ .
 (٣) ج ، ر : جوار ، وهو تحريف .
 (٤) انظر الشاهد ٢٨٤ وما عليه من تعليقات .
 (٥) زيادة يقتضيها السياق .
 (٦) الكتاب ١ / ٣٨٨ .

نون الوقاية فقلت : انتي وان لم يؤدّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية الا في ضرورة نحو قوله :

كُمنية جابر اذ قال لَيْتَنِي أَصَادَفُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي (٢٩٦)
فلو كانت الياء ضمير نصب لكان لولاني ، فثبت أنّ الياء في موضع خفض ،
واذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك .

وزعم الاخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل
موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض
فيما حكاه من قولهم : ماأنا كَأَنْتَ ولَأَنْتَ كَأَنَا (١) .

وهذا الذي ذهب اليه الاخفش فاسد ، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل
لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

وما علينا اذا ما كنتِ جارتنا أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كَدَيْبَارُ (٢٦٩)
يريد : إِلَّا إِيَّاكَ ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل .
فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما
للنصب فالأخرى اذا كانا من بايين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير
خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع .

فإن قيل : فإن لولا لم تعمل في المظهر شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمّر ؟
فالجواب : إنّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض ، ألا ترى أن
لَدُنْ تنصب غُدُوَّةً ، تقول لَدُنْ غُدُوَّةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من
أسماء الزمان . فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع
أنّها من جنس واحد فالأخرى أن يعمل في المضمّر ولا يعمل في المظهر ، إذ
هما جنسان مختلفان .

(١) أنظر المنقضب ٧٣/٣ . الكامل ٣٤٥/٣ ، وولغته الكوفيون وأبو البركات الانباري .
معاني القرآن ٩٥/٢ الأصول ١٠٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٠/١ ، ٢١٢/٢ ، الانصاف
سألة ٩٧ .

وزعم المبرّد أنّ لولا لا تَجِر الظاهر ولا المضر وأنّ لولاك ولولاي ولولاهُ
لحنٌ (١) ، وزعم أنّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر:
٣٢٥ وكم موطنٍ لولاي طِحت كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلّة النّيق منهوي (٢)
قال : وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير ومن جملتها قوله : ولولاي ، فلا ينبغي
أن يُحتجّ بها .

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب
وأنشد الفراء في ذلك :

٣٢٦ ولولاك لم يعرِضْ لأحسابنا حسنٌ (٣)
وأنشد أيضا :

٣٢٧ لولاك هذا العام لم أحجج (٤)
فدل ذلك على أن ما زعم من أنّ النحويين إنما أخذوا ذلك من قوله :
وكم موطنٍ لولاي البيت فاسد .

وهذه الحروف تنقسم بالنظر الى ما تجرّه ثلاثة أقسام .
قسم لا يجزّ إلا المضر وهو لولا ، وقد تقدم الاستدلال على ذلك .

- (١) الكامل ٣/٣٤٥ ، ابن الشجري ١/١٨٠ .
(٢) ليزيد بن الحكم الثقفي . اجرام جمع جرم ، وجرم الانسان خلقه أو جسده . النيق ،
أعلى الجبل . الكتاب ١/٣٨٩ ، معاني القرآن ٢/٨٥ ، الكامل ٣/٣٤٥ ، الخصائص ٢/٢٥٩ ،
النصف ١/٧٢ ، ابن الشجري ١/١٧٧ ، الفصل ١٣٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، الخزانة
٢/٤٣٠ .

(٣) صدره : أتطلع فينا من أراق دماءنا
وهو من أبيات لسرو بن العاص يخاطب بها معاوية . ويريد بحسن اخن بن علي بن أبي
طالب . وفي معاني القرآن : حسم ، وهو تحريف . معاني القرآن ٢/٨٥ ، الانصاف
٣٦٦ ، ابن يعيش ٣/١٢٠ ، العيني ٣/٢٦٠ ، اللسان : (أبالا) ٢٠/٣٥٩ .

(١) صدره : أومت بعينها من المودج وهو أول شعر لسرو بن أبي ربيعة . وفك التضييف في
أحج ، وهو جائز في غير ضرورة . ابن الشجري ١/١٨١ ، الفصل ١٣٦ ، الخزانة ٢/٤٢٩
شرح الشافية ٢/٢٣٩ .

وقسم لايجز إلا الظاهر / وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها ومُنْدُ ومُنْدُ وحتى وكاف التشبيه .
وجميع هذه لايجز إلا المظهر ولا تجز المضمر إلا الكاف وحتى فأنتهما سُمِعَ ذلك فيهما في ضرورة الشعر . فمما جاء من ذلك في الكاف قوله :
٣٢٨ فلا أرى بعلاً ولا حلائلاً كهُ ولا كهُنَّ إلا حاضلاً (١)
وقول الآخر :

٣٢٩ وأُمَّ آوَعالٍ كَهَا أو أَقربَا (٢)

ومما جاء من ذلك في حتى قوله :

٣٣٠ فلا والله لايلقى أناسٌ فتى حتاك يا ابن أبي يزيد (٣)

فاما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا عن جرهما للمضمر بياء القسم نحو : بِلِكَ وَبِهِ وَيِي ، لأن الياء في معناها .
وأما حتاك وحتاه وحتاي ، فاستغنوا عنها بإليه وإليك وإلى ، لأنهما في معناها .
وأما واو رُبَّ وفاؤها ، فاستغنوا عن جرهما للمضمر برُبَّ ، وكذلك مُنْدُ ومُنْدُ لأنتهما في معنى مِّنْ أو في معنى أول أو في معنى أمد نحو : مُنْدُ يَوْمِنَا أَي في يومنا ، ومُنْدُ يَوْمُ الجمعة أي أول ذلك يوم الجمعة ، ومُنْدُ يَوْمَانِ ، أي أمد ذلك يومان .

(١) لرؤية ، والرواية : ترى . الحافظ : المانع من التزويج ، وصف حماراً وحشياً يمنع أخته من حمار آخر يريدمن . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٣/٢ ، العيني ٢٥٧/٣ ، الخزانة ٢٧٤/٤ .

(٢) قبله : خلى الذنابات شمالاً كتبها وهو للعجاج يصف حماراً وحشياً هرب من الصيد . أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم . الكتيب : اقرب . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٢/٢ ، المقائيس ٢٥/١ ، الفصل ٢٨٩ ، المخصص ١٨٥/١٣ ، العيني ٢٥٢/٣ ، الخزانة ٢٧٧ ، الديوان ٧٤ .

(٣) لم ينسب لقائل . قال أبو حيان : وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه ولا أدري ماذا عني بحتاك فقل هذا البيت مصنوع . وقال الرضى والعيني بشنوده . قال البغدادي : والأحسن أن يقول ضرورة . العيني ٢٦٥/٣ ، الخزانة ١٤٠/٤ ، الضرائر ١٩٧ .

وأما كهُ وَكَكَ وَكَىَ فاستغنوا عن ذلك بمثليه ومثليكَ ومثلي .
 وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقى بعد من حروف الجر بعد إخراج
 (ما يجر) (١) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة .
 والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين : قسم يجر كل
 ظاهر وقسم يجر بعض الظاهرات دون بعض .
 فالذي يجر بعض الظاهرات دون بعض : هاء التثنية وهمزة الاستفهام وقطع
 ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومُن في القسم والميم المضمومة والمكسورة
 ورُبَّ وواوها وفاؤها .

أما هاء التثنية وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فأنها لا تجر
 إلا اسم الله تعالى ، وذلك أنها لا تجر إلا بحق العوضية .

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرف لذلك بل اقتصروا بها على
 اسم الله تعالى ، وقد حكى دخولها على الرب ، قالوا : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن
 كذا ، وذلك قليلٌ جداً . وأما سائرهما فأنهما بدل من باء القسم فلم تتصرف
 لذلك أيضاً . وأما مُن فلا تجر إلا الرب ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة
 لا تجران إلا اسم الله تعالى . والسبب في ذلك أنهما لم يتمكنوا في الجر لكونهما
 لم يستعملوا إلا في القسم . وأما رُبَّ وفاؤها وواوها فلا تجر إلا النكرة .

وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولا يكون المفرد في معنى جميع
 إلا نكرة . وأما إذا كان معرفة فلا يجوز ذلك فيه إلا في ضرورة شعر (٢) نحو قوله
 لا تُنْكِرُوا الْفَضْلَ (٣) وقد سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا (٧)
 يريد في حلوقكم .

وما عدا ذلك من / حروف الجر تجر كل ظاهر .

* * *

(٢) انظر الشاهد ٧ وما بعده من تعليقات .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) كذا والصواب : القتل .

وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام : قسم لا يستعمل الا حرفاً ، وقسم يستعمل حرفاً واسماً . وقسم يستعمل حرفاً وفعلًا . وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلًا .

فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُنْذُ وَمُنْذُ وَعَنْ . أما مُنْذُ وَمُنْذُ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما ، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى . وأمّا عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم : جلسَ مِنْ عَن يَمِينِهِ . قال الشاعر :

٣٣١ فقلتُ للركبِ لِمَا أنْ علا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الحُبِّبَا نظرة قُبْلُ (١)
فلنحول مِنْ عَن دليلاً على أنها اسم ، إذ لا يجوز دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ الا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر نحو قوله :

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِيَلِمَا بِهِمْ أبدأ دَوَاءُ (١٦٦)
فأدخل اللام الأولى على الثانية تأكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد وقول الآخر :

٣٣٢ فأصبحنَ لا يسألنني عن بِيَا بِهِ أَصعدَ في علُو الهَوَى أم تصوباً (٢)
فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال : سألتُ به وسألتُ في معنى واحد .
نحو قوله :

٣٣٣ فأن تسألوني بالنساء فأتني البيت (٣)

يريد : عن النساء ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أن عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الاعراب فتبين أنها اسم في موضع خفض بمن .

(١) اللطاعي . الحيا : موضع بالشام . النظرة القبل : التي لم تتقدما نظرة . أدب الكاتب ٤٩٩ ، الجمل ٧٣ ، المحكم ٤٩/١ ، الانتصاب ٤٢٧ ، العيني ٢٩٧/٣ ، الديوان ٢٨ .

(٢) للأسود بن يعفر . وفي المنني : فأصبح لا يأنه . وفي النسخ : غاوى الهوى ، وهو تعريف صمد : ارتقى مشرقاً . الهوى : مقصور الهواء . التصوب : النزول . سر الصناعة ١٥٣/١ ، المنني ٣٩٠ ، اللسان : صمد ، العيني ١٠٣/٤ ، الخزانة ١٦٢/٤ .

(٣) لمعلقة بن عبدة وعجزه : خير بأدواء النساء طيب ، شرح المفضليات ٧٧٣ ، أدب الكاتب ٥٠٥ ، الأضداد للأنباري ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٤٠٧/٣ ، العيني ١٠٥/٤ ، الديوان ٢٠

وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً (١)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
 ٣٣٤ إنْ يقتلوكْ فأنْ قَتَلَكْ لم يَكُنْ عاراً عليكْ ورُب قَتْل عار (٢)
 فرُفِعَ عار على أنه خبر رُب ورُب مبتدأ . وهذا لاحجة فيه ، لأن الرواية الصحيحة
 وبعض قتل عار . وان صحت رواية من روى: ورُب قتل عار، لم يكن فيه
 حجة، لأن عار يكون خبر ابتداء مضمّر كأنه قال: هو عار. والجملة في موضع الصفة.
 ومما يدلّ على أن عارا في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك
 لو جعلت عارا خبر رب. لم يحز إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لا يجوز لما
 يبيّن عند ذكر أحكام رب .

وزعم أبو الحسن الأخفش (٣) أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك
 عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس (٤).
 أما السماع فلأنه لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في ثمر موجودا فيها أحكام
 الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنّهم يقولون : جاءني الذي
 كزيد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما
 يصلونه بسائر المجرورات . ولو كانت الكاف اسماً لم يحز ذلك إلا في ضرورة
 أو نادر كلام ، كما لا يجوز : جاءني الذي مثل زيد ، لأن الموصول إذا وصل
 بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يحز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في [٩٥و]
 ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسن (٥) ،

-
- (١) ووافقه ابن الطراوة واستدلوا له بأربعة أدلة . الانصاف م ١٢١ الهمع ٢٥/٢ .
 (٢) لثابت بن كعب الملقب بثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب. المقتضب ٦٦/٣ ، البيان والتبيين
 ٢٩٣/١ ، الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ابن السجري ٣٠١/٢ ، الانصاف م ١٢١ ، المغني
 ١٤٣ ، الخزائن ١٨٤/٤ ، الضرائر ٢٤٠ .
 (٣) ووافقه ابن جني في سر الصناعة ٢٨٥/١ .
 (٤) انظر الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤٠/٤ .
 (٥) الأنعام ١٥٤ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

ومثلاً ما بعوضة^(١) .
 أي تماماً على الذي هو أحسن^١ ، ومثلاً الذي هو بعوضة^٢ ، فكذلك لو كانت
 الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول : جاءني الذي هو كريد^٣ .
 وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لاتجيء على حرف واحد إلا شذوذاً
 لا يلتفت إليه .

واستدل أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام يقول الأعشى :
 ٣٣٥ أنتتهون ولن ينهي ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل^(٢)
 فاستعمل الكاف فاعلة ينهي ، فكذلك قول امرئ القيس :
 ٣٣٦ وأنتك لم يفخر عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب^(٣)
 فاستعمل الكاف فاعلة يفخر ، وكذلك قوله :
 ٣٣٧ ورحنا بكابن الماء يجنبُ وسطنا
 فاستعمل الكاف مجرورة بالياء . وكذلك قول الشاعر :
 ٣٣٨ وزعتُ بكا لهرواقٍ أعوجي^٤ إذا نُستِ الرياحُ جري وثابا^(٥)

- (١) البقرة : ٢٦ وانظر ص ٢٣ و من الاصل
 (٢) رواية الديوان : هل تنتهون ولا ينهي . ورواية التبريزي : لاتتهون . الشطط : الجور
 والظلم. الفتل جمع فيلة وهي ما يوضع في المرح من قماش ونحوه . المقتضب ١٤١/٤ ،
 الأصول ٣٥٢/١ ، التوجيه ١١٥ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، شرح
 العشر ١٥٠ ، الخزائن ١٣٢/٤ ، ٢٦٣ ، ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، الميني ٢٨٩/٢
 الديوان ٦٣
 (٣) الديوان ٤٤ ، اللسان : غلب . الأضداد لأبي الطيب ٥١٩
 (٤) لامريه القيس وعجزه : تصوب فيه العين طوراً وترتقي وهو في وصف فرس . ابن الماء :
 طائر يقال انه الفرنيق . يجنب : يقاد . تصوب : تتحدر ، ترتقي : ترتفع . أدب الكاتب
 ٥٠١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، الصحاح واللسان : كون .
 الديوان ١٧٦ .
 (٥) لم ينسب لقائل ولم تذكر مناسبتة . وروى في اللسان : أعوجياً . عل أنه مفعول وزعت
 وهي بمعنى كفت . أعوجي نسبة إلى أعوج وهو فرس كريم تنسب اليه الخيل الكرام .
 ونت : كلت وثبت . أدب الكاتب ٥٠٠ ، سر الصناعة ٢٨٧/١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ،
 المخصص ١٤ / ٦٤ ، اللسان : وثب ، عوج .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الآخر .

٣٣٩ وصَبَرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ* (١)

فأضاف مِثْلَ إلى الكاف ولا تضاف الا الى الاسماء .

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنه شعْرٌ ، والكاف عندنا قد تكون اسما في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى واقامة الصفة مقامه وان لم تكن مختصة فكأنه قال : ناه كالطعن ، وفاخرٌ كفاحرٍ ضعيف ، وبفرس كابنِ الماء ، وبفرس كالهراوة ، ومثل شيءٍ كَعَصْفٍ (٢) إلا أن ذلك أيضاً ضرورة .
فلذلك تكافأ الأمران .

على أن حذف المخفوض واقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو :
والله ما زيدٌ بنامٍ صاحبه* ولا يُخالِطُ اللّيانَ جانبُه* (١١٥)
وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنك لم تحذف نحو قوله :

كأنك من جمالِ بني أقيشٍ بِقَعَقَ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنَ* (١١٤)
يريد كأنك جملٌ من جمالِ بني أقيشٍ فحذف جَمَلاً وأقام صفته مقامه .
والذي يستعمل حرفاً وفعلاً «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً اذا انخفض ما بعدها وتكون فعلاً اذا انتصب ما بعدها .

فأن قال قائل : ما الدليل على أنها اذا انتصب ما بعدها فعل واذا انخفض حرف ؟
فالجواب أن تقول : الدليل على ذلك أنها لا يخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

(١) لحيد الأرقط ونسب لرؤية . العصف : الزرع الذي أكل حبه وبقي تبته . ولم يعلم المراد بالضمير في صيروا . الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، الأصول ٣٥١/١ ، سر الصناعة ٢٩٦/١ ، المحكم ٢٧٧/١ ، المغني ١٩٦ ، الخزانة ٢٧٠/٤ ، ديوان رؤية . ١٨١

(٢) هذا التوجيه قال به الفارسي في البغداديات ورجع عنه في ابسريات كما نقل البغدادى الذي أورد كلامه في الموضعين . الخزانة ٢٦٥/٤ .

فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة (١). وباطل أن تكون حرفاً بمنزلة لا ، لأنها لو كانت كذلك لحاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل : ما قام القومُ خلا زيدا وزيد ، كما يجوز : ما قام القومُ الا زيدا والا زيد ، وامتناع ذلك دليل على أنها ليست بحرف استثناء فثبت أنها فعل .

والذي يدل على أنها - إذا انخفض ما بعدها - حرف أنها لا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

فباطل أن تكون فعلاً لأن الفعل / لا ينخفض الاسم إلا بواسطة حرف الخفض [٩٥ظ] وباطل أن تكون اسماً إذ لو كان كذلك لولى العامل كما يابيه غير ، فكنت تقول : قام خلا زيد ، كما تقول : قام غير زيد ، فثبت أنها حرف .
والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلاً .

وكذلك حاشى عند المبرد ومن أخذ بمذهبه يتنصب الاسم بعدها وينخفض فمن نصبه فهي عنده فعل (٢) . وحكى من ذلك : اللهم اغفر لي ولِمَنْ يَسْمَعُ حاشى الشيطان وأبا الأصم (٣) . بنصب الشيطان ونصب أبي الأصم ومن خفضه فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك بالاستدلال في خلا ، إلا أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشى فعل باستعمال المضارع منها ، قال النابغة :

٣٤٠ ولا أحاشى من الأقوام من أحد (٤)

(١) ج ، ر : الغاية ، وهو تحريف .

(٢) وهو أيضاً مذهب الجرمي شيخ المبرد ، ونسب صاحب الانصاف للكوفيين ، ونسب ابن السراج للقيسانيين . المتنصب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الانصاف م ٣٧ .

(٣) حكاه أبو زيد عن أعرابي . الأصول ٢٢٣ / ١ .

(٤) صدره : ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ، المتنصب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ، ابن النجاشي ٨٥/٢ ، المغنى ١٢٩ ، ابن يعيش ٨٥/٢ ، الخزانة ٤٤/٢ ، الديوان ١٣ .

وهذا لا حجة فيه ، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنه قال : ولا أقولُ حاشى ، كما قالوا : أسوّفتهُ ، إذا قلت له : سوف أفعلُ معَكَ كذا . وإنما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلا لا التي هي بمعنى قلتُ : حاشى فلاناً . وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاّ الخفض بها (١)

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله :

٣٤١ غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضِ بَرْزَاءَ مَجْهَلٍ (٢)
فدخول من عليها دليل على أنها اسم ، لأن حرف الجر كما تقدم لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها .

وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله :

٣٤٢ وعلا الخيلَ دماءً كالشَقِيرِ (٣)
وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وما بقي من الحروف لا يستعمل إلا حرفاً .

فإن قيل : فلم لم تجعلوا «من وفي» من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً ؟ ألا ترى «من» قد تكون أمراً من المَين وهو الكذب ، فكذلك ، «في» قد تكون أمراً من الوفاء فيقال : في يا امرأة ، وفي يا رجل ، على حد قوله :

(١) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . الظم : ما بين الشربين والوردين يستعمل للابل واستعاره للقطاة . تصل : يسمع لاحشائها صليل من ييس العطش . القيص : قشر البيضة الرقيق .

الزيزاء : الأرض الغليظة . الكتاب ٢ / ٣١٠ ، المنتخب ٣ / ٥٣ ، الكامل ٣ / ٩٨ ، أدب الكتاب ٥٠٠ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، المفصل ٢٨٨ ، المغنى ١٥٦ ، الخزانة ٤ / ٢٥٣ .

(٣) لطرفة بن العبد . صدره : وتساقى القوم كأساً مرة وفي النسخ : على الخيل ، وهي ضعيفة .

الشقر : جمع شقرة وهي نورة حمراء تشبه الشقائق . أدب الكتاب ٦٩ ، الاشتقاق ١٩٧ ،

جوهرة اللغة ٢ / ٣٤٦ ، مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٣ ، اللسان : شتر ، الديوان ٦٦ .

٣٤٣ ألم بأتيك والأنباء تنسي بما لاقت لبون بني زياد (١)
 فالجواب : إنه لم يذكر من ذلك إلا مامعناه حرفاً وغير حرف سواء ، ألا ترى أن «خلا» جرت أو نصبت معناها واحد وهو الاستثناء . وكذلك « على » كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والتوقية وكذلك سائر ما ذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغير حرف سواء وليس كذلك « في ومن » فلذلك لم يورد من قبيل ما يخرج عن الحرفية . وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ إذا كان مستعملاً في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذي استعمل غير حرف ، وإذا كان معناه في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه .

* * *

وحروف الجر / لا بد لها مما تتعلق به ظاهراً أو مضمراً ، إلا [٩٦ و]
 حروف الجر الزوائد نحو : بحسبك زيد ، وأمثاله . ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلق به . وكذلك « من » في نحو : هلى من أحد قائم ؟ ليس لمن ما تتعلق به . ولولا من الحروف غير الزوائد نحو : لولاك لاكرمتُ زيداً ، ألا ترى أنها ليس لها ما تتعلق به . فإن قيل : فلعلها تتعلق بالفعل الذي هو جوابها .

فالجواب : ان ذلك لا يجوز لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها لأنها من حروف الصدور .

وكذلك الكاف في نحو : جاءني الذي كزيد . ألا ترى أن المجرور الذي هو كزيد ليس له ما يتعلق به ظاهراً . ، اذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه ، ولا مضمراً اذ لا يحذف ما يعمل في المجرور اذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي استقر في الدار . لأن

(١) لقيس بن زهير العبسي . ورواية الأغاني : ألم يبلغك ، ولا شاهد فيه . والباء في بما زائدة وما فاعل يأتيك ، وقيل ليست زائدة وفاعل يأتيك محذوف تقديره : الباء . وإثبات الياء في يأتيك بعد لم قيل ضرورة وهو ظاهر كلام سيويه ، وقيل لغة وهو مذهب الفراء والزجاجي والأعلم . الكتاب ١٥١/١ ، ٥١/٢ ، النوادر ٢٠٣ ، معاني القرآن ١٦١/١ ، النفاض ٩٠ ، الأصول ٧٠١/٢ ، الجمل ٣٧٣ ، الأغاني ٢٨/٦ ، الخزانة ٥٢٤/٣ .

«في» للوعاء والاستقرار مناسب للوعاء ، ولو قلت :جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي ضحك في الدار وأكل في الدار ، لم يجز لأنه ليس في الكلام مايدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف الا مايناسبها وهو التشبيه وأنت قلت : جاء الذي أشبه كزيد ، لم يجز لأن أشبه لايتعدى بالكاف بل بنفسها .

وأيضاً فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً ، فدل ذلك على أن الكاف لايتعلق بشيء كلولاً .
وما بقي من حروف الجر فلا بد له من عامل ظاهر أو مضمّر .

* * *

وحروف الجر لايجوز اضمارها وابقاء عملها الا في ضرورة شعر نحو قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلِّه كدتُ أقضي الغداة من جلِّه (١٢٠)
يريد : رُبَّ رسمٍ دارٍ . وقول الآخر :

لاه ابنُ عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دَيَّاني فتخزوني (٣٢٤)
يريد : لله ابنُ عمك ، فحذف اللام وأبقى عملها .

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم : خير عافاك الله (١) ، وقولهم : لاه أنت ، يريدون : لله أنت وبخير عافاك الله . ولايقاس شيء من ذلك .

وإنما لم يجز اضمار الخافض وابقاء عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع لأن الخافض أضعف لأنه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال .

والخافض أبداً لا يكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية ، لأن غلام زيد ، في نية غلام لزيد ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال .
وأيضاً فإن الحروف لاتعمل الخفض الا بواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى

(١) انظر ص ١١٦ تعليق ٣

أنتك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ ، فإنمّا خفضتَ زِيداً بمررتُ بواسطة الباء .
فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يُتصَرَّف فيها لذلك

* * *

واذ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبين معانيها
فأما من فتكون زائدة ولا بداء الغاية والتبعيض . وزعم بعض النحويين
أنها تكون لانتها الغاية كإلى (١) .

فأما الزائدة فأنها لا تزداد عند البصريين إلا / بشرطين . أحدهما: أن [٩٦ ظ]
يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة . والآخر: أن يكون الكلام نفيّاً نحو : ما
جاءني من أحد . أو نهياً نحو : لا تتصرب من رجل . أو استفهاماً نحو : هل
جاءك من رجلٍ (٢) ؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام (٣) ،
نحو : إن قام من رجلٍ قام عمرو ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس
أو تأكيد استغراقه . فمثال كونه لاستغراق الجنس : ما جاءني من رجلٍ
ألا ترى أنتك إذا قلت ما جاءني رجلٌ (٤) احتمال الكلام ثلاثة معانٍ أحدها
أن تكون أردت أن تنفي رجلاً واحداً وكأنتك قلت : ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ .
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاء الضعفاء .
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لضعيفٌ ولا قوي
ولا واحدٌ ولا أكثرُ .

(١) نسب السيوطي نقول به للكوفيين . الجمع ٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، وأنكر المبرد زيادتها في موضع من المقتضب
٤٥ / ١ .

(٣) منهم الفارسي وإليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيين : شرح السج ٢٩٦ ، الجمع
٣٥ / ٢ .

(٤) ج ، ر : من رجل ، وهو سهو .

فأذا أدخلتَ «مِنْ» زال الاحتمال وكان المعنى : ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ . ففيها هنا لاستغراق الجنس . فأذا قلت : ما جاءني من أحد ، كانت مِنْ هنا لتأكيد استغراق الجنس ، لأنَّ أحدا يقتضي الاستغراق وإن لم تدخل عليه من . وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زيادتها في الواجب وحكوا في ذلك : قد كان مِنْ مطرٌ ، وقد كان مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَ عَنِّي ، التقدير عندهم : قد كان مطرٌ ، وقد كان حديثٌ فخلَّ عَنِّي (١) وهذا لا حجة لهم فيه ، لاحتمال أن تكون مِنْ مُبَعَّضَةً ويكون التقدير : قد كان كائنٌ مِنْ مطرٍ ، وقد كان كائنٌ من حديثٍ ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة . وقد تقدّم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع مَنْ .

وأما الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات فأجاز : جاءني مِنْ زيدٍ : واستدل على ذلك بقوله تعالى : يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (٢) . ألا ترى أن المعنى يغفر لكم ذنوبكم لا بعضها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار ، قال عايه السلام : الأيمان يَجِبُ ما قبله (٣) . أي يُذهِبُ حكمه ويُبْطِلُهُ ، فالمغفور اذن لمن آمن منهم جميع ذنوبهم لا بعضها .

وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن تكون مِنْ مُبَعَّضَةً ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه ، فكأنه قال : يغفر لكم جملة من ذنوبكم وذلك أن المغفور لهم بالأيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الاسلام من الذنوب وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم . (٤)

-
- (١) نسب السيوطي القول بذلك للأخفش والكسائي وحشام . واشترط أبو بكر الانباري لزيادة من ما اشترطه البصريون . شرح السبع ٢٩٦ ، المص ٣٥/٢ .
(٢) الأحقاف : ٣٢ . انظر الطبرسي ٢٤/٢٦ ، الكشف ٥٢٧/٣ .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٣٤ .
(٤) إلى مثل هذا المعنى ذهب الزمخشري . الكشف ٥٢٧/٣ .

على أن أهل البصرة قد يميزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر

نحو قوله : ٣٤٤ أمهرتُ منها جُبّةً وتَيْسًا (١)

يريد : أمهرتها . وإنما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام :
فأن قيل : فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة مِـنْ لأمرٍ أوجب
ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ماذكروه ؟

فالجواب : / إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه ، أمّا التزام التنكير [٥٩٧] فالأن المفرد الواقع بعد مِـنْ الزائدة في معنى جميع ، لأنّك إذا قلت :

ماقامَ من رجلٍ فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال والمفرد لا يكون في معنى
جميع (٢) إلا إذا كان نكرة نحو قول العرب : عندى عشرون رجلاً ، فرجلاً
واقع موقع رجال ، لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك ، فأما قوله :

في حلقِكُم عَظْمٌ وقد شجينا (٧)

فوضع حلقكم في موضع حلوقكم وهو معرفة . وقوله :

٣٤٥ بها جيفُ الحسرى فأن ما عظامُها فيضٌ وأمّا جلدُها فضليبٌ (٣)
يريد جلودها ، فأوقع جلدُها موقع جلودها وهو معرفة ، فضرورة لا يلتفت إليها (٤)
وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك إذا قلت : ما جاء من رجلٍ ،
فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد ،

(١) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه . وقال ابن قتيبة : تقول : مهرت المرأة ، وأمهرتها . ولم يستشهد به . أبيات المعاني ١٠٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨٣ ظ .

(٢) ر : موضع ، وهو تحريف .

(٣) لعلامة بن عبدة النحل . الحسرى : جمع حسير وهي الناقة التي أعيت وتركها أصحابها
فتنفق ، وجعل عظامها بيضاً لعدم عهدها أو لأن السباع والطيور أكلت ما عليه من اللحم فبدأ
وضوحها . الضليب : اليايس الذي لم يدبغ . وصف طريقاً بعيدة شاقة على من سلكها ، قطعها
إلى المدحوح بطمأ في مكافأته . الكتاب ١٠٧/١ ، المقترض ١٧٣/٢ ، شرح المفضليات
٧٧٧ ، التوجيه ، الخزائن ٣/٣٧٩ ، الديوان ٢٦ .

(٤) انظر الشاهد ٧ وما حوله من التعليقات

ولو قلت على هذا : جاء من رجل ، لزمك أن يكون قولك : من رجل ، على حدة بعد النفي فتكون كأنك قلت في حين واحد : جاءني رجل وحده ولم يجئني رجل وحده بل أكثر من رجل واحد ، وذلك متناقض لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب ، ألا ترى أنك تقول : ما زيدٌ أبيض ولا أسود ، ولو قلت : زيدٌ أبيضٌ وأسود ، لم يتصور ذلك .

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو : إن ضربت من رجل ضربتك ، أن الشرط غير واجب ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن ضربت زيداً ضربتك ، أن الضرب غير واقع كما أنه كذلك في قوله : ما ضربت زيداً . والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنك إذا قلت : إن ضربت زيداً ضربتك فالضرب وإن لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا يتناقض فيه . ألا ترى أنك لو قلت : إن قام من رجل قام عمرو ، كان معناه : إن قُدِّر وقوع هذا الخبر الذي هو قام من رجل . قام عمرو ، وقام من رجل لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أنه يلزمه أن يقوم الرجل وحده مع غيره في حين واحد . فلذلك لا يمكن تقديره ، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام ، فلذلك لم تجز زيادة من إلا في الأماكن الثلاثة .

والمواضع التي تراد فيها من : المبتدأ ، نحو : هل من أحد قائم ؟ والفاعل نحو : ما جاءني من أحد ، والمفعول الذي سُمي فاعله أو لم يُسمَ نحو : ما ضربت من أحد أو ما ضرب من رجل . ولذلك لُحِّنَ الحسن بن هاني في قوله :

٣٤٦ كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دَرَّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (١)

(١) البيت في وصف الخمرة . والرواية فقاقتها ، وهي جمع فقاعة ومعناها النفاخة التي تكرر على وجه الماء . والباي لحن أبا نواس في هذا البيت هو انز مخشري في المفصل لأن التنكير إنما يجوز في فعل التي لا أفعل لما نعو حبل . المفصل ٢٣٦ ، ابن يعيش ١٠٢/٦ ، المغني ٤٢٥ ، المعني ٥٣/٤ ، الخزائن ١٦/٣ ، شواهد الكشاف ٣٤٦ ، الديوان ٧٢ .

فَرَادٍ مِّنْ فِي الْوَاجِبِ وَفِي غَيْرِ الْإِمَاكِنِ الَّتِي ذَكَرْنَا .
والذي حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أَنَّ فُعَلَى الَّتِي لِلْمُفَاضِلَةِ لَا تَسْتَعْمَلُ
إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مُضَافَةٍ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ صُغْرَى مُضَافَةٍ / لِفَوَاقِعِهَا [٩٧ظ]
وَمِنْ زَائِدَةٍ .

وَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ فَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَاعِدَا الزَّمَانِ مِنْ مَكَانٍ
أَوْ غَيْرِهِ . فَمِثَالُ كَوْنِهَا لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ : سِيرَتِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ .
إِذَا أُرِدَتْ أَنَّ السَّيْرَ كَانَ ابْتِدَاؤَهُ مِنَ الْكُوفَةِ وَانْتِهَاؤُهُ إِلَى الْبَصْرَةِ .

وَمِثَالُ كَوْنِهَا لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ قَوْلُهُ : ضَرَبْتَ مِنَ الصَّغِيرِ إِلَى الْكَبِيرِ .
إِذَا أُرِدَتْ أَنَّكَ ابْتَدَأْتَ بِالضَّرْبِ مِنَ الصَّغِيرِ وَانْتَهَيْتَ بِهِ إِلَى الْكَبِيرِ . وَمِنْ هَذَا
قَوْلُهُمْ :

زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . وَاتَّمَا أُرِدَتْ أَنَّ تَعْلَمَ أَنَّ زَيْدًا يُبْتَدَأُ فِي تَفْضِيلِهِ
مِنْ عَمْرٍو وَيَكُونُ الْإِنْتِهَاءُ فِي أَدْنَى مَنْ فِيهِ فَضْلٌ . إِذَا الْعَادَةُ أَنْ يَبْتَدِئَ التَّفْضِيلُ
مِمَّا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ وَيَبْدَأُ فِيهِ الصِّفَةُ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْمُفَاضَلَةُ .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَيْضًا أَنَّهَا تَكُونُ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ (١) وَاسْتَدَلُّوا
عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ (٢) . أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلُ وَبَعْدُ
ظَرْفَا زَمَانٍ وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا مِنْ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ
عَلَى التَّوْحِيدِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ (٣) . فَأَوَّلُ يَوْمٍ زَمَانٍ وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ . وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٤٧ من الصَّباحِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مَسْؤَمًا (٤)

(١) وَوَأَفْتَهُمُ الْأَخْفَشُ وَالْمِرْدُ وَأَبْنُ دُرَيْسٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَأَبْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ :
الْإِنْصَافُ م ٤٤ ، ابْنُ يَشْرِ ١١/٨ ، الْمُغْنَى ٣٥٣ ، شَوَاهِدُ التَّوَضُّعِ لِأَبْنِ مَالِكٍ ١٢٩ ،
الْمَجْمَعُ ٣٤٢/٢ . (٢) الرُّومُ : ٤ . (٣) التَّوْبَةُ ١٠٨ .

(٤) الْحَصِينُ بْنُ حَمَامٍ الْمُرِّي (جَاهِلِي) . الْخَارِجِيُّ : كُلُّ مَتْنَةٍ فِي جَنْبِهِ فَائِقٌ نَظْرَاهُ . وَلَيْلُ :
يَقُولُونَ لِلْجَوَادِ إِذَا بَرَزَ وَأَبْوَاهُ لَيْسَا كَذَلِكَ خَارِجِي . الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٦٣٠ ، الْإِسْتِثْقَاءُ
١٧٦ ، شَرْحُ مَشْكَلَاتِ الْحِمَاةِ ١٤٣ ، شَرْحُ الْحِمَاةِ الْمَرْزُوقِي ٣٨٨ ، شَرْحُ الْحِمَاةِ
لِلْبَرْيَزِيِّ ٣٦١/١ .

فأدخل من على الصبح وهو زمان . وكذلك قول الآخر :

٣٤٨ أتعرف أم لا رسم دارٍ مُعَطَّلَا من العام تلقاهُ ومن عامٍ أولًا (١)

فأدخل من على العام ، وهو زمان أيضاً . وقول الآخر :

٣٤٩ كأنهما ميلانٍ لم يتغيرا وقد مرَّ للدارين من دارنا عصرُ (٢)

فأدخل من على الآن ، وقول زهير :

٣٥٠ لِمَن الديار بُقْنَةُ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ وَمِن دَهْرٍ (٣)

فأدخل من على حجج ودهر وهما اسما زمان .

ولما رأى الفارسي كثرة هجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا ، فإن كثر قيس عليه وإن لم يكثر تؤوّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يهيء من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيس أول يوم . فمن داخلة في التدبير على التأسيس وهو مصدر . وكأنه قال : من مرَّ حجج ومن مرَّ دهر . والمر مصدر يسوغ دخول من عليه . ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله : حتى تغرب الشمس ، والظاوع مصدر . ومن تقدّم العام ومن تقدّم عامٍ أول . وكأنه قال من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدث الآن .

-
- (١) لكحيف العقيلي . المعطل : الخالي من السكان . ولم يصرف أول لوزن الفعل والوصفية . النوادر ٢٠٨ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، الخزاعة ٣٤١/٢ .
- (٢) لأبي سحر المدني . والرواية : من بعدنا . وقوله : ملان ، أصله : من الآن ، فحذف نون من ووصل الميم باللام من الآن فجعلهما كلمة واحدة . الخصائص ٣١٠/١ ، المنصف ٢٢٩/٢ ، التمام ٩٣ ، أمالي القالي ١٤٨/١ ، تنقيف اللسان ١٤٤ الخزاعة ٥٥٣/١ .
- (٣) مطلع قصيدة لزهير في الملح . وروى في الديوان : من شهر . الحجر بفتح الحاء قصبة اليمامة . يذكر ويؤنث ، وبكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى . أقوين : أقفرن . قال الرضي : (من) فيه تعليلية لا ابتدائية . الانصاف ٢٠٦ ، شرح الحماسة للبريزي ٣٣٩/١ ، الخزاعة ١٢٦/٤ ، الديوان ٨٦ .

وأما قبل وبعد قليسا بظرفين في الأصل وإتّما هما صفتان فكأنتك اذا قلت: سرت قبلك أو سرت بعدك، أصله: سرت زماناً قبلك أي قبل زمانك وسيرت زماناً بعدك، فلما لم يتمكنّا في الظرفيّة جاز دخول من عليهما.

وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً. وكذلك أخذته من زيد، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً.

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لأنتهاء الغاية فنحو قولك: رأيت الهلال/ من داري من خلل السحاب. وأبتداء الرؤية وقعت (١) من الدار [٩٨و] وأنتهاؤها من خلل السحاب. وكذلك قولك: شمت من داري الريحان من الطريق. فابتداء شم الريحان من الدار وانتهائه الى الطريق.

وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه لأنّه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. الا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل انّما كان في داره وابتداء (٢) وقوع الرؤية بالهلال انّما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية انما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب. وكذلك ابتداء وقوع الشم انّما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان انّما كان من الطريق لأن الشم انّما يسلط على الريحان وهو في الطريق. ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوث الغوث (٣). وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر، فقولنا: بالشام، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول، لأنّ الكتب إلى عمر انّما كان وعمر بالشام.

ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية، الا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال: رأيت الهلال من داري ظاهراً من خلل السحاب. فجعل

(١) كذا، والصواب: وقع.

(٢) ر وأن ابتداء.

(٣) انظر الأصول ٤١/٢.

من^١ لابتداء غاية الظهور لأن^٢ ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنه قال أيضاً : شممت^٣ الريحان من داري كائناً من الطريق . فمن الثانية لابتداء غاية الكون . وهذا الذي ذهب اليه باطل عندي ، لأنه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أن^٤ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنما يكون مما (١) يناسب معناه الحرف ، ومن الابتدائية لا يفتهم منها الكون ولا الظهور فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه .

والذي زعم أن^٥ من لتبيين الجنس استدل^٦ على ذلك بقوله تعالى : فاجتنبوا الرجس من الأوثان (٢) . الا ترى أن^٧ الأوثان كلّها رجس . وإنما أتيت بمن^٨ ليبين ما بعدها الجنس الذي قبلها ، فكأنك قلت : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ، أي اجتنبوا الرجس الوثني .

واستدل^٩ أيضاً بقوله تعالى : وعد الله الذين آمنوا منكم (٣) . لأن^{١٠} المعنى عنده : وعد الله الذين آمنوا الذين هم أنتم . لأن^{١١} الخطاب (٤) إنما هو للمؤمنين ، فلذلك لم يتصور أن تكون من^{١٢} تبعيضية . وكقوله : وينزل من السماء من^{١٣} جبال فيها من برد (٥) . أي من جبال هي بـرد لأن^{١٤} الجبال هي البرد لا بعضها .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله تعالى : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . فهو يخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ، فكأنه قال : فاجتنبوا من الأوثان الرجس الذي هو العبادة (٦) ، لأن^{١٥} المحرّم من الأوثان إنما هو عبادتها .

إلا أنه قد يتصور أن يستعمل الوثن في بناء أو غير ذلك مما لم يحرمه الشارع ، [٩٨ظ]

(١) ج ، ر : ما ، وهو تحريف . (٢) الحج : ٣٠ .

(٣) النور : ٥٥ . (٤) ر : الخطاب عنده .

(٥) النور : ٤٣ .

(٦) قال السيوطي : كذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس

فلا تكون مبدأه . الهمع ٣٤/٢ .

وتكون من غاية مثلها في قوله : أخذته من التابوت (١) . ألا ترى أن اجتناب عبادة الأوثان ابتداءً وانتهاءً في الوثن وكذلك قوله تعالى : وعد الله الذين آمنوا منكم ، قد تكون من مبعضة ويُقدَّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم وكذلك قوله تعالى : ويُنزَّل من السماء من جبال فيها من بردٍ . قد يتصور أن تكون من فيه مبعضة ويكون المعنى مثله إذا جعلت من لتبيين الجنس ، وذلك بأن يكون قوله تعالى : من جبال بدلاً من السماء . لأن السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنه قال : ويُنزَّل من جبال في السماء . ويكون من بردٍ بدلاً من الجبال بدل شيء من شيء ، كأنه قال : ويُنزَّل من برد في السماء ، ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى : قال الملائكة الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ (٢) . فأذا أمكن أن يُخرَج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرَّ في مَن كان أولى من أن يُثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين .

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين : زائدة بقياس وزائدة بغير قياس ، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقائمٍ . وفي حسبك إذا كان مبتدأً نحو : بحسبك زيدٌ . أي حسبك زيدٌ . وفاعل كفى ومفعوله . فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى : كفى بالله شهيدا (٣) أي كفى الله شهيدا ، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر :

٣٥١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (٤)
أي فكفانا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا فضلاً على مَنْ غَيْرُنَا .

(١) في سورة طه : أن أقدية في التابوت : ٣٩ ، ولا ندرى مصدر هذا الذي حكاه المصنف .

(٢) الاعراف : ٧٥ . (٣) الرعد : ٤٣ .

(٤) لكعب بن مالك الانصاري ونسب لحسان ولغيره . وفيه شاهد على مجيء من نكرة موصوفة بغير على رواية من جر «غير» ويروى برفع غير على أنها صلة من وحذف صدر الصلة والتقدير : من هم غيرنا . معاني القرآن ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣ ، الجمل ٣١١ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، المغني ١١٦ ، ٣٦٤ ، الخزائن ٥٤٥/٢ ، الديوان ٢٨٩ .

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله :

ألم يأتبك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد (٤٣)
يريد ألم يأتبك ما لاقت لبون بني زياد ، لقله ما جاء من ذلك .
إلا أن أحسنه أن يكون ما زيدت فيه الباء قد توجه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعن بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى (١) . فزاد الباء في خبر ان وهو قادر ، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى ، لأن معنى الكلام أو ليس الله بقادر .
وغير الزائدة تكون لمجرد الالتصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال . وبمعنى في والنقل .

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض (٢) وبمعنى عن (٣) . وذلك باطل لما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة : قمتُ بزيد ، يريد أقمتُ زيدا ، فيصير الفاعل مفعولاً وذلك لا يكون إلا في كل فعل غير متعد . وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فإنه يفرق بينهما في المعنى ، فأذا قلت : أقمتُ زيدا ، فالمعنى جعلته يقوم / ولا يلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : [٩٩ و] قمتُ بزيد ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعله . وليس كذلك المفعول المتقول بالهمزة .

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم (٤) .

(١) الاحتاف : ٣٣ . (٢) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقشيري

وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، المغني ١١١ ، الهج ٢١/٢ .

(٣) قال به ابن قتيبة والزجاج ونسبه السيوطي للكوفيين بشرط اختصاصها بالسؤال . أدب الكاتب

٥٠٥ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الهج ٢٢/٢ .

(٤) البقرة : ٢٠ .

ألا ترى أن الله تعالى لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم .
وهذا لا يلزم أبا العباس ، لاحتمال أن يكون فاعل ذهب « البرق » ، أي
لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم ، ويحتمل أن يكون فاعل « ذهب » الله
تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يابق به سبحانه كما وصف
نفسه سبحانه بالمجى في قوله : وجاء ربك والملك صففاً صففاً (١).
والذي يبطل ما أدعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله :

٣٥٢ ديار التي كانت ونحن على منى
تحل بنا لولا نجاء الركائب (٢)

أي تحلنا ، ألا ترى أن المعنى : تصيرنا حلالاً محرمين وليست هي داخله
معهم في ذلك لأنها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك .

ولكون الباء بمعنى الهمزة لا يتصور الجمع بينهما ، فلا تقول : أذهبتُ بزيد
ولا أقمتُ بعمرى ، لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لامعنى له ، ألا
ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل .

فإن قيل : فكيف جاز قوله : تُنبت بالدهن . في قراءة من ضمّ الناء (٣) ،
وتُنبت مضارع أنبت والهمزة في أنبت للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين
الباء وهي للنقل ؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبت الدهن أو تُنبت بالدهن .
فالجواب : إن ذلك يخرج على ثلاثة أوجه (٤) . أحدهما : أن تكون الباء
زائدة على غير قياس ، كأنه قال : تُنبت الدهن ، فتكون بمنزلتها في قوله :
تضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥)

(١) الفجر : ٢٢ .

(٢) لقيس بن الخطيم . والرواية : كادت . ونصب ديار على القطع بفعل تقديره : أعنى .
والمعنى : كادت تحل بنا ركائبنا فتقيم عندها من حبا لها . وقال السيوطي : أي تجعلنا حلالاً
ونحن حرام وقال أبو حاتم أراد التي كادت تنزلنا عن ركائبنا ولم يرد أنها كادت تنزل
علينا . الأضداد لأبي الطيب ٢٠٥ ، الكامل ٢/٢٥٩ ، الأصول ٢/٧٢١ . ايضاح الفارسي
١٦٩ ، جمهرة الأشعار ٢٤٧ ، المحكم ٢/٣٦٨ ، الديوان ١١ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وقراءة الضم عن ابن كثير وأبي عمر ويعقوب عن روح .

المحتسب ٢/٨٩ ، الطبرسي ١٨/١٤٣ .

(٤) نقل الطبرسي هذه الوجه ولعلها عن الفارسي فهو ينقل عنه كثيراً . ١٨/١٤٣ .

يريد : نرجو الفرج (١) .

والآخر أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال : تَنَبَّتُ ثَمَرَتَهَا (٢) وفيها الدهنُ ، أي في هذه الحال ، أو وفيه الدهنُ أي وفي الثمر الدهنُ فيكون الحال اما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر (٣) .

والثالث : أن يكون أنبتَ بمعنى نَبَتَ لأنه يقال نَبَتَ البقلُ وأنبتَ البقلَ بمعنى واحد (٤) كما يقال : تَنَبَّتُ بالدهنِ ، فكذلك يقال : أُنْبِتْتُ بالدهنِ .

ومثال التي لمجرد الألفاق والاختلاط قوله : مسحُ برأسي ، تريد أَلصقتُ المسحَ برأسي ، من غير حائل بينهما . والألفاق هنا حقيقة لأنَّ المراد بالآية (٥) اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما . وقد يكون الألفاق مجازاً نحو قولك : مررت بزيد ، ألا ترى أنَّ المرور بزيد وانما التصق بمكان يقرب من زيد فجُعِلَ كأنه ملتصق بزيد مجازاً .

ومثال كونها للاستعانة : كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسكينِ ، وكذلك كل ما يدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل ، ألا ترى أن ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمفعول ، والقلم هو الذي وصل به الفاعل [٩٩ظ] إلى إيقاع الكتابة بالقرطاس ، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع البري بالقلم .

ومثال كونها للسبب قولك : أخذتُ بزيد ديناراً ، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على مواقع الفعل بسببه .

(١) قال بهذا ابن قتيبة وأيده بشواهد عدة وضعفه ابن جني . أدب الكاتب ٥٢٥ ، المحتسب ٨٩/٢ .

(٢) ر : ثمرها .

(٣) قال ابن جني : ويؤكد ذلك قراءة عبادة : تخرج بالدهن ، أي تخرج من الأرض ودهنها فيها . المحتسب ٨٩/٢ .

(٤) هذا المعنى أثبتهُ أبو عبيدة والفراء وأنكرهُ الأصمعي . اللسان والصراح : نبت

(٥) يريد قوله تعالى : واسمحو برؤوسكم وأرجلكم إلى الكمين . المائدة : ٦ .

والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء موصل به الفعل إلى المفعول ، ألا ترى أنك وصلت إلى اخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد ، وباء الاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول (١).

ومثال كونها للحال : جاء زيدٌ بثيابه ، أي ملتبساً بثيابه ، وجاء زيدٌ بنفسه ، أي منفرداً بنفسه . وإنما سُميت باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ونابت منابه ، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُميت باء الحال .

ومثال كونها للقسم : بالله ليقومَن زيدٌ . وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقَسَّم به ، وقد استوفى حكمها في باب القسم .

ومن جعل الباء للتبويض استدلل على ذلك بقول العرب : أخذتُ بثوب زيدٍ . ومعلوم أنَّ الأخذ إنما كان ببعض الثوب . وحمل على ذلك قوله تعالى : وأمسحوا برؤوسكم (٢) . فزعم أنَّ مسح بعض الرأس يُجزئ .

وهذا الذي ذهب إليه من أنَّ الباء تعطى التبويض فاسد ، بل التبويض هنا مفهوم من معنى الكلام ، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب ، وقد علم أنَّ اليد لا تختلط بجميع الثوب ، كما أنك إذا قلت : شربتُ ماءَ البحرِ ، إنما تريد شربتُ بعضَ ماء البحرِ ، فكما أنَّ التبويض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبه ، وإنما يقال إن الحرف يعطى معنى إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف نحو قولك : قبضتُ من الدراهمِ ، ألا ترى أنَّ التبويض إنما فهم من «مين» بدليل أنك لو قلت : الدراهمِ ، وأسقطت من لارتفع التبويض وكان المقبوض جميع الدراهم ، وأنت لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعلَّ أنَّ الأخذ إنما كان في بعض الثوب إذ اليد لا تحيط بجميع أجزاء الثوب .

(١) ينظر في هذه المسألة المجمع ٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : فامسحوا ، وهو تحريف وانظر المائدة : ٦ .

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدل على ذلك بأنك تقول : سألتُ
به ، بمعنى سألتُ عنه ، قال الله تعالى : فاسألْ بهِ خبيراً (١) ، أي عنه ،
وقال الشاعر :

فإن تسألوني بالنِّساءِ فإنّني
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طيبُ (٣٣٣)

أي عن النساء .

ولا حجة في شيء من ذلك ، لأنه قد يتصور أن تكون الباء للسبب ، لأنك إذا
سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء ، فكأنه قال : فإن
تسألوني بسبب النساء .

فإن قيل : سألتُ بسبب كذا ، لاتدري هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت
عليه الباء أو عن غيره بسببه ، وأنت إذا قلت : سألت عنه وإنما السؤال عن
الذي دخلت عليه عن فالجواب : إنهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا الباء [١٠٠]و
السبب وحذفوا المسؤول عنه فلا بد من أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ،
فقوله : فإن تسألوني بسبب النساء ، معلوم أن السؤال المسؤول عن النساء بدليل
قوله : بصيرٌ بأدواء النساء طيبُ .

وكذلك فاسأل به خبيراً ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأن طلب السؤال منها عام
فكأنه قال : إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به .

وقد يتخرج ذلك على وجه آخر ، وهو أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل
يصل بالباء فيعامل معاملة ، فكأنه قال : فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن ،
وكأنه قال : فاطلب به خبيراً ، لأن السؤال طلب في المعنى .

فإن قيل : فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاً جعلتم
الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن ؟

فالجواب : إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف ، وأيضاً فإنك إذا

(١) الفرقان : ٥٩ ، وأنظر أدب الكاتب ٥٥٥ ، الطبرسي ١١٨/١٩ .

حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد ، وأذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد .

وأما حتى الجارة فإنها لانتفاء الغاية ، ولا يخلو أن يكون مابعدا جزءا مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن مابعدا جزءا مما قبلها فإن الفعل غير متوجه عليه ، وذلك نحو قولك : سرتُ حتى الليل ، فالسير غير واقع في الليل ، فإن الليل لم يتقدمه ما يكون جزء منه .

وان كان مابعدا جزءا مما قبلها فلا يخلو أن تقترب به قرينة تدل على أنه داخل (مع) (١) ما قبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترب به قرينة أصلا .

فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها . فأذا قلت : صمتُ الأيام حتى يوم الفِطْرِ ، كان يوم الفطر غير داخل في الصوم ، لأن يوم الفطر لا يجوز صيامه وإذا قلت صمتُ الأيام حتى يوم الخميس صمته ، فقولاك : صمته ، يدل على أن يوم الخميس داخل مع ما قبله من الأيام في الصيام .

فإن لم تقترب به قرينة كان داخلا فيما قبله وذلك نحو قولك : صمتُ الأيام حتى يوم الخميس ، فيوم الخميس داخل مع ماتقدمه من الأيام في الصيام . وإنما كان — إذا لم تقترب به قرينة — على ما ذكرنا من دخول مابعدا في معنى مادخل فيه ما قبلها ، لأنه إذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون مابعدا داخلا فيما قبلها ، فحمل — إذا لم تقترب به قرينة — على الأكثر . وأيضاً فأنهم جعلوها جارة بمتزلتها عاطفة ، فكما أنها إذا كانت عاطفة شربت ما بعدها مع ما قبلها فكذلك يكون مابعدا إذا كانت جارة إلا أن يقترب (به) (٢) قرينة : تبين أنها بخلاف ذلك .

وأما إلى فأنها أيضا لا يخلو أن تقترب قرينة بما بعدها أو لا تقترب . فإن اقترنت

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

به قرينة تدل عه أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة .
وذلك / نحو قولك : اشتريتُ الشُّقَّةَ (١) إلى طرفها . والطرف داخل [١٠٠ظ]
في الشراء لأنَّ العادة قد جرت بأن لا يشتري الانسان شُقَّةً من غير أن يكون
الطرف داخلا في الشراء .

وكذلك قوله : اشتريتُ الفدَّانَ إلى الطريق . فالطريق غير داخل في الشراء
لأنَّه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع .

فأن لم تقترن به قرينة فأنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى
أنَّ مابعدھا داخل فيما قبلها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ مابعدھا غير داخل فيما
قبلها . وذلك نحو قولك : اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشَّجَرَةِ .

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ داخلة في الشراء : ومنهم من ذهب إلى أنَّ
الشجرةَ غير داخلة (في الشراء) (٢) .

والصحيح أنَّها غير داخلة (في الشراء) (٣) وعلى ذلك أكثر المحققين من
النحويين . وذلك أنَّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فأنَّ الأكثر في كلامهم أن
يكون مابعدھا غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك ، فإذا عرى
مابعدھا عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

وأيضاً فأنَّها لانتفاء الغاية ، فإذا قلت : اشتريتُ المكانَ إلى الشجرة ، فما بعد إلى
هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشتري فلا يتصوّر بذلك أن تكون الشجرة
من المكان المشتري ، لأنَّ الشيء لا ينتهي ما بقى منه شيء . فكيف يتصوّر
أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنَّها بعضه ، إلا أن يتجاوز
في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء .

فإذا لم يتصوّر أن يكون مابعدھا داخلا فيما قبلها إلا مجازاً وجب أن يحمل على
أنَّه غير داخل فيما قبلها ، لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكن الحقيقة ،

(١) الشقة ، بكسر الشين : الشظية أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره ، والشقة

بضم الشين : الثياب المستطيلة ، أو هي جنس من الثياب ، أو نصف ثوب .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر و فيه .

الا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة ، فتكون تلك القرينة مُرجّحةً لجانب المجاز على جانب الحقيقة .

وأما رَبٌّ فمعناها عند المحققين من النحويين التقليل . فإذا قلت : رَبٌّ رجل عالمٍ لقيتُ ، فكأنّك قلت : قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس من لقيتهُ بالكثير . ومثال ذلك قوله :

٣٥٣ ألا ربُّ مولودٍ وليسَ لهُ أبٌ وذى وَلَدٍ لمَ يَلِدْهُ أبوان (١)
وذى شامةٍ غراءَ في حرٍّ وجهه مجلّةٌ لاتنقضي لأوان
فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، والذي له ولد ولم يلد له أبوان هو آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر ، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرب القمر بالشامة ، ألا ترى أنّ رَبٌّ في جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له . فدلّ ذلك على أنّها للتقليل .

وزعم بعض النحويين أنّها قد تكون للتكثير وذلك في موضع المبالغة والافتخار . (٢) نحو قوله :

٣٥٤ فياربُّ يومٍ قد لهوتُ ولبلى
بأنسةٍ كأنّها خطٌ تمشال (٣)

(١) نسب في الكتاب لرجل من أزد السراة وهي حي من اليمن . والسراة أعظم جبال العرب ورواية المبرد : عجبت لمولود ، ولا شاهد فيه على رب . وفيه شاهد على تسكين اللام في يلدّه للتخفيف . وروى في الخزاعة : سوداء ، وهو أنسب للمعنى . وحر الوجه ما بدا من الوجنة أو ما أقبل عليك منه . الكتاب ٣٤١/١ ، الكامل ١٧٧/٣ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، الفصل ٣٥٣ ، المخصص ٢٨/٩ ، الخزاعة ٣٩٧/١ . شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) هو رأي الأعلام وابن السيد كما في الجمع ٢٥/٢ وانظر المغني ١٤٣ ومجلة المورد ١٤٦ص ٨٨ ففيه تفصيل المسألة من خلال بحثنا بعنوان : ابن السيد البطليوسي .

(٣) لا مرى القيس ورواية الديوان : ويارب ، وفي الخزاعة : بل رب .
خط تمشال : تمشال مصبوب ومنقوش . والعائد في صفة يوم محلوف يريد : لهوت فيه .
المغني ١٤٣ ، الخزاعة ٣١/١ ، الديوان ٢٩

وقوله :

٣٥٥ فيارب مكروب كسرت وراءه

وعان فككت الغل عنه فقد أني (١)

ألا ترى أنه إنما يريد أنه لها ألباماً وليالي كثيرة وكثرت منه فك الأسرى وكره وراء المكروبين/، وهذا أمثاله لاحجة لهم فيه، لأن رُبَّ في هذه الأماكن [١٠١ و] وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُصوّر إلا) (٢) مما يقل نظيره من غير المفتخر، إذا ما يكثر من المفتخر وغيره لا يتصور الافتخار به فتكون رُبَّ في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار للتقليل النظير فكأنه قال : الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري، فكأنه قال : الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررت وراءهم من الكثرة بحيث يقل فك غيري لهم .

ويمكن أيضاً أن يريد أن هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتخر فإنها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة .
فإن قيل : ولعل هذا المقصود برُبَّ إنما هو المباهة والافتخار وانجرّ التقليل إذ لا يتصور الافتخار إلا بما يقل نظيره كما ذكرنا ، فالجواب أن تقول : الذي يدل على أن رُبَّ إنما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أن رُبَّ إذا كانت لغير مباهة وافتخار إنما تكون للتقليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها .

وأيضاً فإن المفرد بعد رُبَّ يكون في معنى جمع ، ألا ترى أن قوله :
فيارب يوم قدلهوت وليلة (٣٥٤)

(١) لا مرى القيس . المكروب : الذي أحيط به في ساحة الحرب . العاني : الأسير . فداني : قال فدك أبي وأمي . الشعر والشعراء ١٠٩ ، الخزائن ١٦٢/١ ، الديوان ٩٠ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أياماً وليالٍ ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو : كل رجل ، أو يقع تمييزاً في نحو : عشرين رجلاً ، أو في نفي نحو : ما قام رجل ، أو في تقليل نحو : قل رجل يقول ذلك إلا زيد ، ألا ترى أن رجلاً في : قل رجلاً ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه ، فلولا أن رب للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع .

قال أبو العباس المبرد : النحويون كالجمعين على أن رُبَّ جواب لكلام متقدم ، فإذا قلت : رُبَّ رجل عالم لقيت ، هو جواب لمن قال : هل لقيت رجلاً عالماً ؟ أو من قد رُسِّئَ سؤاله كذلك ، فنقول له : رب رجل عالم لقيت ، أي لقيت من جنس الرجال العلماء . إلا أن ذلك ليس بالكثير (١) . والدليل على أن رُبَّ جواب أن وأو رُبَّ عاطفة نائبة عن رُبَّ ، بدليل أنها لا بدخل عليها حرف عطف ، لانقول : رُبَّ رجل وثم امرأة . فإذا تبين أنها عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فنقول : ورجلٍ أكرمه ابتداءً ، كما قال :

٣٥٦ وبلدة ليسَ بِهَا أنيس (٢)

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدم المقدور ولولا أنها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

(١) هذا القول لأبي بكر بن السراج قاله في الأصول ٢٢٣/١ مع اختلاف يسير .

(٢) لجران العمود النيري (جاهلي) ورواية الديوان :

قد ندع المنزل بالميس بساساً ليس به أنيس إلا اليعافير والاليس

وروى في الخزانة : ياليتني وأنت يالميس في بلد ليس به أنيس وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه . وفيه شاهد على رفع اليعافير والميس على الاستثناء المتقطع بدلا من أنيس اتساعا ومجازاً ، وذلك في لغة تميم . اليعافير جمع يغفور وهو ولد الظبية . ليس جمع عيساء وهي البقرة الوحشية . الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٣٧ ، معاني القرآن ١/٢٨٨ ، ٤٧٩ ، المقتضب ٤/٤١٤ ، ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، الخزانة ٤/١٩٧ ، الديوان ٥٢ .

ولا بد للمخفوض برّب من الصفة فتقول : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت ،
 فيكون عالماً صفة لرجل وربّ ومخفوضها متعلقة بالقيت ، وذلك أنّ تحذف
 الفعل الذي تتعلّق به ربّ لدلالة ما تقدم عليه / فتقول : رب رجل ، وتحذف [١٠١]ظ
 لقيت لدلالة ما تقدم عليه لأن ربّ كما تقدم إنّما تكون جواباً ، فكأن قائلاً قال :
 هل لقيت رجلاً عالماً ، فتقول : رب رجلٍ عالمٍ ، وتحذف لقيت لفهم المعنى .
 وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بتقليل
 وإنّما يقل بالنظر إلى صفة ما . وقد تحذف الصفة إذا تقدّم ما يدلّ عليها نحو
 قوله :

ويارُبّ يسوم قد لهوتُ وليلةً بأنسة كأنّها خَطُ تمثال (٣٥٤)
 يريد وليلة قد لهوتُ ، فحذف قد لهوتُ لدلالة ما تقدّم عليه ، فأما قول الأعشى :
 ٣٥٧ ربّ رفد هرقتهُ ذلك اليومَ وأسرى من معشرٍ أقيال (١)
 فيحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون « من معشر أقيال » في موضع
 الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشرٍ أقيال .
 والآخر : أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته ، كأنه قال :
 وأسرى من معشرٍ أقيال أخذتهم ، لأنّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى .
 والثالث : أن يكون من معشرٍ أقيال ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص
 ما في الصفة ، لأنّهم إذا أسروا من معشرٍ أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول
 المعنى إلى الصفة .

ولا ينفض برّب إلا النكرة ، لأنّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون

(١) الخطاب للأسود بن المنذر اللخمي . الرفد بفتح الراء : القدح الضخم بما فيه من القرى .
 وبكسرهما : العطية . أقيال : جمع قيل وهو الملك ، وروى أقتال جمع قتل وهو النظر
 أو العدو المقاتل . وارقة الرفد كناية عن القتل . مجاز القرآن ١/ ٢٩٩ ، شرح
 المفصليات ٣٩ ، المختص ٨٣/ ١١ ، المفصل ٢٨٦ ، المعنى ٦٤٩ ، الخزائن ٤/ ١٧٦ ،
 الديوان ١٣ ، ١٦٩ .

المفرد في معنى جمع إلا نكرة . وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته ممّا إضافته غير محضة (١) ، ومن ذلك قوله :
 ٣٥٨ ياربُّ مثلك في النساءِ غريبةٍ بيضاء قد مَتَّمتُها بطلاقِ (٢)
 فأدخل رب على مثل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو : ربّه رجلاً ، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة ، لأن الضمير هو الظاهر في المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ماعرف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربته ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجل المتقدم الذكر ، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلما كان الضمير في باب رب مفسراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام ، فلذلك جاز أن تقول : ربّه رجلاً ، ورّيه رجلين ورّيه رجلاً ، ويكون الضمير مفرداً على كلّ حال استغناءً بثنية التمييز وجمعه عن ذلك .

ولا يحفظ البصريون غير ذلك . وأجاز أهل الكوفة ثنيته وجمعه قياساً (٣) وذلك عندنا لا يجوز ، لأن العرب استغنت بثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن وذرّ وودّع .

وقد تدخل (أيضاً رُبّ) (٤) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم إلا أنه يشترط أن يكون مباشراً فتقول : رُبّ رجلٍ وأخيه .

وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وإنما هو في الحقيقة نكرة ، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو

(١) ج ، ر : مختصة ، وهو تحريف .

(٢) لأبي محجن الثقفي (إسلامي) الغريبة : المقترعة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها

بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها . الكتاب ٢١٢/١ ، ٣٥٠ ، المقنضب ٢٨٩/٤

ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٤) ر : رب أيضاً .

(٣) الأصول ٣٣٨/١ ،

النكرة، جاز ذلك . ولو قلت : رَبَّ رجلٍ / ورُبَّ أخيه ، لم يجز [١٠٢و] لمباشرة رُبَّ ولا تدخل على معرفة مختصة أصلا .

وزعم بعض النحويين أنها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول : رَبَّ الرجلِ لقيت وأنشدوا في ذلك قوله :

٣٥٩ ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهم المِهار (١)
فخفّض الجامل (٢) . والرواية الصحيحة : الجامل ، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض بربّ ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة كأنه قال : رَبَّ شيء هو الجامل المؤبّل (٣) .

وان صحّت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضا بربّ على تقدير زيادتها (٤) كأنه قال : ربّما جامل فيكون مثل قولهم : انتى لأمر بالرجل مثلك فأكرمه أى برجل مثلك .

وفي رُبَّ لغات (٥) : رَبَّ ورُبَّ ، شديدة وخفيفة (قال الحليّس :

٣٦٠ أزهير إن يشيب القذال فأنته رَبَّ هيَضِل مَرَس لَقَمْتُ بهيَضِل (٦)
وتلحقها تاء التانيث فيقال : رَبّما ورُبّما وربّما . فاذا لحقتها ما كانت على حكمها

(١) لأبي داود الايادي يفخر بقومه . الجامل : الجماعة من الابل لا واحد لها من لفظها . وفيه شاهد على دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ثبوذا أو على قلة . المفصل ٢٨٧ ، المغني ١٤٦ ، ٣٤٣ ، التوضيح ٢٣٦/١ ، العيني ٣٢٨/٣ ، الخزانة ١٨٨/٤ ، الديوان .

(٢) في حاشية ج ، ر : عناجيج الخيل : خيارها واحدا عنجوج يقال ذلك للذكر والانثى .

(٣) هذا تخريج الفارسي وخرجه ابن مالك على أن الجامل مبتدأ وخبره فيهم .

المغني ٣٤٣ ، الخزانة ١٨٩/٤ ، (٤) في ر : أي الألف واللام .

(٥) أنظر في لغات رب الأصول ٣٢٤/١ ، الانصاف ٤٤٩ .

(٦) لأبي كبير الهذلي (عامر بن العليّس) زهير مرخم زهيرة وهي ابنته .

والهمزة للتداء . الهيضل : الجيش وقيل الجماعة من الناس يغزى بهم .

المرس : الشديد المعالجة في الحرب . وروى في المحتسب بتسكين باه رب .

وما بين القوسين سقط من ر . المحتسب ٣٤٣/٢ ، الخصائص ٤٤٠/٢ ، ابن السجري

٤/٢ ، ٣٠٢ ، الانصاف ٦٤ ، الخزانة ١٦٥/٤ ، ديوان الهذليين ٨٨/٢ .

في خفضها (١) النكرة إذا وقعت بعدها ، ولا يجوز رفعها إلا على أن تكون خبر ابتداء مضمرة والجملة في موضع صفة لما وما نكرة . ومن ذلك قوله :

٣٦١ طالعاً يبطن فَعَرَةً بُدُنٌ ربّما ضاعنٌ بيها ومُقيمٌ (٢)
برفع ضاعن ومقيم ، كأنه قال : ربُّ شيء هو ضاعنٌ ومقيمٌ .

وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى نحو : ربّما قام زيدٌ ، أو ماضياً معنى خاصة ، نحو : ربّما يقوم زيدٌ ، تريد قام . وأمّا أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى :

ربّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣) . فأدخل ربّاً على مستقبل في اللفظ والمعنى لأنّ الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة . فإنّ الذي سوغ ذلك أنّ الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنّما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه

السلام : بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين (٤) . إشارة إلى قربها . وما قرب وقوعه فإنّ العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه ، قال الله تعالى : أتني

أمر الله فلا تستعجلوه (٥) . يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع . والدليل على أنّ الأتيان هنا مستقبل قوله : فلا تستعجلوه ، والاستعجال لا

يتصور إلا بالنظر لما يستقبل ، فلذلك أوقع ربّاً في قوله : ربّما يودُّ على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ما ذكرنا من القرب .

وأجاز خلف الأحمر (٦) أن يفصل بين ربّ وما تعمل فيه بالقسم نحو : ربّ والله رجلٍ عالمٍ لقيت (٧) . وذلك عندنا لا يجوز ، لأنّ حرف الجر قد ينزل من

(١) ر : من .

(٢) لم أجد من أورد هذا البيت أو نبه الى أحد . (٣) الحجر : ٢ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الرقاق (٩٠) . و (٥) النحل : ١ .

(٦) هو خلف بن حيان بن محرز البصري أحد رواة الغريب والشعر واللغة . وعرف عنه أنه كان يعمل الشعر على لسان العرب وينحله إليهم لأنّه من نقاده والعلماء به . ترجمة ابن التميمي ٢٤ ، الزبيدي ١١٣ ، الانباري ٦٩ ،

(٧) نقل ابن السراج هذا القول عن الاخفش ، ومنعه هو ، وقال أبو حيان : ووهم ابن عصفور في نسبه جواز الفصل بين رب ومعمولها بالقسم لخلف الأحمر وغره شهرة خلف الأحمر . أم . وصحح نسبه لعل بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي . ارشاف الضرب ٢٦٢ ظ ، الأصول ١/٣٣٨ .

المجرور مترلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أنَّ المجرور في موضع منصوب ،
ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول : مررتُ بزید وعمراً ، فتعامل
زيد معاملة المنصوب فكانت قلت : لقيتُ زيدا وعمراً ، فأن جاء الفصل بين
حرف الجر / والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله : [١٠٢ظ]
٣٦٢ مُخَلِّقَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا - وليس إلى منها التزول سبيل (١)
يريد : وليس إلى التزول منها سبيل .

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ،
وسبب ذلك أنها كما قد ذكرنا للتقليل ، فالتقليل يجري مجرى النفي فعوملت
معاملة ما يجعل له الصدر لذلك . وأيضاً فأنها للمباهاة والافتخار مثل كم ، وهي للتقليل
فهى لذلك نقيضة كم لأنَّ كم للتكثير ، والشيء يجري مجرى نقيضه ويجرى
نظيره فعوملت لذلك معاملة كم .

وينبغي أن يعلم أنَّ الاسم المخفوض بُرْبٌ هو معها بمتزلة اسم واحد يحكم
على موضعها بالاعراب ، فان كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع
رفع على الابتداء نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ ، فلفظ رجل مخفوض برب
وموضعه رفع على الابتداء .

وان كان العامل الذي بعدها متعدّياً فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو
لم يأخذه . فأن كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون
لفظه مخفوضاً نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ .

وان كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون
لفظه مخفوضاً نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتهُ ، لأنَّ رب كأنها زائدة
في الاسم ، فكانت قلت : رجلٍ عالمٍ لقيته (٢) .. فكما يجوز في الرجل في هذه

(١) استشهد ابن جني للفصل بين الجار والمجرور ببيت قريب من هذا

لو كنت في خلقاء أو راس شاق

والخلقاء : الصخرة المساء . الشاق : الجبل العالي . الخصائص ٢/ ٣٩٥ ، ١٠٧/٣ ،

المقرب ٥٧ التمام ٢١١ .

(٢) ج ، ر : رب رجل ، وهو سهو .

المسألة أن يُرفعَ ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربّ أن يحكم عليه بذلك .

فأن قال قائل : وما الدليل على أن ربّ بمنزلة حرف زائد على الاسم ؟
فالجواب أن تقول : لو لم تكن كذلك لما جاز : ربّ رجلٍ عالمٍ ضربته ، لأنك لو جعلت ربّ رجلٍ ، متعلقاً بضربت لكنك قد عدّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لا يجوز . الا ترى أنه لا يجوز أن تقول : زيدا ضربته ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت هذه المملوطة بها ، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً ، لا يجوز أن تقول : بزيدا مررتُ به ، بل تقول : زيدا مررتُ به ، فدلّ ذلك على أن ربّ كأنها زائدة ، وكأنك قلت : رجلٌ عالمٌ ضربته أو رجلاً عالماً ضربته ، على حسب ما تنوى ، فكذلك يجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربته ، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ما تنوى .

ويجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربته ، بالنصب والخفض ، فبالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، لأنك لو اسقطت ربّ كان الاسم منصوباً . قال امرؤ القيس :

٣٦٣ وسينٌ كَسْنِيَقٍ سَنَاءً وَسَنَمًا ذَعَرْتُ بِمَدَلَاجِ الْهَجِيرِ نَهَوْضِ (١)
بنصب سَنَمًا عطفًا على موضع / سينٌ المخفوض بواوربّ ، لأنّ الواو لو لم [١٠٣] تدخل عليه لكان الاسم منصوباً بذعرتُ . ويجوز الخفض في سَنَمٍ على اللفظ .

(١) السن الثور الوحشي السنيق: الجبل. السنم البقرة الوحشية. مدلاج الهجير فرس كثير العدو في المهاجرة كثير الثوب . وروى الخفاجي في سر الفصاحة عن الأصمعي وأبي عمرو أن البيت مصنوع . أبيات المعاني ٧٧٣ وفيه : وسنم . جمهرة اللغة ٥٢/٣ ، سر الفصاحة ٦٠ ، المسلسل ٥٨ ، الدرر اللوامع ٢١/٢ ، الديوان ٧٦ .

واما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازا ، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك : زيدٌ على الفرسِ ، وعلى القصرِ ، أي فوقهما .
ومثال كونها بمعنى فوق مجازا قوله :

٣٦٤ قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مُهراقٍ (١)
وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قهره له ارتفاعا منه عليه .
ومما يدل على أنَّ القهر علوٌ وارتفاع على المقهور إطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول : فلانٌ تحت قهر فلانٍ وتحت ملكه ، فإذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبين استعمال العلو والارتفاع في حق القاهر .
ومن ذلك أيضا قولهم : أعطيتُ فلاناً على أنه أساءَ إليَّ . وذلك أنَّ المسيء من شأنه أن لا يُعطى بل يمنع ويقهر . فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة . وكذلك قوله :

٣٦٥ ألا طرقتُ من نحوِ بئنة طارقةً على أنها معشوقةُ الدَلِّ عاشقتهُ (٢)
يريد : طارقةً عاشقةً على أنها معشوقةُ الدَلِّ ، وذلك أنَّ المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبها ، فدخلت «على» لما في الكلام من معنى القهر ، وزعم بعض النحويين أنَّها تكون بمعنى عن (٣) واستدل على ذلك بقوله :

(١) استشهد به المزدقي في شرح الحماسة ١٥٤١ ، وأورد صدره فقط ولم ينسبه . وانظر اللسان : سوى ، ولم ينسبه .

(٢) لعبيد الله بن قيس الرقيات . ورواية الديوان : من آل نذرة . وفي نسخة منه : من آل ببيعة . قال ابن السيد : هو من باب قولهم : زرتك على مرضى وأكرمتك على أنه أهانني . الكامل ١٨٦/٣ ، ٣٢٠ ، الاقتضاب ٥١ ٢ الديوان ٢٦٨ .

(٣) ذهب الى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٣ ، والمبرد في المقتضب ٢٢٠/٢ .

٣٦٦ إذا رَضِيَتْ عَلَىٰ بنو تميم
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا (١)

معناه عندهم : رضيت عني .

وهذا عندنا إنما جاز لأن الرضا عطف على المرضي عنه ، فكأنه قال : عطفت علسي . وقد يتخرج ذلك على ماخرجه عليه الكسائي من أن الرضى ضد السخط فأجري لذلك مجراه لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره . فكما يقال : سَخَطَ عليه فكذلك يجوز أن يقال : رَضِيَ عليه (٢) ، وإنما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف . وأيضاً فإن الفعل إذا عُدِّيَّ خلاف تعديه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ . وكذلك أيضاً استدلّ على ذلك بقوله :

أرْمِي عليّنا وَهْيَ قَرَعٌ أَجْمَعُ (١٧٤)

يريد : أرمي عنها ، وهذا لاحجة فيه لأن السهم في وقت الرمي يعلو القوس فيتصور دخول «على» لذلك ، وقد يتصور دخول عن لأن السهم يجاوز القوس ويزول عنها . وكذلك ما جاء مما ظاهره أن «على» فيه بمعنى عن يتأوّل حتى تبقى على معناها من الفوقية .

وزعمت طائفة من النحويين أن على تكون بمعنى الباء (٣) واستدل على ذلك بقولهم : إركب على اسم الله ، أي باسم الله ، فتكون للاستعانة .

(١) اللحيث بن سليم المعقلي (إسلامي) . والرواية : بنو قشير . النوادر ١٧٦ ، ادب الكاتب ٥٠٣ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الكامل ١٩٠/٢ ، الخصائص

٣١١/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الاقتضاب ٤٣٢ ، الخزائن ٢٤٧/٤ .

(٢) الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

(٣) منهم ابن قتيبة والسيوطي . ادب الكاتب ٥١٩ ، المص ٢٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك ، لأنَّ على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون
المجرور في موضع الحال كأنه قال: إركب متكلًا (١) على اسم الله . [١٠٣ظ]
واستدل (على ذلك أيضاً) (٢) بقوله : /

٣٦٧ فَكَانَ مِنْهُمْ رِبَابَةٌ وَكَانَ مِنْهُمْ

بَسِيرٌ يَفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدُعُ (٣)

یرید : یفیض' بالقداح .

وهذا لاجته فيه لأنه قد يُضْمَنُ بِقِيَاضٍ مَعْنَى بِحِمْلٍ عَلَى الْقِدَاحِ ، وَقَدْ يُتَوَصَّرُ أَنَّ يَتَعَلَّقُ عَلَى الْقِدَاحِ بِبَصْدَعٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ حُكِيَ أَنَّ بَصْدَعًا يَكُونُ بِمَعْنَى بَصِيحٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : يَبْصِيحُ عَلَى الْقِدَاحِ ، ثُمَّ قَدْ تَمَّ ضَرْوَرَةُ .

وزعم بعض النحويين أنها تكون أيضاً بمعنى في (٤) . واستدل على ذلك بقوله تعالى : **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ** (٥) ، المعنى : في ملك سليمان ، لأن يتلو بمعنى يقول فكأنه قال : ماتقول الشياطين في ملك سليمان ، وهذا لاجبة فيه ، لأنه يمكن أن تجعل تتلو في معنى **تَتَقَوَّلُ** ، لأن مسألته بساطل فهو **تَقُولُ** ، و**تَقَوَّلَ** تصل بعلى ، قال الله تعالى : **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ** (٦) . فكأنه قال : ماتقول الشياطين على ملك سليمان .

وأما في فتكون للوعاء نحو قولك : المال في الكيس ، وزيد في الدار ، وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى على (٧) ، واستدل على ذلك بقوله تعالى :

(١) ر : متوكلا . (٢) ر : أيضاً على ذلك .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف أتنا وحماراً وحشياً . الربابة : الخرقه التي تجمع فيها قدام المير .
واراد هنا القداح باعنائها على المجاز الرسل . المير : المقامر صاحب المير . يغنيض : يدفع
يصدع : يصيح بأعلى صوته هذا قلع فلان . أدب الكاتب ٢٥٠ ، المخصص ١٤ / ١٨
الانتصاب ٢٥٤ ، ٤٥٠ ، اللسان : مير ، صدع ، الارتشاف ٣٨٩ ظ ، ديوان الهذليين ٦ / ١ .

(٤) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥ ، وابن سيده في المخصص ١٤/٦٧ .

(٥) البقرة : ١٠٢ . (٦) الحاقة : ٤٤ .

(v) أدب الكاتب ٥٠٢ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ .

وَلَا تُلْبِسْكُمْ فِي جَنُوعِ النَّخْلِ (١) . أي على جنوع النخل ، وكذلك قول
عنبرة :

٣٦٨ بَطْلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ
يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِيَتْوَامٍ (٢)
أي على سرحة .

ولا حاجة لهم في ذلك لأنَّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم
فيها ، وكذلك أيضاً السَّرْحَةُ بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها .
وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنَّها تكون بمعنى الباء (٣) ، واستدل على
ذلك بقوله :

٣٦٩ وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ فِينَا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى (٤)
أي بصيرون بطعن الأباهر ، لأنَّ بصير لانتما يصل بالباء ، قال :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ نَبِيُّ
بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ (٣٣٣)

وهذا لا حاجة فيه ، لأنَّه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من
الحروف ، فكأنَّه قال : مُتَحَكِّمُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى ، لأنَّه إذا

(١) طه : ٧١ .
(٢) السرحة : الشجرة العظيمة . النعال السبئية : المدبوغة بالقرظ وهي أجود النعال . وقوله
ليس يتوأم ، يريد أنه قوى لم يزاحمه في بطن أمه أخ ، أدب الكاتب ٥٠٢ ، الكامل ٩٢/١
٤٩/٤ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣/١٢٢ ، المخصص ٦٤/١٤ ، المغني ١٨٣ ،
الخزانة ١٤٥/٤ ، الديوان ١٥٢ .

(٣) أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ .
(٤) لزيد الخيل الطائي (الصحابي) الأباهر : جمع أبهر ، عرق في المتن متصل بالقلب .
الكل جمع كلبية ، والأباهر والكل مقتلان .
النوادر ٨١ ، أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ ، الانتصاب ٢٤٢ ، ذيل الأمل
٢٤ ، المغني ١٨٣ ، الخزانة ١٤٨/٤ .

كان له تصرفٌ في الشيء تحكماً فيه . (١)

وأما عن فتكون للمداولة (٢) . فتقول: أطعمته عن الجوع ، أي أزلت عنه الجوع . وسقيته عن العيصة (٣) ، أي أزلت العيصة عنه . ورميتُ عن القوسِ . أي شَرَحْتُ (٤) بها السهمَ وقذفته عنها .

وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى الباء (٥) . واستدل على ذلك بقوله : ٣٧٠ تصدُّ وتُبْدي عن أسيلٍ وتنقِي بناظرةٍ من وحشٍ وجرةٍ مَظفلٍ (٦) المعنى عنده تصدَّ بأسيلٍ .

وهذا لاجتة فيه ، لأن قوله : عن أسيلٍ ، متعلق بتبدي . يقال أبدي عن كذا .

وأما الكاف فللتشبيه ، يقال : زيدٌ كعمرو ، أي مثله .

وأما واو رُبَّ وفأوها ، فبمعنى رُب ، وقد ذكرنا معنى رُبَّ :

وأما باء القسم وواوه ومُنْ . في القسم ، والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم . لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول : تالله ما رأيتُ كزيدٍ ، متعجباً .

(١) هذا توجيه ابن السيد في الاقتضاب ٢٤٢ .

(٢) كذا في النسخ والظاهر أن الصواب : المجاوزة .

(٣) العيصة : شدة العطش الى اللبن .

(٤) شرخا القوس طرفاها اللذان يقع بينهما الوتر .

(٥) ذهب الى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة . أدب الكاتب ٥٠٧ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزائن ٢٤٤/٤ .

(٦) لامرى . انقيس من معلقته . وجرة : موضع بين مكة والبصرة ، وقيل : فلاة تألفها الوحوش وهي قليلة الماء فوحشها ضامر . وفيه شاهد على تضمين تبدي معنى تكشف . أدب الكاتب ٥٠٧ ، شرح السبع ٥٩ ، شرح العشر ١٦ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزائن ٢٤٤/٤ ، الديوان ١٦ .

وأما مُنْذُ ومُنْذُ فيكونان غاية وابتداء غاية (فيكونان غاية) (١) إذا كان مابعدهما بمعنى الحال نحو قولك : مارأيت منذ يومنا ، أو مُنْذُ يومنا . ألا ترى أن اليوم هو/الغاية التي انقطعت فيها الرؤية. أو كان مابعدهما معدوداً نحو قولك : [١٠٤و] مارأيت منذ يومين ، فغاية انقطاع الرؤية يومان .

ويكونان لابتداء الغاية إذا كان مابعدهما معرفة غير معدود ولا حال نحو : مارأيت منذ يوم الجمعة ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية . وسنشيع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى .

وأما اللام الجارة فتكون للاضافة على جهة الملك نحو المال لزيد ، أو على جهة الاستحقاق نحو قولك : الباب للدار . وتكون للتعجب قسماً وغير قسم إلا أنها يلزمها التعجب في القسم ولا يلزمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم : لله لا يبقى أحدٌ ، إذا أردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك . ومثالها للتعجب في غير القسم : لله أنتَ ، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوية لعمل العامل اذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله : لزيد ضربتُ ، يريد : زيداً ضربتُ ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعجبون (٢) . أي الرؤيا تعجبون .

ولا تدخل على المنعول إذا كان متأخراً عن عامله الا في ضرورة شعر نحو قوله : ولما أن تواقفنا قليلاً

أَنخُنَا للكتاكِلِ فارتَمِينَا (٢٠٨) .

أي أَنخُنَا الكلاكِلَ ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى : قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ (٣) . أي رَدِفَكُمْ (٤) .

(١) ما بين القوسين مقط من ر .

(٢) يوسف : ٤٣ . (٣) النمل : ٧٢ .

(٤) قيل هي لغة يقال : ردفكم وردف لكم أو هي بمعنى دنا لكم ، وفي الكشف ١٨٥/٣ أن اللام زيدت للتأكيد ، وانظر القرطبي ٢٣٠/١٣ وينبغي أن يتنبه الشارح الى أن لغة القرآن ليست من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما لم يقو ذلك بحرف الجر لأنه لم (١) يضعف لتقدّم معموله عليه ، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على معمول .

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (٢) لا ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب (٣) ، ولا أباك ، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف اليه والتقدير : يا بؤس الحرب ، ولا أباك ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أنّ أقحمت هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في بابها إن شاء الله تعالى .

وتكون بمعنى كي نحو : جئت ليقوم زيد ، أي كي يقوم زيد . وللجحد ، وهي التي تقدّمها حرف نفي وكان أو مايتصرف منها نحو : ما كان زيد ليقوم ، وإنما سُميت لام الجحد لأنها إذا تقدمها كان أو متصرف (٤) منها لم يكن بدّ من تقديم النفي ، والنفي هو الجحد ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد ليقوم ، بل لابدّ من تقديم النفي على كان .

وإنما جعلنا لام كي ولام الجحد من قبيل حروف الجر لأنّ الفعل بعدها منصوب بإضمار أنّ ، وأنّ وما بعدها تتقدّر بالمصدر، واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لأنّ وما بعدها .

وزاد بعض النحويين في معاني لام الإضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً (٥) . ألا ترى أنّ معنى كي يضعف هنا ، لأنّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد

(١) ر : لا . (٢) ر : وفي باب .

(٣) من ذلك قول الشاعر : يا بؤس للحرب التي وضعت أرامط فاستراحوا

وانظر الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتجب ٩٣/٢ الشاهد ٧٢٦

(٤) ر : ما تصرف

(٥) القصص : ٨ وانظر الطبرسي ١٧٠/٨ ، ٢٦٨/٢٠ ، القرطبي ٢٥٢/١٣ ، المخصص

٥٠/١٤ .

لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) (١) أن كان لهم عدوّاً وحزناً. [١٠٤ظ]
والجواب أن اللام هنا لام كي ، وتكون من إقامة المُسَبِّب مقام السبب ،
لأنَّ السبب الذي التقطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأنَّ كان
عدوّاً ، فحذف السبب وأقيم المُسَبِّب مقامه (٢) .

وأما حاشا وخلا وعدا فبمعنى إلا ، وذلك : قام القوم حاشى زيدٍ وخلا
عمروٍ وعدا بكري ، ومعنى ذلك كله إلا .

وأما لعلَّ فحرف ترجّ وتوقع بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للخبر .

وأما لولا نحو قرأهم : لولاك لأكرمتُ زيداً ، فحرف امتناع لوجود ،
كما كانت غير جارة .

(١) كذا في النسخ وهي زيادة .

(٢) قال بهذا الزمخشري في الكشاف ١٦٦/٣ .

باب حتى

تنقسم حتى (١) أربعة أقسام ، أحدها : أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ قائمٌ .

والثاني : أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنبه وتكون بمعنى إلى أن نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ . أي إلى أن تطلعَ الشمسُ ، أو بمعنى كي نحو : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ ، أي كي أدخلَ المدينةَ .

والثالث : أن تكون عاطفة ، وهي التي تحمل مابعدا على ما قبلها فتصيره في مثل حاله في الإعراب ، وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ ، ورأيتُ القومَ حتى زيداً ، وهررتُ بالقومِ حتى زيدٍ .

والرابع : أن تكون جارة ، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى إلى وذلك نحو قولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، أي إلى رأسها . وأما العاطفة فقد تقدم حكمها في باب العطف . وأما الناصبة فيفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى .

وأما حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ما ذكر من أنها تدخل على الجمل فلا تؤثر فيها ، وأما الجارة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلا أن نبين مسائلها فنقول :

إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون مابعدا جزءاً مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن مابعدا جزءاً مما قبلها لم يجز فيه إلا الخفض خاصة نحو قولك : سرتُ حتى الليلِ . ولا يتوجه السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض ، فإن كان مابعدا جزءاً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنه غير داخل فيما قبلها أو لا تقترن . فإن اقترنت به قرينة تدل على أن مابعدا غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلا الخفض نحو قولك : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفِطْرِ ، على معنى إلى يومِ الفِطْرِ ولا يجوز النصب على العطف فنقول : حتى يومِ الفِطْرِ ، لأنها في العطف بمنزلة الواو

تشرك ما بعدها فيما قبلها في المعنى ، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً ، وهو معلوم أن يوم الفطر ليس مما يصام .

وإن لم تقتن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان : الخفض على أن تجعل حتى بمتزلة إلى ، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول ، وذلك نحو قولك : صمت الأيام حتى يوم الخميس ، فالخفض على أن تكون [١٠٥] حتى بمتزلة إلى والنصب على العطف ، ويكون يوم الخميس مصوماً (١) في الوجهين .

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه . أحدها : الرفع بالابتداء ، والآخر : الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال ، والآخر : العطف على ما تقدم ، والآخر : أن يكون مخفوضاً بحتى وذلك نحو قولك : قام القوم حتى زيد قام ، بالرفع والخفض . فالخفض على أن تكون حتى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، والرفع على ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد قائم . والثاني : أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى (قام) (٢) زيد قام .

والثالث : أن يكون زيد معطوفاً على ما قبل وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . وذلك : ضربت القوم حتى زيداً ضربته ، يجوز في زيد ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لا موضع لها من الإعراب .

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد مضروب . والنصب من وجهين : أحدهما : النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى ضربت زيداً ضربته ، والآخر : أن يكون الاسم معطوفاً

(١) ج ، ر : منصوباً ، وهو تحريف .

(٢) سقطت (قام) من ج .

على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده (١) تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .
والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال ، لعطف جملة الاشتغال على
جملة فعلية قبلها ، ثم الرفع على الابتداء : وأما الخفض والعطف فضعيفان
لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . والعطف أقل لأنَّ العطف
يجيُّ أقل من الخفض بها .

وزعم بعض نحاة الأندلس أنَّه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون
الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك : ضربتُ
القومَ حتى زيدَ ضربتهم ، كأنَّك قلت : ضربتُ القومَ ضربتهم حتى زيدَ .
وحجته إنَّ لم يكن كذلك لم يسعُ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم ، ألا
ترى أنَّك إذا قلت : ضربتُ القومَ حتى زيدَ ضربتهُ ، لا يسوغ جعل ضربته
تأكيداً لضربتهم ويزعم أنَّ الخفض في قول الشاعر :

٣٧١ ألقى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزاد حتى نعلته ألقاها (٢)

إنما جاز الخفض هنا لأنَّ الضمير عائد على الحقيقة ولو كان عائداً على النعل
لم يجز الخفض عنده .

والصحيح أنَّه لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على ما قبل حتى ، بل قد يجوز أن
يكون عائداً على الاسم الذي بعده (٣) حتى ، لأنَّك إذا قلت : ضربتُ القومَ
حتى زيدَ ، وخفضت كان زيدَ داخلاً مع القوم في الضرب ، لأنَّ ما بعد حتى
داخل فيما قبلها ، فكأنَّك قلت : ضربتُ القومَ وزيداً ، فإذا / قلت بعد [١٠٥]
ذلك : ضربتهُ ، كان تأكيداً من طريق المعنى .

(١) سقطت (بعده) من ج .

(٢) نسب في الكتاب لأبي مروان النحوي وفي الحمل للتلخيص . الحقيقة : الكتاب الذي
كتبه عمرو بن عبد الله بالبحرين بترنل المنلى مرهلاً إياه أن له فيه أمراً
بصلة . وجوز ابن السراج الوجوه الثلاثة في النعل .

الكتاب ٥٠/١ ، الأصول ٣٣٩/١ ، الحمل ٨١ ، ابن يعيش ٩/٨ ، المعنى ١٣٢ ،
المعنى ١٣٤/٤ ، الخزانة ٤٤٥/١ .

(٣) ج ، ر : قبل ، وهو سهو .

باب القسم

يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء ، القسم والمقسم به والمقسم عليه وحروف القسم والحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه .

فأما القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية .

فقولنا : القسم جملة ، يعنى في اللفظ أو في التقدير . فلما في اللفظ فقولهم : أقسم بالله ، وأما في التقدير فقولك : بالله والله ، لأن هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه ، كأنه قال : أقسم بالله . وقولنا : يؤكد بها جملة أخرى ، لأن المقسم عليه يكون جملة أبدا نحو قولك : بالله لأفعلن ، وبالله لزيد فاعل .

وزعم أبو الحسن (١) أن جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل ، نحو قولك : بالله ليقوم زيد ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات ، لأن لام كي إنما تنصب باضمار أن وأن وما بعدها بتأويل المصدر كأنك قلت : بالله القيام ، إلا أن العرب أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكور بعد لام كي فوضعت لذلك ليفعلن موضع ليفعلن ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٣٧٢ إذا قلتُ قد نفي قال : بالله حليفةً لتغنيَ عنيَ ذا انائكَ أجمعا (٢)
فوضع لتغني موضع لتغنين عني ذا انائك .

(١) هذا القول نقله الفارسي عن الأفش كا في المغني ٢٣١ ، المع ٤١/٢ .

(٢) لحيث بن عتاب الطائي . ورواية ثلث :

إذا قال قطني قلت ليت حلقة . وروى في المغني : لتغنن ، بحذف لام الفعل المتعل عند اتصاله بالنون الثقيلة على لغة طيء ، والمغني : لتبعد عني . وفيه شاهد على التأكيد بأجمع دون أن تسبقها كل .

مجالس ثلث ٥٣٧ ، التوجيه للرماني ١٨٧ ، الأغاني ٩٨/١٣ ، المفصل ٩٠ ، ابن يعيش ٨/٣ ، المغني ٢٣١ ، ٤٥٧ ، الخزائن ٥٨٠/٤ .

وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير :
 قال : بالله حلفه لتشربنّ لتغني عني ذا اناثك أجمعا ، ويكون لتغني
 متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو : لتشربنّ . فكأنه قال : لتشربنّ لتكفيني
 باقي اناثك (١) وكذلك أيضاً استدل بقوله تعالى : ولتصغى اليه أفئدة الذين
 لا يؤمنون بالآخرة (٢) . جعل لتصغى جواباً لقسم محذوف كأنه قال : والله
 لتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون ، أي لتصغين .

والذي دعاه الى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله : ولتصغى ، لأنه
 متصل بقوله تعالى : وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الأنس والجن .
 الآية (٣) . وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغى معطوفاً عليه ، فحملة
 لذلك على أنه جواب لقسم محذوف .

ولا حجة له في ذلك ، لأنه يمكن أن يكون لتصغى متعلقاً بفعل مضمر
 يدلّ عليه ما قبله ، كأنه قال : فعلنا ذلك لتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون
 بالآخرة (٤) .

وقولنا : كلاهما خبرية ، يعني أن جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا
 كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو : والله ليقومنّ زيدٌ ،
 ألا ترى أنه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقا وأن يكون كاذباً ، فإن
 جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على
 أنه ليس بقسم نحو قول الشاعر :

٣٧٣ بالله ربك ان دخلت فقل له هذا ابن هرمّة واقفاً بالباب (٥)
 ألا ترى أنه لا يحسن هنا / (أن يقال) (٦) صدق ولا كذب . وقول الآخر : [١٠٦]

-
- (١) هذا التوجيه عن الفارسي في البصريات كما في المص ٤١/٢ .
 (٢) الأنعام : ١١٣ . (٣) الأنعام : ١١٢ .
 (٤) ועל هذا المعنى ورد التفسير ، الطبرسي ١٦٩/٨ ، الكشاف ٤٥/٢ ، القرطبي ٦٩/٧ .
 (٥) لآبراهيم بن هرمه ، وروى في ديوانه مفرداً ، والرواية فيه : لها .
 الشيرازيات ٢٣ ، الفصل ٣٤٧ ، ابن يعيش ١٠١/٩ ، الديوان ٧٠ .
 (٦) ما بين القوسين سقط من ر .

٣٧٤ بدينك هل ضمت اليك ليلي وهل قبلت قبل الصبح فاهـ (١)
 لا يحسن أيضاً أن يقال هنا : صدق ولا كذب . فلا يمكن لذلك أن يكون
 قسماً لأنَّ القسَمَ لا يتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنث ، والصدق
 والحنث لا يتصور إلا فيما يتصور الصدق والكذب .

ومما يبين أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم أنه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق
 به المجرور أقسم . ألا ترى أنه لا يتصور أن يقال : أقسمُ بالله ربك إذا
 دخلت فقل له ، ولا : أقسمُ بدينك هل ضمت اليك ليلي . بل الفعل
 الذي يتعلق به المجرور : أسألك ، كأنك قلت : أسألك بالله ان دخلت
 فقل له ، وأسألك بدينك (٢).

فإن قيل : مما يدل على أنَّ هذا وأمثاله قسم قول الشاعر :

٣٧٥ أحرث ياخير البرية كلها أبالله هلى لي في يميني من عقد (٣)
 مراده قسمي قولي : بالله هلى لي في يميني من عقد .
 وانما مراده : أبالله هل لي في يميني من عقد ان حلقت على أنه خير البرية.

• • •

والمقسم به هو كل اسم لله أو لما يُعظم من مخلوقاته نحو : بالله ليقومنَّ
 زيد ، والنبي لاكرمَنَّ عمراً ، وأبيك لتفعلنَّ كذا ، ومنه : قد أفلح وأبيه
 ان صدق ، لأنَّ أبا المقسم له معظَّمُ عنده ، هذا اذا كان المقسمُ يريد

(١) لقيس بن الملوح ، ورواية الديوان : قيل الصبح أو قبلت فاهـ .

قال ابن جني : القسم جملة انشائية يؤكد ما جملة أخرى . فأن كانت خبرية فهو القسم لغير
 الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف . وبه قال ابن مالك والرضي وابن هشام .
 الشيرازيات ٢٣ ط ، المتصف ٢١/٣ ، الأغاني ١٧٦/١ ، الفصل ٣٤٧ ، الغني ٦٤٧ ،
 الخزائن ٢١٠/٤ ، الديوان ٢٨٦ .

(٢) هذا توجيه الفارسي في الشيرازيات ٢٣ ط .

(٣) استشهد به الفارسي ولم ينسبه ، وروايته عنده : أيا خير حي في البرية ..

ووجهه بأنه في معنى : في يميني ان حلقت على أنك خير حي ، ليس على أنه جمل هذا
 الكلام قسماً . أهـ . ونقله ابن عصفور عنه . الشيرازيات ٢٣ ط .

تحقيق ما أقسم عليه وتبينه . فأن كان مقصوده الحنث فيما أقسم عليه فأذنه لا يقسم إلا بغير معظم ، وذلك نحو قوله :

٣٧٦ وحياة هجرك غير معتمد إلا ابتغاء الحنث في الحلف (١)
ما أنت أحسن من رأيت ولا كلقي بحبك مستهى كلقي
فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظم عنده رغبة في أن يحنث فيموت هجرها .
إلا أن القسم على هذه الطريق بقل فلا يلتفت اليه .

والقسم عليه : هو كل جملة حلف عليها بأيجاب أو نفي نحو : والله
ما قام زيد ، والله ليقومن زيد ، وقد تبين أن الفرد لا يقسم عليه .
وحروف القسم الجارة بأنفسها هي : الباء والتاء والواو واللام ومن والميم
المكسورة والمضمومة .

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمّر نحو : بالله
لأفعلن ، وبك لأفعلن . ومن دخول الباء على المضمّر قوله :

٣٧٧ رأى برقاً فأوضع فوق بكر فلا بك ما أسأل ولا أغام (٢)
أي فلا وحقتك (٣) لا أسأل ولا أغام . وقول الآخر :

٣٧٨ ألا نادى أمانةً باحتمال لتحزنني فلا بك ما أبالي (٥)

(١) لم أعر على نسبة هذين البيتين لقائل ، واستشهد بهما أبو حيان في الارتشاف ونقل عبارة
ابن عصفور بنصها . ارتشاف الضرب ٢٦٧ و .

(٢) من أبيات عمرو بن ربوع بن حنظلة (جاهلي) . اوضع : أسرع في السير . البكر : النقي
من الأبل . يدعو لديار أهلها بأن تسلم من أذى البرق والسيل ويقسم بحياتها أنه لن يكون
مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان . التوارد ١٤٦ ، الحيوان ١٨٦/١ ، جمهرة اللغة
١٥٢/٢ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٧/١ ، ١٥٩ ، ايفح الفارسي ٢٥٥ ،
المخصص ٥٢/١٤ ، سطر اللالي ٧٠٣ .

(٣) الأول : بحقك . (٤) ر : ما .

(٥) لغوية بن سلمى بن ربيعة . ورواية الحاسة والخصائص : أمانة . والاحتمال :
الرحيل . قال المرزوقي : وروى : فأبك ما أبالي . قال : فيكون دعاء عليها ، ومعنى
أبك : أبعدك الله . أم . شرح الحاسة للمرزوقي ١٠٠١ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر
الصناعة ١١٨/١ ، ١٦٠ ، المفصل ٣٤٦ ، شواهد الكشاف ٥٠٨ .

أي فلا وحقك (١) ما أبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر فتقول : وزيد لأقومن ،
ووالله لأكرمن (٢) .

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلن . وحكى الأخفش
دخولها على الرب ، حكى من كلامهم : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن كذا .
وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى
التعجب نحو : لله لا يبقى أحد ، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك .
وأما مَنْ فلا تدخل / الا على الرب نحو : مَنْ رَبِّي لأفعلن كذا [١٠٦ظ] .
وزعم بعض النحويين أن مَنْ بقية أيمن ، فهي على هذا اسم . وذلك
باطل لأمرين : أحدهما : أنها لا تضاف الا الى الله فيقال : أيمنُ الله ،
ومَنْ لا تدخل الا على الرب . والآخر : أن أيمناً معرب والاسم المعرب
إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً ، فلو كانت مَنْ بقية أيمن لكانت
معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو : مُ الله لأفعلن ، م الله لأفعلن ،
فلا تدخل الا على الله . وزعم بعض النحويين أنها أيضاً بقية أيمن . وذلك
باطل لأن الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف (٣) واحد . وأيضاً
لو كانت بقية أيمن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب اذا لم يدخل
عليه حرف خفض لا يكون الا مرفوعاً أو منصوباً ، فاستعمالها مكسورة
دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمن .

• • •

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أن فعل القسم انما هو أقسم
أو أحلف وهما لا يصلان الا بالباء ، فدل ذلك على أن الباء هي الأصل ،

(١) الأولى : بحق . (٢) كذا ولم يذكر مفعول أكرم .

(٣) ج : على حرف ، وهي زيادة .

ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجرت الظاهر والمضمر .
والواو بدل من الباء وانما أبدلت منها لأمرين :

أحدهما : أن معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأن الواو للجمع والباء
للاصاق ، والاصاق جمع في المعنى .
والآخر : أنها من حروف مقدم الفم .

ولما كانت الواو بدلا من الباء لم تتصرف تصرف الباء ، لأن الفرع لا يتصرف
تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر ، لأن المضمر يرد
الأشياء إلى أصولها ، وقد تقدم ذلك .

والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنها لا يخلو من أن
تكون بدلا من الواو أو من الباء ، فلا ينبغي أن تجعل بدلا من الباء لأن
التاء لم يثبت ابدالها من الباء في موضع وقد ثبت ابدالها من الواو في مثل :
ثُرات وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلا من الواو ولم
تتصرف تصرفها ، فلذلك لم تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب .

وأما اللام فأنها أيضا ليست أصلا في هذا الباب ، لما تقدم من أن فعل
القسم وهو أقسم وأحلف لا يصل باللام وانما يصل بالباء ، لكن لما أريد
معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضُمَّنَ فعل القسم معنى عجبت ،
فيتعدى بتعديته فقلت : لله لا يبقى أحد ، فكأنك قلت : عجبتُ لله الذي
لا يبقى أحدا .

ولما لم تكن اللام أصلا في هذا الباب لم تتصرف فلم تدخل إلا على اسم الله
تعالى .

وأما من والميم المكسورة والمضمومة ، فأنها لم (١) تتصرف في الحذف
(فأنها لا يخفص) (٢) بها إلا في القسم خاصة ، لذلك لم يدخلوا
من الأ على الرّب ، والميم / المكسورة والمضمومة إلا على الله . [١٠٧و]

(١) ر : لا . (٢) ما بين القوسين سقط من ر .

ولما كان ماعدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصاله في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أقسم بالله وأحلف بالله .

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أقسمُ والله لأفعلنَ كذا . وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجوز مع سائر حروف القسم التي (١) ليس استعمالها (٢) بحق الأصاله ، ولا يحفظه أحد من البصريين . فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون أقسم كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «والله» متعلقاً بأقسم .

• • •

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمقسم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب . ففي الإيجاب : أن واللام ، وفي النفي : ما ولا . وذلك أن الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية . فإن كانت منفية نفيت بها نحو : والله ما زيد قائماً . وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه :

أن تدخل (إن) (٣) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول : والله إن زيداً لقائمٌ . أو تأتي بأن وحدها أو باللام وحدها فتقول : بالله إن زيداً قائمٌ ، والله لزيدٌ قائمٌ ، ولا يجوز حذفهما (٤) .

وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً . فإن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفيّاً . فإن كان منفيّاً نفى بما فقلت : والله ما قام (٥) زيدٌ . وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه . فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلت عليه اللام

(١) ج ، ر : الذي ، وهو سهو ، (٢) ج ، ر : استعماله ، وهو سهو .

(٣) سقطت (إن) من النسخ . (٤) ج ، ر : حذف ما ، وهو تحريف .

(٥) ج : قائم ، وهو تحريف .

وقد ، فقلت : والله لقد قام زيدٌ . فإنَّ قد تقرَّب من زمن الحال ، وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها فقلت : والله لقد قام زيدٌ . قال الشاعر :

٣٧٩ حلفتُ لها بالله حلفَةً فاجرٌ لنا ، وما ان من حديث ولا صالي (١)
فأدخل اللام على جواب حلفتُ وهو ناموا ، من غيرٍ قد (٢) .

ومن الناس من زعم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة ، فأنه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر ان ، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده . وذلك باطل ، لأنَّ لام ان انما لم يجر دخولها على الماضي لأنَّ قياسها أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً قائمٌ . أو مشبهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً يقومُ ، فيقوم يشبه قائم لأنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، فلما تعذر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم . وأيضاً فإنَّ «قد» تقرَّب من زمن الحال ، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجر الأتيان بها .

فإن كان الفعل مستقبلاً فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيّاً . فإن كان منفيّاً نفية بلا فقلت : والله لا يقوم زيدٌ ، وإن شئت حذفته «لا لأنَّه (٣) لا يلبس بالإيجاب . وإن كان موجباً أتيت باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت : والله ليقومن زيدٌ . ولا يجوز حذف النون وإبقاء اللام / ولا [٧٠٧ ظ] حذف اللام وإبقاء النون إلا في الضرورة ، على ما يبيِّن بعد .
وإن كان حالاً فمن الناس من قال أنه لا يجوز أن يقسم عليه ، لأنَّ

-
- (١) لامرى القيس . الصالي : الذي يوقد النار للدف . أو الطعام . وإن زائدة مؤكدة للنفي وكذلك من زائدة . المفصل ٣٢٧ ، ابن يعيش ٩٧/٩ ، المغني ١٨٨ ، ٧٠٨ ، الخزانة ٢٢١/٤ ، شواهد الكشف ٤٨٣ ، الدرر ٤٨/٢ ، الديوان ٣٢ .
(٢) انظر تعقيب ابن هشام على رأي ابن عصفور هذا في المغني ١٨٨ .
(٣) ر : فانه .

مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه . وهذا باطل ، لأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم نحو قولك : والله إنَّ زيداً في حال قيام ، لمن لا يدرك قيام زيد . والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه ، إلا أنه لا يخلو أن يكون موجباً أو منفيّاً . فأن كان منفيّاً نفي بما خاصة نحو : والله ما يقومُ زيدٌ ، ولا يجوز حذفها .

وان كان موجباً فأنتك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبراً لمبتدأ ثم تقسم على الجملة الاسمية فتقول : والله إنَّ زيداً لقائمٌ ، والله إنَّ زيداً قائمٌ ، والله لزيدٌ قائمٌ .

وانما لم يجوز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنك لو قلت : والله ليقومُ زيدٌ ، لأدنى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ، وذلك اذا قلت : إنَّ زيداً والله ليقوم ، لم تدر هل «يقوم» خبر إنَّ أو جواب للقسم ، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول : إنَّ زيداً والله ليقومَنَّ ، لأنَّ النون تخلص للاستقبال .

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يلتفت إلى اللبس ، إلا أنَّ ذلك قليل جداً بابه الشعر . قال الشاعر :

٣٨٠ تألَّى ابنُ أوسٍ حِلْفَةً لِيَرْدُنِي

إلى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ (١)

إلا أنَّ يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو «أنَّ» نحو : والله إنَّ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمروٌ ، ولا

(١) لزيد الفوارس بن حصين الضبي (جاهلي)

تألي : حلف ، من الآلية وهي اليمين . المفائد : جمع مفاد وهو السفود . وابن أوس . هو قيس بن أوس بن حارثة وقد قتله زيد في وقعة رواها التبريزي في شرح الحماسة . والمعنى أن ابن أوس حلف على أن يأسر زيداً ثم يمن عليه فيرده على نسائه . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، شرح التبريزي ١٢٨/٢ ، الخزائن ٢١٨/٤ .

يجوز الإتيان باللام كراهةً من (١) الجمع بين لام القسم ولام لو، فلا يجوز والله لو قام زيد قام عمرو .

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني للدلالة جواب الأول عليه ، فتقول : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فتجعل ليقومن جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً ، لأنّه لا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان الفعل ماضياً لعلّة تذكر في الشرط .

فالذي يقول عن العرب : أنت ظالم إن فعلت ، لا يقول : أنت ظالم إن تفعل ، فإن قدّمت الشرط فقلت : إن قام زيد والله يقيم عمرو ، بنيت الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم للدلالة جواب الشرط عليه المتقدم في الرتبة، وإنّما لم تبين الجواب على المتأخر منهما لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول للدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلا لتقدّم الدليل عليه . فأما قوله :

٣٨١ حلفت لها إن يدلج الليل لا يزل

أمامي بيت من بيوتك سائر (٢)

فإنّما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمّنته القسم لبني «لا يزال» عليه ، لتقدّمه ، فكأنّه قال : حلفت ، وتمّ الكلام ، ثم أراد أن يبيّن بعد ذلك ما الذي حلف عليه .

فإن تقدّم على القسم/ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة فإنّه يجوز أن يبنى [١٠٨و]

(١) كذا و من زيادة .

(٢) أنشده الفراء عن العرب وصواب انشاده :

حلفت له أن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر

وارد بالبيت جماعة من أقاربه أو اهله يسيرون أمام المخاطب يحرسونه .

ولم ينسب البيت . معاني القرآن ١/٦٩ ، المقرب ٦١ ، الخزائن ٤/٥٤٠ .

الجواب على القسم ، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول : زيدٌ
والله يقومُ ، وإن شئت قلت : زيدٌ والله ليقومَنَّ ، ويُعجِبُنِي الذي
والله يقومُ ، وإن شئت : يُعجِبُنِي الذي والله ليقومَنَّ .

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ماتقدم عليه ، وإن بنيت على
القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول ، ولذلك جاز
في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنه لا يؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل .

* * *

ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم
أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب نحو : زيدٌ قائمٌ والله ، فحذف
جواب والله لدلالة زيدٌ قائمٌ عليه . ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب :
لاها الله ذا ، خبر ابتداء مضمر كأنه قال : لاها الله الحقُّ ذا (١) ، والجملة
هي : الحقُّ ذا ، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش
(٢) ، كأنه قال : لاها الله الحاضر ، فإن ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم
غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب ،

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وذلك في
موضعين : مع اللام ومع إن ، لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم وذلك
قولك : ليقومَنَّ زيدٌ ، ولقد قام زيدٌ ، وإن زيداً لقائمٌ ، جميع ذلك على
نية قسمٍ محذوف ، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنه ليس عليه
دليل .

وإذا جاء في كلام مثل : وزيدٌ وعمروٌ وخالدٌ لأقومَنَّ ، فينبغي أن تجعل
الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف ، فيكون القسم واحداً فيحتاج
إلى جواب واحد فيكون لأقومَنَّ الجواب . ولو جعلت كلَّ واو حرف قسم
ولم تقلدها للعطف لكان لأقومَنَّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرهما بلا

(٢) ووافقه المبره في المنتخب ٢/٣٢٢ .

(١) الكتاب ٢/١٤٥ .

جواب فتحتاج أن تقدّر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً . فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى ، ومثل ذلك قوله تعالى : والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها .. الآية (١) .

وقد تُضمّن العرب أفعال القلوب كلها معنى القسم (٢) نحو : عَلِمْتُ وظننتُ ، قال الله تعالى : وظننوا مالهم من مَحْصٍ (٣) . وقال الشاعر :
ولقد عَلِمْتُ لتأنيّنٍ مَنِيَّـــــــي

إنّ المنايا لاتطيشُ سِهامُها (٥٧)

وغير ذلك من الجمل . إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ، والذي جاء من ذلك : علىّ عهدُ الله لأقومنّ ، وفي ذِمّتي كذا لأفعلنّ (٤) . قال

٣٨٢ تساورُ سواراً إلى المجد والعُــــلا

وفي ذِمّتي لئن فعلتَ لَيَفْعَلا (٥)

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر (٦) .

وإذا حذف حرف القسم فلا يخلو أن تعوّض منه شيء أو لا تعوّض ، فإنّ عوّض منه شيء لم يجز إلاّ الخفض لأنّ / العوض يجري مجرى المعوّض منه [١٠٨ظ]

(١) الشمس : ١ ، ٢ .

(٢) في حاشية ج ، ر : إطلاقه القول بتضمين أفعال القلوب كلها معنى القسم خطأ فإن «عرفت وذكرت ونحوهما» من أفعال القلوب ولا يجوز فيها ذلك فينبغي أن يقول : أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر ، حل أنه لم يأت ذلك في جميعها ، كملت وظننت .

(٣) فصلت : ٤٨ . (٤) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٣ .

(٥) لائل الأخيلية تخاطب النابتة الجمدي . سوار هو ابن أوفى القشيري وكان بينه وبينها مودة . تساور : تغالب . والف الاطلاق أبدلت مكان النون الخفيفة المحذوفة والأصل ليفعلن . ورواية الديوان : وأقسم حقاً إن فعلت ليفعلا . الكتاب ١٥١/٢ ، المقتضب ١١/٣ ، شرح السيرافي ٦٥٣/٤ (تيمورية) العيني ٥٦٩/١ ، الديوان ١٠١ .

(٦) ر : ذكرنا .

والعوض ها التنييه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . إلاَّ أَنَّ العرب لم تجعل العوض إلاَّ في اسم الله تعالى نحو : ها الله لِأَقَوْمَنَّ وَأَقَالَله (١) لَيَقَوْمَنَّ زيدٌ ، واألله لَيَسْخَرُجَنَّ عمرو . فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلاَّ في اسم الله تعالى ، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول : الله لِأَقَوْمَنَّ . حكى ذلك الأخفش (٢) إلاَّ أَنه لا يقاس عليه ، لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز الا حيث سمع . فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ، والاختيار النصب على إضمار فعل ، لأنَّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمينُ الله لِأَخْرَجَنَّ . فمن الرفع قوله :

٣٨٣ اذا ما الخبزُ تأدِمْهُ بَلْعَم

فذاك أمانةُ اللهِ الثَّريدُ (٣)

برفع أمانة ، الأصل فيه : وأمانةِ اللهِ ، فلما حُذف رفع ، ومن النصب قوله :

٣٨٤ فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعاً

البيت البيت (٤)

-
- (١) في الأصل : تالله ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٤٥/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ .
- (٢) حكاه سيويه والمبرد وابن السراج ومنعه المبرد . الكتاب ١٤٤/٢ ، المقنض ٣٣٦/٢ ، الأصول ٣٤٧/١ .
- (٣) استشهد به سيويه لرفع ما بعد اذا لأنها تخص وقتاً بعينه وحرف الشرط يقتضى الابهام في الأوقات وغيرها . ولم ينسب البيت وقيل مصنوع .
- الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ ، الفصل ٣٤٨ ، ابن يعيش ١٠٢/٩ .
- (٤) عجزه : ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرئ القيس . الأوصال : المفاصل . قال البغدادي : وأجاز ابننا خروف وعصفور أن ينتصب (يمين) بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره : الزم نفسي يمين الله ، ورد بأن الزم ليس بفعل قسم وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس ٨١ . ورواية النصب أوردتها الفارسي في الشيرازيات ٢٧ ، وانظر الكتاب ١٤٧/٢ ، معاني القرآن ٥٤/٢ ، المقنض ٣٢٦/٢ ، الأصول ٣٤٨/١ ، الخصائص ٢٨٤/٢ . ابن يعيش ١٠٤/٩ ، الخزائن ٢٠٩/٤ ، الديوان ٣٢ .

فإنه روى برفع يمين ونصبه ، فرفعه على تقدير : قسمي يمينُ الله ، ونصبه على تقدير : ألزمُ نفسي بيمينِ الله . إلا أسماءَ شذَّت فيها العربُ فالتزموا فيها الرفعَ أو النصبَ ، والذي التزم فيها الرفع : أيمنُ الله ، ولعمركَ . والذي التزم فيها النصبَ أجْدَلُكَ ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد لأنها لا تتصرَّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم .
وأما عَوْضُ وَجَيْرٍ ، فمبنيان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب .

باب ما لم يُسم فاعله

حكم ما لم يُسم فاعله أن يبني الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء ، وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول ، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالاقامة إذا اجتمعت ، وهل فعل المفعول بناءً برأسه أو مُغَيَّرُ من فعل الفاعل .

فأما السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إما للعلم به نحو قولك : أنزل المطرُ ، لأنه عَلِمَ أن منزله الله تعالى . وأما للجهل به نحو : ضرب زيدٌ ، إذا كنت لا تعلم الضارب ، وأما لتعظيم نحو قولك : ضرب اللصُّ ، تريد ضرب القاضي اللصِّ ، إلا أنك لم تذكر القاضي لإجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد . وإما للتحقير نحو : طعن عمرُ ، ولا تذكر العليج الطاعن له لإجلالاً لعمر رضي الله عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العليج في كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضرب زيدٌ وأنت عالم بالضارب إلا أنك قصدت الإبهام على السامع . وأما للخوف منه أو عليه نحو : قتل الأميرُ ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يقتص منه ، وأما لاقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قوله :

٣٨٥ وأدرك المتبقي من ثَمِيلَتِهِ

ومن ثَمَائِلِهَا واستُنشِي الغَرَبُ (١)

ألا / ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافي [١٠٩و] وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله: وثبذت الصنائع وجهل قدر المعروف (٢)،

(١) الذي الرمة . الثيلة : بقية الماء في الحفرة التي في الجبل ، أو هي بقية الطعام والشراب في البطن . استُنشِي : شم ، والنشوة : الرائحة . الحر ويحف المرعى . اللسان : الغرب : الماء يسيل من الحوض . وصف حماراً وحشياً وأنته في فصل الصيف حيث يشتد غرب ، نشأ : ثمل الديوان ١١ .

(٢) يريد بالسجع هنا المزوجة .

ألا ترى أنّه لو ظهر الفاعل فقال : ونبذ الناسُ الصنائعَ ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذي بعده مثلها اذا حذف الفاعل .

• • •

وأما الأفعال فأنّها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنّه لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لا يتصرف نحو : نعيمَ وبشس وعسى وفعل التعجب وليسَ وجبّذا .

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها . وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة .

وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجوز بناؤها للمفعول ، لأنّ في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجوز لذلك بناؤها لها . وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنّه يجوز بناؤها لما لم يسمّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنّه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنّه يؤدّي إلى بقاء الخبر دون مُخْبِرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي أنّه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر اذا لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وهذا الذي ذهب فاسد لأنّ « كان » الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

ولما رأى الفارسي أنّ بناءها يؤدّي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول . والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيويّه (١) ، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كينَ في الدار ، فالأصل مثلاً : كان زيدٌ

(١) الكتاب ٢١/١ ، ومنع ابن السراج بناءها للمفعول . الأصول ٤١/١ .

قائماً في الدار ، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان (١) حذِفَ المرفوع
لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ،
ثم أقيم المجرور مقام المحذوف .

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف
من الزمان والظرف من المكان او المفعول به والمجرور .
ويشترط في الظرف أن يكون تاماً متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله
في موضع الرفع فتقول : قِيمَ يومُ الجمعةِ ، ولو قلت : قِيمَ سَحَرُ
لم يجز لأنَّ سحر لا يتصرف .

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً ، فلا يجوز إقامة معاذ الله
وريحانه وعمرَكَ اللهِ وأمثال ذلك مقام الفاعل ، لأنَّ العرب التزمت فيها
النصب على المصدر . ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير
نحو قولهم : قِيمَ قيامٌ حَسَنٌ ، وقِيمَ قيامٌ ، اذا اردت قياماً ما ، فحذفت
الصفة وأقمت الموصوف مقامه . ولو قلت : قِيمَ قيامٌ ، ولم تصفه
لا في اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنَّه / لا فائدة فيه ، الا ترى أنه معلوم [١٠٩ظ]
أنه لا يقام الا قيام .

واذا اجتمعت هذه المفعولات للمفعول لم يقم منها الا المفعول به المسترح
ويترك ما عداه (٢) . فأن قيل : قد قُرِئَ : ولُجِزَى قوماً بما كانوا

-
- (١) في حاشية ج ، ر : قوله على أن يكون في الدار متعلقاً بكان ، لأن القاعدة أنه لا يجوز أن
يقوم مقام الفاعل الا ما يعمل فيه عامل الفاعل فلو جعلت في الدار متعلقاً بقاتم لم يجز .
(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجود مطلقاً ، وأجازه الاخفش بشرط تقدم
النائب واحتجوا له بشواهد من الشعر أيضاً . معاني القرآن ٢/٢١٠ ، الخصائص ١/٣٩٧ ،
التوضيح ١/١٤٥ ، الخزائن ١/١٦٣ . شرح التسهيل ٨٦ و .

يكسبون^(١) بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك
المسرح وهو قوم. فالجواب: إن قوما ليس بمعمول ليُجزى بل لفعل مضمر
يدل عليه يُجزى كأنه قال : جزى الله قوماً . ويكون مفعول يُجزى ضمير
المصدر المفهوم منه كأنه قال : ليُجزى هو أو ليُجزى الجزاء (٢) ونظير
ذلك قوله :

٣٨٦ لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ
وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ (٢)
تقديره : يبيكه ضارعٌ . وكذلك قول الشاعر :

٣٨٧ وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْا كَلْبَ
لَسِبَ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابُ (٣)

ظاهره أنه اقيم المجرور وهو «بذلك» وترك المفعول المسرح وهو الكلاب
لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلْتَفِتُ إليها ، أو على أن يكون
الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسبب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور

(١) الخاتمة : ١٤ وهذه القراءة قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة. قال أبو عمرو :
وهذا لحن ظاهر . الطبرسي ١٢٨/٢٥ ، الكشاف ٥١١/٣ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ،
النشر ٣٥٦/٢ .

(٢) هذا تخريج الكسائي كما نقل القرطبي ١٦٢/١٦ .

(٣) لنهشل بن حري (اسلامي مخضرم) في رثاء يزيد بن نهشل . ونسب لغيره . الضارع :
الذليل الخاضع . المختبط : الطالب المعروف . الكتاب ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، مجاز
القرآن ٣٤٩/١ ، الشعر والشعراء ٩٩ ، المقتضب ٢٨٢/٣ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، التوجيه
٧٦ . المحكم ٣٢٨/٣ ، المفصل ٢٢ ، العيني ٤٥٤/٢ ، الخزائن ١٤٧/١ .

(٤) لحرير في هجاء الفرزدق وسقط من الديوان . قفيرة أم الفرزدق . الجرؤ ولد السباع ومنها
الكلب . قال ابن جني هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلاً . الخصائص ٣٩٧/١ ،
التوجيه ٣٧ ، ابن الشجري ٢١٥/٢ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، الخزائن ١٦٣/١ ، الدرر
١٤٤/١ .

ويكون جرو كلب منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت
قُفيرة الكلاب يا جرو كلب لَسُبَّ بذلك الجرو (١) .

فأن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فأنت تقيم المسرح
في اللفظ والتقدير وتترك المسرح في اللفظ المقيد في التقدير . وذلك نحو قولك :
أمرتُ زيداً الخيرَ ، واخترتُ الرجالَ زيداً ، وتقول : أمرَ زيدُ الخيرَ
واختيرَ زيدُ الرجالَ . ولا يجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأتبعهما مقيدان
في التقدير . قال الشاعر :

٣٨٨ مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً

وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الرِّعَازُ (٢)

فأقام الضمير لأنه مسرَّح لفظاً وتقديراً وترك الرجال لأنه مجرور في الأصل ،
ألا ترى أنَّ المعنى : اختير من الرجال .

فأن كانت كلها مسرَّحة في اللفظ والتقدير فأنَّ المسألة لا تخلو أن تكون
باب ظننتُ أو من باب كسوتُ أو ن باب أعلمتُ .

فإن كانت من باب ظننتُ أو من باب كسوتُ جاز إقامة الأول إقامة الثاني
والاختيار إقامة الأول فتقول : كسَى زيدٌ ثوباً وظنَّ زيدٌ قاتماً وظنَّ
قائمٌ زيداً . والأول من باب ظننتُ هو المبتدأ في الأصل والأول من باب
كسوتُ هو الفاعل في المعنى فإذا قلت : كسوتُ زيداً ثوباً ، كان زيد هو
المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل ، ألا ترى أنه لا يس " الثوب " وانخذ له .
وان كان من باب أعلمتُ لم يجوز إلا إقامة الأول خاصة نحو :

(١) نقل هذا التخريج في الخزانة عن القالي ١٦٣/١ .

(٢) مطلع قصيدة للفرزدق في الفخر . الرعازع : الشديدة واحدها زعزع . رفيه شاهد

على نصب الرجال على نزع الخافض والأصل : من الرجال .

الكتاب ١٨/١ ، المختضب ٣٣٠/٤ ، الكامل ٣٣/١ ، القائض ٦٩٦ ، ابن الشجري

٣٦٤/١ ، المفصل ٢٩١ ، الخزانة ٦٧٢/٣ . الديوان ٥١٦ .

أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أعلمَ زيدَ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز خلاف ذلك (١) . وذلك أن الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنتان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يُقَمَّ إلا المفعول / الصحيح . وأما في باب كسوت فكلًا [١١٠] المفعولين فيه مفعول صحيح وفي باب ظننت كلاهما غير صحيح لأن أصلهما المبتدأ والخبر . ولذلك (٢) تكافأ المفعولان في البابين أعني في باب كسوت وفي باب ظننت بخلاف باب أعلمت .

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث . والذي ورد به السماع ويقتضيه القياس أنما هو ما ذكرناه من إقامة الأول . وكانت إقامة الأول في البابين (٣) أولى لأن مرتبة الأول ان بلى الفاعل ، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل ما مرتبته أن يكون بعده .

فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ولم يكن له مفعول به مَسْرُوح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : فأذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ (٤) . فأقام المصدر وهو نفخة . ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة .

والسبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر ، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في ، فلما كان تعدى الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى ، وإنما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأنه لا بد من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل .

• • •

(١) نقل ابن هشام جواز نيابة الثالث ان لم يلبس نحو : أعلمت زيدا كبشك سينا . التوضيح

١٤٦/٢ .

(٢) يريد باب ظننت وباب كسوت .

(٢) ر : فلذلك .

(٤) الحاقة : ١٣ .

وأما فعل المنعول هل هو مغيرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ . ومنهم من ذهب إلى أنه بناء برأسه غير مغيرٍ من شيء ، واستدل على ذلك بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يُبَيَّن في موضع الفاعل نحو : جُنَّ و غُمَّ ، ولا يقال : جنَّ اللهُ زيداً ، ولا غَمَّ اللهُ الهلالَ ، فثبت بذلك عنده أنه غير مغيرٍ من شيء ، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيراً منه .

وهذا الذي استدل به لاحجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيرٌ من فعل الفاعل على ما يُبيِّن بعد ، وجب أن يقدر غُمَّ وجُنَّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ ، ألا ترى أن يقوم في موضع قائم ، لاذ أن العرب لم تأتِ بالاسم إلا في الضرورة نحو قوله :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيَاءَ

وكم مثلها فارقتها وهي تصغيرُ (٢٧)

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوبُ .

والذي ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين ، أحدهما : أنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء نحو : طَوَيْتُ طَيًّا ولَوَيْتُ لَيًّا ، والأصل طَوِيًّا وَلَوِيًّا ، وهم مع ذلك يقولون : سَوِيرَ وَبُؤْيِعَ ، فلا يدغمون الواو في الياء فدل ذلك على أنهما مُغَيَّرَانِ / من ساير وبائع ، وأن [١١٠ظ] اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغما ، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فكان يجب الإدغام .

والآخر : إنه قد تقرر من كلامهم أنه إذا أدت قياسٌ إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان هُمَزَتِ الأولى منهما على اللزوم فنقول في جمع واصل ، أو اصيل ، وفي تصغيره أو يصيل ، والأصل : وَوَاصِلٌ و وُوصِلٌ ، لكنه أبدل من

الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون :
وُورِي ، فلا يلتزمون الهمزة ، فدلّ ذلك على أنّ وُورِيّ مغيّر من واري
وأنّ اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيء لكان
اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز . (١)

وأما كيفية بناء النعل للمفعول فإنّ الفعل لا يدخلون أنّ يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربع ، فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يدخلون أنّ تكون حروفه
كلها صحاحاً أو يكون معتل الفاء أو معتل العين أو معتل اللام ، أو معتل الفاء
واللام أو معتل العين واللام ، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك .
فإن كانت حروفه كلها صحاحاً ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره في
الماضي وفتحت ما قبل آخره في المضارع نحو : ضُربَ ويُضربُ ، إلا أنّ يكون
مضغفاً نحو : رددت ، فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح . وقد يجوز نقل الكسرة
من العين إلى الفاء قبلها فتقول : ردّ ، بكسر الراء وقد قرئ : هذه بضاعتنا
رُدّت إلينا . (٢) ومن العرب من يُشيم الضم في الفاء إشعاراً بأنّها قد كانت
مضمومة (٣) .

وان كان معتل الفاء فاما أنّ تكون فاؤه واواً أو ياءً . فإن كانت فاؤه واوا كان
حكمه حكم الصحيح ، إلا أنّك إذا (٤) شئت أبدلت من الواو همزة في الماضي
فتقول : أعدّ يوعّد (٥) . وان كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح . إلا
أنّك تبدل من الواو ياء (٦) في المضارع فتقول : يُسرّ يوسر .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأندلسي (ر : الأبيدي) في شرح الجزولية :
والاستدلال القوي انه مغير من فعل الفاعل أن طلب الفعل انما هو للفاعل من جهة المعنى
أولا والمفعول ثانياً فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولا والمفعول ثانياً
(٢) يوسف : ٦٥ وهذه القراءة قراءة علقمة في الشواذ . وقيل هي لغة بني ضبة وبعض تميم .
ابن خالويه ٦٤ ، المحتسب ٣٤٥/١ ، الارتشاف ١٩٣ .

(٣) الجمل : ٨٨ . (٤) ر : ان .

(٥) ر : ووعد يوعد ، وهو تحريف وفي ج : وعد يوعد .

(٦) كذا والصواب من الياء واوا .

فإن كان معتل العين فإنَّ فيه ثلاثة أوجه في الماضي . أحدهما أن تضمَّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول : قُولَ وبُوعَ (١) والأصل : قُولَ ، فحذفت له الكسرة من الواو ، وبُيعَ ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واوا .

والثاني : أن تستقل الكسرة في الياء فتنتقل فتقول : قِيلَ وبُيعَ ، والأصل : قُولَ وبُيعَ ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء . والثالث : أن تفعل مثل ما فعلت في هذا الوجه ، إلا أنَّك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل ، ولا يضبط ذلك إلا بالمشافهة (٢) .

فأما المضارع فيُفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله ، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول : يُقَالُ ويُبَاعُ ، والأصل : يُسْبِعُ ويُقَوِّلُ ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا : يُقَوِّلُ ويُبَسِّعُ ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في [١١١ ظ] الأصل .

فإن كان معتل اللام فأنه إن كان من ذوات الياء فإنَّك تفعل به في الماضي ما تفعل بالصحيح فتقول : رُمِيَ ، وكذلك المضارع ، إلا أنَّك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فتقول : يَرُمَى والأصل : يَرْمَى ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً .

وان كان من ذوات الواو فإنَّك في الماضي تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أنَّك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقول : غُرِيَ ، والأصل : غُرِوْ ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أنَّك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) نقل الفراء كما في اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها قول الشاعر :

ليست وهمل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بسوع فاشتريت

(٢) وهو ما يسمى في القراءة بالاشمام .

والمعتل العين واللام كطَوَيْتُ ولَوَيْتُ بمنزلة المعتل اللام وحدها ، والمعتل الفاء واللام كَيَدَيْتُ (١) وَوَفَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاء معاً . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون . فإن كانت كلها صحاحاً فإنك تضم أوله وتفتح ما قبل آخره في المضارع نحو يُسْتَخْرَجُ ويُدْحَرَجُ . وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون . فإن كان في أوله همزة وصل ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : استخرج وانطلق . فإن كان في أوله تاء زائدة ضمنت أوله وثانيه وكسرت ما قبل آخره نحو : تُدْحَرَجُ وتُقْرَطِيسُ ، فإن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : دُحِرَجَ وقُرَطِيسَ .

وان لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنك تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أن يؤدي ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة (٢) فإنك تقلبها واواً فتقول في ضارب وبيطير : ضُورِبَ وبُوطِرَ ، أو إلى وقوع حرف علة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فإنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيره (٣) على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو : استقيم ، أصله : استقيم ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء ، ونحو استبين أصله ، استبين ، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ، ونحو : يستقام ويستبان ، أصله : يستقام ويستبين . فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قلبتا ألفاً .

فإن كان الساكن حرف علة فإنك لا تنقل الحركة إليه نحو بُويعَ ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها .

- (١) يديت الرجل : ضربت يده ، ويديت اليه : اتخذت عنده يدأ أي نعمة ، ويدى فلان من يده أي ذهب يده ويبست ، ويدى : شكا يده ، اللسان : يلى .
(٢) ج ، ر : بعدها ، وهو تحريف .
(٣) ج ، ر : نظيرة ، وهو تحريف .

أو إلى وقوع حرف الهمزة متحركاً بعد فتحة فأنك تقلب الياء ألفاً وذلك نحو :
يُسْتَغْزَى وَيُسْتَدْنَى ، أصله : يُسْتَغْزَى وَيُسْتَدْنَى ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها .

“ “ “

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحد منهما
وتركت ما عداه منصوباً فإن في نصبه خلافاً .

فمنهم من ذهب / إلى أن الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول [١١١ظ]
وذلك نحو قولك : أعطيت زيداً درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق
على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ، لأن الأصل أعطى زيداً
عمرأخرهما (١) ، فلما قلت : أعطيت ، رفعت عمرأخرهما لأقامتك له مقام الفاعل ، ويبقى
الدرهم على نصبه .

وهذا المذهب فاسد لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجوز إبقاء عمله وفعل
الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس إلا على اسناد الفعل
للمفعول .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب على أنه خبر مالم يُسم فاعله ، وهو مذهب
أبي القاسم (٢) . وحجة صاحب هذا المذهب أنه رأى النحويين يسمون المنصوب
إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائماً ، فقاماً منصوب بعد
مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطيت زيداً درهماً ، درهم منصوب بعد
مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبراً وسمى المرفوع قبله اسم مالم يُسم فاعله .
وهذا المذهب فاسد ، لأننا إذا قلنا في قائم من قولك : ما زيد قائماً ، خبراً
فأنما نعني به الخبر الذي عملت فيه «ما» وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ
ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك : أعطيت زيداً درهماً ، لأنه لم يكن خبراً قط .

(١) كذا والصواب : أعطى عمرو زيداً درهماً .

(٢) قال الزجاجي : وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ ، الجمل ٩٠

ومنهم من ذهب إلى أن الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل (١) وذلك أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل ، فكما أن فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل . وإذا أقست الثاني من المفعولين في باب أعطيت فقلت : أعطيت درهم زيداً ، فإن بين النحويين في ذلك خلافاً . فمنهم من ذهب إلى أن المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زيداً هو الذي أخذ الدرهم الآن أنك أعطيت الثاني . ومنهم من ذهب إلى أن المعنى يعكس ، فإذا قلت : أعطيت درهم زيداً ، فكأنك قلت : أخذت الدرهم زيداً .

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داع . وإنني حمل صاحب هذا المذهب على ما ذكرته عنه أن سيويوه حكى أن قول (٢) العرب : أدخل فوه الحجر على القلب كأنك قلت : أدخل فوه في الحجر ، وإذا قلت : أدخل الحجر فاه ، كان المعنى : أدخل الحجر في فيه وليس في الكلام قلب (٣) فلما رأى سيويوه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو التميمي حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب .

وذلك لاجبة فيه لأن سيويوه حملاه على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري لأن قولك : أدخلت فاه الحجر ، إذا لم يكن مقولاً كان الحجر منعولاً مُسرحاً لفظاً وتقديراً والتم مسرح في اللفظ مقيد في التقدير لأن المعنى أدخل الحجر في فيه ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب / إلا إقامة الحجر الذي [١١٢و] هو مسرح في اللفظ والتقدير لأنه قد تقدم أن المسرح لفظاً وتقديراً أولى من المسرح لفظاً لا تقديراً ، فلما رأى العرب تقيم التميمي وترك الحجر فتقول أدخل فوه الحجر ، علم أن المسألة مقبولة وإن الأصل : أدخلت فاه الحجر ، تريد : في الحجر ، حتى يكون الذي أقيم المسرح لفظاً وتقديراً وبقي المقيد ، فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب . وأما أعطيت وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء .

(١) هذا أحد قول الزجاجي ونسبه لسيويوه . الجمل ٩٠ ، الكتاب ١٩/١ .

(٢) ج : بأن (٣) الكتاب ٩٢/١ .

باب من مسائل ما لم يُسم فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ما قدمناه من القوانين في الباب الأول . فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه الا ما ذكره من مسألة . أعطى المعطى فأنه لم يوفى حقها من الوجوه الجارية (١) فيها ، فينبغي لذلك أن تبين بأكثر مما ذكره .

فَمَا يُسهل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم إنَّ أعطى يحتاج إلى مفعولين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب . وكذلك المعطى لأنَّ اسم المفعول يجرى مجرى الفعل الذي أخذ منه إذا بُنى للمفعول فيجرى المعطى لذلك مجرى أعطى ويجوز حذف منصوب أعطى والمعطى اختصاراً واقتصاراً . وأن تعلم أنَّ الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والتي فلا بدَّ من ضمير يعود عليها ولا يجوز انفصل بين ما دخلت عليه وبين معموله لأنها من قبيل الموصولات ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، فعلى هذا إذا قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ، فإنَّ أعطى يحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، والمعطى كذلك . وفي المسألة أربعة أسماء وهي : المعطى والضمير الذي فيه والديناران والثلاثون . ولا يخلو من أن يُسرح المعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد أو يسرح أحدهما ويقيّد الآخر .

فإن سُرِحاً فلا يخلو من أن يقام لأعطى والمعطى الأول من المفعولين أو الثاني ، أو يقام الأول للأول والثاني «الثاني» (٢) أو بالعكس . فإن أقيمت الأول لهما قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ديناراً ، فيكون المعطى مرفوع أعطى والضمير الذي فيه مرفوع المعطى والديناران منصوب المعطى والثلاثين منصوب أعطى ، ولا يجوز أن تجعل الدينارين منصوب

(١) ر : الجائزة .

(٢) سقطت «الثاني» من النسخ .

أُعْطِيَ والثلاثين منصوب المُعْطَى لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَفَصَلْتَ بَيْنَ الْمُعْطَى وَمَعْمُولِهِ وَهُوَ الثَّلَاثُونَ بِالْذِينَارَيْنِ وَهُوَ مَعْمُولُ أُعْطِيَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِي .

وإن أقمْتَ لهما الثاني قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى «ديناران» ثلاثون دينارا ، فتجعل المُعْطَى منصوباً أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ ، ولا يجوز أن تجعل الديناران مرفوعاً / أُعْطِيَ [١٢ظ] والثلاثون مرفوع المُعْطَى ، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدّم .

فإن أقمْتَ الأول للأول والثاني للثاني قلت : اعطى المُعْطَى ديناران ثلاثين ديناراً ، فتجعل المُعْطَى مرفوعاً أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون منصوباً أُعْطِيَ .

وإن أقمْتَ الأول للثاني والثاني للأول قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعْطَى منصوباً أُعْطِيَ والضمير المستتر في المُعْطَى مرفوع أُعْطِيَ والديناران منصوب المُعْطَى والثلاثون مرفوعاً أُعْطِيَ ، والمُعْطَى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين .

وإن قيّدته (١) قلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوعاً أُعْطِيَ . ولا يجوز أن تجعل الدينارين مرفوعاً أُعْطِيَ والثلاثين مرفوع المُعْطَى لما يؤدي ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجْنَبِي ويكون منصوب المُعْطَى وأُعْطِيَ محذوفاً حذف اقتصار ، أو الباء باء السبب كأنك قلت : أُعْطِيَ ثلاثون دينارا مَنْ شَاءَ اللهُ مِنَ النَّاسِ بسبب المُعْطَى بسببه ديناران مَنْ شَاءَ اللهُ مِنَ النَّاسِ . فأُعْطِيَ بسبب المُعْطَى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئا .

ولا يجوز في هذه المسألة الرفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنّه إذا اجتمع سريح ومقيّد لم يُقَمَّ إلا السريح وترك المقيّد ، إلا أن يُجعل في المُعْطَى ضميراً

(١) ر : قدرته ، وهو تحريف .

آخر يعود على الالف واللام ، فأنتك ان فعلت ذلك قلت : أعطيتي بالمعطي
به دينارين ثلاثون ديناراً ، فتقيم لأعطي الثلاثين لأنه سريح والمعطي مقيد
بالباء وتجعل مرفوع المعطي ضميراً مستترا وتجعل منصوبه الدينارين .
هذا ان أقمت الاول ، فان أقمت الثاني لأنه سريح قلت : أعطى بالمعطاء
ديناران ثلاثون ديناراً ، فتجعل الضمير منصوب المعطي والديناران مرفوع
المعطي ويكون التقدير اذا جعلت في المعطي ضميراً آخر : أعطيتي ثلاثون
ديناراً من شاء الله من الناس بسبب المعطى هو دينارين بسبب نفسه لاسبب
غيره .

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسببه ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين .
فان قيدت المعطى وسرحت الضمير فقلت : أعطيتي بالمعطي دينارين ثلاثون
ديناراً ، فتجعل الضمير مرفوع المعطى والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع
أعطي ويكون منصوب أعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطيتي ثلاثون
ديناراً من شاء الله من الناس بسبب المعطى هو دينارين .

وان أقمت الثاني للمعطى قلت : أعطيتي بالمعطاء ديناران ثلاثون ديناراً ،
فتجعل الضمير منصوب منصوب المعطى والديناران مرفوعه والثلاثون
مرفوع أعطي ، ولا يجوز في الثلاثين إلا الرفع لأنه سريح وليس لأعطي
غيره إلا قولك بالمعطي ، وهو مقيد ، والتقدير/ أيضاً : أعطيتي ثلاثون [١٣و]
درهماً من شاء الله من الناس المعطاء ديناران ولا يكون المعطى في هذه
المسألة قد أخذ دينارين وأخذ بسببه ثلاثون ديناراً . فان قيدت الضمير
وسرحت المعطى قلت : أعطيتي المعطى به ديناران ثلاثين ديناراً ، فتجعل المعطى
مرفوع أعطي والديناران مرفوع المعطى والثلاثون منصوب أعطي ويكون
منصوب المعطى محذوفاً ويكون التقدير : أعطى ثلاثين ديناراً المعطى
بسببه ديناران من شاء الله من الناس .

وان أقمت لأعطي الثاني قلت : أعطيتي المعطى به ديناران ثلاثون ديناراً ،
فتجعل المعطى منصوب أعطي والديناران مرفوع المعطى والثلاثون مرفوع

عطيّ ويكون منصوب المُعطى محذوفاً ويكون التمدير : عطيّ ثلاثون أ
ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناس ، ويكون المُعطى
قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين ديناراً وأخذ بسببه ديناران وليس للمُعطيّ
ما يُقام له إلاّ الديناران ، لأنّه سريع والضمير مقيّد ، الا ان يجعل في
المُعطيّ ضمير آخر ، فأنك اذ ذاك إن أقمتَهُ قلتَ : أعطِيَ المُعطى
به دينارين ثلاثين ديناراً ، فتجعل المعطى مرفوع أعطِيَ والضمير الذي فيه
مرفوعه والدينارين منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أعطِيَ . وان أقمت
للمُعطيّ الدينارين قلتَ : أعطِيَ المعطاهُ به ديناران ثلاثين ديناراً ، ويكون
المُعطيّ في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين ديناراً .

باب اسم الفاعل

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله .

واسم الفاعل من جنس الأسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، لأن ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه (١) .

ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي وهو مذهب الكسائي . ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٢) .

فأما الكسائي فيستدل على (أعمال) (٣) اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ماحكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌ يزيد أمس فسویرُ فرسخاً ، ويقول الله تبارك وتعالى : وكلبهم باسِطٌ ذراعيه بالوَصِيدِ (٤) . وهذا كله لاجبة فيه . أما هذا مارٌ يزيد أمس فسویرُ فرسخاً ، فأما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به ، مثل قول الشاعر : / أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَّقْرُ . (٢٥) [١١٣ظ] العامل في «إذ» ما في ابن ماوية من رائحة الفعل ، كأنه قال : أنا المشهور إذ جدَّ النَّقْرُ . فاذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والاولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه .

(١) قال بهذا المبرد في المقتضب ١١٩/٢ .

(٢) هذا المذهب والذي قبله يرجعان في حقيقتهما إلى مذهب واحد هو مذهب سيويه ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٣) سقطت من ج ، ر .

(٤) الكهف : ١٨ .

وأما قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالموصيد ، فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أن الواو في : وكلبهم ، واو الحال تقديره : وكلبهم يبط (١). فبطل حال المذهب .

وأما من قال إنَّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول (٢) والأمثلة ، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله .

فإن قال : أجرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل ، والأمثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قيل له : فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحدا كان أولى من هذا التكلف ، وقد وجدنا ذلك هو السبب .

والثالث وهو الذى ذهب اليه صاحب الكتاب (٣) وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الاسماء . فإذا كان فيه الالف واللام عمل عمل فعله قولاً واحداً كان ماضياً أو بمعنى الحال والاقبال (٤) ، وذلك أن الالف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول الا بالجمل .

فإذا قلت : هذا الضاربُ زيداً ، فهو في موضع التضرِب . والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الاصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :
ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومته ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل (١٦)
فإن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى ، فإن كان بمعنى المضى فأما أن يكون متعدياً إلى واحد أو إلى أزيد من واحد . فإن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والاضافة بالاجماع ، إلا الكسائي . وقد تقدّم بطلان مذهبه .

(١) هذا التوجيه في الطبرسي ١٣٠/١٥ ، الكشاف ٤٧٥/٢ .

(٢) قال المبرد : واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يفعل . المقتضب ١١٩/٢ .

(٣) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٤) ر : الاستقبال .

وإن كان متعدياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالإضافة بالإجماع إلا الكسائي ، فإنه يثبت التنوين وينصب ، وأما الثاني فاختلاف فيه أهل البصرة ، فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل ، فإذا قلت : هذا مُعْطِي زيد درهماً أمس ، فعلى تقدير : أعطاهُ درهماً .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه . وهو الصحيح . ألا ترى أنه لا يسوع إضمار في باب ظننت . ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ظانٌ زيد قائماً أمس ، لا يتصور أن يكون قائماً محمولا على فعل مضمر ، لأن ظانا يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار .

فالاقتصار لا يجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ، فصح إعماله في الثاني بمعنى الماضي . وإنما عمل لأنه شبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين/ وهو المضاف إليه . [١١٤ و]

• • •

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً جمع سلامة لأن جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معمله الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو لا يكون . فإن كان في معمله الألف واللام أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب . مثال ذلك : جاءني الضاربُ الرجل ، ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجل .

فإن لم يكن في معمله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الألف واللام لم يجر إلا النصب ، مثاله : جاءني الضاربُ زيداً .

فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها ،

فأن أثبتها فالنصب ليس الا ، مثاله : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون زيداً .

فأن حذفها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للاضافة ، فأن حذفتها للطول فالنصب ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيداً وهؤلاء الضاربو زيداً . فأن حذفتها للاضافة فالحذف ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد .

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين والنون والاضافة . مثال ذلك قوله : هذا ضاربٌ زيد . وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد . وإثباتهما والنصب ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وهذان ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً .

وان كان بمعنى الماضي فلا يجوز الا حذف التنوين والنون والاضافة ، خلافاً للكسائي فإنه يجوز ذلك ، وقد تقدم بطلان مذهبه .

• • •

واعلم أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر ، ومثاله : زيدٌ ضاربٌ عمرأ ، أو صلة لموصول ، مثاله : هذا الضاربُ زيداً . أو صفة لموصوف مثاله : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرأ . أو حالاً لذي حال ، مثاله : جاء زيدٌ ضارباً عمرأ . أو يتم مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها أو مفعولاً ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها ، مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً ضارباً عمرأ وأعلمتُ بكرأ عمرأ ضارباً زيداً .

وإنما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر لآته إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوي فيه جانب الفعلية ، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه عمله وان لم يعتمد (١) لآته في معنى فعل قد أشبهه ، فيجيز : ضاربٌ زيدٌ عمرأ ، على أن يكون

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ، شرح التسهيل ٤٥٥ ، والتوضيح ٤٤/١

ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّد الخبر ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ودانية عليهم ظلالها (١) . في قراءة من / قرأ برفع دانية (٢) فجعل دانية مبتدأ وعليهم [١١٤ ظ] متعلقاً بدانية ، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية .

وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره : ظلالها دانية عليهم .

• • •

واعلم أنّ اسم الفاعل إذا صُغّر لا يعمل (٣) ، لأنّ التصغير من خواص الأسماء ، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء) (٤) بعد شبهه الفعل فضعف عن العمل ، خلافاً لأهل الكوفة فأنهم يميزون ذلك .

• • •

وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده . فإن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنّه لم يوصف إلاّ بعدما أعمل ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ . فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجوز له أن يعمل لما تقدم .

• • •

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك : هذا زيداً ضاربٌ ، ألاّ إذا وقع صلة الموصول أو صفة الموصوف ، فأنّه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، لا يجوز أن تقول هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ ، لئلا يؤدي الى تقديم الصفة على الموصوف لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل . وكذلك تقول : هذا الضاربُ زيداً ، لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله تبارك وتعالى : وكانوا فيه من الزاهدين (٥) . فإنّ «فيه» متعلقة بعامل

(١) الانبان : ١٤ .

(٢) هذه القراءة ذكرها الزحشرى في الكشف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ولم يبين من بها .

(٣) ج : لم .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

(٥) يوسف : ٢٠ وانظر الشاهد ٩١ وما حوله من تعليقات .

مضمرة تقديره : أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه (من) (١) الزاهدين ، ثم حذف زاهدين للدلالة من الزاهدين عليه ، وهذا أولى ، لأنه حذف مادل عليه دلالة .

ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنَّ العرب قد تتسع فيهما مالا تتسع في غيرهما ، لكن موما أمكن إبتاؤهما على ما استقرَّ فيهما من منع التقديم كان أولى . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

٣٨٩ تقول وصكّت وجهها يمينها أبعلى هذا بالرحى المتقاعس (٢)
أما على إضمار أعني بالرحى أو على إضمار متقاعس بالرحى ثم حذف متقاعس للدلالة المتقاعس كما تقدم .

• • •

وإذا أتبعْتَ معمول اسم الفاعل فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان منصوباً فتبعه على اللفظ ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيداً نفسه ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاه ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقل .

وإن كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلاً .
فإن كان زناً أو تأكيداً فمنهم من قال : نُبِّعَه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نُبِّعَه على اللفظ والموضع ، إلا إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ولم يكن فيه الألف واللام فأنك تتبعه على اللفظ .

وإن كان التابع عطفاً أو بدلاً فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون . فإن كانت فيه الألف واللام / فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثني [١١٥ و] أو مجموعاً جمع سلامة ، لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدّم .
فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض . النصب على الموضع

(١) سقطت (من) ج ، ر .

(٢) لؤلؤ بن كعب العبدي ، ونسب للمعلم السعدي . والرواية : صدرها ، وهو من فعل

النساء ، المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . الكامل ٣٩/١ ، اللامات ٤٢ ،

شرح الحامسة للرزوقي ٦٩٦ ، المنصف ١٣٠/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، شرح الحامسة

للتبريزي ٢٢٨/٢ .

والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيد وعمرأ ، وعمرؤ ،
وهذان الضاربا زيد وأخيك ، وأخاك .

فإن كان مفرداً فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً
لما فيه الألف واللام أو مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو لا يكون .
فإن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض . فالنصب على الموضع
والخفض على اللفظ . مثال ذلك : هذا الضاربُ الرجلِ والغلَامِ ، والغلَامَ ،
وغلَامِ الرجلِ ، وغلَامَ الرجلِ . وهذا ضاربُ الرجلِ والغلَامِ والغلَامَ (١) ،
وغلَامِ المرأةِ وغلَامَ المرأةِ .

فإن كان مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيويه والمبرد
فسيويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه
الألف واللام فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وأما المبرد فلا
يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام
فلا يجيز الا النصب على الموضع . (٢)

والدليل على صحة مذهب سيويه ما روى من قول الشاعر :

٣٩٠ الواهبُ المِتهُ الهِجَانِ وعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا (٣)
بنصب وعبدها وخفضه . (٤)

فإن لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام ولا
إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ وأخاك ،

(١) هذا المثال غير متفق مع السياق لأن الحديث عن اسم الفاعل المحلى بآل .

(٢) الكتاب ٩٤/١ ، والمبرد يجيز الخفض مل تقدير إعادة المضاف وخلاصه مع سيويه إنما هو في
إجازة : هذا الضارب الرجل وزيد ، بجر زيد فالمبرد لا يجيزه وسيويه يجيزه . المقتضب ١٦٣/٣ .

(٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معديكرب . الهجَان : البيض ، وهي أعز الابل . عُوذ
جمع عائد وهي التي وضعت حديثاً فيموذ بها ولدها . الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب
١٦٣/٤ ، الأصول ٨٨/١ ، الخزائن ١٨١/٢ ، الديوان ٢٩ .

(٤) أجاز المبرد الخفض في (عبد) بتقدير إعادة المضاف (الواهب) لابل المطف على الموضع .
المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا الضاربُ الرجلِ زِيداً ، فأما قول الشاعر :

أبا ابنُ التارِكِ البَكْرِيُّ بشرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعاً (١٩٦)
بخفض بشر ، فبشر عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع
أحواله وليس بِبَشْرٍ بدلاً .

فأن لم يكن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال
والاستقبال أو بمعنى المضى . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على
الموضع والخفض على انقضاء ، وذلك مثل قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً
وعمرًا ، وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاك وأخيك .

وإن كان بمعنى المضى فالخفض ليس إلا ، وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ
أخيك وكذلك وأخيك . وقد يجوز النصب بأضمار فعل .
وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف .

فمنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض أبداً . إلا أن يكون قد اتصل باسم
الفاعل مفرداً أو مكسراً أو فيه الألف واللام ، فإنه عنده في موضع نصب .
ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع نصب أبداً إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى / [١١٥ ظ]
المضى وليس فيه ألف ولا م .

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض إن لم يكن في اسم الفاعل الف
ولام (١) . وفي موضع نصب إن كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسراً (٢)
أو مفرداً .

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفض إذا كان الفاعل مثني
أو مجموعاً جمع سلامة ، فيكون في موضع نصب مع تقدير حذف النون للطول ،
وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة ، وهذا أسدُّ المذاهب لاجراء
الضمير مجرى الظاهر .

(١) ر : الألف واللام .

(٢) ر : وكان مكسراً .

فأما من ذهب الى أنه ابدأ في موضع خفضٍ إلا في موضع الضاربك ،
فأنه يقول : حذف النون للأضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل
على الأقوى .

والجواب : أنه يجوز ما ذكر على الأول ولا مانع يمنع من أن النون محذوفة
لأطول وإن كان ذلك أقل من حذفها للأضافة .

وأما من بجعله في موضع نصب إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضى
وبغير الف ولام فحجته أن النون لو كانت محذوفة لأطول لثبتت في بعض
المواضع مع الضمير ، ثبت أنها محذوفة للطاقة الضمير ، أعني أنه شديد
الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك .

وذلك باطل ، لأن حذف النون للأضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها
لأضافة الضمير . والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب
الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون (١) .

ولا يجوز اثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة ،
كقول الشاعر :

وما أدري وظنني كل ظنٍ
أهسلمني إلى قومي شراح (٢)
وقوله :

(١) انظر هذا التعليل في معاني القرآن ٤٨٦/٢ .

(٢) نسب ليزيد بن مخزوم الحارثي . شراح : مرخم شراحيل في غير نداء . وروى في
المحاسب : شراحي ، بالياء . واتصال النون باسم الفاعل ضرورة عند القراء وشاذ عند
ابن جني ، ورواه العيني . أبسلمني بنو اليه اللقاح . ولا شاهد فيه . واليه اللقاح :
السيد الذي لم يذل . معاني القرآن ٤٨٦/٢ ، المحاسب ٢٢٠/٢ ، البحر المحيط ٣٦١/٧ ،
المغنى ٣٨٠ ، العيني ٣٨٥/١ شواهد المغنى ٢٦١ الدرر ٤٣/١ .

- ٣٩٢ ألا فتى من سَراةِ الناسِ يَحْمِلُنِي وليس حامِلُنِي إلا ابنُ حِمَالٍ (١)
 وكان الأصل أن يقول : وليس حاملي ، ومُسلمي . وكذلك قوله :
- ٣٩٣ وليس بمُعِينِي وفي الناسِ ممتعٌ رقيقٌ إذا أَعْيَى رقيقٌ وممتعٌ (٢)
 وكذلك قوله :
- ٣٩٤ هم القائلونَ الخَيْرَ والآمرونَهُ إذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمًا (٣)
 وكذلك قول الآخر :
- ٣٩٥ ولم يرتفقُ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدي المُعْتَقِينَ رواهقُهُ (٤)
 فتون ضرورة .

(١) نسبة المبرد لابن المحلم السعدي في مدح طلحة بن حبيب الذبباني .
 وروايه : بنى ذبيان . قال : وانشد بعضهم : وليس حاملي الا ابن حمال
 وهذا لا يجوز في الكلام لأنه اذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، الكامل ٣٦٣/١ ،
 شرح السيراني ٦٤/٢ (التمهيدية) ، الأنصاف ٧٥ ، البيان للأنباري ٣٠٥/٢ ، الخزانة
 ١٨٥/٢ .

(٢) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم أجده من أورده أو استشهد به .
 (٣) لم أعثر له على نسبة وقيل مصنوع وورده المبرد ومنه حتى في الضرورة . المعظم : الأمر الذي
 يعظم دفعه . ورواية الفراء : والفاعلونه . الكتاب ٩٦/١ ، معاني القرآن ٣٨٦/٢ ، الكامل
 ٣٦٤/١ ، المفصل ٨٥ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، الخزانة ١٨٧/٢ ، شواهد الكشاف
 ٥٣٨ .

(٤) لم أعثر له على نسبة وأنكره المبرد والبغدادى . يرتفق : يتكئ على مرفقه . المعتفون
 السائلون . رواهق جمع راهقة من الرهق وهو التعب . يريد أن طالبي معروفة غشوه فجلس
 لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولا عنهم . الكتاب ٩٦/١ ، الكامل ٣٦٤/١ ، شرح
 للبياني ٢٠٦/١ ، ابن يعيش ١٥/٢ ، الخزانة ١٨٨/٢ .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِّلٌ وفَعِيلٌ . فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وان لم تكن أسماء فاعلين . والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة . وفعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن فَعَّلَ بتضعيف العين واسم الفاعل من فَعَّلَ مُفَعِّلٌ . فهذه الأمثلة اذن وقعت موقع مُفَعِّلٌ . ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل ، أعني لأنها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة وموقعها . ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل / عند من يرى أن اسم الفاعل انما عمل [١١٦] و لجرانته على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه . وقد تبين فيما تقدم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال . وهذه الأمثلة تنقسم تسمين : قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذي لاخلاف في اعماله : فَعُولٌ ، ومنه قول الشاعر :

٣٩٦ ضروبٌ تنصل السيف سوق سمانها اذا عدوا زاداً فانك عاقراً (١)
وقوله :

٣٩٧ هجومٌ عليها نفسه غير أنه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض (٢)
وفَعَّالٌ ، ومنه قولهم : أما العسل فأنث شراب . وقال الشاعر :

٣٩٨ أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوايف أعقلاً (٣)

(١) لابي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي ، الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الاشتقاق ١٥٠ ، الأصول ٧٨/١ ، ابن السجى ١٠٦/٢ ، المفصل ٢٢٩ ، ابن يعيش ٦٩/٦ ، الخزائن ١٧٥/٢ ، الديوان ٧٩ .

(٢) لدى الزمة في وصف ظليم . ومضمير في (عليها) يعود مل بيضاته . الكتاب ٥٦/١ ، اللسان هجم ، الخزائن ٤٥١/٣ ، الديوان ٣٢٤ .

(٣) للقلاخ بن حزن المنقري . الجلال : جمع جل وهو ما يغطي به جسم الفرس وغيره ، وأراد به هنا لامة الحرب . الخوالب : جمع خالقة وهي عمود في مؤخر البيت ، ويقال شقة في أسفل مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصطك ركبته عند المشي خلقة أو ضمناً . الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٣/٢ شرح مشكلات الحامسة ٣٣ ، المفصل ٢٦٦ ، المعين ٥٣٥/٣ ، المنصريح ٦٨/٢ .

فذهب جِلالاً بلباس .

وميفعال ، ومنه قولهم : انه لمنحارٌ بوائكها (١).

فهذه الامثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين . وأما أهل الكوفة فيزعمون أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بأضمار فعل يدل عليه المثال (٢)، فإذا قلت : هذا ضروبٌ زيداً ، فتقديره عندهم : ضروبٌ يَضْرِبُ زيداً . ولذلك لا يجوزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة ، لأنَّ الفعل انما أضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يبدل عليه .

وهذا مذهب فاسد ، لأنَّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع ، وأيضاً فإنَّ ما انكروه من تقديم المنعول قد سُمِعَ ، ومنه قوله : ٣٩٩ بكيتُ أخاً لا واء يُحمدُ يومُهُ كريمٌ رؤوسُ الدارعينَ ضروبٌ (٣) فقدّم رؤوس الدارعين على ضروب تقديره : ضروبٌ رؤوس الدارعين . فذلَّ ذلك على أنَّه منتصب بنفس المثال .

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٤) فَعِلٌ وفَعِيلٌ .

فمذهب سيبويه اعماها ومذهب المبرد أنَّه لا يجوز ذلك (٥) . استدلَّ المبرد على منع اعماها بأنَّ فعلاً اسم فاعل من فَعِلَ وفَعُلَ لا يتعدى ، فكذا ما اشتقَّ منه . وكذلك فَعِلٌ اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدى فهو اذن كفعله لا يتعدى .

وهذا الذي ذهب اليه من الاحتجاج فاسد . اذ الكلام لم يقع إلا في فَعِلَ وفَعِيلَ الواقعيين موقع مُفْعَل . فأن قال : فما الدليل على أنَّ العرب قد أوقعتهما موقع مُفْعَل ؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلُّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره .

(١) بوائك جمع بائة وهي السمينة . والفعل : باك : وانظر الكتاب ٥٨/١ .

(٢) مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، التصريح ٦٨/٢ .

(٣) نسبة ابن يعيش لابي طالب وليس في ديوانه . اللؤواء : الشدة والجهد . شرح السيرافي

٤٤٥/١ ، الفصل ٢٨٧ ، ابن يعيش ٧١/٦ .

(٤) قوله : وأهل الكوفة ، لا وجه له فالخلاف بين أهل البصرة فقط .

(٥) الكتاب ٥٨/١ ، المختضب ١١٤/٢ ، الأصول ٧٩/١

فالجواب : أن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بأعمالها . فمن الدليل على اعمال فعيل قوله :

٤٠٠ حتى شأها كليلٌ موهناً عملٌ باتت طراباً وبات الكليل لم ينم (١) فَمَوْهَنٌ منصوب بكليل . ومن الدليل على اعمال فعل قوله :

٤٠١ حذرٌ أموراً لاتتغيرُ وآمينٌ ماليس مُنجيهٌ من الأقدار (٢) فأعمل حذراً في أمور . وكذلك قوله :

٤٠٢ أو مسحلٌ شنجٌ عضادةٌ سَمَحَجٌ بسرّاته ندبٌ له وكلومٌ (٣) فأعمل شنجاً في عضادة .

واعمالها عند سيبويه ومن أخذ / بمذهبه قليل . وهو في فعلٍ أقلّ منه في فعيلٍ بكثير ،

وأما المبرد فلم ير أن في هذا الذي استدل به سيبويه دليلاً . أما قوله : حذرٌ أموراً لاتتغيرُ وآمينٌ

فزعم المازني أنما خبره أبو يحيى اللاهطي أنه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً في أعمال فعلٍ فوضع له هذا البيت . قال : فالييت مصنوع .

(١) لساعدة بن جويه الهذلي يصف بقراً وحشياً ، شأها : شاقها ، وقيل : ساقها وازعجها كليل كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة ما برق طوال الليل . الموهن : آخر اقل طراباً : مسرعة . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الخزائن ٤٥٠/٣ ، ديوان الهذليين ١٩٨/٣ .

(٢) قيل هذا الشاهد مصنوع . وفي ج ، ر : حذراً ، وما أثبتناه ورد في نسخة بحاشية ج وهو الرواية . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٧/٢ ، ابن الشجري ١٠٧/٢ ، المعنى ٤٤٣/٣ ، الخزائن ٤٥٦/٣ .

(٣) ثيب بن ربيعة . ورواية الديوان : بسرّاتها ندب له .

المسحل : الحمار الوحشي . شنج : مبالغة من شانج والفعل شنج بمعنى لزم أو قبض . العضادة الناحية ، وأراد هنا قوائم الأتبان . السَمَحَج : الطويلة . السراة : اعل الظهر ووسطه الندب : آثار الجروح . واحدها ندبة . الكتاب ٥٧/١ ، اللسان : عضد العترانة ٤٦٥/٣ ، الديوان ١٢٥ .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت إليه لأن سيويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده ، وسيويه رحمه الله أحفظ لما برويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يطعن في روايته بقول من أقر على نفسه بالكذب .
وأما قوله :

أو مسحل شنج عِضادة سَمَحَج (٤٠٢)
فعِضادة عنده (١) منصوب على الظرفية كأنه قال : في عِضادة سَمَحَج ،
والظروف لا يُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائع الأفعال ،
وأما الذي ينكر أعمالها فيه المفعول به .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد . لأن العِضادة اسم للقوائم ، والأسماء ماعدا اسم الزمان
والمكان لا تجعل ظرفاً تقاس . وأيضاً فإن المعنى يفسد . لأنه يكون إذ ذاك
قد شبه فرسه في الجري (٢) بحمار متقبض في قوائم أتان ، وذلك مناقض لما يريد
من وصفه بالجري ، فثبت أن شنجاً هذا بمعنى مُسَنَج ، كأنه قال : مُسَنَج
عِضادة سَمَحَج ، فيكون إذ ذاك قد شبه فرسه بحمار يالرد أتاناً فهو يعرضها
وهي تعضه .

ومما يدل على اعمال فعل قول زيد الخيل :
٤٠٣ أتانى أنهم مزقون عِرضي جِجاش الكيرمكين لها قد يد (٤)
فعرضي منصوب بمزقين ولا يسوغ فيه غير ذلك .
وأما كليل موهناً ، فموهنأ عنده منصوب على الظرف بكليل ، قال : ومما
يدل على ذلك أنه من كل وكل لا يتعدى فكذلك ما أُخِذَ منه .

(١) أى عند المبرد .

(٢) ج : بالجري .

(٣) قوله : فرسه ، سهو فالبيت في وصف ناقته .

(٤) مزقون : جمع مزق مبالغة في مازق . الكيرملين : اسم ماء جبل طى الفديد : الصياح والتصويت

يريد أن هؤلاء الذين يتقصون منه لا يعبأ بهم ولا يكثر لهم . حاشية الكتاب ٥٨/١

المقتضب ١١٦/٢ ، التوضيح ٤٥/٢ ، العنى ٥٤٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ ، الخزافة

٤٥٦/٢ .

وهذا الذي ذكره فاسد ، لأنه قد قدّمنا أن كليلاً — على مذهب سيويه — إنما يكون من كثل .

فإن قيل : فلعلة كما ذكر أبو العباس من أن موهناً منصوب على الظرف ، كأنه قال : كليلاً موهناً ، أي ضعيف في موهن .

فالجواب : إنه إن حُمِلَ على ما ذهب اليه المبرد تناقض مع قوله : وبات الليل لم ينم ألا ترى أنه إذا ضعف موهناً وكان عملاً في وقت آخر فأنت في الوقت الذي ضعف فيه قد نام . وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عَمِلٌ بمعنى تعب كما ذهب اليه بعض الناس كان متناقضاً لأنه إذا كان ضعيفاً تعباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله : وبات الليل لم ينم ، فثبت أن كليلاً بمعنى مكل موهناً لكثرة خفقه فيه كما يُقال : أتعبت نهارك بكثرة عملك فيه . فإن قيل : فلائى شيء جعله مكللاً موهناً . وإنما هو مكلل الليل بدليل قوله : وبات الليل لم ينم ؟ فالجواب / إنه أوقع موهناً موقع مواهن الليل كليلاً ، وهو من وضع المفرد موضع الجمع الخائي في ضرورة الشعر نحو قوله :
٤٠٤ كلوا في بعض بطونكم تعفوا البيت (١)
أي في بعض بطونكم . فثبت إذن أن فعلاً وفعيلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً .

* * *

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والأضافة والفصل ، وأن الأضافة غير محضة ، وسائر أحكام أسماء الفاعلين إلا ما ذكره ابن خروف من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي ، واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلاً على ذلك قوله :

(١) عجزه : فإن زمانكم زمن خميص .

وهو من أبيات الكتاب الخمسين . ورواية الفراء والمبرد : نصف بطونكم تعفوا .
والفراء يراه جائزاً في الاختيار وبه وردت بعض الآيات ووافقه ابن جني .

الكتاب ١٠٨/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المتنضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٢٤٥/١ ، المحتب ٨٧/٢ ، ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٤٣ ، الخمر ٣١/١ . المفصل ٣١٣ .

بَكَيتُ أَخَا الْأَوَاءِ (١) يُحَمَّدُ يَوْمَهُ البيت (٣٩٩)
 ألا ترى أنه يندب ميتاً ، فدلّ ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضي .
 وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدّم ذلك
 في قوله تعالى : وَكَلَبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ (٢) .

(١) الرواية : لأرواه ، وبها رواه قبل قليل . (٢) الكهف . ١٨١ .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي (١) كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنتها إنما شُبِّهَتْ باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله .

ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك . وأنتها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمل ضميراً ، وأنتها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنتها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك ، فتقول : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله ، فإن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل ، مثال ذلك : أفعلُ منُ ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسم بعدهُ تقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو أباً ، ولا تقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو الأب لأنه قد نقص منه الثنية والجمع والتأنيث .

* * *

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهَ عموماً . وقسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهَ خصوصاً . وقسم فيه خلاف .

فالذي يُشَبَّهَ باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ونعني بالعموم أن تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ .

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث : مثال ذلك :

(١) ج ، و ، هـ ، وهو سهو .

عذراء في المؤنث ومُلتَح في المذكر ، تقول : مررتُ برجلٍ مُلتَح الابنِ ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أعذَرَ البنتِ ولا بامرأةٍ مُلتَحيةِ الابنِ ، لثلاثِ لفظاً ليس من كلام العرب [١١٧] . والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما مثال ذلك : حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر ، فتقول مررتُ برجلٍ خَصِيّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البنتِ .

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خَصِيّ الزوجِ : وجه جوازه عنده أنه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب ، لأنَّ خَصِيّاً فَعِيلٌ ، وفَعِيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغيره ، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر . وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلا ماسَّمع ، ولم يُسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بامرأةٍ خَصِيّ الزوجِ . وأيضاً فإنَّ المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة ، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً ، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة . وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً .

. . .

والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض ، لأنَّ الخفض لا يكون إلا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لثلاثِ يؤدي إلى اضافة الشيء إلى نفسه . وهذه الصفة اذا نصبت أو خفضت تبع لما قبلها في أربعة من عشرة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع . مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، وبرجلين حَسَنَيِ الاب . وأما قوله :

٤٥٠ ياليلةٌ خرّسَ الدّجاجَ سَهَرَتْهَا بِيغْدَادَ ما كادت إلى الصّبح تنجلي (١)
فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطلوها كالجمع فكأن كل جزء
من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا ، حكى من كلامهم : ثوبٌ
أخلاقٌ وبرمةٌ أعشارٌ (٢) وضَبَعٌ حَضَاجِرُ (٣) ، للعظيم البطلن (٤) .

وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أن يعقوب حكى عن الأصمعي
أنّ العرب تقول : ليلةٌ خرّسٌ ، إذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب قد تسكن
فُعْلاً فتقول في عُتْقٍ : عُتِقٌ ، وفي أُذُنٍ : أُذُنٌ ، وفي طُنْبٍ : طُنْبٌ (٥) .
فعلى هذا لا أشكال في البيت . لأنّه من وصف المفرد بالمفرد .

وإذا رُفِعَتْ تبعث لما قبلها اثنين من خمسة ، في الرفع والنصب والخفض
والتعريف والتذكير ، وتبعث لما بعدها في لغة : أكلتني البراغيثُ في واحد من اثنين ،
في التأنيث والتذكير ، وفي لغة من يقول : أكلوني البراغيثُ ، في اثنين من خمسة :
في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع .

وهذه الصفة لا تعمل إلّا في السبي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل
مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ
برجلٍ حسنٍ غلامٍ الأبِ ، أو نكرة مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ،
أو مضافاً إلى الضمير مثل مررتُ / برجلٍ حسنٍ وجهه [١١٨ و] .

(١) لم أعر على نسبة هذا الشاهد . وليلة خرّس : لا يسمع فيها صوت ، وبلغه أراد أنها طويلة
فلا تكاد تسفر عن الصبح ، ورواية ابن جني وغيره : طويلة .. عن الصبح . شرح المفضليات
٥٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٣ ، التمام ١٦٥ ، المخصص ١٦٣/١٦ ، المقرب
٣٦ ، اللسان : بغداد بغداد .

(٢) البرمة : قدر من الحجارة . أعشار جمع عشر ، قطعة تنكسر من القدر أو القدر . وقيل
قدر أعشار أى عظيمة كأنها لا يحملها إلا حشرة .

(٣) حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضياع . سبت بذلك لسة بطنها والمفرد حضجر ومعناه
الوطب أو السقاء الضخم . اللسان : حضجر .

(٤) الصواب : للعظيمة ، لأن الضبع مؤنث والمذكر ضبعان .

(٥) انظر أدب الكاتب : ٥٤٣ .

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بمنّ واستدلّ على ذلك بقوله :
 ٤٠٦ ومَهْمَةً هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجًا (١)

وهذا لاحجة فيه ، لأنّ هالكاً ليس بصفة مشبهة وإنّما هو واقع موقع مُهلك (٢)
 وفاعل قد يقع موقع مُعِل ، وحُكِي من كلام العرب : أوردس الشجرُ
 فهو وارسٌ ، وأبغ الغلامُ فهو يافعٌ .

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو أن تكون معرفة
 أو نكرة ، فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون
 مضافاً إلى ما فيه الألف واللام (أو نكرة) (٣) ، أو مضافاً إلى الضمير .

فإن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ
 برجل حسن الوجه ومررتُ برجل حسن وجه الأخ ، جاز في المفعول
 ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والخفض . أجودها خفض ثم النصب ثم الرفع .
 وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها النصب ثم خفض ثم النصب على
 الشبه بالمفعول به ، ثم الرفع .

وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع في فصيح الكلام والنصب
 والخفض في ضرورة الشعر .

فإن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون
 مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى الضمير أو نكرة .

فإن كان فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل قولك : مررتُ
 بالرجل الحسن الوجه ، أو الرجل الحسن وجه الأخ ، جاز فيه ثلاثة
 أوجه :

(١) المعجاج . المهمه : القلاة الواسعة . تخرج ، سلك ، المقتضب ١٨٠/٤ ، ١٨١ ، شرح ،

المفضليات ٢١٧ ، الخصائص ٢١٠/٢ ، المخصص ١٢٧/٦ ، الاتصاف ٤٠٣ العيني

٢٩/١ الديوان ٩ .

(٢) انظر مجاز القرآن ٣٤٨/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

النصبُ والرفعُ ثم الخفضُ ، أجودها النصبُ ثم الخفضُ ثم الرفعُ .
 وإن كان مضافاً الى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ
 الرفعُ في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعر والخفضُ ممتنع .
 وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ . النصبُ
 في فصيح الكلام والرفعُ قليل والخفضُ ممتنع .

• • •

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً او منصوباً أو مخفوضاً .
 فإن كان مخفوضاً فبالأضافة . وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة
 أو نكرة . فإن كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول وإن كان نكرة جاز فيه وجهان :
 أحدهما النصب على التمييز وأن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به .
 وأن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً الى الضمير أو معرفاً بالالف واللام .
 فأن كان مضافاً الى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً . وإن كان معرفاً بالالف واللام
 ففيه خلاف . فمذهب سيويه رحمه الله أنه فاعل . وعلى مذهب أبي علي الفارسي
 أنه بدل من الضمير الذي في الصفة . والصحيح / مذهب سيويه على [١٨٨ ظ]
 ما يُبينُ بعدُ ان شاء الله تعالى .

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصورة فيه ثمان عشرة . ثلاث في مثل :
 مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، بالرفع والنصب والخفض . وكذلك المضاف الى
 ما فيه الألف واللام نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُ الأخ ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة
 أوجه . وثلاثة في مثل قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .
 وثلاثة في مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه بالرفع والنصب والخفض .
 ومثل ذلك مع تعريف الصفة نحو : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُ الأخ .
 وثلاثة في مثل : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .
 وكذلك مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهه ، بالرفع والنصب والخفض .
 فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم . امتنع منها مسألان :
 الحسنِ وجهه والحسنِ وجهه ، لما يذكر بعد ، فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة

ثلاث منها لا تجوز الا في ضرورة ، وهي : حسن وجهه ، بالنصب والخفض والحسن وجهه ، بالنصب . والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكن بعضها أقوى من بعض على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

(قال الأستاذ (١) : والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيان (٢) ضعيفان : أحدهما تكرار الضمير لأن الأضافة متى نصبت (معمولها) (٣) فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف . والآخر الجمع بين الألف واللام والأضافة . وكل واحد منهما على انفراده ضعيف . فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . وأيضاً فإن الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت (٤) الصفة لأضافتها إلى معرفة . والألف واللام لما لم يكن من قبيل الأضافة لم يجوز أن يكون عوضاً منها .

وكذلك : مررت بالرجل الحسن وجهه ، لم يجوز لأنه عكس الأضافة ، أعني اضافة المعرفة إلى النكرة ، والباب اضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فإن الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه .

وأما مررت برجل حسن وجهه ، بالخفض والنصب ، ومررت بالرجل الحسن وجهه بالنصب فلم يجوز الا في الضرورة لأنه يؤدي إلى تكرار الضمير .

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة اذا كان مرفوعاً وليس فيه اضافة إلى الضمير فسيبه أن الصفة لابد فيها من ضمير يعود على الموصوف فإذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فالضمير على مذهبننا محذوف لفهم المعنى ، كأنك قلت : الحسن الوجه منه . ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير والاصل عندهم :

(١) ما بين القوسين سقط من ر و ج واثبه مصحح ج في حاشيتها .

(٢) في نسخة بحاشية ج : وجهان .

(٣) زيادة من حاشية ج .

(٤) كذا وهو غير متجه ، ولعله : منته .

مررت بالرجل الحسن وجهه ، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت
عوضاً من الضمير / وهذا فاسد ، لأنه لا وجه لادخال الالف واللام على [١١٩ و]
المعرفة ، وأما على مذهبننا فأنما أدخلناها على النكرة والاصل : مررت
برجل حسن وجه منه ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم
المعنى . ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلا حملة الفارسي على أن الوجه
بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير . وهذا الذي
حمل الفارسي على جعل الوجه بدلا من الضمير ينبغي أن لا يلتفت اليه ، لأنه
يلزمه أن يجعل الوجه بدلا من الضمير بدل بعض من كل ولا بد في بدل
البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه الا في قليل
من الكلام . فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا
يحذف منه الا قليلا فلا فائدة في تكلف الاضمار .

وينبغي أن يعلم ان الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنه
هو الحقيقة وما عداه مجاز ، ثم يليه الخفض لأنها اذا خفضت ما بعدها
كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الاصل ، ثم النصب الا أن يكون
النصب على التمييز لأنه في رتبة الرفع .

والاصل هذا مالم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنه يكون اذ ذاك دون النصب
والخفض .

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرفاً بالاضافة إلى الضمير ،
لأنه هو الاصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير ، ثم يليه التعريف بالألف
واللام لأنه يشبه الاصل في ان معموله معرف ، ثم التنكير .

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة
فأما قول أبي القاسم الزجاجي : والوجه الحادى عشر أجازة سيويه رحمه
الله وحده ... الفصل (١) . ففاسد من غير وجه .

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها (١) ، فقصره على الشعر كما ترى .

وأما قول أبي القاسم : وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين ، فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف سيبويه في ذلك الا للمبرد فإنه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت على خلاف ما حمله عليه سيبويه رحمه الله ، وأنا أذكره بعد أن شاء الله تعالى .

وقوله : لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه ، فاسد ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصور الا أن تكون الإضافة من رفع ، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب . فتبين أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ، والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الإضافة فيه من نصب قوله : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع لأنه لو كان كذلك لوجب أن تكون حسن وجهها لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث وإذا رفعت المضمرة كانت [١١٩ظ] على حسبه فدل ذلك على أن في «حسن» من قولك مررت بامرأة حسن وجهها ضميراً يعود على امرأة ، ويكون وجهها اذ ذاك في موضع نصب . واستدل سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله :

٤٠٧ أمين دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طلالهما (٢)
أقامت على ربعيهما جارتا صفًا كميثا الأعالي جونتنا مصطلاهما

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) للشماخ وروى في الخزانة والكتاب : عرس ، ومعناه نزل البيت لبل . ورواية الديوان قد أتى لبلهما .

حقل الرخامي : موضع . الربيع : المحل ينزل في الربيع . وأراد بجارقي صفا : اثنتين توضعان تحت القدر ويستند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما . وأراد بالصفا حجر الجبل . كيت : حمراء مائلة إلى السواد ، الجون : الأسود ويطلق على الأبيض فهو من الأضداد . الكتاب ١٠٢/١ ، الأصول ٧٢٩/٢ ، الخصائص ٢/٤٢٠ ، المفصل ٢٣١ .
الخزانة ١٩٨/٢ ، الديوان ٨٦ .

فكملت صفة للجارتين وكذلك جوتنا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف الى المصطلكى المضاف الى ضمير الجارتين ، ولو كان المصطلكى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكراً ، لأن الصفة اذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث ، وتكون مفردة على كل حال .
لقد تبين أن الأضافة في ذلك من نصب .

وأما المبرد فزعم أنه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي ، فكأنه قال : جوتنا مصطلكى الأعالي ، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنهما في المعنى أعاليان ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنه من باب قطعت رؤوس الكبشين ، فيكون نظير قول الآخر :

٤٠٨ رؤوس كسير يهن يستطحان (١)

واذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجل حسن وجهه ، ألا ترى أن «حسن وجهه» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير ، لأن في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك : جوتنا مصطلاهما ، على ما أخذه سيويه رحمه الله ، لأن الضمير الذي في جوتنا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي .

والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل . وأما فساد المعنى فإنه يكون المعنى اذ ذاك : جوتنا مصطلكى الأعالي ، والمصطلكى في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالي ، فيصير ذلك بمنزلة قولك : مررتُ برجل حسن وجه رأسه ، فتضيف الوجه الى الرأس وإنما هو للرجل ، فكما أن العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلة . وأيضاً فإن أهل الكوفة قد حكوا مثل : مررتُ برجل حسن وجهه ، بالنصب .

(١) صدره : رأت جبلا فوق الجبال اذا التقت .

وهو للفرزدق ، الخصائص ٤٢١/٢ ، الخزائن ٢٠٢/٢ ، الديوان ٨٧٢ .

وإذا ثبت النصب جاز الخفض ، لأن الأضافة إنما تكون منه ، وأنشدوا على ذلك : (١)
 ٤٠٩ أُنْعَتْهَا إِنِّي مِّنْ نُّعَاتِهَا كَوْمُ الذُّرَى وَادِقَةُ سُرَاتِهَا (٢)
 ففي وادقة ضمير يعود على الأرض (٣) المتقدمة الذكر ، وسُرَاتِهَا منصوبة والضمير المتصل بها يعود على الأرض المتقدمة أيضاً . ومثل جونا مصطلهما بيت الأعشى في إحدى الروايتين (٤) أيضاً :

٤١٠ قُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا بِأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادٍ هـ (٥)
 ألا ترى أَنَّ أَدْمَاءَ فيها ضمير الناقصة وهو بعد ذلك مضاف الى المقتاد المضاف [١٢٠ و] الى ضمير الناقصة ، ولا تكون الإضافة من رفع ، إذ لو كان كذلك لكان آدمُ مُقْتَادُهَا ، لأنَّ المقتاد مذكر والصفة قد تقدم أنَّها تكون من تذكير وتأنيث على حسب فاعلها .

(١) ر : هذا .

(٢) أنشده الفراء عن الكاسي ولم ينسب ، والرواية فيه :

أُنْعَتْهَا إِنِّي مِّنْ نُّعَاتِهَا مداراة الأخفاف مجراتها
 غلب الذفاري وعفرياتها كوم الذرى وادقة سراتها
 ونسبه ابن الاعرابي لبعض الأسديين والضمير في أُنْعَتْهَا للإبل .

مدارة الأخفاف : مدورة الأخفاف . بحجرة . صلبة . غلبة : جمع أغلب وهو الغليظ الرقة
 الذرى : موضع خلف الأذن حيث يمرق البعير . عفريات : جمع عفراة وهي الناقة القوية .
 الذرى جمع ذروة ويريد بها السنام . كوم : جمع كوما وهي العظيمة السنام .

وادقة : من ودق البطن أى اتسع ودنا من السمن . ويريد أن بطونها اندلقت لكثرة الشحم
 فدللت من الأرض ، المفضل ٢٣٢ ، اللسان : نعت ، ودق : الخزانة ٤٧٨/٣ ، الضرائر ٢٦٣ .

(٣) كذا والصواب الإبل لأنه يصفها .

(٤) الرواية الأخرى هي : إلينا بأدماة مقتادها .

ورواه الفراء : فجاء بأدماة مقتادها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ .

(٥) ما أثبت ابن عصفور هنا رواية الديوان وابن قتيبة ولا شاهد فيها . والضمير في له يعود على

صاحب الحانة . الأدماة : الناقة البيضاء . المقتاد : القائد . والمعنى : هات هذه الخمرة وخذ

هذه الناقة بحبل قائدها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ ، أدب الكاتب ٥٣ الاقتضاب ٣١١ ، الخزائن

٤٧٨/٣ ، الديوان ٦٩ .

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام لأن التعجب لا يصح إلا ممن يصح في حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فإن ورد فبالنظر إلى المخاطب وذلك نحو قوله تعالى : أسمع بهم وأبصر (١) ، ونحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار (٢) .

وقولنا : زيادة ، لأن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد وينقص . فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذّ وهو : ما أحسنه وما أقبحه وما أطولّه وما أقصره وما أحوجه وما أنوكه وما أحققه وما أشنعه (٤) .

وقولنا : في وصف الفاعل ، تحرز من وصف المفعول لأنه لا يجوز التعجب من وصف المفعول ، فلا يجوز أن تقول : ما أضرب زيداً . وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به .

وأختلِف في السبب المانع (من ذلك) (٥) فمنهم من قال (إنه) (٦) لم يجز التعجب

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) البقرة : ١٧٥ .

(٣) التوك : الحق .

(٤) في حاشية ج ، ر : قال ابن بري رحمه الله : فعل التعجب على ضربين ، فعل يقال فيه ما فعله وهمزته همزة فقل ، وضرب يقال فيه أفعل به وهمزته همزة بناء لا نقل ، والدليل على صحة ذلك أن لفظة لفظ الأمر ومناه للخبر . إلا ترى أنه يجوز أن يقال فيه صدق وكذب ، ومعنى أحسن يزيد تريد حسن زيد جداً ، فهذا مما يدل على أنه همزة فيه ليست للنقل فهي بمنزلة قول العرب : سرى وأسرى ، وما جاء من هذا الباب ، ولولا أنها كذلك ما جاء في كتاب الله : سبحانه الذي أسرى بعبده ، تجمع بين همزة والهاء حيث كان سرى بمعنى أسرى وإذا كان الأمر على ذلك كان أحسن هاهنا بمعنى حسن .

(٥) زيادة من ر .

(٦) زيادة من و .

منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فهذا يجيز التعجب إذا عُدَّ اللبس فيكون قول
الرمادي :

٤١١ ولا شبلَ أحمى من غزالٍ كأنه من السُّمْرِ والأحراسِ في حَبَسٍ ضيغمٍ (١)
جائزاً ، لأنه قد عُدَّ اللبس المانع من التعجب . والدليل من هذا البيت
أنَّ أفعل التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجب ، فلا يُبنى إلاَّ مما بُنِيَ
منه .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول لأنه ليس
للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبهه لذلك الخلق والألوان
اذ ليس ذلك من كسب المُتَعَجِّبِ منه ، فعلى هذا يكون بيت الرمادي
الاول لحنا .

ولا يجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاَّ فيما سُمِعَ من ذلك وهو :
ما أشعلهُ وما أجههُ وما أولعه وما أخوفهُ عندي وما أحبهُ إلىَّ وما
أمقتهُ عندي وما أبغضهُ إلىَّ ، والدليل على جواز ما أخوفهُ عندي قول
كعب بن زهير :

٤١٢ فلهو أخوفُ عندي اذْ أكلمُهُ

وقيل إنَّكَ محبوسٌ ومقتولٌ (٢)
من ضيغمٍ بشراءِ الأرضِ مُخَدَّرُهُ

ببَطْنِ عَثْرٍ غيلٌ دونها غيلٌ
وقولنا : خفى سببها ، تحرّز مما هو غير خفى السبب كالألوان فإنه لا يجوز
التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة إلاَّ في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

(١) لم أجد لهذا الشاهد ذكراً ولم أعرف مصدر روايته .

(٢) رواية الديوان: لذلك أهيأ ... مسبور وسؤول . وما أثبت ابن عصفور رواية في

البيت . والضيغم من أسماء الأمد . مخدرة: مكانه . عثر: موضع بتالة . الغيل: الشجر الملتف .

المقرب ١٣ ، الدرر اللوامع ٢٢٣/٢ ، شرح ديوان كعب ٢١ .

(٣) انظر الانصاف مسألة ١٦ . والمبرد وابن السراج يريانه شاذاً. الأصول ٦٢/١ .

٤١٣. إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُم
فَأَنْتَ أبيضُهُم سربالَ طبَّاخٍ (١)

ونحو قوله :

٤١٤ جاريةٌ في درعها الفَضْفَضِ

أبيضُ من أختِ بني إِباضٍ (٢)

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد / والبياض لأنهما أصلان للالوان [١٢٠ظ] واستدلوا على تجاوزه في البياض بما قدمناه أولاً ، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله صلى الله عليه وسلم : لَهَيَّيْ أَسْوَدُ من القَارِ (٣) . ويقول أم الهيثم : هو أسود من حَنَكِ الغُرَابِ (٤) . وهذا من القلة بحيث لا يقاس . وقولنا : وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لأنه لا يجوز التعجب إلا بما كان بمن الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير ، وأن وجد قليل . ولذلك لم يحز التعجب من الله تعالى إلا قليلاً لأنه لا نظير له . وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه : ومن ذلك قول الشاعر :

٤١٥ ما أقدرَ الله أن يُدِنِي على شَحَطِ

مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ (٥)

(١) لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند . ورواية الفراء :

أما الملوك فَأَنْتَ اليَومُ الأَمْهَمُ
لَوْمًا وأبيضُهُم سربالَ طبَّاخٍ
أكلهم : بضم الهزاة القوت ، وبفتحها المأكول . معاني القرآن ١٢٨/٢ ، الجمل ١١٦
الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ ، الخزائن ٣٨١/٣ ، الديوان ١٥٠ .

(٢) نسب لرؤية وليس في ديوانه . وروى على صور أخرى إلا أن موضع الاستشهاد فيه ثابت .
الدرج : التقيص . وأخت بني إِباض معروفة بالبياض . وقيل : بنو إِباض قوم . الأصول
٦٢/١ ، الجمل ١١٥ تمام ٩٥ ، أمالي المرتضى ٥٣/١ ، الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش
٩٣/٦ المغني ٦٦٠ ، اللسان : بيض ، الخزائن ٤٨١/٣ .

(٣) رواه مالك في الموطأ : كتاب جهنم ٢ .

(٤) حنك الغراب مثاره وقيل سواده . الصحاح واللسان : حنك .

(٥) لحنديج بن حنديج المري . الشحط : البعد ، وحركت الحاء ضرورة الحزن موضع ببلاد العرب ،
وصول نضيجة من نضياح جرجان . الانصاف ٧٥ ، ٨٦ ، العيني ٢٣٨/١ ، الدرر اللوامع
٢٢٤/٢ .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ماأَفْعَلَهُ وأَفْعَلَ به وَلَتَفْعَلَ (١) . ويجرى «أَفْعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجبا في أنه لا يبنى الا مما بنى منه فعل التعجب .

فأما ماأَفْعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيد أو غير مزيد . فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفْعَلَ أو على غير ذلك من الأوزان . فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه ، لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن فَعَلَ ، فإذا فُعِلَ به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطى معانيها فتفقد بزوالها الا ما شذَّ من ذلك وهو قول العرب : ماأَفْقَرَهُ ، من افتقر ، وما أغناه ، من استغنى وما أنقاه ، من أنقى ، وما أقومته ، من استقام .

وكان التعجب انما هو من فَقَّرَ وغِنِيَ وتَقَيَّ وقام في معنى استقام وان لم ينطق بشيء من ذلك . ومما يدل على ذلك فقير وغنى وتقى ، الا ترى أن فَعِلًا لا يبنى إلا من فعل ثلاثي نحو كريم وظريف من كَرُمَ وظرُفَ ومما يسهل ذلك في اتقى أنهم قد حذفوه حتى صار تَقَيَّ ، ومنه قول الشاعر :

٤١٦ تَقَوُّهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ ائْتِي

رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا (٢)

فان كان على وزن أفْعَلَ ففيه خلاف . فمنهم من منع التعجب منه في الجميع (٣) ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع (٤) ومنهم من قَصَلَ .

(١) انظر المقتضب ١٤١/٢ .

(٢) لخدائش بن زهير العاصري (جاهلي) . الجدود : جمع جد وهو الحظ . النوادر ٤ ، اصلاح المنطق ٢٤ ، سر الصناعة ٢٠٩/١ . شرح المفصليات ٧٨٣ ، المسلسل ٣٠٥ المخصص ١٦١/١٤ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٦١/١ .

(٤) وهو مذهب سيويه . الكتاب ٣٧/١ .

أما الذي منعه في الجميع فتماسه على غيره من الزيدات . والذي أجازة في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة . والذي فصل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل ، لأنها اذ ذاك حرف معنى ، وأجاز اذا كانت لغير نقل لأنها لا معنى لها .

والصحيح أنه لا يجوز التعجب منه الا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : ما أَنتَنَهُ ، من أَنتَنَ ، وما أَخْطَاهُ ، من أَخْطَأَ ، وما أَصَوَّبَهُ من أَصَابَ ، وما آتَاهُ للمعروفِ وما أعطَاهُ للدراهم وما أولَاهُ للمعروفِ وما أَضْيَعَهُ لكذا .

والدليل على جواز ما أضيعه لكذا قول ذى الرمة :

٤١٧ وما شنتا خرقاء^١ واهية الكلى

سقى بهما ساقٍ ولما تبتلا (٤)

بأضيعَ من عينيكِ للماءِ كَلَمَا

توهمتَ ربعا أو تذكّرتَ منزلا

/ وأما غير المزيد فيه فلا يخاو أن يكون متصرفاً أو غير متصرف [١٢١و].
فإن كان غير متصرف لم يجز التعجب منه نحو نعم وبئس وعسى وأمثالها وإن كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننت أو من باب كان أو لا يكون .

فإن كان من باب كان لم يجز التعجب منه لأنه اذا بُنى على فَعَلْ لم يَحْتَجْ إِلَى أَكْثَرِ من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولاً ، فتقول : ما أَكُونُ زِيداً ، فيؤدى إلى بقاء المبتدأ دون خبر ، ولا يجوز : ما أَكُونُ زِيداً لِقَائِمٍ .

(١) روى في الديوان :

وما شنتا خرقا واه كَلَمَا سقى فيهما مستعجل لم تبتلا

بأنع من عينيكِ للدمع كَلَمَا تعرفت داراً أو توهمت منزلا

شرح مشكلات الحاسة ٢١٨ ، ٢٧١ ، شرح الحاسة للرزوقي ١٣٧٢ أمالي القائل

٢١٢/١ ، المقرب ١٣ ، الصالح والتاج واللسان : سقى ، بلل ، الديوان ١٧١ .

لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ .

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاختصار على الفاعل ، فتقول ما أظننتي ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وت حذف الآخر .

أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وباطل أن تذكر المفعولين لأنَّه لابدَّ من نقله إلى فَعْلٍ وفَعْلٍ لا يتعدَّى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر .

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فَعْلٍ أو فَعِلٍ أو فَعَّلَ . فإن كان على وزن فَعْلٍ بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولاً . فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فَعْلٍ وحينئذ يتعجب منه ، والدليل على ذلك شيان :

أحدهما : أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه فقلت : ما أضرب زيداً لعمرو ، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعديه إلى مفعولين ، لأنَّ همزة أفعل التي للتعجب للنقل ، بدليل أنك تقول : ما أظرف زيداً فيصير ظرف يتعدَّى بعد أن كان غير متعدٍّ ، فدلَّ ذلك على أنَّه منقول إلى فَعْلٍ حتى يصير غير متعد .

والآخر : أنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا : لَفَعْلٍ ، نحو : لشرف زيداً ولضربت يدك ، فينقلون فَعْلٍ وفَعِلٍ إلى فَعْلٍ ، ومن كلامهم : ضربت إليك يدك ، أي ما أضربها .

فإن قيل : فلا تى شئ بنى على فَعْلٍ ؟ فالجواب : إنَّ التعجب موضع مبالغة وفعل من أفعال الغرائز والطبائع ، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنه طبع في التعجب منه . إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشدَّ وما في معناها ، وهي : قامَ وقعدَ ونامَ وسكِرَ وغَضِبَ وجلسَ وقالَ ، من القائلة ، فلم يقولوا : ما أقومَه ، لثلا يلتبس بأقومَه من استقام ، ولم يقولوا : ما أقعدَه ، لثلا يلتبس بما أقعدَه من أب ، ولم يقولوا : ما أجلسَه ، حملا على ما أقعد

لأنّه في معناه أو حملاً على ما أقومّه لأنّه نقيضه ، ولم يقولوا : ما أسكره ،
لأنّ يلبس بقولهم : ما أسكر التمر ، إذا كان فيه السكر .

وأما ما أنومه وما أغضبه وما أقبله فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد
وما في معناها وكلّ ما ذكرنا / أنّه لا يجوز التعجب منه ، فإنّ العرب [٢١١ظ]
إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تتعجب منه ونصبت مصدر ذلك
الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له فتقول : ما أشدّ استخراجهُ
للمال ، وما أبين حمرته وما أسوأ عماهُ ، وكذلك جميع ما لا يُتعجب منه .

* * *

وفي «ما» في أفعله خلاف بينهم ، فمذهب أبي الحسن الأنخفش أنّها
موصولة (١) والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتزيم حذفه كما
التزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً ،
لأنّ ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو :
مررتُ بما مُعجب لك ، وهذا فاسد لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة
فيناقض ذلك معنى التعجب لأنّ التعجب لا يكون إلا من خفى السبب .
فإن اعتذر بأنّ الإبهام في حذف الخبر ، فنقول : هذا الخبر لا يخلو أن يكون
حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا
إبهام فيه ، وباطل أن يكون لغير دلالة لأنّ الحذف من غير دليل غير موجود في
كلام العرب ، وأيضاً فإنّه يؤدي جعلها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع
الخبر إلى الإبتداء بالنكرة من غير شرط (٢) .

وأيضاً فإنّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع ،
ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع .

(١) المقتضب ١٧٧/٤ ، الأصول ٥٩/١ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٢) في حاشية ج ، ر : قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنما جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنها
في معنى النفي كما في قولك : شرأهدا ناب ، تقديره : ما حسن زيداً إلا شيء ، ونقل
عن الأنخفش أنّها موصولة لا تحتاج إلى صلة وموصوفة لا تحتاج إلى صفة ، وقال ابن
درستويه : ما استفهامية ، تمت وانظر ابن يعيش ١٤٦/٦ .

ومذهب سيويه رحمه الله أنَّها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة ، وما بعدها في موضع الخبر (١) .

فإن قيل : إنَّ ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب : إنَّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك كما جاز : عَجِبْتُ لزيدٍ .

فإن قيل : فإنَّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلا في الشرط والاستفهام فالجواب : إنَّ ذلك قد جاء قليلاً ، حُكِيَ من كلامهم : غَسَلْتُهِ غَسَلًا نَعَمًا (٢) ، ولأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ (٣) . ألا ترى أنَّ ما لا يخلو أنَّ تكون زائدة أو غير زائدة . باطل أنَّ تكون زائدة لأنَّه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعم من فاعل ظاهر أو مضمّر ، فثبت أنَّها اسم وليس لها صلة .
والصحيح إذن مذهب سيويه رحمه الله .

* * *

وفي أَفْعَلَ أيضاً خلاف بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنَّه اسم (٤) واستدل على ذلك بأنَّه قد صَغُرَ والتصغير إنما هو من خواص الأسماء كقوله :
يَا مِائِلِيحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا .

من هُؤْلِيائِ كُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ (١٨)

واستدل بأنَّه لا يتصرَّف ولا مصدر له .
وهذا لا حجة فيه ، أما تصغيره فقد يمكن أنَّ يكون في ذلك مثل قولهم : هذا حَبٌّ رُمَانِي ، أعني في أنَّك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فاضفت الرمان ، فكذلك أردت/ أن تُصَغِّرَ ما التي هي سبب التعجب فصغرت الفعل ومثل ذلك [١٢٢و]

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٥/٤ .

(٣) قصير هو صاحب جذيمة الابرش والأخذ بثأره من الزباء في القصة المعروفة ، وهذا القول

روى عنها حينما رآته يدخل المدينة وقد جدع أنفه احتيالا وتمويهاً . المستقصى ٢٤٠/٢ ،

(٤) هذا قول الكوفيين غير الكسائي . ابن الشجري ١٣١/٢ ، الانصاف مسألة ١٥ ، أسرار العربية ١١٣ .

قولهم : قامت هندٌ ، في أنك الحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة ،
فكذلك هذا .

وأما عدم تصرفه وأنه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة
كعسى .

ومنهم من ذهب إلى أنه فعل (١) واستدل على ذلك بينائه على الفتح ،
ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه ، واستدل أيضاً بنصبه للمفعول
ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من
قبيل المصادر المقدرة بأن والفعل ، ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل .

• • •

ولا يجوز التعجب من صفة فيما يستقبل إلا أن يكون في الحال ما يدل على
أن المتعجب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها نحو : ما أحسن ما
تكون هذه الجارية وما أطول ما يكون هذا الزرع .

• • •

واختلف في زمن فعل التعجب . فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال ،
واستدل بأنك لا تقول : ما أحسن زيداً ، إلا وهو في الحال حسن ، وإذا
أردت الماضي أدخلت كان فقلت : ما كان أحسن زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المضى ، إبقاء للصيغة على بابها ، إلا أنه يدل
على الماضي المتصل بزمان الحال ، فيحصل الحال بحكم الانجرار . فإذا أردت
الماضي المنقطع أتيت بكان . وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابها ،
ألا ترى أن أفعل صيغة الماضي .

• • •

وإذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله .
فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت : ما كان أحسن زيداً ، ففي ذلك خلاف بين

(١) هذا قول البصريين والكسائي . الكتاب ٣٧/١ ، المختضب ١٧٣/٤ ، ١٩٥ ، الأصول ٥٩/١ .

النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنَّ كان زائدة وأحسنَ في موضع الخبر .
ومنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع خبر «ما» واسمها مضمَر فيها يعود على «ما»
والجملة التي هي أَفْعَلٌ وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها .

وهذا فاسد ، لأنَّ ما التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن افْعَلٌ ، إلا فيما
جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم : ماخِرَ اللَّبَنَ للصحيح وما شَرَّهُ
للمبطلون (١) . والذاهبون إلى أنَّها زائدة اختلفوا فيها ، فمنهم من جعل لها
فاعلاً وهو مضمَر المصدر وهو السيراني (٢) . ومنهم من ذهب إلى أنَّه مفرغ ليس
له فاعل وهو أبو علي الفارسي (٣) .

واستدل السيراني على صحة مذهبه بأنَّ الفعل لا بد له من فاعل ، وتكون على
مذهبه تامة .

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا
كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات .

فإن قيل : إنَّها فعل والفعل لا بد له من فاعل فالجواب : إنَّ الفعل إذا استعمل
استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلَّما» فإنَّها لما
استعملت استعمال «ما» في أنَّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل . فكذلك
«كان» لما استعملت للدلالة على الزمن/الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك [١٢٢ظ]
استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمس .

وإن أُنيتَ بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول :
ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ ، برفع زيد على أنَّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع
مابعداها في موضع مفعول فعل التعجب كأنَّه في التقدير : ما أحسنَ كونَ زيد .
ومنهم من أجاز نصب زيد على أنَّ تكون «ما» بمتزلة الذي وكان ناقصة واسمها

(١) قاله أعرابي لخلف الأحمر بمحضر من أبي زيد . اللسان : خير .

(٢) ابن يعيش ١٥٢/٧ . (٣) وابن السراج أيضاً . الاصول ٦٤/١ .

مضمّر فيها يعود على «ما» وزيد خبرها (١) . وهذا فاسد من جهة المعنى ، ألا ترى أن المعنى إذ ذاك : ما أحسن الذي كان زيد ، ويغنى عن ذلك : ما أحسن زيداً . وأيضاً فإنّ ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلاّ على ماله مصدر وهو الفعل التام .

فإن كرّرت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرّ فيها قبل التكرار .

ولا يزداد في هذا الباب من الأفعال إلاّ كان عند أهل البصرة (٢) وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها مالم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التمتع ، وحكوا من كلام العرب : ما أصبح أبرداً وما أمسى أدفاهاً ، يعنى الدنيا (٣) . ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدى نحو : ما قام أحسن زيداً ، إذا أردت ما أحسن قيام زيد فيما مضى ، واستدلّ على ذلك بقوله :

على مقام يشتمنى لثيم

كخترير تمرغ في رماد (٢٧٣)

فقام زائدة ، والمعنى : على م يشتمنى لثيم .
وكذلك استدل بقول الآخر :

فالآن قرّبت تهجّونا وتشتّمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب (١٤٠)

فاذهب زائدة ، وحكوا من كلام العرب : فلان قعد يتهكّم بعرض فلان . على زيادة قعد ، وحكى الكسائي : ما مرأغلظ أصحاب موسى ، على معنى أغلظ ما مروا ، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) أجاز هذا المبرد ، قال : وهو بعيد ، وعلاه بأن ما لغير العاقل . المقتضب ١٨٥/٤ .

(٢) الأصول ٦٤/١ ، ابن يعيش ١٥١/٧ .

(٣) نقل ابن يعيش أن هذا القول حكاه الاخفش ونقله ابن السراج عن (قوم من النحويين)

ولعله يريد الكوفيين . الأصول ٦٤/١ .

ولا يجوز تمديد معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختُلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز (١) ومنهم من منع (٢). فالمانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يجيز يحتج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك : إنَّ بكَ زيداً مأخوذاً .

فإن قيل : إنَّ الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف فالجواب : إنَّ فعل التعجب قوى الأصل لأنَّه فعل و «إنَّ» ضعيفة الأصل لأنها حرف فلا أقلَّ من أن يكونا في رتبة واحدة .

والصحيح أن ذلك جائز . وحُكي من كلام العرب : ما أحسنَ بالرجُل أن يَصْدُقَ (٣) ومن كلام عمرو بن معد يكرب : لله دَرُّ بني مجاشع ، ما أكثرَ في الهيجاء لقاءها وأكثرَ في اللزَّبات عطاءها (٤) .

* * *

(١) منهم الفراء والجرمي والمازني والفارسي . ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٢) منهم الأخفش والمبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الاصول ٦٥/١ .

(٣) المقتضب ١٨٧/٤ ، الاصول ٦٥/١ ، ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٤) انظر حكاية عمرو بن معد يكرب في الدرر اللوامع ١٢١/٢ ، وفيها : بنى سليم مكان مجاشع .

فصل

وأفعل به في معنى ما أفعله ، ولا يجوز بناؤه إلا فيما بُنى منه ما أفعله .
واختلف في المجرور ، فمنهم من جعله / في موضع رفع (١) . ومنهم من جعله [١٢٣] و
في موضع نصب (٢) ، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأن أفعل
فعل والفعل لابد له من فاعل ولا فاعل ملفوظ به ولا مقدّر ، إذ لو كان
مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدل ذلك على أن المجرور فاعل والباء زائدة .
فإن قيل : لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : كفى بالله شهيداً (٣) .
فالجواب : إن الباء لزمت هنا إصلاحاً للفظ ، وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا
يكون فاعله مظهراً إلا في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه
مفعول ، فإن قيل : فلا شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟ فالجواب : إنه
إنما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح ، ألا ترى أن معناه التعجب ، ونظير
ذلك في أن اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى : قل
من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّاً (٤) . فمعناه : فيمدد . وهذا
الأمر من أفعل الذي معناه صار ذا كذا نحو : أبقت الأرض ، أي صارت
ذات (٥) بقل ، وأجنى الشجر ، صار ذا جنى ، ودليل ذلك أن همزته
همزة قطع ، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل .

ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول . وهؤلاء
اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحُسن كأنه قال : أحسن يا حُسن
زيداً ، ولذلك كان مفرداً على كل حال .

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب ولم يبرز في ثنية ولا جمع لأنه جرى
مجرى المثل . وهذان المذهبان فاسدان ، بدليل أنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون
منقولا من أفعل المتعدية أو من أفعل غير المتعدية . وباطل أن يكون من أفعل

* كان موضع هذا العنوان الفرعي قبل قوله : وإن أتيت بكان بعد الفعل ... في ص
٥٨٥ ونقلناه إلى هنا لأن هذا موضعه المناسب .

(١) هو منذهب الجمهور ، الأصول ٦٠/١ ، ابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٢) حكاها ابن يعيش عن الزجاج ١٤٨/٧ .

(٣) الرعد : ٤٣ . (٤) مريم : ٧٥ .

(٥) ج ، ر : ذا ، وهو تحريف .

المتعدية ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول : أحسنُ زيداً فتوصله إلى
المفعول بنفسه ، فثبت أنه منقول من أفعل غير المتعدية . وإذا ثبت ذلك ثبت أن
الظاهر في موضع الفاعل ، وهذا مع أن أحد الوجهين فاسد ، بدليل عدم الظهور
في الشبهة والجمع ، أعني مذهب من زعم أن الفاعل ضمير المخاطب .

* * *

ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى فَعَلَ مضموم العين ، وإذا
فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً ، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم
فتقول : ضَرَبَ زيدٌ ، وضَرَبَ زيدٌ ، في معنى : ما أَضْرَبَهُ ، ولا يلزم فاعله
أن يكون معرّفاً بالألف واللام فتقول : لَضَرَبْتُ يدَكَ ، وَلَضَرَبْتُ اليَدُ .
ومن زيادة الباء قوله :

٤١٨ حُبَّ بِالزَّوْرِ الذي لا يُرى منه إلاَّ صَفْحَةٌ أو لَمَامٌ (١)
وإذا بنيت من فعلٍ معتلٍّ اللام من ذوات الباء قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها
كِرْمَوْ الرجلُ ، في معنى ما أَرَمَاهُ ، ومن كلام العرب : لَسَرَوْ (٢) الرجلُ ،
في معنى : ما أَسْرَاهُ . ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام
مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم (٣) عند / من لا بَصَرَ له
بكلام العرب . لكن الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أن أَفْعَلَ في [١٢٣ظ]
التعجب فعل ، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلا بدَّ من الحاق نون الوقاية
في حال الأفراد ، وَأَفْعَلَ في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من
الأحوال ، وَأَفْعَلَ في النفي فعل إلا أن المتصل به ضمير رفع فلا بدَّ من تسكين

(١) للطرماح . ورواية الديوان : لمحة عن لام .

وما هنا رواية . الزور : الزائر يقال : رجل زور وقوم زور . صفحة الشيء : جانبه ،

اللام جمع لمه وهي من الشعر ما جاوز شحمة الاذن وتجمع على لمام . واللام
أيضاً الزيادة لا لبث فيها . العيني ١٥/٤ ، الدرر اللوامع ١١٩/٢ ، اللسان :

زور ، الديوان ٩٧ .

(٢) كذا في النسخ . واللام زائدة .

(٣) في ر : وفي نسخة بعاشية ج : مخاطب .

آخر الفعل فتقول في التعجب في الأفراد : ما أحسنني ، وفي الثنية والجمع : ما أحسننا ، وتقول في الاستفهام في الأفراد : ما أحسنني ، وفي الثنية والجمع : ما أحسننا ، برفع أحسن . وتقول في النفي في الأفراد : ما أحسنْتُ ، وفي الثنية والجمع ما أحسنّا .

. . .

واعلم أنَّ كلَّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب ، فأنتك في الحاقها بالخيار ، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله :

٤١٩ يسوءُ الفاليات إذا فَلَينسي (١)
مع أنَّه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب . فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك .

(١) صدره : تراه كالشمام يعل مسكاً

وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي يخاطب امرأته . والضمير في تراه يعود على شعر رأسه . وفاعل تراه يعود على المرأة . الشام : شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بشرها . تعل :

من العلل وهو الشرب الثاني . الفاليات : جمع فالية وهي التي تغطي شعر الرأس . قال العيني : وعند سيبويه المحذوفة هي نون الاناث . وعند الفارسي أن المحذوفة نون الوقاية لانها زائدة . الكتاب ١٥٤/٢ ، معاني القرآن ٩٠/٢ ، شرح المفضليات ٧٨ ، الطبرسي ٣١/٤ ، البيان للأنباري ٣٢٦/٢ ، العيني ٣٧٩/١ ، الخزائن ٤٤٥/٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

باب ما

رفع
عبد الرحمن الفيضاني
أسكنه الله الفردوس

كلّ حرف يليه الاسم مرّة والفعل أخرى فبانه أن لا يعمل ، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به .

وتحرّزت بقولي : ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف .
ألا ترى أنّ اللام تنفرد بها الأسماء ولا تعمل مع ذلك فيها لأنها تنزّلت منزلة الجزء منها ، ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو : مررت بالرجل ، فلولاً أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور . وكذلك قد والسين وسوف ، تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها ، قال الله تعالى : ولسوف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (١) . فلولاً أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنّ وأخواتها . وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وما لم ينفرد نحو همزة الاستنهام وما أشبهها فأنته غير عامل .

و «ما» لم تختص ، فكان القياس فيها أن لا تعمل ، إلاّ أنّها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت .

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها (٢) الأسماء والأفعال وشبهها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنّها للنفي كما أنّ ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنّ «ليس» كذلك ، تقول : ما زيد يقوم ، فيكون المعنى على الحال ، وكذلك ليس زيد يقوم ، فمن راعى فيها شبه العام لم يُعملنها وهم بنو تميم ، ومن راعى شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون ، وذلك بشروط .

(١) الضمى : ٥ .

(٢) ج ، ر : تلى ، وهو تعريف .

منها أن لا يقع بعدها إن نحو قولك : ما إن زيد قائم ، فإن وقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر :

٤٢٠ فما إن طببنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةٌ آخرينا (١)
أو منها أن لا يدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب نحو : ما زيد إلا قائم . [١٢٤ و]
ومنها أن لا يتقدم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين ، وسيبين إن شاء الله تعالى ، فأما قول الشاعر :

٤٢١ وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّباً (٢)
فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو إلا على الخبر فيخرج على وجهين ، أحدهما : أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره : وما الدهرُ إلا يُجنُّ جنوناً بأهله (٣) ، ثم حذف يُجنُّ الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي : وما الدهرُ إلا جنونٌ ، كما تقول : ما أنت إلا شرباً ، تريد : تشرب شرباً . هذا في موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون . والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره : وما الدهرُ إلا موجوداً على هذه الصفة ، أي مثل المنجنون وهو السانبة ، يريد أنه لا يستقر على حالة واحدة .

وأما قوله : وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّباً ، فمُعَذِّباً مصدر تقديره إلا يُعَذِّبُ مُعَذِّباً ، أي تعذيباً ، وذلك أن كل اسم مفعول من فعل زائد على

(١) لغوة بن سيك المرادى (صحابي) الطب : العلة والسبب . الكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، الوحشيات ٢٧ ، المقتضب ٣٦٤/٢ ، ٥١/١ ، الكامل ٣٤١/١ ، الاصول ١٧٧/١ ، الخصائص ١٠٨/٣ ، المنصف ١٢٨/٣ ، الروض الانف ٣٤٤/٢ ، الخزانة ١٢١/٢ .

(٢) نسب ابن جني لبعض العرب ولم يعينه . وروايته : أرى الدهر ، على زيادة الا ، ولا شاهد فيه . المفتي ٧٦ ، العيني ٩٢/٢ ، الخزانة ١٢٩/٢ .

(٣) ج ، ر : لأهله ، وهو تحريف .

ثلاثة أحرف فإنه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة :
وأما قواله :

٤٢٢ فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمَتَهُمْ إذْ هم قُرِيشٌ وإذْ ما مثْلُهُمْ بِشَرٍّ (١)
فنصب « مثل » مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه
سبعة أقوال للنحويين ، فمنهم من جعله شاذّاً ، وهو مذهب سيبويه
رحمه الله (٢) . ومنهم من قال : البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط
لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل لأنّ
العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك
إلى فساد لغته .

ومنهم من قال : إلتما نصبه ضرورة لثلاثي يخطئ المدح بالذم ، لأنك إذا
قلت : مامثلك أحداً ، نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً ،
فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً ، فلذلك نصب مثلم في
البيت (٣) .

وهذا باطل ، لأنّ ما قبله وما بعده يدلّ على أنّه قصد المدح .
ومنهم من قال : هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال .
تقديره : وإذا مامثلهم في الوجود . (٤)
وهذا باطل لأنّ معاني الحروف لاتعمل مضمرة .

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة
مذهبهم بقول المهلب بن أبي صفرة : مايسّرني أن يكون لي ألف فارس

(١) للفرزدق ، وروى في الخزائن : دولتهم ، وفي البيت إشارة لعودة سلطان
المدينة إلى آل مروان بعد أن تركها جدهم ليتولى الخلافة في دمشق .
الكتاب ٢٩/١ ، المختضب ١٩١/٤ ، المغني ٤٠٢ ، العيني ٩٦/٢ ، شواهد المغني ٨٤ ،
الخزائن ١٣٠/٢ ، الديوان ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ . (٣) هذا رأى الاعلم ، حاشية الكتاب ٢٩/١ .

(٤) هذا رأى المازني والمبرد ، المختضب ١٩١/٣ ، المغني ٤٠٢ .

مثل بَيْهَسَ لَاتِي لو رأيتهم يتسامونَ لقلت لعلهم يتسامونَ لوأذا .
 فقالوا : محالٌ أن لايسرهُ أن يكون له ألف فارس كل واحد منهم مثل
 بَيْهَسَ وإتسا المعنى / أنه لايسرهُ أن يكون له ألف فارس [١٢٤ ظ]
 بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب .

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لاحجة فيه لأنَّ العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ
 مثلك ، كان لهم في ذلك وجهان : أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ (١)
 كلَّهم كل واحد منهم مثلك . والآخر : أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ
 كلَّهم إذا اجتمعوا مثلك ، فعلى هذا يكون مايسرني أن يكون لي ألف فارسٍ
 مثل بيهس ، يعنى أنه لايسرهُ أن يكون له ألف فارس كلَّهم اذا
 اجتمعوا مثل بيهس وحده ، لأنَّ شجاعة الف فارس إذا كانت مجتمعة
 في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة ، لأنَّه
 متى حضر كان بمنزلة ألف فارس ، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون
 ذلك سبباً لضعفهم . ومنهم من قال : مثل منصوب على الظرف وكأنَّه
 في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف : اذ ما مكانا مثل مكانهم بشر ،
 ثم حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بأعرابه فصار : اذ مامثل
 مكانهم بشر (٢) .

وهذا باطل لأنَّه تقدَّم أنَّه لايحذف الموصوف إلا اذا كانت الصفة خاصة ،
 ومثل ليس من الصفات الخاصة ، أو يتقدَّم مايدل على المحذوف .
 ومنهم من قال : انَّ ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ في البيت . وذلك
 أنَّها أضيفت إلى مبنى فبنيت على الفتح بمنزلة قوله : يومئذٍ وحينئذٍ ،
 وهو الصحيح (٣) .

(١) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادى هذا القول عن الكوفيين ، الخزاعة ١٣٠/٢ .

(٣) من قال بهذا ابن هشام ، قال : وزعم ابن مالك أن ذلك (البناء) لا يكون في (مثل) لمخالفتها
 للبهات فإنها تثنى وتجمع . المغنى ٥٧١ .

فأما إن كان خبر ما ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ففيه خلاف . فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ، ومنهم من منع من ذلك .

والذين أجازوا هم البصريون قياساً على أنّ التي يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش ، ومنع أن يقاس هذا على أنّ لأنها أقوى من ما ، وذلك أنّها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك . والصحيح أنّ ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى : فما منكم من أحد عنه حاجزين (١) . فحاجزين خبر ما ، وهو منصوب فثبت أنّها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فإذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في أنّ إلا قليلاً كقول الشاعر :

فلا تَلَحَّيْ فِيهَا فَأَنْ بَحْبُهَا

أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَا بِلَاءِ (٣٠٠)

فالأخرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أنّ في فصيح كلام العرب نحو : أنّ في الدار زيداً .

• • •

ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف ، فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يجوز دخولها مع التقديم . ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٤٢٣ أما والله أنّ لو كنت حُرّاً

وما بالحرّ أنت ولا القمين (٢)

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) أنشده الفراء عن امرأة من غني وروايته : العتيق . ورواه الفارسي :

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت المتيق
لو أنك يا حنين خلقت حراً وما بالحرّ أنت ولا الخليلق
معاني القرآن ٤٤/٢ ، المعنى ٣١ ، المعنى ٤٠٩/٣ ، الخزانة ١٣٣/٢ .

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم ، فدلَّ ذلك أنَّ الباء يجوز دخولها على الخبر .
ويجوز زيادة من في اسم ما اذا كان نكرة نحو : مامنٌ أحدٌ قائماً ، على
الحجازية ، وقائمٌ ، على التيمية .

* * *

واذا عطفت / في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم او على الخبر [١٢٥] أو
أو على الاسم والخبر معاً . فأن عطفت على الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً
أو منصوباً أو مجروراً ، فأن كان مرفوعاً فعلى اللفظ ، وإن كان منصوباً
فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون .

فأن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك : مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وإن لم يكن
موجباً نصبت مثل قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً . وحكى سيويه رحمه
الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٌ ، بـ خفض
قاعدٌ وذلك قبيح ، وإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي
الايجاب او لا يكون يقتضيه فأن كان يقتضي الايجاب رفعتة نحو ما زيدٌ
بقائم (١) بل قاعدٌ ، ولا يجوز خفض قاعد ، لأنك لو خفضته كان على نية
الباء ، كأنك قلت : بل بقاعد (٢) ، والباء لاتزاد في الواجب بقياس . وإن
لم يكن يقتضي الايجاب جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن
قدَّرت ماحجازية ، والرفع على الموضع إن قدَّرت ماتيمية .

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ . فأن عطفت
على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً
فأن كان الخبر مرفوعاً رفعت نحو : مازيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، وإن
كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الايجاب [او لا يكون
فأن كان يقتضي الايجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ماعطف
عليه نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً . فأن كان مخفوضاً فلا يخلو أن

(١) ج ، ر : قائم ، وهو تحريف . (٢) ج ، ر : قاعد ، وهو تحريف .

يكون حرف العطف موجبا للخبر أو لا يكون فإن كان موجبا رفعت المعطوف نحو قولك : مازيد بقائم بل عمرو خارج .

وان لم يكن موجبا فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع . فإن عطفك على الموضع رفعت الاسم ونصبت الخبر في الحجازية نحو قولك : ما زيد بقائم ولا عمرو قاعداً ، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول : مازيد بقائم ولا عمرو قاعد .

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسماً ، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما أو لا يكون . فإن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدم على الخبر أو يتأخر . فإن تقدم نحو : مازيد قائماً ولا عمرو قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدمين ، تقديره : و ما عمرو قاعداً . ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى . فإن تأخر فالرفع ليس إلا نحو : مازيد قائماً ولا منطلق عمرو ، فيكون منطلق خبراً مقدماً وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة . وانما لم يجوز نصب منطلق لأنك إذ ذاك لا تخلو من أن ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولا يجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأن [١٢٥ظ] ذلك يؤدي إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، ألا ترى أن التقدير : وما منطلقاً زيد ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لا يتصور هنا ، لأنه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه ، ألا ترى أن التقدير : مازيد قائماً وما زيد منطلقاً عمرو ، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد . ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، وذلك : ليس زيد قائماً ولا منطلقاً عمرو ، ويكون تقديره إذ ذاك : وليس منطلقاً عمرو .

باب نعم وبش

اعلم أن نعم وبش من قبيل الأفعال إلا أن النحويين أفردوا لهما باباً لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسندكرها إن شاء الله تعالى . واختلف هـل هما فعلاً أم لا ، منهم من ذهب إلى أنهما فعلاً وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة (١) . والذي ذهب إلى أنهما فعلاً استدل على ذلك برفعهما الفاعل وليس من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وبنائهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين اذ لا موجب لبنائهما ، وبتمثلهما الضمير في قولك : نعم رجلاً زيداً ، بل قد حكى : نعمنا رجلاً زيدان ، ونعموا رجلاً للزيدون ، على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى ، أو بلحاق علامة التأنيث لما على حد ما تلحق الأفعال ، أعني أنها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث ، نحو : نعم الرجل . ونعمت المرأة .

والذاهبون إلى أنهما اسمان استدلوا على صحة مذهبهما بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان ، وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، لأنه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى .

واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب : نعم السير على بش العير . وحكى عن بعض العرب أنه ولد له بنت قيل له : نعم الولد هي فقال : والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقه . وأنشدوا في دخول حرف الجر على نعم قول الشاعر :

٤٢٤ صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر (٢)

(١) معاني القرآن ٥٦/١ ، ٢٦٧، ٥٧ ، الأصول ٦٨/١ ، الانصاف ١٤٢

(٢) لم أجده منسوباً لقائل ، أراد : صبحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ورواية

ابن سيده : بنعم عين ، وهو من قولهم : يانعم عيني أى يافرة عيني .

المعجم ١٤٠/٢ ، العيني ٢/٤ ، اللسان والتاج : نعم ، الدرر ١٠٨/٢ .

وأنشدوا أيضاً قوله :

٤٢٥ فقد بُدِّلَتْ ذاكَ بنعمَ بالِ وأيامٍ ليلها قصارُ (١)
ولا حجة لهم في شيء من هذا .

أما قولهم : على بشـ العيرُ ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال : هل عير بشـ العيرُ ، وعلى ذلك يتخرج : والله ما هي بنعم الولدُ ، بولد نعم الولدُ ، ونظير ذلك قول الشاعر :

والله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبُه (١١٥)
فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره : والله ما زيد برجل نام صاحبه ، ثم حذف رجل وأقيم نام صاحبه مقامه لأنّه صفة له .

وأما قولهم : بنعم طير وشباب فاخر، وبنعم بال ، فإن نعم اسم [١٢٦] وللخير الباكر واسم للعافية في قوله : بنعم بال ، بدليل إضافتهما إلى ما بينهما ولا يضاف إلا الاسم وكأنهما في الأصل : نعم ، التي هي فعل فُسمي بها وحكي ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك : قيل وقال ، فإنّ العرب لما جعلتهما للقول حكياً ، وعلى ذلك جاء الأثر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن إضاعة المال (١) . فإذا تبين أنّّه لأحجة فيما استدلوا به (٣) على أنّهما اسمان تبين أنّهما فعلان بما تقدّم من الدلالة (٤) القاطعة .

• • •

وفي نعم أربع لغات (٥) : بنعم ، بكسر النون واسكان العين ، وهي الأفصح وكثرتها تغنى عن الاستشهاد عليها . ونعم ، بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى : إن تبدوا الصدقات فنعماً هي (٦) . ونعم ، بفتح النون وكسر

(١) لدى بن زيد . الزهرة ٢٧٣ ، المغرب ١٠ ، شرح المغرب ١٠ ، الديوان ١٣٣ .

(٢) رواء البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣ وكتاب الرقاق : ٦٠ .

(٣) زيادة يقتضها السياق (٥) ر : الأدلة .

(٤) انظر لغات نعم في الكتاب ٢٥٥/٢ ، المنتخب ١٤٠/٢ ، الاصول ٦٨/١ ،

ابن يعيش ١٢٨/٧ . (٦) البقرة : ٢٧١ .

العين ، وعليه أنشدوا قول الشاعر :
 ٤٢٦ خالتي والنفسُ قِدماً إنهم نعيمَ الساعونَ في القومِ الشُّطْرُ (١)
 ونعيمَ ، بفتح النون وتسكين العين .
 وفي بش لعتان (٢) : بَشَسَ ، بفتح الباء ، وبَشَسَ ، بكسرهما .

• • •

ولا يكون فاعلهما إلا فيه الألف واللام نحو قولك : نعيمَ الرجلُ وبشَ الغلامُ أو مأْضِيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : نعيمَ غلامُ الرجلِ وبشَ غلامُ المرأةِ ، ونعيمَ فتى العشيرة عمرو ، أو مضمرّاً على شريطة التفسير وذلك نحو قولك : نعيمَ رجلاً زيداً ، أو مضافاً إلى نكرة وذلك قليل جداً وبابه الشعر (٣) ، وسبب ذلك أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلهما إلا الجنس أو ما يفهم منه الجنس نحو قولك : غلامُ الرجلِ ، إذ معلوم أنه لا يكون الجنس غلاماً واحداً .

وانتما (لم) (٤) بجى فاعلهما مضافاً لنكرة إلا في الشعر لأن النكرة لا يفهم منها الجنس إلا في بعض المواضع ، وذلك نحو قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ .
 فمثال ماجاء من ذلك في نعيم قول الشاعر :

(١) لطرفة بن العبد يمدح قومه . القوم الشطر : البعداء والقرباء ، وفي حاشية ج ، ر :
 اليوم المطر ، الامر الكبير ، وروى في المقتضب : الامر المبر ، وخالتي خبر لقوله :
 فداء ، في البيت السابق للشاهد . الكتاب ٤٠٨/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ ، ابن الشجرى ٥٥٠/٢ ،
 الخزائن ١٠١/٤ .

(٢) في حاشية ج : وقال ابن الجشاب في شرح الجمل : وفي بش أيضاً أربع لغات :
 بش ، بش ، بش ، بش . ام . وانظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ .
 (٣) نقل البغدادى أن الاخفش والكوفيين وابن السراج أجازوه في الاختيار ونقلوا أنه لغة
 لبعض العرب . انظر الاصول ٧٥/١ ، الخزائن ١١٧/٤ .
 (٤) سقطت (لم) من ج ، ر .

٤٢٧ فَنَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لاسِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِشْمَانُ بْنُ عَفَانَا (١)
ومثال ماجاءَ من ذلك في بشس قوله :

٤٢٨ بَشْسَ قَرِينَا يَتَقَنَّ هَالِكُ أُمُّ عُبَيْدٍ وَأَبُو مَالِكِ (٢)
واختلف في من وما الموصولتين وما أضيف إليهما ، فمنهم من أجاز أن يكونا
فاعلين لهما ، ومنهم من منع . فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع .
أما القياس فأنهما في معنى مافيه الألف واللام ، ألا ترى أنهما بمعنى الذي والتي .
وأما السماع فقوله تعالى : فَنَعَمْ هِيَ (٣) . وقول الشاعر :

٤٢٩ فَنَعَمْ مَرْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَاعْلَانِ (٤)
وهذا الذي استدل به لاحجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعم وبشس على حسب
ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن ، وأما السماع فمؤول .

أما قوله تعالى فَنَعَمْ هِيَ . فأصله : فَنَعَمْ مَا هِيَ . وما بمنزلة شيء في موضع
نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمرة ، وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة
الابهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم المدح وهو الأبداء لدلالة : إِنْ تُبْدُوا ،

(١) في رثاء عثمان بن عفان واختلف في نسبتها ، فنسبت لسان وليت في ديوانه ولأوس بن
مغراء ولكتير بن عبدالله النهشل .

وقوله : لاسِلَاحَ لَهُمْ ، اشارة إلى قول عثمان يوم الدار : من رمى سلاحه كان حراً .
الركب : ركب الحج ، ايضاح الفارسي ٨٥ ، ابن يميث ١٣١/٧ ، المقرب ١١ ،
العيني ١٧/٤ ، الخزائن ١١٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٢) لم أجده منسوباً لقائل . وأم عبيد : الغلاة اللامعة لأماء فيها . أو السنة الجدية .
أبو مالك : السب أو شدة الجوع وقيل : الكبير . اليفن : الشيخ الطاعن . المخصص
١٧٦/١٣ ، ١٨٦ ، اللسان : ملك ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٣) البقرة : ٢٧١ .

(٤) من أبيات في مدح بشر بن مروان لم يعرف قائلها . وزكا : لجأ . المذاهب : الطرق ،
وضيقها كثافة عن الخوف الذي يتهدد السالك فيها . وحرف في النسخ إلى : من كامن .
وكتب في حاشية ج : كاه عن الشيء نكل عنه والكى : الضعف أم . جمهرة اللغة
٢٨٣/٣ ، ٤٨٦ ، المغني ٣٦٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، اللسان : زكاً ، الخزائن ١١٥/٤ ،

الدرر ٧٠/١ .

عليه / كأنه قال: فنعم شيئاً هو، أي الابداء، وكذلك فنعم مَرَّ مَكَا (١) مَن [١٦٢ ط] ضاقت مذاهبه «مَن» فيه بمنزلة شيء وضاعت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون مثل قول الآخر:

فنعم صاحب قومٍ لاسلاح لهم (٤٢٧)
واسم المدح محذوف لفهم المعنى . وكذلك قوله : مَن هو في سرٍ وإعلان ، مَن فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيء (٢) وهو في سرٍ وإعلان جملة في موضع الصفة واسم المدح محذوف لفهم المعنى .

. . .

ولابدّ لهما أن يذكر معهما اسم المدح أو اسم المذموم ، ولابدّ من ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى .
فمن حذف اسم المدح لفهم المعنى قوله تعالى : نعم العبدُ إنه أواب (٣) .
تقديره : نعم العبدُ أيّوب . فحذف أيّوب لفهم المعنى .

ومن حذف اسم المدح والتمييز معاً قوله صلى الله صلى الله عليه وسلم :
مَن تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ وَمِنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ (٤)
فقوله : فِيهَا ، أي فبالرخصة أخذ وقوله : وَنِعِمَّتْ (أي نِعِمَّتْ) (٥)
رخصة الوضوء . فحذف التمييز وهو رخصة واسم المدح وهو الوضوء لفهم المعنى .

ولا يكون اسم المدح والمذموم أبداً إلا أخص من فاعلهما . فلو كان أعمّ منه أو مساوياً له لم يجز ، لأنه ليس فيه بيان نحو : نِعَمَ لرجلٍ زيدٌ ، فزيدٌ أخص من الرجل لأن الرجل يكون زيداً وغيره ،

(١) ج : ر ، من كان ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادي أي هذا توجيه الفارسي وان ابن مالك رده بأمرين ، الخزانة ١١٦/٤ .

(٣) سورة ص : ٤٤ .

(٤) صحيح الترمذي ٢٨٢٢/٢ (أبواب الجمعة) سنن النسائي ٢٠٥/١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ولو قلت : نِعَمَ الرجلُ لإنسانٍ ، لم يجوز لأنَّ الإنسانَ أعمُّ من الرجلِ ،
لأنَّه يطلق على الرجل والمرأة ، فأذا قلت : نِعَمَ الرجلُ ، عَلِمَ أَنَّهُ إنسانٌ
فلا فائدة في ذكر الإنسان بعد ذلك .

ولو قلت : نِعَمَ التَّجَمُّلُ جَمَلٌ ، ونِعَمَ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل
البعير لا يقع الألف على الجمَل لم يجوز أيضاً ، لأنَّه ليس فيه فائدة ، وقد
يجوز : نِعَمَ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمَل والناقة .

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يحلو أن تقدّمه على نِعَمَ وبش
أو تذكره بعدهما . فإن ذكرته بعدهما فمن (١) يجعلهما اسمين يجعل نعم
وبش مبتدئين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما ، أو يجعلهما
خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ والمذموم
عمرو ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم إذا تقدم
مبتدأ ، ونِعَمَ وبشَ جُمْلَتان في موضع الخبر .

فإن قيل : فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست
المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب : إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين :

كأنه قال : زيدٌ هو نِعَمَ الرجلُ ، وعمروٌ هو وبشَ الرجلُ ، وهو
مذهب ابن السيد (٢) ، وهو فاسد لأنَّ الجملة من نعم وبش إذ ذاك تكون
في موضع خبر ذلك المضمّر ، فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير ، ألا ترى
أنَّه يراد به الجنس . ولقائل أن يقول : / وما الدليلُ على ذلك ؟ [١٢٧و]
أعني على أنَّه يراد به الجنس فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك

(١) في نسخة بعاشية ج : فعل مذهب من .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد المعروف بالبطلوسي . أديب نحوي لغوي من أهل
الأندلس ، سكن في بلنسية وتوفي بها عام ٥٢١ هـ . القفطي ١٤١/٢ ، ابن فرحون
١٤٠ ، ابن خلكان ٢/٢٨٢ ، الهنية ٢٨٨ .

شيثان : أحدهما الترامهم في الفاعل الألف واللام أو الاضافة الى ما فيه الألف واللام أو أن يكون مضمرا يفسره اسم الجنس، فلولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ماهو بمترلتها . والآخر : إنه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعِمَ المرأةُ ونِعِمَّتِ المرأةُ ، بالحق العلامة وحذفها ، ولايجوز : قام المرأةُ ، إلا شذوذاً نحو ماحكى من كلامهم : قال فلانةُ ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون اذ ذاك بمنزلة : قال النساءُ ، وقالت النساءُ ، (في أنه حصل) (١) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة ، فلا (٢) وجه لقول من قال : ان الذي ستوغ ذلك في نعم وبشس كونها لايتصرفان لأن ليس لايتصرف ولا (٢) يجوز : ليس المرأةُ ، فان قيل : فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبشس إلى الجنس وانما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما ؟

فالجواب : إن الذي يتصور في ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنك قلت : زيدٌ نِعِمَ جنسهُ الذي هو الرجالُ ، فإذا أثبت على جنسه انجر له التثنية معهم ، والآخر : أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كله مبالغة ، فإذا قلت : زيدٌ نِعِمَ الرجلُ ، فكأنك قلت : زيدٌ نِعِمَ الذي هو من جنس الرجال . والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح ، من كلامهم : أكلت شاة كل شاة فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة ، ومنه قولهم : كل الصيد في جوف الفراء (٣) فجعل الفراء الذي هو حمار الوحش لخلالته بمنزلة جنس للصيد .

(١) ر : لانه . (٢) ر : ولا .

(٣) الفراء ، حمار الوحش ، وهذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه . وقد تمثل به الرسول (ص) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، يريد أن دخوله في الاسلام كان امراً عظيماً . الكامل ٣١٩/١ ، النهاية ٢٩٠ / ١ ، ٤٢٢/٣ ، جهرة الأمثال ١٦٢/٢ .

وقد صرَّح المتنبّي بهذا المعنى فقال :

٤٣٠ وليسَ اللهَ بمُسْتَنَكِرٍ أنْ يَجْمَعَ العالَمَ في واحدٍ (١)
وكذلك يفعل في اللام. وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل الثنية وجمعه في قولهم
الزيدانِ نعمَ الرجلانِ والزيدونِ نعمَ الرجالِ ، والجنس لا يُثنى ولا يُجمع
وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه ، لأنك تجعل كلَّ واحدٍ من الثنية أو
من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً ، فتسوغ الثنية والجمع .

فإن قلت : ألم تزعم أن سيويه رحمه الله لا يُجيز : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، إذا
كان أبو عمرو كنية لزيد ، لأنه ليس في الجملة ضمير للأول ولا تكراره بلفظه ،
وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ ؟

فالجواب : إن الذي لأجله منع سيويه رحمه الله لزيدٌ قامَ أبو عمرو هو أن أبا عمرو
لا يُفهم منه أن المراد به زيد ، ولولا ذلك لجازت المسألة . وأما زيدٌ نعمَ الرجلُ ،
فليس ثمَّ ما يلبس به زيد لأنه للجنس كله ، والجنس لا ثاني له فليتبس به .
ولما خفي وجهُ الثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مُلْكُون اعتقد أنه [١٢٧ظ]
لا يراد بفاعلها إلا الاسم المدحوخ خاصة . وأجاز خلوَ الجملة من رابط على
مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، وأبو عمرو كنية
لزيد ، وقد تقدم الدليل على أن المراد بفاعلها الجنس .

فاذا تأخرَ اسم المدحوخ أو المذموم بعد نعمَ وبش كان فيه ثلاثة أوجه ،
أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمّر ، والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف
وكأنه في الوجهين لما قال : نعمَ أو بش الرجلُ قيلَ له : فمنَ هذا المدحوخ
أو المذموم فقال : زيدٌ ، على تقدير : هو زيدٌ ، أو على تقدير : زيدٌ المدحوخ
وزيدٌ المذموم .

(١) لابي نواس يستمطف الرشيد على الفضل البرمكي وليس للمتنبّي كما وهم ابن عصفور ، ورواية
ابن السيد : ليس على الله ، وكذا في حاشية الديوان ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٤٥٤ .

والثالث : أن يكون مبتدأ ونعم الرجلُ جملة في موضع الخبر ، وقد تقدّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر : زيدٌ نعم الرجلُ ، وخبر المبتدأ قد يتقدّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليبٌ تُصاهره (٢٣٤)
يريد : أبوه ما أمه من محاربٍ ، فقدّم .

وإن (١) كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال الثانية والجمع استثناءً بثنية التمييز وجمعه عنه في قولك : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجلاً الزيدون . هذا هو كلام العرب ، وحكي أبو الحسن الانخفش أن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نعماً ونعموا (٢) ، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك : إني لا آمن أن يكونا قد فهما التلقين .

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييز والفاعل ظاهر (٣) ، فأما قوله :
٤٣١ تزودَ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا (٤)
فزاداً منصوب بـتزوّدَ ، ومثّل منصوب على الحال وكأنّه في الأصل صفة لمثّل (٥)
فقدّم فانتصب على الحال لأنّ النكرة إذا تقدّمت نصبت على الحال ، تقديره :
تزوّد زادا مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ .

ولا يجوز إدخال من على تمييزها فأما قول الشاعر :

(١) ر : وإذا . (٢) الأصول لابن السراج ٧٦/١ .

(٣) منع ذلك سيبويه والسيرائي وابن جنى وأجازة المبرد وابن السراج والقاسمي والزمخشري وابن مالك الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٥٠/٢ ، الأصول ٧٣/١ ، الخصائص ١٨٣/١ ، ٣٩٥ ، الخزائن ١٠٩/٤ .

(٤) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأراد بأبيك عمر بن الخطاب وهو جده لأمه . المقتضب ١٥٠/٢ ، إيضاح القاسمي ٨٨ ، الخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، الفصل ٢٧٣ ، العيني ٣٠/٤ ، الخزائن ١٠٨/٤ ، الديوان ١٤٣ ،

(٥) كذا ، وهو سهو والصواب : لزاد

٤٣٢ تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَ (١)
 فمن القلة بحيث لا يقاس عليه .
 ولا يقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الابهام شيء إلا
 أن يُخصَّصَ بالوصف .

* * *

وفاعلهما إذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وإن كان مؤنثاً جاز
 الحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم ، إلا أن
 يكون مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث أو مؤنثاً كُنِيَ به عن مذكر فإنك تعامل الفاعل
 إذ ذاك معاملة ما كُنِيَ به عنه فتقول : هذه الدارُ نِعِمَّتْ البلدُ ، فتُلحِقُ العلامة
 وإن كان البلد مذكراً ، لِأَنَّكَ أَرَدْتَ بِهِ الدارَ ، وتقول : هذا البلدُ نِعِمَّ الدارُ ،
 فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة ، لِأَنَّكَ عَنَيْتَ بِهَا البلدَ وهو مذكر .
 ومن ذلك قول الشاعر :

٤٣٣ أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزَّوْرِ نِعِمَّتْ زُورِقُ الْبَلَدِ (٢)
 / فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكراً لأنه كناية عن الناقة [١٢٨ و] .

* * *

وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن فَعْلٍ يراد به معنى المدح أو
 الذم ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نِعِمَّ وبشس في الفاعل وفي التمييز وفي
 ذكر اسم الممدوح .

- (١) نسبة ابن دريد لجبير بن عبد الله بن سلمة يرثي هشام بن المغيرة ، ونسبة العيني لابي بكر
 ابن الاسود ، وفاعل تخير يعود على الموت .
 الاشتقاق ١٠١ ، ابن يعيش ١٣٢/٧ ، للعيني ٢٢٧/٣ ، الخزانة ١٠٩/٤ .
- (٢) لذي الرمة يصف ناقته ، الحرة : الكريمة ، العيطل : الطويلة العنق تبجاء : ضخمة الشج
 وهو الصدر ، وقيل : عظيمة السنام . المجفرة : العظيمة الجنب . الواسعة الجوف .
 للدعائم : القوائم ، للزور : أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم ونصب دعائم على التشبيه
 بالمفعول به مثل الحسن للوجه . المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، الخزانة ١١٩/٤ ،
 الديوان ١٤٦ .

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نعم فأجاز : حُبَّ زيدٌ .
 وذلك باطل بل العرب إذا صيرت الفعل على وزن فَعَّلَ وأرادت به معنى المدح
 أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك . معنى التعجب ومنهم من لا يدخله ذلك . فمن
 أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لا يدخله معنى التعجب كان
 حكمه كحكمها في جميع ما ذكر ومنه قوله تبارك وتعالى : كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ
 أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (١) ، وكذلك : كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ (٢) .
 وكذلك : سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ (٣) . وأشبه ذلك كثير .
 والدليل على أنه يراد به معنى التعجب قوله :

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَنَدَةً أَوْ لِمَامًا (٤١٨)
 فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أَحْبَبَ بِالزَّوْرِ ، الذي يراد به
 معنى التعجب مراعاة للمعنى ، فافهم .

باب حبذا

اعلم أنَّ حَبْذَا مركبة من حَبَّ وذا ، إلاَّ أنَّ النحويين اختلفوا فيها فمنهم من ذهب إلى أنَّ حَبَّ مع ذا لم يُجعلاً كشيءٍ واحدٍ ، بل ذا عندهم فاعل حَبَّ والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الاعراب ما يجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمرة وكأنَّه قال : هو زيدٌ ، أي المحبوبُ زيدٌ ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيدٌ المحبوبُ ، فحذف الخبر ، أو يكون مبتدأ وحَبْذَا (١) في موضع خبره واستغنى باسم الإشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى : ولباسُ المتقوى ذلك خيرٌ (٢) . في قراءة من رفع لباس التقوى (٣) ، أي هو خيرٌ . والذاهبون إلى أنَّ حَبْذَا ليست بمتصلة كلمة واحدة منهم من زعم أنَّ أفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها (٤) لم تتغير بالنظر إلى الشبهة والجمع شنوذ . فلذلك لم يقل : حَبْذَانٍ ولا حَبَّ أولاءٍ بل جرى مجرى المثل ، فكما لا يتغير المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنَّك تقول : الصيفُ ضيَّعت اللَّبَنَ (٥) للمفرد والمثنى والمجموع والمونث والمذكر بلفظ واحد . وهذا فاسد لأنَّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشنوذ كان أولى .

ومنهم من زعم أنَّ «ذا» إنَّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنَّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حَبْذَا زيدٌ : حبذا حسنُ زيدٍ ، وكذلك حَبْذَا الزيدانِ ، حبذا حسنُ الزيدَيْنِ ، وكذلك حَبْذَا الزيدونَ ،

(١) ر : حب . (٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي وأهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع . الطبرسي ٣٥/٨ ، الكشاف ٧٤/٢ ، القرطبي ١٨٥/٧ .

(٤) ج ، ر : كونه ، وهو تحريف .

(٥) قاله عمرو بن عمرو لدخنتوس بنت لقيط وكانت تحتة فقركته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن مبيد وهو ابن عمها وكان فقيراً فمرت بابل عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك . يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر ، الميداني ٦٨/٢ .

أي حبذا حسنُ الزيدينَ ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهو فاسد لأنَّ العرب إذا حذفَت المضاف وأقامت المضاف إليه / مقامه فإنَّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع [١٢٨و] وغير ذلك على حسب الملفوظ به لأعلى حسب المحذوف فتقول : اجتمعت اليمامةُ ، ولا تقول : اجتمع اليمامةُ وإن كان الأصل قبل الحذف : اجتمع أهلُ اليمامةِ .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع «ذا» بمتزلة كلمة واحدة (١) ، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرف كتصرفه في غير هذا الموضع ، ويكون العرب لا تفصل بين حبِّ و «ذا» بشئٍ فلا تقول : حبَّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبذا في دارِ زيدٍ ، وهو أولى من حمل ذا على الشلوذ .

والذاهبون إلى أنَّهما بمتزلة شئٍ واحد منهم من ذهب إلى أنَّ حبذا كله فعل ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه اسم كله (١) .

والذاهب إلى أنَّه فعل استدللَّ على صحة مذهبه بأنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يغلب على الاسم (٢) .

والذاهبون إلى أنَّه اسم استدلوا على ذلك بأنَّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ، لأنَّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبداً تغلب على الفروع إذا اجتمعت . وأيضاً فإنه قد وجد من الأسماء ماهو مركبٌ نحو بعلبك ورام هرْمُر وخمس عشرة وأمثال ذلك كثير ، ولم يوجد من الأفعال ماهو مركبٌ . وأيضاً فإنَّ العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعر .

(١) هو رأى الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . الكتاب ٣٠٢/١ ،

المقتضب ١٤٥/٢ ، الأصول ٧١/١ ، الجمل ١٢٢ ،

(٢) قال ابن يعيش : واستدلوا بتصريفه فيقال : لا يحذف ١٤٧/٧ .

٤٣٤ يا حَبْدًا جَبِلُ الرِّيَّانِ من جَبَلٍ . وَحَبْدًا ساكنُ الرِّيَّانِ مَنْ كانا (١)
والنداءُ من خواصِّ الأسماء .

فلان قيل : فلعلَّ ذلك على حذف المنادى ، تقديره : يا قومُ حَبْدًا ، أو
تكوين دياء تنبيهاً لاحرف نداء ، فالجواب : إنَّ كثرة ذلك في حَبْدًا وقلته
مع غيرها من الأفعال دليل على أنَّها اسم ، وهذا هو أصح هذه المذاهب في
حَبْدًا :

فمَنْ جعلَ حَبْدًا كَلَّةً فعلاً جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به ، ومن جعل
حَبْدًا كَلَّةً اسماً واحداً كان حَبْدًا عنده من باب المبتدأ والخبر ، فيجوز عنده
أن يكون حَبْدًا مبتدأً وزيد خبره أو عكسه ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ .
فمن جعله على ما تقدّم من كون حب ليست مع ذا كشيء واحد الحقه بنعم
وبشئ لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أنَّ نعم كذلك ، وفي أنَّ فاعله لا يكون
جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلا «ذا» وفي أنّه لابدّ من ذكر اسم الممدوح .
ويخالف نعم في أنَّ فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى ما فيه الألف
واللام ولا مضمرّاً على شريطة التفسير ، وفي أنّه يجوز الجمع بين فاعل حَبْدًا
وان كان اسماً ظاهراً وبين التمييز ، وفي أنّه يجوز دخول من على تمييزها في
مثل قول الشاعر :

يا حَبْدًا جَبِلُ الرِّيَّانِ من جَبَلٍ . وَحَبْدًا ساكنُ الرِّيَّانِ مَنْ كانا (٤٣٤)
ومن جعل حَبْدًا كلمة واحدة فلا تشبه نعمَ عنده إلا في مجرد المدح . [١٢٩و]
والاسم المنصوب بعد حَبْدًا لا يخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان
غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك : حَبْدًا رجلاً ، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف
بين النحويين .

منهم من زعم أنّه حال (٢) ، ومنهم من زعم أنّه تمييز ، وهو مذهب أبي
عمرو ، واستدل على ذلك بجواز دخول من عليه فتقول في حَبْدًا زيدٌ راجباً :

(١) لجرير . والريّان جبل في ديار طيء غزير الماء وهو أطول جبال أجأ . ابن يعيش ١٤٠/٧ .
السان : حبيب ، الديوان ٥٩٦ .

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . الأصول ٧٦/١ ، الجمل ١٢٣ .

حبّدا من راكب زيد . ونقيض حبّدا لا حبّدا ، كما أنّ نقيض نعم بشس
وعليه قوله :

٤٣٥ لاجبّدا أنت يا صنعاء من بلد (١)

(١) عجزه : ولا شعوب هوى مني ولا نقم .

وهو اول ابيات لزياد بن منقذ العدوي وكان نزل بصنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد . ونسبت
في الحماسة لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة ، ونست لغيره شعوب ونقم موضعان باليمن
شرقي صنعاء ، وقيل : من قبائل اليمن . شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٨ شرح الحماسة
للتبريزي ٣٢٤/٣ ، المنازل والديار لأسامة بن منقذ ٢٥٦ ، ابن يعيش ١٣٩/٧ . معجم
البلدان ٣٨٩/٥ ، الخزائن ٣٩٣/٢ ، الدرر ١١٧/٢ .

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

وهذا الباب يسميه النحويون باب الأعمال ، وهو أن يتقدم عاملان فصاعداً ويتأخر عنهما معمول فصاعداً كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك : ضربتني وضربت زيدا ، فزيد معمول وقد تقدم عاملان وهما ضربت وضربتني ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضررتني يطلبه على أنه فاعل وضربت يطلبه على أنه مفعول . وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين وعليه قول الشاعر :

٤٣٦ سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً فسيان لا حمدٌ لديك ولا ذم (١)
فقد تقدم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي : سئلت وتبخل وتعطى ، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويمكن إعماله فيه .
وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة .
واختلف في أيهما أولى بالأعمال ، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني ، والاختيار عند أهل الكوفة إعمال الأول (٢) .

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأن المتقدم أولى بالأعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام . ومما يقوى مذهبهم أن يقولوا : قد وجدنا من كلام العرب أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما .

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتماعا فإن العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : إن قام زيد والله يقم عمرو ، والله إن قام زيد ليقوم عمرو ، فكذاك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول .

(١) اللطيفة يخاطب عتية بن النحاس العجلي والرواية : لازم عليك ولا حمد

الفاخر ١٧٣ (لیدن) الشعر والشعراء ٣٢٥ ، الاغانى ١٦٨/٢ ، الديوان ٣٢٩ .

(٢) المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٢/٤ ، الانصاف م ١٣ ، وانظر الكتاب ٣٧/١ .

واحتجوا بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على ما يبيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أولى.

وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فأَنَّ العرب تجعل المطلوب للمتقدِّم منهما، فغير مسلم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا. وأما إذا اجتمع طالبان/ عاملان [١٢٩ظ] فأَنَّ المعمول للتأخر منهما نحو: إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، فيقم تقدِّمه عاملان: إن ولم، والذي يعمل فيه إنما هو المتأخر وهو لم بدليل أنَّ أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فأنته يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر (١) وذلك نحو قوله. ٤٣٧ مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢) فلو كان «يقوم» مِّن: إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ، مجزوماً بأنَّ لوجب أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم لم دون إنَّ لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لاحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ، فجروا خرباً على أنه صفة لضب مع أنَّ الخَرِبَ في الحقيقة إنما هو الجُحْرُ، فالأحرى أن يلاحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

(١) أجازة في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المعنى. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، شرح التسهيل ٢٢٨ظ، التوضيح ٢/١٧٨، المعنى ٧٧٢.

(٢) لا يبي زبيد الطائي. الشجا: ما يترض في الحلق كالعظم ونحوه. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، الجمل ٢/٢١٩، شرح الكافية الشافية ١٧٧ظ، المعنى ٤/٤٢٧، التصريح ٢/٢٤٩. الخزائن ٣/٦٥٤ الديوان ٥٢.

وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا ، وهو الصحيح على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى ، ففي مقابلته ما يؤدي إليه اعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بحملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب لتداخل الحملتين واشتراكهما في المعمول .

فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة . وأيضاً فإنّ أكثر السماع إنّما ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن. قال الله تعالى: آتوني أفرغ عليه قطراً (١). فقطراً منصوب بأفرغ ، فلو كان منصوباً بآتوني لكان: أفرغه عليه، وقال الله تعالى: هاؤم اقرأوا كتابيه (٢). فكتابه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهؤم لكان اقرأوه كتابيه . فثبت بما ذكرنا أنّ الاختيار اعمال الثاني وأنّ أعمال الأول جائز ومنه قول الشاعر :

٤٣٨ ولم أمدح لأرضيه بشعري لثيماً أن يكون أفادَ مالا (٣)
فلثيماً منصوب بأمّده بدليل الأضمار في قوله : لأرضيه .
وكذلك قول الآخر :

٤٣٩ قَطوبُ فما تلقاهُ إلاّ كأنّما زَوَى وَجْهَهُ أن لأكهُ فوه حنظلُ (٤)
فأعمل في حنظل زَوَى ولذلك رفعه وأضمر لأكهُ مفعوله .
فأذن ثبت أنّه يجوز أعمال الأول والثاني في هذا الباب ، وإن كان الاختيار أعمال الثاني كما تقدّم .

• • •

(١) الكهف : ٩٦ . (٢) الحاقة : ١٩ .

(٣) لئى الرمة يمدح بلال بن أبي بردة التمام ٧٧ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ، الديوان ٤٤١ ،

(٤) رواء ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ،

فينبغي أن يُبين كيفية كل واحد منهما فأقول والله الموفق للصواب
بمَنته : لا يخلو أن تُعملَ في هذا الباب الأول أو الثاني ، فإن عملت الأول
أضمرت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض .
هذا هو الاختيار عندنا .

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني اذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر
كقوله :

٤٤٠ بعُكَاظَ بُعْشَى النَاطِرِينَ اذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهُ (١)

فشعاعه فاعل ببعشي ، ومنعول لمحوا . محذوف تقديره : اذا هم لمحوه .

وأن أعملت الثاني فلا يخلو (الاول من) (٢) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب [١٣٠] و
مخفوض فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو
لا يكون . فإن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو : ضربتُ وضربني زيدُ ،
ولا يجوز اضماره قبل الذكر فتقول : ضربته وضربني زيدُ الا في ضرورة
شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٤٤١ عَلِمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ اذا خَفَّ القَطِيطُ — (٣)

فأعمل في القططين خفّ وأضمر لابكى مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت
لذلك اذ قد يجوز له حذفه .

فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه ففيه
للنحويين ثلاثة مذاهب ، منهم من قال أضمّره قبل الذكر . ومنهم من قال :

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب من آيات تفخر فيها بقومها . وعكاظ موضع قرب مكة كانت

فيه سوق في الجاهلية . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٧ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢٥٧/٢ ،
المنقى ٦٧٦ ، المعنى ١١/٣ ، التصريح ٣٢٠/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج .

(٣) لم أعثر على نسبة هذا الشاهد لقائل . خف : رحل . القططين جمع قاطن وهو الساكن .

المقرب ٧٦ ، الاشباه والنظائر ١٢١/٣ .

أضمره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل اذا أضمر مكان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو : أكرمتُ وضربتُ ، فلم يجز تأخره لذلك لكلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني ، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنه ليس مع الفعل كالشيء الواحد ، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل .

ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف اذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار (١) لأنه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنه يجوز .

وهو أصح المذاهب ، اذ الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ اليهما ضرورة وذلك نحو : ظنّني وظنّنتُ زيدا قائماً ، فعلى المذهب الاول تقول : ظنّنيه وظنّنتُ زيدا قائماً (وعلى الثاني : ظنّني وظنّنتُ زيدا قائماً إيّاه ، وعلى المذهب الثالث : ظنّني وظنّنتُ زيدا قائماً) (٢) وهو الاول لما تقدم فإن احتاج الاول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

مذهب سيبويه رحمه الله الاضمار قبل الذكر (٣) ومذهب الكسائي حذفه فاعلا كان أو مشبهاً بالفاعل (٤) ومذهب الفراء : ان كل مسألة يؤدي فيها اعمال الثاني إلى الاضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ما وجد من قولهم : قامَ وقعدَ زيدٌ ، فإن زيدَ عنده مرتفع بالفعلين معاً ، فلا يجوز عنده اعمال الثاني مع احتياج الاول إلى مرفوع الا ان يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما (٥) .

(١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ١١٣/٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) الكتاب ٥٤٠/١ ابن يعيش ٧٧/١ .

(٤) الجمل ١٢٥ ، ابن يثيش ٧٧/١ .

(٥) معاني القرآن ٤٢٢/١ ، الجمل ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

وهذا فاسد لأنه قد تقرر أن كل عامل يحدث اعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان الا اعراباً واحداً . وهذا الذي قاله كسر لما اطرء في كلام العرب من أنه لابد لكل عامل من احداث اعراب ، وأيضاً فالسمع يرد عليه ، الا ترى قوله :

٤٤٢ وكُتِبَتْ مُدْمَاةٌ كَأَن مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مَذَهَبِ (١)
بنصب لون ، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الاول وهو جرى إلى مرفوع وليس / العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق الا [١٣٠ظ]
مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي .

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

٤٤٣ فَأَن كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي أَلَا إِخَالُكَ رَاضِيَا (٢)
ففاعل يرضي محذوف . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنه قال : لا يرضيك مريض ، ولأنه قد علم على من يعود كأنه قال : لا يرضيك هو أي شيء .

وانما لم يجر حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهما أن يُحذف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار .

أما الاقتصار فلا يتصور لأنك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدره لكنت قد تكلمت بغير مفيد .

(١) لطفي الفتوى . المداة الشديدة الحمرة ، استشعرت : لبست الشار وهو مايلي الجسد من الثياب ، المذهب : الموه بلون الذهب . الكتاب ٣٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، ايضاح الفارسي ٦٨ ، المحكم ٢٢٥/١ ، الانصاف ٥٨ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، العيني ٢٤/٣ ، الديوان ٧ .

(٢) لسولر بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه في محاربة الخوارج . قال ابن جني : معناه لا يرضيك الا ان تردني فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، اهـ . وقال ابن الشجري : أراد ان كان لا يرضيك شأني وما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به . اهـ . معاني القرآن ٢٣٢/١ : الكامل ١٠٢/٢ ، ايضاح الفارسي ١٢٦ ، الخصائص ٤٣٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٥/١ ، ابن يعيش ٨٠/١ ، العيني ٤٥١/٢ .

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : أكرمتُ وضربتُ .

فإن قيل : الدليل على صحة مذهب الكسائي قولُ الشاعر :

٤٤٤ لو كانَ حَيِّيَ قَبْلَهُنَّ ظَعَانًا حَيِّيَ الحَظِيمُ وَجوهَهُنَّ وَزَمَزَمُ (١)
فأعمل في الحطيم حَيِّي الثاني ، اذ لو أعمل الأول لأضمَر في الثاني كل ما يحتاج إليه باتفاق كما تقدَّم ، فكان يقول : حَيِّيا ، فلما أعمل الثاني قال : حَيِّي ، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول النابغة :

٤٤٥ تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ قَبَدَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ (٢)
ولو أضمَر الفاعل لقال : تعفَّقوا ، على مذهب سيبويه رحمه الله من أعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

٤٤٦ وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثْفَى وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ (٣)
ولو أضمَر فاعل الفعل الأول لقال : أَوْ يَكْشِفُنَّ (٤) ، اذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنما يظهر بالثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالأفراد والثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل .

(١) أبيات أنشدها المبرد لبعض القرشيين وهو ابن أذينة ، في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج . الكامل ٢٩٥/١ ، الأغاني ١١٠/٢١ .

(٢) لعقمة بن عتبة الفحل وليس للناطقة كما توهم المصنف . تعلق : استر الأرتى : شجر يدبغ به واحده أرتاة ، بذت : سبقت وفاتت . كليب : جمع كلب . يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلاهما لمرعتها وخفتها . النادر ٦٩ ، شرح المضطليات ٧٧٦ ، المخصص ٨٢/١٢ ، المحكم ١٣٨/١ ، العيني ١٥/٣ ، الديوان ٢٣ .

(٣) لنبي الرمة ، ورواية المبرد : أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ . البلقع : الأرض القفز . المعنى يراد به هنا زوال الآثار من الدار . الرسوم : الآثار غير الشاخصة . اصلاح المنطق ٣٠٣ ، المقنضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، المخصص ١٠٠/١٧ ، الديوان ٣٣٢ .

(٤) كذا والصواب : يرجعن ، لأنه هو الفعل الأول .

فالجواب : إن الذي بدل على صحة مذهب سيويه أنه قد حكي من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومك (١) وضرباني وضربتُ الزيدَينِ ، وهذا لا يخرج إلا على مذهب سيويه رحمه الله .

وأما هذه الأبيات فقد تنخرج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو الثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد ، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثني والمجموع على حد عوده على المفرد ما حكى من كلام العرب هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ ، وأحسنُ بنى أبيه وأنبَلُهُ ، (٢) وقد كان ينبغي أن يقول : وأجملُهُم وأنبَلُهُم ، فأجرى ذلك مجرى المفرد .

ومنه قوله تبارك وتعالى : وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نسفكم مما في بطونِهِ (٣) ولم يقل : في بطونها ، وكذلك أنشدوا قول الشاعر :

٤٤٧ ألبانُ إبِل تعلّة بن مُسافرٍ ما دامَ يملكُها على حَرام (٤)
وطعامُ عِمرانَ بنِ أوفى مثلهُ ما دامَ يُسلَكُ في البطونِ طَعام [١٣١] و
فقال : مثله ، ولم يقل مثلاً . وكذلك قول الآخر :

٤٤٨ مثلُ القِطَا قد نَتَقَتْ حواصِلُهُ (٥)

(١) الكتاب ٤٠/١ ، ٤١ وهذه الاثلة مقيمة كما يظهر وليست مسموعة .

(٢) الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٢٩/١ .

(٣) النحل : ٦٦ وانظر معاني القرآن ١٢٩/١ .

(٤) رواه المبرد لرجل من تميم وروايته : مثلها وكذلك رواه ابن الشجري ولا شاهد فيه . قال الاخفش الصغير في تعليقاته على الكامل : وروى أيضاً : مثله ، لأن الالبان تجري مجرى اللبن فحمل على المعنى ، وقد يجوز أن تجمل الالبان جمعاً فتذكر لتذكير الجمع . أمه .
الكامل ٥٩/١ ، ابن الشجري ٣٢٩/١ .

(٥) انشده الفراء ولم ينسب وروايته : مثل الفراخ ، وهي رواية الفارسي أيضاً .

نتقت : سميت . قال الفراء : الفراخ جمع لم يبين على واحد فجاز أن يذهب بالجمع إلى الواحد . معاني القرآن ١٣٠/١ ، ١٠٩/٢ ، الشيرازيات ٨٢ و ١١٥ ، ظ التوجيه ٩٦ ، رسالة الفراء ٤١٦ .

ولم يقل حواصلها ، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله :
 ٤٤٩ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ كأنه في الجلدِ توليعُ الوَهقِ (١)
 ولم يقل كأنها . ومنه الأثر : خيرُ النساءِ صوالحُ نساءِ قريشٍ ، أحناءُ
 على ولدهِ وأرعاهِ على زوجهِ في ذاتِ يَدِهِ (٢). ولم يقل أحناءُ ولا
 أراعاهُ .

ومثال عوده مفرداً على المثني قول الشاعر :
 فكأنَّ في العينينِ حبَّ قَرَفَ قُلٍّ أوسُنبُلاً كُحِلَتْ بهِ فأنهَلَتْ (١٧٩)
 ولم يقل كُحِلَتْ بهِ . وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي :

لِيسَنٍ زُحْلُوقَةٍ زُلٌّ بها العينانِ تَنَسَهَلُ (١٧٨)
 ولم يقل : تنهالن وكذلك قول الآخر :
 ولو رَضِيتُ يدَايَها وضنتُ لكانَ عليَّ لَلقَدَرِ الخِيَارُ (١٧٧)
 ولم يقل : وظننتا .

فتخرج الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصح من كلامهم :
 ضربوني وضربتُ قومك .

...

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى ، وذلك نحو :
 ظننت وظننتُ زيداً قائماً ، المعنى : وظننتُ قائماً ، فعاد الضمير على قائم
 الأول لفظاً لا معنى ، ألا ترى أنه لا يريد : وظننتُ ذلك القائم المذكور
 لأنَّ القائم المذكور هو زيد ، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان
 المعنى : وظننتُ زيدٌ نفسه ، وذلك لا يتصور .

(١) لرؤية يصف حمراً وحشية . البلق : سواد مع البياض . الوهق : بياض في الجلد وهو
 داء . التوليع : استطالة البهق . قال أبو عبيدة : فقلت لرؤية انه كانت خطوطاً فقل كأنها وان
 كان سواد وبلق فقل كأنها . فقال : كأن ذاك - ويلك - توليع البهق . مجاز القرآن
 ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مجالس ثعلب ٣٧٥ ، التنبيه ٢٩ ، المغني ٧٥٥ ، الديوان ١٠٤ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٤/١ ، ٢٣٦/٢ .

ولما خُفِيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها ، والدليل على أن الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر :

٤٥٠ أرى كلَّ قومٍ قاربوا قَيْدَ فحلهم ونحنُ خلعنا قَيْدَهُ فهو ساربُ (١)
أراد ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد انما هو غيره . ومنه قول النابغة :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فَقَدَ (١٥٣)
أراد ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام ، لأنه قد كان تمنى الحمام كله ، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه ، فثبت أنه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ ، ومثل ذلك كثير . وقد أوضحت ذلك وبيّنته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا ، فعلى ما ذكرنا من القوانين يكون اجراء مسائل هذا الباب ان شاء الله تعالى .

• • •

ومما ذكرناه في أول الباب في حدّ الأعمال بتبيين اذن فساد من الحق قول امرئ القيس :

٤٥١ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ (٢)
بالإعمال ، لأن كفاني يطلب « قليلاً » ولم أطلب يطلب الملك ، كأنه قال : ولم أطلب الملك ، لأن حقيقة الأعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول ، ولم أطلب لا يتسلط هنا على القليل ، ألا ترى أنه لا يصح :

(١) لأخس بن شهاب التغلبي . سرب الفحل : توجه للرعي . وقيل المراد بالفحل هنا السيد وقيل أراد به فحل الابل . اصلاح المنطق ٢٠١ ، المفضليات ٢٠٨ ، شرح المفضليات ٤٢١ ، ٢١٠ ، المحكم ٧٥/١ .

(٢) ذكر الانباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على أعمال الاول وعدوه من التنازع . الكتاب ٤١/١ ، المنقضب ٧٦/٤ ، ايضاح الفارسي ٦٧ ، الخصائص ٣٨٧/٢ ، الانصاف ٥٧ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغني ٥٦٢ ، الخزانة ١٥٨/١ ، الديوان ٣٩ .

لو أن سعي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، لأنه إذا لم يسمع لأدنى معيشة فأنما يطلب الكثير ، فكان حقه أن يقول : لطلبت القليل ، فهو غير [١٣١ظ] متسلط عليه ، فلهذا قلنا أنه ليس من باب الأعمال ، والعامل أنما هو كفاني .

فإن قيل : لأي شيء جعلت و«لم أطلب» جواباً للو وعطفت على كفاني حتى لزم هذا ؟ وهلاً جعلت الجملة في قوله : ولم أطلب ، معطوفة على قوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني . وكأنه قال : وأنا لم أطلب قليلاً ، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الأعمال .

فالجواب : أن هذا لا يتصور ، وقد كان الاستاذ أبو على الشلويني يجعله من الأعمال بهذا الطريق ، ووجه بطلان أن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولاً للاول وذلك نحو قولك : جاءني بضحكٌ زيدٌ ، فتجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاعلاً ، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل .

وأما إذا جعلت : ولم أطلب ، معطوفاً على فلو أن ما أسعى ، فأنتك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الاول ، فتكون اذ ذاك بمنزلة : أكرمتُ وأهنتُ زيداً ، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً .

وسيؤيه رحمه الله لم يجرى به على الأعمال بل جاء به على أنه من غير الأعمال ألا ترى إلى قوله : فأنها رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وأنما المطلوب عنده الملك (١) فأطلب لا يتوجه على القليل الا تراها يقول : ولو لم يرِدْ ذلك ونصب لفسد المعنى .

فإن قيل : فكيف جاء به الفارسي على الأعمال (٢) .

فالجواب : إنه أراد بقوله من الأعمال أنه شبه للأعمال لتداخل الجمالين في العطف ونظير هذا ما أنشده في المذكرة على أنه من شبه الأعمال لكثير عزة :

(١) الكتاب ٤١/١ . (٢) الايضاح ٦٧ .

٤٥٢ وأني وإن صدت لمُثْنٍ وقائل عليها بما كانت اليئا أزلت (١)
 فما أنا بالداعي لعزة بالردى ولا شامت أن نعل عَزَّةَ زلت
 لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أن معمول مُثْنٍ إنما هو «عليها»
 وقد فصل بينهما بقوله : وقائلٌ ومعمول قائل إنما هو : فما أنا بالداعي لعزة
 بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُثْنٍ، فاذا قد جعل هذا يشبه الاعمال لتداخل
 الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل . كذلك يكون مذهبه في بيت امرئ
 القيس، فإن قيل : اذا لم يكن من الاعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية ؟
 فالجواب : إنها غير أجنبية، لأننا إنما جعلناها معمول لم أطلب الملك، فإذا كانت
 كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى : كفاني القليل، الا ترى أن لم أطلب الملك
 يكون جواباً للو وماذا لك الا لأن المعنى واحد .
 فهذا نهاية الكلام في هذا البيت .

(١) أماني القالي ١٠٩/٢ ، الخزائن ٣٧٩/٢ الديوان ٤٦/٢

رَفَعُ
 عبد الرحمن النجدي
 (أسكنه الله الفردوس)

محتويات الجزء الاول

ص	
١٣ - ١١	تقديم بقلم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف
٦٧ - ١٥	القسم الاول : الدراسة
٤١ - ١٥	الفصل الأول : حياة ابن عصفور وآثاره
	أ - عصر ابن عصفور
	ب - حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ، مولده ونشأته شيوخه وثقافته :
	ج - آثاره
٢٠ - ١٧	عصره
٢١	حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه
٢٢	مولده ونشأته
٢٣	شيوخه وثقافته
٣٠	نشاطه العلمي ومترلته
٣٤	وفاته
٣٧	آثاره
٦٧ - ٤٣	الفصل الثاني :
	كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل
٤٦	ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها...
٥٠	الحدود
٥٢	تحليل المادة
٥٧	ابن عصفور والزجاجي
٦١	آراؤه ومسائله الخاصة

٦٩ — النهاية	القسم الثاني : التحقيق
٧١	مقدمة التحقيق
٧٢	وصف النسخ
٧٧	توثيق نسبة الكتاب
٧٨	منهج التحقيق
٨٥ — النهاية	النصوص
٨٥	اقسام الكلام
١٠٢	باب الأعراب
١١٦	باب معرفة علامات الاعراب
١٢٧	باب الأفعال
١٣٥	باب التثنية والجمع
١٥٧	باب الفاعل والمفعول به
١٦٨	نوع منه آخر
١٦٨	الموصلات
١٩٢	باب ما يتبع الأسم في اعرابه
١٩٣	باب النعت
٢٢٣	باب العطف
٢٦٢	باب التوكيد
٢٧٩	باب البدل
٢٩٤	باب عطف البيان
٢٩٩	باب أقسام الفعل في التعدي
٣٠٤	فصل
٣٢٤	باب ما تتعدى اليه الافعال

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جُمل الزجاء

لابن عصفور الأشيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الثاني

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السنة الله الفردوس

شرح جمال الزجاجة

لؤي عصفرا إلى أبي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جُمل الزَّجَّاجِي

لابن عَصْفُورِ الشَّيْثِي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

للجزء الثاني

تحقيق

د. محمد أبو جندة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أُسلّمه الله الفردوس

بشر الله الرحمن الرحيم اللهم خير نوابي الى العالمين اقسام الكلام
ثلاثة معارف ومعارف اليه ولا تعلم الاقسام من حيث هو معارف حتى يعلم الاقسام
التي هي في الكلام ما اراد الكلام وحيداً بعد ذلك في باب
في الكلام الذي هو في اللغة لفظاً ترك من معاني كثيرة منها المعاني التي هي في
ولما كان في ذلك لا خلاف ان الكلام في العوارض اجعل الناس على العوارض ولا
وسايلهم من حال التي وعلية قوله ما الذي اوتيت علم الحروف على سبيل
فلازم التام في ان يقال ان سائر علمه السلام في انهم من جهة التام فيهم
الحروف من الكلام ومن الابل على ذلك ايضا قول ربه انهم اوتوا
منه لم ينطق الله في امرهم الا بما ارسلنا من وراءه بالروح الامر
بشائر لهم ما بين من اوتوا ما اوتوا وما لم يات على العرف القام في النفس
وما يقم من حال التي هي في باب ما استعمل في المعاني في انهم يتكلمون ويخبرون
في انهم يولوا يعرفون الله في المعاني التي هي في النفس قوله وقال المادحة
بالت في النفس التي لا اتي بها النفس فاسما في القول في النفس في انهم يتكلمون
بهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
وقال الشاعر اسلم الحرف وقال قلبي فاضاف المنون الى الحرف في انهم يتكلمون
الاشارة وعلية قوله اذا لم ياتي الحرف في العوارض دون علمها بالسمع البواد
مفعول الاشارة بالعرف فلا ما وسمه الخط ودليله تسمية الحروف في انهم يتكلمون
المعنى كلام الله ومفعول ان كلاما وان كانت اما ان خطا سبيلهم كلام
ومما لا يخط اليه غير القدر في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
بعد الاشارة في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
الاشارة في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
او اذ انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
الاشارة في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
الحرف في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون في انهم يتكلمون
الكلام الا على اعرف الكلام اذا الكلام عرفها فاما هذه الاقسام الاحتر

واول ما لا بد من ان يعرفه المتعلم في الكلام هو ان الاسم هو الذي لا يصدق
 انما يطلق على ما يصدق عليه اسم المقصود واسم المقصود مما هو العلم لا يصدق
 على الاسم ولا على المعاني ولا على الحروف وثبت على قوله انما المقصود بالاسم
 اسماه الاول ما لا يقل على ان هذا الاسم خاصه بالاسماء التي لا يصدق
 قال باسمه ومعنى آخر فاقول انما المقصود العلم بالاسماء والانفعال والحرف
 لهذا الثالث لم يحسن محله على الحروف والاسم والاسماء قد دخلت على الحروف
 عن الاول ان يقول انما الذي لا يصدق على حروفه لا يخلو اس ان يدل على معنى
 ولا يدل وما لا ان لا يدل على معنى اسمها فان ذلك عبث قلنا ان ذلك
 ان يدل على معنى في نفسه او في غيره فان ذلك على معنى في غيره وهو حرف
 وان يدل على معنى في نفسه فلا يخلو ان يكون من جنس كذا وان لا يكون
 فان بعض هو الاول وان لم يعرف هو الاسم والحروف عن الثاني انه
 اراد الاسم معنونه والتعليل معنونه وذلك الحرف وهو قول في احدهما
 ان يعرفه ما وقع عليه لفظه في اول نظيره في قول العرب رطب خير من ام
 بر هذه الحروف خير من هذا لفظه ولم يرد ذلك ولا وجهه على ذلك
 قال هذا الخارج من هذا الجنس ولا ينبغي ان يقال على هذا وضع المقدر
 موضع المعنونه فانه في الجملة علمه وانه يتجسس برده في حروفه فان ذلك لا
 حيز له في ضرورة والحروف عن الثالث انه احسن لقوله وحرف جلف
 من الحروف انما هي الحروف ومعرفة الحروف التي هي الحروف ولا ينبغي ان يقال
 من انما الظاهر في الحروف ورعان الذي حاط به انما هو الحروف فانما
 الاسم والاسماء لا يصدق على الحروف التي هي الحروف ولا ينبغي ان يقال

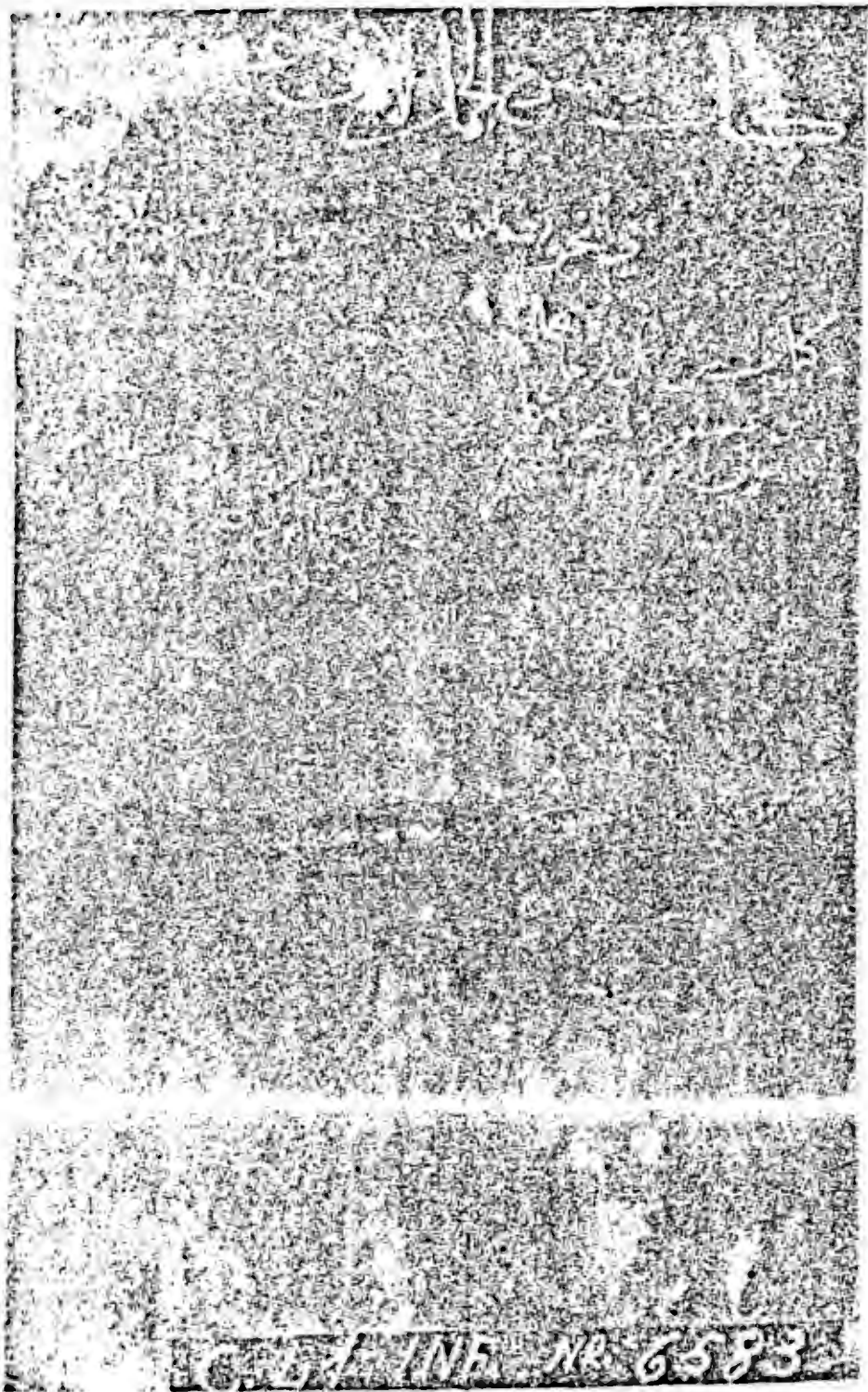
بسم الله الرحمن الرحيم

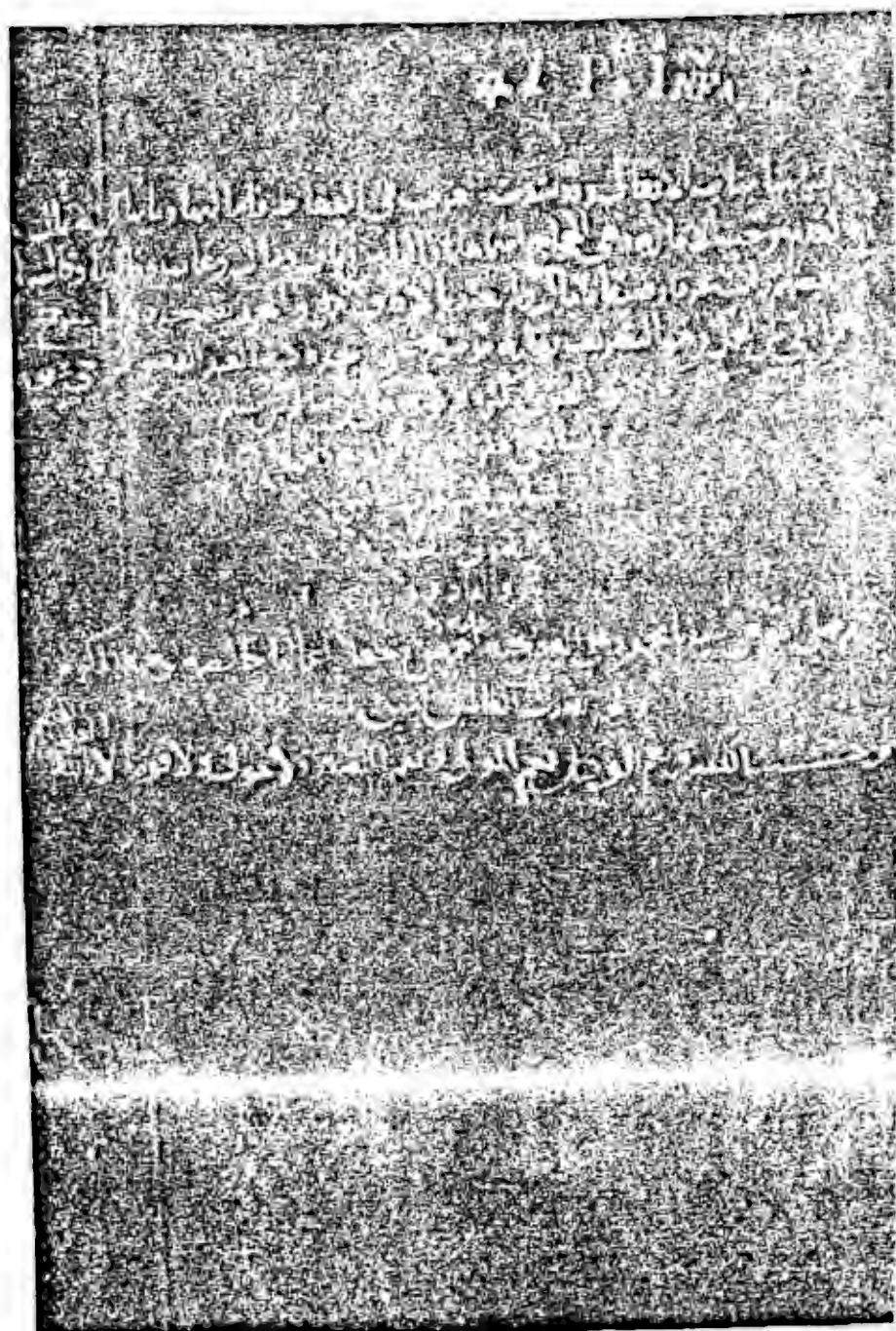
Handwritten text in Arabic script, likely a title or introductory phrase.

La Egypte
1848

1848

Handwritten text in Arabic script, appearing to be a detailed description or a list of items.





صورة الصفحة الأخيرة من نسخة البروزيانا

باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز

لا بدَّ في هذا الباب من معرفة الضمائر وأحكامها في التفسير/ ومعرفة (١) [١٣٢و] مراتب الأسماء حتى يُعْلَمَ ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز. فأما الضمائر فبُيِّنَتْ في باب النعت بما أغنى عن إعادتها هاهنا، وهي تنقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب . فضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى تفسير ، لأنَّ المشاهدة تُفسِّرهما . وأما ضمير الغيبة فينقسم قسمين : قسم يحتاج إلى تفسير وقسم لا يحتاج إلى تفسير . فالذي لا يحتاج إلى تفسير الضمير الذي يفسره ما يُفهم من سياق الكلام ، لأنَّه قد علم ما يغني عنه ، وذلك نحو قوله تعالى : حتى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (٢). يعني الشمس ، وكذلك قوله تعالى : مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ (٣). يعني على ظهر الأرض ، وكذلك : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (٤). يعني القرآن .

وما بقي فلا بدَّ له من مفسر ، وينقسم قسمين : قسم يفسره ما قبله وقسم يفسره ما بعده ، فالذي يفسره ما بعده ينقسم أيضاً قسمين . قسم يفسره المفرد وقسم يفسره الجملة . فالذي تفسره الجملة ضمير الأمر والشأن والقصة وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٥). أي الأمرُ اللهُ أَحَدٌ . وكذلك قوله تعالى : إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرَماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ (٦). أي إنَّ الأمرَ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرَماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ . وكذلك قوله

(١) سقطت (معرفة) من ج .

(٢) سورة ص : ٣٢ .

(٣) فاطر : ٤٥ .

(٤) القدر : ١ .

(٥) التوحيد : ١ .

(٦) طه : ٧٤ .

تعالى : فإنَّها لاتعمى الأبصارُ (١) . أى فإنَّ القصة .
والذي يفسره المفرد : الضمير في (٢) نعم وبش وفي رُبَّ وفي باب الإعمال
إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، فاعلا كان أو مشبَّها به ،
على مذهب أهل البصرة .

وفي باب البدل خلاف ، هل يعود الضمير فيه على ما بعده أولا يعود
عليه ؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخرأ عنه
لفظا وتقديرأ وهو الأخفش (٣) . ومنهم من منع .

والصحيح أنَّه يجوز ، وقد حُكي عن العرب ، ومنه أنشدوا قول الشاعر :
٤٥٣ قد أصبحت بقرَ قَرَى كوانسا

فلا تَلُمهُ أن ينامَ البائسا (٤)

فالهاء في تلمه عائدة على البائس ، والبائس بدل منها . وكذلك أيضا قول الآخر :
٤٥٤ وقد مات خيراهم فلم يهلكاهم

عشبةً بانا رهطٍ كعبٍ وحاتمٍ (٥)

فالضمير في خيراهم عائد على رهط . ورهط بدل منه .
والذي يفسره ما قبله ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يفسره ما قبله لفظا لامعنى .
وذلك نحو قولك : عندي درهمٌ ونصفهُ ، فالهاء في اللفظ عائدة على الدرهم
المتقدم الذكر وإن كان المراد درهما آخر ، لأنَّه معلوم إذا كان عنده درهم
فإنَّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده ، فلو عاد الضمير عليه لفظا ومعنى
لكان عيبا . ومنه قول النابغة :

(١) الحج : ٤٦ .

(٢) ر : الذي في .

(٣) قال ابن كيسان - فيما نقل عنه ابن مالك - هو جائز بإجماع . المغنى ٥٤٤ .

(٤) من شواهد الكتاب الخسین . قرقرى : اسم موضع مخصب باليامة .

كوانس جمع كانس وهو اسم فاعل من كنس الظبي أى دخل كئسه وهو بيته أو مأواه
واستلمه هنا للابل . وصف راعيا نام عن ابله بعد أن بركت بعد الشج . والكساني والرماني

يرواها من باب نبت الضمير نعت ترحم . الكتاب ٢٥٥/١ ، التوجيه ١٦٧ ، المغنى ٥٥٧ ،

٥٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٥/١ .

(٥) للعرزوق يرقى ابنه . والاشارة إلى كعب بن مامة الإيادى وحاتم الطائي . الديوان ٧٦٤ .

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
 إلى حمامتنا ونصفه ففقد (١٥٣)
 أى ونصف حمام آخر مثله . وكذلك قوله :
 أرى كل قوم قاربوا قبد فحلهم
 ونحن خلعنا قبده فهو سارب (٤٥٠)
 /أى قيد فحلنا . [١٣٢ظ]

وقسم قد تقدّمه ما يعود عليه الضمير (معنى لالفظا) (١) نحو قوله تعالى :
 اعدلوا هو أقرب للتقوى (٢) . أى العدل أقرب للتقوى ، فعاد الضمير على
 المصدر لدلالة الفعل المتقدم عليه . ومنه قولهم : من كذب كان شراً له ،
 أى كان الكذب شراً له ، فأضمروه لدلالة كذب عليه . ومنه قول
 الشاعر :

إذا اكتحل عيني بعينك مسها

بخير وجلّى غمرة من فؤاديا (٥٦)

أى مسها الاكتحال ، فأضمروه لدلالة اكتحل عليه .

وقسم تقدّمه ما يعود الضمير عليه لفظاً ومعنى . وينقسم ثلاثة أقسام :
 قسم قد تقدّمه باللفظ والمرتبة نحو : ضرب زيد غلامه ، فالضمير
 عائد على زيد وهو متقدّم عليه في اللفظ والمرتبة ، لأن مرتبة الفاعل أن
 يتقدّم على المفعول .

وقسم يتقدّمه (٣) باللفظ دون المرتبة وذلك نحو قولك : ضرب زيداً غلامه ،
 فزيد متقدّم على الغلام في اللفظ والنية به التأخير لأنه مفعول .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) المائة : ٨ .

(٣) ر : نفسه .

وقسم تقدّمه بالمرتبة دون اللفظ وذلك قوله (١) : ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدٌ ،
لأنّه فاعل وان كان مؤخراً في اللفظ .

فأما : ضَرَبَ (٢) غَلامَهُ زَيْدٌ ، فلا يجوز أصلاً لثلاثاً بتقدّم الضمير على ما يعود
عليه في اللفظ والمرتبة ، وليس من باب ما يفسّره فيه ما بعده . فأما قوله :
٤٥٥ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَانِمٍ

جَزَاءَ الْكِيلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ (٣)

فمنهم من حملة على أنّه ضرورة ، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء
الذي يدلّ عليه جَزَى فيكون من باب قولهم : من كَذَبَ كان شَرّاً له ،
أى كان الكذب شَرّاً له ، وكذلك قوله :

٤٥٦ لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا

أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ (٤)

إنّ ثبت هذه الرواية فهي محمولة على الضرورة (٥) ، ولا يجوز أن يعود
الضمير على العصيان لأنّ التقديم يكون إذ ذاك : لَمَّا عَصَى أَصْحَابُ الْعِصْيَانِ

(١) ر قولك .

(٢) ج ، ر : ضربه ، وهو تحريف . وانظر المقتضب ٦٩/٢ ، ١٠٢/٤ ، الخصائص ٢٩٤/١ .

(٣) نسب لأبي الأسود الدؤلي ، ونسبه ابن جني للناطقة وقيل هو مولد مصنوع وتقديم الضمير

هنا أجازاه الأَخفش والطوال وابن جني وابن مالك . الخصائص ٢٩٤/١ ، ابن الشجري

١٠٢/١ ، ابن يعيش ٧٦/١ ، العيني ٤٨٧/٢ ، الخزائن ١٣٤/١ ، الضرائر ١٨٦ ،

ديوان أبي الأسود ١٢٤ .

(٤) للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة وكان مع مصعب حتى

قتل معه وفاء له . ورواية شرح المفضليات :

لما جلا الخلان عن مصعب . ولا شاهد فيها . شرح المفضليات ٦٣ ، الخزائن ١٤٠/١ .

(٥) في حاشية ج ، ر : أنشده المازني عن أبي عبيدة وأنكر الأصمعي رواية أبي عبيدة وزعم أن

الرواية : لَمَّا عَصَى الْمَصْعَبُ أَصْحَابَهُ .

مُصْعَباً ، وليس للعصيان أصحاب يختصون به معروفون كما للجزاء رَّبَّ
يختص به (١) ، والرواية الصحيحة عند أهل البصرة :
لما عَصَى الْمُصْعَبُ أَصْحَابَهُ أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعاً بِصَاعٍ (٤٥٦)
فإذن قد يعود الضمير على متقدّم بالرتبة (٢) دون اللفظ . فلا بدّ من معرفة
مراتب الأسماء .

. . .

فلا يخلو الاسمان من أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين .
أو يكونا مختلفي الإعراب ، فإن كانا مرفوعين لم يكن بدّ من أن يكون
أحدهما متبوعا والآخر تابعا والمبتدأ مقدّم على الخبر والمتبوع أيضا مقدّم على التابع .
وإن كانا مخفوضين فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع ، ولا يقال مرتبة أحدهما
قبل الآخر إلا أن يكون أحدهما في موضع رفع والآخر ليس كذلك .
وإن كانا منصوبين فصاعداً فلا يخلو أن يكونا من باب ظننت أو من باب
أعطيت أو من باب أعلمت . فإن كانا من باب ظننت فالذي هو مبتدأ
في الأصل مقدّم على الذي هو خبر في الأصل .
وإن كانا / من باب أعطيت فالذي هو فاعل في المعنى مقدّم على ما هو [١٣٣] و
ليس كذلك . وإن كانا من باب أعلمت فالذي هو فاعل في المعنى مقدّم
على المفعولين الذين هما مبتدأ وخبر في الأصل ، أو ما المفعولان الثانيان فالذي
هو منهما مبتدأ في الأصل مقدّم في الرتبة على الآخر .

وإن كانا مختلفي الإعراب فالرفوع أبداً مقدّم على المنصوب والمخفوض .
والمنصوب أبداً مقدّم على المخفوض .

فعلى هذا القانون تجرى المسائل وبه يعلم مايتقدّم من المضممر على الظاهر
وما لا يجوز أن يتقدّم ، فتقول على هذا : ضرب غلامه زيد ، لأنّ زيداً
مرفوع والغلام منصوب ، فزيد مقدّم في الرتبة ، ولذلك جاز .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأستاذ رحمه الله في شرح المقرب : وكذلك أيضاً قد يتأول : لا عصى
أصحابه مصعباً .

على أن يكون الضمير عائداً على المصدر المفهوم من عصى .

(٢) ر : بالمرتبة .

وكذلك : رأيت في داره زيدا ، جازر لأن مرتبة المنسوب قبل المخفوض .
وكذلك يجوز : في داره زيد ، لأن المجرور في موضع الخبر ورتبة مبتدأ
قبل الخبر .

وكذلك أيضا يجوز : أعطيت درهما زيدا ، لأن زيدا فاعل في المعنى
لأنه أخذ الدرهم فرتبته أن يتقدم على الدرهم .
كذلك : ظننت في داره زيدا ، لأن في داره في موضع المفعول الذي هو
خبر في الأصل ، فزيد مقدّم عليه في الرتبة .
وكذلك كل ما جاءك من المسائل قد تقدّم فيها المضمّر على الظاهر يعتبر
الجائز فيها من غير الجائز بما تقدم لك .

• • •

ومما ينبغي أن يُبيّن في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمّر (متصلا) (١)
من الموضع الذي يكون فيه منفصلا ، لأن أبا القاسم لم يجعل لذلك بابا ،
فينبغي أن يلحق بهذا الباب ، فنقول والله الموفق للصواب :
الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام : مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات .
أما المخفوضات فهي كلّها متصلة إلا ما شذّ من قولهم : ما أنا كأنت ولا
أنت كأنا (٢) ، أو ما جرى تأكيداً على المخفوض نحو : مررت بك أنت .
وأما المرفوع فمتصل كلّهُ إلا أن تفصل بينه وبين العامل (٣) بيلاّ نحو :
ماضرب زيدا إلا أنا ، ومنه قوله :

٤٥٧ قد عَلِمْتَ سلمى وجاراتها

ما قطّر الفارس إلا أنا (٤)

-
- (١) سقطت من ج ، ر (متصلا) .
(٢) حكاه الأخفش وانظر ٣٢٩/١ تطبيق ه .
(٣) ج : العائد ، وهو تحريف .
(٤) عمرو بن معدى كرب . قطر الفارس : صرعه على أحد قطريه . والقطر الجانب . الكتاب
٣٧٩/١ ، الفصل ٢٩ ، المعنى ٣٤٢ .

أو بحرف عطف وذلك نحو قولك : قام زيدٌ فأنا ، أو يكون في معنى
المفصول بينه وبين عامله إلا ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٨ وإئتما

يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : ما يُدافعُ عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي ، على خلاف في هذا .
فإنَّ سيويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة ولم يلتفت للمعنى (٢)
والزجاجي (٣) ذهب إلى أَنَّهُ غير ضرورة ، لما ذكرناه من معنى إلا .

والصحيح أَنَّ الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير (٤)
لوجب أَن لا يُؤتى به متصلاً كما لا يجوز ذلك مع إلا ، فقول العرب : إئتما
أدفعُ عن أحسابهم ، وأمثاله / دليل على أَنَّهُ من مواضع الاتصال [١٣٣ظ]
وَأَنَّ الانفصال فيه ضرورة .

أو يكون المرفوع مبتدأ نحو قولك : أنا زيدٌ ، أو خبراً لمبتدأ وذلك نحو
قولهم : القائمُ أنتَ ، أو اسم «ما» وذلك نحو قولهم : ما أنتَ قائماً ، أو
خبر إنَّ نحو قولك : إنَّ القائمَ أنتَ ، أو يكون العامل فيه صفة جارية على
غير من هي له وذلك نحو قولك : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، أو مصدرأ مضافاً
إلى المفعول نحو قولك : زيدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ، تريد من أَن ضَرْبَكَ هُوَ .
وما عدا ذلك فمتصل .

والمنصوب كله متصل إلا أن تفصل بينه وبين عامله إلا أو حرف عطف

(١) للفرزدق وتماه : أنا الذائد الحامي النمار وانما

ورواية الديوان : أنا الضامن الراعي عليهم

التناقص ١٢٨ ، الشيرازيات ٦٧ ظ ، الاحتضاب ١٨ ، البيان للأتباري ١٣٧/١ ، المغني

٣٤٢ ، الديوان ٧١٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ ، ٣٧٩ .

(٣) الصواب الزجاج وميأتي كذلك .

(٤) ر : المفسر .

نحو قولك : ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ إِيَّاكَ . وضربتُ زيداً فإِيَّاكَ ، ولا يجوز أن تقول : ما ضربتُ إلاَّكَ . إلاَّ في ضرورة كقول الشاعر :

..... أَلَا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ (٢٦٩)
وفي ما هو مفصول بينه وبين عامله بإلاَّ في المعنى من الخلاف مثل ما في المرفوع ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٩ كَأَنَّا يَوْمَ قُضِرَى لَأَنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا (١)
فسبويه رحمه الله جعله ضرورة (٢) والزجاج ذهب إلى أنَّه غير ضرورة ، وقد بينت لك الصحيح من المذهبين .

أو يكون المنصوب خبر ما نحو : ما زيدٌ إلاَّكَ ، أو يكون العامل فيه مصدرًا مضافًا إلى الناعل نحو : عَجِبْتُ من ضربِ زيدٍ إِيَّاكَ ، أو يكون مفعولًا ثانيًا أو ثالثًا لباب أعلمتُ . فهذه الأماكن لا يكون فيها إلاَّ منفصلاً .

والمواضع التي يجوز فيها الإلتصاف والانفصال هو أن يكون الضمير مفعولًا ثانيًا لباب أعطيتُ ، والاتصاف فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولًا ثانيًا لباب ظننتُ ، أو ثالثًا (٣) لباب أعلمتُ ، أو خبرًا لكانَ ، أو مصدرًا مضافًا إلى مضمَر فاعل نحو قولك : زيدٌ عَجِبْتُ من ضربِ يَكِّهُ ومن ضربِ يَكِّهُ إِيَّاهُ . والانفصال في جميع هذا أحسن من الاتصال ليعزلة استحكامها في الضمائر . فمثال فصله في باب كان قول الشاعر :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ

لَأَتَرَى فِيهِ عَرِيبًا [٢٦٢]

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ

وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

(١) لذي الاصبع العدواني. قرى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. يريد تشبيه القتل من أعدائهم بقومه في الحسن والزيادة . الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٨٣ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، الخصائص

١٩٤/٢ ، تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، ابن الشجرى ٣٩/١ ، الخزائن ٤٠٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ . (٣) ر : ثانيًا .

وكذلك أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة .

لئن كانَ لِيَسَاهُ لَقَدْ حَالَ دُونَنَا (١)

عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ (٢٦٣)

ومثال اتصاله قول الشاعر :

٤٦٠ قد ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي (٢)

ومن كلامهم : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِي (٣) ، ومنه قول الشاعر :

فَإِنْ لَا يَكُونُهَا أَوْ تَكُونُهَا فَإِنَّهُ

أَخُوها غَدَتَهُ أُمُّهُ بِإِيَابِهَا (٢٦٤)

ومثال اتصاله بالمصدر قول الشاعر :

٤٦١ وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةٍ

بَضْغَمَةٍ هَاهَا يَتَرَعُ الْعِظَامُ نَابُهَا (٤)

وما عدا ذلك فمتصل ولا يجوز انفصاله إلا في ضرورة كقولها :

٤٦٢ إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ (٥)

• • •

(١) رواه سابقا : بعدنا .

(٢) ينب لرؤبة ، والرواية : اذ ذهب . وسقطت نون الوقاية في لبي ضرورة . و (ليسى) هنا للاستثناء . المعنى ١٨٥ ، الخزانة ٢/٢٤٥ ، الديوان ١٧٥ .

(٣) الكتاب ١/١٢٦ ، المنتخب ٢/٢٨٠ .

(٤) لمعنى بن لقيط الأمدى (جاهلى) يهجو أخويه مرة ومدركا . وقيل غير ذلك . جمال : أفعال الشروع مثل : نطق . الضغمة : الضمة . والضمر (هما) يعود على المهجوين و (ها) يعود على الضمة واللام في لضمهماها (وهي رواية في البيت) متعلقة بيقرع أى يقرع عظمتها نابي لنفسى إياها . وأضاف التاب إلى الضمة على السعة .

الكتاب ١/٣٨٤ ، إيضاح الفارسي ٣٥ ، الخصص ٨/٦٢ ، ابن الشجرى ١/٨٩ ، ٢/٢٠١ الفصل ١٣٠ ، اللسان : ضغم ، الخزانة ٢/٤١٥ .

(٥) حميد الأرقط وقوله : امتلك عنى تطلع الأراكا .

والعنى النقة الشديدة . والأراك شجر تتخذ منه المساويك .

والزخمشى يده من الشاذ . الكتاب ١/٣٨٣ ، الاصول ٢/١٠٠ ، الخصائص ١/٣٠٧ ،

ابن الشجرى ١/٤٠ ، الفصل ١٢٧ . الخزانة ٢/٤٠٦ .

وفي هذا الضمائر خلاف في أماكن فينبغي أن يبين .
فمن ذلك / أنهم اختلفوا في الياء من تفعلين ، فمنهم من ذهب إلى [١٣٤ و]
أنها ضمير وهو مذهب سيويه رحمه الله (١) ، ومنهم من ذهب إلى أنها
علامة تأنيث وهو الأخفش (٢) .
استدل أبو الحسن الأخفش على فساد مذهب من ذهب إلى أنها ضمير بأن
فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إظهاره ، فإذا ثبت بذلك أنها
ليست ضميراً كما ذكر تبين أنها حرف ، إذ لا موضع لها من الإعراب
وجعلها حرف تأنيث لأن التأنيث مفهوم منها .
ومما يؤكد عنده أنها للتأنيث أن التأنيث قد جاء بالكسرة وهي مجانسة للياء
في نحو ضَرَبْتَ ، في خطاب المؤنث .
واستدل من ذهب إلى أنها ضمير بأشياء منها أن الياء لم تثبت بنفسها من
علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع وقد ثبتت ضميراً
باتفاق في نحو : ضَرَبْتُني .
ومنها أن علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره .
ومنها أن علامة التأنيث ثبتت في التثنية في نحو : قامتا ، والهندانِ يَقومانِ ،
فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية .
ومنها أنه لم يرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير نحو :
يقومانِ ويقومون .
فإن قيل : فما العذر عن بروز الضمير في حال الإفراد ؟

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) ابن يعيش ٧/٧ ، التصريح ٩٩/١ ، المعجم ٥٧/١ .

فالجواب : إنَّ الذي أوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا وهو خوف اللبس .
 ألا ترى أنَّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المنفرد وكذلك
 هنا لو لم يبرز الضمير لالتبس بفعل المذكَّر ، لأنَّك تقول : تَقْبَلُ ، في
 خطاب المذكَّر .

ومن ذلك أنَّهم اختلفوا في الذي هو الضمير من «إِيَّاكَ» فمنهم من ذهب إلى
 أنَّه بجملته ضمير (١) .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير منه «إِيَّا» والكاف حرف خطاب (٢) .
 ومنهم من ذهب إلى أنَّ الضمير (٣) الكاف وإيَّا عمدة للكاف أُنْزِي زيادة
 ليتصل به الكاف (٤) .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ «إِيَّا» اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه إيَّا وهو
 صيغة خفض . وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله (٥) ،
 واستدلَّ على صحة مذهبه بقولهم : إذا بلغ الرجلُ السَّتينَ فَيَأْهُ وإيَّا
 الشَّوَابَّ .

وهذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه ، بل لنا أن نقول : هذه المضافة
 إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاكَ ، وإنَّ اتَّفَقْنَا في اللفظ بل هي اسم مظهر لأنَّ
 المضمَر لا يضاف لأنَّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلَّا إلى ما يتكرَّر .

ومن زعم أنَّ الكاف هو الضمير وإيَّا عمدة استدلَّ على صحة ذلك بأنَّ
 الكاف هي التي ثبتت ضميراً في غير هذا الموضع ، وأيضاً فإنَّها تختلف
 باختلاف أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .
 وهذا فاسد ، لأنَّه لا يسوغ أن يكون الاسم عمدة .

(١) نسب القول به للكوفيين . الممع ٦١/١ .

(٢) وهو مذهب البصريين . الكتاب ٣٨٠/١ ، المقنَّب ٢٧٩/٤ : الانصاف م ٩٨ .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

(٤) وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان . الانصاف م ٩٨ ، الممع ٦١/١ .

(٥) الكتاب ١٤١/١ ، الانصاف مسألة ٩٨ .

ومن ذهب إلى أنه كَلَّه اسم مضمَر مذهب فاسد ، لأنَّ الاسم المضمَر لا يَتَغَيَّرُ بَعْضُهُ بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ الْمَرَادِ بِهِ مِنْ غِيْبَةٍ وَتَكْلَمٍ وَخُطَابٍ .

فَالصَّحِيحُ إِذْنُ أَنَّ «إِيَّاءَ» اسْمُ مَضْمَرٍ وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَالْيَاءُ مِنْ إِيَّاءِ وَإِيَّاءِ حُرُوفٍ لَاحِقَةٍ تَنْفَصِلُ مَا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ / وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ . [١٣٤ ظ]

وَكذلك أَيْضاً اخْتَلَفُوا فِي الَّذِي هُوَ اسْمُ مَنْ «أَنَا» . فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْاسْمَ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ ، بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي الْوَصْلِ إِذَا قُلْتَ : أَنَا فَعَلْتُ (١) . وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنَّهُ كَلَّه اسْمُ (٢) ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِمْ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي قَوْلِ حُسَيْنٍ :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي

حُسَيْنٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّامَا (١٩٢)

وذلك ضرورة لا يلتفت إليها .

وفيه لغات أفصحها : أنا ، بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل .
والآخر : آن ، بإدخال الهمزة بين الألف والنون . والآخر : أن ، بغير ألف
بتسكين النون . والآخر : ابدال الألف من أنا في الوقف هاء فتقول : أنه ،
وحكي من كلامهم : هذا فصندي أنه (٣) .

• • •

واختلف في الاسم من «هو» ، فمذهب البصريين أنه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته (٤) .

ومذهب أهل الكوفة أن الاسم الهاء (٥) والواو زائدة ، واستدلوا على صحة

(١) الجمع ٦٠/١ .

(٢) الجمع ٦٠/١ .

(٣) حكى هذا عن جاتم الطائي وكان أسيراً في حرم من العرب فطلب منه ان يفصد بغير أن تحرد فتيل له : ثم فعلت هذا ؟ قال : هذا فصدي أنه . شرح السيرافي ١٥٠/٥ ظ ، مقدمة ديوان حاتم : ١٨ .

(٤) الانصاف : مسألة ٩٦ ، الجمع ٦٠/١ .

(٥) ووافقهم ابن كيسان والزجاج والسيوطي . الانصاف م ٩٦ ، الجمع ٦٠/١ .

مذهبهم بحذفها في قول الشاعر :

٤٦٣ فيناهُ يشرى رحلتهُ قال قائل

لِيَمَنُ جَمَلٌ رِخْوُ السِّلَاطِ نَجِيبُ (١)

واختلفوا في باء «هي» هل هي من الاسم أم لا . والصحيح أَنَّها من الاسم ولا يلتفت إلى قوله :

٤٦٤ دارٌ لِسُعدَى إذ هِ مِمنْ هَواكـا (٢)
لأنَّه ضرورة .

وَأَمَّا أَنْتَ وَأَنْتِ فَالاسمُ مِنْهُمَا الهمزةُ والنونُ والتاءُ حرفٌ تدلُّ على الخطابِ لثباتها اسماً في ضمير المتكلم واختلاف التاء باختلاف أحوال المخاطب .
وَأَمَّا أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُنَّ فَالتاءُ والميمُ والألفُ والواوُ والنونُ المشدَّدةُ زوائد ، والاسم الهمزةُ والنونُ .

وكذلك هما وهم وهنَّ الاسم منها إِنَّمَا هو الهاءُ والواوُ المحذوفةُ من هما وهم ، والهاءُ والياءُ المحذوفةُ من هما وهنَّ (وهي هما للاسم) (٣) وانَّمَا حذفنا لاستثمالهما ، والدليل على ذلك ثبات هو وهي اسمين قبل ذلك واختلاف أحوال الياء باختلاف أحوال المراد بالاسم من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

(١) ورد هذا الشاعر في شعرين أحدهما للمخلب الذليل والثاني للمجير السلولي وكلاهما جاهليان .
والرواية : ذلول ، والتصديتان لا يمتثلان .

يشرى : يبيع ، من الأضداد ، الملاط : الخنب وقيل ماوى الغضد من الخنب . الكتاب ١/١٤ ،
الأصول ٢/٦٩٧ ، الحجة ١/١٠٠ . الخصائص ١/٦٩ ، ابن الشجري ٢/٢٠٨ ، الخزانة ٢/٣٩٦ .

(٢) قبله : هل تعرف الدار على تباركا

وهو من أبيات الكتاب الحسين . تبارك : موضع في ديار بني فقمس .

قال ابن جني : الذي قال : اذد من هواك ، هو الذي يقول في الوصل : هي قامت ، فيسكن الياء وهي لغة معروفة فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردعا حيثئذ فقال : هي . الكتاب ١/٩ ، الأصول ٢/٧١٦ ، الحجة ١/١٠٠ ، الخصائص ١/٨٩ ،
ابن الشجري ٢/٢٠٨ ، الانصاف ٣٤٨ ، الخزانة ١/٢٢٧ ، ٢/٣٩٩ ، شواهد الشافية ٢٩٠ .

(٣) ما بين القوسين لا معنى له وهو غير متفق مع السياق .

باب إضافة المصدر إلى ما بعده

اعلم أن المصدر ينقسم ثلاثة أقسام . مصدر مؤكد لفعله ، أو مُبين نحو :
ضُرِبْتُ ضرباً ، وضُرِبْتُ ضَرْبَ شَرْطِي ، ومصدر مقدَّر بأن والفعل ومثاله :
يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عمرًا ، يريد : أن ضَرْبَ زَيْدٍ عمرًا . ومصدر موضوع موضع
الفعل نحو : ضرباً زيداً ، أي اضرب زيداً ضرباً ، فحذف اضرب ووضع ضرباً موضعه .
قال الله تعالى : فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب (١) . أي فاضربوا الرقاب .
ومثله قول الشاعر المرار الفقعسي :

أَعْلَاقُهُ أُمٌّ الْوَلَيْدِ بَعْدَمَا

أَفْنَانُ رَأْسِيكَ كَالْخِغَامِ الْمُخْلِسِ (٨٤)

فأوقع علاقةً موضع تعلق .

فأما المصدر المؤكد والمُبين فلا يعملان أصلاً . وأما المصدر المقدَّر بأن
والفعل والموضوع موضع الفعل فيعملان عمل الفعل .
والذي نتكلم فيه في هذا الباب إنما هو المصدر المقدَّر بأن والفعل . وينقسم ثلاثة
أقسام : مصدر متون ومصدر مضاف ومصدر معرف بالألف واللام .
فأما إذا كان المصدر منوناً فإنك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك :
يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عمرًا ، ويجوز لك أن تحذف الفاعل / إذا كان [١٣٥ و]
في الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى : أو إطعام في يومٍ
ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا (٢) .

التقدير : أو أن يُطْعِمَ أَحَدُكُمْ يَتِيمًا . وكذلك قوله :

٤٦٥ بِضَرْبٍ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَٰلِمٍ

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمُقِيلِ (٣)

(١) سورة محمد : ٤ .

(٢) البلد : ١٤ - ١٥ .

(٣) المرار بن منقذ التنيسي . المقيل : الأعناق ، لأنها مقيل الرؤوس وموضع مستقرها .
هام : جمع هامة وهي الرأس ، والضمير يرجع إلى الرؤوس وهو من باب إضافة الشيء
إلى نفسه لا اختلاف اللفظين .

الكتاب ٦٠/١ ، ٩٧ ، العيني ٤٩٩/٣ .

وكذلك قوله :

٤٦٦ أَخَذْتُ بِسَجَاهِمُ فَتَفَحْتُ فِيهِ

محافظةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ (١)

وزعم الفراء أَنَّهُ لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المثنون ، والذي حمّله على ذلك أَنَّهُ لم يحفظ في كلامهم ، وذلك باطل بدليل قوله :

٤٦٧ حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ

قد كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا (٢)

تقديره : بتشاجرِ آبائِها قد كَفَرَتْ آبَاؤُها ، أي لبست الدروع .

ويجوز لك أن تحذف المفعول وترفع الفاعل فتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ . فإذا كان المصدر مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول . فإن أَضَفْتَهُ إِلَى الْفَاعِلِ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٦٨ وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ

بضاحي عذاةٍ أَمْرَهُ وهو ضامِرُ (٣)

يريد قضاة أَمْرَهُ (٤) .

(١) من شواهد الكتاب الخمسين ، السجل : الدلو ملائى . وهي في البيت كناية عن العطاء والحظ لأن العيش يكون بالماء . انكتاب ٩٧/١ .

(٢) قبله : هيهات قد سفهت أمة رأيتها فاستجهلت حلماتها سفهاؤها
وهما الفرزدق وانشدتهما المصنف في باب الضرائر . قال ثعلب : استخففت السفهاء حتى جهات الحاماء . وعند الرماني ان (سفهاؤها حلماتها) مبتدأ وخبر وكذلك البيت الثاني (آبَاؤُها ابنَاؤُها) مبتدأ وخبر وهو ما يخالف قول ثعلب وأبن عصفور . مجالس ثعلب ٧٢ ، التوجيه للرماني ٢٥ ، شرح الميراني ٢٤٩/١ ، الاغانى ١٥/١٩ ، المقرب ٣٣ .

(٣) الشماخ يصف حماراً وحشياً وأنته . الضاحي من الأرض : الظاهر البارز . العذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة الثبت . الضامر : الرجل الساكت ، واستعزّه للحمار لإسكاه عن النهيق . وفي البيت فصل بين المصدر ومعموله بالظرف . المنتضب ١٥/١ ، جمهرة اللغة ٤٩٨/٣ ، الشيرازيات ٦٤ و ، ابن الشجرى ١٩١/١ ، الديوان ٤٤ ، المغنى ٥٩٥ .

(٤) في حاشية ج ، ر : وقوف مصدر على حذف مضاف أي ذات وقوف ، ويجوز أن يكون جمع واقفة على حذف التاء لأن فاعل يجمع على فاعول .

وان أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل كقوله :

٤٦٩ أَفْتَى نِيلَادِي وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيسِ (١)

برواية من رواه برفع الأفواه، ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل. ويجوز أن تضيفه إلى المفعول وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى : لا يسأم الإنسان من دعاء الخير (٢) . أي من أن يدعو الخير. ويجوز أن تضيفه إلى الفاعل وتحذف المفعول وقد جاء في الحديث : مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ (٣) ، معناه : أن يعطيل الغني ظلم.

وأما المصدر المعرّف بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المنون يرفع الفاعل وينصب المفعول فتقول : يُعْجِبُنِي الضَرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا . وزعم بعضهم أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرّف بالألف واللام . وحجته أن قال : إنَّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرّف زال شبهه بالفعل . وأيضاً فإنه لم يوجد (٤) .

وهذا خطأ محض لأنه يلزمه على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف . فإن قيل : الإضافة قد تكون منفصلة ، فالجواب أن يقال له : لا يخلو أن تقدّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة ، وباطل أن تكون غير محضة لأن الإضافة في هذا الباب يتعرّف بها المضاف ، فثبت أنها محضة . وأما قوله إنه لم يوجد فباطل ، لأن السماع ورد به في قوله :

(١) اللقيش الأسدي (للمغيرة بن الأسود) اسلامي مخضرم .

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة . وروى : القواوير . التلاد : المال القديم من تراث وغيره . وهو يكتفي بذلك عن ولعه بالشراب .

اصلاح المنطق ٣٣٨ ، المنتخب ٢١/١ ، الجمل ١٣٤ ، المغني ٥٩١ ، المعنى ٥٠٨/٣ ، التصريح ٦٤/٢ ، الخزانة ٢٨٢/٢ .

(٢) فصلت : ٤٩ . (٣) البخاري (كتاب الحوالات ٢٠١٤) المستقصى ٣٤٥/٢ .

(٤) نسب هذا القول للمبرد وفي المنتخب ١٥/١ ما يخالفه . وانظر الخزانة ٣٣٩/٣ .

٤٧٠ ضعیفُ النکابةِ أعداءُهُ یَسْخَلُ الفِرَارَ بِرَاحِی الأَجَلِ (١)

وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذا الباب إنما يجوز في المصدر الجاري وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ وذلك في مثل قول الشاعر :

٤٧١ أكفراً بعد ردِّ الموت عني وبعْدَ عَطَائِكَ المنةَ الرِّثاءُ (٢)
لأنَّ العطاء في معنى الإعطاء . وكذلك قوله :

٤٧٢ أَظْلَمُ إِنِّ مُصَابَتَكُمْ رَجْلاً
أَهْدَى السَّلامِ نَجْيةً ظَلُمُ (٣)

يريد : إِنِّ لِمُصَابَتِكُمْ . وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقبلاً (٤) .
وهذا خطأ لأنه لم يكثر / كثرة توجب القياس . [١٣٥ظ]
وأجاز أهل الكوفة إعمال ضمير المصدر في مثل : ضَرَبِي زَيْداً حَسَنٌ
وهو عمراً قَبِيحٌ (٥) . واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . النکابة . مصدر نكيت في العدو إذا ائثرت فيه وجئه . متعدياً بنفسه . يراخى : يباعد . الكتاب ٩٩/١ ، إيضاح الفارسي ١٦٠ ، العيني ٥٠٠/٣ ، التصريح ٦٣/٢ ، الخزائن ٤٣٩/٣ .

(٢) للقطامي يمدح زفر بن الحارث الكلابي . والاستفهام فلا نكار . الأصول ٩٣/١ ، التوجيه ١٠٩ ، ٢٥٩ ، الخصائص ٢٢١/٢ المخصص ٢٢٦/١٢ ، ٢١/١٦ الاختصاص ٥٥ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ، الخزائن ٤٤٣/٣ ، اللسان ٣٧ .

(٣) للحارث بن غزاة المخزومي ونسب للرجي . ورواية السيرافي : أَظْلَمُ ، أخبار الشعراء البصريين ٥٧ ، الأصول ٩٢/١ ، مجالس شملب ٢٣٤ ، الفخر ١٧٦ ، ابن الشجري ١٠٧/١ ، المنى ٥٩٣ ، الخزائن ٢١٨/١ .

(٤) الأصول ٩٢/١ ، المص ٩٥/٢ .

(٥) واجازه ابن جني وشيخه الفارسي على أن يكون المفعول ظرفاً ووافقهم الرماني . الخصائص ١٩/٢ ، حاشية الإيضاح ٢٠١ ، التصريح ٦٣/٢ .

٤٧٣ وما الحربُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذَقْتُمْ

وما هو . عنها بالحديثِ المَرْجَمِ (١)

يريد : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المَرْجَمِ . فعنها يتعلّق به الذي يراد به الحديث عندهم . وهذا لاجبة فيه ، لأنّه يمكن أن يكون متعلّقاً بالمَرْجَمِ وجاز تقديمه عليه وإن كان في معنى الموصول ضرورة ويجوز أن يكون متعلّقاً بإضمار فعل كأنّه قال : أعنى عنها ، أو يكون التقدير : وما هو عنها مرجّماً بالحديث المَرْجَمِ وحذف مرجّماً الأول لدلالة الثاني عليه .

• • •

واعلم أنّ هذا الباب خالف باب اسم الفاعل في أشياء منها أنّه لا يجوز أن يتقدّم معموله عليه ، وسبب ذلك أنّه مقدّر بأنّ والفعل ، وأنّ من الموصلات ولا يتقدّم على الموصول من صلته شيء .

وخالفه أيضاً في أنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال وبمعنى الماضي وفي أنّ الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل .

وإذا اتبعت المخفوض في هذا الباب فلا يخلو من أن تتبعه على اللفظ أو على الموضع . فإن اتبعت على اللفظ فالخفوض ليس إلا نحو : يُعجِبُنِي ضربُ زيدٍ . عمرٌ أو محمدٌ . وإن اتبعت على الموضع فإن كان الموضع موضع رفع اتبعت بالرفع وإن كان موضع نسب اتبعت بالنصب .

(١) زهير بن أبي سلمى . المرجم : الذي يرمى فيه بالظن . شرح السبع ٢٦٧ ، شرح العشر

٦٠ ، الخزائن ٤٣٥/٣ ، الديوان ١٨ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب العدد

العدد على أربعة أنواع : مفرب ومضاف ومركَّب ومعطوف.
فأما المفرد فإنك تقول في المذكر منه : واحدٌ ، اثنانِ ، وفي المؤنث : واحدةٌ
واثنتانِ واثنتانِ . والعشرون والثلاثون وسائر العقود .

والمضاف من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف . والمركَّب من أحدَ عشر إلى
تسعةَ عشر . والمعطوف العقود المعطوفة على النيف من واحد وعشرين إلى
تسعة وتسعين . فأما الواحد والاثنان والواحدة والاثنتان والاثنتان فلا يجوز فيهما
الإضافة أصلاً ، وإنهما لم يجز فيهما ذلك لأنَّ ذكر المعدود يغني عن ذكر
العدد . فلو ذكرته مع المعدود لكان عيباً ، ألا ترى أنَّك إذا قلت :
رجلٌ ، علِّمَ أَنَّهُ واحدٌ ، وإذا قلت : امرأةٌ ، علمَ أَنَّها واحدةٌ ، وإذا قلت :
رجلانِ ، علِّمَ أَنَّهما اثنانِ ، وإذا قلت : امرأتانِ ، علِّمَ أَنَّهما اثنتانِ ،
فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاَّ ضرورة كقوله :

ظرفٌ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلٍ (٤٣)

وكان ينبغي أن يقال حنظلتانِ ، إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا اضطرَّ جمع بين العدد والمعدود
وأتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة .

هذا حكم المفرد وأما المضاف من ثلاثة إلى عشرة فلا يخلو أن تريد بالعدد
المعدود أو العدد مجرداً من المعدود . فإن أردت العدد مجرداً من المعدود كان كله
بالتاء كقوله : ستةٌ نصفُ اثني عشرٍ ، وثلاثةٌ نصفُ ستةٍ ، فهذا لم تُردِّبه إلاَّ
العدد خاصة . وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون
بالتاء / فجاءَ هذا على أصله . [١٣٦و]

فإن أردت بالعدد المعدود فلا يخلو من أن تذكره أو لا تذكره . فإن ذكرته
كان بالتاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث .

واختلف في سبب ذلك فمنهم من قال : العدد كلُّه مؤنَّث فما كان منه بالتاء التي للتأنيث فهو بمنزلة مؤنَّث فيه علامة التأنيث ، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنَّث لاعلامه فيه للتأنيث ، وهذا مذهب أبي القاسم (١).

ومنهم من قال : إنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع وقد وجد في المجموع ما هو مذكَّر ويجمع بناء التأنيث وما هو مؤنَّث ويجمع بغير تاء التأنيث نحو عُقَابٌ وَأَعْقُبٌ ويقوَّان في جمع غُرَابٍ وهو مذكَّر : أَغْرِبَةٌ ، وَمَنْ لَغْتَهُ تذكير اللسان يقول : ثَلَاثَةُ أَلْسُنٍ ، وَمَنْ لَغْتَهُ تَأْنِيثُهَا يقول : ثَلَاثُ أَلْسِنَةٍ ، فكذلك هذا .

ومنهم مَنْ قال : إنّما كان عدد المذكر بالتاء لأنّه لو كان بغير تاء لأوهم أنّه مذكَّر لأنّه مضاف إلى مذكَّر ولفظه المذكر ، والعدد هو المعدود في المعنى وهم قد جعلوا العدد مؤنَّثاً فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام . ومنهم من قال : إنّ العدد كلُّه مؤنَّث فجعلت تاء التأنيث في المذكر منه لأنّه أخف مع المؤنَّث ولم يجعلوها في المؤنَّث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث . وجميع هذه التعليقات حسنة جداً .

فإن لم تذكّر المعدود في اللفظ فالفصيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرت المعدود . ويجوز أن يحذف منه كله تاء التأنيث ، وحكى الكسائي عن أبي الجراح : صمنا من الشهرِ خَمْساً . ومعلوم أنّ الذي يُصام إنّما هو الأيام والأيام مذكَّرة .

وكذلك قوله :

٤٧٤ وإلاّ فسيسري حيثما سارَ راكيبٌ

تيمّمَ خَمْساً ليس في سيره تيمُّ (٢)

يريد خمسة أيام .

• • •

(١) الجمل ١٣٨ .

(٢) لم أجد هذا الشاهد ذكراً فيما رجعت اليه من المظان.

والمعدود لا يخلو من أن يكون له جمع قلّة خاصة أو جمع كثرة خاصة أو
الجمعان معاً . فإن كان له أحدهما أضفته إليه بالضرورة . وإن كان له جمعان
فالأحسن أن تُضيفه إلى جمع القلة . وذلك أن جموع القليلة إنما هي من
ثلاثة إلى عشرة فنوسب بين العدد والمعدود .
وجموع القليلة مما كان منها على وزن أفعل وأفعال وأفعلّة وفعلّة ويجمعها
قول الشاعر :

والمضاف إليه العدد لا يخلو من أن يكون جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس .
فإن كان جمعاً فإنَّك تعتبر واحده . فإن كان مذكراً ألحقت العدد علامة
تأنيث وإن كان مؤنثاً لم تلحقتها . وأهل بغداد يعتبرون المفرد إلا أن يكون
الجمع مؤنث اللفظ فإنَّ المُعتبر عندهم لفظ المضاف إليه العدد فيقولون :
ثلاث حمَّامات ، ونحن لا نقول إلا : ثلاثة حمَّامات ، بإدخال التاء في
ثلاثة لأنَّ واحده حمَّام وهو مذكر . وإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون
لمن / يعقل أو لما لا يعقل . فإن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر [١٣٦ظ]
وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث .

(١) بعده : وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

(۲) الحاق : ۷ -

ولا يخلو أن يكون المعداد (١) صفة أو جامداً . فإن كان جامداً فالأحسن فيه الإضافة نحو ثلاثة بغال ، ثم الفصل بمن نحو : ثلاثة من البغال ، ثم النصب على التمييز نحو ثلاثة رجالاً .

فإن كان صفة فالأحسن فيه الإتيان نحو : ثلاثة قُرَشِيَّونَ ، ثم يليه النصب على الحال نحو ثلاثة قُرَشِيَّينَ ، ثم الإضافة نحو : ثلاثة قُرَشِيَّينَ ، وهو أضعفها .

وسبب ضعفه أنه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء ، أعني أنه يلي العامل ولا يستعمل الصفة استعمال الأسماء بقياس .

• • •

فإذا زاد على العشرة فإنَّك تبقى النيف على أصله من التذكير والتأنيث إلا أنَّك تبدل من واحد أحداً ومن واحدة إحدى ، ويجوز واحد وواحدة لكنه قليل جداً . وأما العشرة فإنها تكون بناء التأنيث مع المؤنث وبحدفها مع المذكر وتسكين الشين مع المؤنث ويجوز كسرهما فتقول : إحدى عشرة ، بتسكين الشين ، وإحدى عشرة ، بكسرها ، وتفتح الشين مع المذكر .

وسبب ذلك (أى) (٢) أن حُذفت التاء مع المذكر وأثبت مع المؤنث أنها لو ثبت مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان .

فإن قيل : إنَّك إذا قلت : اثنا عشرة ، في المؤنث فإنَّك قد جمعت بين تأنيثين ، فالجواب : إنَّ التاء في اثنا للإلحاق وليست للتأنيث ، والدليل على ذلك أنَّ علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً وهذه قبلها ساكن فدلَّ على أنَّها ليست للتأنيث .

(١) ج ، ر : العدد ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يفتضحها السياق .

فإن قيل : إنَّ إحدى عشرة قد جُمِعَ فيها بين علامَي تأنيث ، فالجواب : إنَّ التأنيث مخالف في اللفظ فلذلك جُمِعَ بينهما .

. . .

والتَّيْف مَبْنِيٌّ مع العقد لتضمُّنِه معنى الحرف ، فإذا قلت : خَمْسَةَ عَشَرَ فكانت قلت : خمسة وعشرة ، فلما تضمَّنت معنى الحرف بُنِيَتْ ، إلَّا اثني عشر فإنه معرب ، فإن قيل : فلا شيء لم يُبْنَ ؟ فالجواب : إنَّه اسم مشئى والأسماء المشئيات لا توجد مبنية بعد العوامل في موضع أصلاً .

فإن لم يسند إليه شيء بُنِيَ نحو : اثنين في العدد إذا قلت : واحد اثنان . وقصدت به مجرد العدد من غير إخبار ، وهو مع ذلك عزيز الوجود .

فإن قيل : فلا شيء بُنِيَ عشر من قولك : اثني عشر ؟ فالجواب : إنَّه وقع موقع النون من اثنين .

وأجاز أهل الكوفة ن تضيف التَّيْف إلى العدد فتقول هذا أحد عشر (١) .
واستدلوا على ذلك بقوله : / [١٣٧و]

٤٧٦ عُلِقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَفَوْتِهِ
بُنِيَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ (٢)

وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس ، وهو مشبه بعلبك ضرورة .

ويجوز أن تضيف التَّيْف والعقد إلى اسم ، وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان أحدهما : أن يبقى على بنائه ، والآخر أن يعرب ويجعل إعرابه في آخر الاسم المركب فتقول : هذا أحد عشر وعشرك .

-
- (١) أجازَه القراء في ضرورة الشعر . معاني القرآن ٣٤/٢ .
(٢) أنشده القراء عن أبي ثروان الكلبي وأنشده الجاسط عن أبي الرديني الأديم بن شهاب من عنك أيضاً . والرواية عندهما : كلف . معاني القرآن ٣٤/٢ ، ٢٥٢ ، المخصص ٩٢/١٤ ،
١٠٢/١٧ : الانصاف م ٤٢ : التوضيح ٢٠٠/٢ ، المعني ٤٨٨/٤ ، الخزائن ١٠٥/٣ .

وأجاز الفراء أن تضيف النيف إلى العقد والعقد إلى الاسم فتقول : هذا أحد عشر ، بشرط أن يكون العقد مضافاً إلى الاسم . وهذا باطل لأنه لم يسمع من كلامهم (١) .

ولا يجوز إضافة اثني عشر إلى الاسم ، لأنه لا يخلو أن تحذف عشراً أو تثبت . فإن أثبتته كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة لأنَّ عشراً إنمّا بُني لوقوعه موقع النون وإن حذفت التيس بإضافة اثنين فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم . هذا حكم النيف إلا (٢) ثمانية عشر فإنك تقول للمؤنث : ثمانِي عَشْرَة ، بالياء الساكنة ، وإن شئت حركتها بالفتح فتقول : ثمانِي عَشْرَة . ويجوز حذف الياء وفتح النون فتقول ثمان عَشْرَة ، ومنه قول الشاعر :

٤٧٧ ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً

وثمان عَشْرَة واثنَتَيْن وأربعاً (٣) ويجوز تسكين العين في المركب إذا أردت المذكر فتقول : أحد عشر ، كراهة توالي الحركات ، وقد قرئ : أحد عشر كوكباً (٤) . إلا في اثني عشر فإنه لا يجوز لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين .

• • •

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوباً ولا يجوز أن يكون جمعاً فأمّا قوله تعالى : اثني عَشْرَة أسباطاً أممّا (٥) . فأسباطاً ليس بتمييز . والدليل على ذلك

(١) قال الفراء : سمعتها من أبي فقمس الأسدى وأبي الهيثم العقيلي : ما فطمت خمسة عشر .

المعاني ٣٤/٢ ، وقال أبو حيان : وقول ابن عصفور أنه لم يسمع من كلامهم ليس بشيء . إذ قد سمعه الفراء . الارتشاف ٩٣ ظ .

(٢) ر : وأما .

(٣) نسبة ابن قتيبة للأعشى وروايته : فلاشرين ، ونسبه ابن السيد لأعشى بكر . الشعر والشعراء

٢٥٨ ، أدب الكاتب ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، نوادر الأعرابي ٣٧٣ ، الانتصاب ٣٦٥ ، أبيات المعاني ٤٦٨ .

(٤) هي قراءة أبي جعفر كأنه نبه بذلك على أن الاسمين جملا اسما واحدا . الالتحاف ١٥٨ .

(٥) الاعراف ١٦٠ .

أنّ واحده سبط والسبط ذكر فكان ينبغي أن يقول : اثني عشر أسباطاً
فقوله : عشرة ، بناء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز وإنما التمييز محذوف
فكأنّه قال : اثني عشر فرقة (١) أسباطاً ، وأسباطاً بدل من اثني عشر.
ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلّا في ضرورة شعر كقوله :

٤٧٨ في خمس عشرة من جمادى ليلة
لاستطيع على الفراش رُشادي (٢)

وكذلك قوله :

٤٧٩ على أنني بعدما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (٣)

فهذا هو حكم المركب .

. . .

فإذا انتهت إلى العشرين استوى المذكّر والمؤنث في لنظ العشرين فتقول
للمذكّر والمؤنث : عشرون ، وكذلك سائر أسماء العقود كلّها . ويكون
التمييز منصوباً إلّا في المائة والألف ، وسنذكر حكم تمييزها إن شاء الله تعالى .
والنّيف على العشرين حكمه حكم ما كان عليه في حال إفراده (٤) ،
ويكون تمييزه بعد عطف النّيف عليه منصوباً .

وأما المائة والألف فيكون تمييزهما مخفوضاً مفرداً (وإنما كان مفرداً
لأنّه عقد من العقود وتمييز العقود مفرد ، وكان مخفوضاً) (٥) لأنّهما

(١) ج : ، قرية وهو تحريف وانظر التوضيح ١٩٩/٢ .

(٢) لحرير ، ورواية الديوان : لى . المقتضب ٥٦/٣ ، شرح السرياني ٢٠/٣ ظ .

الديوان ١٢٢ .

(٣) ينسب للعباس بن مرداس وألحق يديوانه . الكميل : الكامل . الكتاب ٢٩٢/١ ، المقتضب
٥٥/٣ ، الاصول ٢٤٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٢٤ ، المغنى ٦٣٣ ، العيني ٤٨٩/٤ ، الخزانة
٥٧٣/١ ، الضرائر ٢٢٣ ، الديوان ١٣٦ .

(٤) ر : الإفراد .

(٥) ما بين القوسين ورد في ر في نهاية الفقرة وكذلك هو في ج لكن مصححها ضرب عليه بالقلم
ونقله إلى هذا الموضع فأثبت في الحاشية .

أشبهها عشرة في أنَّهُما عقد كما أنها عقد ، وعشرة أيضاً تعشير الآحاد كما أنَّ مائة تعشير العشرات وألف تعشير المئين ، فلذلك كان مخفوضاً .

وحكم تثنيتهما كحكمهما في الإفراد والتميز وخفضه فتقول : مائتا / [١٣٧ظ] رجل وألفا ثوب . ولا يجوز إثبات النون ونصب التميز إلاَّ ضرورة كقوله :

٤٨٠ إذا عاشَ الفتي مائتينِ عاماً
فقد ذَهَبَ المسرةُ والفتاءُ (١)

فإذا زادَ على المائة والألف نَيْفٌ كان حكم الذَيْفِ باقياً على ما كان عليه من إسقاط علامة التانيث منه مع المائة لأنَّها مؤنثة وإدخالها فيه مع الألف لتذكيره . ويجوز أن تقول : ثلاثمائة ومِئتين ، فَمِنْ قال : مائة ، راعى معناها من الجمعية ومن قال مِئين لم يراعِ المعنى وراعى لفظها من الإفراد فاحتاج إلى الجمع ومنه قوله :

٤٨١ ثلاثُ مِئينٍ للملوكِ وقى بهـ
ردائي وجلت عن ملوكِ الأعاجِمِ (٢)
وأما الألف فلم يراعِ إلاَّ اللفظ خاصة .

(١) الربيع بن ضبع الفزاري وعن أحد المعمرين العرب . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، أدب الكاتب ٣٩٥ المعمرين ٧ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، مجالس ثعلب ٣٣٢ ، الأصول ٢٤٤/١ ، المخصص ٣٨/٣ ، الخزنة ٣٠٦/٣ .
(٢) للفرزدق - ورواية النقائض والديوان .

فدى ليوف من تيم وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهانبم
وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه . جلّت : كشفت . الأعام أراد بهم بني الأهم بن سنان المنقرى التيمي . وكان الشاعر قد غرم ثلاث ديات فزهن بها رداه وكانت الدية مائة من الإبل .
المقتضب ١٧٠/٢ : النقائض ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ابن الشجري ٢٤/٢ - ٦٤/٢ ، المخصص ٢١٣ المعني ٤٨٠/٤ ، الخزنة ٣٠٢/٣ ، الديوان ٨٥١ .

باب تعريف العدد

العدد ينقسم أربعة أقسام : مفرد ومضاف ومركَّب ومعطوف . فالمفردُ إذا أردتَ أن تعرفه أدخلتَ عليه الألف واللام فقلت : الثلاثةُ والأربعةُ والخمسةُ . والمفرد هو من واحد إلى عشرة . فيتصورُ في تعريفه ثلاثة أوجه ، فنقول : الثلاثةُ الرجالِ ، والثلاثةُ رجالِ ، وثلاثةُ الرجالِ .

فأما الوجه الأول فأهل البصرة لا يجيزون ذلك ، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على الحسنِ الوجهِ (١) . وهذا خطأ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الحسنِ الوجهِ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة . والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً .

وأما الوجه الثاني وهو : الثلاثةُ رجالِ ، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة ، لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة .

فأما الوجه الثالث وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتعرف به الأول نحو قولك : ثلاثةُ الرجالِ ، فهو جائز بإجماع من (٢) أهل البصرة والكوفة (٣) وعليه أنشدوا قول الشاعر :

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاغيُّ (٤٤٦)

واختلف في تعريف المركَّب من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ، فأهل الكوفة يدخلون الألف واللام في الأول والثاني فيقولون : عندي الأحدَ العَشرَ درهماً ، وأهل البصرة لا يجيزون إلا إدخال الألف واللام في الأول خاصة فيقولون : عندي الأحدَ عشرَ درهماً (٤) .

(١) إصلاح المنطق ٣٠٢ ، مجالس ثواب ٥٩٠ ، المتقضب ١٧٥/٢ ، المخصص ١٢٥/١٧ .

(٢) ليس في ر .

(٣) الكتاب ١٠٥/١ ، إصلاح المنطق ٣٠٢ ، المتقضب ١٧٥/٢ .

(٤) وحكاية الفارسي عن الاخفش . الشيرازيات ٦٢ و ، وانظر معاني القرآن ٣٣/٢ ، مجالس

ثواب ٥٩٠ ، المتقضب ١٧٥/٢ ، ١٨٠ ، الانصاف م ٤٣ .

وسبب ذلك عندهم أن المركب مبني فصار كالاسم الواحد ، فلا يُعرَّف إلاّ مثل ما يُعرَّف به الاسم الواحد . والاسم الواحد لا يُعرَّف إلاّ بأن تدخل الألف واللام في أوله خاصة ، ولا يُعرَّف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه (١) ، فكل ذلك يكون (العدد) (٢) .

وحكى أبو زيد رحمه الله عن العرب : الأحد العشرَ الدرهم (٣) بإدخال الألف واللام على الأول / والثاني وعلى التمييز ، وذلك شاذّ جدّاً ، وهو [١٣٨و] عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز ، لأنّ التمييز لا يكون أبداً إلاّ نكرة . وأجاز بعض النحويين إدخال الألف واللام في النيف والعقد والتمييز ، وهذا خطأ لما قدمناه أولاً .

والمعطوف هو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، تعريفه عندنا أن تدخل الألف واللام على الأول والثاني فتقول : عندي الواحدُ والعشرون درهماً ، وهو جائز بإجماع من جميع النحويين .

وأجاز بعض النحويين أن تدخل الألف واللام في النيف وتترك إدخاله في العقد فأجاز أن تقول : عندي الأحدُ وعشرون درهماً . وهذا المذهب فاسد جدّاً ، لأنّه لا يُعرَّف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول لأنّه ليس معه كالشيء الواحد ، فلا بدّ إذا أردت تعريف الثاني من أن تدخل الألف واللام عليه .

(١) انظر هذا التعليق في المنتخب ٧٦/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) وأجازوه الكسائي والفراء ، قال المبرد : وهذا كله خطأ فاحش . المنتخب ١٧٥/٢ ،

وانظر معاني القرآن ٣٣/٢ ، اصلاح المنقذ ٣٠٢ ، المختصر ١٢٦/١٧ .

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

هذا هو باب اسم الفاعل المشتق واستعماله من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر .
وقد حكى : عاشر عشرين (١) . وما عدا هذا فلم يسمع منه شيء . فنبداً
بالكلام من واحد إلى عشرة .

فإذا بنيت اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكر بغير تاء وللمؤنث
بالتاء ، وذلك نحو قولك واحدٌ وواحدةٌ وثانٍ وثانيةٌ وثالثٌ وثالثةٌ
ورابعٌ ورابعةٌ وخامسٌ وخامسةٌ وخامٍ وخامسةٌ (٢) ومنه أنشأوا قول
الشاعر :

٤٨٢ مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها

وعام حلت وهذا التابعُ الخامسُ (٣)

يعني الخامس . وسادسٌ وساتٌ وسادٍ للمذكر ، ومنه قول الشاعر :

٤٨٣ بُوَيَزلُ عامٍ قد أذاعت بِخَمسةٍ

وتعتدني إن لم يقر الله سادياً (٤)

(١) حكاها الكسائي : المخصص ١١١/١٧

(٢) في حاشية ج قال يمتوب : جاء فلان خامساً وخامياً وسادساً وسادياً وأنشد للحادرة :
مضى ثلاث سنين البيت

ومثله : إذا ما عد أربعة فيال فزوجك خامس وحموك سادي

ا هـ . وأنظر اصلاح المنطق ٣٠١ ، المخصص ١١٢/١٧ .

(٣) رواه ابن السكيت : مضى ثلاث ، وهي أيضاً رواية ابن سيده وابن جني .
وبعضهم يبدل من الضرائر . اصلاح المنطق ٣٠١ ، سر الصناعة ٦٨٣ ، المخصص
١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨ ، شواهد الشافية ٤٤٧ .

(٤) أنشد ابن جني في سر الصناعة وروايته عنده : بويزل أعوام أذاعت

وتفسيره أن رجلاً كانت له امرأة تقارعه ويقارعها أيهما يموت قبل وكان تزوج نساء
قبلها فمتن وتزوجت هي أزواجاً قبله فماتوا فقال هذا سر الصناعة ٦٨٣/٢ ، المخصص
١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨ ، شواهد انشافية ٤٤٧ ، الضرائر ١٥١ ، وأنظر معاني القرآن
لفراء ١ / ٣٥٤ .

وسادسةٌ وساتيةٌ وساديةٌ وسابغةٌ وثامنٌ وثامنةٌ وتاسعٌ وتاسعةٌ وعاشيرٌ وعاشيرةٌ .

فأما واحد فلا يجوز إضافته أصلاً ، وماعده يجوز إضافته إلى العدد الذي أخذ منه إلا ثانياً فإنه لا يجوز إضافته إلى واحد أصلاً بإجماع . فلا يجوز أن تقول : عندي ثاني واحد (١) ، وقد أجاز ذلك بعض النحويين قياساً ، والصحيح أن هذا الباب موقوف على السماع .

فإن كان مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه لم يجر فيه إلا الإضافة نحو : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة وكذلك إلى عشرة ، فلا يجوز فيه العمل فتقول : ثالث ثلاثة ورابع أربعة وخامس خمسة .

وزعم أبو العباس ثعلب أنه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأجازه (٢) ، وهو خطأ . ووجه فساده أنه ليس له فعل يحمل عليه في العمل ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : ثلثت الثلاثة ، فأما قوله : يجوز ذلك على تقدير متمم ثلاثة ومكمل أربعة ، فخطأ لأنه إذا كان التقدير متمم ثلاثة فكأنه قال : متمم نفسه ، لأنه من الثلاثة فيلزمه في هذا تعدى فعل المضمر إلى الظاهر / نحو : زيداً ضرب ، إذا أردت أنه ضرب نفسه . [١٣٨ ظ] وذلك لا يجوز أصلاً (٣) .

فإن أضفته إلى العدد الذي ليس هو مشتقاً منه نحو ثالث اثنين ، فهذا مسموع (٤) ، ورابع ثلاثة وخامس أربعة ، إلى عاشر تسعة ، فلا يخلو أن يكون بمعنى المضي أو بمعنى الحال والاستقبال .

فإن كان بمعنى المضي فلا يجوز فيه إلا الإضافة ، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فيجوز فيه الوجهان : الإضافة والعمل . فمثال الإضافة : ثالث

(١) الكتاب ٢ / ١٧٢ .

(٢) حكى ذلك عنه ابن كيسان . المخصص ١٧ / ١٠٩ .

(٣) انظر هذا الاحتجاج في المخصص ١٧ / ١٠٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٧٢ . المقتضب ٢ / ١٨١ ، المخصص ١٧ / ١١٠ .

اثنين ورابع ثلاثة . ومثال الأعمال : ثالث اثنين ورابع ثلاثة . بالتنوين والنصب . وهذا يعمل عمل فعله لأنه قد سُمِع استعمال الفعل من ثلاثة ، حَكِي من كلامهم : ثلثت الرجلين وربعت الثلاثة ، وكذلك تفعل إلى قولك : عَشَرْتُ التِسْعَةَ . وأما من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ فلا يَخاو اسم الفاعل من أن يكون مفرداً أو مضافاً . فإن كان مفرداً قلت : حادي عَشَرَ ، ثاني عَشَرَ ، ثالث عَشَرَ ، رابع عَشَرَ ، إلى تاسع عَشَرَ ، فتشتق اسم الفاعل من النيف إلى العشرة وتبينه مع العشرة ويكون بغير تاء إذا أردت المذكر وبالتاء إذا أردت المؤنث .

فإن استعملته مضافاً فلا يَخاو أن تضيفه لعدده الذي اشتق منه أو لغيره ، فإن كان مضافاً لعدده الذي اشتق منه جاز فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تقول : حادي عَشَرَ أحدَ عَشَرَ (١) ، ويجوز أن تحذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه فتقول : حادي أحدَ عَشَرَ ، فحادي مُعَرَّب لأن الذي كان أوجب بناءه قد زال ، وأحد عشر باق على بنائه لما قدمناه .

ويجوز أن تقول : حادي عَشَرَ ، فتحذف عشر من الأول وتحذف أحداً من الثاني وتعربهما لأن الذي أوجب بناءهما قد زال .

وحكى الكسائي إعراب الأول وبناء الثاني (٢) . وحكي من كلامهم : ألبسوا ثالثَ عَشَرَ ، بإعراب ثالث وبناء عشر . ووجهه أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله : ثلاثةَ عَشَرَ ، مُرَادَةً فبني عَشَراً من أجل ذلك وحذف (٣) عَشَراً من الأول وهو لا يريد ، فأعرب ثالثاً لذلك . وهذا من الشذوذ والقليلة بحيث لا يقاس عليه .

وزعم بعضهم أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين لتأوله محل المحذوف من صاحبه . وهذا باطل ، لأنه يحتمل أن يكون ماورد من قولهم : ثالثَ عَشَرَ مفرداً ، فمن أين نعلم أنه قد حذف منه أحد عشر ، وأما إذا أعرب ففيه

(١) نقل صاحب الانصاف أن الكوفيين لا يجيزونه بل يجيزون : حادي أحد عشر . مسألة ٤٤ وانظر الكتاب ٢ / ١٧٢ ، المتعصب ٢ / ١٨٢ .

(٢) المخصص ١٧ / ١١١ .

(٣) قبله في ج ، ر : وحذف عشراً من أجل ذلك ، وهي زيادة من الناسخ .

دليل على أنه لو كان غير محذوف لم يجر فيه الإعراب لما ذكرناه من تضمنه معنى الحرف .

وأما إذا كان مضافاً لغير العدد الذي اشتق منه فلا يجوز فيه إلا الإضافة نحو قولك : هذا ثاني عشر أحد عشر (١) . وإن شئت حذفت عشرًا من الأول لدلالة الثاني عليه فقلت : ثاني أحد عشر ، ولا يجوز أن تحذف أحدًا من الثاني لئلا يلتبس بالعدد / الموافق . [١٣٩و]

وإنما لم يجر هنا العمل لأنه ليس له فعل يحمل عليه ، ألا ترى أن فعله الذي كان يكون محمولاً عليه يلزم أن يكون مركباً مثله ، وذلك غير موجود في الأفعال . وأما المعطوف على العشرين وما بعدها من أسماء العقود فعلى حكمه من واحد إلى عشرين . وأما العقود من نحو العشرين والثلاثين فمنهم من يقول : مُتَمِّمٌ عشرين ومُكَمِّلٌ ثلاثين ، وهذا باطل ، لأنه يلزمه أن يُكَمِّلَ نفسه وَيُنَمِّمَ نفسه ، كما تقدم في الرد على ثعلب في إجازته : هذا ثالثٌ ثلاثة . والصحيح أن يقول : هو كمالُ العشرين وتمام الثلاثين أو يأتي بأسماء العقود كما هي فيقول : العشرون والثلاثون إلى تمام العقود .

(١) ونقل المبرد جواز الإعمال فيه بالنصب ومنه الأخفش . المقتضب ٢ / ١٨٣ ، وانظر الكتاب ٢ / ١٧٣ .

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لأعلى المعنى

ظاهر كلام أبي القاسم أن العدد بابه أن يحمل على المعنى ، إلا ما ذكر فإنه يحمل على اللفظ . وهذا المذهب فاسد بل العدد كله يحمل على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شذت وسأذكرها إن شاء الله تعالى .

وأعني بقولي : إن العدد محمول على اللفظ ، أنه لا يعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أو على مذكر ، بل الاعتبار اللفظ . فإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المؤنث كان العدد عند مؤنث وإن كان واقعاً على مذكر ، وإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المذكر كان العدد عدد مذكر وإن كان واقعاً على مؤنث .

والمتبر من الجموع مفردا لالفظها فتقول : عندي ثلاثة حمامات ، لأن الواحد حمام وهو مذكر ، خلافاً لأهل بغداد فإنهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً نحو حمامات ، فتقول : عندي ثلاث حمامات . والصحيح أنه لا يعتبر إلا المفرد .

والمتبر من أسماء الجموع لفظها ، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ، لأن الإخبار عنه إخبار المذكر ، قال الله تعالى : وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون (١) . فعلى هذا القول ، ثلاثة قوم .

وما كان منها لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث لأن الإخبار عنه إخبار المؤنث فتقول : عندي ثلاث إبل وثلاث ذود ، ومنه قول الشاعر :
٤٨٤ ثلاثة أنفـسٍ وثـلاثُ ذودٍ

لقد جـارَ الزمانُ على عـيالي (٢)

(١) النمل : ٤٨ .

(٢) ينسب الخطيئة ورواية الديوان : ونحن ثلاثة وثلاث ذود . ويريد بالثلاثة نفسه وامراته وابنته ، والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر . وفيه شاهد على تكثير أنفـس على معنى أناسي أو رجالا . الكتاب ٢ / ١٧٥ ، مجالس ثعلب ٢٥٢ ، الخصائص ٢ / ٤١٤ ، المختصر ١٧ / ١١٤ ، الإنصاف ٤١١ ، الخزانة ٣ / ٣٠١ ، الديوان ٣٩٥ .

وشدَّ من ذلك «أشياء» لأنَّهم يقولون: ثلاثةُ أشياء، فيبتون العدد على مفرد وهو شيء، وكان القياس أن يبنى العدد عليه لأنَّه اسم جمع على وزن نَعْلَاء كالطرفاء (١).

واسم الجنس (٢) إذا كان لما يعقل فهو مؤنث والمعتبر من أسماء الجنس لفظها. وهي جائر فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير فتقول: له عندي ثلاثُ نخلٍ وثلاثةُ نخلٍ، قال الله تعالى: أعجازُ نخلٍ خاوية (٣). وقال: أعجازُ نخلٍ مُنقعرٍ (٤). فوصف به المذكور.

وقوله: عندي ثلاثُ من البطِّ ذكورٌ، من حملة على حكم العدد كما تقدم لأنَّه من أسماء الجنس يميز في عدده التذكير والتأنيث. فإذا قدَّمت الذكور قلت: ثلاثة، لأنَّ الذكور جمع ذكر والمعتبر / واحده. ولو قلت [١٣٩و] ثلاث ولم تلحظ الذكور ولحظت البطَّ جاز، لكن الأولى أن تلحظ المقدم. وثلاثة الألفاظ التي شدَّت: نفس وعين ودابة، فكان ينبغي أن يقول: عندي ثلاثُ أنفُسٍ (٥). وإن أردت بالأنفُس ذكوراً لأنَّ الواحد نفس وهو يخبر عنه إخبار المؤنث وإن كان واقعاً على مذكَّر. لكن كلام العرب: عندي ثلاثةُ أنفُسٍ إذا أردت ذكوراً أو إناثاً، حملاً على المعنى ومنه قوله: ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذود

لقد جازَّ الزمانُ على عيالي (٤٨٤)

فإن قيل: ولعل هذا على لغة من ذكر النفس وذلك قليل، قال الله تعالى: أن تقولَ نفسٌ (٦) فأخبر عنها إخبار المؤنث ثم قال بعد ذلك: بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها (٧). فخطبها خطاب المذكر. فالجواب: إنَّ تذكير النفس

(١) مذهب الأخفش والكوفيين أن وزن أشياء أفعد والأصل أفعلاء. الانصاف م ١١٨.

(٢) ج، ر: الجمع، وهو سهو.

(٣) الحاقة: ٧.

(٤) القمر: ٢٠.

(٥) حكى يونس عن رؤية أنه قال: ثلاث أنفُس، على تأنيث النفس. الكتاب ٢ / ١٧٤.

(٦) الزمر: ٥٦.

(٧) الزمر: ٥٩.

في الآية من الحمل على المعنى ، وذلك قليل لالغة. فالذي يقول : ثلاثة أنفس ، إنما يقوله على معنى شخص والشخص مذكر .

واللفظة الثانية العين التي يراد بها الربيثة مؤنثة ، تقول : جاءت عين القوم . وتقول في العدد : عندي ثلاثة أعين ، فيكون حكم عدده حكم المذكر حملا على المعنى لأن الربيثة وإن كانت مؤنثة فإنها واقعة على رجل وهو مذكر .

واللفظة الثالثة دابة فإنها مؤنثة تقول : هذه دابة ، وقعت على مذكر أو مؤنث ، إلا أنك تقول في العدد : ثلاثة دواب ، فتالحق التاء على معنى أشخاص ، ويتوى ذلك أن دابة صفة فكان الأصل : ثلاثة أشخاص دواب ، فحذف الموصوف وهو أشخاص وأقيمت صفته مقامه وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف .

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب كم

كم كناية عن عدد ولذلك أتى بها عقيب أبواب العدد . وهي تنقسم قسمين : استفهامية وخبرية .

فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً ، والخبرية هي التي لا تستدعي جواباً ، وكلاهما مبنى . فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، وأما الخبرية فبُنيت لشيئها برُبٍّ ، لأنَّ رُبَّ للمباهاة والافتخار كما أنَّ كم كذلك ، وذلك نحو قولك : كم غلامٍ ملكْتُ ، وإنَّما تريد : كثيراً من الغلمانِ ملكْتُ .

وذهب الفراء إلى أنَّ كم مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها كَمَ ، لأنَّ حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف منها الألف ، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا : فيمٍ ولمٍ في فيمٍ ولمٍ (١) .

فإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فالمعنى عنده : كأى شيءٍ من الرجال عندك ، وكنيت بأي عن عدد ، ورأى أنَّ هذا أولى من أن يثبت في أسماء الاستفهام ما لم يستقر فيها . وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان .

وهو باطل لأنها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على مثله . وكم اسم مبهم فلا بدَّ لها من تمييز . وتميز الاستفهامية / مفرد [١٤٠و] منصوب وتميز الخبرية مخفوض ، ويكون مفرداً وجمعاً .

فإن قيل : ولأى شيءٍ خفض تمييز الخبرية ؟ فالجواب أن تقول : إنَّما خفض تمييز الخبرية لأنها للتكثير أبداً ، والعرب أبداً إنَّما تُكثَّر بالماثلة والألف والدليل على ذلك قول امرئ القيس :

(١) معاني القرآن ١ / ٤٦٦ .

٤٨٥ هو المنزلُ الآلاف من جَوِّ ناعط
بني أسدٍ حَزَنًا مِّنَ الْأَرْضِ أَوْعَرًا (١)
وكذلك قوله :

٤٨٦ حَبْدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي
وحاتمُ الطائي وهَبُ الميِّى (٢)
وكذلك قول النابغة :

٤٨٧ الواهبُ المائة المِعْكَاءَ زِينَتَهَا
سَعْدَانُ تَوْضِيحَ فِي أَوْبَارِهَا اللَّيْدِ (٣)
وكذلك قوله :

٤٨٨ أَعْطَوْا هَنِيْدَةً يَحْدُوها ثمانية
ما في عطائهمُ مَنْ " ولا سَرْفُ (٤)

وهنيدة اسم للمائة من الإبل ، فلما كانت تكثر بالمائة والألف وتميز المائة والألف مخفوض فكذلك كان تمييز الخبرة مخفوضاً .
فلما لزم الخفض للخبرة لم يبق للاستفهامية إلاّ النصب .

ويكون تمييز الخبرة جمعاً ، فإن قيل : ولأي شيء يكون جمعاً ؟ قيل :
لما أشبهت كم الخبرة العدد الذي يخفض ما بعده والعدد الذي يخفض ما بعده .

(١) الضمير في البيت يعود على الشاعر نفسه ، ورواية الديوان : الآلاف جمع آف وهم القصاد الذين يؤمون طلباً للمعروف . ناعط : جبل باليمن . ونصب بني على النداء كأنه يقول : عليكم يا بني أسد بالنزول بالارض الغليظة ، وهو وعيد وتهديد لهم . الديوان ٦٥ .
(٢) من رجز لامرأة من عقيل تفخر فيه بأغواها من اليمن . النواذر ٩١ ، الأصول ٦١٣ / ٢ ، المنصف ٦٨ / ٢ ، ابن الشجري ٢٨٣ / ١ ، الانصاف ٣٥٠ ، الخزانة ٣ / ٣٠٤ ، شواهد الشافعية ١٦٣ .

(٣) الضمير يعود على النعمان بن المنذر . أوضح من قرى اليمامة . اللبد : ما تلبس من الوبر واحده لبدة ، المعكاء : الغلاط الشداد . الكامل ٨ / ١ ، التهذيب ٨٨ / ٣ ، المحكم ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ٢٠٠ ، شرح المشر ١٥٦ ، اللسان : وضح ، الديوان ١٧ .

(٤) بحرير ، وكان عبد الملك قد وهب الشاعر مائة من الإبل وممها ثمانية رعيان ، وهنيدة لا تتون ولا يدخل عليها الألف واللام . السرف : قيل معناه الخطأ أي لا يخطئون فيضمون النعمة في غير موضعها . إصلاح المنطق ١٩٢ ، ٣٣٦ ، الشعر والشعراء ٤٦٨ ، شرح المفصليات ٥٢٤ ، المخصص ٣ / ٣٥ ، الانقصاب ٣٥٠ ، اللسان : هند ، الديوان ٣٨٩ .

منه ما يكون تمييزه مفرداً ومنه ما يكون تمييزه جمعاً ، فكذلك كان تمييز
الخبرية مفرداً وجمعاً . ومثاله جمعاً قول الشاعر :

٤٨٩ كم ملوك باد ملوكهم

ونعيم سوقه بادوا (١)

وكذلك قول الآخر :

٤٩٠ كم دون سلمى فلتوات بيد

منضية للبارز القيود

والإفراد فيه أحسن من الجمع :

وتمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، وسبب ذلك أنه مشبه من العدد
بما ينصب مابعده ، والذي ينصب مابعده من العدد لا يكون تمييزه إلا
مفرداً . ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها ولا يجوز
ذلك إلا إذا فهم المعنى . ولا يحمل فيما عدا ذلك . وأما الإفراد والجمع
فعلى ما كان عليه قبل الحمل .

فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية (٢) كم غلام (٣) ملكت ، هذا مالم
تفصيل ، فإن فصّلت لزم الحمل على الاستفهامية .
ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام ،
ومنه قول الشاعر :

٤٩١ كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلا

وكريمٍ بخله قد وضعه (٤)

في رواية من رواه بخفض مقرف .

(١) نسيه أبو عبيدة لعدي بن زيد والرواية عنده : بار . الحوقة : مادون المالك . مجاز القرآن

٢ / ١٥٣ ، العيني ٤ / ٤٩٥ ، ديوان عدي ١٣١ .

(٢) كذا والمكس هو الصواب .

(٣) ر : غلاما .

(٤) من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زعيم (صحابي) في عبيد الله بن زياد ونسب
لعبد الله بن كرير ولأبني الأسود الدؤلي . المقرف : الذي أمه كريمة وأبوه ليس كذلك .
واستشهد به سيويه والزجاجي لحواز الرفع والنصب والجرف في مقرف . ويونس والكوفيون
يجيزون الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بالظرف في الاختبار .

الكتاب ١ / ٢٩٦ ، المختضب ٣ / ٦١ ، الجمل ١٤٧ ، تنقيف اللسان ٢٠١ ،

الانصاف مسألة ٤١ ، ابن يمش ٤ / ١٣٢ ، العيني ٤ / ٤٩٣ ، الخزاعة ٢ / ١١٩ .

وسبب ذلك أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة .
ويكون جمعاً نحو قولك : كم غلاماً ملكت .
ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك : كم غلامٍ ملكت . ولا يجوز
في هذا التمييز إلا على الافراد .

وزعم الزجاجي أنه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية
على الاستفهامية ، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إصدار من (١)
بشرط أن يتقدم على كم حرف جر نحو قولك : بكم درهم / اشتريت [١٤٠ظ]
ثوبك ، وجعل حرف الجر ينوب مناب من .

وهذا الذي قال يمكن لأنَّ العوض قد لا يتبع موقع ماعوض منه نحو التاء
في زنادقة لأنها عوض من الياء في زناديق ، ولم تقع موقعها . فقوله في
الاستفهامية صحيح وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد : لأنَّ سيويه رحمه الله
حكى نصب تمييزكم الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية (٢) . وعلى
ذلك قول الشاعر :

٤٩٢ كم عمه لك يا جريرو وخالصة

فدعاء قد حلتبت علكي عشاري (٣)

ويجوز الفصل بين تمييزكم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك :
كم في الدار رجلاً . ولا يجوز الفصل بين تمييزكم الخبرية وبين كم إلا في ضرورة

(١) الجمل ١٤٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٥٣ .

(٣) للفردق . الفداء : التي خرج مفصل ابهاها مع ميل في قدسها قليل ، وقيل : الفداء
اعوجاج في أصابع اليد إشارة لكثرة حلبها النوق وهو من أعمال الراعيات ، عشار جمع
عشراء وهي الناقة التي أنثى على حملها عشرة أشهر وبعد أن تلد يظل الاسم عالقاً بها ،
وقوله علي : يريد على كره مني لأنه يترفع عن أن يخدعه هؤلاء النسوة . ويروى البيت
يرفع عمة ونصبها وجرحا . الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٥٣ ، مداني القرآن ١ / ١٦٩ ، المقتضب
٣ / ٥٨ . الشانق ٢٣٢ ، الجمل ١٤٨ ، الفصل ١٨٢ ، المغنى ٢٠٢ ، الخزائن ٣ / ١٢٦ ،
الديوان ٤٤٨ .

شعر كقول الشاعر :

كم دون سلمى فلوأت بيسد (٤٩٠)

وزعم يونس أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمحذور ناقصين واستدل على ذلك بأن قال : إذا فصلت بالظرف التام يكون خبراً فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لا يجوز .

وهذا باطل لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل .

وكم أبداً تلزم الصدر ، وأما الاستفهامية فأمرها بَيِّنٌ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملاً على رُبَّ لأنَّ رُبَّ تلزم الصدر بالإجماع .

وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر لأنها في معنى كثير وهو لا يلزم الصدر لأنك إذا قلت : كم غلامٍ ملكْتُ ، فمعناه كثيرٌ من الغلمان ملكْتُ ، وكثير لا تلزم الصدر فكذلك ما في معناه ، فيجيز : وأنتَ كم غلامٍ ملكْتُ .

وهذا فاسد ، لأنَّ العرب لم يسمع منها إلا أن يُجعل صدرأ فيمكن إن لحظت في ذلك الحمل على رُبَّ كما قالوا ، لأنها تلزم الصدر بإجماع .

واعلم أنه لا يكون تمييزكم ما اختص بالنفي مثل عَرِيبٍ وكنَيمٍ وطُورِيٍّ (١) ولا ماقَرَنَ بلا نحو : كم لا رجلٍ في الدار ، ولا المعرفة ولا ماتوغل من الأسماء في البناء نحو مَن وما ، ولا ماتوغل في الإبهام نحو شيء . وكم لا بدَّ لها من جواب ، وجوابها على حسب إعرابها . فينبغي أن يبيِّن إعرابها .

فكم لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون . فإن تقدَّم عليها حرف جر فهي في موضع خفض به ، وإن لم يتقدَّم عليها حرف جر فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو لا تكون كناية عن شيء من ذلك .

(١) الاسماء المختصة بالنفي واحد وعشرون اسماً أنظرها في الخزانة ٣ / ٢٩٥ .

فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب . وإن لم تكن كناية عن شيء من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أو لا يكون .

فإن لم يكن بعدها فعل فهي في موضع رفع نحو : كم رجل في الدار . وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أن يكون متعدياً أو غير متعدي .

فإن كان بعدها فعل غير متعدي فهي مبتدأ وإن كان بعدها فعل متعدي فلا يخلو أن يكون / الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون . [١٤١و]
فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم فهي مبتدأ نحو : كم غلام جاءك . وإن لم يكن فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ معمولاً أو لا يكون قد أخذه . فإن لم يكن قد أخذ معموله فهي معموله . وإن كان الفعل قد أخذ معموله فيجوز فيه وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . فعلى هذا يكون الجواب على حسب ما يحكم به على كم .
وقد يجوز أن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت كم في موضع رفع أو نصب أو خفض .

ويجوز أن تحذف تمييزكم إذا كان في الموضع ما يدل عليه نحو قولك : كم مالك ؟ وكم درهمك ؟ تريد كم حبة درهمك ، وكم درهماً مالك . ويحسن هذا إذا كان تمييزكم ظرفاً كقوله :
كم عمة لك يا جبرير وخالصة

فدعاء قد حلبت على عشاري (٤٩٢)

في رواية من رفع العمة .

• • •

ومما يجري مجرى كم في الخبر كائناً ، ويلزم تمييزها «مين» ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالحمل فتقول : كائناً جاءك من رجل . تريد :

كم من رجل جاءك . وفيها لغات : كأَيُّن (١) ، ياء مشددة مكسورة بعد الهمزة ، وكأَنَّ بـهمزة بعد الألف على وزن فاعل ، وكَيِّنْ ، بـهمزة بين الكاف والنون ، وكَيِّئِنْ ، بـهمزة مكسورة بين الياء والنون .

ومما جرى مجرى كم في أنه كفاية عن العدد «كذا» فقول إذا كُنَيْتَ عن الثلاثة إلى العشرة : له كذا من الدراهم . وإن كُنَيْتَ عن أحد عشر إلى تسعة عشر قلت : له كذا كذا درهماً . فإن كُنَيْتَ عن العقود من عشرين إلى تسعين قلت : له كذا درهماً . فإن كُنَيْتَ عن المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت : له كذا وكذا درهماً .

وتكنى عن المائة والألف كما (٢) يُكنى عن الثلاثة إلى العشرة .

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة إلى العشرة : له كذا دراهم (٣) ، وفي المائة والألف : له كذا درهم . وذلك فاسد عندنا لأنَّ اسم الإشارة لا يضاف أصلاً .

(١) كذا والأولى : كأي، وأنظر الصحاح واللسان : كون، كين.

(٢) ر : بما.

(٣) ج ، ر : درهم، وهو تحريف.

رَفَعُ

عبر (الرفع) (الخبري)

(السكتة) (الرفع) (الخبري)

باب مذ ومنذ

مُذٌ وَمُنْذٌ يَكُونَانِ اسمين اذا ارتفع ما بعدهما ويكُونانِ حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما ، فإن قيل : وما الدليل على أنَّهما يَكُونانِ اسمين اذا ارتفع ما بعدهما وعلى أنَّهما حرفان اذا انجرَّ ما بعدهما ؟

فالجواب : إنَّ مذ مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام ، تقول لمن قال لك : كم لك لم ترَ زيداً ؟ مُنْذُ يومان . فمحال أن يكون حرفاً واسماً ، لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام ، خلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء ، ألا ترى أنَّ المنادي منصوب بإضمار فعل .

فإنَّما . يا عبد الله : عندنا مؤلف من الاسم والفعل والحرف . فإذا لم يمكن أن يكون منذ يومان حرفاً واسماً تعين أنَّ منذ اسم . فإن قيل : لعلَّهما حرف والفعل مضمر بعدها كأنَّه قال : مُذٌ تقدَّم أو مُنْذٌ مضى يومان / . فالجواب : إنَّها لو كان الاسم بعدها على إضمار [١٤١ ظ] الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقد والسين وسوف ، وكل ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجوز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر . وهذا فصيح فدلَّ على أنَّ ليس بعدها فعل مضمر . وأيضاً فإنَّ الفعل لا يضمَر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما .

فلا يضمَر في الخبر إلا أن يكون ثمَّ ما يدل عليه . ولا يمكن أن تكون مُنْذٌ فعلاً . والدليل على أنَّهما – اذا انجرَّ ما بعدهما – حرفان ما استدل به الأخفش من أنَّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسميتين لهما (١) إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذا نفي الفعل أو أوجب أن ينفي عنهما خاصة لأنَّ الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه . ألا ترى أنَّك إذا قلت : قمتُ يومَ الجمعة ، فالقيام في يوم الجمعة ، وإذا

(١) ر : فيها .

قلت : ما قمتُ يومَ الجمعةِ ، فلإنما انتهى القيام عن يوم الجمعة خاصة .
فينبغي أن يكون الأمر في مذ ومذ على هذا التحديد .

وأنت تقول : ما رأيتهُ مُذ يوم الجمعة ، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة
وعما بعدُ إلى زمن الإخبار . فدلَّ ذلك على أنها ليست بظرف وأنها
حرف وانتهى الفعل عما بعدها ، وكذلك حال الحروف . ألا ترى أنه
يقول : ما رأيتهُ مِنْ الكوفةِ وما رأيته مِنْ البصرة ، فانتفت الرؤية
عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها . وكذلك : ما سرت من بغداد ،
فنتى السير من بغداد إلى المكان الذي أنت فيه إلى زمن الإخبار .

فثبت أنهما إذا ارتفع ما بعدهما اسمان ، وإذا انجرَّ ما بعدهما حرفان .
إلا أنَّ الغالب على مُذ الاسمية والغالب على مُنْذ الحرفية .
وانما كان الغالب على مذ أن تكون اسماً لأنها محذوفة من مُنْذ ، والحذف
تَصَرُّفٌ والتصرُّف بابُه الأسماءُ لا الحروف (١) .

وكيفية غلبه الاسمية على هذه والحرفية على هذه أنَّ مُذ ومُنْذ لا يدخلان
إلاَّ على الزمان ولا يدخلان منه على مستقبل لما يُبَيِّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى .
وإنما يدخلان منه على الحال والماضي ، فالحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً .
والحال «الآن» وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة وكل اسم زمان
أضفته إلى نفسك قرب أو بعد نحو يومنا وشهرنا وعامنا ، وكل اسم أشرت
إليه نحو هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة ، لأنك لم تشر إليه إلاَّ
وأنت قد قدرته حاضراً ولم تضفه إلى نفسك إلاَّ على هذا المعنى . فهذا هو الحال .
ولا يكون أبداً إلاَّ مخفوضاً لأنه لا يمكن أن يتقدَّر بخلاف «في» (٢)
فلهذا ألزم الجر .

وأما الماضي فلا يخلو من أن تدخل (عليه) (٣) مُذ أو مُنْذ ، فإن دخلت
عليه منذ جاز الرفع والجر ، والجر أفصح . وإن دخلت عليه مذ لم يجز إلاَّ
الرفع في لغة بعض الحجاز .

(١) أنظر في هذا المقتضب ٣ / ٣١ .

(٢) يريد : بدون في .

(٣) سقطت (عليه) من النسخ .

ومن الناس من أنكر الجرح، ومنهم من زعم أنه يكون نادراً . فمذا الغالب عليها / [١٤٢و] أن يرفع ما بعدها ، لأنّ الحال وانجرّ بعدها فهو لفظ قليل محصور فيما ذكرنا . والحال الآن وما في معناها ، والماضي لا ينضبط ، ومنذ الغالب عليها الحرفية لأنها جارة للحاضر والماضي ، فتبيّن أنّ الغالب على مذ الاسمية وأنّ الغالب على منذ الحرفية كما قلنا .

وإذا دخلنا على الحال كانتا للغاية بمنزلة من في قولك : أخذته من التابرت (١) ، ألا ترى أنّ الأخذ كان ابتداءً وانتهاءً من الزمان ، فما رأيت منذ عامنا ، الرؤية منقطعة في جملة العام .

وإذا دخلت على الماضي فاما أن يكون معدوداً أو لا يكون ، فإن كان معدوداً فقلت : ما رأيت منذ يومنا ومنذ ثلاثة أيام ، فهي أيضاً للغاية . وإن دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لابتداء للغاية تقول : ما رأيت منذ يوم الجمعة ، فهي لابتداء للغاية في يوم الجمعة ، فلم يمكن أن ينتهي (٢) عدم الرؤية في يوم الجمعة .

• • •

وإذا وقع بعدها عدد فإنّ العرب تختلف في ذلك ، فمنهم من لا يعتدّ بالناقص أصلاً وإنّما يعتدّ بالكامل ، فإذا قال : ما رأيت منذ ثلاثة أيام ، فلا بدّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها .

ومنهم من يعتدّ بالناقص الأول ، فإذا رأى شخصاً ظهر يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين قال : ما رأيت منذ ثلاثة أيام ، ولم يعتد بالناقص الثاني . ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتد بالأول فيكون اللفظ واحداً ، ومنهم من يعتد بالناقصين الأول والثاني فيقول في هذه المسألة : ما رأيت منذ أربعة أيام . والأقيس الأول ، لأنّ تسمية الناقص يوماً مجاز .

(١) كذا ولم يفتح المتصود .

(٢) ر : ينتهي .

ومن يعتد بالناقص لا يفعل ذلك إلا إذا كان ثمَّ يوم كامل . فإن لم يكن ثمَّ يوم كامل لم يجز ، لأنَّ الكلام كله مجاز .

فلو رأيت شخصاً ظهرَ يوم الجمعة ثم انتطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال : ما رأيته منذُ يومان ، ولا منذُ يوم ، لأنه ليس معك يوم كامل ، فإنَّما يكون المجاز إذا اختلط بالحقيقة .

• • •

وإذا تبيَّن أنَّ مذ الغالب عليها الاسمية وأنَّ منذ الغالب عليها الحرفية فينبغي أن تُبيِّن نسبة اللغات .

فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة من منذ ولايتكلم بسند إلا أنَّ أدلَّ الحجاز خاصة . فأهل الحجاز يتكلمون بمذ ومنذُ وغيرهم لا يعرفون منذ .

فمذ في جميع لغات العرب تجرّ الحال ، وينو تميم يرفعون بها الماضي ولا يجيزون فيها الجر ، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي وبعضهم يرفع بها الماضي . ومنذ لا يتكلم بها إلاَّ الحجازيون خاصة فهي عندهم تجرّ الحال والماضي عندهم مجرور ، وبعضهم يرفعه ، فحصل بهذا أنَّ مذ الغالب عليها الاسمية ، لأنَّ بني تميم لا يجيزون في الماضي معها إلاَّ الرفع وبعض الحجازيين يرفع [١٤٢ ظ] بها . فالغالب فيها الاسمية .

ومنذ لا يتكلم بها إلاَّ الحجازيون ، وهي جارة للحال أبداً ، وتجرّ الماضي عند أكثرهم ، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي ، فقد ثبت ما قلنا .

• • •

واعلم أنَّهما لا يخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفى أو غيره . فإن كان المنفى فلا تفصيل فيه ، وكل منفى جائز أن يقع قبلهما فتقول : ما رأيته منذُ يومنا أو منذ ثلاثة أيام أو منذ يوم الجمعة . وإن وقع قبلهما غير المنفى فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتداً وإلاَّ لم يجز ، فتقول : سرتُ مذ يوم

الجمعة ، لأنَّ السير متصل إلى حين الإخبار ، ولو قلت : قتلْتُ عمراً منذُ يوم الجمعة ، لم يجر لأنَّ القتل لا يمتد إلى حين الإخبار ، فإن أردت أن هذا القتل نوع مما يمتد جازاً .

وكذلك فيما هو الحال لا يجوز ، فلا يجوز أن تقول : قتلتهُ مذ يومنا . لأنَّ معناه في يومنا والقتل لا يمتد في اليوم أجمع وإنَّما يكون في جزء منه . وسبب ذلك أنَّ مذ إنَّما تكون أبداً داخلة على ماضٍ أو حال . فالحال يكون فيه بمنزلة « في » فيقول : ما رأيتهُ في يومنا ، فهو لم يره في جزء من اليوم . وإذا قلت : سرتُ مذ يومنا ، فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك : سرت في اليوم .

فهي مع المنفى توافق سائر الظروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم ومع الموجب تخالف ، لأنك إذا قلت : سرت اليوم ، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم ، بخلاف منذ ، لأنها لا يكون السير الموجب إلا في جميع اليوم . وكذلك فعلت العرب .

فمحال أن يقع قبلها موجب لا يتناول ، لأنه يكون كذبا والمنفى يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه .

وأما الماضي فالمعذور منه يكون فيه بمنزلة « في » على التفصيل الذي في ذلك من الاعتداد بالناقص وعدم الاعتداد به .

فإن كان معرفة غير معدودة فهي فيه لابتداء الغاية ، فلو قلت : رأيته منذ يوم الجمعة ، اقتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار وذلك لا يتصور إلا أن تريد ذلك بالفعل غير المتناول فيقدر مع مذ على كل حال ، والمنفى يتصل انقطاعه فهو سائغ في الجميع . فقد ثبت أنَّها لا تدخل إلا على الزمان .

• • •

فإن عطفت على الزمان الذي تدخل عليه فلا يخلو أن تعطف حالا على حال أو ماضيا على ماضٍ أو حالا على ماضٍ أو ماضياً على حال .

فعطف الحال على الحال يتصور فتقول : ما رأيتهُ مذ يومنا وليتنا ومذ شهرنا وعامنا . ويكون في بعض هذه المسألة ما في قوله تعالى : فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورُمّانٌ (١) . وقوله : من كان عدواً لله وملائكتهِ ورسلهِ وجبريلَ وميكائيلَ (٢) . من تكرر ما يدخل تحت عموم ما قبلها .

فإن عطفت ماضياً على ماضٍ لم يجز ، قدمت المتقدم في / الزمان [١٤٣] أو أخرته فلا يجوز : ما رأيتهُ مذ يوم الخميس ويوم الجمعة ، لأنّ قولك : مذ يوم الخميس يقتضي أنّك لم تره في يوم الجمعة وقولك : ويوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوله ، لأنّ مذ إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية ، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه ، فلما كان التناقض والكذب لم يجز . وكذلك لو قدمت يوم الجمعة فقلت : ما رأيتهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس لم يجز لأنّ يوم الخميس يقتضي أنّك رأيته في أوله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد ، وقولك : يوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوله وذلك تناقض .

فإن قيل : هل يجوز النصب على إضمار فعل ؟ فالجواب أن تقول : إنّك إن بدأت بالتأخر جاز فقلت : ما رأيته منذ يوم الخميس ويوم الأربعاء ، لأنّ الرؤية انقطعت عن ما بعد يوم الخميس ثم أخبرت أنّك لم تره يوم الأربعاء ، ولو عكست فبدأت بالتقدم لم يجز وكان عيباً . لأنّك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الخميس ويوم الجمعة ، اقتضى يوم الخميس أنّك لم ترد يوم الجمعة ، فلا فائدة في قولك بعد يوم الجمعة .

وان عطفت ماضياً على حال لم يجز فلا تقول : ما رأيته منذ يومنا ويوم الجمعة ولا عكسه ، لأنّ مذ إذا دخلت على الحال كانت بمعنى في وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى من لابتداء الغاية ، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما لأنّ الواحد مجرور على أنّ العمل في جميعه أو منفى

(١) الرحمن : ٦٨ .

(٢) البقرة : ٩٨ .

عن جميعه ، والآخر يكون نفى العمل عن بعضه ، فلما اختلفا لم يسف عطفهما .

فإن قيل : فهل يجوز النصب على إضمار فعل ؟

فالجواب أن تقول : إن تقدّم الحال جاز وإن تقدّم الماضي لم يجز ، ألا ترى أنه سائغ أن تقول : ما رأيتهُ مذ يومنا ويوم الجمعة ، على تقدير : وما رأيته يوم الجمعة ، ولا يسوغ أن تقول : ما رأيتهُ مذ يوم الجمعة ويومنا ، لأن قولك : مذ يوم الجمعة ، يقتضي أنك رأيته في أوله وانقطعت الرؤية إلى زمن الإخبار فلا فائدة في قولك : ويومنا ، إلا أن يكون من قوله تعالى : فيهما فاكهة ونخل ورمان (١) .

• • •

فمذ ومنذ لا تدخلان إلا على الزمان ، فإن دخلا على غيره فمؤول . ولا تدخلان منه إلا على المحدود أو معرفة ، فلا يجوز : ما رأيتهُ مذ حين ولا مذ زمان ولا مذ وقت . وتقول : ما رأيته مذ الليلة ومذ اليوم ، ولا يجوز مذ الليل ولا مذ النهار ، لأن النهار عبارة عن الضياء والليل عبارة عن الظلام وذلك لا يحصل شيئاً شيئاً ، فلذلك لم ندخل عليهما مذ . نقل الأخفش أن النهار عندهم الضياء والليل الظلام . فإن قيل : ألم يجز سيويه رحمه الله : سرت الليل (٢) ، تريد ليل ليلتك ، والنهار : تريد نهار نهارك ، فهلا أجزتم مذ الليل ومذ / النهار ، على هذا المعنى ؟ [١٤٣ ظ] فالجواب : إن ذلك لا يتصور (٣) ومذ توجب التصرف لما تدخل عليه لأنها ترفعه أو تجره ، ولما كان الزمان يقع بعدها لذلك لم يدخل العرب واحدة منهما على الصباح والمساء إلا قليلاً ، لأنه في الأصل اسم في موضع المصدر بمنزلة العطاء : فالأصل : أمسى إمساءً وأصبح إصباحاً ، ثم وضع

(١) الرحمن : ٦٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١١٠ .

(٣) ر : يتصرف .

الصباح والمساء في موضع المصدر ، فلما استعملا في الزمان ولم يكن الأصل فيهما ذلك لم يجوز أن تجرهما مذ ومنذ ، ولا أن يرتفعا بعدهما .
ومن راعى أنَّها قد كانت تكون في الزمان أدخلهما في جملة الأزمنة فجرهما بمذ ومنذ ورفعهما .

وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤوَّل (١) ، فإن قلت : ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ومُذُّ الحجاجُ أميرٌ . كأن الزمان محذوفاً والجملة مضافة له . وأسماء الزمان تعلق عما تخفضه باتفاق ، ومن غيرها (٢) ولا يتعلق خافض سوى ما ذكر . وإذا قلت : ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خلَقني ، فالزمان عند الفارسي محذوف لأنَّ أنَّ ليست زمانا .

ومن الناس من لم يحذف مضافا وجعل أنَّ مصدراً يراد به الزمان بمنزلة : خُفوقَ النجمِ ومَقْدِمَ الحاجِّ . والقول الأول أحبُّ إليَّ لأنَّهم لا يقولون : مذ الصباح . إلَّا قليلا فالأحرى أن لا يجيزوا بها أنَّ التي تتفاد بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زمانا .

• • •

وإذا قلت : ما رأيتُهُ مذ يومان ، فالناس مختلفون في الرفع لما بعد مذ . فمنهم من ذهب إلى أنَّه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي . وذلك باطلٌ لما تقدَّم في أول الباب . وأيضاً فإنَّهم يقولون : ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خلَقني ، والجملة لا تكون فاعلة ، وكذلك قولهم : ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ، فهذا المذهب فاسد . ومنهم من قال : إنَّه ارتفع على الابتداء ، ومذ خبر مقدَّم ظرف التقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو أبو القاسم (٣)

وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير : مُدَّة (٤) ذلك يومان (٥) .

(١) ج : يؤوَّل .

(٢) بيان في ج ، ر .

(٣) الجمل ١٥١ .

(٤) ج ، ر : مذ وهو تحريف وانتظر المنتصب ٣ / ٣٠ .

(٥) وهو أيضاً رأي المبرد ٣ / ٣٠ .

وهذا أولى ، لأنه يطرد ولا ينكسر أصلاً ومذهب أبي القاسم ينكسر ، ألا ترى أنه لا يسوغ في « ما رأيته مذ يوم الجمعة » هذا التقدير لأنك إن قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . وإذا قلت : أول ذلك يوم الجمعة ، جاز لأنك أخبرت بأول الانقطاع أنه كان في يوم الجمعة ثم اتصل .
فمذهب أبي علي الفارسي أولى لا طراده .

• • •

واعلم أن « مذ ومنذ » إذا وقع بعدهما الزمان ووقع بعدهما الفعل فلا بد أن يكون ذلك الفعل ماضياً ، وإن كان مضارعاً فلا يجوز إعماله في ظرف ماضٍ ولا مستقبل ، فلا تقول : ما رأيته مذ زمن يقوم أمس ، لتنافر ما بين يقوم وأمس . وكذلك لا يجوز : ما رأيته مذ زمن يقوم غداً ، لأن معناه الماضي ولا يقع المضارع موقع الماضي إلا في مواضع محفوظة (١) . فإن جئت بفعل [١٤؛ ١٥] ومضارع فإنما يكون وحده غير مُعمَل في شيء ويكون على حكاية الحال فتقول : ما رأيته مذ زمن يقوم ، تريد : منذ زمن كان فيه يقوم .

واعلم أن مذ ومنذ إذا دخلت واحدة منهما على الفعل فلا بد من أن تكون الصيغة ماضية فتقول : ما رأيته مذ قام زيد ، ولا يجوز : مذ يقوم زيد . وعلة ذلك أن الفعل إذا وقع بعدهما فلائنه على تقدير زمن محذوف فهو هنا مجاز ، فكرهوا أن يكون ثم مجازان حذف الزمان وحكاية الحال . واعلم أنك إذا أوقعت بعدهما الليالي فإن الأيام داخلة معها ، فإذا قلت : ما رأيته مذ ليلتان . كنت فاقداً له ليلتين ويومين ، فهو انقطعت رؤيته مثلاً في عشية يوم الجمعة ثم اتصل ذلك إلى عشية يوم الأحد ، ولا يجوز أن يكون ذلك اتصل إلى غدوة الأحد إلا قليلاً ، لأن العرب كتبت بالليالي عن الأيام ولم تفعل ذلك بالأيام . فإذا قلت : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ،

(١) ر : مخصوصة .

أمكن أن يكون انقطاع الرؤية من ليلتين ، لأنها لم تكن عن الأيام إلا بالبياض .

• • •

واعلم أن مذ ومنذ إذا دخلا على أسماء الاستفهام فلا بد أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً ، فيقول : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ، وأنت لم تدر العدد فتقول : مذ كم ؟ ويقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فلم تدر ابتداء الغاية فتقول : مذ متى ؟ ومذ أي وقت ؟ ولا يجوز : مذ مة (١) ، لأن ما لا تكون ظرفاً ومتى وكم يستعملان ظرفين .

ومن النحويين من أجاز : مذ مة ؟ لأنها قد تشبه (٢) بالظرف ، ألا ترى أنها تكون مع الفعل بمنزلة مصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو قول العرب : سبحان ما سبّح الرعد بحمده (٣) . وكذلك سائر أسماء الزمان ، بشرط أن تكون متصرفة فتقول : ما رأيته مذ الشتاء والصيف ، ولا يجوز : مذ سحر ، لأنه لم يتمكن . ومذ توجب له الجر والرفع . وقد تقدّم العطف على ما دخلتا عليه .

فإن أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالاً ، فإن كان ماضياً جاز نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة أوله ، تريد : مذ أول يوم الجمعة .

فإن قيل : هل يجوز النصب بإضمار فعل فتقول : أوله ، على تقدير : ما رأيته أوله ؟ فالجواب : إنه يجوز إذا كنت قد فارقت (٤) صدر النهار وآخره ورأيت وسطه . فإن كان الزمان حالاً قللت : ما رأيته مذ يومنا أوله ، ومذ الليلة

(١) ج : ما .

(٢) ر : تشبه ، وفي نسخة في حاشية ج : تشبهت .

(٣) المقتضب ٢ / ٢٩٦ .

(٤) ج : قلت ، وهو تحريف وفي ر : قدته .

أولُها فالجر عندنا غير جائر، لأنَّ الحال لم تجعله العرب إلّا ما أضيف (إلى النفس) (١) أو ما عُرِف فأشير إليه . وأمّا ما أضيف إلى (غير) (٢) ذلك فلا .
ومن الناس من أجاز البدل هنا وذلك قليل جداً ، والنصب لا يجوز لأنَّ ذلك عيٌّ، لأنَّكَ إذا قلت: ما رأيتُه مذ يومنا أو مذ اليوم ، فأنت فاقد له في اليوم بجملته ، فلا فائدة في قولك بعده أنك لم تره في أول يوم . ومن الناس من أنكر (أن يكون) / (٣) الحال ما أضيفته إلى نفسك بل لا بدَّ فيه عنده [١٤٤ ظ] من الإشارة فتقول: ما رأيتُه مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا .
والعرب لا تقول (٤): أراه منذ كذا ، ولم تُعمل فيه قطّ إلّا الفعل الماضي .

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى وأنظر من ٢ / ٣٩ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

(٤) ر : لم تقل .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
باب الجمع بين إنَّ وكان
(السلمة النهرية المروكية)

قصده في هذا الباب أن يبين أنَّه لا يجوز فيه الإعمال لأنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ في الفعلين خاصة أو ما جرى مجراهما، وأما إذا كان العامل الواحد فعلا والآخر حرفاً فلا يجوز ذلك، لأنَّه لا يجوز الإضمار في الحرف . والإعمال قد يؤدي في بعض المسائل إلى الإضمار فامتنع الإعمال في هذا الباب، لذلك فلم يكن بد من تقديم إنَّ لأنَّ لها صدر الكلام ونصب الاسم بعدها وجعل كان وما بعدها في موضع خبر .

ويجوز في مسألة أبي القاسم وهي : إنَّ القائم أبوه كان منطلقاً جاريته (١). تشبه القائم ومنطلقاً وجمعهما على لغة من قال : أكلوني البراغيث، لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع فتقول : إنَّ القائمين أبوهما (٢) كانا منطلقين جاريتهما ، وأنَّ القائمين أبوهن كانوا منطلقات جواريهن . وما عدا ذلك من زيادة «كان» فأمرها واضح وقد تقدم الكلام عليه في باب كان .

(١) الجمل ١٥٢ .

(٢) كذا ولله : أبواهما .

رَفَعُ

عبد الرحمن (الرحماني) باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد (سُكِّنَ) (نَهَى) (فَرَّقَ)

الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو يكونا مقارين للمعرفتين .

والذي يقارب المعرفة : أفضلُ مِنْ ، ونحوه مما لا يقبل الألف واللام ويسميه أهل البصرة فصلاً وأهل الكوفة عماداً ، وإنما يسميه أهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الثاني ليس بتابع للأول . فإن قيل : إنك إذا قلت : أنتَ القائمُ ، معلوم أَنَّ الثاني ليس بصفة للأول . فالجواب : إنَّه لما (١) اضطر إليه في موضع من المواضع يحصل سائر الباب عليه ، كما أَنَّ العرب لما حذف الواو من «يَعِدُّ» لعله حملوا «أَعَدُّ ونَعَدُّ» عليه وإن لم تكن فيه تلك العلة .

وتسمية أهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سماه أهل الكوفة لأنَّ الفصل عندنا هو البيان أو لأنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر . ولا يحتاج على هذا أن تقول : إنَّ بعض هذا الباب محمول على بعض

وأيضاً فإنَّهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أَنَّهُ أريد به التأكيد مع تبيين أَنَّ الثاني ليس بتابع للأول .

• • •

واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أَنَّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أَنَّهم يختصون الكاف التي في نحو ضَرَبَكَ ، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك ، فتصير حرفاً (٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب . والصحيح أَنَّها حروف لأنَّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم [١٤٥] و توجد في كلامهم .

(١) ج : كما .

(٢) الكتاب ١ / ٣٩٤ ، المنتصب ١ / ١٠٣ ، الانصاف ٢ / ١٠٠ .

ومن التعويين من زعم أنَّها أسماء ولها موضع من الإعراب (١) . وذلك فاسد لما يُبيِّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

• • •

واعلم أنَّ الضمائر المنفصلة (٢) لا يخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره . فإن وقعت في غير هذا الباب فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً . فإن كان مضمراً لم يحز في الضمير عندنا إلا أن يكون بدلاً إن كان على حسب إعراب الأول . فإن كان تأكيداً كان الضمير (٣) على صيغة المرفوع أبداً ولم يتغير بحسب ما يكون تأكيداً له . وإنما كان البديل على حسب إعراب الأول لأنَّه في تقدير أن يلي العامل ، لأنَّ الضمير إذا ولي العامل اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض . وأما التأكيد فاختاروا فيه تغيير صيغة المؤكَّد عن تغيير صيغته في نفسه لأنَّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه ، ولم يفعلوا ذلك في البديل لأنَّه على تقدير استئناف عامل آخر ، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه فتغيَّرت صيغته إذا لم يكن له مايقوم مقام ذلك .

فإن كان مظهراً لم يحز إلا البديل ويكون على حسب إعراب الأول ، ولا يجوز التأكيد لأنَّه اعرف من الأول فلا يتبعه (على طريقة) (٤) التأكيد ، لأنَّ التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه (٥) .

وأيضاً فإنَّه لا يتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظياً ولا معنوياً ، لأنَّ لفظ المضمَر مخالف للفظ المظهر ، ولأنَّ التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة . فإن وقع المضمَر بعد الاسم في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم

(١) نسه صاحب الانصاف للكوفيين : مسألة ١٠٠ .

(٢) ج : المتصلة ، وهو تحريف .

(٣) ر : المضمَر .

(٤) ج : في ظرفية ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ج ، ر وهو غير متجه .

ظاهراً أو مضمرأ . فإن كان مضمرأ فإن حكمه حكم المضمر في غير هذا الباب ، ويجوز أن يكون فصلاً .

والضمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله المبتدأ والخبر . فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمرأ فإن كان المبتدأ مضمرأ جاز في الضمير أربعة أوجه ، وذلك نحو قولك : أنت القائم ، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ أو تأكيداً أو بدلاً أو فصلاً . فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً نحو قولك : زيد هو القائم ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأ أو فصلاً .

فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكون في باب كان أو في باب إن أو في باب ظننت . فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمرأ ، فإن كان ظاهراً فلا يخلو من أن يكون مابعد مرفوعاً أو منصوباً . فإن كان مابعد مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر كان . فإن كان مابعد منصوباً فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل خاصة .

فإن كان اسم كان مضمرأ فلا يخلو أن يكون مابعد مرفوعاً أو منصوباً . فإن كان مابعد مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره / والجملة في موضع [١٤٥ظ] خبر كان . فإن كان مابعد الضمير منصوباً فلا يجوز إلا البدل والفصل خاصة ، ولا يجوز الرفع على الابتداء ، لأنه ليس له خبر .

فإن كان في باب إن فلا يخلو من أن يكون اسم إن ظاهراً أو مضمرأ . فإن كان ظاهراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأن . ويجوز أن يكون فصلاً خاصة ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على حسب إعراب الأول ، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير . فإن كان الاسم مضمرأ فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأن ، ويجوز أن يكون تأكيداً ، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنه ليس على حسب إعراب الأول .

فإن كان في بابه ظننت فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمرأ. فإن كان مضمرأ فلا يخلو من أن يكون مابعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان مابعد منصوباً فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنه ليس له خبر ، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه ليس على حسب إعراب الأول .

فإن كان المفعول الأول ظاهراً فلا بدّ من أن يكون مابعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً . فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت . فإن كان مابعد منصوباً فلا يجوز إلاّ الفصل خاصة . وهنا تبيّن الفصلية . ولا يجوز الرفع على الابتداء لأنه ليس له خبر ، ولا يجوز البدل لأنّ البدل على حسب إعراب الأول ، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكّد بالمضمر ، لأنه يخرج عن قياس التأكيد فلا بدّ من الفصلية .

.

وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأول من غيبة أو خطاب أو تكلم ، فإنّ (١) فيه ضرباً من التأكيد كما تقدم ، ولذلك استغنى به عنه ، فأمّا قوله :

٤٩٣ وكائن بالأباطح من صدیق
براني لو أصبتُ هو المصابا (٢)

(١) ر : لأن.

(٢) لجرير ، كائن : خبرية لافادة التكثير و « من صدیق » تميز الكائن . الأباطح جمع أبطح ويطلق على أماكن في بلاد العرب منها مكة. قال ابن هشام في المغنى : ويروى : يراه ، أي يرى نفسه . وتراء بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير. ١ هـ. ابضاح الفارسي ٢٧٥ ، ابن يعيش ٣ / ١١٠ ، المغنى ٥٤٨ ، الخزانة ٢ / ٤٥٤ ، الديوان ١٧ .

ففصل بين المفعول الأول من يراني وهو ضمير المتكلم وبين المفعول الثاني وهو المصاب «هو» وهو ضمير غائب وليس من جنس ضمير المتكلم فيتخرج على حذف مضاف (١) كأنه في الأصل : يرى مُصابي هو المصاب ، ثم حذف المضاف وهو « مصاب » الأول وأقام المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم فقال : يراني ، ثم حكم الضمير المتكلم بحكم ما قام فعامله معاملة الغائب كما قال الله تبارك وتعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءنا بأسنا بَيَّاتاً أو هم قائلونَ (٢) . فأعاد الضمير الذي للجمع وهو هم ، على قرية لقيامها مقام الأهل لأنه في الأصل : وكم مِن أهل قرية . ثم حُذِف المضاف وهو الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حُكِم له بحكم ما قام مقامه / .

[١٤٦و]

(١) هذا تخريج الفارسي كما في الخزانة ٢ / ١٥٥ .

(٢) الأعراف : ٤ .

اعلم أَنَّ الخفض لا يكون إلا بحروف الجر ، وقد تقدّم ذكرها ، أَوْ يَتَّبِعِ
مُخْفُوضٍ وقد تقدّم ذلك في باب ما يتبع الاسم في إعرابه ، أو بإضافة وهي
تنقسم قسمين : محضة وغير محضة .

فغير المحضة هي التي لا يكتب (١) المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً إن
أضيف إلى معرفة ولا تخصصاً إن أضيف إلى نكرة .
والمحضة هي عكس ذلك .

فغير المحضة محصورة في أبواب منها اسم الفاعل والمفعول والأمثلة إذا أضيفت
إلى المفعول وهي بمعنى الحال والاستقبال . وإنما قلنا : بشرط أن تكون مضافة
إلى المفعول ، تحرزاً من إضافتها إلى غير مفعولها نحو : ضاربُ القاضي ، لأنَّ
هذا أيضاً إضافته محضة ، لأنَّك لا تريد بها الذي ضَرَبَ القاضي بل الذي
يَضْرِبُ للقاضي (٢) لا يضربه نفسه ، وكذلك قوله :

٤٩٤ أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ

فَاعْفُ عَلَيْكَ سَلامُ اللَّهِ بِاعْمَرُ (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : أَلْقَيْتَ الذي يكسبُ لهم لا الذي يتكسبُهم .
والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرُكَ وشبهُكَ ومثْلُكَ وخِدْنُكَ
وتَرِبُكَ وهَدْيُكَ وَكِفْوُكَ ، وفيه لغات يقال : كَفَوْ وَكُفُوْ وَكِفَاءُ ، وَحَسْبُكَ
وَشَرْعُكَ وَقَدْرُكَ وَنَاهِيكَ مَنْ رَجُلٍ وَقِيدُ الْأَوَابِدِ (٤) وَعُمْبُرُ
الهُوْاجِرِ (٥) وَوَاحِدُ أُمِّهِ وَعَبْدُ بَطْنِهِ .

(١) ج ، ر : يكتبى ، وهو تعريف .

(٢) ج : القاضي ، وهو تعريف .

(٣) للحنفية يستطفت الخليفة عمر بن الخطاب حين حبه . والضمير في كاسيهم يعود على أولاده .

الأغاني ١٨٦/٢ ، الميني ٥٢٤/٤ ، الديوان ٢٠٨ .

(٤) الأوابد جمع آبدة وهي الحيوان الوحشي وحسان قيد الأوابد : سريع .

(٥) الهواجر : جمع هاجرة وهي الظهيرة ، وعبر الهواجر : أي ناقة تقطع الهواجر .

وانظر الكتاب ٢١٠/١ : المقتضب ٢٨٨/٤ ، ابن يعيش ٥٠/٣ .

وهذا كله لاختلاف أن إضافة غير محضة . والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته مثل مسجد الجامع وصلاة الأولى ودار الآخرة وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قوله تعالى : جَدُّ رَبُّنَا (١) . أي ربُّنا الجدُّ أي العظيم ، فقدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ومنه قول الشاعر :

ياقُرْ إنَّ أباكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ (١٠٥)

أراد : خويلد الحَيَّ ، فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها . وإضافة أفضل . فمنهم من قال : إضافة هذا غير محضة واستدلَّ بأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، وإضافة الشيء إلى نفسه لاتعرف ولا تخصص ، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه لأنَّه يتخرج على أن يكون قولك : صلاة الأولى ، معناه صلاة الساعة الأولى ، وكذلك مسجد الجامع معناه مسجد الوقت الجامع ، وكذلك دار الآخرة معناه دار الإقامة الآخرة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه في ذلك كله .

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فيتخرج على أن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى فكأنَّ قوله تعالى : جَدُّ رَبُّنَا . عَظِيمٌ هذا اللفظ الذي هو ربُّنا كما قالوا : هو ذو زيد ، أي صاحب زيد الذي هو هذا اللفظ . وكذلك يتخرج قوله : إنَّ أباكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ ، إنَّ أباكَ صاحب هذا اللفظ الذي هو خويلد .

وأما أفعل التي للمفاضلة فاستدلَّ الذي زعم أن إضافتها غير محضة بأنَّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ ، تصف بها النكرة فنعت رجل بأفضل القوم دليل على أن إضافتها غير محضة إذ لو كانت معرفة / لم يجز ذلك . [١٤٦ ظ] والذي زعم أن إضافتها محضة خرج ذلك على البطلان ، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل ، لأنَّ البطلان المشتق يقل وذلك أنَّ البطلان في نية استئناف

عامل فهو في التقدير يلي العامل ، والصفة المشبهة لاتلئى العامل إلاّ بشروط وليس هذا مما فيه الشروط .

وكون العرب تقول : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ ، كثيراً دليل على أنّه نعت وليس يبدل إذ لو كان بدلاً لما كان ذلك كثيراً ، فثبت أنّ إضافتها غير محضة وهو مذهب سيويه (١) رحمه الله .

وأما اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة فلم تتعرّف بالإضافة لأنها إضافة من نصب والنية بها الانفصال .

ولم يتعرّف واحدُ أمّةٍ وعبدُ بطنه لأنّهما في معنى واحد تم بطنه وتارك أمّة (٢) ولم يتعرّف أفعَل التي للمفاضلة لأنّها تتقدر بالفعل والمصدر وكلاهما نكرة . ولم يتعرّف قَبِدُ الأوابد وعُبرُ الهواجر لأنّهما من قبيل أسماء الفاعلين ، بمعنى الحال والاستقبال ، لأنّ معنى عُبرُ الهواجر عابرة الهواجر ومعنى قيد الأوابد مُقَيّد الأوابد .

وأما غيرُك وشبهُك ومثلك وأخواتها ففيها خلاف . فزعم الأخفش أنّ الذي أوجب لها ان لاتتعرّف أنّ الاسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس ، أو بالإضافة نحو غلام الرجل ، أو بالعلمية نحو زيد وعمرو فإنّهما كانا قبل أن يسمّى بهما نكرات ثم تعرف بعد ذلك بالعلمية ، وغيرك وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات (وكانت لذلك نكرات ، والدليل على أنّها استعملت في أول أحوالها مضافات) (٣) أنّه لا يجوز مثل " لك ولاغيرُ لك ولاشبه " ، وكذلك سائرها .

فأمّا شبهك فمعرفة وحده لأنّه لم يستعمل في أول أحواله مضافا . والدليل على ذلك أنّهم يقولون : شبه " بك " ، وهذا حسنٌ جداً .

وزعم المبرّد أنّ الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنّها بمعنى اسم

(١) الكتاب : ٢١٠/١ .

(٢) كذا في الأصل ونقل أبو حيان في تفسيرها : مفرد أمه وخادم بطنه . الارتشاف ٢٧٤ و .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، ألا ترى أنَّ غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وشبهك بمعنى مشابهك ، فكما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرَّف بالإضافة فكذلك مافي معناه . وأما شبيهك فيتعرَّف عنده بالإضافة ، لأنَّ فَعِيلِكَ للمبالغة فدخله لذلك معنى الذي عُرِفَ بشبيهك ، لأنَّه اذا كثر شبه شخص بآخر صار معروفاً بذلك فلما دخله معنى المضىَّ تعرَّف بالإضافة ، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضىَّ يتعرَّف بالإضافة (١). وهذا التعليل حسن جداً .

وزعم أبو بكر بن السراج أنَّ هذه الأسماء لا تكون نكرة أبداً بل تكون حسب المعنى ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو : مررت برجلٍ /مِثْلِكَ/ وغيرِكَ وشَبِهُكَ . ألا ترى أنَّ غيركَ [١٤٧و] وشبهك ومثلك لا ينحصر كثيره .

وان كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو : الساكنُ غيرُ المُتَحَرِّكِ ، ألا ترى أنَّ غير المتحرك شيء واحد وهو الساكن . ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : صراطَ الذين أنعمت عليهم غيرِ المَغضُوبِ (٢) . فغيرِ المغضوب عنده معرفة لأنَّه نعت للذين وهو معرفة ، وصار معرفة عنده لأنَّ غيرِ المغضوب عليهم صنف واحد وهم الذين أنعم الله عليهم (٣). وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه لأنَّه يحتمل أن يكون غيرِ المغضوب عليهم نكرة بدلا من الذين . وهذا ايضاً فاسد من طريق القياس لأنَّه لا يلزم من كون المماثل والمغاير أكثر من واحد أن يكون غيركَ ومِثْلِكَ نكرة بل كان ينبغي أن لا يقع إلا مغايراً أو مماثلاً لواحد معهود من بينهم ، فإن

(١) أنظر المقتضب ٢٨٧/٤ ، ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٢) الفاتحة : ٧ .

(٣) وكذلك قال المبرد في المقتضب ٢٨٨/٤ ، ٤٢٣ .

أردت مماثلاً أو مغايراً أو مشابهاً غير معهود قلت : غيرٌ لكَ أو مثلٌ لكَ أو شبهٌ لكَ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : جاءني غلامٌ زيدٌ وكان لزيد غلمان كثيرة لم يتناول منهم قولك غلام زيد إلا واحداً معهوداً عند المخاطب ، فإن أردت غلاماً واحداً من غلمان زيد غير معهود قلت : جاءني غلامٌ لزيد ، فكذلك ينبغي أن يكون غيرك ومثلك .

وكذلك أيضاً لا يلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة ، ألا ترى أنَّ الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر وانت إذا قلت : شمسٌ وقمرٌ ، كانا نكرتين ، فدلَّ ذلك على أنَّ كون الشيء مفرداً في الوجود لا يلزم منه (أن يكون) (١) اللفظ الواقع عليه معرفة .

وما عدا هذا فإضافته محضة وهي مع ذلك تنقسم قسمين : إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى مِن . وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى عند ، واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب : ناقةٌ رَقودُ الحلبِ ، قالوا : معناه رَقودٌ عندَ الحلبِ . وهذا باطل ، لأنه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وكأنه قال أولاً : رَقودُ الحلبِ ، مثل حسنُ الوجه فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني وكأنَّ أصلها : هذه ناقةٌ رَقودٌ حلبها ، وإنما وصف الحلب بأنَّه رَقود لما كان الرقاد عنده ، فجعل رَقوداً مبالغة ، قال الله تعالى : بل مكرُّ الليل والنهار (٢) . والليل والنهار لا يَمْكُران وإنما يُمَكِّرُ فيهما فجُعِلَا مأكِرَيْنِ لذلك مبالغة ، وهذا كثيرٌ في كلام العرب .

فالإضافة بمعنى مِن هي إضافة البعض إلى الكل بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل نحو خاتمٌ حديد . ألا ترى أنَّ الخاتم يصدق عليه اسم الحديد . وقوله : بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل ، تحوز من مثل : يدُ زيد ،

(١) سقط ما بين القوسين من ج .

(٢) سبأ : ٢٢ .

لأنها إضافة بعض إلى كل ولا يصدق على اليد زيد ، فهي بمعنى اللام والإضافة بمعنى اللام ماعدا ذلك .

• • •

ويحذف التنوين من / الإضافة المحضة وغير المحضة ، لأنّ التنوين [١٤٧ظ] يدل على انفصال الاسم وكماله والإضافة تدلّ على اتصال الاسم فتناقض معناهما . ويحذف من الإضافة المحضة التنوين من الأول واللام أو من من الثاني ، ويخفف التنوين كما ذكرت لك ، وتحذف اللام أو من من الثاني لأنّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد فلو بقي العامل لبقى حشواً بين ماهو كالكلمة الواحدة ، والعامل لا يقع حشواً كلمة أبداً .

• • •

وفي الاسم المضاف إليه إذا حذف حرف الجر خلاف بيمّ انخفض . فمنهم من زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدّر . وذلك باطل (لأنّ ذلك) (١) يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلّا في ضرورة أو نادر كلام . ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجر المحذوف (٢) وهو الصحيح .

• • •

واعلم أنّه يجوز الانفصال في جميعها إلّا في غيرك وأخواته وما استثنى أبو القاسم في حروف الخفض (٣) . ويجوز في الإضافة بمعنى من أربعة أوجه : الإضافة والفصل والنصب على

(١) ر : لأنه .

(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الجمل : ٧٤ .

الحال والتميز والإتباع أقلُّها . لأنَّ الإِتباع لا يكون في معنى المشتق إلا قليلا ،
والحال يكثر فيه ذلك .

رأيتُ لم يجمع بين الألف واللام والإضافة لثلا يجمع على الاسم تعريفان مثل
الغلامُ زيد . ولم يجمع بين الإضافة إلى النكرة وبين الألف واللام لثلا يكون
الاسم معرفاً منكرأ في حال واحد ، لأنه يكتسب (١) من المضاف إلى النكرة
تخصيصاً ومن الألف واللام تعريفاً . وإن شئت قلت : لم يُجمع بين الألف
واللام والإضافة لأنَّ الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة فكذا لا يجمع
بين الألف واللام والإضافة .

(١) ج ، ر : يكتسب ، وهو تعريف .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

(أُسْلِمَ) (الْمَرْبُوعُ)

باب التاريخ

التاريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أنتك إذا أتيت بعدد واقع على ليال أو أيام فلا يخلو من أن تقصد بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر أو لا تقصد ذلك . (فإن لم تقصد ذلك) (١) فلا بد من ذكر مفسر المعدود فتقول : قمت ثلاث ليال أو ثلاثة أيام ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث ، ولا يجوز حذف التمييز إلا إذا كان ما يدل عليه .

وان قصدت بذلك تعريف ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أن تؤرخ بالنظر إلى أول سنة أو شهر أو بالنظر إلى الليالي والأيام . فإن أرخت بالنظر إلى الليالي والأيام فلا بد من ذكر المعدود ، إلا أن تحذفه إذا كان معك ما يدل عليه ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث فتقول : فعلت هذا ثلاث ليال خللت ، ولثلاثة أيام مضت . فإن أرخت بالنظر إلى شهر أو سنة فلا يخلو من أن تذكر تمييز العدد أو لا تذكر . فإن ذكرت التمييز كان / العدد على حسبه من تذكير أو تأنيث فتقول : [١٤٨و] فعلت هذا ثلاثة أيام مضت ، ولثلاث ليال خللت من الشهر كذا أو من سنة كذا . فإن لم تذكر التمييز وأتيت بالعدد خاصة فإنك تبنيه على الليالي دون الأيام فتقول : فعلت هذا ثلاث خللت أو بقيت ، فتحذف منها تاء التأنيث . واختلاف في السبب الموجب لذلك فمنهم من قال : إنما كان ذلك لأن أول الشهر العربي ليلة فلو بقي التاريخ على الأيام دون الليالي لسقطت من الشهر ليلة ، فلذلك بني التاريخ على الليالي دون الأيام ، وغلب المؤنث على المذكر (٢) .

(١) سقط ما بين القوسين من ج .

(٢) نقل ابن سيده هذا الرأي عن الفارسي . المخصص ١١٥/١٧ وانظر الأزمنة والأمكنة

للمرزوقي ٢٧٤/٢ .

وهذا المذهب فاسد ، لأنك إذا أرخت بالنظر إلى ماتقدم من الشهر أو من السنة وقد عُلِمَ أنَّ أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك (١) الليلة الأولى بينائنا التأريخ على الأيام ، وكما أنك إذا بنيت التأريخ على الليالي فمعلوم أنَّ مع كل ليلة يوما فكذاك إن بنيت التأريخ على الأيام لكان معاوما أنَّ مع كل يوم ليلة ، لأنك لا تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أول الشهر أو السنة من الليالي والأيام وانما بنى التأريخ على أحدهما فالآخر تابع له .

وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر ، لأنَّ التغليب إنَّما هو أن يجتمع المذكر والمؤنث فيُغلب أحدهما على الآخر وانما هذا من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكر .

ومنهم من قال إنَّما غلب المؤنث على المذكر لأنَّ المؤنث في التأريخ قبل المذكر ، لأنَّ أول الشهر العربي ليلة وانما غلب المذكر على المؤنث (٢) لأنَّه أسبق منه ، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المذكر غلب عليه . وهذا فاسد ، لأنَّه قد تقدم أنَّ هذا ليس من باب التغليب وانما هو من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكر .

ومنهم من قال : انما بنى التأريخ على الليالي دون الأيام لأنَّ أول الشهر ليلة كما تقدم ، فاذا أرخت ولم بمحض من الشهر إلا ليلة أرخت بها فلما ثبت التأريخ بالليلة الأولى بُنى التأريخ فيما بقي على الليالي دون الأيام ليكون التأريخ عن جهة واحدة . وهذا حسن جداً .

وقد يتصور أن يكون التأريخ إنَّما بنى على الليالي دون الأيام لأنَّ عدد المؤنث أخف من عدد المذكر ، لأنَّ عدد المؤنث لاعلامه فيه للتأنيث وعدد المذكر لا بدَّ فيه من علامة ، فلما كان عدد المؤنث أخف بنى التأريخ عليه .

(١) ر : تلك .

(٢) كذا في الأصل والمكسر هو الصواب .

فإذا زاد العدد على عشرة استوى المذكّر والمؤنث فبنى التأريخ على الليالي إذ كان قد بُنى عليها فيما دون العشرة للعلّة التي ذكرت لك .

وأعني بقولي : استوى عدد المذكّر والمؤنث ، أن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركّب إن بنيت على التأنيث فتقول : ثلاث عشرة ، وتقع في آخر الاسم الاول إن بنيت على التذكير فتقول : ثلاثة عشر ، فلما استوى في الثقل بنى على التأنيث لما كان قد حمل فيما دون العشرة عليه .

وأما قول العرب : سار خمس عشرة بين يومٍ وليلةٍ (١) فيتصور فيه وجهان :

/ أحدهما أن يريد أن الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب [١٤٨ظ] التغليب . والآخر أن الخمس عشرة ليالٍ كلّها لكن يتبعها من الأيام عدّها فكون قولهم بين يومٍ وليلة تأكيداً من طريق المعنى ، أو يكون أوقع العدد على المدة فجعل اليوم والليلة مدّة فقال : خمس عشرة مدة ثم فسر فقال : من بين يومٍ وليلةٍ ، فيكون هذا من باب الاستغناء .

• • •

وإذا ذكرت تمييز العدد فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مجموعاً (٢) . فإن كان مفرداً فالأولى أن تقول : خلّت أو بقيت ، حملاً على لفظ التمييز ، ويعوز خلونَ وبقيينَ على المعنى كما قال الشاعر :

٤٩٥ فيها اثنتان وأربعون حلوبة

سوداً كخافية الغراب الأسحم (٣)

فحمل سودا على المعنى .

(١) المخصص ١١٥/١٧ .

(٢) ر : جمعاً .

(٣) لعترة من مملقته . الحلوبة تستعمل في الواحد والجمع على اللفظ واحد . يقال : ناقة حلوبة وإبل حلوبة ، وقيل : هي بمعنى محلوب وفعل إذا كن بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء . الاسحم : الأسود . معاني القرآن ١/١٣٠ ، شرح السج ٣٠٥ ، شرح العشر ٩٣ ، المخصص ٣٦/٧ ، العيني ٤٨٧/٤ ، الخزائن ٣١٠/٣ .

وكذلك : كتبت هذا الكتاب لعشرين يوماً خلا ، حملاً على اللفظ ، ويجوز :
خلون قليلاً ، وخالكت ، كثيراً ، فيكون حملاً على المعنى .

وان كان جمعاً جاز فيه وجهان : أحدهما أن تخبر عنه إخبار الواحدة
المؤنثة وذلك قليل جداً ، فتقول : ثلاث ليال خالكت . وبقيت .

والآخر أن تخبر عنه إخبار جماعة المؤنث وهو الأحسن ، لأن النون تعطي
التقليل فتناسب العدد من الثلاثة إلى العشرة ، قال الشاعر :

٤٩٦ خُطَّ هذا الكُتَّابُ في يومٍ مَبَّتْ

لثلاثٍ خَلَّوْنَ من رَمَضانِ (١)

واعلم أن الكُتَّابَ اختلفوا في التأريخ . فمنهم من يؤرخ أبداً بما مضى قلَّ
أو كثرُ فيقول : كتبتُ لعشرين ليلةً خالكتُ من شهر كذا ، ولثمان وعشرين
ليلةً خلت من كذا ، ولا يؤرخ بما بقي لأنه مجهول ، ألا ترى أن الشهر
لا يتحقق كماله .

ومنهم من يؤرخ بالأقل مما بقي أو مما مضى ، فإن كان الأقل ما مضى أرخ به
وإن كان الأقل ما بقي أرخ به ، فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيهما
شت . ومنهم من يؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقي ، فإذا تساوى أرخ بالماضي (٢) .
والأحسن ما بدأنا به أولاً .

والذي بُجِيز التأريخ مما بقي منهم من يبي على الكمال فيقول : كتبتُ هذا
لثلاث بقيت أو بقين . ومنهم من يذهب بمذهب التحقيق فيقول : إن بقيت .

والغرة تستعمل في الثلاث الأول من الشهر فتقول : كتبتُ في غرة شهر

كذا ، تريد في الثلاث الأول وتفتتح في أول يوم منه .

(١) لم أعر على هذا الشاهد فيما رجعت إليه والظاهر فيه أنه موله .

(٢) ذيل الفصح ٣ ، المخصص ١٧/١٢٨ .

وهلال فيه خلاف ، فمنهم من يجعله مثل الغرة ومنهم من يجعله في أول يوم
فإن خفي ففي الثاني ، وهو الصحيح ، لأنه من لفظ استهل ولا يستهل بالهلال
إلا في أول يوم منه ، فإن خفي ففي الثاني .

ولا يُسمَّى هلالاً في هلك الشهر (١) إلا مجازاً كقوله :

٤٩٧ أرى مرَّ السنين أخذن مني

كما أخذ السرار من الهلال (٢)

والمُسَلَخ آخر يوم من الشهر ، والداديُّ الثلاث الأخيرة من الشهر (٣)
واحدًا داء والعقب يقع على ما يقع عليه الغرة فتقول / جئت في [٤٩٠] و
عقب الشهر إذا جئت بعدما يمضي . والمتصف في وسطه . وعقب في الثلاث
الأواخر من الشهر فما دونها .

(١) هلك الشهر انقضاؤه .

(٢) لجرير ، ورواية الديوان : رأت . السراو : الليلة التي يستتر فيها القمر . وفيه شاهد عن
تأنيث أخذن مع أنه يعود هل مر وهو مذكر .

مجاز القرآن ٩٨/١ ، ٨٣/٢ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقضب ٢٠٠/٤ ، الأصول
٧٣١/٢ ، الصاحبي ٢١٣ ، الأزمنة والأمكنة ٥٤/٢ .

(٣) عند المرزوقي أن الداعي التسع البواقي من الشهر . الأزمنة والأمكنة ٥٩/٢ .

النداء دعاءُ المخاطب لبُصغي إليك. وحروف النداء: يا وأبا وهباً وآيُ
والهمزة نحو: أزيدُ ، ووا ، وزاد أبو الحسن الأخفش آمدودة (١) ، وآيُ
كذلك ، وأما الهمزة فللقريب ولانستعمل في غيره أصلاً .

وزعم أبو موسى الجزولي (٢) أن آيُ تكون للقريب خاصة ، وذلك باطل
لأن مسيبويه رحمه الله حكى خلاف ذلك (٣) . وما عداها للبعيد مسافة أو حكماً
كالنائم والساهي وأمثالهما . وقد يجوز أن تستعمل للقريب تأكيداً وذلك قولهم:
يا الله لأن الله تبارك وتعالى ليس ببعيد .

وأما هذا الباب «يا» والدليل على ذلك أنها تستعمل في جميع ضروب النداء
وما عداها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب
ولا التذبة ولا الاستغاثة ، إلا «وا» فإنها لا تستعمل إلا في التذبة .

• • •

والاسم المنادى لا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان مبنياً فحكمه
بعد النداء كحكمه قبله نحو : يا هذا ، ويا هؤلاء .

وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ،
وهو المَطُول . وسمي مَطُولاً لأنه قد طال بمعموله نحو : ضارباً زيداً .
فإن كان مضافاً أو مَطُولاً كان منصوباً بإضمار فعل ولا يجوز إظهاره ، ولا
يجوز بناؤه . وزعم بعض النحويين أن النكرة قد تطول بصفتها . وذلك
باطل لأنه لو كان الأمر كذلك للزم أن لا تُبنى المعرفة إذا وصفت .

(١) قال ابن هشام : آ بالمد حرف لنداء البعيد وهو مسوع لم يذكره سيويه وذكره غيره .
المنى ١٤ ، وانظر الكتاب ٢٢٥/١ ، المختضب ٢٢٣/٤ .

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز المراكشي البربري كان إماماً في النحو واللغة والقراءات ، أخذ من
ابن بري اللغة وتوفي بأزمور في مراكش عام ٦١٠ هـ وقيل ٦٠٦ هـ . ترجمه ابن خلكان
١٥٧/٢ ، اليافعي ١٩/٤ ، السيوطي ٣٦٩ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/١ .

وإن كان غير مطوّل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة بني على الضم وكان في موضع نصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وإن كان نكرة فلا تخلو من أن تكون مُقْبِلًا عليها أو غير مُقْبِل . فإن كنت (١) مقبلاً عليها فهي مبنية على الضم كالعلم نحو : يا رجلُ ويا قرمُ . وإن كنت (١) غير مُقْبِلٍ عليها فحكمها حكم المضاف .

ومن النحويين من أنكّر نداء النكرة غير المقبّل عليها ، وزعم أنّه لا يتصور نداء إلاّ مع إقبال ، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك (٢) ، فجعل قول الشاعر :

٤٩٨ لعلّك يا تيساً نَزَا في مَرِيرَةٍ
مُعَذِّبٌ ليلي أن تراني أزورها (٣)

من نداء النكرة المقبّل عليها لأنّه يريد شخصاً بعينه ، وإنّما نصب لأنّه نوّن في ضرورة الشعر فردّه إلى أصله . وكذلك جعل قول الآخر :

٤٩٩ أداراً بحُزوى هَجَبَ للعين عِبْرَةً
فماءُ الهوى يرفضُ أو يترقرقُ (٤)

لأنّه لا يهيج عبرته داراً لا يعرفها ، لكنّه نوّن في ضرورة الشعر فردّه إلى أصله نحو قول الشاعر :

-
- (١) ر : كانت .
(٢) عزاء البغدادي للكسائي والفراء . الخزّانة ٢١٣/١ .
(٣) لتوبة بن الحمير يخاطب زوج ليلي الأخيلى . ورواية الديوان : معاقب . المريرة : الحبل المفتول . الكتاب ٢١٢/١ ، النوادر ٧٢ ، شرح السيرافي ١٠٦/٣ (التيمورية) ، الديوان ٣٧ .
(٤) الذي الرمة . حزوى : موضع بنجد في ديار نهم ، وقيل من جبال الدهناء . يرفض : يحيل بفضه إثر بعض . يترقرق : يبقى في العين متحيراً . الكتاب ٢١١/١ ، المقتضب ٢٠٣/٤ ، الجمل ١٦٠ ، مجمع البلدان ٢٥٥/٢ ، الميني ٢٣٦/٢ ، الخزّانة ٢١١/١ ، الديوان ٣٨٩ .

٥٠٠ ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ .

يا عَدِيًّا لَقَدْ وَفَكَ الْأَوَاقِي (١)

وكذلك قول الآخر :

ألا يا نخلة من ذات عِرق

عليك ورحمة الله السلام (١٤٤)

لأنه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة / عنده ، لكنه نصب في ضرورة [١٤٩ظ] الشعر كما تقدم . فأما قول الشاعر :

٥٠١ فيا راكباً إما عَرَضْتَ قَبْلَئِنِ

نداماي من نجران أن لا تلاقيا (٢)

فرهم الأصمعي أن الرواية الصحيحة فيه : فيا راكباً ، من غير تنوين (٣) . فعلى هذا لا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون من نداء الفكرة المقبل عليها ثم أُجْرى مجرى المندوب لأنَّ العرب قد تلحق ذلك في المنادي أعني أنها تلحق آخره ما تلحق آخر المندوب ، وعلى تقدير صحة رواية من روى بالتنوين لا حجة فيه ، لأنه قد يجوز أن يحمل على ما حُمِلت عليه هذه الأبيات التي قبله .

وكذلك ما جاء من قولهم : يا عجباً ، لا حجة فيه على نداء النكرة ، لأنه يجوز أن تكون « يا » فيه تنبيها لا حرف نداء كـ « ها » من هذا ويكون عجباً مصلواً منصوباً بإضمار فعل ولا (٤) يجوز أن تكون « يا » فيه حرف

(١) المهمل بن ربيعة واسمه عدي . وروى المبرد والزمخشي في عدي الرفع على أنه بمنزلة مرفوع لا يتصرف فليحق التنوين على لفظه . قال المبرد : والأحسن هندی التصب . المقتضب ٢١٤/٤ ،

الجل ١٦٧ ، النصف ٢١٨/١ ، الفصل ٣٦١ ، ابن الشجرى ٩/٢ ، الخزائن ٣٠٠/١ .

(٢) لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . عرض : أنى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل : عرضت بمعنى تعرضت وظهرت . الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الفضليات

١٥٥ ، الجل ١٥٨ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، الفصل ٣٦ ، الخزائن ٣١٣/١ .

(٣) شرح الفضليات للأنباري ٣١٥ .

(٤) ر : وقد .

نداء والمنادى محذوف ، وهو منصوب على إضمار فعل كأنه قال : يا قوم اعجبوا عجباً .

قال : فإذا أمكن حمل هذه الأبيات على ما ذكرنا فلا حجة فيها .

وهذا كله من (١) نداء النكرة غير المقبل عليها ، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، ولا من يقصد من الناس أحداً بل مَنْ أجابه فهو مرادُه .

وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن (٢) حمل هذه الأبيات عليها أولى حملها على الضرورة ، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب : يا رجلاً عاقلاً ، ووصفهم له بالنكرة ، ولو كان مُقبلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا : يا فاسقُ الخبيثُ ، فوصفوه بالمعرفة .

فإن قل : إنمّا يريد الشاعر بقوله :

آداراً بحزوى هجت للعينِ عبرةً (٤٩٩)

دازاً بعينها ، بدليل قوله : هجت للعينِ عبرةً ، فالجواب : إنَّ الأبلغ من طريق المعنى أن لا يريد داراً معينة من ديار حزوى بل مأوى من ديار حزوى حاج عبرته ، أي دار كانت ، وكذلك قول الآخر :

لعلك ياتيساً نزا في مريرةٍ (٤٩٨)

وإن كان قد كتني بالتيس عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب أيضاً ، فهما نكرتان لأنَّ الاسم إنمّا يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم . وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب فهو نكرة . وأيضاً فإنَّ الشاعر وإن كان قد كتني بالتيس عن معلوم عنده وكتني الآخر بالنخلة عن معلومة عنده فإنَّ المكنتي به مجهول عندهما ، ألا ترى أنَّ النخلة التي

(١) ر : ط .

(٢) ر : كان .

كنى بها لا تخص نخلة دون نخلة وكذلك التيس لا يخص تيساً دون تيس ،
فأما قول الصلتان :

٥٠٢ فيا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله

جريراً ولكن في كليب تواضع (١)

فنصب شاعراً وهو إنما يريد جريراً خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنياً
على الضم، فخرجه سيبويه رحمه الله على أن يكون المنادى محذوفاً ، وشاعراً
منصوب على الإغراء كأنه قال : يا قوم عليكم شاعراً . / [١٥٠] و

• • •

واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بُني العلم في النداء والتكرة
المقبل عليهما، فمنهم من زعم أنهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبههما
به في الأفراد والتعريف (٢) .

أما شبههما به في التعريف فيتنّ جداً. وأما وقوعهما موقع الضمير فإنهما
مقبل عليهما مخاطبان، والحطاب إنما ينبغي أن يكون بضمائره المختصة
به، ألا ترى أنك تقول للمخاطب : قمتَ ، ولا تقول له : قامَ زيدٌ ،
إذا كان اسمه زيدا.

والدليل على أن الوضع في الأصل إنما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة
الشعر. قال الشاعر :

(١) قاله الشاعر في التحكيم بين جرير والفرزدق فحكم للفرزدق ورهطه بالفضل والشرف
ولجرير بالشاعرية . ونقل البغدادي عن ثعاب أن شاعراً منصوب بالنداء وفيه معنى التعجب
والعرب تنادي بالمدح والذم وتنصب بالنداء وهو مخالف لمذهب البصريين بنصب بأضمار
فعل على معنى الاختصاص والتعجب . الكتاب ١/ ٣٢٨ ، الشعر والشعراء ٥٠٠ ، المنتخب
٢١٥/٤ ، الكامل ٣/ ٣٥٧ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزائن ٣٠٤/١ .

(٢) المنتخب ٢٠٤/٤ ، الانصاف : مسألة ١٥ .

٥٠٣ يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أنثا
 أنت الذي طلَّقتَ عامَ جُعنا (١)
 قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتَ

ومع أنَّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلا في ضرورة شعر،
 لأنَّ المتأدَّى إنما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمر لم يعلم
 هل المقصود هو أو غيره فيكون ميباً للبس، وإذا أتيت بظاهر عُلِمَ أنَّه
 المراد دون غيره. ولم بين المَطُولَ ولا المضاف لأنَّهما قد نقص شبههما
 عن المضمر لأنَّ المضمر مفرد والمضاف والمطُولَ ليسا كذلك، ولم تُبين
 النكرة لأنَّها قد نقص شبهها عن المضمر من جهة أنَّها نكرة والمضمر إنما
 هو معرفة، فلما كان أشبه المتأديات بضمير المخاطب العلم والنكرة المقبل
 عليها بنيا، وكان بناؤهما على حركة لأنَّ لهما أصلا في التمكن.
 وكانت الحركة ضمة تشبهها بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ قبل وبعد
 يبينان في حال الأفراد ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المتأدَّى يبنى في
 حال الأفراد ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بني على ما بني عليه قبل
 وبعد، وهو الضم (٢).

ومنه من قال : إنَّه لما اختلط بالصوت وصار معه كالشيء الواحد
 وصار مع النداء لتحريك المتأدَّى فأشبه جَوْتَ وعَدَسَ (٣) وما أشبههما
 من الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم، والأصوات
 مبنية فبنيت هي لأنها صارت كأنَّها بعض الصوت.

(١) من أرجوزة نسلم بن دارة (إسلامي مخضرم) يهجو بها مرة بن واقع الغزاري وكان قد
 طلق امرأته حينما أسنت . وصواب الرواية كما حققها البغدادي : يا امرأ يا ابن واقع يا أنثا
 وهي رواية الإنصاف . وقوله : طلَّقتَ ، القياس أن يقول : طلق، أيود إلى الموصول
 ضمير الغائب . الانصاف ١٨٢ ، ابن يعيش ١٢٧/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٦٧/١ ،
 الخزائن ٢٩٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٣/١ ، المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٣) جوت : دعاء للابل إلى الماء وعُدس صوت زجر للفل . الخزائن ٨٦/٣ .

ولم تُبْنَ النكرة غير المقبل عليها لأنها لم تختلط بالصوت ، لأنك لم تقبل عليها بالنداء ، ولم يُبْنَ المضاف لأنه قد تمكن في الإضافة ، ولا المطول لشبهه بالمضاف ، وأيضاً فإنه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشيء الواحد . وكلاهما وجه وحسن جداً .

• • •

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله تعالى : يوسفُ أعْرِضْ عن هذا (١) . ولا يجوز حذفه من النكرة غير المقبل عليها ، لأنه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه . ولا مما يصلح من المناديات أن يكون صفة لأيّ ، وذلك مثل النكرة المقبل عليها ، وأسماء الإشارة ، فلا تقول في يا رجلُ : رجلُ ، إلا في ضرورة شعر كقوله :

٥٠٤ بقولون نورُ صَبِيحُ والليلُ عاتمُ (٢)

يريد : يا صَبِيحُ ، ونحو قولهم : افتدِ مَخْنُوقُ (٣) ، وأطرقِ كَرَا (٤) ، يريد : افتدِ يا مَخْنُوقُ وأطرقِ يَا كَرَا .

وإنما لم يحذف حرف النداء لثلاثي الحذف ، لأنه في الأصل : [١٥٠ظ] يا أيُّها الرجلُ ، فحذفت أياً وصلتها والألف واللام ، فلو حذفت يا ، لتوالي الحذف فلم يجز لذلك حذفها .

وكذلك لا يجوز : هذا ، وأنت تريد يا هذا ، لأنه الأصل : يا أيُّها الرجلُ ، فلو حذفت حرف النداء لتوالى الحذف أيضاً ، ولا يجوز هذا في ضرورة شعر

(١) يوسف : ٢٩ .

(٢) في الأصول : نور الصبح ، وهو تحريف . وهو عجز بيت للأعشى صدره :

وسو بيت القوم في الصف ليلة . الديوان ١١٢ .

(٣) قاله شخص وقع في الليل على سلك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال : افتدِ مَخْنُوق .

يضرب لكل مشفق عليه مضطر ، الميداني ٧٨/٢ .

(٤) رقية يصيدون بها الكروان ، يقولون : أطرقِ كَرَا إن النعم في القرى ما إن أرى هنا كَرَا ،

فيسكن ويطرف حتى يصاد ، والمعنى إن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إل

القرى . الميداني ٤٣١/١ .

لأنّ فيه ابهاماً يمنع من ذلك ، لأنّك إذا قلت : هذا ، ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة فلذلك لُحِّن أبو الطيّب في قوله :

••• هذى برزت لنا فهجّت رسيما (١)

• • •

واختلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرّف . فمنهم من زعم أنّه معرفة بالنداء وأنّ تعريف العلمية قد زال عنه .

واستدلّ على صحة مذهبه بأنّ النداء قدعرّف المنادى الذي هو النكرة المُقبل عليها ، فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لئلا يجتمع على الاسم تعريفان .

ومنهم من زعم أنّه باق على تعريفه . واستدل بأنّ من الأسماء ما لا يسوغ تنكيره كأسماء الإشارة ، ألا ترى أنّ المعنى الذي تعرفت به وهو الإشارة باق فيها وإن ناديتها .

وهذا المذهب هو الصحيح ، لأنّ النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أنت رجل قائم ، فخطبت فلان الرجل لا (٢) يتعرف بخطابك لئلا يبقى على تنكيره ، وإنما تعرّف به النكرة المُقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام ، فإذا قلت : يا رجل ، فأصله : يا أيّها الرجل ، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ، لأنّه عوض من الألف واللام ولئلا يكثر الحذف ، وقد تقدّم ذلك .

(١) عجزه : ثم انتنيت وما شفييت نيسا

الرئيس : ابتداء الحب ، النيس : بقية الروح ، يزيد أنّها ظهرت لهم فاثارت في نفوسهم هياماً بها ثم تركتهم دون أن تشفى ما بهم من لوعة . قال ابن هشام : وأجيب بأن هذى مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة .

المعنى ٧١٤ ، المقرب ٥٠ ، المبني ٢٣٣/٤ ، شرح الديوان ٢٨٢/١ .

(٢) ر : لم .

ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لئلا يكون كالجمع بين العوض،
والمعوض إلاّ في ضرورة (١) كقوله :

٥٠٦ فيما الغلامان اللذان قرأ

إيتاك أن تكسباني شرّاً (٢)

وكذلك أيضاً قوله :

٥٠٧ من أجلك يا التي تبث قلبي

وأنت بخيلة بالود عني (٣)

وإذا كان تعريفها الاسم في : يا رجل، من حيث هو عوض من الألف
واللام لا بحق الأصل ثبت إذن أن زيدا من يا زيد وأمثاله باق على تعريفه.
فأمّا قولهم : يا الله، فإنّما جمعوا بين حرف النداء والألف واللام فيه لأنّهما
عوض من همزة إله (٤)، كما يجوز أن يقال : يا إله فكذلك يا الله.

والدليل على أنّهما عوض منها أنه لا يجمع بينهما فلا يقال : يا الإله، ويبقى
على ما كان عليه من المعنى، بدليل أنّ الله تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على المعبود
حقيقة وأمّا الإله فيقع على كلّ معبود بحق أو باطل، فلما كانت الألف
واللام عوضاً مع كثرة استعمال الاسم، لأنّ الداعية إلى نداء الله تعالى أكيد،
مع إجرائه مجرى العلم، نودى كما ينادى العلم ولذلك لم يقل : يا الناس،
وإن كانت الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة، بدليل أنّه لا يقال الأناش
إلاّ في ضرورة الشعر وذلك نحو قول الشاعر :

(١) وأجازه الكوفيون في غير الضرورة . الانصاف مسألة ٤٦ .

(٢) لم يذكر قائله . قال المبرد : وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا كما تقول : يا رجل

العاقل أقبل . وقال الأنباري : التقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف وأقام

الصفة مقامه . المختضب ٢٤٣/٤ ، اللامات ٣٤ ، الانصاف : مسألة ٤٦ ، أسرار

المرية ٩٣ ، ابن يعيش ٩/٢ ، الميني ٢١٥/٤ ، الخزائن ٣٥٨/١ ، الضرائر ١٨١ .

(٣) من أبيات الكتاب الحسين . وقوله : عني ، أراد على . الكتاب ٣١٥/١ ، المختضب

٢٤١/٤ ، اللامات ٣٤ ، المفصل ٤٢ ، الانصاف م ٤٦ ، ابن يعيش ٨/٢ ، الخزائن

٣٥٨/١

(٤) هذا أحد رأيي سيوريه والآخر أن أصله لا . الكتاب ٣٠٩/١ ، ٤٤٢/٢ .

٥٠٨ إن المنايا بطلين على الأناس الأمنينا (١)
لأنه لم يكثر استعماله ولا جرى مجرى العلم فافهم ذلك.

• • •

وإذا اتبعت المنادى فلا يخلو من / أن يكون معرباً أو مبنيًا ، فإن كان [١٥١ و] معرباً فلا يخلو من أن تتبعه ببذل أو عطف نسق أو غير ذلك من التوابع . فإن أتبعته ببذل أو عطف نسق كان حكم الاسم التابع كحكمه لو باشر العامل الذي هو حرف النداء فيكون مبنيًا على الضم إن كان معرفة أو منصوباً إن كان نكرة أو مضافاً . لأن حرف العطف تاب مناب العامل ، والبذل أيضاً في نية استئناف هـ ياء .

فإن كان غير ذلك أتبعته على لفظه فتقول : يا عبد الله العاقل ، ويا عبد الله نفسه ، ويا عبد الله زيداً ، ويا عباد الله أجمعين ، لأنه منصوب اللفظ والموضع .

فإن كان المنادى مبنيًا فلا يخلو التابع من أن يكون بدلاً أو عطف نسق أو لا يكون . فإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون مضافاً أو لا يكون . فإن كان مضافاً كان منصوباً أبداً فتقول فيه : يا زيد نفسه ، ويا زيد صاحب عمرو . وإن كان الاتباع هنا على الموضع ، لأن المبنيان إنما تتبع على مواضعهما فلا سؤال فيها .

فإن كانت الإضافة غير محضة جاز الرفع والنصب ، مثال ذلك قول الشاعر :

(١) لذي جدن الحسيري . ومذهب الفارسي أن آل ليست عوضاً من هزرة أناس لأن العوض والمعرض لا يجتمعان وقد اجتمعا في البيت الشاهد . المعري ٣٤ ، مجالس العلماء ٧٠ ، الخصائص ١٥١/٣ ، المخصص ١٤٠/١٧ ، ١٤٥ ، ابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، الخزانة ٣٥١/١ .

يجوز الرفع والنصب في الضامر ، لأنه بمنزلة الحسن الوجه .
 وإنما فرقوا بين الإضافة المحضة وغير المحضة من جهة أن المضاف الذي
 تكون إضافته غير محضة يشبه المفرد من حيث أن معموله ليس من تمامه ،
 ألا ترى أنه يفصل بين العامل و الم معمول تبه التنوين لأن هذه الإضافة في نية
 الانفصال ، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلما كان عندهم
 قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب .

فإن كان التابع مفرداً جاز (فيه) (٢) الحمل على اللفظ وعلى الموضع ، فأمّا
 الموضع فلا سؤال فيه وأمّا اللفظ فلأن هذا المبنى أشبه المعرب من حيث أن
 الاسم لم يكن مبنياً إلاّ بعدد فصار كائنها معرّبة .

فإن قلت : لم خصصوا التابع إذا كان مفرداً بهذا ولم يفعلوا ذلك بالمضاف ؟
 (قيل) (٣) لأنّ التابع منادى في المعنى ولو نودي المضاف لم يكن إلاّ نصباً ،
 وغير المضاف إذا كان منادى يكون مرفوعاً ، فإذا قلت : يا زيدُ العاقلُ ،
 فكأنك قلت بالعاقلُ ولو ناديت (٤) العاقل لكان رفعا ، فكذلك يا زيدُ
 وعمرو ، لأنك إذا ألحقت المنادى التنوين فمذهب سيبويه رحمه الله رفعه ، خلافاً
 لأبي عمرو بن العلاء (٥) .

(١) عجزه : والرحل ذي الاقتاب والخلس

وهو لغز بن لوزان السنوسي (جاهلي) ونسب إليه . الاقتاب : جمع قتب وهو رحل
 صغير على قدر السنام . الخلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . والكوفيين
 والزجاج يروونه بجر الضامر على الانافة . الكتاب ٣٠٦/١ ، المقنّب ٢٢٣/٤ ،
 مجالس ثعلب ٢٧٥ ، ٤٤٥ ، الخصائص ٣٠٢/٣ ، ابن الشجري ٣٢٠/٢ ، المفصل
 ٤٠ ، الخزائن ٣٢٩/١ .

(٢) ليس في ج .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج ، ر : كانت ، وهو تحريف .

(٥) اختيار النصب مذهب عيسى بن عمر كما في الكتاب ٣١٣/١ ، وفي المقنّب ٢١٢/٤ أنه

اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمى ورجحه المبرد .

فإن كان التابع بدلاً أو معطوفاً بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر «يا» إلا أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام، فلنحوين فيه أربعة أقوال. فسيبويه رحمه الله يميز الرفع والنصب في : يازيدُ والغلامُ ، ويختار الرفع. وأبو عمرو يميز الرفع والنصب ويختار النصب . والمبردُ مذهبه كذهب أبي عمرو (١) ، إلا أن تكون الألف واللام للمح الصفة ، فإنه يختار مذهب سيبويه رحمه الله (٢) إلا أن يكون المنادى نكرة مُقبلاً عليها ، فإنه لا يميز إلا [٥١ ظ] الرفع فتقول : يارجلُ والغلامُ أقبلاً .

أمّا أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب «يا» والمنادى إذا كان معرباً كان منصوباً فكذلك هذا ، وأجاز وأجاز الرفع تشبيهاً له بسائر التوابع . هذا خطأ ، لأنه إنما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته «يا» . وأمّا الألف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع .

وأمّا المبرد فيبطل مذهبه بالذي بطل (به) (٣) مذهب أبي عمرو ، وتفريقه بين يازيدُ والرجلُ ويازيدُ والعباسُ ، أن العباس علم فهو بمنزلة عباس ، فكما أن عباساً لو كان هنا لكان مرفوعاً فقلت : يازيدُ وعباسُ ، فكذلك مع الألف واللام . ويميز النصب وعياً للفظ لأنه بمنزلة : والرجل . وأمّا الأخفش فمذهبه في يارجلُ أنه معرب لانه بنية : يأيها الرجلُ . ومناب (يا) (٤) مناب الألف واللام فهذا أسقط التنوين ، فإن صحَّ أنه معرب فالقول قوله لأنَّ المعرب (٥) لا يُنْبَع إلا على لفظه ، وإن ثبت أنه مبنى بطل قوله ، والسماع يرد عليه لأنهم قالوا : يا حَسَنُ الحَبِيبَ (٦) .

- (١) الكتاب ٣٠٥/١ ، المقتضب ٢١٢/٤ .
- (٢) نسب هذا الرأي للمبرد في ابن يعيش ٢/٢ والرضي ١٢٧/١ والتوضيح ١٢١/٢ ، وليس في المقتضب ما يدل عليه ٢١٣/٤ .
- (٣) زيادة يقتضيها السياق .
- (٤) زيادة يقتضيها المسمى .
- (٥) ج ، ر : المعرب ، وهو تصحيف .
- (٦) الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ٢٠٧/٤ .

واعلم أنك إذا أتبع التابع فإن ذلك التابع يكون على حسب التابع الأول ، ولا ينكسر ذلك أصلاً ، فتقول على هذا : يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمةِ وذا الجُمةِ ، بالنصب إن جعلته نعتاً للمنادى ، والرفع إن جعلته نعتاً للعاقل . وإنما أتبع المنادى المبني على لفظه وعلى موضعه وسائر المبنيات إنما تتبع على مواضعها خاصة ما عدا المبني في باب «لا» فإنه كالمنادى المبني في أنه يتبع على اللفظ وعلى الموضع - لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب لأنَّ بناء حدث (١) عند اقترانه بحرف فصار كأنَّ الحرف أحدثه ، ألا ترى أنَّ النكرات إنما بنيت عند اقترانها بلا ، وكذلك المنادى إنما بُني عند اقترانه بحرف النداء فصار بمنزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به ، لكنَّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنَّه يحدث بالعامل وليس كذلك (البناء) (٢) في باب «لا» ولا في باب النداء .

وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب لأنَّه لم يحدث بعد شيء ما فيجعل ذلك الشيء كأنَّه فيه ، ألا ترى أنَّ «هؤلاء» مبني بعد عامل الرفع والنصب والخفض ، فلما لم تشبه المعرب لم تتبع إلّا على لفظه (٣) خاصة . فإن قيل : كيف جاز : يا هذا العاقلُ والعاقلُ ، بالرفع والنصب وإنَّما جاز الرفع في : يا زيدُ العاقلُ ، على اللفظ وهذا ليس لفظه كلفظ المرفوع فيحمل عليه النصب ؟ فالجواب : إنَّ زيدا لما أشبه لفظ المرفوع في النداء وأنت إذا أشرت إلى زيد ، وهو في موضع رفع كان حكمه كحكم المرفوع ، فكذلك إذا أشرت إليه وهو في موضع ما يشبه المرفوع وهو النداء .

• • •

فإذا نون المنادى للضرورة كما بنون ما لا ينصرف فاختيار ميبويه رحمه الله الرفع / واختيار أبي عمرو بن العلاء النصب (٤) . [١٥٢ظ]

(١) ج ، ر : حذف ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يفتضحها السياق .

(٣) كذا والصواب : موقعه .

(٤) الكتاب ٣١٣/١ ، المفتض ٢١٣/٤ .

وحجة أبي عمرو أنَّ المنادى بمتزلة مالا ينصرف في موضع الخفض في أنه مضموم في اللفظ وموضعه نصب كما أنَّ مالا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض . فكما أنَّ التنوين يردّ مالا ينصرف إلى أصله من الخفض فكذلك يردّ المنادى إلى أصله .

وحجة سيبويه رحمه الله أنَّ هذا المضموم قد عومل معاملة المرفوع كما أنَّ المرفوع مما لا ينصرف إذا نَوّن بقي على لفظه فكذلك المنادى . وأيضاً فإنَّ الموجب لبناء المنادى باقٍ ، وإنَّما اضطُررت إلى التنوين خاصة فينبغي أن يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين «أَيَّة» وغيره من المبنيات ولا يغير.

...

ولا يجوز في باب النداء عطف نكرة مُقبِل عليها على غيرها من الأسماء لأنَّك إذا قلت : يا زيدُ ورجلُ ، لم يبق ما هو عوض من الألف واللام . ولا يجوز عطف النكرة غير المُقبل عليها على منادى نكرة مُقبل عليها ، لأنَّ حرف العطف ينوب مناب حرف النداء ، والنداء فيهما مختلف أعني أنَّ النداء في النكرة (الثانية) (١) من غير إقبال عليها وفي النكرة (الأولى) (١) مقصود به الإقبال فلا يجوز لذلك .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما

إذا تكرر الاسم المتأدى للفظه فلا يخلو من أن ترفع الأول أو تنصبه . فإن رفعته فيجوز فيما بعده ، ثلاثة أوجه . وذلك قولك : يازيدُ زيدَ عمرو . أحدها : أن يكون بدلا ، والثاني عطف بيان ، والثالث أن يكون متأدى مستأنفاً محذوفاً منه حرف النداء .

فإن نصبت الأول فيكون نصبه على وجهين . إما أن يكون أصله : يازيدُ زيدَ عمرو ، فأتبعت حركة الدال من زيد الأول حركة الدال من زيد الثاني ويكون الثاني عطف بيان . وإما أن يكون أصله : يازيدَ عمرو زيدَ عمرو ، وفيه خلاف بين سيبويه رحمه الله وإبي العباس المبرد .

سيبويه رحمه الله بقدر الأصل : يازيدَ عمرو زيدَ عمرو ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه فبقي : يازيدَ عمرو زيدَ ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه (١) .

وأما المبرد فيقدر الأصل : يازيدَ عمرو زيدَ عمرو ، فحذف عمرو من الأول لدلالة الثاني عليه (٢) . واستدل المبرد على صحة ماذهب إليه بأن في كلا المذهبين حذفاً وفي مذهب سيبويه رحمه الله تقديم وإقحام ، فما ذهبنا إليه أولى .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ، لأن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو : أعطيت بعضَ الدراهم ، فإذا حذف قلت : بعضاً ، إلا أن يكون في اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر :

(١) انظر حاشية الأعلام على الكتاب ٣١٥/١ وتطبيق السيراني .

(٢) قدر المبرد فيه أيضاً وجهاً آخر وهو أن الثاني أتم لتوكيد الأول . الكامل ٢١٧/٣ ،

المقتضب ٢٢٧/٤ .

٥١٠. إلّا عُلالةٌ أو بُداهةٌ قارحٍ نَهْدِ الجُزارةُ (١)
 فحذف التنوين من بداهة لأنّه في اللفظ كالمضاف ، وحذف من علالة لأنّه
 المضاف حقيقة .

وأبضا فإنّ مذهب أبي العباس المبرّد على غير طريقة الحذف لأنّه لا يحذف
 الأول لدلالة الثاني عليه وإنّما يحذف / الثاني لدلالة الأول عليه (٢). [١٥٢ ظ]
 والدليل على فساد مذهبه أنّه لا يخلو أن تُقدّر إلّا عُلالةٌ قارحٍ أو بُداهةٌ
 قارحٍ أو تُقدّر أو بُداهتِهِ ، فإنّ قُدّر أو بُداهةٌ قارحٍ فلا يجوز إعادة
 الأول بلفظه إلّا قليلا . فلم يبق إلّا أن تُقدّر أو بداهته ، فإذا حذف قارح
 الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه . ومسيوبه رحمه الله فيحذف الضمير من
 بداهة ، وأقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف إليه، ومنه قول الشاعر :

٥١١. يامَنُ رأى عارضاً يُسرُّ به
 بين ذِراعَتَيَّ وجِبْهةِ الأَمَدِ (٣)

• • •

فإذا قلت : يازيدُ بنَ عمرو ، فلا يخلو أن ترفع زيدا أو تنصبه. فإن
 رفعته فيجوز لك فيما بعده أربعة أوجه . أحدها أن يكون بدلا ، والثاني أن

(١) للأعشى من قصيدة في الفخر . العلالة : آخر جرى الفرس . البداهة : أول جريه . القارح
 من الخيل الذي بلغ أقصى أسنانه . النهْد : الفليظ ، الجزارة : القوائم والرأس . الكتاب
 ٩١/١ ، ٢٩٥ ، معاني القرآن ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٤ ،
 الخزانة ٨٣/١ ، ٢٤٦/٢ ، ١٣١/٣ ، العيني ٤٥٣/٢ ، الديوان ١٥٣ .

(٢) قال في المقتضب : فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني ٢٦٨/٤ .

(٣) نسب للفرزدق وهو في فوائت الديوان . العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . التراخان
 والجبهة من منازل القمر الثمانية والعشرين . الكتاب ٩٢/١ ، معاني القرآن ٣٢٢/٢ ،
 المقتضب ٢٢٩/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، ابن يمش ٢١/٣ ، العيني ٤٥١/٣ ، الخزانة
 ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، الديوان ٢١٥ .

يكون نعتاً، والثالث أن يكون عطف بيان ، والرابع أن يكون متادى محذوفاً
منه حرف النداء .

فإن كان الأول منصوباً كان مابعد نعتاً ، ويكون أصله : يازيدُ بنَ عمروٍ
وأُتبع حركة الدال حركة مابعدده . فمن لغته أن يقول : جاءني زيدُ بنُ
عمروٍ . يحذف التنوين لالتقاء الساكنين فيقول هنا يازيدُ بن عمروٍ .
وأما ما زعم أبو العباس المبرد من أن ابن عمرو مقحم فباطل (١) ،
لأنَّ المقحم إذا حذف لم يختل المعنى بحذفه ، وأنت لو قلت : يازيدُ عمروٍ ،
لكان معناه مخالفاً لمعنى يازيدُ بنَ عمروٍ .

(١) قال المبرد : جعلت زيدا وابناً بمتزاة اسم واحد وأضفت إله مابعدده .
المقتضب ٢٣١/٤ ، الكامل ٥٩/٢ .

باب إضافة المنادى إلى باء المتكلم

إذا أضفت المنادى إلى نفسك فيه لغات. أجراها (١) أن تقول: يا غلامِي ، وهو الأصل (٢) . والثانية : يا غلامي ، وفيها قولان : أحدهما أنه يا غلامي ، ثم سُكِّنَ تخفيفاً والأصل الحركة ، لأنَّ ما كان من المبنيات على حرف واحد لا يُبْنَى إلّا على حركة .

والآخر : أنَّ التّسكين هو الأصل ، لأنَّ الذي بُني على حركة إنّما كان لتعذر الابتداء به ، وأمّا إذا كان متصلاً بغيره فلا بدَّ أن يكون ساكناً كاللتّونين وهاء السكت .

والثالثة : يا غلامٍ ، فتحذف الياء وتجتزئ بالكسرة عنها . وعلة ذلك أنَّ الياء معاقبة للّتونين ، وكما يحذف التّونين من المنادى المقصود كذلك ماعاقبه مع أنَّ الياء حرف ساكن ، وقبله دليل عليه (٣) .

ولا يجوز على هذا حذف الكاف من غلاميكَ وإن كانت معاقبة للّتونين وعلى حرف واحد ، لأنّه لا دليل عليها إذا حذفت . فلمجموع هذه العلل التي ذكرت لك حذفها العرب .

واللغة الرابعة أن تقول : يا غلاماً ، وذلك أنّ كره حذف حرف لمعنى ، وكره الثقل وهو الكسرة مع الياء (٤) . وقد كان في لغة طييء فاشياً قلب كل باء قبلها كسرة ألفاً فتقول (٥) في الناصبة : الناصاة ، وفي الأدوية : الأدوية ، وفي رُضِي رُضا (٦) ، فعزموا هنا على القلب .

(١) ر : أحداها .

(٢) قال المبرد : أجودها حرف الياء ٢٤٥/٤ .

(٣) الكتاب ٣١٦/١ ، المقنّب ٢٤٦/٤ .

(٤) المقنّب ٢٥٢/٤ .

(٥) ر : فيقولون .

(٦) النوادر ٨٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ ، الخزائن ٤٨/٤ .

واللغة الخامسة : يا غلامُ (١) ، ووجه هذا - والله أعلم - أنه لما حُذِفَ
 المعاقب فلتنوين بُني على الضم كما بُني الذي ليس مضاف اذا حُذِفَ تنوينه.
 فهذه خمس لغات . وزعم أبو الحسن الأخفش أنه يجوز : يا غُلامَ ،
 تجتزئ بالفتحة عن الألف . وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال :
 يا غُلاما / إنما أثر ألا يحذف فإذا حذف فقد تناقض ، مع أن الألف [١٥٣]و
 فيها من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء .

والذي غرَّ - في هذا - الأخفش قول الشاعر :

٥١٢ فليستُ براجعٍ ما فات مني

بلييتَ ولا يلتهفَ ولا لوانسي (٢)

قال : فهو قد حكى قوله : يالهِفَ ، ولو لم يكن على الحكاية لقال : بلهفَ .
 فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنه قال : يالهِفَ ، وإلا فما الذي حكى ؟
 وهذا غيرُ مرضيٍّ ، لأنَّ ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يُحفظ إلا في
 هذا خاصة مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف الألف
 ضرورة كما قال الشاعر :

٥١٣ أقبلَ سيلٌ جاءَ من عندِ الله (٣)

فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات كما ذكرت لك .

• • •

وهل يجوز هذا في غير النداء أو لا ، مسألة خلافية .

أما غُلامٍ وغُلاما وغلامٌ فجائزات كلها فتقول : جاءَ غلامٍ ، وتجتزئ

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، المقنَّب ٢٦٣/٤ ، النشر ٣٢٥/٢ .

(٢) أنشده الأخفش وابن الاعرابي ولم ينسب لقاتل . اللف : الأسى والحزن وقيل الأسى على
 شيء يفوتك بعدما تشرف عليه . الشيرازيات ٤٥ ظ ، الخصائص ١٣٥/٣ ، المحتب
 ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، اللسان : لهف ، العيني ٢٤٨/٤ ، الخزائن ٦٣/١ .

(٣) نسب هذا الرجز لقطري أو لقطرب ولحسن بن ثابت وغيره . إصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦ ،
 شرح المفصليات ٢٧ ، الكامل ٥٣/١ ، ٨٦/٢ ، أمالي القاضي ٧/١ ، ابن الشجري
 ١٦/٢ ، الضرائر ٧٣ ، اللسان : حرد .

بالكسرة لكن قليلا، وتقول (أو نقول) (١) : جاءني غلامٌ، (فيجوز أيضا) (٢) على قلّة وأنشدوا قوله :

١٥٤ ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَطَنِي وَصَوَّبَنِي
علىَّ وَإِنَّمَا أَنْفَقْتُ مَالُ (٣)

فهذا عند أبي عمرو جائر ، والمعنى عنده : وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ (٤) مَالِي . وردّه أبو زيد الأنصاري وقال : معناه : إن الذي أَهْلَكْتُ مَالُ لا عرض . والقول الأول أحبُّ إليَّ ، ومبب ذلك أنّه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول لها : اتركيني فإنّ خطأي وصوابي عليّ وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالِي فلا تلوميني . وإذا قلت : وَإِنَّ الذي أَهْلَكْتُ مَالُ لا عرض ، فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها .

ويجوز أيضاً : قام غلاماً ، وأنشد :

١٥٥ مَمَّوْفُ مَا طَوَّفُ ثُمَّ آوَى
إِلَى أُمِّهَا وَيُرُونِي النِّفِيعُ (٥)

فهذا ما يجوز في غير النداء .

ولقائل أن يقول : لم زعتم أن باغلام مضاف ، وهلا قلتم أنّه منادى مُقْبَلٌ عليه ، وهذا هو الظاهر ؟

(١) سقط مابين القوسين من ر .

(٢) سقط مابين القوسين من ر .

(٣) لأوس بن خلفه التميمي (جاهلي) يخاطب زوجته . قال ابن قتيبة : يريد أن ما أنفقت مال والمال يستخلف ولم أظف عرضاً ، وبعض أصحاب الاعراب يرى أنه أراد إنما أنفقت مالي فرفع ويحتج لذلك بما ليس فيه حجة . ٥١ . وأراد بذلك أبا عبدة وأبا زيد . مجاز القرآن ٢٤١/١ ، ٣٧٦ ، النوادر ٤٦ ، جمهرة اللغة ٣٠٠/١ ، ٤٤٨/٤ ، الخزائن ٥١٥/٣ ، التوجيه ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٣١٨/٣ ، المسلسل ٣٢٤ .

(٤) هذا على رواية من رواء : وإنما أهلكت .

(٥) نسب أبو زيد لنفيح بن جرهم بن عبد شمس (جاهلي) ورواية ابن بري إلى أمي . النفيح والنفيحة : المحض من اللبن يبرد . قال القراء : والعرب تقول ياأبا وأما يريثون بأبي وأمي . معاني القرآن ١٧٦/٢ ، النوادر ١٨ ، الشيرازيات ٤٥٥ ط ، شرح مشكلات الحاشية ٦٠ ، المعني ٢٤٧/٤ .

والعذرُ عنه أَنَّهُ إِنَّمَا زَعَمْنَا أَنَّهُ مَضَافٌ لَّأَنَّ الْعَرَبَ تَحْذِفُ مِنْهُ «يَا» وَلَوْ كَانَ مَقْبَلًا عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِأَنَّ «يَا» لَا تَحْذِفُ إِلَّا فِي الْعِلْمِ أَوْ فِي الْمَضَافِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 ٥١٦ خَلِيلِي مُتَرَا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ (١)
 وَهُمْ يَحْذِفُونَ هَذَا فَيَقُولُونَ : قُلْ رَبُّ أَحْكُمُ (٢) ، وَغَلَامٌ أَقِيلٌ ،
 فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُقْبَلٍ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَضَافٌ .

واعتذر أبو على الفارسي لهذا بأن الاسم الذي يستعمل في الحنان والرحمة إنما يكون مضافاً نحو : يَا أَخِي وَيَا بَنِي وَيَا أَبِي وَيَا عِبَادِي ، وهذا مستعمل في الحنان والرحمة ، فهو على نية الإضافة .

• • •

وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة . فأفصحها : يا غلام (٣) ،
 لأنَّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف ، وهذه الباء أيضاً معاقبة للتون فجاز حذفها مع أَنَّ ثُمَّ ما يبدلُ عليها .

ويليه في الفصاحة : يا غلامِي (٤) لأنَّه متوسط ، ألا ترى أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ ما يستعمل لدوره ولم يحذف شيئاً .

ثم يليه : يا غُلَامًا وَيَا غُلَامِي . وأقلُّها : يا غلامُ ، لأنَّه ليس على الباء دليل .
 فهذا حكم إضافة / المنادى إلى المتكلم .

• • •

(١) عجزه : لتقضى لبيانات الفؤاد المذهب

وهو لامرئ القيس . البيانات : حاجات النفس ومطالبها . شرح السج ١٦ ، الديوان ٤١ .

(٢) الأنباء ١١٢ . وقراءة حفص : قال ، وقرأ الباقون : قل . وقرأ بضم رب أبو جعفر وهي لغة معروفة كما في النشر ٣٢٥/٢ ، وقرأ زيد عن يعقوب وابن عباس وعكرمة والحدادي وابن مهيمن : ربي ، وقرأ الباقون : رب ، بدون ياء . الطبرسي ١٧/٦٤ ، البحر المحيط ٦/٣٤٥ ، وانظر المقتضب ٤/٢٦٣ .

(٣) المقتضب ٤/٢٤٥ ، ابن يمين ٢/١١ .

(٤) ج ، ز : غلاما ، وهو تحريف .

وقد عوضوا ثاء التأنيث من ياء الإضافة في هذا الباب في الأب والأم فقالوا :
 يَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتَ (١) . ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه الثاء كما لا
 يجوز الجمع بين الثاء من زنادقة والياء التي تكون في زناديق .
 ويجوز أن تقول : يَا أَبْتَ ، وَيَا أُمَّتَا ، فتجتمع بين الثاء والألف التي هي عوض
 من ياء الإضافة .

فإن قيل : فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء وأنت لاتجتمع
 بين الياء والياء ؟ فالجواب : إنه لما لم يكن يُلفظ ما الثاء عوض منه استجازوا
 ذلك . ومن أجاز : يا غلام ، بحذف الألف فإنه يُجيز أن تقول : يَا أَبْتَ وَيَا
 أُمَّتَ ، ويجوز في يا أُمَّتَ وحده أن تقول : يَا أُمَّمَ ، وذلك أنهم جعلوه
 بمترلة طلحة كما تقول في ترخيم طلحة : يا طالع ، وكذلك تقول : يَا أُمَّمَ ،
 ولم يفعلوا ذلك في بابه .

. . .

وتلحق الهاء الألف في هذا الباب في الوقف ، فإن وصلت حذفت الهاء .
 واختلف في الوقف على الهاء من يا أَبْتَ وَيَا أُمَّتَ . فذهب القراء إلى أن
 الوقف عليها بالياء لأنها قد صدرت عوضاً فعولت معاملة ما عوضت منه ،
 فكما لا يجوز قلب الهاء إلى الثاء فكذلك هذه (٢) .

ومذهب غيره من النحويين أن الوقف عليها بالهاء لأنها علامة تأنيث على كل
 حال وإن كانت عوضاً (٣) . وهو الصحيح . ألا ترى أنه لا خلاف في الوقف
 على الثاء من زنادقة بالهاء مع أنها عوض من الثاء ، فكذلك هذه الثاء .

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، المنتضب ١٦٩/٣ ، ٢٦٢/٤ .

(٢) الجمل : ١٧٨ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، ابن يعيش ١١/٢ .

باب مالا يجوز فيه إلا إثبات الباء

اعلم أن هذا المضاف إلى الباء ليس منادى فيقع في محل التغيير . فإذا لم يكن منادى فلا سبيل له إلى الحذف ، بل يترك على الأصل فتقول : يا ابن أخي وبإصاحب غلامي . هذا هو الحكم في هذا ولم يخرج عنه إلا لفظان وهما : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، فأجازوا فيهما بعد الأصل ثلاثة أوجه : حذف الباء ، فتقول : يا ابن أمّ ، كما تقول : يا غلام .

ويا ابن أمّ ، كما تقول : بعليّك . ويا ابن أمّا ، كما تقول : يا غلاما . وهذا لما كثر استعماله في كلامهم وصار يا ابن أمّ شيئا يُعرف به هذا المسمى فصار كالشيء الواحد حذفوا ياءه تارة وخففوه أخرى بقلبها ألفاً وقلب الكسرة فتحة وجعلوا الاسمين بمنزلة بعليّك وسلبوا لكل (١) واحدٍ منهما معناه فنوه على الفتح وفتحوا آخر الاسم الأول (٢) .

هذا وجه يا ابن أمّ لا ما يقول الأخفش في يا غلام من حذف الألف ، لأننا لانجزيه ولا مستند له إلا قوله : بلهف ، وقد تأولناه (٣) .

وإذا قلت : يا ابن أمّ ، فتحتمل هذه الإضافة معنيين : أحدهما أنك أردت إضافة الأمّ إليك لإضافة الابن . والثاني أن تريد إضافة الابن إليك فأضفت الأم لأنها صارت آخر الاسم ، فإذا قلت : يا ابن أمّ ، على هذا المعنى فكأنك قلت : يا ابن الأمّ الذي هولي ، كما تقول : هذا حبّ رُمّاني ، وليس لك الرمان وإنما لك الحب خاصة . وإذا أردت إضافة الرمان إليك قلت : حبّ رُمّاني ، أي حب الأصول التي هي لي ، فهما معنيان متباينان فتفهمهما

(١) كذا في ج ، ر ولله : من كل .

(٢) الكتب ٣١٨/١ ، المقضب ٢٥١/٤ .

(٣) انظر صفحة ٧٥/٢ .

باب مالا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

الذي لا يستعمل إلا في النداء خاصة ينقسم قسمين، مقبوس ومسموع.
فالمقبوس هو كل ما عدل في النداء على فعال أو فعل أو مفعلان.
والمسموع : يا هتاهُ ويا فُلُ واللهم.

فأما يا هتاهُ فكناية عن التكرات. واختلف النحويون في الهاء، فمنهم من قال إنها زائدة للوقف. ومنهم من قال إنها من نفس الكلمة، وحجته أن قال: لو كانت زائدة لكانت ساكنة ولحذفت في الوصل (١).

وقوله لا يلزم، لأنه قد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثل ذلك قول الشاعر:
٥١٧ يا مـرحبـاهُ بِحـمـارٍ نـاجـيـهُ
إذا دنا قـربـتـه للسانـيـه (٢)

والذي قال إنها من نفس الكلمة يقال له : لا بد أن يجعلها زائدة أو أصلية.
فإن جعلتها زائدة فلا تزداد الهاء بعد الألف إلا في الوقف خاصة، وإن جعلتها أصلية تكون الكلمة من باب سـكـسـ وقـلـقـ، لكون الفاء واللام من جنس واحد، وهذا الباب قليل جداً.

وأيضاً فإن الذي جعلها من نفس الكلمة يثبت تركيباً لم يثبت، وهو تركيب هـ ا هـ وذلك لم يثبت. فهو إذن عندنا هـن كناية عن الفرج ثم استعمل كناية عن الرجل عند الجفاء، فإذا قلت : يا هتاهُ ، فكأنك قلت : يا جاني .
وتقول للمذكر : يا هتاهُ ولل مؤنث : يا هتاهُ ، وتقول في تثنية المذكر على مذهب من جعلها من نفس الكلمة : يا هتاهان ، وإن شئت ألحقت الألف والهاء (٣). ولل مؤنث : يا هتان ، كما تقدم. وفي الجمع للمذكر : يا هتاهون

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة وآراء النحاة فيها في ابن السجري ١٠١/١ ، واللسان : هنو .

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . السانية : الدلو العظيمة وأداتها . المنصف ١٤٢/٣ ، الخصائص

٣٥٨/٢ ، الفصل ٣٣٣ ، الخزائن ٤٠٠/١ .

(٣) فتقول : يا هتاهان ، وانظر حاشية المقتضب ٢٣٦/٤ .

وإن شئت ألحقت الألف والهاء في المؤنث : ياهنتاهات ، وإن شئت ألحقت الألف والهاء .

وأماً على مذهب من هي عنده زائدة للوقف فيقول في تثنية المذكر : ياهنان ، وإن شئت قلت : ياهنانيه ، وفي المؤنث : ياهنتان ، وإن شئت قلت : ياهنتانيه ، وفي جمع المذكر : ياهنون ، وإن شئت : ياهنونا ، وفي جمع المؤنث : ياهنات ، وإن شئت قلت : ياهناتاه .

وأماً قل فهو كتابة عن علم ولا يستعمل أبداً إلا في النداء إلا في ضرورة شعر كقوله :

٥١٨ في لَجَّةٍ أَمِيسِكَ فُلَانًا عن قُلٍ (١)
وتقول للمؤنث : يافُلَّةٌ .

واختلف فيه النحويون ، فمذهب القراء أنه مرخم من فلان ، ومذهب سيويه رحمه الله أنه غير مرخم وإنما هو اسم مختص بالنداء (٢) . وهو الصحيح .

ومذهب القراء باطل لأنه أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وسيقوم الدليل على ذلك في باب إن شاء الله تعالى . فلو كان ترخيم فلان لقالوا : يافُلًا ، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال : يافلان ، فدل ذلك على أنه ليس بمرخم .

وأما اللهم ففيه خلاف بين الخليل والقراء (٣) . فمذهب الخليل رحمه الله أن الميم المشددة التي في آخره عوض من حرف النداء ، وكانت مشددة ليكون

(١) لابي النجم العجلي . اللجة : اختلاط الأصوات . وصف تدافع الابل نحو الماء وتزاحمها عليه فشبها بشيوخ يدفع بعضهم بعضاً في لجة وشر فيقال : أمسك فلاناً عن فلان .

قال ابن هشام : والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة . الكتاب ١/٣٣٣ ، الجهرة ٢/٢٥ ، المقتضب ٤/٢٣٨ ، الأصول ١/٢٧٧ ، الجمل ١٧٦ ، المنصف ٢/٢٢٥ ، التوضيح ٢/١٢٥ ، العيني ٤/٢٢٨ ، الخزائن ١/٢٠١ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٣ ، المقتضب ٤/٢٣٧ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ ، طاني القرآن ١/١٠٣ ، الانصاف : مسألة ٤٧ .

عدّة حروفه / على عدّة حروف المحذوف . والدليل على أنها عوض أنه [١٥٤ ظ]
لا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٥١٩ وما عليك أن تقولسي كُلتما

هللت أو سبحت يا اللهم ما (١)

اردّد علينا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

ومذهب الفراء أنّ أصله : يا الله أمتنا بخير ، ثم حذف المجرور والمفعول
وحذفت الهمزة تخفيفاً كقوله :

٥٢٠ قلتُ لشیطاني وشیطاناتي

لاتقربوني ونا في الصلاة

يريد فأنا في صلاة

ومذهب الفراء فاسد ، لأنّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب
الشرط فتقول : لضرب زيداً إن قام ، ولا تقول : لضرب زيداً إن قام
فاضربه . وقد جاء في كتاب الله تعالى : وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو
الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء (٢) . فلو كان على ما ذكر لم
يأت بعد ذلك بأمطر علينا ، لتقديم الشرط (٣) .

وأيضاً فإنه لا يتصور أن يتقدّر هنا : يا الله أمتنا بخير إن كان هذا هو الحق
من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، لأنّ ذلك تناقض ، فدلّ ذلك
على بطلان ما زعم .

والقيس في الباب هو ما عدل في النداء عن فعالٍ أو فَعَلَّ أو مَفْعَلان .
وإنما عدل في النداء لأنّ العدل لا يكون إلاّ في المعرفة ، وهذه الأسماء لا تكون
معرفة إلاّ في النداء خاصة .

(١) أنشد الفراء ولم ينسب لقائل : هلكت : قلت لا إله الا الله . الشيخ هنا الأب أو الزوج .
معاني القرآن ٢٠٣/١ ، الشيرازيات ٥٢ و ، اللامات ٨٦ ، الجمل ١٧٧ ، الانصاف
٤٧٣ ، الخزائن ٣٥٩/١ .

(٢) الانتقال : ٣٢ .

(٣) كذا وهو يريد : الأمر .

فأما فُعِلَ فهو مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره . وقد جاء في الحديث :
لا تقوم الساعةُ حتى يَلِيَّ امرَ الناسِ لُكْعُ بنُ لُكْعٍ (١) . ولكع هذا ليس
هو الذي اختص بالنداء وإنما هو صفة مثل حُطَمَ وَلُبِدَ ، فيكون غير فُعِلَ
الذي اختص بالنداء . وكذلك لكاع أيضاً لا يستعمل في غير النداء إلا في
ضرورة كقوله :

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ نَمِ آوَى

إلى بيتٍ قعبدته لَكَاعِ (٧٧)

وأما مَفْعَلَانُ فزعم أبو القاسم أنه مما اختص بالنداء (٢) . وحكى أبو حاتم
السجستاني (٣) أنه قد جاء في غير النداء علماً صفة وحكى من كلامهم : هذا
زيدٌ مَلَأْ مانُ ، وهذه هندٌ مَلَأْمانَةٌ ، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة
الألف والنون .

فإن قيل : إنما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، فالجواب : إن
الصفة وزيادة الألف والنون لا تمتنع الصرف إلا بشرط أن لا تكون الصفة
مؤنثة بالتاء ، فدلَّ ذلك على أنه علم ، والعلم لا يوصف به .
ويمكن أن يكون هذا بدلاً . فإن قيل : إنَّ العرب لم تستعمله قط إلا تابعاً
فالجواب : إنه تابع على طريق البدلية ، وأما أن يكون صفة فلا يجوز ، لأنَّ
الصفة لا تكون إلا بالمشتق ، والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق ، فحصل من
هذا أنه قد استعمل في غير النداء علماً .

(١) في النهاية لابن الأثير ٢٦٨/٤ يأتي على الناس زمان يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع .
٥١ . واللَّكْع عند العرب العبد ثم استعمل في الحق والذم . انظر الروض الأنث ١٤٠/٢ ،
اللسان : لكع .

(٢) وعده الزمخشري مما لا يكاد يقع في النداء . الفائق ١٧٥/٢ .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي البصري . كان عالماً باللغة والشعر ، أخذ عن الأعشى
الأوسط وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وعنه أخذ المبرد وابن دريد ، توفي بالبصرة عام
٢٥٥ هـ ترجمه ابن النديم ٨٦ ، القفطي ٥٨/٢ ، ياقوت ٢٦٣/١١ ، ابن خلكان
١٥٠/٢ ، ابن الجوزي ٣٢٠/١ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسْكُنْ الْبَيْتَ الْبَرَّكَسَ

باب الاستغاثة

إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أو التعجب فيجب فتح لاميه واختلف النحويون فيما تتعلق به هذه اللام . فمنهم من قال : إنها متعلقة بما في « يا » من معنى الفعل ، وهو ابن جنى . ومنهم من قال : إنها زائدة .

أمّا مذهب ابن جنى فقاسد ، لأنّ معاني الحروف لاتعمل في المجزورات ولا في الظروف . وأمّا من / ذهب إلى أنّها زائدة فباطل ، لأنّه مهما [١٥٥ و] قدر أنّ لايزاد الحرف كان أولى ، لأنّ الزيادة ليست بقياس ، فلم يبقَ إلاّ أن تكون متعلقة بالفعل الذي ينصب المنادى .

فإن قيل : إنّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه . فالجواب : إنّ الفعل المتعدي إلى مفعول يجوز أن يتعدّى بنفسه وبحرف جر نحو : ضربتُ زيداً ، وضربتُ لزيدٍ . قال الله تعالى : قل عَسَى أن يكون ردِفَ لكم (١) . وهذا قليل مع ظهور الفعل ، فإذا كان الفعل مضمرّاً كان أقوى .

وأمّا لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر قولاً واحداً تقديره : أدعوك لزيدٍ .

واختلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به ، فمنهم من قال : إنّها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله (٢) ، واستدلّ على ذلك بأنك إذا عطفت على المستغاث به نحو : يا لزيدٍ وليبكرٍ (٣) ، كسرت لام المعطوف لأنّه قد زال اللبس . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) النمل : ٧٢ . وانظر ٣٦٧/١ تعليق ٣ .

(٢) هذا رأى المبرد ، المقتضب ٢٥٥/٤ ، الكامل ٢٧٠/٣ .

(٣) ر : لعمر وليبكر .

٥٢١ بَيْكِكَ نَامٍ بَعِيدُ الدَّارِ مَغْتَرِبُ
يَالْكَهُولِ وَالشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ (١)

بكسر لام وللشبان .

ومنهم من قال : إنما فتحت اللام مع المستغاث به لأنه قد وقع موقع المضمر ،
فكما أَنَّ المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو : لكَّ وَلَهُ ، فكذلك
هذا . فإن قيل : فلائى شيء إذا عطفت على المستغاث به تكسر اللام ؟
فالجواب : لأنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه ، بدليل أَنَّهم
يقولون : يازيدُ والرجلُ ، فتعطف ما فيه الألف واللام وإن كان لا ينادى إلا
ضرورة .

فإن قيل : فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة
فيكون الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ المستغاث من أجله لم يقع موقع المضمر .
ولا يكون المنادى في هذا الباب إلاّ بيا من بين سائر حروف النداء لأنها
ألم الباب (٢) ولا يجوز حذفها ، لأنَّ الاستغاثة موضع تكثير الصوت وأنت
لو حذفتها لكان ذلك تناقضاً .

ولا يجوز الترخيم في هذا الباب لليلة التي تقدمت في امتناع حذف با ويجري
مجرى الاستغاثة التعجب ، وذلك نحو قال الشاعر :

٥٢٢ لَخُطَّابُ لِبَلَى يَالْبُرْثُنُ مِنْكُمْ

أدلُّ وَأَمْضَى مِنْ سَلْبِكَ الْمُقَانِبِ (٣)

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقائل . والمعنى : يبكى عليك الغريب ويسر لموتك القريب وهو من
الأعاجيب . المقضب ٢٥٦/٤ ، الكامل ٧٢/٣ ، الأصول ٢٧٩/١ ، الجمل ١٨٠ ،
العيني ٢٥٧/٤ ، الخزانة ٢٩٦/١ .

(٢) الكتاب ٣١٨/١ .

(٣) نسب في الكتاب للفرار الأسدي ، وهو في ديوان المجنون . وسلبك المقانب هو سلبك
ابن السلكة أحد عدائي العرب وصعاليكهم . المقانب جمع مقنب وهي جماعات الخيل . وصف
أنهم كانوا قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه . الكتاب ٣١٩/١ ، الأصول ٢٨٠/١ .
ابن يعيش ١٣١/١ ، ديوان المجنون : ٧٦ .

وكذلك المنادى (١) إذا كان في غابة من البعد بجري مجرى الاستغاثة ، تقول :
بالزَيْدِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يازِيدُ .

ويجوز أن تستغيث وتحذف المستغاث به فتقول : بالزَيْدِ ، بكسر اللام
ويحذف المستغاث به لفهم المعنى ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٢٣ باعجبا لهذه الفَلَيْقَةِ

هل تُذهِبَنَّ القُوبَاءَ الرِّيْقَةَ (٢)

يريد : يا قوم عجباً ، ونظيره في حذف المنادى قول الشاعر :

٥٢٤ بالعنةُ اللهِ والأقوامِ كلُّهمُ

والصالحينَ على سمعانٍ من جارٍ (٣)

فلو كانت لعنة الله منادى: لكانت مفتوحة لأنها مضافة .

وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت لام نحو ماجاء في الحديث لَمَّا
طَعَنَ الْعِلِجُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ صَاحِبُ: بِاللَّهِ يَاللَّسْلِمِينَ (٤). [١٥٥ظ]
فإذا ذكرتَهما فتحت لام المستغاث به وكسرت لام المستغاث من أجله نحو

قول قيس بن ذريح العامري :

(١) ج ، ر : البتداء ، وهو تحريف .

(٢) لابن قنّان الراجز . الفليقة : الداهية . القوباء : داء يلمد بتقشر منه الجلد . الريقة :

القطعة من الريق . إصلاح المنطق ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، الجمل ١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، المنصف
٦١/٣ ، المنى ٧٠٠ ، شواهد الشافية ٣٩٩ ، اللسان : قوب .

(٣) من شواهد الكتاب الخمين ، قال ابن هشام : وإذا ولي «يا» مالميس بمنادي كالفعل والجمل

الاسمية كقوله : يالمنة الله فقيل هي للداء والمنادى محذوف ، وقيل هي لمجرد التنبيه
لئلا يلزم الاجفاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وايتها دعاء كهذا البيت أو
أمر نحو ألا يا اسجلوا فهي للداء لكثرة وتوقع الداء قبلها . ا . المنى ٤١٤ ، وانظر

الكتاب ٣٢٠/١ ، الكامل ٢٧١/٣ ، الأصول ٢٨٠/١ ، ابن الشجري ٢٢٥/١ ،

١٥٤/٢ ، المفصل ٨ ، الديني ٢٦١/٤ .

(٤) في المقتضب : يالله للسلمين ، عل أن المسلمين . مستغاث من أجله ٢٥٤/٤ ، وفي الكامل

والجمل : يالله يالسلمين . الكامل ٢٧١/٣ ، الجمل ١٨٠ ، اللامات ٨٢ .

٥٢٥ نَكْنَفَنِي الوِشَاةُ ووَاعَدُونَنِي

فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوِشَاةِ الْمُطَاعِ (١)

ولا يجوز أن يجمع بين الألف والهاء وبين لام الاستغاثة ، لأنها عاقبتها
فكرهوا الجمع بينهما فافهم .

(١) قاله في فراق زوجته لبني ، والرواية : فأزعجوني . وقيل : يعنى بالوشاة أبويه لأنهما
أمرأ بتطليق زوجته . الكتاب ٣١٩/١ ، الكامل ٢٧١/٣ ، الأصول ٢٧٨/١ ، الجدل
١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، ابن يعيش ١٣١/١ ، العيني ٢٥٩/٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الترخيم

الترخيم في اللغة هو التسهيل والتلين ، وهو في اصطلاح النحويين حذف
أواخر الأسماء في النداء .

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أن
حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتلين له ، ولا يكون هذا الحذف
إلا في النداء .

فإن قيل : ولم لا يكون إلا في النداء ؟ فالجواب إنه كثير الاستعمال وقد
تقدم ذلك ، فلما كثر استعماله خففوا اللفظ لأن ما دار على الألسنة جدير
بأن يخفف .

ولا يكون في باب النداء إلا في الأسماء التي نقلها من الإعراب إلى البناء ،
في هذا النوع يوجد ، هل في البعض أو في الكل ؟ لم يتعرض له (١) .

فإن قيل : ولم كان فيما يتغير في النداء ؟ فالجواب : إن التغير يأنس
بالتغير . فإن قلت : هلا كان في غير الأعلام ، لأن النكرة المقبل عليها قد

نقلها النداء من الإعراب إلى البناء ، فلم يختصوه بالأعلام ؟

فالجواب : إن الأعلام أكثر تغيراً ، ألا ترى أن الأعلام منقولة لارتجال فيها
إلا قليلاً ، في مذهب ، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة .

فلما كانت أشد تغيراً كان الحذف إليها أسرع ، لأن التغير يأنس بالتغير ،
فقد بان أين يكون الترخيم .

• • •

وإذا أردت أن ترخم الاسم نظرت إليه ، هل هو ثلاثي أو أزيد . فإن
كان ثلاثياً لم ترخمه أصلاً ، لأنهم كرموا أن يذهبوا من أقل الأصول وأن
تنهكه الغاية في القلة .

(١) الإشارة للزجاجي .

هذا مذهبنَا ، وأمّا الفراء ففصّل فقال : لا يخلو الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط أو متحرّكه . فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه نعتو : زيد وعمر و أمثالهما . فإن كان متحرّك الوسط جاز ترخيمه ، عنده على اللغتين معاً (١) . وإنّما لم يرخم الثلاثي الساكن الوسط لأنّه إن حُذِف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات نحو من وعن وأمثالهما .

والمتحرّك الوسط يقول في ترخيمه : ياحكّ وياحكّ (٢) وباعمّ وباعمّ . وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا ، فهذا تغيّر لا يُحتاج إليه لأنّ الترخيم أولاً غير جائز .

فإن كان الاسم الذي تريد أن ترخمه في آخره تاء التانيث تحذفها قلت حروفه أو كثرت ، فتقول في ثبته وعدة وأمثالهما : بائب وباعد . وسبب ذلك أن تاء التانيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها في هذا الباب لأنّه مبني على التخفيف .

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زیدتا معاً أو يكون في آخره تاء التانيث أو يكون / قبل آخره [١٥٦ و] حرف مدّ ولین أولاً يكون فيه شيء من ذلك .

فإن كان في آخره زيادتان زیدتا معاً فإنّك تحذفهما معاً فتقول في سليمان وعمرانَ ومروانَ : ياسلّمَ وياعمرَ ويامروَ .

وإن كانت فيه تاء التانيث لم تحذف غيرها فتقول في مرجانَ : يامرّجانَ . وإن كان قبل آخره حرف مدّ ولین حذفته مع الآخر (٣) إلاّ أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين فإنّك حينئذٍ لا تحذف الممدود فتقول في مثل : منصّور وعمّار وفي رجل اسمه ميحضير : يامنصّ وياعمّ ويامحضر ، وفي سعيد وثمود وزیاد : ياثمورَ وياسعیَ ويا زیا .

(١) نقل صاحب الانصاف أن هذا مذهب الكوفيين غير الكسائي . م ٤٩ .

(٢) ج ، ر : ياحكم .

(٣) الكتاب ٣٣٨/١ .

فإن لم يكن ثم شيء من هذا حذفت آخر حرف منه وأبقيته على ما كان عليه فتقول في فرزدق : يافرزد ، وإن شئت ضمنت على لغة من لم ينو . وكذلك : ياجعف في جعفر .

وفصل الفراء (١) هذا فقال : لا يخلو من أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً أو متحركاً ، فإن كان متحركاً وافقنا ، وإن كان ساكناً مثل ميرقل فلا يخلو أن ترخمه على لغة من نوى أو على لغة من لم ينو .

فإن رخمته على لغة من لم ينو قلت : ياهيرق ، وإن رخمته على لغة من نوى قلت : ياهير (٢) ، لأنه يبقى على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات . وهذا فاسد من غير وجه ، لأن فيه رد الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب . وأيضاً فإنه قد وقع فيما فر منه ، ألا ترى أنه حين رخم ثموداً قال : ياثمو ، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف والآخر ساكن فينبغي له أن يحذف ويقول : ياثم ، وإلا فإن عمله ليس له وجه .

• • •

واعلم أن هذه الأسماء التي يجوز ترخيمها ترخم على اللغتين معاً على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو .

ولغة من نوى هي أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون وكأنه لم يحذف منه شيئاً ، لأنه بنوى ذلك المحذوف .

ولغة من لم ينو هي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل .

واللغتان مطردتان في جميع الأسماء المرخمة ، إلا أن تكون صفة فيها ناء التانيث فإنها لا ترخم إلا على لغة من نوى خاصة فتقول إذا رخمته ضاربة :

(١) الانصاف : سألة .

(٢) ج ، ر : ياهرق .

ياضاربَ . ولا يجوز أن تقول : باضاربُ ، لثلاثي يلبس ببناء النكرة المقليل عليها .

وإذا رُخمت الاسم على اللغتين فلا يخلو الترخيم من أن يؤدي إلى بقاء ياء أو واو بعد ألف زائدة ، أو إلى تحريك حرف علة وما قبله مفتوح ، أو إلى وقوع واو قبلها ضمة ، أو لا يؤدي إلى شيء من ذلك .

فإن أدى إلى شيء من ذلك فلفظة من لم ينو - من حيث يقدر ما بقي كاملاً ولا يرد شيئاً - أن يُجري عليه أحكام الأسماء فيقول إذا رُخم طُفَاوَة (١) : باطُفَاءُ ، على هذه اللفظة لأنّ هذا قد وقعت في آخره واو قبلها ألف زائدة ، فلذلك قلبت همزة ، وكذلك تفعل لو (٢) كان اسمه قَفَايَة فتقول : باقَفَاءُ ، وتقول في كَرَوَان ، اسم رجل ، ياكراً أقبل بقلب الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، وتقول في ثَمُود : يائسِي ، لأنّ في آخره واو قبلها (١٥٦ ظ) ضمة .

وأما من لا يقدر الاسم بعد الترخيم كاملاً وينوي المحذوف فإنه يترك الاسم على حاله فيقول : يا طُفَاوَ ويا كَرَوَا ويا ثَمُو (٣) . هذا هو الجاري عندهم ولا ينكر ذلك عندهم إلا في مواضع أُيِّنتها إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك قاضُون اسم رجل ، إذا رُخمته على اللغتين قلت : يا قاضِي ، بلا خلاف . أما من لم ينو فأمره ببين لأنّه إذا كان السبب في حذف الياء (٤) إلحاق الواو ، والسبب في ضم الضاد لحاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء .

(١) أراد به اسم رجل ، ومن معانيها دارة الشمس وما يطفو من زبد القدر ودمها .

(٢) ر : إذا .

(٣) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٤) يريد الياء التي في قاضيون وهي أصل قاضون جمع قاض .

وأما من نوى فالذي يظهر أن يقول : قاضٍ ، ولا يردّ الياء لأنّ الواو في نيته (١) لا يقلب الواو في طُفَاوة لأنّ التاء في نيته

• • •

ومن المسائل أن نرخم راداً فقياس من نوى يارادٌ بسكون الدال وصلّاً ، لأنّ الحرف المدغم في نية التثيت بالحركة فلم يجمع بين ساكنين إلّا على الشرط لكن قال النحويون : إنك تقول : يارادٍ ، وتكسر على هذه اللغة . وإنما تكسر لأنّها حركة للأصل (٢) .

وكذلك لو رخمتم مُضَارّاً قلّت : يامُضَارٌ ، لأنّ أصلها انضم ، فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف . فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت إلى الفتح مثل : أمحار ، تقول : يا أمحاراً (٣) . ومن هنا أخذ الأستاذ أبو علي الشلوبين أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الضنح ، واستدل على صحة مذهبه بأنّ سيويه رحمه الله قد قال : إذا رخمتم أسحاراً على لغة من نوى قلت : يا أسحاراً (٣) ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل يا سحاراً ، بالفتح .

واستدل أيضاً بأن سيويه رحمه الله لمّا علّل بناء حذامٍ وبابه على الكسر علّله بأنّ الكسر مناسب للتأنيث (٤) ولو كان أصل حركة التقاء الساكنين مع الألف الكسر لما علّل بهذا .

وهذا كلّهُ لا دليل فيه . أمّا قوله : يا أسحاراً ، فإنما عدل سيويه رحمه الله عن حركة الأصل فيه لأنّه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم فلم يبق إلّا الفتح أو الضم ، ولا ميل إلى الضم لئلا تلتبس

(١) يريد في نية المتكلم أن ينطق بها .

(٢) الكتاب ٢٤٠/١ .

(٣) وعليه رأى سيويه ٢٤٠/١ .

(٤) الكتاب ٢٨/٢ .

لغة من نوى بلغة من لم ينو ، فلم يبق له إلا الفتح (١) . ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى .

وأما تعليقه في باب حذام فلا دليل فيه ، لأن ذلك معطل بمجموع الـ (١) ، ومهما عُدَّ بالعلة الواحدة لم يُتعلَّل بالأخرى ، فاعتلَّ سيويه رحمه الله بالعلة التي قد تخفى وترك العلة بحركة الأصل لبيانها .

فالصحيح إذن أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الكسر بمنزلة مع غيرها من الحروف ، ولا يُخرج عن ذلك إلا بدليل .

• • •

ومن المسائل أيضاً أن ترخَّم خمسة عشر ، فإنك ولا بدَّ تحذف العجز فتصير ياخمة . فقياس من نوى أن يقول إذا وقف : ياخمة ، بالتاء المفتوحة لأنه في نية الوصل ، لكن اتفقوا على أنك تقول : ياخمة بالهاء الساكنة (٢) ، فلا بدَّ من تبين هذه المسائل الثلاث .

ولولا إطباقهم / عليها لأخذتُ بالظاهر فيها فكنت أقول : ياقاض [١٥٧] ويارادُ وياخمة ، وفقاً . لكن ينبغي للإنسان أن يتَّهم نفسه ويجعل التفسير في حقه .

فالذي لاح بعد المطالبة الكثيرة أن باب الترخيم كله محمول على غيره لأنه لم يستقر فيه حكم فيحمل غيره عليه ، ألا ترى أن قولهم : ياطفأ وياكرا ، إنما هو مقيس على أبواب التصريف ، فليُقاس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب الترخيم .

فيا قاضى ، إنما يقاس على التقاء الساكنين وموجب رفض التقاء الساكنين إنما كان اضطرراً لتعذر النطق به . فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله

(١) علل سيويه التحريك بالفتح بأن الراء يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ٣٤٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

زوالاً غير عارض لأنه زالت الواو وصللاً ووقفاً نظرنا فوجدناهم متى زال
الموجب لأمر ما وصللاً ووقفاً ردّوا ذلك المحذوف فقالوا : لم يخافا ،
وردوا الألف التي كانت إنما ذهبت لالتقاءها مع الفاء الساكنة في لم
يخف ، لأن حركة الفاء في لم يخافا لازمة وصللاً ووقفاً .

فكذلك بقاس الترخيم على غيره إذ مسائل الترخيم كلّها محمولة على غير الترخيم .
ونهاية الاعتراض ها هنا أن يقال : نية المحذوف هو رعيه ، فكيف أثبتتم
الباء مع رعي المحذوف ؟

فكان الانفصال عن هذا أن المحذوف في الترخيم عارض والعارض قد براعى
تارة ولا براعى تارة أخرى فيقال : الحذف هو القياس . فكان القياس
هنا ما دام الحذف عارضاً إن لا يعتدوا به وتبقى الباء محذوفة لكن اعتدوا
بالعارض ليقفوا على ما استقرّ في كلامهم من ردّ المحذوف إذا زال موجب
حذفه وصللاً ووقفاً .

وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع ، فالأولى أن لا يخالف ويرتكب
معه الوجه الأول في رعي المحذوف لأنهم يرعونه كيفما كان .
وكذلك ياراد ، وحملهم على الكسر أنه لم يستقر في كلامهم الجمع بين
ساكنين بهذا الشرط وهو نية التشبث بالحركة ، فالأولى أن لا ينكسر هذا
وأن يرتكب أن ذلك المستوى لا براعى ، لأن من كلام العرب عدم الرعي
كما ذكرت لك .

وعما يقوى ذلك قوله تعالى : مَالِيَهُ هَلَبْ (١) بثبات الهاء .
وإن كانوا لا يرعون هذا الوصل الملفوظ به فالأحرى والأولى أن لا يرعى
ما هو غير ملفوظ به . فهذا وجه الانفصال عما اعترضنا به أولاً .
وأما يا ختمه ، عند الوقف فإنك كيفما كنت واقف ولا بد ، والعرب
لا تقف على اللغة الشهري بالتاء ولا تقف بالحركة وصللاً ، فلهذا لم تراعى

(١) يريد قوله تعالى : مَالِيَهُ هَلَبْ عني سلطانيه . الحاقة ٢٨ - ٢٩ .

المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا ، فالأحرى هذا إذا أدنى رعية إلى الخروج عن مذهب (١) كلام العرب .

فلان قيل : هلاً من لفته أن ينوي في ثمود : ياتسي ، لأن ياتمو خرج عن كلامهم فلا ينبغي أن يراعي في ذلك المحذوف لأنه يؤدي إلى ما لم يوجد ؟

فالجواب : إن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لم تمتنع لذاتها وإنما امتنعت لما يؤدي إليه ذلك من مخافة لحاقه بالإضافة / وياء النسب فيكثر الترخيم [١٥٧ظ] وأنت في حال الترخيم قد أخذت من ذلك فلا يعبأ بها فرعى المحذوف إذن هاهنا ممكن . وكذلك أيضاً يمكن في كروان وطفاوة رعى المحذوف ولا يؤدي إلى مثل المسائل الأولى لأن تحريك الواو وانفتاح ما قبلها عارض ، فصار بمنزلة لا يلتفت إلى العارض فيها ، فلذلك لم يلتفت هنا إلى حذف الألف والنون ، فحملت الشيء على نظيره .

وكذلك طفاوة ، لأن هذا الاعلال عارض ، فلا ينبغي أن يلتفت إليه أصلاً ، فاحتملت الواو طرفاً .

وكل مرخّم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً ، إلا ما ذكرنا من الصفات فإنها لا ترخّم إلا على لغة من نوى خاصة ، لأنه يلتبس بما ليس بمرخّم . وكذلك إذا رخّمت يا حبلوى ، فإنك تقول : يا حبلو ، ولا تقول : يا حبلتى ، لما يؤدي إليه من أن يكون ألف التانيث منقلبة ، ولا يجوز أن تكون ألف التانيث منقلبة أصلاً (٢) .

وأيضاً فالترخيم في كل اسم جار على اللغتين ، إلا في هذين الموضعين . ومِمَّا فيه خلاف طيلسان ، فهل تقول : ياطيلس أقبل ؟ ففيه خلاف .

(١) المصحح : الطريق الواضح الواسع والجمع مهاج .

(٢) منع النحويون ترخيم حبلوى على لغة من لا ينتظر لئلا يصير حبل فيلتبس بالموث الذي ألفه

ليست منقلبة ، وأجازوه الأخفش والسيوطي لأن هذا الوزن عارض . المقضب ٤/٤ ،

ابن السجري ٩٨/٢ .

قال أبو عمرو : سألت أبا عثمان كيف ترخم طيلساناً على لغة من لم ينو ؟ فقال : أقول : ياطليسُ أقبل ، فقلت له : ألم ترعم أنه لا يكون فيتعَلُ في الصحيح ؟ فقال لي : قد علمتُ أنني أخطأتُ إنما أقول : ياطليسُ .
والصحيح أن يجوز ، لأنَّ الأوزان لا تراعى في الترخم ، ألا ترى أن حارِ إنما هو فاعٍ وذلك لا يوجد .

وقد كنا ذكرنا ترخم المدغم الذي قبل آخره حرف مد ولين ، فإن لم يكن قبل آخره حرف مد ولين مثل محمَر ومفَرّ ، فقياس من نوى أن يقول : يامُحَمَّر ، لأنَّ الموجب لسكون الراء قد زال ، وبِا مَقَرّ ، لأنَّ الموجب لفتح القاء قد زال ، لكنهم يقولون : يا مُحَمَّرُ وبِا مَقَرّ ، وعِلَّةُ ذلك أنَّ هذا الأصل لم ينطقْ به قط في موضع فصار مماتاً ، فلذلك لم يرجعوا إليه .
وأما من لم ينو فإنه يقول : يا مَقَرّ وبِا مُحَمَّر ، ونهايته أن يضم خاصة ، ولا يرد إلى الأصل لأنَّ الأصل قد رفض .

ومن مسائل هذا الباب سُفِيرَج ، إذا سمَّيت به ثم رخمته بعد ذلك . يزعم أبو الحسن الأخفش أنك إذا رخمته قلت : ياسُفِيرِلُ ، فرددت اللام لأنَّك إنما حذفها لثلاث تخرج عن مثال التصغير ، فإذا حذفت الجيم عادت لأنَّه لا يخرج بها الاسم عن مثال التصغير أصلاً .

ورد عليه أبو العباس المبرد فقال : سُفِيرَج ، إذا رخمته لا أقول فيه إلا ياسُفِيرُ ، لأنَّ هذا اسم رجل فلم ترد فيه قط اللام ، لأنَّه إنما سمَّى سفيرج ، فاسم الرجل لا يراعى فيه لام لأنَّها لم تكن فيه قط .

فهذا غير مخالف للأخفش وإنما خالف في نفس الإطلاق خاصة .
ألا ترى أنك إذا سميت بسفرجل ثم صغرتَه ثم رخمته لقلت : ياسُفِيرِلُ ، لأنَّ في هذا كانت اللام ، وإنما لم ترد هناك لأنَّك لم تُسمَّ إلا بالمصغر [١٥٨] وتلك لم تراعى فيها اللام إلا حين قصدت به أنَّهُ تصغير سفرجل . وأما حين كان

اسماً فلا لام فيه . فالصحيح إذن ما قال الأخفش إلا أنه أساء في نفس الإطلاق خاصة ، فكان ينبغي أن يحدد اللفظ فيقول : إذا سميت به رجلاً وقد كان مكبراً اسماً لشخص .

ولم ترخّم من الصفات في هذا الباب إلا صاح خاصة ، وعِلته كثرة الاستعمال أيضاً .

• • •

واعلم أنّك إذا وصفت المرخم فقلت : يامالُ بن فلان ، فمنهم من زعم أنه على نيّة النداء ، ولا يجوز عنده أن بوصف المرخم لأنك لم تحذف إلا وقد علم من تعنى به ، والوصف إنّما يجيء للبيان فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام ، وذلك تناقض .

وهذا خلّف ، لأنّ المخاطب إنّما يكون يعلم أنّ الاسم حارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذف ، إلا أنّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو ، فلا بدّ فيه من الوصف ، فالحذف إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معلوم من وجه مجهول من وجه آخر .

• • •

وعدم الترخيم في جميع الأسماء أحسن من الترخيم إلا أنّ يكون الاسم علماً فيه تاء التانيث فإنّ الترخيم فيه أحسن لأنّها زائدة ، والنداء موضع تخفيف فأرادوا أن يحذفوا هذا الزائد : ولهذا قيل من كلامهم : يا عائش . فالترخيم في حارث ومالك وعائش أحسن منه فيما عدا ذلك ، وعدم الترخيم فيها أحسن . ولغة من بنوى أحسن من لغة من لا بنوى .

• • •

وبقي في هذا الباب ما في آخره ثلاث زوائد نحو : برّدرأيا ، وحوّلايا (١) فمذهبنا أن لا يحذف منه شيء غير الزائدة الأخيرة فتقول : يا بردرأى .

(١) الكتاب ٣٢٩/١ ، المص ١٨٤/١ .

وزعم الكوفيون أن الزاوة أجمع تحذف فتقول: يابرد (١). وهذا ليس بشيء لأن العرب لا تحذف إلا حرفاً واحداً ، وإنما حذفت الألف والنون وألفي التانيث وباءى النسب لأنهما زائدان زيدنا معاً ، فلم يمكن إبقاء واحدة منهما لأنهما لا توجد قط وحدها ، فلم يمكن أن تبقى وحدها .
وإنما حذفوا الزائدة في مثل منصور لأنهما ساكنة ولم يمكن حذف الراء الأصلية وإبقاء الواو الزائدة . ولا يمكن أيضاً حذف الواو خاصة لأن الحذف إنمّا يكون في الأواخر لا في الوسط فحذفوا الواو لسكونها حتى إنهما لو تحركتا لم تحذف ، ألا ترى أنهن لو رخنوا كتنهوراً لقالوا : ياكتنهوَ (٢) ، ولم يحذفوا الواو .

وربما يرد على أهل الكوفة بأنهم قد اتفقوا معنا على أن مرجانة لا يحذف منها سوى التاء فكذلك هذا ، وإنما قال القراء : يائسُو وَيَا سَعِي وَيَا زِيَا ، ولم يقل : يا هيرق ، لأن زيا موجود ما هو مثله نحو : رِبا ومثل سَعِي عَمِي . ولا يجوز ترخيم ثمود على لغة من بنى لأنه ليس ثم ما يشبهه فإنمّا نقول فيه : يا ثَمِي خاصة . وأما هيرق فلم يوجد مثله أصلاً ، وهذا فرق غير مؤثر . /

وقد تبين الرد على السراء بأن العرب لم تنته بالحذف في الاسم إلى حرفين .

ولم يبق من أحكام الترخيم إلا ما آخره التاء نحو عائشة فتقول فيه إذا رخنمته : يا عائشَ أقبلي ، فإن وقفت قلت : يا عائشة . ولا بد من الماء لأنهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى فكروها أن تذهب بالجملة ، فأرادوا أن يكون في الوقت معوضاً منها ، ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر . سمع سيبويه رحمه الله من يقول في حرملته : ياحرملُ (٣) ، ولا يجوز أن يعوض منها الألف إلا في القوافي كقوله :

(١) الهج ١٨٤/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٨/١ ، وفيه : تنور مكان كنهور .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ .

وما عهدٌ كعهدِكِ يا أماما (١)

وكذلك قول الآخر :

قِيفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

ولابكُ موقفٌ منكِ الوداعا (٢٣٥)

(١) صدره : أصبح وصل حبكم رماما

وروى في الكتاب : ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شامعة أماما

وهو مطلع قصيدة لجرير في المديح . والنحاة يروونه كما رواه حيويه هل أنه من الترخيم
الوارد في غير النداء اضطراراً . وسيرويه المصنف في باب الضرائر كما رواه حيويه .
والرواية الأولى رواية المبرد عن عسارة بن عقيل حفيد جرير ، وهي رواية الديوان أيضاً .
الكتاب ٣٤٣/١ ، التوجيه ٢٦٧ ، ابن السجري ١٢٦/١ ، شرح مشكلات الحماسة
١٣١ ، المعيني ٢٨٣/٤ ، الانصاف ١٩٥ ، الديوان ٥٠٢ .

باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراراً

فيه خلاف بين سيبويه رحمه الله والمبرد. فأما سيبويه فرخص على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، وأما المبرد فلا يرخص إلا على لغة من لم ينو خاصة (١). ويستدل على ذلك بأن هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو يدٍ ودمٍ، وهذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره.

وأما سيبويه فالذي يحتاج له به أن هذا الحذف وإن كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على أنه مشبه به أنه يكون فيما كان الترخيم فيه. ولو كان على حد الحذف من «يد» لم يكن مقتصرأ به على ماعدا الثلاثي، فكونهم في النداء لا يرخصون إلا ما زاد على الثلاثي دليل على أنه مشبه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاء من كلامهم: مررت بعمير، يريدون: بعسرو، وهم لا يقولون ذلك. فثبت أنه وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبه بالترخيم في النداء مع أن السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر:

٥٢٧ إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته
أو امتدحه فإن الناس قد علموا (٢)

فهذا على لغة من نوى، وإلا فكان يلزم على مذهب المبرد أن يكون ابن حارث كما قال:

(١) الكتاب ١/٢٢٣، ٢٢٦، ٣٤٢ وانظر الأعلام على حاشية الكتاب ١/٢٢٦، ٣٤٣

وليس في المقتضب ما يوضح عن مذهب المبرد سوى إشارة بسيطة. ٢٥٢/٤.

(٢) لأوس بن حنّاء التميمي في مدح حارثة بن بدر الغداني التميمي.

الكتاب ١/٢٤٣، الأصول ٢/٧١٤، ابن الشجري ١/١٢٦، الانصاف ١٩٦،

العيني ٤/٢٨٣، التصريح ٢/١٩٠.

..... آمال بن حنظل (١)

فهذا على مذهب أبي العباس .

فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسامعاً . وأما قوله :

٥٢٩ أودى ابن جلهم عبادة بصرمته

إن ابن جلهم أضحى حية الوادي (٢)

فلا حجة فيه لأنه ليس بترخيم ، لأنهم يُسمّون المرأة جلهم والرجل

جلهم (٣) فدل ذلك على أنه ليس بترخيم . وكذلك قول الآخر :

٥٣٠ ديار مبة إذ مى تساعفنا

ولا يرى مثلها عرب ولا عجم (٤)

لا حجة فيه لأنه كان يُسمّيها مرة مبة ومرة مبة (٥) ، فافهم .

(١) هذه قطعة من بيت الأسود بن يعفر وتامه :

وهذا ردائي عنده يستغيره ليلسبني نفسي آمال بن حنظل

والضير في عنده يعود على الدهر . وأراد بالرداء الشبّاب ونادى قومه بني مالك بن

حنظلة مستغيثاً بهم ورخم مالكاً على لغة من ينوي إعادة الحرف . والمهزة للتداء .

الكتاب ٣٣٢/١ ، الجمل ١٨٩ .

(٢) للأسود بن يعفر . الصرمة : القطعة . من الأبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين وقوله :

أضحى حية الوادي : أي يحمى ناحيته ويتقى منه . وعند ابن السراج أن مرخم جلهمة

في غير النداء للضرورة . الكتاب ٣٤٤/١ ، شرح المفضليات ٤٤٥ ، الأصول ٢٩٠/١ ،

الإنصاف ١٩٥ ، اللسان : جلهم ، الخزافة ٣٧٤/١ .

(٣) في الكتاب ٣٤٤/١ : جلهمة .

(٤) إلى الرمة والرواية : عجم ولا عرب . تساعفنا : تواتينا على ما نريد وتساعدنا .

الكتاب ١٤١/١ ، ١٣٣ ، الكامل ٤١/٣ ، الخزافة ٣٧٨/١ ، المع ١٤٥/٣ ،

الديوان ٣ .

(٥) هذا قول يونس نقله سيويه ٣٣٣/١ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن أبي بكر
أبو بكر بن أبي بكر

باب الندبة

الندبة نداء الميت بما هو منه بسبب. فمثال نداء الميت: يا زيدُ، وواعمرو،
ومثال ما هو منه بسبب قول الشاعر:

..... ٥٣١

ونقولُ سلمى يا رزيتيه (١)

فالرزية ليست ممّا يموت ولكن نداؤها هنا على معنى أن هذا موطنك وأوانك
فتعالى .

وفيه لغتان : يا زيدُ ، ويا زبداه . وزعم الأخفش أن لحاق هذه العلامة
ليست من كلام الرجال وإنما تتكلم بها النساء مع أن النساء يقلن : يا زبداه
ويا زيدُ ، فحصل من هذا أن عدم اللحاق الرجال لا يلحقونها .

• • •

وحروف هذا الباب «يا» و«وا» . والمختص منها «وا» لا يكون في غير
الندبة . وسائر الحروف ماعدا «يا» تكون في كل منادى غير مندوب ولا
مستغاث به وتكون «يا» في الجميع .

وإنما كانت كذلك لأنها أم الباب ، ألا ترى أن «أيا» هي «يا» دخلت
عليها الهزرة ، وهيا هي أيا أبدلت منها الهاء كما قالوا : إيتاك وهيتاك
وإاتك وهيتك .

ومنهم من قال : إنما «هيتا» هايا ، و«ها» للتنبيه حذفت ألفها لما رُكبت .
وأما وا فمختصة بالندبة . وأما الهزرة فهي للقريب . وأما أي فهي لم
تكثر كثرة يا ، فلما كانت للأصل استعملت في كل موضع .

• • •

(١) صدره : تبيكهم أسماء مودة

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات يرثى به قوماً من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة .
الحجة ١٥٨/١ ، المعنى ٢٧٤/٤ ، الديوان ١٨٨ .

واعلم أنَّك لاتندب النكرة لأنَّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجّع عليه (١) ، فإذا قلت : يا أبتاه ويا أخياه ، فقد علم أنَّك تفجّعت على من هو منك مناسب بسبب ، وإذا قلت : يا رجلاه ، لم يعلم مَنْ المتفجّع عليه فصرت كمن قال : يا مَنْ لا يعنيني أمره ، وكذلك زعم سيوييه رحمه الله (٢) .

ولا يجوز أن تندب مضرراً لأنّه لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً .

أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء : ألا ترى أنَّ النداء خطاب .

وأما ضمير المتكلم فلا يتصور لأنَّ المتكلم حيّ والمندوب ميت .
وأما المخاطب فهو في غير هذا الموضع عزيز النداء لايجوز أن يُنادى إلاّ في ضرورة الشعر أو نادر كلام كقوله :

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أنثا

أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامِ جُعتا (٥٠٣)

فكما كان نداء المخاطب لا يجوز إلاّ قليلاً فذلك هذا .
فقد تبين ما معنى الندبة ومن يُندب ومن لا يُندب وحروف الندبة .

• • •

واعلم أنَّه لايجوز حذف حرف الندبة كما لايجوز حذف حرف الجرّ من المستغاث به ، لأنَّ المقصود تكثير الصوت ، لأنَّ المتفجّع يصيبه طَرَبٌ لشدة جزعه فيكثر الصوت لذلك ، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك .

(١) أجاز الكوفيون ندبة النكرة والاسم الموصول كما في الانصاف م ٥١ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ ، المقضب ٢٦٨/٤ ، الجمل ١٩١ .

واعلم أن علامة الندبة لا تلحق إلا آخر الاسم المندوب نحو : يازيداه ،
أو آخر المضاف إليه المندوب نحو : يا غلام زيداه ، أو آخر صلة الموصول
نحو : يا من حَقَرَ بشرَ زمَماه .

تلحق آخر الصفة على رأي يونس رحمه الله فتقول على مذهبه : وازيدُ
البطلاه (١) ، ويازيدُ الكريماه (٢) . ومستنده في ذلك ما سمع من كلامهم :
واجْمُجُتَي (٣) الشاميتيناه .

وهذا الذي قال خطأ ، لأن قولهم يا غلام زيداه إنما جاز لأن المضاف
شديد الاتصال بما أُضيف إليه . ألا ترى أنهم لا يهتملون الفصل بينهما ،
وليس الصفة مع موصوفها كذلك ، ألا ترى أنهم يفصلون بموصوف
آخر ، وقد تقرر أن المضاف يُحكَم في هذا الباب بحكم التنوين فيقولون :
يا غلام ، ويحذفون / المضاف إليه كما يحذفون التنوين ، ولما اشند اتصاله [١٥٩ظ]
لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف إليه .

وأما قولهم واجْمُجُمتَي (٤) الشاميتيناه ، فهو على غير ما يزعم ، ألا ترى
أنهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى ، ألا ترى أن
منهم من يقول : قام زيداه ، يريد : قام زيد ، ومنه قول الشاعر :
٥٣٢ ألا يا عمرو عَمْرَاهُ وعمرو بن الزُبَيْراهُ (٥)
فألحق الألف المضاف لما أُضيف إلى عمرو ، فهذا أبعد مما حكى يونس .
وزعم خلف الأحمر أنه يجوز لديه صفة أي ، فيجيز : يا أبها الرجلاه ،

(١) ر : يازيد .

(٢) ووافقه الكوفيون وابن كيسان الكتاب ٣٢٣/١ ، الانصاف م ٥٢ .

(٣) ج ، ر : واجمجتين ، وهو تحريف ، وهما قدحان ضاعا من بعض العرب فتدبها .
الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) ج ، ر : واجمجتين . وهو تحريف . وانظر الصفحة ذاتها تعليق ٣ .

(٥) لم ينسب لقائل ، وعمرو هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وقوله : عمرو بن
الزبيراه ، عطف عليه . المقرب ٥٢ ، العيني ٢٧٣/٤ .

ولا يجوز : يا زبیدُ العاقلة . قال : وذلك أنك إذا قلت : يا أيُّها
الرجلاه ، فهو غير مقصود وإنَّما جئت بأيّ ليتوصَّل به إلى نداء ما فيه
الألف واللام وإذا قلت : يا زبیدُ العاقلة ، فالمقصود بالندبة إنَّما هو العاقل .
وهذا خُلفٌ لأنَّه لا فرق بينهما ، ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك : يا أيُّها
الرجلاه ، قد صار صفةً لأيّ ، فحكمه حكم الصفة .

• • •

وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء . فإن وصلت حذفت
الهاء وثبتت الألف ولم يجر حذفها أصلاً إلاَّ أن يلتقاها ساكن فتحذف اذذاك .
وزعم الكوفيون أنَّها ثبتت وصلاً فتقول : وازيداهُ وعمراهُ ، وثبتت
الهاء الأولى وكأنَّها عندهم وقفة خفيفة ، وأنشدوا من ذلك قوله :
ألا يا عمرو عمراهُ وعمرو بنُ الزُبَيْراهُ
فإنَّهم أنشدوه موصولاً بقوله : وعمرو بنُ الزُبَيْراهُ .
وهذا إن صحَّ فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلاَّ
في الضرورة ، وهم يميزونه في الكلام ، وليس بشيء .
وزعموا أنَّ من علامات الندبة التنوين في الكلام ، فيقول : وازيداهُ ،
واعمراهُ ، إذا وصلوا . قالوا : وسبب ذلك أنَّه يشبه المنصوب الموقوف
عليه ، نحو قولك : رأيت زيدا ، فكما أنَّ هذا إذا وصل نون فكذلك المنصوب .
وهذا إذا صحَّ فيكون المُحسَّن له تشبيههم إياه بالمنصوب الموقوف عليه ،
وأنشدوا من ذلك قول الشاعر :

يا فقعمَا وأبنَ منى فقعمَسُ (١) ٥٣٣

(١) أنشده ثعلب عن الفراء ولم ينسب . ونسبه العيني لرجل من بني أسد .

وبعد : ألبلى يأكلها الكروس .

وفقمس حي من بني أسد . والكروس : الشديد الرأس . مجالس ثعلب ٤٧٤ ، المبهج

٤٩ ، المقرب ٥٢ ، العيني ٢٧٢/٤ ، التصريح ١٨٣/٢ ، الدرر القوانع ١٤٨/١ .

فلولا أنهم حكوه في الكلام فقلنا إن هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين ضرورة فعاد إلى أصله .

فني المندوب إذن ثلاث لغات هي : وازيدُ ، وازيداه ، ووازيذا .

• • •

واعلم أن الاسم الذي تلحقه علامة الندبة لا يخلو من ن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان متحركاً لحقت علامة الندبة وكانت الحركة التي في الآخر تابعة لها : إلا أن تخاف لبسا فتجعل إذ ذاك ألف الندبة تابعة لما قبلها فتقول : واغلامَ أحمرَاءَ ، وواغلامَ الرجلَاءَ ويارجلَاءَ ، بقلب الضمة والكسرة في : يارجلُ وغلَامُ الرجلِ ، حركة من جنس الألف وتترك الفتحة على ما هي .

وإن خفت لبسا جعلت إلف الندبة تابعة لها فتقول : واغلامَكِيه ، واغلامَكاه . وهذا الذي يخاف التباسه وافقنا عليه أهل الكوفة ، وأما الأول فلم يوافقون عليه ، وأجازوا فيه أن تكون علامة الندبة تابعة فتقول : واغلامُ [١٦٠] والرجُلِيه ، وحكوا من كلامهم : واهلاكِ الغُربِيه ، يريد : الغُربِياه .

فإن كان الآخر ساكنا فإمّا أن يكون حرفا صحيحاً أو معتلا . فإن كان معتلا فإمّا أن يكون له أصل في الحركة أو لا يكون . فإن كان له أصل في الحركة رددته إلى أصله . فإن كان ياء أو واواً فتقول : يامنُ يَغْدُوَاه ، ويا مَنْ يَرْمِيَاه ، وتحرك بحركة من جنس ألف الندبة .

وأما عند أهل الكوفة فالحذف في هذا كله ، إلا أن يكون ثم لبس فيحركون ولا يحذفون فيقولون على هذا : واقاضاه ، في قاضٍ ، ونحن نقول : واقاضِيَاه ، لاغير .

والمسموع من هذا التحريك .

وأجازوا الحذف بالقياس (١) فيقولون : يامنُ يَغْزُوَاه ويامنُ يَرْمِيَاه لاغير ، لأنه لو حذف فقال : يَرْمَاه ويَغْزَاه ، لالتبس يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ بِيَفْعَلُ .

(١) كذا والبراءة مشككة ، والوجه أن يقول : ومنوا الحذف عند الالتباس .

فإن كان الساكن ألفاً فمذهب أهل الكوفة أنه لا يحذف وأن العرب اجترأت به عن علامة الندبة وكأنَّهم لما رأوا العرب لم يغيِّره بقلب إلى واو ولا إلى ياء استقروا (١) من ذلك أنَّها عزمت على بقائه ، فإذا قلت : يامُثْنَاهُ وياحْبُلَاهُ ويافُعْلَاهُ ، فإنَّ هذه الألف لها أصل في الحركة ، إلاَّ أنَّها في محلٍّ ، فالتى حذفت هي علامة الندبة ، وهذه ألف الكلمة .

وهذا خلُف ، لأنَّ حروف المعنى ينبغي أن يثبت ويحذف غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف .

وأجازوا قياساً قلب الألف قالوا : يامُثْنِيَاهُ ويافُعْلِيَاهُ ، وهو عندنا غير جائز لما يذكر في آخر الباب .

فإن لم يكن له أصل في الحركة حذفت ثم جعلت علامة الندبة تابعة ان خفت لبساً أو متبوعة ان لم تخف لبساً كما تندبه فتقول في غلامه : واغلامَهوهُ ، وفي غلامها : واغلامَهاهُ ، لأن هذه المدة التي بعد الألف لها أصل في الحركة وكذلك من قال : ياغلاميُّ ، تقول فيه : واغلاماهُ ، لأنه لا أصل له في الحركة . ومن قال : ياغلاميَّ ، قال : ياغلاميَّاه .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلما أن يكون التنوين أو غيره . فإن كان غيره حركته فتقول إذا سميت رجلاً باضرب وفيه الضمير حين يكون محكياً فيبقى على سكونه : وا إضرباه . وإن كان الساكن التنوين فإنَّ البصريين يحذفونه فيقولون : واغلامَ زيداه ، في غلام زيد . وزعم أهل الكوفة أنه يحرك فتقول : واغلامَ زيدناه .

وما في آخره همزة عندنا بمنزلة ما في آخره حرف صحيح ، فتقول في حمراء : واحمراءه . وزعم أهل الكوفة أنَّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها فيصير حكمه كحكم حُبلى ، فكما تقول : واحبلاه ، وتحذف الألف

(١) كذا والمراد : استتجوا .

فكذلك تقول : واحمرّاه ، لأنّهم عزموا على أن لا يتوالى عندهم الأمثال ،
وذلك همزة بين ألفين . وأنشدوا في ذلك :

٥٣٤ سادّ تميماً جمعا

مَنْ شاءَ منهم أو أباه

/ يريد : سادّ تميماً جمعاء ، فحذف الألف والهمزة وألحق ألفاً تشبه ألف [١٦٠ ظ]
النّدة. وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة.

باب المعرفة والنكرة

النكرة كل ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشباع في مدلوله . والمعرفة كل ما عُلِّقَ في أول أحواله على أن يخصّ مسماء .

وقول أبي القاسم : « إن أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل » (١) .

الذي يعلم به أن الشيء أخص من غيره هو أن يكون داخلاً تحت غيره ولا يدخل غيره تحته ، فقوله : إن شيئاً هو أنكر من جوهر ، صحيح ، لأن كل جوهر شيء وليس كل شيء جوهر ، وأما قوله : إن جوهر أعم من جسم فباطل ، لأنه لا يخلو من أن يريد بالجوهر الفرد أو غير الفرد ، فإن أراد به الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر ، فلا يقال في الجوهر أنه أعم من الجسم ، ولا أن الجسم أعم من الجوهر ، لأن أحدهما ليس بداخل تحت الآخر .

وإن أراد بالجوهر غير الفرد فهو بمتزلة الجسم وواقع على ما يقع عليه ، فذكره الجسم بعد الجوهر فاسد .

وقوله : ثم حيوان ، صحيح لأن جسم أعم من حيوان ، تقول : كل حيوان جسم وليس كل جسم حيوانا .

وقوله : ثم إنسان ، صحيح ، لأنك تقول : كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً ، ثم رجل صحيح ، لأنك تقول : كل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً .

وقول أبي القاسم : وأنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ، يريد هذه الأسماء أو ما في مرتبة كل واحد منها .

فأما شيء فليس له ما هو في مرتبته ، لأنه أعم النكرات . وأما جوهر ففي مرتبته معنى ، وجسم كذلك . وأما حيوان ففي مرتبته جماد ، وأما إنسان ففي مرتبته بهيمة وأما رجل ففي مرتبته امرأة .

وهذا التدرج الذي درج أبو القاسم غير صحيح ، لأن الحيوان لا يلي الجسم ألا ترى أنه يجوز أن يُقسَم أولاً إلى نامٍ وغير نامٍ ، وينقسم النامي إلى حيوان وإلى نبات ، وكذلك الإنسان ليس يلي الحيوان لأنه يجوز أن يقسم الحيوان إلى الماشي والسابع والطائر ، ثم ينقسم الماشي إلى ذي رجلين وغيره ، ثم ينقسم ذو الرجلين إلى عاقل وإلى غيره ، فثبت أن هذا التدرج ليس بصحيح . والصحيح أن تقول : كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات (١) . فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ما يدخل تحت غيرها أخص .

• • •

وأما المعارف فخمسة أقسام : مضمورات وأعلام ومشارات ومعرفة بالآلف واللام وما أُضيف إلى واحد منها .

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة (٢) ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالآلف واللام .

واستدل الفارسي على أنها إنما تعرفت بالعهد / الذي في الصلة ولم تعرف [١٦١] بالآلف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولا م نحو : مَنْ ، وما ، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالآلف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالآلف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشئين تعريف . و أما قوله : إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولا م مثل مَنْ وما ، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سَحَر ، إذا أردت به اليوم بعينه ، إلا ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام إلا أنه معدول عنهما .

(١) انظر كليات أبي البقاء ٣٥٨ .

(٢) وهو ما يفهم أيضاً من كلام الجرد في المقتضب ١٩٧/٢ .

فإن قال أبو علي : إنَّ من الموصولات ما هو مضاف ولا يتصور أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام لأنَّه لا يجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا حاجة له في ذلك ، لأنَّ هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة ، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نسبتها ، وما هو مضاف فإِنَّه يعرف بالإضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقتين ، لأنَّه لم يثبت التعريف منهما ، فثبت أنَّها تعرفت بالألف واللام فهي من جنسه .

. . .

وأعرف هذه المعارف المضمرة ثم العلم ثم المشار إليه ثم ما عرف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف (١) .

هذا مذهب سيوييه رحمه الله ، وأما القراء فالشار عنده أعرف من العلم (٢) . ويستدل بأنَّ المشار يعرف بالقلب والعين ، والعلم إنَّما يعرف من جهة القلب خاصة ، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة . وأيضاً فإنه إذا اجتمع المشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم فتقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا . وهذا باطل . أما قوله : إنَّ ما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح ، لأنَّ التعرف لا يزيد ، وإنما نفي بقولنا : هذا أعرف من هذا ، أي ألزم للتعريف ، إذ التعريف لا يترادف ، فاستدلّاه إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لاحجة فيه . وإنَّما فعلت العرب ذلك لأنَّهم يغلبون في الإخبار القريب على البعيد فتقول : أنا وأنت قمنا ، ولا يقولون : قمنا ، ويقولون : أنت وزيد قمنا ، ولا يقولون : قاما .

وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه ، إلّا المضاف إلى المضمرة فإنَّه في رتبة العلم ، هذا مذهب سيوييه رحمه الله ، والمبرد يقول : ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقل منه تعريفاً قياساً على المضمرة .

(١) تقدم الكلام في هذه المسألة في الجزء الأول ، ص ٩٩ .

(٢) الكتاب ٢١٩/١ ، المجلد ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ابن يعين ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

وذلك فاسد ، لأننا قد وجدنا هم يصفون المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله :

.....
يبرء كخُذروف الوليد المُشَقَّب (١٠٦)
ولا يكون النعت إلا مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فلو كان مأضيف إلى مافيه الألف واللام / دون مافيه الألف واللام لما جاز هذا. [١٦١ظ]
وكذلك قوله :

كتيس الطيباء الأعفر انضرجت له

(١٠٧)

فنتع المضاف إلى مافيه الألف واللام بالألف واللام .
وإنما كان المضاف إلى المضمر بمتزلة العلم لأنه قد باين مأضيف إليه لأنه ظاهر وما بعده مضمر ، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر .
وأعرف الضمائر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب .
وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكة وعُمان و ما أشبههما ،
ثم أسماء الأناسى كزيد (١) وعمرو ثم أسماء الأجناس كابن قرة (٢) وابن آوى .

وأعرف المشارات ماكان للقريب ثم ماكان للوسط ثم ماكان للبعيد .
وأعرف ماعرّف بالألف واللام ماكانتا فيه للحضور ثم ماكانتا فيه للعهد في شخص ثم للعهد في جنس .

وأسماء الأجناس لايعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء . وذلك أنها تقع على أشياء مفردة فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى ، ألا ترى أن الجنس ليس له مايلتبس به ، فما وجد منه لايتعرّف أو لايقبل الألف واللام أو ييجي

(١) ج ، ر : ثم زيد ، وهو وهم .

(٢) ابن قرة ضرب من الحيات .

الحال منه في فصيح الكلام فهو معرفة ، وما وصف بالثكرة (١) أو قبل الألف واللام فهو نكرة ، مثال ذلك ابن آوى ، فهو معرفة بدليل منع صرفه ، وكذلك ابن قرة ، وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرتان (٢) بدليل قبولهما الألف واللام في قوله :

٥٣٥ وابنُ اللبونِ اذا ما لُزَّ في قَرْنِ

(٣)

ومثال ابن مخاض في قول الآخر أيضا :

٥٣٦ كفضلِ ابنِ المخاضِ على القصَّيلِ (٤)

وأما ابنُ عريضٍ فيجوز فيه وجهان : التعريف والتكثير ، لأنَّك تقول : هذا ابن عريضٍ مقبلاً ومقبلاً ، مسموعان .

وأما ابن أوبر ففيه خلاف ، فمذهب سيويه (٥) أنَّه معرفة ، واستدل

(١)

ج ، ر : به الثكرة ، وهو تحريف .

(٢)

علة ذلك أنَّها مما يتخذها الناس ويقيم بينهم فيعرفونها لحاجتهم الى الفصل بين بعضها

وبعض . المقتضب ٤/٤٥ ، ٣٢٠ .

(٣)

عجزه : لم يستطع صولة البزل القناعيس

وهو بحرير . ابن اللبون : ماله ثلاث سنين من الابل . لز : شد .

القرن جبل يشد به البعيران فيقرنان معا . الصولة : الوثوب .

(٤)

صدره : وجديا نهشلا فضلت نقيماً

ونب في الكتاب للفرزدق وهو في ديوانه أول أبيات ثلاثة ، قال لأعلم : وهو

لغيره لأن نهشلا أعماه وهو يفخر بنهشلا كما يفخر بمجاشع . ٥١ .

ابن المخاض : الذي حلت أمه . القصيل ما كان في الحول وما اتصل به .

عجا نهشلا وفقياً . الكتاب ١/٢٦٦ ، المقتضب ٤/٤٦ ، ٣٢٠ ، اللسان : مخض ،

ديوان الفرزدق ٦٥٢ .

(٥)

الكتاب ١/٢٦٤ .

بامتناعه الصرف . وزعم أبو العباس أنه نكرة (١) ، واستدلّ على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله :

٥٣٧ ولقد جنيتك أكمؤاً و عساقلأ

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٢)

وهذا يخرج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة كما زيدت في قوله :

٥٣٨ رأيتُ البزید بن الولید مبارکاً

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله (٣)

ولم يجيء دخول الألف واللام على ابن الأوبر إلا في ذلك البيت خاصة فدلّ على أنها زائدة .

. . .

وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة مثله ، إلا في مواضع منها غيرك وأخواته (٤) واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال واسم المفعول والصفة المشبهة والصفة المضافة إلى الموصوف والموصوف المضاف إلى الصفة واسم الزمان المضاف إلى الجملة وأفعّل من ، فإن الإضافة فيها غير محضة وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب النعت بما فيه من الخلاف والاتفاق .

(١) قرر المبرد أنه علم جنس والألف واللام للح الأصل أو للتعريف بعد التذكير . وانظر حاشية المقتضب ٤٨/٤ ، ٣١٩/٤ .

(٢) لم ينب لقائل . جنيتك : أصله جنيت لك بمعنى أعطيتك . الأكئو : جمع كئوهو واحد الكماء . والمساقل جمع عسقل نوع من الكماء كبار بيض والأصل مساقل ، حذف منه الياء للضرورة . بنات الأوبر : كآة صغار مزغبة في لون التراب . المقتضب ٤٨/٤ ، مجالس ثلث ٥٥٦ ، الخصلتن ٥٨/٣ ، المخصص ١٦٨/١ ، ١٢٦/١١ ، المحكم ٤٩/٣ ، اللسان : جنى ، وبر ، المغنى ٥٣ ، المغنى ٤٩٨/١ .

(٣) لابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد الأموي . والرواية : رأيت الوليد بن يزيد . معاني القرآن ٣٤٢/١ ، ٤٠٨/٢ ، المغنى ٥٢ ، الخزاعة ٣٢٧/١ ، شواهد الشافية

١٢ .

(٤) انظر مبحث غيرك وأخوته في باب الإضافة .

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية

قوله : « الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية » فيه مجاز ، لأن هذه الحروف منها ما ينصب بنفسه / ومنها ما ينصب بإضمار أن ، لكن لما كان النصب [١٦٢] وبعدها أسند إليها مجازاً .

وهذه الحروف قد تبيّن حكمها في أول الكتاب على مذهب أهل البصرة (١) . وذلك أن هذه الحروف تنقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بإضمار أن بعده . فالناصب بنفسه عند أهل البصرة : أن ولن وإذن ولكي وكفي في أحد قسميها (٢) .

والناصب بإضمار أن مابقي وينقسم قسمين : قسم ينصب بإضمار أن ويجوز إظهارها بعده . وقسم ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده . فالناصب بإضمار أن ويجوز إظهارها بعده لام كي إذا لم يكن بعدها لا . وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملقوظ فيه نحو قوله :
لَيْسَ عِبَادَةٍ وَتَفَرَّعَيْنِي

(٢٨)

فإن كان بعدها « لا » لزم إظهارها هروياً من اجتماع المثلين . والذي ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده مابقي ، وهو لام الجحود والجواب بالفاء والواو وأو وحتى وكفي .

والدليل على أن أن ولن ولكي وكفي وإذن تنصب بنفسها وما عداها بإضمار أن أن وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار ، فنصب النصب إليها ، وما بقي إما حرف عطف وإما حرف جر ، وكلاهما لا ينصب ، فلذلك ادعينا أن النصب بعدها بإضمار .

(١) أنظر الجزء الأول ص: ٣٧ .

(٢) يريد به القسم الذي تكون فيه بمنزلة أن المصدرية متى وعلا والقسم الآخر تكون فيه حرف جر وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم : كيـمـه معني له ؟ أغني ١٩٨ ، الانصاف ٧٨ .

وإنما ادعينا أن المضر أن لأنها قد ظهرت في بعض المواضع .
ومذهب أهل الكوفة أن الناصب بنفسه أن ولن وإذن وحتى ولام الجحود ،
والناصب بإضمار أن - ويجوز إظهارها بعده - هو كي ولكي وحرف
العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به . وما بقي ينصب عندهم
بالمخالفة لا بإضمار أن (١) .

واستدلوا بأن حتى ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أتتيا لم يظهر قط بعدهما
أن ، واستدلوا على أن لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها
عليها كقوله :

٥٣٩ لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن
مقاتلتها مادمت حياً لأسمعاً (٢)

كانه قال : ولم أكن لأسمع مقاتلتها مادمت حياً ، فمقاتلتها معمول لأسمع
وقد تقدم على الكلام . فلو كان النصب بإضمار أن لم يجر التقديم .
وهذا باطل ، أما قولهم : إن لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أن
لم يجر تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح ، لكنهم قد حكوا تقديم المفعول
على أن ضرورة كقوله :

..... ٥٤٠

وشفاء غيبك خابراً أن تسألني (٣)

- (١) الانصاف : مسألة ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .
(٢) قال البغدادي : لم أقف على تشبه ولا على قائله .. وعند البصريين منصوب بفعل محذوف
يفسر المذكور . والتقدير : ما كنت أسمع مقاتلتها .
الانصاف : مسألة ٨٢ ، الصريح ٢٣٦/٢ ، الخزانة ٦٢٢/٣ .
(٣) صدره : هلا سألت وخبر قوم عندهم
وهو من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي (اسلامي مخضرم) في الفخر بقومه .
وروى مثله لامرأة من بني سليم : هلا سألت خير قوم عنهم
الخاير : من خبرته أخبره خبراً أي علمته . ونقل ابن السراج أن الفراء لا يميز تقديم
المفعول على العامل هنا وأجازه الكسائي . الأصول ١٥٨/٢ ، الأغاني ٩٠/١٩ ،
الخزانة ٦٥٤/٣ .

فأحرى إذا كانت أن مضرة .
وإن شئت جعلت مقالتها منصوباً بإضمار فعل كأنه قال : ولم أكن لأسمع
مقالتها مادمت حياً لأسمع .

وأما قولهم : لو كانت ناصبة بإضمار أن لظهرت أن في بعض المواضع
فلا يلزم هذا ، لأن من المضمرات ما لا يظهر مثله الفعل المضمر (١) في باب
الاشتغال . فلا حجة لهم في شيء من ذلك . وأيضاً فإن لام الجحود جارة ولم
يثبت لها النصب ، فالأولى أن تبقى على بابها .

وكذلك حتى لم يثبت لها إلا / العطف أو الخفض ولم يثبت لها النصب ، [١٦٢ ظ]
فلذلك كان النصب بعدها بإضمار أن .

وأما كى عندهم فت نصب بإضمار أن على كل حال ، وإن شئت أظهرتها .
واستدلوا (٢) بظهور أن بعدها في قوله :

٥٤١ فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً

لسانك كيما أن تغر وتخدعاً (٣)
فقالوا : لو كانت ناصبة بنفسها لم يجوز إظهار أن بعدها .

وهذا لاحجة فيه ، لأن هذه الرواية لم تثبت ، والرواية الصحيحة :
لسانك هذا أن تغر وتخدعاً

إن ثبتت تلك الرواية فتكون أن زائدة للتوكيد بمنزلتها في لما أن قام زيد .
وكذلك زعموا أن لكى نصب بإضمار أن ، وهذا باطل ، لأنه يلزم من
ذلك دخول حرف الجر على مثله ، وذلك لا يجوز إلا ضرورة .

-
- (١) ليس في ج (المضمر) . (٢) ر : ويستدلون على ذلك .
(٣) لجليل بثينة . ورواية الديوان : هذا أن تغر . الفصل ٣٢٥ ، الانصاف م ٨٠ ،
المفني ١٩٩ ، العيني ٢٤٤/٣ ، ٣٧٩/٤ ، التصريح ٢٣١/٢ ، الخزائن ٥٨٤/٣ ،
الديوان ١٢٥ .

وزعم أهل الكوفة أن^١ أن^٢ تضمّر في غير ما ذكرنا وحكوا : مره^٣
يَحْفَرُهَا ، ولا بدّ من أن تتبّعها ، يريد : مره^٤ أن يَحْفَرُهَا ، ولا بدّ
من أن تتبّعها (١) .

وهذا غير جائز ، وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، وإنّما هو
على إضمار إن من غير عوض كقوله :
ألا أبئ هذا الزاجرى أحضر الوغى

(٣٠).....

يريد : أن أحضّر ، فأضمر أن^٥ وأبقى عملها .

وأما الجواب بالفاء ففيه خلاف ، فمذهب سيويه رحمه الله أن^٦ النصب
بإضمار أن^٧ ، ومذهب أهل الكوفة أن^٨ النصب بعدها بالخلاف ، ومذهب
الجرمي أن^٩ النصب بنفس الفاء (٢) واستدل بأنّه وجد الفعل بعدها منصوباً
ولم يقم دليل على أن^{١٠} النصب بإضمار أن^{١١} ، فجعل النصب بها .

وهذا فاسد ، لأنّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع فينبغي أن^{١٢} نحمل
على ما ثبت لها من العطفية ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز
إلا^{١٣} بإضمار أن^{١٤} ، لأنّ حروف العطف لا تنصب .

واستدل أهل الكوفة على أن^{١٥} النصب بالخلاف بأن قالوا : لو كان الثاني
داخلاً في معنى الأول من (٣) نهي أو نهي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا
خلاف ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف .

وهذا فاسد ، لأنّه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ما قام زيد بل عمراً ،
فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

وأيضاً فإنّه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني
فيقال لهم : فلما انتصب الثاني ولم يتنصب الأول دلّ هذا على فساد مذهبكم ،

(١) انظر الجزء الأول ص ٣٨ تعليق ٣ .

(٢) الكتاب ٤١٨/١ ، الانصاف : مسألة ٧٦ .

(٣) ج ، ر : في ، وهو تصحيف .

وأنَّ النصب بإضمار «أنَّ» لما تعذَّر عطف الثاني على الأول للمخالفة التي بينهما ، فعُدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار «أنَّ» ، وأنَّ وما بعدها في تأويل المصدر ، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم .

. . .

فإذا قلت : ماتأتينا فتُحدِّثُنا (١) فكأنك قلت : لا يكون منك إتيان فحديثٌ . وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله وكان ماقبله أمراً أو نهياً أو أستفهاماً أو تحضيضاً / أو عرضاً أو دعاءً أو نفيّاً . [١٦٣و] فإن كان ماقبله خبراً لم يجز النصب بعدها إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو قول الشاعر :

٥٤٢ سَأُنْرِكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرْيَحَا (٢)

فنصب استريح وما قبله واجب .

وإنما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ماقبلها واجباً لأنَّ العطف سائغ لأنَّ الثاني غير مخالف للأول ، فلا موجب لتكلف الإضمار .
فعلى هذا لا يخلو أن يكون الكلام المنفي قبل جملة اسمية أو جملة فعلية .
فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب . فالرفع له معنيان : أحدهما أن يكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبلها في المنفي إذا جعلت ما بعد الفاء معطوفاً على ماقبلها ، وذلك نحو : ماتأتينا فتُحدِّثُنا ، كأنك قلت : ماتأتينا فما تُحدِّثُنا ، فنفيت الإتيان والحديث .

-
- (١) عرض لهذه المسألة سيويه ١٩/١ والمبرد في المقتضب ١٦/٢ .
(٢) نسبه العيني والسيوطي للمغيرة بن حبناء الحنظلي (أموي) ولم يجده البغدادي في ديوانه . ويروى كما نقل الأعلام : لاستريحاً ، ولا شاهد فيه .
الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، ابن الشجري ٢٧٩/١ ، المنى ١٩٠ ، العيني ٣٩٠/٤ ، شواهد المنى ١٦٩ ، الخزائن ٦٠٠/٣ .

والآخر أن يكون مابعد الفاء مقطوعاً (١) مما قبلها فتقول : ماتأتينا فتحدُّثنا ، فنفي الإتيان ثم أوجب الحديث كأنك قلت : ماتأتينا فأنت الآن تحدُّثنا ، وعليه قول الشاعر :

٥٤٣ هـ غير أننا لم تأتينا بيقين
فترجَّي وتكثُر التأملا (٢)

أي فنحنُ فرجَّي .

وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان : أحدهما أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجله الحديث فكأنه قال : ماتأتينا فكيف تحدُّثنا ، أي إن الذي يكون سبباً للحديث إنما هو الإتيان وأنت لم تأت فكيف تحدُّث ؟ والثاني أن يكون أوجب الإتيان ونفى الحديث كأنه قال : ماتأتينا محدثاً بل تأتي غير محدث .

وإن كانت الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة اسمية جاز فيه بعد الفاء وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع على معنى واحد من المعنيين وهو القطع ولا يجوز إعطف لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ، والنصب على المعنيين المتقدمين نحو : ماأنت أخونا فنكريمك .

فإن تقدم على الفاء جملة استفهام فلا يخلو من أن تكون فعلية أو اسمية . فإن كانت فعلية جاز فيها وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى الاستئناف كما تقدَّم ، والنصب على معنى واحد وهو أن تقدَّر الفعل الأول سبباً للثاني . فإذا قلت : هل تأتينا فتحدُّثنا ؟ فرفعه فأحد المعنيين : هل تأتينا فهل تحدُّثنا ؟ والمعنى الثاني الاستفهام عن الإتيان وإيجاب الحديث فكأنك قلت : هل تأتينا ، ثم قلت : فأنت الآن تحدُّثنا .

(١) ج ، ر : مقطوعاً ، وهو تحريف .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . التأمل مصدر أملت إذا رجوته . وأجاز الأعلام النصب

في نرجى على الجواب ومنه الفارسي وابن هشام .

الكتاب ٤١٩/١ ، المغني ٥٢٢ ، الخزائن ٦٠٦/٢ .

فإذا قلت : فتحدثنا ، بالنصب فكأنك قلت : هل يكون منك إتيان فيكون
سبباً للحديث ؟

فإن كانت الجملة الاستهامية اسمية جاز فيما بعد الفاء أيضاً وجهان :
الرفع والنصب ، فالرفع على القطع خاصة : لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ،
والنصب على أن يكون ميباً للثاني ، وذلك نحو قولك : أين بينك فأزورك .
بالرفع والنصب . فالرفع على الاستئناف كأنه استأنف عن مكان البيت ثم استأنف
فقال : فأنا أزورك . / والنصب على السببية كأنه قال : إن يكن مني معرفة [١٦٣ظ]
بينك يكن مني زيارة لك .

وكذلك جملة التمني لا يخلو من أن يكون فيها فعل أو لا يكون . فإن كان فيها
فعل جاز فيما بعد الفاء وجهان : الرفع والنصب .

والرفع له معنيان : العطف والاستئناف كما تقدم ، والنصب له معنى واحد
وهو السببية ، وذلك نحو : ليتني أجد مالا فأفتق منه .

فالرفع على القطع (١) ، كأنك تمنيت أن تجد المال وتفق منه ، والقطع كأنك
تمنيت وجدان المال ثم أخبرت أنك تنفق منه إذا وجدته .

والنصب على السببية كأنك قلت : إن يكن مني وجدان المال يكن مني إنفاق منه .

فإن كانت اسمية لم يذكر فيها فعل فالرفع والنصب . فالرفع على القطع
ولا يجوز العطف كما تقدم ، والنصب على السببية .

فإن كانت الجملة تحضيضاً أو عرضاً أو نهياً أو دعاءً فإنها لا تكون إلا

فعلية ويجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب ، فالرفع على القطع أو الاستئناف ،
والنصب على السببية كما تقدم .

فمثاله في العرض : ألا تنزل عندنا فتحدث ، بالرفع والنصب .

ومثاله في التحضيض : هلا نزلت عندنا فنكرمك ، بالرفع والنصب أيضاً .

ومثاله في الدعاء : غفر الله لزيد فدخله الجنة ، بالرفع والنصب .

فأمّا النهي نحو : لا تضرب زيدا فتندم ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع على

الاستئناف والجزم على العطف والنصب على السببية .

(١) كذا والمصواب : العطف .

وَأَمَّا الْأَمْرُ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِاللَّامِ أَوْ بغير اللام ، فإن كان باللام جازفيه ثلاثة أوجه كالتنهي : الرفع على الاستئناف ، والجزم على العطف ، والنصب على السببية نحو : لنكرم زيدا فيكرمك .

فإن كان بغير اللام فلا يجوز فيما بعد الفاء إلا وجهان : الرفع والنصب . فالرفع على القطع والنصب على السببية ، ولا يجوز الجزم (١) على العطف ، لأن «اضرب» (٢) لاموضع له من الإعراب وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة كقوله :
٥٤٤ على مثل أصحاب البعوضة فاختمسي

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكي (٣)

فعطف أو يبك على معنى فاختمسي ، كأنه قال : ليختمسي أو يبك (٤) .
ومثال ذلك : أكرم زيدا فيكرمك ، بالأوجه الثلاثة .

-
- (١) ج ، و : الجمع ، وهو تحريف . (٢) كذا وهو يريد (أكرم) .
(٣) لنسم بن نيرة . البعوضة : ماء لبني أسد ينجذ قتل فيه مالك بن نيرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . الكتاب ٤٠٩/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، الأصول ١٢٦/٢ ، المحكم ٢٥٦/١ ، معجم البلدان ٢٢٩/٢ ، ابن الشجري ٢٧٥/١ ، الانصاف ٢٧٦ ، المغني ٤١١ ، الخزائن ٦٢٩/٣ .
(٤) ما قرره الشارح هنا مذهب المبرد ، ومذهب سيويه أنه مجزوم بلام مضرة كأنه أراد : ليك . الكتاب ٤٠٩/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ .

رَفَعُ

عبد الرحمن (الرحمن) (الرحمن)

باب الجواب بالفاء

قد تقدم الخلاف في الفعل الذي بعدها بِمَ انتصب . هل بها نفسها وهو مذهب الجرمي ، أو بالخلاف وهو مذهب أهل الكوفة ، أو بإضمار أن وهو مذهبنا ، وهو الصحيح على ما استقر .

وإنما تنصب في الأجوبة الثابتة ، وعلة ذلك أنها لا يكون مابعداً مخالفاً لما قبلها إلا في الأجوبة . وأما الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف ، فلهذا يكون مابعداً أبداً محمولاً على ما قبلها نحو أن تقول : يقوم زيد فيقعده ، ألا ترى أنك لو نصبت لكان المعنى مع الرفع واحداً : لأنك إذا قلت : يكون قيام فقعده ، كان معناه معنى يقوم فيقعده ، فلما استوى / المعنيان وكان في [١٦٤] أحدهما الحمل والعطف على التوهم لم يجوز .

ألا ترى أنهم يحملون على الأول لما شاكلتهما في اللفظ مع فساد المعنى ، فالأخرى أن يحملوا عليه مع أنه يكون في تركه (١) الفساد من الطريقتين وهما العطف على التوهم وترك اللفظ (٢) .

فأما إذا لم يكن اللفظ واجباً فإنك إذا حملت على الأول كان للكلام معنى ، وإذا لم تحمل وعدلت كان للكلام معنى آخر ، فلهذا تصور النصب حتى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه فلا يكون النصب إلا بالخلاف ، أي حيث يكون الخلاف . فترعم نحن أن النصب حيث يكون ، وهم يزعمون أنه يكون بنفس الخلاف . فلنأخذ الأجوبة واحداً واحداً .

وأما النهي فلا يكون إلا بالفعل فتقول : لاتضرب زيدا فتُهيئه ، فما بعد الفاء يتصور فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم .

فإن جزمت فإنه يكون شريكاً للأول فيكون المعنى : لاتضرب زيدا ولا تُهيئه .

(١) كذا والصواب : فيه ترك .

(٢) كذا وفيه اشكال .

وإن نصبت كان الفعل منصوباً بإضمار أن فيكون معطوفاً على مصدر الفعل الأول فتقول : لا يكن منك ضرب فيكون بسببه إهانة ، فهذا يفارق معنى العطف والجزم ، لأنك في الجزم تنهـاء عن الإثنين ابتداء ، وأنت في النصب نهيتـه عن أن يكون الفعل سبباً للثاني ، فهذان معنيان مُتصَوِّران .

والرفع يكون على الاستثـاف ، فكأنك لما قلت : لاتضرب زيداً ، قلت خبراً : فأنت تُكرمه (١) ، فهذا معنى ثالث مفارق لما تقدم .

وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل . فإن كان بفعل فإما أن يكون معرباً أو مبنيـاً . فإن كان معرباً تُصَوِّرُ فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم ، فتقول : لتكرم زيداً فنحسن إليه . فإن جزمـت كان شريك الأول وكان المعنى : لتكرم زيداً ولتُحسن إليه . ومعنى الرفع يبيّن وهو الاستثـاف كأنه قال بعد فراغه : فأنت محسن إليه . والنصب على العطف على المصدر المتوهم وكأنه قال : ليكن إكرام فيكون بسببه إحسان ، فأنت أمرته بالإكرام الذي يكون بسببه الإحسان ، بخلاف جزم الفعلين فإنه يكون أمراً بكل واحد منهما ابتداء من غير تقييد .

فإن كان الفعل مبنيـاً مثل : قُم فَنكرمُ زيداً ، فإن العطف لا يتصوّر لأنه ليس معك ما تعطف عليه ، ألا ترى أن الأول مبني ولا يتصوّر إلا على مذهب أهل الكوفة حيث يزعمون أنه معرب (٢) .

فإن قلت : أجزمه بإضمار اللام ، فالجواب : إنه لا يضمـر الجازم إلا في ضرورة مثل قوله :

٥٤٥ مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبَالَا (٣)

(١) الصواب : نهيه .

(٢) حاشي القرآن ٤٦٩/١ ، المقتضب ٣/٢ ، الانصاف مسألة ٧٢ .

(٣) نسب لسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى . قال المبرد ليس بمعروف .

التبادل : سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال ، وقيل الفساد . ونقل الأعلام أن بعضهم يرى =

فإن قيل : يكون حرف العطف قد ناب مناب تكريره ، فالجواب : إنه لا ينوب حرف العطف إلا أن يقدم العامل نحو : قام زيد وعمرو ، وأنت لم تقدم في : قم عاملاً ، فلم يبق إلا النصب أو الرفع على المعنيين المتقدمين .

فإن كان الأمر باسم فلا يخلو من أن يكون مشتقاً من فعل أو [١٦٤ظ] لا يكون . فإن لم يكن فإنَّ النصب لا يتصور أصلاً ، لأنه ليس ثمَّ ما يدل على المصدر المتهوم ، وذلك : عليك زيداً فيحسن إليك ، فإنما يكون في هذا الرفع خاصة . فإن كان مشتقاً فمنهم من شبهه بهذا ومنع النصب ، لأنه ليس فعل يدل على المصدر .

ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح (١) لأنَّ لفظه لفظ الفعل ، وذلك : نزال فأكرمك . والجزم لا يتصور على حال .

وأما الاستفهام فلا يخلو من أن يدخل على اسم أو على فعل ، فإن دخل على فعل مثل : أتقوم فنكرمك ، جاز الرفع على المعنيين : الاستئناف والتطع ، والنصب على ما ثبت .

فإن دخل على اسم فاما أن يكون ذلك الاسم ظرفاً أو مجروراً . فإن لم يكن لم يجز النصب نحو : أين زيد وهل أخوك زيد فنكرمهُ ؟ لأنه ليس ثمَّ ما يدل على المصدر ، فلم يبق إلا أن يكون مرفوعاً .

فإن كان ثمَّ مجرور أو ظرف نحو : أين بيتك آفي الدار زيد ؟ تُصوّر النصب ، لأنَّ هذا المجرور قد ناب مناب الفعل ولم يعمل العامل فيه ، ألا ترى أنه يتصور اللفظ به فتقول : آفي الدار استقرَّ زيد .

= أن «تقد» مرفوع وحذفت ياءه للضرورة وشله قال ابن الانباري في الانصاف . الكتاب ١/٤٠٨ ، المختضب ٢/١٣٢ ، اللغات ٩٤ ، المخصص ١٧/١٤٧ ، الفصل ٣٢٧ ، ابن الشجري ١/٣٧٥ ، الانصاف ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، الفني ٤٠٩ ، الغني ٤١٨/٤ ، الخزائن ٣/٦٢٩ .

(١) وهو مذنب ابن جني ، مع الخواص ١١/٢ .

فلما كان ثمَّ ما يدل عليه ولم يكن منسوخاً حمل عليه، بخلاف : عليك زيداً، إذ لا يلفظ بهذا الفعل هنا أصلاً، فلما صار لا يلفظ به لم يجز معاملته فيحمل عليه، فيجوز هنا الرفع والنصب.

وأما العرض فلا يكون إلاّ بالفعل فيتصوّر فيما بعد الفاء الرفع والنصب فتقول : ألا تنزلُ عندنا فتحدّثُ. فالرفع على معنيين : الاستئناف والعطف فيكون معنى العطف : ألا تتحدّثُ؟ ومعنى الاستئناف : فنحن نتحدّثُ. وأما النصب فمعناه : ألا يكون نزولُ فيكونَ بسببه حديثٌ.

وأما التحضيض فلا يكون إلاّ بالفعل وهو العرض نفسه وليس بينهما فرق بأكثر من أنّ العرض ليس فيه طلب إنّما هو أن تعرض الفعل وكأنك قلت : آثِرُ فعلٍ هذا إن رأيتَ فعله، وحين حضضت فالمعنى : إفعله، لأنك تطلبه، فالمسألة واحدة (١).

وأما التمني فيتصوّر فيه الرفع والنصب على ما تقدم، فتقول : ليت زيداً يقوم فأكرمه، فترفع أمّا على العطف أو الاستئناف، أو تنصبه على ما تقدم، إلاّ أن يكون الكلام دون فعل فلا يتصوّر النصب نحو : ليت زيداً أخوك.

فإن كان خبر ليت ظرفاً أو مجروراً جاز النصب كما كان ذلك في الاستفهام نحو : ليت لي مالا، ولبت زيداً عندك. لأنّ الظرف والمجرور يدلان على العامل فيهما، ومع ذلك فهو غير مرفوض.

وأما الدعاء، فلا بدّ أن يكون بجملة اسمية أو فعلية، فإن كان بجملة فعلية فلا يخلو من أن يكون الفعل معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي فيجوز ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم. فتقول : ليغفر الله لزيد فيدخل الجنة، ولا يغفر الله له فيدخل النار. فإن كان مبنياً مثل : غفر الله لزيد، تصوّر فيما بعد الفاء / النصب [١٦٥و] وكأنه قال : ليكن غفرانٌ فتكونَ بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف

(١) العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث كما يقول ابن هشام في المنى .

خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء، فتقول: غَفَرَ اللهُ لزيد فيدخله الجنة، لأنَّ هذا لا يتصور فيه إلاَّ الدعاء ولا يتصور الخبر لأنَّنا نعلم ذلك، فإذا ثبت أنَّها كانت محمولة على ما قبلها وشريكها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطى الدعاء لم يتصور الرفع إلاَّ على الاستئناف ولا يتصور العطف لأنَّه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلاً، ألا ترى أنَّك لا تقول في: قام زيد، أنَّه دعاء. وإنَّما قلنا ذلك في غَفَرَ اللهُ لزيد، لما دل عليه الدليل إذ امتنع فيه الخبر، لأنَّه يكون كذباً إن جعل خبراً.

وأما النفي فلا يخلو من أن يكون معه فعل أو لا يكون، فإن لم يكن معه فعل لم يجز النصب نحو: ما زيد أخوك فإتيانا، إلاَّ أن يكون ثم ظرف أو مجرور فإنَّ النصب يُتصور، مثاله: مالي مالٌ فأنتفق منه.

فإنَّما يكون - إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً - مرفوعاً على الاستئناف أو على العطف عطف جملة فعلية على اسمية أو اسمية على فعلية.

فإن لم يكن ثمَّ فعل تصور الرفع والنصب. فالرفع إما على الاستئناف وإما على العطف. فإن استأنفت كان المعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا. وإن عطفت كان شريكاً للأول في النفي فيكون المعنى: ما تأتينا وما تحدثنا.

وإن نصبت فإنَّما تنصب على إضمار « أن » فتعطف مصدراً على مثله، فالمعنى إذا نصبت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا المعنى تنصب. وهذا الكلام يقال على معنيين، أما: ما يكون إتيانٌ فيكون بسببه حديثٌ، أي ما تأتني فكيف تحدثت، أي أنَّ الحديث كان يكون لو أتيت وأنت لا تأتني فكيف تحدثت، فهو ينفي الحديث والإتيان.

فإن قيل: هذا أحد معنَي الرفع، قلت: لا بل نفيتهما في الرفع ابتداءً، ونفيت هنا الحديث الذي يكون سبباً للإتيان (١).

(١) كذا والمواب: سببه الإتيان.

والمعنى الثاني : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ ، أي ما يكون معه حديث إنما يأتي ولا يحدث فقوله : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ ، يقتضى هذين المعنيين ، فكان النصب يعطيهما .

وأنت إذا قلت : لم يقم زيدٌ فعمروٌ ، احتمل معنيين : أحدهما لم يقم هذا ولا هذا ، والآخر : لم يبقوا إنَّما قام أحدهما ، فالنفي يقتضى هذين المعنيين في النصب بخلاف ما تقدَّم ، لأنَّه لم يقتضِ النصب إلاَّ معنى واحداً . والرفع اما بالعطف أو بالاستثناف . هذا إن كان الأول مرفوعاً فإن كان منصوباً حملت عليه منصوباً مثله ، وكذلك إن كان مجزوماً جزمته ما يُحمل عليه نحو : لم تأتينا فتُحدِّثنا ولن تأتينا فتُحدِّثنا .
فهذا جملة ما في الفاء .

واعلم أنَّه لو (١) كان لفظ ما قبلها نفيًا والمعنى على الإيجاب فإنَّ النصب لا يجوز ، فمن ذلك : ما زال زيدٌ قائماً فنكرمه ، لأنَّ المعنى ثبت على القيام ، فإنَّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستثناف .

/ ومما خالفنا فيه بعض الكوفية (٢) «لعلَّ» إذا كانت استفهاماً [١٦٥ ظ]
فأجازوا النصب بعدها وذلك : لعلَّ تحجُّ فأحجَّ معك ، أي هل تحجُّ فأحجَّ معك ؟ فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا (٣) .
ومما خالفونا فيه «كأنَّ» إذا خرجت عن التشبيه وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك : كأنِّي يزيدُ يأتي فنكرمه ، فهذا معناه : ما هو إلاَّ يأتي فنكرمه (٤) وهذا لا يحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قلنا به .
ومما خالفونا فيه أيضاً «إنَّما» وذلك : إنَّما هي ضربةٌ من الأسد فتُحطِّمه ، والنصب عندنا لا يجوز ، لأنَّ الكلام موجب ، ألا ترى أنَّ لا قد دخلت (٥) .

• • •

(١) ر : إذا .

(٢) ر : الكوفيين ، (٣) ووافقهم ابن مالك المع ١٢/٢ .

(٣) كذا في ج ، ر : والعبارة مضطربة .

واعلم أن الفاء إذا دخلت على الفعل وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نقي الفعل في حقه أو إلى ما أوجب في حقه. فإن رجع إلى ما نقي عنه الفعل نصبته وإلا رفعت ، مثاله : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرمه ، إن جعلت الفاء لأحد نصبته ، كأنه قال : ما جاءني أحدٌ فأكرمه .

وإن جعلتها لزيد لم تنصب ، لأن المعنى : جاء زيدٌ فأكرمه ، وذلك لا يجوز

• • •

واعلم أن ما قبل الفاء إذا كان له معمول وأخرته إلى ما بعد الفاء نحو : ما ضربتُ فأهنته (١) زيدا ، فقيه خلاف .

فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع (٢) . فالمجيز يقول : انك لم تفصل إلا بمعطوف على الفعل بخلاف : إن ضربتُ فهو مكرمٌ زيدا ، هذا لا يجوز باتفاق ، لأنك فصلت بما ليس بمعمول للفعل الأول ولا معطوف عليه . لأن الجواب (٣) ليس محمولا على الشرط ، ولو كان معطوفاً عليه لشركه في المعنى .

والمانع يقول : إن الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صحَّ النصب ، والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء . والصحيح أن لا تميز هذا بإزالة شيء عن موضعه (٤) ، لأنَّ لمنع النصب لحظة وإيجازته لحظة ، فلو كان القياس لا يقبل مع النصب لأخترناه ، لكن لا نقول به إلا أن سمع ، وهذا حسن جداً .

(١) كذا ولله : فأهنته .

(٢) في الجمع ١٢/٢ أن الذي أجازاه هم الكوفيون والذي منعه هم البصريون وأكثر النحويين .

(٣) ج ، ر : الجواز ، وهو تحريف .

(٤) كذا ولعل فيه سقطا فالعبارة مضطربة .

واعلم أن الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي فقد قلنا ان حكمه كحكم الأمر ، ولكن ذلك ليس على الإطلاق بل نزيد فيه قيداً ، وهو أن نقول : إلا أن يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس ، فإنَّ النصب هناك لا يجوز ، وذلك : لِيَتَغْفَرَ اللهُ لَزَيْدٍ وَيَقْطَعَ يَدَهُ ، لا يجوز ، لأنَّ اللام الأولى على معنى الدعاء له والثانية تجزم على معنى الدعاء عليه ، فلم يجوز النصب ولا الجزم فإنَّما يكون مقتطعاً ونعلم أنَّه دعاء بقرينة وهو أنَّه لا يمكن أن يكون خبراً (١) .

• • •

وخالف أهل الكوفة في «غير» فأجازوا النصب بعدها ، لأنَّ معناها النفي وذلك : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك (٢) . وهذا لا يجوز لأنَّ غيراً مع المضاف إليه اسم واحد فلا يسوغ أن تقدَّر بعدها وما أضيفت إليه مصدرأ ، لأنَّها لا تصبح لها معنى إذ ذاك بخلاف لام الأمر وما ، لأنَّك / تقدَّر بعدها [١٦٦ و] المصدر فتقول : ليكن كذلك وما يكون كذا ، وغير لا يتصور فيها ذلك ، لأنَّها مع ما بعدها اسم فلا يفصل بينهما بشيءٍ آخر لأنَّ ذلك إبطالاً لوضعها .

• • •

ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن وذلك : حسبتهُ شتمني فاثبت عليه ، لأنَّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز ..

(١) كذا ولعل فيه سقطاً فالعبارة مضطربة .

(٢) نقله عنهم الصغار في شرح الكتاب ، كما في المع ١٢/٢ .

باب أو

اعلم أن «أو» لا تنصب من الكلام إلا في موضعين ، أحدهما : أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ويكون بعدها فعل فلا يجوز عطف الفعل على الاسم فتنصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وتكون «أن» وما بعدها في تقدير اسم فتجيء عاطفة على اسم ، ونظيره :

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزّةٌ وآلٌ مُسيعٍ أو أموءك علقما (٢٩)
فكانه قال : أو أساءتك .

والآخر : أن يقع بعدها الفعل ويكون معناها معنى كي أو إلى أن (١) نحو :
لألزمك أو تقضيني حقي . تريد : كي تقضيني حقي .

ومثالها بمعنى إلى أن قوله :

٥٤٦ فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنُعذراً (٢)
يريد إلى أن نموت فنُعذر ، ولا يتصور أن تكون هنا بمعنى كي ، لأنه لا يطلب الملك كي يموت .

ولا تنصب في غير ما ذكرنا إلا ضرورة كقوله :

٥٤٧ فسر في بلاد الله والتمس الغنى تعيش ذا يسارٍ أوتِمت فتُعذراً (٣)
ألا ترى أنه لا يتصور أن تكون بمعنى كي ، لأنه لا يلتمس الغنى كي يموت .
ولا يلزم إذا التمس الغنى أن يعيش ذا يسارٍ إلى أن يموت ، فلذلك جعلنا
النصب بعدها ضرورة .
وهذا نهاية الكلام في «أو» .

(١) هذا قول الزجاجة في الجمل وهو يفيد الغاية ، وقول سيويه : إلا أن ، وهي تفيد
الامتناء وهو قول عامة النحويين وأثبت ابن هشام المعنيين في المنى ٦٩ ، الكتاب ١/٢٢٧ ،
الجمل ١٩٧ .

(٢) لامرئ القيس من قصيدة في رحلته إلى قيصر ، والفسير يعود على رفيقه عمر بن قيس
الذي جزع لفراق أهله ودياره . الكتاب ١/٢٢٧ ، الشعر والشعراء ١١٨ ، المقنضب
٢٨/٢ ، الجمل ١٩٧ ، اللامات ٥٦ ، الخصائص ١/٢٦٣ ، ابن السجري ٢/٣١٩ ،
الخرافة ٣/٦٠٩ ، الديوان ٦٦ .

(٣) أنشد الرمانى عن الرياشي ولم ينسبه ، قال : كان الوجه في هذا وحده الكلام أن يقول :
تمش ذا يسار أو تموت ، أي يكون أحد الأمرين . التوجيه ١١٠ .

اعلم أن الواو تنصب في موضعين : أحدهما أن تعطف فعلا على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك فتنصب الفعل بإضمار أن فتكون أو وما بعدها بتأويل المصدر فتكون قد عطفت اسماً على اسم كقوله :

لبس عباءة وتقر عيني (٢٨)
بعطف وتقر على اللبس . كأنه قال : وقرور عيني .

والموضع الآخر : أن يتعذر العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إذا أردت النهي عن الجمع بينهما ولم ترد النهي عنهما على كل حال ، فلما خالف ما بعدها لما قبلها نصب الفعل بإضمار أن وكانت أن وما بعدها بتأويل المصدر ، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهم للفعل المتقدم ، فكأنك قلت : لا يكن منك أكل للسمك مع شرب اللبن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تمن .

ومسائل هذا الباب تجري على ما ذكرنا في مسائل القاء . فإن قيل : فكيف قال الشاعر :

٥٤٨ فما أنا للشيء الذي ليس ناعمي ويغضب منه صاحبي بقول (١)
فنصب بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر ؟

فالجواب عن هذا شيان : أحدهما أن اسم الفاعل الذي هو ناعمي دليل على المصدر وكأنه قال : ليس فيه نفع مع غضب صاحبي / منه . [١٦٦ ظ]
والآخر أن تكون «ليس» دليلاً على المصدر بمعناها كأنه قال : الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه . والدليل على أن ليس تجري مجرى الفعل التام قوله :

٥٤٩ بما لستما أهل الحياة والغدر (٢)

- (١) لكعب بن سعد الفتوي (اسلامي) . الكتاب ١/٤٢٦ ، الاصميات ٧١ ، المقتضب ١٩/٢ ، أمالي القالي ١٥٣/٢ ، الفصل ٢٤٩ ، الخزائن ٦١٩/٣ .
- (٢) صده : أليس أمير في الأمور بأنتما . ولا يعرف قائله . والباء في أنتما زائدة والتقدير : أليس أنتما أمير . المنه ٣٣٩ ، المعني ٤٢٢/١ .

فأدخل ما المصدرية على ليس وهي لا تدخل إلا على الفعل ، وفي هذا أدل دليل على أنها فعل . وقوله :

٥٥٠ لانتَهَ عن خُلُقٍ وتأثيَ مثلهُ (١)
ويروى بنصب الياء من وتأثي وتسكينها . فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما ، كأنه قال : لا يكن (٢) منك نهْيٌ مع اتیانِ مثلٍ ما تنهى عنه .

ومن سكنها فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة ، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب . والآخر أن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال : لانتَهَ عن خلقٍ في حال إتيانِك مثله ، فيكون معناه كغنى المنصوب . وفي هذا الوجه ضعف ، لأنَّ واو الحال لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلا شاذاً نحو ما حكى من دخولها على الفعل المضارع ، وذلك قليل نحو : قمتُ وأصكُ عينه .

(١) عجزه : عار عليك إذا فعلت عظيم . وهو منصوب في الكتاب للأعطل ، وجاء في قصيدة لأبي الأسود الدؤلي ، ونسب لغيره أيضاً . قال القراء : والجزم في هذا البيت جائز ، أي لا تفعل واحداً من هذين . وقال المبرد : ولو جزم كان المعنى فاسداً . الكتاب ٤٢٤/١ ، معاني القرآن ١٣٤/١ ، ١١٥ ، المقنَّب ٢٦/٢ ، الجمل ١٩٨ ، حاشية البحري ١٧٤ ، المؤلف والمختلف ١٧٩ ، الخزائن ٦١٧/٣ .
(٢) ج ، ر : ليكن ، وهو تحريف .

بابٌ وَحْدَهُ

اختلف النحويون في «وحده» فمنهم من زعم أنه انتصب انتصاب الظرف وهو بونس . ويقول : إنك إذا قلت : جاء زيدٌ وحدهُ ، فالمعنى جاء زيدٌ على انفرادِهِ (١) ، فكأنَّ أصله : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حذف حرف الجر (٢) .

ومنهم من قال : إنه مصدر وضع موضع الحال ، والذي يقول هذا على قسمين : منهم من يقول أنه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة .

فالذي قال إنه مصدر على حذف الزيادة (٣) قال : وجدنا مصدر أفعل يأتي على وزن مصدر فَعَلَّ ، ومصدر تفعَّل يأتي على وزن مصدر فَعَّلَ : فمثال الأول : واللهُ أنبتكم من الأرض نباتا (٤) . ومثال الثاني : وتبتَّل إليه نبتلا (٥) .

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة (٦) .

أما بونس فبدل على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس .

فإن قيل : قد حكى ابن الأعرابي : جلسَ على وحدهِ ، وجلسا على وحدَيْهِما وجلسوا على وحدَيْهِم (٧) ، فالجواب : أن هذا لا يقطع بمذهب سيبويه (٨) على ما يبين ، لأنَّ هذا يجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في حُجَيْشٍ وحدهِ ونَسِيجٍ وحدهِ (٩) . فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه .

(١) ر : انفراد (٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) الواضح أن قبل هذا سقطا . (٤) نوح : ١٧ .

(٥) المزمل : ٨ .

(٦) انظر المختص ١٧/١٩٨ ، ابن يمش ٢/٦٣ ، الاشياء والنظائر ١/٦٣ .

(٧) تهذيب اللغة ٥/١٩٩ ، اللسان : وحد .

(٨) كذا وهو يريد بونس .

(٩) الكتاب ١٨٩/١ وانظر ٢/١٢٦ تطبيق ٣ .

وأماً سبويه رحمه الله فذهب إلى أنه اسم موضوع المصدر الموضوع موضع الحال ، ولم يجعلها مصادر ، أعني : وَحْدَهُ وَقَضَّهُمْ (١) وثلاثتهم إلى العشرة ، لأنها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر ، فلو سميها مصادر لكان على حدّ تسميتها ويحاً وويلاً مصادر ، لكن الحق أنها ليست مصادر .

فإن قيل : قد حكى : وَحْدَهُ يَحْدُهُ يَحْدُهُ وَحْدًا ، إذا مرّ به منفرداً ، ووحد الرجل يتوحد واحدةً ووحدًا ، إذا كان منفرداً . وقد حكى أيضاً لقضّهم فعل / وذلك قضّضت عليهم الخيل (٢) ، إذا جمعتها عليهم ، [١٦٧] وأما ثلاثتهم فيقال : ثلاثٌ وربّعتُ إلى العشرة .

فالجواب : إنّ الذي حكى في وحده وقضّضه مما انفرد به كتاب العين ، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات ، لأنّه لا واضح له . وأما ثلاثُ القوم وربّعتهم فهي أفعال مأخوذة من الأسماء على حدّ : تَرَبَّ ، من التراب ، ولو كانت مصادر لحأت على أبنية المصادر ، ألا ترى أنّ ثمانية وأربعة لم يجيء قط مصدر على بنائهما فدلّ ذلك على أنّها ليست بمصادر .

ومما يدل على أنّ وَحْدَهُ ليس بمصدر ، ولا وَحْدٌ ، على حذف الزيادة أنّه لو كان مصدراً لتصرّف فكان يكون فاعلاً ومفعولاً كما يكون : قتله صبراً ، وبابه .

فلولا أنّه اسم موضوع المصدر لما امتنع من التصرف ، لأنّ المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف ، اللهم إلاّ أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كسبحان الله ، فإنّها إذ ذاك لا تتصرّف ، .

ومما يرد به على يونس مجيئه في موضع الجمع مفرداً فتقول : يا لِقَوْمِ وَحْدَهُمْ ، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً ، ولنا العذر عن

(١) يريد قولهم : جاورا قضّضهم بقضّضهم أي جيباً ، وهو مأخوذ من القض وهو الكسر

لأن مع الاجتماع والازدحام كاسرا ومكسوراً . ابن يعيش ٦٣/٢ ، الخزانة ٥٢٥/١ .

(٢) انظر اللسان : قضّض .

مجيئه مثني وهو أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ثُنِّي وجمع .
فقد تقرر صحة مذهب سيبويه رحمه الله . فلذا قلت : مررت به وحدهُ ،
فمعناه عند الخليل : أفردتهُ لإفراداً (١) .

وزعم المبرد أنَّه في معنى مفرد (٢) ، وهذا أولى من مذهب الخليل لا طراده
ألا ترى أنَّك إذا قلت : لا إله إلا الله وحدهُ ، لم يصح أن تقدّر أفردته
بذلك ، لأنَّك لا تفرده ، بل هو الذي انفرد سبحانه ، وكذلك قوله :
٥٥١ والذئب أخشاهُ إنْ مرَّرتُ بهِ وَحْدِي..... (٣)
يريد منفرداً .

وأما ثلاثتهم وأربعتهم ، فزعم الخليل رحمه الله (٤) ، أنَّك إذا نصبت
قلت : مررت بالقومِ ثلاثتهمُ ، فالمعنى : مررتُ بهؤلاءِ فقط لم تجاورهمُ ،
ومُرادك بذلك أنَّك لم تمر بغيرهم وقت مرورك بهم .

وإذا جررت فلم تعرض لأنك لم تمر بغيرهم بل يحتمل أنك مررت بهم
ولم يكن معهم غيرهم ، ويحتمل أن يكون معهم غيرهم . فمقتضى الخبر
أنَّهم كانوا ثلاثة ومررت بهم

وهل كان معهم غيرهم أولاً ، ليس في اللفظ تعرض لذلك على ما بيّن .
وذلك أنك إذا نصبت فإنَّما تنصب على الحال ، وكأنك قلت : مررتُ
بهم في حال أنَّهم ثلاثة ، فمحال أن يكون معهم غيرهم ولا يكون الكلام
كذباً ، فالحال اقتضت هذا المعنى .

وأما الجر فعلى أنَّك مررت بالقوم كلهم ، ولا يتقضى هذا أن يكون معهم
غيرهم ، لأنَّه إذا كان معهم غيرهم صحَّ أن تقول : مررتُ بالثلاثة كلَّهم ،

(١) الكتاب ١٨٧/١ .

(٢) الذي في المقتضب ٢٣٩/٣ موافق لقول الخليل .

(٣) تنبيه : وأخشى الرياح والمطرا . وانظر الشاهد ٢٧١ .

(٤) الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٩/٣ ، الجمل ٢٠٠ .

ولا يكون الكلام كذباً ، فلهذا فرق النحويون بين النصب والجر (١) .

• • •

وتعرضُ في هذا الباب مسألةً مشكّلةً ، وهي أن النحويين اتفقوا على أن قولك : مررت بالقوم ثلاثتهم ، تأكيد ولا يحفظ عنهم خلاف في ذلك . ويسبق الى خاطر جواز البدل أكثر من سبق / التأكيد . [١٦٧ ظ] فالذي حملهم على هذا - والله أعلم - أنه يقال في معنى أن القوم ثلاثة .

وكذلك إذا قلت : مررت بالقوم أربعتهم ، فالمعنى أن القوم أربعة . فإذا ثبت هذا فاعلم أنه إذا قلنا فيه بدل فإنه يكون إذ ذاك بدل شيء من شيء .

فإذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم ، فالضمير المتصل الثلاثة هم القوم والثلاثة هم القوم ، فيكون فيه إضافة الشيء الى نفسه .

فإن قيل : وكذلك يلزم في التأكيد ، فالجواب : إن ذلك محتمل في التأكيد لأنه في معنى كلهم . وقد استشهد (٢) في «كل» إضافتها الى ما هو هي فيقولون : كل القوم لأنها محمولة على بعض وهي تقيضتها ، فكما يقال بعضهم فكذلك يقال كلهم .

فإذا قلت : ضربت زيدا وحده ، ففيه خلاف . فسيبويه رحمه الله لا يجعله حالا إلا من الفاعل (٣) ، أي أفردته بالضرب فكأنك مفرد له ، وأبو العباس يميز أن يكون حالا من المفعول (٤) فإذا قلت : ضربت زيدا وحده ، فمعناه : ضربت زيدا في حال أنه مفرد بالضرب .

(١) النصب لغة الحجاز والجر لغة تميم حيث يحملون ثلاثة ونحوه نوابغ لما قبلها . الكتاب

١٨٧/١ . (٢) كذا والمواب اشهر .

(٣) كل ما فر به سيبويه هذه الصيغ قال فيه : أنه تمثيل ولم يتكلم به ١٨٧/١ .

(٤) المقتضب ٢٤٠/٤ .

ومذهب سيبويه أولى لأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها
موضع المفعول .

ولا يجوز في وحده الرفع (١) إلا ما شذَّ ، ولا يقاس عليه ، وهو : عَوَّيْ
وحده ، وجُحَّيشُ وحده ونَسِيجُ وحده (٢) .

(١) كذا والصواب : الجر .

(٢) عوَّيْ مصدر غير وهو حمار الوحش والحمار الأليف ، وجحَّيش مصدر جحش وهو ولد
الحمار وهذا يقال في ذم الرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأيه . ونسيج وحده يقال
في مدح الرجل وأصله أن الثوب إذا كان رقيقاً فلا ينسج على منواله منه غيره فكأنه قال :
نسيج أفراده . وانظر الميداني ١٣/٢ ، المفتضب ٢٤٢/٣ ، الجمل ٢٠٠ ، ابن يمين ٦٣/٢ .

باب من مسائل حتى في الأفعال

«حتى» لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً أو استقبالا (١) أو ماضياً .

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ليس إلا ، وإن كان مستقبلاً فالنصب ليس إلا .

ولذلك كله أسباب أوجبت ما ذكرنا .

وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالنصب ليس إلا نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، لأنَّ السبب هنا لا يعقل ، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو إلى أن ، فلذلك انتصب .
فإذا كان ما قبلها سبباً فلا يخلو أن يكون الفعل الذي بعده حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً .

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ، لأنَّها تكون سبباً بمنزلة القاء والقاء لا تنصب فارفع فتقول : سرتُ حتى أدخلُها ، تريد : دخلتُ (٢) لأنني سرتُ ، فأنا داخلٌ لأنني سرتُ .

فإن كان مستقبلاً فأمّا أن تلحظ السببية أو تلحظها ، فإن لحظتها فحرف السبب الذي يعطي الاستقبال إنَّما هو كي ، فتقول : سرتُ حتى أدخلُها ، أي كان سيري حتى أدخل . وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية وكان المعنى : سرتُ إلى هذه الغاية ، لأنَّ الذي كان لأجل الدخول هو السير .

فالنصب على معنيين والرفع على معنيين أيضاً . وقد تبينَ ليمَ يرفع إذا كان حالاً أو ماضياً ، لأنَّه لا بد من السبب ، وليس ثمَّ حرف / يعطيه من [١٦٨ و] ذلك الزمان إلا القاء فلم تعمل .

فإذا نصبت فعل المعنيين كما قلنا ، هذا ما لم يقع قبل الفعل الذي يكون سبباً

(١) ر : مستقبلاً .

(٢) ر : قد دخلت .

حرف النفي أو يقل أو يكثر ، فإن وقع قبل الفعل حرف النفي فقلت : ما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ فالنصب لم يذكر سبويه رحمه الله غيره ، قال : لأنَّ الرفع إنَّما يكون على معنى السبب ، وعدم السير لا يكون موجباً للدخول إذ لا يتصور : ما سرتُ فكان عدمُ السير مؤدياً إلى أن دخلت أو إلى أنني داخل الآن (١) .

وزعم الأخفش أنَّ الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول . هذا مالا يقوله أحد ، وإنما يكون على نفي معنى السير والدخول فيكون أبداً واجباً ، فإذا قال قائل : قد سرتُ فدخلتُ ، قلت له : ما سرتُ فدخلتُ . فإذا قال : قد سرتُ فأتَّ داخل ، قلت له : ما سرتُ فأنا داخل الآن ، وهذا حسنٌ جداً .

وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسبويه ، لأنَّ سبويه رحمه الله إنَّما مع الرفع بتقدير أنَّ السير يكون عدمه سبباً للدخول ولم يتكلم في هذا . فذا أولى أن يلتبس لهما .

• • •

فإن قلتَ الفعل أو كثرته فقلت : قلتما سرتُ أو كثر ما سرتُ حتى أدخلُ ، كان الرفع مع التكرير أحسن من النصب ، لأنَّك قد قويت السبب ، والرفع أبداً إنَّما يكون على السببية .

وإن قلتَ كان النصب أحسن ، لأنَّه يكون على غير معنى السببية ، فحيث يكثر السبب يقوى الرفع . وحيث يضعف السبب ويقل يضعف الرفع . فهذا معنى حتى وعملها بالنظر لمذهب أهل البصرة .

• • •

وينبغي أن يعلم أنَّ السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى فاعل الفعل الذي قبلها ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ ، فإن لم يكن كذلك لم يكن

سبياً إلا أن يكون اللفظ مشعراً فتقول : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، فهذا ليس بسببي وتقول : سرتُ حتى تدخلَ راحلتي تكلُّ مطيئتي .
فإن قلت : سرتُ حتى يدخلَ عبدُ الله ، لم يكن سبياً إلا أن أردت ذلك فيكون حكم ذلك حكم السبي ، إن كان الفعل ماضياً أو حالاً فالرفع وإن لم يكن فالنصب .

واعلم أن التقليل والتكثير في السبي ليس مقصوراً على قلماً وكثر بل يجري مجرى التكثير : سرتُ سيراً كثيراً وسرتُ سيراً شديداً ، ومجرى التقليل : سرتُ سيراً قليلاً وضعيفاً .

ومما يجري مجرى تقليل السبب ، إنمّا في أحد وجهيها ، لأنّها تكون للحصر فتقول : إنمّا ضربتُ عبدَ الله ، أى ماضيتُ إلاّ إياه ، وتقول : إنمّا سرتُ حتى أدخلتها ، أى سيرى إنمّا لم يكن إلاّ لهذه الغاية ، فهو قليل يجري مجرى تقليل السبب في هذا الوجه ، فيكون الرفع معها قوياً والنصب ضعيفاً .

فإن أدخلتَ في الكلام أرى أو حسبتُ أو ظننتُ فلا يخلو أن تدخلها قبل حتى أو بعدها . فإن أدخلتها بعدها فحكمها ما تقدم وإن كان الفعل القبلي سبياً فالرفع إن كان ماضياً أو حالاً والنصب إن كان مستقبلاً .

وإن لم يكن الفعل القبلي سبياً فالنصب على معنى إلى أن وكى [١٦٨ظ] فتقول : سرتُ حتى أدخلها أرى أو أظنُّ أو أحسبُ ، بالرفع والنصب على حسب المعنى .

فإن أدخلتها قبل حتى فقلت : سرتُ أرى حتى أدخل المدينة ، لم يتصور الرفع ، لأنك لم تثبت سيراً يكون سبياً إنمّا جعلته فيما ترى وأنت في تأخيرهِ (١) وقد بنيت الكلام على اليقين في مضى الحرف معطلا .

(١) كذا في ج ، ر وهو شكل .

وكل ما ذكرنا من الأحكام إنمّا يكون ما لم تقع حتى خبراً فيكون لما موضع من الإعراب . فإن لم يكن الأمر على هذا وكانت حتى خبراً لم يجز الرفع فتقول : كان سيري جنبى أدخل المدينة .

وإنمّا لم يجز الرفع لأنّها إذ ذاك بمنزلة الفاء عاطفة وخبر لمبتدأ لا يكون معطوفاً ، لا يجوز : زيدٌ فقائمٌ ، ولا زيدٌ فقامٌ ، ولا زيدٌ فقام أبوه . فإنمّا يكون إذ ذاك بمنزلة إلى ، وإلى تقع خبراً لمبتدأ فتقول : كان سيري إلى هذه الغابة .

• • •

وخالفنا أهل الكوفة في مسألتين مما تقدم ، فمذهبنا أنّ الفعل الذى قبل حتى إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلّا النصب نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، وزعم أهل الكوفة أنّ الرفع جائز ، حكوا من كلامهم : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ بعِرفة .

وهذا من أسوأ ما سُمِعَ عنهم ، ألا ترى أنّ هذا سبب ، لأنّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جيد السير لو ضُعف ، فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم الشئ .

وخالف الفراء فيما لا يتناول من الأفعال فمنع فيه النصب . والذي لا يتناول هو الذى لا يمتد نحو : قمتُ حتى أخذُ بحلقه ، لا يجوز هنا عنده النصب ، لأنّ هذا الفعل لا يمتد ، فليس له غاية ينتهى إليها وإنمّا أردت قمتُ فأخذتُ ، ولم يمتد القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغابة . وهذا فاسد ، لأنّه ينتصب على معنى كي كأنّه قال : قمت كي أخذ بحلقه ، وزعم أنّه لم يسمع فيه إلّا الرفع ، فإن كان ما قال حقاً فيكون عليه أنه جعله لقربه من الحال كأنّه حال ، فلم يكن فيه إلّا الرفع ، ولا بمنع النصب بل يجوز بالقياس ، ولا مانع يمنع منه إذا أورد .

وهم قد خالفونا في السبي وفي غير السبي ، وخالفونا أيضاً في مسألتين أخريين من السبي وغيره .

فأما الكسائي فإنه زعم أن الحال وإن كان ماقبله سيباً فإنه يجوز نصبه،
فأجاز النصب (١) فيما أنشده البصريون من قول الشاعر :

٥٥٢ يَفْشُونَ حَتَّى مَاتَهُرُ كَلَابُهُمْ

لابسألونَ عن السَّوادِ الْمُقْبِلِ (٢)

وهو فاسد ، لأنه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ، لأن التواصب تخلص
الفعل للاستقبال والمعنى على الحال ، فلا سبيل لما قال .

وخالفونا في غير المبني ففضلوا الفعل الذي بعد حتى إلى ما هو جاذب
وإلى ما ليس كذلك . فما كان جاذباً فالنصب وذلك : سرتُ حتى تطلعَ
الشمسُ ، لأنَّ طلوع الشمس جاذب . / [١٦٩و]

فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك : سرتُ حتى يعلمُ اللهُ أنِّي كالُ .
فلا يتصور هنا «إلى أن» لأنَّ هذا لم يحدث عن سيرك فيكون غاية له
ولا يتصور معنى «كي» لأنَّ المعنى ليس عليها ، فأثبتوا أن تكون عاطفة
من غير سبب . وهذا غلط بيِّن لأنَّهم لما تحققوا أنَّ علم الله ليس بحادث
بقي لهم هذا الخيال هنا ، وليس الأمر على ما زعموا لأنَّ علم الله أنِّي
كالُ حادثٌ عن سيرى ، لأنَّ الله تعالى لا يعلم أنِّي كالُ في الحال إلاَّ
إذا كنتُ كالاً في الحال . فتعلَّقَ المعلم هنا حادث وسبب سيرك بالفعل
سبب ، فلهذا كان مرفوعاً لا لما قالوه .

وامتنع النصب على معنى «إلى أن» لأنَّ المعنى يبطل الأمر ، ألا ترى أنَّكَ
إذا قلت : سرتُ حتى يعلمَ اللهُ أنِّي (٣) كالُ ، فهو الآن كالُ والله يعلم
أنَّه كالُ ولو قلت : إلى أن يعلمَ الله ، لكان هذا المعنى مستقبلاً ، فلمَّا
تناقض لم يكن النصب .

وليس النصب على معنى كى فيما يقصده عاملاً في هذا الموضع .
فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها .

(١) مع المراجع ٩/٢ .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في مدح آل جفنة الفاسية . يفتنون : يشاهم الناس والأصناف .

السواد : الشخص . الكتاب ٤١٣/١ ، الشر والشراء ٣٠٦ ، المغنى ٤١٣٧ ، ٤٧٧٠ ،

الديوان ١٨٠ .

(٣) كذا والنائب الباق : أنه .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن أبي بكر
(سكنه الله الفردوس)

باب من مسائل الفاء

الفاء لا يخلو أن يتقدّمها في هذا الباب كلام تام أو غير تام .
فإن تقدّمها كلام غير تام لم يجز فيما بعد الفاء النسب نحو : مازيدٌ فمحدثنا
قائمٌ ، لأنّ العطف على المعنى لا يجوز إلاّ بعد تمام الكلام ، وهنا لم يتم .
وزعم بعض الكوفيين أنّه يجوز النصب على التقديم والتأخير ، وذلك
لا يجوز عندنا لما قدّمنا .

فإذا تقدّمها كلام تام فلا يخلو أن يتأخر - له بعد العطف بالفاء - معمول أولاً
يتأخر . فإنّ تأخّر له معمول نحو : ماتأينا فتحديثنا اليوم ، فإنّ تحديثنا
يكون منصوباً بإضمار أنّ وهو معطوف على مصدر تأتينا المتوهم ، فكما
لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه فكذلك لا يجوز الفصل بين
ماتأينا وما يعمل فيه . لأنّه في تقدير المصدر .

وزعم أكثر أهل الكوفة أنّه يجوز النصب . والصحيح أنّه لا يجوز التقديم
إلاّ حيث سمع لما ذكرنا .

فإن لم يتأخر له معمول فلا يخلو أن تكون الجملة اسمية أو فعلية . فإن كانت
الجملة اسمية مثل قولك : مازيدٌ قائمٌ فيحدثنا ، فالرفع على القطع عند أبي
بكر و أكثر النحاة . وزعمت طائفة من النحويين أنّه يجوز النصب . وقد
تقدم الصحيح من المذهبين . فإن كانت الجملة فعلية فالنصب على معنيين
والرفع على معنيين وقد تقدّم ذلك .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السُّلَمِيّ (ابن النجدي)

باب من مسائل إذن

اختلف النحويون في صورة إذن في الخط . فمذهب المازني أنها تكتب بالألف ، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون . والقراء يفصل فيقول : لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة . فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنها قد ضعفت وإن كانت معملة كتبت بالنون ، لأنها قد قويت .

والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين : أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف ، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على / [١٦٩ ظ] صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون . وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا .

وإذن جواب وجزاء ، كذا قال سيويه رحمه الله في باب عدة ما يكون الكلام (١) . ففهم الاستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنه شرط وجواب وأخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه ، فحيثما جاءت قدرها بفعل الشرط والجزاء .

فإذا قلت لمن قال لك : أنا أزورك ، إذن أكرمك ، فمعناه : إن تزرتني أكرمك ، فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى : فعلتها إذن وأنا من الضالين (٢) . فلما قدر : إن كنت فعلتها فأنا ضال ، جاءه (٣) إثبات الضلال لموسى عليه السلام .

قال : ولم يرد إثبات الضلال لنفسه . فأثار اشكالاً على فهمه . فكان انفصاله عن هذا بأن قال : معنى قوله (٤) : وأنت من الكافرين (٥) . أي بأنعمي ،

(١) الكتاب ٣١٢/٢ .

(٢) الشعراء : ٢٠ .

(٣) كذا ولعله : جابه .

(٤) التفسير يعود على فرعون الذي جاءت الآية على لسانه .

(٥) الشعراء : ١٩ .

فقال له موسى عليه السلام : إن كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتِكَ فأنا من الضالين ،
أي من الجاهلين بأنَّ الوكزة تقضي على القبطي (١) .

وهذا الكلام معترض ، لأنَّ فيه أنَّ الكافر إذا أُطلق فإنما يراد به المضاد
للمؤمن . فإنَّ أَرَدْتَ غير ذلك قيَّدتْ ، وكذلك الضلال إنَّما هو على هذا
الإطلاق .

وأمَّا أن يراد به جاهل بكذا فلا .

وبتسليم هذا الإطلاق فيه عكس المعنى لأنَّه إذا كان فاعلاً تلك الفعلة كافراً
فليس من الضالين إنَّما يكون من المضلِّين .

وكلامه معترض في هذا بيِّنُ الاعتراض ، لأنه بنى الأمر على أنَّ «إذن» شرط
وجواب ، وليس كذلك بل إنَّما هي جوانب بمعنى أنَّها لا تنقل مبتدأة .
ولا بد أن يتقدَّمها كلام فلا تقول أبداً : إذن أزورك ، ابتداء ، فهي جوانب .
وتكون جزاء (٢) ، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً ، ألا ترى أنَّ
سبويه قال في نَعَمْ : إنَّها عِدَّةٌ وتَصْدِيقٌ (٣) . ولا يجتمع ذلك فيها
بحال بل هو تصديق بالنظر إلى ماضى ، وعِدَّةٌ بالنظر إلى ما يستقبل .
فإذا قال : قد فعلتُ كذا ، ثم قلت : نَعَمْ ، فأنت قد صدَّقته . وإذا قال
سوفَ تفعل كذا ، وقلت له : نَعَمْ ، فأنت قد وعدَّته . وبيان ذلك -
قال لك : أتفعل كذا ؟ فهي عِدَّةٌ ولا بدَّ في موضع وتصديق في آخر .
فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء ، فقد يجتمع فيها هذان وقد ينفرد أحدهما .
فإذا قلت لمن قال لك : أنا أزوركَ ، إذن أكرمكَ ، فهذا جواب وجزاء .
وإذا قلت له : إذن أزوركَ ، فهي جواب خاصة .

(١) إشارة إلى قصة موسى حين وجد رجلين يقتتلان أحدهما من قومه والآخر من أعدائه فضرب
الذي من أعدائه بمصاء فقتله ثم هرب .

(٢) ج ، ر : خبراً ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ .

والآية على هذا لا إشكال فيها ، لأنه يقول فيها : إذن فعلتُها وأنا جاهل ،
فيكون مجيباً له ويكون اعتذاره بالجهل جزءاً فهي في هذا الموضع جواب
وجزاء . فقد تبين معناها .

• • •

وأما حكمها فإنها لا تخلو من أن يقع بعدها الفعل أو لا يقع . فإن لم يقع
لم تكن عاملة ، وذلك قوله : فعلتُها إذن وأنا من الضالين (١) / [١٧٠] وأما
فإن وقع بعدها الفعل فإمّا أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان مبنياً لم يظهر
لها عمل ، وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً .
فإن كان حالاً فالرفع ليس إلا ، لأنّ النصب يخلص للاستقبال فلهذا
لا يجوز النصب إذ المعنى على الحال .

فإذا كان مستقبلاً فلا يخلو أن يتقدّمها حرف عطف أو لا يتقدم . فإن تقدّم
جاز الإلغاء والإعمال . وإن لم يتقدم فلا يخلو أن تقع بين شيئين متلازمين
أو تقع صادراً . فإن وقعت بين شيئين متلازمين فالإلغاء ليس إلا ، وإن
وقعت صادراً فالإعمال ليس إلا وقد حكى إلغاؤها ، وذلك قليل جداً .
ولأنما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنّ من راعى كونها لم
تتقدم إلغاؤها ومن رأى أنّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب
الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل .

وأما إذا توسطت بين شيئين متلازمين فإنها تلغى ، لأنّ الفعل يطلب ما قبلها
وهو مبني عليها (٢) فصارت إذن لغواً .
فهذه أحكامها على الكمال فافهم .

(١) الشعراء : ٢٠٠ .

(٢) كذا ومله : عليه .

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

وأن تنقسم أربعة أقسام : زائدة ، وحرف عبارة وتفسير ، ومخففة من الثقيلة ، وناصبة للفعل .

فالزائدة تتراد بقياس بعد لما نحو : فلما أن جاء البشير (١) . ولا تتراد في غير هذا الموضع إلا ضرورة كقوله :

..... كأن ظبية تَطُور إلى وارق السَّكَمُ (٢٩٨)
بخفض ظبية في إحدى الروايات .

والتي هي حرف عبارة وتفسير وهي الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول ، ويكون مابعدا تفسيراً لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب .
نحو : ونودوا أن تلكم الجنة (٢) . ونحو : وانطلق الملائمة منهم أن امشوا (٣) . وانطلق هنا من الانطلاق في الكلام . ويقع بعدها كل جملة .

• • •

وأما المخففة من الثقيلة فمعناها معنى أن الناصبة للاسم والرافعة للخبر .
ولا يكون اسمها إلا مضمراً ولا يكون ظاهراً إلا ضرورة .
وإن كان خبرها فعلاً فيشترط فيها أن يفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين أو قد أو سوف ، وفي النفي بلا .
ومثال الفصل في الإيجاب بالسين قوله تعالى : عَلِمَ أَنْ سَبَّكَ مِنْكُمْ مَرْضَى (٤) .
ومثاله بلا في النفي قوله تعالى : أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا (٥) .

(١) يوسف : ٩٦ .

(٢) الاعراف : ٤٣ .

(٣) سورة ص : ٦ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

(٥) طه : ٨٩ .

ولا يجوز أن يترك الفصل بينها وبين خبرها إلا إذا كان الفاصل (اصحها) (١)
نحو قوله تعالى : وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (٢) .
ولا يتقدمها إلا أفعال التحقيق نحو تحققت وعلمت .
ولا يجوز أن تليها أفعال الشك نحو ظننت ، إلا أن تريد بذلك تحقيق الظن
فكأنك قلت : ظننتُ الظن .
(ولا يبد وأن) (٣) لم يلبها أفعال الشك لأن أن هنا هي أن فهي هنا تؤكد (٤)
ولا يؤكد إلا ماثبت واستقر وأفعال الشك لم تثبت فلم تؤكد إلا إذا أردت
بذلك تأكيد الظن كما قلنا . / [١٧٠ ظ]

. . .

وأمّا الناصبة للفعل فلا يخلو أن يقع بعدها الماضي أو المضارع . فإن وقع
بعدها الماضي بقي على معناه من الماضي ولا تعمل (فيه) شيئاً لأنه مبني ، وإن
وقع بعدها المضارع فإنها تخلّصه للاستقبال وتنصبه .
وتتقدمها الأفعال التي لاتعطي التحقيق ولا يجوز أن تتقدمها علمت ولا
مافي معناها .

وأمّا الخفيفة من الثقيلة فلا يتقدمها من الأفعال إلا أفعال التحقيق خاصة
كعلمت ورأيت (وما) (٥) وبمعناها . فإن كان للفعل معنيان : التحقيق
وغيره جاز لك أن تقدم أن الناصبة للفعل إذا أردت به معنى ما ليس فيه
تحقيق . وأن تقدم أن الخفيفة (٦) من الثقيلة إذا أردت بها معنى ما فيه تحقيق .

(١) سقط من ج ، ر .

(٢) النجم : ٣٩ .

(٣) كذا الوجه : وإنما .

(٤) ر : تأكيد .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ر : الخفيفة .

فظننتُ لا تتقدّم إلا أن الناصبة للفعل. فإن أردتَ بها معنى علمتُ لم تتقدّم
على أن إلا أن تكون مخففة من الثقيلة نحو : ظننتُ أن سيقوم زيد ، يزيد :
علمتُ أنه سيقوم .

وإنما كانت أن المخففة (١) من الثقيلة بعد أفعال التحقيق لأنها للتأكيد ،
فهي مناسبة لها ، وكانت أن الناصبة للأفعال بعد الأفعال التي ليس فيها تحقيق
لأنها ليست للتأكيد فلم تخالف قبلها .

(١) ر : المخففة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

باب أفعال المقاربة

وهي عَسَى ويوشِكُ وكادَ وكرَبَ وقاربَ واخْلُوْتُ وأخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ . هذه الأفعال تنقسم قسمين : قسم للأخذ في الفعل ، وهو أَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي .

وتنقسم قسمين : قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ وقسم لمقاربة ذات الفعل بتراخ . فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ : كادَ وكرَبَ وقاربَ واخْلُوْتُ . والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتراخ : عسى ويوشِكُ . يستعمل الفعل بعدهما بأن ولا يجوز حذفها إلا ضرورة (١) . فمثال حذفها في عسى قوله :

٥٥٣ عسى الكربُ الذي أمسبت فيه
بكونُ وراةُ فرجٍ قريبُ (٢)

ومثاله في يوشِكُ قوله :

٥٥٤ يوشِكُ من فرأ من منينته
في بعض غيراته يوافيقها (٣)
وأما كادَ وكرَبَ فلا يستعمل الفعل بعدهما بأن (٤) إلا ضرورة كقوله :

(١) الضرورة مذهب جمهور البصريين والفارسي ، وسيبويه يجوز في النثر بقلة وهو رأي المبرد والزجاجي وابن هشام . الكتاب ٤٧٨/١ ، الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ٢٠٩ ، المغنى ١٦٤ ، الخزائن ٨٢/٤ .

(٢) لُحْدبة بن غثرم العذري من قصيدة قالها في حبه بالمدينة والخطاب لابن عمه ، والنحاة يروونه بضم التاء والصواب فتحها . الكتاب ٤٧٨/١ ، المفتض ٧٠/٣ ، الكامل ١٩٦/١ ، الجمل ٢٠٩ ، أمالي القاضي ٧١/١ ، المفصل ٢٧٠ ، التوضيح ٧٨/٢ ، العيني ١٨٤/٢ ، الخزائن ٨١/٤ .

(٣) لأمية بن أبي الصلت . الفرة : الغفلة من الدهر وصروفه . الكتاب ٤٧٩/١ ، الكامل ٧٠/١ ،

الأصول ١٧٥/٢ ، ابن يعيش ١٢٦/٧ ، التوضيح ٧٩/١ ، العيني ١٨٧/٢ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : إلا بأن ، وهي زيادة .

٥٥٥ قد كَادَ من طولِ البَيَاسِ أن يَمَصَحَا (١)
ومثاله في كرب قوله :

٥٥٦
وقد كَرَبَتِ أعناقُها أن تَقْطَعَا (٢)
وأماً قارب واخلوأتى فلا يستعمل الفعل بعدهما إلا بأن، ولا يجوز حذفها .
وجعل أبو القاسم قارب مما الأجود فيه أن يُستعمل بأن لأنها ليست من
هذا الباب ، لأنها ليست بداخلة على المبتدأ والخبر ، وبدلالة مجيء مفعولها
اسماً في صريح الكلام فتقول : قارب زيدٌ القيامَ ، وكذلك اخلوأتى .
وإنما دخلا في هذا الباب لما فيهما من معنى المقاربة .
وأما طقيقٌ وأخذ وجعل فلا يستعمل الفعل بعدهما بأن ، لأن الفعل الذي
بعدها للحال وأن تخلص للاستقبال .

. . .

وهذه الأفعال كلها متصرفة إلا عسى فلأنها غير متصرفة .
وفي / عسى لغتان : عَسَى وعَسَى ، إذا كان فاعلها مضمراً . فإن كان [١٧١و]
ظاهراً فلا يجوز إلا الفتح . وتستعمل استعمالين : تستعمل بمعنى قارب
فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب إلا (أنهما ليسا) (٣) مبتدأ وخبراً فتقول :
عسى زيدٌ أن يقومَ ، وتستعمل بمعنى قرب فتكتفي بالمرفوع فتقول :
عسى أن يقومَ زيدٌ .

(١) نسب في الكتاب لرؤية وألحق بديوانه . مصحح : درس أو عفا أو قارب ذلك . والرجز
في وصف منزل بال . الكتاب ١/٤٧٨ ، المقتضب ٣/٧٥ ، الكامل ١/١٩٥ ، ايضاح
الفارسي ٨٠ ، المفصل ٢٧٠ ، الاقتضاب ٣٩٦ ، ابن يعيش ٧/١٢١ ، اللسان : مصحح ،
الخزانة ٤/٩٠ الديوان ١٧٢ .

(٢) صدره :
سقاها ذور الأحلام سجلا على الظأ
وهو لابي زيد الأسدي يجوبه ابراهيم بن هشام الخزومي خال هشام بن عبد الملك وكان
والياً على المدينة . وأراد بنوي الأحلام : بني أمية . يشبههم بالإبل التي ترد الماء وهي ظماء
فتد اعتاقها اليه لشرب منه . الكامل ١/١٨٨ ، التوضيح ١/٨٠ ، المعنى ٢/١٩٣ .
(٣) ج ، ر : انها ليست ، وهو تحريف .

فإن قيل : فهلا جعلت بمعنى قارب وتكون على التقديم . فالجواب : إننا قد وجدناها استعملت استعمال قَرُبَ بدليل قوله تعالى : عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً (١) . فربك هنا فاعل يبعثك ، ولا بنصوّر أن يكون فاعلاً بعسى ، لأنّ مقاماً حال من يبعثك ، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو : عسى زيد أن يقوم ، فزيد اسم عسى ، وأن يقوم في موضع الخبر . عند المبرّد : زيد فاعل عسى وأن يقوم في موضع المفعول ، والدليل على ذلك أنّ أن وما بعدها تنقدّر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث (٢) .
والصحيح أنّ الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر والدليل على ذلك أنّهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله :
٥٥٧ أكثر في القول ملحاً دائماً

لا تلحنني إنسى عسيبتُ صائماً (٣)
وأما قول أبي العباس أنّ أن وما بعدها تنقدّر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث ، فثبت أنّ أن وما بعدها في موضع المفعول ، فجوابه أنّ أن هنا لا تنقدّر بالمصدر لأنّها إنّما أتت بها لتدل على أنّ في الفعل ترجيحاً . والدليل على أنّها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله : عسيبتُ صائماً ، ألا ترى أنّ صائماً خبر ؟ ونظير ذلك أعني أنّ الناصبة للفعل لا تنقدّر بالمصدر قولهم : لعلّ زيداً أن يقوم ، ومنه قوله عليه السلام : لعلّ أحدكم أن يكون ألحن بحجّته من الآخر (٤) .

(١) الاسراء : ٧٦ .

(٢) هذا ما نسب للمبرّد وفي المقتضب ٦٨/٣ ما يخالفه . وانظر المغني ٢٥ .

(٣) نسب لرؤبة وألحق بديوانه . ورواية الديوان : ..الدل.. لا تكثرن . وهو مأخوذ من الحديث : قليل ألي صائم . انصاح الفارسي ٧٧ ، شرح مشكلات الحامسة ٣٧ ، الخصائص

٩٨/١ ، المغني ١٦٤ ، الخزانة ٧٧/٤ ، الديوان ١٨٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٢٤١/٤ ، الفائق للزحناوي ٤٥٥/٢ .

ومنه قوله :

٥٥٨ . لعلهما أن تبغييا لك حيلة
وأن ترحبا مرأ بما كنت أحتصر^(١)

وقوله أيضاً :

٥٥٩ . لعلك يوماً أن تليم مليمّة
عليك من اللاتي يدعنك أجدعاً^(٢)
ألا ترى أن لعل من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر ، فلا يتصور أن تتقدّر أن
مع الفعل بالمصدر ، لأن المصدر ليس بالشخص .
ألا ترى أن التقدير في الحديث : لعل أحدكم كان ألحن بحجته ، وكذلك
البيت : لعلهما باغيتان لك حيلة ، وكذلك : لعلك يوماً تلم عليك مليمّة .
وكما لا تتقدّر أن مع مابعدهما بالمصدر فكذلك في عسى وأخواتها .

. . .

وهذه الأفعال التي للمقاربة لا يكون فاعل الفعل الذي بعدها إلا ضمير
الاسم الأول . فإن قيل : فكيف إذن قال الشاعر :

٥٦٠ . وقد جعلت إذا ما قمت بغيري
ثوبي فأنهض نهض الشارب التمليل^(٣)
ففيه قولان :

أحدهما أن يكون على حذف المضاف ، فكأنه قال : وقد جعل ثوبي إذا

(١) لمر بن أبي ربيعة . أحصر من الحصر وهو الضيق في الكلام . الدرر اللوامع ١١٣/١ .

(٢) ينتمى بن نورية يخاطب المحل بن قدامة لشتمه بمصرع أخيه مالك . وكفى بالبدع هنا عن
الذل والخضوع . الكتاب ٤٧٨/١ ، المفضليات ٢٦٥ ، شرح المفضليات ٥٥٤٤ ، المقتضب
٧٤/٣ ، الكامل ١٩٦/١ ، ٣٨/٢ ، الفصل ٣٠٣ ، المغنى ٣١٩ ، الخزائن ٤٣٣ .

(٣) من أبيات لابن أحمر الباهلي . والرواية : المكر مكان الثمل . ونسبها الجاحظ لأبي حية
التميري . الحيوان ٤٨٣/٦ ، البيان والتبيين ٧٦/٣ ، الموشح ١١٨ ، المغنى ٦٤١ ، العيني

١٧٣/٢ ، الخزائن ٩٣/٤ .

ماقمتُ بِثِقَلُنِي ، والآخِر : أن يكون / محمولاً على المعنى كأنه [١٧١ ظ]
قال : أثْقَلُ بثوبي ، لأنه إذا أثقلته ثوبه فقد ثقل هو بثوبه .

. . .

وهذه الأفعال لا يخلو أن يكون فاعلها ظاهراً و مضمراً ، فإن كان فاعلها
مضمراً فإنه يستتر في حال الأفراد ويبرز في حال الثنية والجمع ، إلا عسى
فإنه يجوز فيها وجهان : أن يستتر وأن يبرز .

فمثال أن يبرز قوله تعالى : فهل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا (١) .
ومثال استتاره قوله تعالى : وعسى أَنْ يُكْرَهُوا شيئاً (٢) .

. . .

وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب نحو : عماك أَنْ تقومَ ، فالأخفش
يقول : إنَّ الكاف في موضع رفع و«أَنْ تقومَ» في موضع نصب كما كان في
الظاهر (٣) . ومذهب سيويه أنَّ الضمير في موضع نصب و«أَنْ تقومَ» في
موضع المرفوع (٤) . وهو الصحيح ، لأنه ليس فيه وضع ضمير نصب
موضع ضمير رفع .

فإن قلت : إنَّ الذي دعا إلى أَنْ يقال أنَّ الضمير وإن كانت صيغته صيغة
المنصوب في موضع رفع أَنْ يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل
مع أنَّ في موضع نصب ، والظاهر منصوب (٥) ، فالجواب : إنَّ الشيء قد
يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمَر ، وقد نبَّهنا ذلك فافهم .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) البقرة : ٢١٦ .

(٣) الأخفش يجوز وقوع ضمير الرفع موقع ضمير الخفض وضمير الخفض موقع ضمير الرفع

ولعله هنا يجوز وقوع ضمير النصب موقع ضمير الرفع . انظر ٣٢٩/١ .

(٤) حمل سيويه عسى على معنى لعل لشيئها بها في المعنى ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ .

لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى . واختلف فيه فمنهم من أجاز ضرورة
ومنهم من أجاز ضرورة على التأويل ، أعني أن يحمل على معنى يصح
الإعراب عليه . ومنهم من أجاز في الكلام انكالا على فهم المعنى .
فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد ، لأنه ما من
ضرورة إلا وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه .

والذي أجاز على التأويل حجته أنه إخراج له عن أصله ، فلا ينبغي أن
يجوز إلا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه ، والذي
أجاز في الكلام والشعر استدلال بقوله تعالى : ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة
أولى القوة (١) . وإنما المعنى : لتنوء بها العصبة ، لأن معنى ناء بكذا :
نهض به بثقل . والمفاتيح لا تثقل بالعصبة وإنما العصبة تثقل بها .
ومن كلام العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها . ومعلوم أن العجيزة
لاتنوء بها وإنما تنوء هي بعجيزتها .
وكذلك قولهم : عرضت الناقة على الحوض ، وإنما يُعرضُ الحوضُ
على الناقة .

وكذلك قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسى (٢) والمعنى : أدخلتُ رأسى
فيها . فدلَّ هذا على أنه يجوز في الكلام .
ومن القلب قوله :

٥٦١ . وتُركبُ خيلٌ لاهوادةً بينها

وتشقى الرماحُ بالضياطرة الحمر (٣)

(١) القصص : ٧٦ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) لخداش بن زهير . الضياطرة : جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده . قال
أبو عبيدة : الخيل هائتا الرجال وإنما تشقى الضياطرة بالرمح . مجاز القرآن ١١٠/٢ ،
الكامل ٦٢/٢ ، الاضداد لابن الأنباري ٨٥ ، الأصول ٧٢٠/٢ ، مقاييس اللغة ١٠٢/٢ .

ومعلوم أن الرماح لا تشقى بالضابطة وإنما تشقى الضابطة بها . وأما قوله :
 ٥٦٢ مثلُ القنَافِذِ هَدَاجُونَ قد بلغتْ

نجرانَ أو بلغتِ سوءاتهم هَجَرُ (١)
 فالشاهد فيه نصب السوءات ورفع هجر ، وفصيح الإعراب رفع السوءات
 ونصب هجر لأنَّ السوءات هي البالغة في الحقيقة لكن / لما اضطر [١٧٢و]
 رفع لأنَّ القافية مرفوعة لأنَّ قبله :

٥٦٣ أما كليبُ بنُ يربوعَ فليسَ لهم
 عند التفاخر لاوردُ ولا صدَرُ (١)
 وفي هذا البيت روايتان : رفع هجر ونصبها ، فالذي رواه بنصبها قلب في
 الآخر وجعل هَجَرَ مفعولاً بعد بلغت ، وفي « قد بلغت » ضمير
 السوءات ، وعاد الضمير على ما بعده ، لأنَّه في باب الإعمال يعود على
 ما قبله ، وهي رواية أبي القاسم والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني ،
 وهذه الرواية أثبت وهي رواية المبرد (٣) .

ومن مذهبه أنَّ قلب الإعراب لا يجوز إلّا في الضرورة على التأويل ، فجعل
 بلغت محمولاً على المعنى فكأنه قال : حَمَلْتُ ، لأنَّه إذا بلغت السوءاتُ
 هَجَرَ فقد حملتها هَجَرُ ، وكذلك قوله :

٥٦٤ غداةَ أحلّت لابنَ أصرمَ طعنةً
 حصينَ عبيطاتُ السدائِفِ والخمرُ (٤)

(١) للأخطل من قصيدة في هجاء جرير وقومه. هداجون من اهدح والهدجان وهو مشى في ضمف
 وفيه اشارة إلى أنهم يتلصصون . الكامل ٢٧٠/١ ، مجاز القرآن ٢٩/٢ ، الأصول ٧١٩/٢ ،
 الجمل ٢١١ ، المحتب ١١٨/٢ ، ابن الشجري ٣٦٧/١ ، المخصص ٩٤/٨ ،
 الديوان ١١٠ .

(٢) كليب بن يربوع هم قوم جرير وهم من تميم . وانظر الكامل ٢٧٠/١ .

(٣) الكامل ٢٧٠/١ .

(٤) للفوزدق . ابن أصرم من بني ضبة وكان نذراً لا يأكل لحماً ولا يشرب خمرأ حتى يقتل ابن
 الجون الكندي فقتله في جوار بني ضبة . ورواية الديوان برفع طعنة ونصب عبيطات ورفع
 الخمر وهو موافق لانشاد الكسائي . السدائف جمع سديف وهو السنام . الميطات : الطرية .
 الكامل ٣٣٧/١ ، الجمل ٢١٢ ، مجالس العلماء ٢١ ، الديوان ٢٥٤/١ (بيروت) .

الشاهد فيه رفع العيطات ونصب الطعنة ، وفصبح الإعراب فيه أن يرفع الطعنة وينصب العيطات ، لأنَّ الطعنة هي المَحَلَّة والعيطات والخمر المَحَلَّتَان

وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العيطات ، فليسيت برواية وإنما هو إصلاح من الكسائي ، وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده برفع الطعنة ونصب العيطات فقال له يونس : على مَ ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع . فقال له : ما أحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوباً (١).

وبيت الفرزدق وهو قوله :

٥٦٥ وعرضُ زمانٍ يا بن مروانَ لم يدعْ
من المالِ إلا مسحاً أو مجلّفاً (٢)

فإنه أنشده أبو القاسم دليلاً على رفع ما بعد حرف العطف على الاستئناف والقطع نظيراً لما تقدم .

وفيه ثلاث روايات : نصب المَسْحَتِ وفتح الدال من يدع ، وكسرها ورفع المسحت ، وضم الدال (٣) من يدع ورده إلى ما لم يسم فاعله . وكان أصله يودع ، ثم حذفت الواو .

وأما على رفع المسحت وكسر الدال من يدع فيكون المسحت فاعلاً بيدع ، ويدع مضارع ودع بمعنى بقى ، يقال : ودع الرجلُ في بيته ، إذا بقي فيه ، ويكون أو مجلّف معطوفاً على المَسْحَتِ . وفتح الدال من يدع فيكون المسحت مفعولاً بيدع .

وفي رفع أو مجلّف خمسة أقوال : منهم من قال : إنّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم ، ومذهبه قاصد ، لأنّه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط .

(١) الكامل ٣٧١/١ ، مجالس العلماء ٢١ .

(٢) من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان . عطف الزمان : شدته وما كان من العظ بغير جارحة فهو بالظاه نحو عطف الزمان وعظ الحر . المسحت : المتأصل الذي لم يبق منه شيء . المجلف الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء . مجاز القرآن ٢/٢١ ، معاني القرآن ٢/١٨٢ ، الشعر والشعراء ٨٩ ، الجمل ٢١٣ ، تقييد اللسان ٩٣ ، الخزائن ٢/٢٤٧ ، الديوان ٥٥٦ .

(٣) كذا والصواب : الياء .

ومنهم من قال : إنَّه فاعل بفعل مضمر كأنَّه قال : أو بقي مُجَلَّف .
ومنهم من قال : إنَّه خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلَّف ، وكلاهما حسن .

ومنهم من قال : إنَّه معطوف على الضمير في مُسَحَّت وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى .

فأمَّا ضعفه من طريق اللفظ فإنَّه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ولا طول قائم مقام التأكيد إلاَّ / ضرورة . [١٧٢ ظ]

وأمَّا فساده من طريق المعنى فإنَّ المسحت هو المستأصل والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصور أنَّ يوصف المجلَّف بأنَّه مُسَحَّت .

ومنهم من قال إنَّه مصدر على وزن مفعّل نحو قوله تعالى : ومزقناهم كلَّ ممزَّق (١) . معطوف على وعض . كأنَّه قال وعضُّ أو تجليف . وهذا فاسد من طريق المعنى ، لأنَّ المسحت : المستأصل ، والمجلَّف : الذي ذهب أكثره ، فلا يتصور أن يقال : التجليف لم يدع من المال إلاَّ مُسَحَّتًا .

وقول أبي القاسم : ومنهم من يرويه إلاَّ مسحت أو مجلَّف (٢) . محمول على المعنى ، لأنَّه إذا قال : لم يدع كأنَّه قال لم يبق ، ولم يروه أحد غيره . وأحسن من ذلك أن يكون يدع بمعنى يبقى كالمكسورة الدال ، وبدل على ذلك قول الاسود بن يعفر :

٥٦٦ أَرَقَّ الْجَفْنَ خِيَالٌ لَمْ يَدَعْ

من سُلَيْمَى ففَوَادَى مُتَنَزَعٌ (٣)

يريد لم يبق ، وأمَّا قوله :

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) وهي رواية أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢١/٢ بخلاف في العبارة .

(٣) لسويد بن أبي كاهل من قصيدة مفضلية وليس للاسود كما نوهم ابن عصفور . والرواية :

العين مكان الجفن . وروايه أبي عبيدة : يدع ، بكسر الدال بمعنى يستقر . مجاز القرآن ٢١/٢ ،

المفضليات ٣٨١ ، التقاضى ٥٥٧ ، اللسان : ودع .

٥٦٧ قد سالم الحياتُ منهُ القَدَمَا

الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما (١)

فإنَّه أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحمول على المعنى .
ولا حجة له فيه ، لأنَّ الأفعوان منصوب بإضمار فعل يفسره سالمٌ ، فكأنَّه
قال : سالم القدمُ الأفعوانَ ، لأنَّ الحيات إذا سالت القدمَ فقد سالها (٢). ولا
يتصور أن يكون الأفعوان بدلاً من الحيات على المعنى ، لأنَّ البديل تابع للمبدل
منه على المعنى في إعرابه إلاّ فيما له لفظ وموضع فإنَّه يبدل منه تارة على
لفظه وتارة على موضعه ، وهذا لفظ مرفوع وموضعه مرفوع لأنَّه فاعل .
وبروى هذا البيت :

قد سالمَ الحياتِ منه القدمَا (٣)

فعلى هذا يكون القدمان فاعلاً وحذف النون ضرورة كقوله :

٥٦٨ هما خُطَّتَا إمّا إمارٌ ومنّةٌ

وإمّا دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ (٤)

وكذلك قوله :

٥٦٩ لها مثنانِ خَطَّانَا كَمَا

في إحدى الروايتين .

(١) نسب هذا الرجز في الكتاب لعبد بني عيس ونسبه الأعمم المجاج ونسب لغيره . الشجاع :

ضرب من من الحيات . الشجعم الطويل ، وقيل : الجرهم الغليظ . الأفعوان : الذكر من

الحيات . الكتاب ١٤٥/١ ، المقتضب ٢٨٣/٢ ، جمهرة اللغة ٣٢٥/٢ ، الحمل ٢١٤

الخصائص ٢٣٠/٢ ، التوجيه ٢٤٤ ، الخزائن ٥٧٠/٤ ، ديوان المجاج ٨٩ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ ، المقتضب ٢٨٣/٢ .

(٣) وهي رواية الكوفيين كما في الخصائص ٢٣٠/٢ .

(٤) لتأبط شراً والخطاب لأعدائه من لحيان . وروى بحر اسارومة حل إضافة خطنا إليها وفصل

بينهما بأمأولا شاهد فيه . ورواية الأغاني : لكم خصلة اما فداء ومنّة . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩ ،

الخصائص ٢٣٠/٢ ، الأغاني ١٥٩/٢١ ، المعنى ٧١٥ ، الخزائن ٣٥٦/٢ ، الضرائر

١١٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٤ .

(٥) لامرئ القيس في وصف فرسه وعجزه : أكب على ساعديه النثر .

خطانا : كذيرنا النعم وهو مثنى خطاة . شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٥ ،

أبيات الماتاني ١٤٥ ، مقاييس اللغة ٢٩٥/٥ ، المنصوص ٨٠/٢ ، اللان : خطأ ، الديوان ١٦٤ .

ومن ذلك قول العرب : قَطَّاقَطَا ، بِيضْكَ ثِيْتَا وَبَيْضِي مَائِنَا (١) .
 وأما قوله تعالى : وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ منَ المشركينَ قتلُ أولادِهِم شركاؤَهُم (٢) .
 في قراءة من قرأ زَيْنَ ، فبني الفعل للمفعول فليس من هذا الباب لأنَّه
 يتصور فيه وجهان : أحدهما أن يكون شركاؤَهُم فاعلاً بفعل مضمر ، يدلُّ
 عليه ما قبله كأنه قال : زَيْنُهُ شركاؤَهُم .
 والآخر أن يكون فاعلاً بقتل ، والأول أحسن لأمرين ، أحدهما : أن
 المصير لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل . والآخر :
 أن الشركاء ليسوا بقاتلين وإنما هم مُزَيَّنُونَ ، وبذلك على ذلك القراءة
 الثانية وهي قراءة من قرأ زَيْنَ بفتح الزاي (٣) ، ولا يكون الشركاء قاتلين
 إلا مجازاً فافهم .

(١) يزعم العرب أن هذا تقوله المجلة للقطاة . الخصائص ٢/٢٣١ ، شرح مشكلات الحماسة

٢٤ ، السان : حبل .

(٢) الأنعام : ١٣٧ .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم وهي المثبتة في المصحف .

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية

الجوازم تنقسم قسمين : جازمٌ لفعل واحد و جازمٌ لفعلين .
فالجازم لفعل واحد : لم ولما وألم وألما ولام الأمر ولا في النهي .
فأما لم ولما (١) فهما لنهي فَعَلَّ ، وهو الماضي المتقطع من زمن الحال ،
تقول : عصي آدمُ ربَّهُ ولم يندم ، تريد فيما / مضى . [١٧٣ و]
وأما لما فهني لنهي قد فعل وهو الماضي المتصل بزمان الحال نحو : عصي
أبليسُ ربَّهُ ولما يندم . تريد لم يندم إلى الآن .
وأما لا فهني للنهي نحو : لا تفعل . وأما اللام فهي للأمر نحو : لِيَفْعَلْ .
ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد هذه الحروف من أن يكون معرباً بحركة أو
بحرف ، فإن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف منه نحو : لم
يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعل .
وإن كان معرباً بحركة فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتله أو مهموزة .
فإن كان صحيح الآخر فجزمه بسكون آخره نحو : لم يضربْ ولم يخرجْ .
وإن كان معتل الآخر بالياء أو بالواو أو بالآلف فجزمه بحذفها من آخره . وقد
يجزم بسكون آخره فيقال : لم يقضِي ولم يغزو ولم يخشَى ، وذلك قليل جداً (٢)
وعليه قوله :

ألم يأتبك والأنباء تنمى

(٣٤٣)

فجزم يأتبك بسكون آخره .

- (١) كذا والظاهر أنها ألم .
(٢) نقل القراء في المأني ١ / ١٦١ والزجاجي في الجمل ٣٧٣ ، والأعلم ١ / ١٥ أن ذلك
لغة لبعض العرب .

واختلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء المعتل مجرى الصحيح (١) فلم يجز ذلك (إلا) (٢) في الباء والواو فإنه يجوز أن تجري مجرى الصحيح فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع فتقول : يغزو ويرمى ، ولا يجوز ذلك في الألف أصلاً ، لأنه لا يظهر فيها الإعراب . وهو الصحيح ، ولذلك قل في الواو لأن ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الباء ، وقد جاء ذلك على فلكه ، قال الشاعر :

٥٧٠ هجوت زبآن ثم جئت معذراً

من هجو زبآن لم تهجو ولم تدع (٣) ومنهم من جعل ذلك على حذف الضمة المقدرة في الباء والواو ، وأجاز ذلك في الألف ، واستدل بقوله تعالى : لا تخف دركاً ولا تخشى (٤) ، في قراءة حمزة ويقول الشاعر :

٥٧١ إذا المعجوز غضبت فطلّق

ولا ترضاها ولا تملق (٥) وذلك لاحجة فيه ، لأن قوله : ولا تخشى ، منقطع كأنه قال : وأنت لا تخشى . وأما قوله : ولا ترضاها ، فالألف فيه إشباع وألف الأصل محذوف للجزم .

(١) وهو ظاهر كلام سيويه ٢ / ٥٩ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) نسب لأبي عمرو بن الملا . يخاطب الفرزدق وكان هجاء ثم اعتذر إليه .
سأني القرآن ١ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٨ ، شرح السج ٧٨ ، النصف ٢ / ١١٥ ، الانصاف ٩٥ ، شواهد الشافية ٤٥٦ ، حليم الأديب ١١ / ١٥٨ .

(٤) طه : ٧٧ ، وجهاً قرأ أيضاً يحيى بن وثاب . وانظر الفراء ١ / ١٦١ .

(٥) ينسب لرؤبة بن العجاج ، وروى : ولا ترضاها ، ولا شاهد فيه .

والفارسي وابن جني يريان أن الألف بقيت في الجزم حلاً لها هل الياء التي قد لا تخذف في الشعر وتقدر عليها الحركة . الخصائص ١ / ٣٠٧ ، النصف ٢ / ١١٥ ، شرح الحاشية الفرزوقي ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، ابن الشجري ١ / ٨٦ ، الخزانة ٢ / ٥٣٣ ، شواهد الشافية ٤٥٩ ، الديوان ١٧٩ .

وأما المهوز الآخر فلا يخلو أن تُخفّف همزته أولاً تخفّف . فإن لم تُخفّف جرى مجرى الصحيح نحو لم يقرأ ولم يُخطئ^١ فإنّ جزمه يسكون آخره كالصحيح (١) ولا يُعندّ بالعارض فيه فيُجزم بحذف آخره كما يُجزم المعتل وعليه قوله :

٥٧٢ وإلاّ يُبدَ بالظلمِ يَظلمِ (٢)

• • •

واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وابقاء عمله إلاّ في لام الأمر خاصة وذلك ضرورة كقوله :

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبَالَا (٥٤٥)

يريد : لتقدِر .

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وابقاءها إلاّ في لمّا خاصة نحو : سرتُ إلى المدينةِ ولمّا ، تريد : ولمّا أدخلها ، لكن حذفنا لفهم المعنى . وإنّما جاز ذلك في لمّا وحدها لأنّها نفى قد فعَلْ ، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بقد نحو قوله :

..... لما تُزَلُّ برحالنا وكانَ قدَ (١٤)

أي وكان قد زالت ، فكذلك في نفسه (٣) .

(١) الظاهر أن هنا سقطا تقديره : فإن خففت جرى مجرى المعتل ، وقوله : « ولا يعتد بالعارض » الصواب : ويعتد .

(٢) تمامه : جرى متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإن لا يبد وهو لزهر من مملّته . يقال : بدأت بالشئ بتحقيق الهزة وبدأت بالأمر بتلين الهزة ، وبدت على الانتقال من الهز إلى التشبيه بقضيت ودميت . سر الصناعة ٦٨١ (١٦ ش) . شرح السج ٢٧٩ ، شرح العشر ٦٣ ، شواهد الشافية ١٠ ، الديوان ٢٤ .

(٣) كذا ويبدو أن فيه سقطا .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الأمر والنهي

اعلم أن الأمر لا يخلو أن يكون مخاطب أو غائب أو متكلم . فإن كان لغائب كان باللام / ولا يجوز أن يكون بغير اللام . وسبب ذلك ، [١٧٣ظ] أعني أن كان أمر المتكلم (١) باللام ، أن يلتبس بأمر المخاطب . فإن كان الأمر للمخاطب فلا يخلو من أن يكون مبنياً للمفعول أو للفاعل . فإن كان للمفعول فلا بد من اللام ولا يجوز حذفها لتوالي الحذف ، ألا ترى أنه قد حذف الفاعل وقام المفعول مقامه ، فكرهوا توالي الحذف . فإن كان مبنياً للفاعل جاز فيه وجهان : الأمر باللام ودونها ، وهو الأنصح فتقول لتضرب ، واضرب .

وإن كان الأمر باللام فهو مجزوم الآخر . وإن كان بغير لام فلا يخلو أن يكون مابعد حرف المضارعة متحركاً في اللفظ أو في التقدير أو ساكناً . فإن كان متحركاً في اللفظ حذفت حرف المضارعة وسكنت آخره فقلت في يقوم : قُمْ . وإن كان متحركاً في التقدير نحو يُكرم حذفت حرف المضارعة ورددت المحذوف وسكنت آخره فقلت : أكرم .

فإن كان مابعد حرف المضارعة ساكناً فإنَّك تجلب (٢) همزة الوصل إذا حذفت حرف المضارعة لأنَّه لا يبتدأ بساكن ، ثم تنظر ثالث الفعل فإن كان مكسوراً أو مفتوحاً كانت الهمزة مكسورة نحو : اذهب وإضرب ، وإن كان مضموماً ضمنت نحو : أقتل .

• • •

واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام ، فزعم أهل الكوفة أنه معرب وزعم أهل البصرة أنه مبني (٣) . والصحيح أنه مبني لأمر منها :

(١) كذا والصواب : الغائب .

(٢) ج ، ر : تحذف ، والتصحيح في حاشية ر .

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٦٩ ، المقتضب ٢ / ٣ ، ١٣١ ، المحب ١ / ٣١٣ ، الإنصاف

مسألة ٧٢ .

أَنَّ الفعل أصله البناء وإنَّما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبه فبقي على أصله من البناء .

ومنها أَنَّهُ لو كان معرباً لكان مجزوماً ومجزوم دون جازم لا يُتصَوَّر، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمرأ لضعفه ، ألا ترى أَنَّ الجار (١) لا يضر مع أَنَّهُ أقوى منه ، ولا يُلْتَفَت إلى قوله :

مَحْمَدُ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

(٥٤٥)

لشذوذه (٢) .

واستدل الكوفيون على أَنَّهُ معرب بأنَّ البناء لزوم الآخر سكوناً أو حركة ولم يوجد الحذف من علامات البناء ووجدناه من علامات الإعراب نحو: ليغزُ، وهم يقولون : أغزُ وارمِ ، فدلَّ على أَنَّهُ معرب .

ولاحجة لهم في هذا ، لأنَّ من كلام العرب إذا أشبه شيء شيئاً عومل معاملته ، ألا ترى أَنَّهُ لما أشبه المبنى في باب لا التي للتبرئة وفي النداء المعرب أتبعوه على لفظه وإن كان المبنى لا يجوز اتباعه إلاَّ على الموضع خاصة ، فكذلك لما أشبه أغزُ لتغزُ ، في معناه وفي حروفه وأَنَّهُ فعل أمر مثله عاملوه معاملته في الحذف ، فثبت أَنَّهُ مبني .

(١) ج ، ر : الجازم ، وهو تحريف.

(٢) قوله : لشذوذه ، لا يتفق وقوله منذ قليل أنه ضرورة وهو رأى الجمهور وأجازوه الكسائي في الكلام ، والذي أنكر إضمار اللام هو المبرد ، واستشهد له النحاة بحيلة شواهد غير هذا البيت . الكتاب ١ / ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ١٣٢ ، مجالس ثعلب ٤٠٦ ، ابن الشجري ١ / ٣٧٥ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب ما يجزم من الجوابات

اعلم أنَّ جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض مجزوم .

وقول أبي القاسم : والجحد (١) ، غلط ، لأنَّه إنَّما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله ، وذلك إذا قلت : قم ، أو لاتقم ، أو ليت لي مالاً ، لم توجب شيئاً ولم تنف ، فأشبه إنَّ يَقُمْ ، في أنَّك لم توجب شيئاً ولم / تنف ، وليس كذلك النفي . [١٧٤و]

• • •

واختلف في سبب جزم هذه الجمل مابعدا . فعنهم من ذهب إلى أنَّها جزمت لكونها متضمنة معنى الشرط ، لأنَّك إذا قلت : أطعم الله يغفر لك ، فإنَّما جزم جواب أطع الله لأنَّه ضمن معنى إنَّ تُطع .

ومنهم من ذهب إلى أنَّها إنَّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله ، فالأصل عندهم في : أطع الله يغفر لك ، إنَّ تُطع الله يغفر لك ، فحذف أطع الله وأقيم إنَّ تُطع الله (٢) مقامه .

وهذا هو الصحيح ، لأنَّ العامل لا يوجد جملة في موضع ، وإذا كان التقدير في أطع الله يغفر لك على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل .

• • •

واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي . فمذهب أهل البصرة أنَّه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يصوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لاتعص الله يغفر لك ، لأنَّه يسوغ أن تقول :

(١) الجمل ٢١٧ .

(٢) المكس هو الصحيح .

إِنْ لَا تَعَصِرِ اللَّهَ يَغْفِرَ لَكَ ، وَلَا يَجُوزُ لَا تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ ، لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ
أَنْ تَقُولَ : إِنْ لَا تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ .

ومذهب أهل الكوفة أَنَّهُ يَجُوزُ جُزْمُ جَوَابِ النَّهْيِ إِذَا صَحَّ مَعْنَى الشَّرْطِ
وَصَحَّ وَقُوعُ الْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مَعَ أَدَاءِ النَّهْيِ أَوْ دُونَهَا بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْطِ ، فَيَجِيزُونَ :
لَا تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ ، لِأَنَّهُ قَدْ ضُمِّنَ لَا تَعَصِرِ مَعْنَى إِنْ تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ .
وهذا فاسد ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى نَائِبَةٌ عَنْ أَدَاءِ الشَّرْطِ وَفِعْلُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَنَابَ مِنْهَا حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ مُوَافِقًا لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْحَرْفِ الدَّاخِلِ
عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ : لَا تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ فِي الْأَصْلِ : إِلَّا
تَعَصِرِ اللَّهَ إِنْ تَعَصِرِ اللَّهَ تَنْدَمُ ، لَمْ يَمُزْ أَنْ تُقِيمَ إِلَّا تَعَصِرِ اللَّهَ مَقَامَ إِنْ
تَعَصِرِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوَافِقٍ لَهُ فِي الْحَرْفِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ حَمْلِهِمْ : لَا تُشْرِفْ بِصَبَاكِ سَوِّمَ (١) ، فَإِنَّهُ
مِنْ تَسْكِينِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ إِلَّا ضَرُورَةٌ أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ نَحْوُ قَوْلِ
أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

٥٧٣ فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ

إِنَّمَا مَنْ اللَّهَ وَلَا وَاعِظٍ لِرَ (٢)

فَأَمَّا الْمَثَلُ الَّذِي أَتَى بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ يَجُزِمُ جَوَابَ النَّهْيِ وَهُوَ : لَا تَقْصِدْ زَيْدًا

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي بَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ وَمِثْلُهُ فِي بَابِ غَزْوَةِ أَحَدِ رِوَاءِ بِالْكَوْنِ وَالرَّفْعِ .
وَأَنْظَرَ أَمَالِي السَّهْلِيِّ ٤٨٥ ، ١١٨ . وَفِي ج ، ر : لَا تَضْرِبْ يَعْصِكَ بِهِمْ . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) قَالَ هَذَا حِينَ قَتَلَ أَبُوهُ وَنَذَرَ أَنْ لَا يَشْرِبَ الْخَمْرَ حَتَّى يَثَّارَ بِهِ ، فَلَمَّا أَدْرَكَ ثَارَهُ حَلَّتْ لَهُ
بِزْمِهِ فَلَا يَأْتُمُّ فِي شَرْبِهَا . الْمُسْتَحْقِبُ : الْمَتَكَسِّبُ ، وَهُوَ مَنْ حَمَلَ الشَّيْءَ فِي الْحَقِيَّةِ .
الرَّوَغَلُ : الدَّاخِلُ عَلَى الْقَوْمِ فِي شَرْبِهِمْ وَلَمْ يَدْعُ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ وَالْمَبْرَدُ : فَالْيَوْمَ أَسْقَى ، وَلَا
شَاهِدَ فِيهَا .

الْكِتَابُ ٢ / ٢٩٧ ، الْفَاخِرُ ٦٣ ، الشُّعْرُ وَالشُّمْرَاءُ ٩٨ ، إِعْلَاحُ الْمُنْطَلَقِ ٢٤٥ ، الْكَامِلُ
١ / ٢٤٤ ، الْأَصُولُ ٢ / ٣٠٨ ، الْحُجَّةُ ١ / ٨٦ ، الْخَصَائِصُ ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ،
الْمُخَازَنَةُ ٣ / ٥٣٠ ، الدِّيَوَانُ ١٢٢ .

تندم (١) . فالظاهر أنه أخذ مذهب أهل الكوفة ، لأنه لم يرد أن لا تنقص
زيداً تندم ، وإنما أراد : إن تنقص تندم .

فإن لم تُضدَّس الجملة معنى الشرط ارتفع الفعل نحو : هل دلكم على تجارة
تُنَجِّيكُم من عذابٍ أليمٍ ، تؤمنون بالله ورسوله (٢) . وكذلك قول الشاعر :

٥٧٤ مَكْرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا

كما تَكُرُّ إِلَى أوطانِها البَقَرُ (٣)

(٢) الجمل ٢١٧ .

(٣) الصف ١٠ .

(٤) للأخطل من قصيدة في مجاء بني سليم وهم من قيس . الحرّة : الأرض فيها حجارة سود .
وحرّة بني سليم موضع معروف وثناها بحرة أخرى تجاورها . غيرهم بالتزول في الحرّة
لخصانتها ولا أع الدليل بها . الكتاب ١ / ٢٠٢ : شرح السيراني ٣ / ٦٤٣ (التيسورية)
المفصل ٢٥٤ ، ابن بشار ٧ / ٥٢ ، اللسان : وطن ، الديوان ١٠٨ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
السَّكَنِي (الْبَيْهَقِيُّ) (الْبَرْزَنْجِيُّ)
باب الجزاء

قوله : وحروف الجزاء كذا ... إلى آخره .
سمي أدوات الجزاء حروفاً ، ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف ، لأحد
أمرين : إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف وإما أن يكون قد أخذ الحرف
لغةً ، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف .

وأدوات / الجزاء هي إن وإذ ، وما ومن وما ومهما وأى وكيف ، [١٧٤ظ]
في مذهب من يُجازي بها وهو قطرب (١) ، ومتى وأيان وأى حين وإذا
في الشعر وأنتى وأى مكان ، وحيث .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف إن وإذ ما .
في مذهب سيويه رحمه الله (٢) ، والاسم ما بقي .

ومذهب المبرد أن «إذ ما» اسم (٣) ، وسبب ذلك أن إذ قد ثبت لها الاسمية
فلا تخرج عن ذلك ما أمكن . وهذا فاسد ، لأن «إذ» إذا كانت ظرف زمان
فهو لما مضى ، وفعل الشرط أبداً مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه من أنها ركبت مع ما وصارت معها كالشيء
الواحد وبطل معناها لأنها صارت جزء كلمة .

واختلف في مهما فزعم بعضهم أنها مركبة من مه وما (٤) ، وزعم بعضهم
أنها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبر عن صغيره فعلك ولا أصغر عن كبيره .
فمن قال إنها مركبة من مه وما فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا

(١) ونسب السيوطي القول به للكوفيين أيضاً، المص ٢ / ٥٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٣) هذا مما نسب للمبرد وفي المقتضب ٢ / ٤٦ ما يخالفه . وانظر المص ٢ / ٨٥ . ونسب فيه
لابن السراج والفارسي .

(٤) نقل مثله عن الفراء في شرح السبع ٤٥ وعن الخليل في الكتاب ١ / ٤٣٣ .

يجعلها ، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد فلا يخلو الجازم من أن يكون مةً أو ما ، فإن كان الجازم مةً فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً لأنه بمنزلة الأمر والأمر لا يعطب إلا جواباً خاصة وهذا قد جزم فعلين فدل ذلك على بطلان قوله.

وإن قال : إن الجازم ما ، فباطل ، لأن العرب تقول : مهما تمرز أمرز به ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم (١) بشيء ، فدل على بطلان قوله . ومن قال : إن مةً مع ما كالشيء الواحد فيقال له : لا بدعى التركيب إلا بدليل ولا دليل على ذلك .

ومن قال : إن مهما مركبة من ما مائتم قلب الألف هاء هروباً من اجتماع المثلين (٢) نحو قوضم في حثحيت : حاجيت ، فممكن إلا أنه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع . فإذا ثبت فساد الوجهين لم يبق إلا أن يكون اسماً واحداً . وأما قوله :

٥٧٥ أماوى مهنمن يستعيع في صديقيه

أقوايل هذا الناس ماوى يتندم (٣)
فإنه أدخل مةً على من الشرطية .

وكيف ، وفيها خلاف ، فزعم قطرب أنه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع من العرب ، وذلك أنه قال : في «كيف» معنى الشرط ، ألا ترى أنك إذا قلت : كيف يكن أكن ، فمعناه على أى حال يكون أكون عليه . وهذا باطل ، لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله وهذا يستحيل إلا أن

(١) ج ، ر : الجر والمجرور ، وهو تحريف .

(٢) هذا رأى الخليل . الكتاب ١ / ٤٣٣ ، المقتضب ٢ / ٤٨ .

(٣) لم يشب لقائل ، قال البغدادي : وهذا البيت شبه بشعر حاتم ولكني لم أقف عليه منسوباً إليه . ماوى مرعوم ماوية علم امرأة .

مهنن اسم شرط يعطين . شرح السج ٥ ، ابن يعيش ٤ / ٨ .

اللسان : مهمم ، الخزانة ٣ / ٦٣١ .

يقترن بالكلام قرينة تختص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل كيفما
يكن من قام أكن .

• • •

وهذه الأدوات تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم تلزمه ما وحيثد يُجازى بها .
وقسم لا تدخله ما . وقسم أنت فيه بالخيار .
فالذي تلزمه ما إذ وحيث ، فتلزمهما ما عوضاً من الإضافة . وفي إذ أيضاً
لأنها قد رُكبت معها ، ولذلك انتقلت عن الاسمية . / [١٧٥و]
والذي أنت فيه بالخيار إن ومتى وأى وأين ، فمثاله في أى قوله تعالى :
أيّاً ما تدعوا (١) . ومثاله في أين : أينما تكونوا بُدركم الموت (٢) .
ومثاله في متى قوله :

..... ٥٧٦

متى ماترق العين فيه تسهّل (٣)

وماعدا هذا لا تدخله ما .

• • •

وهذه الأدوات لا بد أن تدخل على جملتين فعليتين . فلا يخلو الفعلان
أن يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً .
فإن كانا مستقبلين فإنك تجزمهما جميعاً إلا أن تدخل على الجواب الفاء فإنك
ترفعه ، ولا يجوز الرفع إذا لم تدخل إلا ضرورة كقوله :

(١) الأسراء : ١١٠ .

(٢) النساء : ٧٨ .

(٣) صدره : ورحنا يكاذ الطرف يقصر دونه . وهو من معلقة امرئ القيس يعصف فرسه .

ترق : أصله ترق ، حذف الألف منه للجزم ، ومعناه : تنظر إلى أعلاه . تسهل : أصله تسهل

أي تنظر إلى أسفله وروى : تسفل ، شرح السج ٩٨ ، أبيات المعاني ٨٣ / ١ ، الموشع

٢٨٥ ، شرح العشر ٢٥ ، الديوان ٢٣ .

٥٧٧ يا أقرع بن حابس يا أقرع
 إِنَّكَ إِن بَصُرَع أَخُوكَ تُصْنَرَعُ (١)
 أراد : فتصرع وحذف الفاء ضرورة (٢) .

فإن كانا ماضيين فلا يظهر فيهما جزم ، وهما في موضع جزم .
 وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً فيقدّم الماضي ويؤخر المستقبل نحو :
 إن قام زيد يقم عمرو . ولا يقدّم المستقبل ويؤخر الماضي إلا ضرورة (٣) .

. . .

ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء والرفع إن لم تدخل الفاء .
 فنقول : إن قام زيد فيقم (٤) عمرو ، وإن قام زيد فيقوم عمرو . وإن
 قام زيد يقوم عمرو ، على إرادة التقديم .

فإن كان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلاً وكان الجواب أمراً أو نهياً أو
 دعاءً أو استفهاماً فلا بدّ من الفاء نحو : إن يقم زيد فاضربه ، وإن لم
 يقم فلا تضربه ، وإن قام فغفر (٥) الله له ، وإن قام فهل أنت ضاربه .
 وإن كانت الجملة الأولى فعلية وكان الجواب جملة اسمية فلا بدّ من الفاء
 أو إذا نحو : وإن تصبروا وتتقوا فإنّ ذلك من عزم الأمور (٦) . وإن تُصبّهم

(١) عمرو بن خفادم البجلي يخاطب الأقرع بن حابس التميمي . وأراد بأخيه جريراً البجلي
 وكان قد نافر إلى الأقرع خالد بن أوطاة الكلبي .

الكتاب ١ / ٤٣٦ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، المفتب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، النقاظ
 ١٤١ ، الروض الأنف ١ / ٦٠ ، ٢٨٦ ، ابن الشجري ١ / ٨٤ ، المفتى ٦١ ، العيني
 ٤ / ٤٣٠ ، الخزانة ٣ / ٣٩٦ .

(٢) الضرورة مذهب المبرد ، وسيبويه يراه من قبيل التقديم والتأخير . الكتاب ١ / ٤٣٦ .
 المفتب ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر ١ / ٤٥١ تعليق ١ والشاهد ٤٣٧ .

(٤) ج ، ر : يقوم ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) كذا ولعله : يغفر .

(٦) آل عمران : ١٨٦ .

سببها بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون (١) . ولا يجوز حذف الفاء إلا ضرورة
وذلك كقوله :

٥٧٨ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَكْثُرْهَا
والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٢)

• • •

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أن يليها الفعل ، ولا يجوز
تقديم الاسم وإضمار الفعل إلا (في ٣) ضرورة شعر كقوله :

صعدة نابتة في حائير
أينما الريح تُعْمِلُهَا تَمِلُ (٢٣٩)
وذلك ما عدا إن فإنه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام ، وتقديم
الفعل أحسن ، قال الله تعالى : وإن أحد من المشركين استجارك فأَجِرْهُ
حتى يسمع كلامَ الله (٤) . إلا أن يكون الفعل مجزوماً فلا يجوز تقديم
الاسم إلا ضرورة نحو : إن زيد يقم يقم عمرو .

• • •

وإذا اجتمع الشرط والقسم فإنك تبنى الجواب للمتقدم منهما فتقول :
والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فأما قول الشاعر :

حلفت لها إن يُدْلَجَ الليل لا يَزَلْ

(٣٨١)

فإنه لم يضمن حلفت معنى القسم ولذلك بنى الجواب على الشرط .

(١) الروم ٣٦.

(٢) نسب في الكتاب لسان وهو لابنه عبد الرحمن ، وروى في ديوان كعب بن مالك . قال

المبرد : لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح . الكتاب

١ / ٤٣٥ ، التوارد ٣١ ، المختضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ٧١٨ ، الروض الأنف

١ / ٢٨٦ ، المغني ٥٨ ، العيني ٤ / ٤٣٣ ، الخزائن ٣ / ٦٤٤ ، ديوان كعب ٢٨٨ -

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) التوبة : ٦.

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيويه أن يبنى الجواب / [١٧٥ظ]
 على الشرط ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها .
 ومذهب يونس أن الفعل يبنى على الاستفهام نحو : أين (١) قام زيد بقم
 عمرو ، ويونس يقول : يقوم عمرو (٢) . والصحيح مذهب سيويه بدليل
 قوله تعالى : أفأين مت فهم الخالدون . لأنه لا يجوز أن يكون التقدير : أفهم
 الخالدون فإن مت ، لأن الذي يقول : أنت ظالم إن فعلت ، فيحذف
 الجواب لدلالة ما تقدم عليه لا يقول : أنت ظالم فإن فعلت (٤) فإن الفاء
 حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها .

• • •

ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فهم المعنى ، فمثال
 حذف فعل الشرط وابقاء الجواب قوله :

٥٧٩ فطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ

وإِلَّا يَعْلُ مَقَرِّكَ الْحُسَامُ (٥)

وقوله :

٥٨٠ أَقِيمُوا بَنَى النِّعْمَانِ عَنِّي صُدُورَكُمْ

وإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا (٦)

(١) ج ، ر : أن ، وهو تحريف .

(٢) الكتاب ١ / ٤٤٤ .

(٣) الأنبياء : ٣٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من ر .

(٥) لأخوص الأنصاري يخاطب مطراً وهو سلفه وكان شيخاً دميماً .

الأغاني ١٤ / ٦١ ، أمالي الزجاجي ٨٠ ، ابن الشجري ١ / ٣٤١ ، المغني ٧٢٠ ، التوضيح ٢ / ١٨٢ ،

المعني ٤ / ٤٣٥ ، الخزانة ١ / ٢٩٥ .

(٦) لي زيد بن الحذاق ، ورواية للفضليات : عنا .. كارهين . شرح للفضليات ٥٩٩ ، المنصف

١ / ١٤ ، ابن الشجري ١ / ٢٨٣ ، ٣٤٢ ، ابن يعيش ٦ / ١١٥ ، اللسان : قوم .

ومثال حذفهما معاً قوله :

قالت بناتُ العم ياسلمى وإنْ
كانَ عَيِّباً مُعَدِّماً قالت وإنْ (٣٠٧)

• • •

وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: بِمَنْ تَمَرُّزُ أَمُرُّزُ بِهِ. ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط : غلامَ مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ .
فإن لم يدخل عليها حرف جر فلا يخلو اسم الشرط من أن يكون اسم زمان أو مكان أو غير ذلك .

فمثال ظرف الزمان : متى ما يَقسُمُ أَقسَمُ . ومثال ظرف المكان : حيثما تكن أَكُنْ مَعَكَ . ومثال المصدر : أَيْ ضَرِبَ تَضْرِبُ أَضْرِبُ مثلهُ .

فإن كان غير ذلك من الأسماء فلا يخالو الفعل الذي بعدها من أن يكون متعدياً أو غير متعدٍّ ، فإن كان غير متعدٍّ فهي مبتدآت . وإن كان متعدياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك .

فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط فهي مبتدآت . وإن كان غير ذلك فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه . فإن كان لم يأخذه فهي مفعوله . وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز فيها وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال .

وإذا تقدم أسماء الشرط لكنْ أو أَضِيفَ إليها ظرف زمانٍ فإنَّ الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط كقوله :

..... ٥٨١

ولكن متى ما أملك الضَّرَّ أنفَعُ (١)

ولا يجوز ابقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلا ضرورة كقوله :

(١) صدره : وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي .

وهو للمجير السلوي (اسلامي) وقوله : ذاك ، إشارة إلى معروف صنعه مع ابن عمه .

الكتاب ١ / ٤٤٢ ، الأصول ٢ / ١٦٤ ، شرح الصيرافي ٣ / ٦٠٩ ، (التيمورية) الخزاعة ٣ / ٦٥٢ .

٥٨٢ على حين مَنْ قَلَبَتْ عَلَيْهِ ذَنْوبُهُ
يَجِدُ فَقْدَهَا إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ (١)

وكذلك قوله :

٥٨٣ وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ لِيْنِهِ
وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَفِيدُ الْقَوْمُ أَرْفِدُ (٢)
وزعم بعضهم أنه يجوز في الكلام والشعر ، والصحيح مابدأنا به .

• • •

وإذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الفعل الأول أو على
الجواب ، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز / فيها إلا الجزم نحو : [١٧٦و]
إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيُخْرِجُ عَمْرُوٌ وَيَغْضَبُ (٣) بِكُرٍّ .
فإن عطفت على الجواب فلا بد أن تعطف بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف .
فإن عطفت بالفاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه : الجزم على العطف والرفع
على الاستئناف والنصب بإضمار إن وهو أضعف الوجوه .
وإن عطفت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلا الجزم نحو :
إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُوٌ وَيَغْضَبُ بِكُرٍّ (٤) .

- (١) الليد بن ربيعة يخاطب عمه ، الذنوب : الدلو فيها ماء يقارب الاستلاء .
التدابر : التقاطع . يجد فقدها : يؤله فقدها . يريد أنه دافع عن عمه في مجلس النسيان
ابن المنذر على حين من لا يقوم بحجته .
الكتاب ١ / ٤٤١ ، اصلاح المنطق ٣٦١ ، الخزانة ٣ / ٦٤٩ ، الديوان ٢١٧ ،
(٢) لطرفة من معلقته ، والرواية : مخافة ، مكان لبيته . الكتاب ١ / ٤٤٢ ، شرح السبع
١٨٦ ، المغنى ٦٧١ ، الخزانة ٣ / ٦٥٠ ، الديوان ٢٩ .
(٣) ج ، ر : ويفضب ، والواو زيادة .
(٤) يجوز في العطف بالواو ما جاز من الأوجه في العطف بالفاء ، قري : ويذرهم بالرفع
والنصب والجزم . الأعراف ١٨٦ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٣٠٦ بفداد
١٩٧٥ .

وإذا وقع بين (١) فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معنى الفعل الأول أو لا يكون . فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان : الرفع على معنى الحال والجزم على أنه بدل نحو : من يقصِدُ نبي يمشي أحسن إليه . ونظير ذلك قوله :

مَنْ تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا (١٨٢)

فإن لم يكن في المعنى الأول لم يجز إلا الرفع على الحال كقول الخطبة :
٥٨٤ مَنْ تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقَدٍ (٢)

وكذلك إذا وقع بعد فعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معناه أو لا يكون .

فإن لم يكن لم يجز إلا الرفع على المعنى الحال . فإن كان في معناه جاز فيه وجهان : الرفع على معنى الحال والجزم على البدل نحو قوله : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ (٣) .

• • • • •

والشاهد (٤) في قوله :

٥٨٥ وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخَفْتِي عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ (٥)

(١) ج ، ر : بعد ، وهو تحريف .

(٢) النصير في تأته يعود على بغيض بن عامر التميمي ، الكتاب ١/ ٤٤٥ ، مجاز القرآن ٢/ ٢٠٤ ،

معاني القرآن ٢/ ٢٧٣ ، المقتضب ٢/ ٢٦٥ ، مجالس ثعلب ٣٩٩ ، الجمل ٢٢٠ ، العيني

٤٣٩/٤ ، الخزائن ٢/ ٦٦٠ .

(٣) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٤) هذه الشواهد أوردها الزجاجي وختم بها الباب .

(٥) لزهير من مملته . ورواية الديوان : وإن . شرح السبع ٢٨٩ ، الجمل ٢٢٢ ، شرح العشر

١٦٨ ، المغني ٣٦٧ ، الديوان ٣٢ .

- جزم تكن وتعلم «بمهما» . وكذلك الشاهد في قول الآخر :
- ٥٨٦ إذ ما أتيت على الرسول فقل له
حقاً عليك إذا اطمأن المجلس (١)
- إدخال القاء على قل وجعله جواباً لازماً . والشاهد في قوله :
- ٥٨٧ فأصبحت أنتى تأنيها تشتجير بها
كلام مركبتها تحت رجلايك شاجير (٢)
- جزم تأنيها وتشتجير بأنى . والشاهد في قول الآخر :
- ٥٨٨ إذا قصرت أسياقنا كان وصلها
خُطانا إلى أعدائنا فنضارب (٣)
- جزم فنضارب بالعطف عليه . فافهم .

-
- (١) للعباس بن مرداس . وروى في السيرة والديوان : إما . الكتاب ٤٢٢/١ ، المقتضب ٤٧/٢ ، الجمل ٢٢٢ ، الروض الأنف ٢٩٨/٢ ، شرح السبع ١٢٦ ، الخزانة ٦٣٦/٣ ، الديوان ٧٢ .
- (٢) للبيد . تشتجير : من تشاجر القوم إذا اختلفوا . الشاجر : المضطرب أو المتشعب بين المركبين . والضمير في تأنيها يعود على الداهية . الكتاب ٤٣٢/١ ، المقتضب ٤٨/٢ ، الخزانة ١٩٠/٣ ، الديوان ٢١٥ .
- (٣) لقيس بن الخطين . ورواية الخامسة : إلى أعدائنا للنضارب . ولا شاهد فيه . الكتاب ٤٣٤/١ ، مجاز القرآن ٢٥٩ ، المفضليات ٢٠٧ ، المقتضب ٥٧/٢ ، الجمل ٢٢٣ ، ابن الشجري ٣٣٣/١ ، الخزانة ١٦٤/٣ ، الديوان ٣٢ .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

الاسم الذي ينصرف هو ينصرف هو الذي ينون ويخفض ، وغير المنصرف هو الذي لا ينون ولا يخفض . واختلف في تسمية المنصرف منصرفاً ، فمنهم من قال : إنما سمي منصرفاً لأنَّ في آخره صريفاً وهو الصوت ، لأنَّ التثوين صوت ، ومنهم من قال : إنما سمي منصرفاً لأنَّه انصرف عن شبه الفعل . ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص ، فكأنَّ الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف .

والأول أجود لأنه يلزم على الثاني أن يكون كل منصرف قد أشبه الفعل أولاً ثم زال بعد ذلك عن شبه الفعل ، وذلك باطل في جميع الأسماء المنصرفة لأنَّ من الأسماء غير المنصرفة ما لم يشبه الفعل فقط .

ويلزم على الثالث أن يضموا مثل : مررتُ بأحمدكم ، منصرفاً وهم يسمونه منجرأً ، فدلَّ ذلك على صحة القول الأول .

والاسم الذي لا ينصرف هو كل اسم / اجتمعت فيه علتان [١٧٦ظ] فرعيتان فصاعداً عن علل تسع على حسب ما يذكر بعد . أو وُجِدَ فيه هَلَّةٌ تقوم مقام علتين .

والعلل التسع : العدل والتعريف والصفة والعجمة والتركيب والتأنيث وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والجمع الذي لا نظير له في الآحاد . والعلة التي تقوم من هذه العلل مقام علتين ، التأنيث اللازم والجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

والتأنيث اللازم هو ما كان بالهمزة مثل حمراء وبالألف مثل حبلى . والجمع الذي لا نظير له في الآحاد هو ما كان من المجموع على وزن مفاعيل أو مفاعيل .

وهذه العلل التي ذكرت لا تمنع الصرف على الإطلاق ، لكن تحتاج في ذلك إلى تفصيل .

فأما العدل فيمنع الصرف ، وكذلك الصفة ، وكذلك الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

وأما التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية أو ما أشبه من تعريف سَحَر ، وذلك أنه معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرف بالألف واللام .

وأما وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام : غالب ومختص ومشترك فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال ، وأكثر وجوده في الأفعال مثل يفعل وأفعل وتفضل .

والمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولا من الفعل وهو فَعَّلَ وفَعَّلَ المضعف العين .

وأما المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي .

والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصة . وأما المشترك فلا يمنع الصرف أصلا إلا أن يكون المشترك منقولا من مثل فعل أن نسمي رجلا بضَرْب ، فزعم عيسى بن عمر أنه يمنع الصرف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٨٩ أنا ابنُ جِلا وطلاعُ السَّنابا

منى أضعُ العمامةَ تعرفوني (١)

ولا دليل في هذا البيت له ، لأن ذلك محتمل أن يكون صفة لمحذوف فكأنه قال : أنا ابن رجلٍ جِلا ، ومحتمل أن يكون في جِلا ضمير وحكيته

(١) مطلع قصيدة لسهم بن وثيل الرياشي (جاملي) في الفخر .

الشابا : جمع ثنية وهي الطريق في الجبل . وقوله : طلاع الشابا كناية عن شباعته وركوبه الصواب . وأراد بوضع العمامة أنه متى خسر ثامه للكلام أعرب عن نفسه فعرفه الناس .

وقيل في معناه غير ذلك .

الكتاب ٧/٢ ، مجالس ثعلب ١٧٦ ، المختصر ١٢/١٢٣ ، ١٤٥ ، الميني ٣٥٦/٤ ،

الغزاة ١٢٦/١ .

الجملة وهو الأولى، فكأنه قال: أنا ابنُ الذي يقال له جلا، مثل تأبَّطَ شراً. والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ماحكاه سيويه رحمه الله من أن العرب تصرف الرجل بسمى كعُشِباً وهو في الأصل فَعَلَّلَ من الكَعَسْبَةِ وهي شدةُ العَدْوِ مع تداني الخطى (١).

وأما التأنيث فلا يخلو أن يكون باقياً على مسماه المؤنث أو منقولاً إلى مذكر، فإن كان باقياً على مؤنثه فلا يخلو أن يكون التأنيث تأنيثاً لازماً أو لا يكون. فإن كان التأنيث لازماً فيمنع الصرف وإن كان غير لازم فلا يخلو أن يكون التأنيث بعلامة / أو بغير علامة . [١٧٧و]

فإن كان بعلامة فيمنع الصرف . وإن كان بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد فإن كان أزيد فيمنع الصرف . وإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط .

فإن كان متحرك الوسط فيمنع الصرف ، وإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر أو لا يكون . فإن كان منقولاً من مذكر فيمنع الصرف مثل حِمَصَ وجُورَ . فإن انضافت إليه أزيد من علة واحدة فيجوز فيه وجهان : الصرف ومنع الصرف . فإن كان الاسم المؤنث قد سمى به مذكّر فلا يخلو أن يكون مؤنثاً بعلامة أو لا يكون . فإن كان مؤنثاً بعلامة فيمنع الصرف ، وإن كان مؤنثاً بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد

فإن كان أزيد فيمنع الصرف إلا أن يكون التأنيث تأنيث جمع فإنه لا يمنع الصرف ، مثال ذلك أن تسمى بكلاب ، فإذا سميت به انصرف إلا ذراعاً وكرعاً فإنهما سمى بهما المذكر وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكر بهما . فإن كان ثلاثياً فإنه لا يمنع الصرف .

(١) الكتاب v/r .

وأما التركيب وهو جعل الاسمين اسماً واحداً فلا يخلو أن يتضمن معنى الحرف مثل خمسة عشر أو لا يتضمن ، فإن تضمن معنى الحرف فإنه مبني وإن كان لا يتضمن معنى الحرف فيمنع الصرف مثل بعابك .

وأما زيادة الألف والنون فلا يخلو أن تكون في اسم علم أو لا تكون . فإن كانت في اسم علم منعت الصرف ، وإن لم يكن علماً فلا يخلو أن يكون صفة أو لا يكون . فإن كان غير صفة فلا يمنع وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالثاء أو لا يؤنث . فإن أنث بالثاء انصرف . وإن أنث بغير الثاء امتنع الصرف .

وأما العجمة فلا يخلو أن تكون شخصية أو جنسية . والجنسية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل لجام ونيروز وبردنج وديباج .

والشخصية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل إبراهيم وإسماعيل . فإن كانت العجمة جنسية فلا تمنع الصرف ، وإن كانت شخصية فلا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فيمنع الصرف . فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند النحويين (١) إلا عيسى بن عمر وابن قتيبة (٢) فيقولان : حكمه حكم المؤنث الثلاثي . وذلك فاسد لأنه لم يسمع في مثل نوح أو هود إلا الصرف .

• • •

وهذا العلل لا يمنع الصرف إلا على ما يذكر . فالتصريف يمنع الصرف مع هذه العلل كلها إلا مع الصفة أو مع ما يمنع وحده ، فإنه لا أثر للتعريف

(١) الكتاب ٢٣/٢ ، المختضب ٢٥٢/٣ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . عالم نحوي لغوي . ولد ببغداد وبها نشأ وتأدب وكان ثقة ديناً فاضلاً . توفي سنة ٢٧٦ هـ ترجم له الخطيب البغدادي ١٠/١٧٠ ، الزبيدي ١٢٩ ، ابن التميمي ٧٧ ، الأنباري ٢٧٢ ، القفطي ١٤٣/٢ ، السيوطي ٢٩١ .

فيه . فالتأنيث غير اللازم والعجمة والتركيب / لا تمنع الصرف إلا [١٧٧ظ] مع التعريف خاصة والعدل لا يمنع الصرف إلا مع التعريف أو الصفة .
والجمع الذي لا نظير له في الأحاد يمنع الصرف وحده . وكذلك التأنيث اللازم والصفة لا تمنع الصرف إلا مع وزن الفعل وزيادة الألف والنون .

• • •

والأسماء التي لا تنصرف تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وقسم لا ينصرف في معرفة وينصرف في نكرة ، وقسم ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة .

فالذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة هو كل ما ليس إحدى علية التعريف أو ما كان إحدى علية التعريف ، فإذا سقط التعريف خلفته علة أخرى .

وأما الذي ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة فهو كل اسم إحدى علية التعريف ، فإذا سقط التعريف لم تعقبه علة أخرى .

وأما الذي ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة فهو كل اسم معدول في النكرة ، فإذا سميت به انصرف ، لأنه ليس فيه إلا التعريف ، وليس معدولا في التسمية ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولا ، لأنه عدل في النكرة وهو الآن معرفة . فإذا تكررت امتنع الصرف لأنه فيه شبه أصله وقد كان في الأصل لا ينصرف .

• • •

قوله : فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فذلك خمسة أجناس : منها أفعل التفضيل

أفعل لا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فيمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . وإن كان نكرة فينصرف .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون أفعَلُ مِن مضمرة كانت معه أو مظهرة ملفوظاً بها (١) ، أو أفعَل الذي مؤنثه فعلاء ، أو أفعَل الذي مؤنثه فعلى ، أو أفعَل الذي مؤنثه بالتاء نحو أرمل وأرملة ، أو أفعَل الذي هو في الأصل اسم فوصف به نحو أربع ، فإنه اسم عدد (٢) في الأصل ثم وصف به .

فإن كان أفعَل الذي مؤنثه فعلى أو أفعَل الذي مؤنثه بالتاء أو أفعَل الذي مؤنثه في الأصل اسم لينصرف قولاً واحداً .

أمّا أفعَل الذي مؤنثه بالتاء فينصرف لأنه قد زال عن شبه الفعل بدخول تاء التانيث عليه المنقلبة في الوقف هاء ، وهي من خواص الأسماء .

وأمّا أفعَل الذي هو في الأصل اسم فينصرف إمّا لأنه قد كان اسماً فلم يؤكد (٣) في الوصفية وإمّا لأنه قد تدخله التاء فيقال أربعة .

وأمّا أفعَل الذي مؤنثه فعلى فلا يستعمل إلاّ بالألف واللام أو مضافاً ، وكذلك مؤنثه . ولذلك صرف ، ولذلك لُحِّنَ الحسن بن هاني في قوله :

كَأَنَّ صَغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

حصاءٌ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٣٤٦)

لأنه لا يخلو (٤) أن يجعل / «من» زائدة وكبرى مضافة إلى فواقعها [١٧٨ و] أولاً ، فإن جعلها زائدة فقد أخطأ لأنها لاتزاد في الواجب . وإن جعل «مين» غير زائدة فيكون قد استعمل فعلى غير معرفة بالألف واللام ولا مضافة .

فإن سميت بأفعَل الذي مؤنثه بالتاء أو أفعَل الذي هو في الأصل اسم فإنه يمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، وإن نكرتهما انصرفا قولاً واحداً .

وإن سميت بأفعَل الذي مؤنثه فعلى صرف على كل حال لأجل الألف واللام أو الإضافة .

(١) الضمير يعود على من .

(٢) ج ، ر : علم ، وهو تعريف .

(٣) ر : يتأكده .

(٤) ر : إما أن :

فإن كان أفعِل الذي مؤنثه فعلاً . فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة ، فإن سببت به فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن نكرته ففيه خلاف .

فسيوبه لايجز الصرف وأبو الحسن الأخفش يصرف (١) وأبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال : إن لحظت فيه أنه كان صفة فتمنعه الصرف ، وإن لحظت أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه ، والدليل على صحة هذا أن العرب إذا سبت بالصفة فتارة تحكم لها بحكم الصفة وتارة تحكم لها بحكم الأسماء . ألا ترى أنها لما سبت بأحوص حكمت له بحكم الصفة (٢) ، وتارة تجمعها جمع الصفات ، قال :

٥٩٠ أتاني وعبدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ

فيا عبدَ عمرو لو نهيتَ الأحوصا (٣)

فأحوص صفة لكنه سُمي به فجعله جمع الصفات فقال : وعبدُ الحُوصِ ، وجعله جمع الأسماء فقال : أحوص .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ، لأنه يُشبه أصله قبل التسمية ، لأنه نكرة كما كان وقت أن كان صفة ، وشبه العلة علة في هذا الباب . وسيأتي بيان ذلك . وأما أبو الحسن فقال : ليس فيه إلاّ علة واحدة فلا يمتنع الصرف (٤) . وهذا الذي قاله باطل لما تقدّم

والصحيح ماذهب إليه سيوبه . وأيضاً فإنّ أبا زيد حكى أنّ العرب تقول : عندي عشرون أحمر ، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر .

(١) ووافقه المبرد في المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ ، وانظر الكتاب ٤/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١٤٢ .

(٢) كذا ولعله : الأسم .

(٣) للأعشى من شعر يهجو به علقمة بن علاثة . والحوص هم بنو الأحوص بن جعفر قوم علقمة وعبد عمرو رئيسهم . اصلاح المنطق ٤٠١ ، المبهج ٢٣ ، شرح شكلاات الحماسة ٢٠١ ، المختصر ١٠٢/١ ، ٢٢٧/١٣ ، المحكم ٣/٣٦٦ ، الفصل ١٩٥ ، شواهد الشافية ١٤٤ ، الخزائن ٨٨/١ ، الديوان ١٤٩ .

(٤) المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ .

وأما جمعهم أحوص على حوص تارة وعلى أحاوص أخرى فمن قبيل ما
لُحِظَ فيه معنى الوصف تارة نحو العباس ، ولم يلحظ أخرى نحو عباس .
فإن كان «أفعلُ مِّنْ» فيمتنع الصرف . واختلف في سبب منعه للصرف ،
فمذهب أهل البصرة أنه امتنع الصرف لوزن الفعل والصفة (١) ، وزعم أهل
الكوفة أنه امتنع الصرف للزوم مِّنْ . وهذا باطل ، لأنه يلزمهم أن يمنع
الصرف من «خير» (٢) في قولهم : مررت برجلٍ خَيْرٍ مِّنْ عمرو ، وهذا خيرٌ
منك ، والعرب لم تمنعه الصرف قط ، فدل على أنه إنما امتنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة . فلما زال وزن الفعل صرف .

فإن سميت به فلا يخلو أن تُسمي به مع من أو بغير من . فإن سميت به
مع من فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . فإن تركته امتنع الصرف
لوزن الفعل وقوة شبهه أصله في أنه نكرة مع مِّنْ كما كان وهو /صفة . [١٧٨ظ]
فإن سميت بأفعل من غير مِّنْ فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف (٣) .
فإن نكرته فإنه ينصرف قولاً واحداً ، فإنه (٤) لا يشبه أصله وقت أن كان
صفة ، لأنه لا يستعمل صفة إلا بمن ظاهر أو مقدرة .

وينبغي أن يعلم أن كل اسم في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف فإنه يحكم
عليها بالزيادة وعلى ما عداها بالأصالة إلا أن يقوم دليل على أصالتها من اشتقاق
أو تصريح (٥) أو فك مدغم .

فمثال مادل الاشتقاق على أصالة همزته أولت ، فإنه مشتق من تألق البرق
بدلالة قولهم : أليق الرجل . فأثبت الهمزة وحذفت الواو .

ومثال مادل التصريف على أصالة همزته أرطى (٦) عند من يقول : أديمٌ
مأروطٌ ، فثبت الهمزة .

(١) الكتاب ٥/٢ ، المقضب ٣/٣١١ .

(٢) سقطت «خير» من ج ، ر .

(٣) ر : والعلمية .

(٤) ر : لأنه .

(٥) ج ، ر : تعريف ، وهو تعريف .

(٦) أرطى واحدة أرطاة ، وهو شجر يدبغ به الجلد .

ومثال مايدل الفك على أصالة همزته ماوجد في كلام العرب نحو : أَبَقَى (١) ، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة ما لم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير ذلك ، فيكون الفك شاذاً ولا حجة فيه على أصالة الهمزة نحو قوله :

٥٩١ قد عَلِمْتَ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ (٢)
فالهمزة في أَلْبِيهِ زائدة ، لآتته من اللَّبِّ ، يريد بنات لُبِّه ، وَأَلْبٍ شاذ .

• • •

ومنها فعلان ... الفصل

يقول : كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة . فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فإثما يمتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والتعريف عند بعضهم . وإن كان نكرة انصرف .

وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالثاء أو لا يؤنث بها . فإن لم يؤنث بها بل يكون مؤنثه على فعلى امتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والصفة عند بعضهم . وإن أنثت بها انصرف .

فمثال ماأنث بالثاء سَيْفَان وسَيْفَانَة (٣) وسُفْيَان وسُفْيَانَة ، ومثال مايبكون مؤنثه على فعلى سَكْرَان وسَكْرَى وعَطْشَان وعَطْشَى .

(١) بق المكان وأبق : كثر بقه ، وبق البيت بقرقاً : طلع ، اللسان : بقق .

(٢) روى هذا الرجز عن اعرابية تعاتب ابنها فقيل لها : مالك لا تدعين عليه ، فقالت :

تأبى له ذاك بنات ألبسى

قال الجوهري : وبنات ألب عروق في القلب تكون فيها الرقة .

الكتاب ٦١/٢ ، ٤٠٣ ، المقتضب ١٧١/١ ، ٩٩/٢ ، النصف ٢٠٠/١ ، ٣٤/٣ ،

المصاح واللسان : لب ، الخزائن ٢٩٢/٣ .

(٣) السيفان : الطويل من الرجال .

وزعم بعض النحويين أنَّ الاسم العلم الذي في آخره ألف ونون زائدتان امتنع الصرف لشبه الألف والنون بألفي التانيث في أنَّهما زائدتان في آخر الاسم كما أنَّ ألفي التانيث كذلك والأولى منهما ألف كما أنَّ ألفي التانيث كذلك ، ولا تدخل عليهما تاء التانيث كما لا تدخل على ألفي التانيث .

وزعم (١) أنَّ الصفة التي في آخرها ألف ونون زائدتان ومؤنثها فعلى إنَّما امتنعت الصرف لشبه الألف والنون أيضاً بألفي التانيث في آخر الصفة (٢) الأولى منهما ألف كما أنَّ ألفي التانيث كذلك ، ولا تدخل عليهما التاء كما لا تدخل على ألفي التانيث .

والمؤنث من هذه الصفة بخلاف المذكور كما كان الأمر فيما كانت فيه ألف التانيث . هذا هو الصحيح ، بدليل أنَّه لو كان مع مجرد الزيادة يمنع الصرف / لوجب أن يمنع مثل سيفان الصرف للصفة والزيادة . [١٧٩ و] ولو كان عثمان يمنع الصرف للتعريف والزيادة لوجب أن ينصرف مكران إذ لا تعريف فيه . واذن قد تبين أنَّ الصفة غير مؤنثة .

وزعم أبو العباس المبرد أنَّ الألف والنون إنَّما منعتا الصرف لأنَّ النون في الأصل بدل من الهمزة ، فاصل مكران عنده مكراء (٣) ، وامتنع على ذلك بقول العرب في النسب إلى بهراء (٤) بهرائي فأبدلوا النون من الهمزة . وهذا عندنا من شاذ النسب فلا تدعى من أجله النون في مكران عوضاً من الهمزة . فإن سميت بهذه الصفة التي لا تنصرف لم تنصرف أيضاً لزيادة الألف

(١) ر : فكذلك زعم .

(٢) سقطت من ج ، ر .

(٣) ج ، ر : مكري ، وهو تعريف .

(٤) قبيلة من قضاة . الكتاب ١٩/٢ .

(٥) قال المبرد هذا في موضعين من المختضب وقال في موضع ثالث إن النون بمنزلة الألف اللاحقة بعد ألف التانيث في حمراء وصفراء ولم يقل أنها بدل منها . ووقع مثل هذا الاختلاف في كتاب سيبويه أيضاً . المختضب ١/٦٤ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ، الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ٣١٤ .

والنون والتعريف. فإن نكّرت دخله الخلاف الذي دخل في تنكير أحمر بعد التسمية ، وأيضاً فإنه يحتمل أن تكون النون في بهراوي وصنعاني بدلا من الواو المبدلة من الهزرة كأنه قبل ابدال النون بهرواني وصنعواني (١) . وان كان ذلك أولى لأن النون أقرب إلى الواو منها إلى الهزرة .

• • •

وقوله : « ومنها كل ما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة » يقول : كل اسم في آخره ألفا التأنيث الممدودة أو المقصورة فإنه يمنع الصرف أبداً سواء كان معرفة أو نكرة ، لأنه من العلل التي تمنع وحدها الصرف لأنها قامت مقام علتين ، لأن التأنيث بهما لازم .

واختلف في تسميته لازماً ، فمنهم من قال : إنما سمي تأنيثاً لازماً لأنك لو حذفته لم تبق كلمة تامة بخلاف ما أنثت بناء التأنيث مثل قائمة وخارجة لأنه إذا حذف تاء التأنيث من قائمة وخارجة تبقى كلمة تامة ، وأنه لو حذفت الهزرة من حمراء لم تبق كلمة تامة .

وهذا باطل ، لأنه يلزمه أن يمنع الصرف في مثل لواعية وكراهية ، لأنه إذا حذفت التاء لم تبق كلمة تامة ولم يسمع إلا صرفه ، فدل على بطلان ما ذهب إليه . والصحيح أن تقول إنما سمي لازماً لأنه بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، والدليل على ذلك أن العرب إذا صغرت اسماً خماسياً ليس رابعه حرف مد ولين مثل مفرجل يحذفون آخر حرف منه ، وإذا صغرت ما في آخره تاء التأنيث وكان بها على خمسة أحرف مثل دجاجة فلا تحذف آخره وإنما تعامله معاملة الرباعي ، فدل على أن تاء التأنيث عندهم بمنزلة كلمة أخرى . وهذه الألف عاملوها معاملة حرف من نفس الكلمة ، دليل ذلك أنهم يقولون في تصغير قرقرى قرقرى قرقرى (٢) ، فيحذفون آخره فلهذا سموه تأنيثاً لازماً (٣) .

(١) كذا والوجه : بهراوي وصنعاني .

(٢) قرقرى موضع مخضب باليمامة . مجيم البلدان ٢٢٦/٤ ، وانظر الشاهد ١٥٣ .

(٣) هنا التحليل في الكتاب ١٠٧/٢ ، المقتضب ٢٥٩/٢ .

فإن قيل : فينبغي أن لاتسموا التانيث بالهمزة التي في حمراء تانيثاً لازماً لأنهم لا يحذفون همزته في التصغير ، فنقول : قد ثبت أن الهمزة في حمراء هي (غير) (١) الألف/ التي في قرقرى ، والدليل على ذلك شيثان : أحدهما [١٧٩ظ] أن الألف قد ثبتت للتانيث ، ولم يقم دليل على أن الهمزة للتانيث ، ويمكن أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن ألف فلا يدعى أن الهمزة للتانيث ، فإذا لم يثبت في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه .

والآخر : أنها لو كانت غير منقلبة عن حرف لقالوا في صحراء صحارى كما يقولون في قرقرى قرارى ، وكونها تزول لزوال الألف دليل على أنها حذفت من أجل الألف .

فإن قيل : فلائى شيء لم يحذفوها في التصغير كما حذفوا الألف فنقول : لما حركت أشبهت تاء التانيث ، فلذلك أثبتت في التصغير كما ثبتت الباء .

. . .

قوله : ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مُشَدَّد ... الفصل ، .

هذا هو الجمع الذي لانظير له في الآحاد . واختلف في تسميته جمعا لانظير له في الآحاد ، فذهب قوم إلى أنه سُمِّيَ جمعا لانظير له في الآحاد لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، ونعني بوزنه أن يكون موافقا له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

فإن قيل : فإن في الآحاد ما هو على وزنه مثل سراويل وضجّ حَصَاجِير ومثل ترامى تراميا وتعاطى تعاطيا ويمان وشأم . فالجواب : إن سراويل أعجمي وبتقدير أنه عربي هو جمع سروالة ، وقد نُطِقَ له بمفرده ، قال :

(١) سقطت (غير) من الأصول .

٥٩٣ عليه من اللؤم سرواله

فليس بريقاً لمُستطِفٍ (١)

وأما حفّاجير فحفّاجير جمع .

فلان قيل : وكيف وصف المفرد بالجمع ؟ فتقول : جَعَلَ الضبع لعظم بطنها كأنها ضياع ، كما يقال : بُرْمَةٌ أعشارٌ و ثوبٌ أسمالٌ (٢) .

والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد ، وعليه قوله :

٥٩٣ حِصَجِرٌ كَأَمِ التَّوَامِينِ نَوَكَاتٍ

على مرقبها مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ (٣)

وأما تعاط فهو مصدر تعاطى وتعاطى على وزن تفاعلٍ ومصدر تفاعلٍ تفاعلٌ ، وأصله : تعاطى ، بضم الطاء فقلبت الضمة كسرة لتصبح الياء .

وأما شامٍ ويمانٍ فالألف فيهما بدل من إحدى ياءى النسب ، والأصل فيه : يَمَنِيٌّ وشامِيٌّ ، وصيبن في بابه .

وهذا المذهب ليس بصحيح ، لأنه يلزمه أن يسمى ما كان على وزن أفعل نحو أكلُب وأفلُس وما كان على وزن أفعال نحو أحمال جمعا لانظير له في الآحاد ، لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، وقد نص على هذا صيويه رحمه الله في الكتاب (٤) .

(١) قيل هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول . والأخفش ينقل أن من العرب من يجعل سراويل واحداً ومنهم من يراها جمعاً واحده سرواله .

وقيل : سرواله لغة في السراويل . المقتضب ٣/٢٤٦ ، شرح السيراني ٤/٩٦ ط ، ابن عيش ١/٦٤ ، الميني ٤/٣٥٤ ، اللسان : سرل ، الخزائن ١/١١٣ ، شواهد الشافية ١٠٠ .

(٢) أنظر ٤١٢/١ تعليق ١ ، ٢ .

(٣) لم ينسب لقائل ، والمخضر العظيم البطن . يصف رجلاً بضخامة البطن . الكتاب ١/٢٥٣ ، أبيات المعاني ٥٢٤ ، جبهة اللغة ٣/٣٢٠ ، شرح السيراني ١/١٧٦ ، للمخصص ٨/٧٠ ، اللسان : حنجر .

(٤) الكتاب : ١٧٥/٢ .

ومنهم من قال : إنما سُمِّيَ جمعا لانظير له في الآحاد لأن كل جمع يجمع فيصير إذا جمع مفرداً لجمعه وهذا لا يجمع ولهذا يسمى الجمع المتناهي . وهذا ليس بصحيح ، لأنه يلزمهم على هذا أن يمنوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث نحو صياقِلَةٌ وجَحَاجِحَةٌ ، فإنه لا يجمع . والصحيح أن تقول : سُمِّيَ جمعا / لانظير له في الآحاد لأنه ليس في [١٨٠] الآحاد على وزنه ، ولا يجمع .

وهذا الجمع يمنع الصرف لأنه يقوم مقام علتين ، فإن سميت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة ، وأشبه العجمة لأنه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب .

فإن نكسرتة كان فيه الخلاف الذي تقدم في أحمر . هذا حكم ما لم يكن معتل اللام . فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون معترفاً بالآلف واللام أو بالإضافة ، أو نكرة .

فإن كان معترفاً بالآلف واللام أو بالإضافة فإنه يصرف في حال الرفع والخفض ، ويمتنع الصرف في حال النصب مثل (جوارى) وشبهه . وإنما صرف في حال الرفع والخفض لأنه كان في الأصل جوارى ، فاستثقلت الضمة في الباء مع ثقل البناء فحذفت الباء رأساً لاجتماع الأثقال ، فلما حذفت الباء دخل التنوين لتقصان البناء ، وليكون عوضاً من المحذوف . والدليل على أنه كالعرض أنك لا تحذف هذه الباء في حال الرفع والخفض مع الإضافة ، ولا مع الآلف واللام لأنه ليس لك ما تعوضه من الباء لذهاب التنوين .

فإن قيل : ينبغي على هذا أن تحذف الباء من يرمى لثقل الضمة في الباء مع ثقل الفعل ، وإذا حذفت من الجمع لشبهه بالفعل فالأخرى أن تحذف مع الفعل . فالجواب : إن الفعل لم تحذف منه الباء لثلا بلبس المرفوع بالمجزوم على أنهم قد حذفوا مع ما فيه من اللبس فقالوا في يرمى : يرم ، وعلى ذلك قراءة من قرأ : ما كُنَّا نَبِغُ (١) ، والليل إذا يسر (٢) .

(١) إثبات الباء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي . الاتحاف ١٧٨ .

(٢) إثبات الباء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر . الاتحاف ٢٧٠ .

وأما في النصب فالفتحة خفيفة فلا تستقل .

في مذهب الزجاجي أن التنوين جعل عوضاً من الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ في الرفع والخفض للاستقلال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع ساكنان : التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأنَّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة ، وأيضاً فإنه يلزمه أن يعوض تنويناً في يرمى بابه من الحركة المحذوفة . فإن قيل : الفعل لا يدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه .

فالجواب : إنَّ هذا الجمع بمتزلة الفعل في أنه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة ، وبعض العرب إذا حذف الياء صير الإعراب على ما قبله وعليه قوله :

٥٩٤ لها ثنياً أربعُ حسانُ

وأربعُ قَشَغَرُها ثَمَانُ (١)

وقد قرئ : وله الجوارُ المنشآتُ (٢) ، يضم الراء .

• • •

قوله : ومنها المعدول في العدد الفصل .

لا يُعَدَّلُ في العدد إلا / إلى مَفْعَلٍ أو فُعَالٍ ، والذي يسمع من العدل [١٨٠ظ] على مَفْعَلٍ مَثْنَى ومَوْحَدٍ وعليه قوله :

..... ٥٩٥

ذِئابٌ تَبْغِي الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ (٣)

(١) أشده ثعلب ولم ينسب لقاتل . والثنايا جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأستان ثنيان من فوق وثنيان من تحت . وأراد بالأربع الرباعيات . والتغر الفم ، والرجز في وصف أمة . اللسان : ثغر ، ثمن ، الخزافة ٣/٣٠٠ .

(٢) الرحمن : ١٢٤ .

(٣) صدره : ولكننا أهلى بواد أنبسه

وهو لساعدة بن جوية الهذلي . تبغى : أصله تبغى أي تطلب . الكتاب ٢/١٥ ، المنتضب

٣/٣٨١ ، الانتصاب ٤٦٧ ، المختص ١٧/١٢١ ، ابن يعيش ١/٦٢ ، المغنى ٧٢٩ ،

المغني ٤/٣٥٠ ، ديوان الهذليين ١/٢٣٦ .

والذي يسمع من المعدول على فُعَال : ثناء (١) وثلاث ورُبَاع وأحاد وعُشَار ،
إلاَّ أنَّ أحاد وعُشَار قليلان .

واختلف فيما عدا هذا المسموع من متفعل وفُعَال هل يقاس عليه أولاً ، فمنهم
من قاسه ومنهم من لم يقسه ، وهو الصحيح ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس (٢) .
واختلف في السبب الذي أوجب أنَّ يُمنع هذا العدل الصرف . فمنهم من
قال : إنَّما للعدل في اللفظ والمعنى . أمَّا العدل في اللفظ فلأنَّ مُثْنَى معدول عن
لفظ اثنين ، وأمَّا العدل في المعنى فهو أنَّك إذا قلت : جاء القومُ مُثْنَى ،
تعني جاء القومُ اثنين اثنين (وإذا جاء القوم اثنين اثنين) (٣) فاثنتين يعطى ذلك .
ومنهم من قال : إنَّما منع الصرف للعدل والتعريف . ومنهم من قال : إنَّما
منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح (٤) .

وأما قول من قال : إنَّما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد ، لأنَّه لم
يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف وإنَّما ثبت من هذا الباب العدل
في اللفظ .

وأما من قال : إنَّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل ، لأنَّه يرد عليه
بقوله تعالى : أولسى أجنته مثنى وثلاث ورُبَاع (٥) . فمُثْنَى صفة لأجنته
وأجنته نكرة ، فلو كان مُثْنَى معرفة لم ينعت به النكرة ، وإن قال إنَّ
مُثْنَى بدل فالحواب : إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ ، وبدلٌ على بطلان
مذهبه قوله :

(١) ر : مثنى .

(٢) الظاهر من كلام المبرد في المقتضب ٢٨١/٣ وابن جنى في الخصائص ١٨١/٣ أنهما يقيسانه
وهو أيضاً مذهب الكوفيين والزجاج ، المخصص ١٢٠/١٧ ، الاقتضاب ٢٦٧ ، الخزانة

٨٢/١

(٣) سقط ما بين القوسين من ج .

(٤) وهو رأى الخليل . الكتاب ١٥/٢ .

(٥) فاطر : ١ .

بمَشْنَى الزِّقَاقِ الْمُتَرَعَاتِ وبالْجُزْرِ (١)

بإضافة مشنى إلى الزِّقَاقِ ، ولو كان علماً لم يضاف .
فإن قال : قد يضاف العلم قليلاً مثل قول الشاعر :

٥٩٧ علا زبُدننا يومَ النِّقا رأسَ زِيدِكم

بأبيضَ ماضِي الشَّفَرَتَيْنِ بِمَانِي (٢)

فيقال هذا قليل ، والأولى أن يُحمل على الكثير .

ويدل على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى : فانكحُوا ما طابَ لكم من النساءِ
مَشْنَى وثلاثَ ورُبَاعَ (٣) . لأنَّ مَشْنَى حال والحال لا يجيء معرفة فدلَّ
على بطلان مذهبه .

• • •

وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ .
ومنهم من قال : انصرف . وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية
المنصرف منصرفاً .

فالذي يقول : إنما سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً يجعل هذا منجرأ
لامنصرفاً . والذي قال : إنه إنما سمي منصرفاً لأنه انصرف عن شبه
الفعل يجعل هذا منصرفاً . والأول هو الصحيح ، لأنه ليس فيه صريف ،
لأنه لو كان المنصرف إنمأً سمي منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل للزم
أن لا يوجد اسم منصرف إلا وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل ، وذلك
باطل ، ألا ترى أن زيدا منصرف ولم يشبه / الفعل في موضع . [١٨١و]

(١) صدره : يفاكهنا سمه ويفلو لمنا

وهو لامرئ القيس في ملح سمه بن الضباب الإيادي . الجزر : جمع جزور وهو البعير أو
الناقة المفبوحة . الدرر ٩/١ ، الديوان ١١٣ .

(٢) لرجل من طى . النقا : الكتيب من الرمل وأراد باليوم الوقعة .

الكامل ١٥٧/٣ ، حاشية الإيضاح للفارسي ٢٢٨ ، الخزائن ٢٢٧/١ .

(٣) النساء : ٣ .

واختلف في السبب الذي أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام أو أضفته .

فمنهم من قال : إنَّ الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء . فإذا دخلت على الاسم يضعف شبهه بالفعل .

فإن قيل : فينبغي أن يتجرَّ إذا دخل عليه حرف الجر مثل : مررتُ بأحمدَ ، لأنَّ حروف الجر من خواص الأسماء فالجواب صاحب هذا المذهب أن تقول : إذا دخل على الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أُضيف ضعف فيه جانب شبهه بالفعل . وإذا دخل عليه حرف الجر زادت ضعفاً فانجرَّت ، بخلافها إذا دخل عليها حرف الجر والشبه فيها متمكن .

وهذا المذهب مع هذا باطل ، لأنَّه ينبغي إذا صغّر الاسم الذي لا ينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجرَّ أن يجروهم لا يجرونه فدلَّ على بطلان مذهب هذا القائل .

ولهذا القائل أن يفرّق بين الصفة والتصغير وبين الإضافة والألف واللام بأن يقول : الصفة والتصغير ليس اتصالهما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه ، فلذلك لم يقر قوتها .

وأما التصغير فقد وجد في الأفعال نحو : ما أميلح زيداً ، بخلاف الألف واللام التي للتعريف والإضافة ، ألا ترى أنه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع ، وكذلك لم تضاف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع . والأحسن أن تقول إنما لم يجز لأنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين يتجرَّ فكذلك إذا دخله ما يعاقبه .

• • •

قوله : «فأما ما لا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة فذلك اثنا عشر جنساً . . . الفصل منها ، كل اسم أعجمي» .

ينبغي أن يزيد في هذا الفصل ما لم تكن عجمته جنسية لكنه استغنى عن هذا
بالمثال .

وقوله : وإن كان على ثلاثة أحرف انصرف فيهما .

هذا مذهب أهل البصرة وأما ابن قتيبة وعيسى بن عمر (١) فإنه عندهما
يجري مجرى المؤنث الثلاثي . فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان
ساكن الوسط كان فيه وجهان ، والأفصح فيه عندهما الصرف .
وذلك باطل بدليل أنه لم يسمع في لوط ونحوه إلا الصرف ، وأما حينئذ
وجور وماه (٢) فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمة ،
ولو لم يضاف له التأنيث لكان مصروفاً (٣) .

• • •

قوله : ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل .. الفصل .

كل اسم على وزن الفعل المستقبل فلا يخلو أن يكون منقولاً من فعل أو لا يكون .
فإن كان غير منقول من فعل فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف كرجل
سمى أفكلاً / [١٨١ظ]

فإن كان منقولاً من فعل فلا يخلو أن يسمى به وفيه ضمير أو لا يكون فيه
ضمير . فإن سميت به وفيه ضمير فللحكاية ليس إلا مثل قول الشاعر :

٥٩٨ نُبْتُ أحوالى بني يزيد

ظُلماً علينا لهم قديد (٤)

(١) الكتاب ١٩/٢ ، المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٢) جور و.ا. اسان لمديتين من مدن فارس .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٥١/٣ .

(٤) نسبة العيني لرؤية وليس في ديوانه . وبنو يزيد تجار كانوا بمكة واليهم تنسب البرود

اليزيدية . القديد : الصوت الشديد . مجالس ثلث ١٧٦ ، مقاييس اللغة ٤٣٨/٤ ، المعنى

٦٩٤ ، الخزائن ١٣٠/١ .

فإن سُمِّيَتْ به وليس فيه ضمير فإنه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف .
فإن نكَّرْتَه بعد التسمية فإنه ينصرف قولاً واحداً سواء كان منقولاً من فعل أو
لم يكن ، لأنه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة وليس فيه شبه أصيل ، لأنه في الأصل
فعل وهو الآن اسم .

. . .

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف ونون إلى آخره .
وهذا صحيح إلاّ أنّه ينبغي أن يزيد فيه : ولم يجمع على فعالين ولا صُغُر
على فُعَيْلِينَ . وهذه النون تعلم زيادتها من أصلتها بالاشتقاق ، فإن قضى
عليها الاشتقاق بالزيادة فهي زائدة وإن قضى عليها بالأصالة فهي أصيلة . وإن
لم يعلم لها اشتقاق فالأولى أن تحمل على الزيادة لكثرة زيادتها إلاّ أن يكون
اسم نبات على فُعَالٍ مثل رُمّان ، كان فيه خلاف .

سيبويه يزعم أنّ هذه الألف والنون زائدتان لأنها قد كثرت زيادتهما (١) .
وأبو الحسن الأخفش يقول : قد كثرت في أسماء النبات فُعَالٌ ، فينبغي أن
تُحْمَل النون على الأصالة .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنّ زيادة الألف والنون في فُعَالٍ أكثر من
مجيء أسماء النبات على فُعَالٍ ، على أنّه إن ثبت ما حكى من كلامهم : أرضٌ
رَمِيْنَةٌ ، ثبت أنّ رُمّاناً فُعَالٌ .

ومما يعلم به أصالة النون الواقعة بعد الألف إذ لا يتقدم الألف إلاّ حرفان
نحو قيران فإنّ نونه أصليّة إذ لا يتصور جعل الألف والنون زائدين لبقاء
الاسم على أقل من ثلاثة أحرف .

وكذلك أيضاً يعلم أصالة النون بأن يكون الاسم من باب جَنْجَان (٢) ،
لأنّك إذا حملت النون على الأصالة كان الاسم من باب صَلَصَلْتُ وهو

(١) الكتاب ١١/٢ .

(٢) الكتاب : ١١/٢ .

كثير، فإن (١) حملتها على الزيادة كان من باب سلكس أعني ما فاؤه ولامه من جنس واحد .

• • •

قوله : ومنها كل اسم مؤنث ... الفصل (٢) .
كل اسم في آخره تاء التأنيث فإنه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث كفاطمة وعائشة وطلحة، فإن نكرته بعد التسمية به صرفته لأنه لم يبق فيه إلا علة واحدة .

• • •

قوله : ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف ... الفصل،
المؤنث الثلاثي لا يخلو أن يكون ساكن الوسط أو متحرك الوسط. فإن كان متحرك الوسط فيمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، فإن نكرته انصرف قولاً واحداً ، لأنه لم يبق فيه إلا علة واحدة فقط .

فإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكر أو لا يكون، فإن لم يكن منقولاً من مذكر فلا يخلو أن يضاف / إليه علة [١٨٢] و واحدة أو أزيد، فإن انضاف إليه أزيد من علة فيمتنع الصرف وإن انضاف إليه علة واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف ، ومن لحظ خفته بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لاحدى علتين .

فإن كان منقولاً من مذكر امتنع الصرف لأن فيه التعريف والتأنيث، وخروجه عن الخفيف وهو التذكير إلى الثقل وهو التأنيث ولا يجوز غير ذلك إلا عيسى بن عمر ، فإنه يجريه مجرى المؤنث الذي لم ينقل من مذكر فيجيز فيه الصرف ومنعه (٣) .

(١) ر : وإذا .

(٢) في الجمل : كل اسم في آخره تاء التأنيث ٢٢٧ .

(٣) ووافقه يونس والجزمي . الكتاب ٢٣/٢ ، المقضب ٢٥٢/٣ .

وأما كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يمتنع الصرف ، فإن نكرته انصرف .

. . .

قوله : « ومنها كل اسم معدول عن فاعل ... الفصل » .
نقول : فُعَلٌ ينقسم أربعة أقسام : جمع مثل غُرَرٌ ودُرَرٌ ، واسم نكرة مفرد ليس بصفة نحو نُخْرٌ وصُرْدٌ ، وصفة مثل حُطَمٌ ولُبْدٌ (١) ، واسم علم مثل عُمَرُوٌّ وفَرُوْقُشُم .
فأما الجمع واسم النكرة الذي ليس بصفة والصفة فمصرف في المعرفة والنكرة .
وأما العلم فلا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون . فإن كان له أصل في النكرات فإنك تصرفه إلا أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف مثل عُمَرٌ فيعلم أنه ليس بمنقول من نكرة .
وان لم يكن له أصل في النكرات فتمنعه الصرف إلا أن يقوم دليل من سماع على صرفه مثل ما حكى من أنهم يقولون : فلانُ بنُ أدَرَ .

. . .

قوله : ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي ... الفصل » .
يقول : كل اسم مقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير . فإن كان فيه ضمير فإنك تحكيه مثل :
تأببط شراً ، وعليه قوله :
٥٥٩ على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العيصي (٢)
في أحد القولين .

فإن نقلته وليس فيه ضمير فإنك تمنعه الصرف ما لم يخرج الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء ، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك فلا يخلو أن ينطق له بأصل مثل : قيل وبيع ، فإنه مصروف أبداً وعليه : ما رأيته من شب إلى دب (٣) ، وفي الأثر : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل

(١) مرد ونفر طائران كالصفور ، وحطم : الرجل قليل الرسة الماشية ، ولبد : كثير .

الكتاب ١٤/٢ ، المقنضب ٥٥/١ .

(٢) لابي ذؤيب الهذلي . أطرقا : اسم فلاة . الشام : تبت تدب بجوانب الخيمة . المقنضب ٨ ، ديوان الهذليين ١/٦٥ .

(٣) قوله : دب يريد دب على العصا وهو كناية عن الشيخوخة .

وقالَ (١) ، فإنه قد نطق له بأصل (٢) ، مثل أن تُسمِّي رجلاً بضربَ
المخففة من ضَرْبَ مثل قوله :

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ (٣) ٦٠٠

فلا يخلو أن تعند بالعارض أو لا تعند ، فإن اعتددت العارض صرفته ، وإن لم
تعند بالعارض منعت الصرف .

فإن سكنته بعد التسمية مثل أن تُسمِّي رجلاً بضربَ ثم نسكن عينه
فتقول : ضَرْبَ منعه الصرف . فإن نكّرتَه صرفته .

• • •

قوله : ومنها كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ... الفصل .

الصواب أن يقول بعد هذا : ولم يتضمّن معنى الحرف ، فإن تضمّن معنى
الحرف بني مثل خمسةَ عَشَرَ / إلّا أنه استغنى بالمثال عن ذلك . [١٨٢ ظ]
فإن لم يتضمّن معنى الحرف فللعرب فيه ثلاثة أوجه :

أحدها أن تبنيه حملاً على خمسةَ عشروباة فتقول : جاءني حضرموتَ وبعلبكَ ،
ورأيتُ حضرموتَ ومررتُ ببعلبكَ .

والآخر أن تجعل الإعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني
حضرموتَ ورأيتُ حضرموتَ ومررتُ بحضرموتَ .

والثالث أن تعربه إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني بعلبكُ ، ورأيتُ
بعلبكَ ، ومررتُ ببعلبكَ .

• • •

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣ ، كتاب الرقاق ٦٠ .

(٢) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : أو لا ينطق له بأصل .

(٣) لأبي النجم المجلي من رجز في وصف جارية والفسير في منه يعود على شعرها . الكتاب ٢/٢٥٨ ،

إصلاح المنطق ٣٦ ، الموشح ١٤٧ ، اللامات ١٠ ، المنصف ٢٤/١ ، الاقتضاب ٤٦٢ ،

المختصر ٢٣٠/١٤ ، شواهد الشافية ١٥ .

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق ... الفصل .

كل اسم في آخره ألف الإلحاق فإنك اذا سميت به امتنع الصرف لشبه ألف الإلحاق بألف التانيث وشبه ألف الإلحاق بألف التانيث في أنها زائدة في آخر الاسم كما أن ألف التانيث زائدة ، ولا تدخله تاء التانيث كما أن ما أنت بالألف لا تدخله تاء التانيث .

فإن قيل : فلا شيء لم يمتنع الصرف أرطى إذا كان نكرة ؟
فالجواب : إن ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التانيث لأنها قد تلحقها تاء التانيث (فتقول : أرطاة ، وألف التانيث لا تلحقها تاء التانيث) (١) ، هذا إذا سميت بأرطى على لغة من يقول : مأروط (٢) ، فجعل همزته أصلية والألف زائدة ، ومن قال : مرطى فالألف عنده أصلية .
فإذا سميت به امتنع الصرف للتعريف ووزن الفعل . فإن نكرته بعد التسمية انصرف لأنه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة ، وهي وزن الفعل .

...

قوله : ومنها كل مذكر سميت بمؤنث ... الفصل .

نقول إذا سميت مذكراً باسم مؤنث فلا يخلو أن يكون فيه علم التانيث أو لا يكون .

فإن كان فيه علم التانيث فإنه يمتنع الصرف ، قلّت حروفه أو كثرت .
وإن لم يكن في آخره تاء التانيث فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد .
فإن كان أزيد فإنه يمتنع الصرف للتعريف وقبام الحرف الرابع مقام تاء التانيث .

والدليل على أن المؤنث الذي هو أزيد من ثلاثة أحرف وليس فيه تاء التانيث أن الحرف الرابع يقوم فيه مقام تاء التانيث أنهم إذا صغروا اسماً ثلاثياً

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) أديم مأروط : مذبوغ بالأرطى .

نحو هند فإنهم يقولون في تصغيره : هُنَيْدَة ، ويردّون تاء التأنيث . وإذا صغروا الرباعي الذي ليس في آخره تاء التأنيث نحو زينب يقولون في تصغيره زَيْنِيب ، ولا يلحقون تاء التأنيث ، فدل على أنّ الحرف الرابع بقوم مقام تاء التأنيث .

ما لم يكن التأنيث تأنيث جمع ، فإنه لا يعتدّ به مثل رجل سمّيته بكلاب جمع كلب ، لأنّه مصروف أبداً ، لأنّ الجمع يجوز فيه وجهان : التذكير والتأنيث . فالتذكير على معنى جمع والتأنيث على معنى جماعة فلا يلزم هذا التأنيث .

إلا كراعاً وذراعاً ، لكثرة تسمية المذكر بهما صرفاً ، وبعض العرب يمنع الصرف من كراع (١) .

فإن كان الاسم أقل من ثلاثة / أحرف فإنه مصروف أبداً . [١٨٣ و]

• • •

قوله : ومنها كل مؤنث سمّيته باسم مذكر ... الفصل .

كل مؤنث سمّيته باسم مذكر فإنه يمتنع الصرف للتأنيث والتعريف أبداً بخلاف ، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف فإنّ فيه خلافاً .

فرغم عيسى أنك إذا سمّيت امرأة يزيد فإنه يجوز فيه وجهان مثل هند لأنّه صار من أسماء المؤنث حكم له بحكم المؤنث (٢) .

وهذا الذي قال باطل ، لأنّه يزيد على المؤنث الذي لم يتقل من مذكر بالخروج على الخفيف وهو المذكر إلى الثقيل وهو المؤنث ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

• • •

وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أبين أحكامها . فمن ذلك أن تُسمّي رجلاً بالفعل مع علامة التأنيث مثل ضَرَبْتُ ، فلا يخلو

(١) وهذا هو الأصل أما الصرف فيصويه يراه أنثى الوجهين ١٩/٢ ، المنتصب ٣٦٦/٢ .

(٢) ووافقه الحرمي ويونس . الكتاب ٢٣/٢ ، المنتصب ٣٥٢/٢ .

أن يكون فيه ضميراً أو لا يكون. فإن كان فيه ضمير فالحكاية ليس إلا ، وإن لم يكن فيه ضمير فإتته بمنع الصرف للتعريف والتأنيث ، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء فتقول : جاءني ضَرَبَةٌ ومررتُ بضَرَبَةٍ . فإن سميت رجلاً بالفعل مع علامة التثنية أو علامة الجمع فلا بُدَّ من لحاق النون لأنَّ الفعل قد صار اسماً والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع فلا بُدَّ من النون بعدهما ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع .

والاسم المثني إذا سمي به جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى التثنية فتقول : جاءني زيدان ورأيت زَيدَينَ ومررت بزَيدَينَ . والآخر : أن تجعل الأعراب في الآخر فتقول : جاءني زيدانُ ورأيتُ زيدانَ ومررتُ بزَيدانَ ، تمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

وكذلك الاسم المجموع إذا سمي به جاز فيه وجهان : الحكاية ، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قِيسِرُونَ ورأيتُ قِيسِرِينَ ومررتُ بِقِيسِرِينَ (١) .

والآخر : أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذا زَيدَينُ ورأيتُ زَيدَيناً ومررتُ بزَيدَينَ .

فإن سميتَ بجميع المؤنث السالم فيجوز فيه وجهان : الحكاية ، فتقول : جاءني مسلماتُ ورأيتُ مسلماتَ ومررتُ بمسلماتَ . والثاني : أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف فتقول : جاءني مسلماتُ ورأيتُ مسلماتَ ومررتُ بمسلماتَ .

وزعم أبو العباس المبرّد أنه يجوز : مررتُ بمسلماتَ ، بالكسر من غير تنوين ، وحذف التنوين لأنه في مقابلة نون الجمع ، فلما زال عن الجمعية زالت النون فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تُمنع الصرف (٢) .

(١) وتفسيرين اسم أعجمي لمدينة في فارس وجاء على مثال جمع المذكر السالم . وانظر المختضب

٣٢٢/٣ ، معجم البلدان ٤٠٣/٤ .

(٢) المختضب ٣٢٢/٣ ، وهذه اللفظة نقلها سيويه من بعض العرب ١٨/٢ .

وهذا الذي قاله باطل لأنّ التاء على كل حال تعطي / التأنيث مع [١٨٣ ظ]
 أنّها بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلَتَيْن
 فيه ، ورواية من روى :

٦٠١ تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ (١)
 بالكسر من غير تنوين غير صحيحة .

• • •

فإن سميت بالحروف فلا يخلو أن يكون حرف معنى أو حرف هجاء .
 فإن كان حرف معنى فلا يخلو أن يكون على حرف واحد أو على حرفين
 أو على أزيد .

فإن كان على أزيد من حرفين مثل منذ إذا جرّت ، وكذلك ثمّ فإنّ حكمه
 حكم الاسم يكون معرباً فتقول : جاءني منذّ ورأيت منذاً ومررت بمنذ .
 وإن كان على حرفين فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً .
 فإن كان حرفاً صحيحاً فإنّه يجعل الإعراب عليه ويجرى مجرى الأسماء
 المنقوصة كيدٍ ودمٍ ، فتقول : جاءني مينّ ورأيت ميناً ومررت بيمين .
 وإن كان الثاني حرف علة فإنّك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس
 حرف العلة . فإن كان ياء زدّت ياءً وإن كان واواً زدّت واواً وأدغمت
 الياء في الياء والواو في الواو .

فلو سميت رجلاً بأو لقلت : جاءني أوّ ورأيت أوّاً ، ومررت بأوّ ، وعليه
 قوله :

(١) تمامه : وأهلها يثرب أدنى دارها نظرس عالى
 وهو لامرئ القيس . التنور : النظر إلى النار من بعيد . وأذرعات : بلد جنوبي الشام .
 يثرب مدينة الرسول صل الله عليه وسلم . يريد أنه نظر إليها بقلبه تشوقاً إليها . الكتاب
 ١٨/٢ ، المقنضب ٣٢٣/٣ ، ٣٨/٤ ، الأصول ٨٩/٢ ، معجم البلدان ١٢٠/١ ،
 الخزائن ٣٨/٤ ، الديوان ٣١ .

٦٠٢ عُلِّقَتْ أَوْ أ تُرَدُّدُهُ إِنَّ أَوْ ذَاكَ أَعْيَانًا (١)

ومثل قول الآخر :

٦٠٣ لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوْ أَعْنَاءُ (٢)
وإنما فعلت ذلك لأنك لو لم ترد عليه حرفاً من جنس الثاني لأدّى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن ثم تستثقل الحركة في حرف العلة فيلتقي ساكتان : حرف العلة والتنوين فيحذف حرف العلة لذلك فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك باطل .

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحركاً .
فإن كان متحركاً أشبعت الحركة حرفاً من جنسها فيصير على حرفين ثانيه حرف علة فيكون حكمه حكم « لو » إذا سميت بها .

فإن كان ساكناً حركته بالكسرة وفعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور .
وإنما حركته بالكسر لأنك تضيف إليه في التسمية به حرفاً ، إذا لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف ، وأشيع الحروف في الزيادة حروف العلة ، فتريد حرف علة ساكناً لأنه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً ، فيلتقي ساكتان فتحرك لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن ، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر فتحركه بالكسر فلذلك يصير حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور .

فإن سميت بحرف هجاء فحكمه في التسمية حكم التسمية بحرف المعنى الذي على حرف واحد .

(١) نسبه السيرافي وابن سيدة والسيوطي للسر بن نولب (اسلامي) ورواية المبرد :

حاولت لوأ فقلت لها . ورواية السيرافي وابن سيدة : (لوا) في الموضعين . المقتضب

٢٣٥/١ ، شرح السيرافي ١١٦/١ ، المنخص ٥٠/١٧ ، ٥١ ، الاشياء والظواهر ٧٩/٣ .

(٢) لأبي زيد الطائي . الكتاب ٣٣/٢ ، الشعر والشعراء (بيروت) ٢٢٢ ، المقتضب ٢٣٤/١ ،

٣٢/٤ ، الاشتقاق ٦١ ، جبهة اللغة ١٥٢/١ ، ٢٩/٢ ، المنخص ٩٦/١٤ ، الخزائنة

٢٨٢/٣ ، السان : أوا .

وزعم بعض النحويين أنَّك ترد حرفاً من أصول الكلمة . واختلف في ذلك فمنهم من قال : يكون للأقرب ، ومنهم من قال : يكون للام أبداً . وزعم بعضهم أنَّك ترد جميع حروف الكلمة ، فإذا سميت بالضاد من ضَرَبًا فمنهم من يقول : ضا، وهو مذهبنا . ومنهم من يقول : ضَرَّ، / [١٨٤] ومنهم من يقول : ضَبَّ ، ومنهم من يقول : ضَرَبَ . والصحيح الأول وما عداه فاسد ، لأنَّه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها .

باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان

اعلم أن أسماء القبائل لا يخلو أن تكون منقولة من اسم أب أو أم أو غير منقولة . فمثال المنقولة من اسم أم : مَدُوسٌ وَمَسْكُولٌ ، في أحد القولين ، وباهلة .

والدليل على أنَّ سدوس منقول من اسم أمّ قوله :

٦٠٤ إذا ما كُنْتَ مُفْتَخِرًا ففَاخِرٌ

بیتِ مثلِ بیتِ بُنیِ مدوما (۱)

ومثال المنقول من اسم أب مَعَدَّة ونَمِيم وجُدَام ولَحْم . وغير المنقول منها مثل قُرَيْش وثَقِيف وَيَهُود وَمَجُوس ونحوه .

فإن كان منقولاً من اسم أب أو أمّ فلا يخلو أن تصيف إليه ابناً أو لانتصيفه .
فإن أضفت إليه ابناً فإنه يبقى على ما كان عليه في الأصل لأنه ليس باسم
للقبيلة . فإن كان فيه مانع للصرف منعت منه الخفض والتنوين وإلا صرفته .
فإن لم تصف إليه فلا يخلو أن يكون على نية الإضافة أو على غير نية الإضافة .
فإن كان على نية الإضافة فحكمه حكم المضاف إليه ابن . وإن كان على غير
نية الإضافة فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة .

فإن قصدت به قصد المحي صرفته إلا أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف .
وإن قصدت به قصد القبيلة منعه الصرف للتأنيث والتعريف .

وكذلك وإن كان منقولا من اسم أب إلا أنه لم يستعمل على إضافة ابن وابنة إليه نحو معدّ وكلب (٢) ، لأنه لا يقال بنو معدّ ولا بنو كلب وإن كان معدّ اسم الأب وهو معدّ بن عدنان و كلب كذلك اسم الأب ، وهو كلب بن وبرة .

(١) لامرئ القيس من أبيات يمدح بها خالد بن ولید . وكان الشاعر قد نزل عليه فأكرمه .

إصلاح الخلل ٦١ ظ ، الديوان ٣٤٤ .

(۲) ج : کلیب وهو تحریف .

وقد قيل : بنو معدّ ، قليلاً . قال الشاعر :

٦٠٥ غَنِيَتَ دَارُنَا نِهَامَةً فِي الدَّهْرِ وَفِيهَا بَنُو مَعْدٍ حُلُولَا (١)

• • •

وأسماء القبائل والأحياء تنقسم خمسة أقسام . قسم لا يستعمل إلاّ اسما للقبيلة وذلك يهود ومجوس وآدم .

والدليل على أنّ يهود قصد به قصد القبيلة منع صرفه في قوله :

٦٠٦ فَأَنْتَ أَوَّلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ (٢)
والدليل على أنّ مجوس قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٧ كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتَعَارَا (٣)
فمنع صرف مجوس .

والدليل على أنّ آدم قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٨ سَادُوا الْبِلَادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمَ بَلَّغُوا بِهَا بَيْضَ الْوُجُوهِ فَحُولَا (٤)
فماد عليه الضمير مؤنثاً وصرفه لأنه جعله نكرة أو للضرورة .

(١) نصبه أبو عبيدة لمهلل بن ربيعة . وفي البيت إشارة إلى تفرق معد عن البيت الحرام بعد أن كُفِّرُوا وضاعت بهم مكة . مجاز القرآن ١/٢٢٢ ، شرح السج ٢٥٨ ، شرح السيرافي ٣٠١/٤ (تيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، إصلاح الخلل ٦٢ ظ . اللسان : غنو .

(٢) لغوات بن جبير أخى بنى عمرو بن عوف يخاطب العباس بن مرداس وكان قد ذكر جلاء بني النظر عن المدينة وبكاهم بقصيدة . ورواية البيت :

أولئك أخرى من يهود بدمحة تراهم وفيهم عزّة المجد ترتبنا
وأولئك إشارة إلى المسلمين . الكتاب ٢/٢٩ ، الأغاني ١٤/٣١٦ ، المخصص ٢/١١٩ ، ٤٤/١٧ ، اللسان : هود ، ديوان العباس ٣٩ .

(٣) صدره : أحار تسمى بريقاً هب وهناً

وهو لامرئ القيس . حار : مرخم حارث . الوهن : آخر الليل . الكتاب ٢/٢٨ ، المخصص ١٦/١٠٢ ، ٤٤/١٧ ، الديوان ١٤٧ .

(٤) لم يذكر قائله ولا المقصود به . وببيض الوجوه : مشاهير الناس . والفحول هنا السادة وأصله

الفحل من الأبل يتخذ للضراب لكرمه وعنته . الكتاب ٢/٢٨ ، شرح السيرافي ٤/٣٠٢ ، (التيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، الدرر اللوامع ١/١٠ .

وقسم الغالب عليه أن يستعمل استعمال أسماء الحمي وهو قُرَيْشٍ وَتَقِيفٍ وَمَعْدَ وعاد ، وقد يستعمل اسماً للقبيلة .
والدليل على ذلك في معدّ قوله :

٦٠٩ عِلِمَ الْقِبَائِلُ مِنْ مَعْدَ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ (١)
فمنع صرفه لأنه قصد به القبيلة ، وقال آخر في منع صرف قريش :

٦١٠ غَلَبَاَ لِمَسَامِيحِ الْوَلِيدِ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمَعْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٢)
وقال الآخر في منع صرف عاد :

لَوْ شَهِدَ عَادٌ فِي زَمَانِ عَادٍ لَا بُتَ لَهَا مَبَارَكَ الْجِلَادِ (٢٤٢)
والعرب تقول / هذه تَقِيفُ بِنْتُ قُرَيْشٍ ، فمنعته الصرف لأنها قصدت [١٨٤ظ] به قصد القبيلة .

وقسم يتساوى فيه الأمران وهو ثمود وسبأ ، فمثل منع صرف ثمود قوله تعالى : أَلَا بَعْدَ لِمَدَيْنِ كَمَا بَعُدْتَ ثُمُودُ (٣) . وقال تعالى : أَلَا إِنَّ ثُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ (٤) . فصرفه .

ومثال منع صرف سبأ قوله تعالى في قراءة من قرأ : لِسَبَأِ (٥) ، بفتح الهزرة ومثل قول الشاعر :

٦١١ مِمنَ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ إِذْ يَنْسُونَ مَنْ دُونِ سَبِيلِهِ الْعَرِمَا (٦)
وقسم الغالب عليه اسماً للأب وهو تميم ، وقد يقصد به القبيلة وحكى

(١) لم ينسب لقائل ، ومحمد في البيت هو محمد بن عطارِد بن حاجب بن زُرارة وهو من أشراف العرب وسيد بني تميم في الإسلام . الكتاب ٢٧/٢ ، المقتضب ٣٦٣/٣ ، الكامل ٣٠٨/١ ، المذكر والمؤنث للبرد ١٣١ ، شرح السبائي ٣٠١/٤ ، (التيمورية) ، الانصاف ٢٦٥ .

(٢) لعدي بن الرقاع العاملي في مدح الوليد بن عبد الملك . المساميح جمع سمح على غير قياس وهو من الجمع النادر . الكذب ٢٦/٢ ، المذكر والمؤنث للبرد ١٣١ ، الكامل ١٤١/٣ ، شرح السبائي ٣٠١/٤ ، (التيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، الانصاف ٢٦٥ ، الخزائن ٩٨/١ .

(٣) هود : ٩٥ .

(٤) هود : ٦٨ وقراءة التنوين قرأ بها ما سوى حفص وحزرة ويعقوب . الانحاف ١٥٥ .

(٥) سبأ : ١٥ . وبها قرأ أبو عمرو والبيزي . الانحاف ٢٢٠ .

(٦) لأمية بن أبي الصلت . العرم جمع عرمة وهي بناء يعبس به الماء . الحاضرين : جمع حاضر

وهو المقيم على الماء . الكتاب ٢٨/٢ ، مجاز القرآن ١٤٧/٢ ، الكامل ٢٨٦/٣ ، جمهرة اللغة ٢٠٥/٢ ، الاشتقاق ٤٨٩ ، الأصول ٨٠/٢ ، المخصص ٤٣١/١٧ ، الديوان ٥٧ .

من كلامهم : هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ (١) .
وما بقي الغالب عليه أن يكون اسماً للقبيلة ، فافهم .

• • •

وأما أسماء الأماكن فتتقسم قسمين : قسم فيه علامة تأنيث ، وقسم لا علامة تأنيث فيه . فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم قسمين : قسم فيه ألف ولام وقسم ليس فيه ألف ولام . فالذي ليس فيه ألف ولام : مكةٌ وحزوى (٢) وهو ممنوع الصرف . والذي فيه ألف ولام نحو : الرقةُ والرصافةُ والبصرةُ ، وهو مصروف .

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام :
قسم لا يستعمل إلا مذكراً وذلك : بدرٌ وتبصرٌ والشامُ وفلجٌ والعراقُ والحجازُ واليمنُ ونجدٌ .

والدليل على أن بدرأ مذكر قوله تعالى : لقد نصركم اللهُ ببدرٍ (٣) . فصرفه والدليل على أن تبيراً مذكرٌ قوله : أشرقَ تبيرٌ كيما تُغيرُ (٤) . ولو كان مؤنثاً لقال : أشرقني تبيرٌ .

والدليل على أن فلجاً مذكرٌ صرفه في قوله :
إن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم
هم القومُ كلُّ القومِ يامُ خالدٍ (٥)

ولم يسمع قط من العرب غير مصروف .
والدليل على أن نجداً مذكرٌ قوله :

(١) حكاه يونس بن العرب : الكتاب ٢٦/٢ ، الجمل ٢٣٠ .

(٢) حزوى : موضع بنجد ، معجم البلدان ٢٥٥/٢ ، وانظر الشاهد ٤٩٩ .

(٣) آل عمران : ١٢٣ .

(٤) أشرق أي أدخل في الشروق بآتيه كي نسرع للنصر ، قال عمر (رض) إن المشركين كانوا يقولون : أشرق تبير كيما نغير ، وكنا لا يفيضون حتى تطلع الشمس . يهرب في الإسراع والعبلة . الميداني ٣٦٢/١ .

٦١٢ فإن تدعى نجداً أدعُ ومنْ به
وإن تسكني نجداً فيا حبذا نجداً (١)

فأعاد الضمير عليه مذكراً وصرفه .
وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث، وهما : فارس وعُمان ،
وغليه قوله :

٦١٣ لقد علمت أبناءُ فارسٍ أنْني
على عَرَبِيَّاتِ النساءِ غيورُ
فمنع الصرف فارس .

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير وهو مِني ومَجَر
ودابق وواسط وحِجْر وحُتَيْن . وقد تستعمل مؤنثات . والدليل على أن
مِني قد يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٤ ليومنا يميني إذ نحنُ نترلُها
أحبُّ من يومنا بالعرجِ أو مالِ
والدليل على تأنيث هجر قوله :

٦١٥ منهنَّ أيامُ صدقٍ ...
... البيت (٢)

فمنع صرف مجر .
ومنه قولهم في المثل : كجالبِ التمرِ إلى هَجَرَ (٣). ومنه قولهم : سيطي مَجَرُّ

(١) من أبيات لشر بن عمرو الحنفي رواها ابن فارس ، والخطاب للقاء التي ينسب بها .
وروايته : ندعه . الصاحبى ٢٧٧ (بيروت) .

(٢) تنامه : قد عرفت بها أيام واسط والأيام من هجرا
وهو للفرزدق من قصيدة في رثاء عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي القرشي . ورواية الديوان :
..... بليت بها أيام فارس

الكتاب ٢٣/٢ ، معجم البلدان ٣٤٧/٥ ، المخصص ٤٧/١٧ ، اللسان : وسط ، الديوان
٢٣٥/١ (بيروت) .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ .

تُرطِبُ مَجَر (١) . والدليل على أن دابقاً مذكراً قوله :

٦١٦ ودابق وأيسن مني دابق (٢)

وواسط الغالب عليه التذكير ، ولو قصد به قصد البقعة لكان بالتاء ، لأن واسطاً في الأصل صفة غلبت ، وكان ينبغي أن تكون فيه بالألف واللام كالصفات الغالبة لا أنها حذفت / منها الألف واللام كما حذفت [١٨٥و] من قوله :

٦١٧ ونابغة الجعدى بالرملى بيته عليه صفيح من تراب مصوب (٣) يريد النابغة .

والدليل على أن حنيناً يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٨ نصرُوا نبيهم وشدوا أزره بحنين حين تواكل الأبطال (٤) فتمعه الصرف . وقال تعالى : ويوم حنين (٥) . قصره وذهب به إلى المكان .

وقسم يستعمل مذكراً ومؤنثاً على السواء وذلك حياء وقباً وبغداد . قال :

(١) سطر فعل أمر من وسط . مجر : مرخم مجرة وهي البياض المتعرض في السماء . وهو مثل معناه : توسطى يا مجرة كبد السماء فإن ذلك وقت إرطاب النخيل بهجر ، وهجر بلد معروف في البحرين . اللسان : مجر .

(٢) لفيلان بن حريث الراجز ، قال في اللسان : وقال الجوهري : هو للهدار . الكتاب ٢/٢٣ ، شرح السرايى ٤/٢٩٣ ، (التيجودية) ، المخصص ١٧/٤٧ ، الصحاح واللسان : دبق .

(٣) لمسكين الدارمي . ورواية الديوان : من رخام مرصع . والرملى موضع لبني جمدة وفيه دفن النابغة . والصفيح : الحجارة المريرة الرقيقة ، وأراد بيته : قبره . الكتاب ٢/٢٤ ، المقضب ٣/٣٧٣ ، المخصص ١٧/٤٩ ، ابن الشجري ٢/١١٤ ، الخزائن ٢/١١٦ ، اللسان : نبع .

(٤) لسان بن ثابت يمدح الرسول والأنصار . معاني القرآن ٢/١٧٥ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

٦١٩ ستعلمُ أينما خيرٌ مكاناً وأعظمنا بطنَ حِراءَ ناراً (١)
فمنع حِراءَ الصرف . وقال آخر :

٦٢٠ ورَبَّ وجهٍ مِن حِراءَ مُنحَنٍ (٢)
فصرف . وما بقي فمؤنث ليس إلا .

وأما السور فتقسم ثلاثة أقسام : قسم مسمى بجمله وقسم مسمى بفعل
وقسم مسمى باسم .

فالمسمى بجمله يحكى ، لا يدخله إعراب نحو : قل أوحىَ إليَّ (٣) . أو : أتى
أمرُ الله (٤) . وأشبه ذلك .

والمسمى بفعل يُعرب إعراب ما لا ينصرف . وإن كان فيه ألف وصل قطعت
لأنه قد صار من جملة الأسماء ، وألف الوصل لا تكون (في الأسماء) (٥) إلا في
أسماء معلومة نحو : اقتربت (٦) .

والمسمى باسم ينقسم قسمين : قسم سمي باسم حرف من حروف التهجى ،
وقسم سمي بغير ذلك من الأسماء .

فالمسمى باسم ليس من حروف التهجى لا يخلو أن يكون فيه ألف ولام أو
لا يكون . فإن كان لا ألف ولا لام فيه فيمنع الصرف للتعريف والتأنيث
نحو هود ونوح ، تقول : هذه هودُ وقرأتُ هودَ وتبركتُ بهودَ .

فإن أضفتَ إليه سورة في اللفظ أو التقدير بقى على ما كان عليه قبل . فإن كان فيه
ما يوجب منع الصرف لم تصرفه وإلا صرفته ، تقول : سورةُ يونس ، فتمنع

(١) نسب لحرير وليس في ديوانه . ورواية القراء وياقوت :

ألمنا أكرم الثقلين رجلاً وأعظمه بطن حِراءَ ناراً
الكتاب ٢٤/٢ ، معاني القرآن ١٧٥/٢ ، المقتضب ٣٥٩/٣ ، التفانى ٢٢٩ ، المختصر
٤٧/١٧ ، المحكم ٣٣٤/٣ ، معجم البلدان ٢٢٣/٢ .

(٢) لرؤية . الكتاب ٢٤/٢ ، المختصر ٤٧/١٧ ، المحكم ٣٣٤/٣ ، الديوان ١٦٣ .

(٣) الجن : ١ .

(٤) النحل : ١ .

(٥) ما بين القوسين سقط من ر .

(٦) القمر : ١ ، وانظر الكتاب ٣٠/٢ ، المقتضب ٣٦٦/٣ .

يونس الصرف للتعريف والعجمة ، وتقول : هذه سورة نوح فتصرفه .
 والمسمى باسم حرف من حروف التهجي (لا يخلو أن يكون مسمى باسم واحد
 أو بأكثر ، فإن كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي) (١) فإن أضفت
 إليه سورة كان موقوفاً لإعراب فيه ، فتقول : هذه سورة صاد . وإن لم
 تضيف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أوجه : الوقف على
 الحكاية ، وإن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولاً من مذكر ، وإعراب
 ما ينصرف وما لا ينصرف إن قدرته منقولاً من مؤنث ، لأن أسماء الحروف
 يجوز فيها وجهان : التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة .
 وإن كان مسمى بأكثر من اسم واحد فلا يخلو أن يكون على وزن من أوزان
 الأسماء الأعجمية أو لا يكون .

فإن كان على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو أن تضيف إليه سورة أو لا تضيف .
 فإن أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديرًا فالوقف . وإن لم تضيفها إليه
 لا لفظاً ولا تقديرًا فإعراب ما لا ينصرف والوقف على الحكاية . ذلك طاسين (٢)
 وحاميم (٣) ، هما على وزن قابيل وهابيل (٤) .

فإن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو من أن يمكن جعله اسماً
 مركباً أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديرًا [١٨٥ ظ]
 فالوقف وإن لم تضيفها إليه لا لفظاً ولا تقديرًا فثلاثة أوجه :

الوقف على الحكاية والبناء نحو خمسة عشر ، وإعراب ما لا ينصرف نحو
 بعلبك وكذلك طاسين ميم (٥) وحاميم .

فإن لم يمكن جعله اسماً واحداً فالوقف ليس إلا أضفت إليه سورة أم لم تضيفها ،
 نحو : كهيعص (٦) ، وحم عشق (٧) .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) النمل : ١ .

(٣) غافر : ١ .

(٤) انظر الكتاب : ٣١/٢ ، المقضب ٢٢٧/١ .

(٥) الشعراء : ١ .

(٦) مريم : ١ .

(٧) الشورى : ١ ، ٢ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
(أسكنه الله الفردوس)

باب فَعَالٍ

فَعَالٍ تنقسم قسمين : معدول وغير معدول ، فالمعدول ينقسم خمسة أقسام : أحدها أن يكون اسم أمر نحو نَزَالٍ ، وعليه قوله :

٦٢١ ولنعم حشو الدرع أنت إذا
دُعيت نزال ولج في الدُعر (١)

ودراك .

والثاني : أن يكون معدولاً عن مصدر معرفة نحو فَجَارٍ وَيَسَارٍ ، قال الشاعر :

٦٢٢ فقلت أمكس حتى يسار البيت (٢)
وقال الآخر :

٦٢٣ أنا اقتسنا خطبتينا بيننا

فحملت برةً واحتملت فجار (٣)

والثالث : أن يكون معدولاً عن صفة غالبية على وزن فاعلة مثل : حَلَاقٍ ، اسم للمنية ، ووقاع ، للكية في الرأس ، وعليه قوله :

(١) لزهير من قصيدة في ملح مرم بن سنان المرم . الكتاب ٢/٣٧ ، مجاز القرآن ٢/٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٣٦ ، المقتضب ٣/٣٧٠ ، الكامل ٢/٦٩ ، الأسول ٢/١١٠ ، ابن الشجري ٢/١١٠ ، الديوان ٨٩ .

(٢) تماسه : لعلنا نعج معاً قالت أعاماً وقابلـه

وهو حميد الارقط ونسب في النقاظ حميد بن نور ونسب أيضاً لابي الأسود . الكتاب ٢/٣٩٩ ، الجمل ٢٣٤ ، النقاظ ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٤/٥٢ ، (التيمورية) ، المخصص ١٧/٦٤ ، ابن الشجري ٢/١٣ ، الدرر ١/٩ ، ابن يمش ٤/٥٥ ، ديوان حميد بن نور ١١٧ .

(٣) للناطقة الذيباني يخاطب زردة بن عمرو الكلابي . برة : اسم علم لحسج البر . فجار اسم لحسج الفجور ، وجمل حملت البر واحتملت للفجور كما قال تماز : لها ماكسبت وعليها ما اكسبت . الكتاب ٢/٣٨ ، إصلاح المنطق ٣٣٦ ، الكامل ٢/٧٠ ، مجالس ثعلب ٣٩٦ ، الخزائن ٣/٦٥ ، الديوان ٩٨ .

٦٢٤ وَكُنْتُ إِذَا بُلِّيتُ بِخَصْمٍ سَوْءٍ
 دَلَفْتُ لَهُ وَأَكْوِيهِ وَقَاعٌ (١)
 والرابع : أن يكون اسماً معلوماً عن فاعلة مثل : حَذَامٍ وَرَقَاشٍ .
 والخامس : أن يكون معلولاً في النداء نحو فَسَاقٍ وَخَبَاطٍ ، وقد تقدّم ذكره في بابه (٢) .

وغير المعدول ينقسم أربعة أقسام : أحدها أن يكون اسماً مفرداً نكرة مثل جَمَادٍ وَجَنَاحٍ .

والثاني : أن يكون مصدرأً مثل ذَهَابٍ .

والثالث : أن يكون صفةً مثل جَوَادٍ .

والرابع : أن يكون جمعاً وبينه وبين واحدة حذف الهاء نحو سَحَابٍ .
 فغير المعدول مصروف إلا أن يُسَمَّى به ، فإن سَمِيتَ به فلا يخلو أن تسمى به مذكراً أو مؤنثاً .

فإن سميت به مذكراً انصرف قولاً واحداً لأنه ليس فيه إلاّ علّة واحدة خاصة ،
 إلاّ أن يكون منقولاً من مؤنث نحو رجل سميت به عَنَاقٌ ، فإن سميت به مؤنثاً
 امتنع الصرف للتأنيث والتعريف .

وأما فَعَالٍ الذي هو اسم أمر فمبني ، إمّا لوقوعه موقع المبني وهو الأمر ،
 لا ترى أن نَزَالَ في معنى انزل ، أو لتضمنه معنى الحرف وهو اللام ، لأنّ
 نَزَالَ في معنى : لِنَتَزَلَ

وأما فَعَالٍ العلم المعدول عن فاعله فبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف .
 وأهل الحجاز يبنون ، ما لم يكن في آخره راء فإنّ بني تميم يبنونه . وذلك أن
 مذهبهم الإمالة ، والراء المكسورة توجب الإمالة ، فلذلك يبنون (٣) ، وقد
 لا يبنون ، وعليه قول الشاعر :

(١) من شعر في الحماة رواء أبو زيد لعوف بن الأحوص (جاهلي) . النوادر ١٥١ ، التهذيب

٣٨/٣ ونسبه لقيس بن زهير . المخصص ١٦٥/٦ ، ابن يمين ٥٩/٤ .

(٢) انظر صفحة ٧٩/٢ ، ٨٢ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢ ، المقضب ٣٧٥/٣ .

٦٢٥ ومَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
 فُهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ (١)
 وأما المعدول عن المصدر المعرفة أو فعّال المعدول عن الصفة الغالبة
 فهما مَبْنِيَان

. . .

واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من فعّال .
 فمنهم من قال : إنّما بنيت لشبهها بفعّال الذي هو اسم الأمر ، وهو
 مذهب / سيويه وهو الصحيح (٢) . [١٨٦ و]
 ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف والتأنيث والعدل والوزن .
 ومنهم من قال : إنّما بنيت لتوالي العلل عليها وذلك أنّها قد كانت ممنوعة
 الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف ، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف
 إلّا البناء بنيت ، وهو مذهب أبي العباس المبرد (٣) .
 ومنهم من قال : إنّما بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث ، وهو
 مذهب الرّبعى (٤) .

وهذان الوجهان اللذان ذهب اليهما أبو العباس والرّبعي ليسا بصحيحين ،
 لأنّه لو كان الأمر على ما زعم الرّبعي لم يجز في الاسم العلم المؤنّث إلّا البناء

(١) للأعشى . وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت . والأعشى من قيس
 ولكن منزله باليمامة وفيها تميم فأعرب وبار على لغتهم ، وقيل : رفعه اضطراراً لأن القوافي
 مرفوعة . الكتاب ٤١/٢ ، المقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، جمهرة الانساب ٤٩٢ ، المخصص
 ١٧/١٧ ، ابن الشجرى ١١٥/٢ ، التوجيه ١٧٨ ، العيني ٣٥٩/٤ ، معجم البلدان
 ٣٥٦/٥ ، الفصل ١٦٠ .

(٢) الكتاب ٣٨/٢ .
 (٣) المقتضب ٣٧٤/٣ ، وانظر رد ابن جني في الخصائص ١٧٩/١ وابن الشجرى ١١٥/٢ .
 (٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرّبعي الشيرازي ، كان عالماً في النحو واللغة ، أخذ
 عن السيرافي والفارسي ، وتوفي عام ٤٣٠ هـ .
 ترجمه ابن خلكان ٣٣/٣ ، ياقوت ٧٨/١٤ ، القفطي ٢٩٧/٢ ، الأنباري ٤١٤ .

خاصة ، كما لم يجوز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء ، لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لايجوز فيه إلاّ البناء خاصة وباطل أيضاً أن يكون موجب البناء كثرة العلل ، لأنّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل ، وشبه الفعل لايجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف .

فإن قيل : فلاشئ شيء كان في العلم وجهان ولم يجوز ذلك في المصدر ولا في الصفة الغالبة ؟

فالجواب : إنّ الاسم العلم له شبهان ، شبه بالمبني المعدول ، وقد تقدّم ، وشبه بالمعرب إعراب مالا ينصرف في أنّه اسم علم لمؤنث كسعاد وزينب . فمنّ لحظ من الأوجه الأربعة (١) المتقدمة شبهه بالمبني بناء ومن لحظ شبهه بالمعرب أعربه ، وليس كذلك المصدر ولا الصفة ، لأنّهما ليسا باسمين علمين لمؤنث . وأمّا من ردّ على أبي العباس المبرّد بأن كثرة العلل لا توجب البناء (٢) ، واستدلّ على ذلك بعلبك ، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنك تمنع الصرف ولا يجوز البناء ، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبني ، ألا ترى أن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث وفي بعلبك التعريف والتأنيث والتركيب ، فباطل ، لأنّ أبا العباس إنّما ذهب إلى أنّ الاسم إذا كان لا ينصرف فحدث عليه علة فإنّه يُبنى ، لأنّه ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء ، وأمّا ما دخلته علل كائنه ما كانت في أول أحواله ، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك فإنّ ذلك لا يوجب بناءه ، لأنّها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف .

فإن قلت : فسلمان قبل التسمية به قد كان لا ينصرف .

فالجواب : إنّّه لم يستقر فيه منع وهو اسم لمؤنث فأشبه ما حدثت فيه العلل في أول أحواله ، ولم يكن قبل ذلك غير ممنوع .

• • •

(١) كذا والذي تقدم ذكره وجهان .

(٢) انظر الخصائص ١٨٠/١ .

وفعال المعدولة إذا سميت بها فلا يخلو أن تسمى بها مذكراً أو مؤنثاً ، فإن سميت بها مذكراً فتمنع الصرف أبداً للتأنيث والتعريف ولا يجوز غير ذلك . وأما ما قال ابن باب شاذ (٢) أنها إذا سميت بها مذكراً فيجوز فيها الإعراب/والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم فباطل ، لأنه [١٨٦ ظ] لا يشبهه ، لأن ذاك مؤنث وهذا مذكر .

فإن سميت بها مؤنثاً فيجوز فيها وجهان : البناء والإعراب إعراب مالا ينصرف ، وذلك أنها صارت اسماً علماً لمؤنث غاشبهت حذام فجاز فيها مجاز في حذام .

وزعم أبو العباس أن نزال إذا سُمي بها ليس فيها إلا البناء . واستدل على ذلك بأنه يبقى على ما كان عليه من البناء لأنه نُقل من اسم إلى اسم كما أنك إذا سميت بانطلق لانقطع الهمزة ، لأنه نقلته إلى بابه ، ولو كان المسمى به فعلاً قطعت همزته لأنه قد خرج عن بابه .

وهذا الذي قال باطل ، لأن الإعراب ليس بمتزلة همزة الوصل ، ألا ترى أن الفعل إذا سمي به أعرب فإذا أعرب الفعل لأجل التسمية به مع أن بابه أن لا يعرف كان إعراب هذا أولى ، لأن بابه الإعراب .

• • •

واسم الأمر يجوز أن يبنى بقياس من كل فعل ثلاثي . وأمّا الفعل الرباعي فلا يجوز بناؤه منه ، خلافاً للمبرد إلا فيما سمع ، وذلك لفظان : قَرَّ قَارٍ وعَرَّ عَارٍ ، قال الشاعر :

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ المصري الجوهري ، نحوي لغوي ، كان إمام عصره في علم النحو ببصر . توفي عام ٤٦٩ هـ . ترجمه القفطي ٩٥/٢ ، ياقوت ١٧/١٢ ، الأنباري ٤٣٢ ، ابن خلكان ١٩٩/٢ ، السيوطي ١٧٢ .

٦٢٦ قالت له ربيع الصبا قرقار
واختلط المعروف بالإنكار (١)

وقال النابغة :

٦٢٧

بدعو وليدُهُمُ بها عَرعارِ (٢)
فلما لم يكثر ذلك لم يقس .

(١) من أرجوزة لأبي النجم المجلي يصف فيها سحاباً . قرقار معدول عن قرقر الرباعي . والقرقرة صوت الفحل من الابل . وقيل : قرقار حكاية للصوت وليس معدولا عن الفعل لأنه غير ثلاثي . وأراد بالمعروف المعروف من صوت الرعد . وصف سحاباً هبّ له ربيع الصبا وألقت وهيجت رعداً فكانها قالت له : قرقر بالرعد أي صوت . الكتاب ٤٠/٢ ، الصحاح : قرقر ، المخصص ١٠٥/٩ ، ٦٥/١٧ ، المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥٩/٤ ، اللسان : قرر ، الخزائن ٥٨/٣ .

(٢) صدره : متكنفي جنبى عكاظ كليهما
والضمير يعود على قوم الشاعر الذين يفخر بهم . عرعار : اسم لعبة لصبيان العرب وهي معدولة عن قولهم : عرعر ، ومعناه : اجتمعوا للعب . يريد أنهم لعزتهم ومنعتهم يقيمون آتين وادعين لا يفادرون مواطنهم . المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥٢/٤ ، الخزائن ٦٠/٣ ، المقدّمين ١٣ ، الديوان ١٠٢ .

الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعنها العرب لذلك وهي : **إلا** وغير **وسوى** و**حاشى** و**خلا** و**عدا** و**ما خلا** و**ما عدا** وليس ولا يكون .

وزاد بعضهم في هذه الأدوات **لا سيما** و**بله** (١) . وإدخالهما في هذا الباب خطأ على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدم أو بحكمه أو بالمعنى . فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول : قام القوم **إلا** زيداً ، فزيد مخرج من القوم المتقدم الذكر .

ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول : ما كلمتُ زيداً **إلا** يوم الجمعة .

فقولك : ما كلمتُ زيداً ، يقتضي العموم في الزمان ، فأخرجت يوم الجمعة مما يقتضيه حكم اللفظ .

ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدم : ما قام **إلا** زيد ، خرج زيد من عموم مفهوم معنى الكلام ، ألا ترى أن المعنى ما قام أحد **إلا** زيداً . **إلا** أن هذا النوع لا يسمى استثناء **إلا** بالنظر إلى معناه .

وهذه الأدوات تنقسم أربعة أقسام : حرف واسم وفعل وما استعمل حرفاً وفعلًا .

فالخرف : **إلا** و**حاشا** - في مذهب سيبويه (٢) - ومذهب البرد أنها

(١) هم الأخفس والكوفيون وأبو حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء .

الهمع ٢٣٤/٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٧/١ .

قد تكون فعلا ، واستدل على ذلك بما حكى من كلامهم : اللهم اغفر لي ولن
سمعتني حاشي الشيطان وأبا الأصبع (١) . وبقول النابتة :

.....
ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ (٣٤٠)
قال : فقوله : أحاشي مضارع حاشى فدلّ ذلك على أنّها / فعل . [١٨٧و]
وهذا باطل بل أحاشي فعل مأخوذ من حاشى على حد ما تشق الأفعال
من الحروف نحو قولهم : سوفّه ، إذا قلت له : سوف أفعل كذا ، ونحو
قولهم : سألتك حاجة فلوليت ، أى قلت لولا كذا وكذا ، وكذلك
ولا أحاشي ، معناه : ولا أقول حاشى فلان ، وإتما الدليل فيما حكى
إن صحَّ .

والاسم غير وسوى وسوّى وسوّاء ، والفعل : ليس ولا يكون وعدا
وما عدا ، وما خلا ، وقد حكى بما خلا الجر فتكون ما حيثئذ زائدة لامصدرية
وتكون خلا حرفا .

والذي استعمل فعلا وحرفا خلا ، إلا أنّ الغالب عليها الفعلية فتكون
فعلاً إذا نصبت مابعدا ، وتكون حرفاً إذا انخفض مابعدا .

• • •

واختلف النحويون في قدر البعض المخرج . فمنهم من ذهب إلى أنّه
يجوز أن يخرج الأكثر ويترك الأقل (١) ، واستدل على ذلك بقوله :
٢٢٨ أدوا التي نقصت تسعون من مائة
ثمّ ابعثوا حكماً بالحق قوّالا (٢)

(١) انظر صفحة ٣٣٧/١ ، تعليق ٢ ، ١ .

(٢) نسب السيوطي القول به لأكثر الكوفيين والسيراقي وابن خروف والشلوبين وابن مالك .
المع ٢٢٨/١ .

ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ الاستثناء إخراج الثاني من الأول وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة ، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء .

وهذا الدليل فاسد ، لأنَّه إنَّما لم يحجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك لأنَّه يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل . ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ إلا أربعةَ أخصائهم ، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز ، وإذا قلت : قام القومُ إلا خُمسُهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز . ألا ترى أنَّ العرب تقول : قام القومُ ، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم ، فلا يلزم في البيت شيء من ذلك فاستدلَّاهم به فاسد .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ إلا من اتَّبَعَكَ من الغاوين (١) . فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله تعالى : إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليلٌ ما هم (٢) . وهذا أيضا لاحجَّة لهم فيه ، لأنَّ العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنَّهم يراد بهم المؤمنون . والإضافة لإضافة تقريب فكأنَّه قال : إنَّ المؤمنين ليس لك عليهم سلطان .

وقوله : إلا من اتَّبَعَكَ من الغاوين ، استثناء منقطع وليس مخرجاً من الأول كأنَّه قال : لكن من اتَّبَعَكَ من الغاوين فلك عليهم .

ومنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون (٣) واستدل على ذلك بقوله تعالى : قُم الليلَ إلا قليلاً ، نصفه (٤) . ووجه الدليل في هذا الآية أنَّ القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف ،

(١) الحجر : ٤٢ .

(٢) سورة ص : ٢٤ ، وفي حاشية ج : ويجوز أن يكون أراد بالعباد الملائكة وبني آدم وإذا كان كذلك كان الغاوين أقل .

(٣) قال السيوطي القول به لبعض الكوفيين وبعض البصريين . الهج ٢٢٨/٢ .

(٤) المزمل : ٢ .

بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا : ولا يجوز أن يكون
أبدل منه بدل بعض من كل حتى كأنه قال : قم نصف القليل (١) ،
لأنَّ القليل منهم فلا يعلم قدر نصفه .
وهذا الذي استدلتوا به لاحجة فيه ، بل النصف بدل / من القليل [١٨٧ ظ]
بدل بعض من كل ، ويكون القليل معيناً بالعرف أى بالعادة أن يسمّى
قليلاً .

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أن النصف بدل من القليل بدل شيء
من شيء أن من قام الليل إلا نصفه لا يقال فيه أنه قد قام الليل إلا قليلاً .
ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود .
واستدل على ذلك بأن كلام العرب مبنى على الاختصار ، فإذا قلت :
عندى مائة إلا عشرة كان نقيض كلامهم لأنه أخصر من هذا
أن تقول : عندى تسعون .

فإن لم يكن المستثنى عقداً جاز نحو قولك : عندى مائة إلا ثلاثة ، لأنه
أخصر من قوله : عندى سبعة وتسعون ، أو مثله ، فجاز لذلك .
وهذا فاسد ، لأنه مبنى على أنه يجوز الاستثناء من العدد ، وذلك فاسد
لأن أسماء العدد نصوص والنصوص لا يجوز الاستثناء منها ، لأن الاستثناء
منها يؤدي إلى إخراج النص عن نصيبه ، ألا ترى أنك إذا قلت : عندى
ثلاثة إلا واحداً ، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لا يجوز
وإنما يجوز أن تقول : قام القوم إلا عشرة . ولا يلزم فيه ما قال من عدم
الاختصار .

فأمّا قوله تعالى : فليست فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً (١) ، فإنما جاز
الاستثناء فيه عن اسم العدد لأنه قد يدخله اللبس ، ألا ترى أن هذا القدر

(١) ج ، ر : الليل ، وهو تعريف .

(٢) المنكيوت : ١٤ .

قد يؤتى به على جهة التكثير فيقال : أقعدُ ألفَ سنة ، أى أقعدُ زمناً طويلاً ، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه ، وتبين بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير .

وكذلك ما جاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أن نستعمل على جهة التكثير ينبغي أن يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه .

والصحيح أن المخرج أقل من النصف أبداً ، وما قل كان أحسن لما ذكرنا من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولا تضعه على الأقل .

• • •

ويشترط في المستثنى منه ألا يكون نصاً ، ولذلك لم يحز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم .

وكذلك يشترط أن لا يكون المستثنى مبهماً . فلا تقول : قام قومٌ إلا بعضهم ، لأن ذلك لا فائدة فيه . ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً أو ظاهراً جارياً مجرى النص .

ولا يجوز لإخراج ما هو مبهم في نفسه ، فلا تقول : قام القومُ إلا رجالاً ، لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر ، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذاك .

• • •

واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بإلا ، وفي نصب «غير» وما في معناها من الأسماء نحو سوى وسوى وسواء ، فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد إلا انتصب بما في إلا من معنى الفعل (١) . وهذا المذهب خطأ لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً . وأيضاً فإنه يبطل بغير وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنه منصوب وليس / قبله إلا ، فإذا ثبت أن الناصب في غير ليس هو إلا ، [١٨٨ و]

(١) هذا مذهب جماعة من البصريين وهو ظاهر كلام المبرد في المنتخب ٣٩٠/٤ والكمال ٨٩/٢ ، وانظر الخصائص ٢٧٦/٢ ، الانصاف مسألة ٣٤ .

فكذلك الاسم المنصوب بعد إلا منصوب بما انتصب به « غير » .
 فإن قلت : إنما انتصب بما في إلا من معنى الفعل ، فذلك فاسد ، لأن المعاني لاتعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال ، وهو مذهب المازني .
 ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا ، وانتصب « غير » وما في معناه بالفعل من غير واسطة ، وهو مذهب أبي سعيد (١) وابن الباذش (٢) .
 وشبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف ، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنزلة ، فلا يصل الفعل إليه إلا بواسطة ، « وغير » لأنها مشبهة بالظرف المبهم فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها .

وهذا المذهب أيضا خطأ لأنه قد تنصب هذه الاسماء وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك : القوم إخوتك إلا زيدا .

ومنهم من ذهب إلى أنه متصّب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، أن ما بعد إلا منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي (١) .

وهذا باطل ، لأن الخلاف لو كان يوجبّ النصب لأوجبه في قولك : قام زيد لا عمرو ، لأن ما بعد لا مخالف لما قبلها (٣) ، ولوجب النصب في مثل : ما قام زيد لكن عمرو ، لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثيرة .

ومنهم من ذهب إلى أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت نون إن وأدغمت في لا وجعلت كالكلمة الواحدة ، وإذا نصبت ما بعدها غلبت حكم إن

(١) شرح السيرافي ٣ / ١٠٧ د .

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد الانصاري الفرناطي . مقرئه نحوى محدث . توفي عام ٥٤٠ هـ .

ترجمه ابن الجوزي ٨٣/١ ، ابن فرحون ٤٢ .

(٣) بهذا اعترض الفراء على مذهب الكسائي . شرح السيرافي ٣ / ١٠٨ .

والخبر محذوف ، وإذا رفعت غلبت حكم لا ففعلت وهو مذهب الفراء (١).
وهذا القول يبين الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن
لا يجوز مثل : ما قام إلا زيد ، لأن هذا الموضع لا يصلح فيه لا ولا إن (٢).
وأبضا فإن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع ، وبالحملة فهذا
المذهب دعوى لا دليل عليها .
ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح
وهو في ذلك بمنزلة التمييز (٣).

. . .

ولا يخلو الكلام الواقع قبل إلا من أن يكون موجبا أو منفيا . فإن كان
موجبا فلا يخلو أن يكون موجبا في اللفظ أو في المعنى . فإن كان
الكلام موجبا في اللفظ والمعنى فلا يجوز إلا النصب نحو : قام القوم إلا
زيداً ، إلا أن تجعل إلا وما بعدها صفة لما قبلها ، فيكون الإعراب على حسب
ما تكون إلا وما بعدها صفة له نحو : قام القوم إلا زيد ، يريد : غير زيد
ولا يجوز الوصف بإلا في موضع يصلح فيه الاستثناء بإلا ، فلا يجوز
أن تقول : قام عمرو إلا زيداً ، لأن الاستثناء لا يسوغ هنا .
ويخالف الوصف بإلا وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنه يجوز
أن يوصف بها الظاهر / والمضمر والمعرفة والنكرة . [١٨٨ظ]
ويخالف أبضا الوصف بإلا وما بعدها الوصف بغير في أنه يجوز أن تقوم غير
مقام موصوفها ولا يجوز ذلك في إلا .

ولا يجوز التفرغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف إذا كان ذلك يؤدي
إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها ، فلا تقول : قام إلا زيداً ، لأن ذلك
يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل ، فأما قوله :

(١) شرح السيرافي ١٠٨/٣ و ، الانصاف مسألة ٣٤ ، المعج ٢٢٤/١ .

(٢) هذا رد السيرافي على مذهب الفراء .

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه ١/ ٣٦٠ ، ٣٦٩ .

٦٢٩ قتلك ابن البتول إلا علياً

وقولهم: ما قام إلا زيد إلا عمراً ، فإن الاستثناء من المحذوف إنما ساغ هنا لأنه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل .

فإذا كان الكلام الواقع قبل إلا موجباً في اللفظ منفيّاً في المعنى جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه وبحكم المنفي بالنظر إلى معناه ، وذلك إذا كان الفعل خبراً مبتدأً قد توجه عليه حرف النفي أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي وذلك نحو قولك : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيداً ، على الاستثناء من الضمير في يقول لأنه منفي في المعنى ، وكلاهما حسن (١) . وعلى ذلك قوله :

٦٣٠ في ليلةٍ لا ترى بها أحداً

يحكي علينا إلا كواكبها (٢)

فأبدل كواكبها من الضمير المرفوع في يحكي . وكذلك قوله :

٦٣١ حمّوا حمى بطعانٍ ليس يمنعه

إلا طعائهم للموت من حانا (٣)

فأبدل طعائهم من الضمير المرفوع في يمنعه لأنه خبر للضمير الذي في ليس فحمله على المعنى .

وقد يجوز أن تجعل إلا أيضاً صفة كما تقدم .

(١) يريد الرفع والنصب في زيد .

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح (جاهلي) أثبتها الاصفهاني في الأغاني وقافيتها مرفوعة .

ونسب في الكتاب لعدي بن زيد وألحق بديوانه . الكتاب ١ / ٣٩١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ ،

الأصول ١ / ٢٢٩ ، الأغاني ١٣ / ١١٥ (ساسي) ابن الشجري ١ / ٧٣ ، المغنى ١٥٣ ، ٦٢٢ ،

الخرقة ٢ / ١٨ ، ديوان عدي ١٩٤ .

(٣) للفرزدق من قصيدة في مدح أسد بن عبدالله الجلي . ورواية الديوان :

أحموا ... إلزامهم . والضمير يعود على قوم المدح . الديوان ٨٧٥ .

فإن كان الكلام الواقع قبل إلاّ منفيّاً فلا يخلو أن يكون ما قبلها مفرغ لما بعدها أو غير مفرغ (١) . فإن كان مفرغاً فيكون الاسم على حسب ما يطلب العامل من رفع أو نصب أو خفض . وإن كان غير مفرغ جاز فيما بعد إلاّ وجهان ، أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب اعرابه من رفع أو نصب أو خفض ، لأنّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد إلاّ لما قبلها من الإعراب . والمجانسة مما تلحظها العرب وتؤثرها .

والثاني : النصب على الاستثناء . ويجوز جعل إلاّ أيضاً صفة كما تقدم . ومن الناس من لم يجز البديل إلاّ بشرط أن يكون المبدل منه لفظاً لا يستعمل إلاّ في النفي نحو : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً ، فأما : ما قام القومُ إلاّ زيداً ، فلا يجوز فيه عنده إلاّ النصب .

وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ : ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم (٢) . برفع القليل على البديل من الضمير ، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي . ويجري مجرى النفي : قلّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ ، وقد يستعمل في مقابلة كثر ، فإذا استعملت بمعنى النفي فاجزاؤها مجراه بيتن ، وإذا استعملت في مقابلة كثر أجروها أيضاً مجرى النفي ، ووجه ذلك لحظهم فيها أنّها نقي لكثير .

فإذا قال : قلّ رجلٌ يقولُ ذاك ، فكأنّه قال : لم يكثُر القائلون ذلك / [١٨٩و] من الرجال .

* * *

(١) المفرغ مثل : ما حضر الا رجل ، وغير المفرغ مثل : ما حضر أحد إلا أبوك .

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب وبقي السبعة بالرفع . معاني القرآن ١/١٦٦ ، النشر ٢/٢٥٠ ،

وإذا كُورَتِ المستثنيات فلا يخلو أن يكون الأول هو الثاني أو لا يكون.
فإن كان هو الثاني جرى الأول على حسب ما قدمنا وكان الثاني على حسب إعراب
الأول مثل قوله :

٦٣٢ مَالِكٍ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ (١)

فالرسيم والرمل هما عمله ، وهما ضربان من العدو .

فإذا كان الثاني غير الأول فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا
يمكن . فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأول كلها نحو : قام القوم
إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا .

إلا أن يكون الاستثناء من معدود نحو قولك : لفلان عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا
إِلَّا ثَلَاثًا (٢) فإنَّ في ذلك خلافاً .

فمنهم من ذهب إلى أنَّها مستثنيات من المعدود الأول .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الأول مشتمل من العدد الأول والآخر ليس كذلك (٣).
فعلى المذهب الأول : إذا قلت : لفلان عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا إِلَّا ثَلَاثًا فقد
أقررت بستة ، لأنَّك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة ، وعلى الثاني ، وهو
قول الفراء ، تكون قد أقررت بأثني عشر ، فكأنك قلت : لفلان عَشْرَةٌ
إِلَّا وَاحِدًا لَبَسُوا الثَلَاثَةَ الَّتِي تَقَرَّرْتُ لَهُ عِنْدِي ، فيكون له عَشْرَةٌ
وِثْلَانَةٌ .

(١) لم ينب لقتال . الرسيم : ضرب من سير الابل . الرمل : المرولة ، وأراد بالرسيم
السي بين الصفا والمروة وبالرمل السي في الطواف . قال الأعم : أي لا متفنع في ولاعمل
عندي أقوت به غيري إلا هذا . الكتاب ٣٧٤/١ ، التوضيح ١٨٧/١ ، العيني ١١٧/٣ ،
التصريح ٣٥٦/١ .

(٢) تقدم قبل صفحات أن الاستثناء من العدد لا يجوز لأن العدد نص ١٨٧ ظ .

(٣) الأول رأى الصبري والقاضي أبي يوسف والثاني رأى البصريين والكسائي . التصريح

٣٥٨ / ١

والصحيح الأول ، لأنه مهما أمكن أن يكون المستثنى متصلاً لم يحمل على الانفصال ، وما ذهب إليه القراء لا يتصور إلا على الانفصال .

وإن أمكن ففي ذلك خلاف ، فمنهم من ذهب إلى أن بعضها مستثنى من بعض ومنهم من ذهب إلى أنها مستثنيات من الأول ، ومنهم من ذهب إلى أنها يتجاوز فيها الأمران وهو الصحيح ، إلا أن الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى (لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب .

والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى (١) قوله تعالى : إلا آل لوط إننا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته (٢) ، فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى المرأة من آل لوط .

فإذا قلت : قام القوم إلا عشرة إلا سبعة إلا أربعة إلا اثنين ، فالاثنتان مستثنيتان من الأربعة والأربعة مستثناة من السبعة والسبعة مستثناة من العشرة . فإذا أردت معرفة قدر المستثنى . فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله ، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أن تصل إلى الاستثناء الأول ، فما بقي فهو المستثنى . مثاله قام القوم إلا أربعة إلا ثلاثة إلا واحداً ، المستثنى من هذه المسألة اثنان ، وذلك أنك إذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقى اثنان وإذا أزلتها من الأربعة فالباقى اثنان ، فالمستثنى إذن اثنان .

وإن شئت اعتبرت ذلك بأن تسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد المسقط ثم تخرج من الجميع ما بعد ثم تضيف ما بقي إلى ما بعد / المسقط إلى أن تنتهي إلى الآخر ، فإذا انتهيت إليه علمت [١٨٩ظ] أن ما بقي هو المقر به وما عدا ذلك مستثنى .

مثال ذلك ما تقدم من قولنا عندي عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا واحداً ، فتخرج الأربعة من العشرة فيبقى ستة فتضيفها إلى ما بعد الأربعة وهي ثلاثة فيكون المجموع تسعة ثم تسقط الواحد منها فيبقى ثمانية فيكون المستثنى اثنين .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) المجر : ٥٩ ، ٦٠ .

وإذا كررت المستثنيات في النفي وكان الفعل رافعا رفعت أحد المستثنيات
تشغل به الفعل ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى ، وجاز
الاستثناء من المحذوف لأنه لا يفضى هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل وذلك ما قام
الآ زيد الآ عمرأ الآ بكرأ .

• • •

وحكم إعراب «غير» في الاستثناء في جميع ما ذكرناه من نفي أو إيجاب
حكم الاسم الواقع بعد الآ .

وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد الآ فإنه يعطف عليه على حسبه في الاعراب .
وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير ، فإن شئت عطفت عليه بالخفض
وان شئت عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الاعراب لو كان
بدل غير الآ فتقول : ما (١) قام القوم غير زيد وعمرو ، على اللفظ ، وعمرأ
على الموضع ، لأنك لو قلت قام القوم الآ زيدا لكان نصبا .

وسوى وسوى وسواء بمنزلة «غير» في المعنى ، الا أنها أبدأ تكون في
موضع نصب على الظرف ، فإذا قلت ، قام القوم سواك وسواك وسواءك ،
فكانت قلت : قام القوم مكانك وبدلك .

ولانستعمل بعد عامل مفرغ فلا تقول : ما قام سواك ، كما تقول : ما قام غيرك ،
وكذلك لا تقول : ما ضربت سواك ولا مررت بسواك كما تقول : ما ضربت
غيرك وما مررت بغيرك ، لأنها ألزمت الظرفية كما ذكرت لك .

وأما حاشي فبها لغتان : حاشى وحشى ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

٦٣٣ حشى رهط النبي فإن منهم

بحوراً لا تكدرها الدلاء (٢)

وما بعدها مخفوض أبدأ على مذهب سيويه (٣) ، لأنها حرف جر كما تقدم ،

(١) قد تكون ما هنا مقحمة في المثال .

(٢) لسان بن ثابت يهجو قريشاً وأهل مكة . ويستثنى النبي صلى الله عليه وسلم ورهطه من

المهاجرين . اللسان : حشا ، الديوان ٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

وأما ما حكى من قولهم : حاشى الشيطانَ وأبا الأصبع (١) فإن صح فحاشى عند من يقول ذلك فعل ، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمتزلة إلاّ لأنه لو كان كذلك لجاز فيما بعدها الرفع كما جاز فيما بعد إلاّ في قولك : مقام القوم إلاّ زيد ، فكنت تقول : مقام القوم حاشى زيد ، فذلك لا يقال فدلّ ذلك على أنّها عند من نصب بها فعل.

وأما عدا في قولك : قام القومُ عدا زيداً وما عدا زيداً ، ففعل ، ولو كانت حرفاً بمتزلة إلاّ لجاز فيما بعدها الرفع أيضاً كما جاز فيما بعد الا ، وأيضاً فإن ما المصدرية قد دخلت على عدا وهي لا تدخل الا على فعل . وأما خلاف فتستعمل فعلاً وحرفاً ، فمن جرّ بها فهي عنده حرف ، ولا يجوز أن تكون عنده/ اسماً بمتزلة «غير» لأنّه لم يوجد فيها من أحكام [١٩٠] الأسماء شيء وكذلك حاشى ، فمن خفض بها لا تكون اسماً لما ذكر في خلا ، وهما مفترقان (٢) لما بعدهما فينبغي أن يحمل على الحرفية .

ومن نصب بخلا فهي عنده فعل ، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمتزلة إلاّ لامتناع الرفع بعدها ، فمثال النصب بها قوله :

٦٣٤ خلا لله ما أرجو سواك وإنّني البيت (٣)

فإذا دخلت على خلا وعدا ما المصدرية التزم فيما بعدها النصب ، لأنّ ما المصدرية لا تدخل إلاّ على الفعل .

هذا مذهب سيبويه (٤) . وقد حكى غير سيبويه الخفض بما خلا ، فعلى ذلك عنده «ما» زائدة لامصدرية وخلا حرف (٥) .

(١) انظر ص ٣٣٧/١ تعليق ١ ، ٢

(٢) عجزه : أعد عيالي شعبة من عيالك

وهو ينسب للأعشى ، وللأعشى قصيدة في المدح على هذا البحر والروي وليس فيها البيت.

شعبة : طائفة . العيني ١٣٧ / ٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٤) كذا في ج ، ر ومله : مضافتان .

(٥) نسه السيوطي للكسائي والجرمي والفارسي وابن جني . المجمع ١ / ٢٣٣ .

ويكون موضع خلا وعدا وحاشى اذا كانت أفعالا النصب على الحال كأنك قلت : قام القومُ مُحَالِينَ زِيداً ومعادين زِيداً ، أى متجاوزين زِيداً ومحاشين زِيداً أي تاركين زِيداً

وقد يجوز أن تكون الجملة لاموضع لها من الاعراب ، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء ، فيكون ذلك نظير قوله تعالى : ومن الأعراب من (يؤمن بالله واليوم الآخر و) (١) يتخذ ما ينفق قُرْبَان عند الله (١) ، بعد قوله : الأعرابُ أشدُّ كُفْراً ونفاقاً (٢) ، ألا ترى أن ذلك يغنى عن أن تقول : الأعرابُ أشدُّ كُفْراً ونفاقاً (٣) إلا من يؤمن بالله واليوم الآخر .

فإذا دخلت ما المصدرية على خلا وعدا فإن المصدر المقدر من ما مع الفعل في موضع نصب على الحال ، ولا يجوز غير ذلك .

وأما ليس ولا يكون ففعلان ، ويلزم اضممار اسميهما في هذا الباب ويكون الضمير مفرداً على كل حال لأنه يراد به البعض وهو مفرد مذكر ، ويتنصب المستثنى على أنه خبر لهما ، وذلك قولك : قام القومُ ليس زِيداً ، وقام القومُ لا يكونُ زِيداً ، كأنك قلت : قام القومُ ليس هو زِيداً ، ولا يكون هو زِيداً ، أي : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم ، ويكون الضمير عائداً على الفاعل (٤) الذي يتطوي عليه الكلام المتقدم . ألا ترى أنك اذا قلت أو عنيبت بذلك قوماً من جملتهم زيد حصل في خلد المخاطب أن بعض القائمين زيد ، فتقول : ليس زِيداً ، تريد ليس بعضهم زِيداً أيها المخاطب كما توهمت من قولي : قام القوم ، وتكون الجملة التي هي ليس زِيداً ، ولا يكون زِيداً ، في موضع الحال أو لاموضع لها من الإعراب كما تقدم في خلا وعدا .

ولا يجوز استعمال شيء من هذه الأفعال بعد عامل مفرغ ، لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، فلا تقول : ما قام خلا زِيداً ، ولا

(١) ما بين القوسين سقط من النسخ ، وانظر التوبة : ٩٩ .

(٢) التوبة ٩٧ .

(٣) ما بين القوسين سقط من ر .

(٤) ج ، ر : الفعل ، وهو تعريف .

ماضرتُ ليس زيدا ، ولا يكون عمراً ، وما مررتُ بعداً زيدا .
فإن جعلتهما صفتين لما تقدم كان الضمير على حسب الأول ، وذلك قولك : قام
القوم لا يكونون زيدا ، وقام النساء ليس الهندات .

وأما لاستيما فمن النحويين من أدخلها في هذا الباب كما ذكرنا فيما تقدم (١).
وذلك خطأ ، لأن الاستثناء / كما تقدم إخراج بعض من كل ، وأنت [١٩٠ظ]
إذا قلت : قام القوم لاستيما زيد (٢) ، فزيد داخل مع القوم في القيام ، بخلاف
الاسم الواقع بعد إلا .

والعذر لمن أدخلها في هذا الباب أن زيدا قد خرج به عن أن يكون على صفة
القوم في القيام ألا ترى إنك إذا قلت : قام القوم لاستيما زيد ، فزيد
مشارك للقوم في القيام إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم فلما كان فيها
هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب .

وأما بلكة فإدخالها في باب الاستثناء فاسد ، لأنك إذا قلت : قام القوم
بلكة زيدا ، فإنما معناه عندنا : دع زيدا ، ولا يتعرض للإنجبار عنه ، وليس
المعنى إلا زيدا ، قال الشاعر :

٦٣٥ تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بلكة الأكف كأنها لم تُخلَقِ (٣)

ألا ترى أن المعنى : دع الأكف فهذه صفتها ، ولم يرد استثناء الأكف من
الجماجم .

وانقردت إلا وغير بجواز حذف المستثنى بعدهما فتقول : قام القوم ليس
إلا وليس غير .

(١) فسر الخليل قولهم : ولا سيما زيد بأنه كقولهم : دع ما زيد . الكتاب ١/ ٣٥٠ ، وانظر
ص ١٩٨ / ٢ .

(٢) ج ، ر : زيدا ، وهو وهم .

(٣) لكعب بن مالك الأنصاري من قصيدة قالها يوم الخندق . والفسير في تذر يعود على السيوف
التي ذكرها في بيت سابق . ورواية الديوان : فترى . ضاحيا : ظاهرا أو بارزا . بلكة :
اسم فعل أمر بمعنى دع . ويأتي مصدرا بمعنى الترك ، واسماً مرادفاً لكيف . وما بعدها
منصوب على الأول ومفخوخ على الثاني ومرفوع على الثالث . الفصل ١٥٥ ، المعنى ١٨٣ ،
ابن يعيش ٤٨/٤ ، الخزانة ٢٠ / ٣ ، الديوان ٢٤٥ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
السلمة (نزيل الدرون)

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدم لا يخلو ان يتقدم على المستثنى منه أو على صفته ، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاّ النصب .

وزعم بعض التحويين أنّه يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وأن يكون ما بعد إلاّ مبنياً على ما قبلها ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل (١) .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، لأنّه اذا قال : ما قام إلاّ زيداً أحداً ، فلا يخلو أن يجعل « أحد » فاعل قام وإلاّ زيداً بدلاً منه ، أو يجعل إلاّ زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه .

فإن جعل « أحد » فاعلاً بقام والاّ زيداً ، بدلاً منه ، فباطل ، لأنّ البدل تابع ومكمّل التابع أن يكون بعد المتبوع .

فإن جعل فاعلاً وأحداً بدلاً منه فباطل ، لأنّ « أحد » أعم من زيد ، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأنّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض (٢) .

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء إلاّ أنّه لا يجوز ذلك الا ضرورة مثل قوله :

٦٣٦ رأت إخنوتي بعد الولاء تنابحوا

فلم يبق إلاّ واحداً منهم شقراً (٣)

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين والبغداديين وابن مالك . المص ٢٢٥ / ١ .

(٢) أثبت السيوطي مجيء بدل كلّ من بعض في القرآن والشعر . المص ١٢٧ / ٢ .

(٣) نسب الصغاني في الباب لشعر وأنشده في اللسان عنه أيضاً . شفر يفتح الشين وضما مع سكون الفاء فيها ، يقال ما بها شفر أي ما بها قليل ولا كثير وهو من شفر ، بتشديد الفاء ، اذا قل . وهي من الكلمات المختصة بالنفي . ورواية اللسان والدرر : بعد الجمع تفرقوا . المقرب ٤٧ ، المص ٢٢٥ / ١ ، اللسان : شفر ، الخزائن ٣ / ٢٩٨ ، الدرر ١ / ١٩٢ .

أي لم يبق واحدٌ منهم إلا واحدٌ.
ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله :

٦٣٧ أَحِبُّ رَبَّنَا مَا حَيَّيْتُ أَبَدًا
ولا أَحِبُّ غَيْرَ رَبَّنَا أَحَدًا (١)

فأبدل أبدًا (٢) من ما حييت وهو أعم منه. وكذلك قول الآخر :

٦٣٨ نَهَانِي أَبِي عَنْ لَذَّةٍ أَنْ أَنَالَهَا
فقلتُ دَعِ التَّقْيِيدَ وَيَجُكْ فِي الْحَمْرِ

فلستُ على ما كانَ مِنِّي بِرَاكِبٍ
حراماً سِوَاهَا مَا حَيَّيْتُ مَدَى الدَّهْرِ
فجعل مدى الدهر بدلاً من ما حييت وهو أعم منه ، فكذلك في مسألتنا
جعل أحد بدلاً من إلاً زيداً وهو أعم منه.

فإن تقدّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاّ النصب على الاستثناء
وهو مذهب المازني (٣). وأجاز يونس وغيره البديل (٤) ، لأنّ الصفة
النية بها أن تكون إلى جانب المبدل / وليس يلزم في ذلك ما يلزم في [١٩١] و
تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع ، ولا من وضع العام
موضع الخاص ، وهو مع ذلك ضعيف ، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة
والموصوف بالبدل ، وحكم البديل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة
مقدمة على البديل.

هذا هو الأكثر من كلامهم ، والنصب أضعف لأنّه يلزم فيه الفصل
بين الصفة والموصوف بالاستثناء ، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز
إلاّ في ضرورة نحو قوله :

(١) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ، قال : انه وضع البض موضع الكل . شرح مشكلات

الحاشية ١٥٠ ، ٢١٤ .

(٢) ج ، ر : أحدا ، وهو تحريف .

(٣) مثاله : ما مررت بأحد الازيدا خير منك . المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٤) وهو رأي سيويه أيضا ٣٧٢/١ والمبرد في المقتضب ٣٩٩/٤ .

أمّرت من الكتّانِ خيطاً وأرسلت
رسولا إلى أخرى جريئاً يُعينها (١١٨)
ففصل بين رسول وصفته بقوله : إلى أخرى .
والشاهد في قوله (١) :

٦٣٩ وماليّ إلاّ الله البيت (٢)
تقديم إلاّ الله وغيرك وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو ناصر . وقوله :
٦٤٠ وماليّ إلاّ آل أحمد ... البيت (٣)
تقديم المستثنى وهو آل أحمد ومُشعبُ الحق على المستثنى منه وهو مشعبُ
وشبعة .

• • •

فان عطفت على الاستثناء المقدم فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر .
فإنه يجوز في العطف النصب على اللفظ والرفع على المعنى ، فتقول : ما قام
ألاّ زيدا أحدٌ وعمراً ، على لفظ زيد ، وعمروٌ على ما كان يجوز لو تأخر ،
لا ترى أنك لو قلت ما قام أحدٌ إلاّ زيد لجاز في زيد الرفع . وهذا الوجه
ضعيف جداً .

وأما اذا كان المستثنى مؤخراً فإنه لايجوز أن يكون المعطوف إلاّ على حسب
إعراب المعطوف عليه .

-
- (١) الشاهدان التاليان من شواهد الجمل ختم بهما الزجاجي الباب .
(٢) نامة : ومالي الا الله لارب غيره . ومالي الا الله غيرك ناصر
وهو للكميت بن زيد وليس في الهاشميات . والتقدير : ومالي ناصر الا الله غيرك . الكتاب
١ / ٣٧٣ ، المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، ابن يمش ٢ / ٩٢ .
(٣) نامة : ومالي الا آل أحمد شيمعة . ومالي الا مشعب الحق مشعب
وهو للكميت بن زيد من قصيدة هاشمية معروفة . الشيعة : الاعوان والأحزاب . ومشعب
الحق : طريقه . المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، الكامل ٢ / ٩٠ ، مجالس ثعلب ٢٢ ، ابن يمش
٢ / ٧٩ ، العيني ٣ / ١١١ ، الخزانة ٢ / ٢٠٧ ، الهاشميات ٣٦ .

رَفَعَ
عبد الرحمن النجدي
السُّلَمِيّ (الفرزدق) باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين : قسم يَتَصَوَّرُ فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاّ النصب لأنّه فضلة بعد تمام الكلام ، ولا يجيزون فيه البدل من الأول ، لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل . وبنو نعيم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل لأنّهم لما جعلوه بالمجاز كأنّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل وذلك : ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً ، بالنصب على لغة أهل الحجاز .

ويجوز في لغة بني نعيم الرفع على البدل لأنّهم جعلوا الحمار كأنّه أحد . ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين : إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثاني جعل كأنّه الأول ، لحلولة محله ، وذلك نحو قوله :

٦٤١ وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ

نحيّةٌ بينهم ضربٌ وجيعٌ (١)

فجعل الضرب الوجيع النحيّة ، لما كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحَيِّي بعضهم بعضاً ، فلما وقع الضرب ولم تقع النحيّة المألوفة جعل الضرب نحيّة لوقوعه موقعها . وكذلك قوله :

٦٤٢ فلن تُمسِرَ في قبرٍ برهوةً ثاوياً

أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تصبِحُ (٢)

لما كان الذي يؤنس به إنمّا / هو الكلام جعل الصّدَى وان لم يكن كلاماً [١٩١ظ] أنيساً لقيامه مقام الأنيس .

(١) نسب في الكتاب وغيره لعمر بن معدى كرب . قال البغدادي : ولم أره في شعره . دلفت : زحفت ، والدليف : مقاربة الخطو في المشي . وأراد بالخيل هنا الفرسان . الكتاب ١ / ٣٦٥ ، ٤٢٩ ، المقتضب ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٤١٣ ، الخصائص ١ / ٣٦٨ ، الخزائن ٤ / ٥٣ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي يرفي ابن عم له ، رهوة : اسم مكان في مواضع عدة ، وقيل : هو شبه تل يكون في متون الأرض على رؤوس الجبال ، أو ما الطّان من الأرض وارتفع ماحوله . الأصداء جمع صدَى وهو ذكر اليوم . الكتاب ١ / ٣٦٤ ، معجم البلدان ٣ / ٤٢٣ ، الخزائن ٢ / ٣ ، ديوان الهذليين ١ / ١١٦ .

فعلی هذا اذا قلت : مافي الدار أحدٌ إلا حماراً تجعل الحمار كأنه أحد لقيامه مقام الأحد له ، وذلك أن الدار انما يتخذُها من يعقل من الآدميين ، فلما لم يوجد فيها إلا مالا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه ، وعلى ذلك قوله :
وبلدة ليس بها أنيسُ

إلا البعافيرُ والآ العيسُ (٣٥٦)

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلبس مسماه . فإذا قال : مافي الدار أحدٌ إلا حماراً ، فكأنه قال : مافي الدار أحدٌ ولا ما يلبسه . فأراد بالأحد الأحد وما يلبسه ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء اذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب .

وزعم المازني أن وجه البذل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره ، لأنه اسمٌ لمن يعقل فلما اجتمع مع مالا يعقل ساغ وقوعه عليه ، وعلى ذلك حمل قوله :

... ليس بها أنيسُ إلا البعافيرُ ... البيت

لأنّ الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقل ومالا يعقل وغلب .
وذلك فاسد ، لأنه غير مطرد في الاستثناء المنقطع ، ألا ترى أنّه لا يسوغ له في مثل قوله :

٦٤٣ ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ

غير طعن الكُلى وضرب الرقاب (١)

ألا ترى أنّ عتاباً لا يقع على من يعقل فيسوغ فيه ماساغ في أحد .
فإن (٢) لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال فالنصب ليس إلا نحو قوله

(١) من قصيدة لعمر بن الأيهم أو الأهم التغلبي يهجو بها قيساً ، وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة والحرب . والكل جمع كلية وهي من مقاتل الانسان . الكتاب ١ / ٣٦٥ ، الوحشيات ٤٢ ، حسانه البحري ٣٢ ، معجم المرزباني ٧٠ ، المختضب ٤ / ٤١٣ ، ابن يعيش ٢ / ٨٠ .

(٢) في ج : فلم ، وهو تحريف .

تعالى : لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا مَنْ رَحِمَ (١) . وقوله : وما لأحدٍ عندهُ من نعمةٍ تُجْزَى إلا ابتغاءَ وجهِ ربِّه الأعلى (٢) . وقول الشاعر :

٦٤٤ حلفتُ بيمينِ غيرِ ذى مَشْنُوْبَةٍ

ولا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنِّ بِصاحبِ (٣)

والظن ليس من جنس العلم ، وابتغاء وجه الله ليس من جنس جزاء النعمة ، والمرحوم ليس من جنس الراحم (٤) ، ولا يتصور في شيء من ذلك ما ذكرنا من المجاز ، فلذلك التزم فيه النصب .

(١) هود : ٤٣ .

(٢) الليل : ١٩ ، ٢٠ وقراً يحيى بن وثاب في الشواذ برفع ابتغاء .

ابن خالويه ١٧٤ ، المفتض ٤ / ٤١٣ .

(٣) النابتة الذبياني . ورواية الديوان : بغائب . المشنوية : الاستثناء في اليمين أي حلفت

غير مشن في يميني حسن ظن مني بصاحبي قام عندي مقام العلم . الذي يوجب اليقين .

الكتاب ١ / ٣٦٥ ، الشيرازيات ٢٧ و ، الديوان ٥٥ .

(٤) في حاشية ج : الصواب العاصم .

لا يخلو أن تدخل على معرفة أو نكرة. فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها. وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها (١). وهذا فاسد، بدليل أنه لا يخلو أن تجعل : لا زيد عندك، في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟

أو في جواب من قال : أزيد عندك؟ فإن جعلته في جواب من قال : أزيد عندك؟ فباطل، لأن جوابه نعم أو لا. وإن جعلته في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو، فجوابه إنما هو : لا زيد عندي ولا عمرو، فأمّا قوله :

٦٤٥ بكت جزءاً واسترجعت ثم آذنت

ركائبها ألا إلبنا رجوعها (٢)

فضرورة، لأنه لم يكرر لا، بل كان ينبغي أن ينفي بليس أو بغير ذلك من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها.

وأما قول العرب : لا نولك أن تفعل (٣)، فكلام محمول على معناه، كأنه قال : لا ينبغي لك أن تفعل، فكما لا تكرر لا مع الفعل فكذلك ما في معناه.

فإن قيل : فكيف جاز للا أن تعمل في معرفة في قولهم : قضية / ولا [١٩٢و] أبا حسن لها (٤) وأما البصرة فلا بصرة لك، وقول الشاعر :

- (١) المقتضب ٤ / ٣٦٠. وانظر ما نقله النحاس عن المبرد في الخزانة ١ / ٢٢٤.
- (٢) من أبيات الكتاب الخمسين. آذنت : أشرت. وظاهر البيت إخبار ومناه تأسف وتضرع. الكتاب ١ / ٣٥٥، المقتضب ٤ / ٣٦١، الأصول ١ / ٣١٢، ابن الشجري ٢ / ٢٢٥، المفصل ٨١، الخزانة ٢ / ٨٨.
- (٣) في الفاخر ١٨٠ ما كان نولك، وانظر تثقيب اللسان ٢٨٨، ابن الشجري ٢ / ٢٢٥.
- (٤) الكتاب ١ / ٣٥٥، المقتضب ٤ / ٣٦٣.

٦٤٦ أرى الحاجات عند أبي حبيب
تَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ (١)

فعلى حذف مثل، فكأنه قال : ولا مثل أبي الحسن، و فلا مثل البصرة ،
ولا مثل أُمِيَّة، ومثل نكرة على كل حال.

فإن دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مطولاً أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً أو مطولاً جاز فيه وجهان : أن تعمل « لا » عمل إن فتنبه وأن تعملها عمل ليس فترفعه . لأن « لا » تقيضة إن ، لأنها للنفي وإن للاثبات. والتقيض قد يجري مجرى تقيضه كما يجري مجرى نظيره، فحملت عليها لذلك، ومن أجراها مجرى ليس لحظ معناها لأنها للنفي كما أن ليس كذلك.

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والتون أو بالالف والتاء.
فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين.

واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء. فذهب الزجاجي إلى أنها حركة إعراب ومقط التنوين تخفيفاً ، لأن لا جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم فخفف بحذف التنوين (٢) .

وذلك فاسد ، لأنها لو كانت إعراباً لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع كما لم يجز ذلك في إن وأخواتها، فدل ذلك على أنها حركة بناء.

(١) لعبد الله بن الزبير الأسدي من أبيات قالها في عبد الله بن الزبير بن العوام . ونسبها صاحب الأغاني لفضالة بن شريك. تكدن من التكد وهو تمر العيش . الكتاب ١/ ٣٥٥ ، المقضب ٤/ ٣٦٢ ، الأصول ١/ ٣٠٤ ، الأغاني ١٢/ ٧١ ، ابن الشجري ١/ ٢٣٩ ، المفصل ٧٧ ، ابن يعيش ٢/ ١٠٢ ، الخزانة ٢/ ١٠٠ .

(٢) نسب الرضي وابن هشام هذا الرأي للزجاج والسيرافي وليس في الجمل ما يوضح رأي الزجاجي في المسألة ، ونسب صاحب الإنصاف للكوفيين مسألة ٥٣ ، المغني ٢٦٢ ، شرح الرضي ١/ ٢٣٥ .

وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال : إنما بني لتضمنه معنى مِن ، كأن قائلًا قال : هل مِن رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه : لا رجلٍ في الدار ، لأنَّ « لا » نفي عام ، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام (١) ، وهو الصحيح. ومنهم من قال : إنما بني لتركبه ، لأنه تركب مع لا وصار كالاسم الواحد مثل خمسة عشر (٢).

والصحيح الأول لأن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف نحو قوله :

٦٤٧ أنور ما أصيدُكم أم ثورين

أم هذه الجماء ذات القرنين (٣)

فإن قيل : كيف عملت لا وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف ، ولا تعمل عندنا إلا بشرط الاختصاص بما تدخل عليه ؟ فنقول : هذه المعاملة مختصة بالأسماء لأنها في جواب من قال : هل من رجلٍ ، كما تقدم .

فإن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء مثل أذرعَات ففيها خلاف. فمن قال : إنَّ الحركة في لا رجلٍ ، حركة إعراب يقول في النصب هنا : لا أذرعَاتٍ بالكسر . ومن قال : إنها حركة بناء يقول : لا أذرعَاتٍ ، بالفتح ولا يجوز الكسر لأنَّ الحركة ليست عنده لأذرعَات خاصة إنما هي لأذرعَات ولا .

(١) وهو رأي الخليل. الكتاب ١ / ٣٤٥ ، المقضب ٤ / ٣٥٧.

(٢) على سيويه والمبرد التنوين بأن « لا » جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد. الكتاب

١ / ٣٤٥ ، المقضب ٤ / ٣٥٧.

(٣) أنشده الفارسي عن المازني ولم ينسج وروايته : أم تلکم.

الجماء : التي لا قرن لها وهو يناقض قوله ذات القرنين ، وربما حملت هذه الرواية على التهكم أو لأن قرنيها صغيران. وروى : الجماء ، وهي السوداء . قال ابن جني : فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت .. الشيرازيات ١٥٠ و ، الخصائص ٢ / ١٨٠ .

وهذا الذي قال باطل ، وسيأتي الردّ عليه في داخل الباب .
 وأيضاً فإنه قد تقدّم أنّ الأحسن في بناء الاسم أن يكون لتضمن الحرف .
 ومن قال : إنّها مبنية لتضمنها الحرف يقول في النصب : لأذرعَات ،
 بالكسر ، وحجته أنّ المبنى مع لا قد أشبه المعرب المنصوب / ولذلك [١٩٢ ظ]
 نعت على اللفظ ، كما أنّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك
 يكون مع لا وهو الصحيح وبه ورد السماع . قال ابن مقبل :
 ٦٤٨ أودى الشبابُ الذي مُجد عواقبُهُ
 فيه نَلْدُ ولا لَسَدَاتٍ للشيب (١)

وروي بكسر التاء من لَدَات .
 فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر فاختلف النحويون فيه :
 فمذهب سيويه رحمه الله أنّه مبني ، ومذهب أبي العباس المبرد أنّه معرب (٢) .
 واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال : لم يوجد اسم مثنى مبنياً في كلام
 العرب ، فأما هذان واللذان وأمثالهما فصيغ ثنية وليست بمثناة في الحقيقة .
 وأيضاً فإنّ الاسم المثنى والمجموع قد قال بالنون والاسم المطول في بابه
 معرب (٣) .

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل .
 أما قوله : إنّهُ لم يوجد اسم مثنى مبنياً فباطل بدليل قولهم : اثنان في العدد ،
 إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد .
 وأما قوله : إنّ المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل ، لأنّ النون هنا بمنزلة
 التنوين ، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون .
 فالصحيح ما ذهب إليه سيويه من أنّه مبني .

(١) سلامة بن جندل من قصيدة مفضلية وليس لابن مقبل كما توهم المصنف . يريد : إذا حل .
 الشيب ذكر الشباب فحمد فليس في الشيب ما ينتفع به . المفضليات ١١٩ ، شرح المفضليات
 ٢٢٦ ، الشعر والشعراء ٢٧٢ ، العيني ٢ / ٣٢٦ ، الخزانة ٢ / ٨٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٨ ، المتقضب ٤ / ٣٦٦ ، المفتى ٢٦٣ .

(٣) قال ابن هشام : ولو صح . هذا للزم الاعراب في : يا زيدان ويا زيون ، ولا قائل
 به . المفتى ٢٦٣ .

فان قيل : فكيف قلت : لا مسلمين ولا مسلمين ، والاسم في باب لا لأنما بني على الفتح ؟ فالجواب : ماتقدم من شبه المبني في هذا الباب بالمعرب المنصوب ، فكما أن منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون بعد لا .

وهذا يؤيد ما تقدم من أن الاسم بني لتضمن الحرف ، إذ لو بني لجعل الاسم مع لا كالشيء الواحد لكانت الحركة للا مع الاسم ولوجب أن يكون المبني مبنيًا على الفتح .

• • •

ولا يجوز الفصل بين لا وما تعمل فيه كانت بمنزلة إن أو بمنزلة ليس ، فإن فصلت بطل عملها ولزم تكرارها ، خلافاً لأبي العباس ، فإنه لا يلزم التكرار عنده (١) .

والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك . فإن كان ظرفاً أو مجروراً فلك فيه وجهان : إن شئت حذفته وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والاثبات .

• • •

واختلف النحويون في العامل في خبر لا إذا كانت بمعنى إن ، فمنهم من قال : إنه ارتفع بلا ، ومنهم من قال : ارتفع على أنه خبر ابتداء ، لأن لا مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل فيه ، لا شيئاً (٢) وهو الصحيح . إذ لو كان العامل فيه لا لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه لأنك إذا قلت : لا رجل عاقل في الدار ، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام ، وذلك لا يجوز .

وأيضاً فإن لا قد غيرت معنى الابتداء وهو الإيجاب ، وكل ما يغير المعنى من العوامل فلا موضع لمعموله أصلاً نحو ليت وكان ، فدل ذلك على أن لا

(١) نظر صفحة ٢١٦ / ٢ تعليق ١ .

(٢) هذا رأي سيويه ١ / ٣٤٥ وانظر المعنى ٢٦٣ .

جعلت مع الاسم بمتزلة اسم مبتدأ ولم تعمل في الخبر شيئاً ولذلك جاز الحمل على الموضع لتمام الاسم / ولكون لا لاتعلق لها بالخبر . [١٩٣ و]
 فإن كان الاسم الواقع بعد لا قد عمل فيه عامل ظاهر أو مضمّر لم تؤثر فيه لا وبقي على حاله قبل دخولها وذلك نحو قوله : لا مرحباً ولا أهلاً ولا مرحباً .
 فإن قيل : إن قولك : لا مرحباً ، لا فيه بمتزلة ليس ، فالجواب : إن قولك : لا مرحباً ، دعاء مثل قوله :

٦٤٩ وَنَبِشْتُ جَوَاباً وَسَكَنَّا يَسْبِي

وعدرو بن عيسى لا سلام على عمرو (١)
 ألا إذا كان بعدها الفعل الماضي . وأن مرحباً ليس باسم لا ، وأن لا دخلت على كلام كان معناه الدعاء ففتته .

• • •

وإذا أتبت الاسم بعد لا في هذا الباب فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنيّاً .
 فإن كان معرباً فعلى لفظه ، وإن أتبت مبنيّاً فلا يخلو أن تتبعه بنعت أو بعطف .
 فإن أتبعته بنعت فلا يخلو أن يكون النعت مضافاً أو مطولاً أو ليس بمضاف ولا بمطول .

فإن كان النعت مضافاً أو مطولاً فلا يجوز الإتيان فيه إلا على لفظه نحو :
 لا رجلَ صاحبٍ دابةً في الدارِ ، ولا رجلَ خيرٍ من زيدٍ في الوجودِ .
 فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع . فإذا أتبت على الموضع فالرفع ليس إلا ، وإذا أتبت على اللفظ فيجوز لك وجهان : النصب والتنوين فتقول : لا رجلَ عاقلاً ، والنصب بغير تنوين نحو : لا رجلَ عاقلٍ ، فتجعل النعت مع المنعوت كالشيء الواحد .

(١) لحرير من قصيدة في المجهاء . وهو في ديوان الفرزدق نسبة له صاحب الأغاني وعمرو ابن عفري راوية الفرزدق وهو من نسبة . الكتاب ١ / ٣٥٧ ، المقنضب ٤ / ٢٨١ ، المقصور والممدود لابن ولاء ٧٧ ، الأغاني ١٣ / ١٩ ، ديوان جرير ١٣ / ٢١ ، ديوان الفرزدق ٤٨٠ .

فإن كررت النعتَ جاز لك وجهان : أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع .
فإذا أتبت على الموضع رفعت فتقول : لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ ، فإن
أتبت على اللفظ قلت : لا رجلَ عاقلاً (١) كريماً . ولا يجوز النصب
من غير تنوين لأنَّه لا يجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد .

فإن أتبتَ بعطف فلا يخلو أن تكرر لا أو لاتكررها . فإن لم تكررهما
فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : لا رجلَ وامرأةً ، على
اللفظ ، وامرأةً ، على الموضع . ولا يجوز في العطف على اللفظ النصب
من غير تنوين ، لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد .

وحكى أبو الحسن الأنخفش : لا رجلَ في الدارِ وامرأةً . ووجهه أن
تكون امرأة اسم لا كأنه قال : ولا امرأةً .

* * *

فإن كررت لا فلا يخلو أن تجعلها زائدة أو لا تجعلها زائدة . فإن
جعلتها زائدة فحكم الاسم حكم ما تقدم . وإن لم تردها فحكم لا الثانية
على حكم الأولى فيجوز لك أن تجربها مجرى ليس ومجرى إن . وقول
الشاعر :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً

اتَّسع الخرقُ على الرافِعِ (١٥٦)

وقول الآخر :

٦٥٠ هذا وجدكم الصغارُ بعينه

لا أمَّ لي إن كانَ ذاكَ ولا أبُ (٢)

(١) سقطت (عاقلاً) من ج . وأنظر الكتاب ١ / ٣٥١ ، المقنضب ٤ / ٣٦٧ .

(٢) من شعر لضمرة بن جابر النهشلي . (جاهلي) وكان يبرأه وهي مع ذلك تؤثر عليه أمها
له يقال له جندب وكان هنا تامة وفاعلها ذلك .

الكتاب ١ / ١٦١ ، ٣٥٢ ، الحجة ١ / ١٤١ ، المؤلف والمختلف ٤٥ ، معجم المرزباني

٢٦ ، اللامات ١٠٧ ، اللسان : حبي ، الخزانة ١ / ٢٤١ .

فيتصور في « لا » من ولا خلة ولا أب أن تكون زائدة فيكون الاسم معطوفاً على الموضع، ويتصور أن تكون بمنزلة ليس.

ويجوز ذلك أن تقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الباب / فتقول: لا أخاك لك، تريد: لا أخاك، ولا أباك لك، تريد: لا [١٩٣ظ] أباك، وعليه قوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَا أَخَا لَهُ

كساع إلى الهيجا بغير سلاح (١٦٥)
ومن كلام العرب : لا يَدْعَى لَكَ بِهَا (١). ومن ذلك قوله :
٦٥١ أَهْدُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ

وأنا أمشي الدألي حوالكا (٢)

فإن قلت : وما الدليل على أن اللام في قولك : لا أباك لك مقحمة؟
قبل : الدليل على أنها مقحمة أن أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال
النصب وبالواو في حال الرفع وبالباء في حال الخفض، إلا إذا كانا مضافين،
وهما بالألف، فدل على أنهما مضافان واللام مقحمة.

وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة
من قال : أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه لو كان كما زعم لم يقل : لا أباك لك،
جميع العرب والعرب قاطبة تقول، فدل على بطلان ما ذهب إليه.

وأيضاً فإن العرب تقول : لا يَدْعَى لَكَ، بحذف النون، والنون لا تحذف
إلا للإضافة، فدل على أن اللام زائدة وحذفت النون للإضافة.

وان قال : إن النون قد تحذف للطول وعليه قولهم : قطا قطا، يبيضك
ثنتا ويبيض مائتا (٣)، يريد ثنتان ومئتان، وكذلك قوله :

(١) الكتاب ١ / ٣٤٧ . (٢) انظر ص ٢ / ١٤٥ تعليق ٦ .

(٢) انشده سيويه شاهداً على الافراد في حوايك والأصل حوايك ولم ينب.

وتقل الجرمي من أبي عبيدة أن العرب تقول هذا بقوله الضب الحسل أيام كانت الأشياء تتكلم.

الدألي : مشية كشية الذئب، يقال : ومريذال في مشيته إذا مشى كالذئب. الكتاب ١ / ١٧٦ ،

الكمال ٢ / ١٩٨ . المقصور والممدود لابن ولاد ٤٠ .

لها مَثْنَانِ خَطَّانَا كَمَا
أَكْبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ (٥٦٩)

في أحد القولين (١). وكذلك قوله :

هَمَا خُطَّنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَنَةٌ
وإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ (٥٦٨)

فالجواب : إنَّما جاء هذا في ضرورة شعر ، وقولهم : لا يَدَّيْ لَكَ بِكَذَا ،
في فصيح الكلام . وأيضاً فإنَّهم قد جاءوا بذلك على الأصل ، قال الشاعر :

٦٥٢ أَبَالَمُوتِ الَّذِي لَا يَدَّ أَنْتِي
مَلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (٢)
وكذلك قوله :

٦٥٣ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ بُخَلَّدُ (٣)
فإن قيل : فلأي شيء أقيمت اللام ؟ فالجواب : إنَّها أقيمت لأنَّ « لا »
لا تعمل في المعارف شيئاً ، وما أضيف إلى المعرفة معرفة ، وهذه الأسماء
مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنَّه غير مضاف .
ويجوز في هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف
وإنَّ كان ذلك لا يجوز إلاَّ في الشعر مثل قوله :

(١) يريد به قول من قال ان خطانا اصله خطاطان مثني خطأة . والقول الثاني ان خطانا اصله
خطنا اي اكتنزنا ثم مدت فتحة الظاء فصارت الفأ.

(٢) لأبي حية النبري. تخوفيني أصله : تخوفيتني حذف إحدى التوئين من الوزن. مجاز القرآن

١ / ٣٥٢ ، الكامل ٢ / ١٤٢ ، ٣ / ٢١٨ ، المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ،

اللامات ١٠٣ ، ابن الشجري ١ / ٣٦٢ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٢ / ١١٨ .

(٣) صدره : فقد مات شامخ ومات مزرد

وهو لسكين الدارمي. والرواية : يتمتع. والثانية رواية النحويين.

الكتاب ١ / ٣٤٦ ، المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الكامل ٢ / ١٤٢ ، ٣ / ٢١٨ ، اللامات ١٠٣ ،

ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٢ / ١١٦ .

٦٥٤ كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَالُهُنَّ بِنَسَاءِ

أَوَاخِرِ الْمَيْسِرِ أَصْوَاتُ الْقُرَارِيحِ (١)

وسبب ذلك كون المضاف إذا أقحمت عليه اللام في هذا الباب على ضرورة غير المضاف .

• • •

وقوله في آخر هذا الباب : قد تَرَادَ لَابَيْنِ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ .

هذا الذي ذكره لا يكون إلا بين المضاف والمضاف إليه وبين حوف الجور والمجور ، ويكون على وجهين : على أنها باقية على معناها من النفي ، أو على أنها زائدة للتأكيد من غير إرادة معنى النفي .

فمثال زيادتها بين الجار والمجور : جثتُ بلا زاد ، وغضبتُ من لاشي . ومثال زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قوله :

٦٥٥ حَنَنْتُ قَلْوَصِي حِينَ لَاحِينَ مَحَنَ (٢)

ومثال زيادتها ولا يراد بها النفي قوله :

٦٥٦ مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِينِ

وقد علاك مَشِيبٌ حِينَ لَاحِينَ (٣)

/ يريد : حِينَ حِينَ ، أَي فِي وَقْتِهِ . [١٩٤و]

(١) لَنِي الرِّمَّةُ فِي وَصْفِ أَبْلِ الْإِبْغَالِ : شِدَّةُ السَّيْرِ . الْمَيْسِرِ : شَجَرٌ تَتَخَذُ مِنْهُ الرِّحَالُ . الْقُرَارِيحُ :

صَفَارُ الدَّجَاجِ مَزْدُودًا فَرُوجَةً . يَشْبَهُ صَوْتَ احْتِكَائِكَ الرِّحَالِ بِأَصْوَاتِ الدَّجَاجِ . الْكِتَابُ

١ / ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٣٧٦ ، الْإِمَامَاتُ ١٠٩ ، الْخَصَائِصُ ٢ / ٤٠٤ ،

التَّوْجِيهِ ٦٥ ، الْإِنْصَافُ ٢٢٦ ، ابْنُ يَمِيشَ ٣ / ٧٧ ، الْخَزَائِفَةُ ٢ / ١١٩ ، الْدِيَوَانُ ٧١ .

(٢) مِنْ أَيْيَاتِ الْكِتَابِ الْحَمِينِ . يُرِيدُ أَنْ نَاقَتَهُ حَنَتْ إِلَى أَهْلِهَا عَلَى بَعْدِ مِنْهَا وَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهِمْ .

الْكِتَابُ ١ / ٣٥٨ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٣٥٨ ، الْحَبَّةُ ١ / ١٢٤ ، ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٣٦ ، الْخَزَائِفَةُ

٤ / ٣٥٨ .

(٣) لِحُرَيْرٍ ، وَالْخَطَابِ لِنَفْسِهِ . وَيُرِيدُ بِالْجَهْلِ هُنَا التَّصَابِي وَالْمِيلَ إِلَى دَوَاعِي الْهَوَى . وَقَوْلُهُ :

لَا حِينَ ، أَرَادَ حِينَ لَا حِينَ جَهْلٌ وَلَا صَبَأٌ ، وَ « لَا » زَائِدَةٌ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الْمَعْنَى كَمَا قَالَ

الْأَعْلَمُ . الْكِتَابُ ١ / ٣٥٨ ، مَجَازُ الْقُرْآنِ ١ / ٢١٢ ، الْحَبَّةُ ١ / ١٢٢ ، ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٣٦ ،

الْخَزَائِفَةُ ٢ / ٩٤ ، الدِّيَوَانُ ٥٨٦ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن محمد بن الفخر بن أبي بكر (البربر) باب دخول ألف الاستفهام على لا

إذا أدخلت ألف الاستفهام على « لا » فلا يخلو أن تبقى على حالها من النفي أو بدخلها معنى التمني أو التحضيض .

فإن بقيت على بابها من النفي كانت في العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها في جميع أحوالها ، وكان حكم الاسم إذا أتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على لا ، فإن دخلها معنى التحضيض بطل عدلها ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان ممّا ينون ، لأنّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فيكون الاسم بعدها معرباً على حسب ما يقتضيه الفعل من الإعراب .

فإن دخلها معنى التمني ففيها وجهان : سيويه يُبقيها على بابها من العمل ، إلا أنّه لا يتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ ، ولا يجعل لها خبراً ، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع لأنّه لا يتصور أن يلحظ فيها الابتداء ، إذ لا يتصور أن يوجد مبتدأ دون خبر (١) .

والمأزني يجيز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً ، واستدلّ على ذلك الاسم بعدها كما بيني قبل دخول الهمزة ، فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه (٢) . وهذا باطل سماعاً وقياساً . أمّا السماع فلم يسمع من العرب : ألا رجل أفضل من زيد ، برفع أفضل . فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع (٣) . ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع .

وأمّا القياس فإنّ الهمزة لا يخلو أن تقدّر لها داخلية على لا وحدها أو على الجملة . فإن قدرتها داخلية على الجملة لم يجز ذلك لأنّنا لم نجد جملة بدخلها بجملتها

(١) الكتاب ١ / ٣٥٩ . (٢) المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، المغني ٤٢٧ .

(٣) جاء من ذلك قوله : ألا عمر ولي مستطاع رجوعه فيأب ما أثأت يد التفلات

معنى التمني وقد وجدنا من الحروف ماله معنى ، فإذا ركب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب نحو هلاً ولولا .

فإن قدرتها داخلة على لا وحدها وجدت فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر ، لأن المراد التمني نفسه . وإذا كانت نافية لم يكن بد من خبر لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر ولا يتصور نفي الرجل . فثبت إذن ماذهب إليه سيبويه . فأما قوله :

٦٥٧ ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً
بدلُ على مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ (١)
وقوله :

٦٥٨ ألا طعانَ ولا فرسانَ غاديةَ
إلا تَجَشَّؤُكُمْ عندَ التَّنَائِيرِ (٢)
أورده أبو القاسم على أن لا فيه للتمني . وذلك فاسد من طريق المعنى بل ولاه فيه باقية على نفيها والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ .

(١) لسرو بن قماس المرادي . والمحصلة : المرأة التي تحصل تراب المعدن .
الكتاب ١ / ٣٥٩ ، مقاييس اللغة ٢ / ٦٨ ، الصحاح : حصل ، الخزانة ١ / ٤٥٩ .
(٢) لسان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب . الكتاب ١ / ٣٥٨ ، الجمل ٢٤٤ ، المغني ٧٢ ،
٣٨٦ ، الخزانة ٢ / ١٠٣ ، الديوان ٢١٥ ، ١٧٦ .

باب التمييز

التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبههم من الذوات .
فقولنا: التمييز كل أسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات
فإنها تكون نكرات ومعارف .

وقولنا : مفسر لما انبههم من الذوات تحرر من الحال / فإنه مفسر لما [١٩٤ ظ]
انبههم من الهيات .

وزعم ابن الطراوة وبعض التحويين أنه يكون معرفة ، وأستدل على ذلك
بقول الشاعر :

٦٥٩ له داع بمكة مُشْعِلٌ

وآخرُ فوقَ رابيةٍ يُنادى (١)

إلى ردهج من الشيْزي ملاء

لباب البرِّ يُلْبِكُ بالشهادِ

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة، قال: واغَةُ العرب مشهورة: ما فعلت
الخمسَةُ عَشَرَ الدرهمَ ، والعشرون الدرهمَ (٢) .

وهذا الذي استدل به فاسد . أما قوله : إنَّ لبابَ البرِّ تمييز ، فباطل لأنه
يحتل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر .

وأما قوله : ان للعرب لغة مشهورة : ما فعلت العشرونَ الدرهمَ ، فباطل لأنَّ
هذا إنما حكاه أبو زيد الأنصاري ولم يقل إنها لغة للعرب ، ويمكن أن
يقال : إنَّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله :

(١) لأية بن أبي الصلت يرثي عبد الله بن جعدان من سادة قريش في الحاملية .

ردهج : جمع رداح وهي العظيمة وأراد بها جفانا . الشيْزي : شجر تتخذ منه القمصاع
والحفان . يلبك : يخلط ، أبيات الممانى ١ / ٣٨٠ ، جمهرة اللغة ٢ / ١٢١ ، ٣ / ٣ ،
الاشتقاق ١٤٤ ، مقاييس اللغة ٢ / ٣١٢ ، أمالي القاضي ٣ / ٣٨ ، المستقصى ١ / ٢٨١ ،
الديوان ٢٧ (بيروت) .

(٢) إصلاح المنطق ٣٠٢ ، الفراء ٢ / ٣٢ ، المقضب ٢ / ١٧٥ .

٦٦٠ بَاعِدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (١)
ويكون شاذاً ، فلا دليل فيه .

. . .

والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم .
فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عِرْقاً . ومثال الذي
ينتصب بعد تمام الاسم عندي عشرون درهماً .
وتمام الاسم اما بالنون كما تقدم أو بالتنوين مثل : رَطُلٌ زَيْتًا ، أو بالإضافة
مثل : مَافِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابًا . أو بِنِيتِ التَّنْوِينِ مثل : خَمْسَةٌ
عَشْرَ دَرَهْمًا .

والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عددًا أو مقداراً أو ما يكون
بمترلة المقدار . فمثال العدد ما تقدم . والمقادير ثلاثة : مكيلات وموزونات
ومسوحات . فمثال المكيل : عِنْدِي كَرٌّ شَعِيرًا . ومثال الموزون : رَطُلٌ زَيْتًا ،
ومثال المسوح ذراعٌ ثَوْبًا . وما جرى مجرى المسوح : مَافِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ
رَاحَةِ سَحَابًا . وكله يتقدر بمن .

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولاً أو غير منقول .
فإن كان منقولاً لم يجز دخول من عليه لأنه منقول من فاعل أو مفعول .
وان كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مشبهاً بالمنقول أو غير مشبه بالمنقول .
فإن كان مشبهاً بالمنقول لم يجز دخول من عليه .

ووجه الشبه بينه وبين المنقول أن قولك : امْتَلَأْ ، مَطْلُوعٌ لَمْلَأَ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
مَلَأَ الْإِنَاءَ الزَّيْتُ ، ثُمَّ صَارَ الزَّيْتُ تَمَيِّزًا بَعْدَ أَنْ كَانَ فَاعِلًا لَمْلَأَ .
وأما : نَعِمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، فَكَأَنَّ الْأَصْلَ : نَعِمَ الرَّجُلُ ، ثُمَّ أَضْمَرْتُ
الرَّجُلَ وَصَارَ تَمَيِّزًا بَعْدَ أَنْ كَانَ فَاعِلًا ، فَكَأَنَّهُ نَقَلَ . وَأَنْشَدُوا :

(١) لأبي النجم المجلي. المقتضب ٤ / ٤٩ ، شواهد الشافية ٥٠٦ .

٦٦١ فَنِعِمَ الْحَيُّ مِنْ حَيٍّ يَمَانٍ
 فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مِثْلِهِ بِالنَّقُولِ جَازَ دُخُولُ مِثْلٍ عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : حَبْدًا مِنْ
 رَجُلٍ زَيْدٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :
 بِأَحَبِّدَا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ (٤٣٤)

• • •

والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل . فإن كان العامل
 فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسطه ، وذلك في كل ما ينتصب عن تمام
 الاسم .

فإن كان / العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف وعليه قوله : [١٩٥ و]
 ٦٦٢ وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا
 قَدْ عَلِمَتْ ذَلِكَ مَعْدٌ كُلُّهَا (١)
 واختلف في تقديمه ، فذهب المازني إلى أنه يجوز (٢) . وأستدل على ذلك
 بقوله :

٦٦٣ أَنَهَجَرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا
 وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيْبُ (٣)
 قال : وإذا كان العامل متصرفاً فلا مانع له من التصرف في معموله .
 ومنهم من قال : لا يجوز تقديمه .

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقاتل . ومعد أبو العرب وهو معد بن عدنان . العيني ٢ / ٢٣٩ ،

شواهد العامل ٢١٥ .

(٢) ووافقه المبرد وبعض الكوفيين وابن مالك وابن هشام في التوضيح ١ / ٢١٥ ورجع
 عنه في المغنى ٥١٤ . وأنظر المقتضب ٣ / ٣٦ ، الخصائص ٢ / ٣٨٤ ، الانصاف مسألة
 ١٢٠ ، التسهيل ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٧٦ ظ .

(٣) للمخيل السدي ربيع بن ربيعة التميمي (إسلامي مخضرم) ونسب لأعشى همدان والمجنون .
 ونقل ابن جني أن رواية الزجاج والزجاجي والجوهرى : نفسى ، ولا شاهد فيها .
 المقتضب ٣ / ٣٦ ، الأصول ١ / ١٦٧ ، إيضاح الفارسي ٢٠١ ، الجمل ٢٤٦ ، الخصائص
 ٢ / ٢٨٤ ، الانصاف مسألة ١٢٠ ، ابن يعيش ٢ / ٧٣ ، العيني ٣ / ٢٣٥ .

واختلف في المانع من ذلك فقال أبو علي والزجاج : إنَّما لم يجز لأنَّه منقول من الفاعل ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه لايجوز تقديم مانقل منه (١) . وأيضاً فإن التمييز مبين لما قبله كالنعت والنعت لايجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا .

ولاحجة فيما ذكر أما أن التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولا من المفعول كقوله تعالى : وفجَّرنا الأرضَ عيونا (٢) .

وأيضاً فلو كان كما زعمنا لجاز تقديمه في الأصل فاعلا ، بالنظر الى اللفظ كما جاز أكرمته وزيداً أكرمتُ ، وإن كان في الأصل فاعلاً في كرمَ زيدٌ .

وقولهم : إنَّه تبين كالنعت ، باطل ، لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت .

والصحيح أنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً فإنَّما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام (٣) .

وما استدلل به المازني من قوله :

.....

وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ (٦٦٣)

فلا حجة فيه ، لأنَّ الرواية إنَّما هي ، وما كانَ نفسي ، وقد روى :

.....

وما كانَ نفساً بالفراقِ تَطيبُ

بالتاء ، فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفساً خبراً لكان كأنه قال : وما كان حبيبها نفساً بالفراق طيبة .

(١) الخصائص ٢ / ٣٨٤ .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) العبارة غير مستقيمة والمقصود : كما جاز أن تنصب تمييز عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام .

ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على (أنه من
تذكير) (١) النفس .

• • •

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام
(كشيء وموجود وما أشبهها) (٢) ولا بالأسماء المتوغلة في البناء .

(١) ر : لغة من ذكر .

(٢) ما بين القوسين ليس في ر .

رَفَعُ

عبد الرحمن (التخري)
السنة (البروقس)

باب الإغراء

الإغراء لغةً هو أن يقال : أغريته بكذا ، أي سهلته عليه .
وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمور وما ملتها معاملتها .
واختلف في ذلك ، في قصره على السماع . فمنهم من قصره على السماع
ومنهم من أجاز القياس .

وموضع السماع : عندك ودونك وعليك وإليك .
فأما عليك وعندك فلا يستعملان إلا استعمال فعل متعدٍّ وهوخذ . وأما دونك
فيستعمل مرة استعمال فعل متعدٍّ وتارة استعمال فعل غير متعدٍّ بمعنى تأخر .
وأما إليك ففيها خلاف . فمذهب أهل البصرة أنها غير متعدية . ومذهب أهل
الكوفة أنها متعدية . واختلفوا في قوله :

٦٦٤ إذا التَّيَّازُ ذو العضلات قُلْنَا

إليك إليك ضاقَ به ذراعاً (١)
فتقديره عند أهل الكوفة : احبسْ أمسِكْ ، وعند أهل البصرة : تأخرْ
تأخرْ . والصحيح ما ذهب إليه / البصريون ، لأنه لو كان كما زعم الكوفيون [١٩٥ ظ]
لوجد في موضع من المواضع متعدياً .
والذي أجاز ذلك قياساً ، وهو الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة ، أجاز
ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلا ما كان منها على حرف واحد نحو :
بك ولك . وهذا فاسد ، لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها
فلا ينبغي أن تُجاوز بها ما يُسمعُ .

(١) للقطامي . التياز : الرجل القصير الفليظ الشديد العضل . والرواية : ضاق بها ، والضمير
يعود على ناقة فتية أحسن القيام عليها إل أن قويت وسمنت وصارت بحيث لا يقدر
على ركوبها لقوتها .

قال ابن بري : ورواه أبو عمرو الشيباني : لديك لديك... وهذا أشبه بكلام العرب
وقول النحويين لأن لديك بمعنى عندك وعندك في الإغراء تكون متعدية كقولك : عندك
زيداً ، أي خذ زيداً . جمهرة اللغة ٣ / ٢١٥ ، الصحاح واللسان : تيز ، المقرب ٣٥ ،
الديوان ٤٠ .

وأيضاً فإنّ هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو قَدْ آم ووراء وخلقتك وقبلك، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفعل.

ألا ترى أنّك لو قلت : قَدْ آمَكَ زِيداً، بمعنى خذه من قدامك ، لا يمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذه ، ولذلك لا يجوز إغراء غائب ، لا يجوز : عليه زِيداً ، لأنّه لا دليل على الفعل المضمر ، إلاّ أنّه قد سمع حرف شاذ : عليه رجلاً ليسنى (١) ، وذلك أنّ انساناً قيل له : إنّ فلاناً أخذك بكذا فقال هذا الكلام لعلّهم أنّ السامع سيبلغه إلى المغرّى .

واختلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى : كتاب الله عليكم (٢) ، فكتاب معمول عليكم وهو مقدم عليه . وأمّا قول الشاعر :

يا أيها المائح دكوى دوتكا (٣)

فهو عند الكوفيين كالآية .

ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح .

أمّا الآية فكتاب مصدر وضع موضع الفعل ، وعليكم متعلق بالمصدر كقوله : أعلاهة أمّ الوئيد بعدما

أفنان رأسك كالثغام المخلص (٨٤)

وأما قوله : دكوى دوتكا ، فدكوى مفعول بفعل مضمر ودوتك بمعنى تأخر (٤) .

• • •

(١) الكتاب ١ / ١٢٦ ، المقتضب ٣ / ٢٨٠ .

(٢) النساء ٢٤ ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، الانصاف مسألة ٢٧ .

(٣) بعده : إني رأيت الناس يحملونكا

وهو رجز أنشد الكسائي والفراء وروى في الحاشية ونسبه البغدادي لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن نميم وله قصة نقلها في الخزانة . المائح : الذي يتزل في البشر إذا قل الماء فيملا الدلو . معاني القرآن ١ / ٢٦٠ ، جبهة اللغة ٢ / ١٩٧ ، شرح الحاشية للتبريزي ٢ / ١٢ ، أمالي القالي ٢ / ٢٤٤ ، الانصاف مسألة ٢٧ ، الخزانة ٣ / ١٥ ، المغني ٦٧٤ .

(٤) كذا والصواب : خذ .

ولا يجوز أن تجري هذه الظروف مجرى الفعل في جزم الجواب إلا في ضرورة
ولا يجوز أن تنصب الفعل بعد القاء الواو في جوابها ، لأنَّ الفعل كما تقدّم في
الجواب معطوف على مصدر متوهم يدل عليه الفعل وليس هنا ما يدلّ عليه (١)
المصدر .

(١) كذا والصواب : على .

باب التصغير

التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ : أحدهما أن يراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره نحو قولك : رُجِبِلُ سوء.

والآخر أن يراد به تقليل كمية الشيء نحو قولك : دريهمات .
والآخر أن يراد به تقريب الشيء وذلك نحو : أختي ، وصديقي ، إنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه .

وزعم أهل الكوفة أنه قد يكون لتعظيم الشيء (١) واستدلوأ على ذلك بقوله :

٦٦٦ فَوَيْقَ جَبِيلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَه

بَقْنَتَه حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا (٢)

قالوا : فقوله : حتى تكل وتعملا ، دليل على عظمه . وكذلك قول الآخر :

أَحَارٍ نَرَى بُرَيْقًا هَبًّا وَهْنًا

كَنَارٍ مَجْمُوسٍ نَسْتَعِرُ اسْتَعَارَا (٦٠٧)

فقوله : كنار مجموس ، وقوله : نستعر استعاراً ، دليل على عظم هذا البرق .

وكذلك قول الآخر : / [١٩٦]

٦٦٧ وَكُلُّ أَنَامٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ (٣)

يريد الموت ، وهو عظيم في نفسه . قال الله تعالى : قل هو نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ

(١) شرح المفضليات للأنباري ٧٦٦ ..

(٢) لأوس بن حجر من أبيات في وصف قوس ورواية الديوان والسيراني :

فريق جبيل شافع الرأس لم تكن لتبلغه

أبيات المعاني ٨٥٩ ، شرح السيراني ٥٢١/٤ . (التيمورية) ، ابن يعيش ١١٣/٥ ،

المغني ١٤٤ ، شواهد الشافية ٨٥ ، الديوان ٨٧ .

(٣) لبيد بن ربيعة من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر .. وأراد باللوحية الموت .. وصفرة

الأنامل - ويريد بها الأظفار - لا تكون إلا بالموت .. شرح المفضليات ٧٦٦ ،

أبيات المعاني ٨٥٩ ، المغني ١١٤ ، ٦٩٣ ، المغني ٥٣٥/٤ ، الخزائن ٥١٦/٢ شواهد

الشافية ٨٥ .

معرضون (١) . يعني الموت .

وهذا كله لأحجة فيه . أما البيت الأول فيريد به أن الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لو عورته وضيق طريقه ، فلن يناله بقُنْثته حتى يكِلَ وَيَعْمَلْ ، ولو كان كبيراً لاتسعت طريقه ولسهل على سالكه .

وأما البيت الآخر فيريد بالبرق المذكور فيه أنه محبوب ، أما لكونه ظهر على أثر جذب وهو دليل على المطر ، وأما لكونه لاح من أفق محبوبه فيكون من باب أَخِيَّ وَصُدِّيَّي .

وأما الثالث فالمراد بتصغير الناهية فيه أنها خفية لا يعلم سببها ، وإن كان فعلها عظيماً ، لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات ، فصغرت بالنظر إلى خفائها .

• • •

وجميع الأسماء يجوز تحقيرها إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، ماعدا أسماء الإشارة ، والذي والتي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام . فإن كانت معربة نحو أي وغير ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحد وعرب وكتيع وأسماء الأسبوع نحو السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء (٢) والظروف غير المتمكنة نحو بُعِيدَات بَيِّن (٣) وذات مرة والأسماء المحكية والأسماء المصغرة والأسماء العاملة وجموع الكثرة وماعدا ذلك فتصغيره جائز .

أما الأسماء المتوغلة في البناء فأشبهت بقلة تمكنها الحرف ، والحرف لا يُصَغَّرُ ، وكذلك الظروف غير المتمكنة لأنها لقلة تمكنها أشبهت بالحروف . وأسماء الاستفهام والشرط لأنها لا يعلم مانقع عليه وإنما يصغر الشيء إذا علم أنه صغير . وأيضاً فإنها عامة وتصغيرها يخرجها عن العموم إذ لا يتناول التصغير إلا حقيراً .

(١) سورة ص : ٦٧ ، ٦٨ ..

(٢) منع ميبويه تصغير أيام الأسبوع واجازه البرد والمازني والكوفيون .

الكتاب ١٣٦/٢ ، المقتضب ٢٧٦/٢ ، المخصص ١١٠/١٤ ..

(٣) معناه بعد حين وقيل : بعيد فراق . اللسان بعد .

والأسماء المختصة بالنفي وغيرُ لم تصغر ، لأنَّ تصغيرها يخرجها عن عمومها ،
ألا ترى أنَّ «أحداً» يتناول جميع الناس وكذلك «غير» يتناول ما عدا المضاف
(إليه) (١) وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير يوم . وأما الأسماء
المصغرة نحو كُمَيْتٍ إنما لم تصغر لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي
معنى .

وإنما لم تصغر الأسماء العاملة لأن تصغيرها يقوى فيها جانب الاسمية ، فلا يجوز
أن تعمل .

وإنما لم تصغر جموع الكثرة لأنه لا فائدة في تصغيرها ، ألا ترى أنَّ دراهم تقع
على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صغرتها فإنَّك تقصد تقليلها
وليس لك ما يعطي ذلك لأنَّ كل عدد يقل ويكثر بالإضافة إلى غيره بخلاف
جموع القلَّة لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قللت علم أنَّ العدد أقل من
عشرة ، ولا يتصوَّر ذلك فيما كان من الجموع للكثرة .

• • •

والاسم المصغر لا يخلو من أن يكون مركباً أو غير مركب . فإن كان مركباً
صغر الصدر منه نحو بعلبك تقول : بُعَيْلَبَكَ . وإن لم يكن مركباً فلا يخلو
من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .
فإن كان مجموعاً فإما جمع / سلامة أو جمع تكسير أو اسم جمع أو [١٩٦ظ]
اسم جنس .

فإن لم يكن جمع تكسير صغر على لفظه . وإن كان جمع تكسير فإمَّا جمع
قلَّة أو جمع كثرة . فإن كان جمع قلَّة صُغِرَ على لفظه نحو : أَفْلُسٌ ، تقول
فيها : أَفَيْلِس . وإن كان جمع كثرة فإما أن يكون له واحد من لفظه أو لا
يكون . فإن لم يكن له واحد من لفظه نحو عباديد وشماطيط (٢) ، رُدَّ إلى

(١) زيادة تقتضيها صفة المنى .

(٢) العباديد : الخيل المتفرقة . في ذهابها وبحبها .. والشماطيط : القطع المتفرقة ، يقال

جاءت الخيل شماطيط أي متفرقة واحدها شطوط وشمطاط... وعن سيويه والفراء أنه
لا واحد له .

واحد على القياس فقلت: عُبَيْدٌ ، لأنَّ واحد لا يخلو أن يكون عُبْدُوداً أو عُبْدِيداً أو عِبْدَاداً ، وكيفما كان فإن تصغيره عُبَيْدٌ ، فلذلك حالة يثبت عليها فلم يصغر على لفظه .

وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون له جمع قلّة أو لا يكون . فإن كان له جمع قلّة رُدَّ إليه وصُغِرَ جمع القلة نحو فلوس تقول فيها : أفليس . وما ليس له جمع قلّة رُدَّ إلى واحد وصُغِرَ الواحد وجمع بالالف والتاء إن كان لما لا يعقل بالواو والنون إن كان لما يعقل نحو دراهم وعمور (١) ، تقول دُرَيْهَمَاتٍ وعمَيِرُونَ . فإن كان مشئى فحكمه حكم المفرد . وإن كان مفرداً فلما أن يكون على حرفين أو أزيد . فإن على حرفين فإنك ترد إليه ما حذف منه فيصير ثلاثياً نحو يدٍ ودمٍ وستة ، تقول في تصغيرها : يَدِيَّةٌ ودُمِيٌّ وسُنِيَّةٌ ، ويكون حكمه حكم الثلاثي .

وإن كان على أزيد فلما أن يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة أو أزيد . فإن كان على ثلاثة أحرف فلما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً ضمنت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى الحرف الذي بعد ياء التصغير بالإعراب ، إلا أن يكون ثاني الاسم ياء فإنه يجوز في أوله الضم والكسر نحو شيخٍ وبيت .

وإن كان مؤنثاً فحكمه حكم المذكر إلا أنك تلحقه علامة التأنيث فتقول في تصغير هند هُنَيْدَةٌ ، إلا أسماء شذّت وهي حرب وبؤس وناب للمسنّ (٢) وعرس ، فإنها مؤنثات كلها ولم تلحق تاء التأنيث .

فإن كان على أربعة أحرف فلا يخلو أيضاً من أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً ضمنت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها ، إلا أن يكون الحرف الرابع تاء التأنيث و ألفه فإنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته .

(١) عمور واحداً عمرو وهي منابت الاسنان واللحم الذي بين مفارسها وأراد هنا اعلام الناس .

(٢) يريد المسن من الابل .

وإن كان مؤنثاً فعلت به ما فعلت بالذكر ولا تلحقه تاء التانيث إلا أن يحذف في التصغير حتى يصير إلى الثلاثة نحو قولهم في تصغير سماء : سُمِيَّة . أو يكون ظرفاً قليل التمكن نحو قولهم في قُدَام : قُدَيْدِيَّة : ووراء : وُورِيَّة ، وسنذكر السبب في ذلك في بابه .

وإن كان على أزيد من أربعة حروف دون تاء التانيث وألفه الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنك لاتحذفه حتى ترده إلى أربعة أحرف إن لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف علة زائدة . فإن رددته إلى أربعة فقد تقدم حكمه . وان / كان على أربعة (١) رابعها حرف لين زائد ضمت أوله [١٩٧ و] وفتحت ثانيه وألحقت بآء التصغير ثالثة وكسرت مابعدهما وكان (٢) حرف العلة بآء فتقول في سربال : سُرَيْبِيل ، وفي قندِيل : قُنَيْدِيل ، وفي بُهُول : بُهَيْلِيل (٣) .

إلا أن يحون الاسم المصغر في آخره ألف التانيث الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها ، وذلك كل اسم هما فيه ولم يكسر على فعالين (٤) أو يكون الاسم المصغر جمعاً على وزن أفعال نحو أحمال ، فإنك لاتكسر مابعد بآء التصغير بل تبقيه على حركته . فعلى هذا إذا صغرت الاسم الذي على خمسة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها أصولاً أو يكون فيها زائد . فإن كانت كلها أصولاً حذفت الآخر منها فتقول في سفرجل : سَفْرَج . وقد تحذف ما قبل الآخر إذا كان يشبه في مخرجه حرفاً من حروف الزيادة نحو فرزدق ، قالوا في تصغيره : فُرَيْرِد وفُرَيْرِق ، لأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة .

وإن شئت عوضت من المحذوف فقلت : سَفْرِيَج وفُرَيْرِيَد .

- (١) كذا والصواب خمسة .
- (٢) ج : وان كان ، وهي زيادة .
- (٣) البهلول من الرجال الضحاك ، والحيي الكريم ، والعزير الجامع لكل خير .
- (٤) مثل : سكران وغضبان وشعبان ورمضان .

فإن كان فيه زائد حذفته أينما كان وتركت الأصلي فتقول في مُدَحْرَج :
دُحَيْرَج ، بحذف الميم .

وإن كان فيه زيادتان حذفتي التي ليست لللاحق وتركت الملحقه ، فلو صغرت
مثل : عَشَوَكَ (١) ، لحذفت اللام الواحدة وتركت الواو لأنها ملحقة فقلت :
عُشَيْل ، كما أنك لو صغرت قِرْشَبَا (٢) حذفت اللام الأخيرة فقلت : قُرَيْشِب .
فإن كانتا لللاحق حذفتي أيتهما شئت فقلت في حَبَنْطَى (٣) حُبَيْنَط ،
إن حذفتي الألف وحُبَيْنَط إن حذفتي النون .

وكذلك تقول في دَلَنْطَى وكَوَّءَل (٤) ، لأنَّهما تساويا في اللاحق .
وإن كانتا لغير اللاحق حذفتي الأخيرة منهما فتقول في مُحَمَّرَ وَمُعْتَلِم :
مُحَمِّرَ وَمُعْتَلِمَ وإن شئت عوضت (٥) .

فإن فضلت الواحدة بالتقديم والأخرى بالحركة كنت في حذف إحداها
بالخيار نحو قلنسوة ، تقول : قُلَيْسِيَّة ، إن حذفتي الواو وقُلَيْسِيَّة
إن حذفتي النون .

فإن كانت إحدى الزيادتين لمعنى والأخرى ليست لمعنى حذفتي أيهما شئت إذا
تساويا ولم تفضل إحداها الأخرى في مذهب سيبويه (٦) نحو حُبَارَى ،
تقول : حُبَيْرَ ، إن حذفتي ألف التأنيث ، وأبو عمرو يعوّض منها تاء
فيقول : حُبَيْرَة (٦) . وإن حذفتي الأولى قلت : حُبَيْرَى .

وبعض الناس لا يحذف إلا ما ليس له معنى ، وهو القياس عندي .

وإن تساوت الزيادتان ولم تفضل إحداها الأخرى وكان حذف إحداها
يقضى إلى أن يكون على مثال ليس من أمثلة كلامهم وحذف الأخرى يؤدي

(١) المثل : الكثير اللحم الرخو ويصغر أيضا على عليل . الكتاب ١١٢/٢ .

(٢) القرشب : الضخم الطويل من الرجال أو المسن .

(٣) الحينطى : الغليظ القصير البطن وألفه زائدة للتكثير وليست لللاحق .

(٤) الدلنطى : الشديد الدفع ، الكؤل : القصير أو القصير مع غلط وشدة .

(٥) فتقول : محمير ومغيلم . الكتاب ١١٠/٢ .

(٦) الكتاب ١١٥/٢ .

إلى ذلك حذف التي لا يؤدي حذفها إلى شيء من ذلك نحو استضراب ، تقول فيه : تُضَيِّرِب ، بحذف الألف لتحرك الأول ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد فتحذف السين فيبقى تَضْرِب مثل سربال ولا يبقى السين لأنه يبقى سَضْرِب وليس في كلامهم سَفْعَال ، وفيه تَفْعَال نحو / [١٩٧ ظ] تَجْفَاف (١) .

فإن كان الخماسي رابعة حرف مد ولين لم تحذف منه شيئاً لأنك إذا حقّرت الخماسي بعد حذفه لك أن تعوّض حرف مد ولين قبل الآخر (١) . فإذا كان موجوداً في الكلمة فينبغي أن لا يحذف منها إذ قد يزداد في الكلمة وإن لم يكن فيها . فلو صغّرت انطلاقاً على هذا لحذفت همزة الوصل ثم يبقى بمنزلة سربال ، فتصغيره كتصغيره فتقول : نُطَلِّيق .

والمازني لا يجيز في تصغيره إلا طُلِّق ويحذف النون لأنه ليس ثمَّ نِفْعَال . وهذا الذي قال لا يلتفت إليه إلا عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى ، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز في افتقار : فُتَبْقِر ، لأنه ليس في كلامهم فِتْعَال .

وإن كان الاسم الذي تريد تصغيره على أزيد من خمسة أحرف فهو جار على هذا القياس في الحذف .

وأهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي فما زاد أن لا يحذف منه شيء فتقول في سَفَرَجَل : سَفِيرَجِل ، بكسر ما قبل الآخر وفي قَبْعَثَرى : قُبَيْعَثَرى (٢) .

ومنهم من لا يجيز ذلك في الخماسي إلا بشرط أن يسكن ما قبل الآخر فتقول :

(١) الكتاب ١١٤/٢ .

(٢) القبحرى : الجمل العظيم وتصغيره : قبيح وقبيح . الكتاب ١٠٦/٢ .

سُقَيْرِجُل ، حتى بصير على وزن قُنْدِيل ، وذلك لايجوز عندنا أصلاً ،
كما لايجوز في التكسير (١) .

• • •

فهذه جملة كافية في التصغير ، لم نرجع إلى ما ذكره أبو القاسم من الأبواب
باباً باباً إلى تمامها .

قوله : أبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل .

أي ما كان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات والسكون وعدة الحروف
لا في الأصول والزوائد ، ألا ترى أن ما كان على وزن أَفْعَيْل وَيُفْعَيْل أو
مُفْعَيْل أو غير ذلك من الأوزان على مثال فُعَيْعِل في الحركات والسكنات .
فإن قيل : وجدنا من الأسماء المصغرة على غير ذلك من الأمثلة ، وذلك أَفْعَيْعَال
نحو أَجَيْعَال ، وفُعَيْعِلَان نحو سَكَيْعِرَان وفُعَيْعَلَى كحُبَيْلَى وفُعَيْعِلَاء
كحُمَيْرَاء وأمثال ذلك . فالجواب : إنَّ أَفْعَيْعَالاً راجع إلى فُعَيْعَيْل لأنَّه
مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وما بقي إنما يعتد منه بالصادر .
وما بقي بمنزلة اسم مركب وكلها ترجع إلى فُعَيْل لأنَّ ألفي التانيث
الممدودة والمقصورة والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب .
فقد تبين أنَّ هذه الأمثلة الثلاثة عامة لجميع الأسماء المصغرة (٢) .

(١) انظر ما نقله سيبويه عن الخليل في هذه المسألة . الكتاب ١٠٧/٢ .

(٢) روى عن الخليل أنه قال : وضعت التصغير على ثلاثة أبنية ، على فليس ودرهم ودينار ،
وعليه بأنه وجد معاملة الناس عليها . الكتاب ١٠٥/٢ ، المختضب ١٣٦/٢ ، الحمل

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

باب تصغير الثلاثي

الاسم الثلاثي لا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً لم يخل من ان يكون صحيحاً أو معتلاً . فإن كان صحيحاً ضمنت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى ما بعدها بالإعراب .

وان كان معتلاً فلا يخلو أن يكون معتل الفاء أو العين أو اللام .

فإن كان معتل الفاء فإمّا أن يكون بالواو أو بالياء . فان كان معتلاً بالواو جرى مجرى الصحيح ، وان شئت قلبت الواو همزة نحو أُجَيْه ، في وجهه/وان [١٩٨و] كان معتلاً بالياء فحكمه حكم الصحيح ، تقول في يُسر : يُسَيِّر .

وان كان معتل العين فإمّا أن يكون ياء أو واو أو ألفاً .

فإن كان واواً فحكمه حكم الصحيح نحو قول ، تقول : قَوِيل .

وان كانت ياء فحكمه حكم الصحيح ، ويجوز كسر فائه إتباعاً للعين نحو بيت تقول فيه بُبَيْت .

وان كان ألفاً رددتها الى أصلها ، فإن كان أصلها الواو رددتها إليها ، وكان حكمه حكم ما عينه واواً ، وإن كان أصلها الياء رددتها اليها وكان حكمه حكم ما عينه ياء فتقول في تصغير باب : بُوب ، وناب : نيب . وإن كان ألفاً مجهولة الأصل ردت الى الواو .

وإن كان معتل اللام فعلت به ما فعلت بالصحيح ، ان كانت لامه ياء

بقيت على ما كانت عليه ، وان كانت ألفاً أو واواً صارت ياء .

وان كان الاسم مؤنثاً كان حكمه حكم المذكر إلا أنك تلحق الاسم تاء التأنيث وتفتح ما قبلها إلا ألفاظاً شذت وهي ناب للمس من الابل وحرب وعرس وقوس ، فإنها مؤنثة ولا تلحقها تاء التأنيث .

فأما ناب فحمل على معنى عظام لأنّ المُسن من الابل اتما سمي ناباً لعظمه . وقوس محمول على معنى عود ، وحرب روعى فيها أنّها مصدر في الأصل فجرت لذلك مجرى المذكر .

فإن كان الاسم الثلاثي محذوفاً (منه) (١) صغَّرته كما يصغَّر غير المحذوف ولا يُردّ إليه شيء ، لأنَّك لم تضطر إلى الرد فتقول في تصغير هارٍ (٢) : هُوَيْر ، وفي تصغير مَيْت : مَيْيْت ، وفي تصغير بَيْت : بُيَيْت ، وفي تصغير مال : مُوَيْل من قولك : رحل مال . ويونس يرد المحذوف فيقول : هُوَيْر ومُوَيْل ، لأنَّ أصله هائر ومائل (٣).

(١) زيادة يقتضيها المعنى

(٢) هار : منهار .

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ .

رَفَعُ

عبر (الترجمة) (التعريف) (أُسْكَمُ) (النَّبِيَّ) (الْفُرُوسِ) باب تصغير الرباعي

لا يخلو أن يكون أحد حروفه معتلاً أو لا يكون . فإن لم يكن كذلك ضمنت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها وجرى الآخر بالإعراب إلا أن يكون رابع الاسم تاء تأنيث فإنك تبقى ما قبل الآخر حركته فتقول في طلحة طَلَّحَة .

فإن كان مضعفاً (١) فإمّا مدغم أو غير مدغم ، فإن كان مدغماً فحكمه حكم الصحيح إلا أنك تكسر ما بعد ياء التصغير وتبقى المدغم على ما كان عليه فتقول في مُدُقّ مُدَيَّق .

وإن لم يكن مدغماً فحكمه حكم الصحيح . وإن شئت زدت ياء تفرقة بين المتأين فتقول في قَرْدَد : قُرَيْدِدْ وقُرَيْدِيدِ (٢) .

فإن كان أحد حروفه حرف علة فإمّا أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً .

فإن كان أولاً فإمّا ياء أو واو ، فإن كان ياء أو واو فحكمه حكم الصحيح ، تقول في بعين : بُمَيْن ، وتقول في مثل وقود : وَقَيْد . وإن شئت همزت الواو المضمومة . وإن كان ثانياً فإمّا ياء أو واو أو ألفاً . فإن كان ألفاً فإنك تقلبها إلى الواو فتقول في ضارب : ضَوِيرَب . وإن كان ياء أو واو فحكمه حكم الصحيح فتقول في تصغير كوثر وصيقل : كَوَيْثَر وصُيَيْقِل .

وإن كان ثالثاً فإمّا ألفاً أو واو أو ياء . فإن كان ألفاً قلبتها ياء/ [١٩٨ ظ] وأدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير منار : مُنَيَّر . وإن كان ياء أدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير شعير : شُعَيْر (٣) .

(١) ج ، ر : مضافا ، وهو تحريف .

(٢) الفردد : الأرض الصلبة .

(٣) ر : عشر : عشر .

وإن كان واواً فإمّا أن تكون زائدة للإلحاق أو لغير الإلحاق أو أصلية.
 فإن كانت زائدة لغير الإلحاق قلبتها ياء وأدغمت فتقول في عجوز : عَجِيزُ .
 وإن كانت زائدة للإلحاق أو أصلية جاز فيها وجهان : القلب والإدغام ،
 وأجراؤها مجرى الصحيح فتقول : أَسْوَدُ وَأَسْبَدُ وَجُهَيُورُ وَجُهَيْتَرُ ،
 وَقُسَيُورُ وَقُسَيْتَرُ (١) .

وإن كان حرف العلة رابعاً فإمّا أن يكون ياء أو ألفاً . فإن كان ياء فحكمه
 حكم الصحيح فتقول في تصغير قاض : قَوَيْضُ .
 وإن كان ألفاً فإمّا للتأنيث أو لغيره . فإن كان لغير التأنيث فعلت به ما فعلت
 بالصحيح وقلب الألف ياء فتقول في ملهى مُلَيْهٍ .
 وإن كانت لتأنيث فعلت به ما فعلت بالصحيح ، إلا أنك تترك ما قبل الآخر
 على حركته فتقول في حُبْلَى : حُبَيْلَى .

وإن كان في الاسم المصغر حرف مبدل فلا يخلو أن يكون حرف علة أو
 حرفاً صحيحاً أو همزة . فإن كان حرف علة رددته إلى أصله إذ زال
 بالتصغير موجب البدل فتقول في موقن : مُبَيِّنٌ . فترد الواو إلى الياء لزوال
 الموجب لبدلها وهو سكونها وانضمام ما قبلها ، فلما صغرت تحركت
 فعادت لأصلها .

وإن كان همزة فإمّا طرفاً أو غير طرف . فإن لم تكن طرفاً لم ترد إلى أصلها
 فتقول في قائم : قَوَيْمٌ ، ولا تردّها إلى الواو . وإن كانت طرفاً فارددها
 إلى أصلها فتقول في تصغير كساء : كُسَيٌّ ، لأنّ الهمزة فيه بدل من الواو
 بدليل كسوت ، فتريد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتكسرهما وتقلب
 الواو ياء لانكسار ما قبلها فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف احداهن وينبغي أن
 تكون المحذوفة المبدلة من الألف ، لأنّها زائدة لغير معنى فهي أولى بالحذف
 من الأصلية ومن حرف التصغير .

(١) تصغير : أسود وجهور وقسور . الكتاب ١٣٠/٢ .

وإذا أدى تصغير الرباعي المؤنث إلى حذف حرف منه ألحقته تاء التانيث
كالثلاثي فتقول في سماء : سُمَيَّة، وإن لم تحذف منه شيئاً لم تلحقه تاء
التانيث. فأما قولهم في وراء : وُرَيْثَة، فسيذكر في بابه.
فلإن كان الحرف المبدل صحيحاً لم يرد إلى أصله، فتقول في تُخْمة :
تُخَيْمة. وإن كان الاسم مقلوباً رددته إلى أصله فتقول في تصغير هارٍ :
هُوَيْثَر، لأنه مقلوب من هائر فيُردّ إليه.

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة أو لا يكون فيه زيادة . فإن لم تكن فيه حذفت آخره نحو سَفَرَجَلْ ، تقول : سَفَرِج . ولك أن تعوض فتقول : سَفَرِيج ، إلا أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة أو حرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة نحو خَدَرَنْق (١) وقَرَزْدَق / فالنون من حروف الزيادة والدال تشبه التاء ، [١٩٩و] والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها : خُدَيْرِق وقُرَيْرِد وقُرَيْرِق . وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر فتقول : خُدَيْرِيق وخُدَيْرِيق ، وقُرَيْرِد وقُرَيْرِيق ، إلا أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة نحو شَمَرْدَل (٢) فإنك تقول في تصغيره : شَمِيرِد (٣) ، وتحذف الألف (٤) .

فإن كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته ، إلا أن يكون حرف علة زائداً قبل الآخر فإنك لا تحذفه بل تبقيه إن كان ياء على لفظه ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبتها إلى الياء وذلك قَسْدِيل وبُهْلُول وسِرْبَال . فإن كان فيه زيادتان واحتجت إلى حذف واحدة منهما فلا يخلو من أن تكون للحاق أو لغير الحاق أو إحداهما للحاق والأخرى لغير الحاق . فإن كانتا للحاق فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل والأخرى ليست كذلك ، أو يكونا من غير لفظ الأصل . فإن كانت إحداهما من غير لفظ الأصل حذفتها فتقول في عَفَنْجَج

(١) الخدرنق : المنكبوت .

(٢) الشمردل : انقضى السريع من الابل .

(٣) ج ، د : شميريد ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٠٦/٢ .

(٤) كذا والصواب : اللام .

عَفِيج (١) وكذلك خَفِيد (٢)، فتحذف النون والياء، وإن شئت عَوَّض (٣).

فإن كانت من غير لفظ الأصل حذفت أيهما شئت فتقول في كَوَأَل: كَوَيْل، إن حذفت اللام، وكذلك إن حذفت الهمزة (٤). ولك أن تعوض. فإن كانت الواحدة لغير اللاحق حذفتها وتركت الملحقه فتقول في عِشُول: عِشِيل وعِشِيل، بحذف إحدى اللامين لأنها زائدة لغير اللاحق، وترك الواو لأنها بمنزلة شين قِرَشَب (٥).

إلا أن تكون الزيادة التي لغير اللاحق زيدت مع التي للإلحاق دفعة واحدة، ولم ترد في كلامهم بعد استقرار الملحقه، فإن حكمها حكم غير الملحقه فتقول في مَقْعَنَسِيس : مَقْعِيس (٦)، بحذف إحدى السينين والنون وإن كانت السين ملحقه، وترك الميم وإن لم تكن ملحقه، ألا ترى أن عِشُولاً كان أولاً مخفف اللام بمنزلة درهم فردت فيه إحدى اللامين بعد ذلك، ولا يتصور في مقعنسس أن يكون ملحقاً دون الميم والنون.

وإن كانت لغير الإلحاق تركت الفاضلة وحذفت المفضولة، والتفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك وبأن يكون حذف إحداهما يُفْضَى إلى مثال موجود والآخر لا يُفْضَى إلى ذلك نحو منطلق تقول في تصغيره: مُطِيلِق، بحذف النون، لأن الميم فصلتها بالتقديم، أو نحو استخراج تقول: تُخَيِّر، وتحذف السين لأن سيفعلاً ليس من كلامهم وتفعّال موجود (٧).

- (١) العفيج : الأغرق الجاني أو الاحق .
- (٢) الخفيد : الظلم الطويل الساقين أى السريح .
- (٣) فتقول : عفيج وخفيد . الكتاب ١١١/٢ ، ١١٢ .
- (٤) عند حذف الهمزة تقول : كريل ، ولكن الهمزة ليست زائدة بل الواو هي الزائدة فتقول عند حذفها : كريل وعند التعويض كريليل وكريليل وانظر الكتاب ١١٥/٢ .
- (٥) الواو أحق بالحذف عند المبرد . المختضب ٢٤٧/٢ .
- (٦) الأقماس نوع من الجلوس ومذهب المبرد في تصغيره : قيس . المنصف ١٣/٢ .
- (٧) الكتاب ١١٤/٢ .

فإن تفاضلنا حذف أبتهما شئت فتقول في قلنسوة قلنيسة وقلنسية، فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو لأنَّ النون تفضل بالتقديم والواو أيضاً تفضل بالحركة.

فإن كان الحماسي على / وزن أفعال جمعا أو في آخره ألف [١٩٩ ظ] التأنيث الممدودة أو المقصورة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنك تبقى ما قبل الآخر على ما كان عليه فتقول في أجمال أجيمال وفي حمراء حُميراء وفي سكران سُكيران.

فإن كان على أزيد من خمسة أحرف حذفته حتى يرجع إلى أربعة (١) أحرف ما لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف مد ولين.

وحكم الحروف في الحذف حكمها في الحماسي ولا يتعدَّ بألف التأنيث ولا بتائه ولا بالألف والنون المشبهتين لألفى التأنيث، بل يعتد بما عدا هذه الحروف، وقد تقدم خلاف أهل الكوفة في تصغير ما زاد على أربعة في أول هذا الباب.

(١) كذا والصواب : خمسة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب تصغير الظروف

وهي تنقسم قسمين : متصرف وغير متصرف. فالمتصرف تصغيره كتصغير الأسماء غير الظروف، وغير المتصرف ينقسم قسمين : قسم لم يتصرف في موضع أصلاً وقسم يتصرف قليلاً. فالذي لا يتصرف أصلاً لا يجوز تصغيره نحو : بُعِدَاتِ بَيْتِي وذات مرةً وسبحانَ الله (١).

والذي يتصرف قليلاً لا يجوز تصغيره إلا ضرورة حيث سمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء إلا أنك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث. وإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف وذلك أنه حيث قلَّ تصريفه لم يكن له ما يستدل به على تأنيثه، بخلاف الأسماء المنصرفة فإن الإخبار عنها والإشارة إليها تدل على تأنيثها فلذلك قيل في تصغير قُدَامٍ ووراء : قُدَيْدِيمة وورَيْتة. إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتوهتم أنَّهما مذكران.

(١) سبحان مصدر وليس ظرفاً .

باب تصغير الأسماء المبهمة

قد تبين أن الأسماء المتوغلة في البناء لا يجوز تصغيرها إلا أسماء الإشارة والذي والتي من الموصولات واللاتي .
وسبب ذلك أن التصغير في المعنى نعت فإذا قلت : رَجُلٌ ، فمعناه : رجلٌ حقير ، وليس في الأسماء المتوغلة في البناء ما ينعت إلا هذه الأسماء فلذلك صغرت .

وإذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات ، ألا ترى أنها لا توصف إلا بما فيه الألف واللام .

وأما الذي والتي واللاتي فصغرت على قياس أسماء الإشارة لأنها مبهمة مثلها وقياس هذه الأسماء في التصغير أن تترك أوله على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتزاد ألف في آخره ، فإن تعددت زيادتها في الآخر زيدت قبل الآخر فنقول في تصغير ذا : ذِيًا ، بترك الذال على حركتها وتقلب الألف ياء لأن أصلها الياء بدليل قولهم : ذي ، للمؤنث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ثم ترد اليه حرفاً ثالثاً كما تفعل ذلك في يد ودم وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة وتزيد الباء في الآخر فتصير ذِيَّيَا فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف واحدة وهي الأولى ولا يمكن حذف الأخيرة لثلاث تقع ياء التصغير طرفاً . ولا يجوز حذف ياء التصغير لأنها حرف معنى ، فنقول : / ذِيًا . [٢٠٠ و]

وكذلك تفعل بتصغير تا ، تقلب الألف ياء لأنها أصلها بدليل قولهم : نبي ، في معناها وتلحق ياء التصغير ثالثة وترد المحذوف وهو اللام كما فعلت في تصغير ذا حتى تردّها الى ذِيًا .

فإن ثبتت حذفت الألف لالتقاءها مع ألفا التثنية فتقوى : ذِيَانِ وَتَبَانِ وَذَبَّيْنِ وَتَبَّيْنِ .

ولا يثنى من أسماء الإشارة إلا تأو ذى لثلا يلتبس المذكر بال مؤنث ،
 ألا ترى أنك لو صغرت ذى أو هذه لقلت : ذَيْتَا ، فيكون في اللفظ
 كالمذكر (١) ، ومن قال : ذاك قال : ذَيْتَاك ، ومن قال : ذاك قال : ذَيْتَاكَ .
 وإذا صغرت أولى قلت : أُوْلِيَا ، بترك الأول على حركته ، وتزيد ياء
 التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم ياء التصغير فيها وتزيد ألفا
 في الآخر .

ومن قال : أولَاكَ قال : أُؤْلِيَاكَ ، ومن قال : أولَاءَ قال : أُؤْلِيَاءَ ، تبقى
 الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم فيها
 ياء التصغير وتزيد ألفاً قبل الآخر . وإنما لم تزد في الآخر لثلاثاً تخرج عن نظائرها
 من الأسماء المصغرة لأنه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف إلا أن
 يكون قبل آخره حرف مدولين ، فزيدت الألف قبل الآخر لذلك .

وكذلك تقول في تصغير الذي : اللذَيَا . تبقى الأول على حركته وتلحق
 ياء التصغير ثالثة وتدغمها في يا الذي ، وتزيد ألفاً في الآخر .

وكذلك تفعل في تصغير التي فتقول : اللتَيَا .
 فإن ثبت اللذَيَا قلت : اللذَيَانِ رفعا واللدَيَيْنِ نصبا وخفضا ، وكذلك
 التي فتحذف ألف اللذَيَا واللتَيَا للالتقاء مع ألف التثنية .
 وتقول في جمع اللذَيَا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب .
 والخفض :

اللدَيُونَ واللدَيَيْنِ . فتحذف الألف لالتقائها مع واو الجمع ويائه كما
 فعلت في مصطفَيْنِ وموسَيْنِ .

وتقول في جمع اللتَيَا بالآلف والنساء اللتَيَاتِ ، فتحذف الألف
 لالتقائها وتقول مع ألف الجمع . وتقول في تصغير اللاتي : اللَوَيْتَا ،
 تبقى الأول على حركته وتقلب الألف واواً لأن اللاتي بمنزلة ضارب ،

(١) قال المبرد : فإن حقرت ذه أو ذى قلت : ذيا ، كراهة التباس المذكر بالمؤنث .

فكما تقلبها في ضارب واواً كذلك تقلبها في لآتي ، وتزيد الياء ثالثة وتحذف الياء من لآتي لثلاث تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغرة اذا زدت في آخرها ألفاً في كونه على خمسة أحرف وليس قبل آخره حرف مدولين فكذلك تقول : اللؤيتا .

ومن العرب من يضم الأول في تصغير الأسماء الموصولة على قياس التصغير فيقول : اللؤيتا واللؤيتا . ولا يُصغَرُ اللآتي ولا اللآئي ، استغنوا عن ذلك بتصغير اللآتي لآتيا في معناها .

وقد تصغر العرب بحذف جميع زوائد الاسم فتقول في تصغير اشهياب : شُهَيْبَ ويسمى هذا تصغير الترخيم (١) .

(١) الكتاب ١٣٤/٢ ، المنتخب ٢٩٣/٢ .

باب النسب

رفع
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

اختلف النحويون في تسمية هذا / الباب فمنهم من سماه بالنسب ، [٢٠٠ ظ] ومنهم من يسميه الإضافة (١) ، وهو الصحيح ، لأن الإضافة أعم من النسب ، لأن النسب في العرف إنما هو إضافة الانسان الى آبائه وأجداده ، يقال : فلان عالم بالأنساب . والإضافة في هذا الباب قد تكون الى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبا .

والنسب يكون إلى الأب وإلى الأم وإلى الحي والقبيلة وإلى مكانه وإلى صناعته وإلى ما يلزمه وإلى ما يملكه وإلى من يكون على مذهبه وإلى صفته ، وذلك قليل نحو أحمرى وأشقرى وأعجمى ودوّارى وعليه قوله :
٦٨٨ أطرباً وأنت قنّسـرى

والدهرُ بالإنسانِ دوّارى (٢)

وقد تلحق بآء النسب في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى وذلك نحو كُرسى ويُحتى (٣) . فإذا نسبت الإنسان إلى ما يملكه نسبته بالباين .

وقد يجيء على فاعل وذلك موقوف على السماع نحو رامح ونابل ودارع ولابن وتامر ومائف .

وإذا نسبت الى صناعته نسبت بإدخال بآء النسب على اسم الشيء الذي يحاوله ، وقد يجيء على فعّال وذلك موقوف على السماع نحو عطار وخياط ويزاز . فإذا نسبت إلى ما يلزمه نسبت أيضاً بباي النسب . وقد يكون هنا الاسم الذي ينسب إليه على فعّل وذلك نهر في قول الشاعر :

(١) سماه سيويه الإضافة وجمهور النحويين النسب . الكتاب ٦٩/٢ ، المقتضب ١٣٤/٣ .

(٢) المعاج يخاطب نفسه . وأراد بالطرب هنا الحزن لتذكر أمته .

القنرى : الشيخ السن ، ولم يسمع في غير شعر المعاج . الكتاب ١٧٠/١ ، المقتضب

٢٢٨/٢ ، ٢٦٤ الخصائص ١٠٤/٣ ، المخصص ٥/١ ، الملل ١٣٥ ، الخزاة

٥١١/٤ ، الديوان ٦٦ .

(٣) جمل يخفى وناقعة يخفى : جمال طوال الأعناق ويجمع على بخت وبخات .

٦٦٩ لستُ بِلَيْلى وَلكني تَهَيَّرُ
 لا أَدْجِجُ اللَّيْلَ وَلكن أَتَكْر (١)
 وقد يجيء النسب على مِفعَال كَأمرأة مِيعْطَار، وعلى مِفعِيل نحو ناقة مِخْطِير (٢)
 وعلى مِفعَل نحو امرأة مِدْعَس (٣) وذلك قليل .
 وما بقى فَإِنَّكَ تنسب إليه بِيَاءِ النسب .

• • •

والاسم المنسوب لا يخلو أن يتغير بالنسب أو لا يتغير . فإن لم يتغير فهو
 مقيس إلا ما يستثنى وهو ما قياسه أن يغير باطراد .
 وإن تغير فلا يخلو أن يطرّد التغيير لا يطرّد . فإن اطرّد فهو مقيس وإن لم يطرّد
 فهو ، مسموع وسند ذكر جميع الشاذ بعد الفراغ من المقيس .

• • •

والاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً . فإن كان
 مجموعاً فلا يخلو من أن يكون جمع سلامة أو اسم جمع أو اسم جنس أو
 جمع تكسير .

فإن كان اسم جمع أو اسم جنس نسبت إليه على لفظه مثل قوم نقول في النسب :
 قَوْمِيّ ، وفي رهط : رَهْطِيّ ، وفي شجر : شَجَرِيّ ، وفي تمر : تَمْرِيّ .
 وإن كان جمع تكسير فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أولاً يكون .
 فإن لم يكن له واحد من لفظه نسبت إليه على لفظه نحو : عباديدي وشماطيبي .
 وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته أو كان

(١) لم ينسب القائل رجل نهر : صاحب نهار أى يصلح لأعمال النهار دون الليل . ابتكر من الابتكار
 وهو التذكير . الكتاب ٩١/٢ ، مقاييس اللغة ٧٧/٢ ، المخصص ٥١/٩ ، الصحاح
 واللسان : نهر .

(٢) مخْطِر : تخْطُر بذنبها عند السير .

(٣) رجل مدعس وأمرأة مدعس : طمان .

اسماً لشيء. فإن كان قد صار اسماً لشيء نسبت إليه على لفظه مثل أنمار وأنصار
تقول : أنماري وأنصاري .

وان كان باقياً على جمعيته فلا يخلو من أن يكون رده إلى المفرد / [٢٠١ و]
بغير المعنى أو لا يكون ، فإن كان رده إليه بغير المعنى نسبت إليه على لفظه
وذلك نحو أعراب ، تقول في النسب إليه : أعرابي ، ولا ترده إلى عَرَب
لأن عرباً أعم من أعراب ، لأن الأعراب إنما تقع على أهل البوادي
خاصة وعرب يقع على البادي والحاضر ، فلو رددته إليه لأدخلت في المنسوب
عموماً لم ترده (١) .

فإن كان رده إليه لا يغير المعنى نسبت إلى مفردة فتقول في النسب إلى الفرائض
قرضي ، وفي النسب إلى القبائل قبلي ، وفي النسب إلى أبناء فارس بنوي .
فإن كان جمع سلامة أو مثني نسبت إلى مفردة فتقول في النسب إلى زبديين :
زبدي ، وإلى زبديين : زبدي .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون محكيّاً أو لا يكون. فإن كان محكيّاً
نسبت إلى الصدر فتقول في النسب إلى تأبط شرّاً : تأبطي . وقد سمع النسب
إلى الجملة بأسرها نحو كنتي في النسب إلى كنت . قال الشاعر :

٦٧٠ ولست بكنتي ولست بعاجين

وشر الرجال الكنتي وعاجين (٢)

(١) انظر الكتاب ٨٩/٢ .

(٢) أنشد ثعلب ولم ينسب ، وروايته عنده :

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً

وشر خصال المرء كنت وعاجين

والكنتي الذي يقول كنت في شياي أفعل كذا وكنت في حدائي أفعل كذا .

والعاجين : الذي يعتد على الأرض بجمعه إذا أراد النهوض من كبر أو بدانة . والنون

زائدة في كنتي ليسلم لفظ كنت . سر الصناعة ٢٣٠/١ ، المخصص ٢٤٦/١٣ ،

اسرار العربية ٣٦ ، لمع الأدلة ١١٨ ، المقرب ١٢٢ ، شواهد الشافية ١١٨ ، اللسان

كون .

وقد قيل : كُونِي ، نسب الى الصدر ورد المحذوف لتحرك النون (١) .
فإن لم يكن محكياً فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مركباً أو غير ذلك .

فإن كان مضافاً فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صاراً بمنزلة اسم واحد لشيء أو لا يكونا . فإن لم يصيرا بمنزلة اسم واحد نسبت إلى أيهما شئت نحو غلام زيد ، إن أردت النسبة إلى زيد نسبت أو إلى الغلام نسبت .
فإن كانا بمنزلة اسم واحد فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل ثم غلب بعد ذلك فصار كالعلم ، أو يكون المضاف والمضاف إليه علقت في أول أحواله علماً على مسماه .

فإن كان الأول يعرف بالثاني نسبت إلى الثاني نحو : ابن كراع وابن دألان (٢)
وابن عمر ، ألا ترى أن أبنا في جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به ثم غلب . وإن كان علقت في أول أحواله على مسماه نسبت إلى الأول ،
إلا أن تخاف التباساً ، فإنك تنسب إلى الثاني فتقول في امرئ القيس :
امريء ، لأنك لم تخف في الأول لبساً .

فإن خفت لبساً نسبت إلى الثاني كما تقدم فتقول في عبد مناف : مُنافى ،
وفي عبد قيس : قَيْسِي .

فإن كان مركباً مثل بعلبك ، فالصحيح أن تنسب إلى الأول فتقول : بعلبي ،
ومنهم من يلحق بإحدى النسب في الآخر فيقول : بعلبكي ، ومنهم من ينسب
إلى الأول والثاني فيقول : بعلبي بكتي ، وعليه قوله :

٦٧١ تزوجنُها راميةَ هرمزيةَ

بفضل الذي أعطى الأميرُ من الورقِ (٣)

(١) الكتاب ٨٨/٢ ، سر الصناعة ٢٣٠/١ .

(٢) ج ، ر : زألان ، والتصحيح من الكتاب ٨٧/٢ ، المجلد ٢٥٧ .

(٣) نقله ابن سيدة عن السجستاني ولم ينسبه . ورام هرمز في نواحي خوزستان بفارس .
والرواية : الرزق . والورق جمع ورقاء وهي الناقة البيضاء . شرح السيرافي ٤٥٨/٤
(التيمورية) المقرب ١١٨ ، شواهد الشافية ١١٥ .

ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبنى منهما اسماً واحداً فيقول في عبد شمس : عَبْشَمَى، وفي عبد قيس : عَبْقَسَى، وفي عبد الدار : عَبْدَرَى، وفي حضرموت : حَضْرَمَى، وفي درابجود : دراوردَى (١)، وذلك كله موقوف على السماع (٢).

. . .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون على حرفين أو على أزيد / فإن [٢٠١ ظ] كان على حرفين فلا يخلو أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين. فإن كان محذوف اللام فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلاً أو صحيحاً. فإن كان معتلاً رددت المحذوف فتقول في النسب إلى قولك : ذو مال، ذَوَوِي، وإن كان الحرف الثاني صحيحاً فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في الثنية والجمع بالالف والتاء أو لم يرد. فإن كان قد رُدَّ في الثنية أو الجمع رددته في النسب فتقول في النسب إلى أخٍ : أَخَوِي، وإلى أب : أَبَوِي.

وإن كان المحذوف لم يرد فيجوز فيه وجهان : إن شئت رددت المحذوف وإن شئت لم ترده فتقول في يَدٍ : يَدِي.

وإن رددت ففيه خلاف، فمذهب أبي الحسن أنك إذا رددت المحذوف ترد العين إلى أصلها من السكون فتقول في يَدٍ : يَدَتِي، وسيبويه يبغي العين على ما كانت عليه من الحركة فيقول في يَدٍ : يَدَوِي (٣).

واستدل أبو الحسن على أنه يرد العين على ما كانت عليه من السكون أنهم لما ردوا المحذوف في مثل غَدٍ ردوها إلى أصلها من السكون فقالوا : غَدَوٌ، ومنه قوله :

(١) كذا في النسخ وفي المقرب : ١٢٢ ، والمع ١٩٨/٢ ، وفي معجم البلدان ان

دارابجود ولاية بفارس والنبة اليها دارابجودى ٦/٤ .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ ، الجمل ١٥٧ .

(٣) الكتاب ٧٩/٢ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، النصف ٦٣/١ ، ابن الشجرى ٣٥/٢ .

٦٧٢ وما الناسُ إلا كالديار وأهلها

بها يومَ حَلَّوْها وغَدَوْا بِلَاقِعُ (١)

وهذا الذي ذهب إليه فاسد. لأنَّ ابن جني ذكر أنَّها لغة، وإن الذي يقول :
غد، لا يقول : غدو (٢).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس .
فأمَّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردت المحذوف في التثنية والجمع أبقت
العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول : يَدَيانِ ، قال الشاعر :

يَدَيانِ بِيضاوانِ عندَ محلِّمٍ
قد يمتعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضَهَّدا (٤٠)

وقال الآخر :

فلو أنا على حجرٍ ذُبِحَنا

جَرَى الدَميانِ بالخَبَرِ البَقينِ (٤١)

وأمَّا القياس فهو أنَّك لم ترد اللام إلا لتُقَوِّ الكلمة، وإذا أسكنت العين
فقد أضعفت فهو تناقض (٣).

فإن كان محذوف العين لم ترد إليه شيئا وتنسب إليه على لفظه فتقول
في النسب إلى سَهٍ (٤) ومُذٌ : سَهِيٌّ ومُذِيٌّ .

فإن كان محذوف الفاء فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفا صحيحا .

فإن كان حرفا صحيحا لم ترد إليه شيئا فتقول في مثل عِدَّةٍ وَلِدَّةٍ وَزِنَّةٍ :

(١) لليد بن ربيعة . البلاغ جيع بلغم وهو الفقر . الكتاب ٨٠/٢ ، النصف ٦٤/١ ،
الصاحح : غدا ، ابن الشجري ٣٥/٢ .

(٢) وسيبويه ذكر أيضا أنها لغة ناس من العرب ٧٩/٢ ، وانظر النصف ٦٤/١ .

(٣) هذا تعليل سيبويه ٨٠/٢ .

(٤) ج ، ر : سَهٍ ، وهو تحريف ، والله لغة في الأست وأصله سَهٍ .

الكتاب ٨٢/٢ .

عِدِيّ وزِنِيّ وَلِدِيّ . فإنْ كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبت إليه كما تنسب إلى فِعَلٍ فتقول : وَشَوَى (١) .

والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول : وَشِيّ (٢) .
وإنما لزم الرّدُ فيما ثانيه حرف علة لأنّك إذا أردت النسبة إلى مثل شِيّة حذف التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة ، وذلك لا يوجد لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد في التنوين ، لأنّ حرف العلة تستثقل فيه الحركة فتحذف فيبقى ساكناً والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد . واسم معرب على حرف واحد [٢٠٢و] لا يوجد فلزم الرّدُ لذلك (٣) ، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء اللاحق أو همزة وصل .

فإنْ كانت فيه همزة وصل مثل ابن واسم فإنْ شئت أثبت همزة الوصل وإنْ شئت حذفتها . فإنْ أثبتتها فتقول في ابن : ابني وفي اسم اسمي ، فإنْ حذفتها رددت المحذوف فتقول : بنويّ وسمويّ .

فإنْ كانت فيه تاء اللاحق مثل : أخت وبنت ، فسيبويه يحذف هذه التاء ويرد المحذوف فيقول : أَخَوِيّ وَبَنَوِيّ وذلك أنّها أشبهت تاء التأنيث في أنّها تدل على التأنيث كما تدل التاء على التأنيث .

ويونس لا يحذفها ويقول : بِنْتِيّ (٤) ، وإنْ كانت تشبه تاء التأنيث فهي لللاحق فيقول : أُخْتِيّ .

وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبل تاء اللاحق على ما عليه من الحركات فيقول في النسب إلى أُخْتِ أَخَوِيّ وإلى بنت بِنَوِيّ .

• • •

(١) نسبة إلى شية وأصلها وشية وهي العلامة . الكتاب ٨٥/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٦/٣ .

(٣) هذا التعليل في المقتضب ١٥٦/٣ .

(٤) الكتاب ٨١/٢ ، المخصص ١٤٨/٣ .

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو صحيحاً .
فإن كان صحيحها فلا يخلو أن يكون على وزن فَعِيل أو فَعِل أو غير ذلك
من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب
إلى زيد : زَيْدِي ، وإلى مثل فُعَل فُعَلِي ، فتلحق بآء النسب وتكسر ما
قبلها .

فإن كان على وزن فَعِل مثل إِبِل نقلته إلى فَعَل ونسبت إليه فتقول في
النسب إلى إِبِل : إِبِلِي . وسبب ذلك أنك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع
ثلاث كسرات وياء النسب فيتوالت الثقلة إلا أن يكون كسرة الفاء اشباعاً
لكسرة العين نحو صَعِق ، فإنه في الأصل صَعِق فأتبعت حركة الفاء حركة
العين فكسرت ، فإنك إذا نسبت إلى مثل هذا حَوَلْتُ (١) كسرة العين
فتحة كما فعلت في إِبِل وكنت في الفاء بالخيار ، وإن شئت رددتها إلى أصلها
لزوَال حركة العين الذي أتبعتها حركة الفاء ، وإن شئت أبقيتها على الكسرة ،
لأن فتح العين عارض فتقول : صَعَقِي وصَعَقِي .

فإن كان على وزن فَعِل فإنك تنقله إلى فَعَل فتقول في مثل نَمِر : نَمَرِي ،
وسبب ذلك ما تقدم .

فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون بالياء أو بالواو أو بالآلف .
فإن كان معتلاً بالآلف قلبتها واواً أبداً فتقول في النسب إلى رَحَى : رَحَوِي ،
وإلى قُبَا : قُبَوِي .

فإن كان معتلاً بالواو نسبت إليه على لفظه فتقول في غَزَو : غَزَوِي ، وفي
غَدِي : غَدَوِي .

فإن كان معتلاً بالياء فلا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكناً أو غير ساكن .
فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة . فإن

(١) ج ، حركت ، وهو تحريف .

كانت مشددة نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى حَيٍّ : حَيِّى ، ولم تستثقل اجتماع هذه الباءات لكونها جرت مجرى الصحيح لظهور الاعراب. ومنهم من يستثقل اجتماع هذه الباءات فيحرك العين بالفتح فتتحرك الباء وما قبلها مفتوح فتقلب الفا فتصير / من باب رَحَى ، وقد شدوا [٢٠٢ ظ] في النسب إلى طَيِّء فقالوا : طائي ، وسنذكره في بابه.

وإن كانت مخففة فلا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنيث أولاً تكون ، فإن لم يكن نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى طَيِّبٍ : طَيِّبِي. وإن كانت فيه تاء التأنيث فيسوييه بحذف تاء التأنيث وينسب الياء على لفظه ، ويونس بحذف تاء التأنيث أيضاً إلا أنه ينسب إلى مثل فَعْلَةٌ أو فُعْلَةٌ أو فَعِلَةٌ كما ينسب إليها مكسورة العين فيقول في النسب إلى ظَبْيَةٍ : ظَبْيَوِيّ، وإلى دُمَيْة : دُمَوِيّ، وإلى زَنْبَةٍ : زَنْبَوِيّ (١).

فإن كان الاسم على أربعة أحرف فلا يخلو أن يكون على وزن فَعِيلَةٍ أو فَعُولَةٍ أو فُعِيلَةٍ أو فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ أو غير ذلك من الأوزان. فإن كان على وزن فَعِيلَةٍ حذفت منه الباء وتاء التأنيث فتقول في النسب إلى جَدَيْمَةٍ : جَدَمِيّ، وفي حَنَيْفَةٍ : حَنْفِيّ، وفي قَرْيَضَةٍ : قَرَضِيّ، إلا ما شذوا في سَلِيمَةٍ : سَلِيمِيّ، وعميرة كلب : عَمِيرِيّ، وسَلِيمَةٍ : سَلِيمِيّ ، وفي عُبَيْدَةٍ : عُبَيْدِيّ ، وفي جَدَيْمَةٍ : جَدِيمِيّ. ما لم يكن معتل العين أو مضاعفها فإنك لا تحذف إلا تاء التأنيث وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى شَدِيدَةٍ : شَدِيدِيّ، هروباً من اجتماع المثليين.

وكذلك إذا كان معتل اللام تقول في النسب إلى طَوِيلَةٍ : طَوِيلِيّ. وسبب ذلك أنك لو حذفت الباء لقلت : طَوِيلِيّ، فتتحرك الواو وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً فيجىء : طَالِيّ فيكثر التغير. ولو لم تحذفها لثقل الاسم.

(١) زنية : حى من العرب . وانظر الكتاب ٧٤/٢ - ٧٥ .

فإن كان على وزن فَعِيلَةٍ مثل حُذَيْفَةٍ فَإِنَّكَ تنسب إليه بحذف الياء والتاء فتقول : حُذَفِيّ، وشذ من ذلك خُرَيْبَةٌ فقالوا : خُرَيْبِيّ.

وإن كان على وزن فَعُولَةٍ فَإِنَّكَ تحذف الواو وتاء التانيث وتنقله إلى فعل فتقول في حَمُولَةٍ : حَمَلِيّ، وفي رَكُوبَةٍ : رَكِبِيّ، وعلى ذلك قولهم في شَنْوَةٍ : شَنَنِيّ.

وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو فيقول في حُمُولَةٍ : حَمُولِيّ. واستدل بأن قال : ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء كما لم تجر الضمة مجرى الكسرة فلم تنقل فَعْلٌ إلى فَعِلٍ في النسب.

وهذا الذي قال باطل ، لأن الواو أثقل من الضمة . وأيضاً فإنه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها ، ألا ترى أن فَعِيلًا لا تحذف ياءه في النسب بخلاف فَعِيلَةٍ . وأما قوله : لم يسمع إلا في شَنْوَةٍ فهو أيضاً جميع ما جاء ، فإنما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى فَعُولَةٍ بإثبات الواو إلا في شَنْوَةٍ .

فإن كان على وزن فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ أو فَعُولٍ فَإِنَّكَ تلحقه ياء النسب وتنسب إليه على لفظه ولا تحذف الياء فتقول في النسب إلى تميم : تميمي ، وإلى كَلْبٍ : كَلْبِيّ ، وإلى سَدُوسٍ : سَدُوسِيّ ، إلا ما شذّ ، وسنذكر الشواذ كلها بعد الفراغ من المقيس إن شاء الله تعالى .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يخلو أن يكون في آخره ألف أو لا يكون . / فإن كان في آخره ألف فلا يخلو أن تتوالى الحركات أو [٢٠٣ و] لا تتوالى ، فإن توالى فَإِنَّكَ إذا نسبت إليه حذفت الألف وقلت في جَمَزَى : جَمَزِيّ (١) .

فإن لم تتوالى الحركات فلا يخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل مثل ملهى فَإِنَّكَ إذا نسبت إليه قلبت ألفه واواً فتقول : مَلْهُوِيّ . وقد يجوز حذف الألف وذلك قليل فتقول : مَلْهُيّ .

(١) الجمزى : السريع المبر .

فإن كانت ملحقة مثل مِعْرَى وذِ فَرَى (١) وأرطى عند من قال : أدِيمُ
مأروطاً فإنك تقلبها واواً فتقول في النسب إلى مِعْرَى : مِعْرَوَى وذِ فَرَوَى .
وحذفها أجود من حذفها في المنقلب عن أصل .

فإن كانت للتأنيث مثل حُبَلَى فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أوجه : أن
تحذفها وإن تقلبها واواً فتقول في حُبَلَى : (حُبَلَى) (٢) : حُبَلَوَى ، ويجوز
أن تزيد ألفاً قبل الواو فتقول : حُبَلَاوَى . والأفصح حذفها .

فإن لم يكن في آخره ألف فلا يخلو أن يكون في آخره همزة أو ياء أو واو
بعد ألف زائدة أو لا يكون . فإن كان في آخره همزة فلا يخلو أن تكون أصلاً
أو بدلاً من أصل . فإن كانت أصلاً جاز فيها وجهان : الإثبات نحو حِربائي
وقُبائي ، والقلب قليلاً .

فإن كانت بدلاً من أصل فوجهان : القلبُ والإثبات نحو كسائي وردائي .
فإن كان في آخره ياء جاز أن تقلب الياء همزة . فإذا قلبتها فإن شئت أبقيتها
على لفظها وإن شئت قلبت الهمزة واواً نحو سقائي في سِقَايَة .

فإن كان في آخره واو بقيت على حالها لأنَّ العرب قد تقلب الهمزة واواً .
فإذا وجدت لم يجز فيها إلا الإثبات نحو شِقَاوَى ، في شِقَاوَة .

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أن يكون قبل آخره كسرة أو لا يكون . فإن
كان قبل آخره كسرة كان لك فيها وجهان : النسب على اللفظ وقلب الكسرة
فتحة فتقول في تَغْلِب : تَغْلِبِي وتَغْلِبِي .

فإن كان ما بعد الكسرة ياء فإن لم تقلب الكسرة حذف الياء وإن قلبت الكسرة
فتحة قلبت الياء ألفاً وقلبته واواً فتقول في النسب إلى قاضٍ : قاضِي ،
وقاضَوَى ، وعلى الأول قوله :

(١) النفرى : موضع يرق خلف أذن الناقة .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

٦٧٣ كأسٌ عزيزٌ من الأعناب عذّقها
لبعض أربابها حانية حوم (١)
وعلى الثاني قول الآخر :

٦٧٤ فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا
دوانقٌ عند الحانوي ولا نقنُد (٢)
وما بقي من الرباعي ينسب إليه على لفظه إلا أن يشذ .

• • •

فإن كان الاسم خماسياً فصاعداً فلا يخالو من أن يكون في آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو ياء بعد كسرة أو قبل آخره ياء مشددة أو لا يكون فيه شيء مما ذكرنا .

فإن كان في آخره ألف حذفها ، وكذلك إن كان في آخره ياء قبلها كسرة .
ونلحق ياء النسب وتكسر ما قبلها فتقول في النسب إلى مُرامسى : مُرامسى .
وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة فلا يخلو أن تكون الهمزة للتأنيث أو أصلاً (أو بدلاً من أصل) (٣) أو بدلاً من زائد ملحق بالأصل .

فإن كانت أصلاً أثبتها وألحقت ياء النسب ، وإن شئت قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حيراء : حيرائي وحيراوي (٤) ، وإن كانت للتأنيث قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حمراء : حمراوي ، ليس إلا .

(١) لعلامة بن عبدة . حانية : نسبة إلى حانة كأنه بناها على حانية .

الحوم : جمع حائم وهو الذي يقوم على الخمر ويحوم حولها ، وأراد بالعريز ملكاً من ملوك الاعاجم . الكتاب ٧٣/٣ ، شرح المفصليات ٨١٢ ، الشيرازيات ٥٥ ط ، المخصص ٧٨/١١ ، المحكم ٣٤٢/٣ ، الديوان ٥٦ .

(٢) ينسب للفهزدق ولذي الرمة ولأعرابي . دوانق : الجسع دائق وهو عشر الدرهم أو مدسه . والهانوي : الخمار ، نسبة إلى الحانة وهي بيت الخمر . الكتاب ٧١/٢ ، الشيرازيات ٥٥ ط ، المحكم ٣٤٢/٣ ، المفصل ٢٠٩ .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

(٤) كذا ، وحرأ رباعي لا خماسي ولعله حرأ أو نحوه .

وإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد ملحق بالأصل جاز فيها وجهان : الإثبات والقلب فتقول في النسب إلى كساء (١) : كِسَائِيَّ وَكِسَاوِيَّ ، وفي النسب إلى علباء : عَلِبَائِيَّ وَعِلْبَاوِيَّ ، والإثبات في كساء أحسن . والقلب في عِلْبَاوِيَّ وبابه أحسن .

وإذا نسبت إلى ما في آخره ياء قبلها ألف زائدة جاز فيها قلب الياء همزة فتقول في النسب إلى دِرْحَابَةِ : دِرْحَائِيَّ (٢) ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً فقلت : دِرْحَاوِيَّ .

وإن كان ما قبل الآخر ياء مشددة حذفت المتحرّكة منهما فقلت في التَّسْبِ إلى أُسَيْدٍ : أُسَيْدِيَّ ، إلّا أن يكون بعد الياءين حرف مد ولين فإنَّكَ لا تحذف فتقول في التَّسْبِ إلى مُهَيَّيْسٍ : مُهَيَّيْسِيَّ ، لأنَّكَ لو حذفت إحدى الياءين المشدّتين لبقى بعد ذلك ياءان ، فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما فيكثر الحذف .

فإن لم يكن فيه شيء من ذلك نسبت إليه على لفظه ولم تغير بأكثر من لحاق ياء النسب في آخره وكسر ما قبلها إلّا ما شذَّ .

(١) كذا ، وكساء رباعي لا خماسي .

(٢) الدرّحاية : الرجل الكثير اللحم القصير .

رَفَعُ

عبد الرحمن (البحراني)
السلمى (البحراني)

فصل في شواذ النسب (١)

هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع : نوع بابه أن يُغَيَّرَ فلم يُغَيَّر . ونوع كان بابه ألاَّ يُغَيَّرَ فُغَيِّرَ . ونوع كان بابه أن يتغير نوعاً من التغير فتغير تغييراً آخر بخلاف تغيره المعهود.

فما تغير وبابه أن لا يتغير قولهم في هُذَيْل : هُذَلِي ، وفي سُلَيْم : سُلْمِي ، قال الشاعر :

٦٧٥ إذا غُطِفُ السُّلْمِي فَرَا (٢)

وفي فُقَيْم : فُقَمِي ، وفي قُرَيْش : قُرَشِي ، وفي مُلَيْح خُزَاعَة : مُلَحِي (٣) ،
وفي بَصْرَة : بَصْرِي ، وفي السَّهْل : سُهْلِي ، وفي الدَّهْر :
دُهْرِي ، وفي بَحْر : بَحْرَانِي ، وفي الجُمَّة : جُمَانِي ، وفي الرَّقَبَة :
رَقَبَانِي ، وفي اللحية : لِحْبَانِي ، وفي أَفْق : أَفْقِي ، وفي خُرَّاسَان :
خُرَّسِي ، وفي الحَمْض : حَمْضِي (٤) ، وفي الخَرِيف : خَرَفِي ، وفي
الرَّيْب : رَبْعِي ، وفي الجَرَم : جَرَمِي (٥) ، وفي قَفَا : قَفِي ، وفي
الشَّام : شَامِي ، وفي اليَمَن : يَمَانِي ، وفي نِهَامَة : نِهَامِي ، وفي الرُّوح :
رُوحَانِي ، وفي ثَقِيف : ثَقَفِي .

وزعموا أنه قد قيل في الرجل العظيم الأنف : أَنَافِي ، وفي النَّسَب إلى
أَيَّار : أَيَّارِي (٦) ، وفي النَّسَب إلى مَرَوْ : مَرَوِي ، وإلى الرَّي : رَازِي (٧) .

(١) هذا الفصل ليس في نسخة الحمل المطبوعة.

(٢) قبله : لتجدني بالأبى برا وبالقناة مدعاً مكرراً

وهو رجز انشده أبو زهيد والفراء ولم ينسأه . وفيه شاهد على حذف تنوين
غظيف لا لتقاء الساكنين المدص : المطاعن . النوادر : ٩١ ، معاني القرآن ٤٣١/١ ،

الأضداد ٣٥٦ ، ابن الشجري ٣٨٢/١ .

(٣) ج ، ر : بلخ جراعة ، وهو تحريف . الكتاب ٦٩/٢ .

(٤) الحمض : شجر تأكله الإبل فتتهزل .

(٥) الحرم : القطع من جرمه يحرمه جرماً ، قطعه .

(٦) رجل أيارى : عظيم الذكر .

(٧) مرو والري من أقاليم بلاد فارس .

ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سَلَيْقَة : سَلَيْقِي ، وقولهم في النسب إلى عَمِيرَة كَلْب : عَمِيرِي ، وبابه عَمَرِي ، وفي سَلِيمَة : سَلِيمِي وبابه : سَلَمِي .

ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه في النسب إلى زَبِينَة : زَبَانِي ، وبابه : زَبْنِي . وفي النسب إلى طَيْئ : طَائِي ، وبابه : طَيْئِي ، وفي العالية : عَلَوِي ، وبابه : عالي وعالَوِي ، وفي البادية : بَدَوِي ، وبابه بادِي أو بادَوِي ، وفي بني عَبِيدَة : عُبْدِي ، وبابه : عَبِيدِي (١) / وفي [٢٠٤] جَذِيمَة : جَذِيمِي ، وبابه : جَذَمِي (٢) ، وفي بني الحُبْلِي من الأنصار : حُبْلِي ، وبابه : حُبْلِي أو حُبْلَوِي أو حُبْلَوِي . وفي صَنْعَاء وبَهْرَاء (٣) ودَسْتَوَاء وروحاء : صَنْعَانِي وبَهْرَانِي ودَسْتَوَانِي وروحَانِي ، والباب فيها أن يقال : بَهْرَاوِي ودَسْتَوَاوِي وصَنْعَاوِي وروحَاوِي .

وفي حَرُورَاء وجَلُولَاء : حَرُورِي وجَلُولِي ، والباب فيها : حَرُورَاوِي وجَلُولَاوِي ، وفي أُمَيَّة وطُهَيْتَة : أُمُوِي وطُهُيُوِي ، وبابهما : أُمَيِّي وأُمُوِي ، وطُهَيِّي أو طُهُيُوِي . وفي عبد قيس وعبد شمس وعبد الدار : عَبْقَسِي وعَبْشَمِي وعَبْدَرِي .

وفي المركب نحو : دراب جرد وحضر موت : دراوردي وحضرمي ، والباب أن تنسب إلى الأول منهما فتقول : حضرمِي (٤) ودَرَابِي أو ملحقهما (٥) الأول والثاني وذلك قليل .

(١) كذا ولعله : عِدِي .

(٢) كذا والنصواب : جذمي وبابه جذمي . الكتاب ٦٩/٢ .

(٣) بهراء : قبيلة من قضاعة .

(٤) ج : حضرمي ، وهر تحريف .

(٥) الضمير يعود على يامي النسب .

باب ألف القطع وألف الوصل

إنما سمى الهمزة ألفاً لأن صورته صورة ألف . وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتحذف إذا وصلت ما قبلها بما بعدها . وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداء ووصلاً .

وإنما سميت همزة وصل لأنها هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن لما تعذر النطق به . وهذه الهمزة اجْتُلبَتْ ساكنة ثم كسرت لانتقائهما مع الساكن بعدها فحرّكت بالكسر على أصل اتقاء الساكنين ، ولا يعدن عن الكسر إلى ضمّ أو فتح إلاّ بموجب ، على ما يُبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى . ولكون همزة الوصل وصلةً إلى النطق بالساكن لا توجد همزة الوصل إلاّ وبعدها ساكن لفظاً أو نية .

فمثال كون ما بعدها ساكنة في النية وإن كان متحرّكاً في اللفظ : الآخرة : إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها . ومن العرب من يعتدّ بالعارض فيحذف الهمزة فيقول : لَحْمَرَجاء في (١) ، وذلك قليل .

وغرضه في هذا الباب الفصل بين همزة القطع وهمزة الوصل ، وذلك بأن تحصر همزات الوصل : وما عداها فهزته همزة قطع ، فتقول : همزة الوصل لا يخلو أن تدخل على اسم أو فعل أو حرف . أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلاً إلاّ لام التعريف خاصة .

وأما الفعل فلا يخلو أن يكون ماضياً أو أمراً بغير لام أو في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فإن كان ماضياً لم تدخله همزة وصل إلاّ في أمثلة محصورة وهي انْفَعَلَ واستَفَعَلَ وافتَعَلَ وافعَلَ وفعالٌ وافعَلَلٌ وافعَوَلَ وافعُولٌ وافعَنَلِي وتَفَعَّلَ وتَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ ، إذا أدغمت التاء فيما بعدها .

(١) الشبازيات ٩ ، المنصف ٧٠/١ .

وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لم يدخل في أوله همزة وصل أصلاً .
وإن كان أمراً بغير لام لم تكن الهمزة التي في أوله همزة وصل إلا أن يكون
من فعل ثلاثي أو من مثال من الأمثلة التي في أولها همزات الوصل .

وأما الاسم فلا يوجد في / أوله همزة وصل إلا أسماء معلومة وهي [٢٠٤ ظ]
ابن وامرؤ وثنيتها وتأنيتها واسم واست وثنيتها وابنم واثنان واثنان
وأيمُنُ الله في القسم ، وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في
أولها همزة وصل ، وما عدا ذلك فهزته همزة قطع .

ولا خلاف في شيء مما ذكرنا إلا في أيمُن ، وقد تقدّم في باب القسم ، وفي
الهمزة الداخلة على لام التعريف فإن الخليل يذهب إلى أنها همزة قطع وأن
الهمزة واللام حرف واحد للتعريف بمنزلة «قد» إلا أنها حذفت في الوصل
لكثرة الاستعمال (١) ..

وذلك هو لا دليل عليها ، بل القياس إذا حذفت للوصل أنها همزة
وصل ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل .

وهمزة الوصل مكسورة في كل موضع على أصلها كما تقدم إلا في موضع
يعدل فيه عن الكسر إلى الفتح أو الضم لموجب .

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلباً للتخفيف .
كما قالوا في : مِّنَ الرَّجُلِ ، ففتحوا النون من «مِنَ» طلباً للتخفيف ، وفي
أيمُن لشبهها بالحرف في أنها لا تنصرف .

ولا تضم إلا في الأفعال ، وذلك في كل فعل يكون الثالث منه مضموماً
ضمة لازمة لفظاً أو نية نحو أقتل وأخرج وأستفعل وشبه ذلك .

وقولنا : ضمته لازمة ، تحوز من مثل ارموا فإن ضمته عارضة من أجل
واو الجمع فلذلك لم تضم همزة الوصل فيه .

(١) الكتاب ٦٤/٢ ، ٢٧٣ ، المقتضب ٨٢/١ .

وقولنا : أُونِيَّةٌ ، يعني في مثل أغزى ، فإنَّ همزة الوصل منه مضمومة لأنَّ هذه الكسرة إنَّما هي من أجل الياء لأنَّ أصله : اغزُويَّ ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ، والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء .
وإنَّما ضُمَّتْ الهمزة إذا كان الثالث مضموماً لئلا يُخْرَجَ من كسريٍّ إلى ضَمٍّ ليس بينهما إلاَّ حاجز غير حصين وهو الساكن .
وما بقى من همزات الوصل مكسور .

رَفَعُ

عَنِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَلِكُمُ الْكِتَابَ الْمُبِينُ

باب المعرب والمبني

المعرب هو ما يغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديرًا ، والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة .

والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف . فأمّا الحرف فمبني ، وأمّا الفعل فينقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمر بغير لام .

أمّا الماضي فمبني على الفتح وأمّا المضارع فمعرب لشبهه بالاسم . وشبهه بالاسم من أربع جهات وذلك أنّه وقع موقعه تقول : زيدٌ يقومُ ، كما تقول : زيدٌ قائمٌ . وأنّه مبهم مثله ، تقول : يقومُ فيحتمل الزمانين كما (١) وبدخول لام الابتداء عليه ، تقول : إنّ زيداً ليقومُ ، فيختص بالحال كما تقول : إنّ زيداً لقائمٌ ، فيتخصص أيضاً بالحال (٢) .

وأمّا الأمر بغير لام ففيه خلاف . فمذهب أهل البصرة أنّه مبني ، ومذهب أهل الكوفة أنّه معرب (٣) . احتج أهل البصرة على أنّه ليس بمعرب بأدلة منها أن قالوا : إنّ الفعل ليس أصله الإعراب وإنّما أصله البناء على ما يبين بعدُ إنّ شاء الله تعالى ، وإنّما أعربَ منه / ما أعربَ لشبهه [٢٠٥ و] بالاسم وهذا لم يشبهه ، فلذلك لم يعرب . ومنها أن قالوا : لو كان معرباً لكان له جازم ، والجازم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمرّاً ، وليس في اللفظ جازم فلم يبق إلاّ أن يكون مضمرّاً ، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة نحو قوله :

محمدٌ تفدٍ نفسك كل نفسٍ

إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبّالا (٥٤٥)

(١) يابض في الأصل .

(٢) الذي ذكره هنا ثلاث جهات ولعل فيه سقط . وانظر الانصاف م ٧٣ .

(٣) ووافقهم الأخفش . وانظر الكتاب ٤/١ ، معاني القرآن ٤٦٩/١ ، المقتضب ٣/٢ ،

اللامات ٩١ ، الانصاف م ٧٢ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٣٢ .

وإنما لم يجوز إضمار الجازم وإبقاء عمله لأنَّ عوامل الجزم أضعف من عوامل الجرِّ وعوامل الجرِّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها، فالأحرى أن لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه .

واستدل أهل الكوفة على أنه معرب بأن قالوا : إن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة . ولم يوجد الحذف من علامات البناء ، والعرب تقول : اغزُ وارمِ واخشِ . فتحذف آخره فدلَّ ذلك على أنه معرب وليس بمبني .

وهذا لاجبة فيه، لأنَّ المبني إذا أشبه المعرب عوامل معاملته في غير موضع دليل ذلك النداء، تقول : يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ ، فتنتع على اللفظ والموضع، والمبني لا ينع إلا على الموضع لكنه لما أشبه المعرب عوامل معاملته فكذلك : اغزُ ، إنما حذف آخره لأنه أشبه لِسَغَزُ ، في معناه وحروفه فلذلك عوامل معاملته فحذف آخره ، فثبت أنه مبني.

وأما الاسم فمعرب إلا ما أشبه الحرف كالمضمرات والموصولات فإنها أشبهت الحروف في الافتقار . أو تضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنَّ الأسماء الشرطية تضمنت معنى إن الشرطية وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام . أو وقع موقع المبني كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب وهي مبنية ، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبني . أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فعَّال . أو أضيف إلى مبني نحو :
على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبَا

(١١).....

ونحو قوله :

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ (١٠)

أو خرج على نظائره كأي من الموصولات فإنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وصلت بالابتداء والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: جاءني أيُّهم قائم ، ولا يجوز في غير أيّ إلا ضرورة أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسن (١). وزعم الفارسي أنَّه لا يجوز أن يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه ، فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه . وقع اسم مبني . لأنَّ الأسماء ليس أصلها البناء فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها . ولا يجوز عنده أيضاً أيضاً أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبني لأنَّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنَّما ينبغي أن تمنع الصرف لأنَّ تُبنى . واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنَّه وقع موقع ضمير الخطاب / والغالب عليه الحرفية (فكأنَّه مبني لوقوعه [٢٠٥ظ] موقع الحرف .

والدليل على أنَّ الغالب (٢) الحرفية أنَّه إذا كان فيه معنى الحرف ، وقد يتجرد لمعنى الحرفية ، ألا ترى أنَّك تقول : ضربت فتكون التاء اسماً وتعطى الخطاب . وقد تتجرَّد للخطاب في نحو أنت فتكون حرفاً .

وأما أسماء الأفعال نحو دَرَاكَ ، فبنيت لتضمنها معنى لام الأمر ألا ترى أنَّ دَرَاكَ في معنى لِيَتَدَرَكْ .

وأما شَتَانٌ ووَشْكَانٌ وسُرْعَانٌ فبنيت وان لم تنفخ من لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر ، ولا تجيء بمعنى الخبر إلا قليلاً فعمِلت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر .

وأما أيّ فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس فلا تكون عنده مبنية (٣). وأما حَذَامٌ وَيَسَارٌ وأمثاله فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرِّبْعِيِّ من أنَّه

(١) الأنعام : ١٥٤ ، وانظر ٨١/١ تعليق ٤ .

(٢) مابين القوسين سقط من ر .

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ .

مبنى لتضمنه معنى علامة التأنيث ، لأنَّ حَذَامٍ معدول عن حَازِمَةٍ وَيَسَارٍ
معدول عن مَيَسَرَةٍ .

وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الاسم لضافته إلى مبنى وان لم يشبه الحرف
ولا تَضْمَنَ معناه ، وقد تقدَّم . فالصحيح ماقدمناه .

• • •

واختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب هل هو أصل في الأسماء
والأفعال أو أصل في أحدهما فرع في الآخر .

فزعم أهل البصرة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال . وزعم
أهل الكوفة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال (١) .

استدل أهل البصرة على أنَّ الإعراب أصل في الأسماء بأنَّه قد افتقر اليه
فيها بدليل أنَّك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمرًا ، فلولاً الاعراب لا لتبس
الفاعل بالمفعول ، وكذلك إذا قلت : ما أحسنَ زيد ، لولاً الإعراب لم
تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت ، والفعل ليس كذلك ، فلما كان
هذا في بعض الأسماء حمل سائرهما عليها . وأما الفعل فلم يفتقر اليه .

واستدل أهل الكوفة على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به
أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر اليه في الأفعال ، ألا
تري أنَّك إذا قلت : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ ، وحذفت الإعراب
لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن أحدهما
وأبحت الآخر (٢) .

وكذلك أيضا قالوا : إذا قلت : لِيُضْرَبْ زيداً ، وتسقط الإعراب لم
تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر ، وكذلك إذا قلت : لا تضرب زيداً ،
وتسقط الاعراب لم تدر هل «لا» للنهي أو للنفي .

(١) عرض الزجاجي لهذه المسألة في الإيضاح ٧٧ وبين احتجاج الفريقين .

(٢) الحالة الأولى تقتضي جزم تشرب والثانية تقتضي نصبه والثالثة تقتضي رفعه .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه .
 أما استدلالهم بلا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو سقط الاعراب لظهر
 الناصب وهو أن والجازم وهو لام الأمر (١) ، لأنَّ النصب في الثاني بإضمار
 أن ، والجزم على العطف ، والرفع على القطع ، فكانت هذه المعاني لا تلتبس .
 وكذلك أيضا استدلالهم بـلتضرب زيدا ، لاحجة فيه لأنَّ / الأمر لا يقع [٢٠٦ و]
 إلا صدراً ولام كي لا تقع إلا بعد تقدّم كلام ، تقول : جئت لتضرب .
 وكذلك أيضا استدلالهم بلا تضرب زيدا ، لأنَّ لو حذفنا الاعراب لم يلتبس ،
 لأنَّ للنفي حرفاً آخر غير «لا» مثل لن ولم وما ، فكنتا تأتي بواحدٍ من هذه
 الحروف .

والدليل أيضاً على أنَّ الإعراب فرع في الأفعال أصلٌ في الأسماء أنَّها
 كلها معربة إلا ما أشبه المبني على ما تبين قبل هذا ، والأفعال كلها مبنية
 إلا ما أشبه المعرب فدلَّ ذلك على أنَّها مبنية في الأصل إذ لو كان أصلها
 الاعراب لكان الماضي معرباً فدلَّ هذا على بطلان مذهبهم .

• • •

وأصل البناء السكون ، وذلك أنَّ الإعراب ضدُّ البناء ، والإعراب
 بابه أن يكون بالحركات فيكون البناء بضده الذي هو السكون ، فعلى هذا فما
 وجد من الأفعال والحروف مبنياً على السكون فلا سؤال فيه لأنَّ أصلهما
 البناء وأصل البناء السكون .

وما وجد مبنياً على الحركة ففيه سؤالان : لِمَ بُنِيَ على حركة ؟ ولِمَ خُصَّ
 بتلك الحركة دون غيرها ؟

وما وجد من الأسماء مبنياً على السكون ففيه سؤال واحد ، لِمَ بُنِيَ ؟
 لأنَّ أصله الإعراب كما تقدم .

وما بني منها على حركة ففيه ثلاثة أسئلة : لِمَ بُنِيَ ؟ ولِمَ بُنِيَ على حركة ؟
 ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها ؟

(١) كذا الصواب : لا التامة .

فأما سبب البناء في الأسماء فقد تقدم. وأما ما بُني منها على حركة فما كان من المبني قد كان متمكنا في موضع ثم طرأ عليه البناء نحو المناديات والاسم المبني في باب لا ، وما أشبه المعرب من المبني نحو «عل» لأنه ضارع من عل النكرة لأنه بمعناه . إلا أن ذلك معرفة وهذا نكرة ، وما تعدّر بناؤه على السكون لكونه على حرف واحد نحو واو العطف (١) أو لالتقاء الساكنين نحو أمس . وما عدا ذلك فمبني على السكون .

• • •

والحركة التي تكون في المبني لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا ، فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنها لاتوهم للإعراب ، ألا ترى أن الكسرة لاتكون إعراباً إلا مع التنوين أو ما عاقبه من الإضافة والألف واللام . وأيضاً فإن الكسرة نظير السكون كما أن الخفض نظير الجزم ، فلما اضطررنا إلى الحركة حركناه بما يناسبه ، وما حرّك بغير ذلك مما ذكرنا فينبغي أن تكون حركته فتحة لأنها أخف الحركات. ولا يعدل عن الكسرة في حركة التقاء الساكنين ولا عن الفتح فيما عدا ذلك إلا لموجب ، والموجب الانباع نحو مُنْدُ ، أو طلب التخفيف نحو أين أو مناسبة العمل نحو ليزيد ويزيد (٢) . أو لمناسبة المعنى نحو: اشتروا الضلالة (٣) . فإن الضمة من الواو والواو من علامات الجمع. أو لكون الحركة لم تكن له في حال الإعراب نحو قبل وبعد فإنهما إذا أعربا في الإضافة لم يكونا إلا منصوبين أو مخفوضين نحو قبلك ومن [٢٠٦ظ] قبلك . أو بحركة الأصل نحو مذ اليوم . لأنه مخفف من مُنْدُ . أو بحركة ما أشبهه نحو : لو استطعنا ، فإن واو لو مشبهة بواو سيروا . ولذلك حركت بالضم نحو : يازيد . فإنه حرك بحركة «قبل» لأنه أشبهه في أنه معرب في حال الإضافة مبني في حال الأفراد .

• • •

- (١) واو العطف حرف وليست اسماً.
- (٢) يريد أن لام الجر رباؤه بنا على الكسر لأن عملها الجر .
- (٣) البقرة : ١٦ .

والفعل لا يخلو من أن يكون أمراً أو مضارعاً أو ماضياً . فالأمر لاسؤال فيه لأنه مبني على السكون إلا أن يكون مضاعفاً فإنه يحرك لالتقاء الساكنين بالفتح والضم والكسر . فالفتح طلبٌ للتخفيف وقد يكون اتباعاً نحو عَضَّ . والكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد يكون اتباعاً نحو قرَّ واتباعاً نحو: مُدَّ (١) .

وأما الماضي مبني على الفتح ، فأما بناؤه فلا سؤال فيه وأما بناؤه على حركة ففيه سؤالان ، إذ أصل البناء أن يكون على السكون .

والجواب : إنَّ الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه . تقول : مررتُ برجلٍ قامَ . كما تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ . وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعه موقعه . تقول : إن قامَ قمتُ ، كما تقول : إن يقُمُ أقُمُ ، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر فبني على حركة لذلك وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف . فإن شئت قلت : إنَّ الحركات ثلاث : فتح وضم وكسر . والكسر متعذرٌ لأنه نظير الخفض ، فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيره ، والضم متعذرٌ لأنَّ من العرب من يقول في الجمع : الزيدونَ قامُ ، وعلى ذلك قوله :

٦٧٦ فلو أنَّ الأطباءَ كانَ حولي

وكانَ مع الأطباءِ الأساةُ (٢)

وقول الآخر :

-
- (١) كذا في ج ، ر والواضح ان فيه سقطا .
 (٢) أنشده الفراء ولم يشبهه وجواب لو في البيت بعده . ونقل الفراء أن حذف الواو أو الياء لغة هوازن وعليها قيس . معاني القرآن ٩١/١ ، مجالس ثعلب ٨٨ ، شرح السيرافي ٧٧/١ ، الكشف ٢٥/٣ ، الانصاف ٨٤ ، ٤٠٥ ، شواهد الكشف ٣٥٢ ، الخزانة ٢/٣٨٥ ، الضرائر ١٠٨ .

٦٧٧ لو أَنَّ قَوْمِيَّ حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ
على الجبالِ الصُّمِّ لَارْقَضَ الْجَبَلُ (١)

وقول آخر :

٦٧٨ جَزَيْتُ ابْنَ أَوْفَى بِالْمَدِينَةِ قَرْضَهُ
وَقُلْتُ لَشَفَاعِ الْمَدِينَةِ أَوْجِفُ (٢)

يريدُ : أَوْجِفُوا ، فسكن الموقف . فلما تعذر الضم لم يبق إلاّ الفتح .
وزعم الفراء أَنَّهُ حرك بالفتح حملاً على الثانية . وذلك فاسد . لأنّ فيه
حمل المفرد وهو أصل على الثانية وهي فرع .
وأماً الحرف والاسم فيجريان على القانون الذي ذكرنا .

• • •

ثم نرجع إلى تتبع الألفاظ المبنية التي ذكرها أبو القاسم في هذا الباب .
قوله : فالبنى منها على الضم حيثُ وقبلُ وبعدُ وقطُ وأولُ والمنادى المفرد
في الأسماء الأعلام نحو : يازيدُ (٣) .
هذا الفصل فيه ثلاث سؤالات : لِمَ بنيتُ ؟ ولِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ خصت
بالحركة (٤) من غيرها ؟

فالجواب عن السؤال الأول أن تقول : أما حيثُ إذا كانت شرطاً فهي مبنية
لتضمنها معنى حرف الشرط ، وإن (٥) كانت ظرفاً فإنها تبنى لشبهها بالحرف

(١) استشهد به السيرافي للغة من يقول ضرب في معنى ضربوا ، قال : أراد حملوا فحذف
الواو فصار حمل ثم وقف عليه ودو يضمه في الدرج بلا واو ويقف عليه بالسكون
لأن كل متحرك يلحقه السكون في الوقف . ولم ينسب لقائل . شرح السيرافي ١/٧٧ ، ٢٢٧ ،
ابن يعيش ٨٠/٩ .

(٢) لتيسر بن مقبل . والرواية : ابن أروى ، ويريد به عثمان بن عفان أو الوليد بن عقبة
أنجاه لأمه . الوجيف : السير السريع .
الكتاب ٢/٣٠٢ ، شرح السيرافي ٥/١٧٩ و ، الفرائر ٢٩٣ .

(٣) الجمل ٢٦٢ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٤) الصواب : بحركة .

(٥) ر : وإذا .

في افتقارها ، إذ لا تستعمل إلا مضافة ، أو في إيهامها كما أنَّ الحرف مبهم .
وأماً قبلُ وبعدُ وأولُ فبنيت لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها لأنها
قطعت عن الإضافة ، والمضاف مراد فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف
المحذوف .

وأماً قطُ فإنَّها تكون بمعنى كافيك نحو : قَطُّكَ درهمان / [٢٠٧] و
كأنك قلت : كافيك درهمان ، وتكون ظرفاً نحو قولك : مارأيتَه قَطُّ ،
أى فيما انقطع من عمري . فإذا كانت بمعنى كافيك فبنيت لتضمينها معنى
الحرف وهو لام الامر ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قَطُّكَ درهمان ، فإنَّه
في معنى (٢) ليكفِكَ درهمان ، وإذا كانت ظرفاً فتبنى لشبهها بالحرف في
إيهامها لأنها تقع على كل ما تقدم من الزمان ، كما أنَّ من إذا أردت التبويض
أثبت بها في كل متبعض .

وأماً المنادى المفرد فيبنى لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو مبنى فبنى
لوقوعه موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به
تحريك المنادى .

والجواب عن الثاني أن تقول : أماً حيثُ فبنيت في الأصل على السكون
ثم حركت لالتقاء الساكنين . وأماً قبلُ وبعدُ وأوَّلُ والمنادى المفرد فبنيت
على حركة لأن لها أصلاً في التمكن والبناء حادث عليها .

وكذلك قَطُّ لأنها منقولة من القط وهو القطع إلى الظرف ، ألا ترى أنَّك
إذا قلت : مارأيتَه قَطُّ فمعناه فيما انقطع من عمري .

والجواب عن الثالث أن تقول : أماً حيثُ ففيها ثلاث لغات : الضم
والفتح والكسر . أماً الضم فتشبيها بقبلُ وبعدُ ، لأنها مضافة إلى الجملة
والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكأنَّها مقطوعة عن الإضافة .

(١) ر : فان .

(٢) ر : بمعنى .

وأما الفتح فطلباً للتخفيف أو اتباع . وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين .
وأما قبلُ وبعدُ وأول فحركات بحركة لم تكن لها في حال الإعراب وهي
الضمة ، ألا ترى أنك تقول : قبلَكَ وبعدَكَ ومن قبلِكَ ومن بعدِكَ ،
ولا يجوز الرفع .

وأما قطُ إذا كانت ظرفاً فحركات بالضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ، ووجه الشبه
أنَّها تدلّ على ماتقدّم من الزمان كقبل .

والمنادى المفرد بنى على الضم لشبهه بقبلُ وبعدُ في أنّه لا يبنى إلا في حال
الإفراد ويُعرب في حال الإضافة كقبلُ وبعدُ .

وقوله : والمبنى على الكسر من الأسماء أمس وهؤلاء وحذام ونزال
وبابه ، وقوله للأمة في النداء : بالكاع . وبابه ... (١) .

في هذا الفصل أيضاً ثلاث سؤالات : لِمَ بُنيت ؟ ولِمَ بُنيت على حركة ؟ ولِمَ
خصت بتلك الحركة من غيرها ؟

فالجواب أن تقول : أمّا أمس فبنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الألف
واللام . لأنّه معرفة بغير ألف ولام ولا إضافة .

والدليل على أنّه معرفة وقوعه على اليوم الذي يليه يومك .

وأما هؤلاء فمبنى لشبهه بالحرف في الافتقار إلى المشار أو في الإبهام لأنّ
لهؤلاء إشارة إلى كل مشار اليه من الجموع .

وأما حذام وبابه فقد تقدّم الخلاف فيه في باب فعال وكذلك نزال .

وأما جبر فمبنى أشبهه بالحرف في قلة تصرفه ، لأنّه لم يستعمل إلا في القسم
خاصة .

وأما غدار فمبنى لوقوعه / موقف المبنى مثل المنادى المفرد . [٢٠٧ ظ]
والجواب عن الثاني أن تقول : أما أمس فمبنى على الأصل وهو السكون
ثم حرك بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وكذلك هؤلاء وحذام
وقطام وبابه وجبر ونزال .

فإن قيل : ولأى شيء لم تحرك جبر بالفتح طلباً للتخفيف ؟
فالجواب : أن ما جاء على أصله لا ينبغي أن يسأل عنه . وأيضاً فإنه لم يكثر
استعماله ككَيْفَ وأَيْنَ ، فذلك لم تكن الداعية إلى تخفيفه كالداعية إلى
تخفيفهما .

وأما يا غدار فمبنى على حركة تشبيهاً له بالنادى الذى استعمل في غير
النداء ، وكانت الحركة فيه كسرة لأنه أبدأ - أعنى فَعَالٍ - لا يقع إلا
على مؤنث ، والكسر من علامات التأنيث .

قوله : والمبنى منها على الفتح أين وكيف وحيث (١) .

ففيها ثلاث سؤالات : لِمَ بنيت ؟ ولِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ خُصَّت
بالحركة من غيرها ؟

فالجواب عن الأول أن تقول : إن أين وكيف وأيان ، إذا كانت شرطاً
فإنها مبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط . وإذا كانت استفهاماً فإنها
مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام .

وأما حيث فقد تقدم الكلام في الموجب لبنائها ولم يبنيت على حركة ولم
خصت بالحركة من غيرها فيما تقدم .

والجواب عن الثاني أن تقول : إنما بنى أين وكيف وأيان على السكون
ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة أما طلباً للتخفيف وأما
اتباعاً للحركة الأولى منها .

وأما ثم ففيها سؤالان : لِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة (لأنها
حرف فالبناء أصل (٢) (٣) .

فالجواب عن الأول أنها بنيت على أصل البناء وهو السكون ، وإنما حركت
لالتقاء الساكنين .

(١) كذا في ج ، ر ، وهو تحريف والذي في الجمل : أين وكيف وأيان وثم الجمل ٢٦٣ .

(٢) ما بين القوسين زائد ، ولعله حاشية دخلت من الكتاب .

والجواب عن الثاني كون الحركة فتحة طلباً للتخفيف .

قوله : والمبنيُّ منها على الوقف مَنْ وَكَمْ وَقَطْ واذْ ...

هذا الفصل فيه سؤال واحد وهو : لِمَ بنيت هذه الأسماء ؟ .

والجواب عن ذلك أن تقول : أما مَنْ فإذا كانت شرطاً فلتضمَّنْها معنى الشرط وإذا كانت موصولة فلشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها . وكذلك إذا كانت موصوفة لأنَّ الصفة لازمة لها فأشبهت الصلة .

وأما كم فإنَّها إذا كانت استفهامية فلتضمَّنْها معنى حرف الاستفهام ، وإذا كانت خبرية فلشبهها برُبِّ في أنَّها للمباهاة والافتخار . كما أنَّ كم كذلك ، ولتناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك .

وأما قَطْ فقد تقدَّم الكلام عليها . وأما «إِذْ» فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار ، ألا ترى أنَّها مفتقرة لما يضاف إليه ، وأيضاً فإنَّها متوغلة في الإبهام لأنَّها تدل على كل ماتقدم من الزمان . وما بقي من الباب فقد تقدَّم التنبيه عليه .

غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الإشارة بالنظر إلى / [٢٠٨ و]
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وقد بين ذلك في باب النعت
فلا يحتاج إليه ، وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء
الإشارة بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو الكاف .
وحكمه في ذلك حكم الكاف التي هي ضمير ، وقد تقدم تبين الضمائر
كلها فلا يحتاج أيضاً إلى إعادة شيء منها .

وسمى هذا الباب باب المخاطبة ليدكر أحكام حرف الخطاب فيه .
وأسماء الإشارة وهي لا تستعمل إلا للحضور .

وحكم هذا الباب أن يجعل اسم الإشارة على حسب المسؤول عنه من إفراد
وتثنية أو جمع أو تذكير أو تأنيث ، وحرف الخطاب على حسب المسؤول .
فتكون المسائل في هذا الباب ستة وثلاثين مسألة .

وذلك أن المسؤول عنه إما مثنى أو مفرد أو مجموع ، وكل واحد من هذه
الثلاثة إما مذكر أو مؤنث . فالمسؤول عنه ستة أنواع ،
والمسؤول على ذلك الحد ينقسم ستة أقسام . وستة مضروبة في ستة مبلغها
ستة (١) وثلاثون .

بيان ذلك أنك لا تخلو أن تسأل مفرداً عن مفرد ، أو مثنى عن مثنى ،
أو جمعاً عن جمع ، أو مفرداً عن مثنى أو مجموع ، أو مثنى عن مفرد
أو مجموع (أو جمعاً عن مفرد أو مجموع) (٢) أو جمعاً عن مفرد أو
مثنى .

فإذا سألت (٣) المفرد عن المفرد تصور في ذلك أربعة مسائل : أن تسأل مذكراً
عن مذكر ، أو مؤنثة عن مؤنثة . أو مذكراً عن مؤنثة ، أو مؤنثة عن مذكر .

(١) كذا والوجه : ست .

(٢) ما بين القوسين زيادة .

(٣) ج . ر : سأله وهو تحريف .

ومثال ذلك في سؤال الاثنين عن الاثنين والجماعة عن الجماعة فيكون اثنتي عشرة مسألة . وفي سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ثمانية مسائل .
أو تسأل مذكراً عن مذكرين أو مذكرين أو مؤنثين أو مؤنثات .
فإن كان المسؤول المفرد مؤنثاً كان لك فيه أربعة أوجه .

فهذه ثمانية مسائل في سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ، وثمانية في سؤال الاثنين عن المفرد والجماعة ، ومثلها في سؤال الجماعة عن المفرد والاثنين ، فيكون مبلغها أربعة وعشرين ، والاثنى عشرة مسألة المتقدمة . فمبلغ جميع المسائل ستة وثلاثون .

وانما تبلغ هذه المسائل هذا المبلغ على أن تستعمل اسم الإشارة أو حرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما .

فإن جعلت اسم الإشارة على لغة من يجعلها في كل حال كما يكون الواحد المذكر وجعلت حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر . وعلى هذه اللغة ماروى من قوله :

٦٧٩ لاوأبيلك ابنة العامري

(١) البيت

بفتح الكاف ، وعلى لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرهما للمؤنث ويفرد في جميع المسائل لم يبلغ هذا العدد بل كانت كلها على لفظ واحد أو على لفظين في لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرهما للمؤنث .

(١) عجزه : لا يدعى القوم أني أفر

وهو لا يرى القيس ، وينسب أيضاً لرويدة بن جشم من النمر بن قاسط (جاهلي) . والرواية المشهورة بكسر الكاف من أبيك . وأفر مخفف بتشديد الراء ، خفف للضرورة ، ولا زائدة أو لتأكيد نفي جواب القسم . وابنة العامري قيل هي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري ، وقيل اسمها هر . الشعر والشعراء ١٢٢ ، المخصص ١٣٥/١٧ ، المنى ٢٧٦ ، المعنى ٩٥/١ ، الخزائن ١٨٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، الضرائر ٨٧ ، الديوان ١٥٤ .

فإن سألت مفرداً عن مفردٍ في المذكَّر قلت : كيف ذاك الرجلُ / [٢٠٨ظ]

يا رجلُ ؟ أو ذاك أو ذاك .

فإن سألت مفرداً عن مفردٍ في المؤنث قلت : كيف تلك المرأةُ يا امرأةُ ؟
أو تلك أو تلك .

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاك الرجلُ يا امرأةُ ؟
أو ذاك أو ذاك .

فإن سألت مفرداً مذكراً عن (مفردة مؤنثة قلت : كيف تلك ؟
أو تلك أو تلك المرأةُ يا رجلُ .

فإن سألت مفرداً مذكراً عن (١) مذكرتين قلت : كيف ذاك أو
ذاتك الرجلان يا رجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكراً عن مؤنثين قلت : كيف تانك أو تاتك المرأتان
يا رجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكراً عن مؤنثات قلت : كيف أولاك وأولاتك النسوةُ
يا رجلُ ؟

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مذكرتين قلت : كيف ذاك أو ذاتك
أو ذاتك الرجلان (٢) يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مذكرين قلت : كيف أولاك وأولئك وأولائك الرجالُ
يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مؤنثين قلت : كيف تانك أو تاتك المرأتان يا امرأةُ ؟

فإن سألتها عن مؤنثات قلت : كيف أولاك وأولئك وأولائك النسوةُ
يا امرأةُ ؟

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ج : الرجال .

فإن سألت مذكرَينِ عن مفرد قلت : كيف ذاكما الرجلُ يارجلان ؟
فإن سألت مذكرَينِ عن مذكرَينِ قلت : كيف ذانِكما أو ذاتكما أو
ذائكما الرجلان يارجلان ؟

فإن سألت مذكرَينِ عن مذكرَينِ قلت : كيف أولكما وأولايكما الرجالُ
يارجلان ؟

فإن سألت مذكرَينِ عن مؤنثة (١) قلت : كيف ذانِكما أو ذاتكما أو
ذائكما ؟

فإن سألت مذكرَينِ عن مذكرَينِ قلت : كيف أولكما وأولايكما
الرجالُ يارجلان ؟

وإن سألت مذكرَينِ عن مؤنثة قلت : كيف تانِكما أو نيكما (٢) أو تالِكما
المرأةُ يارجلان ؟

فإن سألت مذكرَينِ عن مؤنثين قلت : كيف تانِكما أو تائكما أو
تالِكما المرأتان يارجلان ؟

فإن سألت مذكرَينِ عن مؤنثات قلت : كيف أولكما أو أوليكما (٣) أو
أولايكما النسوةُ يارجلان ؟

فإن سألت مؤنثين عن مؤنثة قلت : كيف تلُكما أو تيكُما أو تالِكما
المرأةُ امرأتان ؟

فإن سألت مؤنثين عن مؤنثين قلت : كيف تانِكما أو تالِكما أو تائكما
المرأتان يا امرأتان ؟

فإن سألت مؤنثين عن مؤنثات قلت : كيف أولكما وأوليكما وأولايكما
النسوةُ بامرأتان ؟

فإن سألت مؤنثين عن مذكر قلت : كيف ذاكُما أو ذالِكما أو ذانِكما
الرجلُ يا امرأتان ؟

(١) كذا في ج ، ر ، وفي حاشية ج : قوله عن مؤنثة لا يصح طباقه على المثال ، وقوله : عن

مذكرين يكون مكرراً حينئذ .

(٢) ج : تانِكما ، وهو تحريف .

(٣) في ج ، ر : أولايكما ، وهو تحريف .

فإن سألت مؤنثين عن مذكرين : كيف ذانكما أو ذاتكما أو ذاتيكما
الرجلان يا امرأتان ؟

فإن سألت مؤنثين عن مذكرين قلت : كيف أولاكما وأولثكما الرجال
يا امرأتان ؟

فإن سألت جماعة مذكرين عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكم أو ذالكم
/ أو ذانكم الرجل يارجال ؟ [٢٠٩ و]

فإن سألتهم عن مذكرين قلت : كيف ذانكم أو ذانكم الرجلان يارجال ؟
فإن سألتهم عن مثلهم قلت : كيف أولثكم وأولاكم وأولالكم الرجال
يارجال ؟

فإن سألتهم عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تيكم أو تانكم أو تالكم المرأة
يارجال ؟

فإن سألتهم عن مؤنثين قلت : كيف تانكم أو تالكم أو تلكن المرأتان
يارجال ؟

فإن سألتهم عن مؤنثات قلت : كيف أولاكم وأولالكم وأولثكم النسوة
يارجال ؟

فإن سألت مؤنثات عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكناً أو ذالكن أو ذنكن
الرجل يانسوة ؟

فإن سألتهن عن مذكرين قلت : كيف ذانكن أو ذالكن أو ذاتيكن
الرجلان يانسوة ؟

فإن سألتهن عن مذكرين قلت : كيف أولثكن وأولالكن وأولالكن
الرجال يانسوة ؟

فإن سألتهن عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تيكن أو تالكن أو تيلكن المرأة
يانسوة ؟

فإن سألتهن عن مؤنثين قلت : كيف تانكن أو تالكن أو تانيكن المرأتان
يانسوة ؟

فإن سألتهن عن مثلهن قلت : كيف أولالكن وأولالكن وأولالكن النسوة
يانساء ؟

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الهجاء

قصده في هذا الباب أن يبين حكم الألف التي من نفس الكلمة المتطرفة في الخط . لا يخلو أن تكون ثانية أو ثالثة أو أزيد . فإن كانت ثانية كتبتها بالألف على كل حال مثل ما ولا . وإن كانت ثالثة فلا يخلو أن تكون منقلبة عن واو أو عن ياء أو مجهولة الأصل .

فإن كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً على لفظها مثل عصا ، وإن كانت منقلبة عن ياء كتبت ياء مثل رَحَى . وإن كانت مجهولة الأصل فلا يخلو أن تمالأ أو لا تمالأ . فإن أميلت كتبت ياء مثل بَلَى ومَتَى .

وسبب أن كتبت ياء أن الإمالة بابها أن تكون من الألفات فيما هو منقلب عن الياء . فإن لم تُمَلَّ فلا يخلو أن يكون لها حالة ترجع فيها إلى الياء أو لا تكون . فإن كانت لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ياء نحو : إلى وعلى ولدى ، لأنك إذا أضفتها إلى المضمر قلبتها ياء نحو : عليه ولديه وإليه . فلذلك كتبت ياء .

وإن لم تكن لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ألفاً على كل حال مثل ألا وأما . فإن كانت قبل الألف ياء فإنك تكتبها أبداً ألفاً مثل الحيا ، هروباً من اجتماع المثليين في الخط كما يهربون من اجتماعهما في اللفظ .

فإن كانت في أزيد من ثلاثة أحرف كتبت أبداً ياء على كل حال نحو ملكه ومُصطَفَى ، إلا أن يكون ما قبلها ياء فإنك تكتبها ألفاً مثل يحيا واستحيا وأعياء . إلا يحيى فإنهم يكتبونه بالياء شذوذاً .

وزعم بعض النحويين أن كل ما آخره ألف قبلها ياء يكتب ألفاً إلا لاسم العلم ، فرقاً بين اللفظ المكتوب به مسمى به (وغير مسمى به) (١) . وقد يجوز أن تكتب كل ما تقدم بالألف وذلك قليل جداً .

(١) ما بين سقط من ر .

وزعم الفارسي أنه / لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بالالف أبداً . [٢٠٩ظ]
 واحتج بأن قال : قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء وعن واو في مثل قائم
 وبائع وكساء ورداء ، ولا تكتب أبداً إلا صورتها ولا يفرق بين ما الهمزة
 فيه منقلبة عن ياء أو واو .

وهذا الذي احتج به لاحجة فيه لأن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد
 ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحَى : يقولون : ر حَيَان . وكذلك
 رَمَى يقولون : ر مَيْتٌ ، فلما كانت الألف قد تصير ياء في بعض المواضع
 جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لاتعود إلى أصلها في موضع
 من المواضع .

ومذهب الكوفة مثل مذهب أهل البصرة إلا فيما هو على وزن فَعَلَ أو
 فِعَلَ مثل هُدَى وِرِضَى فإنهم يكتبونه أبداً بالياء .
 وزعم الكسائي أنه سمع من العرب في حِمَى وِرِضَى الوجهان . فيقولون :
 حِمَيَان وِرِضَيَان وِحِمَوَان وِرِضَمَوَان (١) . فمن ثنأهما بالياء كتبهما بالياء
 ومن ثنأهما بالواو كتبهما بالالف .

فإن كانت بعد هذه الألف تاء مثل قطاة وزكاة فإنَّكَ تكتبها ألفاً على كل
 حال ، وكذلك إن اتصل بها ضمير نحو : رماه .

وتعتبر ما الألف فيه منقلبة عن ياء أو واو في الأسماء بالثنائية وبأن تبنى من
 الاسم فعلاً على فَعَلَ وتردّه إلى نفسك فيكون بالياء وبأن تكون العين منه
 ياء أو واو فتعلم أبداً أنَّ الألف منقلبة عن ياء .

ومن الفعل فيما كان منه على وزن فَعَلَ بمضارعه ، ويرد الفعل إلى نفسك .
 وبمعجم المصدر على فَعَلَ أو فَعَلَّة ، و ما كان على غير وزن فَعَلَّة فتعتبره
 بمعجم المصدر على فِعَلَّة أو فُعَلَّة .

(١) ، انظر الجزء الأول ص ٤٦ .

والاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة لا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً .
فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون منصرفاً أو غير منصرف . فإن كان منصرفاً
فلا يخلو أن يكون فيه الألف واللام أو إضافة أو ليس كذلك .
فإن كان ليس بمضاف ولا فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو
منصوباً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبه بغير ياء مثل قاضٍ
وغازٍ وداعٍ ، ويجوز أن تكتبه بياء قليلاً جداً .

وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف . والوقف في مثل هذا يكون بغير
ياء في الفصح وبالياء قليلاً . فلذلك كان الخط بغير ياء أحسن منه بالياء .
فإن كان منصوباً فتكتبه بالياء وتبدل من التنوين ألفاً حملاً على الوقف .
فإن كان مضافاً فلا تجوز كتابته إلاً بالياء على كل حال .

فإن كان فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبه بالياء على لغة من يقف بالياء وبغير الياء
على لغة من يقف بغير ياء فتقول : هذا القاضي ، ويعامل الألف واللام
معاملة التنوين . ويجوز أن تكتبه بغير ياء . فإن كان منصوباً كتبه بالياء .
فإن كان غير منصرف فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً / كتبه بغير ياء مثل جَوَّارٍ و غَوَّاشٍ ، [٢١٠و]
وإن كان منصوباً كتبه بالياء . فإن كان مبنياً فلا يخلو أن يكون مبنياً في باب
النداء أو في غير باب النداء .

فإن كان مبنياً في باب النداء ففي الوقف عليه خلاف . فمنهم من يقف عليه
بالياء ومنهم من يقف عليه بغير ياء . فمن مذهبه أن يقف عليه بالياء يكتبه بالياء
ومن مذهبه أن يقف عليه بغير ياء يكتبه بغير ياء .

وإن كان مبنياً في غير النداء فإنَّكَ تكتبه بالياء أبداً على كل حال .

باب آخر من الهجاء

الهجاء ينقسم قسمين : قسم للسمع وقسم لرأى العين . فالذي هو للسمع هو خطّ العروضين . وذلك أنّهم يكتبون ما يسمعون خاصة ، لأنّ الذي يُعتدّ به في صنعة العروض إنّما هو ما لفظ به .

والهجاء ينقسم سبعة أقسام : ممدود ومقصور ومهموز ومنقوص وما زيد فيه أو نُقص منه وما كتب على لفظه .

فالمقصور هو ما في آخره ألف ، وقد تقدم ذكره . والمنقوص قد تقدم ذكره . وهو ما في آخره ياء قبلها كسرة . وأما المهموز فقد أفردنا له باباً . والممدود بعض المهموز وسيذكر .

وأما الذي نُقص منه فمحصور وكذلك ما زيد فيه . وما عدا هذا فهو المكتوب على لفظه .

والذي زيد فيه في الخط ينقسم قسمين : قسم زيد فيه فرقاً بين مشتبهين وقسم زيد فيه لغير فرق .

فما زيد فيه فرقاً بين مشتبهين كتابتهم مائة بالألف فرقاً بينه وبين منه . وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّها تكثُرُ زيادتها . وكان حرف العلة ألفاً لأنّ الألف تشبه الهمزة ، وأيضاً فإنّ الفتحه من جنس الألف .

وجعل الفرق في مائة ولم يجعل في منه لأمرين : إمّا لأنّ مائة اسم ومنه حرف ، والاسم أحمل للزيادة من الحرف . وأما لأنّ المائة محذوفة اللام . دليل ذلك قولهم : أمأيت الدراهم ، فجعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال . ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال .

فإنّ جمعت فبإجماع أنّك لا تزيد الألف نحو مئتين ومئات . وإنّ ثبّت ففيه خلاف . فمنهم من يزيد الألف ومنهم من لا يزيد الألف . والذي لا يزيد الألف يقول : قد زال الموجب ، والذي يزيد يقول : الثنية مبنية على لفظ

الواحد أبداً ، أعنى أنَّها يسلم فيها بناء الواحد ، فجوت في الخط على حكم الواحد .

ومما زادوا فرقا بين مشتبهين زيادة الواو في أولئك ، فرقا بينه وبين إليك . وكانت الزيادة من حروف العلة لأنَّ حروف العلة كما تقدم تكثر زيادتها ، وكانت الزيادة الواو لأنَّ الواو من جنس الضمة ، وجعل الفرق في أولئك ولم يجعل في إليك لأنَّ أولئك اسم واليك حرف والاسم أحمل للزيادة من الحرف . ومما زادوا فرقا بين مشتبهين زيادتهم / الواو في عمرو فرقا بينه وبين [٢١٠ظ] عُمَرَ ، وكانت الزيادة من حروف العلة لأنَّ حروف العلة ثلاثة : الواو والألف والياء ، لم تكن الألف لثلاثا يلتبس المرفوع بالمنصوب ، ولم تكن الياء لثلاثا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم مثل : يا عُمَرَى ، فلم يبق مايزاد إلاَّ الواو . وجعلت الزيادة في عمرو ولم تجعل في عُمَرَ لأنَّ عُمَرَ أخف من عُمَرَ وذلك أنَّ عُمَرَ منصرف وعُمَرَ غير منصرف .

ومما زادوا فرقا بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط زيادتهم الواو في يا أُوخِيَّ ، فرقا بينه وبين يا أُخِيَّ (١) . وكانت الزيادة من حروف العلة لليلة التي تقدمت ، وكانت الواو لأنَّها من جنس الضمة . وجعلت في أُوخِيَّ ولم تجعل في أُخِيَّ لأنَّ أُوخِيَّ قد غير بالتصغير والتغير بأنس بالتغير ، فلذلك كان في أُوخِيَّ . وأيضاً فإنَّ التصغير فرع والفرع أحمل للزيادة . ومذهب أكثر أهل الخط أنَّها لا ترداد ، وسبب ذلك أنَّ التصغير فرع عن التكبير وليس هو بناء أصل . وأيضاً فإنَّ أُوخِيَّ لم يكثر استعماله .

ومما زادوا فيه فرقا زيادتهم الألف في واو الضمير . واختلفوا في ذلك فمنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير وواو العطف وذلك في ما كان من واوات الضمير منفصلا ، وذلك نحو : كفروا ووردوا ، ألا ترى أن كفروا لو ورد بعده فعل لالتبس بالعطف ، إذ يمكن أن يكون كفروا فعل ، ثم حملت الضمائر غير المفصولة على المفصولة .

(١) قال الزجاجي : وكتاب زماننا لا يزيدونها ويكتفون بالضمة منها . الجمل ٢٧٢ .

وهذا غير مرضي ، لأنَّك إذا زدت الألف التيس بكفّر وافعل .
ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التي من
نفس الكلمة (١) .

وهؤلاء يذهبون إلى أنه لا يجوز زيادة الألف في مثل (لم) (٢) يغزوا .
لأنه لا يلتبس واوه بالواو التي من نفس الكلمة . إذ لو كانت من نفس
الكلمة لأذهبها الجازم .

ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في مثل
ضربوهم ، إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير وضربوهم إذا كانت مفعولة (٣) .
وهذا اللبس لا يعرض إلاّ مع واو الضمير . فألحقت الألف لواو الضمير إذا
كان بعدها ضمير منفصل . أعني ضمير الرفع وأسقطت مع ضمير النصب ،
ثم زيدت بعد كل واو جمع وإن لم يلحقها ضمير متصل .

وأما الذي زيد لغير الفرق فكل إدغام يكون من كلمتين ، فإنَّك تكتب
الحرف المدغم على الأصل قبل الإدغام ، فكتب : من يومين بالتون (٤) ،
على الأصل . ولذلك جعلوا للام التعريف المدغمة فيما بعدها صورة ، نحو :
الرجل ، لأنها من كلمة وما أدغمت فيه من كلمة أخرى ، إلاّ الموصولات
فإنّ لام التعريف منها لا تثبت لها صورة نحو : الذي والتي ، لأنها لما لزمّت
الموصول صاروا كأنهما كلمة واحدة ، إلاّ اللذين فإنَّك تكتبه بلامين .

ومنهم من ذهب إلى أنّ لام التعريف / انما كتبت مفعولة لئلا يلتبس [٢١١ و]
الخبر بالاستفهام عن النكرة ، ألا ترى أنك لو كتبت : أرجلُ فعل كذا .
لالتبس بقولك : أرجلُ فعَل كذا ؟ وكذلك حكم لام التعريف إذا
دخل عليها لام الجر ولام الابتداء . إلاّ أن يفضى ذلك الى اجتماع ثلاث
لامات في نحو : لليل وليلسان . فإنك لا تثبتهما في الخط ، إلاّ أنك
أثبت ألف الوصل مع لام الابتداء فرقاً بين لام الابتداء ولام الجر .

(١) وبه قال الزجاجي في الجمل ٢٧٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الواضح ان في العبارة سقطاً فالعنى مضطرب .

(٤) سقط (بالتون) من ج .

وأما أن اذا وقعت بعدها لا ففيها ثلاثة مذاهب : منهم من يكتب ان مفصولة النون من لا على ما ينبغي أن تكتب عليه كل مدغم من كلمتين . ومنهم من يكتب نون أن مفصولة من لام الابتداء اذا كانت أن مخففة من الثقيلة ، لفصل الاسم المضمّر بين النون وبين لا ، فإذا كانت الناصبة للفعل كتبها متصلة على اللفظ .

ومنهم من يكتب النون مفصولة ان أدغم بغنة وغير مفصولة ان أدغم بغير غنة ، لأنه اذا أدغم بغنة فكأنه قد أبقي بعض النون ، واذا أدغم بغير غنة لم يبق للنون أثر ، والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال .

وأما ممّا فلا يخلو أن تكون ما الداخلة عليه (١) من حرفاً أو اسماً ، فإن كانت حرفاً فإنك لا تفصل نون « من » ما لأنّهما قد صارا كالكلمة الواحدة . فإن دخلت على ما التي هي اسم فلا يخلو أن تكون ما استفهامية أو خبرية . فإن كانت استفهامية كتبت متصلة نحو : مِمَّ ؟ وتحذف ألف ما للدخول حرف الجر عليها لأنّها لما حذفت منها الألف صار حرف الجر كأنه عوض منها فترلت معه مترلة اللفظ الواحد .

وان كانت غير استفهامية كتبها مفصولة على قياس ما هو من كلمتين . وأما مِمَّنْ فلا يخلو أن تكون « من » منه استفهامية أو غير استفهامية . فإن كانت استفهامية كتبها متصلة إجراءً لمن مجرى ما ، لأنّها أختها . وان كانت غير استفهامية كتبها مفصولة على قياس ما هو من المدغمات على حرفين من كلمتين .

ومما نقص منه كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل اذا كان بعد عدد نحو ثلاثة دراهم . فمنهم من يحذف الألف منه ، إلا أن يؤدي الى الجمع بين مثلين نحو دنانير ، فإنك تكتبه بالألف لثلا يؤدي الى اجتماع المثلين وهو التونان .

(١) كذا والوجه : عليها .

وقد ثبتت الألف في جميع ذلك قليلا .

ومما نقص منه الألف كل اسم أعجمي قد كثر استعماله نحو ابراهيم واسماعيل . فإن لم يكثر استعماله نحو طالوت وجالوت كتبه بالألف . ومما نقص منه الألف كل اسم علم قد كثر استعماله ثانيه ألف نحو قاسم وحارث ومالك وخالد .

ومنهم من يشترط : إلا أن يؤدي حذفه الى لبس مثل عامر ، فإنك لو حذف الألف / لالتبس بعمر ، وقد يكتب كله بالألف قليلا . [٢١١ظ] ومما نقص منه الألف كل جمع بالألف والتاء ، وهذا الجمع لا يخلو أن يكون فيه ألف سوى ألف الجمع أو لا يكون . فإن كانت فيه ألف سوى ألف الجمع فيجوز في ألف الجمع الحذف والإثبات ، والحذف أحسن نحو سموات .

فإن لم يكن فيه ألف سوى ألف الجمع جاز فيه وجهان : حذفها وإثباتها . وإثباتها أحسن نحو مسلمات .

ومما حذف منه همزة الوصل : بسم الله الرحمن الرحيم ، إذا كان مبتدأ . فإن تقدمه شيء لم يحذف منه شيء .

ومنهم من قال : لم يحذف من اسم ولا في موضع وما جاء على صورة الحذف فإنما هو على لغة من يقول : بسم الله . ثم خفف كما يقولون في إيل : إبل (١) ، وعليه قوله :

بسم الذي في كُـلِّ سورةٍ سِـمُهُ (٢)

ومما حذف منه همزة الوصل : ابن . بشرط أن يكون مفرداً مذكراً صفة واقعاً بين اسمين علميين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية واللقب .

(١) انظر معاني القرآن ١٢/٢ .

(٢) لم ينب لقائل . وقوله : بسم ، متعلق بقوله : ارسل في البيت السابق للشاهد . النوادر

١٦٦ ، اصلاح المنطق ١٣٤ ، المقتضب ٢٩٩/١ : المنصف ١/٦٠ ، الانصاف ١٠ ،

شواهد الشافية ١٧٦ .

ومما نقص منه كل ما في أوله همزة الوصل إذا تقدّمها همزة الاستفهام نحو استخرج : فتدخل عليه همزة الاستفهام فتقول : أَسْتَخْرِجَ ؟ إلا أن تكون همزة الوصل مفتوحة نحو : أَلرَّجُلُ ؟ فإنك تثبتها في الخط وسبب ذلك لو قلت : الرجل ، وحذفتها لالتبس الخبر بالاستفهام فذلك ثبت في الخط فتقول : أَلرَّجُلُ ؟ فإن تقدّم همزة الوصل المفتوحة لام الجر حذفت نحو : لِلرَّجُلِ .

ومما نقص منه ما يجتمع فيه ألفان نحو كساء أو رداء ويا ابراهيم وبأيها . ومما نقص منه ما يجتمع فيه ثلاث ألفات مثل : سماءات ، تحذف منه أَلِفٌ واحدة فتبقى أَلِفَانِ ومنهم من يحذف أَلَفَيْنِ وتبقى واحدة . والذي يحذف واحدة يفرّ من توالي الحذف .

ومما نقص منه ما يجتمع فيه واوان مثل طاووس وناووس (١) ورؤس إلا أن يكثر الحذف نحو اشتوى فإنك إذا ألحقت به واو الضمير فتقول : اشتوا ، فتبقى الواو ساكنة مع الألف فتحذف الألف ، فلو حذفت الواو لكسر الحذف .

ومما حذف منه ما يجتمع فيه ثلاث ياءات مثل النيسين ، فتحذف واحدة منها فيبقى اثنتان .

ومما نقص منه أسماء الأعداد نحو ثلاثة وثمانية وثلاثة عشر وثمانية عشر إلا ما حذف منه فإنه لا يحذف لثلاث ياءات الحذف نحو ثمان عشرة أو ثمان لأنه قد حذفت الياء . فلو حذفت الألف لكسر الحذف .

ومما حذف منه الألف كل جمع سلامة بالواو والتون ثمانية الف . من الصفات بشرط أن تدخل الألف واللام عليه نحو الضاربين والغانمين والكافرين ، إلا أن يكون جمع السلامة مدغماً أو منقوصاً . فإن كان

(١) كذا في النسخ كتبت يواوين والوجه حذف أحدهما .

مدغماً مثل العادّين ، فإنك لاتحذف منه الألف لثلاثا يتوالى عليه الاجحاف بال حذف والإدغام .

وكذلك ان كان منقوصاً مثل القاضيين فإنك لاتحذف منه الألف لثلاثا يكسر الحذف .

ومن الحذف / حذفهم الألف من أسماء الإشارة مثل [٢١٢و] أولئك : لكثرة الاستعمال .

وما بقي فهو مكتوب على لفظه بالنظر إلى الابتداء والوقوف نحو يأتيك . يكتب بالألف نظراً إلى الابتداء ، أو قائمة تكتبها بالهاء نظيراً إلى الوقف . وينقسم قسمين : قسم كان ينبغي أن يكتب موصولاً فكتب مفصولاً (١) وقسم كتب على ما يجب ان يكتب عليه .

فالذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفصولاً كتابتهم إن وأخواتها إذا دخلت عليها ما الحرفية موصولة ، فرقاً بينها وبين ما الاستفهامية وكان الذي كتب موصولاً ما الحرفية ، لأن الحرف أشد اتصالاً بما قبله من الاسم . والذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفصولاً كل كلمتين اذا كان الواحد منهما على حرف نحو : بك ، تكتب الباء (على حرف) (٢) متصلة بما بعدها ، إلا ان تكون من الحروف التي لاتتصل ، فإنها تكتب مفصولة نحو : وزيد .

وكذلك «منك» تكتب من متصلة بالضمير لأنه على حرف واحد ، كذلك «منها ومنه» لان هذه زوائد على الضمير .

وكان ينبغي أن يبين حكم الخط والنقط لقوله في الباب : واعلم أن هذه الحروف الثماني والعشرين لها تسعة عشرة صورة ، على عدد الصور التي ثبتت في أبي جاد لأنها إمام (٣) الكتاب ... الفصل .

(١) كذا وهو يريد العكس .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) ج ، ر : أم ، والتصحيح من الحمل ٢٧٢ .

السبب في أن جعلت بعض الحروف على صورة واحدة وباقيها على صور مختلفة تقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب ما نذكر في باب الإدغام ، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب على صورة منفردة ليست لغيره من الحروف على أنه كان الأولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لا يقع التباس بين الحروف أصلاً ، ولذلك دخل لسان العرب من التصحيف ما لا يدخل غيره من الألسنة .

فلما كانت بعض هذه الحروف على صورة واحدة احتاجوا إلى النقط للفرقة بين الحروف .

فما كان من هذه الصور لحرفين (١) فاختلف أهل النقط فيهما . فممنهم من ينقط أحدهما ويترك الآخر . ومنهم من ينقط نقطة فوق الصورة لأحد الحرفين ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر .

فحجة الأول أن نقطها لأحد الحرفين وترك نقطها للآخر مزيل للبس وهو أخصر . وحجة الذي نقطها للحرفين أنه قد يمكن أن يتوهم لو تركت لأحدهما غير منقوطة لتوهم أنه نسي نقطها .

فالذي ينقطها لأحد الحرفين يجعل النقطة بواحدة فوق الصورة ويغفلها للآخر ، وعلى ذلك أمر كل صورة بحرفين إلا الصورة التي للشين والسين . فإنما أغفلت السين ونقطت للشين ثلاثة لأنها لو نقطت بواحدة لأمكن أن يتوهم أنها ثلاثة أحرف نحو بين أو تنن أو غير ذلك ، فلذلك نقطوها بثلاث / نقط لأنه لا يمكن أن يتوهم [٢١٢ظ] أن كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد .

فإن كانت الصورة لثلاثة أحرف نقطت لأحدهما بواحدة من فوق وللآخر واحدة من أسفل وأهملت الثالث نحو الجيم والحاء والياء . فإن كانت لخمسة أحرف وهو أقصى ما جعلت له الصور نقطت لأحدهما

(١) ج ، ر : بحرفين ، وهو تحريف .

بنقطة من فوق والثاني من أسفل والثالث بنقطتين من فوق والرابع بنقطتين من أسفل والخامس بثلاث من فوق ، وذلك نحو النون والياء والباء والتاء والتاء .

وما كان من الصور لحرف واحد لا يحتاج إلى نقط .

وأما الحركات فلما كانت بعض الحروف عملت على صورها فائضمة واو صغيرة على هذه الصورة (وُ) والفتحة الف صغيرة ممتدة على طول الحرف ، ولو لم تكن كذلك لالتبس بالألف وصورتها (َ) والكسرة ياء صغيرة وجعلت من أسفل الحرف لأنها قد يخل بها سرعة الخط فتلتبس بالفتحة وصورتها (-) .

وأما السكون فصورته صاد صغيرة على هذه الصورة (ص) وهي الصاد من صفر لان الصفر : الخالي . ولذلك جعلت علامة على كون الحرف صفراً من الحركة ، وذلك يطرد في كل ساكن إلا في حروف المد واللين فإنها لم تحتج إلى علامة لأنها لايتوهم أنها متحركة . ومنهم من يجعل عليها علامة .

وأما المدّ فصورته مد وهو مد خط ، ومعناه الأمر بالمد .

أما الشدّ فصورته كصورة الشين إلا أنّها أصغر منها على هذه الصورة س وهي الشين من شديد ، علامة على ان الحرف شديد .

وأما الصلة فلما كانت علامة على اتصال حركة الحرف بالساكن الذي دخلت عليه همزة الوصل وكان الذي اتصل بالساكن إنما هو امتداد صوت الحركة ، جعل علامة كعلامة المد وكانت مع الحركة المضمومة في وسط ألف الوصل ومع الكسرة في أسفله ومع المفتوحة في أعلاه .

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجْدِيُّ
أَسْلَمَ الْإِسْلَامَ الْإِسْلَامَ

باب أحكام الهمزة في الخط

الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجوز فيه تسهيلها أو لا تكون .
فإن كانت في موضع فيها تسهيلها كان خطها على حسب ما يسهل . فينبغي
أن تبيين المواضع التي يجوز فيها تسهيلها من المواضع التي لا يجوز فيها ذلك .
فالهمزة لا يخلو أن تكون أولاً أو حشواً أو طرفاً . فإن كانت أولاً فلا
يجوز تسهيلها فإنها إذا سهلت تقرب من الساكن والساكن لا يبدأ به ،
وتكون صورتها ألفاً . فإن كانت حشواً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة .
فإن كانت ساكنة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالضم أو بالفتح
أو بالكسر . وكيفما كان فإنها تدبرها حركة ما قبلها .

فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً مثل كأس . وإن كان قبلها ضمة أبدلت
واواً مثل تؤمن . وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء مثل بشر .

وصورتها / في الخط على قياس تسهيلها . [٢١٣و]
فإن كانت الهمزة متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً .
فإن كان الذي قبلها ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً
صحيحاً .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإن تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة
إلى الساكن قبل وتحذف الهمزة فتقول في تسهيل دِفْثِكَ وَيَثْأُونَ : دِفْثُكَ
وَيَثْأُونَ ، ولا صورة لها في الخط لأنها لا تثبت في التسهيل .

فإن كان الساكن حرف علة : ياء أو واو أو ألف ، فإن كان حرف العلة
ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا زائدين أو أصليين . فإن كانا أصليين مثل
شَيْثُكَ ووضوؤُكَ فحكمه حكم الساكن قبله حرف صحيح في التسهيل والخط .
فإن كانا زائدين فإن تسهيله يكون بأن تقلب الهمزة مع الياء ياء ومع الواو
واواً وتدغم الياء في الياء والواو في الواو فتقول في نَيْثُكَ ووضوؤُكَ : نَيْثُكَ
ووضوؤُكَ ، فلا تثبت لها صورة في التسهيل ، وكذلك لا تثبت في الخط .

فإن كان الساكن ألفاً فإن تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها .
فإن كانت الحركة فتحة فإن تسهيلها بينها وبين الألف ، فينبغي أن تكون
صورتها ألفاً فيجتمع ألفان فتحذف ، فلا تثبت لها صورة .

فإن كانت حركة الهمزة كسرة فبينها وبين الياء فتقول في سائل : سائل ،
فتثبت لها صورة الياء .

فإن كانت حركتها ضمة فبينها وبين الحرف الذي منه حركتها فتكون صورتها
واواً فتقول : طاؤس (١) .

فإن كانت الهمزة متحركة وما قبلها متحرك فلا يخلو أن تكون متحركة بالفتح
أو الضم أو الكسر . فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثل سأل أو بالضم مثل جؤن (٢) أو بالكسر مثل مشر (٣) .

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم ، لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثلاً قؤول أو بالضم مثل رؤوس أو بالكسر مثل يستهزئون .

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالكسر لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً
بالفتح مثل : سئيم ، أو بالضم مثل سئيم أو بالكسر مثل مئيم .

وكيفما كانت الهمزة متحركة بضم أو فتح أو كسر وكذلك كل ما قبلها
(كان) (٤) حكم تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وكذلك
صورتها في الخط ، إلا الهمزة المتحركة بالفتح المضموم ما قبلها مثل جؤن أو
المكسور ما قبلها مثل مشر في مذهب سيويه ، فإن تسهيل ذلك بأن تبدل الهمزة
حرفاً من جنس ما قبلها فتقول في جؤن جئون فتبدل الهمزة واواً محضة .
وكذلك تقول في مشر : مير ، فتبدل الهمزة ياء محضة (٥) .

(١) طاؤس لغة في الطاووس وهو الطائر المعروف . اللسان : طيس .

(٢) جؤن جمع جؤنة يوزن جنعة ، وهي حق توضع فيه الحلى .

(٣) مشر جمع مشرة يوزن سلمة وهي العداوة والحقد .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الكتاب ١٦٤ / ٢ .

وما بقي عند سيويه بينه وبين الحرف الذي منه حركته على ماتقدم (١) إلا أبا الحسن الأخفش والكوفيين (٢) فإنه زاد على ما استثنى سيويه الهمزة المضمومة المكسور ماقبلها مثل يستهزئون، والهمزة المكسورة المضموم ماقبلها مثل سُئِمَ ودُئِلَ فإنه يسهلها/بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة الحرف [٢١٣ظ] الذي قبل الهمزة فتقول في مثل يستهزئون : يستهزبون ، بإبدال الهمزة بـاء محضة ، وتقول في تسهيل سُئِلَ : سُول ، بإبدال الهمزة واواً محضة. والصحيح في القياس أن تسهل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياماً على نظائرها من الهمزات المتحركة ماقبلها .

وكذلك ينبغي أن تفعل بالفتوحة المكسور ماقبلها أو المضموم لولا السماع ، على أن موجب البذل في المفتوحة المضموم ماقبلها أو المكسور أقوى من الموجب لذلك في المضمومة المكسور ماقبلها والمكسورة المضموم ماقبلها . ألا ترى أنه لا يمكن أن يكون ماقبل الألف مكسوراً ولا مضموماً ، وقد يمكن أن يكون ماقبل الواو الساكنة كسرة وما قبل الباء الساكنة ضمة وإن لم تتكلم العرب بذلك (٣).

فإن كانت الهمزة طرفاً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة . فإن كانت ساكنة فإنه يديرها بحركة ماقبلها . فإن كان ماقبلها مكسوراً سهلت بإبدالها بـاء . فإن كان ماقبلها مضموماً سهلت بإبدالها واواً وإن كان ماقبلها مفتوحاً بإبدالها سهلت ألفاً ، ويكون الخطأ على ذلك .

وإن كانت متحركة فلا يخلو أن يكون ماقبلها ساكنة أو متحركة . فإن كان ساكنة فلا يخلو أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً . فإن كان حرفاً صحيحاً فقياس تسهيله بحذف الهمزة والفاء حركتها على الساكن قبلها ولا صورة لها في الخط .

(١) الكتاب ١٦٤/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٧/١ ، الجمل ٢٧٩ .

(٣) الواضح ان ذلك جاء في مثل قولهم : يئس ويئس .

وإن كان الساكن حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واو أو ألفا .
فإن كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكونا زائدين أو غير زائدين . فإن كانا غير
زائدين فقياس تسهيلها على قياس ما ذكر في الحشو وكذلك خطها .
وكذلك أيضاً إن كانا زائدين فقياس تسهيل الهزمة وخطها على قياسها حشواً .
وإن كان الساكن ألفاً فإنك تكتبها على قياس الوقف ، وأنت لو وقفت
لكانت ساكنة في حال الرفع والمخفض ولا يمكن إبدالها لأن ما قبلها ساكن
ولا إدغامها لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فلما لم يمكن تسهيلها كتبت
ألفاً على قياس الهزمة التي لا يجوز تسهيلها .
وأما في حال النصب فقياس خطها أن تكتب ألفاً على قياس تسهيلها إلا
أنه يجتمع ألفان فتحذف الواحدة منهما في الخط .
فإن كان ما قبلها متحركاً فإنها تكتب على قياس تسهيلها في الوقف ألفاً
على كل حال .

رَفَعُ

عبد الرحمن (الرحمن) (الرحمن)
السنة (الرحمن) (الرحمن)

باب المقصور والمدود

اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة .
فمنهم من زعم أنه سمي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب أي منه منه
ومنه قوله تعالى : حورٌ مقصوراتٌ في الخيام (١) . أي ممنوعات .
ومنهم / من ذهب إلى أنه سمي مقصوراً لأنه قصر عن الغاية التي للمد ، [٢١٤ و]
ألا ترى أن الالف أطول ماتكون مدّاً اذا كان بعدها همزة ، فإذا
لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المددعة همزة .
وهذا المذهب الأخير عندى أحسن وإن كان سيويه ذهب إلى الاول (٢) ،
لتسميتهم مثل حمراء ممدوداً لجهلهم المدود في مقابلة المقصور ، دليل
على أن المراد بتسميتها مقصورة أنها قد قصرت عن رتبة المدود .

• • •

وهذا الباب ينقسم قسمين : مقيس ومسموع . فالمقيس كل ماله قياس
يوجب قصره أو مده . والمسموع : ما لا يعرف مده وقصره إلا بطريق السماع .
فالمقيس من المقصور كل مصدر لفعل غير متعدي معتل اللام على فعِل
واسم الفاعل منه على وزن فعِل أو أفَعَلَ (٣) أو فعلان ، فإنه مقصور
على وزن فعِل نحو : عَمِيَ فهو أَعْمَى ، وصَدَى فهو غَرَى
صدر وطوى طوى فهو طَيَّان . وشدّ من ذلك الغراء ، يقال : غَرَى
بغرى فهو غَرَى والمصدر الغراء ، قال الشاعر :

(١) الرحمن : ٧٢ .

(٢) الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) ج ، ر : فعل ، وهو تحريف .

٦٨١ إذا قلت مهلاً غارت العين بالبُكا

غراء ومدتها مدامعُ حُفْلُ (١)

وكل جمع لفعلته أو فعلته المعتلتي اللام فإنه مقصور ويكون على وزن
فِعْلٌ مع فِعْلَةٍ وعلى وزن فُعْلٌ مع فُعْلَةٍ نحو دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ وكِسْوَةٌ
وكِسِيٌّ ومِشِيَّةٌ ومِشِيٌّ وفِرِيَّةٌ وفِرِيٌّ .

وكل جمع لفعليل على معنى مفعول على وزن فَعْلَتِي فهو مقصور نحو
جَرِيحٌ وجَرَحَتِي وصَرَعٌ وصَرَعَتِي .

وكل ما كان على وزن فِعْلِيلِي فهو مقصور نحو القَبِيلِي ، إلا ما شذ كالخِصْبَاءِ
والخِلْفَاءِ .

وكل جمع لأفعل مما هو آفة أو عاهة على وزن فَعْلَتِي فهو مقصور نحو أَحَدٌ
وَحَمَقَتِي وَأَنْتُوكَ وَتَوَكَّى .

وكل جمع على وزن فُعَالِي أو فُعَالِي نحو سُكَّارِي وَأَسَارِي فهو مقصور .
وكل ما كان من أسماء المعنى في آخره ألف فهو مقصور نحو الخَوْزَلِي
والتَّهْدِيبِي (٢) .

وكل ما كان على وزن فَعْلَتِي فهو مقصور نحو البَشَكِي والمَرَطِي (٣) وجَمَزَي .

(١) لكثير عزة . ورواية الديوان : أسلو . ورواية السيرافي : فاضت ... نهل . غارت من غار
الغيث الأرض يغيرها إذا سقاها . حقل : متلة . قال ابن هشام في التوضيح : قال ابن
مصفور وغيره : وشذ الغراء بالمد مصدر غرى ... وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيد حكى
غاريت بين الشيتين غراء أي واليت ثم أنشده ، وعلى هذا فالمد قياسي ، لأن غاريت غراء
مثل قاتلت قتالا ، غاريت فاعلت من غريت به . ٨١ .

التوضيح ٢ / ٢١٢ ، وانظر المخصص ١٢ / ٦٨ ، ١٣ / ١٥٤ ، ١٤ / ١٠٣ ، شرح المفصلات
٧٦٧ ، شرح السيرافي ٥ / ٥ (التيمورية) ، الصحاح : غرا ، ابن يعيش ٦ / ٣٩ ، العيني
٤ / ٥٠٩ ، الديوان ٢ / ٣٠ .

(٢) الخوزلي : مشية فيها تناقل وتراجع .

(٣) ناقة بشكي : خفيفة المشي سريعة . وفرس مرطي : سريعة ، والمروط : سرعة المشي
والمنو .

وكل اسم في آخره ألف بعدها تاء تأنث وإذا جمع تحذف منه التاء فهو مقصور نحو قَطَاة وقَطَا ونَوَاة ونَوَى .

وكل صفة على وزن فَعْلَاءَ لامها حرف علة فالصفة منها للمذكر على وزن أفعل مقصور نحو قَتَوَاءُ أو أَقْنَى (١) وعشواء أو أعشى .

وكل صفة على وزن فُعْلَى لامها حرف علة والمذكر منها الأفعل فجمعها على وزن فُعَا (٢) مقصور نحو الدُّنْيَا والدُّنَا والْعُلَى والعُلَى . وتقول في المذكر الأدنى والأعلى . وكل صفة على وزن أفعل للمفاضلة ولم تستعمل بمنّ فالْمُؤَنَّث منها على وزن فُعْلَى مقصور نحو الأفضَل والفضْلَى والأَكْبَر والكُبْرَى .

وكل مصدر لفعل معتل اللام في أوله ميم زائدة فهو مقصور نحو مَدَعَى ومَرَعَى ومَسَعَى ومَغَزَى .

وكل اسم مفعول من فعل معتل اللام زائدة على ثلاثة أحرف فهو مقصور نحو أعطيته فهو مُعْطَى ورأيته فهو مُرَامَى .

وكل فعل في / آخره حرف علة وقبل حرف العلة منه فتحة فهو مقصور [٢١٤ظ] نحو أَعْطَى وسَاهَى ورَامَى .

والمقيس من الممدود كل مصدر من فعل معتل اللام قبل آخره ألف فهو ممدود نحو إعطاء واستدناء ورياء .

وكل اسم لصوت على وزن فُعَالٍ أو فِعَالٍ فهو ممدود مثل الشُعَاء والدُعَاء والرُّغَاء والنِّدَاء .

وأما البكاء فيمدّ ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مدَّةً ومن ذهب إلى الحُزْن قصره (٣)، قال الشاعر :

(١) الأَقْنَى الذي في انفه احديداب .

(٢) في ج ، ر : فَعَلَا ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٣ ، الكامل ١ / ٢٢٢ ، المقصور والممدود لابن ولاد ١٥ .

٦٨٢ بكت عيني وحق لها بُكاها

وما يُغنى البكاء ولا العويل (١)

فقصر الأول لأنه ذهب به إلى الحزن، و مدَّ الثاني لأنه ذهب به إلى الصوت.
وكل جمع على وزن أفعلاء وفُعلاء فهو ممدود نحو أنبياء أو خُلَفَاء.
وكل اسم جمع على وزن فَعَلَاء نحو الحَلَفَاء والقَصَبَاء والطرَفَاء فهو ممدود (٢).

وكل أفعال صفة يكون المؤنث منه ممدوداً على وزن فَعَلَاء نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء .

وكل اسم على وزن فَعَلَاء فالغالب عليه المد نحو عَشْرَاء (٣) ونُفَسَاء .
وقد يجيء مقصوراً نحو شُعْبِي ، اسم أرض ، وأَرَبِي ، اسم للداهية .
وكل اسم في آخره تاء تأنيث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة وأنتك إذا جمعته تحذف الياء فهو ممدود نحو عَظَابَةٌ وصَلَابَةٌ (٤) وَسَمَاوَةٌ ، تقول في جمعها عِظَاء وصِلَاء وَسَمَاء .

وكل جمع على وزن أفعلة فالفرد منه ممدود نحو أرشيّة واحدا رِشَاء (٥)
وأكسيّة واحدا كِسَاء ، إلّا أنديّة فإنّه شاذّ ، والوجه منه : نِدَاء ، قال :
٦٨٣ في ليلةٍ من جمادى ذات أنديّة

لايُبصِرُ الكلبُ من ظلماتها الطُنْبَا (٦)

(١) لسان من شعر في رثاء الحمزة بن عبد المطلب ، وورد في ديوان كعب بن مالك . ومفعول يغنى محذوف تقديره : شيئاً . الكتاب ٢ / ١٦٣ ، المقتضب ٣ / ٨٦ ، الكامل ١ / ٢٢١ ، شرح السبع ١٨ ، المقصور والممدود لابن ولاد ١٥ ، الروض الأنف ٢ / ١٦٥ ، شواهد الشافية ٦٦ ، ديوان كعب بن مالك ٢٥٢ ، المخصص ١٦ / ١٨ .

(٢) الخلفاء والقصباء والطفراء أسماء لأنواع من النبات . الذكر والمؤنث ١٢٣ .

(٣) العشراء : الناقة التي اتى عليها عشرة أشهر من وقت لقاحها .

(٤) المضادة : دويبة أكبر من الوزغة ، والصلاية كل حجر عريض يثق به .

(٥) الرشاء : الحبل الذي يربط به الدلو .

(٦) لمرة بن محكان . الطنب جمع طنب وهو الحبل الذي تشد به الخيمة . وجمادى عند العرب الشتاء .

كله ، في جمادى كان أو في غيرها . والكلب يضرب به المثل في حدة الرؤية . آيات المعاني

٢٢٣ ، المقتضب ٣ / ٨١ ، الخصائص ٣ / ٥٢ ، ٢٣٧ ، شرح مشكلات الحامسة ٤٤٤ ،

شرح الحامسة للمرزوقي ١٥٦٣ ، المخصص ٢ / ٥٥ ، ١٥ / ١٠٩ ، شواهد الشافية ٢٧٧ .

وزعم أبو العباس أن أندية جمع نداء الذي هو جمع ندى ، لأن فعلاً جمع على فعال نحو حَمَلٌ وجِمَالٌ (١).

وهذا الذي قال يجوز قياساً إلا أنه لم يسمع نداء في جمع ندى.

وكل اسم على فعلة معتل اللام فإنه يجمع على وزن فعال فيكون ممدوداً نحو رَكْوَةٌ ورُكَّاء (٢) ، وفَسْوَةٌ وفُسَاءٌ . وشذَّ من ذلك قرية وقَرْىٌ وكَوْةٌ وكَوَى .

وكل اسم على فعَلٌ معتل اللام فجمعه على وزن فعال ممدود نحو ظَبْيٌ وظِيَاءٌ ودَكُوٌ ودِيَاءٌ .

وكل اسم على فعَلٍ أو فعِلٌ معتل اللام فجمعه على وزن أفعال نحو صَدَى وأَصْدَاءٌ وَقَتَا وأَقْنَاءٌ ونِضْرٌ وَأَنْضَاءٌ وشِلُوٌ وَأَشْلَاءٌ .

وكل اسم على وزن فعَلَلَاءٌ نحو عَقْرَبَاءٌ وحَرَمَلَاءٌ (٣) . أو على وزن فاعلاء نحو السابياء (٤) والقاصعاء (٥) . أو على وزن فاعولاء نحو عاشوراء أو فعَّلاء نحو عَجاساء (٦) وبرأكاء (٧) فهو ممدود.

فهذا جميع ما يدرك من المقصور والممدود قياساً . وألحق بعض النحويين بمقيس الممدود والمقصور كل مقصور أو ممدود له من الصحيح ما هو على وزنه ومعناه وذلك نحو السَّنا ، إذا أردت اللهب أو النبات فإنه مقصور لأن نظيره في اللفظ والمعنى إذا أريد به الضوء اللهب وإذا أريد به النبات شَجَرٌ . وإذا أريد به الشرف / فهو ممدود ، تقول : السَّناءُ ، لأن نظيره من الصحيح [٢١٥] وفي الوزن والمعنى المجتال .

(١) هذا التوجيه للأخفش كما ذكر ابن جني ، ولم يرد توجيه آخر للسَّنة في المختضب ٣ / ٨٢ ،

وانظر الخصائص ٣ / ٢٣٧ ، وشرح مشكلات الخامة ٤٤٤ ونج : كحبل وجبال .

(٢) الركوة : إناة من جلد يشرب فيه الماء .

(٣) حرملاء : اسم موضع .

(٤) السابياء : المواشي الكثيرة ، والبراب الرقيق الذي يخرج من البربوع من جحره .

(٥) القاصعاء : جحر البربوع أو قم الحمر .

(٦) العجاساء : الإبل النظام السماء .

(٧) البرأكاء : الثبات في الحرب . والجد : ساحة القتال .

وهذا فاسد . لأنه من حيث كان له من الصحيح الذي في معناه ماهو وزنه لا يلزم أن يكون مقصوراً ولا ممدوداً ، ألا ترى أنه لو لزم أن يقصر السنان نظيره اللهب للزم أيضاً أن يقال سَنَوْ لأن نظيره ضَمَوْ . ولو لزم أن يمد السنان لأن نظيره الجلال للزم أيضاً أن يقصر لأن نظيره الشرف فدل ذلك على فساد إلحاق مثل هذا بالمقيس .

• • •

وما بقي من المقصور والممدود فلا يدرك ، إلا أن النحويين ذكروا منه ما يكثر دوره في الكلام وهو ينقسم ثلاثة أقسام .
قسم لا يجوز فيه إلا المد أو القصر . وقسم يمد ويقصر بمعنيين ، وقسم يمد ويقصر بمعنى .

فالذي يمد ويقصر بمعنيين : الفتى . إذا أردت به واحد الفتيان كان مقصوراً وإن أردت به معنى الفتوة كان ممدوداً .
والسنان مقصور إذا أردت به الضوء أو النبات المعلوم ، وإن أردت به الشرف فهو ممدود .

والحياء إذا أردت به المطر فهو مقصور وإن أردت به فرج الناقة أو الاستحياء كان ممدوداً .

والنساء إذا أردت به العرق الذي يكون في الفخذ ويجري إلى الساق كان مقصوراً ، وإذا أردت به التأخير كان ممدوداً . قال عليه السلام : من سره النساء في الأجل والبسعة في الرزق فليصِلْ رَحْمَهُ (١) .
والثلوي إذا أردت به الرمل كان مقصوراً وإن أردت به الراية كان ممدوداً .
وعليه قوله :

فجاءت به سبطَ العظام كأنما

عمامته بين الرجال ليواء (٢٢٥)

(١) رواه البخاري : من سره ان يبسط له رزقه أو ينشأ له في أثره.... كتاب البيوع ١٩ .

والذي يمدّ ويقصر بمعنى : الحِمَى المكان المحمى يمدُّ ويقصر
والهيجاء : الحرب تمدُّ وتُقصر ، قال الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كساعٍ إلى الهَيْجاء بغير سلاح (١٦٥)

فقصر . وقال الآخر :

٦٨٤ إذا كانت الهيجاءُ وانشَقَّت العَصَا

فحسبُكَ وَالضَحَّاكَ سِيفٌ مُهَنَّدٌ (١)

والتحوى الذي تعنى به معنى الكلام يمدُّ ويقصر . وفيضواض بمعنى مختلط
يمدُّ ويقصر . والسيماء بمعنى العلامة يمدُّ ويقصر . وأما البكاء فقد تقدم أنَّ
من قصره أراد به خلاف المعنى الذي يريد به إذا مده ، وكذلك الزنا إذا أردت
به المصدر من زنى كان مقصوراً ويكون واقعاً على فعل الواحد ، وإن أريد
به مصدر زانى فهو ممدود ، ويقع على فعل الاثنين .

وأما السرى (٢) فيمدُّ ويقصر بمعنى واحد ، وأنكر الأصمعي مدّه بين
يدي الرشيد ، وخالف في ذلك اليزيدي . واستدل على مده بالمثل السائر :
لانتظر إلى الحرّة عام هدايتها ولا إلى الأمة عام سرائها (٣).

ومما بقى مما يمدُّ ولا يجوز فيه القصر ويقصر ولا يجوز فيه المد فقد
ذكر أبو القاسم منه جملة كافية إلاّ أنّه ذكر من المسموع أشياء تدرك قياساً
فمنها التوى : الهلاك ، وهو من المقيس لأنّه يقال : تَوَى يَتَوَى تَوًى
وطوى يطوي طَوًى ، وقد تقدم في المقيس .

(١) نبه القالي لحرير وليس في ديوانه ، وانشده الفراء شاهداً على نصب الضحاك على أنّه مفعول
معه والعامل فيه معنى الفعل في حبك . وكان ثامة . معاني القرآن ١ / ٤٢٧ ، شرح المفصليات
٢٣٦ ، ذيل الأمالي ١٤٠ ، شرح السيرا في ٢ / ٢٧٤ (التيمورية) ، المخصص ١٦ / ١٤ ،
٩١ ، المفصل ٥٧ ، المغنى ٦٢٢ ، السط ٨٩٩ .

(٢) السرى مصدر تسرى الجارية أي اتخذها سرية أصله تسرر من السرور .

(٣) في الفاخر : ٢٠٣ (لينزج) لا تحدث أمة عام شرائها ولا حرة عام هدايتها . والهاء مصدر
هدى العروس إلى بعلها ، والهدى والهدية : العروس .

ومنه الدُمى وهو من المقيس ، يقال : دُمِيَّةٌ وَدُمِيٌّ كما يقال عُرْوَةٌ وَعُرِيٌّ .
ومنها الْجَلَى / وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس لأنه [٢١٥ظ]
يقال : جَلَى يَجْلَى جَلًى فهو أَجْلَى ، وامرأةٌ جَلَوَاءٌ .

وذكر فيه النَّوَى جمع نَوَاةٌ وهو مثل حَصَى جمع حصاة . وذكر الغَوَى :
بشم القصيل . وهو مقيس يقال : غَوِيَّ بِغَوًى غَوًى فهو غَوِيٌّ ، وذكر
اللَّوِي في البطن والغَبَى : الجهل . وهذا من المقيس يقال : لَوًى يَلْوَى
لَوًىً وَغَبًى يَغْبَى غَبًى .

وذكر الكُسى جمع كُسُوَّةٌ مثل عُرْوَةٌ وَعُرِيٌّ . وذكر الرُقَى جمع رُقِيَّةٌ .
وذكر الفَجَى : الفَحَج (١) ، وهو مقيس يقال : فَجَى يَفْجَى فَجًى فهو
فَجَجٌ . وذكر القَنَى : أحديداب في الأنف وهو مقيس . يقال : قَنَى يَقْنَى
قَنًى ورجل أَقْنَى وامرأةٌ قَنَوَاءٌ ، قال سلامة بن جندل :
٦٨٥ ليس بأَقْنَسَى ولا أَسْفَسَى ولا سَخِيلٍ

(٢).....

وذكر الضَّوَى : الهُزال ، والقَوَى : جمع قَوْءٌ ، والقَدَى : قَدَى العين .
والقَطَا : جمع قَطَاةٌ . والقَلَا : جمع فَلَاةٌ . والكَرَى : من النوم ، والكَلَى :
جمع كَلِيَّةٌ ، واللَثَى : جمع لَثَةٌ . وَمَنَى : جمع مَنِيَّةٌ من التمني .
ومما أدخله في الممدود المسموع وهو مقيس : الدُّعَاءُ والرُّغَاءُ والثُّغَاءُ
والمُكَاءُ : الصغير ، والغِنَاءُ . لأنها أسماءُ أصوات فبابها المدّ .

(١) الفحج : تباعد ما بين اوساط الساقين في الإنسان والدابة أو تباعد ما بين الفخذين . والفجى
من فجا الشيء : فتحه ، والفجا تباعد ما بين الفخذين .

(٢) عجزه : يسقى دواء قفى السكن مرربوب
وهو في وصف فرس . والقنى مكروه في الخيل لأنه يضيّق المنخر .

الأسفى : الخفيف الناصبة او الذي تعمره شجرة من غير شيه الغالبة عليه . السفل : المهزول
أو السوء الغذاء . الدواء : ما يداوى به الفرس ليضرر او اللين . القفى : الطعام يؤثر به
رب المنزل أو الفيف وهو القففة . السكن : أهل المنزل . المرربوب : المعنى به .

المفضليات ١١٩ ، شرح المفضليات ٢٣٠ ، اصلاح المنطق ٥٥ ، أبيات المعاني ١١٦ ،
المختصر ١٥ / ١٢٦ ، الانتصاب ٢٢٣ .

ومن الغالب عليه المد قَطَّوَاء (١) وزنه فَعْلَاء ، وقد تقدم أن الغالب على
فَعْلَاء المد ، ومنها الهداء : هداؤُ العروس إلى زوجها ، لأنّه من المصادر
التي قبل آخرها ألفٌ وفعلها معتل اللام .

(١) القَطَّوَان : الذي يقارب المشي من كل شيء .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب المذكر والمؤنث

قد تقدم أن أقسام الكلام ثلاثة ، إذ لا يمكن أن تكون أزيد بالدليل الذي تقدم .

فأمّا الأفعال فمذكّرة كلها لأمرين : أحدهما أن الفعل مدلوله الجنس والجنس مذكّر فكذلك الفعل . والآخر : أن العرب إذا سمت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته .

قال سيويه : سمعناهم بصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعّلل من الكعسبة وهي شدة المشي مع تداني الخطى (١) . ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث .

فإن قيل : ولعل الفعل مؤنث بدليل لحاق علامة التأنيث له بدليل قولهم : قامت هند . فاجواب : إن هذه التاء إنما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أنها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر . ولو كانت لتأنيث الفعل لثبت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً .

فإن قيل : وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم ؟ فاجواب : إن العرب قد فعلت مثل ذلك في قولهم : هذا حبّ أمّاني ، وهذا جحر صبّ خرب ، والمعنى إنما للجحر والحب .

وأمّا الحروف فتذكر وتؤنث . فإن ذهبت بها إلى الحرف ذكرت وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنثت . والغالب عليها التأنيث .

وأما الأسماء فتذكر وتؤنث . فالمؤنث يتقسم قسمين : قسم لعلامه فيه للتأنيث . وقسم يؤنث بعلامة .

وعلمة التأنيث / الألف والتاء ، وأمّا الهمزة فمنقلبة عن الألف ، [٢١٦و] وذلك أنه اجتمع في مثل صحراء ألفان ، قلبت إحداها همزة بدليل جمعهم

(١) الكتاب ٢ / ٧ .

لها صحارى ، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ولقالوا : صحارىء كما قالوا
في جمع قرّاء : قرارىء . فإن قيل : فلعلها منقلبة عن ياء أو واو وليست
منقلبة عن الألف ، فالجواب : إنّ الألف قد ثبتت علامة للتأنيث ولم تثبت
الياء ولا الواو فالأولى أن يدعى ما يثبت .

. . .

وأما المؤنث فينقسم سبعة أقسام : قسم يدخل فيه تاء التأنيث فارقة بين
المذكر والمؤنث ، وذلك في الصفة الجارية نحو قائم وقائمة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث ، وينقسم هذا قسمين : قسم ليس له
مذكر يلتبس به مثل بلدة ومدينة (١) . وقسم له مذكر إلا أنه من غير
لفظه مثل شيخ وعجوز .

وقسم يدخل فيه التأنيث فرقاً بين المفرد والجمع وذلك في الجمع الذي بينه
وبين واحده حرف التاء مثل تمر وتمرّ وشعيرة وشعير وبقرة وبقر ،
وليس له مفرد مذكر وإنما المفرد مثل المفرد المؤنث .

وأجاز أهل الكوفة أن تكون ألفاظ الجموع من هذا المفرد المذكر فيقولون
بقر للواحد المذكّر ، وحكوا من كلام العرب : رأيت عقوباً على عقربة ،
ورأيت حماماً على حمامة ، إلا في حجة فإنهم يقولون : حية ، للمذكر
والمؤنث .

وسبب ذلك أنهم لم يجمعوه بحذف التاء لئلا يلتبس بالحيّ الذي هو ضد
الميت ، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكّر ما يقع عليه هذا .

وهذا شذوذ لا يقاس عليه لأنه لم يكثر ، بل المذكر من هذا والمؤنث
بالتاء نحو حمامة وعقربة ولم يكن بغير التاء لئلا يلتبس بالجمع .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة وتدخل في المؤنث والمذكر مثل
علامة وميطرابة .

(١) لم يذكر المصنف القسم الذي له مذكر يلتبس به .

واختلف في سبب دخولها في المذكر ، فزعم ثعلب أنهم كأنتهم أرادوا به في صفات المدح داهية وفي صفات الذم بهيمة ، وداهية وبهيمة مؤنثتان فلذلك دخلت فيه . وهذا الذي ذهب إليه قاسد ، لأنَّ هذا التقدير لا يصح في كل صفة للمبالغة ألا ترى أنَّ مِطْرَابَةَ لا يقال فيه داهية ولا بهيمة . والصحيح أن تقول : دخلت في المذكر من هذا الجنس تاء التأنيث لأنهم أرادوا به في صفة المدح وصفة الذم «غاية» وغاية مؤنثة ، فلذلك دخلت تاء التأنيث .

وقسم تدخل فيه في المذكر والمؤنث بغير مبالغة مثل امرأة ربعة ورجل ربعة ، كأنتهم أرادوا نفساً ربعة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث إما عوضاً أو للدلالة على العجمة أو على النسب وذلك في كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل ، فمثال ما دخلت فيه عوضاً : زنادقة ، التاء عوض من الباء في زناديق غلم يجمع بينهما . ومثال ما دخلت فيه للدلالة على العجمة موازنة وسبابجة (١) . ومثال ما دخلت فيه عوضاً من باء النسب مهالبة وأشاعنة .

وقد يجتمع النسب والعجمة مثل البرابرة / فلا تدخل تاء التأنيث [٢١٦ظ] على كان من الجموع على مثل مفاعل أو مفاعيل إلا أن يكون مما ذكرنا . وانما دخلت تاء التأنيث على العجمة لأنها تناسبها لأنها معاً من العلل المانعة للصرف وعوضت من باء النسب لأنها تناسبهما ، ألا ترى أنها يفردها الواحد من الجمع كما يفردها التأنيث ، تقول : رومي وروم ، كما تقول : شجرة وشجر . وأما ألف التأنيث فتعرف كونها للتأنيث بأن يكون الاسم التي هي فيه غير منون وليس فيه مانع يمنع صرفه إلا الألف . وما عدا ذلك لا يعلم أنَّ ألفه للتأنيث إلا في أوزان معلومة ، وهي ما كان من الأسماء على وزن فعلاء وفعالي أو فعلى الذي مؤنثه فعلان .

(١) الموازنة جمع موزج وهو الخلف ، فارسي معرب . والسبابجة : قوم من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يحرسونها . العرب : ٣١١ . المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩ .

وكذلك الهمزة يعلم أنها منقلبة من ألف التانيث بأن يكون الاسم الذي هي فيه ممنوع الصرف ، ولا مانع له منه إلا الهمزة ، وماعدا ذلك لا يعلم إلا بأن يكون الاسم على وزن فَعْلَاءَ غير مضاعف مثل غَوْضَاءَ أو فُعْلَاءَ أو أَفْعَاءَ أو فَعَالَاءَ أو فَعُولَاءَ نحو دَبُوقَاءَ (١) أو فَعْلَلَاءَ نحو عَقْرَبَاءَ أو ما ألحق فَعْلَلَاءَ أو فَعُولَاءَ أو فَعْلَلِيَاءَ نحو: قَرَقَنِيَسَاءَ .

(١) الدبوقاء : العذرة، وهي فضلات الحيوان.

باب ما يؤث من جسد الإنسان ولا يجوز تكبيره

المؤث بغير علامة يعلم تأنيته بأشياء . إما بالإشارة إليه أو بالإخبار عنه أو بإضماره أو بجمعه أو بتأنيته أو بتصغيره إن كان عل ثلاثة أحرف . فإن كان على أزيد لم يتغير بالتصغير إلا قدام ووراء . قالوا : قد يدبمة وورينة . أما العين فمؤنة ولا يجوز تكبيرها ، بدليل قولهم في تصغيرها : عيينة . وبالحاقهم التاء لوصفها مثل قول امرئ القيس :

٦٨٦ وعين لها حذرة بدرة

..... البيت (١)

وإخبارهم عنها إخبار المؤث مثل قوله :

٦٨٧ إجتمع الناس وقالوا : عرس
فققئت عين وفاضت نفس (٢)

فأما قوله :

٦٨٨ إذ هي أحوى من الربيع حاجبه
والعين بالإمء الحارى مكحول (٣)

(١) عجزه : شقت مأنيهما من آخر

وهو في وصف فرسه . حذرة : مكتنزة صلبة . بدرة : تبرد بالنظر . آخر : آخرها . وأعاد ضمير الاثنين على العين وهي مفردة وهو جائز فيما كان كذلك من أعضاء الإنسان . جمهرة اللغة ٢ / ١٢٠ ، المنصف ١ / ٦٨ ، المخصص ١٦ / ١٨٥ ، الخزانة ١ / ١٨٠ ، الديوان ١٦٦ . (٢) لدكين الراجز . وأنكر الأصمعي أن يقال فاضت نفه بالضاد أو بالطاء والصحيح عنده : فاضت الرجل إذا مات ولا يقال فاضت نفسه . وروى عن أبي زيد إجازة ذلك وهي لغة لبني ضبة . الفاهر ١٢٢ ، جمهرة اللغة ٣ / ١٢٣ ، المخصص ١ / ١٤٦ ، ٦ / ١٢٦ ، الاقتضاب ٢١٨ ، اللسان : عرس ، فيض ، فوظ .

(٣) لطفيل الفنوى من قصيدة في النسيب ، ورواية الفراء : خاذلة . والخاذلة من الظباء التي تنفرد عن بقية الظباء وتقوم على ولدها .

والأحوى من الظباء الذي في ظهره وفي جنبه أنفه سواد . الربيع : المولود في الربيع من الظباء . الإمء : حبر الكحل .

الحارى : نسبة إلى الحيرة . الكتاب ١ / ٢٤٠ ، معاني القرآن ١ / ١٢٧ ، المخصص ١٦ / ٨٠ ، اللسان : صرخد ، الديوان ٢٩ .

فالجواب : إنَّ هذا ضرورة ، وقد يحتمل أن يكون مكحول من صفة حاجب والعين مغطوفة على الضمير في مكحول كأنه قال : مكحول هو والعين ، وهذا أولى وقدم المعطوف على المعطوف عليه وذلك سائغ . ومنهم من حمّله على الترخيم ضرورة ، وهذا فاسد ، لأن الترخيم في غير (١) الشعر لا يجوز إلاّ حيث يجوز في الكلام والصفة لا ترخّم .

وبأن يكون المؤنث له مذكّر من غير لفظه نحو : اثنان .

وأما الأذن فمؤنثة بدليل قولهم في تصغيرها : أذينة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث ووصفهم لها بالمؤنث . قال الله تعالى : أذُنٌ واعيةٌ (٢) فأخبر عنها إخبار المؤنث ، وقال تعالى : وتعيها (٣) . وفيها لغتان : إسكان الذال وضّمها .

وأما الكبد فمؤنثة بدليل الإخبار عنها ، تقول : هي الكبيدة ، بدليل تصغيرها كبيدة . وفيها ثلاث لغات : كبدٌ وكبدٌ وكبيدٌ ، على مثال : فعِلٌ وفِعِلٌ وفَعِلٌ .

وأما الكرش / فمؤنثة ، تقول : هي الكرش وفيها لغتان : كرشٌ [٢١٧و] وكرشٌ . وأما الورك فمؤنثة . تقول : هذه وركٌ وهي الورك . وتوصف بالمؤنث ، وتقول : هذه وركٌ مؤنثة ، أى غايظة . وفيها لغتان : وركٌ وورْكٌ .

وكذلك الفخذ مؤنثة ، لإخبارهم عنها إخبار المؤنث . تقول : انكسرت فخذُه . وفيها ثلاث لغات مثل كبد .

وكذلك الساق أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها : سويقة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث وكذلك القدم أيضاً مؤنثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث ، قال الله تعالى : فتزل قدمٌ بعد ثبوتها (٤) . فأعاد الضمير عليها مؤنثاً . قال الشاعر :

(١) كذا وهي زيادة لا لزوم لها .

(٢) الحاقة : ١٢ .

(٣) النحل : ٩٤ .

٦٨٩ للفنّ، عقلٌ يعيش بـ
جِثْ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهُ (١)

وَأَمَّا الْعَقَبُ فَمَوْثَةٌ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِمْ : هَذِهِ عَقَبٌ .
كَذَلِكَ الْعَضْدُ مَوْثَةٌ لِإِخْبَارِهِمْ عَنْهَا لِإِخْبَارِ الْمُؤَنَّثِ . قَالَ الشَّاعِرُ :
أَبْنَى لُبَيْتِي لَسْتُمْ يَبْدُ

إِلَّا يَبْدَأُ لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ (١٩٥)
وَفِيهَا لِفَاتٌ : عَضْدٌ وَنَحْفِيفُهُ ، وَعَضْدٌ وَنَحْفِيفُهُ ، وَنَحْفِيفُ الْعَيْنِ
مِنْهُ قِيَاسًا .

وَأَمَّا الْإِصْبَعُ فَمَوْثَةٌ . قَالَ :

٦٩٠ هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَالِقِيَّتِ (٢)

فَأَخْبَرَ عَنْهَا لِإِخْبَارِ الْمُؤَنَّثِ .

وَمِنْ : كَلَامٍ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ : أَنْتِ عِنْدِي كَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ إِنْ تَرَكْتَ شَانَتُ
وَإِنْ قُطِعَتْ أَمْتُ . وَفِيهَا لِفَاتٌ : إِمَّا مَعَ كَسْرِ الْهَمْزَةِ فَفَتْحُ الْبَاءِ وَضَمُّهَا
وَكَسْرُهَا . وَأَمَّا مَعَ ضَمِّهَا فَضَمُّ الْبَاءِ وَكَسْرُهَا . وَأَمَّا مَعَ فَتْحِهَا فَفَتْحُ الْبَاءِ
وَضَمُّهَا .

وَأَنْكَرَ الْفَرَاءَ ضَمَّ الْبَاءِ مَعَ كَسْرِ الْهَمْزَةِ (٣) .

وَأَمَّا الضِّلَعُ فَمَوْثَةٌ . دَلِيلُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْأَثَرِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنْ الْمَرْأَةُ
خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ عَوْجَاءٍ . فَوُصِفَتْ بِالْمَوْثَةِ وَهُوَ عَوْجَاءٌ .
وَكَذَلِكَ الْيَدُ مَوْثَةٌ ، قَالَ النَّابِغَةُ :

(١) لَطْرُقَةُ بَنِ الْعَبْدِ . وَتَهْدِي : تَتَقَدَّمُ . وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ حَيْثُ ظَرَفَ زَمَانٌ بِمَعْنَى حِينَ .

الْأَضْدَادُ لِلنَّبَّارِيِّ ٩٢ ، الْمُسْلِلُ ١٠٩ ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢/٢٦٢ ، الْخَزَانَةُ ٣/١٦٢ ، الدِّيَوَانُ ١٩ .

(٢) رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) دَمِيتُ إِصْبَهُ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ فَقَالَ هَذَا ، الرَّجَزُ .

الْبَلْغَةُ لِلنَّبَّارِيِّ ٦٩ ، الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ الْجِهَادِ ، السَّانُ : صَبِغٌ ، رَجَزٌ .

(٣) الْمُخَصَّصُ ١٦/١٨٧ .

إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي (١)

فأخبر عنها إخبار المؤنث . ومن أمثالهم : بذاك أو كذا وقولك تفتح (٢) . فقال أوكتا .

وكذلك الرجل مؤنثة لوصفها بالمؤنث . قال الشاعر :

وكت كذي رجلين رجلٍ صحيحة

ورجلٍ رمى فيها الزمان فشأت (١٨٥)

وأمّا الكفّ فمؤنثة بدليل قولهم : كفّ مخضوبة . وزعم بعض النحويين أنه يجوز تذكير الكفّ ، واستدل على ذلك بقول الأعشى :

٦٩٢ أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما

يضمّ إلى كشحيه كفّاً مخفّياً (٣)

فوصفها بالذكر وهو مخفّياً . وهذا لاحجة فيه لأنه ممكن أن يقال : جاء فلانة ، على تذكير المؤنث ضرورة ، كأنه ذهب بها مذهب عضو (٤) . ويمكن أيضاً فيه التأويل على أن يكون مخضّباً صفة لأسيفاً .

وأمّا العَجْزُ فأنثى ، تقول : هي العَجْزُ . وفيها لغتان : عَجْزٌ وعَجْزٌ .

وأمّا الكُراع والذراع فمؤنثتان في مذهب سيويه (٥) . وزعم بعض النحويين أنهما مذكران ، واستدل على ذلك أنه إذا سمى بهما مذكر لم يمنع الاسم

(١) صدره : ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه

وهو من قصيدة اعتذارية والخطاب للنعمان بن المنذر . ان مؤكدة للنفي زائدة المعنى ٣١ ، الخزانة ٣١٤/٢ ، ٥٧١/٣ الديوان ٢٠ .

(٢) يضرب لمن يوقع نفسه في مكروه . والوكاء : الخيط الذي يشد به رأس السقاء . جمهرة الأمثال ٤٣٠/٢ .

(٣) رواية الديوان : فيكم . الأصيف : الأسير أو الأجير أو الحزين . أي كأنه قد تطلعت يده

فهر يحزن عليها . الكشع : الجانب : وهو موضع الخاصرة . معاني القرآن ١٢٧/١ ، الكامل

٢٥/١ ، مجالس ثعلب ٣٨ ، جمهرة اللغة ٢٣٦/١ ، ابن الجبري ١٥٨/١ ، المخصص ،

١٨٥/١٦ ، البلغة ٧٠ ، الخزانة ١٥٦/٣ ، الديوان ١١٥ .

(٤) ج ٤ : عضد ، وهو تحريف . وانظر المخصص ١٨٧/١٦ .

(٥) الكتاب ١٩/٢ .

الصرف والمذكر إذا سمي بمؤنث على أزيد من ثلاثة أحرف منع الصرف مثل
أن سميت رجلاً بزنب لمنعت الصرف.

والصحيح / أنهما مؤنثان . وسبب ذلك أن صرف المسمى بذراع أو كراع [٢١٧ظ]
كثرة الاستعمال فكأنهما اسمان لهما . والدليل على أن الذراع مؤنثة قوله :
وهي ثلاث أذرع وأصبغ (١٧٤)

فيكون عددهما بغير التأنيث دليل على أنها مؤنثة.

وكذلك أيضاً جمعها على أفعل إذا كان للمذكر جمع على أفعل في القليل ،
وإذا كان للمؤنث جمع على أفعل ، كذلك أيضاً في كراع أكرع دليل على
تأنيثه ، وعليه قوله :

٦٩٣ أشكو إلى مولاي من مولائي
تربط بالحبل أكبر عاتي (١)

فأكبر تصغير أكرع .

والقَسَب مؤنثة بدليل تصغيرها قُسَيْبَة . وكذلك اليمين والشمال ، تقول : هذه
يميني وهذه شمالي .

وأسقطه أبو القاسم من هذا الباب وهو مما يؤنث في مذهب سيويه (٢).

(١) لم ينسب هذا الرجز لقاتل وفي ج ، ر : ر : لمولاي إلى ، وهو تحريف .

شرح مشكلات الحماسة ١٨٣ ، الحروف لابن السكيت الخزائن ١٠٨/٧ .

(٢) أثبت الزجاجي اليمين والشمال في الجمل ٢٨٨ .

باب ما يؤث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

العين في كلام العرب مؤنثة على كل معنى يراد بها إلا مصدر عاينه عيناً إذا أخذه بالعين فإنه مذكر .

وكذلك الأذن مؤنثة من الحيوان وغيره . والساق أيضاً مؤنثة . قال الله تعالى :
والتفت الساق بالساق (١) . وساقُ الشجرة مثل الساق ، تقول : غلظت ساقُ هذه الشجرة .

وكذلك اليد من النعمة مؤنثة ، والدليل على تأنيثها قوله تعالى : يدُ الله مغلولَةٌ (٢) . لأنَّ اليد في هذه الآية النعمة ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : بل يدهُ مبسوطتان يُنفِقُ كيف يشاءُ . فكأنَّهم قالوا : نِعَمُ الله مقبوضةٌ . وكذلك الرجلُ الذي يراد بها القطعة من الجراد بمنزلة الرجل الذي يراد بها الجارحة ، فتقول : هذه رجلُ جرادٍ .

والقيد أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها قُدَيْرَةٌ ، وبدليل قوله :

٦٩٤ وقدير ككف القيرد لامستعيرها

يُعار ولا من يأتيها يتدسم (٣)

وكذلك أيضاً الضربُ وهو العسل الأبيض ، وقد قيل مؤنث .
والضُّحى وهو صدر النهار مؤنث . وزعم أهل الكوفة أنه يقال في تصغيرها :
ضُحَيٌّ ، ولا تلحق التاء وإن كانت مؤنثة لثلاث يلبس بتصغير ضحوة .
والحرب مؤنثة بدليل قوله :

(١) القياة : ٢٩ .

(٢) المائدة : ٦٤ .

(٣) نسب في الكتاب لابن مقبل يجر قوماً ويصفهم بالبل . الكتاب ٢٤١/١ ، مجالس العلماء ١١٢ ،

الفاخر ٢٩٨ ، الخصائص ١٦٥/٣ ، المختصر ١٦/١٧ .

٦٩٥ والحربُ أولُ ماتكونُ فُتْبَةً

تسمى ببزّتها لكلّ جهُولٍ (١)

إلاّ أنّهم قالوا في تصغيرها : حُرِب ، فلم يلحقوها الهاء لأنّها في الأصل مصدر . وكذلك القوس أنّي بدليل قوله :

٦٩٦ عارضٍ زوراءَ من نَشَمَ

(٢)

يريد قوساً زوراءَ . وأما تصغيرهم لها قويس فكأنّهم ذهبوا إلى معنى عود . وقُدّام ووراء مؤنثان بدليل تصغيرهما : قُدَيْدِيمة وورَيْثة . قال الشاعر :

٦٩٧ قُدَيْدِيمةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ لانتبي

(٣) البيت

وإنّما ألحقوا تصغيرهما التاء وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف لأنّه لما لم يتمكن لم يكن للتأنيث ما يعلم به إلاّ التصغير ، فلو لم تلحق التاء في التصغير لتوهم أنّه مذكّر .

والعرس أنثى (٤) بدليل لحاق وصفها تاء التأنيث / تقول : هذه عرسٌ [٢١٨و] طيبة . فأما تصغيرهم لها عُرّيس بغير تاء فشاذٌ ذهب به مذهب التعريس . والدار أنثى بدليل قوله تعالى : ولدارُ الآخرة خيرٌ (٥) .

(١) لعمرو بن معدى كرب وهو مطلع قصيدة في وصف الحرب . الكتاب ٢٠٠/١ ، المصنف ٢٥١/٣ ، التوجيه ٢٣٠ ، المحكم ٧١/١ ، الروض الأنف ١٨١/١ .

(٢) لا مرى القيس وعجزه : غير باناة على وتره .

وهو يصف عمرو بن المسيح الطائي وهو من رماة العرب المشهورين . والباناة : القوس التي تباعد وترها . أراد بكائية فقلب كما قيل باداة للبادية في لغة طي . الشم : شجر جبلي تتخذ منه القسي . أبيات المعاني ١٠٤٨ ، الشعر والشعراء ١٢٥ ، المعرّين ٧٧ ، الاشتقاق ٣٨٨ ، المخصص ٣٩/٦ ، اللسان : نغم ، الديوان ١٢٣ .

(٣) عجزه : أرى غفلات العيس قبل التجارب

وهو القطار في هجاء امرأة من من محارب . والمعنى أن الإنسان يستلذّ بالعيش أيام الغفلة وأيام الشباب ، والتجارب إنصاهي في الكبر وهو وقت الزهد في الذات . المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، المفتخب ٢٧٣/٢ ، ٤١/٤ ، اللسان : قدم ، الخزائن ١٨٨/٢ ، الديوان ٤٤ .

(٤) في المخصص ١٩/١٧ أنّها لما يذكر ويؤنث .

(٥) يوسف : ١٠٩ .

والنار أنثى ، قال الله تعالى : قُوا أَنْفُسَكُمْ وَهَلِيكُمْ نَاراً أَوْ قُودُهَا النَّاسُ
والْحِجَارَةُ (١). وعروض الشعر مؤنثة ، والعروض : اسم موضع ، فمذكّر .
وكذلك الصعود أنثى وهو ما ارتفع من الأرض . والحبوط والحدود ،
وهو لما انحدر من الأرض .

والكوود : عقبة صعبة المرتقى . كل ذلك مؤنث .
والكأس أنثى بدليل قوله تعالى : بكأسٍ من معينٍ بيضاء (٢) . وقول الشاعر :
٦٩٨ من لم يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا
الموت كَأَسُّ والمرءُ ذَائِقُهَا (٣)

وأما موسى فالغالب عليها التأنيث وقد تذكر ، والدليل على تأنيثها قوله :
٦٩٩ فَإِنْ تَكُنِ الْمَوْسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا

البيت (٤)

والدليل على تذكيرها قول الراجز :
٧٠٠ مَوْسَى الصَّنَاعِ مَنْ سَعَى بِهِ (٥)
والجَزُور والقلوص مؤنثتان ، والدليل على تأنيث القلوص قوله :
٧٠١ وَعَطَّطَ قَلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا
سَتَبْرِدُ أَكْبَاداً وَتُبْكِي بَوَاكِياً (٦)

-
- (١) التحريم : ٦ .
(٢) الصفات : ٤٥ .
(٣) لأمية بن أبي الصلت . اعتبط فلان إذا مات شاباً من غير مرض . مجاز القرآن ١/١١١ ، الكامل
١/٣٤٣ ، ٧١/١ ، شرح المفصليات ٣١٩ ، أمالي القالي ٣/٣٦ ، أمالي المرتضى ١/٥٣٣ ،
المختص ٨٠/١١ .

(٤) عجزه : فما خشت إلا ومضان قاعد
ونسب لزياد الأعجم في هجاء خالد بن عتاب بن ورقاء . ولاعشى همدان في خالد بن عبدالله
القمري . والضمير في خشت يعود على أم المهجم . ومضان : فعلان من المص ، إشارة إلى
أنه حجام . اصلاح المنطق ٣٥٩ ، أدب الكاتب ٤٠١ ، المختص ١٧/١٧ ، الاقتضاب ٣٩٠ ،
شواهد الشافية ٢٩١ .

(٥) رواء ابن سيدة : موسى الصنّاع مرهف شبانه .
ولم ينسبه . والشابة : حد السيف أو موسى ، المختص ١٧/١٧ .
(٦) لمالك بن الربيع . أمالي القالي ٣/١٣٨ ، اللسان : برد ، الخزائن ١/٣١٧ .

والذود أنثى، والدليل على ذلك قوله:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ

لقد جازَ الزمانُ على عِيالي (٤٨٤)

فأسقطَ الماءَ من عدده. وكذلك كلَّ اسم جمع لما لا يعقل.

والقول أنثى بدليل قوله :

٧٠٢ فما تدومُ على شيءٍ تكونُ به

كما تلونُ في أثوابِها الفسولُ (١)

والعناق أنثى بدليل جمعهم لها على أعنق، وأفعل لانكون جمعاً لفعال المذكر، وأيضاً فإن لها مذكراً في مقابلها من غير لفظها وهو جدتي.

وكذلك الرّخيل أنثى وهي الشاة، والضبّع أنثى أريد به الحيوان أو السنّة الجديّة بدليل قوله :

٧٠٣

فإن قومِي لم تأكلهم الضبّعُ (٢)

والمذكر ضبعان .

وأما الإبل والغنم والضأن والمعر فمؤنثات لأنها أسماء جموع مما لا يعقل. وأما الأروى فاختلف فيه فقيل يقع على المذكر والأنثى أروية (٣)، وقد قيل: لأنه اسم جمع يتناول المؤنث والمذكر فهو مؤنث على قياس أسماء الجموع لما لا يعقل وهو الصحيح (٤). والدليل على أنها تقع على المذكر والمؤنث

(١) لكعب بن زهير. والضمير يعود على صاحبه. المخصص ٥/١٧، الديوان ١٩.

(٢) صدره : أبا خراشة أما انت ذا نفر

وهو للباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندة الطلي. الكتاب ١١٨/١، الاشتقاق ٣١٣.

الشعر والشعراء ٢٥٨، المنصف ١١٦/٣، التوجيه ٢٠١ ابن الشجري ٣٥٣/١، المنى

٣٤، الخزائن ٨٠/٢، الديوان ١٢٨.

(٣) وهو مذهب الأصمعي. الاقتضاب ١٣٢.

(٤) وهو مذهب أبي زيد وابن سيدة. المخصص ٧٢/٥، ١١٥/١٣.

قولهم : ما أنت إلا كبحار الأروى قل ما يرى (١). ولا يخصون مذكراً
من مؤنث .

والدليل على تأنيثها قوله :

٧٠٤ فمالك من أروى تعاديت بالعمى

وصادفت كلاباً مطلاً ورامياً (١)

والعقاب أنثى بدليل قولهم :

٧٠٥ كأنني بفتحاء الجناحين لقوة

(٢)

يريد بعقاب فتحاء الجناحين. وكذلك قوله :

.....

عقابٌ تدلت من شماريخ تهلان (١٠٧)

وكذلك الطير والوحش لأنهما من أسماء جموع مالا يعقل. قال :

(١) البارج الذي يكون في البراج وهو الفتفاء الذي لا جبل فيه ولا تل والأروى ساكنها الجبال
فلا يكاد الناس يرونها بارحة إلا في الدهر مرة . يضرب لمن يرى منه الإحسان في الاحايين.
اليداني ١/٢٥ ، ٦٧ .

(٢) لابن أحمر الباهلي. الأروى اسم جمع والمفرد أروية وهي الأنثى من الوعول. التماذي:
تتابع الموت. الكلاب: صاحب الكلاب . قال ابن سيدة : إن الأروى إذا بالث فشمت الضأن
أبوالها أو شربت ماء قد اختلط به بولها أصابها داء يقال له : الأبي، فربما هلكت منه. اهـ.
والرواية : فيالك . جبهة اللغة ١/١٧٧ ، المقصور والمستود لابن ولاد ٩٥٥ ، المخصص ٥/٧٢ ،
١٣/١٥٥ ، الاقتضاب ١٣٢ ، اللسان : رأى ، عدا .

(٢) عجزه : دقوف من العقبان طأطأت شمال

وهو لامرئ القيس . والقوة : العقاب ، سميت بذلك لخفتها وسرعة مايرانها . فتحاء
الجناحين : لينتهما . دقوف : تدنو من الأرض في طيرانها . شمال خفيفة . والبيت في
وصف فرسه . شرح المفصلات ١٤٥ ، أبيات المعاني ٢٧٩ ، الخصائص ١/١١ ، ٣/١٤٥ ،
الديوان ٣٨ .

٧٠٦ وقد اغتدي والظير في وكُنَاتِهَا

.....البيت (١)

وقال الآخر :

٧٠٧ إذا الوحش ضمّ الوحش في ظلالِهَا

.....البيت (٢)

والقلتُ، نُقْرَة في الجبلِ تُمَكِّ الماءَ. أنى.

والدلو أنى بدليل قولهم :

٧٠٨ وليس الرزقُ عن طلبِ حيث

ولكن ألقِ ذلوكَ في الدِّلاءِ (٣)

تجتك بملئِهَا طوراً وطوراً

تجتك بحمأةٍ وقليلِ ماءٍ

وجهنم وسَقَر ولَطَى مؤنثات بدليل قوله تعالى : هذه جهنمُ (٤).

(١) عجزه : بنجد قبه الأوابه هيكلا

وهو لامرى القيس . الوكنات : جمع وكنة وهي مأوى الطائر .

المنجد : القليل الشمر من الخيل وهو يستحسن فيها . الأوابه : الوحوش ، وقيد الأوابه السريع الذي يدرك الوحوش فيلحق بها . الهيكل : العظيم الحرم . المفقى ٥١٨ ، الخزنة ٥٠٧/١ ، ١٧٩/٢ ، الديوان ١٩ .

(٢) عجزه : سواقط من حر وقد كان أظهرها

وهو للثابتة الجمدي يصف الهاجرة . الظلل جمع ظلة وهي ما يستظل به .

أظهر : من الظهيرة وهي منتصف النهار . وأعاد الظاهر (الوحش) مكان المضمر ضرورة والأصل : إذا الوحش ضمها . الكتاب ٣١/١ ، المخصص ١٧/٢٣ ، اللسان : سقط .

(٣) لأبي الأسود الدؤلي يخاطب ابنه أبا حرب وكان قد لزم منزل أبيه لا يتبع أرضاً ولا يطلب رزقاً اتكالا . ورواية الأغاني :

وما طلب المعيشة بالتضي

الحياة : الطين الأسود . وفي الديوان : تجمي . بملئها يوماً ويوماً تجمي .

مجاز القرآن ١١٣/١ ، المستقصى ٣٣٨/١ ، الخزنة ١٣٨/١ ، الديوان ٨٠ .

(٤) الرحمن : ٤٣ .

وما أدراك ما سقَرُ لا تُبْقِي ولا / تَذَرُ (١). وقوله أيضاً : نَزَّاعَةٌ [٢١٨ ظ] للشَّوَى (٢) .

وكذلك الطَّسْتُ والطَّسْرُ والشمسُ أنثى . قال الله تعالى : إذا الشمس كُوِّرَتْ (٣). وكذلك الريح ، بدليل : الريحُ العقيمُ ماتذرُ من شيءٍ أتت عليه (٤). وكذلك سائر أسماء الرياحِ إلا الأزيب (٥) والإعصار . والمنجنون أنثى وهي أداة السانية .

وكذلك المنجنيق . وشُعُوب اسمُ المنيَّة أنثى بدليل قوله :

٧٠٩ ونائحة تنوحُ بقطعٍ ليلٍ
على ميتٍ أهانتُهُ شعُوبُ

والأفعى أنثى . والذكرُ الأفعوان ، تقول : لدغته الأفعى . وكذلك الأرض . قال الله تعالى : والسماءِ وما بناها والأرضِ وما طحاها (٦) .

ومما يؤنثُ ولا يجوزُ تذكيره من غير أعضاء الحيوان مما كثر استعماله : سراويل . قال قيس :

٧١٠ أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنها
سراويلُ قيسٍ والوفودُ شُهودُ (٧)

(١) المدثر : ٢٧-٢٨ .

(٢) المارج : ٢٦ .

(٣) التكوثر : ١ .

(٤) الذاريات : ٤١-٤٢ .

(٥) الأزيب : من أسماء الجنوب ، وليس لها فعل من لفظها . المخصص ٣/١٧ .

(٦) الشمس : ٥-٦ .

(٧) لقيس بن سعد بن عبادة قاله حين لأمه الناس على خلعهِ سراويله بحضرة معاوية ليلبسها الرومي الذي يموت قيصر إغراباً بطوله وكان قيس ضخم الجثة طويلاً . الكامل ١١٥/٢ ، المخصص ١٧/١٥٠ ، الاقتضاب ٢٦٥ ، اصلاح الخلل ٦٧ ظ .

باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان

العين تذكر وتؤنث . يقال : هذه عينٌ حسنةٌ وحسنٌ . واللسان يذكر ويؤنث والغالب عليه التذكير . فمن ذكره جمعه على ألسنة ومن أنث جمعه على ألسُن ، قال الله تعالى : يوم تشهد عليهم ألسنتهم (١) . وعلى التذكير جاء ما وقع منه في القرآن . وقال رؤبة :

٧١١ أو تلحج الألسنُ فينا مَلْحَجًا (٢)

وكذلك الإبط الغالب عليه التذكير ، وقد حُكي من كلامهم : رفع سوطه حتى برقت إبطه (٣) ، فأنث . وأما الذراع فمذهب سيويه أنه مؤنث ولا يجوز تذكيره (٤) . والدليل على تأنيثه :

ومى ثلاثُ أذرعٍ وأصبعُ

فجمعه وحذف التاء من عدده . ومن ذهب إلى أنه مذكّر استدلّ على ذلك بأنّ العرب إذا سمّت به صرفته ، فلو كان مؤنثاً لمنع الصرف . ولا حجة في ذلك . لأنّ الموجب لصرفه أنه قد كثر تسمية المذكر به حتى صار كأنه من أسمائه في الاصل فلذلك صرف .

والتمن يذكر ويؤنث يقال : تمنٌ عريضٌ ، وأما القفا فمن أهل اللغة من ذهب إلى أنه لا يجوز فيه إلاّ التانيث بدليل قوله :

٧١٢ وما المولى وإن عرضت قفاهُ

بأحمل للمحاميد من حمارٍ (٥)

(١) النور : ٢٤ .

(٢) المباح وليس لرؤبة . اللحيج : الميل ، والتحبوا إلى كذا وكذا : مالوا والمضى : تقول ألسن الناس فينا لتبيل عن الحسن إلى القبيح .

المخصص ١١٤/١٢ ، اللسان : لحج ، لسن . الديوان ٩

(٣) المخصص ١٤/١٧ .

(٤) الكتاب ١٩/٢ .

(٥) أنشد الفراء ولم ينسب لقائل . وروى : لبلاد . قال ابن سيدة : والتذكير عليه أغلب . اصلاح المنطق ٣٦٢ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٥ ، المخصص ١١٣/١٧ ، اللسان : قفا .

والصحيح أنه يذكر ويؤنث والغالب عليه التأنيث . والدليل على تذكيره قوله :

٧١٣ وقد عَلِمْتَ يَقُصِّي التَّنْفُلَةَ (١)

فلم يلحقه التاء لما صغره . والضيرس يذكر ويؤنث وعليه قوله :

فَفَقِيتُ عَيْنَ وَطْنِ الضَّيْرُسِ (٢) (٦٩٢)

ويقال : ضرس طويلة .

وكذلك العاتق بذكر ويؤنث ، والدليل على تأنيثه قوله :

٧١٤ ولا

(بَيْنَكُمْ) مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي (٣)

ومما بذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان : العَجُزُ عند بعضهم ، وقد ألحقه

هو بياب ما يؤنث ولا يجوز تذكيره . وكذلك أيضاً المعى ، ألحقه بياب

ما يذكر من أعضاء الحيوان ، والصحيح أنه مما يذكر ويؤنث ، بدليل

قوله عليه السلام : المؤمن يأكل في معى واحدة والكافر يأكل في سبعة

أمعاء (٤) ، فالحق الهاء عدده دليل على تذكيره ووصفه بواحدة دليل على تأنيثه.

(١) رواه ابن سيدة عن الفارسي ، وروايته : وهل جهلت .

ونقل عن الأصمعي أنه ارتاب في قائل هذا الرجز . قال : وأراه ذهب في ذلك إلى إنكار تأنيث القفا . أم التنفل : ولد الذئب .

شرح السيرافي ١/١٤٨ ، ٥/٢٢٦ ظ ، المخصص ١٧/١٣ .

(٢) ما أورده المصنف هنا رواية الأصمعي كما نقل ابن دريد . جمهرة اللغة ٣/١٢٢ ، اللسان : ضرس ، فيض ، المخصص ١/١٤٦ .

(٣) تمامه : لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي . سفي وما كنا بنجد وما قورق قور السواد بالشامق .

وهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وقيل : لأبي الربيع التغلبلي ، وقيل : مصنوعان .

وروى : رمحي . القمر : ضرب من الحمام مفردة قمرية . الشاقق : الجبل المرتفع ، وحذفت ياء الوادي في غير فاصلة ولا قافية ضرورة . اصلاح المنطق ٣٦٢ ، الخصائص ٢/٢٩٢ ،

المخصص ١/١٥٩ ، ١٣/١٧ ، ابن الشجري ٢/٧٢ ، اللسان : قرر . وما بين القوسين سقط من النسخ .

(٤) في الفائق للزحرفي ٣/٣٤ واحد ، وفي المخصص ١٧/١٣ واحدة .

باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه [٢١٩و]
 الرأس مذكر، قال الله تعالى : واشتعل الرأس شيباً (١). وكذلك الجبين
 مذكر، يقال: جبينٌ صلتٌ (٢). وكذلك الخد مذكر، يقال: خدٌ أسيل .
 والفم مذكرٌ وعليه قوله:
 ٧١٥ فوهُ كشتقِ العصا لأيا تُنيثه

(٣)

وكذلك الأنف مذكرٌ بدليل قوله :
 ٧١٦ فلا يَبْسِطُ من بين عينيك ما انطوى
 ولا يُلْقِي إلا وأُنْقُك راغِمٌ (٤)
 وكذلك المنخر ، قال :

٧١٧ لها منخرٌ كوجارٍ السباع
 فعنه تُريحُ إذا تنبهِرُ (٥)
 وكذلك الشعر مذكر ، يقال : ثغرٌ رتلٌ (٦) . وكذلك الثاب الذي يراد به
 السن مذكر ، يقال : نبت نابه ، وكذلك الناجذ . واختلف فيه قبيل : هو
 أقصى الأسنان ، وقيل : هو مايلي الضاحك وهو الأصح بدليل ما جاء في
 الأثر من أنه صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذُه ، وكان
 عليه السلام لا يضحك إلا تبسماً .

- (١) مريم : ٤ .
 (٢) الصلت : الواضح .
 (٣) لملقة بن حبة في صفة ظليم . أسك : صير الأذن وأذنه لاصقة برأسه .
 المعلوم : القطوع الأذنين . شرح المفضليات ٨٠١ ، الديوان ٥٦ .
 (٤) للأعشى يخاطب يزيد بن سهر الشيباني . والرواية : ما أنزوى . وهو كناية من الثغور وانصراف
 النظر والقطيب . يدعو عليه بعوام غصته به .
 الكامل ٢/٢٦٧ ، شرح المفضليات ٤٦ ، المخصص ١٢/٧٨ ، الديوان ٧٧ .
 (٥) لأمري القيس في وصف فرسه . الوجار : جمر النج . تريح : تنفس وتسرح إذا
 تبت من الركض . الانقباض ٣٢٦ ، اللسان : روح ، الديوان ١٦٥ .
 (٦) ثغر رتل : مستوى الثبات .

وانذي يذهب إلى أن التواجد أقصى الأستان يحمل هذه على المبالغة ، وإن لم يكن الأمر كذلك .

وكذلك البطن والذقن ، وعليه قوله :
٧١٨ والبَطْنُ ذُو عُنْكَنٍ لَطِيفٌ طَيِّهُ

.....البيت (١)

وأما المِعَى فقد تقدم مافيه في الباب الذي قبله . وكذلك السِّنُّ والباع ، يقال : سَنٌ جديدٌ وباعٌ طويلٌ . والظْفَرُ مذكَرٌ ، يقال : ظِفْرٌ طويلٌ . وكذلك الثَّدي ، وذهب بعضهم إلى أَنَّها قد تَوَنَّتْ وَأَنَّ تصغيرها ثدبة .

(١) مجزء : والنحر تنفجه بشدي مقعد
وهو للناطقة . والمكن : طباش البطن . اللان : قعد ، الديوان ٣٠ .

باب ما يذكر ويؤث من غير ما ذكرنا

أما السبيل فالدليل على تذكيره قوله تعالى : وإن يروا سبيلَ الغنى يتخلفوه
سيلا (١) . والدليل على تأنيبه قوله تعالى : قل هذه سبيلي (٢)
وكذلك الطريق ، يقال : طريقٌ واضحٌ وواضحٌ ، قال الشاعر :
٧١٩ إنَّ المروءةَ

(٣)

وكذلك الصراط ، إلا أنَّ الغالب عليه التذكير . قال الله تعالى : اهتدوا
الصراطَ المستقيمَ (٤) . وكذلك الهدى ، يقال : هُدى حسنةٌ وحسنٌ .
والسرى يذكر ويؤث ، والدليل على تأنيثها قوله :
٧٢٠ إنَّ سُرَى الليلِ حرامٌ لاتَحِلَّ
والقلب يدكر ويؤث والدليل على تأنيثها قوله (٥):
على حين من ثلث عليه ذنوبه
[٥٨٢]

وكذلك الحال ، يقال : حالٌ مستقيمٌ وحالٌ مستقيمةٌ . وقد يؤث بالهاء
فيقال : حالة ، وعليه قوله :

(١) الأعراف : ١٤٦ .

(٢) يوسف : ١٠٨ .

(٣) تمامه : ان المروءة والساحة ضمننا

قبراً يمر على الطريق الواضح

وهو لزياد الأعجم في رثاء المنيرة بن المهلب بن أبي صفرة . و مرو مدينة بفارس وهي قصبة

خراسان . والوجه أن يقول : ضمتا . معاني القرآن ١/١٢٨ ، الشر والشراء ٤٣٠ ،

الأغاني ١٤/١٠٢ ، الطبرسي ١٤/٩٤ ، المعنى ٢/٥٠٣ .

(٤) الفاتحة : ٦ .

(٥) الواضح أن هنا سقطا فلاستشهاد لتأنيث الذنوب لا القلب .

على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتمًا

..... البيت (١٩١)

ودرع الحديد أنثى يقال : درعٌ سابغةٌ ، قال الله تعالى : أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَاتٍ (١) .
أي دروعاً سابغاتٍ .

وأما السوق فالغالب عليها التأنيث ، وقد تذكر وعلى التذكير قوله :

..... ٧٢١

بسوقٍ كثيرٍ ريحُهُ وأعاصيرُهُ (٢)

والسلاح أنثى بدليل جمعها على أسلحة . والصاع يذكر ويؤنث ، وكذلك الصُّواع ، وهما بمعنى واحد وهو للملوك ، وقد قيل : جام من فضة يشربُ بها الملوك . قال الله تعالى : نَقَعْدُ صُّوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ (٣) . وقال : فبدأ بأوعيتهم / قبل وعاء أخيه ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا (٤) . [٢١٩ ظ] والخانوت يذكر ويؤنث وهو اسم الخمر ، وقد قيل : بيتُ الخمار . وقد قيل : إنَّ المراد به الذي نرفعهُ اليوم عليه (٥) .

وكذلك المتون يذكر ويؤنث ، وكذلك العنكبوت ، والدليل على تأنيثها قوله تعالى : كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا (٦) . والدليل على تذكيرها قوله :

(١) سبأ : ١١ .

(٢) صدره : ألم يعظ الفتيان ما صار لتي

والبيت أنشده الفراء ولم ينسب . واللغة : الشعر يلم بالمتكب . وسيت السوق سوقاً لأن الأرزاق تساق إليها ، أو لقيام الناس فيهم على سوقهم . اصلاح المطلق ٣٦٢ ، المخصص ٢١/١٧ ، الاقتضاب ١١ ، اللسان : سوق .

(٣) يوسف : ٧٢ .

(٤) يوسف : ٧٦ .

(٥) كذا وهو غير واضح .

(٦) العنكبوت : ٤١ .

كَأَنَّ العنكبوتَ هو ابتناها (١)
وكذلك الخمر إلاَّ أَنَّ الغالب عليها التأنيث ، وأنكر الأصمعيُّ تذكيرها (٢).
والذي ذهب إلى تذكيرها استدلَّ على ذلك بقوله :

٧٢٣ وَكَأَنَّ الخَمْرَ المُدَامَ مِنَ الإسْفِنْطِ
مَمزُوجَةً بِماءِ الزَّلَالِ (٣)

فقوله : مدام ، دليل على تذكيرها . ورواية الأصمعي :
وَكَأَنَّ الخَمْرَ المُدَامَةَ مِنَ الإسْفِنْطِ
وأما واسِطٌ وهَجَرٌ وقُبَا فقد تقدّم ذكرها في أسماء البلدان .

• • •

وقد تقدّم أَنَّ المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه أمّا بالصفة أو بالإخبار أو
بالإشارة إليه أو بإضماره أو بتصغيره أو بجمعه أو بعدده أو بأن يكون الاسم
واقعاً على مؤنث حقيقي .

فأمّا التصغير فقد تقدّم حكمه في بابه ، وكذلك العدد . وأمّا الجمع
فسيأتي حكمه . وأمّا الإخبار فإذا أخبرت عن مؤنث فلا يخلو أَنَّ يكون مفرداً
أو مثنى أو مجموعاً . فإن كان مفرداً فلا يخلو أَنَّ يكون ظاهراً أو مضمراً .
فإن كان ظاهراً فلا يخلو أَنَّ يكون حيواناً أو موانئاً . فإن كان حيواناً فلا يخلو
أَنَّ يكون فاعلاً أو غير فاعل .

(١) صدره : عل هطالم منهم ييوت
أنشده الفراء ولم ينب . هطال : جيل . والظاهر أَنه يهجو قومه ويصف بيوتهم بالوهن
والضالة . المخصص ١٧/١٧ ، اللسان : هطل .

(٢) المخصص ١٩/١٧ .

(٣) للأعشى . الإسفنت : المطيب من عصير العنب . وقيل من أسماء الخمر وهو رومي . المغرب
١٨٠ ، المخصص ١٩/١٧ ، اللسان : اسفط ، اصفط ، سفت ، الديوان ٥ .

فإن كان فاعلاً فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل. فإن لم تفصل فلا بد من إتيان علامة التأنيث في الفعل مثل : قامت هندٌ ، ولا يجوز حذفها إلا حيث سمع . حكى سيبويه : قال فلانةٌ ، ولا يقاس عليه .

فإن فصلت جاز حذفها نحو : قام اليومَ هندٌ ، ومن كلام العرب : حَضَرَ التناضِيَّ اليومَ امرأةٌ . والإثبات أحسن . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن .

فإن كان غير عاقل فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات نحو : مشى الدابةُ ومشى الدابةُ ، والحذف قبيح .

فإن فصلت حسن الحذف والإثبات مثل : جرت اليومَ الدابةُ . ومشى اليومَ الدابةُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن . فإن كان موثلاً فلا يخلو أن تفصل أو لا تفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات فتقول : انكسرت وانكسرَ القيدرُ . والإثبات أحسن .

فإن فصلت حسن الحذف مثل قولك : انكسرت اليومَ القيدرُ ، وانكسرَ اليومَ القيدرُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أجود من الحذف .

فإن كان فاعل الفعل في هذا كله مضمراً فإنك تلحقه علامة التأنيث ولا يجوز حذفها إلا في ضرورةً مثل قوله :

٧٢٤ فلا مِيزَنَةً ودَقَّتْ ودَقَّتْها

ولا أرضَ أبْقَلْ إِبْقَالَها (١)

/ يريد : ولا أرضَ أبْقَلْتُ إِبْقَالَها ، فحذف ضرورة . [٢٢٠و]

(١) لعامر بن جوين الطائي . ويروى : أبْقَلْتُ إِبْقَالَها ، بتخفيف همزة إِبْقَالٍ ، ولا شاهد فيه . وهي رواية الأعلام . الكتاب ١ / ٢٣٩ ، مجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، معاني القرآن ١ / ١٢٧ ، المذكر والمؤنث للبرد ١١٢ ، البلغة ٦٤ ، المخصص ١٦ / ٨٠ ، اللسان : بقل ، الكامل ٢ / ٢٧٩ ، الخزانة ٢١ / ٢ .

فإن كان فاعل الفعل مثنى فحكمه حكم المفرد . فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الشجرُ وانكسر الشجرُ . فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون عاقلاً أو غير عاقل . فإن كان عاقلاً فهو مذكر وليس من هذا الباب . وإن كان لما لا يعقل فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث فتقول : جرت الدودُ .

فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الجذوع وانكسر الجذوع ، فتذكر إن ذهبت به مذهب جمع وتوثت إن ذهبت به مذهب جماعة .

فإن كان جمع سلامة ففيه خلاف . فمذهب أهل البصرة أن حكمه حكم المفرد ، ومذهب أهل الكوفة أن حكمه حكم التكسير فيذكر على معنى جمع ويوثت على معنى جماعة .

وأبو علي الفارسي يفصل فيقول : إن وقع جمع السلامة على مذكر فالإخبار عنه إخبار المذكر وإن وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر :

٧٢٥ عشية قام النائمات وشققن

البيت..... (١)

وقوله عز وجل : إذا جاءك المؤمنات (٢) .

وذلك فاسد ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس . وحمل قوله تعالى : إذا

(١) عجزه : جيوب بأيدي مآتم وخذود

وهو لابي عطاء السندي في رثاء يزيد بن هبيرة الفزاري . أدب الكاتب ٢٦ ، الشيرازيات

٥٩ ط ، الأقتضاب ٢٩٢ ، اللسان : أم ، الخزائن ٤ / ١٦٧ .

وانظر الأيضاح الفارسي : ورقة ٩٨ / المقدم الفريد ٢ / ١٨٥ .

(٢) المتحفة : ١٢ .

جاءك المؤنث، على أن يكون قد حذف منه التاء مثل قوله: قال فلانة^(١)
وكذلك قوله :

عشيّة قام النّائحات

البيت البيت

وأما :

٧٢٦ قالت بنو عامر

البيت البيت (٢)

فيكون مؤنثاً على المعنى لأنّه اذا قال : قالت بنو عامر ، فكأنّه قال :
قالت أولاد عامر ، مثل قوله :

٧٢٧

سائل بنى أسدٍ ماهذو الصّوت^(٣)

فأنث على معنى الصبيحة .

فإن كان مضمرّاً فلا يخلو أن يكون المضمر العائد على الجمع مفرداً
أو جمعاً . فإن كان مفرداً فلا بد من التاء إلّا في ضرورة نحو قوله :

(١) نقل ابن هشام ان بعضهم أجاب عن ذلك بأن التذكير في جاءك للفصل أو لأن الأصل : النساء
المؤنثات ، أو لأن آل مقدرة باللاتي . التوضيح ١ / ١٣٨ . وما ذكره هنا جواب ابن مالك
في شرح التسهيل ٨٣ ظ .

(٢) تمامه : قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأفـواـم
وهو للتأنيف الذبائي . خالوا : تاركوا . واللام في للجهل زائدة لتوكيد الانساق والأصل :
يا بؤس للجهل . الكتاب ١ / ٣٤٦ : الجمل ١٨٧ ، اللامات ١١١ ، الأصول ١ / ٢٩٤ ،
الشمر والشراء ٩٥ ، الخصائص ٣ / ١٠٦ ، ابن الشجري ٢ / ٨٠ ، الخزائن ١ / ٢٨٥ ،
الديوان ٣٢٠ .

(٣) صدره : يا أيها الراكب المزجي معيته
وهو لرويشد بن كثير الطائي . وفي البيت تهكم ببني أسد لأنه هو الذي أثار عليهم ما احتاجوا
له . الخصائص ٢ / ٤١٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٨ ، شرح الحماسة للبرزوقي ١٦٦ ،
المختصر ٢ / ١٣٠ ، اللسان : صوت .

٧٢٨ وأما تَرَى لِمَ تَنَى بُدَلت

فإنَّ الحَوَادِثَ أودَى بهما (١)

وان كان المضمير ضمير جمع فلا يحتاج إلى علامة نحو قولك : الجدوع انكسرت .
وأما الضمير فلا يخلو أن يعود على مفرد أو مثني أو مجموع .
فإن عاد على مفرد أو مثني كان على حسب ما يعود عليه من أفراد وتثنية
وجمع . نحو : هند ضربتها . والهندان ضربتهما .

فإن عاد على مجموع فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو
اسم جمع أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فيعود الضمير عليه مفرداً
مثل قولك : الشجر قطعها والتين أكلتها .

فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل . فإن كان لمن يعقل
فيعود الضمير عليه كما يعود على المذكر وليس من هذا الباب .

فإن كان لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك :
الإبل حلبتها .

فإن كان جمع تكسير فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل . فإن / [٢٢٠ ظ]
كان لمن يعقل فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً .

فإن كان مذكراً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المذكرين . وقد
يعود الضمير عليه كما يعود على واحد المؤنث نحو : الرجال والنساء وأعجازها .
فإن كان مؤنثاً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحو قولك : النساء
(قُمن) (٢) . وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة نحو قوله :

(١) للأعشى . ورواية الديوان : فإن تمهيدني ولي لمة .

قال الغراء : ذهب به إلى معنى الهندان . معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، الكتاب ١ / ٢٣٩ ، المذكر

والمؤنث للبرد ١١٢ ، الأصول ٢ / ٣٤٩ ، المخصص ١٦ / ٨٢ ، ابن الشجري ١ / ٢٢٧ ،

الخرزانة ٩ / ٥٧٨ ، الديوان ١٧١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

٧٢٩ تركنا الخيل والنعم المُنْدَى

وقلنا للنساء بها أقيمي (١)

فإن كان لما لا يعقل فإنَّ الضمير يعود عليه مجموعاً ، وقد يعود عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة فتقول : الجذوعُ انكسَرْنَ وانكسرت ، والأجذاعُ طَلَنَ وطالت ، إلا أنَّ الأنصح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع ، والأنصح في جمع الكثرة أن يعامل في الضمير معاملة الواحدة من المؤنث .

وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكور نحو قوله تعالى : وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نسقبيكم مما في بطونه (٢) .

فإن كان جمع سلامة فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً فيعود عليه ضمير جماعة المذكرين . وإن كان مؤنثاً فيعود عليه ضمير جماعة المؤنثين .

وأما الصفة فلا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهر أو مضمّر . فإن عملت في ظاهر فتحكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر وإن عملت في مضمّر فتحكمها حكم الفعل إذا رفع المضمّر .

وأما الإشارة فتحكمها حكم المضمّر المفرد في موضع يفرد فيه ويشئ حيث يشئ ويجمع حيث يجمع .

وأما المذكر إذا أخبرت عنه إخبار المؤنث ألحقت علامة التأنيث ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلا في قليل على المعنى نحو قولهم : فلان لغوبٌ أنه

(١) استشهد به المصنف في المقرب ولم ينسبه . وفيه : المفدى . وانشده البطليوسي في شرح سقط الزند : طردنا الخيل . ولم ينسبه .

المندى : من ندى الإبل يتديها وهو أن يوردها الماء حتى تشرب قليلاً ثم يجيء بها حتى ترعى ساعة ثم يردها إلى الماء . شروح سقط الزند ١٠٩٥ ، المقرب ٩٤ ، اللسان : ندى ١٨٩/٢٠ .

(٢) النحل : ٦٦ .

كنا فاحتقرها (١) . يريد : صحتي . إلا أن يكون المذكر مضافاً إلى مؤنث في المعنى ويجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولك : ذهبت بعض أصابعه (٢) . والبعض مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر نحو قوله :

٧٣٠ إذا بعضُ السنينِ تعرقتنا

كفى الأينام فقد أبى اليتيم (٣)
فأخبر عن بعض السنين كما يخبر عن المؤنث لأن بعض السنين في المعنى منون . وكذلك : تلفظه بعضُ السيارة (٤) . لأن بعض السيارة سيارة . أو يكون المذكر مضافاً إلى المؤنث إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قوله :

٧٣١ وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعته

كما شرفت صدرُ القناة من الدم (٥)
أو يكون المذكر مضافاً إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى مؤنث ، إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولهم : اجتمعت أهلُ اليمامة (٦) ، فالأهل مضاف إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى

(١) تنظر حكاية هذا القول الذي حكاه الأصمعي عن أبي عمرو عن رجل من اليمن في الخصائص ٢ / ٤١٥ ، شرح مشكلات الحامة ٦٨ ، والمحجب ٢ / ١٨٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥ ، الكامل ٢ / ١٤١ ، الخصائص ٢ / ٤١٥ .

(٣) لحرير . تعرقتنا : أذهبت أموالنا ، وهو من تعرقت اللحم إذا اذهبت ما عليه من اللحم . والبيت في مدح هشام بن عبد الملك . الكتاب ١ / ٢٤٥ ، ٣٢ : المفتضب ٤ / ١٩٨ ، الكامل ٢ / ١٤١ ، الأصول ٢ / ٥٨ ، سر الصناعة ١ / ١٤ ، المخصص ١٧ / ٧٧ ، الخزانة ٢ / ١٩٧ ، الديوان ٥٠٦ .

(٤) يوسف ١٠ ، وهذه قراءة الحسن البصري كما في الخصائص ٢ / ٤١٥ ، المحجب ١ / ٢٣٧ ٢ / ١٨٦ .

(٥) للأعشى يهجو عمار بن عبد الله الشاعر . الكتاب ١ / ٢٥ ، المفتضب ٤ / ١٩٧ ، ١٩٩ ، الكامل ٢ / ١٤١ ، الأصول ٢ / ٧٣٢ . الخصائص ٢ / ٤١٧ ، شرح المفصلات ٨١٩ ، المخصص ١٧ / ١٢ ، المعنى ٣ / ٣٧٨ . الديوان ١١٩ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٦ .

مؤنث إلا أنه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول . فإن لم يجوز أن
تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول نحو قوهم :

٧٣٢ مشين كما اهترت رماح تسهت

أعاليها مر الرياح النواسيم (١)

/ فأنت المر لأنه لا يجوز أن تقول : تسهت أعاليها الرياح وأنت [٢٢١و]
تريد مرها. وإن لم يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول لم يجوز التأنيث.
ألا ترى أنك إذا قلت : قطعت رأس هند ، لا يجوز أن تقول : قطعت
هند .

(١) الذي الرمة. تسهت : حركت واستخفت. الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٣ ، المقتضب ٤ / ١٩٧ ،
الكامل ٢ / ١٩١ ، الأصول ٢ / ٥٨ ، ٧٣٣ ، الخصائص ٢ / ٤١٧ ، المخصص ١٧ / ٧٨ ،
العيني ٣ / ٣٦٧ ، الديوان ٦١٢ .

وان كانت عيناً لم يبدل أيضا منها شيء الا ما جاء من ذلك والذي جاء منه
 سال في سأل (٢). فمنهم من أبدل الهمزة واواً فيقول : سَلْتُ أسال ،
 كما يقال : خِفْتُ أخاف ، وتقول : المساولة ، ومنهم من يقول : المسايلة
 فيبدل من الهمزة في سأل ياء .

وانظر الكتاب ١٧٠ / ٢، المقضب ١ / ١٦٧، شواهد الشافية ٣٣٨، ابن يمين ٩ / ١١٤.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أبوكبير النخعي

باب أمس

إذا لم يكن معرفاً بالآلف واللام ولا بالإضافة ولا منكرراً ولا مجموعاً ولا مصغراً فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف .

بأن كان ظرفاً فهو مبنى على الكسر ويكون له معنيان : أحدهما أن يريد به اليوم الذي قبل يومك ، والآخر أن تريد به ما تقدم يومك ، وذلك لا يكون إلا مجازاً وعليه قوله :

٧٣٣ - لعمرى لقوم قد ترى أمس فيهم
مرابطاً للأهجار والعكر الدثر (١)
لأنه أراد بأمس ما مضى مما تقدم يومه الذي كان فيه .

فإن كان ظرف فقيه لغتان : لغة أهل الحجاز بناءً على الكسر وعليه قوله :

٧٣٤ اليوم أعلم ما يجيء به
ومضى بفصل قضائه أمس (٢)

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف .
وزعم الزجاج وأبو القاسم أن أمس إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح واستدل على ذلك بقوله :

(١) لامرى القيس في مدح سعد بن الضباب الأيادي . ورواية الديوان (ط السلوب) والجمهرة واللسان : في ديارهم . ولا شاهد فيها .

العكر : جمع عكرة وهي القطعة من الأبل ما بين الحسين إلى المائة .
الدثر : المال الكثير ، لا يشئ ولا يجمع ، وكسرت الاء ضرورة حين سكن الراء . جمهرة اللغة ٢ / ٣٨٥ ، اللسان : دثر ، الديوان ١١٢ .

(٢) من أبيات تنسب للقمقام بن العباهل من ملوك حضرموت واليمن التابعة .
ورويت أيضاً لأسقف نجران . معجم المرزباني ٢٢٣ . اللسان : أمس .

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أَمْسَا (١)

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ أَمْسَ ليس بظرف ، وإنَّما هو اسم (٢) بدليل دخول حرف الجر عليه ، لأنَّ دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية بدليل أنَّ وسط إذا كان ظرفاً فهو ساكن العين/نحو : جلستُ [٢٢١ظ] وَسَطَ الدارِ ، وإذا كان اسماً فهو متحرك العين نحو : هذا وَسَطُ الدارِ ، فإذا دخل حرف الجر على وسط حركت عينها فتقول : جلست في وَسَطِ الدارِ . وإذا كان غير ظرف فلا يخلو أن يكون في موضع رفع أو نصب أو خفض . فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلاَّ البناء على الكسر أو الفتح . وإن كان في موضع رفع فهو عندهما يجوز فيه الوجهان : البناء والإعراب لإعراب مالا ينصرف .

ودليلهما أنَّ أَمْسَ إذا كان غير ظرف (٣) وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح نحو قوله :

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أَمْسَا (٧٤٠)

وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معرباً لإعراب مالا ينصرف ، وأيضاً فإنَّ الدليل على أنَّه ليس بمعنى على الفتح أنَّه لم يأتِ إلاَّ في موضع خفض ولو كان مبنيًا لجاء مثل : شهدتُ زيداً أَمْسَ .

فإن كان معرفاً بالالف أو اللام أو بالإضافة أو منكرراً أو مجموعاً أو مصغراً فإنَّه معرب أبداً على كل حال .

- (١) بعده : عجائزا مثل السعالي غمما يأكلن ما في رحلهن مسما وهو من شواهد الكتاب الحسين . ونسب للمجاج . أس هنا مجرور بالفتحة لأنه جاء على لغة تميم في منع الصرف ، والالف للإطلاق.
الكتاب ٢ / ٤٤ ، النوادر ٥٧ ، الجمل ٢٩١ ، التوجيه ١٥٧ ، الفصل ١٣٣ ، ابن الشجري ٢ / ٢٦٠ ، اللسان : أَمْسَ ، الخزانة ٣ / ٢١٩ .
(٢) ج ، ر : أَمْسَ ، وهو تحريف .
(٣) كذا وهو يناقض ما تقدم والظاهر ان (غير) زائدة .

باب اسماء الفاعلين والمفعولين
عبد الرحمن بن النخعي
(أستاذ النحويين)

قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين وأما اسم الفاعل فلا يبنى إلا من فعل متصرف. وأما اسم المفعول فلا يبنى إلا من كل مبني لما لم يسم فاعله.

واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد من ثلاثة أحرف. فإن كان من فعل ثلاثي فاسم المفعول منه على وزن مفعول قياساً. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فيأتي أبدأً على وزن الفعل المضارع المبني لما لم يسم فاعله، إلا أنك تبدل من حرف المضارعة ميماً مضمومة خاصة. فاسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان من فعل ثلاثي فلا يخلو أن يكون على وزن فَعَّلَ أو فَعَّلَ أو فَعَّلَ.

فإن كان من فَعَّلَ فهو أبدأً على وزن فَعِيلَ نحو : ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ وكَرُمَ فهو كَرِيمٌ. وإن كان من فعل فلا يخلو أن يكون متعدياً أو غير متعدٍ. فإن كان متعدياً فهو أبدأً على وزن فاعل نحو : عِلِمَ فهو عَالِمٌ.

وإن كان غير متعدٍ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فَعِيلَ نحو : عَمِيَ فهو عَمٌ، وعلى وزن أَفْعَلَ نحو : عَشِيَ فهو أَعَشَى، وعلى وزن فَعَّلَانَ نحو : صَدَى فهو صَدَيَانٌ. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فاسم الفاعل منه يأتي على وزن الفعل المضارع إلا أنك تبدل من حرف المضارعة ميماً نحو مُتَغَابِلٍ من تَغَابَلَ. وشذَّ من ذلك : أَوْرَقَ الشجرُ فهو وَارِقٌ وأَوْرَسَ فهو وَارِسٌ وأَبْقَعَ الغلامُ فهو بَاقِعٌ، على وزن فاعل من التزيد. وشذَّ منه أيضاً أَلْقَعَ فهو مُلْقِعٌ (١).

(١) كذا والوجه أن يقول : لاقع، ومنه : أَلْقَعَ الفعل الناقع والريح السحاب فهي لاقع والجمع لواقع، والأصل : ملقع. وملقع قياسي وليس شاذاً. الصالح : لقع.

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع

هذه الترجمة ظاهرها التناقض ، وذلك أنها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون ما بعدها مرغوعاً بالابتداء ، لأن / المبتدأ مُعرِّى من العوامل اللفظية فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون مُعرِّى من العوامل اللفظية عامل فيه لفظ قبله .

ومذا الاعتراض مندفع بأن يكون فاعلٌ ترفع ضمير المخاطب كأنه قال : ترفع أيها المخاطب ما بعدها بالابتداء والخبر . وقد روى : يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، فعلى هذه الرواية لا طعن فيه أصلاً (١) .

ونصده في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وتوع المبتدأ والخبر بعدها وليست الكلمة المتقدمة لازمة للكلام بل يجوز إسقاطها فيبقى ما بعدها كلاماً مستقلاً بنفسه ، ويشترط أن تكون تلك الكلمة لا تكون إلا مصدراً . فإن قيل : فقد ذكر في هذا الباب حروفاً وغير حروف ، والترجمة تقتضي أن كل ما يقع في الباب إنما هو من جنس الحروف .

فالجواب عن هذا أحد شيئين : إما أن يكون أخذ الحرف بمعنى الكلمة فيقع إذا ذاك على الاسم والفعل والحرف . وإما أن يكون جعل أين وكيف وستى حروفاً مجازاً لتضمتها معنى الحرف ، وكذلك بينا وبيننا أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به فيما ذكرناه من وقوع المبتدأ والخبر بعده ولزوم الصلوية . فإن قيل : لأي شيء لم يذكر في هذا الباب ما ولا ؟ فالجواب عن ذلك : إنه إنما لم يذكرهما في هذا الباب لأنهما لم يحدثا فيما بعدهما معنى من المعاني ، فلذلك كانتا كأنهما في الكلام وإنما هما وصلة يراد بها الإيضا ،

(١) يريد بالرواية هنا أنه جاء في بعض نسخ المجلد كذا .

فلا تعلق لهما بما بعدهما لا لفظاً ولا معنى ، بل هي أصوات منفردة بما بعدها وما بعدها لم يتقدمه شيء .

وأما همزة الاستفهام فاستُغني عنها بهل .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : قسم لا يقع بعده إلا الجملة . وقسم يقع بعده المفرد والجملة . فالذي يقع بعده المفرد والجملة : متى وأين وكيف وبيننا ، فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر نحو : كيف زيدٌ وأين عمرو ؟ ومتى القيام ؟ وبيننا قيامُ زيدٍ قامَ عمرو .

وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلا كيف فإنَّ في إعرابها خلافاً . فعلى مذهب سيويه تكون متصلة على الظرف لأنها عنده من باب الظروف (١) . فإذا قلت : كيف زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : على أي حال زيدٌ قائمٌ ؟ ومذهب الأخفش أنَّها من الأسماء (٢) ، فإذا قلت : كيف زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : أسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرعٍ ؟ ويكون في موضع نصب على الحال .

وذلك فاسد ، لأنَّ الحال خبر من الأخبار وكيف استفهام فلا يصح وقوعها خبراً . والصحيح ما ذهب إليه سيويه . والذي يدل على صحة مذهبه أنَّ كيف لا تصرف أعني أنَّها لا تستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا بدخل عليها حرف جر ، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظرفاً . وأيضاً فإنَّها إذا جعلت ظرفاً كانت في تقدير : أصححُ أم سقيمُ أم مريضُ أم ضعيفُ أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها .

ومهما أمكن أن يكون اللفظ في معنى واحد كان أولى من أن يكون له (٣) مفسراً بما لا ينحصر من الألفاظ .

(١) الكتاب ٢ / ٤٤ ، المعنى ٢٢٦ .

(٢) ورواقه السيراقي . المعنى ٢٢٦ .

(٣) كذا وهي زيادة يستقيم المعنى بحذفها .

فلان قبل : فكيف تجعل ظرفاً وهي ليست باسم زمان ولا مكان ؟ فالجواب :
إنها واقعة على الأحوال والحال قد تشبه بالظرف فيقال : زيد في حال حسنة ،
فكذلك كيف .

وأما الذي لا يقع بعده إلا الجملة فما بقي ، ولا موضع له من الإعراب
لأنه حرف . وأما بينما ففيها خلاف ، فمنهم من جعلها من قبيل ما لا يليه
إلا الجملة . ومنهم من جعلها من قبيل ما يليه الجملة
تارة والمفرد أخرى . فأجازوا : بينما قام زيد قام عمرو على زيادة ما .
والعامل في بينما وبيننا جوابهما . ولا يعمل فيهما ما بعدهما لأنهما مضافان
إليه ، ولا يعمل المضاف إليه فمياً أُضيف إليه ، ولذلك ذهب كثير من
النحويين إلى زيادة إذ في مثل قوله (١) :

٧٣٦ بينما نحن بالأراك مـ

إذ أتى راكباً على جمكه (٢)

لأنّ إذ مضافة إلى ما بعدها فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وهذا قد يسوغ
على غير زيادة « إذ » وذلك أن تُقدَّر (قبل) (٣) بينما وبيننا عاملاً يفسره
ما بعده .

وقد تقدم الخلاف في الغاء إنما وأخواتها وإعمالها والصحيح من ذلك .
وقوله :

(١) من ذهب إلى زيادتها هنا الأسمي والقراء في المعاني ١ / ٢٥٩ ، وانظر شرح المزدوقي
على الحاشية ١٨٨٤ .

(٢) لجليل بثينة . الأراك : موضع بعرة . معاني القرآن ١ / ٢٥٩ ، المعنى ٣٤٥ ، الخزانة ٤ / ١٩٩ ،
الديوان ١٨٨ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

٧٣٧ بينا تمنانقه الكماة البيت (١)
 وبروى : تعانقه بالرفع والخفض . وزعم أبو محمد بن السيد أن رواية
 الخفض غير جائزة ، لأن تعانقه مصدر تعانق وتفاعل لا يتعدى .
 وهذا الذي ذهب إليه باطل (٢) ، بل في ذلك تفصيل . وهو أن التاء الداخلة
 على فاعل لا تخلو أن تدخل عليه وهو متعد إلى واحد أو إلى اثنين . فإن كان
 متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى واحد نحو : عاطيتُ زيداً الدرهم . وإن
 كان متعدياً إلى واحد صار غير متعدٍ نحو : ضاربُ زيدٍ عمرًا ، تدخل
 عليه التاء فتقول : تضاربَ زيدٌ وعمرًا ، وقد تدخل على المتعدي إلى
 واحد فيبقى على تعديه نحو قولك : تجاوزتُ موضع كذا ، ومنه قوله :
 ٧٣٨ تجاوزتُ أحسراساً البيت (٣)
 ووجهه عندي أن لا تقدّر التاء داخلة على فاعل بل أصل بنفسها فكذلك
 تعانق يكون من هذا القبيل ، إلا أن ذلك يكون مما يحفظ ولا يقاس عليه .

-
- (١) تمامه : بينا تمنانقه الكماة وروعه يوما أتيج له جريه سلفع
 وهو لأبي ذؤيب الحفلي . ورواية الخصائص : تمنقه ، ومعناه دنوه من الكماة . الروع :
 الميل عن الضربات . السلفع : الجسور .
 وعدت ابن جني أن بينا أصلها بين وأثبت فتحة النون فصارت ألفا .
 شرح مشكلات الحماسة ٣٦٦ ، الخصائص ١٢٢/٣ ، الجمل ٢٩٤ ، الخزائن ٢ / ١٨٣ ،
 ديوان الهذليين ١٨ .
 (٢) قال ابن هشام : وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً ،
 وأيضاً فلم يخص الورد برواية الجر ، ولا معنى لذلك . أ . وهو يعقب على رأي ابن عصفور
 هنا . المغني ٥٧٦ .
 (٣) تمامه : تجاوزت أحسراساً وأهوال معشر على حراس لو يشرون مستقبل
 هو لأمريه القيس من معلقته . يشرون : يخفون . الانتصاب ١٩٦ ، المغني ٢٩٤ ، ٥٧٦ ،
 اللسان : شرر . الخزائن ٤ / ٤٩٦ ، الديوان ١٣ ، ٣٧٠ .

باب ما ينصب على إضمار الفعل لتروك إظهاره

المنصوبات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز إضماره وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل لا من لفظ متقدم عليه ولا من تسلط حال . وقسم ينتصب بفعل إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، وهو كل فعل إذا أضمر كان له ما يدل عليه إما من لفظ متقدم وإما من تسلط / حال . [٢٢٣ و]

وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره ، وهو الذي أراد أبو القاسم ، وذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه . وهو المنادي والمنصوب على باب الاشتغال وإيتاك والاسم الذي بعد الواو في : إيتاك والأسد . والاسم الذي بعد الواو في : وبعه وأخاه ، وأهلك والليل ، وما أنت وزيداً ، وما شأنك وزيداً ، والمصادر (١) الموضوع موضع الأمر إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً ، والحدرد الحدرد ، والنجاه النجاه . والمصادر الموضوع موضع الدعاء وهي : سقياً ورعباً وجدعاً وسحقاً ويعداً وأفة وثفة ودقراً وتعباً وبؤساً وبهراً ، وهي من الأسماء الموضوع موضع فعل الدعاء ، وهي مؤنثة . وما استعمل من المصادر المضافة الموضوع موضع الفعل في الخبر وهي سبحانه الله وربحاته وقعدك الله وعمرك الله ، وما وضع من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء وهي وبعه ووبله وويسه وعوته ، ولا تستعمل عيله إلا بعد ويله (٢) .

وما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل وهي خاتيك وسعديك ولييك ودواليك وهذا ذيك وبعث الشاة بدرهم ، وأخذته

(١) ج ، والمضاف ، وفي ر : والمصادر والمضاف ، وكلاماً تحريف .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٠ .

بدرهم فصاعداً ، وبدرهم فزائداً . وما وضع من المصادر موضع فعل التعجب وهي : (أ) (١) كذباً وحلفاً .

وكل مصدر أو صفة بعد أما بشرط أن لا يكون ما بعدها يعمل فيه مثل :
أما سميناً فسميناً وأما عالماً فعالمٌ .

والمصادر المشبهات إذا تقدم قبلها ما يدل على الفعل مثل : له صوتٌ صوتَ حمار ، وله صراخٌ صراخَ الثكلى ، وله دقٌ دقكَ بالمتحازِ حبَّ الفلفل (٢) ، ومن أنت وزيداً ؟ وكلتنيهما وتمراً (٣) ، وهذا ولا زعماتك ، ونعمة عينٍ ونعماً عينٍ ، ونعامَ عينٍ ، وكرامةٌ ومسرّةٌ ، ولا كيداً ولا رَغماً ولا غمّاً .

وكذلك كل صفة وضعت موضع الفعل مثال : أتيميتُ مرةً وقيسيتُ أخرى؟ وكل اسم ينتصب بفعل مضمر على (٤) وقد تقدم مثل : أنته امرأ قاصداً ، ووراءك أوسع لك ، وانتهوا خيراً لكم .

والمصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر مثل : ما أنت سيراً ، وإنما أنت شربَ الإبلِ ، ومرحباً وأهلاً وسهلاً ، وسُبوحاً قُدوساً ، وإن تأتيني فأهلَ الليلِ والنهارِ ، وكل شيء ولا هذا .

وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر مثل : أقاتماً وقد قعدت الناسُ ؟ وعانداً بالله .

وأما المناديات فإنها تنصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره . فإذا قلت :
بارجلاً ، فتقديره : أناادي رجلاً ، ثم حذف أنادي ونابت « يا » منابه
فلذلك لم يجز إظهاره لأنه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوّض منه .
وزعم بعض النحويين أنه انتصب بما في « يا » من معنى الفعل (٥) .

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى.

(٢) المتحاز : الآلة التي يدق بها وهي المارون. وانظر الكتاب ١ / ١٧٩ .

(٣) ومعناه : اعطني إياهما كليهما واعطني معهما تمرّاً . وهو مثل. الكتاب ١ / ١٤٢ .

(٤) بياض في ج ، ر بمقدار كلمة.

(٥) انظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في ابن يعيش ١ / ٢٢٧ ، شرح الرضي ١ / ١١٩ .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفس « يا » واستدلّ على ذلك بأن قال :
الدليل على أنه منصوب يا وليس منصوباً بفعل / مضمر أنه لو أظهر وا [٢٢٣ظ]
الفعل الذي تدّعون إضماره لغيّر المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : يا زيدُ ،
فهو نفس النداء ، وأنادي زيدا ليس بنفس النداء وإنما هو إخبار بأنه
يقع منه نداء .

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب فاسد ، وذلك أن الحرف إذا اختص باسم
واحد لا يعمل فيه إلاّ جرّاً ، وهذا قد عمل فيه نصّاً ، فدلّ على بطلان
ما ذهب إليه من أن « يا » هي الناصبة مع أنها لا تختص ، وذلك أن « يا »
للتنبية في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف .
فمثال دخولها على الفعل قوله :

ألا يا لسقياني قبل غارة سينجال (١٩)
ومثال دخولها على الحرف قوله :

يا ليت زوجك قد غدا

متعلّداً سيفاً ورُمحاً (٢٠)

وأما قوله : إن إظهار الفعل يغيّر المعنى فالجواب : إن الأفعال تنقسم
قسمين : قسم هو كناية عن معنى ، مثل : قام زيدٌ ، وقسم هو المعنى نفسه
مثل قولك : أحلفُ بالله لأفعلن كذا ، ألا ترى أن قولهم : أحلف ، هو
القسم بنفسه ، وكذلك المنادى يكون على تقدير : أنادي ، ويكون أنادي
هنا المراد به نفس النداء .

وأما المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز
إظهاره . وإنما لم يجرز إظهاره لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عِوضٌ منه ،
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي بعده وهو القراء (١) . وذلك
أنّ عدم الإضمار أحسن من تكلفه . قال فإن قيل : تعدّى ضربتُ لمفعولين

(١) الانصاف مسألة ١٢ ، المع ٢ / ١١٤ .

وإنما يتعدى إلى مفعول واحد فالجواب : إنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساع أن يعمل فيه .
وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ العرب تقول : زيدا مررتُ به ،
ومررت لاتعمل نصباً ، فثبت هنا إضمار الفعل . وأيضاً فإنَّ الشيء لا يقتضي
مما يطلبه إلا شيئاً واحداً .

فأمَّا إِيَّاكَ فهو منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره ولم يستعمل إلا بمعنى
الأمر ، فإذا قلت : إِيَّاكَ ، فتقديره : إِيَّاكَ باعد . ولا تقدِّره قبل إِيَّاكَ ،
لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمَر المتصل . وإنَّما لم يظهر الفعل لأنَّ إِيَّاكَ
تنزَّل مترلة وتحمل الضمير كما يتحمَّله الفعل . والدليل على أنَّه قد يتحمل
الضمير الذي يتحمَّله الفعل قوله :

٧٣٩ فَإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ

أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)
فعبد المسيح معطوف على المضمر في إِيَّاكَ ، وَأَنْتَ تأكيد له .
وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وأمثاله تقديره : إِيَّاكَ
باعد واحذر الأسدَ ، إلاَّ أَنْ هذا الفعل الذي ينتظب الأسد بإضماره
لا يظهر لأنَّ ما في إِيَّاكَ من التحذير يدل عليه . فإنَّ حذف الواو لم تلزم
إضمار الفعل نحو قوله :

٧٤٠ إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْإِمْرَاءَ فَإِنْتَهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٢)

(١) لحرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، يريد بعد المسيح الأخطأ التخلي . يجوز الرفع
أيضاً في عبد المسيح عطفاً على ضمير الرفع « أَنْتَ » . الكتاب ١ / ٤٠ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ،
القائض ٧٩٨ ، شرح السراي ٢ / ٢٤٠ .

(٢) للفصل بن عبيد الرحمن القرشي يقوله لابن القاسم بن الفضل . المراء : الجدل أو الطعن في
قول الخصم تزييفاً وتصغيراً لقائله . وابن هشام والرعي يريان حذف الواو شاذاً لا ضرورة
كما قرر سيويه والمبرد وابن عصفور . الكتاب ١ / ١٤١ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ، معجم
المرزباني ١٧٩ ، ٣١٠ ، المعنى ٧٥٦ ، الخزانة ١ / ٤٦٥ .

تقديره : دع المراء . ولو كان في الكلام مجاز إظهار هذا الفعل .
 وأماً امرأً ونفسه ، وشأنك والحج ، ورأسك والحائط / [٢٢٤ و]
 فالأول من هذه الأسماء ينتصب بإضمار دع أو مافي معناه . والثاني ينتصب
 به بواسطة الواو على معنى مع ، تقديره : دع امرأً ونفسه ، أي مع نفسه .
 واترك رأسك والحائط ، وخذ شأنك والحج ، وكذلك أهلك والليل ،
 تقديره : بادِرْ أهلك والليل وبادِرْ الليل أي بادر أهلك قبل الليل .
 وأماً أخوه من : ويحه وأخاه ، فينتصب على الفعل الذي ينتصب عليه
 ويحه وسيبين . وأماً شأنك وزيداً ، وما أنت وزيداً ، فزيداً منصوب
 بإضمار الملاصة تقديره : ماشأنك وملاصة زيد ، وما أنت وملاصة
 زيد ، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجر يانه مجرى المثل في كثرة الإستعمال .
 وأماً المصادر الموضوعة موضع الفعل إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً ،
 والحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، فإنها منصوبة بفعل أمر من اقلظها
 لايجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه .

وأماً ما وضع من المصادر موضع فعل أيضاً وهو : سقياً ورعياً وخيبةً
 وجدعاً وعقرأً وسحقاً وأفةً وثقةً ودقراً وتعباً وبؤساً ونشأً وبهراً ، فما
 كان منها له فعل من لفظه انتصب به وما لم يكن له فعل من لفظه انتصب بفعل
 من معناه نحو دقراً وأفةً وثقةً . وأما نوعاً فلا يستعمل إلا تابعاً لجمع (١) .
 وأما تريباً وجندلاً ، وفاها ليفيك ، فأسماء منصوبة بأفعال مضمرة على
 معنى الدعاء تقديره : جعل الله في فيه تريباً ، ووضع الله في فيه جندلاً .
 أي أماته الله إذ لا يكون الرب والجندل في فيه إلا بعد موته ، وكذلك :
 فاها ليفيك ، أي جعل الله فم الداهية ليفيك . والدليل على أنه يريد الداهية
 قوله :

(١) يقال : جاتع نائع وجوعاً ونوعاً ، قيل هو لاطشان . الاتباع لابن فارس ١٥ .

٧٤١ داهية من دواهي المنو
ن برهبا الناس لافا لها (١)

فجعل للداية فماً .

وأما هنيئاً مريئاً فصفتان منصوبتان بفعل مضمر على أنهما حالان . فإذا قلت لمن هو في حال نعيم : هنيئاً لك ، فكأنك قلت : أدام الله لك ما أنت فيه من النعيم هنيئاً . وكذلك مريئاً ، إلا أنه لا يستعمل وحده . وكذلك لا يحفظ .
وأما سبحان الله وربحانة ، فإنهما منصوبان بفعل من معناهما لأنهما لا يستعمل فعل من لفظهما ، ألا ترى أنه لا يقال : سبحت ولا راح ، بمعنى استرزق . فأما سبحت بالتشديد فمعناه : قلت : سبحان الله . ومعنى : سبحن تنزيها وربحانا

٧٤٢

استرزاقاً .

وأما معاذ الله ، فمنصوب بفعل من لفظه تقديره : أعوذ بالله معاذاً .
وأما عَمَرَك الله ، فمعناه : أسألك ببقاء الله . وعَمَر مصدر من عَمَرَ على حذف الزيادة بمعنى تعمير فتقديره : عَمَر من الله عَمَرْتُكَ به تعميراً أي سألتُه بعَمَرِ الله أي ببقاء الله ، قال الشاعر :
عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي

(٢).....

وأما قَعَدَكَ الله فمعناه حفظك الله ، وهو منصوب بإضمار فعل من معناه .
وأما ويحه / وويسه وويله وعوله ووييه فمنصوبة بأفعال من [٢٢٤ ظ]

(١) لعامر بن جوين الطائي . ومعنى لا فالها : لا مدخل إلى معاناتها والتداعي منها أي هي داهية مشككة . وفي الخزانة : يحسبها الناس . الكتاب ١ / ١٥٩ ، شرح السيرافي ٢ / ٢٧٩ (التيمورية) المخصص ١٢ / ١٨٥ ، ابن يعيش ١ / ١٢٢ ، الخزانة ١ / ٢٧٩ .

١٢ عجزه : ألوى عليك لو أن لك يهتدى .

وهو لابن أحمر الباهلي . ألوى عليك : أعطف عليك . ومعنى عسرتك الله : سألت الله تعميرك . الكتاب ١ / ١٦٣ ، المخصص ١٧ / ٦٤ ، الخزانة ١ / ٢٣٢ ، المحكم ١٠٦ / ٢ .

معناها لأنَّ معنى ويحه وويسه رحمةٌ له ، ومعنى ويله وويبه : حسرةٌ له .
وأما عولتهُ فإِتباعٌ لويله ولا تستعمل بغير ويلتهُ ، فكأنَّته مشتقٌّ من العويل
وهو صوت الباكي .

ومن الناس من ذهب إلى أنَّه قد استعمل من ويح وويس وويل أفعالٌ فهي
على مذهبه منصوبةٌ بأفعالٍ من لفظها فتقدير ويحهُ : واحٌ ويحهُ ، وكذلك
والَ ويلتهُ وواسَ ويسهُ وأنشد :

٧٤٤ فما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبو هندٍ (١)
وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يُعلم له قائل .

وأما حنائيكَ ولبيكَ وسعديكَ وهذاذكَ ودواليكَ فمصادر
منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرة . فأما حنائيكَ وهذاذكَ ودواليكَ فالأفعال
الناصبة لها من لفظها كأنه في التقدير : أحنُّ حنائيكَ ، وتقدير قوله :
٧٤٥ ضرباً هذاذكَ وطعنأ وخضاً (٢)

ضرباً تهذُ فيه هذاذك ، أي ضربك في حال أنك تهذُ هذاذك .
وتقدير قوله :

٧٤٦ إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبردِ مثله
دواليكَ حتى كلنا غيرُ لابسٍ (٣)

(١) قال ابن جني عن هذا الشاهد : وهذا من الشاذ وأظنه مولداً .
ومثله قال ابن خالويه عنه . وويح يقال لمن يرحم ويدعى له بالثخلص مما وقع فيه .
المنصف ١٩٨/٢ ، شرح مشكلات الحماة ٣١٢ ، إعراب ثلاثين سورة ١٧٩ ، المشع
٥٦٧ .

(٢) المجاز . الهذ : السرعة في القطع . الوخض : الطعن الذي ينزل إلى الجوف . الكتاب
١٧٥/١ ، مجالس ثعلب ١٣٠ ، جمهرة اللغة ٤٤٩/٤ ، المخصص ٢٣٣/١٢ ، العيني
٣٩٩/٣ ، الخزائن ٢٧٤/١ .

(٣) لسليم عبد بنى الحساس . ومعنى دواليك : مداولة لك ، أي أنه قبل يقع من اثنين .
الكتاب ١٧٥/١ ، مجالس ثعلب ١٣٠ ، جمهرة اللغة ٤٤٩/٣ ، الخصائص ٤٥/٣ ،
المخصص ٢٣٣/١٣ ، الخزائن ٢٧١/١ ، الديوان ١٦ .

تداولنا دوايك . ودل على تداولنا قوله :
إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبرد مثله

وأما سديك سجناء إجابةً ببد إجابةً ، فكأنه قال : إساداً ببد إساد .
أي كلما أمرتني أطعتك وساعدتك على ذلك . وكذلك لبّيك مناه : لزوماً
لطاعتك . وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام به ولزم . فهي منصوبة بأفعال
من معناها .

وهذه المصادر : أعني حنانك وإخوته مثناة بلا خلاف ، إلا لبّيك
فإن فيه خلافاً . فمذهب سيويه أنه تشية لبّ كما أن حنانك تشية حنان .
ومذهب يونس أنه اسم مفرد كأنه عنده قبل الإضافة : لبي . وقلبت ألفه
ياء لإضافتها إلى المضمر نحو لديك وعليك (١) .
وهذا فاسد بدليلين : أحدهما أن لبّيك قد ثبت فيه الياء مع إضافتها إلى
الظاهر في مثل قوله :

٧٤٧ دعوتُ لما فابّني ميسوراً

فلبّي فلبّي يديّ ميسور (٢)

والآخر : أنه قد سمع لبّ ولم يسمع لبي اسماً ، قال الشاعر :

٧٤٨ دعوتني فبالبي إذا هدرت لهم

شقاشق أقوام فأسكتها هذري (٣)

(١) الكتاب ١٧٦/١ .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . ليك من ألب بالمكان إذا أقام فيه . الكتاب ١٧٦/١ ،

المحتب ٢٧٨/١ ، المغنى ٦٤٠ ، الميني ٣٨١/٣ ، اللسان : لب ، التوضيح ١٥/٢ ،

الخزاة ٢٦٨/١ .

(٣) لم ينب لقائل . الشقاشق : جمع شقشقة وهي أن يكثر كلام الغضب حتى كأنه

يمر يرغو ويريد . يريد أن المستجدين به دعوه فلبّي دعوتهم حين أرغى أعدائهم

وأزبدوا فأسكتهم هدره وبلاغته وبيانه . المغنى ٦٤٠ .

فقال لبني ، فلو كان أصنه لبني لقال : لبني . على الفتح أو لبني على القليل .
 فإن قيل : فكيف جاءت مثناة وليس المعنى على الثنية ؟ فالجواب : إن الثنية
 قد تجيء للتكثير ولا يراد بها تشفيح الواحد ، كأن المعنى يحىء عليها : نحتناً
 بعد نحتن . وكذلك دوايك أي مداولة بعد مداولة ، وهذا ذك أي هذا
 بعد هذا ، وسعديك إجابة بعد إجابة ، وليك لزوماً لطاعتك بعد لزوم .
 وكذلك الكاف المتصلة بها ضمائر ، وحذفت نون الثنية للإضافة إلى الضمير .
 وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لاموضع له من الإعراب مثلها
 في : أبصرك زيدا ، يريد : أبصر زيدا (١) وحذفت النون لشبهها بالإضافة
 ولأن الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها به ذلك ، والنون تمنعها من ذلك / [٢٢٥و]
 فحذفت لذلك .

على أن جعل الكاف في دوايك وسعديك وليك أسماء مضاف إليها المصدر
 يفضي إلى إفساد المعنى لأن المصدر إذا أضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب
 له كان مصدراً نحو : ضربتك ضرباً (٢) ، فيلزم أن يكون المعنى في البيت :
 تداولنا مداولتك ، أي مثل مداولتك ، وكذلك سعديك أي أجبتك لإجابتك
 لغيرك كذلك . وليك أي ألزم طاعتك لزومك طاعة غيرك ، وليس المعنى
 على شيء من ذلك فلذلك جعل الكاف حرف خطاب .

وهذا الذي ذهب إليه لا يلزم . لأنه لا يسوغ أن يكون المعنى في سعديك أي
 أجبتك لإجابتك لغيرك إذا أجبت . وكذلك لبك أي ألزم طاعتك لزومك
 طاعة غيرك إذا لزمته ، وكذلك دوايك أي تداولنا مثل مداولتك إذا داوت
 كما قالوا : دققته دقتك باطحان (٣) حب القفل ، والمعنى مثل دقت .
 وأما ما ذهب إليه من جعل الكاف خطاباً فليس ذلك مقبلاً بالفعل حيث سمع

(١) الكتاب ١٧٥/١ .

(٢) كذا والمبارة فيها سقط .

(٣) ر : بالتحاز .

وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لأنَّ الاسم جعل عوضاً منه .

وأمّا لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ ، فلم يظهر لنيابة المجرور متابه .
فإن قلت : فإنَّ العرب لاتقول (لك) (١) الشاءُ الاعلى « مملوكٌ لك » فالجواب :
إنّه لما اقترنت قرينة نبين هذا المقصود وهو قولك : شاةٌ بدرهم ، جاز أن تقول :
الشاءُ لك على غير معنى مملوك له ، بل على معنى : مسعرٌ لك .
وأمّا أخذته بدرهمٍ فرائداً أو بدرهمٍ فصاعداً ، فانتصب « فصاعداً »
بفعل مضمر تقديره : فزاد الثمنُ صاعداً . على أنّه في موضع الحال .
فإن قيل : فلعلّه منتصب بأخذته فالجواب : أن تقول : إنّه لا يسوغ هذا
لأنَّ الفاء تقطع ما قبلها عما بعدها .

وأمّا كرمًا (٢) وحلفاً فمصادر انتصبت بفعل من لفظها مضمر تقديره :
أكرمُ كرمًا وأحلفُ حلفاً ، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر متابه وتحمله
الضمير ولذلك قلنا إنّه انتصب بكرُم من أبنية التعجب لأنَّ أبنية التعجب ليس
منها ماله مصدر إلاّ لفعل .

وأمّا كل صفة أو مصدر بعد أما بشرط أن لا يكون بعدها ما تعمل فيه
مثل : أما سميتُ فسميتُ وأما عِلماً فلا علم له وأما عِلماً فما أعلمتهُ به .
فأمّا قولهم : فأما سميتُ فسميتُ ، فانتصب بفعل مضمر إذ لا يخلو أن يكون
الناصب مافي «أما» من معنى الفعل أو سميتُ . باطل أن يكون سميتُ لأنَّ
سميتُ اسم فاعل ليس بجار فلا يتقدّم معموله عليه فلم يبق ما يعمل فيه إلاّ مافي (أما) من
معنى الفعل . ولا يخلو أنّه ينتصب على أنّه مفعول من أجله أو مصدر في موضع
الحال أو مصدر مؤكد لما في أما من معنى الفعل لأنّه منافض (٣) ، وذلك أنَّ
الحروف المراد بها الاختصار ، ألا ترى أنك إذا قلت : مقام زيدٌ ، فإنّه

(١) زيادة يقتضيهما الياء .

(٢) كذا ، والانتب : أكذبا .

(٣) هنا سقط اختل به المعنى .

اختصار لقولك : أنفي قيام زيد . والمراد بالتأكيد الطول في الكلام
فيناقض / التأكيد لما وضعت عليه الحروف من الاختصار فلم [٢٢٥ظ]
يبقى إلا أن يكون منصوباً على أنه مصدر في موضع الحال في لغة أهل
الحجاز .

ولذلك إذا دخلت الألف واللام رفعوه فيقولون : أما السمينُ فسمينٌ
أو مفعولاً من أجله في لغة بني تميم .

وكذلك إذا عرفوه بالألف واللام بقي على نصبه فيقولون : أما السمينُ
فسمينٌ وأما العليمُ فما أعلمه به : فلم نقل إنه انتصب بما بعده لأنَّ
مابعده مصدر (١) وصلة المصدر لا تقدم عليه . وأيضاً فإنَّ مابعد لا (٢) لا يتقدم
عليها .

فإن قيل : فكيف جاء الشرط مع جوابه غير مرتبط في المعنى ؟ ألا ترى أنَّك
إذا قلت : أما سميناً فسمينٌ ، تقديره : مهما يكن سميناً فهو سمينٌ . فظاهر
أنَّه لا يكون سميناً إلا في حال ذكره سميناً . فالجواب : إنَّ الشرط قد
يجيء غير مرتبط مع جوابه في المعنى في مجرد اللفظ مثل قولك :

من يلكُ ذا بتٌ فهذا بَتِّي

مقيَّظٌ مصيَّفٌ مُشتى (٢٣٧)

ألا ترى أنَّه يكون مقيَّظاً مصيَّفاً مشتياً كان لغيره بتٌ أو لم يكن ، ولم يظهر
الفعل لنيابة أما منابه .

وأما المصدر مثل : له صراخٌ صراخٌ الشكلى ، وله صوتٌ صوتٌ حمارٍ ،
وله دقٌ دقٌ بالمنحاز حبُّ الفلفل ، فلا يخلو أن تريد بالاسم الأول الصفة
أو الفعل الذي هو علامة لإخراج الصوت . فإنَّ أردت الفعل انتصب
مابعده وليس هو من هذا الباب لأنَّ عامله ملفوظ به وهو المصدر المتقدم الذكر .

(١) الذي بعده وصف وليس مصدراً .

(٢) كذا ولعلها : ما .

فإن أردت به الصفة فلا يخلو أن تريد بالثاني الفعل أو الصفة . فإن أردت الفعل انتصب بفعل من لفظه تقديره : بصوت صوت حمار . لأنه إذا كان له صوت فهو يصوت به نصوت حمار .

فإن أردت بصوت الثاني الصفة لا المصدر كان منصوباً بإضمار فعل من غير لفظه على تقدير : يُخرجه صوت حمار أو مثل صوت حمار . وكذلك : يُخرجُ صراخ الشكى . ولم يظهر الفعل لأن ما تقدّم من الكلام ناب عنه لدلالته عليه .

وأما من أنت زيداً ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وإنما لم يجر إظهاره لأنه جرى مجرى المثل . وأصله أن إنساناً حكى عن نفسه صفات وكنت تعرفها في زيد فأنكرها فيه فقلت له : من أنت زيداً ؟ كأنه قال : من أنت تذكرُ زيداً ؟ (١) ثم صار يستعمل لكل من ذكر في نفسه صفات فأنكرتها عليه فتقول له : من أنت زيداً . أي أنت بمتزلة الذي قيل له : من أنت زيداً .

وأما كليهما ونمرأ ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وأصله أن إنساناً خير بين شيئين فطلبهما وطلب معهما نمرأ ثم استعمل لمن خير بين شيئين فطلبهما جميعاً . وتقدير الفعل المضمّر : أعطني كليهما ووزدني نمرأ . ولا يظهر لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تُغيّر .

وأما هذا ولأزعماتك ، فمنصوب بفعل مضمّر من لفظه كأنك قلت : ولا أزعمُ زعماتك أي هذا هو ولا أزعمُ زعماتك . ولم يظهر الفعل لأنه جرى / مجرى المثل في كثرة استعماله . [٢٢٦و]

وأما نعمة عين وكرامة ومسرة فأسماء موضوعة موضع المصادر . منصوبات بفعل مضمّر من لفظها لا يجوز إظهاره . فإذا قيل لك : افعل كذا ،

فتقول له نعيماعين ، أي وأنعم به عينك إنعاماً . فوقع زيد ما وأخوانه موقع إنعام . وكذلك مسرة أي أسرك به مسرة وكرامة ، أي أكرمك بفعله كرامة . وإنما لم تظهر هذه الأفعال لأنها أجوبة وإلجواب مبني على الاختصار ، ألا ترى أنه يكون بالحروف مثل قولك لمن سألك هل قام زيد ؟ فتقول له : نعم ، إن قام ، أو : لا ، إن لم يقم . فتأب لامتأب قولك لم يقم ، وتأب قولك نعم متأب قولك : قام زيد ، فلذلك لم يبرز إظهار الفعل .

وأما لا كيداً ولا رغماً ولا غماً ولا همّاً فمنصوبات بفعل مضمر من لفظهما لا يبرز إظهاره . وإنما لم يبرز إظهاره لأن ما قبله يدل عليه مثل قولك : لا أفعل ولا كيداً ، أي لا أفعله ولا أكيداه كيداً ، أي لا أقاربه (١) . ومعلوم أنه إذا قال لا أفعل كذا أنه قصد (٢) من الفعل وبالع في ذلك ومن المبالغة في ذلك أن يقع منه المقاربة .

وكذلك لا غماً ولا همّاً ولا رغماً أي ولا أهمُّ به همّاً ولا أرغمك به رغماً ولا أغمك به غماً .

وأما قولك : أتمبياً مرة وقسباً أخرى ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره . وأصله أن رجلاً انتسب مرة لتميم ومرة لقيس فقبل له : أتمبياً مرة وقسباً أخرى ، ثم استعمل لكل من لم يستقر على حالة . ولم يظهر الفعل لأنه كالمثل ، ولوقوع الاسم موقعه .

وأما أعورَ وذا ناب ، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره تقديره : أنتقبلون أعورَ وذا ناب (٣) ؟ وذلك أن الأعور تنطير العرب به وكذلك ذو الناب وهو الكلب . فإذا أنكر الجمع بين شيئين مجيء أعور وذا ناب . ولم يظهر الفعل لأنه كالمثل .

(١) ج ، ر : أغارقه . وهو تعريف .

(٢) بياض في ج ، ر . ولله : الامتناع .

(٣) الكتاب ١٧٢/١ .

وأما كل اسم ينتصب بفعل مضرر على معنى الأمر فقد تقدم وهي :
 انته أمرأ قاصداً ، ووراءك أوسع لك ، وانتهوا خيراً لكم ، فمنصوب
 بإضمار فعل لايجوز إظهاره لدلالة ما قبله عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 انتهوا عن كذا ، علم أنك تأمر بما هو ضد لما نهيت عنه . فإذا قلت :
 انته أمرأ قاصداً ، فكأنك قلت : واثت أمرأ قاصداً . وكذلك وراءك
 أوسع لك ، وكأنك قلت : ائت أوسع لك من ورائك .

وكذلك قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم (١) . معناه : واثتوا خيراً لكم .
 وأجاز الفراء في قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم ، أن يكون خيراً صفة لمصدر
 محذوف تقديره : انتهاء خيراً لكم (٢) .

وهذا وجه ضعيف ، وذلك أن خيراً هذا لا يخلو أن تريد به الصفة التي
 تصحبها (٣) أو الخير الذي هو ضد الشر . فإذا أردت الصفة ضعف لفظاً
 ومعنى .

أما اللفظ فإنه لايجيء ذلك إلا بحذف «مين» وحذفها قليل نحو ما جاء من
 قولهم : الله أكبر .

وأما من طريق المعنى فلائنه لا يلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه أي
 يكون في أن تركوا الإتهاء خير ، لأن أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك ،
 ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر لأنه ما تقدم من قوله تعالى : ولا
 تقولوا ثلاثة (١) . فالكفر لاخير فيه .

وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسماً من الأسماء فيصح الوصف به ،
 بل لايجوز ذلك بقياس أصلاً . فإن ورد به السماع نحو : مررت برجل
 حجير الرأس ، يحفظ ولا يتعدى ، فلذلك جعله سيويه على إضمار فعل (٤) .

(١) النساء : ١٧١ .

(٢) ساني القرآن ٢٩٥/١ .

(٣) كذا والمناسب : تصف بها .

(٤) الكتاب ١٨٢/١ .

ومنها المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة نحو : ماأنتَ إلاَ سيرا ، وما أنتَ إلاَ شربَ الإبل ، تريد : ماأنتَ إلاَ تسيرُ سيرا ، وما أنتَ إلاَ تشربُ شربَ الإبل ، فحذفت الفعل الذي هو خبر وأقمت المصدر مقامه ، ولا يجوز إظهاره لأنَّ ما تريد من المبالغة في الشرب والسير يسوغ التزام الإضمار فيه في اللفظ بمتزلة إذا قلت : إنما أنتَ شربَ الإبل وإنما أنتَ سير ، فرفعت وجعلت السير والشرب مبالغة .

وأما مرجأ وسهلاً وأهلاً فعلى تقدير : صادفتَ مرجأ أي رجأ وسعة . وكذلك أهلاً أي صادفت من يقوم لك مقام الأهل . وسهلاً أي صادفت ليناً وخفضاً لآخوفاً .

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر الذي (١) ذكرنا جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالترم إضمار الفعل لذلك .

وأما سَبَّوحاً قُدَّوساً ، ربُّ الملائكة والروح ، فعلى تقدير : كَبُرَتْ سُبُّوحاً أي مبرأ منزهاً مما ينسب إليه الملحدون .

وكذلك قُدَّوساً على تقدير : ذكرت أو نزهت قُدَّوساً أي مقدَّساً ، والمقدَّس : المطهر . وكذلك رب الملائكة والروح ، أي حافظهم .

وأما إن نأتِ فأهلَ الليلِ والنهارِ ، فعلى تقدير : تجد أهلَ الليلِ والنهارِ أي من يقوم لك مقام أهليك في الليل والنهار . ولكن لم يظهر الفعل لجر يانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال ، إلاَّ أنه كلام كثر استعماله في معناه من المسرة والإلطاف للمخاطب .

وأما كلَّ شيءٍ ولا هذا ، وكلَّ شيءٍ ولا شئمةَ حرٍّ ، فعلى تقدير : انت كلَّ شيءٍ ولا تقرب شئمةَ حرٍّ ، لكن لم يظهر لكثرة الاستعمال ، ألا ترى أنه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء .

(١) كذا والمناسب : كما .

وأما ديارَ فلانة ، منصوب على إضمار فعل تقديره : أذكرُ ديارَ فلانة .
فإن قلت : وما الدليلُ على هذا الفعل ؟ فالجواب : إنَّ الشعراءَ (كثيراً) (١)
ما يقدمون في أشعارهم ذكر الديار ووصف الأطلال فلماذا قال بعد ذلك : ديار
فلانة فكأنه قال : ذكرت ديار فلانة . وكل ما كان فيه من وصف الديار
على هذا الفعل المضمر .

وأما أقانماً وقد قعدَ الناسُ ؟ وأقاعداً وقد سارَ الركبُ ؟ وعائذاً بالله ،
وبابه من الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر فذلك العامل فيها تقديره :
أنتقم قائماً وقد قعدَ الناسُ ؟ وأتقعدُ قاعداً وقد سارَ الركبُ ؟ وأعودُ
عائذاً بالله .

ونظير ذلك من الحال المؤكدة / قوله تعالى : وأرسلناكَ للناسِ [٢٢٧ و]
رسولاً (٢) .

فإن قلت : فهلا كان الفعل المضمر أتكون أو غيره ، مما ليس من لفظ الاسم
حتى نجى الحالُ مبيّنة ؟

فالجواب : إنه ليس في الكلام ما يدل على المضمر إلاّ لفظ الاسم فقدّر
الفعل المضمر لذلك من لفظه .

والوجه الآخر أن تكون هذه الأسماء مصادر على وزن فاعل (٢) كالعافية
والعاقبة . فأقائماً وأقاعداً وعائذاً بمتزلة : أقيماً وأقعوداً وعياداً بالله ونابت
مناب أفعالها التي من لفظها ، ولم يجز إظهار الفعل الناصب لها لأنها لما
وضعت موضع الفعل وتحملت الضمير جرت فلم يدخل عليها الفعل كما
لا يدخل على الفعل نفسه .

(١) زيادة يقتضيا السياق .

(٢) النساء : ٧٩ .

(٣) ج ، ر : مفاعل ، وهو تعريف .

وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه. فمن ذلك حمداً وشكراً.
وغفرانك. وسعةً ورحباً، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل
ويجوز لإظهاره.

من ذلك كَلَّمْتُهُ مشافهةً ولَقِيتُهُ فجأةً وكَفَّاحاً، وقتلته صبراً، ولَقِيتُهُ عياناً،
وَأَتَيْتُهُ ركضاً وعدواً ومشياً. وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة
بهذه الأفعال الظاهرة على الحال. وذلك أَنَّ ركضاً في الأصل منتصب بفعل
مضمر هو في موضع الحال تقديره : أَتَيْتُهُ أركضُ ركضاً، ثم حذف الفعل
وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأَتَيْتُ على أنه حال لقيامه مقامه فأُعرب
بإعرابه. فمن راعى أَنَّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة
جعلها من هذا الباب، ومن راعى أَنَّ العامل في اللفظ إِنَّمَا هو الفعل لقيامه
مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيبويه وأبي
العباس. فمذهب سيبويه أَنَّ ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس
أَنَّ ذلك مقيس، إِذ كان الفعل دالاً على المصدر نحو : أَتَيْتُهُ ركضاً وعدواً
ومشياً (١)، أَلَا ترى أَنَّ الركض والعدو من جنس الإتيان ولا يجوز :
جاء زيد ضحكاً، لأنَّ الضحك ليس من قبيل المجيء.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أَنَّ المصادر المنتصبة بإضمار لا بد
لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر، إِلاَّ أَنْ تكون المصادر موضوعة
موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلى شيء من ذلك لأنَّ الحال يبيِّن إِذ ذاك الفعل
المضمر نحو قوله : فُضِرَبَ الرِّقَابَ (٢)، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : جاء زيدُ
ركضاً فركضاً ليس في موضع فعل الأمر ولا تقدم ما يدل على فعل الأمر
ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر، لأنَّ المجيء قد يكون ركضاً وغير ركض،
فإِذَا قُلْتَ : ركضاً، لم يكن فيما تقدم ما يدل على الفعل المضمر، ولا يلزم

(١) الكتاب ١/١٨٦، المنتخب ٣/٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٢/١.

(٢) سورة محمد : ٤.

من حيث كان الركن من قبيل الإتيان أن يكون في ذكر الإتيان دلالة عليه ،
فلذلك كان مذهبه فاسداً ، بل ينبغي أن يكون هذا / موقوفاً على السماع [٢٢٧ظ]
لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر .

ويجوز أيضاً في هذه المصادر التي تقدمها فعل من جنسها أن تكون منتصبة
على المصدر للأنعال المتقدمة على المعنى . فقولك : أتيتُه ركضاً بمنزلة قولك :
ركضتُ ركضاً . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم . ومنهم
من زعم أنه منصوب بالفعل المتقدم (١) . وهو الصحيح ، لأنه طالب له
من جهة المعنى فلا فائدة في تكلف الإضمار .

قوله : ومنها ما جاء منصوباً توكيداً وهو قولهم : له على ألف درهم
اعترافاً ، هو نفس الاعتراف ، فقوله بعد ذلك : اعترافاً توكيداً ، فهو إذن
من المصادر الموضوعة موضع الفعل لقيامه مقام اعتراف (٢) الذي هو في
موضع الحال . والعامل فيه ما في « له » من معنى الفعل (٣) .
فليس من هذا الباب إلا على ما تقدم من لحظ الأصل ، وذلك فاسد لأن
الأصل قد رفض .

-
- (١) الأول رأى الجمهور والثاني رأى المازني والمبرد والسيراقي وابن مالك وابن هشام .
أنظر شرح التسهيل ١٩٦ ، للتوضيح ١٦٨/١ ، التصريح ٣٢٧/١ .
 - (٢) ج ، ر : اعتراف ، وهو تعريف .
 - (٣) العبارة الأخيرة ليست في نسخة الجمل المطبوعة .

باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلا أن يمنع من ذلك مانع . فالمانع أن يكون المعمول مبنياً أو يكون محكى الآخر بمن أو يكون جملة أو يفصل بين العامل والمعمول بأن أو اللام أو يدخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه أو مستفهماً عنه في المعنى . وهذا الأخير يجوز أن يظهر الأعراب بالنظر إلى لفظه .

فلم يؤثر إذا كان مبنياً لأن المبنى لا يدخله الإعراب لشبهه بما لا يدخله الإعراب . ولم يؤثر إذا كان المعمول محكياً لثلاث تبتل الحكاية ، ولم يؤثر إذا كان المعمول جملة مثل تأبط شرأ لثلاث يؤدي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد . ولم يؤثر إذا فصلت بين العامل والمعمول بأن واللام لأن أن واللام لهما صدر الكلام فلو عملتا فيما بعدهما لكانا غير صدرين ، ولا نقل أن واللام إلا بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ .

وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون المعمول اسم استفهام أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعنى فلم يؤثر العامل أيضاً لأن ذلك كله له صدر الكلام ، ولا يقع هذا إلا بعد أفعال القلوب . ولم يشذ عن ذلك إلا لفظتان وهما سل وانظر ، ألا ترى أنهم يقولون : اذهب فسل أيهم قائم ، وكذلك يقولون : اذهب فانظر أيهم ذاهب ، وانظر وسل ليس من أفعال القلوب .

وانما جاز في هاتين اللفظتين لأنهما ليستا للعلم . ألا ترى أن العلم قد يكون غير السؤال أو النظر .

وزعم أبو عثمان المازني أنه يجوز في أي العين أبصر وحكى : أما ترى أي برك هاهنا ، معناه قال : أما تبصر .

وهذا فاسد ، لأنه ممكن أن يكون ترى / هنا بمعنى تعلم ، على أنه [٢٢٨ و] يجوز ما ذهب إليه لأن الإبصار سبب للعلم إلا أنه لم يدع إلى ذلك ضرورة .

وهذه الجملة المعلق عنها العامل لا يخلو أن تقع بعد فعل متعدٍ إلى مفعول واحد أو إلى أزيد . فإن كان متعدياً إلى واحد كانت الجملة في موضع المفعولين ، فأما قول العرب : عرفت زيداً أبو من هو ، ففي الجملة التي هي أبو من هو ، خلاف بين النحويين . فذهبت طائفة إلى أن الجملة في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأن الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو : جاء زيدٌ يدُه على رأسه . يسوغ فيه أن تقول : ويدُه على رأسه . ولو قلت : عرفتُ زيداً وأبو من هو . لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيداً أبو من هو ، واحد .

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين عرفت معنى علمت . وذلك فاسد ، لأن التضمين باب الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته .

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة بدل من المفعول الذي هو زيد ، تقديره : عرفتُ زيداً ، عرفت أبو من هو .

فالجواب : إن ذلك يسوغ على حذف مضاف فيكون : عرفتُ زيداً ، على تقدير : عرفتُ شأن زيدٍ أبو من هو ، فعلى هذا بدل الشيء من الشيء فيه مائع .

رَفْعٌ
عَبْرَ (الرَّحْمَةِ) (النَّجْدِي)
(السُّلَمَى) (الْعَرُوسِ)
باب الوقف

الوقف لا يخلو أن يكون على معرب أو على مبني . فإن كان على معرب فلا يخلو أن يكون مثني أو مجموعاً بالواو والتون أو لا يكون .
فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون كالوقف على المبني ، ومبني ذكره .
فإن لم يكن مثني ولا مجموعاً فلا يخلو أن يكون في آخره تاء التانيث أو لا يكون . فإن كان في آخره تاء التانيث فتقف عليه بالهاء فتقول في فاطمة : فاطمه ، وقد يوقف عليها بالتاء فتقول : فاطمت ، وعليه قوله :

٧٤٩ اللهُ نَجَاتَكَ بِكَفَّيْ مَسَلَمَتِ

من بعد ما وبعد ما وبعد ما (١)

فإن لم يكن في آخره تاء التانيث فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو يكون في آخره همزة أو لا يكون .

فإن لم يكن في آخره همزة ولا يكون معتل الآخر فلا يخلو أن يكون منوناً أو غير منون . فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً .
فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه أربعة أوجه :

أن يبدل من التنوين القائم الوقف عليه بالسكون . ثم الوقف عليه بالهمزة .
ثم الوقف عليه بالتشديد ، بل لا يجوز الوقف عليه بالتشديد إلا في ضرورة نحو قوله :

(١) لابي التاج المجلد ، وقوله : بعد مت ، أصله : بعدما ، وقف عليه فقلب الألف هاء فقال بعده ثم قلبها تاء لتوافق القوافي وتشبيها لها بهاء التانيث . مجالس ثعلب ٢٧٠ ، الخصائص ٣٠٤/١ ، المجمع ٢٠٩/٢ ، شواهد الشافية ٢١٨ ، الخزانة ١٤٨/٢ ، الدرر ١٢٤/٢ .

لقد خَشِيتُ أَنْ أُرَى جَدَّتَا (١)

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك،
إلا التشديد فإنه لا يجوز .

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو
متحركاً / فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز في الوقف على المرفوع [٢٢٨ ظ]
خمس أوجه : الإسكان ثم الإشمام ثم الروم ثم التثقيب ثم البدل (٢) .
وفي الوقف على المخفوض يجوز لك كل ما جاز في المرفوع إلا الإشمام
فإنه لا يجوز .

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو
حرفاً صحيحاً . فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون
(الآخر) (٣) مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً جاز فيه ما جاز فيما
قبل آخره متحرك إلا التشديد فإنه لا يجوز هنا .

ويخلف التشديد النقل ، أعني أن تنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبل مالم
يؤد النقل إلى بناء غير موجود فإنه يمتنع ويخلفه الإتياع ، أعني أن يحرك
الساكن بحركة مثل حركة ما قبله .

فإن كان مخفوضاً فحكمه حكم المرفوع إلا الإشمام .

فإن كان الساكن حرف علة جاز في مرفوعه ما جاز في المرفوع الذي قبل
آخره ساكن وهو حرف علة إلا الإشمام .

(١) ينسب لرؤبة وبه : في عامنا ذاك بعدما أصابا

الكتاب ٢/٢٨٢ ، المخصص ١٢/١٣٤ ، شرح شواهد الشافية ٢٥٤ ، الديوان ١٦٩ .

(٢) الروم : أن تلفظ بآخر الحرف وأنت تشير إلى الحركة ليعلم أنه مضموم في الوصل
والإشمام أخفى من روم الحركة وإنما هو لرأى العين .
وهما يكونان في المرفوع خاصة . وانظر الجمل ٢٩٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

فإن كان غير منون فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه وجهان : الوقف بالسكون أو التشديد . فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه بالسكون ليس إلا .

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً . فإن كان ما قبل آخره متحركاً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك من المنون إلاّ البدل : فإن كان ما قبل آخره متحركاً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً .

فإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً جاز فيه الوقف بالسكون والاشمام والروم والنقل ، إلاّ أن يؤدي النقل كما تقدم إلى بناء غير موجود . وإن كان مخفوضاً جاز فيه الروم والاسكان والنقل إلاّ أن يؤدي النقل أيضاً إلى بناء غير موجود فيعقبه الإتياع . وإن كان حرف علة جاز فيه ما جاز في الذي قبل آخره ساكن صحيح من مرفوع غير المنون ومخفوضه إلاّ النقل .

فإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو أو بالألف . فإن كان معتلاً بالألف فإنه يجوز في الوقف عليه أربعة أوجه : أحدها إبقاء الألف من غير تغيير . والآخر بإبدالها ياء والآخر بإبدالها واو ، والآخر بإبدالها همزة . إلاّ أنك إذا وقفت بالألف على المنون فإنّ في تلك الألف خلافاً . فمنهم من ذهب إلى أنّ الألف عوض من التنوين في الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب أو خفض وهو مذهب المازني .

وحجته أنّ التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة فاشبه زيداً في / حال [٢٢٩ و] النصب وكما أنك تبدل من التنوين في زيد المنسوب الألف فكذلك رحي وأمثاله تبدل من تنوينه الفا إذا وقفت عليه في جميع الأحوال . ومنهم من ذهب إلى أن الألف في حال الرفع والخفض الف الأصل وفي

حال النصب تبدل من التنوين وهو مذهب سيويه ، وحجته إجراء الفعل (١) المعتل مجرى الصحيح ، فكما أنك تحذف التنوين في الوقت على زيد في حال الرفع والحذف فكذلك تفعل برحى (٢) ، وكما أنك تبدل من التنوين الفا في حال النصب فكذلك تفعل برحى في النصب أيضا .
ومنهم من ذهب إلى أن الألف التي في آخر رَحَى إذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل وهو مذهب الكسائي .

وحجته إن التقى ساكتان : ألف الأصل والتنوين لم يكن بد من حذف أحدهما ، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد ، لأنَّ التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكتين فكيف إذا التقى مع ساكن آخر .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه . وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أنَّ الألف لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية ، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست ألف الأصل ، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها .

وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أنَّ الألف تمال في حال الرفع والحذف وتقع قافية ، ألا ترى أنَّ القراء قد قرأوا : مُفْتَرَى وقُرَى إذا كانا في موضع رفع أو خفض بالامالة إذا وقفوا ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلا من التنوين لم يجز ذلك فيها ، فتبين إذن أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيويه .

فإن قيل : فقد أوقع العجاج الألف في حال النصب قافية ، قال :
خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا (٣)

٧٥١

(١) كذا والصواب : الاسم .

(٢) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .

(٣) بعده : سهباء خرطوماً عقاراً قرعفا

الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر وكذلك القرعف . يصف طيب نكهتها كان فيها

خمرا . اصلاح المنطق ٨٤ ، المقتضب ٢٤٠/١ ، الشيرازيات ٦٧ ، المعني ١٥٢/١ ،

الخزاعة ٦٢/٢ ، ٢٦١ ، الديوان ٨٢ .

فالجواب : إنّه انما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف وصل ويكون التنوين محذوفاً من المنصوب في حال الوقف على لغة من قال : رأيتُ زيداً ، بسكون الدال (١) فيكون نحو قول الشاعر :

٧٥٢ شَشِيرٌ جَنِيبي كَأَنِّي مُهْدَأٌ
جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَفِّ إِسْرَ (٢)

يريد : لِإِسْرَأ .

وان كان في آخره ياء فلا يخلو أن تكون مشددة أو غير مشددة . فإن كانت مشددة جاز في الوقف عليها وجهان : أحدهما أن تُبدل منها جيماً فتقول في الوقف على عليّ : عليّ . وعلى مريّ : مرجّ .

والآخر أن تقف عليهما بنفسيهما من غير بدل فتقول : على مري . وان لم تكن مشددة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً . فان كان متحركاً فلا يخلو أن يكون الاسم منوناً أو غير منون . فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو غير منصوب . فإن كان غير منصوب جاز لك في الوقف عليه وجهان : أحدهما - وهو الأنصح - أن تحذف الياء فتقول : قاضي وعاري .

والآخر أن تثبتها لأنّ التنوين قد ذهب فتقول : قاضي وعاري ، إلا أن يؤدي إلى توالي الحذف على الاسم / فإنه لا يجوز إلا إثبات الباء [٢٢٩ ظ] في الوقف : مَرِيّ ، اسم فاعل من أرى مَرِيّ ، ليس إلا .

فإن كان منصوباً لم يجز في الوقف عليه إلا وجه واحد وهو أن تبدل من التنوين ألفاً فتقول : رأيت قاضياً وعارياً .

وان كان غير منون فلا يخلو أن يكون معرباً أو شبه معرب وهو المبني

(١) هذا توجيه الفارسي للبيت ، وهذه اللغة حكاهما أبو عبيدة والأخفش وقطرب وغيرهم وهي تعرف بلغة ربيعة . الخصائص ٩٧/٢ ، ٢٩٣ ، الخزائن ٦٢/٢ .

(٢) لمدى بن زيد المبادئ . الشتر : القلق من هم أو مرض . مهيداً : من أهدأ النسي إذا علاه لينام . الدف : الجنب . إصلاح المنطق ١٥٦ ، الخصائص ٩٧/٢ ، الديوان ٥٩ .

في باب النداء نحو يا قاضي ، وانما ذكرناه في فصل الوقف على العرب
 لشبهه بالمعرب كما تقدم. فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً.
 فإن كان اسماً جاز لك في الوقف عليه في الرفع والخفض وجهان : أفصحهما
 إثبات الياء فتقول : القاضي .
 والآخر حذفها فتقول : القاضي.

فإن كان منصوباً لم يجز إلا إثبات الياء فتقول (١) : (رأيت القاضي. وان
 كان فعلاً مرفوعاً تثبت الياء فتقول :) يرمي. إلا في الفواصل والقوافي
 نحو : والثليل اذا يسر (٢). وقوله :

٧٥٣وبعضُ القومِ يخلُقُ ثمَّ لا يَفسِرُ (٣)
 ألا لا ادرى وما ادرى فإن كافة العرب حذفتهما الياء في الوقف في
 غير القوافي والفواصل لكثرة استعمالهما في الكلام (٤).

وان كانت الياء من الفعل فيجوز حذفها في القوافي والفواصل وان لم تحذف
 في غير ذلك، فحذف الياء من الاسم في القوافي والفواصل أحسن اذ قد
 كانت تحذف في غير ذينك الموضعين.

واذا كان منادى نحو : يا قاضي، جاز في الوقف عليه وجهان : أحدهما
 إثبات الياء والآخر حذفها ونسكين ما قبلها فتقول في الوقف على يا قاضي :
 يا قاضٍ. وان شئت : يا قاضي. والاختيار عند التحليل إثباتها وعند يونس

(١) مابين القوسين أخفناه ليستقيم النص .

(٢) الفجر : ٤.

(٣) تمامه : ولأنت تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر. وهو لزهير بن أبي سلمى .
 تفرى : تقطع ، من فريت الاديم اذا قطعت له الصلاح . خلقت : قدرت ، من خلق
 الاديم اذا قدره ليقطعه . يضرب مثلاً لتقدير الأمر وتدييره ثم امضائه لتنفيذ العزم
 فيه . الكتاب ٢/٢٨٩ ، الأصول ٢/٣٣٠ ، الحمزة ١/٣٠٧ ، الشعر والشعراء ١٣٩ ،
 المفصل ٣٤١ ، الفاهر ١٣٧ ، شواهد الشافية ٢٢٩ ، الديوان ٩٢ .

(٤) الكتاب ٢/٢٨٩ .

وسيبويه حذفها (١). وإن كان قبل الياء ساكن نحو ظبي وغزو (٢) جاز في الوقف عليه ما جاز في نظيره من الصحيح. وإن كان في آخره واو فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.

فإن كان ساكناً فإن الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح نحو غزو. وإن كان ما قبلها متحركاً فإن الحركة لا تكون إلا ضمة، فلا يوجد ذلك إلا في الأفعال نحو يغزو. ولا يجوز في الوقف عليه إلا السكون خاصة.

وإن كان مهموز الآخر فإن الوقف عليه كالوقف على ما آخره حرف صحيح. إلا أنه يخالفه في أن النقل يجوز هنا وإن أدى ذلك إلى مثال غير موجود في كلام العرب فتقول : البُطَيء في الخفض ، والرُءء (٣) في الرفع ، ولا يجوز ذلك في الصحيح.

ويخالفه أيضاً في أن الاتباع يجوز هنا حيث لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود. ويجوز في الهمز وإن لم يؤد النقل إلى ذلك فيجوز أن تقول : رأيت البُطُو، فتتبع ولو نقلت فقلت : البُطَأ، لكان له نظير. ولا يجوز أن تقول : رأيت البُسَر (٤). ويخالفه أيضاً في أنه يجوز أن تبدل من الهمزة حرفاً من جنس حركتها فتقول : الوثُو في الرفع (٥) والوثِي في الخفض والوثا في النصب، فتحرك الثاء بالفتح لأن لا ألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وكذلك الكاف فتقول : الكَلَو (٦)، في الرفع ، والكَلَى في الخفض، والكَلَا في النصب.

(١) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٢) كذا وهو سهو.

(٣) الردء : الصاحب ، وفي الكتاب ٢/٢٨٦ أن بعض بني تميم يقولون : هو الردء ، كرموا الفسة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فعل.

(٤) البسر : البلع مادام أخضر.

(٥) أصله : الوثء من الوثء والوثاة وهو في اللحم كالسكر في النظام ، والوثيء : المكسور اليه . الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) أصله : الكلوء ، من كلاء كلاء وكلاء أى حرسه .

ويخالفه أيضاً/ في أنه لا يجوز النقل فلا تقول : الكلا ، استقلا [٢٣٠ و]
 للهمزتين . هذا في لغة المحققين . فأما المسهلون فإنهم ينقلون الحركة الى
 ما قبل فيقولون : الوث (١) . فيكون الوقف عليه كالوقف على ما في آخره
 صحيح ، ويسهلون الحمزة في الكلا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها
 فيكون الوقف عليه اذ ذاك كالوقف على ما في آخره حرف علة ، وقد تقدم .
 فإن كان اللفظ مبنياً أو مشبهاً بمبني ، ونعني بالمشبه بالمبني ما في آخره
 حرف ليس فيه علامة إعراب نحو : لم يغزُ ومسلمان ومسلمون ، ألا ترى
 أن يغزو في نحو : لم يغزُ ومسلمان ومسلمون ، الحركة التي في آخرها ليست
 إعراباً وان كانت هذه الألفاظ في أنفسها معربة ، فلا يخلو أن يكون آخرها
 ساكناً أو متحركاً .

فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً .
 فإن كان حرفاً صحيحاً وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة نحو من وهل ،
 وأمثال ذلك . وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفاً أو غير ألف .
 فإن كان ألفاً كنت في الوقف عليه بالخيار ، ان شئت وقفت عليه من غير
 تغيير ولا زيادة ، وان شئت ألحقت الهاء فتقول : ها هنا ، وان شئت :
 ها هنا ، الا أن تكون الألف للنسبة فإن الهاء اذ ذاك تلزم فتقول : يا غلاماً ،
 ولا يجوز في الوقف : يا غلاماً .
 وان كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكونا صلتين للمضمر أو لا يكونا ، فإن
 كانا صلتين للمضمر لم يجز فيهما إلا الحذف نحو به وضربه . وان لم
 يكونا في آخره لزم الحاق الهاء : واغلامهوه ، وا انقطاع ظهريه .
 وان لم يكونا في آخره وقفت عليهما من غير تغيير ولا زيادة نحو لو ولي ،
 الا ما شذ من ابدالهم الهاء من الياء في الوقف على : هذا لي ، فإنك تقول
 في الوقف عليه : هذا لي (٢) .

(١) الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٢) ج ، ر : هذه ، وهو تحريف .

وان كان الآخر متحركاً فلا يخلو أن تكون الكلمة اسماً مرخماً قد حذفت منه التاء في الترخيم أو فعلاً أو حرفاً محذوف في الآخر.

فإن كان اسماً مرخماً بحذف التاء جاز في الوقف عليه وجهان : أفصحهما إلحاق الهاء (١) فتقول : يا فاطمة ، في الوقف على يا فاطمة .

والآخر : الوقف بالسكون فتقول : يا فاطمة ، وقد سمع منهم : يا حرّمل ، في ترخيم يا حرّملة (٢) .

وقد يستغنى عن الهاء في الشعر بألف الإطلاق نحو قوله :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا (٢٣٥)
وقوله :

٧٥٤ عوجي علينا واربعي يا فاطمة (٣)

وان كان فعلاً محذوفاً فلا يخلو أن يكون قد حذفت منه التاء أو لم تحذف. فإن كان قد حذفت منه التاء لم يجز في الوقف عليه إلا إلحاق الهاء نحو : قيه ، ولم يقيه . وان كان غير محذوف منه التاء كان الأفصح في الوقف عليه أن تلحقه الهاء فتقول : ادعه واغزه . وقد يجوز : ادع واغز ولم يدع ولم يغز . وقد حكى : ادعه واغزه . بكسر العين والراي ، على أن يكون وقفك عليها/ بعد حذف حرف العلة تشبيهاً لها بما لم يحذف [٢٣٠ ظ] منه شيء ، ثم إلحاق الهاء ساكنة فالتقى ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين . وان كان حرف محذوف الآخر مثل ما اذا حذفت الفها في الاستفهام اذا اتصلت بخافض فلا يخلو أن يكون الخافض الذي دخل عليها حرف جرّ أو اسماً مضافاً إليها .

(١) ج ، ر : التاء ، وهو تعريف .

(٢) الكتاب ٣٣١/١ .

(٣) من رجز لزيادة بن زيد الحارثي . ونسب في الكتاب توها لمدينة بن خشرم . وفاطمة

أخت مدبة . عوجي : من عاج يعوج اذا مال إلى القوم لينزل بهم . اربمي : انزلي

في ربعا . الكتاب ٣٣١/١ ، شرح المفضليات ٤٧٥ ، الخزانة ٨٥/١ .

فإن كان الداخل عليها في الوقف اسماً لم يجز الوقف إلا بالهاء أو الإسكان .
والأفصح إلحاق الهاء فتقول : لِمَ وَلِمَّةٌ وَبِمَ وَبِمَّةٌ . والوقف بغيرها
فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد فتقول : على مَ وإلى مَ ،
أقل منه في نحو : بَمَ وَلِمَ .

وإن كان المبني الموقوف عليه متحرك الآخر ولم يحذف منه شيء فلا يخلو
أن يكون بها ضمير قبله ساكن أو غير ذلك . فإن كان بها ضمير جاز في
الوقف عليه ثلاثة أوجه : أفصحها الإسكان نحو : أَضْرِبُهُ وَضَرْبُهُ .
والثاني نقل الحركة من الضمير إلى الساكن قبله نحو : لم أَضْرِبُهُ ، قال الشاعر :
٧٥٥ عَجِبْتُ وَالدهرُ كثيرٌ عَجَبُهُ

من عَنَزِي سَبَنِي لم أَضْرِبُهُ (١)
والثالث كسر الساكن الأول لالتقاء الساكنين . فقد حكى من كلامهم :
أَضْرِبُهُ . وإن كان غير ذلك جاز في الوقف عليه وجهان : الإسكان والإلحاقُ
هاء السكت نحو «أنا» يجوز في الوقف عليها : أَنُ وَأَنَّهُ (٢) ، وقد يجوز
في الوقف عليها : هو وهوه ، وعليه قوله :
٧٥٦ إذا ماترعرعَ فِينَا الفِـلَـمُ

فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَ (٣)
إلا حَيْهَلُ وَأَنَا ، فإنه يجوز في الوقف عليه ثلاثة أوجه : الإسكان فتقول :
حَيْهَلُ وَأَنْ ، والإلحاق الهاء فتقول : حَيْهَلُهُ وَأَنَّهُ ، وقد حكى من
كلامهم : فهذا قَصْدِي أَنَّهُ (٢) ، وإلحاق الألف فتقول : حَيْهَلًا وَأَنَا ،
إلا أن الوقف على أنا بالسكون لم يسمع ، بل يجوز بالقياس .

(١) لزيادة الأعم . قال المبرد : فلما أسكن الهاء القى حركتها على الباء وكان ذلك في
الباء أحسن لخفاء الهاء . الكتاب ٢/٢٨٧ ، الكامل ٢/١٦٢ ، التوجيه ٤٥ ، الفصل
٣٣٩ ، شواهد الشافية ٢٦١ .

(٢) لسان بن ثابت في الفخر . إن نافية مؤكدة لما . جبهة اللغة ١/١٧٦ ، المخصص
٨٣/١٤ ، ابن يعيش ٩/٨٤ ، الضرائر ١٩٠ .

(٣) أنظر ١٢/٢ تعليق ٣ .

وإنما وقف على تاء التانيث لأنها زائدة فهي أحمل للتغير . وإن شئت قلت :
 إنما وقفت عليه بالتاء تفرقة بين تاء التانيث في الاسم وبينها في الفعل نحو
 قامت : ومن قال :

اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّيْ مُسَلِّمَتِ (٧٥٤)

تركها على أصلها .

وإنما وقفت على المنصوب المنون الصحيح المتحرك ماقبل آخره نحو : رأيت
 رجلا ، بإبدال النون ألفاً لأنهم رأوا حذف النون إخلالاً . لأنه حرف معنى
 فأبدلوا منه ما يشبهه وهو حرف العلة ، وكان ألفاً مناسبة للحرف المبدل منه .
 ومنهم من يحذف فيقف بالسكون . ومنهم من يبدل من هذه الألف همزة .
 وسيأتي أن الألف تبدل همزة في الوقف على ما في آخره ألف ، وأما التشديد
 فلا يجوز إلا في الضرورة وذلك :

لقد خشيتُ أن أرى جدباً (٧٥٥)

والأص جدباً ثم نقل من المنصوب فلما صار متحركاً ماقبل آخره شدّد .
 ووجه الوقف بالتشديد أنه لو قال : رجل ، لالتبس أنه مبني على السكون
 ولم يدرك أن هذا طرأ عليه في حال الوقف ، فإذا / شدّد علم أنه [٢٣١و]
 لا يجتمع ساكنان في الوصل ولهذا لم يكن أبداً التشديد فيما قبل آخره ساكن
 نحو عمرو ، لأنه قد علم أن آخر هذا متحرك إذ لا يجتمع ساكنان إلا
 في وقف .

وإنما لم يكن إلا في الشعر لأن فيه إجراء الوقف مجرى الوصل ، ألا ترى
 أنه اعتدّ بالألف المبدلة من التنوين فصار كالوصل له فأجرى هذا الوصل
 مجرى الوقف فشدّد مع ذلك .

وإن كان هذا المنصوب قبل آخره ساكن فحكمه حكم ماتحرك ماقبله
 إلا أنه يمتنع فيه التشديد للعلة التي قلنا ، وقلنا إن جاءني رجل يجوز في
 الوقف عليه خمسة أوجه : الإسكان أولاً ثم الإشمام ، وكأن هذا رأى أن

لانذهب الحركة لأنها لمعنى ، فأشار إليها بضم شفتيه وهو لا يُسمع عندنا .
وأما وجه الروم فهو أنه رأى إبقاء بعض الحركة فضعف صوته بها ،
والأول المُشيم رأى إبقاء بعضها إبقاء لها ، وهؤلاء أشدُّ قراراً من الآخر (١) .
وإنما إمتنع الوقف على الحركة لأنه موضع استراحة وكلال ، فاختاروا إيراد
الحرف ساكناً لا يشوبه شيء .

وأما وجه البدل فلأنه راعى التنوين فلم يحذفه لأنه حرف معنى فأبدل منه
حرفاً معتلاً من جنس حركة الحرف الذي قبله . ولما كان الوقف
عارضاً سهل عليه كون الاسم في آخره واو قبلها ضمة .
ووجه التثقيب ما قلناه .

ومثل مررتُ برجل ، يجوز فيه مجاز في جاءني رجل ، إلاّ الإشمام فإنه
متعذر ، وذلك أنّ الإشمام إنّما هو إشارة إلى الحركة . ولما كانت الحركة (٢)
من وسط اللسان لم تكن لترى بخلاف الضمة لأنها من الشفتين .
وكل مجاء في « جاءني رجل » يجوز في جاءني عمرو ، إلاّ التثقيب لأنه
لا فائدة فيه .

ويخلف التشديد النقل ووجهه أنّه حافظ على الحركة ولم يمكن إبقاؤها في
مرضعها فنقلها . وإنّما تعذر النقل لما يؤدي إليه من بناء غير موجود نحو :
عِدْل ، لو قلت فيه : عِدْل ، لا يثبت فِعْلٌ وذا لا يكون في أبنية كلامهم .
والمخفوض من هذا حكمه إلاّ الإشمام لما قلنا .

وإن أدى فيه النقل أيضاً إلى بناء غير موجود رفض وأنبع وذلك : بُسِر (٣) ،
لو قلت فيه : بُسِر ، لأثبت فِعِلاً ، وذا لا يكون في أبنية كلامهم .

(١) كذا .

(٢) يريد بها السكرة في رجل .

(٣) ج ر ، بشر ، وهو تصحيف ، وانظر الكتاب ٢٨٤/٢ .

وإذا قلت : رأيتُ الرجلَ ، فإن الوقف هنا بالسكون ، والتشديد قليل ، لأنَّ معرفة الاسم محمولة على نكرته ، وقد كان ذلك لا يجوز أعني : رأيتُ رجلاً ، إلّا في الشعر فكذلك ذا ، ولا يكون هنا بدل لأنه ليس فيه مما يبدل ، ولا روم لأن غير المنون لا يرام ، لأن الأفصح فيه الوقف كالبدل فحمل هذا عليه ، والإشمام متعذر . ومثل رأيتُ البَكْرَ لا يكون فيه إلّا السكون ، وبطل هنا التشكيل لما قلناه .

والوقف على مثل : جاءني الرجلُ ومررتُ بالرجلِ / كالوقف على [٢٣١ظ] جاءني رجلٌ ، ولا يخالفه في شيء إلّا في البدل ، لأنه ليس معك مما يبدل . وأمّا مثل : جاءني البَكْرُ ، فإنَّ الوقف عليه بالسكون والروم والإشمام . ويجوز النقل إلّا أن يؤدي إلى بناء غير موجود فإنَّ الإتياع إذ ذاك يعقبه . ومثل : مررتُ بالبَكْرِ ، يجوز فيه ما جاء في مرفوعه إلّا الإشمام ، لأنَّ المخفوض لأيشم .

ومثل : قول وزيد وعاد مرفوعاً كان أو مخفوضاً فحكمه حكم عمه ، إلّا النقل لا يجوز وعلّة ذلك أن الحركة تستقل في حرف العلة . هذا حكم الصحيح في الوقف .

فإنَّ قلت : ما العلة في أن لم يوقف على التنوين فتقول : زيدٌ ؟ قلت : علّة ذلك الفرق بين النون الداخلة بعد كمال الاسم وبين ما لم يدخل على الاسم كاملاً نحو : رَعِشَنُ ، فلذلك أبدلوا هذه النون . وإنّما أبدلت مما في آخره ألف الواو والياء والهمزة لأن الألف خفية جداً ، وعلّة خفائها أنها لا يعتمد بها على مخرج فيكون أكثر منها . فالذي أبدل الياء فقال حُبَلِي رأى أنَّ الألف أقرب الحروف إليها مما هو مثل الياء لأنّها من وسط اللسان . ومن أبدل الواو مما يقرب من الألف أبدل الواو ، وكذلك من أبدل بدل الهمزة أبدل حرفاً أجلد من الألف . والذي أبدل من الياء المشددة جيماً في على فقال عَليجُ ، فأبدل لخفاء الياء وأبدل منها حرفاً يقرب منها في المخرج ويكون أجلد منها .

ومن تركها على لفظها فهو الأصل كما كان الأصل فيما في آخره ألف إبقاء الألف فتقول : حُبَلِي .

باب لو و لولا

لو لا بليها إلاّ الفعل ظاهراً ولا بليها مضمراً إلاّ في ضرورة نحو قوله:
٧٥٧ لو غيركم عليّ الزبيرُ بحِمْلِهِ

أَدَّى الجِوَارَ إلى بني العَوَامِ (١)
وكذلك ما جاء في المثل من قولهم : لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي (٢) .
فأمّا قوله :

٧٥٨ لو بغيرِ الماءِ حلقي شَرِقُ
كنت كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري (٣)

فعلى إضمار فعل دل عليه شَرِقَ كأنه قال : لو شَرِقَ حلقي، وشَرِقُ
خبر ابتداء مضمر تقديره : هو شَرِقُ (٤) .
وإذا وقع بعد لو أَنَّ واسمها وخبرها ففيه خلاف فمنهم من قال : إنَّ
أَنَّ واسمها وخبرها في موضع الفاعل، والفعل مضمر .

(١) لجرير يهجو الفرزدق وقومه . والرواية : يحمله . يميزهم باغتيال الزبير في ديارهم .
ويجوز في غير نصب والرفع . النفاض ٢٧٤ . المقتضب ٧٨/٣ ، الكامل ٢٧٩/١ ،
الأصول ٢٠٦/١ ، اللامات ١٣٧ ، المغني ٢٩٦ ، الجمع ٨١/٢ ، الدرر ٦٦/٢ ،
الديوان ٥٥١ .

(٢) كذا ، وقال المبرد : والصحيح من روايتهم لو غير ذات سوار لطمتني ، وفيه غير لحاتم .
٨١٠ . وانظر المقتضب ٧٧/٣ ، الميداني ١٧٤/٢ ، ٢٠٢/٢ ، اللامات ١٣٧ ، مقدمة
ديوان حاتم ٢٦ .

(٣) لعدي بن زيد العبادي . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول النصة . الكتاب ١/٦٢٢ ،
مجاز القرآن ٣١٤/١ ، شرح الفضليات ٤١٣ ، جمهرة اللغة ١٥٤/٢ ، اللامات ١٣٨ ،
شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢ ، المغني ٢٩٧ ، العيني ٤٥٤/٤ ، الخزائن ٥٩٤/٣ ،
الديوان ٤٦٠/٤ ، ٩٣ .

(٤) هذا تخريج الفارسي ، وخرج على أنه محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها
شذوذاً . المغني ٢٩٧ .

ومنهم من قال : إنَّ أنَّ وما بعدها تتقدَّر بتقدير المبتدأ واستغنى عن الخبر لطول الصلة .

وكلا المذهبين فيه خروج للو عن موضعها . وذلك أنه إذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمراً كان للو خروج عن بابها في أنَّ وليها الفعل مضمراً في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلا في ضرورة .

ومن قال : إنَّ أنَّ وما بعدها في موضع المبتدأ ، في ذلك أيضاً خروج عن بابها لأنه قد وليها الاسم لفظاً وتقديراً . وهذا المذهب / أحسن لأنَّ في [٢٣٢و] كلا المذهبين خروجاً للو عن بابها ، فعدم الإضمار أحسن من تكلفه . و « لو » إذا وقع لفظ الماضي بعدها فهو ماضٍ لفظاً ومعنى ، وإذا وقع بعدها المستقبل فهو ماضٍ معنى مستقبلاً لفظاً .

وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إنَّ) (١) الشرطية فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً (٢) ومعنى أو معنى لاللفظاً ، وعليه قوله :

٧٥٩ قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم

دون النساء ولو باتت بأطهار (٣)

ألا ترى أنَّ المعنى على «إنَّ» .

وقد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمني ، فإذا قلت : لو قام زيدٌ ، فكأنك قلت : تمنيتُ قيامَ زيدٍ ، وعليه قوله :

٧٦٠ لا الدارُ غيرها بعدى الأئیسُ ولا

بالدار لو كلَّمتُ ذا حاجةٍ صمَّمُ (٤)

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) خالف بعض النحويين ابن عصفور فيما ذهب إليه هنا من مجيء لو للمستقبل وانتصر له ابن هشام في المعنى ٢٩٠ .

(٣) للاخلال في مدح بني أبيه . والأطهار جمع طهر وهو انقضاء فترة الحيض . الكامل ٢٧٤/١ ، الأضداد لابن الأنباري ٣١ ، أبيات المعاني ٨٩٧ ، المعنى ٢٩٢ ، الديوان ١٢٠ .

(٤) لزهير بن أبي سلمى . ويجوز في الدار نصب بإضمار فعل يدل عليه حرف النفي والرفع على الابتداء . الكتاب ٧٢/١ .

لأنه لا يتصور فيه معنى الشرط ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومثله :
لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم (١) . بدليل نصب فتبرأ .

• • •

ولولا حرف امتناع الشيء لوجود غيره ولا يليها إلاّ المبتدأ ، والخبر محذوف ولا يظهر لطول الجواب فتأب الجواب مناب الخبر .
وزعم ابن الطراوة أن الجواب في موضع الخبر ولذلك لم يظهر الخبر . وهذا باطل ، لأن الجملة اذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط . فإن قال : الضمير محذوف ، فالجواب أن تقول : إنه لو كان محذوفاً لظهر ولو في موضع من المواضع .

وأيضاً إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب ، ألا ترى أن جميعها يربط جملة بجملة . ولو كان الأمر كما ذكر من أن الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً وما تنقذه مفرد فيكون ذلك خروجاً عن نظائرها .

ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشعر مثل قوله :
٧٦١ لولا الحمارُ يافَتسى ... البيت
ومثل قول الآخر :

٧٦٢ لولا الشعاعُ أضاءَها ... (٢)

وقد تخرج لولا عن بابها فتصير للتخفيف ولا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمرّاً . وزعم بعض النحويين أنه يليها المبتدأ ، واستدل على ذلك بأن أدوات التخفيف قد يليها المبتدأ في الشعر بدليل قول الشاعر :

(١) البقرة : ١٦٧ .

(٢) تمامه : طمنت ابن عبد القيس طمنة ثائر

لما نفذ لولا الشعاع أسامها

وهو لقيس بن الخطيم . وابن عبد القيس رجل كان قد قتل الخطيم . أبيات المعاني ٩٧٨ ،

مقاييس اللغة ١٦٧/٣ ، الأغاني ٣/٣ ، المحكم ٢٦/١ ، المخصص ٣٠/١٠ ، تنقيف

اللسان ٤٩ ، الخزائن ١٦٨/٣ . الديوان ٣ .

٦٧٣ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ

إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَقِيْعُهَا (١)

وقد يجوز حذف جواب لولا ولو إذا فهم المعنى ، فمثال حذف جواب لو قوله تعالى : ولو أَنَّ قرآنا سُبِّرت به الجبال ... الآية (٢).
تقديره : لكان هذا القرآن ، وكذلك قوله :

... .. لو يُسِرُّون مقتلى (٧٣٨)

أى لسروا بذلك .

ومثال حذف جواب لولا قوله تعالى : ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمته (٣).
تقديره : هلكتم . فإن قيل : فهلا ظهر الخبر لما حذف الجواب النائب
منابه ؟ فالجواب : إنَّ الكلام أيضاً قد طال بالمعطوفات فتأب ذلك متأب الخبر .

(١) من أبيات رويت في الحماسة ونسبت للصمة بن عبدالله القشيري . وينسب للمجنون ولا بن
الدمية وهو في ديوانيهما . قال ابن جنى : استعمل الجملة المركبة في المتأدأ والخبر
في موضع المركبة من الفعل والفاعل وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدا .
وقال ابن هشام : فالتقدير : فهلا كان هو أى الشأن ، وقيل : التقدير : فهلا شغمت
نفس ليلى ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس .
شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢ ، شرح الحماسة للقرزوقي ١٢٢٠ ، المفنى ٧٧ ، ٢٩٧ ،
٣٤٠ ، ٦٤٥ ، المعنى ٤٥٧/٤ ، ٤٧٨ ، ٤١٦/٣ ، الخزائن ٤٦٣/١ ، ديوان المجنون
١٩٥ ، ديوان ابن اللينة ٢٠٦ .

(٢) الرعد : ٣١ .

(٣) النور : ١٠ .

باب ما جاء مثني بمعنى الجمع
عَنِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(الْبَيْتِ الْإِزْدَوْدِيِّ)

الأصل في كلام العرب أن يُبدلَ بلفظ المفرد على المفرد والمثني على المثني [٢٣٢ظ]
والمجموع على المجموع. ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع
المفرد موضع المثني وموضع الجمع. وتضع المثني موضع الجمع وموضع المفرد،
وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثني.

فأما وضع المفرد موضع الجمع فمثل قوله :

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سَبَّيْنَا

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجَّيْنَا (٧)

يريد : في حلوقكم . وكذلك قوله :

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَيَبُيْضُ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَائِبُ (٣٤٥)

يريد : جلودها . وكذلك قوله :

كُلُّوا فِي بَعْضٍ بَطْنَكُمْ نَعْفُوا

فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ (٤٠٤)

يريد : بطونكم . وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر (١).

وحكى الأخفش من كلام العرب : ديناركم مختلفة ، أي دنانيركم . وذلك شاذٌ .

وأما وضع المفرد موضع الثنية فقوله :

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تَرَكَيْتَنِي قَدْ غَضِبَا (٢٧٦)

وهو موقوف على السماع .

وأما وضع الاثنين موضع الجمع فقوله : حنانيك ودواليك وبابه ، لأنه

لا يراد به ماشع الواحد وإنما يراد به حنانٌ بعد حنانٍ ، وكذلك ما جاء منه .

وأما وضع الثنية موضع المفرد فقوله :

٧٦٤ أأطعمت العـراقـ ورافدـته البيت (١)

وليس للعراق إلا رافدٌ واحدٌ، لكنه جعل مايقرب (٢) من الواحد رافداً (٣) فثناه . وأماً وضع الجمع موضع المفرد فقولهم : شابت مفارقته ، وليس له إلا مفرق واحد ، ومنه قول امرئ القيس :

٧٦٥ يُطِيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَوَاتِهِ

..... البيت (٤)

وليس له إلا صهوة واحدة لكنه جعل كل جزء من أجزاء الصهوة صهوة فجمع ذلك . وأماً وضع الجمع موضع الثنية فهو على قسمين : مقيس ومسموع . فالمقيس في كل شيئين من شيئين تثنيتهما جمع كقوله : قطعت رؤوس الكباشين، قال الله تعالى: إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما (٥). والمسموع الذي يحفظ ولا يقال عليه هو كل شيء من شيء واحد أو مستقلين بأنفسهما مثل قولهم : رجلٌ عظيمُ المناكبِ ، وليس له إلا منكبان .

• • •

(١) عجزه :

فزارياً أخذ يد القيس

وهو للفرزدق يخاطب يزيد بن عبد الملك ويهجو عمر بن هبيرة . وكان والياً على العراق .
الأخذ : الخفيف وأراد به هنا نسبة للركة . الشعر والشعراء ٨٨ ، أبيات المعاني ٥٩٧ ،
إصلاح المنطق ٣٩٧ ، الكامل ٨٣/٣ ، المنخص ٢٢٥/١٣ ، المحكم ٣٥٩/٢ ،
الديوان ٤٨٧ .

(٢) ر : يفرق .

(٣) ج ، ر : واقدار ، وهو تحريف ، ولعل الصواب : رافدين والمعروف أن في العراق وهما دجلة والفرات ومقاله المصنف لأصل له .

(٤) عجزه : ويلوى بأثواب النيف المثقل

وهو في وصف فرسه . الخف : الحاذق بالركوب . شرح المفصليات ٩٦ ، شرح السبع ٨٧ ، شرح المشر ٢٢ ، الديوان ٢٠ .

(٥) التحريم : ٤ .

واختلفوا في السبب الذي لأجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيماً
في كل شيئين من شيئين . فأهل البصرة يجعلون العلة في ذلك كراهية استقلال
الجمع بين شيئين مع عدم اللبس .

وزعم الفراء (١) . ومن تبعه أنه إنما ساغ ذلك في كل شيئين من شيئين
لأن كل عضو مفرد في الحيوان بمنزلة ماله الحيوان منه عضوان ولذلك جعلت
دية العضو الواحد من الانسان دية العضوين المتساويين ، فلذلك جمعت
في موضع التثنية لأن العضوين إذ ذاك تنزلاً بمنزلة أربعة أعضاء .

وهذا فاسد ، إذ لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد بمنزلة اثنين
فيقال : قطعت رأس الكبشين ، وذلك غير جائز (٢) . فدل ذلك على
فساد مذهبه .

(١) القرآن ٣٠٧/١ .

(٢) قال الفراء : ويجوز في الكلام أن تقول : اتنتى برأس شاتين .. تريد به الرأس من

كل شاة . معاني القرآن ٣٠٨/١ .

/ باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال [٢٣٣و]

أصل التنوين أن يُكسر لالتقاء الساكنين . وإن شئت لغير التقاء الساكنين ،
ولا يحذف لالتقاء الساكنين إلا في ضرورة (١) مثل قوله :

٧٦٦ عمرو الذى هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مُسنِتون عِجَاجُ (٢)

يريد : عمرو الذى ، وكذلك قوله :

٧٦٧ فالفيتنه غير مستعجب
ولا ذا كير الله إلا قليلا (٣)

يحذف التنوين من ولا ذا كير . وكذلك قوله :

٧٦٨ حميد الذى أمج داره

(٤)

يحذف التنوين من حميد . وكذلك قوله تعالى : قل هو الله أحد الله

(١) ينظر بحث حذف التنوين في الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٣/٢١٢ ، ابن الشجرى ١/٣٨٠ ،
المفتى ٧١٦ .

(٢) لعبد الله بن الزبير . وعمرو هو هاشم جد بني هاشم . وروى في الاشتقاق :
عمرو العلا ، ولا شاهد فيه . الكتاب ١٤٧/٢ ، النوادر ١٦٧ ، المقتضب ٢/٣١٢ ،
٣١٦ ، الاشتقاق ١٣ ، المتصف ٢/٢٣١ .

(٣) لأبى الأسود الدؤلى من أبيات يقولها في امرأة تزوجها فوجدتها على غير ماظن بها من
خير . استعجب : طلب العتاب أو سبه واستجاب . الكتاب ١/٥٨٨ ، مجاز القرآن
١/٣٠٧ ، معاني القرآن ٢/٢٠٢ ، المقتضب ١/١٩٩ ، ٢/٣١٣ ، الأصول ٢/٧١١ ،
التوجيه ٧ ، الخزانة ٣/٥٥٤ ، الديوان ١٢٣ .

(٤) عجزه : آخر الخمر ذو الشية الاصلح

وهو من أبيات لعبد الأمي (أموى) يقولها في تعلقه بالخير وإدمانه لها . ونسب
لابن عمه في المقد . أمج : بلد من أعراض المدينة . وجر الاصلح على الجوار . النوادر
١١٧ ، المقتضب ٢/٣١٣ ، الكامل ١/٢٥٢ ، التوجيه ٨٢ ، العقد الفريد ٤/٣٢٩ ،
ابن الشجرى ١/٣٨٢ ، ٢/١٨٢ ، الانصاف ٣٥٠ ، الخزانة ٤/٥٥٥ .

الصمد . في قراءة من حذف التنوين من «أحد» (١) ما لم يكن الساكن باء ابن أو المتحرك باء بنت فإنه يحذف التنوين فيه وذلك إذا وقع بين اسمين علمين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية صفة غير مصغرة ولا مثني ولا مجموع . وحذف التنوين على خلاف . منهم من يحذفه لكثرة الاستعمال مع جعل الصفة وموصوفها كالشيء الواحد خاصة . ولذلك تحذفه إذا لقي تاء التأنيث مثل قوله : هذه هندُ ابنةُ فلانة . على لغة من يصرف هنداً . ومنهم من يحذف التنوين لما ذكر من التقاء الساكنين ويقول : هذه هندُ بنتُ فلانة .

ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بـ «ابن» إذا كان ابن على ما ذكر إلا في ضرورة مثل قوله :

٧٦٩ جارية من قيس بن ثعلبة (٢)

بتنوين قيس .

فأما قوله تعالى : عزيرُ بنُ الله (٣) ، فإنما حذف من عزير لأن ابن الله صفة له وعزير خبر ابتداء مضمر . ومنهم من جعل عزيراً مبتدأ وابن الله خبره ، وحذف التنوين من عزير لأنه لا ينصرف للعجمة والتعريف . والصحيح ما تقدم لأن الأعجمي إذا صغر صرف .

(١) هذه القراءة أوردها ابن خالويه في الشواذ ١٨٢ ، وعند الفراء أنها قراءة كثير من فصحاء الفراء . معاني القرآن ٤٣٢/١ .

(٢) بده : كريمة أخوالها والعصب وهو أول أرجوزة للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، وثعلبة أيضاً في بني أسد وتميم وطى وربيعة .

ووجه ابن جني التنوين على أن الراجز أراد ابدال ابن ثعلبة من قيس والبدل لا يعمل مع ما قبله كالشيء الواحد بل يبدأ به فليس هو ضرورة .

الكتاب ١٤٨/٢ ، المحكم ٣٢٦/٢ ، ٣٣٩/٣ ، ابن الشجري ٣٨٢/١ ، المفصل ٣٩ ، المستقصى ٢٢٨/٢ ، اللسان : ثب ، الخزائن ٣٣٢/١ .

(٣) التوبة : ٣٠ ، وقرأ بالتنوين عاصم والكسائي ويعقوب ، وبأقي المشرة بنير تنوين . معاني القرآن ٤٣١/١ ، الإتحاف ١٤٥ .

باب أقسام المفعولين وهي خمسة

غرضه في هذا الباب أن يبين كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام اصطلاح النحويون على تسميتها مفعولاً . وهي : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله .

فالمفعول المطلق هو المصدر والمصدر هو اسم الفصل أو عدده أو مأضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه .

والمفعول به كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام مبني على الفعل خاصة . والمفعول فيه هو كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازاً أو عددهما أو مأضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصولين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعاله (١) ومفعوله إذا كان له مفعول .

والمفعول له كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلة . واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً . فمنهم من قال : إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يُقيد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال مفعول به [٢٣٣ظ] أو فيه أو له أو من أجله أو معه .

ومنهم من قال : إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصل إليه الفعل بنفسه . وماعدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في .

فإن قيل : فإنَّ المفعول به لا يقيد بحرف الجر لا لفظاً ولا تقديرأ ، فالجواب إنه قد يقيد بحرف أيضاً في موضع نحو : مررتُ وليس كالمصدر الذي يصل إليه الفعل بنفسه أبداً . وكلاهما حسن .

فإن قلت : ولأي شيء قيل فيه مفعول ولم يقيد بشيء؟ فالجواب عن ذلك أنه هو المفعول في الحقيقة فلذلك وصل إليه محل فعل بنفسه .

(١) ر : ومفاعله وها زيادة لا لزوم لها .

فإن قيل : ولأي شيء سمي المفعول به مفعولاً به وظرف الزمان والمكان مفعولاً فيه وكلاهما محل ؟

فالجواب عن ذلك أحد أمرين : إما لأن «في» قد ظهرت في ضمير ظرف الزمان والمكان مثل قولك : يوم الجمعة خرجت فيه ، ومكانك قمت فيه ، فسمي مفعولاً فيه لظهور «في» فيه والمفعول فيه لا يظهر فيه ، فلم يبق إلا أن يسمى مفعولاً به لأن الباء أخت الفاء في الوعائية .

وأما لأن «في» في الوعاء أقوى من الباء ، ألا ترى أن في لازمة للوعاء بخلاف الباء وظرف الزمان والمكان أقوى في المحلية من المفعول به ، لأنه محل الفعل وفاعله ومفعوله إن كان له مفعول ، فجعلت «في» التي هي أقوى في الوعائية لظرف المكان الذي هو أقوى في المحلية إن كان له مفعول .

واختلف النحويون في الحال فمنهم من جعلها مفعولاً فيها ، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات . وسبب ذلك أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه ومفعولاً في المعنى إذا كانت منه ، فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك .

ومن سماها مفعولاً فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بفي مقيدة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان .

والمفعول معه إنمّا نصب وإن كان شريك الفاعل في المعنى لأن العرب لحظت فيه معنى المفعولية ، فإذا قلت : جاء البرد والطيالة ، فإنمّا لحظت جاء البرد بالطيالة ، واستوى الماء والخشبة ، ساوى الماء الخشبة .

وأقوى تعدى هذه الأفعال إلى المصدر لأنه المفعول حقيقة لأنه يدل عليه بلفظه ومعناه ثم إلى المفعول به لأنه يصل إليه بنفسه لفظاً وتقديراً وما بقي لا يصل إليه إلا بحرف جر أو بتقديره .

وزعم أبو العباس المبرد أن أقوى تعدى الفعل إلى المفعول به ، واستدل على ذلك بأن المفعولات إذا اجتمعت في باب ما لم يسم فاعله فلا يقام إلا المفعول به . وهذا ليس بصحيح لأنه إنمّا امتنع إقامة المصدر لقوة دلالة الفعل عليه . فإذا

قلت : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لم يكن فيه فائدة ، لأنك إذا قلت : ضُرِبَ ، فمعلوم أن المضروب ضُرِبَ .

فإن قال : إذا وصف قد تكون فيه فائدة / فتقول : ضُرِبَ [٢٣٤] و ضُرِبَ حسنٌ فالجواب : إن الصفة فروع ، والفروع قد تلحظ وقد لا تلحظ . ثم إلى الظرف من الزمان لأنه يدل عليه بمعناه وصيغته .

ثم إلى الحال لأنه يصل إليه على معنى الحرف لا على تقديره لفظاً بخلاف ظرف المكان . ثم إلى ظرف المكان لأنه يصل إليه بتقدير الحرف ويدل عليه بمعناه . وإنما كان المفعول معه والمفعول من أجله دون غيرهما من المفعولات في دلالة الفعل عليهما لأنهما لا يلزمان الأفعال . ألا ترى أنه لا يلزم أن يكون كل فعل مشروكاً في فعله ، وكذلك لا يلزم أن يكون كل فاعل يفعل فعله لسبب . ودلالة الفعل على المفعول من أجله أقوى من دلالة على المفعول معه لأنه يصل إلى المفعول من أجله بتقدير اللام وإلى المفعول معه بواسطة الواو ملفوظاً بها . وقد تقدم حكم المفعول المطلق وظرف الزمان والمكان والحال في باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية . وقد تقدم المفعول به وأحكامه في أقسام الأفعال في التعدي . فالذي ينبغي أن يذكر هنا المفعول معه والمفعول من أجله .

. . .

أمّا المفعول من أجله فلا يخلو أن يكون مقارناً للفعل في الزمان وفعلًا لفاعل الفعل المعلّل أو لا يكون . فإن لم يكن فلا بد من اللام مثل قولك : أقومُ اليومَ لقيامِكِ أمسٍ ، ومثل : قمتُ لإجلالِ بكرِ عمراً . فإن كان مقارناً للفعل في الزمان وفعلًا لفاعل الفعل المعلّل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان نكرة وصل إليه بغير لام فتقول : قمتُ لإجلالِكَ ، وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فتقول : قمتُ لإجلالِكَ ، وقمتُ لإجلالِكَ . فأما قوله :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيارَ الرِّجَالِ سَماحَةً
 وَجُوداً إِذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ (٣٨٨)
 فسماحة مفعول من أجله على إسقاط اللام ، وهذا ضرورة ، لأنه ليس بفعل
 لفاعل الفعل المعلن ، وهو الإختيار .
 وإن شئت جعلته مصدرأ في موضع الحال .

. . .

وأما المفعول معه فلا ينتصب أبداً إلاّ عن تمام الكلام تقدمه فعل أو لم
 يتقدمه .

وزعم الصيمري (١) أنه ينتصب عن تمام الاسم فأجاز : كلُّ رجل
 وضيعته . وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنّ المفعول معه فضلة والفضلات
 لا تنتصب إلاّ عن تمام الكلام .

وأصل المفعول معه أن يكون معطوفاً ، إلاّ أنه عُدل به إلى النصب
 لما لحظ فيه من معنى المفعول معه (٢) . فإذا قلت : استوى الماء والخشبة
 فإنك لحظت معنى ساوى الماء الخشبة ، وكذلك جاء البرد والطيلسة ،
 إنما نصبت لما لحظت جاء البرد بالطيلسة ، ولولا ذلك لرفضت .

ولما كان المفعول معه أصله العطف لذلك لم يسغ إلاّ حيث يسوغ العطف
 ولذلك لم يجز عند أبي الحسن في قوله تعالى : فاجتمعوا أمركم وشركاءكم (٣) .
 أن يكون شركاءكم مفعولاً / معه لأنه لا يسوغ العطف عنده ، لأنّ [٢٣٤و]
 العرب لا تستعمل أجمعَ في المتفرق بل الذي يستعمل في ذلك جمع ،
 فعلى هذا إنما ينبغي أن يقال : جمعتُ ، فإذا كان كذلك فهو منصوب
 بإضمار فعل تقديره : وأجمعوا شركاءكم ، وكذلك ما جاء من مثل هذا
 محمول على إضمار فعل نحو قوله :

(١) أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي . قدم مصر وحفظ عنه شيء من
 اللغة وغيرها وصنف في النحو «البصرة» ترجمه القفطي ١٢٣/٢ .

(٢) ر : به ، وهو أنصب . (٣) يونس : ٧١ .

٧٧٠ علفتها نبأ وماءً بارداً

... البيت (١)

تقديره : وسقيتها ماءً بارداً . وكذلك قوله :

٧٧١ فعلا فروعُ الأيهقانِ وأطفلت

بالجلهتينِ ظباؤها ونعامها (٢)

ألا ترى أنَّ النعام لا تظفل ، فالتقدير : وباضت نعامها .

والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى لأنَّ العرب قد تطلق على الشيتين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما قال الله تعالى : نسيا حوتهما (٣). وإنما النسي الفتى ، وقال تعالى : يخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان (٤). وإنما يخرج اللؤلؤ من الملح ، فلذلك يقال : سقيتُ الماءَ والتينَ (٥) وإنما يُسقى أحدهما . ومما يدل على ذلك قول الحطيأة :

٧٧٢ سقوا جارك العيمانَ لما جفوتهُ

وقلصَ عن بردِ الشرابِ مشافيره (٦)

(١) بعده : حتى شئت هالة عيناها

وقد أنشده الفراء عن بعض بني أسد ولم يذكر اسمه . وهو في وصف فرس .

سماني القرآن ١٤/١ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، المعني ١٠١/٣ ، الخزائن ٤٩٩/١ .

(٢) لليد بن ربيعة من معلقة . الإيهقان : نبت كالجرجير أو هو الجرجير نفسه .

الجلهتان : جانبا الوادي . أسماء الوحوش ١٣ ، شرح السبع ٥٢٥ ، الخصائص ٤٣٢/٢ ،

المخصص ١٧٣/١٢ ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٢٩٨ .

(٣) الكهف : ٦١ . (٤) الرحمن : ٢٢ . (٥) ر : اللين ، وهو تحريف .

(٦) من قصيدة في هجاء الزبرقان بن بدر . وفي ج ، ر : الهيمان ، وهو تحريف .

والهيمان الى اللين مثل القرم الى اللحم . والمشفر للبير مثل الشفة للانسان واستماوه للانسان .

المخص : اللين الخالص لم يمزج بماء .

الطائر : يريد به هنا البطن . وعند ابن قتيبة والمبرد والسيرافي وابن سيدة أن الرواية :

قروا ، وهي رواية الديوان . قال المبرد : وقال قوم : بل كان السنام يذاب في المخص

فيشرب ، فإذا كان كذلك فلا حجة في البيت ١٠ هـ .

المقتضب ٥١/٢ ، تأويل مشكل القرآن ١١٧ ، أبيات المعاني ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٢٤١/١ ،

المخصص ١٣٦/٤ ، ١٨١/١٢ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٦٢/١ ، الديوان ١٨٤ .

سناماً ومحضاً أنبتا اللحمَ فاكتسبتَ
عظامُ امرئٍ ما كادَ يشيعُ طائيرُهُ

فهذا لا يتوجه إلاّ على ما ذكرت ، ولا يقدح في هذا رواية من روى : قرّوا
لأن الروابتين قد صحتا ، وكذلك أيضاً لا يلتفت إلى من قال : إنّ السنام
قد يذاب فيجعل في المحض فيُشرب . وهذا فاسد لأنّ السنام كله لا يذاب .
ولذا صح ما ذكرناه من العطف ساغ أن تكون الواو فيه واو مع .

• • •

وهذا المفعول معه لا يجوز تقديمه باتفاق ، لأن أصله العطف كما تقدم
والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام ، فلا تقول : وعمراً قام زيدٌ . كما لا تقول :
وعمرٌ قام زيدٌ .

فأمّا توسطه ففيه خلاف . فمن النحويين من منع ذلك . ومنهم من أجازته .
ومن ذهب إلى إجازته أبو الفتح بن جني (١) . واستدل على ذلك بأن ما تقدم
أصله العطف والمعطوف يجوز توسطه نحو : قام وعمرٌ زيدٌ ، فكذلك
المفعول معه فتقول على هذا : استوى والخشبة الماءُ .

وهذا عندى لا يجوز ، لأنّ ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه ،
وهو المفعول معه .

• • •

ومسائل هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولاً معه ومعطوفاً .

وقسم الاختيار فيه أن يكون مفعولاً معه ، ويجوز فيه العطف .

وقسم لا يجوز فيه إلاّ أن يكون مفعولاً معه .

مثل : قام زيدٌ وعمراً ، بالرفع والنصب . إذ لا مانع من الوجهين .

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ .

ومثال الثاني : قمت وزيداً وزيدٌ ، بالرفع على العطف والنصب على المفعول معه ، والعطف قبيح لأنَّ ضمير الرفع المتصل لا يعطف عليه إلاّ بعد التأكيد أو مايقوم مقامه .

والثالثُ : كيف أنت وزيداً ، لايجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب ، لأنك لو قلت : وزيدٌ ، لكان التقدير : كيف أنت وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن / كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى . [٢٣٥و]
وأما منع أبي القاسم الرفع في : استوى الماءُ والخشبةُ ، ففساد ، وكأن الذي حمله على ذلك أنه لايسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ .
وهذا لاحجة فيه ، لأنّه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصم زيدٌ وعمروُ ، بالرفع وإن لم يسغ : واختصم عمروُ .

رَفَعُ

عبد الرحمن بن النجدي
أستاذ اللغة العربية

باب موضع ما وهي تسعة

«ما» تكون حرفية واسمية . فالاسمية تنقسم قسمين : تامة وغير تامة .
فغير التامة هي الموصولة ، والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : نكرة موصوفة وصفة
ونكرة غير موصوفة .

فالنكرة الموصوفة مثل : مررتُ بما مُعجِبٍ لك . والصفة مثل قوله :
٧٧٣ عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ (١)

وقولهم : لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ .

والنكرة غير الموصوفة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمان باتفاق وقسم فيه خلاف .
فالقسمان المتفق عليهما أن تكون شرطاً مثل قولك : ما فَعَلْتُ أَفَعَلْتُ ، وأن
تكون استفهاماً مثل قولك : ما صَنَعْتَ ؟

والقسم الذي فيه خلاف هو أن تكون مانعجية ، فسيبويه يجعلها نكرة غير موصوفة
والأخفش يجعلها موصولة ، وقد تقدّم الردُّ على أبي الحسن في بابه (٢) .
ولا تكون ما في غير هذه المواضع تامة غير موصوفة إلا حيث سُمِعَ مثل قوله :
غَسَلْتُهُ غَسَلًا نِعْمًا ، ألا ترى أن «ما» هنا لا يتصور أن تكون زائدة لثلاث
يبقى الفعل بلا فاعل . ولا يتصور أن تكون موصولة لأنه ليس لها هنا صلة ،
فثبت أن «ما» هنا تامة وليست شرطاً ولا استفهاماً ولا تعجبية ، ولكنه موقوف
على السماع .

(١) من أبيات أنس بن مدركة الخثعمي (جاهلي) . ذو صباح مثل ذات مرة ، والوجه فيه
أن يستعمل ظرفاً لثقة تمكنه ولكنه جره بالاضافة اتساعاً ومجازاً على لغة خثعم . يريد
أنه عزم على الإقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو إلى أن يرتفع النهار ثقة منه بقوته
على خصومه وظفروه بهم ولهذا ساد قومه .

الكتاب ١١٦/١ ، مجاز القرآن ٢٠١/٢ ، المقضب ٥٤٥/٢ ، الخصائص ٣٢/٣ ،
المختصر ١٥٨/٢ ، الفصل ٢٦٨ ، الخزائن ٤٧٦/١ .

(٢) انظر باب التعجب ٤٣٤/١ .

والحرفية تنقسم قسمين : زائدة وغير زائدة . فغير الزائدة تنقسم قسمين : مصدرية ونافية . فالنافية تنفي الفعل الماضي والمستقبل ، وإذا دخلت على المحتمل للحال والاستقبال خلصته للحال .

والمصدرية مثل قولك : يُعجبني ما صنعت ، تريد صنعك . وزعم أبو الحسن الأنخفش أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي . فإذا قلت : يُعجبني ما صنعت ، تقديره : يعجبني الصنع الذي صنعته ، وحذفت الضمير من الصلة (١) . وهذا فاسد بدليل قوله :

بما لستم أهل الخيانة والغدر (٥٤٩)
ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي ، أعني ما المصدرية لا تدخل على جملة أسمية أصلاً .

والزائدة تنقسم قسمين : زائدة لمعنى التأكيد خاصة وزائدة لغير معنى التأكيد . فالزائدة للتأكيد مثل قوله تعالى : فيما رحمة من الله لنت لهم (٢) . لأن المعنى فبرحمة من الله .

والزائدة لغير معنى التأكيد تنقسم قسمين : إما كافة أو موطئة . فالكافة هي التي تدخل على الحرف ، وقد كان يعمل فتقطعه عن العمل مثل إنا وأخواتها . والموطئة هي التي تدخل على اللفظ فيسوغ له الدخول على خلاف ما كان يدخل عليه مثل رُب .

وذلك أن رُب لا تدخل إلا على / اسم فتخفزه ، فلما لحقها ماوطئات [٢٣٥ ظ] لها الدخول على الفعل في مثل قوله :

٧٧٤ رُبما تكره النفوس من الأمر
له فرجة كحل العقال (٣)

(١) المقنَّب ٢٠٠/٢ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) لامية بن أبي الصلت . الفرجة بفتح الفاء انفراج الأمر وبفسها الفتحة في الحائط . المقال : ما تعقل به الدابة أو نحوها من جبل .

ونسب البيت لعبيد بن الأبرص . الكتاب ٢٧٠/١ ، ٣٦٢ ، الفاخر ٢١٢ ، (ليزج)

المقنَّب ٤٢/١ ، الأصول ١٤١/٢ ، ٢٧٤ ، مجالس العلماء ١٦٦ ، ابن الشجري

٢٣٨/٢ ، المغني ٣٢٨ ، الخزائن ٥٤١/٢ ، الديوان ٢٢ ، ديوان عبيد ١١٢ .

باب مواضع مَنْ

«من» لا تكون إلا اسماً . وتنقسم قسمين : تامة وغير تامة .

فغير التامة هي الموصولة والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : تكون جزاء نحو : مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمْنِي . وتكون نكرة موصوفة مثل قولك : مررتُ بمنّ محسنٍ لك ، أي بإنسان محسنٍ لك . ومنه قوله :

٧٧٥ إِنَّا وَلِإِنَّاكَ إِذْ حَلَلْتُ بِأَرْحُلِنَا

كَمَنْ بُوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَطْوَرٍ (١)

تقديره : كالإنسانِ مطوَرٍ بعدَ المحلِّ .

وتكون استفهاماً مثل قولك : من عندك ؟

وزعم أهل الكوفة أنها تكون زائدة (٢) . واستدلوا على ذلك بقوله :

٧٧٦ آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ

ذَلِكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَا (٣)

فإنما يريد والأثرون عدداً ، فمن زائدة ، وبقوله :

٧٧٧ يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حَرُمْتُ عَلَى وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ (٤)

يريد : يَا شَاةَ قَنَصٍ ، فمن زائدة .

(١) للفَرَزْدَقِ . ورواية الديوان : إن بلعن . يريد أن رحاله إذا بلغت المذوح عنه كرمه .

معاني القرآن ٢٤٥/١ ، ابن الشجري ٣١٢/٢ ، الديوان ٢٦٣ .

(٢) ابن الشجري ٣١٢ .

(٣) لم يعرف قائله . سنام المجد : أعلاه ، وهو مستعار من سنام الإبل .

ابن الشجري ٣١٢/٢ ، المغني ٣٦٦ ، الخزائن ٥٤٨/٢ .

(٤) لعترة من معلقته . ورواية الديوان : ما قنص . ولا شاهد فيه . والشاة : كناية عن امرأة .

وأراد بمن حلت له من قدر عليها . التوجيه ٢٥٣ ، المغني ٣٦٦ ، الخزائن ٥٤٩/٢ ،

الديوان ٢٨ .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه لاحتمال أن تكون مَنْ في البيت نكرة موصوفة ووصف بقنص وهو مصدر وبعدد وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديرهما : الأثرونَ أشخاصاً معدودين (١) ، ويا شاةَ إنسانٍ قانصٍ ، فيكون على هذا من باب : رجلٌ عدلٌ ، أعني من الوصف بالمصدر ، وهذا أولى ، لأن الأسماء بابها أن لاتزاد ولم تحفظ زيادتها في موضع إلا في الفعل ، بخلاف في ذلك ، وقد تبين ذلك .

(١) هذا التوجيه نقله القالي وابن الشجري ولعله من تحريجات الفارسي ، وضعفه البغدادي بأنه يناقض وصفهم بالكثرة . ابن الشجري ٣١٢/٢ ، الخزانة ٥٤٨/٢ .

باب موضع أى

أى تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فقبر التامة هي الموصولة ، وقد تقدم حكمها في باب الموصولات . ولا يعمل فيها إلاّ المستقبل ولا يعمل فيها الماضي وسبب ذلك أن «أيتاً» اسم مبهم والماضي بقيد مايدخل عليه فيتناقضان فلذلك لم يعمل فيها الماضي (١) فتقول : اضرب أيّهم في الدار ، ولا تقول : ضربت أيّهم في الدار .

والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : استفهامية مثل قولك : أيّهم قائم ؟ وهي سؤال عن بعض من كل .

ولا يخلو أن تضيفها لما هي بعضه أو إلى ماتع عليه . فإن أضفتها إلى ما هي بعضه فلا تكون إلاّ معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مشئ مثل قولك : أيّ الرجال قائم ؟ وأيّ الرجلين قائم ؟ وأيّ زيد أحسن ؟ . فإن أضفتها إلى ماتع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مشئ أو مجموع مثل قولك : أيّ رجل عندك ؟ وأيّ رجال عندك ؟ وأيّ رجلين عندك ؟ وشرطية : مثل قولك : أيّهم تضرب أضرب ، وقد تقدم حكمها في بابها . ولا تستعمل أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلاّ مضافة لفظاً أو تقديرأ . وأما إذا دخلت على أى الشرطية مافهي زائدة أو تكون عوضاً من الإضافة . وصفة مثل قولك : مررت برجل أيّ رجل ، ولا تكون أبداً صفة إلاّ للنكرة . وسبب ذلك أن أيتاً كما تقدم إذا أضيفت / إلى ماتع [٢٣٦و] عليه كان نكرة وأنت إذا قلت : مررت برجل أيّ رجل ، فالرجل هو أى في المعنى . ولو عرفت للزم أن يكون بعضاً مما يضاف اليه ، ولا يتصور ذلك في الصفة إذ الصفة أبداً إنما هي الموصوف لابعضه . وتفارق سائر الصفات في أنّه لايجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه . لا تقول : مررت بأيّ رجل . وذلك أن المقصود بالوصف بأيّ التعظيم ، والحذف يناقض معنى التأكيد والتعظيم .

(١) هذا التليل نقل عن ابن السراج . وكان الكسائي قد مثل في حلقة بونس لماذا لا يقال : ضربت أيهم قام ، فقال : أي كذا خلقت . وانظر الخصائص ٢/٢٩٢ ، التصريح ١/١٣٦ .

باب الحكاية

الحكاية ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده في كلامه . ولا يخلو أن يكون المحكى مفرداً أو جملة . فإن كان مفرداً فلا يكون إلا في الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام في لغة أهل الحجاز على مايدكر في بابه . أو في شذوذ من الكلام مثل قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً (١) أو في الاسم المفرد بعد القول ، بخلاف (في) (٢) ذلك ، وسيبين في بابه .

فإن كان المحكى جملة فلا يخلو أن تكون الجملة معربة أو ملحونة . فإن كانت معربة فإنك تحكيها على اللفظ وعلى المعنى بأجماع ، مثل أن تسمع انسانا يقول : زيد قائم ، فتحكيه على اللفظ فتقول : قال عمرو : زيد قائم . وعلى المعنى ، فتقول : قال عمرو : القائم زيد أو قائم زيد .

فإن كانت ملحونة فإنك تحكيها على المعنى بأجماع مثل أن تحكي قول من قال : قام زيد ، بخفض زيد فتقول : قال عمرو : قام زيد .

واختلف في الحكاية على اللفظ هل تجوز أم لا . والصحيح أنه لايجوز لأنهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(١) الكتاب ٤٠٣/١ .

باب القول

القول لا يخلو أن يقع بعده مفرد أو جملة . فإن وقع بعده مفرد فلا يخلو أن يكون مصدراً أو غير مصدر . فإن كان مصدراً فلا تحكيه بل تنصبه بفعله مثل قولك : قال زيد قولاً .

فإن كان غير مصدر فلا يخلو أن يكون اسماً لجملة أو لا يكون . فإن كان كان اسماً لجملة نحو أن تسمع من يقول : لا إله إلا الله ، فتقول : قال زيد حقاً ، فإنك لا تحكيه .

واختلف فيه فمنهم من قال : إنّه صفة لمصدر محذوف . فإذا قال : قال زيد حقاً ، فكأنّه قال : قال قولاً حقاً . فحقاً صفة للمصدر المحذوف . وهذا باطل ، لأنّ حقاً ليس من الأسماء الجارية ، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنما يقال منه ماسمع مثل قولهم : مررتُ برجل حجر الرأس .

ومنهم من قال : إنّه منصوب على أنّه مفعول به ، وهو الصحيح . إذ لا مانع من ذلك .

فإن كان المفرد ليس اسماً لجملة ففيه خلاف . منهم من قال : لا يحكى ومنهم من قال : يحكى .

فالذي زعم أنه لا يحكى راعى فيه شبهه بالمفرد لأنه غير مفرد . والذي حكاه راعى شبهه بالجملة ، وذلك أنه أوردَ بعد القول لفظ المقول كما أن الجملة كذلك .

والصحيح أنه يحكى ولا يجوز فيه غير الحكاية ، لأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى . وباطل أن / ترجع في مثل قولك : [٢٣٦و] قال زيد : عمرو ، إلى المعنى ، لأنّ عمراً اسم شخص والأشخاص ليست من جنس المقولات فلم يبق إلا أن ترجع الحكاية إلى اللفظ . وإذا

كان كذلك فينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم ، يريد من رفع أو نصب أو خفض .

وأيضاً فإن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنَّما تحكى من كلام المتكلم بها ، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها منقطعات من جعل فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع . قال امرؤ القيس :

٧٧٨ إذا ذقتُ فإها قلتُ طعمُ مُدامةٍ

(١)

والنصب على تقدير : ذقتُ طعمَ مُدامةٍ . فهو حكاية على الرويتين . وعلى هذا فينبغي أن يحمل قوله تعالى : يقال له إبراهيم (٢) . على تقدير يقال له : يا إبراهيم . فحكى .

ومن رأى الإعراب في المفرد يحمل إبراهيم على أنه مفعول مرفوع يقال . فإن كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية جاز لك مع الحكاية وجه آخر وهو أن تعامل القول معاملة الظن فينتصب به المبتدأ أو الخبر . وذلك لا يجوز إلاّ بأربعة شروط : أن يكون القول فعلاً مضارعاً لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول (٣) نحو قوله :

٧٧٩ أَجْهَاتُ لَا تَقُولُ بَنِي لُؤْيُ

لَعَمْرُؤُا بَيْكَ أُمَ مُنْجَاهِلِينَا (٤)

(١) عجزه : متعة ما تجي به التجر

التجر أصله : التجر ونقل حركه الراء للجيم للوقف . والتجر : التجار يريد بهم تجار الخمر . الدرر ١٣٨/١ ، الديوان ١١٠ .

(٢) الأنبياء : ٦٠ .

(٣) انظر صفحة ٣٢١/١ تعليق ٢٠١

(٤) للكثير يخاطب حكيم بن عياض الأعور من شعراء الشام . الكتاب ٦٣/١ ، المقنضب ٣٤٩/٢ ، شرح مشكلات الحامدة ٦٢ ، الخزائن ٢٣/٤ .

إلا بني سليم فإنهم يُجرون القول أجمع مجرى الظن . كانت فيه الشروط
الموصوفة أو لم تكن (١) ، وعلى ذلك قوله :

..... تقولُ هزيرَ الريحِ مرَّتْ بأنَّابِ (٣١٩)
فإنه روى بنصب هزير .

وإذا جرى القول مجرى الظن في اللفظ فهل يجري مجراه في المعنى ؟
مسألة خلافية بين النحويين . والصحيح أنه يجري مجرى القول لفظاً ومعنى ،
بدليل قوله :

إذا قلتُ أتى آيبٌ أهلَ بلدةٍ
نزعْتُ بها عنهُ الوليّةُ بالهَجَرِ (٣٢٠)
ألا ترى أنَّ المعنى إذا ظننتُ أو قدَّرتُ . ولذلك فتحت همزة أتى .
وقد يحكى بعد القول مضمرأ ومنه قوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه
أولياءَ مانعبدُهم (٢) . أي يقولون : مانعبدُهم . وكذلك قوله تعالى :
واللائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ باب ، سلامٌ عليكم (٣) . أي يقولون :
سلامٌ عليكم .

ويجري مجرى القول فتحكى بعده الجمل «رأيتُ وسمعتُ» وكل فعل
معناه القول نحو دعوتُ وقرأتُ وناديتُ ، ومنه قوله تعالى : فدعا ربّه إنني
مغلوب (٤) . بكسر إن ، وكذلك تقول : قرأتُ بالحمدُ لله رب العالمين ،
ومنه قول الشاعر :

٧٨٠ تنادوا بالرحيلُ غداً

وفي ترحالِهم نفسي (٥)

ومنه البيت الذي أنشده أبو القاسم لذي الرمة :

سمعتُ الناسُ يتجمعونَ غيئاً البيت (١٩٩)

(١) الكتاب ٦٣/١ . (٢) الزمر : ٢ . (٣) الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) القمر : ١٠ ، والكسر قراءة عيسى وابن أبي إسحاق . شواذ ابن خالويه ١٤٧ .

(٥) لم ينسب هذا الشاهد لقائل . والبصريون يقدرون فعل القول : أي تنادوا بقولهم : الرحيل

غداً . وما قرره المصنف هنا قول الكوفيين . الخزانة ٢٢/٤ .

باب حكاية الأسماء الأعلام بمن

حكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلا بمن بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية .

وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أحدها أن "مَنْ" اسم مبني لا / يظهر فيه قبح [٢٣٧] والحكاية إذ ليست "مَنْ" في اللفظ بالمبتدأ من حيث لم يظهر فيه الرفع فلا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب .

والثاني أن الأسماء الأعلام بابها التغير لأنها كلها منقولة إلا أسماء بسيرة
فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغير يأنس بالتغير .

والثالث : الخوف من اللبس ، وذلك أنه إذا قال انسان : قام زيد ، ولم يحك لفظه في الاستثبات وقلت : من زيد ، لتوهم السامع أنك لاتسأله عن زيد الذي ذكره . فلما اجتمعت هذه الأشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز .

ولا تجوز الحكاية بمن إلا بشروط : منها أن لا يدخل على من حرف من حروف العطف . وأن لا يكون الاسم المحكى متبوعاً بتابع من التوابع ماعدا العطف . فإن دخل على من حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس لأنه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم .

وان كان التابع مع ماجرى عليه قد جريا لشيء واحد جازت الحكاية .
وانتالم تجز الحكاية اذا كان الاسم متبعا لأنّ التابع يبيّن أنّ المسؤول عنه هو
الاسم المتقدم . ولذلك لم تمتنع الحكاية في العطف خلافا لصاحب الكتاب (١)
لأنّ العطف من التوابع غير الميئنة .

فإن كان الاسم نكرة فإنه لا يجوز فيه حكاية مثل الأسماء الأعلام،
وحكايته على طريقة ستين في بابها .

(١) الكتاب ٤٠٣/١ .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف وان لم تكن أعلاما ، وذلك قليل إنَّما يكون على لغة من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيا ، إلا أن يكون الاسم المعرفة مضمرأ أو مُشارأ ، فإنَّه لا تعجز حكايته .
وسبب ذلك أنَّه لا يدخله لبس .

وحكى عن بعض العرب أنَّهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى النكرات ، وسيأتي حكم حكاية النكرات في بابها .
وان اجتمع ما يحكى مع مالا يحكى فإنَّه يبنى الكلام على المتقدم . فإن كان ما يحكى حكيته وأتبعته الثاني .

واذا جازت حكاية ما ليس بعلم اذا انفرد — وان كان ذلك ضعيفاً — فالأحرى اذا اختلط بما يحكى فتقول على هذا لمن قال : رأيت زيدا ورجلاً ، من زيدا ورجلاً ؟ ولمن قال : رأيت رجلاً وزيدا ، من رجلٍ وزيدٍ ؟ ومن في هذا الباب خير مقدم لأنَّه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ . وقد يجوز عكس ذلك لأن الاستفهام يسوغ الابتداء بالنكرة وان كان ذلك قليلا ، لأن الابتداء بالاسم المعرفة ، مع وجود النكرة ، أولى .

باب حكاية الأسماء النكرات بمن

إذا استفهت عن النكرات بمن فإنه لا يجوز فيها أن تحكى مثل الأسماء
الأعلام. وسبب ذلك أن حكاية المفرد قليل ولا تكون إلا في الاسم العلم بمن
لا ذكرنا في الباب الذي قبله .

وأيضاً فإنك إذا حكيت النكرة كنت/بين أمرين. إما أن تعيد النكرة [٢٣٧ ظ]
معرفة بالآلف واللام أو بلفظها . فإن أعدتها بالآلف واللام فليس ذلك حكاية ،
لأن الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به ، وأنت لم تورده على حسب
ما تكلم به . فإن أعدتها بلفظها كان ذلك خروجاً عن كلام العرب ، لأن
العرب إذا أعادت النكرة إنما تعيدها بالآلف واللام فتقول : رأيت رجلاً
فضربت الرجل ، ولا تقول : فضربت رجلاً ، لأنه لا يُدرى هل أردت
الرجل المتقدم في الذكر أو غيره .

فأما قوله عز وجل : فإن مع العسر يسراً ، إن مع العسر يسراً (١) .
فاليسر الثاني ليس الأول بدليل قوله عليه السلام : لن يغلب عسر يسرين (٢) .
اذ لو أراد باليسر الثاني الأول لكان معرّفاً بالآلف واللام .

• • •

وحكايات النكرات بمن على لغتين . منهم من يلحق علامة على الإعراب
خاصة وهي في الرفع واو ، وألف في حال النصب ، وياء في حال الخفض ،
سواء كان مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً .

فإذا قال : قام رجل ، قلت : من ؟ وإذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : من ؟
وإذا قال : رأيت رجلين ، قلت : من ؟ وإذا قال : رأيت رجالاً ، قلت :
من ؟ (وإذا قال : مررتُ برجل ، قلت : من ؟ وإذا قال : مررتُ
برجلين ، قلت : من ؟ وإذا قال : مررتُ برجال ، قلت : من ؟) (٣) .

(١) الشرح : ٦٤٥ .

(٢) النهاية ٢٣٥/٣ ، وفي الفائق ٢٢٩/٣ أن عسر قاله لأبي عبيدة :

(٣) ما بين القوسين سقط من ر .

ومنهم من يُلحق علامة على الإعراب وهي الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الخفض كما تقدم . ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التانيث .

فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : منو ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : منأ ؟ ومررتُ برجلٍ ، قلت : منى ؟ وإذا قال : قامت هندٌ ، قلت : مَنَّة ؟ وإذا قال : مررت بهندٍ قلت : بَمَنَّة ؟ وإذا قال : قامت الهندان : قلت : مَتَّان ؟ وإذا قال : رأيتُ الهندين ، قلت : مَتَّين ؟ وإذا قال : مررتُ بالهندين ، قلت : بَمَتَّين ؟ وإذا قال : قام رجالٌ ، قلت : منون ؟ وإذا قال : رأيتُ رجالاً قلت : مَتَّين ؟ وإذا قال : مررت برجالٍ ، قلت : بَمَتَّين ؟ وإذا قال : قامت الهنداتُ ، قلت : منات ؟ ورأيتُ الهنداتُ ، قلت : منات ؟ ومررت بالهنداتُ ، قلت : بمنات ؟ وهذه العلامة التي تلحق من تحذف في الوصل في اللغتين جميعاً .

وحكى يونس أن بعض العرب يعرب مَن ويحكى بها التكرات كما يحكى بأي . وحكى أنهم يقولون : أكرم من منأ (١) ، فعلى هذه اللفظة (٢) يكون قوله :

٧٨١ أتوا ناري فقلتُ منون أنتم
فقالوا الجينُ قلتُ عموا ظلاما (٣)

فأعرب من فيه فألحقها علامة الجمع كما يلحق أي . وكما لا تحذف هذه العلامة مع أي في الوصل فكذا لا تحذف مع من

- (١) الكتاب ٤٠٢/١ .
 - (٢) كذا في ج ، ر ولعلها : اللف .
 - (٣) من أبيات رواها أبو زيد لشير بن الحارث (جاهلي) ونسب لجدع بن سنان وتابط شرا . وقوله : عموا ظلاما ، يناسب قولهم جئا وانتشارهم بالليل .
- النوادر ١٢٤ ، الكتاب ٤٠٢/١ ، المقتضب ٣٠٧/٢ ، الجمل ٣٢٠ ، الخصائص ١٢٩/١ ، شواهد الشافية ٢٩٥ ، الخزائن ٢/٣ .

في الوصل، وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول : لا يصدقُ كلُّ أحد. وإلى هذا ذهب أبو القاسم (١) لأنَّه قال : إنَّ هذا البيت شاذٌّ غير معمول به لأنَّه جمع من في الوصل.

وهذا أولى أن يحمل عليه هذا البيت من اجراء الوصل مجرى الوقف/[٢٣٨ و] ضرورة ، فالأولى أن يحمل على غير الضرورة ما أمكن .

وإذا وصلت قلت : مَنَّة ؟ فتحت النون. وسبب ذلك اجتماع ساكنين، وإذا وقفت قلت : مَنِين ؟ أبقيت النون على سكونها.

ومن لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع أو منصوب أو مخفوض. فإن كان قد لحقها علامة الجر فلا بد من دخول حرف الجر عليها فتكون مجرورة به. والعامل فيه مضمَر تقديره بعده لأنَّه اسم استفهام.

فإن لحقها علامة النصب فهي مفعولة بفعل مضمَر وتقديره بعده لما تقدم. فإن لحق علامة الرفع فمبتدأ والخبر محذوف لفهم المعنى. ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمَر لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن تقديره بعده أو قبله. فإن قدرته قبله لم يجوز لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، فإن قدرته بعده لا يجوز أيضاً لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم على الفعل.

(١) الجمل ٣٢٠ .

باب حكاية الجمل

قد تقدمت حكايات الجمل بعد القول أو الأفعال التي تجري مجرى القول. فنذكر هنا حكاية الجمل أو ما يشبه الجمل أو المفرد الذي يجري مجرى الجملة إذا سُمّي بها.

فإذا سميت بجملة مثل تأبطّ شرّاً. فالحكاية ليس إلا فتقول : جاءني تأبطّ شرّاً، ورأيت تأبطّ شرّاً، ومررت بتأبطّ شرّاً، وعليه قولهم :

٧٨٢ إن لها مركباً لرزّبا

كأنّه جبهة ذرى جبا (١)

ولا يجوز الإعراب لأنّه إذ ذاك يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. ألا ترى أنّ الجملة قد عملت بعضها في بعض، فلو أعملت بعد ذلك العامل الداخل عليها فيها لاجتماع عمل عاملين على واحد (٢).

فإن سميت بما هو في تقدير الجملة وهو الفعل إذا كان فيه ضمير فتحكيه على لفظه أبداً فتقول : جاءني ضرب، ورأيت ضرب، ومررت بضرب، وعليه قوله :

نبئت أخسوالي بني يزيد

ظلماً علينا لهم فديد (٥٩٨)

فإن سميت بما يشبه الجملة وهو حرف العطف والمعطوف عليه وحرف الجر والمجرور والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه والمطول وكل اسم عمل بعضه في بعض أو المركب، وذلك يكون من حرفين نحو إنّا (٣)

(١) نسب لرجل من بني طمية. والمركب : أعلى الفرج ، ويرى : مركباً وهو من الفروع العظيم كان له أركاناً . وفي ج ، ر : لهم ، وهو تحريف .

الارزب : الفليط ذري جبا : اسم رجل . الكتاب ٦٤/٢ ، المقتضب ٩/٤ ، المحكم ٢٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، اللسان : حب .

(٢) ر : في معمول .

(٣) ج : إذ ، وهو تحريف .

أو من اسمين نحو بعلبك وخمسة عشر، ومن حرف واسم مثل أينما ومثلما، وأنت فإنَّها مركبة من الضمير مع الخطاب، ومن اسم وصوت مثل : سيويه (١) وعمرويه، ومن فعل واسم نحو حبذا، ومن / فعل [٢٣٨ ظ] وحرف مثل : هلُمَّ.

فإن سميت بحرف عطف ومعطوف مثل : وزيدٌ، فإنَّك تحكيه أبداً على حسب الموضع الذي نقلته منه. فإن نقلته من مرفوع أبقيته على ما كان عليه فتقول : جاءني وزيدٌ، ورأيت وزيدٌ، ومررت بوزيدٌ. وكذلك إن نقلته من منصوب أو مخفوض أبقيته على ما كان عليه. وسبب ذلك أن حرف العطف ينوب مناب العامل فكأنك سميت بعامل ومعمول. وإن سميت بمعطوف ومعطوف عليه مثل : زيدٌ وعمروٌ، أو بصفة وموصوف مثل : رجلٌ عاقلٌ فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، فإن تقدَّم قبله رافع كانا مرفوعين، وكذلك إن تقدَّمه ناصب كانا منصوبين. وإن كان العامل خافضاً كانا مخفوضين.

فإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو مطول فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، وهو أن يتغيَّر الأول للعامل وما بعده على حال واحدة. فإن سميت بحرف جر ومجرور فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرف واحد أو على حرفين أو على أزيد من حرفين.

فإن كان على حرف واحد فإنَّك تحكي لفظه فتقول : جاءني بزيدٌ، ورأيت بزيدٌ. وسبب أن حكى لفظ هذا أنه لا يمكن جعله مضافاً ومضافاً إليه إذ لا يكون اسم معرب على حرف واحد.

فإن كان حرف الجر على حرفين فلا يخلو أن يكون ثانيه حرف أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرف علة فإنَّك تحكى اللفظ الذي سمعته فتقول : جاءني في زيدٍ، ورأيت في زيدٍ، ومررت بفِي زيدٍ.

(١) المعروف أن سيويه لفظ أعجمي مركب من اسمين أعجميين وهما سيب وويه، ومنهاما بالفارسية : رائحة التفاح.

فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول : جاءني من زيد ، ورأيت من زيد ومررت بمن زيد . ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني مِينُ زيد ، ورأيت مِينَ زيد ، ومررت بِيَمِنْ زيد . وذلك أنه أشبه المضاف والمضاف إليه في أنه خافض كما أن المضاف خافض ، وهو على أزيد من حرف واحد كما أن المضاف كذلك . وإنما لم يسع هذا فيما ثانية حرف علة لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانية حرف علة إلا اسمين خاصة ، لذلك لم يقس عليهما ، وهما فوك وذو مال .

فإن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان : الإعراب والحكاية نحو : جاءني منذُ اليوم ، ورأيتُ منذَ اليوم ، ومررتُ بـمُنذِ اليوم ، هذا إذا أعربت ، فإن حكيت قلت : منذُ ، على كل حال .

فإن صبت بمركب ، فإن كان المركب من حرفين مثل إنثما وأخواتها أو من حرف واسم مثل أينما ومثلما ، أو من حرف وفعل مثل : هلم ، أو من فعل واسم مثل حبثدا ، فإنك تحكيه على اللفظ فتقول : جاءني إنثما ورأيتُ إنثما ومررتُ بإنثما . وكذلك تقول : جاءني مثلما ورأيتُ مثلما ومررتُ بمثلما . وجاءني هلم ورأيتُ هلم ومررتُ بهلم ، وجاءني حبثدا ورأيتُ حبثدا ومررتُ / بحبثدا . [٢٣٩ و]

فإن كان مركباً من اسم وصوت مثل سيويه وعمرويه فإنك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه فيجوز البناء وأن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاءني سيويه وسيويه ورأيتُ سيويه وسيويه ، ومررتُ بسيويه وسيويه .

فإن كان المركب من اسمين فلا يخلو أن يكونا قد تضمنتا معنى الحرف (١) أو لا يكونا كذلك . فإن كانا قد تضمنتا معنى الحرف فإنك تحكي فيه ما كان

(١) يريد بالحرف هنا واو العطف ، فتقدير خمسة عشر : خمسة وعشر .

يجوز فيه وهو البناء فتقول : جاءني خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر . وإن شئت أعربت لأن العدد لم يتضمن معنى الحرف إلاّ وهو عدد فلما انتقل إلى الاسمية زال ذلك منه .

فإن كان الاسمان المركبان لم يتضمنا معنى الحرف فلاّقه يجوز فيه ما كان يجوز فيه قبل التسمية من أن تعربه اعراب ، مالا ينصرف وأن تجعل الاعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني ، وأن تبني الاسمين على الفتح .

فإن سميت بمفرد فلا يخلو من أن يكون من قبيل الثنية وجمع السلامة أو لا يكون . فإن سميت بمثنى جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى الثنية فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، وأن تجعل الإعراب في الآخر فتقول : جاءني زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان ، ونمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

فإن سميت بجمع سلامة فلا يخلو أن يكون بالواو والنون أو بالألف والتاء . فإن كان بالواو والنون جاز فيه وجهان : الحكاية فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قنسران ورأيت قنسران ومررت بقنسران (١) . والآخر أن تجعل الإعراب في النون فتقلب الواو ياء لأنه اسم مفرد في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذه (٢) زيدان ورأيت زيدان ومررت بزيدان .

وحكى بعض النحويين أنه يجوز الإعراب وأن لا تقلب الواو ياء فتقول : هذا زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون . وحكوا من كلامهم : هذا يا سمون البئر ، ورأيت يا سمون البئر ، ومررت بيا سمون البئر ، وهذا شذوذ لا يقاس عليه .

وحكى أيضا أنه يحكى إعرابه الذي يكون عليه في حال النقل فتقول : هذا زيدون ، ورأيت زيدون ، ومررت بزيدون . وأنشدوا على ذلك :

(١) قنسران اسم أعجمي لمدينة من مدن فارس وجاء على مثال جمع مذكر سالم .

(٢) كذا ولعله : هذا .

٧٨٣ ولها بالماطررون إذا أكل النمل الذي جمعا (١)
 بفتح النون من الماطررون. وهذا أيضاً لا يعول عليه لشذوذه.
 وإن كان جمع السلامة بالألف والتاء فيجوز فيه وجهان : الحكاية فتقول :
 جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات. والثاني : أن تعربه
 إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
 بمسلمات.

وزعم أبو العباس المبرد أنه يجوز مررت بمسلمات، بالكسر من غير تنوين
 وحذف التنوين لأنه في مقابلة نون/ الجمع، فإن زال عن الجمعية [٢٣٩ ظ]
 زالت النون فبقى على ما كان عليه (٢). وهذا الذي قال باطل، لأن التاء
 على كل حال تعطى التانيث مع أنها بمنزلة الياء والواو في الجمع فيمتنع
 الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه. فرواية من رواه :

تسورتها من أذرعات..... البيت (٦٠١)
 بالكسر من غير تنوين لا يعول عليه لضعفها.

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون اسم حرف من حروف الهجاء
 أو لا يكون كذلك. فإن كان كذلك (٣)

-
- (١) لي زيد بن معاوية من أبيات يتنزل فيها براهبة في دير خراب عند الماطررون .
 ونسب للأخطل والأحوص والأبجي دهب الجمحي . والماطررون وقيل الناطرون موضع -
 بناحية الشام ، وقوله : أكل النمل الذي جمعا كناية عن حلول الشتاء . مجاز القرآن
 ٧٩/٢ ، الكامل ٣٨٤/١ ، جبهة اللغة ٢٣٨/٢ ، المخصص ٩/١١ ، التصريح
 ٧٦/١ ، الخزائن ٢٧٩/٢ .
 (٢) المقتضب ٣٣٢/٣ . (٣) كذا في ج ، ر .

فالجواب: إنَّ هذا المفرد قدر يجعل كلاماً وجملته لكونه بتقديرهما فإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ وصفه « مكتوب » على معنى الكلام و « مكتوبة » على معنى الجملة سائق . ولولا أنَّ الملحوظ إنّما هو التقدير لما ساغت الحكاية إذ حكاية المفرد شاذّة لا يقاس عليها نحو : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً ، ويكون الذي هو مكتوب أو مكتوبة منصوبة أبداً على معنى الحال ، لأنَّ الجملة تصير بمتزلة العلم فكأنك قلت : رأيتُ « أنا أسدٌ » مكتوباً ، وأنا أسد بمتزلة المعرفة وإنّما عومل معاملة المعرفة لأنه ليس له ما يلتبس به . فإذا تبين أنَّ الجملة تعامل معاملة المعرفة فما هو بمتزلة الجملة ينبغي أن يعامل / بمعاملتها ويكون المجرور الذي هو « في فسه » متعلقاً برأيت [٢٤٠و] لا بمحذوف لأنه كما تقدم إنّما يحكى على معنى الجملة ، ومعنى الجملة ليس بكائن في فسه وإنّما في فسه هذا الاسم خاصة ، وهو على حذف . وذلك المحذوف مقدر في النفس وليس في الفص .

باب ماذا

إذا كانت « ذا » مع « ما » الاستفهامية فلا يخلو أن تبقى كل واحدة منهما على بابها أو لا تبقى . فإن بقيت على بابها فلا سؤال فيها . فإن لم تبقى فإنَّ للعرب فيها مذهبين .

منهم من يجعل « ذا » بمنزلة الذي فيحتاج من الصلة والعائد ما يحتاج إليه الذي وتبقى ما على بابها من الاستفهام وتكون « ما » على هذا مبتدأ وذا خبراً . ومنهم من يجعل « ماذا » كلمة بمنزلة اسم واحد ويكون معنى : ماذا صنعت ؟ على هذا حسب ما بعدها ، فإذا قلت : ماذا صنعت ؟ فماذا في موضع مفعول مقدم بصنعت . فإذا قلت : ماذا صنعتَه ؟ فإنه بمنزلة : زيداً ضربته ، فيكون في موضع رفع على الابتداء وفي موضع نصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر . والأول أحسن . و « ما » سؤال يستدعي جواباً ، فالجواب المختار فيه أن يكون موافقاً الاسم المسؤول عنه به من رفع أو نصب أو خفض . هذا هو المختار . وقد يكون مرفوعاً على كل حال أو منصوباً حملاً على المعنى ، إلا أن ذلك قليل جداً فتقول في جواب من قال : ماذا صنعت ؟ إذا جعلتها اسماً واحداً ، خيراً ، لأنَّهما في موضع نصب . وإذا جعلت كل واحدة من ما وذا ، اسماً قلت : خيراً فإنَّهما في موضع رفع .

فإن قيل : وما الدليل على أنَّ ماذا قد تكون بمنزلة اسم واحد تارة وبمنزلة مبتدأ وخبر أخرى ؟

فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك أنَّه قد جاء في الجواب الاسم مرفوعاً ومنصوباً في فصيح الكلام ، قال الله تعالى : قل العفو (١) . بالرفع والنصب ، فلولاً أنَّ الوجهين جائزان لم يكن الرفع والنصب .
ومما يدل على أنَّ « ماذا » قد تكون على تقدير اسمين قوله :

(١) قرأ بالرفع أبو عمرو والباقون بالنصب . الاتحاف ، التيسير ٨٠ . البقرة : ٢١٩ .

٧٨٥ ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ
 أنحبَّ فيُقضى أم ضلالٌ وباطِلٌ (١)
 فإبداله أنحبَّ منه دليل على أنه مرفوع ، ولذلك أبدل منه مرفوع .
 ومن جعل « ماذا » اسمين قوله .
 ٧٨٦ دعى ماذا علمتُ سأتقيه

ولكن بالمغيبِ نَبِّئْنِي (٢)
 فلا يتصور في « ماذا » أن تكون بتقدير اسم واحد لأنه لو كان كذلك لم
 يخل أن يكون منصوباً بدعى أو بعلمت أو بفعل مضمر يفسره سأتقيه .
 وباطل أن يكون منصوباً بدعى ، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وباطل
 أن يكون منصوباً بعلمت لأنَّه لا يريد أن يستفهم عن معلوم (٣) . وباطل
 أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسره سأتقيه ، لأنه لا يكون إذ ذاك لم أعلمت
 موضع من الإعراب . فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبراً قد علق عنه دعى
 كأنه قال : دعى أي شيء الذي علمتُ فلاني سأتقيه ، والمضمر الذي فيه
 سأتقيه عائداً على ذا .

-
- (١) الليد بن ربيعة . النخب : النثر . الكتاب ٤٠٥/١ ، معاني القرآن ١٣٩/١ ، مجالس
 ثعلب ٤٦٢ ، اللسان : نخب ، التصريح ١٣٩/١ ، الخزائنة ٥٥٦/٢ ، أنديوان ٢٥٤ .
 (٢) لأبي حية النميري . وعند سيويه والجمهور أن ماذا اسم واحد بمنزلة الذي ، وخالف
 ابن عصفور الناس قاطبة كما يقول أبو حيان . ورد ابن هشام مقعب ابن عصفور في
 المفتى ٣٣٣ ، وانظر الكتاب ٤٠٥/١ ، مجاز القرآن ٣٥٢/١ ، اللسان : أبي ، الارتشاف
 ١٣٧ ، الخزائنة ٥٥٤/٢ .
 (٣) في المفتى ٣٣٣ والخزائنة ٥٥٤/٢ : عن سلومها .

رَفَعُ

عبد الرحمن القزويني
أستاذ اللغة العربية

باب إن المكسورة الخفيفة

/ اعلم أن لها أربعة مواضع : أحدها أن تكون زائدة وذلك بعد [٢٤٠ ظ]
« ما » النافية باطراد نحو : ما إن زيد قائم . ويبطل من أجلها إعمالها نحو
قوله :

فما إن طبتنا جُبن^١ ولكن
منايانا ودولة^٢ آخريتنا (٤٢٠)

وقد تقدم ذكر السبب في إبطالها عملها في باب ما .
وقد زيدت بعد ما المصدرية قليلا تشبيها لها بما النافية لاتفاقهما في اللفظ .
قال الشاعر :

٧٨٧ ورج^٣ الفتى للخير ما إن رأيت^٤
على السين^٥ خيرا لا يزال^٦ يزيد^٧ (١)
أي ما رأيت ، ولا يجوز زيادتها في غير هذين الموضعين .

وتكون نافية فتتقى الجملة الفعلية والأسمية فتقول : إن قام زيد^٨ . تريد :
ما قام زيد^٩ ، قال الله تعالى : ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه (٢) .
ويحتمل أن تكون نافية في قول التابغة :

٧٨٨ وإن خلت^{١٠} أن المتأى عنك واسع^{١١} (٣)
أي ما خلت .

(١) المملوط بن بدل القزويني . وعند سيويه أن ما ظرف وموضعها نصب ، وعند غيره أنها
مصدرية . الكتاب ٣٠٦/٢ ، الخصائص ١١٠/١ ، المفتى ٢٢ ، سطر اللالي ٤٣٤ ،
شرح الحاشية للرزوقي ١١٤٨ .

(٢) الأحقاف : ٢٦ .

(٣) صدره : فذلك كالليل الذي هو مدركي . والخطاب فيه للنعمان بن المنذر يقوله له حين
فر منه بعد أن أحس بتنبئه عليه . الكامل ٣/٣٣ ، الشعر والشعراء ١٥٩ ، شرح المفضليات
٥٥٩ ، العقد الثمين ٣٠ ، الديوان ٥٢ .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً . ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى : إنَّ أنا إلَّا نذيرٌ مبينٌ (١).

فأمّا رفع الاسم ونصب الخبر بها في قول الشاعر :

٧٨٩ إن هو مستولياً على أحد
إلّا على أضعفِ المساكينِ (٢)

فلأنه شبهها بما لا شراكها معها في النفي ضرورة .

وتكون شرطاً نحو قوله : إنَّ قام زيدٌ قامَ عمرو .

ومخففة من الثقيلة نحو : إنَّ زيدا لقائمٌ . ومنه قوله تعالى : وإنَّ كُلاًّ لما ليُوفينَّهم ربُّك أعمالَهُمْ (٣) . وقد تقدم حكم أحكامها في بابها . وهذا جملة المواضع التي استعملت فيها .

(١) الشعراء : ١١٥ .

(٢) أنشده الكسائي ولم ينسبه . وفي ج ، ر : المساكين المجانين ، والثانية زيادة وبها يروى البيت في بعض المواضع . وعند المبرد أن النافية ترفع الاسم وتنصب الخبر قياساً على ما النافية لأنها تتفق معها في المعنى ، ومنع سيبويه ذلك وشبهها بما النسيية التي تنفى ولا تعمل . شرح التسهيل لابن مالك ٦١ ظ ، شرح الكافية الشافية ٣٤ ، التوضيح ٧١/١ ، المعني ١١٣/٢ ، التصريح ٢٠١/١ ، الخزائن ١٤٣/٢ .

(٣) هو د : ١١١ .

باب مواضع أن المفتوحة المخففة (١)

اعلم أنها تستعمل على أربعة أقسام : تكون زائدة باطراد بعد لما نحو قوله تعالى : فلما أن جاء البشير (٢). وقد تراد في غير ذلك ، إلا أن ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله :

ويوم توافينا بواجه مقسم
كان ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢٩٨)
في رواية من خفض الظبية .

وتكون مخففة من الثقيلة نحو علمت أن سيقوم ، تقديره : علمت أنه سيقوم زيد . وقد تقدمت أحكامها في باب إن .

وتكون (مصدرية) (٣) تنقدّر مع ما تدخل عليه بالمصدر نحو يعجبني أن يقوم زيد . تريد : يعجبني قيام زيد . ولا يليها أبداً إلا الفعل . فإن كان ماضياً بقى على مضيه نحو : يعجبني أن قام زيد . تريد : يعجبني قيام زيد فيما مضى . ويعجبني أن يقوم زيد . تريد : يعجبني قيامه فيما يستقبل . ولذلك لا تدخل على الفعل الذي في أوله السين أو سوف فلا تقول : يعجبني أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد . ، كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئاً واحداً وهو التخليص للاستقبال . فأما قوله :
٧٩٠ فلما تريني لا أغمض ساعة

من الدهر إلا أن أكيب فأنعسا (٤)

(١) ر : الخفيفة . (٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) لا يرى القيس من قصيدة يتوجع بها في أرض الروم . ورواية الديوان : من الليل . أكب : أقع على وجهي ، وهي حالة تمرى عند الناس .

الكامل / ٢٨٩ ، الديوان ١٠٥ .

فليس فيه لبس ما ذكرنا وان كانت هذه الصفة أعنى عدم التغميض والإكباب قد وقعت منه فيما مضى فإنه يريد وأن تعلمي أنني (١) بالنظر إلى ما يُستقبل على هذه الصفة من عدم التغميض والإكباب بوقوعهما منى فيما مضى ، فياربّ مكروب فعلتُ به كذا .

ولا يدخل على أن هذه / فعلٌ من الأفعال التي للتحقيق ، فلا [٢٤١ و] نقول : تحققتُ أن يقوم زيدٌ ، لأنَّ أنْ تخلّصُ الفعل للاستقبال وتصيره محتملاً إلى أن يقع وأن لا يقع فناقضت لذلك أفعال التحقيق بخلاف أنْ المخففة . وقد تقدمت أحكام ذلك في موضعه .

وتكون حرف عبارة وتفسير بمتزلة أي ، وذلك اذا كان المراد بما بعدها تفسير ما قبلها . ولا يكون لأنْ هذه مع ما تدخل عليه موضع من الإعراب ، وذلك نحو قوله تعالى : ونودوا أنْ تلکم الجنةُ أورثموها (٢) . ألا ترى أن قوله : تلکم الجنةُ ، تفسير للنداء أي نودوا بأنْ قيل لهم تلکم الجنةُ . ومثل ذلك : أمرتُ زيداً أنْ اضربُ عمراً ، فاضرب عمراً تفسيرٌ للأمر أي كان أمري له بأنْ قلتُ له اضرب عمراً .

ولا تقع إلاّ بعد القول وما في معناه ، ومن ذلك قوله تعالى : وانطلقَ الملائةُ منهم أنْ امشوا (٣) . لأنَّ المراد بقوله : انطلقَ الملائةُ منهم ، انطلقوا في القول بأنْ قالوا : امشوا واصبروا .

فإن قال قائل : إذا لم يكن لأنْ هذه موضع من الإعراب فكيف قالت العرب : كتبتُ إليه بأنْ قم ، فأدخلت عليها حرف الجر ؟ فالجواب : إنَّ « أنْ » هذه هي المصدرية وقع فعل الأمر موقع الخبر كأنه قال : كتبتُ إليه بأنْ يقوم ، فيكون ذلك نظير قوله : قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّاً (٤) ، ألا ترى أنْ فليمددُ أمر ، ومعناه الخبر ، لأنَّ الله تعالى لا يؤمر .

(١) ج ، ر : تعلمي ، وهو تحريف .

(٢) الاعراف : ٤٣ . (٣) سورة ص : ٦ . والمشهور أنها لا تتبع بصريح القول .

(٤) مريم : ٧٥ .

باب الجواب ببلى ونعم

الجواب لا يخلو أن يكون للمفوض به أو لمقدّر . والجواب كالكلام نحو قولك لمن تقدّره مستفهماً عن قيام زيد هل وقع أم لا : قام زيد ، أو لم يقم زيد . ولا يجوز أن تقول : نعم ولا لا ، لأنه لا يعلم ماتعني بذلك لأنه لم يذكر ما ثبته ولا ما ترده .

فإن كان الجواب للمفوض به فلا يخلو أن يكون جواباً لنفي صريح أو لا يكون . فإن كان جواباً لنفي صريح فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وإن أردت التكذيب قلت : بلى ، فتقول في جواب من قال : قام زيد : نعم ، إذا صدقته ، وبلى ، إذا كذبت .

وكذلك إذا دخلت أداة الإستفهام على المنفي ولم ترد التقرير بلا أبقيت (١) الكلام على نفيه فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه : بلى ، نحو قولك : ألم يقم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه : بلى . فإن لم يكن جواباً لنفي صريح فلا يخلو من أن يكون لتقرير أو لموجب قبل الإستفهام أو لموجب باق على إيجابه .

فإن كان جواباً باقياً فلا يخلو أن تريد تصديقه أو تكذيبه . فإن أردت تصديقه أثبت بنعم ، وإن أردت تكذيبه لموجب (٢) أتيت ببلى ، فتقول لمن قال : قام زيد ، نعم أو بلى (٣) .

وكذلك الموجب الداخل عليه أداة الإستفهام يثبت بنعم ويردّ بلا (٤) ، فتقول لمن قال (هل) (٥) قام زيد : نعم أو لا ، إلا أن يكون السؤال بالهمزة وأم المتصلة فإن الجواب / أحد الشيئين أو الأشياء . [٢٤١ظ]

(١) ليس في ر . (٢) ج : لا . وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : بلى ، وهو تحريف .

(٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ع ، ر : نفي ، وهو تحريف .

ويستوفي الكلام عليها إذ ذاك في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى .
وأما التقرير نحو : ألم أعطِ درهماً ، وألم يقم زيدٌ ، فإنَّ العرب تجري ذلك مجرى النفي المحض فتقول : نَعَمْ ، إن أردتَ تصديق النفي ، وبلى إن أردتَ تكذيبه ، قال الله تعالى : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قالوا بلى (١) . قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، في الجواب لكفروا .

فإن قيل : فإنَّ التقرير لإيجاب في المعنى ، فهلا أجبنا بما يجاب به الإيجاب ؟ ألا ترى أنَّ ألم أعطيك درهماً ؟ بمنزلة قولك : أعطيتك درهماً . فالجواب : إنَّ المقرَّ قد يوافقه المقرر فيما يدعيه من أنَّ ماقرره عليه كان ، وقد لا يوافقه . فلو قال في جواب من قال : ألم أعطيك درهماً ؟ نعم . لم تدر هل أراد : نعم لم تعطيني ، فيكون مخالفاً للمقرَّر ، أو نعم أعطيتني ، على المعنى فيكون موافقاً للمقرر . فلما كان ذلك يلتبس أجابوه على اللفظ ولم يلتفت للمعنى .
فإن قيل : فقد جاء في التقرير «نعم» ، قال جحدرو :

٧٩١ أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو

وليانا فذاك بنا تداني (٢)

نعم وترى الهلالَ كما أراهُ

ويعلموها النهارُ كما علاني

فقال : نعم وترى الهلال . وكذلك قول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم : أَلَسْتُمْ ترون ذلك لكم ، قالوا : نَعَمْ (٣) .

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) جحدرو بن مالك من قصيدة قالها في حبس الحجاج وأرسلها لبيانة .
ومثله روى في ديوان المجنون . ورواية ابن قتيبة : بلى . الشعر والشعراء ٤٤٢ ، أمال السهيلي ٤٦ ، المقرب ٩١ ، الخزائن ٤/ ٤٨٠ ، ديوان المجنون ٢٧٧ .

(٣) الذي قال ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم هم المهاجرون وليسوا الأنصار ، وذلك أنهم قالوا : إن الأنصار قد آرونا وقللوا منا وقللوا ، فقال : أَلَسْتُمْ تعرفون ذلك لهم قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك ، أى إن ذلك شكر لهم . أمال السهيلي ٤٦ .

فالجواب : إنَّ ذلك يتصور فيه وجوه . أحدها أن يكون قول جحدر : نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أنَّ الليل يجمع أم عمرو وإياه ، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس ، لأنَّه أجاب نفسه فعلم ماأراد . والآخر : أن يكون جواباً لقوله : أليسَ الليلُ ، وإن كان تقريراً لزوال اللبس لأنَّه علم أنَّه لاينكر أحدٌ أنَّ الليل يجمعهما وهو أيضاً يجيب فقد علم ماأراد . والآخر : أن يكون جواباً لقوله : وترى الهلالَ ، فقدَّم .

ومنهم من زعم أنَّ نعم حرف يذكر (١) لما بعدها ، وهذا لاينبغي أن يلتفت إليه مهما أمكن ابقاؤها على معناها كان أولى ، وقد أمكن ذلك حيث جاءت صدرأ بأنْ تقدَّر تصديقاً لما بعدها فقدِّمت .

وأما قول الأنصار : نعم ، فجاز ذلك لزوال اللبس لأنَّه قد علم أنَّهم يريدون : نعم نرى ذلك ، وعلى ذلك يحمل استعمال سيويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير .

وفي نَعَم ثلاث لغات : فتح العين وابدالها حاء وكسرها(٢). وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :

٧٩٢ دعائي عبيدُ اللهِ نفسي فيداؤه

فيالك من داعِ دعائي نَعَم نعيم

وقرأ الكسائي : نعيم بكسر العين (٣) .

(١) هنا موضع كلمة ساقطة .

(٢) كسر العين لغة قريش ، والحاء لغة ناس من العرب حكاهما النظر بن شميل .

الصاحح واللسان : نعم ، ابن يعيش ١٢٥/٨ .

(٣) آل عمران ١٣٦ وهذه القراءة ليست في الشواذ .

رَفَعُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّخَعِيِّ
السُّلَيْمِيُّ النَّبِيُّ الْإِسْكَنْدَرِيُّ

باب أو و أم

لما كان الجواب يبلى ونعم مطرداً (١) في كل سؤال إلا في أم عقب بهذا بعد ذكر الجواب يبلى ونعم وأتى بأو مع أم وإن كان الجواب فيها بنعم ليعين الفرق بين أم وأو في الجواب لتقاربهما من جهات : منها أنهما حرفا عطف وأنهما للشك ، وأنهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، أو لأن السؤال بأم إنما يتركب بعد السؤال بأو على ما يبيِّن بعد إن شاء الله تعالى . فعلى هذا لا يخلو أن يكون السؤال بأم أو بأو .

فإن كان السؤال بأو / كان الجواب نعم أو لا . وذلك أنك إذا [٢٤٢و] قلت : أقام زيدٌ أو عمرو ؟ فمعناه : أقام أحدهما ؟ فجوابه بما يجاب به . أقام أحدهما ؟ فتقول : نعم ، أو لا .

وقد يجوز الجواب بأحد الشيئين فتقول : زيدٌ أو عمرو ، لأن فيه الجواب وزيادة فكأنك قلت : نعم والقائمُ زيدٌ .

وإن كان السؤال بأم فالجواب بأحد الشيئين . وذلك أنك إذا قلت : أقام زيدٌ أم عمرو ؟ فمعناه أيُّهما قام . فيجاب بما يجاب به أيُّهما قام .

فإن اختلط السؤال بأو مع السؤال بأم فقلت : أقام أحدهما أم بكرة ؟ فلا يجوز أن تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأو ولا بشيء من الأشياء فلا تقول في : أقام زيدٌ أم بكرة أو عمرو ، أقام أم عمرو زيدٌ أو بكرة ، لأن المعطوف والمعطوف عليه بأم يتزل مترلة اسم مفرد وهو أحدهما كما تقدم .

فإن قيل : فكيف جاء في قول ذي الرمة :

تقول عجزٌ مدرجِيْ منروحاً

على بيتيها من عند أهلي وغادي (١٣٥)

(١) ج : مطلوباً .

أذو زوجةٍ في المصرِ أم ذو خصومة
أراك لها بالبصرة العام ثاويًا

(فقلتُ لها : لا ، إنَّ أهلي جيرةٌ)

لأكثبة الدّٰهنا جميعاً وماليّاً (١)

فالجواب : إنَّ السؤال بأو وأم لا يكون إلاّ بعد ثبوت أحد الأمرين عند السائل ، فإذا قال : أقام زيد أو عمرو ؟ فقد ثبت قيام أحدهما ، وإنما السؤال عن تعيينه . فكان هذه العجوز قالت هذا السؤال على أنه قد استقر أحد الشّيتين ، أعني ذو زوجة أم ذو خصومة ، فيكون قول ذى الرمة لما اعتقدته من وقوع أحد هذين الشّيتين . فإن قيل : فإنَّ الجواب عن غير الملفوظ به لا يكون إلاّ بالكلام . فالجواب أن تقول : ولذلك لم يكتف في الجواب بلا بل أتى بالكلام بعدها وهو قوله : إنَّ أهلي جيرة ، وما بعده جواب عن ما قبل أم وما بعدها ، فدلَّ ذلك على أنَّها متصلة .

وزاد بعض النحويين في أم قسماً ثالثاً وهو أن تكون زائدة (٢) . واستدل على ذلك بقوله :

٧٩٣ يادهرُ أم ما كان مشي رقصاً

بل قد تكونُ مشيتي توقُّصاً (٣)

قال : فالتقدير يادهرُ أكان مشي رقصاً أم كان ، فاستفهم على جهة الإنكار وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها ، وهذا أولى من أن يجعل لها قسم آخر .

(١) البيت الثالث سقط من ر وفيه موضع الاستشهاد .

(٢) هو أبو زيد كما في المقتضب ٢/٢٩٧ ، ابن الجرى ٢/٣٣٦ ، والمغنى ٤٨ .

(٣) أنشده أبو زيد ولم ينسب : الرقص : الغيب أو هو مشى شبيه بالقرآن من النشاط .

التوقص : تقارب الخطر ، وقيل شدة الوطء ، وكلاهما من فعل الهرم . إشارة إلى أنه

أسن . المقتضب ٢/٢٩٧ ، المنصف ٣/١١٨ ، شرح السيراني ٤/١٥٨ (التيمورية) ،

ابن الجرى ٢/٣٣٦ ، اللسان : أم ، الخزائن ٤/٤٢١ .

رَفَعُ

عبر (الرحيم) (الرحيم) (الرحيم)
(السكن) (النون) (الزوائد)

باب النون الثقيلة والنون الخفيفة

قصده في هذا الباب أن يبين مواضع النون الشديدة والنون الخفيفة ، وهل تقع كل واحدة منهما في موضع الأخرى أم لا . فنقول :

هذه النون - أعني الشديدة والخفيفة - المراد بها تخليص الفعل للاستقبال وهي لا تدخل إلا على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال فيه .

فمن ذلك دخولها على فعل الأمر في قولك : اضربن زيداً ؟ وعلى الفعل المنهى عنه في قولك : لا تضربن خالداً . وعلى جواب القسم في قولك : والله ليقومن زيد ، وعلى فعل الشرط في قولك : إن تضربن زيداً يسئ إليك . وتدخل أيضاً على الشرط مع ما الزائدة ، ودخولها أفصح من عدم دخولها على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

وتدخل أيضاً / على جوابه وذلك قليل جداً في قولك : إن تكريم [٢٤٢ ظ] زيداً بحسنة إليك . وتدخل أيضاً على ما الزائدة في قولك : بألم ماتت حسنة (١) . فإن قيل : فلا شيء اختصت بالدخول على الفعل المستقبل ؟ فالجواب : لو دخلت على الماضي لناقض معناه ، لأن المراد بها تأكيد المستقبل ، والماضي لا يصح ذلك فيه . وأما دخولها على الأمر فإن الأمر مستقبل لأنك طالب إيقاع الفعل فدخلت لتأكيد معنى الاستقبال .

وأما دخولها على الفعل المستفهم عنه فلأن المستفهم طالب الإخبار كما أن الأمر طالب إيقاع الفعل . ولأنه أيضاً لا يحتمل الصدق والكذب كما أن الأمر كذلك .

وأما دخولها على الفعل المنهي عنه فلأن الناهي طالب كما أن الأمر كذلك . وأما دخولها على جواب القسم في قولك : والله ليقومن زيد ، فمفرقاً

(١) يريد : بقليل من الألم يتم ختاكك . وهو مثل معناه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف إلا باحتيال مشقة . الميداني ١٠٧/١ ، وانظر الكتاب ١٥٣/٢ .

بين الجواب وخبر إنَّ في قولك : إنَّ زیداً ليقومُ . لأنك لو حذف
النون في الجواب لألبس .

وأماً دخولها على فعل الشرط مع عدم ما فلأنَّ الشرط جزء كلام فأشبه
الامر في كونه لا يحتمل الصدق والكذب . ودخولها قليل وعلى ذلك قوله :

٧٩٤ من تَثَقَّفَنَ منهم فليس بآيب
أبدأً وقتلُ بني قُتَيْبَةَ شافِي (١)

وأحسن من هذا أن يكون في الكلام ما الزائدة. لأنَّ مانعطي التأكيد كما
أنَّ النون كذلك .

وأماً دخولها على جواب الشرط فقليل أيضاً لكونه لا يحتمل الصدق والكذب .
وأماً دخولها على ما الزائدة في قولك : بألمٍ مائُخْتَنَتْهُ ، فقليل لأنَّ
المناسبة قد ضعفت .

• • •

وهي تنقسم في لزومها وعدم لزومها قسمين : قسم تلزم فيه وهو جواب
القسم لأنَّك لو حذف النون لالتبس بخبر إنَّ في قولك : إنَّ زیداً ليقومُ .
فلأن قيل : فإذا تقدم لفظ القسم فكان ينبغي أن تحذف إذ لألبس ، فالجواب :
إنَّه لما وقع في بعض المواضع اللبس حمل سائر المواضع عليه .
وقسم لا يلزم فيه وهو ماعداه

• • •

واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون في قولك : هل تضربنَّ زیداً ،
واضربنَّ زیداً . فمنهم من قال : إنَّ الحركة حركة التقاء الساكنين ،

(١) من أبيات لبث مرة بن عاهد الحارثي قالتها لما قتلت باهلة أباه . ثقفت الرجل في الحرب .
أدركته وظفرت به وأخذته . وقتيبة هنا ابن زوج باهلة وهو قتيبة بن معن بن مالك بن
أعصر . ودخول النون هنا ضرورة عند سيويه وغيره . الكتاب ١٥٢/٢ ، المنتخب ١٤/٣ ،
المعني ٣٣٠/٤ ، الخزانة ٥٦٥/٤ .

وكانت فتحة طلباً للتخفيف ، لأنَّ الحركة زيادة والزيادة لاتدعى إلاّ بدليل .
ومنهم من قال : إنّ الحركة حركة بناء لأنّه أشبه المركب ، فكما أنّ
المركب بنى على حركة فكذلك ماأشبهه . وهو الصحيح ، بدليل أنّ حركة
التقاء الساكنين حركة عارضة ، والعارض لايعتد به ، بدليل قولهم : قم
الساعة ، فلو كانت الحركة يعتد بها لقلت : قوم الساعة ، لأن العلة الموجبة
لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين ، فكان يجب ان تقول :
قومين ، وترد المحذوف .

ومما يدل على أن العرب لاتقول ذلك قوله :

٧٩٥ فلا تقبلن ضيماً مخافة مبيبة

وموتن بها حرّاً وجلدك أملس (١)

فقال : موتن ، ولم يحذف الواو ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين لقال :
مُتَن . ولم يسمع ذلك ، فلم يبق إلاّ ان تكون بناء كما تقدم (٢).

وسبب الخلاف بين النحويين أنّ الموجب لإعراب الفعل المضارع
قد زال وهو التخصيص بحرف من أوله كما أن الاسم كذلك . [٢٤٣و]

• • •

وهذه التون لاتخلو أن تلحق مفرداً أو مثني أو مجموعاً ، فإن لحقت
المفرد فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث . فإن كان لمذكر فلا يخلو أن
يكون صحيح الآخر أو معتل الآخر . فإن كان صحيح الآخر لحقته
التون الشديدة والخفيفة وفتح ماقبلها نحو : هل تضربن زيداً ، وهل
تضربن عمراً .

(١) من أبيات في الحماسة للتلس خال طرفة ، وأراد بقوله : أملس : نقى من العيوب سليم
من العار . شرح مشكلات الحماسة ٣١١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٨ ، شرح الحماسة

للتبريزي ١٩٢/١ .

(٢) قال بهذا التوجيه ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٣١١ .

فإن كان معتلا الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالياء أو بالألف .
فإن كان معتلا بالواو والياء ألحقت النون الشديدة والخفيفة وفتحت ما قبلها :
هل تدعون زيدا ؟ وهل تدعون عمرا ؟ وهل ترمين خالدا ؟ وهل
ترمين زيدا ؟

فإن كان معتلا بالألف قلبتها ياء على كل حال كانت ، من ذوات الياء
أو من ذوات الواو نحو : هل تخشين ؟ وهل تخشين ؟ بالنون الشديدة والخفيفة .
ومن العرب من يحذف الياء من يرمى وبابه ويلحق النون الشديدة والخفيفة
ويبقى ما قبلها على ما كان عليه من الكسر ، ويتكلم على ذلك بالقرائن (١) .
وعلى ذلك قوله :

٧٩٦ وابكين عيشاً تولي بعد جدته
طابت أصائله في ذلك البلد (٢)

وعلى ذلك أيضاً قوله :

٧٩٧ لا تضيعن لوعة إثري ولا هلعنا
ولا تفاسين بعدى همم والجزعا (٣)

فكان القياس أن يثبت الياء فيقول : ابكين عيشاً ولا تفاسين .
فإن لحقت النون لمفرد مؤنث نحو قولك : ياهند هل تضربين ؟ فإنك
تلحق النون الشديدة والخفيفة فيلتنى ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين
ويبقى ما قبل الياء على حركته لبدل على المحذوف نحو قولك : ياهند
هل تضربين ؟ هذا حكم المفرد من (٤) المذكر والمؤنث .
فإن كان مثني نحو

- (١) هي لغة فزارة كما في المعنى ٢٣٢ .
- (٢) أنشده الفراء مع بيت آخر قبله . قال ابن الأنباري : هذه لغة تسكن فيها الياء في نصبها
كما تسكن في رفعها وخفضها ، ولم ينسب الشاهد . شرح المفصلات ١٩ ، ٣٤٨ ، المعنى
١٣٢ ، اللسان : لوم .
- (٣) للأعشى قصيدة على هذا البحر والروى يمدح فيها هودة بن علي الحنفي ويخاطب ابته
التي جزعت لفراقه ، والظاهر أن الشاهد سقط منها .
- (٤) ج : مع ، وهو تحريف .

قولك : هل تضربان* ، حذف التون لأنها علامة إعراب وألحقت التون الشديدة خاصة ، ولا سبيل إلى إلحاق التون الخفيفة لثلا يجتمع ساكنان . وإنما جاز الجمع بينها وبين التون الشديدة لأنها متشبثة بالحركة وقبلها الألف ، وهذا مما يسوغ ذلك مع الألف إلا على مذهب أهل الكوفة فإنهم يجيزون دخول التون الخفيفة ولحاق التون في الشبهة للمذكر والمؤنث على حد سواء .

فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون للمذكر أو للمؤنث . فإن كان لمؤنث نحو : الهنداتُ يخرجنَ ، فإنك تلحق التون الشديدة وتفصل بين التونات لثلا يجتمعن ويكون الفاصل ألفاً لخفتها ، فتقول : الهنداتُ يضربنَّ . ولا تجتلب إلا التون الشديدة خاصة لشبهها بالحركة كما قلنا إلا على مذهب أهل الكوفة كما تقدم .

فإن كان للمذكر حذف التون وألحقت التون الشديدة أو الخفيفة فالتقى ساكنان فتحذف الواو لالتقائها مع التون ولم تثبت الواو لعدم الشرط وتبقى الضمة لتدل على الواو المحذوفة فتقول : الزيدون يقولون* ويقومون* . فافهم .

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ)
(أَسْكَنْتُ لَيْلِي) (الْفَرْدُ عَلَى)

باب الإخبار

/ الإخبار عند النحويين هو أن تلحق الألف واللام أو الذي على [٢٤٣ظ] ما يبين بعدُ إن شاء الله تعالى .

وترفع الذي أو الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام بالإبتداء وتؤخر الاسم الذي تريد أن تخبر عنه إلى آخر الكلام وتجعله خبراً للذي أو لما دخلت عليه الألف واللام وتجعل مكان الاسم المؤخر إلى آخر الكلام ضميراً يعود على الذي أو على الألف واللام ويكون الضمير على حسب الاسم المؤخر إلى آخر الكلام من رفع ونصب وإخفض .

ولتعلم بأن كل اسم يجوز الإخبار عنه فإنك تخبر عنه بالذي وتكون صورة الإخبار كما قدمناه .

ولا يجوز الإخبار بالألف واللام إلا عما كان أوله فعلاً متصرفاً . واشترطنا أن يكون أول الاسم المخبر عنه فعلاً لأننا نضع الألف واللام اسماً موصولاً ، والألف واللام إذا وضعت اسماً فإنما توصل باسم الفاعل واسم المفعول . هذا هو الذي يطرد فيها ، فإن أخبرنا بها عما ليس أوله فعلاً متصرفاً لكننا قد وصلنا الألف واللام بغير ماوصلتها به العرب ، وهو الاسم الجامد .

واشترطنا أن يكون متصرفاً تحرراً من نعم وبش وشبههما لأنهما ليس لهما أسماء فاعلين ولا مفعولين فتوصل بهما الألف واللام .

فثبت بهذا أن الإخبار بالذي أعم من الألف واللام . فإذا ثبت هذا فلتعلم أن كل اسم يجاز الإخبار عنه إلا ما يمتثل من ذلك وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما لم تقدم صدر الكلام . فإن قدمت جاز الإخبار عنها ، وسنبين كيفية إخبار عنها بعدُ إن شاء الله تعالى .

والأسماء التي لزمّت حالة واحدة ولم تتصرف كسحر وبُعيدات بين وسبحان الله ومعاذ الله وأشباهاها وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الأمر

والشأن وفاعل نعم وبش ظاهراً كان أو مضمراً وكل ضمير رابط نحو الهاء من : زيدٌ ضربتهُ ، وكل اسم ليس تحته معنى كبكركن أبي بكر وعبدالله ابن أبي عبدالله ، وكل اسم عام والمنعوت دون النعت والنعت دون المنعوت والمضاف دون المضاف إليه والتمييز والحال والاسم المخفوض بربّ والأسماء المختصة بالنفى كأحد وعريب وكثير وديار وشبهها .

فأمّا امتناع الإخبار عن أسماء الشرط فلاشياء منها أنّ ذلك يؤدي إلى استعمالها غير ما استعملتها العرب في جعلها آخر الكلام ومحلها أبدأ في كلام العرب الصدر .

ومنها أنّ ذلك يؤدي إلى استعمالها مفردة بغير صلة بفعل ، وأسماء الشرط موصولة بفعل الشرط .

ومنها أنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي يجعل موضعه عاملاً بربّ وذلك لم يثبت للضمائر .

فإن قيل : كان حقه أن يجزم لأنّه عوض عن جازم ، فالجواب : إنّّه لا يصحّ أن يجزم لأنّ الضمير الذي حل محله كان مستتراً في فعل الشرط ، ولأنّ اسم الشرط في موضعه قبل الإخبار كان الضمير المذكور يعود على من بما فيها من معنى الاسمية خالياً من معنى الحرفية ، وأنت اذا أخبرت عن اسم الشرط وأخبرته إلى آخر الكلام وأحللت محله / ذلك الضمير بأيّ [٢٤٤و] وجه تجزم ؟ أليس هو خالياً من معنى الحرفية ؟ فلا ينبغي له أن يجزم وإنّما جزم اسم الشرط بما تضمنه من معنى الحرفية .

وأما امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام ما لم تتقدم على الذي أو الألف واللام ، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب ، فإنّ قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها لأنّ ذلك يخرجها عما استقر لها من كلام العرب فتقول اذا أردت الإخبار عن أي من قولك : أيّهم قائم ؟ قلت : أيّهم الذي هو قائم .

وأما امتناع الإخبار عن الأسماء غير المتمكنة كسحر وشبهه فإن ذلك يؤدي إلى إخراجها عما وضعتها له العرب ، لأن العرب لم ترفعها قط ولا خفضتها .

وأما امتناع الإخبار عن كم الخبرية مالم تتقدم أول اللام في الإخبار فلائها تلزم الصدر ، فلو أخبرت عنها لخرجت عما استقر لها ، وأيضا فإنها قد تحمل على أخذها الاستفهامية فتنبص تمييزها ، فلو أخبر عنها لأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي أحل محلها ناصباً للتمييز ، وذلك لم يثبت للضمير ، أعنى العمل .

فإن قدمتها جاز الإخبار عنها وأبدلت منها ضميراً منصوباً .

وأما امتناع الإخبار عن ما التعجبية فلكونها تلزم صدر الكلام ، فلو أخبر عنها لأُخِّرت . وأيضا فإنه لو أخبر عنها لكانت غير موصولة لكونها تتأخر إلى آخر الكلام ، وهي لا تكون أبداً إلا موصولة .

وأیضا فإنّ التعجب عند العرب قد جرى مجرى المثل والمثل لا يُغَيَّر ، فلو أخبر عنها لكان ذلك إخراجاً لها عما استقر لها .

وأما امتناع الإخبار عن ضمير الأمر والشأن فلكونه لا يكون أبداً إلا مبتدأ والإخبار عنه بصيّرته خبراً . وأيضا فإنه يعود على ما بعده ، والإخبار بصيّرته عائداً على ما قبله فيكون ذلك إخراجاً له عما استقر له .

وأما امتناع الإخبار عن فاعل نعم وبش مضمراً كان أو مظهراً فلكونه يفسره أبداً ما بعده ، فلو أخبر عنه لكان يفسره ما قبله . وأيضا فإنه يعود على ما بعده ، فلو أخبر عنه لعاد على ما قبله وذلك إخراجاً له عن بابه . وأما امتناع الإخبار عن الضمير المخفوض بِرُبِّ فللعلة التي تقدمت في فاعل نعم وبش .

وأما امتناع الإخبار عن الضمير الرابط فإنك لو أخبرت عنه لم يخل من أن تجعله عائداً على الذي إن كان الإخبار عنها أو على الألف واللام إن كان الإخبار عنها أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه .

فإن جعلته عائداً على الذي أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر وذلك لايجوز .

وإن جعلته عائداً على المبتدأ بقي الذي أو الألف واللام ليس معها ما يعود عليها وذلك لايجوز .

وأما إمتناع الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر ، فلأن ذلك يكون كذباً ، اذ ليس بكر موجوداً فتخبر عنه .

ومن النحويين من أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته / معنى (١) . [٢٤٤ظ] واستدل على ذلك بقول الشاعر :

..... ٧٩٨

أو حيث علقَ قوسَه قُرَحُ (٢)
فأخبر عن قُرَح من قوله : قوسُ قُرَحَ ، وقد قيل أن قُرَحَ اسم الشيطان ، وكأنَّ العرب قد وضعت قوساً للشيطان ، ويكون هذا من أكاذيبها . وقُرَح طريق في السماء ذو ألوان ، فعلى هذا ليس لمن أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى دليل في قوله :

.....

أو حيث علقَ قوسَه قُرَحُ
لأن قُرَح قد قيل إنَّه اسم الشيطان فلم يك قط في هذا البيت إخبار عما ليس تحته معنى .

وأما إمتناع الإخبار عن الاسم العامل كالمصدر وشبهه فلأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير عاملاً ، وذلك لايجوز إلا عند أهل الكوفة ، فإنَّهم

(١) هو المازني كما في شرح مشكلات الحماسة ٥٠١ ، وارتشاف الضرب ١٤٣ ظ والعيني ٤٧٩/١ .

(٢) صدره : فكانما نظروا إلى قمر وهو من أبيات لشقيق بن سليك الأمدى ، ونسبت في الحماسة لابن عبدل الأمدى . الحماسة ٢٩٨/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٠ ، ارتشاف الضرب ١٤٣ ظ ، العيني ٤٧٩/١ ، الدرر اللوامع ٢٠٤/٢ .

يجيزون : ضربى زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ ، وذلك لايجوز عندنا .
فأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه فلما يؤدي من إضافة
المضمر وذلك لايجوز .

وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت فلما يؤدي من النعت بالمضمر
والمضمر لا ينعت به ، لأنّه ليس مساوياً ولا منزلاً منزله .

وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون النعت فلما يؤدي إليه من نعت
المضمر وذلك لا يجوز .

ولتعلم أنّه يجوز الإخبار عن النعت والمنعوت معاً لكونهما كالشيء الواحد .
وأما امتناع الإخبار عن الأسماء المختصة بالنفي فلأنّ ذلك يخرجها
هما وضعت له من العموم ، ويؤدي ذلك أيضاً إلى استعمال أحد في غير
النفي ، وذلك إخراج لها عن بابها .

وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز فلأنّ ذلك يؤدي إلى رفعهما
وذلك إخراج لهما عن بابهما . وأيضاً فإنّ ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما
معرفتين والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلاّ منصوبين مظهرين منكرين .
فإذا ثبت هذا فلتعلم أنّ كلّ ما أخبر عنه بالألف واللام نحو : زيدٌ هندٌ
الضاربتهُ ، فإنّه لا يخلو أن تجعل الألف واللام والصفة لهند أو تجعلهما
لزيد ، أو تجعل الألف واللام لزيد والصفة لهند ، أو تجعل الألف واللام
لهند والصفة لزيد .

فإن جعلت الألف واللام والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضاربتهُ ،
وامتدّ ضمير اسم الفاعل فيه لأنّ الصفة جارية على من هي له .

وان كانت الألف واللام والصفة لزيد وكان زيد يلي اسم الفاعل كما وليته
هند في التمثيل المتقدم استمر ضمير اسم الفاعل منه لأنّ الصفة اذ ذاك جارية
على من هي له . فإن كانت الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر برز الضمير ،
لأنّ الصفة اذ ذاك جرت على غير من هي له ، فتقول اذا كانت الألف

واللام لهند والصفة لزيد : زيدٌ هندٌ الضاربُها هو ، وتقدير المسألة :
هندٌ التي ضربَها هو .

وإن كانت الألف واللام لزيد والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضاربُها
هي ، وتقدير المسألة : زيدٌ هندٌ الذي ضربَته هي ، ويكون [٢٤٥ و]
إعراب الضمير البارز في هذه المسائل فاعلاً .

وان جعلت الألف واللام والصفة للاسم المتقدم في نحو قولك : زيدٌ هندٌ
الضاربُها ، أو زيدٌ هندٌ الضاربُها ، برز الضمير وكان اعرابه مبتدأً . فيكون
زيد مبتدأً وهند مبتدأً ثانياً والضاربته خبراً للضمير البارز (وهو) (١) وخبره
في موضع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره في موضع خبر الأول . وإنما
امتنع الضمير البارز في هذه المسألة من أن يكون فاعلاً مخافة الفصل بين
المبتدأ والخبر بأجنبي وهو زيد في قولك : زيدٌ هندٌ التي ضربَته هي . أو
هند في قولك : زيدٌ هندٌ الضاربُها هو .

فإذا ثبت هذا فلتعلم أن الاسم الذي تريد الإخبار عنه لا يخلو من أن
يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً .

فإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون مبتدأً أو خبر مبتدأً أو فاعلاً أو
مشبهاً بالفاعل . والمشبّه بالفاعل هو خبر إنَّ واسم كان وأخواتها واسم
ما والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والتابع من عطف أو بدل خاصة .

وأما النعت فلم يخبر عنه للعلة التي تقدمت . وأما التأكيد فامتناع الإخبار
عنه لما يؤدي إلى التوكيد بالمضمر ، والتأكيد إنما هو بالفاظ محصورة لا
تُتعدَّى .

فإن كان المخبر عنه مبتدأً فلا يخلو أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً . فإن
كان ظاهراً فلا خلاف في الإخبار عنه . وإن كان مضمراً فلا يخلو من أن
يكون ضمير غائب أو متكلم أو مخاطب . فإن كان ضمير غائب فلا خلاف

(١) زيادة يقتضها السياق .

في الإخبار عنه فتقول في الإخبار عن هو من قولك : هو قائم ، الذي هو قائم هو .

وان كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف ، منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منعه . فالمانع يقول : لا يجوز الإخبار لأنك إذا أخبرت عنهما أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعهما ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعمّ منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وهذا الذي قالوا ليس بشيء ، لأنّ ذلك قد جاء في كلام العرب . فمما جاء منه قول الشاعر :

٧٩٩ فلما بلغنا الأمهات وجدتم

بني عمكم كانوا كرام المضاجع (١)

فوضع بني عمكم موضع ضمير المتكلم ، والتقدير : وجدتمونا كرام المضاجع .

وإذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الإخبار « الذي » نحو قولك : أنا الذي قمت ، فإنه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضمير غيبة وضمير متكلم . فضمير الغيبة حملا على اللفظ لأنّ الذي اسم ظاهر والاسم الظاهر إنّما يعاد عليه ضمير الغيبة ، وضمير المتكلم حملا على المعنى لأنّ « الذي » هو أنا في المعنى وأنت لو أعدت على أنا لأعدت ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ : أنا الذي قام ، وإذا أعدت على المعنى : أنا الذي قمت .

هذا إن تقدّم ضمير المتكلم وضمير المخاطب على الذي ، وإن لم يتقدّم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلاّ الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على

(١) من أبيات ليزيد بن الحكم الكلابي رويت في الحاشية . وكفى بالمضاجع عن الأزواج . وهو مخاطب بني عمه فيقول : نظرنا فإذا نحن وأنتم سواء في شرف الآباء ولكتنا أكرم أمهات منكم . شرح الحاشية المرزوقي ٢٢٢ ، شرح مشكلات الحاشية ٩٩ ، ١٢٨ ، شرح الحاشية للتبريزي ٢٢٩/١ .

المعنى ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله / وذلك لا يجوز [٢٤٥]
 إلاَّ عند الكسائي ويدعى أنَّ الأمر في ذلك سواء . وهو باطل ، لأنَّه لا يحفظ
 من كلام العرب أن يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير خطاب على « الذي »
 و « الذي » لم يتقدم ضمير خطاب ولا تكلم ، ويحفظ ذلك إذا تقدَّم على
 « الذي » ضمير المتكلم وضمير الخطاب . فمما جاء من ذلك قوله :

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كَانَ أَمْرُهُ

(٩٧)

وإن كان المخبر عنه خبراً فلا يخلو من أن يكون جامداً أو مشتقاً . فإن كان
 جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف ، وإن كان مشتقاً ففيه خلاف . منهم من
 أجازهم ومنهم من منع . فالمانع يقول : إن أخبر عنه تغيرت حالة المبتدأ الذي
 يخبر عنه بهذا الخبر عما كانت عليه قبل الإخبار ، لأنَّه كان يخبر عنه بفعل
 ثم صار يخبر عنه بغير فعل ، لأنَّك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، كنت قد أخبرت
 عن زيد بفعل فكأنك قلت : زيدٌ يقومُ .

فإن أخبرت عن قائم قلت : الذي زيدٌ هو قائمٌ ، فتكون قد أخبرت عنه
 بغير فعل وتغير حال الاسم بالكلية .

ومن أجاز الإخبار عنه قال : إنَّ الخبر المشتق الذي كان أخبر به عن زيد قبل
 الإخبار عن قائم موجود في الكلام بعد الإخبار عن قائم (فلأني شيء) (١)
 يمنع ذلك ؟ والصحيح أنَّ الإخبار عنه لا يجوز .

وإن كان المخبر عنه فاعلاً فتحكمه حكم المبتدأ في الإضمار والإظهار والخلاف
 فيه كالخلاف في المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب .

• • •

وإن عطفت عليه فلا يخلو أن تعطف عليه جملة أو مفرداً . فإن عطفت
 عليه جملة فلا يخلو أن يكون الفاعل الأول هو الثاني أو خلافه . فإن كان
 خلافه فلا يخلو العطف من أن يكون بالواو أو بالالف (٢) أو بضم أو بغير ذلك

(١) ر : فلا شيء .

(٢) كذا والصواب : بالفاء .

من حروف العطف . فإن كان بالواو فلا يخلو أن تقدرها بمعنى مع أو تجعلها مشتركة . فإن قدرتها بمعنى مع وكان الإخبار بالذي جاز الإخبار عن كلا الفاعلين من الجملتين اللتين تعطف إحداهما على الأخرى فقلت مخبراً عن الذباب من قولك : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ . ففي يطير ضمير يعود على الذي ليربطه بصلته . فإن قيل : ينبغي أن لاتجوز هذه المسألة لأنك إذا جعلت ويغضب معطوفاً على يطير فينبغي أن يكون فيها ضمير يعود أيضاً على الذباب ، لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه . فالجواب : إنَّ الجملتين كالجملّة الواحدة إذا كانت الواو بمعنى مع . وكذلك إن أخبرتَ عن زيد وكان العطف بالواو التي بمعنى مع ، قلت : الذي يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، فجعلت في يغضب ضميراً يعود على الذي ولم تحتج الجملة الأولى أن يعود منها ضمير على الذي لأنَّ الجملتين كالجملّة الواحدة .

وان كان العطف في هذه المسألة المتقدمة بالفاء فالحكم فيها كالحكم في الواو التي كانت بمعنى مع لأنَّ الفاء إذ ذاك تربط السبب بالمسبب وجملّة المسبب وجملّة السبب كالجملّة الواحدة لأنَّ احدهما / تتوقف على [٢٤٦ و] الأخرى ، وأنت لو كان معك جملة واحدة لم تحتج فيها إلاّ رابطاً واحداً . وان كان غير ذلك من حروف العطف أو كان الواو التي ليست بمعنى مع فإنَّ الإخبار في المسألة الأولى لايجوز لأنّه يؤدي إلى خلو إحدى الجملتين من ضمير يعود على الذي وذلك لايجوز .

وان كان الإخبار بالألف واللام فالحكم كالحكم في الذي فيما تقدّم فتقول مخبراً بالألف واللام عن الذباب : الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ ، ففي الطائر ضمير يعود على الألف واللام ولا يحتاج إلى ضمير يعود على الألف واللام من يغضب لما قدمنا .

فإن قيل : كيف تعطف فيغضب على الطائر والفعل لا يعطف على الاسم ؟

فالجواب : إنَّه قد يعطف الفعل على الاسم إذا كان اسم الفاعل. دليل ذلك قوله تعالى : ان المصدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً (١). فعطف وأقرضوا على المصدِّقين والمصدِّقات لما كان بمعنى تصدَّقوا. وتقول مخبراً عن زيد بالألف واللام في المسألة المتقدمة : الطائرُ الذبابُ والغاضبُ زيدٌ. ففي الغاضب ضمير يعود على الألف واللام واكتفيت بضمير واحد في الجملتين كما تقدم.

فإن عطفت على الفاعل الأول من قولك : يطيرُ فيغضبُ زيدٌ، اسم فاعل فلا يخلو الإخبار من أن يكون بالذي أو بالألف واللام. فإن كان بالذي كان اسم الفاعل منكراً ولا يجوز غيره، فتقول : الذي يطيرُ الذبابُ فغاضبُ زيد، إذا أخبرت عن زيد. فإن أخبرت عن الذباب قلت : الذي يطيرُ فغاضبُ زيدُ الذبابُ.

ولا يجوز إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّ ذلك يؤدي إلى بقاء اسم موصول ليس له ما يربطه بصلته، وذلك لا يجوز، لأنَّ الألف واللام تتقدَّر بالذي، ولا يجوز إدخالها على اسم الفاعل المعطوف في مذهب هشام (٢)، إلا أن تكون زائدة، إلا أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ زيادة الألف ليست مقيسة.

وان كان الإخبار بالألف واللام كان اسم الفاعل المعطوف أيضاً نكرة فتقول : الطائرُ فغاضبُ زيدُ الذبابُ، ان أخبرت عن الذباب. فإن أخبرت عن زيد قلت : الطائرُ الذبابُ فغاضبُ زيدٌ.

ولا سبيل إلى ادخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّها تتقدَّر بالذي وليس معنا ضمير في الكلام يعود عليها، إلا أن جعلت للنعت ولا تجعل بمعنى الذي فإنَّ ذلك لا يجوز.

(١) الحديد : ١٨ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، أخذ من الكسائي النحو وصنف فيه . توفي عام ٢٠٩ هـ . ترجمه ابن النديم ١٠٤ ، ابن خلكان ١٣٤/٥ ، الانبارى ٢٢٢ ، ياقوت ٢٩٢/١٩ .

وقد يجوز عند هشام ادخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف على أن تكون زائدة كما تقدم.

ويجوز في هذه المسائل من حروف العطف ما جاز في المسائل المتقدمة ويمتنع معها ما امتنع معها.

وان كان الفاعل الثاني هو الأول نحو : قام زيدٌ وخرجَ، جاز لك الإخبار عن زيد وعن الضمير الكائن في خرج بالذي وبالألف واللام، وجاز لك أن تعطف بما شئت من حروف العطف فتقول إذا أردت أن تخبر عن الضمير الكائن في خرج : الذي قام زيدٌ وخرجَ هو، وبالألف / [٢٤٦ ظ] واللام القائم زيدٌ والخارجُ هو، ولا تحتاج الى ضميرين بل يكفيك واحد لأنَّ الجملتين مفعولتين (١) لفاعل واحد وهو زيد .

وان عطفت على الفاعل مفرداً نحو : قام زيدٌ وعمروٌ، جاز لك الإخبار عن الأول وعن الثاني، فإن أخبرت عن الأول لم تستعمل من حروف العطف إلا الواو خاصة، لأنَّها لا تغيّر معنى الكلام لكونها لا يتيّس معها المتقدم في إحداث الفعل من المتأخر، وغيرها من حروف العطف ينقل معنى الكلام عما كان عليه إلى معنى آخر لأنَّه إذا كان معنا : قام زيدٌ وعمروٌ، وأردنا الإخبار عن زيد وعطفت بالواو كان الكلام بعد الإخبار على معناه قبل الإخبار، اذ كنا قبل الإخبار لا نعلم من القائم أولاً، وكذلك بعد الإخبار، وغيرها من حروف العطف ليس كذلك.

أما الفاء فلو عطفت بها كان مفهوم الكلام أنَّ الثاني بعد الأول بلا مهلة ولم يكن مفهوم الكلام قبل الإخبار هذا لأنَّه كان معطوفاً بالواو، وأما ثم فإنَّها ترتب وذلك أخرى وأولى في نقل معنى الكلام.

وكذلك سائر حروف العطف مُغيّرة لمعنى الكلام فتقول مخبراً عن زيد من قولك : قام زيدٌ وعمروٌ، الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ.

ولابد من تأكيد الضمير الكائن في قام لأنَّ الضمير لا يعطف عليه إلا بعد التأكيد، وكرهية أن يكون الاسم كأنَّه قد عطف على الفعل، وبالتأكيد قد ورد السماع.

(١) ج ، ر : مفعولة ، وهو تحريف .

فمما جاء منه قوله تعالى : اسكن أنتَ وزوجك الجنةَ (١)، وفأذهب أنتَ وربك فقاتلاً (٢). فإن أخبرت عن عمرو قلت : الذي قام زيدٌ وهو عمرو. فإن قيل : هلا قدمت ضمير عمرو على زيد وسرته في قام وأكدته ؟ فالجواب : إنه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً، والعلة في تأكيده قد تقدم التكلم فيها.

ولا يجوز أن تستعمل في الإخبار في هذه المسائل التي ذكرت في عطف المفرد على الفاعل من حروف العطف سوى الواو لما قدمنا من قبلها المعنى . والاختيار بالألف واللام في هذا الفصل كالإخبار بالذي على حد سواء . فإن أخبرت عن المشبه (٣) بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنه كل ما رفع من الحروف أسماء وأردت أن تخبر عنه فإن ذلك المرفوع لا يتصل بعامله لأن الحروف لا تتصل بها المرفوعات ، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك : ما زيد قائماً . الذي ماهو قائماً زيد . وإن أخبرت عن قائم من : إن زيداً قائم ، قلت : الذي إن زيداً هو قائم ، عند من يجيز الإخبار عن المشتق ، ومن لا يجيز ذلك لا يرى الإخبار عن قائم إلا أن كان الخبر جامداً ، فإن الإخبار (جائز) (٤) باتفاق .

وحكم المفعول الذي يُسم فاعله أيضاً حكم الفاعل إلا أن المفعول الذي لم يُسم فاعله إذا أردت الإخبار عنه بنى من الفعل اسم مفعول . وإن أخبرت عن المبدل منه وهو زيد من قولك : قام زيد أخوك ، ففيه خلاف . منهم / من يبدل زيد ضميراً ويؤخره إلى آخر الكلام [٢٤٧ و] ويجعل الأخ بدلاً منه كما كان قبل الإخبار .

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) المائدة : ٢٤ .

(٣) ج ، ر : المسألة ، وهو تحريف .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

ومنهم من يخبر عن كل واحد منهما على انفرادة فيقول على المذهب الأول :
الذي قام زيد أخوك ، ففي قام ضمير يعود على الذي وأخوك بدل منه
وزيد خبر الذي وبقى التابع تابعا والمتبوع متبوعا .

ويقول على المذهب الثاني اذا أخبرت عن المبدل منه : الذي قام أخوك زيد ،
ففي قام ضمير يعود على الذي . وأخوك بدل منه وزيد خبر الذي .

ولذا أخبرت عن المبدل قلت : الذي قام زيد هو أخوك ، فهو بدل من
زيد وهو عائد على الذي .

فإن قيل : هذا المذهب الأخير لا يجوز لأن فيه إخراج البدل عن بابه وهو
كونه يجعل خبراً للذي . وقد كان قبل الإخبار عنه بدلا ، فكما لا يجوز
الإخبار عن ضمير الأمر والشأن لكونه يخرج عن بابه بجعله خبراً وهو
لا يكون في كلام العرب إلا مبتدأ فلذلك لا ينبغي أن تخبر عنه لإخراجه عن
بابه .

فالجواب : إن البدل ليس كضمير الأمر والشأن لأن ضمير الأمر والشأن
لا ينتقل عن كونه مبتدأ والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية : ألا تراه يلى
العامل وكأن التقدير في : قام زيد أخوك ، قام زيد قام أخوك ، فينبغي
أن يجوز في البدل تغييره بهذا النوع من التغيير إذ قد وجدناه يتغير عن حالة
لكونه في نية ولاية العامل .

والصحيح في هذا المذهب الأخير أن تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه
نقول : الذي قام هو أخوك زيد ، وتقدر هو مطروحا وكأنه ليس في الكلام
ويحل محله أخوك بعد أن تقدر أخوك هو لكلا يبقى الذي بلا عائد يعود
عليه فتكون المسألة جائزة لكونها لم تخل من ضمير يعود على الموصول .
وان أخبرت عن الثاني الذي (هو) (١) بدل لا يجوز لخلو الجملة الأولى
من ضمير يعود على الموصول لأنك إذا أخبرت عنه قلت : الذي قام زيد
أخوك ، بقيت جملة الصلة بلا عائد فيها يعود على الموصول ، وذلك لا يجوز .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

وإن أخبرت عن المنصوب فلا يخلو من أن يكون مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو مفعولاً من أجله أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مشبهاً بها وهو خبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وخبر ليس واسم أن وأخواتها .

فإن كان مفعولاً فيه فإن أخبرت عنه فلا يخلو أن تتسع فيه أو لا تتسع فإن لم تتسع فيه قلت مخبراً عن اليوم من قولك : صمتُ يومَ الجمعة ، الذي صمتُ فيه يومُ الجمعة .

فإن قيل : ما الذي أحوج إلى حرف الجر وهو « فيه » وقد كان اليوم دون في ؟ فالجواب : لأنه لما لزم إضمار اليوم وقد كان منتصباً على معنى « في » لزم أن يعود « في » لأنَّ المضرر يرد الأشياء إلى أصولها .

ولا يجوز حذف الضمير العائد على الموصول لأنه لا يخلو / أن تحذفه [٢٤٧] ظ [وحده وحده وترك حرف الجر أو تحذفه مع حرف الجر . فإن حذفته دون حرف الجر كان ذلك خطأ لأنَّ حرف الجر يكون معلقاً على العمل ، وإن حذفته مع حرف الجر كان ذلك أيضاً قبيحاً لأنه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف .

وأيضاً فإنه يكثر الحذف إلا أنه قد يجوز حذفهما معا إذا كان في الكلام حرف من جنس المحذوف كي يدل عليه .

وإن أخبرت عن اليوم في المسألة المتقدمة بالالف واللام قلت : الصائمُ أنا فيه يومُ الجمعة . ولا يجوز حذف فيه لما تقدّم . وأيضاً فإنَّ إثباته مع الألف واللام أكثر من إثباته مع الذي لأن الذي يُحسِّن حذف العائد في موضع حذفه إنما هو الطول والذي يُقبّحه إنما هو عدم الطول ، والألف واللام بلا شك أقل طولاً من الذي .

هذا حكم اليوم ما لم تتسع فيه ، فإن اتسعت فيه وأخبرت عنه بالذي قلت : الذي صمتُهُ يومُ الجمعة ، فقد يجوز لك حذف العائد لأنَّ المانع من حذفه إذا لم تتسع فيه ليس بموجود مع الاتساع ، وقد تقدم التكلم في المانع .

وان أخبرت بالألف واللام قلت : الصائمه أنا يوم الجمعة، ولا يجوز حذف العائد لعدم الطول. ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى : واتقوا يوماً لا تُجْزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً (١). فكان أولاً تُجْزَى فيه، ثم اتسع فصار تجزيه. ثم حذف فصار تُجْزَى، وليس معنا دليل على حذفه بعد الاتساع إلا القياس لأنه ان حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف وكان في ذلك أيضاً حذف حرف ليس في الكلام ما يدل عليه، وان حذفته بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك. وان كان المخبر عنه مفعولاً معه ففيه خلاف، فأبو الحسن الأخفش يمنع الإخبار عنه وحجته لذلك أنه يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله قبل الإخبار، لأنك إذا أخبرت عن الطيالة من قولك : جاء البردُ والطيالة، أحلت محلها ضميراً وأدخلت الواو عليه وأخبرت الطيالة إلى آخر الكلام دون واو لأن الواو قد أدخلتها على الضمير فيكون في ذلك تغيير للمفعول معه وليس فيه (٢) لأن المفعول معه لا يعرف إلا باقرانه بالواو. وغيره يجيز الإخبار عنه ولا يعتبر ما قال أبو الحسن. والصحيح أنه لا يجوز الإخبار عنه.

وان كان المخبر عن المفعول من أجله ففيه خلاف، منهم من أجازوه ومنهم من منعه، أعني الإخبار عنه، فالمانع يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار، لأن المفعول من أجله إنما يكون اسماً ظاهراً وكان منصوباً لأنه فعل لفاعل الفعل المعلق، فإذا أدنى الإخبار عن الشيء (٢٤٨و) إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه.

والمجيز يقول إذا أخبر عنه لم ينتقل عن أحواله، ألا تراه إذا أخبر عنه لزم معه شرط من شروطه وهو ثبوت اللام فتقول إذا أخبرت عن إجلال من قولك : قمت إجلالاً لك، الذي قمت له إجلالاً لك. ولا يجوز أن

(١) البقرة : ٤٨ .

(٢) كذا في ج ، ر .

يتقدم لك على إجلال لأنه معمول له والمصدر لا يتقدم عليه معموله لأنه من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول.

والصحيح أن الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز. وإن كان المخبر عنه مفعولاً مطلقاً ففيه خلاف. منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منع. فلما نعت يقول : إن الإخبار عنه لا يفيد، اذ الفعل يعطى ما يعطيه هو. والمجيز يجيز ذلك إذا كان في الإخبار عنه فائدة نحو أن تخبر عن ضرب من قولك : ضربت زيدا ضرباً شديداً، فتقول : الذي ضربته زيدا ضرباً شديداً.

والصحيح أنه يجوز الإخبار عنه إذا كان فيه فائدة. وإن كان المخبر عنه مفعولاً به فلا يخلو أن يكون الفعل متعدياً إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة. فإن كان متعدياً إلى واحد وأردت الإخبار عن ذلك المفعول قلت : الذي ضربته زيداً. وقد يجوز لك حذف العائد. وإن كان الإخبار عن زيد بالآلف واللام قلت : الضاربُ أنا زيداً، ولا يجوز حذف العائد لقلة الطول.

وإن كان متعدياً إلى اثنين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من ظننت فإن كان من باب أعطيت وأردت الإخبار عن الأول قلت : الذي أعطيته درهماً زيداً، وبالآلف واللام : المُعْطِيَةُ أنا درهماً زيداً.

ويجوز حذف العائد مع الذي ولا يجوز مع الآلف واللام للعلة التي تقدمت. وإن أخبرت عن الدرهم بالذي قلت : الذي أعطيته زيدا درهماً. وإن أخبرت بالآلف واللام قلت : المُعْطِيَةُ أنا زيدا درهماً.

ولا يجوز حذف العائد مع الآلف واللام لما تقدم. وقد يجوز لك حذف العائد.

وإنما قدمت ضمير الدرهم على زيد لأنه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً، ولا يجوز تقديمه ووصله بالفعل إلا إذا عُدَّ اللبس نحو قولك : أعطيت زيدا درهماً، وكسوته جبةً.

فأنت إذا أخبرت عن الثاني من مثل مفعولي هذين الفعلين جاز لك أن تصل
ضهير المُخْبِر عنه بالفعل وتقدّمه على المفعول الأول لأنه يعلم الآخذ
والمأخوذ والمكسوّ والمكسوّ به .

وان كان في المسألة ليس لم يجوز تقديمه ووصله بالفعل إذا أردت
أن تخبر عن عمرو من قولك : أعطيتُ زيداً عمراً ، فإنّك إن أخبرت عنه
وقدّمته على زيد ووصلته بالفعل لم تعلم المُعْطَى من المُعْطَى له فتقول في
الإخبار عن عمرو من المثال المتقدم : الذي أعطيتُ زيداً إياه عمراً . ولا
يجوز حذف هذا العائد لأنه جرى مجرى الظاهر في عدم الاتصال .

وقد جرى مجراه في عدم الحذف إذا تقدّم / على الفعل فقلت : [٢٤٨ظ]
إيّاك أكرمتُ ، فإنّه لا يحذف أبداً فكذلك عومل في الإخبار تلك ، وان
كان المتعدي الى اثنين من باب ظننت فلا يخلو أن يخبر عن الأول أو عن
الثاني . فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي ظننته منطلقاً زيد .
وقد يجوز حذف العائد كما تقدّم .

ومن الناس من منعه ، لأنّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر ،
ولا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ .
هذا حجة من منع ، والصحيح أنّه يجوز حذفه لأنّه لا يُحذف إلاّ للعلم به ،
والمبتدأ قد يحذف للعلم به والخبر أيضاً كذلك .

فهذا الذي منع من ذلك ليس له ما يتمسك به لأنّه قاسه على المبتدأ
والمبتدأ قد يحذف للعلم به ، دليل ذلك قوله تعالى : فصبرٌ جميلٌ (١) .
والتقدير : أمرى صبرٌ جميلٌ أو شأني صبرٌ جميلٌ .

فإن أخبرت عنه بالالف واللام قلت : الظائنه أنا قائماً زيد . وقد
يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام قليلاً لأنّ الكلام قد طال بالمفعولين .

(١) يوسف : ١٨ .

وان أخبرت عن المفعول الثاني بالالف واللام فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً . فإن كان مشتقاً فالخلاف فيه كالخلاف في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً وان كان جامداً فلا خلاف في الإخبار عنه ، فتقول إذا أخبرت عنه بالذي : الذي ظننته زيدا منطلقاً .

ويجوز حذف العائد لأن في الكلام ما يدل عليه .

ولا يجوز لك أن تقدم ضمير الثاني إذا أخبرت عنه على المفعول الأول وتصله بالفعل إلا إذا عدم اللبس وعلم ما الخبر وما المخبر عنه . فإن وقع اللبس لم يجوز نحو أن تخبر عن عمرو من قولك : ظننت زيدا عمراً ، فإنك إن أخبرت عنه وقدمت ضميره على زيد ووصلته بالفعل انقلب المعنى وصار عمرو المظنون ، وقد كان قبل التقديم زيد الذي ظن عمراً . وان كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تخبر عن الأول أو عن الثاني أو عن الثالث .

فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي أعلمته حمراً منطلقاً زيدا . ولا يجوز حذف هذا الضمير ، لأن الذي أحل محله هذا الضمير لا يجوز حذفه لأنه بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف .

وكذلك إذا أخبرت عنه بالالف واللام الحكيم كالحكم مع الذي وإن أخبرت عن الثاني وكان الإخبار بالذي قلت : أعلمت زيدا إتياء منطلقاً عمرو . ولا يجوز أن تقدم إتياء على زيد وتصله لأنه يلبس ويصير عمرو هو الذي أعلم بانطلاق زيد . وقد كان المعنى قبل أن تقدمه وتصله بالفعل على أن زيدا هو الذي أعلم بانطلاق عمرو .

ولا يجوز حذف هذا العائد لأن ذلك يلبس ، لأنه لا يعلم هل عمرو هو الذي أعلم بانطلاق زيد أو زيد هو الذي أعلم بانطلاق عمرو ، ولأنه إذا حذف لم يعلم هل كان قبل المفعول الأول أو بعده ، فإن قدر قبله كان مفهوم الكلام / أن عمراً أعلم بانطلاق زيد ، وإن كان بعده [٢٤٩ و] كان المفهوم أيضاً أن زيدا هو المعلم بانطلاق عمرو .

فإن عُدِمَ اللبس جاز اتصاله بالفعل نحو أن تخبر عن هند من قولك :
أعلمتُ زيداً هنداً ضاحكةً . قلت : التي (١) أعلمتها عمرأ (٢) ضاحكةً
هنداً ، ولا يجوز حذف هذا الضمير المتصل (٣) لأنه قد أُجرى مجرى
الظاهر .

فإن عُدِيَ إليه فعل ضميره المتصل إذا (٤) قيل : ضربتُ إيتأ ، ولا
يجوز ذلك في الضمير المتصل فتقول : ضَرَبْتُني ، إلّا في الأبواب المعلومة .
ويجوز حذفه أعني الضمير المنفصل في قليل من الكلام بحيث لا يُقاس عليه
كقوله تعالى : أينَ شركاؤكم الذين كُنتُم ترعونَ (٥) . والأصل ترعونَهُم
إيتاهم ، فحذف العائد على الذي وهو الضمير المتصل بـتَرَعُونَ ثمَّ ناب
منابه المنفصل فحُذِفَ لنيابته متاب المتصل المحذوف .

فإن أخبرت عن المفعول الثالث بالذي قلت : الذي أعلمتُ زيداً عمرأ
إيتاهُ منطلقاً ، ولا يجوز اتصال هذا الضمير إلّا إذا عُدِمَ اللبس كما تقدّم .
وكذلك لا يجوز حذفه للعلة التي تقدّم ذكرها .

وإذا كان هذا المفعول الثالث مشتقاً فإنّ فيه الخلاف كما تقدم .

وكنّا أهمّلنا هذين القسمين من المرفوعات فلم نذكرهما عند ذكر المرفوعات
فإنّا الآن أذكرهما وهما اسم كان واسم ليس .

فإن أخبرت عن اسم كان فحكمه حكم المبتدأ وكذلك اسم ليس ، غير
أنّك تخبر عن اسم كان بالذي وبالألف واللام ، لأنّ الذي دخل عليه بفعلٍ
منصرف ، ولا يخبر عن اسم ليس إلّا بالذي خاصة ، لأنّ الذي دخل عليه
فعل غير منصرف فلا يصاغ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول .

(١) ج : الذي ، وهو تحريف .

(٢) كذا في ج ، ر والصواب : زيداً .

(٣) ج ، ر : المنفصل ، وهو تحريف .

(٤) كذا ، والظاهر أن (إذا) زيادة .

(٥) الأنعام : ٢٢ .

باب الجمع المكسر

قد تقدّم أن المجموع تنقسم أربعة أقسام ، جمع سلامة وجمع تكسير
واسم جنس واسم جمع .

فجمع السلامة قد تقدّم حكمه واسم الجمع لا يدرك بالقياس وإنما هو
محفوظات وأما جمع التكسير واسم الجنس فهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب
فنبداً بجمع التكسير فأقول :

الاسم الذي تريد جمعه جمع تكسير لا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو
زائداً على ذلك ، فإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون صفة أو غير صفة فإن
كان غير صفة فلا يخلو أن تكون فيه هاء التانيث أو لا تكون . فإن لم تكن
فيه هاء التانيث فلا يخلو أن يكون مضعفاً أو معتل العين أو اللام أو صحيحاً .
فإن كان صحيحاً فإن جميع ما ورد من ذلك عشرة أبنية : فَعَلٌ وفَعَّلٌ
وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ وسقط من جميع
ما يتصور فيه بناءان : فَعِيلٌ بضم الفاء وكسر العين وعكسه لاستثقالهما .
فأما فَعَلٌ فجمع في القليل على أَفْعَلٍ ، قالوا : كَلَبٌ وأَكْلَبٌ وفَلَسٌ
وأفْلَسٌ وفي الكثير على فُعُولٍ وفِعَالٍ متساويين ، قالوا : فَرَخٌ وفُرُوخٌ
وفيراخٌ وكَلَبٌ وكِلَابٌ .

هذا هو المقيس فيه ، وقد يُجمع في الكثير فِعْلَةً قالوا فَنَقَعَ / [٢٤٩ ظ]
وفِقْعَةً (١) وجَرَفٌ وجِرْفَةٌ (٢) .

قال القراء : سألتُ أعرايئة ما حيود الجبل فقالت : جِرْفَتُهُ .
وقد يُجمع في الكثير على فِعْلَانٍ قالوا : رَدَّهٗ ورَدَّانُ ورِثْلَانُ (٣) .
وقد يجمع في الكثير على فَعِيلٍ ، قالوا : كَلَبٌ وكَلِيبٌ . قال الشاعر :

(١) ج ، ر : بقع وبقعة ، وهو تحريف ، والفقع : الكماء البيضاء . الكتاب ١٧٦/٢ .

(٢) الحرف : حاقة الوادي أو النهر أي جانبه .

(٣) الرده : الصاحب أو الموازر . والراء : ولد النمام .

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَّيْبُ (٤٤٥)

وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ .

وقد يجمع في الكثير على مُعْلَان ، قالوا : بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وَثَغْبٌ (١)
وَتُغْبَانٌ . وقد يجمع في القليل على أفعال قالوا : رَادٌ وَأَرَادَ (٢) وَزَنَدٌ
وَأَزْنَادُ ، وعليه قوله :

٨٠٠ وَجِئْتُ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ

وَزَنَدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا (٣)

قالوا : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وعليه قوله :

٨٠١ مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخِ بَذَى مَرَخٍ

حَمْرُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ (٤)

قالوا : أَنْفٌ وَأَنَافٌ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

٨٠٢ إِذَا رَوْحُ الرَّاعِي الْحَسْبِيِّ مُعْرِزِبًا

وَأَمَسَتْ عَلَى أَنَافِهَا عِبْرَاتُهَا (٥)

(١) الثغب : الغدير .

(٢) الراد : أصل اللعين .

(٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معدى كرب الكندي . وأراد بثغوب زنده : كثرة غيره .
وسمة معروفة . الكتاب ١٧٦/١ ، المقتضب ١٩٦/٢ ، العيني ٥٦٦/٤ ، الديوان ٦٩ .

(٤) الحطاية يستعطف الخليفة عمر بن الخطاب حين حبه لهجائه الزبرقان بن بدر . وأراد
بالأفراخ أولاده . ذو مرخ : موضع قريب من فلك ، وكفى بقوله حمر الحواصل عن

صخرهم حيث أن صخر الطيور تكون في أول أمرها من غير ريش .

المقتضب ١٩٦/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، ١٩٣/٢ ، الخصائص ٥٩/٣ ، معجم البلدان

٣٨/٤ ، ١٠٣/٥ ، مختارات ابن الشجرى ٨/٣ ، أسرار العربية ١٣٨ ، الميني ٥٢٤/٤ ،

الديوان ١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ١٩١ .

(٥) للأعشى وروى في الكتاب والديوان : الراعي القفاح ، وهي جمع لقمة ، واللقة من

الابل ذات اللبن . المعزب : المبدى في المرعى . والتفسير في آفاقها يعود على الأبل . وجواب

إذا في البيت التالي لبيت الشاهد . يصف كرمهم حين يشتد الزمان ويقسو برد الشتاء ويشح

الطعام . الكتاب ١٧٦/٢ ، المختص ١٢٨/١ ، الديوان ٨٧ ، ابن عيش ١٧/٥ .

قالوا : ثَلَجٌ وَأَنْلَجُ وَبَرَدٌ وَأَبْرَدُ وَحَمَلٌ وَأَحْمَالٌ . قال الله تعالى :
وأولات الأحمال (١) .

فأما فَعَمَلٌ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : جَمَلٌ وأَجْمَالٌ .
وفي الكثير على فَعُولٌ وفِعَالٌ نحو جِيَمَالٌ وأَسُودٌ وفِعَالٌ أكثر .
وقد يُجمع في الكثير على فُعْلٌ قالوا : أَسَدٌ وأَسَدٌ ووَقَنٌ وأُتِنٌ (٢) .
وقد قُرِيءَ : إِنَّمَا تَعْبُدُونَ (من دونِ الله) أَثْنًا (٣) .

وقد يُجمع في الكثير على فِعْلَانٌ قالوا وَرَلٌ (٤) وَوِرْلَانٌ وَبَرَقٌ وَبِيرْقَانٌ .
وقد يجمع على فُعْلَانٌ قالوا : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ .

وقد يجمع في القليل على أَفْعُلٌ . قالوا : زَمَنٌ وَأَزْمُنٌ ، وعليه قوله :
٨٠٣ أَمْنَزِلْتَنِي مَسًى سَلَامٌ عَلَيْكُمَا

هل الأزمنُ اللاتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ (٥)

وقالوا : جَبَلٌ وَأَجْبُلٌ ، وعليه قوله :

٨٠٤ إِنَّمَا لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبُلِيهَا

وباسم أوديةٍ عن اسم وادِيهَا (٦)

وأما فَعِيلٌ فإنه يجمع في الكثير والقليل على أفعال ، قالوا تَمِيرٌ وَأَتْمَارٌ ، وقد
يجمع في الكثير على فُعْلٌ ، قالوا : تَمِيرٌ وَتُمُرٌ (٧) ، وعليه قوله :

(١) الطلاق : ٤ .

(٢) كذا في الكتاب ١٧٧/٢ ، أنه يجمع على وثن .

(٣) المنكيات ١٧ ، وما بين القوسين سقط من ج ، ر .

(٤) الورل دابة على خلقه أنصب .

(٥) الشاهد أول قصيدة لدى الرمة ومضى مرخم مية صاحبة الشاعر . الكتاب ١٧٨/٢ ، إصلاح

المنطق ٣٠٣ ، المفتض ١٧٦/٢ ، ١١٤/٤ ، الكامل ٦٠/١ ، الديوان ٥٠ .

(٦) نسب لأعرابي لم يذكر اسمه ، والضمير في أجلبها يعود على صاحبه .

المفتض ٢٠٠/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، الخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، ابن الجبلى ١٠٩/١ .

(٧) كذا والصواب نمر على وزن فاعل وحركت العين إنباعاً للفاء في الوقف .

فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمرٌ (١)

وقد يجوز أن يكون قَصَرَهُ من نُمُور ضرورةً .

وقد يجمع في الكثير على فعُول ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُورٌ

وأما فَعَلَ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : ضَلَعٌ وأَضْلَعُ

وَفِئَعٌ وَأَفْئَعُ . وقد يجمع في القليل على أَفْعُلْ ، قالوا : ضَلِغٌ وَأَضْلِغُ

وذلك شاذٌ وقد يجمع في الكثير على فُعُول ، قالوا : ضَلُّوعٌ ، وذلك شاذٌ .

وأما فَعُلْ فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا عُنُقٌ وَأَعْنَقُ ،

ولا يَنْجَازُ ذلك .

وأما فَعِيلٌ فإنه لم يجمعه منه إلا لفظة واحدة وهي إِبِلٌ ويجمع على

أفعال ، قالوا : آبال .

وأما فَعَلٌ فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : عَضُدٌ

وأَعْضَادُ وقد يجمع في الكثير على فيعال قالوا : سَبَّعٌ وصِبَاعٌ .

وأما فَعُلٌ فيجمع في القليل والكثير على فِعْلَان ، قالوا صَرْدٌ وصِرْدَانُ

ونُغْرٌ وَنِغْرَانُ وَجُعَلٌ وَجِعْلَانُ . وقد يجمع على أفعال قالوا : رُطَبٌ

وأَرطَابٌ وَرُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ ، وذلك شاذٌ ، ووجه قولهم : أَرطَابٌ ، تشبيهاً

له بتمر فكسر على غير فُعْلَان بمتزلة نمر ، ووجه قولهم : أَرْبَاعٌ ، تشبيهاً

له بجَمَلٍ لأنَّ الرُّبْعَ هو ما ولد من الإبل في الربيع .

(١) من رجز لحكيم بن مبة الريمي (اسلامى) يصف فيه قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال

والشجر ، عيائيل جميع عيال وهو الذي يتمايل في مشيته تبخترًا .

الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، المحتجب ٢٠٠/١ ، شواهد الشافية ٣٧٦ ،

اللسان : نمر ، الخزائن ٣١١/٢ .

وسبب أن جُمع في القليل والكثير على فيعلان أحد شيئين ، إما لأنه
مختص بالحيوان في الغالب فمُخصَّ بنوع /من الجمع وإما لأنه شُبّه [٢٥٠ و]
بفعال (١) لقربه منه فجمع كما يجمع فعال .
وإمّا فَيَعْمَلُ فيجمع في القليل على أفعال نحو عَيْدَلُ وأَعْدَالُ ، ويجمع
في الكثير على فُعُولَ وفِيْعَالُ . وفُعُولُ أكثر من فَيْعَالُ نحو جِذْعُ وجِذُوعُ
وبِشْرُ وبِشَارُ .

وقد يجمع على فَيَعْمَلَةُ ، قالوا : قَيْرَدٌ وقَيْرَدَةٌ وحِسْلٌ وحِسْلَةٌ (٢) .
وقد يُجمع على فَيَعْلَانُ قالوا : رَيْدٌ ورَيْدَانُ (٣) . وقد يجمع على فُعْلَانُ ،
قالوا : ذَيْبٌ وذُؤْبَانُ .

وقد يجمع على أَفْعُلُ ، قالوا : ذَيْبٌ وأَذُوبٌ . وقد يجمع على فَعِيلُ :
قالوا : ضَيْرَسٌ وضَيْرِيسٌ .

وإمّا فُعْلُ فيجمع (في القليل) (٤) على أفعال ، جُنْدٌ وأَجْنَادُ ، وفي
الكثير على فُعُولَ وفِيْعَالُ ، وفُعُولُ أكثر من فَيْعَالُ . قالوا : جُنْدٌ وجُنُودٌ
وجِنَادٌ .

وقد يجمع في القليل على أَفْعُلُ ، قالوا : رُكْنٌ وأَرْكُنٌ ، وعليه قوله :
وَزَحْمُ رُكْنِكَ شَدِيدُ الأَرْكَنِ (٥)

• • •

هذا حكم الصحيح ، فإن كان مضعفاً فإنَّ فَعْلًا يجمع في القليل على
أَفْعُلُ ، قالوا : صَكٌّ وأَصْكُكُ ، وفي الكثير على فَيْعَالُ وفُعُولُ لايتجاوز .
قالوا : صَيْكَاكُ وصُكُوكُ .

(١) كذا ولله : بفعل .

(٢) الحل : ولد القصب .

(٣) الرئد : فرخ الشجرة ورئد الرجل : نربه .

(٤) ما بين القوسين سقط من ج .

(٥) من ارجوزة لرؤبة بن العجاج .

الكتاب ١٨١/٢ ، اللسان : ركن .

فإن كان على وزن فَعَلَ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا :
فَتَنَنْ وَأَتَنَان وَلَبَبٌ وَأَلْبَابٌ وَطَلَلٌ وَأَطْلَالٌ .

ويجوز الجمع على فيعال وفُعول بالقياس إلا أنه لم يسمع .

فإن كان على وزن فيعِيل وفُعُل وفُعَل وفِعَل وفَعَلَ فما جاء منه مضاعفاً
فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان على وزن فيَعَلْ فإنه يجمع في القليل على
أفعال ، قالوا : لَيْصٌ وَأَلْصَاصٌ ، وفي الكثير على فُعُول ، قالوا لُصُوصٌ ؛
فإن كان على وزن فُعَلْ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : عِشٌّ
وَأَعْشَاشٌ وفي الكثير على فيعال وفُعُول قالوا : عِشَاشٌ وَعُشُوشٌ ، وقد
يجمع على فيَعَلَّة قالوا : عُشٌّ وَعِشَشَةٌ ، وذلك قليل . وقد يجمع على
فيَعْلَان ، قالوا : عُشٌّ وَعِشَّانٌ وذلك قليل . هذا حكم المضعف .

• • •

فإن كان معتلّ اللام فإن فَعَلًا يجمع على أَفْعَلْ في القليل قالوا : ظَبْيٌ
وَأَظْبٌ وفي الكثير على فيعال وفُعول نحو ظَبْيٌ وَظَبْيَاءٌ وَدَكُوٌّ وَدُكِيٌّ .
فإن كان على فَعَلَ فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : قَفَاً وَأَقْفَاءٌ
وَدَوَاً وَأَدَوَاءٌ وفي الكثير على فُعُول : قالوا : قُفْيِيٌّ ، وقد يجمع في القليل
على أَفْعِيلِ نحو عَصَاً وَأَعْصِيٍّ ، شاذٌّ .

فإن كان فيَعَلٌ أو فُعَلٌ أو فُعُلٌ أو فَعَلٌ وفَعَلَ فإنه إن جاء من
هذا معتلاً فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان فيَعَلْ فإنه يجمع في القليل
على أفعال ، قالوا : نَجِيٌّ وَأَنْجَاءٌ (١) ، وفي الكثير على فُعُول قالوا (٢) :
نُجَيِّ .

فإن كان فَعَلْ فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : مُدَيٌّ
وَأَمْدَاءٌ وَظَبْيِيٌّ وَأَظْبَاءٌ . هذا حكم المعتلّ

• • •

(١) النسي : الزق يوضع فيه السن .

(٢) سقطت من ج .

فلن كان فيه هاء التانيث فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو مضعفاً أو معتل اللام . فلن كان صحيحاً فلنَّ باب (فَعَلَّة) أن يجمع في القليل بالآلف والتاء ، وبفتح العين ولا يُسَكَّن إلا في ضرورة ، قال الشاعر :
 ٨٠٧ وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

ومالي بزفرات العشي يَدان (١)
 وفي الكثير على فيعال ، قالوا : قَصَصَةٌ وقَصِصَاعٌ وجَفَنَةٌ وجِفَانٌ .
 وقد يجمع على فُعُول ، قالوا : مَأْنَةٌ ومُؤُونٌ (٢) وبَدْرَةٌ وبُدُورٌ (٣) [٢٥٠ظ]
 وقد يجمع على فيعل قالوا : هَضْبَةٌ وهِضْبٌ . وقد يجمع في الكثير بالآلف والتاء في الضرورة ، قال الشاعر :

٨٠٨ لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دَمًا (٤)
 فلن كان (فَعَلَّة) فلنّه في القليل بالآلف والتاء ، قالوا : رَحَبَةٌ ورَحَبَاتٌ ورَقَبَةٌ ورَقَبَاتٌ ، وفي الكثير على فيعال ، قالوا : رِقَابٌ ورِحَابٌ .
 فلن كان (فَعَلَّة) فلنّه يجمع في القليل بالآلف والتاء ، ويجوز في عينها ثلاثة أوجه : الفتح والإتياع للقاء وسكون العين ، قالوا : رُكْبَةٌ ورُكَبَاتٌ ، وفي الكثير على فُعَل ، قالوا : رُكْبٌ . وقد يجمع على فيعال قالوا : جُفْرَةٌ وجِفَارٌ وبُرْمَةٌ (٥) وبيرامٌ .

(١) لعروة بن حزام المذري . الزفرات : جمع زفرة وهي النفس يخرج مع أنين . ورواية القائل تحملت . أمال القائل ١٦٠/٣ ، المقرب ١١٧ ، المعنى ٥١٩/٤ ، التصريح ٢٩٨/٢ .
 الخزانة ٣٣/٢ .

(٢) ج ، ر : مائة ومثون ، وهو تحريف والمائة : سرة الفرس ، وانظر الكتاب ١٨١/٢ .
 (٣) البدة : جلد السخلة اذا فطم .

(٤) لحسان بن ثابت . الجففات جمع جفنة وهي الإناء الذي يوضع به الطعام لتقديمه للضيوف .

الفر : جمع غراء وهي البيضاء . الكتاب ١٨١/٢ ، المختضب ١٨٨/٢ ، الكامل ١٩٢/٢ ،

الخصائص ٢٠٦/٢ ، المحتب ١٨٨/١ ، المختص ١٤٣/٧ ، المعنى ٥٢٧/٤ ،

الخزانة ٤٣٠/٣ ، الديوان ٢٩٦ .

(٥) البرمة : القدر من الحجابة .

فإن كان (فِعْلَةٌ) فإنه يجمع بالألف والتاء ويجوز في العين ثلاثة أوجه :
الفتح والإنباع والسكون ، قالوا : سِدْرَةٌ وسِدْرَات وقد يجمع على أفْعُل
قالوا : نِعْمَةٌ وأنعمُ وفي الكثير على فِعْل قالوا : سِدْرَةٌ وسِدْرٌ .

وإن كان (فَعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل والكثير بالألف والتاء ، قالوا :
نَبِيْقَةٌ ونَبِيْقَات ، وقلَّ ما يتجاوز في الكثير على فِعْل ، قالوا مَعِدَّة ومِعَد
وخرِبَةٌ وخَرِبٌ .

فإن كان (فُعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء ، قالوا : تُخْمَةٌ
وتُخْمَات وما عدا ذلك من الأوزان لا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء
في القليل ، وفي الكثير بحذفها .

هذا حكم ما تقدم ما لم يكن مخلوقاً (١) وتوجه خلقُ الله إليه جملة
واحدة جمع في القليل بالألف والتاء ، وفي الكثير بحذف التاء . وقد يجمع
جمع المصنوع . وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر استعماله أو لم يتوجه خلق
الله إليه جملة واحدة نحو حِقَّة وحِماق وصخرة وصُخور .

• • •

هذا حكمه إن كان صحيحاً ، فإن كان مضاعفاً فإنَّ (فَعْلَةٌ) يجمع
في القليل بالألف والتاء نحو جَنَّة وجَنَّات ، وفي الكثير على فِعَال نحو
جِنَان ، وعلى فُعُول نحو جَنَّة وجُنُون .

فإن كان (فُعْلَةٌ) جمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَل
نحو : غُدَّة وغُدَّات وغُدَّد ومُدَّة ومُدَّات ومُدَّد .

فإن كان (فِعْلَةٌ) جُمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعْل
نحو عَيْدَةٍ وعَيْدَد . وقد يجمع في القليل على أفْعُل نحو شِدَّة وأَشْدُّ .
وما بقي من الأمثلة التي فيها تاء التانيث إن وجد منه مضاعفاً فجمعها
جمع صحيحه .

• • •

(١) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : فإن كان مخلوقاً .

فإن كان معتلّ اللام فإنّ (فَعْلَةٌ) تجمع في القليل بالألف والتاء .
وفي الكثير على فيعال نحو رَكْوَةٌ وركّوات، وفي الكثير على فيعال نحو
رَكْوَةٌ وركاء وقَشْنَوَةٌ وقَشَنَوَات وقِشَاء (١) وظَبْيَةٌ وظبباء. وقد شدّ
منه شيء فجاءَ على فَعَلَ نحو قَرْيَةٍ وقُرَى وكَوَّة وكُوَى.

فإن كان (فَعْلَةٌ) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على
فَعَلَ قالوا : مُدِيَّة ومُدَيَات ومُدَى وكُلِيَّة وكُلِيَات وكُلَى، فلا يجوز
ضم العين بل تكون ساكنة أو مفتوحة، وكذلك المعتلّ اللام بالواو نحو خُطْوَةٌ
وخطُوات ويجوز ضمّ العين.

وإن كانت (فيَعْلَةٌ) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على
فيَعَلَ قالوا : فيريّة وفيريّات وفيرى، بفتح العين وتسكينها، ولا يجوز
كسرهما. وميريّة وميريّات وميرى.

وما بقى من الأوزان / إن وجد شيء معتلّ اللام فجمعه كجمع [٢٥١ و]
صحيحه، وما كان منه مخلوقاً فجمعه في القليل بالألف والتاء وفي الكثير
بحذف التاء إلّا ما أجرى منه مجرى المصنوع فجمعه كجمعه وهذا حكم
جميع الأسماء الثلاثية الصحيحة والمعتلة اللام والمضاعفة.

• • •

فأمّا المعتلّ العين فما كان منه على وزن (فَعَلَ) فلا يخلو أن يكون
معتلّ العين بالياء أو بالواو. فإن كان بالواو جمع في القليل على أفعال وفي
الكثير على فيعال نحو ثَوْبٌ وأثواب، وقد يجيء في القليل على أفعل نحو
ثوب وأثوب وعليه قوله :

٨٠٩ لكل حالٍ قد لبستُ أثوباً (٢)

وقوس وأقوس شاذّة، وقد يجيء في الكثير على فُعول، قالوا : فُوجٌ وفُوج

(١) الرَكْوَةُ : اثناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، والقَشْنَوَةُ : قفّة تجعل فيها المرأة طيبها .

(٢) بعده : حتى اكتسى الرأس قناعاً أثيباً .

ونسب لمعروف بن عبد الرحمن وحيد بن ثور . الكتاب ٢/ ١٨٥ ، المقتضب ١/ ٢٩ ،

١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، المصنف ١/ ٢٨٤ ، ٤٧/٣ ، المخصص ١٤/ ١٢ ، اللسان : ثوب ،

المنى ٤/ ٥٢٢ ، الشيرازيات ٨٥ .

وقوس وقؤوس. وقد يجيء على فيعلان، قالوا : ثور وثيران. وقد يجيء على فيعلة، قالوا عودٌ وعودة (١) وزوج وزوجة.

فإن كان من ذوات الياء جُمع في القليل على أفعال، قالوا : سيفٌ وأسيف. وقد يُجمع على أفعل. قالوا : عينٌ وأعين، وفي الكثير على فُعول قالوا : بيتٌ وبُيوت. وقد بكسر أوله وقد يجيء على فُعولة، قالوا : خَبِطٌ وخَبِطة وعَبِرٌ وعُبورة.

فإن كان المعتل العين على (فَعَل) فإنه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : باب وأبواب ، وقد يجمع في القليل على فُعَل ، قالوا : تاب (٢) ونبيب وفي الكثير على فيعلان قالوا : قاع وقيعان ودار وديران . وقد يجمع على فيعال ، قالوا : دار وديار . وقد يجمع في القليل على أفعل قالوا : دار وأدور ، وهذا مذهب سيويه (٣) .

وزعم يونس (٤) أن (فَعَلًا) المعتل العين لا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً فإن كان مذكراً يجمع على أفعال وإن كان مؤنثاً جمع على أفعل ويردُّ عليه قولُ العرب : تاب وأنياب ، في المُسنَّ من الإبل .

وأما (فِعَل) المعتل العين بالياء فيجمع في القليل على أفعال نحو فييل وأفيال وكيس وأكياس وجيل وأجبال . وفي الكثير على فُعول، قالوا : جيل وجُيول وقد يجمع على فعلة قالوا : ديك وديكة . ويحتمل هذا الوزن عند سيويه أن يكون فُعَلًا وفيعلًا (٤) ، وعند الأخفش لا يكون إلا فيعلًا . وسنذكر ذلك في التصريف .

(١) العود : الممن من الابل

(٢) التاب : الناقة المنة .

(٣) الكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) الكتاب ١٨٧/٢ .

فإن كان معتلاً بالواو جمع في القليل على أفعال ، قالوا : رِيح وأرواح ،
وفي الكثير على فِعَال ، قالوا : رياح .
وأما فُعَل من ذوات الواو فيجمع في القليل على أفعال قالوا : حُوت
وأحوات وفي الكثير على فِعْلان ، قالوا حوت وحيتان ونون ونيتان (١)
ودود وديدان .
وما عدا ذلك من هذه الأوزان فجمعه كجمع صحيحه .

. . .

فإن كان هذا المعتل العين قد دخلت عليه تاء التأنيث ، فإن كان على وزن
(فَعْلَة) فلا يخلو أن يكون من ذوات الواو أو من ذوات الياء . فإن كان
من ذوات الواو جمع في القليل بالألف والتاء وكانت العين ساكنة نحو :
رَوْضَة ورَوْضَات ، إلّا بني مُلَمَّ فإنتهم يفتحون العين من المعتل العين
بالياء والواو (٢) / وعليه أنشدوا :
[٢٥١ظ] ٨١٠ أبو بَيْضَاتٍ رَائِعٌ مُتَأَوِّبٌ

رفيقٌ بِمَسَحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبَّوحٌ (٣)
وفي الكثير على فِعَال نحو رَوْضَة ورياضٌ ، وعلى فُعَل نحو دَوَلَة ودَوَل
وجَوْبَة وجَوِّب (٤) .

فإن كان من ذوات الياء فتحكمه في القليل مثل المعتل بالواو وفي الكثير
يجمع على فِعَال نحو عَيْبَة وعِيَاب وعَيْبَات . وقد يجمع على فِعْعَل

(١) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(٢) المعروف ان هذه اللغة لغة هذيل وقد صرح بذلك في ص ١/٥٦ وانظر الخصائص ٢/١٩١ ،
١٨٤/٣ والمحتجب ١/٥٨ .

(٣) ينسب لأحد شعراء هذيل ولم يبين من قاله ، وهو في وصف ظليم ويريد بمسح المنكبين
التحرك يميناً وشمالاً وهو من عادة الطير . الخصائص ٣/١٨٤ ، المصنف ١/٣٤٢ ،
المحتجب ١/٥٨ ، سر الصناعة ٧١٦ (١٦ س) ، المفصل ١٩١ ، ابن يعيش ٥/٣٠ ،
الغني ٤/٥١٧ ، التصريح ٢/٢٩٩ ، الخزائن ٣/٤٢٩ ، شواهد الشافية ١٣٢ .

(٤) ج ، ر : جونة ، وهو تصحيف ، والجوبة : الفجوة ما بين البيوت ، والحفرة .

نحو خَيْمَةٌ وخَيْيَمٌ فاشتركا في الجمع بالألف والتاء وفي الجمع على وزن فِعَال وهو مقيس فيها .

وانفردت ذوات الواو بفُعَل وذوات الياء بفعِل وهو شاذٌ فيهما .
فإن كان على وزن (فَعْلَةٌ) فإنه يجمع بالألف والتاء في القليل نحو دَوَلَةٌ ودَوَلَات وفي الكثير على فُعَل نحو دَوَل .

فإن كان على وزن (فِعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء مثل دِيْمَةٌ ودِيِمَات وفي الكثير على فِعَل نحو دِيَم .

فإن كان على وزن (فَعْلَةٌ) فإنه يجمع في القليل بالألف والتاء ، قالوا :
ساحة وساحات ، وقد يجمع على أفْعَل قالوا : ناقةً وأَيْتَق وفي الكثير على فُعَل قالوا : ساحة وسُوح ودائرة ودُور ولابئة ولُوب (١) : وقد يجمع على فِعَال ، قالوا : نِياق .

هذا ان كان الاسم المعتل الذي فيه تاء التأنيث واقعاً على مصنوع فإن كان مخلوقاً يجمع بالألف والتاء في القليل ويحذفها في الكثير مثل جَوَزَة وجَوَزَات وجَوَز ، إلا أن بشدً من ذلك شيء فيُجمع جمع المصنوع .
وما عدا ذلك إن وجد فقياس جمعه أن يُجمع كجمع صحيحة .

• • •

فإن كان الاسم الثلاثي صفة فلا يخلو أن يكون على (فَعَل) أو غير ذلك من الأوزان ، فإن كان على (فَعَل) فإنه يجمع في القليل من الآدميين بالواو والنون نحو قولك : صَعَبٌ وصَعْبُون ، وفي النصب والخفض : الصَعْبَيْن ، وجَعَدٌ وجَعَدُون وجَعَدَيْن ، قال الشاعر :

(١) اللابة : الحرة وهي الأرض التي ألبستها حجارة سود.

٨١١ قالت سُلَيْمَى لَا أَحْيَبُ الْجَعْدَيْنِ

وَلَا السَّيَاطَ لِأَنَّهُمْ مَنَاتَيْنِ (١)

وقد يجمع في الكثير على فيعال نحو جِعَادٌ وَصِعَابٌ .
فإن كان لغير الآدميين كُسِّرَ على فيعال في القليل والكثير نحو جَدَلٌ
وَجِدَالٌ وقد يُجمع على فُعُول قالوا : كَهَلٌ وَكُهُولٌ وَفَسَلٌ وَفُسُولٌ (٢) .
وقد يجمع على فُعُل قالوا : ثُطَّ وَثُطٌّ وَكُتَّ وَكُتٌّ وَسَهَمٌ وَحَشَرٌ وَسِيَهَامٌ
حَشَرٌ (٣) .

وما استعمل من هذه الصفات استعمال الأسماء فقد يجمع جمعها نحو
عبد قالوا في قليله أعْبُدْ كما قالوا أَكَلْبُ ، وقالوا : عَبِيدٌ كما قالوا : كَلِيبُ ،
وقالوا : عِبِيدَانٌ كما قالوا : رِثْلَانٌ ، وقالوا : عَبْدٌ وَعُبْدَانٌ وَوَعْدٌ
وَوُعْدَانٌ (٤) كما قالوا : بُطْنَانٌ وَثُعْبَانٌ . وقد جاء على فيعْلة قالوا : شَيْخٌ
وَشَيْخَةٌ .

فإن كانت فيه تاء التانيث يجمع بالألف والتاء في القليل ولم تفتح عينه
فرقاً بينه وبين الاسم نحو عَبَلَةٌ وَعَبَلَاتٌ وَضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ إِلَّا
لفظتين شذتا ففتحت فيهما العين وهي لَجَبَةٌ وَلَجَبَاتٌ (٥) وَرَبْعَةٌ
وَرَبْعَاتٌ .

أما لَجَبَةٌ فإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ لَكِنْ أَجْمَعُوا فِي الْجَمْعِ
عَلَى تَحْرِيكِ الْعَيْنِ ، وَأَمَّا رَبْعَةٌ فَهُوَ اسْمٌ فِي الْأَصْلِ فَلِذَلِكَ جُمِعَ
جَمْعُ الْأَسْمَاءِ / وَيَجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فِعَالٍ ، قَالُوا : صَعْبَةٌ وَصِعَابٌ [٢٥٢و]
وَخَدَلَةٌ وَخِدَالٌ .

(١) نسب في اللسان لقب بن نمره . والجعد هو الشعر المجعد وبخلافه السبط ومثاين جمع متن
وهو الكرية الرائحة . الكتاب ٢/٢٠٤ ، الاقتضاب ٤١٤ ، ابن يعيش ٥ / ٢٧ ، اللسان :
نن ، جمع .

(٢) الفشل : الرذل أو التذل الذي لا مروءة له ولا جلد والفشل : الأحق .

(٣) الثط من الرجال : الثقيل البطن وقيل القليل شعر اللحية وسهم حمر : مستوى قذذ الريش .

(٤) الوعد : الخفيف ، الأحق ، الضيف العقل .

(٥) انظر ص ٥٠/١ تطبيق .

فإن كان على وزن (فَعَلَ) فإن كان للآدميين جمع في القليل بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض نحو حَسَنَ وبَطَلَ ، قالوا : حَسَنُونَ وبَطَلُونَ ، وفي الكثير على فعال نحو حَسَان . وقَطَط وقَطَاط (١) .

وقد جاء على أفعال وذلك قليل ، قالوا : عَزَبٌ وأعْزَابُ ، وعليه قوله :
٨١٢ تَهْدِي أَوَائِلُهُنَّ كُلَّ طَمْرَةٍ
جَرْدَاءَ مِثْلٍ هِرَاوَةِ الْأَعْزَابِ (٢)

وبَطَلٌ وأَبْطَال . ولم يقولوا : بَطَال ، استغناء عنه بأَبْطَال .
فإن كان لغير الآدميين جمع في القليل والكثير على فعال نحو حَسَنٌ وحَسَانُ ، فإن كانت فيه تاء التانيث جمع في القليل بالالف والتاء نحو حَسَنَةٌ وحَسَنَات وبَطَلَةٌ وبَطَلَات ، وفي الكثير على فعال نحو حَسَان ، ولا يقال : بَطَال ولا أَبْطَال . أما بَطَال فلأنه لم يجيء في المذكر وأما أَبْطَال فلأنه ليس يجمع ما فيه تاء التانيث .

وأما (فَعَلَ) فهو قليل جداً ، فلذلك لم يتصرفوا في جمعه ، والترموا فيه جمع السلامة نحو حَدَّثَ وَحَدَّثُونَ وَنَدَّسَ وَنَدَّسُونَ (٣) ، إلا

(١) رجل قط الشعر وقططه : جمد الشعر والقطط : شعر الزنجي .

(٢) للبيد بن ربيعة من قصيدة في الفخر . والمراوة : العصا ، والاعزب جمع عزب وهو الراعي الذي يبعد عن أهله في المرعى فلا تكاد تفارقه عصاه يتخذها سلاحاً يدفع بها عنه السباع وهوام الليل فتشبه بها الفرس في رشاقته وملاستها .

والمراوة فرس الريان بن حويص بن عوف من بني عمرو وهي الفرس التي تضرب بها العرب المثل فتقول : مثل هراوة الأعزاب . والضمير في أوائلهن يعود على أسراب الخيل التي يفزون بها خصومهم . الطمرة : المشرقة أو السريمة ، أبيات المعاني ٥٠/١ ، الاشتقاق ٣٢٦ ، شرح السيرافي ٤٧/٥ و ابن يعيش ٢٥/٥ ، الديوان ٢١ .

(٣) ج ، ر : قدس ، وهو تحريف . ورجل ندس : سريع السمع فطن . الكتاب ٢٠٥/٢ .

لفظتان شدتاً كَتَجَدُ وَيَقُظْ فكسرتا على أفعال فقالوا : أنجاد وإيقاظ ، وحكى أبو عمرو الشيباني (١) يَقَظْ ولم يَجِيء في المؤنث منه شيء .

وأما (فَعُلْ) فهو أقل من فَعُل بكثير ولم يحفظ منه إلا رجل جُنُبٌ ورجل شُلُلٌ وهو السريع في حاجته . أما جُنُب ففيه لفتان ، أفصحهما أن يكون مفرداً في كل حال ، قال الله تعالى : وإن كنتم جُنُباً فاطمئروا (٢) ، واللغة الثانية أن يجمع بالواو والنون فيقال جُنُبُونَ ، وقد قالوا : أجناب .

وأما شُلُل فلم يتجاوز فيه جمعه بالواو والنون ولم يَجِيء منه بالتاء شيء . وأما (فَعُلْ) فقليل جداً ولم يتجاوز فيه إن كان للآدميين جمعه بالواو والنون نحو حُلُونٌ ومُرُونٌ ، وقد جمع على أفعال ، قالوا : مُرٌّ وأمرار . وأما مؤنثه فلا يجوز فيه إلا الجمع بالالف والتاء نحو حُلُوات ومُرَّات . وأما (فِعِلْ) فإنه يجمع إن كان للآدميين بالواو والنون في القليل نحو رِدْء (٣) ورِدْدُونٌ وِضْضُونٌ ، وفي الكثير على أفعال ، قالوا : أنضاء . وقد كسروه قليلاً على أَفْعُلْ ، قالوا : جِلْفٌ وأجْلَفْ ، ولا يُحفظ منه في المؤنث شيء .

وأما (فَعِلْ) فإنه لا يتجاوز فيه الجمع بالواو والنون في المذكر من الآدميين نحو فَرَحٍ وفَرَحُونَ وحَدَرٍ وحَدَرُونَ ، ويكسر على أفعال ، قالوا : نَكِيدٌ وأنكاد ، وقالوا : فَرَحٍ وأفراح ، وقد كسروه على فِعَالٍ ، قالوا : فِرَاحٍ قال الشاعر :

(١) هو اسحاق بن مرار الشيباني اللغوي ، كوفي نزل بغداد . كان أعلم الناس باللغة ، موثقاً فيما يحكيه ، جمع أشعار العرب ودونها وكان غيراً فاضلاً صدوقاً . توفي عام ٢١٠ هـ . الخطيب البغدادي ٣٢٩/٦ ، الزبيدي ١٣٤ ، ابن التميمي ٦٨ ، ياقوت ٧٧/٦ ، القفطي ٢٢١/١ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) الرد : المون .

٨١٣ وجوه الناس ما عُمِّرتَ فيهم
 طَلِيقَاتٌ وَأَنْفُسُهُمْ فِرَاحُ (١)
 وما جاءَ منه لمؤنث فلم يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء .
 هذا حكم الاسم الثلاثي ، صفة وغير صفة .

• • •

فإن كان الاسم رباعياً فلا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة . فإن
 كان غير صفة فلا يخلو من أن يكون ثالثة حرف مدّ ولين أو ثانيه ألفاً أو على
 وزن أفعل أو على غير ذلك من / الأوزان . [٢٥٢ ظ]
 فإن كان ثالثة حرف مدّ ولين فجملة ما جاء من ذلك خمسة أبنية فعُول
 وفَعِيل وفِعَال وفَعَال وفُعَال .

وهذه الأبنية لا تخلو أن تلحقها تاء التانيث أو لا تلحقها ، فإن لم تلحقها
 تاء التانيث فلا يخلو أن تكون لمذكر أو لمؤنث .
 فإن كان لمذكر ففعَال منها يُجمع في القِلَّة على أفْعِلَة نحو: خِيَمَار
 وأخْمِرة وإزار وأزِرة .
 وفي الكثير على فُعَل نحو حُمُر ، ويجوز تسكين العين فتصير على فُعَل
 نحو خُمُر وخُمُر .

وإن كان مضاعفاً أو معتل اللام لم تتجاوز فيه أفْعِلَة ولا يُجمع على
 أفْعَل استقلاً للضمّ مع التضعيف أو حرف العلة.

وإن كان معتل العين كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك تلتزم في
 فُعَل تسكين العين نحو جِرَان وجُرُن وسيوار وسُور، ولا يجوز تحريك
 العين إلا في الضرورة استقلاً للضمّة في الواو نحو قوله :

(١) استشهد به السيرافي وروايته : بيض ، مكان فيهم . ولم ينسب لقائل .
 شرح السيرافي ٤٨/٥ ، و ابن يعيش ٢٦/٥ .

٨١٤ عن مبرقات بالبُرين وتبدؤ بالأكفُ السلامياتِ سور (١)
 وإن كان من ذوات الياء جاز فيه التحريك والتسكين كالصحيح نحو عيان
 وعيُن (٢) وعيُن. والعيان حليمة تكون في متاع القدان.
 وقد يُجمع على فيعلان، وذلك شاذٌ ولم يفعلوه إلا فيما فيه لغتان : فعال
 وفيعال، بكسر الفاء وضمها، فكأنهم استغنوا بجمع فعال نحو صوار
 وصيران وحوار وحيران (٣)، لأنهم يقولون : حوار وحوار، وصوار
 وصوار.

فإن كان على وزن فعال جمع أيضاً في القيلة على أفعلة، وفي الكثير
 على فعل أو فعل بمترلة فيعال نحو قذال وأقذلة وقذُل، إلا أن يكون
 مضاعفاً أو معتل اللام فلأنهم يلتمون فيه أفعيلة أيضاً نحو جتان وأجينة
 وسما وأسمية.

وان كان معتل العين كان حكمه حكم المعتل العين من فيعال نحو جواد
 وأجودة ومبال (٤) وأسيلة وسبل.
 فإن كان فعال جمع في القليل على أفعلة نحو غراب وأغربة وبغات
 وأبيشة (٥)، وقد جاء على فيعلة قليلاً، قالوا : غلامٌ وغِلْمةٌ، وفي
 الكثير على فيعلان نحو غيلمان وغيربان. وقد شذ منه شيء فجاء على فععلان،
 قالوا : زقاق وزقان وحوار وحوران، وربما جاء على فعل قالوا :
 ذبابٌ وذُبٌ وحوارٌ وحورٌ.

(١) لدى بن زيد المبادي ، وقوله : عن مبرقات متعلق بقوله تصحو في البيت السابق للشاهد.
 والمبرقات : من أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت .

البرين جمع برة وهي الخللخال . سور : جمع سوار وهو ما يوضع في المصم من حلية.
 الكتاب ٣٩٩/٢ ، المقنضب ١١٣/١ ، النصف ٣٣٨/١ ، الخصص ٤٦/٤ ، المحكم
 ١٣٠/٢ ، المفصل ٣٨٠ ، شراهد الشافية ١٢١ ، الديوان ١٢٧ .

(٢) ج ، ر : هيون ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٩٢/٢ .

(٣) الصور : قطع البقر والحوار ولد الناقة .

(٤) السبال : جمع سبله وهي الدائرة التي في وسط الشفة العليا أو هي الشاويبان وما بينهما .

(٥) البغات من الطيور : الضيفة .

فإن كان على (فَعِيل) جُمع في القليل على أفعيلة نحو رَغِيف وأرغيفة وكَثِيب وأكثبة وفي الكثير على فُعْلان نحو رَغِيف ورُغْفان وقَضِيب وقَضبان وعلى فُعْل نحو رَغِيف ورُغْف وكَثِيب وكَثْب وأمِيل وأمُل (١). وقد يجمع على فِعْلان . قالوا : ظِلْمان في جمع ظَلِيم ، وهو فرخ النعام (٢). وقد جاء على أفعلاء ، قالوا نَصِيب وأنصِباء وخَمِيس وأخمِساء وربيع وأربِعاء . هذا ما لم يكن معتل اللام ولا مضاعفاً .

فإن كان معتل اللام جمع في القليل على أفعيلة كالصحيح نحو قَرِي وأقْرِية (٣) ، وقد شذَّ فجمع في القليل على فِعْلَة ، قالوا صَبِي وصَبِيَّة (٤) ، وفي الكثير على فُعْلان . قالوا قُرَيان وسُرَيان . وقد جاء على فِعْلان . قالوا : صَبِي وصَبِيان .

فإن كان مضاعفاً جمع في القليل على أفعيلة ، قالوا : حَزِيرٌ وأحيزَّة (٥) ، وفي الكثير على فُعْلان نحو حُزَّان . وعلى فُعْل نحو سَرِير وسُرُر . وقد يجوز فتح العين تخفيفاً فنقول : سُرُر .

فإن كان على (فَعُول) جمع في القلة على أفعيلة ، قالوا : خَرُوف وأخرِفَة وعمود / وأعمِدة ، وفي الكثير على فِعْلان ، قالوا : خَرُوف [٢٥٣ و] وخَرِفان وعمود وعمِندان ، وعلى فُعْل ، قالوا : زَبُور وزُبُر (٦) . وربما جاء على فعائل ، قالوا قَدُوم وقَدائم .

-
- (١) الإميل : جبل من الرمل يكون عرضه نحواً من ميل وطوله مسيرة يوم .
 - (٢) كذا والصواب : ذكر النعام .
 - (٣) يقال مازال على قرو واحد وقرى واحد أى طريقة واحدة ويجمع أيضاً على أقراء .
 - (٤) ج : ظبي وظبية ، وهو تحريف .
 - (٥) ج ، ر : جرين وأحرنة ، وهو تحريف والحزير : ما غلط وصلب من الأرض مع إشراف . وانظر الكتاب ١٩٤/١ .
 - (٦) كتاب مزبور : كتابه متقنة .

فإن كان معتلّ اللام جُمع على أفعال ، قالوا : عَدَوْ وأعداء وفكّلُو
وأفلاء (١) ، ولا يتجاوزونه . وقد حُكي شاذّاً فَعَال . وفُعُول ، قالوا :
فَتَلَاء وفُتْلِي .

• • •

فإن كانت هذه الأمثلة الخمسة واقعة على مؤنث جمعت في القلة على أفعل
قالوا : عَنَاق (٢) وَأَعْنَقُ وُكْرَاعُ وَأَكْرُعُ وَذِرَاعُ وَأَذْرُعُ وَيَمِينُ وَأَيْمُنُ
وَشِمَالُ وَأَشْمَلُ قال الشاعر :

٨١٥ طِرْنُ انْقِطَاعَةٍ أوتارٍ مُحَظَرَبَةٍ
في أقومٍ نازعتها أَيْمُنٌ شُمْلًا (٣)

وقال الشاعر :

٨١٦ يَأْنِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ (٤)

وقد جاء في القليل على أفعال ، قالوا : يَمِينُ وَأَيْمَانُ ، شاذٌّ لا يُقَامَسُ عليه .
فأما قولهم : مِماءُ وَأَسْمِيَّةُ ، ففيه قولان : منهم من جعله شاذّاً في جميع
المؤنث ، ومنهم من جعله مذكراً ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : والسَّمَاءُ
مُنْفَطِرٌ بِهِ (٥) ، ولم يقل منفطرة .

(١) الفلّو والفلّو والفلّو : الجحش والمهر إذا فطم .

(٢) العناق : أنثى الماعز .

(٣) للأزرق العنبري كما نسبته سيويه ، المحذوبة : المحكمة القتل الشديدة . يصف طيراً
تلعب بسرعة فنبه صوت طيراتها بصوت انقطاع أوتار شديدة القتل حين تجذب شدة فننقطع .
الكتاب ١٩٤/٢ ، المخصص ٤/٢ ، ١٩٠/١٦ الانصاف ٢٢٣ ، شواهد الشافية ١٢٣ .

(٤) لأبي النجم المجلى . وضير يأتي يعود على الراعي الذي يسوق إبله فيعارضها مرة من يمينها
ومرة من شمالك ليحملها على الطريق الذي يريد . الكتاب ١١٣/١ ، ٤٧/٢ ، ١٩٥ ،
النصف ٦١/١ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، المخصص ١٩٠/١٦ ، ١١٢/١٧ ،
الانصاف ٢٢٣ .

(٥) المنزل : ١٨ .

والذي يجعله مؤنثاً يجعله من باب النسب نحو حائض وطامث ، ويجعل قولهم : أَسْمِيَّة ، شاذّاً ، وسهل جمعه على أفعلة لما كان يلزمه من الاعتلال حتى يصير على اسم ، أو جَمَعَهُ على قياس جمعه . وقد جمعوا فعلاً في الكثير على فُعُول ، قالوا : عَنَاقٌ وَعُنُوقٌ ، ومن أمثالهم : العُنُوقُ بعد النوق (١) . وحكى : عُنُقٌ وَعُنُقٌ على فُعُل ، بضم العين ، وفُعُلٌ ، بإسكانها . وقد جمعوا فعلاً على فُعُل وعلى فعائل ، قالوا : شَمَالٌ وشُمُلٌ وشَمَائِلٌ . وذلك قليل ، وماعدا ذلك التزم فيه أفعُل .

وَأَمَّا (فُعُول) للمؤنث فحكمه حكم المذكر لافرق بينهما نحو قَدُومٌ وقَدُومٌ ، فإن لحقت لهذه الأمثلة تاء تأنيث . فأَمَّا (فَعِيلَة) فتجمع على فعائل نحو صَحِيفَة وصَحَائِفُ ، وعلى فُعُل شاذّاً نحو سَفِينَة وسَفِينٌ وصَحِيفَة وصَحُفٌ . والمعتل اللام من هذا يجمع على فعائل خاصة إلا أنه لابد من تحويل الكسرة فتحه وقلب الياء الأخيرة ألفاً والهمزة ياءً للعلة التي تذكر في التصريف فيه نحو مَطِيَّة ومَطَايَا .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فعائل ولا يتجاوز ذلك نحو ذُؤَابَة وذَوَائِبُ ، ورسالة ورسائل وحلوبة وحلائب وحمامة وحماميم . هذا إذا كانت واقعة على مصنوع (٢) ، فإن كانت لمخلوق كان جمعها بحذف التاء في الكثير ، وفي القليل بالألف والتاء . وقد يجري المخلوق مجرى المصنوع فيجمع كجمعه ، كما أنه قد شذت من المصنوع شيء فجمع بحذف التاء كالمخلوق ، والمصنوع من ذلك سَفِينَة وسَفِينٌ وعمامة وعِمَامٌ .

• • •

(١) قال الأصمسي : يراد به الأمر الصغير بعد العظيم ، وقال السكري : معناه أبعد الحال الخلية صغر أركانهم . جمهرة الأمثال ٥٦/٢ ، جمهرة اللغة ٥١٢/٣ ، الحيوان ٤٦٢/٥ .

(٢) قوله مصنوع لا يتفق مع واقع حلوبة وحمامة ولعل حمامة محرقة عن حمامة .

فإن كانت هذه الأمثلة صفات فإنَّ (فَعِيلًا) فيها يجمع على فُعَلَاءِ نحو
فَقِيه وفُقَهَاءَ وظَرِيف وظُرَفَاءَ ، وعلى فِعَال ، قالوا : ظَرِيف وظِرَاف
وكَرِيم وكِرَام ولَئِيم ولِئَام ، وعلى فُعَلْ ، قالوا : نَذِير ونُذُر ، وقد
نَسَكَنَ عينه ، وفَصِيح وفُصُح ، وعليه قوله :

٨١٧ خُرْسٌ بِلَافِي كُلِّ مَكْرُمَةٍ

فُصُحٌ يَقُولُ «نَعَمْ» وبالفعل (١)

وقد يُجمع على فُعَلَان وفِعْلَان ، قالوا : شَجِيع / وشُجْعَان ، [٢٥٣ظ]
وذلك شاذٌ ، وعلى أفعال قالوا : بَتِيم وأَبْتَام ، وذلك شاذٌ .

• • •

هذا حكم الصحيح ، فإن كان معتل العين جمع على فُعَال ، قالوا :
طَوِيل وطُوَال . وقد تقلب واوه ياءً فيقال : طِيَال ، قال الشاعر :

٨١٨ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَاءَةَ ذَلِيلَةٌ

وَأَنَّ أَشْدَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا (٢)

فإن كان معتل اللام جمع على أَفْعِلَاءَ ، قالوا غَنِيٌّ وأَغْنِيَاءَ وَسَرِيٌّ وأَسْرِيَاءَ
وهو الفاضل ، وقد شذَّ منه شيء فجمع على فُعَلَاءَ : تَقِيٌّ وتُقَوَاءَ ، فشذَّوا
فيه شذوذين ، جمعوهُ على فُعَلَاءَ وأبدلوا واوًا من ياء ، ولا يخفُظ البصريُّون
غيره . وحكى الفراء سَرِيٌّ وسُرَوَاءَ .

فإن كان مضاعفًا جمع على أَفْعِلَاءَ ، قالوا : شَدِيدٌ وأَشْدَاءُ . وقد يجمع
على أَفْعِلَةٍ ، قالوا : شَحِيحٌ وأَشِيحَةٌ ، وذلك شاذٌ . وقد يجمع على فُعَلْ
وذلك شاذٌ أيضًا ، نحو لَذِيذٌ وَلَذْدُذٌ ، قال الشاعر :

(١) استشهد به السياري ولم ينسبه ، وفي ج ، رواين يعيش : تلاق ، وهو تصحيف .

شرح السياري ٥٠/٥ ط ، ابن يعيش ٤٦/٥ .

(٢) من قصيدة لأنيف بن زبَان النبهاني من طي . (إسلامي) ورواية الكامل والمختص : طوالها ،

قال المبرد : وانشدني غير واحد : طيَالها ، وليس هذا بالجيد . القمادة : القصر .

الكامل : ٩١/١ ، ١٣٩/٣ ، المصنف ٤٣٢/١ ، المختص ١١/١٦ ، ابن الشجري

٥٦/١ المفضل ٣٨١ ، المني ٥٨٨/٤ ، شواهد الشافية ٣٨٥ .

٨١٩ لُذُذٌ بِأَطْرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا

ذُكِرَ الْقِرَى وَتُنْزِعَ الْفَخْرُ (١)

فإن لحقته تاء التانيث جمع على فعائل ، نحو ظريفة وظرائف وكريمة وكرائم .
وقد يُجمع على فعلاء ، قالوا : سَفِيهَةٌ وَسُفْهَاءٌ ، وَفَقِيرَةٌ وَفُقَرَاءٌ ،
ولا يُحفظ من ذلك إلا هذان خاصة .

وقد يجمع على فعال نحو : ظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ ، وهو القياس . فأمّا قوله
نعالي : خَلَفَاءُ (٢) فيتصور فيه وجهان أحدهما : أن يكون شاذاً في جمع
خَلِيفَةٍ ، فيكون كفُقَرَاءٍ وَسُفْهَاءٍ ، والآخر أن يكون جمع خَلِيفٍ ،
فلأنه يقال : خَلِيفَةٌ وَخَلِيفٌ .

وأما (فَعُول) فلأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، فإن عنيت به مذكراً
جمع على فُعُلٍ نحو صَبُورٌ وَصَبِيرٌ وَشُكُورٌ وَشُكْرٌ . فإن عنيت به مؤنثاً
جمع على فُعُلٍ نحو عَجُوزٌ وَعَجُزٌ ، وقد يجمع على فعائل ، قالوا :
عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ .

هذا وإن كان صحيحاً ، فإن كان معتلاً اللام جمع على أفعال ، قالوا :
عَدُوٌّ وَأَعْدَاءٌ فإن كان فيه تاء التانيث جمع على فعائل ، قالوا : حَلَوْبَةٌ
وَحَلَائِبٌ وَرَكُوبَةٌ وَرَكَائِبٌ . وما كان من هذه الصفات للمذكر ، فلأنه
لا يمتنع جمعه بالواو والنون إلا إذا كان للآدميين ، إلا أن تكون فيه تاء
التانيث نحو : خَلِيفَةٌ ، أو يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء نحو : صَبُورٌ
وَشُكُورٌ .

فأما (فعال) فيجمع على فُعُلٍ ، قالوا : جَمَادٌ وَجُمُدٌ ، وَالْجَمَادُ الْبَخِيلُ ، وَقَدْ
يجمع شاذاً على فعلاء ، قالوا : جَبَّانٌ وَجُبَّانٌ ، هذا ما لم يكن معتلاً

(٢) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وروايته : لذ شرح السيرافي ٥٠/٥ ظ ،

ابن يمين ٤٦/٥ .

(٣) الاعراف : ٦٩ .

العَيْنُ فَإِنْ كَانَ مَعْتَلَّ الْعَيْنُ جُمِعَ عَلَى فُعْلٍ وَلَزِمَ تَسْكِينُ الْعَيْنِ نَحْوَ جَوَادٍ وَجُودٍ .

وَقَدْ شَذَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَجَاءَ عَلَى فِعَالٍ ، قَالُوا : جَوَادٌ وَجِيَادٌ ، فَالْتَرَمَوْا قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً ، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي نَظِيرِهِ نَحْوَ طَوِيلٍ وَطَوَالٍ وَطِيَالٍ .
فَأَمَّا (فِعْعَالٌ) فَيَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوَ دَلَّاتٍ وَدُلَّتْ (١) وَلِكَاكَ وَلُكُوكُ (٢) ،
وَقَدْ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ ، قَالُوا : نَاقَةٌ هِجَانٌ وَنَوْقٌ هِجَانٌ (٣) وَدِرْعٌ دِلَاصٌ وَأَدْرَعٌ دِلَاصٌ (٤) وَامْرَأَةٌ كِنَانٌ وَنِسَاءُ كِنَانٌ (٥) ، فَأَجْرَى فِعَالٌ مَجْرَى فَعِيلٍ فِي ذَلِكَ ، فَكَمَا جَمَعُوا فَعِيلًا عَلَى فَعَالٍ ، كَذَلِكَ فَعَلُوا فِي نَظِيرِهِ .

وَأَمَّا فُعَالٌ فَيَجْمَعُ كَجَمْعِ فَعِيلٍ ، نَحْوَ شُجَاعٍ وَطُؤَالٍ .

• • •

وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ / لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لَا تَكُونَ ، [٢٥٤و]
فَإِنْ كَانَتْ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ جُمِعَ عَلَى فَعَالٍ نَحْوَ ذِفْرَى وَذَفَارٍ (٦) ، فِي لَفَّةٍ مِنْ نَوْنٍ ، وَمَسْلَهَتِي وَمَلَاهِ ، وَقَدْ تُحَوَّلُ إِلَى فَعَالَتِي ، وَذَلِكَ شَاذٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، نَحْوَ ذِفْرَى وَذَفَارَى وَمِذْرَى وَمِدَارَى (٧) .

فَإِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّأْنِيثِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً .
فَإِنْ كَانَتْ مَمْدُودَةً فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى فَعْلَاءٍ أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْزَانِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعْلَاءٍ) فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً ، فَإِنْ

(١) الدَّلَاتُ : السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ يُقَالُ : نَاقَةٌ دَلَّاتٌ .

(٢) جَمَلٌ لِكَاكَ وَنَاقَةٌ لِكَاكَ : شَدِيدُ اللَّحْمِ .

(٣) الْهِجَانُ : الْإِبِلُ الْبَيْضُ .

(٤) الدِّلَاصُ : اللَّيْثَةُ الْبَرَّاقَةُ .

(٥) الْكِنَانُ : وَقَاءُ كُلِّ شَيْءٍ وَسِتْرُهُ وَهُوَ الْكَنْ وَالْكَنَةُ وَالْكِنَانُ .

(٦) الذِفْرَى : مَوْضِعٌ يَعْرِقُ خَلْفَ أُذُنِ النَّاقَةِ .

(٧) الْمِذْرُ : الْمِشْطُ .

كان اسماً جمع على فَعَالٍ نحو صحراء وصحارى ، فتقلب الهمزة ياء وتحذف وتبدل من الألف التي قبل الهمزة ياء. وقد تدغم الياء التي هي بدل من الألف في الياء التي هي بدل من الهمزة ، فيقال صحاري وقد تحول إلى فَعَالِي فيقال : صحاري .

وإن كان صفة جمع على فُعِلَ نحو حمراء وحمُر .

هذا في الكثير وإن أردت القليل في الاسم جمعته بالألف والتاء نحو صحراوات . وأما الصفة فالقليل والكثير بلفظ واحد ، ولا يجوز جمعها بالألف والتاء . فأما قوله عليه السلام : ليس في الخضروات صدقة ، فإنه من إجراء الصفة مجرى الاسم وهو شاذ لا يقاس عليه .

ومما سهل استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء أنها غير تابعة . وقد تجمع على فِعَالٍ نحو بَطْنَاء وبِطَاح .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على مثال فَعَالٍ ، إلا أن يكون على وزن فُعْلَاء ، فإنه يجمع على فِعَالٍ نحو عُشْرَاء وعِشَارٍ ونُفْسَاء ونِيفَاسٍ .

فإن كانت مقصورة فلا يخلو أن تكون على وزن فُعْلَى أو على غير ذلك من الأوزان ، فإن كانت على وزن فُعْلَى فلا يخلو من أن تكون مؤنثاً لأفْعَلٍ أو لا تكون ، فإن كانت مؤنثاً لأفْعَلٍ جمع في القليل بالألف والتاء نحو : كُبْرَى وكُبْرِيَّاتٍ وصُغْرَى وصُغْرِيَّاتٍ ، وفي الكثير على فُعْلٍ نحو كُبَّر وصُغَّر .

وقد شذَّ منه شيء فجاء على فُعَالٍ ، قالوا : شاة رُبَى ورُبَاب ، وهي الشاة السمينة ، وعلى فِعَالٍ أيضاً وهو شاذ ، قالوا : رِبَاب .

وإن كان ليس بمؤنث لأفْعَلٍ جمع على فَعَالِي نحو حَبَالِي ، وقد يجمع على فِعَالٍ ، قالوا : أُنْتَى وإِنَاث .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فعّالٍ في لغة من لم يتون إلا أن يكون على وزن فعّلتى فلا يخلو أن يكون مؤنثاً لفعّلان أو لا يكون ، فإن لم يكن مؤنثاً لفعّلان جمع على فعّالتي نحو علفتي ، وشاة حرمتي وحرّامتي وهي المستهية للنكاح .

فإن كان مؤنثاً لفعّلان جمع على فعّالتي ، وقد يجمع على فعّالتي ، قالوا : سكرتي وسكارتي وسكارتي وغضبي وغضابتي وغضابتي ، وعجّلتى وعجّالتي وعجّالتي .

فإن كان ثانيه ألفاً فلا يخلو أن يكون على وزن فاعيل أو فاعل . فإن كان على وزن فاعل جمع على فواعيل ، قالوا : طابقت وطوابقت ، وخاتمت وخواتيم ، وقد يجمع على فواعيل ، وذلك شاذ . قالوا : خواتيم وخواتيم وطوابيق .

فإن كان على وزن فاعيل فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً جمع على فواعيل نحو قاسيم وقواسيم وكاهيل وكواهيل .

ويجوز جمع ما / كان منه علماً بالواو والنون ، ويجمع على [٢٥٤ظ] فواعيل شاذاً . قالوا : باطيل وبواطيل . وزعم الفراء أنها من كلام المولدين .

وقد يُجمع على فعّلان ، قالوا : حاجير (١) وحُجران ، وقد يجمع على فعّلان وهو أقل من فعّلان ، قالوا : حائيط وحيطان وغائط وغيطان (٢) .

وقد يجمع على أفعللة وهو أقل منها ، ولم يُسمع منها إلا وادي وأودية ، وجاز البيت وأجيزة (٣) ، ونادٍ وأندية ، والنادي مجتمع القوم .

(١) العاجر ما يسك الماء من شقة الوادي .

(٢) الغائط : المتسع من الأرض مع طمأنينة .

(٣) جاز البيت : الخشبة التي للعمل خشب البيت .

فإن كان صفة فلا يخلو من أن تكون هذه الصفة قد استعملت استعمال
 الأسماء (أو استعملت استعمال الصفات . فإن استعملت استعمال الأسماء) (١)
 جمعت جمعه نحو صاحب وصواحب وصُحبان وراع ورواع .
 وقد يجمع جمع الصفات وسنتين حكم جميع الصفات .
 فإن لم تستعمل استعمال الأسماء فلا يخلو أن يكون فيه ثاء التأنيث أو لا يكون .
 فإن لم يكن فلا يخلو أن يكون للمذكر أو المؤنث . فإن كان للمذكر جمعت
 على أفعال وفُعِلَ إفعال كانت الصيغة أو لغير عاقل نحو ضارب وضُرَّاب
 وضُرَّب .

وقد يجمع على فُعِلَ إن كانت لغير من يعقل نحو بازل وبُزل وشارِف
 وشُرِف . وعلى فواعل نحو بازل وبوازل وشاهِق وشواهِق .
 فإن كان لمن يعقل جمع على فَعَّلة نحو كاتب وكتَّبة وظالم وظلَّمة وفاجر
 وقجَّرة . وقد يجمع على فُعَّال وذلك شاذّ نحو كافر وكفَّار ، قال
 القطامي :

٨٢٠ وشُقَّ البَحْرُ عن أصحابِ موسى
 وغُرِّقَتِ القراعِينَةُ الكُفَّارُ (٢)

وقاتم وقِيَّام ونائم ونُبَّام .
 وعلى فُعَّلاء نحو شاهد وشُهَّاء وجاعل وجُهَّلاء وعالم وعلماء .
 وعلى فُعُول نحو شاهد وشُهود ، قال الشاعر :
 ٨٢١ بايعتُ لبلبي في الخلاء ولم يكن
 شهوداً على ليلتي عدولٌ مغانعُ (٣)

-
- (١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر وأثبت في حاشية ج .
 (٢) للقطامي . وفي البيت إشارة إلى قصة موسى مع فرعون . شرح السيرافي ٤٩/٥ ، والمحکم
 ٣٢٨/٢ ، ابن يعيش ٥٥/٥ . اللسان : كفر ، فرعن ، أدبوان ١٤٣ .
 (٣) اللجنون ، ونسب في اللسان تبعث . مغانع جمع مفتح ، وهو كقولهم : رجل عدل
 حيث وصفوه بالمصدر . وعدول جمع عدل . شرح السيرافي ٤٩/٥ ، ظ ، المحکم ١٣٢/١ ،
 ابن يعيش ١٢/١ ، ٥٥/٥ . اللسان : قنع ، الأدبوان ١٨٦ .

وقد يجمع على فَعَلْتَنِي إذا كانت الصفة آفة أو عاهة نحو هالك وهلكتي وماتت وموتتي ، وهو الذي غلبه الحب .

وقد يجمع على فواعِل للعاقل ، ولم يسمع منه في الكلام إلا فارس وفوارس وهالك وهالك ، إلا في ضرورة شعر نحو قوله :
٨٢٢ وإذا الرجال رأوا بزيده رأيتهم

خُضِعَ الرقاب نواكس الأبصار (١)

وكذلك حكم المضاعف منه والمعتل العين ، إلا أن فَعَلًا أفسح في المضاعف من فَعَل ، هروباً من اجتماع الأمثال نحو فاز وفزار ونحو فرّ وفرّ .
وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجوز في فَعَال قلب الواو ياءً نحو صائم وصوام وصيّم ، وفي فَعَل قلب الواو ياء وكسر الفاء فيقال : صوم وصيم .

وإن كان معتل العين جمع على فَعَلَّة نحو قاض وقضاة (٢) وغاز وغزاة . وقد جمع على فَعَل شاذاً ، قالوا : غاز وغزى .
وإن كان مؤنثاً كان حكمه حكم مالمو كان للذكر ، إلا أنه يجوز في جمعه فواعِل نحو حائض وحبّاض وحبّض وحوائض فصيحا .
فإن كان فيه تاء التانيث جمع على فواعِل نحو ضاربة وضوارب وقائمة وقوائم .

فإن كان على وزن أفعل فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة .
فإن كان اسماً جمع على أفاهل نحو أفكل وأفاكل وأيدع وأيادع (٣) وأحمد وأحميد / إلا أن ما كان علماً يجوز أن يجمع جمع السلامة . [٢٥٥و]

(١) للفرزدق من قصيدة في مدح آل المهلب ومنهم ابنه يزيد . خضع جمع خضوع مبالغة خاضع ويعتدل أن يكون خضع جمع أخضع وهو الذي في عنقه تظلمن من خفة . نواكس جمع ناكس وهو المطأطأ رأمه . الكتاب ٢/٢٠٦ ، المقنضب ١/١٢١ ، ٢/٢١٩ ، جهرة اللغة ٢/٢٢٨ ، الأصول ٢/٣٨٤ ، شرح مشكلات الحماة ٧٥ ، الخزائن ١/٩٩ ، شواهد الشافية ١٤٣ ، الديوان ٧٦ .

(٢) قضاة أصلها قضية ، قلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها .

(٣) الأفكل : الرعدة ، والأيدع : الزعفران .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون مؤنثه فعَلَاءُ أو أَفَعَلَّةٌ ، أو يكون للمفاضلة .
 فإن كان مؤنثه فعلاء جمع على فَعَلَ نَحْوَ أَحْمَرَ وَحُمْرٍ ، ويجمع على
 فُعْلَانٍ نَحْوَ أَسُودَ وَسُودَانِ وَأَعْمَى وَعُمَيَّانِ ، إلا أن يكون آفة أو عاهة
 فإنه يُجمع على فَعَلَى نَحْوَ أَحْمَقَ وَحَمَقَى وَأَنُوكَ وَتَوَكَّى . ولا يجوز
 جمعه جمع سلامة ، وإن كان صفة لمن يعقل ، إلا في ضرورة شعر
 نحو قول الكميت :

فما وَجَدْتَ نساءُ بنى نزار

حلائلَ أسودينَ وأحمرينا (٥٠)

وإن كانت قد استعملت استعمال الأسماء جمعت تارة جمع الأسماء
 وتارة جمع الصفات . وما جاء في ذلك قوله :

أناثي وعِيدُ الحُوصِرِ من آلِ جَعْفَرٍ

فيا عبدَ عمرو لو نهيتَ الأحواصا (٥٩٠)

هذا حكم كلِّ أَفْعَلَ فعَلَاءُ إلا أجمع في التأكيد ، فإنهم التزموا فيه
 جمع السلامة ولم يكسروه .

وأما أَفْعَلَ الذي مؤنثه أَفَعَلَّةُ فإنه يكسر على أَفَاعِلٍ نَحْوَ أَرْمَلَةٍ وَأَرَامِلٍ .
 وعليه قول جرير :

٨٢٣ هذى الأرامِلُ قد فضيتَ حاجتها

فَمَنْ لِحَاجَةٍ هذا الأرمِلُ الذَكَرُ (١)

فإن كان أَفْعَلَ للمفاضلة فلا يخلو أن يكون بمنزلة أوبالآلف واللام أو مضافاً .
 فإن كان بمنزلة لم تجز تثنيته ولا جمعه ، وإن كان بالآلف واللام جمع
 على أَفَاعِلٍ نَحْوَ الْأَفْضَلِ وَالْأَفَاضِلِ وَالْأَكْبَرِ وَالْأَكَابِرِ . وإن كان مضافاً
 فإن فيه وجهين : أحدهما أن يكون مفرداً على كل حال . والآخر :

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، ويريد بالأرملة نفسه . وقد سقط البيت من
 الديوان . المقدم الفرید ٣/٢٩٣ ، ١١/٤ ، المعنى ٢/٤٨٦ .

أَنْ يَشْتَى وَيَجْمَعَ ، ويكون تكسيره على وزن أَفَاعِلٍ ، وعليه قوله تعالى :
أَكَابِرَ مَجْرُمِهَا (١) .

وقد وجدت اللغتان في قوله عليه السلام : أَلَا أَنْتَبِشُكُمْ بِأَحْبَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ
مِنْنِي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، أَحَامِسُكُمْ اخِلَاقًا ، الْمُوْطِئِينَ أَكْنَفًا ،
الَّذِينَ يَتَأَلَّفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ (٢) .

• • •

فإن كان على غير ذلك من الأوزان فإنه يجمع - اسماً كان أو صفة -
على وزن فَعَالِيلٍ نحو درهم ودراهم ومِجْرَعٌ ومِجْرَاجٌ ، وهو الطويل ،
إلا أن يكون مضاعف اللام فإنه يجمع على فعاليل : قَرَدَدٌ وقَرَادِيدٌ (٣) ،
إلا أن يكون على وزن قَبِيلٍ (٤) فإنه يجمع على أفعال نحو مَيْتٌ وأموات
وجَيْدٌ وأجواد .

فإن كان على خمسة أحرف فصاعداً فلا يخلو أن يكون آخره بالالف
والنون أو بالفاء التانيث الممدودة أو المقصورة أو لا يكون فيه شيء من ذلك .
فإن كان الذي في آخره الألف والنون على خمسة أحرف جمع على فَعَالِيلٍ -
إن كان اسماً أو صفة - نحو سِرْحَانٌ وسِرَاحِينٌ ، إلا أن يكون على
وزن فَعْلَانٍ فيجمع على فَعَالٍ وعلى فَعَالٍ نحو سَكْرَانٌ وسَكَارَى
وسُكَارَى وعَجْلَانٌ وعَجَالَى وعُجَالَى . وكذلك فَعْلَانٌ إذا كان صفة ،
قالوا : سِرَاحٌ في جمع سِرْحَانٍ .

فإن كان في آخره ألف التانيث الممدودة حذفت وجمع الاسم على
فَعَالِيلٍ نحو : قاصِيعاء وقواصِيع (٥) وخُفُفُساء وخُفُفَيس .

(١) الأنعام : ١٢٣ .

(٢) الفائق في غريب الحديث ١٦٩/٣ ، وانظر الكامل ٤/١ .

(٣) القردد : الأرض الصلبة .

(٤) ج ، ر : فِئِلٌ ، وهو تحريف .

(٥) القاصعاء : أحد حجرة البريوع والآخر النافقاء .

فإن كانت مقصورة لم يجز تكسير الاسم بل يجمع جمع السلامة نحو جُمَادَى وجُمَادِيَات . فإن لم يكن فيه شيء من ذلك حذفته حتى يبقى منه أربعة أحرف وكسرتة على مثال قَعَالِيل وقَعَالِيل ، إن شئت تكون الياء عوضاً من الحروف / المحذوفة إلا أن يكون رابعة حرف [٢٥٥ ظ] مدوّلين ، فإنك لا تحذف منه شيئاً نحو مِرْبَال وسَرَابِيل وقِنْدِيل وقَنَادِيل ، ويكون الحذف على حَسْبِهِ (١) في التصغير .

• • •

هذا حكم الجمع المبني على واحدة الملفوظ به ، وقد شدّت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو عَبَادِيد وشمّاطِيط ، ألا ترى أنّه لا يقال : عَبْدُود ولا شَمَطُوط ، ولا لفظ بشيء يمكن أن يكون مفرداً لهذه الجموع . فإن قال قائل : ولعلها أسماء جموع كقَتْوَمَ ورَمَطَ ، لأنّ اسم الجمع هو الذي لم ينطق له بواحد من لفظه ، فالجواب : إنّ أسماء الجموع من قبيل الأسماء المفردة . أعني أنّها يجوز تصغيرها على لفظها كالمفرد وتجيء أوزانها على حسب أوزان الأسماء المفردة ، ومتاعيل من أبنية الجمع الخاصة ، فلذلك لم يتصور في عَبَادِيد وشمّاطِيط أن يكونا اسمي جمع .

• • •

وقد جاء أيضاً في الجموع ما هو على غير لفظ واحدة المنطوق به ، وذلك محفوظ ولا يقاس عليه . والذي سُمع من ذلك مَلَامِيع في جمع لَمِحة ومَذاكِير في جمع ذَكَرَ وأَرَاهِيط في جمع رَمَطَ وأَرَاضٍ ، في جمع أَرْض وأَحَادِيث في جمع حَدِيثَ وأَقَاطِيع في جمع قَطِيعَ وَأَبَاطِيل في جمع بَاطِل . وقالوا : طَائِرَ وَأَطْيَارَ ، وتَوَآمَ وتَوَآمَ ، وبَابُ فُعَالٍ أن يكون جمعاً لفَعْلَ وفِعْلَ نحو رَخْلَ ورُخَالٍ وظَيْرَ وظُؤَارَ ، وهو مع ذلك قليل في جمع فِعْلٍ ،

(١) ج ، ر : خسة ، وهو تحريف .

ومكان وأماكن وعروض وأعاريض وأهل وأهل وليلة وليالٍ وكروان
وكروان ورشان وورشان (١) .

هذا ما شذَّ من الجموع وبني على غير واحد الملفوظ به ، إلا ما لا باب
له إن كان شذَّ .

وأما فَعَلَ في جمع فاعِل نحو طائر وطَيْر وراكب وركَّب فاختلف
النحويون فيه . فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأنفخش (٢) . ومن ذهب
إلى مذهبه .

ومنهم من جعله اسم جمع وهو مذهب سيويه (٣) ، وهو الصحيح بدليل
قوله :

٨٢٤ بَنِيْتُهُ بِعَمْبِيَةٍ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا (٤)
فصغَّر رُكْبًا على لفظه ، ولو كان جمعاً لردّه إلى واحد .

ومما شذَّ فجُوع وبابه أن لا يجمع الجمع ، وذلك أنَّ الغرض بالجمع
إنَّما هو التَّكْسِير ، والجمع قد تقدَّم أنَّه ينقسم قسمين : قسم للقليل وقسم
للكثير ، فإذا أرادوا الكثير أثنوا باللفظ الموضوع له فيُغْنِي ذلك عن جمعه ،
لكنه قد جاء منه شيء يُحْفَظ ولا يقاس عليه .
فمن ذلك أَيْادٍ في جمع أَيْدٍ وأَوْاطِيب في جمع أَوْطِيب ، وعليه قوله :

-
- (١) الرشان : طائر يشبه الحمامة والأثني ورشانة .
(٢) النصف ١٠١/٢ ، السرياني ٤٥/٥ : ظ .
(٣) الكتاب ٢٠٣/٣ .
(٤) لأحيحة بن الجلاح (جاهلي) يتحدث عن حصن اتخذ لنفسه . وعصبة موضع بقباء .
الركب : العشرة فما فوقها . رجيل : مصغر رجل جمع راجل . شرح مشكلات الحامسة
٤٩٠ ، النصف ١٠١/٢ ، المخصص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤ ، الاقتضاب ١٥٢ ،
ابن عيش ٧٧/٥ ، اللسان : رجل ، البيان للأنباري ١٣٦/٢ ، شواهد الشافية ١٥٠ .

تُحَلَّبُ مِنْهَا سِنَّةُ الْأَوَاطِبِ (١)

وَأَسَامُ جَمْعُ أَسْمَاءٍ وَأَسَاوِرُ جَمْعُ أَسْوَرَةٍ وَأَبَايِتُ جَمْعُ آيَاتٍ وَأَنَاعِمُ جَمْعُ أَنْعَامٍ وَأَقَاوِيلُ جَمْعُ أَقْوَالٍ وَمَصَارِينُ جَمْعُ مُصْرَانٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ مُصِيرٍ ، وَحَشَاشِينَ فِي جَمْعِ حَشَّانٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ حَشٍّ وَهُوَ الْكَثِيفُ ، وَجَمَائِلُ فِي جَمْعِ جِمَالٍ ، وَعَلِيهِ قَوْلُهُ :

٨٢٦ وَقَرَّبَنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا

تَقُوبُ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ (٢)

وَأَعْطِيَاتُ وَأَسْقِيَاتُ (٣) وَبُيُوتَاتُ وَمَوَالِيَاتُ بَنِي هَاشِمٍ ، وَدُورُ وَدُورَاتُ وَعُودُ وَعُودَاتُ / وَعَلِيهِ قَوْلُهُ :

٨٢٧ لَهَا بِحَقِيلٍ فَالْثُمَيْرَةُ مَنَزِلٌ

تَرَى الْوَحْشَ عَوَذَاتٍ بِهِ وَمَتَالِيَا (٤)

وَقَالُوا : صَوَّاحِبَاتُ يَوْسَفَ وَحُمْرُ وَحُمُرَاتُ وَطُرُقُ وَطُرُقَاتُ وَجَزُرُ وَجَزُرَاتُ ، وَقَالُوا : أَنْضَاءُ وَأَنَاضٍ ، وَهُوَ مَا رُغِيَ مِنَ النَّبَاتِ حَتَّى أضعِفَ ، وَعَلِيهِ قَوْلُهُ :

(١) استشهد به سيبويه في باب جمع الجمع ولم ينسبه . الوطب : زق اللبن .

الكتاب ٢٠٠/٢ ، الشيرازيات ٨٠ و ، المخصص ١٠١/٤ .

(٢) لذي الرمة يصف رواحل الزوق : أكتبه بالدعناء . الجمائل جمع جمالة وهي جماعة الإبل .

تقوب : تقشر . غربان جمع غراب وإراد به هنا رأس الورك من الناقة . الخطر :

أن يضرب البعير بقذبه على جانبيه يطرد الذباب ، وإنما تقشرت أوراك هذه الإبل لأنها

تأكل الرطب فتسلخ ثم تخطر بأذنابها فتضرب وركبها فيقشران . الشيرازيات ٨٠ و ،

شرح السيرافي ٤٠/٥ ط ، المسلسل ٧٩ ، المخصص ٢٣/٧ ، ١١٧/١٤ ، ابن يعيش

٧٦/٥ ، الديوان ٢٠٩

(٣) أسقيات : جمع سقاء وهو جلد السحلة أو الشاة يكون للماء وللبن .

(٤) للراعي الثميري . حقيل والشيرة : موضعان . المودات : الحديثات التاج التي تموذ بها

أولادها . المثال : التي تلوها أولادها وتسايرها لاشتدادها وقوتها ، وأصلها للإبل

فاستمارها للوحش . الكتاب ٢٠٠/٢ ، المخصص ١١٦/٥ ، ١١٨/١٤ ، المحكم ٢٤٢/٢ ،

ابن يعيش ٧٦/٥ ، اللسان : موذ ، تلا .

تَرَعَى أَنَاضِرَ مِنْ جَزِيرِزِ الْحَمَضِ (١)

وقالوا : آصال في جمع أصْل الذي هو جمع أصِيل .
ومن الناس من زعم أن آصالاً لا يمكن أن تكون جمع أصْل ، لأنَّ أفعالاً
من أبنية القليل ، وفُعْل من أبنية الكثير ، فلا يتصور جمع ما هو للكثير على
صيغة جمع القلة ، لأنَّ ذلك نقيض ما أريد بجمع الجمع من الكثير ، وزعم
أنَّ آصالاً جمع أصْل الذي هو بمعنى أصِيل ، واستدلَّ على ذلك بقوله :
٨٢٩ وخِمَارِ غَانِيَةٍ شَدَدَتْ بِرَأْسِهَا

أَصْلًا وَكَانَ مُنْشَرًّا بِشِمَالِهَا (٢)

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب من أنه جمع أصْل المفرد أحسن من أن
يجعل جمع جمع ، إلاَّ أنَّ ما التزم من أنَّ جمع الكثرة لا يجمع على صيغة
تكون لجمع القليل لأنَّ ذلك تناقض ، باطلٌ ، لأنَّ العرب قد جمعت بيوتاً
وعوداً ومواليً ، وهي جنوع كثرة ، جمع سلامة بالألف والتاء ، وجمع
السلامة للقليل .

ووجهه أن يوضع الجمع على قطعة ثم يتزل منزلة الواحد فيجمع .

ومن جَمَعَ جَمَعَ الجَمْعِ أصائل ، ألا ترى أنه جمع آصال ، وآصال
جمع أصْل على ما تقدّم ، وأصْل جمع أصِيل وكان أصله أَصْلُ فَقَابٍ ، على
أنَّه قد حكى يعقوب (٣) : أصيلة في معنى أصِيل ، فعلى ذلك يكون أصائل
جمعه ولا بدعى فيه قلب ولا أنَّه جَمَعَ جَمَعَ .

(١) لم ينسب لقائل وهو في وصف ابل . النفس : الدقيق المهزول من الحيوان ، وأراد به
هنا مَادِق من الثبت ولطف . الجزيز : مابز وقطع . الحمض : مالمح من النبات . الكتاب
٢٠٠/٢ ، المخصص ١١٨/١٤ .

(٢) لباحث بن صريم الشكري . الغانية : المرأة التي تستغني بجمالها عن الخلق . يقول : رب
امرأة فبرجت فبرزت من خلدها حاصرة الرأس لما استولى عليها من الخوف وهي لا تشمر
أني أمتها وحفظت على صيانة نفسها حتى لبست خمارها وأمنت مما كانت تخاف منه .
الحامسة ١٤٨/١ ، أبيات المعاني ٨٨٩ ، شرح الحامسة للرزوقي ٥٣٥ .

(٣) يريد به ابن السكيت ، وقد ترجمناه له .

هذا ما جمع من المجموع في الكلام ولا يقام عليه . وما عدا ذلك لا يجوز لأحد أن يستعمله إلا في ضرورة ، إلا أن يسمع من ذلك شيء يحفظ .
ومما جاء في الضرورة من جمع الجمع قوله :

٨٣٠ ترمي الفجاج والقيافي القصص
بأعينات لم يُخالطها قَدَى (١)

وقول الآخر :

٨٣١ قد جرت الطير أيامينا (٢)

وقول الآخر :

أشكوا إلى مولاي من مولائي
تربط بالحبل أكبر عاتي (٦٩٨)

وقول الآخر :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكيس الأبصار (٨٢٧)
ومثل ذلك كثير في الشعر ، إلا الجمع المتناهي فإنه لا يجوز جمعه لافي ضرورة ولا في غيرها ، إلا أن يجمع سلامة خاصة مثل : أيامنين .

• • •

هذا حكم جمع (٣) المجموع ما لم يكن أعجباً ، فإن كان أعجباً فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا ، إلا أنه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث

(١) أنشد الفراء والسيرائي ولم ينسب . أعيونات جمع أعين وهي جمع عين .
القدي : ما يسقط في العين أو في الشراب . القصي : جمع القصوى وهي البعيدة أو النائية .
شرح السيرائي ٤١/٥ و ، إعراب ثلاثين سورة ٦٨ ، المخصص ١٤ / ١١٨ ، المقرب ١٤٢ ، شواهد الشافية ١٥٥ .

(٢) أنشد ابن جني ولم ينسب . أيامنين جمل إيمان وهو جمع يمين . الخصائص ٢٣٦/٢ ،
السان : يمين .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

نحو سَبَّحَ وسَبَّاحَةٌ ، قوم يذرقون السفن أى يخرقونها ويأخذون مافيها (١) ،
إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو جَوْرَبَ وجَوَارِبَ
وكُرْفَحَ وكُرَافِيحَ ، وهو البقال .

وكذلك المنصوب يلزمه تاء التانيث نحو مهالِبَة ومناذِرَة ومسامِعة ، وكانّ
التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوضت من الياء في صياقِلَة ، إلاّ ما شذّ
فاستعمل بغير تاء ، وذلك : الدِيَاسِم والمَعَاوِل ، وهما قبيلان من العرب ،
والمعاوِل من الجهاضة من الأزد .

فأمّا قولهم : أناسِيَة في جمع إنسان فيحتمل أن يكون أصله أناسِي فتكون
الياء الأولى / عوضاً من ألف إنسان والياء الثانية بدلاً من النون ثم حذفت [٢٥٦ظ]
إحدى اليامين وأبدلت منها التاء ، ويحتمل أن تكون الأولى هي الياء المردودة
في تصغير أنسان حين قالوا : أنيسان .

• • •

فإن كان الاسم المجموع منقوصاً كان حكم جمعه كجمعه لو كان
الاسم غير منقوص نحو أخ وزنه فَعَلَّ فيجمع على أفعال ، قالوا : آخاء ،
قال الشاعر :

٨٣٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

وأى بني الآخاء تَنَبُّو مناسبُهُ (٢)

ونحو يَدٍ فإنّ وزنه فَعَلَّ فلذلك جمع كجمع فَعَلَّ من الصحيح فقالوا:
أيد .

إلاّ أن تكون فيه تاء التانيث فإنّه لا يُكسر منه إلاّ ما شذّ . والذي شذّ
من ذلك أمة وإماء وإموان وآم وبرّة (٣) وبرّى ولُغَة ولُغَى

(١) يبدو أن يخرقونها محرقة عن يخفرونها . والأخذ هنا النقل لا الرقة .

(٢) صدره : وجدتم بينكم دوننا إذ نسيتهم

وهو لبشر بن المهلب . الخصائص ٢٠١/١ ، ٣٣٨ ، المختصر ١٣ / ١٩٤ .

(٣) البرة : المفض أو السُلح وهو ما تلبيه المرأة في يدعا والجمع : برون .

وشَقَّةٌ وشِفَاءٌ وشاةٌ وشيَاءٌ ، بل بابه أن يجمع بالألف والتاء أو بالواو والنون نحو سَنَةٍ وسَنَوَاتٍ وسِنُونٍ وسِنِينَ ، ونكون الألف والتاء للقلة والواو والنون للكثرة .

• • •

وأما أسماء الأجناس فلا يخلو أن تكون فيها تاء التانيث أو لا تكون . فإن لم تكن فيها علامة تانيث فإنك إذا أردت الواحدة أدخلت على اسم الجنس تاء التانيث نحو نمر اسم الجنس ، وتقول في الواحدة : تَمَرَةٌ ، وليس نمر وأشباهه جمعاً لثمره بل هو اسم جنس كما ذكرناه ، والدليل على أنه مفرد تصغيرهم له على لفظه فتقول تَمِيرٌ ، ولو كان جمعاً لردّ إلى مفرده في التصغير ، ولذلك كان الباب فيه أن لا يجمع لأنّه جنس ، فإن جمع فبعد الذهاب به مذهب النوع .

وان كان في اسم الجنس علامة تانيث لم يجز إدخال التاء إذا أردت الواحدة لأنّه لا يجمع بين علامتي تانيث ، بل قد يكون الفارق بين الواحدة وبين الجنس الوصف ، وذلك نحو شُكَاعَى (١) وشُقَارَى (٢) وحُلَفَاءٌ وطُرَفَاءٌ ، تقول : هذه شُكَاعَى كثيرٌ (٣) ، إذا غنيت الجمع ، وهذه شُكَاعَى واحدة إذا غنيت الواحدة . وكذلك تفعل بسائر الباب .

فأمّا ما حكاه أبو بكر بن دريد (٤) : شُقَارَى وشُقَارَةٌ ، في الواحدة ، ولُصَيِّقَتِي (٥) ولُصَيِّقَاتٍ فلا ينبغي أن يعول عليه ، لأنّ أهل الضبط كسيبويه والخليل وأبي زيد وأعلام النحويين لا يعرفونه ، فإن صحّ فينبغي أن تقلد الألف زائدة لغير تانيث .

(١) الشكاعى : نبت دقيق .

(٢) الشقارَى : نبتة ذات زهيرة تحمد في المرعى .

(٣) ج ، د : كثيرة ، وهو تحريف ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٢ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، امام عصره في اللغة والأدب والأنساب . ولد بالبصرة وأخذ عن علمائها وتنقل في البلاد حتى انتهى إلى بغداد فأقام بها حتى وفاته عام ٣٢١ هـ . ترجمه ابن النديم ٩١ ، ابن خلكان ٤٤٨/٣ ، ياقوت ١٢٧/١٨ .

(٥) اللصيقى : عشبة .

باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر

يختلف التحويون في الضرائر الجائزة في الشعر . فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر مالا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُدّاً ، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز . فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره مالا يجوز في الكلام إلا بشرط أن يُضطرَّ إلى ذلك . وهذا هو الظاهر من كلام سيويه . وقد صرح به في أول باب من أبواب الإشتغال .

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يُضطرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جَوَّزوا له في الشعر ما لم يجر له في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد أُلِفَتْ فيه الضرائر ، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن / أخذ بمذهبه (١) . [٢٥٧ و] واستدل صاحب هذا المذهب بقول الشاعر :

فلا مِزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّتْها

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالُها (٧٢٩)

ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة الهمزة فيقول : أَبْقَلَتِ إِبْقَالُها . واستدل أيضاً بقول الآخر :

٨٣٣ رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْتَمِلٍ

طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادِ الْكَسِيلِ (٢)

(١) مانبه المصنف لسيويه هنا خلاف ما هو معروف عن مذهبه ومذهب الجمهور ومنهم ابن عصفور نفسه . وخالف ابن مالك فقال بالرأي الأول الذي نبه المصنف لسيويه . وانظر : الخزانة ١٩/١ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، الكتاب ١٣/١ . أوضح المالك : تحليل ودراسة ص ٢٣٠ (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) نسب للشاخ وهو لابن أخيه جبار بن جزء . المشعل : الجاد في أمره الماضي فيه . الكتاب ٩٠/١ ، معاني القرآن ٨٠/٢ ، الكامل ١٩٩/١ ، مجالس ثلث ١٢٦ ، ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، الخزانة ١٧٢/٢ ، ديوان الشاخ ١٠٩ .

ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد الكسل ، وقد كان يمكنه أن لايفصل بين المضاف والمضاف إليه بل يجعل طباخ مضافاً إلى ساعات وينصب زاد الكسل بطباخ .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله :

..... ولا أرض أبقل إبقالتها

فيحتمل أن يكون الذي اضطره إلى حذف التاء أنه ليس ممن لغته النقل ، فلو قال : أبقلت إبقالتها ، من غير نقل على لغته لاختل الوزن .

وأما قوله : طباخ ساعات الكرى زاد الكسيل

فالذي اضطره إلى الفصل أنه لو أضاف لكان متجاوزاً فيه ويجعل الساعات كأنها هي المطبوخة في المعنى ، إذ لا يضاف إلى الظرف حتى يتجاوز فيه . فإذا فصل كان الكلام حقيقة لامجازاً ، فلما أراد الحقيقة اضطر إلى الفصل . ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره مالا يجوز لغير الشاعر في كلامه ، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر ، فيجوز له مالا يجوز لغيره لذلك ، وهو مذهب الأخفش ، فكثيراً مايقول : جاء هذا على لغة الشعر ، أو يحمل على ذلك قوله تعالى : قواريراً ، قواريراً من فضة (١) ، في قراءة من قرأ بصرف الأول . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون التنوين في قوله : قواريراً ، بدلاً من حرف الإطلاق ، فكان في الأصل قواريرا ، وحرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع لإجراء له مجرى الشعر ، فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق ، فيكون مثل قوله تعالى : وتظنُّون بالله الظنونا (٢) ، وهؤلاء أضلُّونا السبيلا (٣)

(١) قراءة التنوين قراءة ابن كثير والكسائي والمدني وخلف وأبي بكر ، وقرأ الباقون بغير تنوين . النشر ٣٧٨/٢ ، سورة الانسان ١٥ - ١٦ . ويذكر أن بني أسد يصرفون كل منوع ولغتهم صرف قوارير .

(٢) الأحزاب ١٠ .

(٣) قال تعالى : ربنا هؤلاء أضلونا فأتهم عذاباً ضمناً من النار . الاعراف : ٣٨ ، وقال تعالى : انا اطعنا سادتنا وكرامنا فأضلونا السبيلا . الأحزاب : ٦٧ .

والصحيح ما بدأنا به . فإن جاء في خلاف موضع الإضرار فلا يقاس عليه
لشدوده وقلته .

وإن جاء في مواضع اضطرار فإنه ينقسم إلى مقبس وغير مقبس ، وسنبين
ذلك كله في موضعه إن شاء الله .

فالضرائر تنحصر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل .
والزيادة تنحصر في زيادة حرف أو زيادة حركة . فمن زيادة الحرف التنوين
المزيد في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قوله :

٨٣٤ قَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي (١)

فنون قواطن . ولحق قوله :

٨٣٥ فَأَنَّا أَحْيَيْرُ كَأَخِي السَّهْمِ
بَعْضُ بَعْضٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيْرًا (٢)

فصرف أحير . ونحو قوله :

٨٣٦ مِمَّنْ حَمَلْنِ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ
حُبِّكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَيَّبِلٍ (٣)

(١) قبله : والقاطنات البيت غير الريم

وهو من أرجوزة المعراج . ويريد بالقاطنات : حمام مكة . الريم : جمع رائم ، من
رام يريم إذا برح . الحمى : أصلها الحمام فحذف الألف فصار : الحمم ثم أبدل الميم
الثانية ياء فرارا من التضعيف فصار : الحمى . الكتاب ٨/١ ، الأصول ٧١٤/٢ ،
مقاييس اللغة ١٣١/١ ، الخصائص ١٣٥/٢ ، الإنصاف ٢٧٠ ، الميضي ١٨٥/٤ ،
الفرائر ٦١ ، الديوان ٥٩ .

(٢) لأمية بن أبي الصلت . وأراد بالأحير أحمر ثمود الذي عقر ذاقة صالح . وقوله : كأخي
السهم أي مثل السهم . وفي ج ، ر ، أغيرا ، وهو تحريف . شرح السيرافي ٢٠٣/١ ،
الميضي ٣٧٧/٤ ، الديوان ٣٥ (بيروت) .

(٣) لأبي كبير الهذلي يصف تأبط شرا وكان ابنا لزوجه . حبك النطاق : مشتدة ، الواحدة
حباك من حبكت الشيء إذا شدته بأحكام . المهبل : الثقيل . يريد أنها حملت به وهي
خائفة عاقدة ثيابها للهرب فشب غير مثقل . الكتاب ٥٥/١ ، المغني ٧٦٤ ، ديوان الهذليين

. ٩٢ / ٢

فتونّ عواقد . وذلك جائز عندنا في كل مالا ينصرف إلا فيما آخره ألف
فإنّه لا ينصرف ، لأنّه لا فائدة في صرفه ، وذلك أنّ صرف مالا ينصرف إمّا
أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة . فزيادة الحرف نحو ماتقدّم ، والذي
يجيء منه لأجل حركة نحو قوله :

٨٣٧ إذا ماغزّوا بالجيشِ حلقَ فوقهم

عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ (١)

أفصرف عصائب لأنّ القافية مخفوضة ، فلو صرفنا ما في آخره ألف [٢٥٧ظ]
لم يكن في صرفه فائدة ، لأنّه مستوي الرفع والنصب والخفض ، ولأنّه إذا
زبد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما يزيد .

وزعم أهل الكوفة أنّه لا يجوز في الضرورة صرف أفعَلُ مِن (٢) .
وذلك أنّ التنوين عندهم إنّما حذف منه لأجل «مين» فلا يمكن أن يجتمع
معهما كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة . وصرفه عندنا جائز ، لأنّ الذي
منعه من الصرف إنّما هو وزن الفعل والصفة كأحمر ، بدليل صرف
خيرٌ منك وشرٌ منك ، وإن كانت مِينٌ باقية فيه ، لزوال الوزن .

ومن زيادة الحرف أيضاً التنوين الذي يلحق المنادى في الضرورة نحوقوله :
٨٣٨ سلامُ الله يامطرُ عليها

البيت (٢)

وقول الآخر وهو مهلهل :

(١) للناطقة الذبياني ويريد بعصائب الطير الجوارح لأنها تأكل من يقتله هذا الجيش . أبيات

المعاني ٢٨٣ ، مقاييس اللغة ٢ / ٩٩ ، شرح السيرافي ٢٠٣ / ١ ، الديوان ٥٧ .

(٢) الإنصاف : مسألة ٦٩ .

(٣) عجزه : وليس عليك يامطر السلام

وهو للأخوص الانصاري يخاطب مطراً سلفه حيث كان دميماً وكانت زوجته جميلة .

الكتاب ٣١٣ / ١ ، المقتضب ٢١٤ / ٤ ، ٢٢٤ ، مجالس ثعلب ٩٢ ، ٥٤٢ ، الأصول

٢٧٢ / ١ ، أمالي الزجاجي ٥٣ ، التوجيه لرماني ٤٠ ، المحتجب ٩٣ / ٢ ، العيني

١٠٨ / ١ ، الخزائن ٢٩٤ / ١ .

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
 يَاعَدِي لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي (٥٠٠)
 وقد تقدّم الخلاف في ذلك بين سيويه وأبي عمرو .
 ومن زيادة الحروف أيضاً الحروف التي تلحق القوافي المطلقة نحو قوله :
 أَقْلَى اللُّومَ عَاذِلَ وَالْإِعْتَابَا
 (١٣)

وقول جرير :
 ٨٣٩ مَن كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ
 سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ (١)
 وقول امرئ القيس :

... ..
 ... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَّمَلِ (١٦٢)
 وكذلك التنوين المبدل منها نحو: العتَابَا والخِيَامُ وَفَحَوَّمَلِ . إلا أن التنوين
 إنما يبدل منها في الوصل خاصة نحو قوله :

... ..
 (٨٣٩) أَيْتَهَا الْخِيَامُ
 بِنَقْصِي مَن تَجَبُّهُ عَزِيزُ
 عَلَيَّ وَمَن زِيَارَتُهُ لِمَامُ
 وَمَن أَمْسَى وَأَصْبَحُ لَا أَرَاهُ
 وَيَطْرُقُنِي إِذَا هَجَعَ النَّيَامُ

(١) فو طلوح : موضع . والنيام : البيوت ، قال أبو عبيدة : والهوارج أيضا خيام . الكتاب
 ٢٩٨/٢ ، مجاز القرآن ٢٤٦/٢ ، الأصول ٣٢٧/٢ ، جبهة اللغة ١٧١/٢ ،
 المتصف ٢٢٤/١ ، معجم البلدان ٥٤٤/٣ ، الديوان ٤٠٨ .

فأما حروف الإطلاق التي هي الياء والواو والألف فإنها تثبت وصلاً ووقفاً ، وقد أحكم ذلك في كتاب الوقف .

فأما صرف مالا ينصرف وتنوين المنادى فمن باب ردّ الفرع إلى الأصل لأنّ الأصل في المنادى والاسم الذي لا ينصرف أن يكونا منونين .

وأما لحاق حرف الإطلاق فلتبين الإعراب والترتم الذي يكون في الشعر ، فهو مشبه بالحروف التي تلحق في الوقف لبيان الحركة .

ومن زيادة الحرف أيضاً ثبات الحروف التي تلحق لبيان الحركة في الوصل .

وبابه أن تلحق إلّا في الوقف تشبيهاً للوقف بالوصل نحو قوله :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفسونسي

حُميداً قد تذرّيتُ السناما (١٩٢)

وقول الآخر :

٨٤٠ فكيف أنا وانتحالي القوافي

بعد المشيب كفى ذاك عارا (١)

فأثبت ألف أنا في الوصل . وبابها الحذف . ونحو قوله أيضاً :

بأمرجهاءُ بحمارٍ ناجية (٥١٧)

فأثبت الهاء في الوصل ، وإنّما بابها أن تلحق في الوقف أيضاً .

فإن قيل : فإذا كان ذلك من الضرائر فكيف جاز لمن قرأ : وأنا أعلم بما

أخفيتُم (٢) . وأمثاله بإثبات الألف ؟ فالجواب : إنّ ذلك جائر على

نية الوقف فتقصر زمن الوقف بوجه وصل . وعلى هذا ينبغي أن يُحمل

كتابيةً اتى (٣) . وأمثاله .

ومن زيادة الحرف أيضاً قطع ألف الوصل في الحشو تشبيهاً لها في ذلك

(١) للأعشى . ورواية الديوان : فما أنا أم ما انتحال القواف

وعليها لاشاهد فيه . وهو يدلّغ عن نفسه مايتهم به عند المنروح من أنه يسطر على شعر

غيره فيتحله . الكامل ٣٧/٢ ، الأصول ٧١٠/٢ ، التهذيب ٦٥/٥ ، شرح المازوني

٧٠٩ ، ابن يعيش ٤٥/٥ ، الديوان ٥٣ .

(٢) المتحفة : ١ ، وقراءة مد الألف هي قراءة نافع وأبي جعفر . الاتعاف ٢٥٦ .

(٣) الحاقة : ١٩ - ٢٠ .

الموضع بكونها مبتدأة. وأكثر ما يكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات / [٢٥٨ و]
لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام نحو قوله :

٨٤١ ولا يبادرُ بالعشاء وليدنا

القدرُ ينزلُها بغيرِ جِعالِ (١)

وقول الآخر :

٨٤٢ لَتَسْمَعُنَّ سريعا في دياركم

اللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عثمانِ (٢)

فقطع ألف الوصل في القدر وفي الله .

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطع ،
إلاَّ أنَّها حذفت تخفيفاً . واستدلَّ على ذلك بكثرة وجودها في أوائل
الأنصاف . وقد تقدَّم الردُّ عليه في موضعه .

ومما يبيِّن أنَّ قطعها في أوائل الأنصاف ليس بخاص مع لام التعريف قوله :
لانسبَ اليومَ ولا خُلَّةُ

إنسَعَ الخرقُ على الراقِعِ (١٥٦)

فقطع ألف اتسع لمَّا جاءت في أول النصف الثاني .

وقد تقطع في حشو البيت وذلك قليل جداً نحو قوله ، وهو قيسُ بن الخطيم :

٨٤٣ إذا جاوزَ الإثنينِ سرُّ فإِنَّهُ

يبَثِّ وتكثيرِ الوُشاةِ قَمَمِينُ (٣)

بقطع همزة اثنين .

(١) نسب ابن عصفور في الضرائر للبد كذا نقل أليقداني . الجعال : الخرقه ينزل بها القدر .

يصف ولدانهم بحسن الأدب . الكتاب ٢/ ٢٧٤ ، الكامل ٣/ ٧٥ ، الأصول ٢/ ٧٠٣ ،

ابن يعيش ٩/ ١٣٨ ، شواهد الشافية ١٨٧ .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء عثمان بن عفان . ورواية الديوان والعقد : وشيكا .

ديارهم . العقد الفريد ٣/ ٧٨ ، اللسان : وشك ، شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٣٣٩ .

(٣) مطلع قصيدة لقيس بن الخطيم ، ونسب في الكامل لحميل بثينة . ورواية الديوان : بنشر

وتكثير الحديث . النوار ٢٠٤ ، الكامل ٢/ ٣١٣ ، سر الصناعة ٣٠٤ (١٦ من) ،

شرح شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٢٨ .

ومن زيادة الحرف أيضاً تشديد الآخر في الوصل . وبابه أن يكون في الوقف كما تقدّم نحو قوله :

٨٤٤ بيازِلِ وَجَناءَ أَوْ عَيْهَلْ* (١)

فشدّ دالّلام من عَيْهَلِ مع وصل اللام بحرف الإطلاق . وكذلك قول الآخر :
في عامِنّا ذا بَعْدَما أَخَصَبّا (٧٥٥)

تشبيهاً للوصل بالوقف .

وجميع هذه الزيادات التي ذكرنا مقيس في الشعر . وأما الزيادة غير المقيسة فزيادة نون مشددة بعد الآخر تشبيهاً أيضاً بالتشديد الذي يكون في الوقف ، إلا أن الزيادة التي تكون في الوقف واحدة وهنا زيادتان ، فلذلك بعد التشبيه ولم يقس ، نحو قوله :

٨٤٥ قُطُنَّةٌ مِنْ جَيْدِ الْقُطُنْ* (٢)

يريد : القطن .

وقد يلتزمون فتح ما قبل هذه النون نحو قوله :

٨٤٦ أَحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الْوَشْحَنْ* .

وموضع الإزارِ والقَفْ* — (٣)

(١) منظور بن مرثد الأسدي . الوجناء : الناقة الشديدة . العيهل : الطويلة . وقوله : بيازِلِ ، متعلق بقوله في البيت السابق : نزل وجد الهائم . الكتاب ٢/٢٨٢ ، النوادر ٥٣ ، الأصول ٢/٧٠٨ ، الخصائص ٢/٣٥٩ ، المنصف ١/١١ ، المحكم ١/٦٥ ، ابن الشجري ٢/٢٦ ، الخزائن ٢/٥٥١ .

(٢) نسب في اللسان (قطن) لقارب بن سالم أو لدعبل بن قريع . ورواية ابن السكيت قطنة من أعظم القطن . وفي المخصص : من أبيض ، قال : هو القطن والقطن والقطن ، الواحدة قطنة وقطنة . ١٠٩ . وروى قبله في الجمهرة واللسان : كأن مجرى دمعها المستن . وانظر اصلاح المنطق ١٧٠ ، جبهة اللغة ٣/٣٥٠ ، السيرافي ١/٢٠٧ ، المخصص ٤/٦٩ ، المتع ١٢٦ .

(٣) قبله : وأنت يا بني فاعلم أنني

ورواية ابن كيسان : مقد . ونسب في اللسان لدعبل بن قريع . تلقيب الفواقي ٦٣ ، شرح السيرافي ١/٢٠٧ ، اصلاح الخلل ٧٨ ظ ، اللسان : قفن ، وشح .

يريد الوشح والقفا فحذف ألف القفا لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالنون الشديدة التي تلحق الفعل المضارع .

وكذلك أيضاً زيادة حرف مدّ ولين قبل الآخر في جمع الرباعي تشبيهاً له بجمع الخماسي ، فتقول في جمع درهم دراهيم ، قال الشاعر :

٨٤٧ تنفسي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ
تنفسي الدراهم نقادُ الصياريفِ (١)

فزاد في الدراهم والصياريف وهما جمع درهم وصريف .
ومن ذلك زيادة حرف مدّ ولين إشباعاً للحركة . فمما جاء من ذلك في الباء :

بُحْبِكَ قلبي ما حبيبتُ فلان أُمْتُ
بُحْبِكَ عظمٌ في الثرابِ تَريبُ (٢٤)
أراد تَريباً .

ومما جاء من ذلك في الألف قوله :
أعوذُ بالله من العَقْرابِ
الشائلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ (٢٣)
ومما جاء من ذلك في الواو قوله :

.....
مِنْ حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ (٢٢)
ومن الزيادة ما اختلف في جوازه في الضرورة وهو مدّ المقصور . فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أصلاً لأنه لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس ، لأنه ليس فيه رجوع الى أصل ولا تشبيه غير جائز بجائز .

(١) للفرزدق يصف ناقته . النقاد : مصدر فقد وهو أن يميز جيد الدراهم من رديئها . الهاجرة : الظهيرة . وصف ناقته بسرعة البر . الكتاب ١ / ١٠ ، المقتضب ٢ / ٢٥٨ ، الكامل ٢٥٣ / ١ ، جوهرة اللغة ٢ / ٣٥٦ ، الأصول ٢ / ٣٨١ ، الخصائص ٢ / ٣١٥ ، ابن الشجري ١ / ١٤٢ ، الخزانة ٢ / ٢٥٥ ، الديوان ٥٧٠ .

ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز ، وهو مذهب الفراء أيضاً (١) إلا أن الفراء لم يَجْزِهِ إلا بشرط أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصره نحو رَحَى مثلاً ، فإن كان له ما يوجب قصره لم يَجْزِ مدّه عنده نحو سَكْرَى ، فإنّه لا يجوز / لأنّه مؤنث سكران ، وفعلّى فعْلان لا يكون إلا [٢٥٨ظ] مقصوراً .

وكلّ ذلك عندنا فاسد .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٨٤٨ سَيُغْنِينِي الذي أغناكَ عَنِّي

فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ (٢)

فمدّ الغني ضدّ الفقر ، وهو مقصور . وكذلك قول الآخر .

٨٤٩ قد علِمْتَ أُخْتُ بني السِّعْلَامِ

وعِلِمْتَ ذاك مع الجَوَامِ (٣)

أَنْ نِعْمَ مأكولاً على الخَوَامِ

بالكَ من تمرٍ ومن شِيشامٍ

يَتَشَبُّ في المِسْعَلِ واللّهَامِ

فمد السِعْلَى والجَوَى واللّهَى وهي مقصورات .

(١) ووافقتهم الأخش وابن ولاد وابن خروف . الكامل ٢١٦/١ ، المقصور والمنود لابن ولاد ١٣١ ، الموشح ٩٢ ، المخصص ١١١/١٥ الانصاف : مسألة ١٠٩ ، التصريح ٢٩٣/٢ .

(٢) لم ينسب أحد من استشهدوا به . ورواية الزجاج : غناء ، بفتح الغين ، ولا ضرورة فيه . المقصور والمنود لابن ولاد ١٣١ ، شرح السيرافي ٢٢١/١ ، المخصص ٢٧٦/١٢ ، ١٥ / ١٢٦ ، العيني ٤ / ٥١٣ ، التوضيح ٢ / ٢١٥ .

(٣) لم ينسب لقائل . السعلاء هي السعلاة والسمل أي النول . الجوى : الحزن . الخوام : الجوع . الشيشام : الشيس ، وهو من التمر مالم يشتد نواه ، ينشب : يعلق ، المسعل : موضع السعال من الحلق ، اللّهَى : واحدة لهُاة وهي اللّحة المشرفة على الحلق . الخصائص ٢٣١/٢ ، ٣١٨ ، شرح السيرافي ٢٢٢/١ ، المخصص ١٦/١٦ ، ١٥٧/١١ ، ١٣١/١١ ، ١٥٢/١٥ ، المحكم ٢ / ٣٥٣ ، العيني ٤ / ٥٠٧ .

وفي الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلاحجة فيه . فأما قوله :

.....
فلا فقرٌ بدومٌ ولا غِناءُ
فيحتمل أن يكون الغنى في الأصل ممدوداً مصدراً لغائى كأنه قال :
فلا افتقارُ شخصٍ لشخصٍ بدومٌ ولا استغناءُ شخصٍ عن شخصٍ بدومٍ
أيضاً ، فيكون هذا مصدراً لغائى الذي تدخل عليه التاء فيقال : تغائى ،
قال الشاعر :

٨٥٠ كِلانا غِنَىٌّ عن أخيه حَيَاتُهُ

ونحنُ إذا مِننا أشدَّ تغانياً (١)
ومن زيادة الحرف زيادتهم الألف واللام في الأسم العلم نحو قوله :
بعداً أمَّ العَمِروِ من أسيرِها

..... البيت (٦٦٥)

وقول الآخر :

أما ودماهِ لا تَزالُ مُراقَّةً
على قُنَّةِ العُزَّى وبالنسْرِ عَنَدَما (١٥)
ومنها زيادة الكاف في نحو قوله تعالى : ليس كمثله شيء (٢) . ألا ترى
أنَّ المعنى ليس مثله شيء ، ولو كانت الكاف غير زائدة لكان في ذلك مثل
الله تعالى .

وإنما جعل ذلك من الضرائر لقلَّة مجيئه في الكلام ، بل بابهُ الشعر .
وعلى مثل ذلك ينبغي عندي أن يُحمل قوله :

فصَيِّروا مثلَ كعصفٍ ما كَوَلْ (٣٣٩)

(١) من أبيات أفنديها المبرد لعبد الله بن معاوية من آل أبي طالب يخاطب بها أحد أبناء عمه
من آل العباس ، ونسب لغيره أيضاً . الكامل ٢١٢/١ ، أمالي القائل ٧٣/٢ ، المغنى
١٢٤ ، اللسان : غنى ، شواهد المغنى ١٨٩ .

(٢) الشورى : ١١ . وليس هذا من الضرائر كما ذكر المصنف .

يريد مثل عصف مأكول.

فإن قلت : فهلا جعلت الكاف غير زائدة في قوله تعالى : ليس كذلك شيء^١. على أن تكون « مثل » يريد بها ما أضيفت إليه إذ العرب تقول : مثلك يفعل كذا، تريد : أنت تفعل كذا، ومثله قوله :
٨٥١ مِثْلِي لَا يُحْسِنُ قَوْلًا فَعَفَعَنِي

والشاةُ لا تَمْشِي مَعَ الْهَمْلِجِ (١)

يريد : أنا لا أحسن قولاً فعفعني، فكأنه قال : ليس كه شيء^٢، أي ليس كالله شيء.

والجواب : إن العرب لا تقول : مثلك يفعل كذا، وهي تعني : أنت تفعل كذا إلا على طريقة إقامة الحجة على المخاطب، كأنه قال : مثلك يفعل كذا فافعله فلو حملت الآية عليه لأدعى ذلك إلى إثبات مثل لله تعالى. ومنها إثباتهم ضمير النصب في العامل الأول في باب الأعمال إذا عملت الثاني تشبيهاً بالرفوع، نحو قوله :

عَلِّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ (٤٤١)

ومنها زيادة مَنْ في مذهب أهل الكوفة نحو قوله :

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حُرْمَتِ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ (٧٨٢)

وقوله :

أَلْ زَبِيرُ مَنَامُ الْمَجْدُ قَدْ عَلِمَتْ

ذَلِكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثَرُونَ مَنْ عَدَدَا (٧٨١)

(١) لم يعرف قاتله . الهملج : من أسماء الذئب . تمشي : من مشيت الماشية وأمشت إذا كثرت . القفصة : زجر الغنم . والراجز طلبت منه امرأته أن يبيع إبله ويشترى غنماً فقال لها : لا أحسن رعي الغنم وأنها عرضة لخطر الذئب فهي لا تزيد ولا تنسى معها . جمهرة اللغة ٢ / ١١١ ، ١٥٩ ، الاتباع لأبي الطيب ١٠٩ ، أمالي القاضي ٢ / ١١٨ ، شرح مشكلات الماسة ٢٦٣ ، المختص ٨ / ١٠ ، ٣٨ / ١٤ ، المحكم ٦ / ٢٨١ ، اللسان : مشي ، البيان للأبنازي ٢ / ٣١٣ .

وقد تقدم توجيه البيتین علی غیر الزیادة فی باب من .
ومن الزیادة دخول النون الخفیفة فی غیر الأماكن الّتی ینبغی أن تدخل
فیها ، وقد حُصرت فی بابها . فمن ذلك قوله :

٨٥٢ رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمِ
تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن زیادة الحركة تحريك العين الساكنة إتباعاً لما قبلها فی الشعر نحو
قول الشاعر : /

٨٥٣ إِذَا تَجَاوَبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ
ضَرْباً أَلِیماً بِسَبِّ يَلْعَجُ الْجِلْدَا (٢)
یرید : الجِلْدَة ، فأنبع . ومنه قول الآخر :

٨٥٤ وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ
مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْحَقِّقِ (٣)
یرید : الحَقِّقِ ، فأنبع . ومنه قول زهير :

(١) من آیات الخدیمة الأبرص یصف فیها مریة أسرى بها أو انقطاعاً عرض له من جيشه فی
بعض منازیه فكان ربیته لهم ولم یكل ذلك إلى أحد أخذاً بالحزم . الکتاب ١٥٣/٢ ،
المقتضب ١٥/٣ ، اللامات ١١٥ ، ابن الشجري ٢٤٣/٢ ، تاریخ الطبری ٧٥١ (ط أوربا)
السان : شمل ، الخزانة ٥٦٧/٤ .

(٢) من قصیدة لعبد مناف بن ربح الهذلي . والضمیر فی قامتا یمود علی أعني الشاعر . السب :
الجلد اندبوغ یتخذ منه النعال . النوح : جمع نائحة . لجه : آله . یرید أنهما تحزنان
علیه وتضربان خدودهما ضرباً ألیماً حزناً علیه وتفجعا . النوار ٣٠ ، الکامل ١٦١/٢ ،
الأصول ٧٠٦/٢ ، المنصف ٣٠٨/٢ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المقایس ٢٥٤/٥ ، المخصص
٨١/١ ، ٦٠/٤ ، الاقتضاب ٢٧٦ ، الخزانة ١٧٤/٣ ، دیوان الهذليين ٣٨/٢ .

(٣) لرؤبة یصف طریقاً متوحشاً لیس فیها ما یهدی السالك . المخترق : اسم مکان من الاختراق .
الاعلام : الجبال الّتی یهتدی بها . الخفق : مصدر خفق السراب خفقاً وخفقاناً أي تحرك .
المقایس ١٧٢/٢ ، المغنی ٣٧٨ ، ٤٠٠ ، التصريح ٣٧/١ ، شواهد المغنی ٢٥٩ ،
الخزانة ٣٨ / ١ ، الديوان ١٠٦ .

٨٥٥ ثم استمروا وقالوا إن مشربكم

ماء بشرقي سلمى فيد أوركك (١)

يريد : ركأ. قال الأصمعي : سألت أعرابياً بجنّبات فيد هل تعرف رككأ ؟ فقال : لا ولكنه كان هنا ماء يسمى ركأ فذهب. فعلت أن

زهراً اضطرّ فتحرك (٢). ووجه جواز هذا التحريك التشبيه بالتحريك الذي يكون في الكلام إذا نقلت (٣) نحو قول الشاعر :

أنا ابنُ مَؤَيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ (٢٥)

يريد : النَّقْرُ، فنقل. ومثل ما تقدّم في الضرورة قول زهير أيضاً :

٨٥٦ حتى استغاثَ بسَيِّ فز غَيَطَلَّة

خافَ العيونَ فلم يُنظرْ بهِ الحَشَكُ (٤)

يريد : الحَشَكُ، فحرك ضرورة، والحَشَكُ ابتلاء الضرع باللبن واحتفاله، مصدر حَشَكَ يحشكُ.

ومن زيادة الحركة فك المدغم الذي كان الأول من المثليين فيه غير متحرك نحو قول الشاعر :

(١) فيد : ماء ، وقيل موضع بالبادية قريب من أجأ وسلمى . ركك وأصله رك : محلة من سلمى أحد جبل طي . والمعنى أنهم استقاموا واجتمعت كلمتهم فساروا . النوادر ٣٠ ، الشعر والشعراء ١٥٢ ، المقتضب ٢٠٠/١ ، الأصول ٦٧٣/٢ ، النصف ٣٠٩/٢ ، الموشح ٤٨ ، معجم البلدان ٢٧٩/٤ ، الخصائص ٣٣٤/٢ ، الديوان ١٦٧ .

(٢) المقتضب ٢٠٠/١ ، الكامل ١٦١/٢ ، النصف ٣٠٩/٢ .

(٣) ج ، ر : انقلب ، وهو تحريف .

(٤) من قصيدة الشاعر السابق . والرواية : كما استغاث . السي : اللبن يكون في الحراف الأخلاف قبل نزول الدرة . الفز : ولد البقرة . الفيطلة : البقرة الوحشية . يصف قطاة طاردها صقر فاستغاثت بماء ضحل ، فيشبهها بولد البقرة الذي يكتفي بالليل من اللبن قبل أن يدر ضرع أمه وذلك خوفاً من أن يراه الناس . أساء الوحوش ١٥ ، اصلاح المنطق ٢٩ ، الشعر والشعراء ١٤٥ ، أبيات الأمازي ٣٠٩ ، الخصائص ٣٣٤/٢ ، المخصص ٣٩/٧ ، المحكم ٢١/٢ ، الديوان ١٧٧ .

٨٥٧ الحمد لله العليّ الأجل (١)

يريد : الأجل . وقوله :

٨٥٨ يشكو الوجسى من أظلل وأظلل (٢)

يريد : من أظلل . وقول الآخر :

٨٥٩ مهلاً أعاذلُ قد جرّبت من خلقي
أنتي أجود لأقوام وإن ضنّيتوا (٣)

يريد : ضنّوا . وإنّما جاز ذلك لأنّه مما يردّ فيه اللفظ إلى أصله .

ومن زيادة الحركة أيضاً إجراء المعتل مجرى الصحيح فلا تستقل الحركة فيه ويحكم له بحكمه لو كان آخره حرفاً صحيحاً فتقول في يغزو : يغزو ، بضم الواو ، وفي يرمي : يرمي ، بضم الياء ، وعلى ذلك جاء قوله :
ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (٣٤٣)

فأثبت الياء في يأتيك . وقوله :

هجوت زبّان ثمّ جرّيت معتذراً

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدّع (٥٧٠)

فأثبت الواو في قوله : لم تهجو . ولا يجوز على هذا إثبات الألف في يخشى في الجزم لأنّه لا يمكن تحريكها .

(١) لأبي النجم المجلي . المقتضب ١/١٤١ ، الخصائص ٣/٨٧ ، ٩٣ ، المنصف ١/٣٣٩ ،

الطرائف الأدبية ٥٧ ، شواهد الشافية ١٩١ ، الخزانة ١/٤٠١ . المتع ٦٤٩ .

(٢) لأبي النجم المجلي من أرجوزة الشاهد السابق . الوجسى : الحفاء ، الأظلل : باطن الخف .
يريد أن هذا البعير حمل عليه حتى اشتكى خفه . الكتاب ٢/١٦١ ، المقتضب ١/٢٥٢ ،

المنصف ١/٣٣٩ ، شواهد الشافية ٤٩١ ، الديوان ٤٧ . المتع ٦٥٠ .

(٣) لقنص بن أم صاحب (أبوى) الكتاب ١/١١١ ، ٢/١٦١ ، النوادر ٤٤ ، المقتضب

١/١٤٢ ، الأصول ٢/٦٩٩ ، اصلاح المنطق ٢١١ ، المنصف ١/٣٣٩ ، المخصص

١٥/٥٨ ، المحكم ٢/٣٨٧ ، شواهد الشافية ٤٩٠ .

ومن الناس من زعم أن المحذوف من يأتيك وبهجو الضمة المقدرة في حرف العلة لا الملقوظ بها ، وأجاز إثبات الألف في لم يخش ، واستدل على ذلك بقراءة حمزة ، لا تخَفْ دَرَكًا ولا تخشَى (١). فأثبت الألف في تخشى وهو معطوف على لاتخف المجزوم . والصحيح ما ذكرناه أولا ، وقد تقدم توجيه هذه القراءة في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية .

وكذلك أيضا استدل بقول الشاعر :

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

ولا تَرْتَدَّهَا ولا تَمَلِّقْ (٥٧١)

فأثبت الألف في ترضأها ، وهو مجزوم .

وذلك لاحتمال أن يكون في موضع رفع عطف على ما بعد الفاء لأن ما بعد الفاء الواقعة جواباً بجوز في الفعل المعطوف عليه الرفع على اللفظ والجزم على الموضع فتقول : إنْ يَقُمْ زيدٌ فسيقومُ بكرٌ ويخرجُ عمروٌ ، يرفع يخرج وجزمه ونصبه .

ومن اجراء المعتل مجرى الصحيح قول الشاعر :

٨٦٠ أَيْبْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَات

بِهِنَّ مَلُوبٌ كَدِيمُ الْعَبِيْطِ (٢)

/ وكان الوجه أن يقول : معاري ، على ما يبين في بابه . وقول الآخر : [٢٥٩ ظ]

(١) سورة طه : ٧٧ وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، ٢/١٨٨ .

(٢) المنخل الهذلي . المعاري : جمع معرى وهو الفرائس . الملوب : المخلوط بالملاب ، وهو

الزعفران . المباط : جمع عيبط وعبيطة وهو ما نحر من الابل لغير علة . شبه لون الفرائس

في حرته بالدم الطري . الكتاب ٢/٥٨ ، الشعر والشعراء ٤٦ ، الأصول ٢/٧٠٢ ،

المنصف ٢/٦٧ ، الخصائص ١/٣٣٤ ، ٣/٦١ ، جمهرة الأشعار ١١٩ ، المحكم

١/٣٤٧ ، ٢/١٦٧ ، اللسان : عبط ، ديوان الهذليين ٢/٢٠ .

٨٦١ فيوماً يُجَارِينِ الهَوَى غَيْرَ ماضٍ
ويوماً تَرَى فِيهِنَّ غولاً تَقُولُ (١)

وكان القياس أن يقول : غير ماضٍ ، بحذف الياء . وقول الآخر :

٨٦٢ قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَلِّيَا
لما رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا (٢)

وكان القياس أن يقول : يُعَلِّلُ . وقال الفرزدق :

٨٦٣ فلو كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مولى هَجَوْتُهُ
ولكنَّ عَبْدَ اللَّهِ مولى مَوَالِيَا (٣)

وكان القياس : موال . وقول الآخر :

٨٦٤ ما إِنِّ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي

كجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحَرَاءِ (٤)

وفيه ضرورتان : إجراء المعتل مجرى الصحيح و صرف ما لا يتصرف . وقول الآخر :

(١) لجرير - رواية الديوان : غير ماضيا ، ولا شاهد فيها . ورواية المازني : ليس ماضياً ، ولا فيها أيضاً . والمعنى أن هؤلاء النسوة تارة يوافينه وتارة يهجرنه . الكتاب ٥٩/١ ، المقتضب ١٤٤/١ ، ٣٥٤/٣ ، النوادر ٢٠٣ ، الأصول ٧٠٠/٢ ، الحجة ٢٤٤/١ ، الخصائص ١٥٩/٣ ، المنصف ٨٠/٢ ، الفصل ٣٨٦ ، ابن الشجري ٨٦/١ ، الديوان ٣٦٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . يعلي : اسم شخص . المقلولي : الذي يتسلل على الفرائض حزناً . الخلق من الثياب : البالي . وأراد رثانة الحياة ودماثة الخلقة . الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ١٤٢/١ ، الأصول ٧٠١/٢ ، الخصائص ٦/١ ، المنصف ٦٨/٢ ، المحكم ١٥٦/٢ ، العيني ٣٥٩/٤ ، التوضيح ١٦٢/٢ ، الدرر اللوامع ١١/١ ، المتع ٥٥٧ .

(٣) قوله في هجاء عبدالله بن اسحاق الحضرمي وكان يتبع أخطاء الشاعر ويلحنه . الكتاب ٥٩/٢ ، الشعر والشعراء ٨٩ ، المقتضب ١٤٣/١ ، الأصول ٧٠٢/٢ ، الموضح ١٥٠ ، المحكم ١٦٨/٢ ، العيني ٣٧٥/٤ ، الخزائن ١١٤/١ ، الدرر اللوامع ١٠/١ .

(٤) لم ينسب لقائل . ان زائدة مؤكدة للفني . مدني : عمري . ونقل الرضى وابن جني أن تحريك ياء يرمي بالضم وكذلك واو يقزرو لغة قوم من العرب وليس ضرورة كما قرر الشارح هنا . أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموضح ١٤٩ ، الفصل ٣٨٦ ، شواهد الشافية ٤٠٣ ، الخزائن ٥٣٦/٣ ، المنصف ٨١/٢ .

٨٦٥ سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائيا (١)

وفيه ثلاث ضرائر : إحداها جمع فعال على فاعل وليس ذلك بقياس .
والأخرى : إجراء المعتل مجرى الصحيح ، ولولا ذلك لقال : سماء .
والأخرى : لأنه لم يحوِّله وقياس مثله أن يحوّل إلى فعّالتي ويبدل الهمزة
ياء فيقال : سمّايا ، كما يقال خطّابا في جمع خطيبة . وسنبيّن ذلك في
التصريف إن شاء الله تعالى .

• • •

وأما الحذف فينقسم قسمين : قسم اختلف في جوازه ، وقسم اتفق
على جوازه . والمختلف في جوازه منع الصرف مما ينصرف .
فمذهب أهل الكوفة إجازته (٢) . واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :
٨٦٦ فما كان حصنٌ ولا حابسٌ*

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ (٣)

ويقول الآخر :

٨٦٧ وقائلةٍ ما بالُ دوسرَ بعدنا

صحا قلبه عن آلِ ليلى وعن هندِ (٤)

(١) صدره : له مارأت عين البصر وفوقه

وهو لامية بن أبي الصلت من قصيدة في توحيد الله . والبصير في فوقه يعود على مارأت عين
البصير . الكتاب ٥٩/٢ ، المقضب ١٤٤/١ ، الأصول ٧٠٢/٢ ، الحجة ٢٠٧/١ ،
الخصائص ١/١ : ٣٢٣ ، ٢/٢ : ٣٤٨ ، النصف ٦٨/٢ ، التمام ٢١٥ ، الخزائن ١١٩/١ ،
الديوان ٧٠ .

(٢) وواقعهم الأنغش والفارسي راين برهان والأنباري وجماعة من المتأخرين منهم ابن مالك
وابن هشام . الموشح ٩٢ ، الانصاف : مسألة ٧٠ ، التصريح ١٢٨/٢ ، الخزائن ٧١/١ .

(٣) للعباس بن مرداس السلمي من أبيات قالها حين قسم الرسول (ص) غنائم حنين بين المؤلفّة
قلوبهم فأعطاهم أكثر مما أعطى العباس وهو صاحب . ورواية المبرد : شيخني مكان مرداس ،
ولا شاهد فيها . الشعر والشعراء ١٠١ ، الروض الأنف ٣٠٩/٢ ، الأصول ٩٦٥/٢ ،
الموشح ١٤٤ ، التوجيه ، الانصاف : م ٧٠ ، المني ٣٦٥/٤ ، الخزائن ٧١/١ ، الديوان ٨٣ .

(٤) مطلع قصيدة لدوسر بن ذهيل القريني رويت في الأصمعيات . ورواية البصريين : ما للقريني .
ولا شاهد فيها . الأصمعيات ١٥٠ ، الانصاف م ٧٠ ، شرح السيرافي ٢٠٥/١ ، المني

٣٦٦/٤ ، الضرائر ١٣٤ .

وبقول الآخر :

٨٦٨ ولولا انقطاع الوحي بعد مُحَمَّد
فلما مُحَمَّد من أبيه بديل (١)

وبقول الآخر :

٨٦٩ يا ربح من نحو الشمال هبى (٢)

وبقول الآخر :

٨٧٠ عباسُ عباسُ إذا احتدم الوغى
والفضلُ فضلُ والربيعُ ربيعُ (٣)

وبقول الآخر :

٨٧١ يحدو ثمانبي مولعاً بلفاحها
حتى هَمَمَنَ بزيغَةِ الأرتاج (٤)

وبقول الآخر :

٨٧٢ ومِمنْ ولدُوا عامرُ ذو الطُولِ وذو العَرَضِ (٥)
فمنع صرف مرداس ودوسر ومحمد وريح وعباس وثمان وعامر ، وليس
في هذه الأسماء ما يوجب منع صرفها .

(١) استشهد به المصنف في ضرائر الشعر ولم ينسبه ١٠٣ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً ٣٥٦ .

(٣) لم أجد إلى معرفة قائله .

(٤) لابن ميادة يصف ناقته . اللقاح : ماء الفحل في رحم الناقة . الزيفة : مصدر زاغ يزيف أي مال . الأرتاج : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل . يشبهها في سرعتها بحمار وحشي يملو خلف أنه ليلحقها حتى أوشكت لسرعة عنوها أن تسقط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة . الكتاب ١٧/٢ ، الأصول ٧٥/٢ ، الإغراب ٤٩ ، الخزائن ٧٦/١ .

(٥) الذي أصبح المدواني من قصيدة في رثاء قومه بعد أن وقع بينهم شر فقتلوا فيه . وقوله : ذو العرض ، كناية عن عظم أجسامهم وقوتها . الأصول ٦٩٦/٢ ، شرح مشكلات الحاسة ١٣٣ ، المحكم ٩٢/٢ ، ١٠٩ ، الانصاف ٢٦٥ ، ابن يعيش ٦٨/١ ، المعنى ٢٦٤/٤ .

فالجواب : إن هذه الأبيات التي أوردوا ليس فيها ما يدل على منع صرف مالا ينصرف إلاّ قوله : ما بال دوسر ، وذلك أن منع الصرف إنّما يبين بحذف التنوين مع كونه في موضع الحفص مفتوحاً ، وإلاّ فممكّن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف فيكون من قبيل قول الشاعر :

٨٧٣ شلتُ بدا وحشي من قاتل (١)
فحذف التنوين من وحشى وخفضه من قبيل قوله :

٨٧٤ اضربْ عنكَ الهمومَ طارِقها
ضربكَ بالسيفِ قونسَ القرسِ (٢)

فحذف النون من اضربن للضرورة وهي بمنزلة التنوين ، ولذلك يدل منها في الوقف . فإذا ثبت أن الذي يمكن أن يُحتجّ به قوله :
... ما بالُ دومرَ ... البيت
والرواية الصحيحة فيه إنّما هي : ما ليلقُرْبي بعدنا ، لم يكن لهم في جميع ما أوردوا من ذلك حجة .

وأيضاً فإنّ أكثر هذه الأبيات يمكن أن يكون ما ورد فيها من منع الصرف لموجب أو يكون الاسم مبنيًا . / أما قوله : يحدو ثمانِي . فلأنّه [٢٦٠ و] لما كان جمعاً في المعنى وكان على وزن مساجد في اللفظ منع الصرف لذلك . وقد تقدم أن شبه العلة علة في باب مالا ينصرف . وأما قوله :

- (١) صدره : مال شهيداً بين أسياكم
وهو لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب . سيرة ابن هشام ١٥٦/٢ ،
أما السهيلي ٢٦ ، الديوان ٢٣٦ .
- (٢) ينسب لطرفة وقيل هو مصنوع عليه . قونس القرس : ما بين أذنيه وسيرويه ثانية : بالسوط ،
وهو أول . النوادر ١٢ ، سر الصناعة ٩٣/١ ، الخصائص ١٢٦/١ ، شرح المفغليات
٤٨٦ ، ٥٧٢ ، المفنى ٧١٥ ، الحان : قنس .

وَمِمَّنْ وَلِدُوا عَامِرٌ البيت
 فيحتمل أن يريد القبيلة فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف .

فإن قيل : لو أراد القبيلة لقال : ذات ، فالجواب : إنه أراد القبيلة فمنع
 الصرف ثم راعى لفظ عامر لأنه في الأصل قبل أن يجمع اسماً للقبيلة مذكّر
 فلذلك قالوا : ذو ، حملاً على اللفظ ، أو ذكر حملاً على معنى الحي لأن
 القبيلة والحي سواء ، ومن الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى قوله :

٨٧٥ قامت تبكّيه على قبره
 من ليّ من بعدك يا عامِرُ (١)

تركتني في الدارِ ذا غُرْبَةٍ
 قد ذلّ من ليس له ناصرُ
 فقوله : قامت ، حملاً على المعنى لأنه يخبر عن مؤنثه ، وقوله بعد ذلك :
 ذا غربة ، على اللفظ كأنه قال : شخصاً ذا غربة ، لأن الشخص مذكّر
 وإن كان واقعاً على مؤنث .

ومن مجرد الحمل على اللفظ قوله :

٨٧٦ وعنترةُ الفلحاءُ جاءَ مُلأماً
 كأنكَ فندٌ من عَمَايَةِ أسودُ (٢)

فقال : الفلحاء ، لأن لفظ عنترة مؤنث بالتاء وإن كان واقعاً على مذكّر .
 وأما قوله : عباسُ عباسُ البيت

(١) نسبها في المقد الفريد لأعرابية ترثي ابناً لها . ونسبها ابن سيدة للأعشى ولياً في ديوانه .
 مجاز القرآن ٧٦/٢ ، الأصول ٦٩٦/٢ ، التوجيه ١٧ ، البلغة ٦٥ ، الانصاف ٢٦٦ ،
 المحكم ١٠٨/٢ ، المقد الفريد ١٢/٤ ، ابن الشجري ١٦٠/٢ .

(٢) لشريح بن جبير التلمبي يصف عنترة العبي . وروى : كأنه .
 الفلحاء مؤنث الأفلح وهو المشقوق الشفة السفلى . ملأماً : من الامة وهي السلاح . الفند :
 القطعة المظلمة من الجبل والجمع أفناد . عماية : جبل عظيم بنجد . معاني القرآن ٢٠٩/٦ ،
 جوهرة اللغة ٢٩١/٢ ، النقاظ ١٠٨ ، شرح المفصليات ٧٨٧ ، المقاييس ٢٥٠/٤ ،
 المخصص ٤٧/٣ ، المحكم ٢٦٦/٣ ، اللسان : فلاح ، لام .

فيمكن أن يكون الأول منادى كأنه قال : يا عباس أنت عباس ، فلم
ينون عباساً المنادى لأنه مبني .
وأما قوله : لولا انقطاع الوحي البيت
فلا يعلم قائله . وكذلك :

.....
يفوقان مرداس البيت

إنما الرواية الصحيحة فيه : يفوقان شَيْخِي (١) وشَيْخِي بلفظ الإفراد
وبلفظ الثنية وقد قرئ : ويوم حُنَيْنَ (٢) ، بالفتح من غير تنوين ، وينبغي
أن يحمل على أنه منع صرفه للتعريف والتأنيث لأنه ذهب به مذهب البقعة .
وقوله : يارِيحَ من نحو الشمال ..
إن صح فلا وجه له إلا حذف التنوين خاصة من غير أن يجري مجرى مالا
ينصرف كما تقدم .

فإن قيل : وما الضرورة الداعية إلى فتحه وهلا قيل : يارِيحُ ، بالضم على
الإقبال ؟

فالجواب : إن الشاعر لم يرد ذلك وإنما أراد أن يقول : يارِيحاً كائنة من
نحو الشمال ، فوصفها بالمجرور ولا يوصف بالمجرور إلا نكرة ، ثم قال
بعد ذلك : هُبَّتِي ، ولو جعلها معرفة لكان المجرور متعلقاً بهُبَّتِي لا موضع
له من الإعراب ولكان المعنى خلاف المعنى المتقدم ، فلما أخذه على أنه
المجرور من صفة المنادى اضطرَّ إلى النصب .

ومن الحذف المتفق على جوازه الترخيم في غير النداء وهو ينقسم قسمين :
ترخيم على قياس الترخيم الذي يكون في النداء وقسم ليس كذلك .
واختلف في الأول ، فمذهب سيويه أنه يجوز على لغة من توى وعلى
لغة من لم ينو .

(١) هي رواية المبرد كما نقل الرماني في التوجيه ٩ .

(٢) التوبة : ٢٥ .

فمذهب أبي العباس أنه لا يجوز إلاّ على لغة من لم ينو (١). وحجته على ذلك أنه حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كيد وبابه، ويرد عليه بالسماع والقياس.

أما القياس فإنّه حذف في غير النداء / مشبه بالحذف في النداء، بدليل أنّه لا يجوز في غير علم ولا ثلاثي وإنّما يجوز حيث يجوز الترخيم في النداء. فلما كان كذلك انبغى أن يكون موافقاً له في مجيئه على اللغتين.

وأما السماع فقول جرير :

أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رِمَامَا

وأضحت منك شاسعة أماما (٥٢٦)

فرخّم أمامة على لغة من نوى. وردّ أبو العباس المبرّد هذه الرواية وزعم أنّ الرواية :

..... وما عهدٌ كعهدك يا أماما
فرخّم في النداء. وهذا لا يُردُّ به لأنّ روايته لا تقدح في رواية سيوبه وغيره من البصريين.

ومن ذلك قول الآخر :

٨٧٧ خذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكرَمَ واذكروا

أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ (٢)

والمبرّد يجعل هذا ممنوع الصرف وقصد به القبيلة.

وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أنّ الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتاج إلى هذا التأويل. ومن ذلك قول ابن أحمر :

(١) أنظر ص ٩٥/٢ .

(٢) لزهير بن أبي سلمى يخاطب بني سليم، وعكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر. وكان آل عكرمة قد عزموا على غزو قوم زهير وهم من مضر أيضاً فذكّروهم زهير بالرحم التي بين قومه وبينهم. الكتاب ٣٤٣/١، الأصول ٧١٣/٢، ابن الشجري ١٢٦/١، الانصاف ١٩٣، ابن يعيش ٢٠/١، المعنى ٢٩٠/٤، النزاهة ٣٧٣/١، الديوان ٢١٤.

٨٧٨ أبو حنّس يورّقنا وطلّق
وعباد وآونة أثالا (١)

وزعم المبرد أنّ أثالا معطوف على الضمير في يورّقنا المنصوب ، كأنه قال :
يورّقنا ويورّق أثالا .

وأما السيرافي فزعم أنّ أثالا ليس على ما قاله المبرد ولا ما قاله سيويه ،
لأنّ قول المبرد بشهد على بطلانه القصة ، وذلك أنّ البيت لابن أحمر
يرثى قوماً فقدوا من جملتهم أثالة ، فأثال على هذا مؤرّق لا مؤرّق .
ورد قول سيويه ، لأنّ أثالة لم يوجد في كلامهم وإتّما المحفوظ أثال ،
ويجعل أثالا في هذا البيت مما نصب بإضمار فعل للدلالة ما تقدم عليه ، لأنّه
إذا أرقه عباد وطلّق وأبو حنّس فقد يذكر أثالا لأنّه من جملتهم ،
ويجعله نظير ما ذهب إليه الخليل في قول الشاعر :

٨٧٩ إذا تغتّى الحمامُ الورقُ هتجّني
ولو تعزّبتُ عنها أمّ عمار (٢)
ألا ترى أنّه إذا هتجه فقد ذكره أمّ عمار ، كأنه قال : ذكرني أمّ
عمار (٣) .

وهذا ليس مثله ، لأنّه ليس في قوله :

أبو حنّس يورّقنا وطلّق
وعباد البيت (٨٨٣)

(١) من أبيات يرثى بها الشاعر قوماً من أصحابه هلكوا ، وقيل فارقه أحياء. الكتاب ٣٤٣/١ ،
السيرازيات ٩٨ ، شرح السيرافي ٢١٨/١ ، الخصائص ٣٧٨/٢ ، المحكم ٧٨/٣ ،
ابن الشجري ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، الانصاف ١٩٦ .

(٢) للثابتة الذبياني من قصيدة قيل إنها منحولة عليه . تعزبت : بعدت . الورق : جمع ورقاقومي
الحصاة في لوئها سرّة تضرب إلى بياض .

ورواية الديوان : ذكرني . الكتاب ١٤٤/١ ، الأضداد لابن الانباري ٣٤١ ، الخصائص
٤٢٥/٢ ، ٤٢٨ ، شرح مشكلات الحصاة ١٩٤ ، الديوان ٢٣٥ .

(٣) شرح السيرافي ٢١٨/١ .

ما يدل على المحذوف ، لأنه لا يلزمه إذا أرقه هؤلاء أن يتذكر أثالاً ، وقوله :
لا يحفظ في كلامهم أثالة اسماً لرجل ، لا يلزم ، لأنه إذا لم يحفظه فقد
حفظه سيبويه .

ومن أدل دليل على صحة مذهب سيبويه قول الشاعر :
إن ابن حارث إن أشقى لرؤيته
أو أمتدحه فإن الناس قد علموا (٥٢٧)
لأنه لا يحتمل التأويل .

والذي ليس كذلك (١) يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك قول العجاج :
قواطيناً مكنة من ورق الحمي (٨٣٩)
يريد : الحمام . واختلف في المحذوف ، فمنهم من قال : ان المحذوف
منه الألف والميم فصار : الحم ، ثم أجراه بالإعراب وأطلق .
ومنهم من قال : ان المحذوف منه الألف الزائدة كقول الآخر :
٨٨٠ ألا لا بارك الله في سهيل

إذا ما الله بارك في الرجال (٢)

وقول الآخر :

أقبل سيل جاء من أمر الله
يحرّد حرّد الجنّة المغيلة (٥١٣)
فصار الحمم ، ثم أبدل من أحد المثليين ياء / وهو موجود في كلامهم [٢٦١و]
في المضاعف نحو قولهم : قَضَيْتُ أَظْفَارِي ، يريد : قَصَصْتُ ، وكذلك
تَظَنَيْتُ فِي تَظَنَّتُ ، وفي المضاعفين كقول عمر بن أبي ربيعة :

(١) يريد به الترقيم في غير النداء الذي لا يأتي على قياس ترقيم النداء .
(٢) لم ينسب لقاتل . وسهيل اسم رجل . والذي ذهب إلى أن المحذوف الألف الزائدة ابن جني .
الخصائص ١٣٥/٣ ، شرح مشكلات الحماة ١٣٢ ، شرح الرزوقي ٣٣١ ، المخصص
١٦٠/٦ ، ١٥٠/١٧ ، اللسان : أله ، الخزائن ٣٣٥/٤ .

٨٨١ رأت رجلاً أينما إذا الشمس عارضت
فَيَضْحَى وأينما بالعشي فَيَخْصِرُ (١)

يريد : أمّا . فصار الحَمْي (٢) ، كسر ما قبل الياء لتصحّ .

ومنهم من قال : ان المحذوف منه الميم الأخيرة فصار الحَمْي فأشبه صحارى ،
لأنه في المعنى جمع وفي آخره ألف كما أن صحارى كذلك ، والعرب
تقول في صحارى : صحارى ، فحرّك الحَمْي الى الحَمْي .
وهذه الأوجه محكية ، والأحسن منها ما تقدم ، لأنه ليس فيه إلا تغيير واحد .
ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

٨٨٢ تُرِيكَ المَنَا بِرُؤُوسِ الأَسَلِ (٣)

يريد : المَنَايا . وقول الآخر .

٨٨٣ وكانت مَنَاهَا بِأَرْضٍ لَيْسَ يَلُغُهَا
بصاحبِ الهَمِّ إِلَّا النَّاقَةُ الأَجْدُ (٤)

يريد : منازلها . وقول الآخر :

(١) من رائية عمر المشهورة . أعرضت الشمس وعارضت : صارت في عرض السماء . يضحي :
يظهر في الضحى ، أو تعيبه شمس مؤذية . يخصر : يبرد ، من الخصر وهو البرد . ويعني
بالرجل نفسه . والبيت كناية عن مواعلته السفر في النهار والليل . مجاز القرآن ٣٢/٢ ،
معاني القرآن ١٩٤/٢ ، الكامل ٧٠/١ ، ٢٩٣ ، المنتخب ٢٨٤/١ ، المفني ٥٧ ، المعني
٣١٦/١ ، الخزائن ٤٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : الحمايم ، وهو تحريف .

(٣) صدره : وليس المجاجة والخافقات

وهو من قصيدة لاسحاق بن خلف البهراني من بني حنيفة يخاطب بها علي بن عيسى بن موسى
ابن طلحة الأشعري . الأصل : الرماح . الكامل ١٩/٢ .

(٤) للأعطل . وروى في الخصائص : أمست ما يلفها .. الجسرة . والضمير في أمست يعود على
المرأة التي ينسب بها الشاعر . الخصائص ٨١/١ ، اللسان : منا ، الديوان ١٦٩ .

٨٨٤ درس المنا بمُتَالعِ فأَبَانِ ... (١)
يريد : المنَازِلُ . وقول علقمة :

٨٨٥ كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ
مَفْدَمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ (٢)
يريد : بسبائب الكتان ، فحذف . وقيل : يريد بسبي الكتان فحذف أيضاً
وعلى هذا ينبغي أن يثبت في سبب الألف (٣) .
ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

٨٨٦ بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرّاً قَآ
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (٤)
قيل : يريد : فأصابك الشر ، فاكفني بالهمزة والفاء ، وأراد : إلا أن
تشاء فاكفني بالثاء والهمزة . وقيل : أراد فالشر أردت فقطع همزة الوصل
واكفني بالهمزة والفاء ، وأراد : ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، فحذف
السين والألف من تشاء واكفني بالثاء والهمزة .
ومن ذلك أيضاً قوله :

-
- (١) عجزه : وتقادمت بالمس فالسويان
وهو الليد . متالع : جبل بنجد ، أبان : جبل ، السويان : واد معروف . تأويل مشكل
القرآن ٢٣٦ ، تلقيب القوافي ٦٣ ، الموشح ٣٦٦ ، الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، المحكم
٣٨/٢ ، المني ٢٦٤/٤ ، شواهد الشافية ٣٩٧ ، الديوان ١٣٨ .
- (٢) الشرف : المكان المرتفع . المفدَم : الذي على فمه خرقه . السبا قيل أراد به السبائب وقيل هي
لغة واحدها سبية . المَلْثُوم : المتلف ، من تلثم بمعاته إذا شدا على فمه . والسبية : الشقة
البيضاء من الثوب . شرح المفضليات ٨١٥ ، الكامل ٤٢/٣ ، الخصائص ٨١/١ ، المقصور
والممدود لابن ولاد ٥٤ ، الشيرازيات ٩٨ ، المخصص ١٦٧/١٥ ، الديوان ٧٠ .
- (٣) كذا والعبارة غير واضحة .
- (٤) قبله : ان شئت أشرفنا كلانا فدعا الله جهرا ربه فأسمعا
وهما للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة (إسلامي) يخاطب امرأته وكانت قد دعت عليه بالهلاك .
الكتاب ٦٢/٦ ، النوادر ١٢٦ ، الكامل ٢٠/٢ ، أعراب ثلاثين سورة ١٣٧ ، المحكم
١٩٣/٢ ، شواهد الشافية ٢٦٢ .

٨٨٧ قلنا لها يوماً قفي قالت قاف

لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف (١)

يريد : أنها اكتفت بالقاف من وقفت.

وقد جاء في كلامهم شيء يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره، وذلك قولهم :
ألا نا، بلى فاء، يريد : ألا تفعل ؟ فقال له المجيب : بلى فافعل (٢).

ومن المتفق على جوازه حذف النون من مثل من ولكن لالتقاء الساكنين
تشبيهاً لها بالتنون نحو قول الشاعر :

٨٨٨ فلست بآتية ولا أستطيعه

ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل (٣)

يريد ولكن فحذف النون. وقول الآخر :

وكان الخمر المدام م الإسفينط ممزوجة بماء الزلال (٧٢٨)

يريد : من الإسفينط، فحذف.

وكذلك قول الآخر وهو أبو صخر الهذلي :

كأنهم م الآن لم يتغيروا

وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر (٣٤٩)

يريد : من الآن، فحذف أيضاً. ووجه جواز ذلك تشبيهه بالتنون.

(١) من رجز الوليد بن عقبة قاله حين كان في ركب متجه إلى المدينة فنزل يسوق بهم. الخصائص

٣٠/١، ٢٤٦، ٢/٢٦١، الأغاني ١٣١/٥، شواهد الشافية ٢٧١.

(٢) الكتاب ٦٢/٢، النواذر ١٢٧، الخصائص ٣٠/١، الكامل ٢٠/٢.

(٣) النجاشي الحارثي (قيس بن عمرو) يقوله على لسان ذئب دعاه الشاعر للصحة فاعتذر لموطلب

أن يسقيه أن كان لديه ماء. الكتاب ٩/١، الأصول ٧١٢/٢، الخصائص ٣٠٠/١،

المنصف ٢٢٩/٢، اللامات ١٧٨، ابن الشجري ٣٨٥/١، ابن يعيش ١٤٢/٩، الخزانة

٣٦٧/٤، المفني ٣٢٣.

وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة ،
ومنهم من أجازاه في فصيح الكلام ، وهو الصحيح . وقد قرئ : قل هو
الله أحدُ الله الصمدُ (١) ، بحذف التنوين .

وقرأ عمرو بن عقيل (٢) : ولا الليلُ سابقُ النهارَ (٣) . بحذف التنوين من
سابق ، فمثل عن ذلك فقال : لو نَوَّنتُهُ لكانَ أوزن ، يريد : أثقل . وكان
عمرو بن عقيل فصيحاً . وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى : عزيزُ
ابنُ الله (٤) . فجعل عزيزاً عربياً وحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين .
ومما جاء في الشعر / من ذلك قوله :

عمروُ الذي هشمَ الثريدَ لقومه
ورجالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافُ (٧٧١)

وقال الآخر :

فألفيتهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ
ولا ذَاكَرَ اللهَ إلا قليلاً (٧٧٢)

وقول الآخر :

٨٨٩ أو من بني زُهْرَةَ الأخيارِ قد عَلِمُوا
أو من بني خَلْفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيدِ (٥)

وقول الآخر :

(١) الاخلاص : ٢٤١ وهذه القراءة عند القراء فصيحة وعند ابن خالويه من الشواد . معاني القرآن
٤٣٢/١ ، شواذ ابن خالويه ١٨٢ .

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر وكان فصيحاً سمع عنه المبرد اللغة . الكامل
٢٥٣/١ .

(٣) سورة يس : ٤٠ .

(٤) سورة التوبة : ٣٠ وانظر ص ٣٦١/٢ تعليق ٢ .

(٥) لسان بن ثابت من قصيدة في هجاء مسافع بن عياض التيمي . والرواية :

أو من بني زهرة الأخيار قد علموا أو من بني جمع البيض المناجيد
أو في السراة من تيم رضيت بهم أو من بني غلسف الخضر الجلاعيد
وهو يهجو بأنه ليس له شرف هؤلاء القوم ولا نسبهم . الكامل ٢٤٩/١ .

حميدُ الذي أمَجَّ دارُهُ

(٧٧٣)

وأمثال ذلك كثير .

ومن الحذف حذف أحد الحرفين المشدَّين في القوافي نحو قول طرفة :

٨٩٠ أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هَرَّةٌ

ومن الحبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ (١)

فحذف إحدى الراعين من هَرَّةٍ . وقوله :

٨٩١ لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيَّ بِحُرٍّ (٢)

فحذف إحدى الراعين من بِحُرٍّ . وقول الآخر وهو لبيد :

٨٩٢ وَقِيلَ مَنْ لُكْئِيزٍ حَاضِرٌ

رهطٌ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعلِّ (٣)

يريد : المُعلِّي ، فحذف الألف (واللام) .

ومن الحذف أيضاً حذف ياء الإضافة في القوافي تشبيهاً بحذف حرف

الإطلاق نحو قول الشاعر :

٨٩٣ إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْسَلُ

وبإذنِ اللهِ رَبِّي وَعَجَلُ (٤)

فحذف الياء تشبيهاً بحذفها من المنادى .

(١) مطلع قصيدة في الفخر ، والخطاب لنفسه . هر : اسم امرأة . الكامل ٩/٤ ، الأصول ٧٠٥/٢ ،

الخصائص ٢٢٨/٢ ، الديوان ٤٥ .

(٢) صدره : لا يكن حبك داء قاتلاً

وهو من قصيدة الشاهد السابق . ماوى : مرغم ماوية ، اسم امرأة . يريد : لا يكن جزائي

عندك الحجر والحرماني على حبي لك . الديوان ٤٦ .

(٣) سقط الشاهد من ديوان لبيد . القبيل : العريف والكفيل . لكيز أبو قبيلة من عبد القيس . شاهد :

حاضر . مرجوم وابن الممل سيدان من لكيز . وصف مقاما فاخر فيه قبائل ربعة بقبيلته

من مفر . الكتاب ٢٩١/٢ ، مجاز القرآن ١٦٠/٢ ، جوهرة اللغة ٨٥/٢ ، الحجة ٥٨/١ ،

الخصائص ٢٩٣/٢ ، شواهد الشافية ٢٠٧ .

(٤) مطلع قصيدة لبيد ، ومنها الشاهد السابق . النفل : العطية التي تفضل . الكامل ٤٠٦/٣ ، الديوان

١٧٤ .

ومن الحذف حذف الياء من قاضي وجواري وبابهما في حال الإضافة والتعريف بالألف واللام تشبيهاً للألف واللام والإضافة بما عاقبته وهو التنوين، فكما تحذف مع التنوين كذلك حذفت معهما نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

٨٩٤ وطرثُ بمنصلي في يعملات
دوامي الأبد بخيطن السريح (١)

فحذف الياء من الأيدي .

وقول الآخر :

٨٩٥ كنواح ريش حمامة نجديّة
ومسحتُ باللثين عصف الإيتم (٢)

فحذف الياء وكان ينبغي أن يشبها فيقول : كنواحي ريش ، شبه المضاف إليه بالتنوين لمعاقبته له فحذف الياء معه كما يحذفها مع التنوين .

ومن الحذف أيضاً حذف المضاف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه ، بل يدل عليه تقدّم خبر أو شيء ليس في اللفظ ، ومنه قول الشاعر :

٨٩٦ عشيّة فرّ الحارثيون بعدما
قضى نحبّه في ملنقى القوم هوبر (٣)

(١) ينسب لمفرس بن ربيعة الأسدي وليزيد بن الطيرة . المنصل : السيف . يعملات جمع يملة وهي الناقة القوية على العمل . السريح : السير الذي تشد به الخدعة وهي ما يشد في الرسخ ، أو هي الأخفاف التي تشد بها أخفاف الإبل عندما يدميها السير الكثير . الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، الحجة ١٠٢/١ ، الخصائص ١٣٣/٣ ، المغني ٢٤٨ ، شواهد الشافية ٤٨١ .

(٢) لخفاف بن ثدبة السلمي . الأتمد : حبر الكحل . العصف : المحرق يريد أن لثات هذه المرأة تضرب إلى سرة فكأنها مسحتا بمحرق الإيتم . الكتاب ٩/١ ، الأصول ٧١٢/٢ ، الحجة ١٠٢/١ ، التمام ١٧٦ ، الموشح ١٤٦ ، الإنصاف ٢٨٣ ، المغني ١١٢ .

(٣) لذي الرمة من قصيدة يذكر فيها يزيد بن هوبر . وروي : ملنقى الخيل . مجاز القرآن ١٣٦/٢ ، جوهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، الأغاني ٧/١٥ ، المفصل ١٠٤ ، الخزانة ٢٣٢/٢ ، الديوان ٢٣٥ .

يريد : ابنُ هَرَبِر ، فحذف أيضاً . وقول الآخر :

٨٩٧

... بما أَعْيَى النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا (١)

يريد ابنَ حذيم ، فحذف ابناً ، وليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك .
ووجه إجازته التشبيه بما في اللفظ عليه دليل .

• • •

ومن الحذف قصر الممدود . وفيه خلاف ، فمذهب سيبويه وكافة البصريين
والكوفيين غير القراء أنه يجوز عموماً (٢) .

والقراء يفصل فيقول : الممدود لا يخلو أن يكون له قياس يوجب مده مثل
فَعَلَاءَ مَوْثَ أَفْعَلْ أو لا يكون له ذلك كَالهَوَاءِ مثلاً بين السماء والأرض .
فإن كان له قياس يوجب مدّه فلا يجوز عنده قصره ، وإن لم يكن له قياس
يوجب مده أجاز قصره (٣) .

والصحيح أنه يجوز قصره على كل حال ، لأنه ردّ فرع إلى أصل ،
لأنَّ الأصل أن لا يلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول .
فمما جاء من قصر الممدود الذي لا قياس لمدّه قول الشاعر :

(١) هذه قطعة من بيت لأوس بن حجر ، وتماه :

فهل لكم فيها إلسي فلانسي طيب بما أعى النطاسي حذيما
وكان الشاعر جاور في قوم غير قومه باليسامة فاقسموا مزاها فتهجأهم وعرض عليهم أن يردوا
عليه ماله فيخرجهم من غزاة ففعلتهم وأنه كفيلاً بذلك . وابن حذيم رجل من تيم الرباب كان
أطبب العرب . النطاسي : العالم الشديد النظر في الأمور . الفاخر ٩٣ (ليبرز) جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ،
الخصائص ٤٥٣/٢ ، المفصل ١٠٤ ، الخزائن ٢٣٢/٢ ، الضرائر ٥٢ .

(٢) الكامل ٢١٦/١ ، الموشح ٩٢ ، المخصص ١١١/١٥ ، الانصاف م ١٠٩ .

(٣) شرح السيراني ٢٢٠/١ .

٨٩٨ وأُخْرِجَ أُمُّهُ لِسَوَاسٍ سَلَمَى
لِغُفُورٍ الضَّرَا ضَرَمَ الْجَنَيْنِ (١)
والضَّرَاءُ ممدود . وقول الآخر :

٨٩٩ لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّقَرُ (٢)
فقصر صَنَعَاءُ وهو ممدود / [٢٦٢]

ومما جاء من قصر الممدود الذي له قياس يوجب مدّه قول الآخر :

٩٠٠ وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لَقَيْسٍ هَدْيَةً
يَفِيَّ مِنْ أَهْدَاكَ لَكَ الدَّهْرَ لِثَلْبُ (٣)
ومصدر أَفْعَلٍ إِنَّمَا هو على إفعال .

ومن ذلك قول الأعشى :

٩٠١ الْوَاعِبُ الْعَدَا وَكُلَّ طَمِيرَةٍ
مَا لَنْ تَنَالُ يَدَا الطَّوِيلِ قَذَالَهَا (٤)
وذلك أَنَّ كُلَّ فَعَالٍ (٥) مِنْ مَعْتَلٍ الْعَيْنُ إِنَّمَا هو ممدود .

(١) الطرماع في وصف رماد . الأخرج : الذي في لونه سواد وبياض . سواس سلى : الموضع الذي بمحضرة سلى وهو أحد جبل طي . ويريد بأمه الشجرة التي هي أصل هذا الرماد . الضراء : مايواري الإنسان من الشجر . المغفور : الذي يسقط من النار من الزند . ضرم : مشتعل . الجنين : ما لم يظهر من النار بعد . الكامل ٢١٧/١ ، الديوان ١٧٦ .

(٢) بعه : (٢) وان تحنى كل صود ودير
ولم ينسب لقاتل . تحنى : احلودب . دبر : عقر ظهره . العود : المن من الابل . شرح السيرافي ٢٢٠/١ ، المخصص ١١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، التوضيح ٢١٥/٢ ، المعنى ٥١١/٤ ، اللسان : صنع ، بيد ، التصريح ٢٩٣/٢ .

(٣) لثيث بن زنباع من قصيدة في الفخر . الأثلب : الحجارة أو فتات الحجارة والتراب . شرح السيرافي ٢٢٠/١ ، ٢٣٢ ، المخصص ٩١/١٥ ، ١١١/١٥ ، الانصاف ٤٠٥ ، اللسان : ثلب .

(٤) للأعشى في مدح قيس بن معدى كرب الكندي . العداء : الشديد العدو . الطيرة : الخفيفة الرواية أو طويلة القوائم . القذال : جماع مؤخر الرأس . المخصص ١٦٥/٦ ، المحكم ٢٢٦/٢ ، الانصاف ٤٠٥ ، الضرائر ٥٨ ، الديوان ٢٩ .

(٥) ج ، ر : فعل ، وهو تحريف .

وقول الآخر :

فلو أنَّ الأَطبِبا كانُ حولى

وكانَ مع الأَطبِبا الأَساءةُ (٦٨١)

ولأنَّه ليس في الكلام أفعيلاً مقصوراً .

ومن الحذف تسكين عين فَعَلْ المفتوحة تشبيها لها بالعين المضمومة
والمكسورة نحو عَضُدْ وَكَتِفْ ، تقول فيهما : عَضُدْ وَكَتِفْ ، بتسكين
العين نحو قول الشاعر :

٩٠٢ على مَحالاتٍ عَكِيسَنَ عَكْنا

إذا نَسَدَها طُلاباً غَلَسا (١)

وإنَّما يقال : غَلَسَ ، بالفتح . وقول الآخر :

٩٠٣

وقول الآخر :

٩٠٤ وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلَفَ مَلْعُهُ

براجع ما قد فاتهُ بِرَدَادٍ (٢)

يريد : سَلَفَ .

ومن الحذف تسكين حركة الإعراب اجراء للمنفصل مجرى المتصل نحو

قول الآخر :

(١) أشده السراقي عن الأصمى ولم ينسب . والمحالات : جمع محالة وهي البكرة العظيمة التي

يستقى بها . تسلى الأمر : علاه وفهره . مكس الشيء إلى الأرض : جذبه وضغطه ضغطاً

شديداً . الغلس : ظلام آخر الليل . والظاهر أنه يصف مستقياً ييكر إلى صله . شرح السراقي

٢٢٨/١ . شواهد الشافية ١٨ .

(٢) للأخطل من قصيدة في المجاء . سلف : وجب . الصفق : إيجاب البيع . الرداد : اسم من

الاسترداد وهو فسخ البيع . المصائص ٢ / ٣٣٨ ، المنصف ١ / ٢١ ، الاقتضاب ٤٦٢ ،

شواهد الشافية ١٨ ، الديوان ١٣٧ .

٩٠٥ إذا اعوججتن قلت صاحب قوم
بالدو أشباه السفين العوم (١)
فسكن الباء من صاحب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل حب قد كفعل
وان لم يكن في الكلام (٢)، لأنه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثقل الضمة .
وقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب
إنما من الله ولا واغبل (٥٧٣)
فسكب الباء من أشرب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل : رب غدا
كفعل .
وقول الآخر :

٩٠٦ رحت وفي رجلتك ما فيهما
وقد بدا هنك من الميتر (٣)
فسكن النون من هنك إجراء للمنفصل مجرى المتصل .
وقول جرير :

٩٠٧ سيروا بني العم فالاھواز منزلکم
ونهر تيرى فما تعرفکم العرب (٤)

(١) نسب لأبي نخيلة الراجز، والضمير في اعوججن يعود على الإبل ويريد بذلك ميلهن من الطريق. الدور : الصحراء. العوم : جمع عائمة. شبه الإبل بالبفن. الكتاب ١٩٧ / ٢ ،
معاني القرآن ١٢ / ٢ ، الخصائص ١ / ٧٥ ، ٢ / ٣١٧ .

(٢) مما جاء من ذلك في الكلام قراءة أبي السال في الشواذ : والساء ذات الحبل. وانظر القرطبي
١٧ / ٣٢ وسورة الذاريات ٧ .

(٣) للأقشیر الأسدي يخاطب امرأته وكانت قد لانت لتبذله بعد أن سكر وكان ملثماً حل الحمرة .
والمن كناية عن كل ما يقبح وأراد به هنا العورة . يريد أنها لو شربت الحمرة لفقدت وجهها .
الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، الشعر والشعراء ١٠٠ ، الخصائص ١ / ٧٤ ، ابن السكيت ٢ / ٣٧ ،
المعني ٤ / ٥١٦ ، الخزانة ٢ / ٢٧٩ .

(٤) من أبيات في مجاء بني العم وكانوا أعانوا الفرزدق على جرير . نهر تيرى : نهر قديم في
نواحي الأهواز . ورواية الديوان : فلم ، ولا شاهد فيها . شرح السيرافي ١ / ٢٢٩ ، الخصائص
١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، الأغاني ٣ / ٢٥٧ ، المخصص ١٥ / ١٨٨ ، المحكم ٢ / ٢٦١ ، الديوان

فسكن الفاء من تعرفكم إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، فجعل رفك كفعل وإن لم يكن في الكلام (١) ، لأنه لو ورد في الكلام بحاز تسكينه لثقل الضمة. والبرد لا يجيز هذا ويزعم أن الرواية في قوله : فاليوم أشرب ، أسقى. وفي قول جرير : فما تعرفكم ، فلم تعرفكم ، وفي قوله : صاحب قوم ، صاح قوم ، وفي بداهتك ، بدا ذلك .

وهذه الروايات وإن ثبت لا يدفع بها مارواه غيره .

ومن الحذف تسكين الفتحة التي تكون في الآخر لإجراء أيضاً للمنفصل مجرى المتصل وهو قبيح ، نحو قوله :

٩٠٨ تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

أو يرتبط بعض النفوس حياؤها (٢)

فسكن يرتبط وكان ينبغي أن يكون مفتوحاً لأن أو الداخلة عليه بمتزلة إلى أن .

وكذلك قول وضاح :

٩٠٩ عَجِبُ النَّاسُ وَقَالُوا

شِعْرُ وَضَّاحِ الْيَمَانِيِّ (٣)

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ

قَدْ خُلِطَ بِجُلُجُلَانٍ

(١) من هنا وحتى قوله : والثالث ، في ص ٤٧٨ مقط من ر .

(٢) لبيد بن ربيعة . قال أبو عبيدة : البعض ها هنا الكل . مجاز القرآن ١ / ٩٤ ، ٢ / ٢٠٥ ،

الشعر والشعراء ٩٨ ، شرح السج ٥٧٣ ، الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، شواهد الشافية

٤١٥ ، الديوان ٣١٣ .

(٣) الجُلُجُلَان : ثمرة الكزبرة ، وقيل : حب السم ، وقيل : ما في جوف التين من الحب

الشهد : السِّل . وفي الإرتشاف ٢٨٥ و : ضحك الناس .. شري قند .

وانظر المقد الفريد ٣ / ٤٣٠ ، اللسان : جُلُجُل .

فسكن الطاء من خُلِطَ إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل لِطَبِ كَفِعَلٍ .
وسكّن المفتوح كما سكته من المتصل للضرورة .

. . .

ومن الحذف أيضاً حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها .
فمن حذف الألف قول الشاعر :

أقبلَ مبلّجاً من أمرِ الله (٥١٣)

فحذف الألف من الله . ومن حذف الياء قول الآخر : / [٢٦٢ظ]

٩١٠ كَفَاكَ كَفٌ مَاتِلِيْقُ درهما

جوداً وأخرى تُعْطَى بالسيف الدما (١)

فحذف الياء من تُعْطَى واكتفى بالكسرة عنها .

ومن حذف الواو :

فلو أنَّ الأَطِبَّاءَ كانَ حَولِي

وكان مع الأَطِبَّاءِ الأَسَاءُ (٦٨١)

فحذف واو الضمير . وإنما جاز ذلك لأن فيه رد الشيء إلى أصله ، لأن هذه

الحروف المحذوفة زوائد (٢) .

وأما حذف واو الضمير والياء من تعطي وإن لم تكونا زائدتين فمشبهات
بالزائدة .

ومن الحذف أيضاً حذف صلة الضمير المذكر الغائب المنصوب إذا كان
ما قبله متحركاً . وذلك أنَّ العرب نصله بواو إذا كان ما قبله مضموماً أو
مفتوحاً نحو : ضَرَبَهُ وَيَضْرِبُهُ ، وياء إذا كان ما قبله مكسوراً نحو : بِهِ ،

(١) أنشده الفراء ولم ينسبه . تعليق : تمسك . وصفه بالكرم والشجاعة . معاني القرآن ٢ / ٢٧ ،

١١٨ ، الخصائص ٣ / ٩٠ ، ١٣٣ ، اعراب ثلاثين سورة ٢١٥ ، ابن السجري ٢ / ٧٢ ،

السان : لوق ، الضرائر ١٧٥ .

(٢) نقل الفراء أنَّ حذف الياء والواو الساكتين والاجتزاء عنهما بالحركات غير مقصور على

الضرورة بل يرد في الكلام وعنه ابن السجري ٢ / ٧٢ في غير الفواصل والقوافي شاذاً .

معاني القرآن ٢ / ٢٧ ، ١١٨ .

ومنهم من يصله بواو نحو : به (١) . فإذا وقفت حذف الصلة فقلت :
به وضربته ويضربه . وهذا حكمه في الكلام .

ولا يجوز حذف هذه الصلات في الوصل إلا في ضرورة شعر ، لأن ذلك
من قبيل رد الكلمة إلى أصلها ، لأن هذه الصلات زوائد ، بدليل حذفها
في الوقف . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١١ أو مُعْبِرُ الظَّهِيرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتَيْهِ
ما حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وما اعْتَمَرَ (٢)
فحذف صلة الضمير في (ربُّهُ) .

ومن ذلك قول الآخر :

٩١٢ فَإِنْ يَكْ غَنًا أَوْ سِينًا فَإِنَّنِّي
سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِي مَقْنَعًا (٣)
فحذف صلة الضمير من نفسه .

وقد يجوز في الاضطراب حذف الصلة وحركة الضمير ، إلا أن ذلك أحسن
من الأول ، ووجهه إجراء الوصل مجرى الوقف . فكما نقول : به
وضربته ويضربه ، في الوقف كذلك في الوصل . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١٣ فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ
وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٤)

(١) حكى هذه اللفظة الفراء في معاني القرآن ١ / ٥ ، وفي الكتاب ٢ / ٢٩٤ أنها لغة أهل الحجاز .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهلة . معبر الظهر : كبير الوبر في ابتلاء .

الولية : البرذعة . والأصل : ينبي عنه وليته ، وذلك لسنه وكثرة وبره . وصف لصا يتمنى

سركة بعير هذه صفة . الكتاب ١ / ١٢ ، المقتضب ١ / ٣٨ ، المخصص ٧ / ٧٦ ، اللؤلؤ

١٨٩ ، الانصاف ٢٦٩ ، اللسان : عبر ، الضرائر ٨٢ .

(٣) لملك بن حريم أو غريم الهمداني . والضمير في عينه يعود على الضيف .

الكتاب ١ / ١٠ ، المقتضب ١ / ٣٨ ، الرحشيات ٢٥٩ ، الاصمعيات ٥٦ ، الأصول ٢ / ٧١٥ ،

الانقضاء ٤٣٥ ، الانصاف ٢٦٩ .

(٤) من أبيات ليلى الأحوال الأزدي . أخيله : أتوقع فيه مطراً . مطواى : شئ مطو بمعنى

صاحب وهي لغة أزد السراة . والبيت في وصف برق . المقتضب ١ / ٣٩ ، جمهرة اللغة ٣ / ١١٨ ،

الخصائص ١ / ١٢٨ ، النصف ٣ / ٨٤ ، المحتسب ١ / ٢٤٤ ، اللسان : مطا ، الخرافة ٢ / ٤٠١ .

فسكن^١ الهاء من له . وقول الآخر :

٩١٤ وأشربُ الماءَ مابِى نحوهُ عطشُ
إِلَّا لَأَنَّ عِوَنَهُ مَسِيلُ وادِيها (١)

فسكن الهاء من عيونه .

وأما حذف الصلة وإبقاء الحركة فقل^٢ لَأَنَّهُ لم يُجَرِّ الوصل مجرى الوقف
ولا أبقي الوصل على ما كان ينبغي أن يكون عليه .

ومن الحذف أيضاً حذف الياء من هي والواو من هو ، وهو أقرب من
جميع ما تقدم . وذلك لَأَنَّهُ اجتمع فيه ضرورتان : إحداهما تسكين الياء والواو
المفتوحين حملاً عليهما إذا كانا مكسورتين أو مضمومتين نحو قول
النابعة الذبياني :

٩١٥ رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ وَلَبَّاءُ

البيت..... (٢)

في إحدى الروايتين.

والأخرى تشبيهه المنفصل بالمتصل . وذلك أَنَّهُ لما سكَّنْها صار بمتزلزله في به^٣
وضربته^٤ . وهذا الضمير إذا كان ماقبله ساكناً نحو مِنْهُ وعليه جاز أن
لا يؤتى بالصلة . فكذلك ما شُبِّه به . فمن ذلك قول الشاعر :

فِينَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَال قَائِلٌ

لِمَنْ جَمَلٌ رِغْوُ المَلَاطِ تَجِيبُ (٤٦٣)

(١) دوى عن قطرب ولم يذكر قائله . وقد اجتمعت فيه اللتان : ضم الهاء في نحوه وهي لفة عامة

العرب ، واسكانها في عيونه وهي لفة أزد السراة فيما نقل الأخفش . الخصائص ١ / ٣٧١ ،

المحجب ١ / ٢٤٤ ، الخزانة ٢ / ٤٠٢ ، الضرائر ٨٣ ، الدرر القوامع ١ / ٣٤ .

(٢) مجزؤه : ضرب الوليدة بالمسحاة في التأد

والثاء في ردت تعود على الأمة التي جمعت ما تفرق من تراب الحفرة لتلاصل الماء إلى البيت .

والرواية الثانية : ردت ، بالبناء للمفعول ، ولا شاهد فيها . أقاصيه : ما شذ منه . لبه :

سكنه . التأد : الموضع الذي التراب . الوليدة : الخادمة الشابة . شرح المفصليات ٤٨٥ ،

شرح الشعر ٣٩٥ ، المقضب ٤ / ٢١ ، الخزانة ٢ / ٧٧ ، الديوان ٤ .

فأجرى بينا هو بعد الإسكان مجرى رماء .
وقال الآخر:

دارٌ لِسُعدَى إذْهُ مِنْ هَواكا (٤٦٤)

فأجرى إذ هي بعد إسكان الياء مجرى عليه فلم يأت بصفة لذلك .
ومن الحذف أيضاً حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، حيث لا يجوز
ذلك في الكلام ، وذلك في ثلاثة أماكن :

أحدها : صفة أي المنادى / نحو قولك : يا أيها الرجل . ولا يجوز [٢٦٣و]
أن تقول يا الرجل ، إلا في ضرورة . قال الشاعر :

من أجلك بالثني تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالود عني (٥٠٧)

يريد : يا أيتهما الي . وقول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فـراً

إياكما أن تُكسياني شيراً (٥٠٦)

يريد : فيا أيهما الغلامان .

والثاني أن تكون الصفة غير حقيقية . أعني جملة أو ظرفاً أو مجروراً نحو
قولك : جاءني يقوم أبوه ، تريد : جاءني رجل يقوم أبوه . فإن ذلك
لا يجوز في الكلام إلا في موضعين . أحدهما : مع من نحو قوله : منّا
ظعن ومنّا أقام ، تريد منّا رجل ظعن ومنّا رجل أقام . وعليه قوله :
٩١٦ وما الدهر إلا تارتان فمنهما

أموت ومنها أبتغي العيش أكده (١)

والآخر في : نعم الرجل يقوم ، يريد : نعم رجلاً يقوم ، فحذفت رجلاً
لدلالة الرجل المتقدم الذكر عليه ، وحذفته مع من لأنها تقتضي التفصيل ،

(١) لتسم بن مقبل من قصيدة في وصف القحط. الكتاب ١ / ٣٧٦ ، معاني القرآن ٢ / ٢٢٣ ،
المقتضب ٢ / ١٣٨ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، شواهد الكشاف ٣٥٩ ، الخزانة ٢ / ٣٠٨ .

ففيها دلالة على معنى أحدهما أو أحدهم فعل كذا والآخر كذا فحذفت لقوة الدلالة .

وما عدا ذلك فلا يجوز إلا في الضرورة وهو على قسمين : مقيس في الضرائر ، وغير مقيس . فالمقيس أن يكون المحذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر :

لو قلت ما في قومها لم تَنبُثْهم
يفضلُّها في حَبِّ وميسَم (١١٣)
يريد : أحدٌ يفضلُّها .

وغير المقيس أن يكون المحذوف ليس بمرفوع نحو قول الشاعر :

والله ما زيد بنام صاحبُه
ولا مخالطَ الليانِ جانبُه (١١٥)
يريد : برجلٍ نامَ صاحبُه .

وقول الآخر :

مالكَ عندي غيرُ سَهمٍ وحَجَرُ
وغيرُ كبداءٍ شديدةٍ الوَتَرُ (١١٦)
ترمي بكفِّي كانَ مِن أرمي البشرُ
يريد بكفِّي رجلٍ كانَ من أرمي البشر .

والثالث : أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه من غير أن تكون الصفة مختصة بجنس ، كمهندس (١) ، فإنه وصف خاص بمن يعقل . أو تكون قد استعملت استعمال الأسماء نحو الأبطح والأبرق (٢) . أو يتقدم لفظ دال على الموصوف نحو : اعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، نحو قول أبي دؤاد :

(١) ج ، ر : هندس ، والمهندس من أسماء الأسد ومعناه جرى .
(٢) الأبطح سبيل الماء فيه حجارة دقيقة . والأبرق : أرض غليظة فيها حجارة ودمل .

وقُصِرَى شَنْجِجِ الْأَنْسَاءِ نَبَاجٍ مِنَ الشَّعْبِ (١١٧)

يريد : وقصرا ثور شَنْجِجِ الْأَنْسَاءِ ، فحذف الموصوف وليست الصفة خاصة بثور الوحش ، لأنَّ شَنْجِجِ الْأَنْسَاءِ يوصف به أشياء كثيرة كالفرس والغزال ، ولا هي مما استعمل استعمال الأسماء ولا تقدم مايدل على الموصوف . ويجوز القياس على ذلك في الضرائر . ووجه جواز جميع ذلك التشبيه بحذف الموصوف حيث يجوز ذلك فيه .

ومن الحذف تسكين المنصوب الذي في آخره حرف علة وقبله كسرة لإجراء للمنصوب مجرى المرفوع نحو قوله :

٩١٧ وكسوت عاري لحمه فركته

جذلان يسحب ذبله ورداءه (١)

وكان حقه أن يقول : وكسوت عارياً لحمه ، فسكن .

ومن الحذف أيضاً الجزم بعد الحذف تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء ، تقول : لم يَغْزُ ، فسكن الزاي بعد حذف الواو لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يحذف منه شيء ، فكما أنك تجزم يضرب إذا أدخلت عليه الجازم كذلك / تفعل ييغزُ ، فمن ذلك قول الشاعر : [٢٦٣ظ]

٩١٨ ومن يتق فإن الله معه

ورزق الله مؤتاب وغادي (٢)

فحذف الياء من يتقي ثم حذف الحركة من القاف بعد ذلك .

ونحو من ذلك قول الآخر :

(١) لم ينسب لقائل . ورواية السيرافي : عاد قيصه وردائه ، وفي نسخة منه : جاد . شرح السيرافي ٥ / ١٦٦ ظ ، المتع ٥٥٧ ، الدرر ١ / ٢٩ .

(٢) لم ينسب لقائل . مؤتاب : من آب يؤوب بمعنى رجع . غادي : ذاهب .
الخصائص ١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٣١٧ ، الصاحبي ١٩ ، شرح السيرافي ١ / ٢٣١ ، الصحاح واللسان : أوب ، شواهد الشافية ٢٢٨ .

٩١٩ قالت سُلَيْمَى اشْتَرَيْنَا دَقِيقًا
وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا (١)
فحذف الياء من اشترى ثم حذف حركة الراء لأنّه شبهه بعد الحذف بما لم
يُحذف منه شيء .

ومن الحذف أيضاً حذف نون اضربن . من ذلك :
اضربْ عَنكَ الهمومَ طَارِقَهَا
ضربَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْقَرْسِ (٨٧٩)
فحذفها لأنّها زائدة .

وزعم القراء أنّ الأصل : اضربْ ، ثم حركت الباء لكثرة السواكن في
البيت وأجرى حركتها مجرى اجتماعها في ايجاب التحريك فيكون (٢) البيت
— على مذهبه — من الزيادة . وذلك فاسد ، لأنّ التحريك لكثرة السواكن
لم يثبت وقد ثبت حذف التنوين الذي هو بمنزلة هذه النون لغير التقاء الساكنين
في نحو قول الشاعر :

.....
شُلْتُ يدا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلٍ (٨٧٨)

وقد تقدّم .

ومثل ذلك عند القراء قول الآخر :

٩٢٠ فِي أَيِّ يَوْمِيٍّ مِنْ الْمَوْتِ أَفْسَرُ
أَيُّومَ لَمْ يُقَارَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ (٣)

(١) ينب لرجل من كثرة يقال له المذافر. الحجة ١ / ٥٠ ، ٣١١ ، الخصائص ٢ / ٣٤٠ ،
٢ / ٩٦ ، شواهد الشافية ٢٦٦ .

(٢) ج ، ر : فتقول ، وهو تحريف .

(٣) نسب في حاشية البحري للإمام علي ، وفي العقد أن الإمام علياً كان يردده في موقعة صفين ،

وذكر السيوطي أنه أول مقطوعة العارث بن منذر الجرمي ، وعند أبي زيد أنه ما حذف

فيه نون التوكيد الخفيفة والأصل : يقدرن . النوادر ١٣ ، حاشية البحري ٣٧ ، شرح السبع

٣٤ ، الخصائص ٣ / ٩٤ ، التوجيه ١٦٤ ، العقد الفريد ١ / ٥٤ ، ٣ / ٣٨٢ ، المتع ٣٢٢ ،

المغنى ٣٠٧ ، شواهد المغنى ٢٣١ ، الضرائر ١٠١ .

فحرك الراء مِن يُقَدَّرُ لكثرة السواكن .

ووجهه عندنا أَنَّهُ نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة وأثبت الهمزة لكونه لم يعتدّ بالنقل ، ثم قلب الهمزة ألفاً لمجيئها ساكنة بعد فتحة ، على قياس تخفيفها ، ثم قلب الألف همزة وحركها بالفتح لأجل التقاء الساكنين (١) . وقد ثبت أن ذلك جائز ، فيكون من باب قولك :

خاطِبَها زَأَمَها أن تَذَهَبَا (٩٣١)

يريد : زَأَمَها .

ومن الحذف حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية نحو قول الشاعر :

يَأْأَقْرَعُ بنُ حابِسٍ يَأْأَقْرَعُ
إِنَّكَ إنْ يُصْرَعُ أَخْوَكْ تُصْرَعُ (٥٧٧)
فحذف الفاء لأنَّه لا يُرْفَعُ الفعل المضارع إذا وقع جواباً إلاّ بعد الفاء على أَنَّهُ خبر ابتداء مضمر .
ونحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْجَنَاسَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٥٧٨)

يريد : فاللهُ يشْكُرُها ، فحذف .

وقول الآخر :

٩٢١ فقلتُ تحمّل فوقَ طبعِكَ إِنّْها
مُطَبَّعةٌ من يأتِها لا يَضِيرُها (٢)

(١) انظر هذا التوجيه في الخصائص ٣ / ٩٤ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . والرواية : قليل... طوقك .

والطوق : الطاقة ، وقربة مطبعة أي ملوثة طامأً . الكتاب ١ / ٤٣٨ ، المقتضب ٢ / ٧٢ ،

الأصول ٢ / ١٦٣ ، المحكم ١ / ٣٤٩ ، ابن يعيش ٨ / ١٥٨ ، الخزانة ٣ / ٦٤٧ ، ديوان

الهذليين ١ / ١٥٤ .

يريد : فلا يضيرها ، أي فهو لا يضيرها .

وقول الآخر

وقدر ككف القرد لاستعيرها

يعارُ ولا مَنُ يأتيها بتدسّم (٦٩٩)

يريد : فيتدسم .

ومنه حذف ضمير النصب من العامل الثاني من باب الاعمال إذا أعلمت الأول نحو قوله :

بعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ

إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهُ (٤٤٠)

يريد : إذا هم لمحوه فحذف (الضمير) (١) تشبيهاً له متقدماً به متأخراً .

ومنه العطف على ضمير الخفض أو ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد أو طول يقوم مقامه . فمثاله في ضمير الخفض قوله :

أَبْكَ آيَهُ بِيَّ أَم مُصَدَّر

من حُمُرِ الْجِلَّةِ جَاءَبِ حَشَوَرِ (١٤١)

ومثاله في ضمير الرفع قوله :

وَرَجَا الْأَخِيظْلُ مِنْ مَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِينَالَا (١٣٩)

ومن الحذف حذف الحركة من ثاء التأنيث بسبب قلبها هاء في الوصل

أجراء للوصل مجرى الوقف / نحو قول الشاعر :

٩٢٢ لما رأى أَنْ لَادَعَاهُ وَلَا شَبَعْ

مالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِيفٍ فَاظْطَجَعَ (٢)

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) نسب لمنطور بن حبة الأسدي . وهو يصف غلياً داهمه ذتب فقرته .

الأرطاة : شجرة يديغ بقرظها . الحقف : المعرج من الرمل .

الدعة : الاطشان . معاني القرآن ١ / ٣٨٨ ، إصلاح المنطق ٩٥ ، المصائص ١ / ٦٣ ،

المختص ٨ / ٢٤ ، المحكم ١ / ١٧٥ ، الاقتضاب ٢٢٠ ، المتع ٤٠٣ ، شواهد الشافية

٢٧٤ ، الضرائر ٢٧ .

يريد : أن لادعة ، فأبدل من التاء هاء في الوصل .
وقول الآخر :

٩٢٣ لستُ لذنٌ لِرَزعِلَهْ إنْ لمْ أُغَيَّرْ
يَكَلَّتِي إنْ لمْ أَسَاوْ بالطُولِ (١)
يريد زعيلة ، فأبدل التاء هاء في الوصل .

ومن الحذف أيضاً حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع
الجزم والنصب ، تشبيهاً له بالضمّة (٢) نحو قوله :
٩٢٤ آيتُ أسري وثبيني تدلُكي
وجهك بالعنبر والميسك الذكي (٣)

وأما البدل فمعه أن تُبدلَ من الألف همزة إذا لقيت ساكناً ، ونحريكها
بالفتح فراراً من التقاء الساكنين ، وهو غير مقيس . ومنه قوله :
٩٢٥ لأدأها كُرْها وأصبحَ بينهُ

لديه من الإعوال نوحٌ مُسَلَّبٌ (٤)
يريد : لأداها . فأبدل من الألف همزة ، لاجتماعها مع الساكن المشدد .
وقول الآخر :

(١) أنشده الفراء عن القنائي . قال : وهي لغة العرب يقفون على الهاء المكنتى عنها في الوصل إذا
تحرك ما قبلها . . . وكذلك التأنيث فيقولون : هذه طلحة قد أقبلت ، جزم . ا . والرجز
لأمرأة ، وزعيلة أبوها .

البكلة : الطريقة أو الخليفة . الطول : جمع طول ، يقال امرأة طول ونساء طول . معاني
القرآن ١ / ٣٨٨ ، شرح السيرافي ١ / ٢٢١ ، اللسان : بكل ، الضرائر ٣٠٠ .

(٢) ج ، ر : الضمير ، وهو تحريف ، وانظر ما نقله صاحب الخزانة ٣ / ٥٢٦ .

(٣) لم يعرف قائله ، وروى : جلدك ، وشمر كمكان وجهك . الذكي : الشديد الرائحة . الخصائص
١ / ٣٨٨ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٧٣ ، البحر المحيط ٦ / ٦٣ ، الخزانة ٣ / ٥٢٥ ،

الدرر اللوامع ١ / ٢٧ .

(٤) لسيث بن زباج من قصيدة الشاهد ٩٠٥ . ورواية السيرافي : أو أصبح . وقوله : لأداها ،
جواب لقسم في البيت السابق للشاهد . السيرافي ١ / ٢٣٢ .

٩٢٦ يا عجباً لقد رأيتُ عجباً

حمارَ قَبَّانٍ يسوقُ أرنباً (١)
خاطِمتَها زأمتَها أن تذهبَها

يريد : زأمتَها، فأبدل من الألف همزة وحركتها فراراً من التقاء الساكنين.
ومنها أن تبدل من الياء المكسور ما قبلها همزة نحو قوله :

٩٢٧ تكادُ تذهبُ بالدُّنيا وبِهَجَّتِها

مواليءُ ككبَّاشِ العُوسِ سُحَّاحُ (٢)

ومنها أن تبدل من الباء في أرانب وثعالب، ومن العين في ضفادع ياء،
فتقول : أراني، ضفادي، قال :

٩٢٨ لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَرُّه

مِنِ الثعاليبي ووخزُ من أرانبِها (٣)

يريد : من الثعالب ووخزُ من أرانبِها . ومنه أيضاً قول الآخر :

(١) لم ينسب لقائل. حمار قبان : دويبة أصفر من الخنفساء. خاطمتها : جاعل لها خطاماً، وزأمتها
جاعل لها زماماً. الخصائص ٣ / ١٤٨، المنصف ١ / ٢٨١، أعراب ثلاثين سورة ٣٤،
حياة الحيوان ١ / ٢٣٢، المتع ٣٢١، اللسان : زم، قبن، شواهد الشافية ١٦٧.

(٢) لحرير. ورواية الزمخشري والبغدادى بتنوين الياء على أنه ضرورة.
العوس : ضرب من الغنم مفرداً عوسي وهي كباش يبيض. سحاح : سان، مفردة : ساحة
وساح. وسقط البيت من الديوان. السيراقي ١ / ٢٣٣. المفصل ٣٨٥، شواهد الشافية ٤٠٢.
(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني يشكر. قال العيني : هو النمر بن تولب. والبيت في وصف
عقاب. الأشارير : جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم يجفف للدخار. تتمره : تجففه.
الوخز : القطع من اللحم.

الكتاب ١ / ٣٤٤، المتع ٣٦٩، العيني ٤ / ٥٨٣، اللسان : ثمل، ثمر، المفصل ٣٦٥،
شواهد الشافية ٤٤٣.

٩٢٩ ومنهلٍ لِيَسَ لَهُ حُوازِقُ
وَلِضْفَادِي جَمِيهِ نَقَانِقُ (١)

يريد : ولضفادع .

ومنه إبدالهم من الهمزة المكسور ما قبلها ياء في الوصل لإجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله :

٩٣٠ ولا يرهبُ ابنُ العَمِّ ما عشتُ صولتي
ولا أختي من صولةِ المُتَهَدِّدِ (٢)

يريد : أختي . والاختاء : الفَرَقُ ، فأبدل من الهمزة ياء لأنه لو وقف لسكنت وقبلها كسرة ، فقياس تحقيقها إذ ذاك أن تبدل منها ياء .

ومنه إقرارهم حرف العلة (٣) المتطرف قبل الألف الزائدة ، وكان قياسه أن تبدل منه الهمزة ، فلما ثبت حرف العلة ولم يقلب همزة صار كأنه بدل من الهمزة التي ينبغي أن تكون فيه ، نحو قول الشاعر :

٩٣١ إذا ما المرءُ صُمَّ ولم يُكَلِّمْ
ولم يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدايا (٤)

(١) لم يعرف قائله، وقيل : صنمه خلف الأحمر. المنهل : المورد.

الحوازق : الجماعات، مفردا حازقة. الجَم : منظم الماء.

النقانيق : أصوات الضفادع، مفردا نفنقة. الكتاب ١ / ٣٤٤، المقتضب ١ / ٢٤٧،

المحكم ١ / ٢٠١، المتع ٣٧٦، شواهد الشافية ٤٤١، المفصل ٣٦٤.

(٢) لعامر بن الطفيل من أبيات في الفخر. أغشى : أذل. مجالس العلماء للزجاجي ٧٩، الأصول

٢ / ٧٢٥، اللسان : غتا، غتا، وعد.

(٣) ج، ر : العطف، وهو تحريف.

(٤) من أبيات لأعصر بن سعد بن قيس عيلان. المظايا : جمع عطاءة وهي دويبة صغيرة تشبه

سام أبرص. الذيفان : السم القاتل. يؤبى : يقال له : يا أبتاه. حساسة البحرني ٣٢٤،

الأصول ٢ / ٧٢٣، الخصائص ١ / ٢٩٢، النصف ٢ / ١٥٥، المحتسب ١ / ٧٧، السيراني

١ / ٢٣٤، المخصص ١٥ / ١١٧، المتع ٥٤٨، اللسان : حى، ذيف.

ولَاعَبَ بِالْعَشِيِّ بَنَى بَنِيهِ
كفِيعَ الْهَرِّ بِلْتَمِيسِ الْعَظَايَا
يُلَاعِبُهُمْ وودُّوا لو سَقَّوهُ

من الذِّيفَانِ مُتَرَعَّةٌ مِلَايَا
فأَبْعَدَهُ الْإِلَهَ وَلَا يُؤْبَى

وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرَضِ الشِّفَايَا
ووجه ذلك الاعتداد بحرف الإِ طلاق الذي هو الألف حتى صار حرف العلة كأنه
غير متطرف فلذلك لم يقلب .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : مِنَ الذِّيفَانِ مُتَرَعَّةٌ مِلَايَا

فإنَّه أبدل من الحمزة الأصلية ياء إتياعاً لما قبله وما بعده .

ومنه إبدال اسم من اسم إذا كانا مشتقين من ذات واحدة نحو قول
الأسود د: يعفر :

٩٣٢ فَمَا الرَّمَاخُ فِيهَا كُلُّ سَابِغَةٍ

جَدَلَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ (١)

يريد : من نَسَجِ سُلَيْمَانَ ، فَسَلَامٌ وَسُلَيْمَانُ مِنَ السَّلَامَةِ .

وقول الآخر :

٩٣٣ فَإِنْ تُنْسِنَا الْإِيَّامُ وَالْدَهْرُ فَاعْلَمُوا

بَنِي قَارِبٍ أَنَا غَضَابٌ لِمَعْبَدٍ (٢)

(١) الخطيئة من قصيدة في مدح أبي موسى الأشعري قيل إن حاداً الراوية نحلها إياها ليتقرب بها
إلى بلال بن أبي بردة ، وليس للأسود كما توهم المصنف .

السابغة : الدرع ، الجدلاء : المفتولة أي المحكمة النسيج . ورواية الديوان : فيه ، والتفسير
يمود على الجيش الذي ذكره في بيت سابق . المحكم ٣/٣٨٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٢ ، المغرب
١٩١ ، المخصص ٧١/٦ ، الديوان ٢٢٧ . اللسان : سلم .

(٢) لدريد بن الصمة . وسقط الشاهد من رواية الحسانة وجمهرة الأشعار . ورواية السيرافي وابن
سيدة : بمعبد ، قال ابن سيدة : غضبت له إذا كان حياً ، فإن كان ميتاً قيل : غضبت به .
الاصمعيات ٢٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٣ ، شرح السيرافي ١/٢٣٦ ، المخصص ١٣/١٢٠ ،
الجمهرة ١١٧ .

يريد / لعبدِ الله ، بدليل قوله بعد :

٩٣٤ تنادوا فقالوا أردت الخيلُ فارساً

فقلتُ أعبدُ اللهَ ذلكمُ الردي (١)

ومنه أن تبدل اسماً من اسم وإن لم يكونا من لفظ واحد ، فمن ذلك قوله :

٩٣٥ مثل النصارى قتلوا المسيحاً (٢)

ووجه ذلك إما الغلط لأن الذين اعتقدوا أنهم قتلوا المسيح إنما هم اليهود فلا يكون ذلك من باب الضرائر ، وإما النصارى لما كانوا كفاراً كاليهود ، وكان الذي حمل اليهود على اعتقادهم قتل المسيح الكفر جعل النصارى بمنزلتهم في ذلك . فلذلك وضع النصارى موضع اليهود فيكون على هذا ضرورة لأنه جعل اسماً بدل اسم لاجتماعهما في معنى ما .

وقول الآخر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

٩٣٦ فتستج لكم غلمان أشأم كلهم

كأحمر عاد ثم تُرضع فتفطم (٣)

يتوجه أيضاً على الغلط ، لأن أحمر الذي قتل الناقة إنما هو لثمود ، فلا يكون ضرورة ، وإما أن يكون وضع عاداً موضع ثمود لاجتماعهما في أنهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة . وقد قيل : إن ثموداً كانت تسمى عاداً الأخيرة (٤) ، بدليل قوله تعالى : وإنه أهلك عاداً الأولى (٥) . فدل ذلك على أن ثمَّ عاداً أخرى ، فلا يكون على هذا غلطاً ولا ضرورة . وكذلك قول أبي ذؤيب :

(١) أراد بالخيل هنا الفرسان . مجاز القرآن ١٧/٢ ، الأغاني ٤/٩ .

(٢) لم ينسب لقائل . أبيات المعاني ٨٧٩ ، الحروف لابن السكيت ٤٢ ، شرح مشكلات الحسانة

١٩٠ ، شرح السيرافي ٢٣٦/١ ، الواسطة ٤٨٦ ، العدة ١٣٧ .

(٣) من معلقة زهير . والقصير يعود على الحرب التي يذمها الشاعر . شرح السبع ٥١ ، ٢٦٩ ،
جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، شرح العشر ٦١ ، المستقصى ١٧٦/١ ، المزهر ٤٩٧/٢ ،

الديوان ٣٠٠ .

(٤) نقل هذا عن المبرد . شرح العشر ٦١ .

(٥) النجم : ٥٠ .

٩٣٧ فجاءَ بِهَا ماشِئَةً من لَطْمِيَّة

يدومُ الفِرَاتُ فوقَهَا ويَمُوجُ (١)

يصف دُرَّةً ، والفِرَاتُ الماءُ العذب. ومعلومُ أَنَّ اللؤلؤةَ لا تكونُ إلَّا في الماءِ المالحِ . فمنهم من قال : غَلَطَ فظنَّ أَنَّ اللؤلؤةَ تكونُ في الفِرَاتِ فلا يكونُ ضرورةً ، ومنهم من قال : إنَّ هذا الأمرُ لا يغلطُ فيه أبو ذؤيب لأنَّ مسكنه كان في الجبالِ المطلَّةِ على البحرِ وهو موضعُ اللؤلؤةِ ، فإنَّما أرادَ الماءَ المالحَ ، فلما كان ناجعاً في حقِّها جعله بالإضافة إليها فِرَاتاً تشبيهاً بالفِرَاتِ في أنَّه ناجعٌ في الأبدانِ .

وقيل : إنَّه أرادَ بقوله : يدومُ الفِرَاتُ ، ماءَ اللؤلؤةِ وهو البريقُ الذي فيها ، وجعله فِرَاتاً لأنَّ أعلىَ المياهِ كانَ فِرَاتاً ، وهو على كلا الوجهين ضرورةً لأنَّه استعارَ للشيءِ اسمَ غيرِ مجازاً وتشبيهاً .

ومن البدلِ المقيسِ في الضرائرِ أن تستعملَ للشيءِ ما لا يكونُ إلَّا لغيره على وجه التشبيهِ والمجازِ . فمنه قولُ الحطيأةِ :

سَقُوا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ

وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ* (٧٧٧)

فاستعارَ المِشْفَرَ للإنسانِ وإنَّما هو للبعيرِ .

وقول الآخرِ يصفُ إبلاً :

٩٣٨ يُسْمَعُ فِيهَا مِثْلُ صَوْتِ الْمِسْحَلِ

بينَ ورِيدَيْهَا وبينَ الْجَحْفَلِ (٢)

وَالْحِشْوُ فِي حَفَاتِهَا كَالْحَنْظَلِ

(١) روى في اللسان : البحار ، ولا شاهد فيه . أبيات المعاني ٨٨٣ ، جمهرة اللغة ٥٠٤/٣ ،

مقاييس اللغة ٢٥٦/٢ ، السيراني ٢٣٧/١ ، اللسان : دوم ، ديوان الهذليين ٥٧/١ .

(٢) لأبي النجم العجلي . والرواية : تسمع للماء كصوت المسحل .

والمسحل : حمار الوحش ، وجحفلة الدابة : ماتناول به العلف ، أو هي من الخيل والحمر

والغفال بمنزلة الشفة من الانسان والمشفر للبعير .

والحفان : صغار النعام واحدا حفانة . الحروف لابن السكيت ٣٧ ، ٣٨ ، جمهرة اللغة

٤٩٠/٣ ، السيراني ٢٤١/١ ، الطرائف ٦٥ ، ٧١ ، اللسان : جحفل ، حفن .

فاستعار الجحفة للإبل وإنما هي لذوات الحافر ، واستعار الحفان لصغارها
وإنما ذلك لصغار النعام .

وكذلك قول الآخر :

٩٣٩ وذاتُ هِدمٍ عارٍ أشاجِعُها
تُصمِتُ بالماءِ تولبا جَدِعا (١)

والتولب ولد الحمار فاستعاره هنا للمرأة .

ومنه قوله عليه السلام : لا تَحْقِرَنَّ إحداكنَّ جارتَها ولو فِرْسَنَ شاةٍ (٢).
وإنما الفرسن للبعير وهو الظلف من الشاة ، فاستعاره للشاة .

ومجيء هذا في الكلام قليل جداً وإنما بابه أن يجيء في الشعر فلذلك ذكرناه
في الضرائر .

ومن البدل المقيس أن تأتي / في القافية بالحرف المتقاربين في المخرج [٢٦٥و]
فمن ذلك قول الشاعر :

٩٤٠ بُنِّيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَبْنُ
الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطُّعْمُ (٣)

وقول الآخر :

٩٤١ إذا جَلَسْتُ فاجعلاني وسطاً
لأنِّي شَيْخٌ لا أَطِيقُ الْعُنْدَا (٤)

(١) لاوس بن حجر من قصيدة في الرثاء . الهدم : الكساء البالي . الأشاجع : عروق الساعد .
الجدع : السوء الغداز . أبيات المعاني ٤١٢ ، شرح المفصلات ٢٧٧ ، ٤٠٦ ، الكامل
٣٨/٤ ، مجالس العلماء ١٤ ، الخصائص ٣٠٦/٣ ، المخصص ٤٤/٨ ، الديوان ١٣ .
(٢) رواه ابن الأثير : لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو فرسن شاة . النهاية ٤٢٩/٣ ، وانظر
اللسان : فرسن .

(٣) أنشد أبو زيد عن امرأة لم يذكر اسمها . الكتاب ٤١٤/٢ ، النوادر ١٣٤ ، المقتضب
٢١٧/١ ، الكامل ٨٥/٣ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ، المغنى ٧٥٩ .

(٤) نسه القرطبي للحارثي (?) والرواية : ركبت . وأراد بالمند الإبل التي لا تستقيم في سيرها .
مجاز القرآن ٢٩٠/١ ، المقتضب ٢١٨/١ ، جبهة اللغة ٢٨٣/٢ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ،
الاتصاف ٤١٥ ، القرطبي ٧١/١٩ ، المحكم ١٥/٢ ، الخزنة ٥٣٣/٤ .

وقول الآخر :

٩٤٢ حدث حَدِيثَيْنِ امْرَأَهُ فإِنْ أَبَتْ فَأَرِيْمَهُ (١)

وقول الآخر :

إِنْ شَتِ أَشْرَفْنَا كَلَانَا فَدَعَا

اللَّهُ جَهْرًا رَبَّهُ فَأَسْمَعَا (٨٩١)

بالخيرِ خيرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا

وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

وقول الآخر :

٩٤٣ إِنِّي لَهَا بُعَيْرُهَا الْمَذَلُّ

أَحْمِلُهَا وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ (٢)

ومنها أَنْ تَضَعَ مَهْمَا مَوْضِعَ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٩٤٤ مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ

أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ (٣)

يريد : مَالِي اللَّيْلَةَ مَالِيَهْ .

وَمِنْ الْبَدَلِ غَيْرِ الْمَقِيسِ وَضَعَ فِعْلُ الْأَمْرِ مَوْضِعَ فِعْلِ الْخَبَرِ نَحْوُ قَوْلِهِ :

أَلَا يَا أُمَّ قَارِعَ لَا تَلُومِي

عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَعَائِي (٢٤٣)

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيَنِي

وَدَلِّي دَلَّ مَسَاجِدَ صَنَاعِ

(١) لم ينب هذا الشاهد ، وعند العرب : حدث الرعناء بحديثين فإن أبَتْ قَارِعَ ، أي أسك

وكف . القفاخر ٦٢ (ليبزج) شرح السيرافي ٢٤٢/١ ، جمهرة الأمثال ٣٦٨/١ ، الميداني

١٣٠/١ .

(٢) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وروايته : أنا لها . شرح السيرافي ٢٤٢/١ .

(٣) من أبيات عمرو بن ملقط (جاهلي) . أودى بالشئ : ذهب به ، وأودى : هلك ، النوادر ٦٢ ،

إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ .

فوضع ذكرني وهو أمر موضع الخبر لأن كان وأخواتها لا يقع في مواضع إضمارها من الأفعال إلا ما هو خير.

ومن البدل غير المقيس وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف واللام، فمثال وضع الفعلية قوله :

٩٤٥ يقول الخنثى وأبغضُ العُجمِ ناطقاً

إلى ربّه صوتُ الحِمَارِ الجِدْعُ (١)

يريد : المجدع . ومنه قول الآخر :

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرُصِي حُكُومَتُهُ

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ (١٦)

فوضع التُّرُصِي موضعَ المَرَضِي حُكُومَتُهُ .

ومثال وضع الجملة الاسمية موضع الاسم قوله :

منَ القومِ الرسولُ اللهُ مِنْهُمْ

لهم دانت رقابُ بني معدٍ (١٧)

فوضع رسول الله منهم موضع الكائن .

ومن البدل المقيس في الضرائر قلبُ الإعراب . ومنهم من أجازوه في الكلام . والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه نحو قوله :

مثلُ القنَافِذِ هَدَاجُونَ قد بلغت

نجرانُ أو بلغتْ سوءَاتِهِمْ هَجَرٌ (٥٦٢)

ومعلوم أن نجران وهَجَرٌ تبلغهما السوءات ولا تبلغانها . وقول الآخر :

وَتُرَكَّبُ خَيْلٌ لا هَوَادَةَ بَيْنَهَا

وتَشَقَّى الرِمَاحُ بالضياءِ طَرَّةَ الحُمْرِ (٥٦١)

(١) من أبيات لذي الخرق الطهوي يهجو فيها رجلا . والخنثى : الفاحش من الكلام . العجم :

جمع أعجم وهو الحيوان . يجدع : تقطع أذناه ، وقيل : أراد الحمار المعبوس وهو كبير

التصريت . اللامات ٣٥ ، المحكم ١٨٤/١ ، المفنى ٥٠ ، العيني ٤٦٧/١ ، الخزائن ١٤/١ .

وإنما تشقى الضيافة بها . وقول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما

كان الزناء فريضة الرجم (٢٣٦)

والزنا ليس بفريضة الرجم وإنما الرجم فريضته . وقول الآخر :

٩٤٦ قبل دُنُو الأفق من جوائه (١)

يريد : قبل دُنُو الجوزاء من أفقها ، قلب . وقول الآخر :

٩٤٧ قد لَمَعَ البرق بِسَرَقِ خُلْبِهِ

يريد : بِخُلْبِ بَرَقِهِ ، لأن الصفة هي التي ترفع الاسم فقلب .

ومن كلامهم : إنَّ فلانة لَتَنُوْا بها عجزتها ، تريد : لَتَنُوْا هي بعجزتها .

وكذلك قولهم : أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي (٢) . ومعلوم أنَّ الرأس هو

المدخل في القلنسوة . وكذلك قوله : ما إنَّ مفاتيحه لَتَنُوْا بالعُصْبَةِ أُولَى

القُوَّةِ (٣) . ومعلوم أنَّ المفاتيح لاتنوء بالعصبة بل العُصْبَةُ تنوءُ بها . على

أنَّ قوله تعالى : لتنوءُ بالعُصْبَةِ ، وقولهم : إنَّ فلانة لَتَنُوْا بها عجيزتها ،

يحتملان التأويل ، وهو أن تكون الباء للنقل بمعنى الهزة فيكون معنى لتنوء

بالعصبة / ، لتنوء العصبة وكذلك لتنوء بها عجيزتها . [٢٦٥ظ]

ومن المقلوب (٤) في الشعر على (٥) قول امرئ القيس :

(١) نسب في سر الفصاحة لأي نجم . وأراد بدنو الأفق من الجوزاء طلوع الجوزاء لأن

طلوعها وغروبها على الأفق . سر الفصاحة ١٠٦ ، المقاييس ١١٥/١ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) النقص : ٧٦ .

(٤) ر : القلب .

(٥) كذا ، وهي زيادة .

كما زلت الصفواء بالمتنزل (١)
 وإنمازل المتنزل بالصفواء . على أنه يمكن أن تكون الباء للنقل بمعنى
 الهزة فيكون : كما زلت الصفواء المتنزل ، أي أسقطته .
 ومن البدل وضعهم الكاف موضع مثل ضرورة .

. . .

ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ينبغي له أن
 يأتي بعد أو قبل ، وهو ينقسم قسمين : مقيس في الضرورة وغير ذلك .
 فالمقيس ما يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بطرف أو مجرور نحو قول
 ذي الرمة :

كان أصوات من إيغاليهن بنا
 أواخر الميس أصوات الفرائج (٦٥٩)
 يريد : كان أصوات أواخر المسيس من إيغاليهن بنا أصوات الفرائج ،
 قدّم . وكذلك لغة أبي حية :

٩٤٩ كما خطّ الكتاب بكف يوماً
 يهودي يقارب أو يُزِيل (٢)

(١) صلوه : كبت يزل اليد عن حال مثته
 وهو في وصف فرس الشاعر . اليد : ما يوضع على ظهر الحصان من جل .
 الصفواء : الصخرة المساء ، المنزل : السيل الجارف أو الطائر الذي ينتزل على الصخرة .
 أبيات المانني ١٤٦ : الشعر والشعراء ١٣٠ ، شرح السبع ٨٤ ، شرح البيهقي ٢٤٧/١ ،
 الديوان ٢٠ .

(٢) وصف رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والامتداد بها ، وخص اليهود لأنهم أهل
 كتاب . ومعنى يزيل : يفرق ما بينهما ويباعد . الكتاب ٩١/١ ، المقتضب ٣/٣٧٧ ،
 الأصول ١٩٠/٢ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، الموضع ٢٢٧ ، ابن الشجري ٢/٢٥٠ ،
 الانصاف م ٦٠ .

يريد : كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفَّ يهودي .

ونحو قول قيس بن ثعلبة :

٩٥٠ هما أخوا في الحرب من لأخا له

إذا خاف يوماً نبوة فدعاها (١)

يريد : هما أخوا من لأخا له في الحرب . وقول الآخر :

رُبَّ ابنِ عمٍ لُسُلَيْمَى مُشْعِلٌ

طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَلِّ (٨٣٨)

يريد : طَبَاخِ زَادَ الْكَلِّ سَاعَاتِ الْكَرَى . أي في ساعات الكرى ،

ففصل بين طباخ وزاد للكسل بساعات الكرى . ونحو قوله :

٩٥١ لما رأت سائيدما استعْبَرَتْ

للهِ درُ اليومِ مَنْ لَامَهَا (٢)

يريد : درُ مَنْ لَامَهَا اليوم .

وغير المقيس من هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

والمجرور نحو قوله :

٩٥٢ فزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ

زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ (٣)

(١) نسب في الكتاب للدرثابت عجة من بني قيس بن ثعلبة في رثاء أخيها ، وفي الحماة لعمرة

الخثمية في رثاء أخيها أو ابنيها ، وليس كما وهم ابن عصفور . النبوة : أن يخطئ .

السيف هدفه ، وأرادت هنا العجز عن مواجهة الخصم . الكتاب ٩٢/١ ، الخصائص

٤٠٥/٢ ، شرح الحماة للمرزوقي ١٠٨٣ ، شرح السيرافي ٢٤٦/١ ، التوجيه ٦٦ ،

المفصل ١٠٠ ، الانصاف م ٦٠ ، العيني ٤٧٢/٣ .

(٢) لمر بن قبيصة من أبيات قالها في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم ، وأراد بالضمير

المؤنث نفسه لا ابنته . سائيدما : قيل هو جبل قرب نهر ارض بأرض الروم . الكتاب ٩١/١ ،

المقتضب ٣٧٧/٤ ، مجالس ثعالب ١٢٥ ، الأصول ١٨٩/٢ ، شرح السيرافي

٢٤٦/١ ، الموشح ٧٩ ، معجم البلدان ١٦٨/٣ ، الخزائن ٢٧٤/٢ .

(٣) لم ينسب هذا الشاهد ، وقيل : هو من زيادات الأخفش على حواشي الكتاب وأدخله النسخ

في بعض نسخه . زججتها : طعنتها بالزج ، وهو الحديد التي في أسفل الرمح . والضمير

قيل يعود على راحلة الشاعر وقيل : أراد به الكتيبة . معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ،

الخصائص ٤٠٦/٢ ، المفصل ١٠٢ ، الإنصاف مسألة ٦٠ ، الخزائن ٢٥١/٢ .

يريد : زج أبي مزادة القلوص ، فتمصّل . ونحو قوله :

٩٥٣ تمرّ على ما تستمرّ وقد شفت

غلائل عبد القيس منها صدورها (١)

يريد : وقد شفت عبد القيس ، أي هذه القبيلة ، منها غلائل صدورها .
وقوله :

٩٥٤ فداسهم دوس الدائس الحصاد (٢)

يريد : دوس الحصاد .

ومنه وهو أقبح ماورد في الباب قوله :

٩٥٥ نفى الذمّ عن أثوابه مثلما نفى

أذى - درناً عن جلده ، الماء - غاسل (٣)

يريد : مثل نفى الماء إذا غاسل درناً عن جلده .

ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر : وكذلك زبنّ لكثير من المشركين قتل
أولادهم شركائهم (٤) . وهو غلط من ابن عامر ، والذي غلّطه في ذلك
أنّ شركاءهم كان مرسوماً في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل
الشام .

(١) أنشد الأخفش ولم ينسب ، وقيل : مصنوع . تستمر : تمشي على طريقة واحدة .
غلائل : جمع غليلة أو غليل وهي الضغن والحقد . ولأخفش توجيه نقله الرماني يخرج عن
حيز الضرورة . التوجيه ١٢٦ ، شرح البيراني ٢٤٦/١ ، الانصاف مسألة ٦٠ ، الخزائن
٢٥٠/٢ .

(٢) كذا في الأصل ومضاه :
وحلق الماضي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس
وهو مما أنشده أبو عبيدة واستشهد به المصنف في الضرائر ١٩٧ وانظر الوساطة : ٣٦٥ ط٤ .

(٣) أنشده ابن الاعرابي واستشهد به المصنف في الضرائر ٢٠٠ .

(٤) معاني القرآن ٣٥٧/١ ، الكشاف ٢٥٣/١ (بولاق) ، النشر ٢٥٣/٢ .

وهذا الرسم يتخرج على أن يكون الأولاد مخفوضاً بإضافة قَتْلُ إليه ويكون الشركاء بدلاً من الأولاد بدل شيء من شيء ، لأن ولد الإنسان شريكه فيما يملكه (١).

ومنه الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف أو المجرور الذي ليس في موضع نعت ، فمثال الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف قوله :

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً
وَصُدَاءِ الْحَقَّتْهُمْ بِالشَّكْلِ (١١٩)

ففصل بين صلقة وصفته بالمعطوف .

ومثال الفصل بالمجرور قوله :

أَمَرْتُ مِنَ الْكُتَّانِ خِطًّا وَأَرْسَلْتُ
رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيئًا يُعِينُهَا (١١٨)

/ ففصل بين رسول وصفته وهو جريء بالمجرور . وكان حقه أن يكون [٢٦٦و] بعد أرسلت أو في آخر الكلام .

ومن غير المقيس قوله :

٩٥٦ وما مثله في الناس إِلَّا مُمْلِكًا
أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (٢)
تقديره : وما مثله في الناس حيُّ يقاربُهُ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ، ففصل بين المبتدأ والخبر الذي هو أبو أمه (أبوه) (٣) باسم ماالذي هو حيُّ ، وفصل بين حيٍّ وصفته الذي هو يقاربهُ بخبر المبتدأ الذي هو أبوه .

(١) هذا توجيه الفراء لقراءة ابن عامر . معاني القرآن ٣٥٧/١ ، وانظر شرح السيرافي ٢٤٦/١ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في مدح إبراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، وليس

البيت في ديوانه . ويريد بالملك هشاماً لأنه الخليفة. أبيات المعاني ٥٠٦ ، الكامل ٢٨/١ ،

الأصول ٧٢١/٢ ، الخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩ ، شرح السيرافي ٢٤٨/١ ، التوجيه ٣٠ ،

الموشح ٢٢٨ ، الضرائر ١٤ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وقول الآخر :

٩٥٧ لها مُقَلَّتَا أَدْمَاءَ طُلٍّ خَمِيلَةً

من الوحش ماتنك تُرعى عَرَارُهَا (١)

فتقديره : لها مُقَلَّتَا أَدْمَاءَ من الوحش ماتنك تُرعى خَمِيلَةً طُلٍّ عَرَارُهَا .
ففصل بين طُلٍّ ومفعولها بتنك واسمها وخبرها وبالمجرور ، وقدّم طُلٍّ
على خَمِيلَةٍ وهو من صفتها . ومثله أيضاً :

٩٥٨ وما كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلَاسَ مُسْلِمٍ

من الناس ذنباً جَاءَهُ وهو مسلماً (٢)

تقديره : وما كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلَاسَ مُسْلِمٍ من الناس مسلماً ذنباً جَاءَهُ
وهو تقدّم الضمير وهو ما يعود عليه وهو مسلم المتأخر . ومنه أيضاً :

هِيَهَاتَ قَدْ سِفِهَتْ أُمِيَّةٌ رَأْيَهَا

فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها (٤٧٦)

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ

قد كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

أى لبست الدروع ، ففصل بين المبدل منه وهو أُمِيَّةٌ والمبدل وهو حلماؤها
بالجملة التي هي فاستجهلت ، وفصل بين الفعل وهو استجهلت وفاعله
وهو سفهاؤها بالمبدل وهو حلماؤها . وفصل بين المصدر وهو بتشاجر وفاعله
وهو أبناؤها بالجملة التي هي قد كفرت آباؤها .

(١) أنشده ابن جني عن ابن الأعرابي ولم ينسبه . والرواية عنده حوراء مكان أَدْمَاءَ . والأدْمَاءُ :

البيضاء . والعرار : نبت بري له رائحة طيبة .

طل : نزل عليه الظل وهو الندى . الخصائص ٣٣٠/١ ، شرح مشكلات الحامدة ٢٨٩ ،

الاقطساب ٥١ ، المقرب ١٦٦ .

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسبه . الإحلاس : الإلزام . والمعنى : ما كنت أظن أنانا ارتكب ذنباً

هو وآخر ثم نبه إليه دونه . مجالس ثعلب ٩٦ ، التوجيه للرماني ٢٥٠ ، الخصائص

٣٣٢/١ ، أمالي القالي ٢٠٦/١ ، اللسان : حلس .

وحمل ثعلب هذين البيتين على غير التقديم والتأخير ، فجعل حلماؤها سفهاؤها مبتدأ وخبراً ، أى حلماؤها مثل سفهاؤها في الجهل ، وجعل آباؤها أبناؤها كذلك ، كأنه قال : آباؤها مثل أبناؤها في التكفير (١). ومنه :

٩٥٩ فأصبحت بعد خَطَّ بهجَتِها

كَأَنَّ قَفْرًا رَسُمَهَا قَلَمًا (٢)

تقديره : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأنَّ قَلَمًا خَطَّ رَسُمَهَا . ففصل بين بعد وبين ما أضيف إليه بالفعل ، وفصل بين خط وبين مفعوله بكان والمضاف إليه «بعد» وخبر أصبح ، وفصل كأنَّ واسمها بفتحول خط وخبر أصبح ، وقدم خط على قَلَمًا وهو من صفته ، ومثله :

٩٦٠ مَثَلُهَا لَأَيِّهِ كَانَتْ عِنْدَهُ

أَرَبَاقَ صَاحِبِ ثَلَاثَةِ وَبَهَامِ (٣)

يريد : مَثَلُهَا أَرَبَاقَ صَاحِبِ ثَلَاثَةِ وَبَهَامِ كَانَتْ عِنْدَهُ لَأَيِّهِ ، وهو صفة لأرباق . ومن ذلك قوله :

٩٦١ فَلَسْتُ خِرَاسَانَ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ

بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا (٤)

(١) مانسبه المصنف لثعلب هو توجيه الرماني ، وانظر التوجيه ٢٣ ، مجالس ثعلب ٧٢ .

(٢) لم ينسب لقائل وهو من شواهد التعميد في كتب البلاغة . قال الرماني : وإنما وضع هذا البيت على فساد اعتماداً لتعلم به قوة من يأل عن هذا التقديم والتأخير الذي وقع فيه ، هل ذلك جائز أم لا . للتوجيه ٢٥٤ ، الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٣/٢ ، اللسان : خطط .

(٣) للفرزدق في هجاء جرير ، والضمير في أبيه يعود على عطية والد جرير . الأرباق : جمع ريقة وهي الحبل تشد به النواب في مرابطها . الثلاثة : جماعة الغنم . البهام جمع بهمة وهي الصغير من أولاد الضأن والبقر . شرح السيرافي ٢٥١/١ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الديوان ٨٥٠ .

(٤) للفرزدق في مدح خالد وهجاء أسد الذي وليها بعد خالد . قال السيرافي : وتقديره وليت خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها ، ويكون رفع أسد بكان الثانية وأمرها نعت له و «كان» في معنى وقع . شرح السيرافي ٢٥١/٢ ، الخصائص ٣٩٧/٢ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الارتشاف ٣٨٨ ظ .

يريد : فلست خراسانَ التي كان خالدٌ بها (سيفاً) (١) إذا كان أسدٌ أميرها ،
فقدّم اسم كان عليها وهو أسد وفصل بكان بين المبدل منه وهو أسد وبين
المبدل وهو أميرها (٢) .
ومن ذلك قوله :

صدَدَتْ فأطولت الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ (٦١)
فقدّم فاعل يدوم عليه وهو وصال .

• • •

ومن النحويين من زاد في الضرائر فصلين : أحدهما تغيير الإعراب عن
جهته ، والآخر تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

وذلك عندنا من فصل المبدل لأنه لا يؤنث المذكر حتى يعامل معاملة مافي
معناه مما هو مذكر ، ولا يذكر مؤنث حتى يعامل/ما هو مؤنث في معناه . [٢٦٦ظ]
وكذلك تغيير الإعراب ، وجهه فيه إبدال الإعراب ليس لكلمة بحق الأصل
كما هو إعراب لها بحق الأصل .

فمن تغيير الإعراب عن جهته قوله :

سأترك متزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحاً (٥٤٢)

فنصب الفعل بعد الفاء في الواجب وكان حقه أن يكون مرفوعاً . فالنصب إذن
كالبدل من الرفع . ومن ذلك قوله :

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) كذا ، والصواب بين المبتدأ والخبر ، وليس هناك بدل أو مبدل .

٩٦٢ لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمًا (١)

فنصب ما بعد الفاء في الواجب . وكذلك قول الأعشى :

٩٦٣ هَنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُهُ فَيُعْقِبَا (٢)

ومنه أيضاً الحمل على المعنى قبل تمام الكلام نحو قوله :

٩٦٤ فَكَرَّرْتُ تَبَتَّغِيهِ فَوَافَقْتَنِيهِ

على دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا (٣)

فالوجه رفع السباع على أنه مبتدأ والخبر في المجرور قبله ، فنصب السباع بإضمار فعل يدل عليه وافقت المتقدم ، كأنه قال : وافقت السباع على دمه ومصصره ، وإن كان الكلام الذي تقدم السباع لم يتم ، فوجه دخول هذا في البديل أنَّ الموضوع لما كان يجب فيه رفع السباع فنصب على ما ذكر كان النصب كأنه بديل من الرفع .

ومن تذكير المؤنث قوله :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٧٢٤)

(١) نب لطرفة بن العبد وليس في ديوانه . وروى في شروح الحماسة :

ليصما ، ولا شاهد فيه . ونقل سيريه هذه الرواية أيضا .

وكنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، الأصول ٧٢٥/٢ ، المحتب ١٩٧/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣ ، شرح الحماسة لغيري ١١١/١ .

(٢) من قصيدة في هجاء عمرو بن المنذر ، وفيها يعاتب بني سعد بن قيس - يعقوب : يحمل العاقبة . والمعنى أنه سيدافع عن بني سعد بلسانه ويحمي أعراضهم لا يبغي ثوابا منهم وإنما من الله الذي سيحسن عاقبتهم . الكتاب ٤٢٣/١ ، شرح السيراني ٢٥٣/١ ، الخزانة ٣٢٣/٣ ، الديوان ١١٧ .

(٣) للقطامي ، ورواية الديوان : فألفت عند مصصره السباعا

ولا شاهد فيها ، ومثلها رواية البرد . وهو يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السباع قد اغتالته . التوادر ٢٠٤ ، الكتاب ١٤٣/١ ، الأصول ٧٢٨/٢ ، التوجيه ١٨٨ ، الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتب ٢١٠/١ ، شرح السيراني ٢٥٤/١ ، الديوان ٤١ .

فذكر الأرض حملاً على معنى المكان (١) ، كأنه : قال ولا مكان أبقل
إيقالها ، فكأنه أبدل الأرض من المكان . ومن ذلك قوله :
أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنه

يضمُّ إلى كشْحِيهِ كَفّاً مُخَضَّباً (٦٩٢)
فذكر الكف كأنه قال : عضواً مخضَّباً ، فكأنه وضع الكف موضع العضو .
وقوله :

إذ هي أحوى من الربعى حاجبهُ
والعينُ بالإمْدِ الحاريُّ مكحولُ (٦٨٨)
فكأنه وضع العين موضع الطرف .
ومن تأنيث المذكر في الضرورة قوله :

٩٦٥ وَأَنْ كَلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ (٢)
فأنت الأبطن حملاً على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد ، كأنه قال :
عشر قبائل ، فكأنه وضع الأبطن موضع القبائل . ومن ذلك قوله :
٩٦٦ فَكَانَ مِجَنَّتِي دُونَ مَا كُنْتُ أَتَقَنَّى

ثلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُتَعَصِّرُ (٣)
فأنت الشخوص حملاً على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد فكأنه قال :
ثلاث نساء : كاعبان ومعصر . وقد تقدّم في التذكير والتأنيث أحكام هذا .

-
- (١) ج ، ر : الكلام ، وهو تحريف .
(٢) ينسب لرجل من بني كلاب يسمى النواح يهجو فيه رجلاً ادعى نسيه فيهم . الكتاب ١٧٤/٢ ،
معاني القرآن ١٢٦/١ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ،
الصاحبي ٢١٣ ، المخصص ١١٧/١٧ ، العيني ٤٨٤/٤ ، الانصاف ٤١٠ ، اللسان : بطن .
(٣) لمر بن أبي ربيعة . المجلن : الترس . المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت .
الكتاب ١٧٥/٢ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المخصص
١١٧/١٧ ، الانصاف ٤١١ ، العيني ٤٨٣/٤ ، الخزائن ٣١٣/٣ ، الديوان ٩٤ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الإمالة

قوله : هو أن تُسِيل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة
يعني أن الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة
وهي لغة بني تميم، وقد توجد في لغة غيرهم قليلاً .

وأما أهل الحجاز فلغتهم الفتح. ومما يدل على أن بني تميم يؤثرون الإمالة أن
الاسم المعدول المؤنث إذا كان على فعال لغة بني تميم فيه أن يُعرب إعراب
مالا ينصرف، ولغة أهل الحجاز فيه البناء على الكسر .

فإذا كان آخره راء رجع إلى لغة أهل الحجاز فنحوه على الكسر، لأن الراء
إذ ذاك تكون مكسورة، والراء المكسورة توجب الإمالة، والإمالة لغتهم،
فعدلوا إلى الكسر لأجل ذلك . [٢٦٧و]

وقوله : وإنَّما تُمال الألف لياء أو كسرة تكون بعدها أو تكون منقلبة
عن ياء، أو مشبهة بما انقلبت من ياء .

أما الإمالة للياء فيشترط فيها أن تكون قبلها والألف تليها نحو خيال، أو
بينهما حرف نحو شيان، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ولم تفصل بينهما
ضمة نحو بينهما .

وأما الإمالة للكسرة فإنَّها تكون لكسرة متقدمة أو لكسرة متأخرة .
فإن كانت متأخرة عن الألف اشترط فيها أن تكون تلي الألف نحو عابد .
وإن كانت مقدمة عليها جاز فيها أن يكون مفصلاً بينها وبين الألف بحرف
نحو عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شِمْلَال (١)، أو بحرفين متحركين
أحدهما الهاء إذا لم تفصل بين المكسورة (٢) والألف ضمة نحو: لن يَضْرِبَهَا .

(١) الشلال : الناقة السريمة .

(٢) كذا ولعله : الكسرة .

فإن فصل بينهما ضمة لم تجز الإمامة نحو : هو يَضْرِبُهَا .
أو بثلاثة أحرف أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ولم يفصل أيضاً بين
الكسرة وبين الألف ضمة نحو عِنْدَمَا .

وأمّا الإمامة لكون الألف منقلبة عن ياء فنحو رَمَى ، لأنه من الرَمْي .
وأمّا الإمامة لكون الألف مشبهة بما انقلب عن ياء فنحو حُبَلَى ، ألا ترى
أنّ أَلَفَ حُبَلَى غير منقلبة عن شيء ، إلاّ أنّها تشبه المنقلبة عن الياء من جهة
أنك لو ثبت حُبَلَى لقلت : حُبَلَيَانِ ، فقلبت الألف ياء كما تفعل بالألف
المنقلبة عن الياء في الثنية نحو فَتَى ، تقول في تثنيته : فَتَيَانِ .

وقد تكون الإمامة بخلاف ما ذكر . وذلك أنّ العرب قد تُمِيلُ الألف
إذا كانت متطرفة ثالثة فصاعداً وإن كانت منقلبة عن واو نحو غَزَا .
وقد تُمِيلُ الإلف إذا كانت عيناً وإن كانت منقلبة عن واو إذا كانت الواو
التي انقلبت عنها مكسورة في الأصل نحو خَافَ ، لأنّ أصله خَوِفَ .
وقد يُمِيلُونَ أيضاً الإمامة (١) نحو قولك : رأيت عماداً ، فيميلون الألف
المبدلة من التنوين لإمالة الألف التي قبلها .

وقوله : ومن أجل الياء أيضاً إِمَالَتُهُمُ الكافرين وما أشبه ذلك ،
الإمالة في الكافرين وأمثاله إِمَالَةٌ لَأَجْلِ الكسرة ، لأنّ الياء إنّما توجب الإمالة
إذا كانت متقدمة كما ذكرنا . وإنّما حمّله على أن جعل الإمالة للياء أنّه
رأى بعض العرب تميل الكافرين في حال النصب والخفض ولا تُمِيلُهُ في
حال الرفع ، فتوهم لذلك أنّ الإمالة لأجل الياء ، وليس كما توهم .

وإنّما السبب في ذلك أنّ الرأى إذا لم تكن مكسورة تمنع الإمالة ، كما أنّها
إذا كانت مكسورة تقوى على إيجاب الإمالة ، فإذا استعمل الكافرين في
موضع نصب أو خفض كانت الرأى مكسورة فلم يكن للإمالة ما يمنعها ،
وإذا استعمل في موضع رفع كانت الرأى مضمومة فمنعت الإمالة .

(١) كذا ولعله : بعد الإمالة .

ومن العرب من يميل الكافرين المرفوع ولا يجعل الراء مانعة للإمالة إلاّ إذا كانت تلي الألف.

وقوله : إلاّ أن يكون في الكلام حرف من الحروف التي تمنع الإمالة وهي سبعة أحرف : الصاد / والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف .. [٢٦٧ظ] إلى آخر الباب .

هذه الأحرف السبعة لا تمنع الإمالة إلاّ إذا كانت لتأخّر كسرة أو تقدّمها أو تقدّم ياء أو إمالة . وتمنعها إذا كانت متقدمة على الألف والألف تليها نحو غانم ، أو بينهما حرف وهي مكسورة نحو قباب ، أو ساكنة قبلها كسرة نحو مصباح . وإذا كانت بعد الألف تليها نحو باخيل ، أو بينهما حرف نحو ناهيض ، أو حرفان نحو مناشيط .

ويمنع أيضاً الإمالة الراء غير المكسورة إذا وقعت قبل الألف والإلف تليها نحو راشد ، أو بعدها متصلة بالألف نحو قولك هذا حمارٌ ورأيتُ حماراً . أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك : هذا كافرٌ .

وإن كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة والمستعلى المتقدم عليها إن وقعت بعد الألف تليها نحو قارب ومن قرار ، بالإمالة . أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك : بقادر ، بالإمالة . والأكثر لا يميل (١) .

فإن تأخر عنها المستعلى عليها نحو قولك : هذه ناقةٌ فارقٌ وأنيقٌ مفارقٌ ، فتفتّح ولا تُميل .

ومن العرب من يجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فصل بينها وبين الألف بحرف كما تفعل المضمومة والمفتوحة فتقول : بكافر ، تفتّح ولا تُميل .

وينبغي أن تعلم أن الإمالة تكون في الأفعال والأسماء إلاّ ما كان منها متوغلاً في البناء غير مستثقل نحو «ما» الاستفهامية أو الشرطية أو الموصوفة وإذا .

(١) الكتاب ٢/٢٦٧ ، المقتضب ٤٨/٣ .

وَأَمَّا الحروف فلا يَمَالُ شيءٌ منها إلا بلى ولامين قولهم : أَمَا لا ويا في النداء ، لنيابتها مناب الأفعال .

وقد شذَّت العربُ في أَلِفِهاظ فأمالتها وبأبُها أن لا تُمال لعدم موجب الإمالة وهي : الحَجَّاجُ ، اسماً علماً ، والناسُ وبابٌ ومالٌ وغابٌ . وقال بعضهم : رأيت عرقاً وضيقاً ، فأمال ولم يعتدَّ بالقاف .
كمل والحمدُ لله وحده ، وأما شرحُ ما بقي من الجمل وهو التصريف فعليه موضوعٌ على
حِـدَّةٍ

كتبه العبد الفقير (١) إلى الله تعالى على
ابن سالم الشافعي عفا الله عنه
وعن والديه وعن الداعي له
بالمغفرة . نسأل الكريم التوفيق
في أمورنا جميعها بتمنه وكرمه
إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه
والحمد لله ربَّ
العالمين

(١) في ر : الراجي غفر ربه المتوفى بكثرة ذنوبه على بن سالم بن مسلم الشافعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يارب العالمين أنه ولي ذلك والقادر عليه وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين آمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

فهرس أبواب الجزء الثاني

١١	باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز
٢٤	باب اضافة المصدر إلى ما بعده
٢٩	باب العدد
٣٧	باب تعريف العدد
٣٩	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٤٣	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لاعلى المعنى
٤٦	باب كم ...
٥٣	باب مذ ومنذ ...
٦٤	باب الجمع بين أن وكان
٦٥	باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد
٧٠	باب الاضافة
٧٧	باب التأريخ
٨٢	باب النداء
٩٦	باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما
٩٩	باب اضافة المنادى إلى ياء المتكلم
١٠٤	باب ما لا يجوز فيه الا اثبات الياء
١٠٥	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
١٠٩	باب الاستغاثة
١١٣	باب الترخيم
١٢٥	باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراباً
١٢٧	باب الندبة
١٣٤	باب المعرفة والنكرة
١٤٠	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

١٤٨	باب الجواب بالفاء
١٥٦	باب أو
١٥٧	باب الواو
١٥٩	باب وحده
١٦٤	باب من مسائل حتى في الأفعال
١٦٩	باب من مسائل الفاء
١٧٠	باب من مسائل اذن
١٧٣	باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل
١٧٦	باب أفعال المقاربة
١٨١	باب من المفعول المحصول على المعنى
١٨٧	باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية
١٩٠	باب الأمر والنهى
١٩٢	باب مايجزم من الجوابات
١٩٥	باب الجزاء
٢٠٥	باب ماينصرف ومالا ينصرف
٢٣٤	باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان
٢٤٢	باب فعال
٢٤٨	باب الاستثناء
٢٦٣	باب الاستثناء المقدم
٢٦٦	باب الاستثناء المنقطع
٢٦٩	باب النفي بلا
٢٧٩	باب دخول ألف الاستفهام على لا
٢٨١	باب التمييز
٢٨٦	باب الاغراء
٢٨٩	باب التصغير

٢٩٧	باب تصغير الثلاثي
٢٩٩	باب تصغير الرباعي
٣٠٢	باب تصغير الخماسي فما فوقه
٣٠٥	باب تصغير الظروف
٣٠٦	باب تصغير الأسماء المهمة
٣٠٩	باب النسب
٣٢٢	فصل في شواذ النسب
٣٢٤	باب ألف التقطع وأنف الوصل
٣٢٧	باب المغرب والمبني
٣٣٩	باب المخاطبة
٣٤٤	باب الهجاء
٣٤٧	باب آخر من الهجاء
٣٥٦	باب أحكام الهمزة في الخط
٣٦٠	باب المقصور والممدود
٣٦٩	باب المذكر والمؤنث
٣٧٣	باب مايؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره
٣٧٨	باب مايؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره
٣٨٥	باب مايذكرو يؤنث من أعضاء الحيوان
٣٨٧	باب مايذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه
٣٨٩	باب مايذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٣٩٩	باب الأفعال المهموزة
٤٠٠	باب أمس
٤٠٢	باب أسماء الفاعلين والمفعولين
٤٠٣	باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع
٤٠٧	باب ما ينصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره

٤٢٥	باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله
٤٢٧	باب الوقف
٤٤٠	باب لو ولو لا
٤٤٤	باب ما جاء مثني بمعنى الجمع
٤٤٧	باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال
٤٤٩	باب أقسام المفعولين
٤٥٦	باب مواضع ما
٤٥٨	باب مواضع من
٤٦٠	باب مواضع أي
٤٦١	باب الحكاية
٤٦٢	باب القول
٤٦٥	باب حكاية الأسماء الأعلام بمن
٤٦٧	باب حكاية الأسماء التكررات بمن
٤٧٠	باب الحكاية بأي
٤٧١	باب حكاية الحمل
٤٧٦	باب من الحكاية
٤٧٨	باب ماذا
٤٨٠	باب إن المكسورة الخفيفة
٤٨٢	باب مواضع أن المفتوحة المخففة
٤٨٤	باب الجواب ببلى ونعم
٤٨٧	باب أو وأم
٤٨٩	باب النون الثقيلة والتنوين الخفيفة
٤٩٤	باب الإخبار
٥١٣	باب الجمع المكسر
٥٤٩	باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر
٦١٣	باب الإمالة

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الايات الشواهد
الهمزة

٤٤٢/١	الخفيف	الخطيل	٣٠٣	ظباء
٤٤٢/٢	قيس بن الخطيم	الطويل	٧٦٢	أضاءها
٥٩٠/٢	الكامل		٩١٧	ورداءه
٢٣٢/٢	أبو زيد الطائي	الخفيف	٦٠٢	عناء
٣٦٥/٢:٣٣٧/١	زيد بن كثوة العنبري	الطويل	٢٢٥	لواء
٦٠٦، ٢٥/٢	الفرزدق	الكامل	٤٦٧	أبناؤها
٣٨٧/١	ابن هرمة	المنسرح	٢٤٩	وتنكوها
٤٧٦، ٤٣٢، ٢٦٣/١	مسلم بن معبد	الوافر	١٦٦	دواء
٤٠٥/١	حسان	الوافر	٢٦١	وماء
٣٦/٢	الربيع بن ضبع	الوافر	٤٨٠	الفتاء
٢٥٩/٢	حسان	الوافر	٦٣٣	الدلاء
٥٥٨/٢		الوافر	٨٤٨	غناء
٢٦٠/١	عدي بن الرعلاء	الخفيف	١٦٣	نجلاء
٣٣٩/١	عدي بن الرعلاء	الخفيف	٢٢٦	الرجاء
٥٦٦/٢	أمية بن أبي الصلت	الطويل	٨٦٥	سمائيا
٥٦٥/٢		الكامل	٨٦٤	بالصحراء
٣٨٣/٢	أبو الأسود الدؤلي	الوافر	٧٠٨	الدلاء

ماء

الباء

٤١٥/١	أم ثواب	البسيط	٢٧٢	الأدبا
٣٦٣/٢	مرة بن محكان	البسيط	٦٨٣	الطنيا
١٨/٢، ٤٠٦/١	عمر أو العرجي	الرملي	٢٦٢	رقبيا

٤٧٦/١	الأسود بن يعفر	الطويل	تصوبا	٣٣٢
٥٩٢/١		الطويل	معدبا	٤٢١
٦١٢، ٣٧٦/٢	الاعشى	الطويل	مخضبا	٦٩٢
٦١١/٢	الاعشى	الطويل	فيعقبا	٩٦٣
٣٤٢/١	امرو القيس الحميري	المتقارب	أرنا	٢٢٨
٥٥٣/٢، ١١٠/١	جرير	الوافر	أصبا	١٣
٤٧٨/١		الوافر	وثابا	٣٣٨
٥٣٧/١	جرير	الوافر	الكلابا	٣٨٧
٦٨/٢	جرير	الوافر	المصبا	٤٩٣
٣١٤/١	بعض الفراريين	البسيط	الأدب	٢١٦
٥٣٤/١	ذو الرمة	البسيط	الغرب	٣٨٥
٢٦٥/٢	الكميت	البسيط	مشعب	٦٤٠
٥٨٣/٢	جرير	البسيط	العرب	٩٠٧
٥٥٧/٢، ١٢١/١	جرير	الطويل	تريب	٢٤
٥٠١/٢، ١٨٩/١	حميد بن ثور	الطويل	المغلب	٩٧
٢٣٢/١	أبو القمقام الأسدي	الطويل	هيبوب	١٢٨
٣٠٧/١	النايعة	الطويل	ويقشب	٢٠٧
٣١٠/١	الكميت	الطويل	وتحسب	٢١٣
٣٢٨ ، ٤٢٦/١	كعب الغنوي	الطويل	قريب	٢٨٤
٤٥٣/١	ضايء البرجمي	الطويل	لغريب	٣١٤
٥١٢، ٤٩٧ ، ٤٧٦/١	علقمة الفحل	الطويل	طبيب	٣٣٣
٤٤٤/٢، ٤٨٦/١	علقمة الفحل	الطويل	فصليب	٣٤٥
٥٦٥ ، ٥٦١/١		الطويل	ضروب	٣٩٩
٥١٤/٢، ٦١٩/١	علقمة الفحل	الطويل	وكليب	٤٤٥
١٣/٢، ٦٢٢/١	الأخنس التغلبي	الطويل	سارب	٤٥٠

٤٦١	نابها	الطويل	مغلس بن لقيط	١٩/٢
٤٦٣	نجيب	الطويل	المخبل الهلالي أو العجير السلولي	٢٣/٢ ، ٥٨٧
٦٦٣	يطيب	الطويل	المخبل السعدي	٢٨٤/٢
٧٤٠	جالب	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن	٤١٠/٢
٨٣٢	مناسبه	الطويل	بشر بن المهلب	٥٤٧/٢
٩٠٠	إثلب	الطويل	شميث بن زنباع	٥٨١/٢
٩٢٥	مسلب	الطويل	شميث بن زنباع	٥٩٤/٢
٩٥٦	يقاربه	الطويل	القرزدق	٦٠٧/٢
١٨٣	شنب	الكامل	ذو الرمة	٢٨٣/١
٢٢٠	الثعلب	الكامل	ساعدة بن جؤية	٣٣٠/١
٦٥٠	أب	الكامل	ضمرة بن جابر النهشلي	٢٧٥/٢
٦٣٠	كواكبها	المنسرح	عدي بن زيد	٢٥٥/٢
١٤٧	الكفوب	الوافر	رجل من بني بجر	٢٤٦/١
٥٥٣	قريب	الوافر	هدبة بن الخشرم	١٧٦/٢
٧١٤	شعوب	الوافر		٣٨٤/٢
١٤٠	عجب	البسيط		٥٨٦/٢٤٤/١
٢٠٠	نشب	البسيط	عمرو بن معدي كرب	٣٠٥/١
٢٨٨	للشيب	البسيط	الجميع الأسدي	٤٢٨/١
٣٤٦	الذهب	البسيط	أبو نؤاس	٢١٠/٢، ٤٨٧/١
٥٢١	للعجب	البسيط		١١٠/٢
٦٤٤	بصاحب	البسيط	النابعة	٢٦٨/٢
٦٤٨	للشيب	البسيط	سلامة بن جندل	٢٧٢/٢
٦٨٥	مربوب	البسيط	سلامة بن جندل	٣٦٧/٢
٢٨٦	الخطوب	الخفيف	الأعشى	٤٢٧/١ ، ٤٧٠، ٤٤٢

٢٠٧/٢	الخفيف عمرو بن الأيهم	الرقاب	٦٤٣
١٦٠/١	الطويل امرؤ القيس	متغيب	٥٩
١٣٧/٢، ٢٠٥/١	الطويل امرؤ القيس	المنقب	١٠٦
٢٦٥/١	الطويل هشام بن معاوية	وحبيب	١٧١
٤٦٤/٢، ٤٦٢/١	الطويل امرؤ القيس	بأنثأب	٣١٩
٤٧٨/١	الطويل امرؤ القيس	مغلب	٣٣٦
٤٩٤/١	الطويل قيس بن الخطيم	الركائب	٣٥٢
٦١٨/١	الطويل طفيل الغنوي	مذهب	٤٤٢
١٠٢/٢	الطويل امرؤ القيس	المعذب	٥١٦
١١٠/٢	الطويل الفرار الأسدي، المجنون	المقائب	٥٢٢
٢٠٤/٢	الطويل قيس بن الخطيم	فنزارب	٥٨٨
٢٣٥/٢	الطويل خوات بن جبير	تؤنب	٦٠٦
٢٣٩/٢	الطويل مسكين الدارمي	مصوب	٦١٧
٣٧٩/٢	الطويل القطامي	التجارب	٦٩٧
٥٥٢/٢	الطويل النابغة	بعصائب	٨٣٧
٥٢١/١	الكمال ابن هرمة	بالباب	٣٧٣
٥٢٦/٢	الكمال لبيد	الاعزاب	٨١٢
٣٩٥/٢	المتقارب الأعشى	بها	٧٢٨
٤٠٨/١	الوافر	العرا ب	٢٦٧
٥٩٠/٢، ٢٢١/١	الهزج أبو ذؤاد	الشعب	١١٧

التاء

١٢٧/٢	الكمال عبيد الله بن قيس الرقيات	يارزيتاه	٥٣١
٣٩٤/٢	البسيط رويشد الطائي	الصوت	٧٣٢
٥١٤/٢	الطويل الأعشى	عبراتها	٨٠٢

٥٦١/٢	جفيمة الابرش	المديد	شمالات	٨٥٢
١٧٧/١	ستان بن القحل	الوافر	طويت	٧٩
٢٨٠/٢	عمرو بن قعاس	الوافر	تبيت	٦٥٧
٥٨٥، ٥٨٢، ٣٣٣/٢		الوافر	الأساة	٦٧٦
٣٧٦/٢، ٢٨٦/١	كثير عزة	الطويل	فشلت	١٨٥
٦٢٤/١	كثير عزة	الطويل	أزلت	٤٥٢
			زنت	
٦٢١، ٤٥٤، ٢٧٧/١	سلمى بن ربيعة	الكامل	فانهلت	١٧٩

الجيم

٢٠٣/٢، ٢٧٩/١	عبد الله بن الحر	الطويل	تأججا	١٨٢
٥٩٩/٢	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	ويموج	٩٤٢
٦٠٤، ٦٥٤/٢	ذو الرمة	البسيط	الفراريج	٦٥٩
١٨٤/١		السريع	خارج	٨٦
٣٤٥/١	جرير	الكامل	الادوداج	٢٢٩
٥٦٧/٢	ابن ميادة	الكامل	الأرتاج	٨٧١

الحاء

٤٠٩/٢، ١١٤/١	عبد الله بن الزبيري	مجزوء الكامل	ورحما	٢٠
٦١٠، ١٤٤/٢	المغيرة بن جبناء	الوافر	فاستريحا	٥٤٢
٥٧٩/٢	مضر بن الأسدي	الوافر	السريحا	٨٩٤
٥٩٥/٢	جرير	البسيط	سحاح	٩٢٧
٢٣٥/١	ذو الرمة	الطويل	أملح	١٣٣
٣٨٧/١		الطويل	قادح	٢٤٨

٥٣٧/١	نهشل بن حري	الطويل	الطوائج	٣٨٦
٢٦٦/٢	أبو ذؤيب	الطويل	نصبح	٦٤٢
٥٢٣/٢		الطويل	سبوح	٨١٠
٥٨٨/٢	نمير بن مقبل	الطويل	أكدح	٩٢١
٤٩٧/٢	شقيق بن سلبك	الكامل	قزح	٧٩٨
٤٠٧/١	زياد الأعجم	المتقارب	رائج	٢٦٥
٥٢٨/٢		الوافر	فراح	٨١٣
٣٦٦/٢، ٢٦٢/١	مسكين الدارمي	الطويل	سلاح	١٦٥
٣٨٩/٢	زياد الأعجم	الكامل	الواضح	٧١٩
١٣٣/١	عمرو بن الأطنابة	الوافر	تسريحي	٣٢
١٧٣/١		الوافر	جناحي	٧٥
٥٥٨/١	يزيد بن معزم	الوافر	شراح	٣٩١

الخاء

٥٧٨/١	طرفة	البسيط	طباخ	٤١٣
الذال				
٤٣٧/١		البسيط	أحدا	٢٩٧
٥٦٠ ، ٤٥٨/٢		البسيط	عددا	٧٧٦
٥٦١/٢	عبد مناف الهذلي	البسيط	الجلدا	٨٥٣
٣٩٣/١	الفرزدق	الطويل	عودا	٢٥٢
٤٢٤/١	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أسدا	٢٧٩
٤٣٥/١	الفرزدق	الطويل	المقيدا	٢٩٥
٣١٤/٢، ١٤٠/١		الكامل	وتضهدا	٤٠
١٨٥/١	الأعشى	الكامل	يحصدا	٨٩
٢٣٦/٢	عدي بن الرقاع	الكامل	وسادها	٦١٠

٦٠٥/٢	مجزوء	مزاذه	٩٥٢
	الكامل		
٢٥٤/١	الوافر	ولا	١٥٩
	عقبة الأسدي	الحديدا	
٣٨٧/١	الوافر	مجيذا	٢٥٠
٥٧٩/١	الوافر	الجلودا	٤١٦
٦٠٦/١	الوافر	زادا	٤٣١
٥٧٤/٢	الأسخط	الأجد	٨٨٢
٣٦٠/١	الطويل	خالد	٢٣٨
٤٣٠/١	الطويل	لعميد	٢٨٩
٥٢٨/١	الطويل	مفائد	٣٨٠
٢١٩/٢	الطويل	وموحد	٥٩٥
٢٣٨/٢	الطويل	نجد	٦١٢
٢٧٧/٢	الطويل	يخلد	٦٥٣
٣٢٠/٢	الطويل	نقد	٦٧٤
٣٦٦/٢	الطويل	مهند	٦٨٤
٣٨٠/٢	الطويل	قاعد	٦٩٩
	زياد الأعجم ، أعشى همدان		
٣٨٤/٢	الطويل	شهود	٧١٠
٣٩٣/٢	الطويل	وخدود	٧٢٥
٤٨٠/٢	الطويل	يزيد	٧٩٢
٥٦٩/٢	الطويل	أسود	٨٧٦
٣٧٥/٢، ٢٩٣/١	الكامل	عضد	١٩٥
٤٨/٢	المديد	بادوا	٤٨٩
٥٣٢/١	الوافر	الثريد	٣٨٣

٥٦٣/١	زيد الخيل	الوافر	فديد	٤٠٣
٤٥٦/٢	أنس بن مدركة	الوافر	يسود	٧٧٣
٨٦/١	النايفة	البسيط	يصد	٤
٢١٨/١	النايفة	البسيط	والسند	١١٢
١٣/٢٠٦٢٢٠ ٢٥١/١	النايفة	البسيط	فقد	١٥٣
٣٨٢/١	النايفة	البسيط	لبد	٢٤٦
٢٤٩/٢٠٤٨٠/١	النايفة	البسيط	أحد	٣٤٠
٦٠٧/١	ذو الرمة	البسيط	البلد	٤٣٣
٣١/٢	أبو الحسن الدباج	البسيط	العدد	٤٧٥
٤٧/٢	النايفة	البسيط	النبد	٤٨٧
١٢٦/٢	الأسود بن يعفر	البسيط	الوادي	٥٢٩
٣٧٦/٢	النايفة	البسيط	يادي	٦٩١
٤٩٢/٢		البسيط	البلد	٧٩٦
٥٧٧/٢	حسان	البسيط	الجلاءعيد	٨٨٩
٥٨٧/٢	النايفة	البسيط	الثاد	٩١٥
٦١٤/١	أبو زبيد الطائي	الخفيف	الوريد	٤٣٧
٦٠٥/١	أبو نؤاس	سريع	واحد	٤٣٠
١٤٣/٢٠١٣٢/١	طرفة	الطويل	مخلدي	٣٠
١٦٠/١	النايفة	الطويل	قاصد	٦٠
٢٣٧/٢٠١٧٢/١	الأشهب بن رميلة	الطويل	خالد	٧٢
٣٠٩/١	دريد بن الصمة	الطويل	المسرد	٢١١
٣٣٠/١		الطويل	معد	٢١٩
٢٩٢/١	أبو الأخيل العجلي	الطويل	القصد	٢٥١
٥٢٢/١		الطويل	عقد	٣٧٥
٢٠٢/٢	طرفة	الطويل	أرقد	٥٨٣

٥٨٤	موقد	الطويل	الخطيئة	٢٠٣/٢
٨٦٧	هند	الطويل	دوسر بن ذهيل	٥٦٦/٢
٩٠٤	برداد	الطويل	الأخطل	٥٨٢/٢
٩٣٠	المتهدد	الطويل	عامر بن الطفيل	٥٩٦/٢
٩٣٣	لمعد	الطويل	دريد بن الصمة	٥٩٧/٢
٩٣٤	الردى	الطويل	دريد بن الصمة	٥٩٨/٢
١٤	قد	الكامل	النابعة	١٨٩/٢، ٣٠٦، ١١٠/١
٣٥	ومحمد	الكامل	الفرزدق	١٣٦/١
١٨١	سوادى	الكامل	الأسود بن يعفر	٢٦٨/١
٢٩٩	المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	٤٣٨/١
٤٧٨	رقادى	الكامل	جرير	٣٥/٢
٦٠٩	عشارد	الكامل		٢٣٦/٢
٧٢٣	سعد	الكامل	النابعة	٣٨٨/٢
٧٤٨	يهتدي	الكامل	ابن أحمر	٤١٢/٢
٨٩٥	الأعمد	الكامل	خفاف بن ندبة	٥٧٩/٢
٤١٠	مقتادها	المتقارب	الأعشى	٥٧٥/١
٧٣٩	المسجد	المتقارب	جرير	٤١٠/٢
٨٠٠	ازنادها	المتقارب	الأعشى	٥١٤/٢
٥١١	الأسد	المنسرح	الفرزدق	٩٧/٢
١٧	معد	الوافر		٦٠٢/٢، ١٧٩، ١١٣/١
٢٧٣	رماد	الوافر	حسان	٥٨٦، ٤١٥/١
٣٣٠	يزيد	الوافر		٤٧٤/١
٣٤٣	زياد	الوافر	قيس بن زهير العبسى	٥٦٣، ١٨٧/٢، ٤٩٣، ٤٨٢/١
٦٤٦	البلاد	الوافر	عبد الله بن الزبير	٢١٩/٢
			الأسدى	

٢٨١/٢	أمية بن أبي الصلت	الوافر	ينادي	٦٥٩
			بالشهاد	
٥٩٠/٢		الوافر	وغادي	٩١٨
٤١٣/٢		الهزج	هند	٧٤٤

السراء

٤٨١/١	طرفة	الرملى	كالشقر	٣٤٢
٦٠٠/١	طرفة	الرملى	الشطر	٤٢٦
٤٣١/٢	عدي بن زيد	الرملى	ابر	٧٥٢
٥٧٨/٢	طرفة	الرملى	مستعر	٨٩٠
٥٧٨/٢	طرفة	الرملى	بحر	٨٩١
٥٢٩/٢	عدي بن زيد	السريع	سور	٨١٤
٢٢١/٢	امرؤ القيس	الطويل	وبالجزر	٥٩٦
٤٠٠/٢	امرؤ القيس	الطويل	الدثر	٧٣٣
٣٦٣/٢	امرؤ القيس	الطويل	التجر	٧٧٨
٢٧٧، ١٨٥/٢	امرؤ القيس	المتقارب	النمر	٥٦٩
٣٤٠/٢	امرؤ القيس	المتقارب	أفر	٦٧٩
٣٧٣/٢	امرؤ القيس	المتقارب	آخر	٦٨٦
٣٨٧/٢	امرؤ القيس	المتقارب	تنهر	٧١٧
٢٣٨/٢	الفرزدق	البيسط	هجر	٦١٥
٥٨٦/٢	رجل من باهلة	البيسط	اعتمر	٩١١
٥٥١/٢	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	عقيرا	٨٣٥
٢٤٩/١	النابعة	الطويل	المعابرا	١٥٠
٣٨١/١	أبو حزاينة	الطويل	أعصر	٢٤٤
٣٩٨/١	ذو الرمة	الطويل	قفرا	٢٥٤

٢٥٥	آمرأ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٤٠٠/١
٤٨٥	أوعرا	الطويل	امرو القيس	٤٧/٢
٥٤٦	فتعنرا	الطويل	امرو القيس	١٥٦/٢
٥٤٧	فتعنرا	الطويل		١٥٦/٢
٧٠٧	أظهرأ	الطويل	النابعة الجعدي	٣٨٣/٢
٩٦١	أميرها	الطويل	الفرزدق	٦٠٩/٢
٥١٠	الجزاره	مجزوء	الأعشى	٩٧/٢
		الكامل		
١٦١	نارا	المتقارب	أبو دؤاد	٢٥٧/١
٢٥٣	اغترارا	المتقارب	الاعشى	٣٩٧/١
٨٤٥	عارأ	المتقارب	الأعشى	٤٤٩/٢
٢٧١	نقرا	المنسرح	الربيع بن ضبع	٤١٤/١
٥٥١	والمطرا	المنسرح	الربيع بن ضبع	١٦١/٢
٢٥٧	عمارأ	الوافر	عنترة	٤٠٢/١
٦٠٧	استعارأ	الوافر	امرو القيس	٢٨٩ ، ٢٣٥/٢
٦١٩	نارا	الوافر	جرير	٢٤٠/٢
٥٣٢	الزبيراه	الهزج		١٢٩/٢
٢٢	صور	البسيط	ابن هرمة	٥٥١/٢ ، ١٢٠/١
		فانظور		
٣٣	ولا عمر	البسيط	جرير	١٣٥/١
١٨٧	قصر	البسيط		٢٨٧/١
٢٦٩	ديار	البسيط		١٨/٢ ، ٤٧٢
٤٩٤	يا عمر	البسيط	الحطياة	٧٠/٢
٥٦٢	مجر	البسيط	الأخطل	٦٠٢ ، ١٨١/٢
٥٦٣	صدر	البسيط	الأخطل	١٨١/٢

١٩٤/٢	الأخطل	البيسط	البقر	٥٧٤
٢٣٨/٢		البيسط	غبور	٦١٣
٢٤٤/٢	الأعشى	مخلع	وبار	٦٢٥
		البيسط		
٢٦٣/٢	شمر	البيسط	شفر	٦٣٦
٢٦٥/٢	الكميت	البيسط	ناصر	٦٣٩
٤٥٨/٢	الفرزدق	البيسط	مطور	٧٧٥
٥١٤/٢	الحطياة	البيسط	شجر	٨٠١
٥٠٥/١	أبو دؤاد	الخفيف	المهار	٣٥٩
٥٦٩/٢	اعرابية	السريع	عامر	٨٧٥
٥٤٠ ، ١٣٠/١	تأبط شرا	الطويل	تصفير	٢٧
١٨٠/١	الفرزدق	الطويل	أزورها	٨٢
٢٢٧/١	حسان	الطويل	المتخير	١٢٤
٣٥٤/١	الفرزدق	الطويل	تصاهره	٢٣٤
٤٠٤/١	الفرزدق	الطويل	متساكر	٢٥٨
١٩/٢ ، ٤٠٦/١	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	يتغير	٢٦٣
٤٣٣/١		الطويل	التهاجر	٢٩٣
٤٨٩/١	أبو صخر الهذلي	الطويل	عصر	٣٤٩
١٩٩/٢ ، ٥٢٩/١		الطويل	سائر	٣٨١
٥٦٠/١	أبو طالب	الطويل	عافر	٣٩٦
٨٥ ، ٨٣/٢	توبة بن الحمير	الطويل	أزورها	٤٩٨
١٧٩/٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	أحصر	٥٥٨
١٨٢/٢	الفرزدق	الطويل	الخمر	٥٦٤
٢٧٧ ، ١٨٥/٢	تأبط شرا	الطويل	أجلر	٥٦٨
٣٨٩ ، ٢٠٢/٢	ليد	الطويل	تدابير	٥٨٢

٥٨٧	شاجر	الطويل	ليبد	٢٠٤/٢		
٧٢١	أعاصره	الطويل		٣٩٠/٢		
٧٧٢	مشافره	الطويل	الخطيئة	٤٥٣/٢	٥٩٩	
	طائره					
٨٢٦	الخطر	الطويل	ذو الرمة	٥٤٤/٢		
٨٧٧	تذكر	الطويل	زهير	٥٧١/٢		
٨٨١	فيخسر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٥٧٤/٢		
٨٩٦	هوبر	الطويل	ذو الرمة	٥٧٩/٢		
٩٢١	يضيرها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٥٩٢/٢		
٩٦٦	ومعصر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦١٢/٢		
٩٥٧	عرارها	الطويل		٦٠٨/٢		
١٢٢	مجير	الكامل	عبد الله بن أيوب	٢٢٥/١	٣٩٨	٤٢٠
			التميمي			
٣٣٤	عار	الكامل	ثابت قطنة	٤٧٧/١		
٨١٩	الفخر	الكامل		٥٣٤/٢		
٧٨٤	جعفر	المتقارب		٤٧٦/٢		
١٠٤	انحسار	الوافر	القطامي	٢٠٣/١		
١٧٧	اختيار	الوافر	الفرزدق	٢٧٧/١	٤٥٤	٦٢١
٢٥٩	حمار	الوافر	ثروان بن فزاره	٤٠٥/١		
٣١٣	تعار	الوافر	شداد العبسي	٤٥٣/١		
٤٢٥	قصار	الوافر	عدي بن زيد	٥٩٩/١		
٨٢٠	الكفار	الوافر	القطامي	٥٣٨/٢		
١٨	والسمر	البسيط	المرجي، كامل الثقفي	١١٣/١	٥٨٣	
٢٠٩	بالسور	البسيط	الراعي، القتال الكلابي	٣٠٨/١		
٢٧٦	منجحر	البسيط	الفرزدق	٤٢١/١٢	٤٤٤/٢	

٥٩٨/١	الفرزدق	البيسط	بشر	٤٢٢
١١١/٢		البيسط	جار	٥٢٤
٢٦٤/٢		البيسط	الخمر	٦٣٨
			الدهر	
٢٨٣/٢	حسان	البيسط	التناير	٦٦٣
٤٤١/٢	الأخطل	البيسط	باطهار	٧٥٩
٥٤٠/٢	جرير	البيسط	الذكر	٨٢٣
٥٧٢/٢	النابعة	البيسط	عمار	٨٧٩
٣٢٩/١		الخفيف	الثغور	٢١٨
٤٤٠/٢	عدي بن زيد	اعتصاري الرمل		٧٥٨
١٧٤/١	الأعشى	السريع	الفاخر	٧٦
٥٨٣/٢	الأقشیر الأسدي	السريع	المثزر	٩٠٦
٨٧/١		الطويل	البوادر	٦
٢٢٩/١	الفرزدق	الطويل	الصخر	١٢٦
٢٦٥/١		الطويل	مباشر	١٧٠
٢٨٧/١	عبد الله بن جندل	الطويل	ناره (مالك) انطويل	١٨٨
	الطعان			
٤٤٢ ، ٤٢٦/١	الفرزدق	الطويل	المشافر	٢٨٣
٤٦٤/٢ ، ٤٦٤	الخطباء	الطويل	بالمهجر	٣٢٠
٤٥٧ ، ١٥٧/٢		الطويل	والغدر	٥٤٩
٦٠٢ ، ١٨١/٢	خداش بن زهير	الطويل	الحمر	٥٦١
٢٧٤/٢	جرير	الطويل	عمرو	٦٤٩
٤١٤/٢		الطويل	هدري	٧٤٨
٢١٧/٢		الطويل	عاشر	٥٩٣
٦٠٦/٢			صدورها الطويل	٩٥٣

٦١٢/٢	النواح الكلابي	الطويل	العشر	٩٦٥
١٩٥/١	عمران بن حطان	الكامل	الدابر	٩٩
٣٣٥/١	النابعة	الكامل	حذار	٢٢٤
٤٢٠/١	القرزدق	الكامل	غدور	٢٧٤
٤٨٩/١	زهير	الكامل	دهر	٣٥٠
٥٦٢/١		الكامل	الأقدار	٤٠١
٥١٤ ٤٩/٢	القرزدق	الكامل	عشاري	٤٩٢
١٣٩/٢		الكامل	الأوبر	٥٣٧
٢٤٢/٢	زهير	الكامل	الذعر	٦٢١
٢٤٢/٢	النابعة	الكامل	فجار	٦٢٣
٢٤٧/٢	النابعة	الكامل	عرعار	٦٢٧
٤٣٢/٢	زهير	الكامل	يفر	٧٥٣
٥٣٩/٢	القرزدق	الكامل	الأبصار	٨٢٢
٤١٤/٢		المتقارب	مسور	٧٤٧
٣٧٩/٢	امرؤ القيس	المديد	وتره	٦٩٦
٣٨٥/٢		الوافر	حمار	٧١٢

الزاي

٢٥/٢	الشماخ	الطويل	ضامر	٤٦٨
------	--------	--------	------	-----

السين

٨٩/٢	المتنبي	البسيط	نسيبا	٥٠٥
٢٠٠/٢	يزيد بن الخذاق	الطويل	الرؤوسا	٥٨٠
٤٨٢/٢	امرؤ القيس	الطويل	فأنعسا	٧٩٠
٢٣٤/٢	امرؤ القيس	الوافر	سدوسا	٦٠٤

١٤٦/١	أبو نؤاس	الطويل	خامس	٤٨
٥٥٥/١	هذلول العنبري	الطويل	المتقاعس	٣٨٩
٤٩١/٢	المتلس	الطويل	أملس	٧٩٥
٢٠٤/٢	العباس بن مرداس	الكامل	المجلس	٥٨٦
١٣٨/٢	جرير	البيسط	القناعيس	٥٣٥
٤١٣/٢	سحيم	الطويل	لابس	٧٤٦
٢٨٧ ، ٢٤/٢ ، ١٨١/١	المرار بن سعيد	الكامل	المجلس	٨٤
٤٠٠/٢	التمقام بن العباهل	الكامل	أبس	٧٣٤
٥٩١ ، ٥٦٨/٢	طرفة	المدبد	القرس	٨٧٤
٤٦٤/٢		الهزج	نفسى	٧٨٠

الصاد

٥٤٠ ، ٢٢١/٢	الأعشى	الطويل	الأحوصا	٥٩٠
٤٤٤/٢ ، ٥٦٤/١		الوافر	خميص	٤٠٤
٤٤٥/٢	الفرزدق	الوافر	القميص	٧٦٤

الضاد

٤١٢/١	ابن أحمر	الطويل	بيوضها	٢٧٠
٥٠٨/١	امرؤ القيس	الطويل	نهوض	٣٦٣
٥٦٠/١	ذو الرمة	الطويل	بنهض	٣٩٧
٥٦٧/٢	ذو الاصبع العلواني	الهزج	المرض	٨٧٢

الطاء

٥٦٤/٢	المنخل الهنلي	الوافر	العبيط	٨٦٠
-------	---------------	--------	--------	-----

العين

٥٦٦	مترع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	١٨٤/٢
٤٥٦	بصاع	السريع	السفاح بن بكير	١٤/٢ ، ١٥
٣٠٨	رفعه	الخنيف	الأضبط السعدي	٤٤٦/١
٤٩١	وضعه	الرمل	أنس بن زعيم ، عبد الله بن كريض ، أبو الأسود	٤٨/٢
٨١	مسمعا	الطويل	مالك بن زغبة	١٧٨/١
١٩٨	المقتعا	الطويل	جرير	٣٠٢/١
٣٧٢	أجمعا	الطويل	حريث بن عتاب	٥٢٠/١
٥٣٩	لأسمعا	انطويل		١٤١/٢
٥٤١	وتخذعا	الطويل	جميل بثينة	١٤٢/٢
٥٥٦	تقطعا	الطويل	أبو زيد الأسلمي	١٧٧/٢
٥٥٩	أجدعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧٩/٢
٩١٢	مقتعا	الطويل	مالك بن خريم	٥٨٦/٢
٤٧	مُولعاً	الكامل	الأعشى	١٤٦/١
	مُولعاً			
٤٧٧	وأربعا	الكامل	أعشى بكر	٣٤/٢
٧٨٣	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية	٤٧٥/٢
١٩٠	مضاعا	الوافر	عدي بن زيد	٢٨٩/١
١٩٦	وقوعا	الوافر	المرار بن سعيد	٢٩٦/١
٢٣٥	الوداعا	الوافر	القطامي	٤٣٥ ، ١٢٤/٢ ، ٣٥٤/١
٤٧١	الرتاعا	الوافر	القطامي	٢٧/٢
٦٦٤	ذراعاً	الوافر	القطامي	٢٨٦/٢

٦١١/٢	القطامي	الوافر	السباعا	٩٦٤
٢٦٩/٢		البيسط	رجوعها	٦٤٥
٣٨١/٢	العباس بن مرداس	البيسط	الضبيع	٧٠٣
٣٢٨/٢، ١٠٦/١	النابعة	الطويل	وازع	١١
١٣٦/١	الفرزدق	الطويل	الطوالع	٣٤
١٦٩/١	حميد بن ثور	الطويل	هاجع	٦٦
١٨٢/١		الطويل	أطمع	٨٥
٢٣٠/١	النابعة	الطويل	الدوافع	١٢٧
٢٦٧/١		الطويل	أكنع	١٧٢
٢٩٢/١	النابعة	الطويل	سابع	١٩٤
٤٥٢/٢، ٥٣٧/١	الفرزدق	الطويل	الزعازع	٣٨٨
٥٥٩/١		الطويل	ومنع	٣٩٣
٣٧/٢، ٦١٩/١	ذو الرمة	الطويل	البلاقع	٤٤٦
٨٦/٢	الصلتان العبدى	الطويل	تواضع	٥٠٢
٣١٤/٢	لسيد	الطويل	بلاقع	٦٧٢
٤٤٣/٢	الصمة القشيري	الطويل	شفيعها	٧٦٣
٤٨٠/٢	النابعة	الطويل	واسع	٧٨٨
٥١٥/٢	ذو الرمة	الطويل	رواجع	٨٠٣
٥٣٨/٢	المجنون	الطويل	مقانع	٨٢١
٦٠٢/٢	ذو الخرق الطهوي	الطويل	اليجدع	٩٤٥
٥١١/١	أبو ذؤيب	الكامل	ويصدع	٣٦٧
٦١٦/١	عاتكة بنت عبدالمطلب	الكامل	شعاعه	٤٤٠
٤٠٦/٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	سلفع	٧٣٧
٥٦٧/٢		الكامل	ربيع	٨٧٠
١٠١/٢	نقيع بن جرموز	الوافر	النقيع	٥١٥

٢٦٦/٢	عمرو بن معدي كرب	الوافر	وجيع	٦٤١
٤٩٢/٢		البيسط	الجزعا	٧٩٧
٦٠٠/٢	أوس بن حجر	الخفيف	جدعا	٩٣٩
٥٦٣/٢. ١٨٨/٢	أبو عمرو بن العلاء	البيسط	تدع	٥٧٠
٢٧٥/٢. ٢٥٣/١	أنس بن العباس	السريع	الواقع	١٥٦
٢٠١/٢	العجيز السلوي	الطويل	أنفع	٥٨١
٥٠٠/٢	يزيد الكلاني	الطويل	المضاجع	٧٩٩
٥٧٨. ٤٤٧/٢	حميد الامجي	المتقارب	الأصلع	٧٦٨
٥٦٦/٢	العباس بن مرداس	المتقارب	مجمع	٨٦٦
١٠٨/٢. ١٧٤/١	الحطياة	الوافر	لكاع	٧٧
٦٠١/٢. ٣٨٠/١	رجل من بني نهل	الوافر	سماعي	٢٤٣
			صناع	
١١٢/٢	قيس بن ذريح	الوافر	المطاع	٥٢٥
٢٤٣/٢	عوف بن الأحوص	الوافر	وقاع	٦٢٤

الفاء

٣٣٤/٢	تميم بن مقبل	الطويل	أوجف	٦٧٨
٤٧/٢	جرير	البيسط	سرف	٤٨٨
٢٤٤/١	مسكين الدارمي	الطويل	نقائف	١٤٢
٢٥٦/١	الفرزدق	الطويل	يتحرف	١٦٠
٢٦٤/١	حميدة بنت النعمان	الطويل	المطارف	١٦٨
٤٠٨/١	الفرزدق	الطويل	ومزغف	٢٦٦
١٨٣/٢	الفرزدق	الطويل	مجلف	٥٦٥
٥٧٧ ، ٤٤٧/٢	عبدالله بن الزبير	الكامل	عجاف	٧٦٦
٥٥٧/٢	الفرزدق	البيسط	الصياريف	٨٤٧

٥٢٣/١		الكامل	الحلف	٣٧٦
			كلفي	
٤٩٠/٢	بنت مرة بن عاهان	الكامل	شافي	٧٩٤
٢١٧/٢		المتقارب	لستعطف	٥٩٢
١٤٠/٢ ، ١٣١/١	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوف	٢٨
١٥٧				

القـاف

٥٠٩/١	عبيدالله الرقيات	الطويل	عاشقه	٣٦٥
١٦٩/١	يزيد بن مفرغ	الطويل	طليق	٦٥
٤٢١/١	جرير	الطويل	صديق	٢٧٨
٥٥٩/١		الطويل	رواهقه	٣٩٥
٨٥، ٨٣/٢	ذوالرمة	الطويل	بترقرق	٤٩٩
٣٨٠/٢	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	ذائقها	٦٩٨
٤٢١/١	المفضل التكري	الوافر	فريق	٢٧٧
٢٥٣/١	جابر بن رألان،	البسيط	مخراق	١٥٧
	تأبط شرا			
٢٦/٢	الأقيشر الأسدي	البسيط	الأباريق	٤٦٩
٣٧١/١	عدي بن زيد	الخفيف	الساق	٢٤٠
٥٥٣، ٨٤/٢	مهلهل بن ربيعة	الخفيف	الأواق	٥٠٠
٣٨٦/٢	أبو عامر السلمي	السريع	عاتقي	٧١٤
٤٧٨/١	امرؤ القيس	الطويل	ترتقي	٣٣٧
٣١٢/٢		الطويل	الورق	٦٧١
٢١٩، ٢٠٤/١	جبار بن سلمى	الكامل	الأحماق	١٠٥
٧١/٢				

٣٥٨	بطلاق	الكامل	أبو محجن الثقفي	٥٠٤/١
٦٣٥	تخلق	الكامل	كعب بن مالك	٢٦٢/٢
٥٥٤	بوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	١٧٦/٢
١٣٢	عفاق	الوافر	متمم بن نورية	٢٣٥/١

واشتياق

الكاف

١٠٣	ألا أي	الطويل	أخو الكلجة	٢٠٢/١
٦٣٤	عيا لكها	الطويل	الأعشى	٢٦٠/٢
٨٥٥	ركك	البيسط	زهير	٥٦٢/٢
٨٥٦	الحشك	البيسط	زهير	٥٦٢/٢
٤٢٨	مالك	السريع		٦٠١/١

اللام

١١٩	بالثلل	الرملي	ليد	٢٢٢/١ ، ٦٠٧/٢
١٢١	الجميل	الرملي	ليد	٢٢٥/١
٢٣٩	نمل	الرملي	كعب بن جعيل	١٩٩/٢ ، ٣٧٠/١
٨٩٢	المعل	الرملي	ليد	٥٧٨/٢
٨٩٣	وعجل	الرملي	ليد	٥٧٨/٢
٤٥٥	فعل	الطويل	أبو الأسود أو النابغة	١٤/٢
٢٠١	الجميل	المتقارب	الأخطل	٣٠٥/١
٤٧٠	الأجل	المتقارب		٢٧/٢
٨٨٢	الأسل	المتقارب	اسحاق البهراني	٥٧٤/١
٦٢٨	قوالا	البيسط		٢٤٩/٢
٨١٥	شمالا	البيسط	الازرق الغنبري	٥٣١/٢
١٣٨	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٢/١

١٤٥/٢	الخفيف	التأميلا	٥٤٣
٢٣٥/٢	مهلهل بن ربيعة	حلولا	٦٠٥
١٣٢/١	عامر بن جوين	أفعله	٣١
٤٨٩/١	القحيف العقيلي	أولا	٣٤٨
٥٣١/١	ليلى الأخيلية	ليفعلا	٣٨٢
٥٦٠١	القلاخ المنقري	أعقلا	٣٩٨
٥٧٣/١	الشمخ	طللاهما	٤٠٧
		مصطلاهما	
٥٨٠/١	ذو الرمة أو ابن الدمينه	نبلا	٤١٧
		مترلا	
٢٨٩/٢	أوس بن حجر	وتعملا	٦٧١
٨٥/١	الأخطل	دليلا	١
١٧١/١	الأخطل	الأغللا	٧١
٥٩٣/٢، ٢٤٣/١	جرير	لينلا	١٣٩
٢٣٥/٢		فحوللا	٦٠٨
٥٨١/٢	الأعشى	قلاها	٩٠١
٣٥/٢	العباس بن مرداس	كميلا	٤٧٩
٦١١، ٥٤٩، ٣٩٢/٢	عامر بن جوين	ايقلاها	٧٢٤
٤١٢/٢	عامر بن جوين	لها	٧٤١
٥٧٧، ٤٤٧/٢	أبو الأسود الدؤلي	قليلا	٧٦٧
١٤٤/١		الرجله	٤٦
٢٤٧/١	الأعشى	نغلا	١٤٨
٤٤٣/١	الأعشى	مهلا	٣٠٥
٢٦٢/١	جميل بثينة	حلا	١٦٤
٣٥٣/١	ذو الرمة	بللا	١٩٩

٢٣٣	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٣٥٢/١
٤٣٨	مالا	الوافر	ذو الرمة	٦١٥/١
٥٤٥	نبالا	الوافر	حسان - أبو طالب	١٨٩، ١٤٩/٢
			أو الأعشى	٣٢٧، ١/٩١
٨٧٨	أثالا	الوافر	ابن أحمر	٥٧٢/٢
٢٠٣	والعمل	البيسط		٣٠٦/١
٣١٦	نزل	البيسط	الأعشى	٤٥٦/١
٣٣١	قبل	البيسط	القطامي	٤٧٦/١
٣٣٥	القتل	البيسط	الأعشى	٤٧٨/١
٤١٢	مقتول	البيسط	كعب بن زهير	٥٧٧/١
	غبل			
٤١٥	صول	البيسط	حندج بن حندج المري	٥٧٨/١
٦٨٨	مكحول	البيسط	طفيل الغنوي	٦١٢، ٣٧٣/٢
٧٠٢	الغول	البيسط	كعب بن زهير	٣٨١/٢
٩٤٩	يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٦٠٤/٢
٥١	وطبول	الطويل	المتنبي	١٤٩/١
٦٢	القبائل	الطويل	الناطقة	١٦٤/١
١٣٠	خيالها	الطويل	الفرزدق	١٣٣/١
٢٤١	الأوائل	الطويل	ليد	٣٧٣/١
٢٩٢	يقولها	الطويل		٤٣٣/١
٣٠٠	بلابله	الطويل		٤٤٠/١
٣٦٢	سبيل	الطويل		٥٠٧/١
٤٣٩	حنظل	الطويل		٦١٥/١
٥٣٨	كاهله	الطويل	ابن مياره	١٣٩/٢
٦٢٢	وقابله	الطويل	حميد الأرقط	٢٤٢/٢

٢٨٩/٢	ليبد	الطويل	الأنامل	٦٦٧
٤٧٩/٢	ليبد	الطويل	وباظل	٧٨٥
٥٣٣/٢	أنيف بن زبان	الطويل	طياها	٨١٨
٥٦٥/٢	جرير	الطويل	تغول	٨٦١
٦٠٦/٢		الطويل	غاسل	٩٥٥
٣١٩/١		الكامل	قليل	٢١٧
٥٥٦/١	الأعشى	الكامل	أطفاها	٣٩٠
١٦٧/١	أحيحة بن الجلاح	المتقارب	يعذل	٦٣
١٨٦/١	الكميت	المتقارب	المسجل	٩٠
٢٨٦/١	شميس بن الحارث	الوافر	الصهيل	١٨٦
٤٠٤/١	أبو الغول الطهوي	الوافر	مثول	٣٠١
١٠١/٢	أوس بن غلفاء	الوافر	مال	٥١٤
٣٦٣/٢	حسان	الوافر	العويل	٦٨٢
٤٥٤، ٢٧٧/١	امرؤ القيس	الhezج	تنهل	١٧٨
٦٢١				
٣٢٨/٢، ١٦/١	أبو قيس بن الأسيت	البيسط	أوقال	١٠
١٧٩، ١١٢/١	الفرزدق	البيسط	والجدل	١٦
٦٠٢/٢				
٥٥٩/١	المحلم السعدي	البيسط	حمام	٣٩٢
١٧٩/٢	ابن أحمر	البيسط	التمل	٥٦٠
٢٣٨/٢		البيسط	مال	٦١٤
٢٥٦، ٢٢٤/١	جميل بثينة	الخفيف	طله	١٢٠
٤٨٣، ٤٧٠، ٤٢٧				
٥٠٣/١	الأعشى	الخفيف	أقيال	٣٥٧
٥٧٦، ٣٩١/٢	الأعشى	الخفيف	الزلال	٧٢٣

٧٣٦	جمله	الخفيف	جميل بثينة	٤٠٥/٢
٧٧٤	العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٤٥٧/٢
٥٧٣	واغل	السريع	امرؤ القيس	٥٨٣، ١٩٣/٢
٨٧٣	قائل	السريع	حسان	٥٩١، ٥٦٨/٢
١٩	وآجال	الطويل	الشماخ	٤٠٩/٢، ١١٤/١
٦٧	بالأصائل	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٧٠/١
٧٨	الخال	الطويل	امرؤ القيس	١٧٥/١
١١٠	المتعشك	الطويل	امرؤ القيس	٢١٨/١
١٢٥	بكلكل	الطويل	امرؤ القيس	٢٢٧/١
١٣٧	القواعل	الطويل	امرؤ القيس	٢٢٠/١
١٦٢	فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٥٥٣/٢، ٢٥٩/١
٢٢٧	يحول	الطويل	امرؤ القيس	٣٤٢/١
٢٦٠	محول	الطويل	امرؤ القيس	٤٠٥/١
٢٩٤	أمنالي	الطويل	امرؤ القيس	٤٣٤/١
٣٠٢	بال	الطويل	عدي بن زيد	٤٤٢/١
٣٠٤	سبيل	الطويل		٤٤٣/١
٣٤١	مجهول	الطويل	مزااحم بن الحارث	٤٨١/١
٣٥٤	تمثال	الطويل	امرؤ القيس	٥٠١، ٥٠٠/١
			٥٠٣	
٣٧٠	مغفل	الطويل	امرؤ القيس	٥١٣/١
٣٧٩	صالي	الطويل	امرؤ القيس	٥٢٧/١
٣٨٤	وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٥٣٢/١
٤٠٥	تنجلي	الطويل		٥٦٨/١
٤٥١	المال	الطويل	امرؤ القيس	٦٢٢/١
٤٥٨	مثل	الطويل	الفرزدق	١٧/٢
٥٢٨	حنظل	الطويل	الأسود بن يعفر	١٢٦/٢

١٥٧/٢	كعب الفتوي	الطويل	بقوول	٥٤٨
١٩٧/٢	امرؤ القيس	الطويل	تسهل	٥٧٦
٤٧٥، ٢٣١/٢	امرؤ القيس	الطويل	عالي	٦٠١
٣٠٩/٢	كثير عزة	الطويل	حفيل (نهل)	٦٨٦
٣٨٢/٢	امرؤ القيس	الطويل	شمال	٧٠٥
٣٨٣/٢	امرؤ القيس	الطويل	هيكل	٧٠٦
٤٤٣، ٤٠٦/٢	امرؤ القيس	الطويل	مقتل	٧٣٨
٤٤٥/٢	امرؤ القيس	الطويل	المثقل	٧٦٥
٥٦٧/٢		الطويل	بدليل	٨٦٨
٥٧٦/٢	النجاشي الحارثي	الطويل	فصل	٨٨٨
٦٠٤/٢	امرؤ القيس	الطويل	بالمترل	٩٤٨
١٨٠/١	جرير	الكامل	الباطل	٨٣
٥٠٥/١	أبو كبير الهللي	الكامل	بيفضل	٣٦٠
١٤١/٢	ربيعة بن مقروم	الكامل	تسالي	٥٤٠
١٦٨/٢	حسان	الكامل	المقبل	٥٥٢
٢٣٩/٢	حسان	الكامل	الأبطال	٦١٨
٣٧٩/٢	عمرو بن معدى كرب	الكامل	جهول	٦٩٥
٥٣٣/٢		الكامل	وبالفعل	٨١٧
٥٤٥/٢	باعث بن صريم	الكامل	بشماها	٨٢٩
٥٥١/٢	أبو كبير الهللي	الكامل	مهبل (مثقل)	٨٣٦
٥٥٥/٢	ليبد	الكامل	جعال	٨٤١
٢٠٨/١	أمية بن أبي عائذ	المتقارب	السعالى	١٠٨
٢٠٩/١	ابن ميادة	الوافر	وبالي	١٠٩
٤٣٥/١	زيد الخيل	الوافر	مالي	٢٩٦
٤٧٢				

٥٢٣/١	غوية بن سلمى	الوافر	أبالي	٣٧٨
٢٤/٢	المرار بن منقذ التميمي	الوافر	المقبيل	٤٦٥
٤٤٠، ٤٣/٢	الحطياة	الوافر	عيالي	٤٨٤
٣٨١				
٨١/٢	جرير	الوافر	الحلال	٤٩٧
١٣٨/٢	الفرزدق أو جرير	الوافر	الفصيل	٥٣٦
٥٧٣/٢		الوافر	الرجال	٨٨٠
٩١/١	القند الزماني	هزج	وأوصالي	٨

الميم

٤٣٧/١	علاء البشكري	الطويل	الحلم	٢٩٨
١٧٣/٢				
٤٨٦/٢		الطويل	نعم	٧٩٢
٥٨٩/١	الطرماح	المديد	لمسام	٤١٨
٦٠٨				
٤٢٨/١	أبو مكمت	البسيط	ناما	٢٨٧
١٣٦/٢	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العرما	٦١١
٦٠٥/٢	عمرو بن قميثة	السريع	لامها	٩٥١
١١٢/١	عمرو بن عبد الجح	الطويل	عندما	١٥
٥٥٩/٢				
١٣١/١	الحصين المري	الطويل	علقما	٢٩
١٥٦/٢				
٤٨٨/١	الحصين المري	الطويل	مسوما	٣٤٧
٥٥٩/١		الطويل	معظما	٣٩٤
٥١٩/٢	حسان	الطويل	دما	٨٠٨

٨٩٧	حذينا	الطويل	أوس بن حجر	٥٨٠/٢
٩٥٠	فدعاها	الطويل	درفا بنت عيبة	٦٠٥/٢
			أو عمرة الخثعمية	
٩٥٨	مسلم	الطويل		٦٠٨/٢
٩٦٢	فيعصا	الطويل	طرفة	٦١١/٢
١٣١	يعدما	المقارب	النمر بن تولب	٢٣٣/١
٩٥٩	قلما	المفرح		٦٠٩/٢
١٩٢	السناما	الوافر	حميد بن حريث	٢٩١/١
				٥٥٤، ٢٢/٢
٣٧٧	أغاما	الوافر	عمرو بن يربوع	٥٢٣/١
٥٢٦	أماما	الوافر	جرير	٥٧١، ١٢٤/٢
٧٨١	ظلاما	الوافر	شميس بن الحارث	٤٦٨/٢
١٠١	والكلم	البيسط	أمية بن أبي الصلت	١٩٩/١
٤٣٥	ولانقم	البيسط	زياد بن منقذ العلوي	٦١٢/١
٥٢٧	علموا	البيسط	أوس بن حبناء	٥٧٣، ١٢٥/٢
٥٣٠	عجم (عرب)	البيسط	ذو الرمة	١٢٦/٢
٥٥٠	عظيم	البيسط	الاخطل - أبو الأسود	١٥٨/٢
٦٧٣	حوم	البيسط	علقمة بن عبدة	٣٢٠/٢
٧١٥	مصلوم	البيسط	علقمة بن عبدة	٣٨٧/٢
٧٦٠	صمم	البيسط	زهير	٤٤١/٢
٨٨٥	ملثوم	البيسط	علقمة بن عبدة	٥٧٥/٢
٣٦١	ومقيم	الخفيف		٥٠٦/١
٦١	يلوم	الطويل	المرار الفقعسي	١٦٠/١
				٦١٠/٢
٢٤٧	دعائمه	الطويل	الفرزدق	٣٨٢/١

٤٣٣/١	رجل من بني نمير	الطويل	كريم	٢٩١
٦١٣/١	الخطيئة	الطويل	ذم	٤٣٦
٣٠/٢		الطويل	نيم	٤٧٤
٨٨/٢		الطويل	عام	٥٠٤
٥٩٣، ٣٧٨/٢	ابن مقبل	الطويل	يتدسم	٦٩٤
٣٨٧/٢	الأعشى	الطويل	راغم	٧١٦
٥٣١، ١٥٨/١	ليبد	الطويل	سها مها	٥٧
٥٦٢/١	ليبد	الكامل	وكلوم	٤٠٢
٥١٩/١	ابن أذينة	الكامل	وزمزم	٤٤٤
٦٢٠/١	رجل من نعيم	الكامل	حرام	٤٤٧
			طعام	
٢٧/٢	الحارث المخزومي أو العرجي	مجزوء الكامل	ظلم	٤٧٢
٤٥٣/٢	ليبد	الكامل	ونعامها	٧٧١
٥٨٤/٢	ليبد	الكامل	حمامها	٩٠٨
٣٧٥/٢	طرفة	المديد	قادمه	٦٨٩
١٨٥/١		الوافر	العموم	٨٧
٨٤/٢، ٣٤٥/١	الأحوص	الوافر	السلام	١٤٤
٣٠٦/١	جرير	الوافر	حرام	٢٠٥
٤٧١، ٤٢٧/١		الوافر	شريم	٢٨٥
٤٤٨/١	الحارث بن خالد	الوافر	هشام	٣١٢
٤٥٤/١	الوليد بن عقبة	الوافر	الاديم	٣١٥
٢٠٠/٢	الأحوص	الوافر	الحسام	٥٧٩
٥٥٢/٢	الأحوص	الوافر	السلام	٨٣٨
٥٥٣/٢	جرير	الوافر	الخيام	٨٣٩

٥٦٢/١	ماعدة بن جوية	البيسط	لم ينم	٤٠٠
٣٩/٢	الحادرة	البيسط	المخامي	٤٨٢
٣٩٤/٢	النابعة	البيسط	لأقوام	٧٢٦
٥٩٧/٢	الحعليأة	البيسط	سلام	٩٣٧
٢٥٢/١		الخفيف	السقيم	١٥٥
٨٦/١	زهير	الطويل	فالمثلثم	٣
١٢٩/١	زهير	الطويل	عم	٢٦
٢٣٥/١	ذو الرمة	الطويل	سلم	١٣٤
٢٤٦/١	ذو الرمة	الطويل	بسهام	١٤٥
			صيام	
٣٩٠/٢، ٢٩٠/١	الفرزدق	الطويل	حاتم	١٩١
٢٩١/١	الفرزدق	الطويل	الدم	١٩٣
٣٨١/١	زهير	الطويل	يتجمجم	٢٤٥
٤٦١/١		الطويل	اللاهزم	٣١٧
٥٧٧/١	الرمادي	الطويل	ضينم	٤١١
١٢/٢	الفرزدق	الطويل	وحاتم	٤٥٤
٢٧/٢	زهير بن أبي سلمى	الطويل	المرجم	٤٧٣
٣٦/٢	الفرزدق	الطويل	الأعاجم	٤٨١
١٨٩/٢	زهير	الطويل	يظلم	٥٧٢
١٩٦/٢		الطويل	يندم	٥٧٥
٢٠٣/٢	زهير	الطويل	تعلم	٥٨٥
٣٩٧/٢	الأعشى	الطويل	الدم	٧٣١
٣٩٨/٢	ذو الرمة	الطويل	النواسم	٧٣٧
٥٩٨/٢	زهير	الطويل	فتنظم	٩٤١
١٨٩/١	امرؤ القيس	الكامل	قطام	٩٦

٣١٢/١	عنزة	الكامل	المكرم	٢١٤
٣٣١/١	الأسود بن يعفر	الكامل	سلام	٢٢٢
٤٠٤، ٣٥٥/١	النايفة الجعدي	مجزوء	الرجم	٢٣٦
٦٠٣/٢		الكامل		
٤٤٦/١	امروء القيس	الكامل	حذام	٣١٠
٥١٢/١	عنزة	الكامل	بتوأم	٣٦٨
٧٩/٢	عنزة	الكامل	الاسحم	٤٩٥
٤٤٠/٢	جرير	الكامل	العوام	٧٥٧
٥٦٠، ٤٥٨/٢	عنزة	الكامل	تحرم	٧٧٧
٦٠٩/٢	الفرزدق	الكامل	وبهام	٩٦٠
٤٠٩/١	الفرزدق	الوافر	كرام	٢٦٨
٦٠٧/١	يجير بن عبد الله	الوافر	تهام	٤٣٢
٢٥/٢		الوافر	الذمام	٤٦٦
٣٩٦/٢		الوافر	أقيمي	٧٢٩
٣٩٧/٢	جرير	الوافر	اليتيم	٧٣٠

النسب

٤٧٣/١	عمرو بن العاص	الطويل	حسن	٣٢٦
٤٦٧/١	جرير	البسيط	قربانا	٣٢٢
٦٠١/١	حسان ، أو س بن مغراء	البسيط	عفانا	٤٢٧
	أو كثير النهشلي			
٦١١، ٦١١/١	جرير	البسيط	كانا	٤٣٤
٨٨٣/٢				
٢٥٥/٢	الفرزدق	البسيط	حانا	٦٣١
٥٥٥/٢	حسان	البسيط	عثمانا	٨٤٢

١٤٩	جنونا	الخفيف	حسان	٤٥٣، ٢٤٧/١
٢٥٦	صوانها	الطويل	المتني	٤٠٠/١
٨٥٠	تغانيا	الطويل	عبدالله بن معاوية	٥٥٩/٢
٩٢	الينا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	١٨٧/١
٣١٨	تجمعنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٤٦٤، ٤٦٢/١
٣٥١	ايانا	الكامل	كعب بن مالك	٤٩٢/١
٦٠٢	أعيانا	المنديد	النمر بن تولب	٢٣٢/٢
٥٠	واحمرينا	الوافر	حكيم الأعور	٥٤٠/٢، ١٤٨/١
٢٠٨	فارتميننا	الوافر	عبدالشارق الجهني	٥١٤، ٣٠٨/١
٤٢٠	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٤٨٠/٢، ٥٩٢/١
٧٧٩	متجاهلينا	الوافر	الكميت	٤٦٣/٢
٤٥٩	ايانا	الخارج	ذو الاصبع العلواني	١٨/٢
٨٥٩	ضنتوا	البسيط	قعب بن أم صاحب	٥٦٣/٢
٤٤١	القطين	الرملي		٥٦٠/٢، ٦١٦/١
١١٨	يعينها	الطويل		٢٦٥/٢، ٢٢٢/١
٦٠٧				
٦٧٠	وعاجن	الطويل		٣١١/٢
٨٤٣	قمين	الطويل	قيس بن الخطيم	٥٥٥/٢
٤٢٣	القمين	الوافر	امراة من غنى	٥٩٥/١
٣٢٤	فتخزوني	البسيط	ذو الاصبع العلواني	٤٨٣، ٤٧١/١
٤٢٩	واعلان	البسيط		٦٠١/١
٥٧٨	مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان	٥٩٢، ١٩٩/٢
٦٥٥	لاحين	البسيط	جرير	٢٧٨/٢

٤٩٦	رمضان	الخفيف	٨٠/٢
٣٨	أخوان	الطويل	١٣٨/١
٩٣	بسطحيان	الطويل	١٨٨/١
١٠٧	نهلان	الضويل	١٣٧/٢، ٢٠٥/١
٣٨٢			
١٣٦	بثمان	الطويل	٢٣٨/١
٢٠٤	بلبان	الطويل	٣٠٦/١
٢٠٦	لقضاني	الطويل	٣٠٧/١
٢٢١	عطران	الطويل	٣٣١/١
٢٦٤	بليانها	الطويل	١٩/٢، ٤٠٧/١
٢٧٥	رماني	الطويل	٤٢٠/١
الباهلي			
٣٥٣	أبوان	الطويل	٥٠٠/١
لاوان			
٣٥٥	فقداني	الطويل	٥٠١/١
٤٠٨	ينتطحان	الطويل	٥٧٤/١
٥٩٧	يماني	الطويل	٢٢١/٢
٨٠٧	يدان	الطويل	٥١٩/٢
٩١٣	أرقان	الطويل	٥٨٦/٢
٧٤	الخزان	الكامل	١٧٢/١
١٥٢	لايعيني	الكامل	٢٥٠/١
الحنفي			
٨٨٤	فالسويان	الكامل	٥٧٥/٢
٩٠٩	اليمني	الرمل مجزوء	٥٨٤/٢

٤٨١/٢	المديد	المساكين	٧٨٩
٣١٤/٢، ١٤٠/١	على بن بدال	اليقين	٤١
٤٧٩، ٢٢٠/١	النايفة	بشن	١١٤
٢٣٢/١	المثقب العبدى	سميني	١٢٩
		تتقيني	
٣٠٥/١	حماد الراوية	منجلان	٢٠٢
٥٩٠/١	عمرو بن معدي كرب	فليني	٤١٩
٥٨٨، ٩٠/٢		عنى	٥٠٧
١٠٠/٢		انى	٥١٢
٢٠٦/٢	سحيم بن وثيل	تعرفوني	٥٨٩
٢٧٧/٢	أبو حبة النميري	تخوفيني	٦٥٢
٢٨٣/٢		يمان	٦٦١
٤٧٩/٢	أبو حبة النميري	نبشيني	٧٨٦
٤٨٥/٢	جحدر بن مالك	تداني	٧٩١
٥٨١/٢	الطرماح	الجنين	٨٩٨

الهاء

٥١٩/١	أبو مروان النحوى	الكامل	ألقاها	٣٧١
٤٣٦/٢	حسان	المتقارب	هوه	٧٥٦
٥١٠/١	القحيف العقيلي	الوافر	رضاها	٣٦٦
٥٢٢/١	قيس بن الملوح	الوافر	فاما	٣٧٤
٣٩١/٢		الوافر	ابتناها	٧٢٢

الياء

٣٩/٢	البسيط	ساديا	٤٨٣
٥١٦/٢	أعرابي	واديها	٨٠٤

٩١٤	واديها	البيسط	٥٨٧/٢
٩٢٨	ارانها	البيسط	٥٩٥/٢
٦٤	واقية	السريع	١٦٧/١
٩٤٤	وسرباليه	السريع	٦٠١/٢
٤٥	يمانيا	الطويل	١٤٤/١
٥٦	فواديا	الطويل	١٣/٢، ١٥٧/١
١٣٥	وغاديا	الطويل	٤٨٨/٢، ٢٣٧/١
	ثاوي		
	ماليا		
١٤٣	بمرعوى	الطويل	٢٤٥/١، ٤٥١
١٤٦	جاثيا	الطويل	٢٤٦/١
٣٢٥	منهوى	الطويل	٤٧٣/١
٤٤٣	راضيا	الطويل	٦١٨/١
٥٠١	تلاقيا	الطويل	٨٤/٢
٧٠١	بواكيا	الطويل	٣٨٠/٢
٧٠٤	راميا	الطويل	٣٨٢/٢
٨٢٨	ومتاليا	الطويل	٥٤٥/٢
٨٦٣	مواليا	الطويل	٥٦٥/٢
١٢٣	والنبي	المقارب	٢٢٧/١
٥٩٩	العصى	المقارب	٢٢٦/٢
٦٨	الذى	الوافر	١٧٠/١
	واللصنى		
٢١٢	شرعي	الوافر	٣٠٩/١
٢١٥	المطيه	الوافر	٣١٢/١

٩٣١ نديا الوافر أعصر بن سعد ٥٩٦/٢
 العظايا
 ملابيا
 الشفايا

الألف المقصورة

٤٥٧ أنا السريع عمرو بن معدى ١٦/٢
 كرب
 ١٦٩ الثرى الطويل سويد المرائد الحارثي ٢٦٤/١
 ٢٣١ رضا الطويل زيد الخيل الطائي ٣٤٩/١
 ٣٦٩ والكلى الطويل زيد الخيل الطائي ٥١٢/١
 ٥٤٤ بكى الطويل متمم بن نويرة ١٤٧/٢

فهرس الرجز

٨٤٩ السعلاء ٥٥٨/٢
 الجواء
 الخواء
 شيشاء
 اللهاء

٩٤٦ جوزاته أبو النجم ٦٠٣/٢
 ٢٩٠ شهره عنرة بن عروس أو ٤٣٠/١ ، ٤٤٥
 العجاج

الرقبة

٣٢٩ أو أقربا العجاج ٤٧٤/١
 ٧٥٠ جلبا رؤية ٤٢٨/٢ ، ٤٣٧

٤٤٨/٢	الأغلب المجلى	٧٦٩	ثعلبه
٤٧١/٢	رجل من بني طهية	٧٨٢	ارزيا
			جبا
٥٢١/٢	معروف بن عبد	٨٠٩	أثوبا
	الرحمن أو حميد بن		
	ثور		
٥٩٢، ٥٩٥/٢		٩٢٦	عجبا
			أرنبا
			تدهبا
٥٩٩، ٤٧٩، ٢٢٠/١		١١٥	صاحبه
٥٨٩/٢			جانبه
٤٣٦/٢	زياد الأعجم	٧٥٥	أضربه
٥٥٧/٢، ١٢١/١		٢٣	العقرب
			الأذنب
١٤٠/١		٤٢	الوطب
٢١٣/٢	أعراية	٥٩١	ألبه
٣٨٠/٢		٧٠٠	به (شباته)
٥٤٤/٢		٨٢٥	الأوطب
٥٦٧/٢		٨٦٩	هبي
٦٠٣/٢		٩٤٧	خلبه
٤٣٧، ٤٢٧/٢	أبو النجم	٧٤٩	مسلمت
١٢٨، ٨٧/٢	سالم بن دارة	٥٠٣	أنا
			جعنا
			أساتا
١٨٧، ٩٣/١		٩	واللاتي لداتي

١٥٢/١	زفراتها	٥٥
٤١٧/٢، ٣٦٠/١	رؤية	٢٣٧
	مشى	
٥٧٥/١	نعاها	٤٠٩
	سراها	
٣٣/٢	شقوته	٤٧٦
	حجته	
١٠٧/٢	شيطاناني	٥٢٠
	الصلاة	
٣٧٥/٢	دميت	٦٩٠
	لقيت	
٣٧٧/٢	مولاني	٦٩٣
	اكيرعاني	
٤٩٤، ٣٠٨/١	بالفرج	٢١٠
٥٦٩/١	العجاج	٤٠٦
٣٨٥/٢	العجاج	٧١١
٤٧٣/١	عمر بن أبي ربيعة	٣٢٧
١٧٧/٢	رؤية	٥٥٥
٥٩٨/٢		٩٣٥
١٧٢/١		٧٣
	قعد	
	المسد	
١٥٩/١	الزباء	٥٨
	وئيدا	
	حليدا	

٧٠	كيدا	رجل من هذيل	١٧١/١
	فاصطيدا		
٩١	تمعددا	العجاج	١٨٧/١
	أجلدا		
١٧٦	واحد		٢٧٦/١
	زائده		
٦٣٧	أريدا		٢٦٤/٢
	أحدا		
٣٠٦	رعدا	الحارث بن حلزة	٤٤٤/١
٩٤١	وسطا	الحارثي	٦٠٠/٢
	العندا		
٥٩٨	يزيد		٢٢٣/٢
	فديد		
٢٤٢	عاد		٤٣٦ ، ٣٧٨/١
	الجلاد		٢٣٦/٢
٤٩٠	ييد		٥٠ ، ٤٨/٢
	القيلود		
٩٥٤	الحصاد		٦٠٦/٢
٢٥	النقر	فدكي المنقري أو	٣٣٤ ، ١٢١/١
		عبيد الله بن ماويه	٥٦٢/٢
١١٦	البشر		٥٨٩/ ٢ ، ٢٢٠/١
٦٠٠	انعصر	أبو النجم العجلي	٢٢٧/٢
٦٦٩	نهر		٣١٠/٢
	ابتكر		
٨٠٥	ونمر	حكيم بن معية	٥١٦/٢

٥٨١/٢		السفر	٨٩٩
٥٩١/٢	الحارث الجرمي	أفر	٩٢٠
		قذر	
١٧٠/١		صخرا	٦٩
		مشمخرا	
١٨٩/١	عبد الله بن مطيع العدوى	الحره	٩٤
		مره	
١٨٩/١	علي بن أبي طالب	حيدرہ	٩٥
٢١٨/١		حيدرا	١١١
٢٩٦/١	رؤبة	سطرا	١٩٧
		نصرا	
٩٠/٢		قرا	٥٠٦
		شرا	
٣٢٢/٢		فرا	٦٧٥
٢٨٧/١		ياجعفر	١٨٩
		أقصر	
٦٠١/٢		المدلل	٩٤٣
		أكثر	
٥٩٣/٢، ٢٤٤/١		مصلر	١٤١
		حشور	
٢٤٩/١		لجابر	١٥١
		باتر	
		وجائر	

٥٩٨/١	٤٢٤	باك
		فاخر
٢٤٧/٢	٦٢٦	قرقار
		الانكار
٥٥٩ ، ٢٨٢/٢	٦٦٠	أسيرها
		قصورها
٣٠٦/٢	٦٦٨	قنسى
		العجاج
٤٢٦، ٤٢٥/١	٢٨٠	جروزا
		قفيزا
٤٨٦/١	٣٤٤	وتيسا
١٢/٢	٤٥٣	كوانسا
		البانسا
٤٠١ ، ٤٠١/٢	٧٣٥	أمنسا
٥٨٢/٢	٩٠٢	عكسا
		غلسا
٢٦٧/٢، ٥٠٢/١	٣٥٦	أنيس
١٣٠/٢	٥٣٣	ققعس
٣٨٦، ٣٧٣/٢	٦٨٧	عرس
		نفس (الضرس)
٢٦٣/١	١٦٧	أمرس
		اقعنس
١٩/٢	٤٦٠	ليس
٩٢/٢	٥٠٩	النعسى
		رؤبة
		خززين لوزان السدوسي

٤٨٨/٢		٧٩٣ رقصا
		توقصا
٤١٣/٢	العجاج	٧٤٥ وخضا
٥٧٨/١		٤١٤ الفضفاض
		أباض
٥٤٥/٢		٨٢٨ الحمض
١٩٣/١		٩٨ اختبط
		واختلط
		قط
٥٩٣/٢	منظور الأسدي	٩٢٢ شبع
		فاضطجع
١٩٢، ١١٨/١		٢١ طائما
٢٦٨/١		١٣٧ أجمعا
٢٦٨/١	أعرابي	١٧٥ أجمعا
		(أكتعا)
٤٢٥/١	العجاج	٢٨٢ رواجما
٦.١٠٥٧٥/٢	لقيم بن أوس	٨٨٦ فدعا
		فاسمعا
		فا
		تا
٢٦٨/١		١٧٤ أجمع
٣٨٥، ٣٧٧/٢		أصبع
٥٩٢/، ١٩٨/٢	عمرو بن خثارم	٥٧٧ أفرع
		نصرع

٢٣٢	تدعى	أبو النجم	٣٥٠/١
	أصنع		
٨٥١	فعننى		٥٦٠/٢
	المطلع		
٨٨٧	قاف	الوليد بن عقبة	٥٧٦/٢٠
	الأيجاف		
٢٨١	تشوفا	لمحمد بن ذؤيب العماني	٤٢٥/١
	محرفا		
٧٥١	وفا	المعجاج	٤٣٠/٢
٤٤٩	ويلق	رؤية	٦٥١/١
	الوهق		
٨٥٤	المخترق	رؤية	٥٦١/٢
	الخفق		
٥٢٣	الغليقة	ابن قنان	١١١/٢
	الريقة		
٩١٩	دقيقا	العذافر الكندي	٥٩١/٢
	سويقا		
٩٢٩	حوازيق		٥٩٦/٢
	تقانيق		
٦١٦	دابق	غيلان بن حريث	٢٣٩/٢
٥٧١	فطلق	رؤية	٥٦٤/٢، ١٨٨/٢
	تملق		
١٠٠	المرفق		١٩٧/١

٥٠٩/١		المراق	٣٦٤
		مهرق	
٢٠٢/١		الاسكا	١٠٢
١٩/٢	حميد الأرقط	اياكا	٤٦٢
٥٨٨،٢٣/٢		هواكا	٤٦٤
٢٧٦/٢		لكا	٦٥١
		حوالكما	
٢٨٧/٢		دونكا	٦٦٥
١٣٧/١	جملر بن مالك	ضنك	٣٦
١٣٧/١	منظور بن مرشد	سك	٣٧
٥٩٤/٢		تدلكنى	٩٢٤
		الذكنى	
٥٥٩/٢،٤٧٩/١	حميد الأرقط	مأكول	٣٣٩
٣٣٤/٢		حمل	٦٧٧
		الجبل	
٣٨٩/٢		تحمل	٧٢٠
٦٠٥،٥٤٩/٢	جبار بن جزء	مشمعل	٨٣٣
		الكسل	
٥٩٤/٢		بالطول	٩٢٣
٢٨٤/١		علاتى	١٨٤
		قيلاتى	
٤٧٤/١	رؤية	حلائلا	٣٢٨
		حاضلا	
٥٨٥،٥٧٣،١٠٠/٢	قطرى او حسان	الله	٥١٣
٣٨٦/٢		الشفله	٧١٨

٤٤٦/١	أبو النجم العجلى	٣٠٩	نرسله
٦٢٠/١		٤٤٨	حواصلہ
٢٥٧/٢		٦٣٢	عمله
			رمله
٨٥/١	رؤبة	٢	الحكمل
			النمل
١٣٨/١	أبو النجم العجلى	٣٩	ونھشل
٢٩/٢، ٢٧٦، ١٤٥/١	خطام المجاشعي	٤٣	التدلل
			حنظل
١٠٦/١	أبو النجم العجلى	٥١٨	فل
٥٣١/٢	أبو النجم العجلى	٨١٦	وأشمل
٥٥٦/٢	منظور الأسدي	٨٤٤	عبل
٥٦٣/٢	أبو النجم العجلى	٨٥٧	الأجلل
٥٦٣/٢	أبو النجم العجلى	٨٥٨	وأظلل
٥٦٥/٢		٨٦٢	يعيليا
			مقلوليا
٥٩٩/٢	أبو النجم العجلى	٩٣٨	المسحل
			الجحفل
			كالحنظل
١٤٨/١		٤٩	الأصم
٤٦٤/١	هدبة بن الخشرم	٣٢١	الرواسما
			وقاسما
١٠٧/٢		٥١٩	كلما
			ما
			مسلم

١٧٨/٢	رؤية	دائما	٥٥٧
		صائما	
١٨٥/٢		القدماء	٥٦٧
		الشجعنا	
٤٣٥/٢	زيادة الحارثي	يا فاطما	٧٥٤
٥٨٥/٢		درهما	٩١٠
		الدماء	
٤٦٩/١	المعاج	قتمه	٣٢٣
٣٥٩/٢		سمه	٦٨٠
٥٨٩/٢، ٢١٩/١	حكيم بن معية	نيسم	١١٣
		وميسم	
٥٧٣، ٥٥١/٢	المعاج	الحنى	٨٣٤
٥٨٣/٢	أبو نخيلة	قوم	٩١٥
		العموم	
١١٠/١	المعاج	أنهجن	١٢
٣٣٣/١		الأحيان	٢٢٣
٢٠١/٢، ٤٤٥/١	رؤية	واذ	٣٠٧
١٧١/٢		ثورين	٦٤٧
		القرنين	
٢٧٨/٢		محن	٦٥٥
٥٢٥/٢	ضرب بن نكرة	الجعدين	٨١١
		مناتين	
٣٥٨/٢، ٨٨/١	المسيب بن زيد مناة	شجينا	٧

١٥٠/١	امراة من فقعمس	عربنه جوينه	٥٢
		شهرينه جماديينه	
١٥٠/١	رجل من بني ضبة	العينانا	٥٣
		ظبياننا	
٢٥٢/١		سحيننا	١٥٤
٢٥٤/١	رؤبة ، أوزياد العنبري	حصانا	١٥٨
		والليانا	
		والقيانا	
٣٤٨/١	قيس بن الحصين الحارثي	تحوونه	٢٣٠
		تتجونه	
	ذو جلدن الحميري	الأمينا	٥٠٨
٤١٢/٢		وربحانا	٧٤٢
٥٤٦/٢		أياميننا	٨٣١
٢١٩/٢		حسان	٥٩٤
		ثمان	
٦٠٠/٢		هين - الطعيم	٩٤٥
٨٧/١		قطني	٥
١٤٢/١		العنين	٤٤
		شهرين	
		جماديين	
٥١٧/٢	رؤبة	الأركان	٨٠٦
٥٥٦/٢	قارب بن سالم أو دهل	القطنن	٨٤٥
	ابن قريع		
٥٥٦/٢	دهلب بن قريع	الوشحن	٨٤٦
		القفن	

٢٤٠/٢	رؤية .	منحن	٦٢٠
٤٤٧/١		يسكن	٣١١
١٥١/١	أبو النجم أو رؤية	أباها	٥٩
		غابتها	
٤٥٣/٢		عينها	٧٧٠
٦٠١/٢		امراه — فأريعه	٩٤٢
٤٧/٢	امراه من عقيل	وعلى — المتي	٤٨٦
٥٥٤، ١٠٥/٢		ناجيه — السانيه	٥١٧
٥٤٣/٢	أحيحة بن الجلاح	ماليا — عاديا	٨٢٤
١٧٧/١		عدى	٨٠
		الركى	
		الدلى	
١٣٣/٢		جمعا — أباه	٥٣٤
٤٤٢/٢		فتى	٧٦١
٥٤٦/٢		القصى	٨٣٠
		قذى	

أ) المخطوطات

- ١ - ارتشاف الضرب، أبو حيان النحوي. ١١٠٦ نحو، دار الكتب المصرية.
- ٢ - اصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي. ١١١٠ نحو، دار الكتب المصرية.
- ٣ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ١٨ ش نحو، دار الكتب المصرية.
- ٤ - سر صناعة الاعراب لابن جنى. ١٦ ش لغة. ١٢٠ لغة. دار الكتب المصرية.
- ٥ - شرح التسهيل لابن مالك. ١٠ ش نحو، دار الكتب المصرية.
- ٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢٦٤ نحو، دار الكتب المصرية.
- ٧ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٣٧ نحو، دار الكتب المصرية.
- ٨ - مثل المقرب لابن عصفور، مصورة بجامعة الدول العربية.
- ٩ - المبدع في التصريف لأبي حيان. ٦٤٩٩ هـ، دار الكتب المصرية.
- ١٠ - المسائل الشيرازيات للفراسي، مصورة بجامعة الدول العربية، ١٥٠ نحو.
- ١١ - المقرب لابن عصفور، ٦٠٩ نحو تيمور. ٧٩م نحو، دار الكتب المصرية.
- ١٢ - الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان، ٦٤٩٩ هـ، دار الكتب المصرية.
- ١٣ - الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي. مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة بغداد.

ب) المطبوعات

- ١٤ - الاتباع لابی الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التبوخی، دمشق ١٩٦١م.

- ١٥ - الاتباع والمزاوجة لابن فارس، تحقيق برونو، أوروبا ١٩٠٦ م.
- ١٦ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (كذا) أحمد البناء، المطبعة الميمنية بالقاهرة .
- ١٧ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي، مكتبة مصطفى الحلبي ١٩٥٥ م.
- ١٨ - اختصار القدح المعلي لابن سعيد الأندلسي . تحقيق ابراهيم الاياري، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ١٩ - أدب الكاتب لابن قتيبة، المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- ٢٠ - أسماء الوحوش للأصمعي، تحقيق جويار، واين ١٨٨٨ م .
- ٢١ - الأشباه والنظائر للسيوطي، حيدر آباد ١٣١٧ هـ .
- ٢٢ - الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٨ م.
- ٢٣ - اصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، طبعة ٢، دار المعارف ١٩٥٦ م.
- ٢٤ - الأصمعيات، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ط ٣، دار المعارف .
- ٢٥ - الأصول لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراه ، بجامعة القاهرة) .
- الأضداد لأبي الطيب اللغوي تحقيق د. عزة حسن دمشق ١٩٦٣ م.
- ٢٦ - الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، الكويت ١٩٦٠ م .
- ٢٧ - الأضداد للأصمعي وابن السكيت والسجستاني، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ م .
- ٢٨ - اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، مطبعة دارالكتب بالقاهرة.
- ٢٩ - الاعلام، الزركلي، ط ٢، دمشق ١٩٥٩ .

- ٣٠ - الأغاني للأصبهاني، ج ١١ . ج ١٧، تحقيق علي محمد البجاوي، دار
الكتاب العربي ١٩٧٠ . وطبعة دار الكتب المصرية .
- ٣١ - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . حيدر آباد ط ٢ . ١٣٥٩ هـ .
- ٣٢ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م .
- ٣٣ - أمالي الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية بالقاهرة
١٩٦٢ م .
- ٣٤ - أمالي السهيلي . تحقيق محمد ابراهيم البنا . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٥ - أمالي ابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- ٣٦ - أمالي القمالي ، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي . مطبعة دار الكتب
١٣٤٤ هـ .
- ٣٧ - انباه الرواة للقفطي ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية .
- ٣٨ - الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري . ط ٢ مطبعة السعادة
بالقاهرة .
- ٣٩ - أوضح المسالك لابن هشام الانصارى . المكتبة التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ٤٠ - الابيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة
بالقاهرة .
- ٤١ - الابيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق دكتور حسن الشاذلي ، القاهرة
١٩٦٩ م .
- ٤٢ - البحر المحيط لأبي حيان النحوي . مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٤٣ - بنية الوعاة للسيوطي . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- ٤٤ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري ،
تحقيق دكتور رمضان عبد التواب . مطبعة دار الكتب المصرية .
- ٤٥ - البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق
دكتور طه عبد الحميد طه . وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٧٠ م .

- ٤٦ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار احياء الكتب العربية ١٩٥٤ م .
- ٤٧ - تاريخ الادب العربي (الملحق) بروكلمان، ليدن ١٩٣٨ م .
- ٤٨ - تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية للزركشي، تونس ١٢٨٩ هـ .
- ٤٩ - تثقيف اللسان لابن مكى الصقلي، تحقيق دكتور عبد العزيز مطر . المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦ هـ .
- ٥٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك، مكة المكرمة ١٣١٩ هـ .
- ٥١ - تلقيب القوافي لابن كيسان، نشرة وليم رايت، دبلن ١٨٥٨ م .
- ٥٢ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين .
- ٥٣ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق يسرى القواسمي، (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة) .
- ٥٤ - توجيه اعراب أبيات ملفزة للرماني، تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٨ م .
- ٥٥ - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد القرطبي، دار الكتب ١٩٤٨ م .
- ٥٦ - الجمل للزجاجي، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط ٢ باريس ١٩٥٧ م .
- ٥٧ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٥٨ - جمهرة اللغة لابن دريد، حيدر آباد ١٣٤٤ هـ .
- ٥٩ - الحركة اللغوية في الأندلس، البير حبيب مطلق، بيروت ١٩٦٧ م .
- ٦٠ - الحروف لابن السكيت، تحقيق دكتور رمضان عبدالنواب القاهرة .
- ٦١ - حماسة البحري، نشره الاب لويس شيخو اليسوعي، بيروت .
- ٦٢ - الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي ١٩٤٠ م .

٦٣ - الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢ م .

٦٤ - خزائن الأدب للبغدادي . مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .

٦٥ - الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة كردستان . القاهرة .

٦٦ - ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق محمد حسن آل ياسين . بغداد ١٩٦٤ م .

- ديوان أبي زبيد الطائي جمعه د. نوري القيسي بغداد ١٩٦٧ م .

٦٧ - ديوان أبي طالب . محمد خليل الخطيب . طنطا ١٩٥٠ م .

٦٨ - ديوان أبي نواس . تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي . القاهرة ١٩٥٣ .

٦٩ - ديوان الأخطل . المطبعة الكاثوليكية . بيروت ١٨٩١ م .

٧٠ - ديوان الأعشى، شرح الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م .

- ديوان ابراهيم بن هرمة تحقيق محمد جبار المعيد، النجف ١٩٦٨ م .

٧١ - ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل ابراهيم . ط ٣ دار المعارف ١٩٦٩ م .

٧٢ - ديوان جبران العود، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠ هـ .

٧٣ - ديوان جرير، طبعة محمد أحمد الصاوي ١٣٥٣ هـ .

٧٤ - ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق دكتور حسين نصار، مكتبة مصر .

٧٥ - ديوان الخطباء . تحقيق نعمان أمين طه . مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .

٧٦ - ديوان حاتم الطائي . لندن ١٨٧٢ م .

٧٧ - ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي . القاهرة ١٩٢٩ م .

٧٨ - ديوان حميد بن ثور : صنعة عبد العزيز اليمنى، دار الكتب المصرية ١٩٥١ م .

٧٩ - ديوان ذي الرمة . بيروت ١٩١٩ م .

٨٠ - ديوان رؤبة، نشره وليم الورد . ليبرج ١٩٠٢ م .

- ٨١ - ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب ١٣٦٣ هـ.
- ٨٢ - ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمنى، مطبعة دار الكتب ١٩٥٠ م.
- ٨٣ - ديوان الشماخ، نشر الشقيطى. مطبعة السعادة ١٩٢٧ م.
- ٨٤ - ديوان طرفة بن العبد، بشرح الشتمرى، فرنسا ١٩٠٠ م.
- ٨٥ - ديوان الطرماح. نشره كونكو. لندن ١٩٢٧ م.
- ٨٦ - ديوان طفيل الغنوى. نشره كونكو، لندن ١٩٢٧ م.
- ٨٧ - ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق دكتور يحيى الجبوري. بغداد ١٩٦٨ م.
- ٨٨ - ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق دكتور حسين نصار، مصطفى الحلبي ١٩٥٧ م.
- ٨٩ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، واين ١٩٠٢ م.
- ٩٠ - ديوان العجاج، نشره وليم الورد، ليبرج ١٩٠٢ م.
- ٩١ - ديوان علي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيند، بغداد ١٩٦٥ م.
- ٩٢ - ديوان علقمة بن عبدة، تصحيح ابن أبي شنب، الجزائر ١٩٢٥ م.
- ٩٣ - ديوان الفرزدق، جمع محمد أحمد الصاوى، القاهرة ١٣٥٤ هـ.
- ٩٤ - ديوان القطامي، تحقيق دكتور ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت.
- ٩٥ - ديوان قيس بن الخطيم، نشره د. ثادئوس كوالسكي، لبيزج ١٩١٤ م.
- ٩٦ - ديوان كثير عزة، نشره هنري بيس، الجزائر ١٩٣٠ م.
- ٩٧ - ديوان كعب بن زهير برواية السكري، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.
- ٩٨ - ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق سامي مكى العاني، بغداد ١٩٦٦ م.
- ٩٩ - ديوان لبيد، تحقيق دكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.

- ١٠٠ - ديوان ليلي الاخيلية. جمع وتحقيق خليل وجليل العطية، بغداد ١٩٦٧م.
- ديوان مسكين الدارمي جمع وتحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري، بغداد ١٩٧٠م.
- ١٠١ - ديوان النابغة بشرح ابن السكيت. تحقيق دكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.
- ١٠٢ - ديوان المهذلين، ط دار الكتب المصرية ١٩٦٥ م.
- ١٠٣ - الذيل والتكملة، محمد بن عبدالمملك المراكشي، بيروت ١٩٦٥م.
- ١٠٤ - الروض الأنف للسهيلي، مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٩١٤م.
- ١٠٥ - سر الصناعة لابن جني ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. دار احياء الكتب.
- ١٠٦ - سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة ١٩٦٦م.
- ١٠٧ - شذرات الذهب. ابن العماد الحنبلي، القاهرة ١٣٥١ هـ.
- ١٠٨ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، مطبعة الاستقامة ١٩٥٤م.
- ١٠٩ - شرح الحماسة للتبريزي، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٣٨م.
- ١١٠ - شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١م.
- ١١١ - شرح شذور الذهب لابن هشام، ط ١٠ القاهرة ١٩٦٦م.
- ١١٢ - شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١١٣ - شرح شواهد الكشاف، محب الدين أفندي، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٦م.

- ١١٤ - شرح شواهد المغنى للسيوطي . المطبعة البهية ، القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١٥ - شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف ١٩٦٣ م .
- ١١٦ - شرح القصائد العشر للتبريزي ، طبعة أوروبا .
- ١١٧ - شرح المفضليات للقاسم بن محمد الأنباري ، نشر كارلوس لايل ، بيروت ١٩٢٠ م .
- ١١٨ - الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١١٩ - شرح المفصل لابن يعيش ، ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ١٢٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢١ - الصاحبى في فقه اللغة لابن فارس ، المكتبة السلفية ١٩١٠ م .
- ١٢٢ - الصلة لابن بشكوال . القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٢٣ - صلة الصلة . أبو جعفر ابن الزبير . الرباط ١٩٣٧ م .
- ١٢٤ - الضرائر للالوسي . المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤١ هـ .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبو الفضل : ابراهيم . القاهرة .
- ١٢٥ - عصر المرابطين والموحدين ، القسم الثاني ، عبدالله عنان . القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٢٦ - العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين ، ط أوروبا ١٨٤٩ م .
- ١٢٧ - العقد الفريد لابن عبدربه ، المطبعة الازهرية ١٩٢٨ م .
- ١٢٨ - علم اللغة . دكتور محمود السمران . دار المعارف القاهرة ١٩٦٢ م .
- ١٢٩ - عنوان الدراية : أحمد بن احمد الغبريني ، الجزائر ١٣٢٨ هـ .
- ١٣٠ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . مكتبة الجانجي ١٩٣٢ م .
- ١٣١ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري . القاهرة ١٩٤٧ م .
- ١٣٢ - الفاخر للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي . القاهرة ١٩٦٠ م .
- الفهرست لابن النديم .
- ١٣٣ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي . القاهرة .
- ١٣٤ - في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٧ م .

- ١٣٥ - الكامل للمبرد ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاتة ، دار هضبة مصر .
- ١٣٦ - كتاب سيويه ، المطبعة الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٣٧ - الكشف للزغشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦ م .
- ١٣٨ - كشف الظنون ، حاجي خليفة ، استانبول ١٩٤١ م .
- ١٣٩ - اللامات للزجاجي ، تحقيق دكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
- ١٤٠ - اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١٤١ - لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات بن الأنباري ، دمشق ١٩٥٧ م .
- ١٤٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق دكتور محمد فؤاد شركين ، القاهرة .
- ١٤٣ - مجالس ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٢ دار المعارف ١٩٦٦ م .
- ١٤٤ - مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
- ١٤٥ - مجمع الأمثال للميداني ، نشره محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ١٤٦ - مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ، بيروت ١٩٦١ م .
- ١٤٧ - المحتسب لابن جني ، تحقيق علي التجدي ناصف والتجار وشلبي .
المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦ هـ .
- ١٤٨ - المحكم لابن سيدة ، تحقيق مصطفى السقا ، دكتور حسين نصار ،
مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .
- ١٤٩ - مختصر البديع لابن خالويه ، تحقيق برجستراسر المطبعة الرحمانية ١٩٦٨ م .
- ١٥٠ - المخصص لابن سيدة ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٥١ - المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٥٢ - المذكر والمؤنث للمبرد ، تحقيق دكتور رمضان عبدالنواب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- ١٥٣ - المستقصى في أمثال العرب للزغشري ، حيدرآباد ١٩٦٢ م .
- ١٥٤ - السلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي ، تحقيق
محمد عبد الجواد ، القاهرة ١٩٥٧ م .

- ١٥٥ - معاني القرآن للفراء ج١ تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاني، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
- ١٥٦ - معاني القرآن للفراء ج٢، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٦٦ م.
- ١٥٧ - المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، حيدر آباد ١٩٤٩ م.
- ١٥٨ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبدالواحد المراكشي، القاهرة ١٩٤٩ م.
- ١٥٩ - معجم الادباء لياقوت الحموي، مكتبة عيسى الحلبي القاهرة ١٩٣٦ م.
- ١٦٠ - معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق عبدالستار فراج، القاهرة ١٩٦٠ م.
- ١٦١ - المغرب من الكلام الأعجمي للجوابلي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
- ١٦٢ - مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق دكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٤ م.
- ١٦٣ - مفتاح السعادة لطاشر كبرى زادة، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
- ١٦٤ - المفصل للزمخشري، مطبعة حجازي .
- ١٦٥ - الفضليات، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط٣ دار المعارف ١٩٦٤ م.
- ١٦٦ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (على هامش الخزانة) .
- ١٦٧ - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- ١٦٨ - المقصور والممدود لابن ولاد، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ١٦٩ - المقتضب للمبرد، تحقيق عبدالخالق عظمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ١٧٠ - مقطعات مراث لبعض العرب، نشره وليم رابت ، دبلن ١٨٥٨ م.
- ١٧١ - المنع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠ م.

- ١٧٢ - المنازل والديار لاسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٨ م.
- ١٧٣ - المنصف لابن جنى، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى الحلبي م.
- ١٧٤ - الموشح للمرزباني، طبعة السلفية ودار نهضة مصر.
- ١٧٥ - النحو العربي (العلة النحوية) دكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٥ م.
- ١٧٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابي البركات بن الانباري القاهرة ١٢٩٤ هـ.
- ١٧٧ - فتح الطيب للمقرئ، تحقيق دكتور احسان عباس، بيروت ١٩٦٨ م.
- ١٧٨ - الفناض، رواية الزبيدي عن السكوي عن أبي عبيدة، لبدن ١٩٠٧ م.
- ١٧٩ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دمشق ١٣٤٥ هـ.
- ١٨٠ - النوادر في اللغة لابي زيد الانصاري، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤ م.
- ١٨١ - الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار المعارف ١٩٦٣ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩
- ١٨٢ - الهاشميات للميت شرح محمد محمود الراعي ط٢ القاهرة.
- ١٨٣ - همع الهوامع للسيوطي، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧ هـ.
- ١٨٤ - الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف والنجار وشليبي القاهرة ١٩٦٩ م.
- ١٨٥ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الدامي - استانبول
- ١٨٦ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس